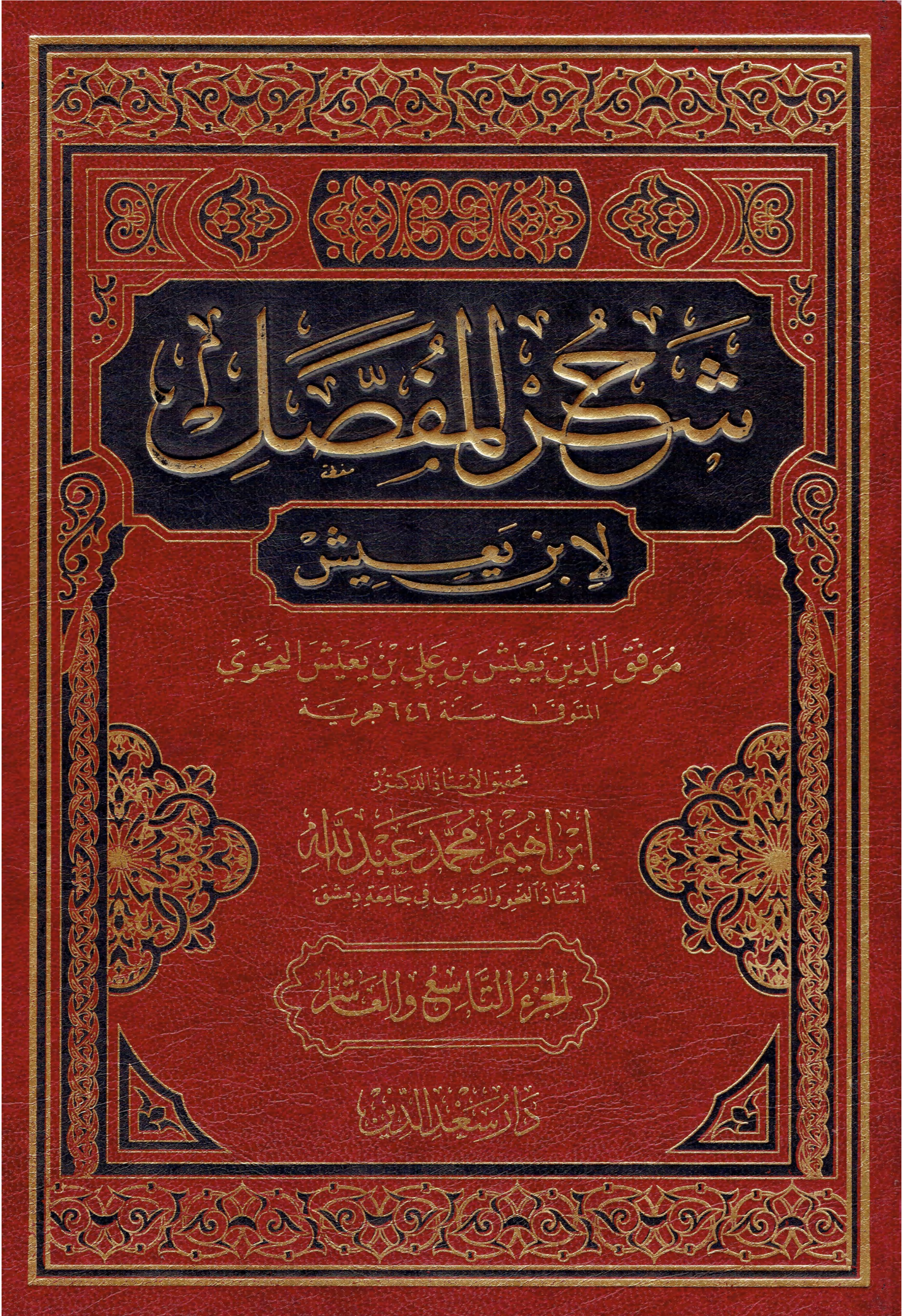

شرح المفصل
لابن يعيش
موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية
تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق
الجزء التاسع والعاشر
دار سعد الدين


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش

بسم الله الرحمن الرحيم



دار


للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداد - ص.ب 3143
هاتف 2319694 11 963+
فاكس 2326380 11 963+
جوال 484915 944 963+
486016 944 963+
darsaadaldeen@hotmail.com
www.facebook.com/dar.saadaldeen

العنوان : شرح المفصل
تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
تحقيق : أ. د. ابراهيم محمد عبد الله
عدد الأجزاء : 11
عدد المجلدات : 6
عدد الصفحات : 3264
قياس الصفحة : 17 × 24
عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :
ISBN 978-9933-473-09-9



موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

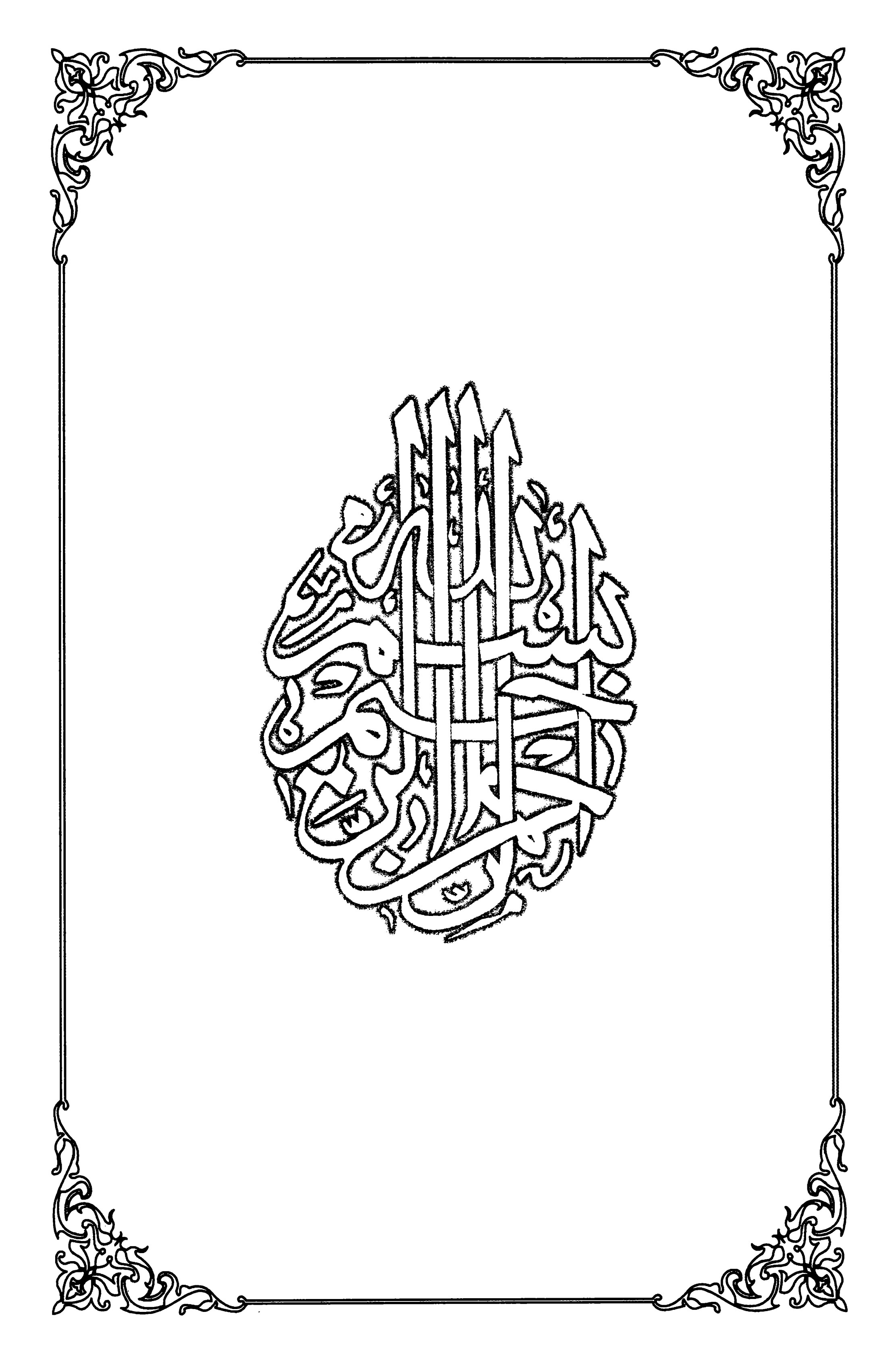
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء التاسع

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِنْ كان الجزاءُ أَمراً أَو نهياً أَو ماضياً صحيحاً أَو مبتدأً وخبراً فلا بدَّ من الفاء، كقولك: إِنْ أَتاكَ زيدٌ فأَكرمْه، وإِنْ ضربَكَ فلا تضربْه، وإِنْ أَكرمْتَني اليومَ فقد أَكرمتُكَ أَمسِ، وإِنْ جئتَني فأَنت مُكْرَمٌ، وقد تجيءُ الفاءُ محذوفةً في الشذوذ، كقوله:

مَـــنْ يَفعـــلْ الحَســـناتِ اللهُ يَشـــكُرُها

ويقامُ «إِذا» مُقامَ الفاءِ، قال الله تعالى: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾).

قال الشارح: قد ذكرْنا أن الشرطَ والجزاءَ لا يصحَّان إِلا بالأَفعال، أَما الشرطُ فلأَنه علَّةٌ وسببٌ لوجود الثاني، والأَسبابُ لا تكونُ بالجوامد، إِنما تكونُ بالأَعراض والأَفعال.

وأَما الجزاءُ فأَصلُه أَن يكونَ بالفعل أَيضاً، لأَنه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطِه، والأَفعالُ هي التي تَحدُثُ وتَنقضي، ويتوقَّفُ وجودُ بعضِها على وجود بعضٍ، لا سيَّما والفعلُ مجزومٌ، لأَن المجزومَ لا يكونُ إِلا مرتبطاً بما قبلَه، ولا يصحُّ الابتداءُ به من غير تقدُّمِ حرفِ الجزمِ عليه.

وأَما إِذا كان الجزاءُ بشيء[1] يَصلُحُ الابتداءُ به كالأَمر والنهي والابتداءِ والخبرِ فإِنه[2] لا يرتبطُ بما قبله، وربَّما آذَنَ بأَنه كلامٌ مستأنَفٌ غيرُ جزاءٍ لِمَا قبله، فإِنه حينئذٍ يفتقرُ إِلى ما

---

(١) في د: «بشرط». تحريف.

(٢) في ط، ر: «فكأنه»، تحريف.

يربطهُ بما قبله، فأَتَوا بالفاء لأَنها تفيدُ الإِتْباعَ[١]، وتؤْذِنُ بأَن ما بعدها مسبَّبٌ عمَّا قبلها، إِذْ[٢] ليس في حروف العطف حرفٌ يوجَدُ فيه هذا المعنى سِوى الفاء، فلذلك اختصُّوها[٣] من بين حروف العطف، ولم يقولوا: إِنْ تُحسنْ إِليَّ واللهُ يُجازيك، ولا ثُمَّ اللهُ يُجازيك.

فمن ذلك قولُك: إِنْ أَتاك زيدٌ فأَكرمْه، أَلا ترى أَنه لولا الفاءُ لم يُعلَمْ أَن الإِكرامَ مستحَقٌّ[٤] بالإِتيان؟ وكذلك إِنْ ضربَك عمرو فلا تضربْه، فالأَمرُ [٩/ ٣] هُنا والنهيُ ليسا على ما يُعهدُ في الكلام وجودُهما مبتدأَين غيرَ معقودَيْن بما قبلهما، ومن أَجل ذلك احتاجوا إِلى الفاء في جواب الشرطِ مع المبتدأ والخبرِ، لأَن المبتدأَ ممَّا يجوزُ أَن يقعَ أَوَّلاً غيرَ مرتَبِطٍ بما قبله.

وذلك نحوُ قولك: إِنْ جئتَني فأنتَ مُكرَمٌ، وإِن تُحسنْ إِليَّ فاللهُ يُجازيكَ، فموضعُ الفاء[٥] وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى في قراءة نافع: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ ونُكفِّرْ عَنكُم﴾[٦] بالجزم، وكذلك لو وقعَ في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ لم يصحَّ إِلا بالفاء.

---

(١) انظر ما سلف: ٨/ ١٧٢، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٧.
(٢) في ط: «إِذا». تحريف.
(٣) في ط، ر: «خصوها»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٢٥٣.
(٤) في ط، ر: «متحقق»، وما أثبت أَحسن.
(٥) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١٦، والمسائل المنثورة: ١٦٣.
(٦) البقرة: ٢/ ٢٧١.
قرأ نافع والكسائي وحمزة بالنون وجزم الراء في «ونكفر»، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالنون، ورفع الراء، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالياء ورفع الراء، انظر السبعة: ١٩١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣١٦، والنشر: ٢/ ٢٣٦.
وفي ط، ر: «ويكفر»، ولم يقرأ أحد من السبعة بالياء وجزم الراء، وهي قراءة شاذة رويت عن الحسن، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٣٩، والقرطبي: ٤/ ٣٦٥.

ومعنى قولِنا: ماضٍ صحيحٌ أن يكونَ ماضياً لفظاً ومعنىً، نحوُ قولكَ: إنْ أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ، لأنَ الجزاءَ لا يكونُ إلا بالمستقبَل، وإذا وقع ماضياً كان على تقديرِ خبرِ مبتدأ[١]، أي فأنا قد أكرمتُك أمسِ، وربَّما حُذفتْ الفاءُ من المبتدأ إذا وقع جزاءً وهي مرادةٌ، قال الشاعر[٢]:

مَنْ يَفْعلْ الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ

هكذا أنشدَه سيبويه، وقد أَنشدَه غيرُه من الأَصحاب[٣]:

مَنْ يَفعلْ الخيْرَ فالرَّحمنُ يَشكُرُه

ولا يكونُ فيه ضرورةٌ على هذه الروايةِ.

وقد أنابوا[٤] «إذا» التي للمفاجأَة في جواب الشرط وهي ظرفُ مكانٍ عن الفعل[٥]، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٦]، كأنه قال: فَهُمْ يَقْنَطون، والأَصلُ يَقْنَطوا، وإنما ساغتْ المجازاةُ بإذا هذه لأَنه لا يصحُّ الابتداءُ بها، ولا تكونُ إلا مبنيَّةً على كلام، نحوُ خرجتُ فإذا زيدٌ، فزيدٌ مبتدأٌ، و«إذا» خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ خرجتُ[٧] فحضَرني زيدٌ[٨].

فإن قيل: فما هذه الفاءُ في قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ قيل: قد اختلف العلماءُ فيها،

---

(١) في ط، ر: «المبتدأ»، وما أثبت أحسن.

(٢) سلف البيت: ٨/ ٢٨٦- ٢٨٧.

(٣) انظر هذا الإنشاد: ٨/ ٢٨٧.

(٤) في ط، ر: «أقاموا». تحريف.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٩٠، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١١٣-١١٥، والإغفال: ٢/ ٣٠٦.

(٦) الروم: ٣٠/ ٣٦.

(٧) سقط من ط، ر: «خرجت»، انظر ما سلف: ٤/ ١٥٧، ٨/ ١١٠.

(٨) من قوله: «الشرط والجزاء...» إلى قوله: «زيد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٥٢-٢٥٥ ببعض خلاف وتقديم وتأخير.

فذهب الزِّياديُّ إلى أَن دخولَها هنا على حدِّ دخولِها في جواب الشرط(١)، وذهب أَبو عثمانِ إلى أَنها زائدةٌ(٢)، إلا أَنها زيادةٌ لازمةٌ على حدِّ زيادةِ «ما» في قولهم: افعلْ ذلك آثِراً ما(٣)، وذهب أبو بكر مَبرَمان(٤) إلى أَنها عاطفةٌ، كأَنه حمَلَ ذلك على المعنى، لأَن المعنى خرجتُ ففَاجاءَني(٥) زيدٌ، وأَنت إذا قلت ذلك كانتْ الفاءُ عاطفةً لا محَالةَ، كذلك ما كان في معناه، وهو أَقربُ الأَقوالِ إلى السَّداد لأَن الحملَ على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

فأَما قولُ الزياديِّ فضعيفٌ، لأَنه لا معنى للشرط هنا، ولو كان فيه معنى الشرط لأَغنَتْ «إذا» في الجواب عن الفاء كما أَغنتْ في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وقولُ [٩/ ٤] أبي عثمان لا ينفكُّ من نوعِ ضعفٍ أَيضاً، لأَن الفاءَ لو كانت زائدةً لجازَ خرجتُ إذا زيدٌ لأَن الزائدَ حُكمُه أَن يجوزَ طرحُه ولا يَختلَّ الكلامُ بذلك، أَلا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾(٦) لمَّا كانت زائدةً جاز أَن تقولَ في الكلام لا في القرآن: فبِرحمةٍ، وكذلك ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٧)، يجوزُ في الكلام «عن قليلٍ»(٨)، وأَما لزومُ الزيادةِ فعلى خلافِ الدليل، فلا يُحملُ عليه ما وُجدَ عنه مندوحةٌ، فاعرفْه.

---

(١) نسب هذا القول إلى الزجاج في التذييل والتكميل: ٧/ ٣٢٥، والجنى الداني: ٧٣، والمغني: ١٨٠.

(٢) وهو مذهب الفارسي أيضاً، انظر الارتشاف: ١٩٨٧، والجنى الداني: ٧٣، والمغني: ١٨٠.

(٣) انظر الفاخر: ٢٨، والبغداديات: ٣١٧، ٣٤٤، والمخصص: ١٣/ ٦٢، ومجمع الأمثال: ٢/ ٧٦.

(٤) سقط من ط، ر: «مبرمان».

(٥) في ط، ر: «فقد جاءني». تحريف.

(٦) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٧) المؤمنون: ٢٣/ ٤٠.

ما احتج به الشارح لدفع قول المازني هو ما اعترض به ابن جني وأجاب عنه، وانتهى إلى تصحيح قول المازني، انظر سر الصناعة: ٢٦١.

(٨) من قوله: «اختلف العلماء فيها...» إلى قوله: «قليل» قال ابن جني في سر الصناعة: ٢٦٠-٢٦١.

غير أن ابن جني صحَّح قول المازني والفارسي، وضعَّف قولي الزيادي ومبرمان، انظر سر=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا تُستعملُ «إِنْ» إلا في المعاني المحتمَلةِ المشكوكِ في كونها، ولذلك قَبُحَ إِنْ احْمرَّ البُسْرُ كان كذا، وإِنْ طلَعتْ الشمسُ آتِك إلا في اليوم المُغِيمِ، وتقولُ: إِنْ ماتَ فلانٌ كان كذا، وإِنْ كان موتُه لا شُبْهةَ فيه، إلا أَن وقتَه غيرُ معلومٍ، فهو الذي حسَّنَ منه).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إنَّ «إِنْ» في الجزاء مبهَمةٌ، لا تُستعملُ إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده، ولذلك كان بالأَفعال المستقبَلة، لأَن الأَفعالَ المستقبَلةَ قد تُوجَدُ وقد لا تُوجَدُ، ولذلك لا تقعُ المجازاةُ بإِذا، وإِنْ كانت للاستقبال لأَن الذاكِرَ لها كالمعترِف بوجود ذلك الأَمرِ، كقولك: إِذا طلَعتْ الشمس فائْتِني، ولو قلت: إِنْ طلَعتْ الشمسُ فائْتِني لم يَحسنْ إلا في اليوم المُغِيمِ الذي يجوزُ أَن يَنقشعَ الغيمُ فيه، وتَطلُعَ الشمسُ.

ويجوزُ أن يتأَخَّرَ، فقولُك: إِذا طلَعتْ فيه اعترافٌ بأَنها ستَطلُعُ لا مَحالةَ، وحَقُّ ما يُجازَى به أَن لا يُدرى[1] أَيكونُ أَم لا يكونُ، فعلى هذا تقولُ: إِذا احْمرَّ البُسْرُ فائتِني، وقَبُحَ إِنْ احْمرَّ البُسرُ، لأَن احْمرارَ البُسرِ كائنٌ، وتقولُ: إِذا أَقامَ اللهُ القيامةَ عُذِّبَ الكفَّارُ، ولا يَحسنُ إِنْ أَقامَ اللهُ القيامةَ، لأَنه يَجعلُ ما أَخبرَ اللهُ تعالى بوجوده مشكوكاً فيه.

ورُبَّما استُعملتْ «إِنْ» في مواضعِ «إِذا»، و«إِذا» في مواضعِ «إِنْ»، ولا يَبينُ الفرقُ بينهما لِمَا بينهما من الشَّرِكة، وتقولُ من ذلك: إِنْ مِتُّ فاقضُوا دَيْني، وإن كان موتُه كائناً لا مَحالةَ، فهو مِن مواضعِ «إِذا»، إلا أَن زمانَه لـمَّا لم يكنْ متعيِّناً جاز استعمالُ «إِنْ» فيه، قال الله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

=الصناعة: ٢٦٢-٢٦٣.

وانظر الأقوال السالفة منسوبة إلى أصحابها كما نسبها الشارح في شرح الكافية للرضي: ١/ ١٠٤.

(١) في ط، ر: «تدرى»، وما أثبت أحسن.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٤٤.

(٣) هو النابغة الذبياني كما في الشعر والشعراء: ١٦٠، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٩٦،=

كــــم شـــــامِتٍ بِيْ إِذْ هَلَكْـــــ ــــــتُ وقائــــلٍ لِلَّـــــهِ درُّهْ

فهذه من مواضعِ «إِذا» لأَن الموتَ والهلاكَ حتْمٌ على كلِّ حيٍّ، فأَما قولُ الآخَر[1]:

إِذا أَنـتَ لم تَنْـزِعْ عـن الجهـلِ والخَنَـا أَصـبْتَ حلـيماً أَو أَصـابَكَ جاهِـلُ

فهو مـن مواضـع «إِنْ» لأَنـه يجوزُ أَن يَنْزِعَ عـن ذلـك وأَنْ لا يَنْزِعَ[2]، إِلا أَن بعضَـها أَحسنُ من بعض، فقولُنا: إِنْ ماتَ زيدٌ كان كـذا أَحسـنُ مـن قولنـا: إِنْ احْمَرَّ البُسرُ، لأَن موتَ زيدٍ مجهولُ الوقتِ، واحْمرارُ البُسرِ له وقتٌ معلومٌ، فاعرفْه. [٩/ ٥]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَجيءُ مع زيادة «ما» في آخرِها للتأكيد، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾، وقال: ﴿فإِمَّا تَرَيْني اليومَ أُزْجي ظَعِينتي﴾.

قال الشارح: قد تزادُ «ما» مع «إِنْ» الشرطيَّةِ مؤكِّدةً، نحوُ قولـك: إِمَّا تـأْتِني آتِـك، والأَصلُ إِنْ تأْتِني آتِكَ، زِيدَتْ «ما» على «إِنْ» لتأكيد معنى الجزاء، ويدخلُ معها نونُ التوكيد، وإِن لم يكن الشرطُ من مواضعها، لأَن موضعَها الأَمرُ والنهيُ وما أَشبَههما مِمَّا كان غيرَ مُوجَبٍ، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾[3]، وقال سبحانه:

=وهو في ديوانه ٢٣١ مما نسب إليه، ونسب البيت إلى النابغة الجعدي، وهو في ديوانه: ١٩١، وأمالي القالي: ٢/ ٨، وأمالي المرتضى: ١/ ٢٦٦، ورُوي في الشعر المنسوب إلى لبيد، انظر ديوانه: ٣٦٥ وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٥.

(١) قال ابن قتيبة في نسبة البيت: «ومن ذلك قوله [أَي زهير]، وقيل: إِنه لولده كعب»، الشعر والشعراء: ١٥٠-١٥١، ونسب في العقد الفريد: ٢/ ٢٨٠ إلى كعب بن زهير، وهو في ديوان زهير: ٢١٩، وملحقات ديوان كعب: ٢٥٧، ونسب في المعاني الكبير: ١٢٦٤ إلى أوس بن حجر، وهو في ديوانه: ٩٩، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٥، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣١١.

(٢) كلام الشارح على إِنْ وإِذا واستشهاده قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٤-٧٥ بخلاف يسير.

(٣) البقرة: ٢/ ٣٨.

﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(١)]، وقال: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾[(٢)].

والعِلةُ في دخولها أنها لَمَّا لحقتْ أولَ الفعل بعد «إنْ» أشبهتْ اللَّامَ في والله لَيفعلَنَّ[(٣)]، فجامعَتْها نونا التأكيدِ كما تكونُ مع اللَّام في لَيفعلَنَّ، وجهةُ الشَّبهِ[(٤)] بينهما أَن «ما» هنا حرفُ تأكيدٍ كما أَن اللامَ مؤكِّدةٌ، والفعلُ واقعٌ بعدها كما يقعُ مع اللَّام، والكلامُ غيرُ واجبٍ كما هو كذلك في الأَمر والنهي، فلمَّا شابهتْ اللَّامَ في ذلك لزمتْ الفعلَ بعدها النونُ في الشرط، كما لزمتْ اللَّامَ في لَيفعلَنَّ، وصار الشرطُ من[(٥)] مواضعِ النون بعد أَنْ لم يكنْ موضعاً لها، وقد جاءتْ أَخبارٌ مُثبَتةٌ قد لزمَها النونُ لدخول هذا الحرفِ، أَعني «ما» المؤكِّدةَ في أَوائلهنَّ، وذلك قولُهم: بعَيْنٍ ما أَرَينَّك[(٦)]، و:

ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها[(٧)]

وإذا لزمتْ النونُ هذه الأَخبارَ الصريحةَ لوجود هذا الحرفِ فدخولُها مع فعلِ الشرطِ أَولَى لِما ذكرنا، وقد يجوزُ أَن لا تأْتِيَ بهذه النونِ مع فعلِ الشرط، وذلك نحوُ قولك: إمَّا تأتِني آتِكَ، قال الشاعر ـ أَنشدَه أَبو زيد[(٨)]:

---

(١) مريم: ١٩/ ٢٦.
(٢) الإسراء: ١٧/ ٢٨.
(٣) هو تعليل الفارسي في كتاب الشعر: ٥٨، والبغداديات: ٣١٠.
(٤) في ط، ر: «التشبيه»، وما أثبت أحسن، وهو موافق لما جاء في البغداديات: ٣١٠، وتعليل الشارح هو ما علل به سيبويه والمبرد والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٥١٤-٥١٥، والمقتضب: ٣/ ١٣، والبغداديات: ٣١٠-٣١١، والإغفال: ١/ ١٢٩-١٣٢، والشيرازيات: ٢٦٩-٢٧٠، ٤٠٧.
(٥) في ط، ر: «في». تحريف.
(٦) انظر ما سلف: ٨/ ٢٤٣.
(٧) سلف البيت أو المثل: ٧/ ١٨٨.
(٨) هو سلمان بن ربيعة الضبي، أو سُلْمي كما في النوادر: ٣٧٤-٣٧٥، وهو سُلْميّ بن ربيعة كما في أمالي ابن الشجري: ١/ ٦٣، ٢/ ٢٨٤، والخزانة: ٣/ ٤٠٠ والدرر: ٢/ ٧٩-٨٠، والبيت لعِلباء بن أرقم في الأصمعيات: ١٦١، وهو من إنشاد أبي زيد في البغداديات: ٣١١،=

زَعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرُ خَلَّتي

وقال الآخر - أَنشدَه سيبويه[1]:

فإِمَّا تَرَيْني وَلِيْ لِمَّةٌ فإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها

وقال رؤبةُ[2]:

إِمَّا تَرَيْني اليومَ أُمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وجَمْزي

وذلك أن هذه النونَ لم تدخلْ فارِقةً بين معنيَيْن، وإِنما دخلتْ لضربٍ من الاستحسان، وهو الحملُ على لَيفعلَنَّ لشَبهٍ بينهما، وقد جاز سقوطُ النون من «لَيفعلَنَّ» على ما حكاه سيبويه، وإِذا لم تَلزمْ مع «لَيفعَلَنَّ» مع أَن النونَ فيه تَفْرُقُ بين معنيَيْن فلأَنْ[3] لا تلزمَ مع «إِمَّا يَفعلَنَّ» بطريق الأَولَى، إِذْ النونُ فيه لا تَفْرُقُ بين معنيَيْن[4]، قال

=والإغفال: ١/ ١٣٥، وبلا نسبة في الهمع: ٢/ ٦٣.

والخلة: الحاجة، وفسرها ابن الشجري بأنها الاختلال في هذا البيت.

وتوكيد فعل الشرط بعد «إِمَّا» جائز عند سيبويه والمبرد والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٥١٤-٥١٥، والمقتضب: ٣/ ١٣، ٣/ ٢٩، والكامل للمبرد: ١/ ٢٨٩، والبغداديات: ٣١١-٣١٢، والإغفال: ١/ ١٣٢-١٣٥.

ونسب الفارسي إلى المبرد لزوم توكيده بالنون، وظاهر كلام المبرد الجواز، انظر البغداديات: ٣١١، والمقتضب: ٣/ ١٣، والكامل للمبرد: ١/ ٢٨٩.

(١) سلف البيت: ٥/ ١٦٩.

(٢) البيتان في ديوانه: ٦٤، والكتاب: ٢/ ٢٤٧، والمقتضب: ٤/ ٢٥١، والنكت: ٥٧٨، وهما بلا نسبة في المسائل المنثورة: ٢٢٤، والإنصاف: ٤٣٩، والأول بلا نسبة أيضاً في المخصص: ١٤/ ١٩٥.

حمز ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة، العنق والجمز نوعان من السَّير.

(٣) في ط، ر: البغداديات: ٣١١: «فأن».

(٤) من قوله: «ليفعلن على ما...» إلى قوله: «معنيين» قاله الفارسي في البغداديات: ٣١١، وقال أيضاً: «وحكى سيبويه أن هذه النون قد لا تلزم الفعل المستقبل، فيقال: والله لَتفعلُ...»، البغداديات: ١٧٩، وانظر أيضاً البغداديات: ١٠٦.

وكلام سيبويه صريح في لزوم النون، قال: «اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على=

الشاعر[١]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي اليومَ أُزْجِي ظَعِينَتي ... أُصَعِّدُ سَيْراً في البلادِ وأُفْرِعُ

البيتُ لعبد الرحمن بن هَمَّام السَّلولي، أَنشدَه الزمخشريُّ شاهداً على المجازاةِ بإِمَّا[٢] وحذفِ نونِ التأكيد من شرطِها، ورواه سيبويه[٣]:

إِذْ ما تَرَيْنِي اليومَ أُزجِي ظَعينتي

وبعدَه[٤]: [٩/ ٧]

فَإِنِّيَ مِنْ قومٍ سِوَاكُمْ وإِنَّما ... رجاليَ فَهْمٌ بالحِجازِ وأَشْجَعُ

قال: «سمعْناهما ممَّن يَرويهما عن العرب هكذا إِذْ ما، والمعنى إِمَّا»[٥]، ولا شاهدَ فيه على هذه الروايةِ، وإنما سيبويهِ أَنشدَه شاهداً على صحَّة المُجازاةِ بإِذْما وخروجِها إِلى معنى «إِمَّا».

والمُزْجِي فاعِلٌ من أُزْجِيه إذا سُقتُه برِفْقٍ، والظَّعينةُ: المرأَةُ في الهَوْدج، والمُفرِعُ ههنا: المُنحدِرُ، وهو من الأَضداد[٦]، وانْتَمى في النَّسب إِلى فَهْمٍ وأَشجَعَ وهو من سَلُول بنِ

=فعل غير منفي لم يقع لزمتْه اللَّامُ، ولزمتْ اللامَ النونُ الخفيفةُ أو الثقيلةُ في آخر الكلمة، وذلك قولك: لأفعلنَّ»، الكتاب: ٣/ ١٠٤، وانظر الكتاب أيضاً: ١/ ٢٩٤، ٣/ ١٠٩، ٣/ ٥٠٩.

ومذهب المبرد والسيرافي مذهب سيبويه، انظر المقتضب: ٢/ ٣٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٢، ٣/ ٣١٥، ١٠/ ١٤٢-١٤٤، والبغداديات: ٣١١.

(١) سلف البيت: ٧/ ٨٣.

(٢) في ط: «بأما». خطأ.

(٣) في البيت خرم على هذه الرواية.

(٤) انظر مصادر البيت الشاهد.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٨، وقوله: «هكذا إذما» زيادة ليست في الكتاب (هارون) و (بولاق): ١/ ٤٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٦٢.

(٦) «فرَّعَ الرجل إذا أَصعدَ، وفرَّع إذا انحدرَ»، الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٣١٥، وانظر الصحاح (فرع).

عامرٍ لأَنهم كلَّهم من قَيس عَيْلان بن مُضَر[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والشرطُ كالاستفهام في أَن شيئاً ممَّا في حيِّزه لا يتقدَّمُه، ونحوُ قولك: آتيك إِن تأتِني، وقد سأَلتُكَ لو أَعطيتَني، ليس ما تقدَّمَ فيه جزاءً مقدَّماً، ولكنْ كلاماً وارداً على سبيل الإِخبارِ، والجزاءُ محذوفٌ، وحذفُ جوابِ «لو» كثيرٌ في القرآن والشِّعر).

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إِن الشرطَ كالاستفهام له صَدرُ الكلام، ولذلك لا يعملُ في أَسماء الشرطِ شيءٌ ممَّا قبله، ولا يتقدَّمُ عليه ما كان في حيِّزه، إِلا أَن يكونَ العاملُ خافضاً، فإِنه يجوزُ تقديمُه على المجرور إِذا كان في صِلة ما بعدَه أَو مبتدأً، نحوُ قولك: بِمَنْ تَمرُرْ أَمْرُرْ، وعلى مَنْ تنزلْ أَنزلْ[٢]، فالباءُ وما اتصلتْ به من قولك: بِمَنْ تَمرُرْ في موضعِ نصبٍ بالفعل الذي هو تَمرُرْ، وكذلك «على» وما بعدَه من المجرور في موضعِ نصبٍ بفعل الشرط.

وإِنما ساغ تقديمُه هنا لأَن الجارَّ يتنزَّلُ منزلةَ الجزءِ ممَّا يعملُ فيه، ولذلك يُحكمُ على موضعهما بالنصب، مع أَن الضرورةَ قادَتْ إِلى ذلك لعدم جوازِ الفصل بين الخافض ومخفوضه.

ولا يتقدَّمُ الجزاءُ على أَداته، فلا تقولُ: آتِكَ إِنْ أَتيتَني، وأُحسنْ إِليك إِنْ أَكرمتَني بالجزم على الجواب، لأَن الجزاءَ لا يتقدَّمُ على ما ذكرناه.

فإِن رفعتَ وقلت: آتيك إِنْ أَتيتَني، وأُحسنُ إِليك إِنْ أَكرمتَني جازَ، ومثلُه أَنتِ طالقٌ إِنْ دخلتِ الدارَ، وأنا ظالمٌ إِنْ فعلتُ[٣]، ولم يكنْ ما تقدَّمَ جواباً، وإِنما هو كلامٌ مستقلٌّ

---

(١) من قوله: «والمزجي...» إل قوله: «مضر» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر في هذا الكتاب: ٣/ ٧٩-٨٠، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٩٦-٩٧، والمسائل المنثورة: ١٦٥، والبغداديات: ٤٥٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٨.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٧٩، وكتاب الشعر: ٦٥، والبغداديات: ٣٢٧، ٤٥٩، والتنبيه لابن جني: ٨٧-٨٨.

عُقِّبَ بالشرط، والاعتمادُ على المبتدأ والخبرِ، ثم عُلِّقَ بالشرط كما يُعلَّقُ بالظرف في نحو آتيك يومَ الجمعة، وأنتِ طالقٌ يومَ السبت، والجوابُ محذوفٌ، وليس ما تقدَّمَ بجوابٍ، ألا ترى أن الجوابَ إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملةً اسميَّةً لزمَتْه الفاءُ، وكان يجبُ أَن يقالَ: فأَنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدارَ كما تقولُه إذا تأَخَّرَ؟ وهذا معنى قوله: «**وليس ما تقدَّمَ فيه جزاءً مقدَّماً، ولكنْ كلاماً وارداً على سبيل الإِخبارِ، والجزاءُ محذوفٌ**».

واعلمْ أنه لا يَحسنُ أَن تقولَ: آتيك إنْ تأتِني، لأَنك جزَمتَ بإنْ، وإذا أَعملتَها لم يكن بدٌّ من الجواب، ولم تأتِ بجواب، ولو قلت: أَتيتُك إنْ أَتيتَني جاز لأَن حرفَ الشرط لم يَجزمْ، فساغَ أَن لا تأتِيَ بجواب(١).

وقد كَثُرَ حذفُ المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحوُ قولك إنْ تأتِني فمُكرَمٌ، وإن تُعْرِضْ فكريمٌ، وذلك لأَنه قد جرَى ذِكرُه مع الشرط، فاستُغْنِيَ بذلك عن إعادته.

وقد يُحذفُ جوابُ «لو» أيضاً [٢٨٦/ ب] كثيراً، وقد جاء ذلك في القرآن والشِّعر، فالقرآنُ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾(٢)، فلم يأتِ لِلَو بجواب(٣)، فلم يقلْ: لَكانَ هذا القرآنَ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٤)، والجوابُ محذوفٌ تقديرُه لرأَيتَ سُوءَ

---

(١) انظر في ذلك المقتضب: ٢/ ٦٨.

(٢) الرعد: ١٣/ ٣١.

(٣) هو قول الأخفش والمبرد، وذكره النحاس مع أقوال أخرى، وقدر الزجاج الجواب بـ «لمَا آمنوا»، وذهب الفراء إلى أن جوابها مقدم عليها، وهو قوله تعالى: ﴿وهم يكفرون بالرحمن﴾، وقدَّره ثعلب بـ لو كان أن قرآناً، أو لو وقع أن قرآناً، ذكر هذا عنه في معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ١٠٢، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٦٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٢٠، والمقتضب: ٢/ ٨١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٤٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٥٧-٣٥٨، وسر الصناعة: ٦٤٧، وانظر أقوالاً أخرى في المسائل المنثورة: ١٦٩-١٧٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨١، ٢/ ١٢٠، والقرطبي: ١٢/ ٧١-٧٢.

(٤) الأنعام: ٦/ ٢٧.

مُنقلَبِهم، وقال الشاعر[1]:

وجَدِّكَ لَوْ شيءٌ أَتانا رَسُولُه ... سِوَاكَ ولكنْ لَمْ نَجِدْ لكَ مَدْفَعا

[٩/ ٨] والمرادُ لو أتانا رسولٌ سِواكَ لَدفَعْناه[2]، وقال امرؤُ القيس[3]:

فلَوْ أَنَّها نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعةً ... ولكنَّها نَفْسٌ تَساقَطُ أَنْفُسا

والمرادُ لَفنِيتْ واستراحتْ[4]، وقال جرير[5]:

كَذَبَ العَواذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُناخَنَا ... بِحَزِيزِ رامَةَ والمَطِيُّ سَوَامِي

[٩/ ٩] والمرادُ لَرأَيْنَ ما يُشْجِيهنَّ[6] وما يُسْخِنُ أَعينَهنَّ، ومن ذلك «لو ذاتُ سِوَارٍ لطَمَتْني»[7]، لم يأتِ بجواب، والمرادُ لَانتصَفْتُ، وذلك كلُّه للعِلم بموضعِه.

وقال أَصحابُنا: إنَّ حذفَ الجوابِ في هذه الأَشياءِ أَبلغُ في المعنى من إِظهاره، أَلا ترى أَنك إِذا قلتَ لعبْدِك: والله لَئنْ قمتُ إِليكَ وسكتَّ عن الجواب ذهبَ فِكرُه إِلى أَشياءَ من أَنواعِ المكروه، فلم يَدْرِ أَيَّها يتَّقي[8]، ولو قلت: لَأَضربنَّكَ، فأَتيتَ بالجواب لم

---

(١) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه: ٢٤٢، والخزانة: ٤/ ٢٢٧، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٥٤، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤٤.

(٢) استشهد الرضي بالبيت علي حذف جواب القسم لا جواب «لو»، انظر شرح الكافية له: ٢/ ٣٤٠، والخزانة: ٤/ ٢٢٧.

(٣) البيت في ديوانه: ١٠٧، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٧٨، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٣/ ١٦٢.

(٤) ذهب بعضهم إلى أن «لو» في البيت للتمني، فلا تحتاج إلى جواب، انظر التذييل والتكميل: ٣/ ١٦٢.

(٥) البيت في ديوانه: ٩٩١.

وحزيز: مكان كثرت حجارته وغلظت، وهو في مواضع كثيرة من بلاد العرب، منها حزيز رامة، انظر معجم البلدان (حزيز)، وسوامي: رافعة أبصارها وأعناقها.

(٦) في ط، ر: «يسخنهنَّ»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٦٤٨.

(٧) سلف المثل: ١/ ١٩٢.

(٨) في ط، ر: «يبقى»، تصحيف، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٦٤٩.

يَتَّقِ[١] شيئاً غيرَ الضَّرب[٢]، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[٣]، ولم يُعيِّنْ العقوبةَ، بل أَبهمَها، لأَن إِبهامَها أَوقعُ في النفْس، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب (ولا بدَّ من أَن يَليهَما الفعلُ، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾، و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ على إِضمارِ فعلٍ يفسِّرُه الظاهرُ، ولذلك لم يَجزْ لو زيدٌ ذاهبٌ، ولا إِنْ عمرو خارجٌ، ولطَلَبِهما الفعلَ وجبَ في «أَنَّ» الواقعةِ بعد «لو» أَن يكونَ خبرُها فعلاً، كقولك: لو أَنَّ زيداً جاءني لَأَكرمتُه، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾، ولو قلت: لو أَنَّ زيداً حاضِري لَأَكرمتُه لم يَجزْ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إِن الشرطَ لا يكونُ إِلا بالأَفعال، لأَنك تُعلِّقُ وجودَ غيرِها على وجودها، والأَسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ، ولا يصحُّ تعليقُ وجودِ شيءٍ على وجودها، ولذلك لا يَلي حرفَ الشرطِ إِلا الفعلُ.

ويَقبُحُ أَن يتقدَّمَ الاسمُ فيه على الفعل، ويُفصَلَ بينهما بالاسم لكونِها جازمةً للفعل، والجازمُ يَقبُحُ أَن يُفصَلَ بينه وبين ما عَملَ فيه، فلا يجوزُ لم زيدٌ يأتِكَ على معنى لم يأتِك زيدٌ، وكذلك بقيَّةُ الجوازمِ، لا يُفصَلُ بينها بشيءٍ كالظرف ونحوِه، لأن الجازِمَ في الأَفعال نظيرُ الجارِّ في الأَسماء، فكما[٤] لا يُفصَلُ بين الجارِّ والمجرور بشيءٍ إِلا في الشِّعر كذلك الجازمُ[٥].

فأَما «إِنْ» خاصَّةً فلقُوَّتِها في بابها وعدمِ خروجِها عن الشرط إِلى غيره توسَّعوا فيها[٦]، فأَجازوا فيها الفصلَ بالاسم، ولم يكنْ ذلك بأَبعدَ من حذف فعلِ الشرطِ في

---

(١) في ط، ر: «تبق»، تحريف، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٦٤٩.

(٢) من آية سورة الرعد إلى قوله: «الضرب» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٤٨-٦٤٩.

(٣) النمل: ٢٧/ ٢١.

(٤) في ط، ر: «كما».

(٥) انظر الأصول: ٢/ ٢٣١.

(٦) هذا قريب مما قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٥١، والفارسي في الإغفال: ٢/ ٣٠٥، وانظر الكتاب: ٣/ ١١٢-١١٣، والمقتضب: ٢/ ٤٦، ٢/ ٥٠، ٢/ ٧٤، والأصول: ٢/ ٢٣٢.

قولهم: «المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إِن خَنْجَراً[1] فخَنْجرٌ[2]».

فإن كان بعدَها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه فالفصلُ حَسنٌ، وجازَ في الكلام وحالِ السَّعةِ والاختيارِ، وشُبِّهتْ بما ليس بعاملٍ من الحروف، نحوُ همزةِ الاستفهام، وإِنْ كان بعدَها فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ قَبُحَ تقدُّمُ الاسمِ إلا في الشعر[3]، لأَنها قد جَرتْ بعد الإِعمال وظهورِه مجْرَى لمْ ولمَّا ونحوِهما من الجوازم، فكما لا تقولُ لم زيدٌ يقمْ، ولم زيداً أَضربْ[4] إلا في ضرورة الشعر كذلك لا تقولُ: إنْ زيدٌ يَقمْ أَقُمْ إلا في ضرورة الشعر، فعلى هذا تقولُ إذا وَلِيَها الفعلُ الماضي: إن زيدٌ رَكبَ ركبتُ، ومن كلامهم: إِنْ اللهُ أَمكَنني من فلانٍ فعلتُ[5]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾[7] [٩/ ١٠]، وقال الشاعر[8]:

عَاوِدْ هَرَاةَ وإِنْ مَعْمورُها خَرِبَا

(١) في ط، ر: «خنجر». خطأ.

(٢) أورده سيبويه والسيرافي على أنه قول، انظر الكتاب: ١/ ٢٥٨، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١١٣، وذكر أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ: ٧٨ على أنه مما حكاه النحويون، وساقه ابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٣٦٤ دون عزو، وانظر الإغفال: ١/ ٣٦٧.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ١١٣-١١٤، والمقتضب: ٢/ ٧٥، والأصول: ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٠-١٥١.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ١١١، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٤٨.

(٥) ورد هذا القول في المقتضب: ٢/ ٧٤، والشيرازيات: ٢٥٨.

(٦) النساء: ٤/ ١٧٦.

(٧) التوبة: ٩/ ٦.

(٨) هذا صدر بيت ذكر صاحب اللسان (هرا) عجزه:

وأَسْعِدْ اليومَ مشغوفاً إذا طَرِبَا

ونسبه إلى شاعر من أهل هراة.

وصدر البيت بلا نسبة ولا تتمة في الكتاب: ٣/ ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٥٥، والمقتضب: ٢/ ٧٤، والأصول: ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤٩، والتنبيه لابن جني: ٨٧-٨٨، والنكت: ٧٥٦.

هَرَاة: اسمُ موضع[١]، وارتفاعُ الاسمِ بعد «إِنْ» هنا عند أَصحابنا[٢] على أَنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ فسَّرَه هذا الظاهرُ، وتقديرُه إِنْ اسْتَجارَكَ أَحدٌ من المُشركينَ اسْتجاركَ، وكذلك نظائرُه، لا يُجيزُ البصريون إِلا ذلك، وموضعُ هذا الفعلِ الظاهرِ جزمٌ لأَنه مفسِّرٌ لمجزوم[٣]، فكان مثلَه، والذي يدلُّ على أَن موضعَ هذا الفعلِ الماضي جزمٌ أَن الشاعرَ لَمَّا جعلَه مستقبَلاً جَزمَه، من ذلك قولُه[٤]:

مَتَى واغِلٌ يَنُبْهمْ يُحَيُّوهُ وتُعْطَفْ عليهِ كأْسُ السَّاقي

وقال الآخرُ[٥]:

صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

فظهورُ الجزمِ في الفعلِ المضارعِ بعد الاسم يدلُّ أَن الفعلَ الماضي إِذا وقعَ موقِعَه مجزومٌ[٦]، وذهب الفرَّاءُ[٧] من الكوفيين إِلى أَن الاسمَ من نحوِ ﴿إِنْ ٱمْرُؤٌا

---

(١) هراة بفتح الهاء مدينة عظيمة من أُمهات خراسان، معجم البلدان (هراة).

(٢) انظر مذهبهم في الكتاب: ٣/ ١١٢-١١٣، والمقتضب: ٢/ ٧٤، والأصول: ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣١، ١٠/ ١٥١، والإغفال: ٢/ ٣٠٥-٣٠٧، والإنصاف: ٦١٥-٦٢٠.
وأجاز الأخفش رفع الاسم بعد «إِنْ» على الابتداء، ولكنَّه رأى رفعه على الفاعلية أقيس الوجهين، انظر معاني القرآن له: ٥٥٥، وما سلف: ١/ ١٨٨- ١٨٩.

(٣) في ط، ر: «بمجزوم»، تحريف، وكلام الشارح هنا قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٥١.

(٤) هو زيد بن عدي العبادي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤١، وزد الأصول: ٢/ ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٠، والبغداديات: ٤٥٧، والواغل: الذي يدخل على القوم وهم يشربون دون إِذن.
ودخل البيت خرم في «متى» والصواب «فمتى»، وهي كذلك في المصادر السالفة.

(٥) هو كعب بن جُعيل أو حسام بن ضرار الكلبي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٠-١٤١، وزد الأصول: ٢/ ٢٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٠، والبغداديات: ٤٥٧.
والصَّعْدة: القناة تنبت مستوية، الحائر: المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف، الخزانة: ١/ ٤٥٨.

(٦) في ط، ر: «إذا وقع بعدها الاسم فموقعه مجزوم».

(٧) سلف مذهبه: ١/ ١٩١.

﴿هَلَكَ﴾[١]، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٢] مرتفِعٌ بالضمير الذي يعودُ إِليه من هَلَكَ واسْتجارَكَ، كما يكونُ في قولك: زيدٌ اسْتجارَك.

وأما «لوْ» فإِذا وقعَ بعدَها الاسمُ وبعدَه الفعلُ فالاسمُ محمولٌ على فعلٍ قبلَه مضمَرٍ يفسِّرُه الظاهرُ، وذلك لاقتضائها الفعلَ دون الاسمِ، كما كان في «إِنْ» كذلك، وهذا محقِّقٌ لها شَبَهها[٣] بأداة الشرط، فحكمُها في هذا حكمُ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٤]، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾[٥]، فقولُه: «أَنتُم» فاعلُ فعلٍ دلَّ عليه «تَملكون» هذا الظاهرُ، والتقديرُ لو تَمِلكون خزائنَ تَملكُون، وكان هذا الضمير متَّصلاً، فلمَّا حُذفَ الفعلُ [٩/ ١١] فُصِلَ الضميرُ منه، وأُتِيَ بالمنفصِل الذي هو أَنتم، وأُجريَ مُجْرَى الظاهرِ، ومن كلام حاتم: «لو ذاتُ سِوَارٍ لطَمتْني»[٦] على تقدير لو لطَمتْني ذاتُ سِوارٍ لطَمتْني.

ولاقتضاءِ «لَوْ» الفعلَ إِذا وقعَ بعدها «أَنَّ» المشدَّدةُ لم يكنْ بدٌّ من فعلٍ في خبرها[٧]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾[٨]، ونحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[٩]، وذلك أَن الخبرَ محلُّ الفائدةِ، و«أَنَّ» إِنما أَفادتْ تأكيداً، ومُعتمَدُ الامتناعِ إِنما هو خبرُ «أَنَّ»، فلذلك وجبَ أَن يكونَ فعلاً مَحْضاً قضاءً بِحقِّ[١٠] «لَوْ» في

---

(١) النساء: ٤/ ١٧٦.
(٢) التوبة: ٩/ ٦.
(٣) في ط، ر: «شبهاً»
(٤) الانشقاق: ٨٤/ ١
(٥) الإسراء: ١٧/ ١٠٠
(٦) سلف المثل: ٩/ ١٦.
(٧) هو ما اشترطه السيرافي والزمخشري وابن الحاجب، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٤٢، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣١.
(٨) البقرة: ٢/ ١٠٣
(٩) الرعد: ١٣/ ٣١
(١٠) في ط، ر: «لحق». وما أثبت أحسن

اقتضائها الفعلَ، ولو قلتَ: لو أَنَّ زيداً حاضِري أَو نحوَ ذلك من الأَسماء لم يَجُزْ، كما أَنك لو قلت: لو زيدٌ حاضرٌ، أَو نحوَ ذلك لم يجزْ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد تَجيءُ «لو» في معنى التمنِّي، كقولك: لو تأتيني فتُحدِّثني، كما تقولُ: ليتكَ تأتيني، ويجوزُ في «فتُحدِّثني» النصبُ والرفعُ، قال الله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، وفي بعض المصاحف ﴿فيُدْهِنُوا﴾).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَنَّ «لَوْ» قد تُستعملُ بمعنى «إِنْ» للاستقبال، فحصلَ فيها معنى التمنِّي، لأَنه طلبٌ، فلا تَفتقرُ إِلى جواب، وذلك نحوُ لو أَعطاني ووهبَني [٢٨٧/ أ]، والتمنِّي نوعٌ من الطلب، والفرقُ بينه وبين الطلبِ أَن الطلبَ يتعلَّقُ باللِّسان، والتمنِّي شيءٌ يَهْجِسُ في القلب، يُقدِّره المتمنِّي[١]، فعلى هذا تقولُ: لو تأتيني فتُحدِّثني بالرفع والنصب، فالرفعُ على الاستئناف، والنصبُ على تخيُّلِ معنى التمنِّي، كما تقولُ: ليتَكَ تأتيني فتحدِّثني، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٢]، وحكَى سيبويه أَنها في بعض المصاحف ﴿فيُدْهِنُوا﴾ بالنصب، وتقدَّمَ الكلامُ على ذلك مُشْبَعاً في نواصبِ الأفعال المستقبَلةِ[٣]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و «أَمَّا» فيها معنى الشرط، قال سيبويه: «إِذا قلت: أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ فكأَنك قلت: مهما يَكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلِقٌ، أَلا ترى أَن الفاءَ لازِمةٌ لها»).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ في «أَمَّا» المفتوحةِ الهمزةِ أَنها للتفصيل، فإِذا ادَّعَى مُدَّعٍ أَشياءَ في شخصٍ نحوَ أَن يقالَ: زيدٌ عالمٌ شجاعٌ كريمٌ، وأَردتَ تفصيلَ ما ادَّعاه فإِنك تقولُ في جوابه: أَمَّا عالمٌ شجاعٌ فمسلَّمٌ، وأَمّا كريمٌ ففيه نظرٌ.

وفيها معنى الشرطِ، يدلُّ على ذلك دخولُ الفاءِ في جوابها، وذلك أَنك إِذا قلت: أَمَّا

---

(١) انظر تعريف التمني في النهاية لابن الأثير: ٢/ ٦٨٤، واللسان (منى).

(٢) القلم: ٦٨/ ٩

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ٦٩.

زيدٌ فمنطلِقٌ فمعناه[1] مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ.

وأَصلُ هذه الفاءِ أَن تدخلَ على المبتدأ[2]، كما تكونُ في الجزاء كذلك من نحوِ قولك: إِنْ تُحسِنْ إِليَّ فاللهُ يُجازيكَ، وإِنما أُخِّرتْ إلى الخبر مع «أَمَّا» لضربٍ من إِصْلاح اللفظ، وذلك أَنَّ «أَمَّا» فيها معنى الشرط، وأداةُ[3] الشرطِ يقعُ بعدها فعلُ الشرطِ، ثُم الجزاءُ بعده، فلمَّا حُذِفَ فعلُ الشرط هنا وأداتُه، وتضَمَّنتْ «أَمَّا» معناهما كرهوا أَن يَليَها الجزاءُ من غير واسطةٍ بينهما، فقَدَّموا أحدَ جزأَي الجواب، وجعلوه كالعِوض من فعل الشرط.

ووجهٌ ثانٍ، وهو أَن الفاءَ وإِنْ كانت هنا مُتبِعةً غيرَ عاطفةٍ فإِن أَصلَها العطفُ، أَلا ترى أَن العاطفةَ لا تَنفكُّ من معنى الإِتبْاع؟ نحوُ جاءني زيدٌ فمحمَّدٌ، ورأَيتُ زيداً فصالحاً، ومن عادة هذه الفاءِ مُتْبِعةً كانت أَو عاطفةً أَن لا تقعَ مبتدأَةً في أولِ الكلام، وأَنَّه لابدَّ أَن يقعَ قبلَها اسمٌ أَو فعلٌ.

فلو قالوا: أَمَّا فزيدٌ منطلِقٌ كما يقولون: مهما يقعْ[4] من شيء فزيدٌ منطلقٌ لَوقعتْ الفاءُ أَوَّلاً مبتدأَةً، وليس قبلَها اسمٌ ولا فعلٌ، إِنما قبلها حرفٌ، وهو «أَمَّا»، فقدَّموا أَحدَ الاسمَينِ بعد الفاء مع «أَمَّا» لِمَا حاوَلوه من إِصلاحِ اللفظ ليقعَ قبلها اسمٌ في اللفظ، فيكونَ الاسمُ الثاني الذي بعده ـ وهو خبرُ المبتدأ تابعاً للاسم قبلَه، وإِنْ لم [٩/ ١٢] يكنْ معطوفاً عليه[5]، فعلى هذا أَجازوا أَمَّا زيداً فأَنا ضارِبٌ[6]، فنصَبوا زيداً بضاربٍ، وإِن كان ما بعدَ الفاءِ ليس من شأنه أَن يَعملَ فيما قبلَه، لكنَّه جازَ هنا من حيثُ كانت الفاءُ في نِيَّة التقديمِ على جميع ما قبلَها.

---

(١) في د، ط، ر: «معناه»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٢٦٦

(٢) في ط، ر: «مبتدأ».

(٣) في ط: «أدات»، خطأ.

(٤) في ط، ر: «وقع».

(٥) من قوله: «وفيها معنى الشرط...» إلى قوله: «عليه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٦٦- ٢٦٧ بخلاف يسير.

(٦) انظر في ذلك البغداديات: ٣٣٣، والمسائل المنثورة: ١٦، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٣٢.

وغالَى أَبو العباس فأَجازَ أَمَّا زيداً فإِنِّي ضاربٌ(١) على أن يكونَ «زيداً» منصوباً بضاربٍ، وفيه بُعدٌ لأَنَّ «إنَّ» لا يَعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، وربَّما حذَفوا الفاءَ من جوابِ «أَمَّا» كما يحذفونها من جواب الشرط المحْضِ، وهو من قَبيل الضرورة، قال الشاعرُ - أَنشدَه سيبويه(٢):

فأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ(٣)

أَرادَ فلا قتالَ، فحذَفَ الفاءَ ضرورةً، ومثلُه قولُ الآخَر(٤):

فأَمَّا صُدورٌ لا صُدورٌ لجَعْفرٍ ولكنَّ أعجازاً شديداً ضَرِيرُها

أَرادَ فلا صُدورَ لجَعفرٍ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«إِذَنْ» جوابٌ وجَزاءٌ، يقولُ الرجلُ: أَنا آتِيك، فتقولُ: إِذنْ أُكرمَك، فهذا الكلامُ قد أَجبْتَه به، وصيَّرتَ إِكرامَكَ جزاءً له على إِتيانه، وقال الزَّجاجُ: تأويلُها إِنْ كان الأَمرُ كما ذكَرتَ فإِنِّي أُكرمُك(٥)، وإنما تَعملُ «إذنْ» في فعلٍ مستقبَلٍ غيرِ معتمِدٍ على شيء قبلَها، كقولك لِمَن يقولُ لك: [٩/ ١٣] أَنا أُكرِمُك: إِذنْ أَجيئَك، فإِنْ حَدَّثَ فقلتَ: إِذنْ إِخالُكَ كاذباً أَلغيْتَها، لأَن الفعلَ للحال، وكذلك إِنْ اعتمدتَ بها على مبتدأ أو شرطٍ أَو قسمٍ، فقلتَ: أَنا إِذنْ أُكرِمُك، وإِنْ تأتِني إِذن آتِك،

(١) أجازه أيضاً الفراء وابن درستويه، واختاره ابن مالك، وردَّه المازني والسيرافي والفارسي وابن الشجري، وذكر ابن عقيل عن ابن ولاد أن المبرد رجع عمَّا أجازه، وحكى عن الزجاج قوله: «رجوعه عندي مكتوب بخطه».
انظر المقتضب: ٣/ ٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٦٤-١٦٥، والبغداديات: ٣٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١، ٢/ ١٣٢-١٣٣، والارتشاف: ١٨٩٥، والجنى الداني: ٥٢٦، والمساعد: ٣/ ٢٣٦-٢٣٧، والهمع: ٢/ ٦٨.
(٢) سلف البيت: ٧/ ٢٤١.
(٣) في ط: «المراكب». تحريف.
(٤) سلف البيت: ٧/ ٢٤١.
(٥) انظر قوله في معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٣.

وواللهِ إذنْ لا أفعلُ، قال كثير[١]:

لَـئِنْ عـادَ لِيْ عبـدُ العزيـزِ بمِثْلِهـا وأَمْكَنَنـي مِنْهـا إذنْ لا أُقِيْلُهـا

وإذا وقعتْ بين الفاءِ والواوِ وبين الفعلِ ففيها الوجهان، قال الله تعالى: ﴿وإذنْ لَّا يَلْبَثُونَ﴾[٢]، وقُرِئَ ﴿لا يَلبثوا﴾[٣]،وفي قولك: إنْ تأتِني آتِكَ وإذنْ أُكرِمك ثلاثةُ أوجُهٍ الجزمُ والنصبُ والرفعُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن «إذا» من نواصِبِ الأَفعالِ المستقبَلَةِ، ومعناها الجوابُ والجزاءُ، نحوُ[٤] أَن يقولَ القائلُ: أنا آتيكَ، فتقولَ في جوابه: إذاً أُكرِمَك، فقولُك: إذاً أُكرِمَك جوابٌ لقوله وجزاءٌ لفعل الإتيان، ومنه قولُ الشاعر[٥]:

إذاً لقـامَ بـنَصْريْ مَـعْشَرٌ خُشُـنٌ عنـدَ الحَفيظـةِ إنْ ذُو لُوْثَـةٍ لَانَـا

[٩/ ١٤] فإذاً جوابٌ لقوله: «لو[٦] كُنتُ مِن مازِنٍ[٧]» على سبيل البدل من قوله: «لم تَسْتَبِحْ إبلي[٨]»، وجَزاءٌ على فعلِ المُستَبيحِ.

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٥٨، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٢، ٩/ ١٩٥، وسر الصناعة: ٣٩٧، والنكت: ٦٩٩، والضمير في «مثلها» راجعٌ إلى مقالة عبد العزيز بن مروان.

(٢) الإسراء: ١٧/ ٧٦.

(٣) سلفت القراءة: ٧/ ٣٣.

(٤) في ط، ر: «يجوز»، وما أثبت أحسن.

(٥) سلف البيت: ١/ ١٩١.

(٦) سقط من ط، ر: «لو»، خطأ.

(٧) البيت بتمامه:

لـو كنـتُ مِـنْ مـازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلي بنـو اللَّقيطـةِ مِـن ذُهْـلِ بـنِ شَـيْبانا

(٨) هو ما قاله ابن جني في التنبيه: ١٦-١٧، وذهب المرزوقي إلى أن قوله: «لقام بنصري..» جواب قسم مقدر، وذهب الرضي إلى أن «إذاً» في البيت تضمنت معنى الشرط، وأجريت مجرى «لو» في اقتران جوابها باللام، انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٢-٢٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣٦.

فأَما إِعمالُها فله شروطٌ أَربعةٌ: أَن تكونَ جواباً أَو في تقديرِ الجوابِ، وأَن تقعَ أَوَّلاً لا يَعتمدُ ما بعدَها على ما قبلَها، وأَن لا يُفصَلَ بينها وبين معمولها بغير القَسمِ، وأَن يكونَ الفعلُ بعدَها مستقبَلاً، وقد ذُكرَ ذلك في عواملِ نصبِ الأَفعال بما أَغنَى عن إِعادته هنا[1]، فاعرفْه.

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٣٢- ٣٣.

ومن أصنافِ الحرفِ حرفُ التعليل

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو «كَي»، يقولُ القائلُ: قصَدتُ فلاناً، فتقولُ له: كَيْمهْ؟ فيقولُ: كي يُحسِنَ إليَّ، و«كَيْمَهْ» مثلُ فِيْمَه وعَمَّهْ ولِمَهْ، دخلَ حرفُ الجرِّ على «ما» الاستفهاميةِ محذوفاً أَلفُها، ولَحقتْ هاءُ السَّكتِ، واختُلفَ في إِعرابها، فهي عند البصريين مجرورةٌ، وعند الكوفيين منصوبةٌ بفعل مضمَرٍ، كأَنك قلتَ: كي تفعلَ ماذا، وما أَرى هذا القولَ بعيداً من الصَّواب).

قال الشارح: أَما «كَي» فحرفٌ معناه العِلَّةُ، والغرضُ من ذلك أَنك إِذا قلت: قصدتُكَ كي تُثيبَني فُهِمَ من ذلك أَن الغرضَ إِنما هو الثَّوابُ، وهو عِلَّةٌ لوجوده، وهي على ضربَين: تكونُ حرفَ جرٍّ بمعنى اللَّام، وناصبةً للفعل بمعنى «أَنْ»، وذلك أَنَّ من العربِ مَن يقولُ: كَيمَهْ، فيُدخلُ «كي» على «ما» الاستفهاميةِ[1]، ويَحذفُ أَلفَها تخفيفاً وفرقاً بينها وبين الخبريَّةِ، ثُم يُدخلُ عليها هاءَ السَّكتِ لبيان الحركةِ، فلو كانت «كي» هنا غيرَ حرفِ جرٍّ لم تَدخلْ على «ما» الاستفهاميَّةِ، لأَن عواملَ الأَفعالِ لا تدخلُ على الأَسماءِ.

ويدلُّ على أَن «ما» ههنا استفهامٌ حذفُ أَلفِها، ولا تُحذفُ أَلفُ «ما» إِلا إِذا كانت استفهاماً عند دخولِ حرفِ الجرِّ عليها، نحوُ قولك[2]: لِمَهْ وبِمَهْ وعَمَّهْ، وإِذا كانت حرفَ جرٍّ فالفعلُ بعدَها ينتصبُ بإِضمار «أَنْ»، كما يكونُ كذلك مع اللَّامِ في نحوِ قولك: قصدتُكَ لِتُكرمَني، والمرادُ لِأَنْ تُكرِمَني، والذي يدلُّ على ذلك أَن الشاعرَ قد أَظهرَ «أَنْ» لَمَّا اضطُرَّ إِلى ذلك، قال جميلٌ[3]:

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦، وما سلف: ٧/ ٣٥.

(٢) في ط، ر: «قوله».

(٣) البيت في ديوانه: ١٢٥، والعيني: ٣/ ٢٤٤، ٤/ ٣٧٩، والخزانة: ٣/ ٥٨٤، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٥٧، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر: ٦٠ إلى حسان، وذكر العيني هذه النسبة، وصحَّح محقق ديوان حسان: ١/ ٤٩٢ نسبته إلى جميل، وورد بلا نسبة في شرح=

فقالَـتْ أَكُـلَّ النـاسِ أَصبحْتَ مانِحـاً ... لســـانَكَ كَـــيْما أَنْ تَغُـــرَّ وتَخْـــدَعا

[٩/ ١٥] ويُروى[1]:

لســـانَكَ هـــذا كَـــيْ تَغُـــرَّ وتَخْـــدَعا

فـ «ما» على الرواية الأُولى زائدةٌ، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ، فـ «ما» مِن كَيْمَه عند البصريين مجرورةٌ، كما يكونُ ذلك في عَمَّهْ ولِمَهْ، لأَن الاستفهامَ لا يَعملُ فيه ما قبله، إلا أَن يكونَ حرفَ جرٍّ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ منصوبٍ بالفعل بعدَها[2].

والكوفيون [٢٨٧/ ب] يقولون: إن «كي» من نواصبِ الأَفعال، وليستْ حرفَ جرٍّ، ويقولون: مَهْ مِن كَيْمَهْ في موضعِ نصبٍ بفعل محذوفٍ نَصْبَ المصدرِ[3]، وتقديرُه كَي تفعلَ ماذا، وفيهِ بُعدٌ لأَن «ما» لو كانت منصوبةً لكانت موصولةً، ولو كانت موصولةً لم تُحذفْ أَلفُها، لأَن أَلفَ الموصولةِ لا تُحذفُ إلا في موضعٍ واحدٍ، وهو قولُهم: أُدْعُ بِمَ شئتَ[4]، أَي بالذي شئتَ، فحذفُ الأَلفِ يدلُّ على[5] أَنها ليستْ موصولةً.

وقولُه: «**وما أَرى هذا القولَ بعيداً من الصوابِ**» بعيدٌ من الصواب، ومنهم مَن يجعلُ «كي» ناصبةً بنفسها بمنزلة «أَنْ»[6]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وانتصابُ الفعلِ بعد «كي» إما أَن يكونَ بها نفسِها أَو

=التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٤٨، والمساعد: ٢/ ٢٦٠.

(١) ذكر البغدادي هذه الرواية في الخزانة وشرح أبيات المغني، وأشار إليها محقق الديوان، وقال البغدادي معقباً: «وهكذا هو [أي البيت] في ديوان جميل» شرح أبيات المغني: ٤/ ١٥٨.

(٢) في ط، ر: «بعده»، وما أثبت أحسن.

(٣) انظر مذهبي البصريين والكوفيين فيما سلف: ٧/ ٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٨.

(٤) تحذف العرب الألف من «ما» خاصة في هذا القول، انظر أدب الكاتب: ٢٣٤، والإنصاف: ٥٧٤.

(٥) سقط من ط، ر: «على».

(٦) انظر ما سلف: ٧/ ٣٤، وذكر ابن الحاجب أمرين لتقريب قول الكوفيين من الصواب، وانتهى إلى أن كلا القولين لم يثبت، انظر الإيضاح: ٢/ ٢٦٠-٢٦١.

بِإِضمارِ «أَنْ»، وإذا أَدخلتَ اللَّامَ فقلتَ: لِكي تَفعلَ فهي العاملةُ، كأَنك قلت: لِأَن تفعلَ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إن «كي» تكونُ حرفَ جرٍّ، فتكونُ ناصبةً للفعل بمعنى «أَنْ»، فعلى المذهب الأَول إِذا انتصب الفعلُ بعدَها كان بإِضمار «أَنْ» على ما ذكرناه، وعلى المذهبِ الثاني الفعلُ ينتصبُ بها نفسِها، ويجوزُ دخولُ اللَّامِ عليها كما تَدخلُ على «أَنْ»، نحوُ جئتُ كي تقومَ، ولِكي تقومَ، كما تقول: لِأن تقومَ، وإذا دخلتْ عليها اللَّامُ لم تكنْ إلا الناصبةَ بنفسِها، لأَن اللَّامَ حرفُ جرٍّ، وحرفُ الجرِّ لا يدخلُ على مثلِه، فأَما قولُه[1]:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... ولا لِلِما بهمْ أَبداً دَواءُ

فشاذٌّ قليلٌ لا يُعتدُّ به.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد جاءتْ «كي» مُظهَرةً بعدها «أَنْ» في قول جميلٍ:

[١٦/٩]

فقالتْ أَكلَّ الناسِ أَصبحْتَ مانِحاً ... لِسانَكَ كَيْما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا)

قال الشارح: قد تقدَّم أَن «كي» تكونُ ناصبةً للفعل بنفسِها بمعنى «أَنْ»، وتكونُ حرفَ جرٍّ بمعنى اللَّامِ، وينتصبُ الفعلُ بعدها بإِضمارِ «أَن»، ولا يظهر «أَنْ» بعدها في الكلام، لأَنه من الأُصولِ المرفوضةِ، وقد جاء ذلك في الشِّعر، ومنه بيتُ جميل[2].

فأَما الكوفيون فيذهبون[3] إلى أَن النصبَ في قولك: جئتُ لِتُكرمَني باللَّام نفسِها، فإِذا جاءتْ «كي» مع اللَّام فالنصبُ لِلَّام، و«كي» تأكيدٌ، فإِذا انفردَتْ «كي» فالعملُ لها، ودخولُ «أَنْ» بعد «كي» جائزٌ عندهم[4]، تقول: جئتُ لِكي أَن تقومَ، ولا موضعَ

---

(١) سلف: ٨/ ٧٥.

(٢) سلف قبل قليل.

(٣) سلف مذهبهم: ٧/ ٣٦.

(٤) في ط، ر: «في كلامهم». تحريف، وما أثبت موافق لما جاء فيما سلف: ٧/ ٣٧.

لِأَنْ من الإِعراب لأَنها مؤكِّدةٌ لِلَّام كتأكيد «كي»، وأَنشَدوا[١]:

أَرَدْتُ لِكَيْما أَنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي ... وتَتْرُكَها شَنًّا ببَيْداءَ بَلْقَعِ

والقولُ ما قدَّمْناه، وهو مذهبُ سيبويه[٢]، ودخولُ «أَنْ» بعدَ «كي» إِذا كانت حرفَ جرٍّ ضرورةٌ[٣]، وللشاعر مراجَعةُ الأُصولِ المرفوضةِ، وأَما ظهورُ «أَن» بعد لِكَي فما أَبعَده.

وأما البيتُ الذي أَنشدَه فليس بمعروفٍ ولا قائلُه[٤]، ولَئنْ صَحَّ كان حملُه على الزيادة والبدلِ مِن كَيْما، لأَنه في معناه كما يُبْدَلُ الفعلُ من الفعل إِذا كان في معناه[٥]، فاعرفْه.

(١) سلف البيت: ٧/ ٣٧.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٨.

(٣) انظر ضرائر الشعر: ٦٠.

(٤) أي ولا قائله معروف، وإلا فيجب أن يؤكد الضمير المستكن في «معروف».

(٥) كذا حمله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧٨.

من أصنافِ الحرفِ حرفُ الرَّدْعِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو «كَلَّا»، قال سيبويه: «هو رَدعٌ وزَجرٌ»[١]، وقال الزَّجاج: «كَلَّا ردعٌ وتنبيهٌ»، وذلك قولُك: كَلَّا لِمَن قال لك شيئاً تُنكرهُ، نحوُ فلانٌ يُبغضُك وشِبهِه، أَي ارتَدِعْ عن هذا، وتَنبَّهْ على[٢] الخطأ فيه، قال الله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾: ﴿كَلَّا﴾، أَي ليس الأَمرُ كذلك، لأَنه قد يُوسِّعُ في الدنيا على مَن لا يُكْرِمُه من الكفَّار، وقد يُضيِّقُ على الأَنبياء والصالحين للاستِصْلاح).

قال الشارح: «كَلَّا» حرفٌ على أَربعةِ أَحرفٍ كأَمَّا وحتَّى، وينبغي أَن تكونَ أَلِفُه أَصلاً[٣]، لأَنَّا لا نعلمُ أَحداً يوثَقُ بعربيَّتِه يذهبُ إِلى أَن الأَلفَ في الحروف زائدةٌ.

واختلفوا في معناه، فقال أَبو حاتم: «كَلَّا» في القرآن على ضربَين، على معنى الردِّ للأَول بمعنى «لا»، وعلى معنى «أَلَا» التي للتنبيه، يُستفتحُ بها الكلامُ[٤]، وقد قال بعض المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾[٥]: معناه حَقّاً[٦]،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٥.

(٢) في ط، المفصل: ٣٢٥، «عن». تحريف.

(٣) انظر سر الصناعة: ٦٥٣-٦٥٤.

(٤) ووافقه الزجاج، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤٢٥-٤٢٦ والجنى الداني: ٥٧٧، والمغني: ٢٠٢، والمساعد: ٣/ ٢٣٣، وذكر مكّي أن أبا حاتم يرى أن «كلا» يؤتى بها لاستفتاح الكلام لا غير، ونقل أبو حيان عنه أنه يرى أنها تكون للاستفتاح، وبمعنى «حقًّا»، انظر «شرح كلَّا وبلى ونعم»:٢٥، والارتشاف: ٢٣٧٠، غير أن أبا حاتم أجاز أن تأتي «كلَّا» للنفي والردِّ، انظر شرح كلَّا وبلى ونعم:٣٥.

(٥) العلق: ٩٦/ ٦- ٧.

(٦) قاله أبو بكر الأنباري والقرطبي، ومجيء كلَّا بمعنى حقًّا مذهب الكسائي، وأجازه ابن عطية، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤٢٥-٤٢٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٩٢، وشرح كلَّا وبلى ونعم: ٢٤، والمحرر الوجيز: ١٥/ ٥١٢، والقرطبي: ٢٢/ ٣٨٢، والجنى الداني: ٥٧٧، والمغني: ٢٠٦.

وهذا قريبٌ من معنى «أَلَا»، وقال الفرَّاءُ: «كَلَّا» حرفُ ردٍّ يُكتفَى بها كنَعمْ وبَلى، وتكونُ صِلةً لِمَا بعدَها، كقولك: كَلَّا وربِّ الكعبةِ بمنزله إِيْ وربِّ الكعبةِ، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾[1].

وعن ثعلبٍ قال: لا يوقَفُ على «كَلَّا» في جميع القرآن، لأَنها جوابٌ، والفائدةُ فيما بعدها[2]، وقال بعضُهم: يوقَفُ على كَلَّا في جميع القرآن، لأَنها بمعنى انتَبهْ إلا في موضعٍ واحدٍ[3]، وهو قولُه: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾، والحقُّ فيها أَنها تكونُ ردَّ الكلامِ قبلها بمعنى «لا»، وتكونُ تنبيهاً كأَلَا وحَقًّا، وعليه الأكثرُ، ويَحسنُ الوقفُ عليها إذا كانت ردًّا بمعنى ليس الأَمرُ كذلك، ولا يَحسنُ الوقفُ عليها إذا كانت تنبيهاً بمعنى أَلَا وحَقًّا[4]، فاعرفْه. [٩/ ١٧]

---

(١) المدثر: ٧٤/ ٣٢.

وانظر قول الفراء في شرح كلَّا وبلى ونعم: ٤٠، والقرطبي: ١٣/ ٥٠٨، ٢١/ ٣٩٠، وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٨٧.

(٢) من قوله: «وعن ثعلب...» إلى قوله: «بعدها» قاله أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء: ٤٢٥.

(٣) انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤٢٦-٤٢٨.

(٤) من أجل معاني «كلَّا» والوقف عليها انظر شرح كلَّا وبلى ونعم: ١٧ فما بعدها.

ومن أصناف الحرف اللاماتُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي لامُ التعريفِ، ولامُ جوابِ القَسمِ، واللَّامُ الموطِّئةُ للقسمِ، ولامُ جوابِ لَو ولَولا، ولامُ الأَمرِ، ولامُ الابتداءِ، واللَّامُ الفارِقةُ بين «إِنْ» المخفَّفةِ والنافيةِ، ولامُ الجرِّ.

فأَما لامُ التعريفِ فهي اللَّامُ الساكنةُ التي تَدخلُ على الاسم المنكورِ، فتعرِّفُه تعريفَ جنسٍ، كقولك: أَهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ، والرجلُ خيرٌ من المرأَة، أَي هذان الحجَران المعروفان من بين سائرِ الأَحجار، وهذا الجنسُ من الحيوان من بين سائر أَجناسِه، أَو تعريفَ عهدٍ، كقولك: ما فعلَ الرجلُ؟ وأَنفقتُ الدرهمَ لرجُلٍ ودرهمٍ معهودَيْن بينك وبين مخاطَبك.

وهذه اللَّامُ وحدَها هي حرفُ التعريفِ[1] عند سيبويه، والهمزةُ قبلها همزةُ وصلٍ مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزةِ ابنٍ واسم، وعند الخليل أَنَّ حرفَ التعريفِ أَلْ كهلْ وبلْ، وإِنما استمرَّ بها التخفيفُ للكثرة، وأَهلُ اليمنِ يجعلون مكانَها الميمَ، ومنه «ليس مِنْ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفرِ» وقال:

يَرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ)

قال الشارح: اللَّامُ من حروف المعاني، وهي كثيرةُ الاستعمالِ متشعِّبةُ المَواقِع، وقد أَكثرَ العلماءُ الكلامَ عليها، وأَفردَ بعضُهم لها كُتباً تختصُّ بها[2]، فمنهم مَن بَسطَ حتى تداخَلتْ أَقسامُها، ومنهم مَن أَوجَزَ حتى نَقَصَ، ونحن نَقتصرُ في هذا الكتابِ على شرحِ ما ذكرَه المصنِّفُ، وإِنْ لم تكنْ القِسمةُ حاصِرةً.

فمن ذلك لامُ التعريفِ، والمرادُ القصدُ إِلى شيءٍ بعَيْنه ليعرِفَه المخاطَبُ كمعرفة

---

(١) في ط: «التعرف». تحريف.

(٢) منها كتاب اللامات للزجاجي، تحقيق د.مازن المبارك، دار صادر، واللامات لابن فارس، تحقيق د. شاكر الفحام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٩٧٣، وانظر كتباً أخرى في فهرست ابن النديم: ٦٠- ١١٨، وانظر أيضاً المحلَّى لابن شقير: ٢١٧-٢٣٩.

المتكلِّم، فيتساوَى المتكلِّمُ والمخاطَبُ في ذلك، وذلك نحوُ قولك: الغلامُ والجاريةُ إذا أَردتَ غلاماً بعَينه وجاريةً بعَينها.

واللَّامُ هي حرفُ التعريف وحدَها، والهمزةُ وُصْلةٌ إلى النُّطق(١) بها ساكنةً، هذا مذهبُ سيبويه، وعليه أكثرُ البصريين والكوفيين ما عدا الخليلَ، فإنه كان يذهبُ إلى أَن حرفَ التعريفِ «الْ» بمنزلة «قدْ» في الأفعال، فهي كلمةٌ مركَّبةٌ من الهمزة واللَّامِ جميعاً كتركيبِ هَلْ وبَلْ(٢)، وأَصلُ الهمزةِ أَن تكونَ مقطوعةً عنده، وإنما حُذفتْ في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، واحتجَّ بقطْع «الْ»(٣) في أنصاف الأبيات نحوَ قول عَبيد بن الأَبرص(٤):

يا خَليليَّ ارْبَعا واسْتَخْبِرا الْ ... مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الحِلَالِ

مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْ ... قَطْرُ مَغْناه وتَأْوِيبُ الشَّمالِ

[٩/ ١٨] أَلا تَرى أَن هذا الشِّعرَ من الرَّمَل، واللَّامُ من الجُزْءِ الذي قبلَها؟ فهي بإزاء النون في فاعِلُن، فلو كانت اللَّامُ وحدَها في التعريف لم يَجزْ فصلُها ممَّا بعدَها، لا سيَّما وهي ساكنةٌ، والساكنُ لا يُنوَى به الانفصالُ، ففصلُ «ال» هنا كفصلِ «قدْ» من الفعل بعده من قول النابغة(٥):

...........................وكأَنْ قَدِ

---

(١) في ط، ر: «المنطق»، وكلاهما جائز.

(٢) لا خلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، انظرها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٥، وما سلف: ١/ ٥٨، وزد كتاب اللامات للزجاجي: ١٧-١٨، والنكت: ٨٧٩.

(٣) في ط، ر: «الهمزة»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٣٣٣.

(٤) البيتان في ديوانه: ١١٥، والخصائص: ٢/ ٢٥٥، وسر الصناعة: ٣٣٣، والخزانة: ٣/ ٢٣٦-٢٣٧، وهما بلا نسبة في المنصف: ١/ ٦٦.
والقافية مكسورة، انظر الوافي في العروض والقوافي: ١٢١-١٢٢.
ارْبَعَا: أَقيما، والحِلَال جمع حالّ، أي نازل، السَّحْق: الثوب البالي، والبرد: الثوب، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، عفَّى: غطَّى، التأويب: الرجوع.

(٥) سلف البيت:٨/ ٢٧٠.

والمرادُ قد زالتْ، ويؤيِّدُ ذلك أَنهم قد أَثبَتوا هذه الهمزةَ حيث تُحذفُ همزاتُ الوصل [٢٨٨/ أ] نحوُ قولِه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾(١)، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾(٢)، ونحوُ قولِهم في القَسم: أَفأَللهِ، ولا ها أَللهِ ذا(٣)، ولم نَرَ همزةَ الوصلِ تَثبتُ في مثل هذا.

والصوابُ ما قاله سيبويه، والدليلُ على صحَّته نفوذُ عملِ الجارِّ إلى ما بعدَ حرف التعريفِ، وهذا يدلُّ على شدَّة امتزاجِ حرفِ التعريفِ بما عرَّفَه، وإنما كان كذلك لقلَّته وضعفِه عن قيامه بنفْسه، ولو كان على حرفَين لَما جاز تجاوُزُ حرفِ الجرِّ إلى ما بعده.

ودليلٌ آخَرُ يدلُّ على شدَّةِ اتصالِ حرفِ التعريفِ بما دخلَ عليه، وهو أَنه قد حدَثَ بدخوله معنىً في ما عرَّفَه لم يكن قبلَ دخوله، وهو معنى التعريف، وصار المعرَّفُ كأَنه غيرُ ذلك المنكورِ وشيءٌ سِواه، ولهذا أَجازوا الجمعَ بين رجُلٍ والرجُل وغلامٍ والغلامِ قافيتَيْن من غيرِ استكراهٍ ولا اعتقادِ إِيْطاءٍ، فصار حرفُ التعريف للزومِه المعرَّفَ كأنه مبنيٌّ معه كياء التحقيرِ وأَلفِ التكسيرِ.

ويؤيِّدُ ما ذكرناه أَن حرفَ التعريف نَقيضُ التنوين لأَن التنوينَ دليلُ التنكير، كما أَنَّ اللَّامَ دليلُ التعريفِ، فكما أَن التنوينَ حرفٌ واحدٌ فكذلك المعرِّفُ حرفٌ واحدٌ.

وأَما ما احتجَّ به الخليلُ من انفصالِه منه بالوقوف عليه في الشِّعر فلا حُجَّةَ فيه، ولا دليلَ، لأَن الهمزةَ لَمَّا لزمتْ اللَّامَ لسكونها، وكَثُرَ اللَّفظُ بها صارتْ كالجزء منها من جهة اللَّفظِ لا المعنى، وجرَتْ مَجْرى ما هو على حرفَين، نحوُ هَلْ وبَلْ، فجازَ فصلُها في بعض المواضعِ لهذه العِلَّةِ، وقد جاءَ الفصلُ في الشِّعر بين الكلمة وما هو منها أَلبتَّةَ، وجاؤوا بتمامه في المِصْراع الثاني، نحوُ قولِ كُثير(٤): [٩/ ١٩]

---

(١) يونس: ١٠/ ٥٩.
(٢) الأنعام: ٦/ ١٤٣، ١٤٤.
(٣) انظر ما سيأتي: ٩/ ١٩٩- ٢٠٠.
(٤) لم يرد البيت في ديوانه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٤٠.

يــــا نَفْــــسِ أَكْــــلاً واضْـــطِجا ... عـــاً نَفْــسِ لَسْــتِ بخالِــدَهْ

وإذا جاز ذلك في أَنفُس[١] الكلام كان ذلك فيما جاء لمعنىً[٢] أَولَى.

فأَما قطعُ هذه الهمزةِ في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٣]، ونحوِ ذلك في القَسم أَفأَللهِ ولا ها أَللهِ[٤] ذا فلا دلالةَ له فيه، لأَنه إِذا جازَ قطعُ همزةِ الوصْلِ التي لا خلافَ بينهم فيها في قوله[٥]:

أَلا لا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسنَ شِيمَةً ... على حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِن جُمْلِ

وقولِ الآخَر[٦]:

إِذا جاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإِنَّه ... بنَشْرٍ وتَضْييعِ الحديثِ قَمِينُ

فأَنْ يجوزَ قطعُ الهمزة التي هي مُختلَفٌ في أَمرها وهي مفتوحةٌ كالهمزة التي لا تكونُ إِلا قطْعاً نحوَ همزةِ أَحْمر وأَصْفر أَولَى وأَجْوزُ[٧].

---

(١) في ط، ر: «نفس»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٣٤٠.

(٢) في ط، ر: «بمعنى».

(٣) الأنعام ٦/ ١٤٣،١٤٤.

(٤) انظر: ٩/ ١٩٩- ٢٠٠.

(٥) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه: ١٨٢ مفرداً، ونوادر أبي زيد: ٥٢٥، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٩، وضرائر الشعر: ٥٤، وورد بلا نسبة في العيني: ٣/ ٢٣٥، ٤/ ٥٦٩، وانظر تخريجه في الديوان.

(٦) هو قيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه: ١٠٥، ونوادر أبي زيد: ٥٢٥، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٩، وأمالي القالي: ٢/ ١٧٧، ٢/ ٢٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٢٧، وضرائر الشعر: ٥٤، والعيني: ٤/ ٥٦٦، وشرح شواهد الشافية: ١٨٤، ونسب إلى جميل بثينة في الكامل للمبرد: ٢/ ٣١٣، والصناعتين: ١٥٧، وهو في ديوانه: ٢٠٤ عنهما.
قمين: جدير.

(٧) من قوله: «واللام هي حرف التعريف وحدها...» إلى قوله: «وأَجوز» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٣٣-٣٤٢ ببعض اختصار وتصرف.

فإن قيلَ[١]: فلِمَ كان حرفُ التعريف حرفاً واحداً ساكناً فالجوابُ أنهم أرادوا مَزْجَه بما بعدَه لِمَا يُحْدِثُه فيه من المعنى، فجعلوه على حرف واحدٍ ليضْعُفَ عن انفصاله ممَّا بعدَه، وأَسكَنوه ليكونَ أَبلغَ في الاتصال، لأَن الساكنَ أَضعفُ من المتحرِّك.

واعلمْ أَن لامَ التعريفِ تَشتملُ على ثلاثة أَنواعٍ، تكونُ لتعريفِ الجنسِ، ولتعريفِ العهدِ، ولتعريفِ الحضورِ.

فأَما تعريفُ الجنس فأَنْ تَدخلَ اللامُ على واحدٍ من الجنس لتعريف الجنسِ جميعِه لا لتعريفِ الشخصِ منه، وذلك نحوُ قولك: المَلَكُ أَفضلُ من الإِنسان، والعسلُ حُلوٌ، والخَلُّ حامضٌ، وأَهلكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ، فهذا التعريفُ لا يكونُ [٩/ ٢٠] عن إحاطةٍ به، لأَن ذلك متعذِّرٌ، لأَنه لا يُمكِنُ أَحداً أَن يُشاهدَ جميعَ هذه الأَجناسِ، وإِنما معناه أَن كلَّ واحدٍ من هذا الجنسِ المعروفِ بالمعقولِ[٢] دونَ حاسَّةِ المشاهَدَةِ أَفضلُ من كلِّ واحدٍ من الجنسِ الآخَرِ، وأَن كلَّ جزءٍ من العَسل الشائعِ في الدنيا حُلْوٌ، وأَن كلَّ جزءٍ من الخَلِّ حامضٌ[٣].

فأَما تعريفُ العهدِ فنحوُ قولك: جاءني الرجلُ تُخاطِبُ بهذا مَن بينَك وبينه عهدٌ في رجُلٍ تُشيرُ إِليه، ولولا ذلك لم تقلْ جاءني الرجُلُ، ولقلتَ: جاءني رجُلٌ، وكذلك مَرَّ بي الغلامُ، وركبتُ الفرسَ، كلُّها معارفُ لإِشارتك إِلى أَشخاص معيَّنةٍ، فأَدخلتَ عليها الأَلفَ واللَّامَ لتعريف العهد.

ومعنى العهد أَن تكونَ مع إِنسان في حديثِ رجلٍ أَو غيرِه، ثُم يُقْبلَ ذلك، فتقولَ: وافَى الرجلُ، أَي الذي كنَّا في حديثه وذِكرِه قد وافَى.

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عنه قالهما ابن جني في سر الصناعة: ٣٤٦ بخلاف يسير.
وانظر كتاب اللامات للزجاجي: ١٧-٢٠.

(٢) في ط، ر، سر الصناعة: ٣٥٠ «بالعقول».

(٣) من قوله: «نحو قولك: الملك أفضل...» إلى قوله: «حامض» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٥٠.

وأَما تعريفُ الحضور فهو قولُك لِمَن لم تَرَه قطُّ ولا ذكرتَه: يا أَيُّها الرجلُ أَقبِلْ، فهذا تعريفٌ لإشارتك إلى واحدٍ بعَينِه، ولم يتقدَّمْه ذِكرٌ ولا عهدٌ[١].

وأَما الأَلفُ واللَّامُ في الذي والتي فهي لتعريف اللفظِ وإِصلاحِه لِأَنْ يكونَ وصفاً للمعرفة، وإنما هما زائدان، وحقيقةُ التعريفِ بالصِّلة، أَلا ترى أَن نظائرَها من نحو مَنْ وما كلُّها معارفُ، وليستْ فيها لامُ المعرفةِ؟ ويؤَكِّدُ زيادةَ اللَّامِ هنا لزومُها ما دخلتْ عليه، واللَّامُ المعرِّفةُ يجوزُ سقوطُها ممَّا دخلتْ عليه[٢]، فلزومُ هذه اللَّامِ هنا وعدمُ جوازِ سقوطِها دليلٌ على أَنها ليست المعرِّفةَ[٣].

وقومٌ من العرب يُبْدِلون من لام المعرفة ميماً، وهي يَمانِيَةٌ[٤]، فيقولون: امْرَجُل في الرجُل، ويُروَى أَن النَّمِرَ بنَ تَوْلب قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: (ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ)، يريدُ ليس مِن البِرِّ الصِّيامُ في السَّفر، ويقالُ: إِن النَّمرَ لم يَرْوِ عن النبيِّ عليه السلامُ إِلا هذا الحديثَ، وذلك شاذٌّ قليلٌ لا يقاسُ عليه[٥]، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك أَول الكتاب[٦]، وأَما قولُه:

يَرْمِي وَرائي بامْسهمِ وامْسَلِمَهْ

فصدرُه[٧]:

(١) من قوله: «ومعنى العهد...» إلى قوله: «عهد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٥٠، وانظر كتاب اللامات للزجاجي: ٢١-٢٥

(٢) في ط، ر: «فيه».

(٣) انظر سر الصناعة: ٣٥٣-٣٥٥

(٤) نسبها الأخفش إلى أهل اليمن، وأبو بكر الأنباري إلى بعض أهل اليمن، والرضي إلى حمير وبعض طيىء، والجوهري وابن منظور والسيوطي إلى حمير، انظر الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٣٧١، وزد شرح السبع الطوال: ٥١٩، والصحاح واللسان «سلم»، والمزهر: ١/ ٢٢٣.

(٥) من قوله: «ويروى أن النمر...» إلى قوله: «عليه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٢٣

(٦) انظر ما سلف: ١/ ٥٨.

(٧) البيت لبُجير بن عنمة الطائي، انظر المؤتلف والمختلف: ٧٥، والعيني: ١/ ٤٦٤، وشرح=

ذاكَ خَلِيلي وذُو يُعاتِبُني

الشاهدُ فيه إِبدالُ الميم من اللَّام في السَّهم والسَّلِمَة، على أَن الروايةَ بالسَّهم[1] بسين مشدَّدةٍ لإِدغام اللَّام فيها، وامْسَلِمَه بميمٍ بعد الواو، فاعرفْه [٢٨٨/ ب].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولامُ جوابِ القسمِ في نحو قولك: واللهِ لَأَفعلَنَّ، وتدخلُ على الماضي، كقولك: والله لَكَذَبَ[2]، وقال امرؤُ القيس:

حلفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَناموا فما إِنْ مِنْ حَديثٍ ولا صالِ

[٩/ ٢١] والأَكثرُ أَن تدخلَ عليه مع «قد»، كقولك: والله لقد خرجَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَصلَ هذه اللَّامِ لامُ الابتداء، وهي أَحدُ الموجَبَيْن اللذَين يُتلقَّى بهما القَسمُ، وهما اللَّام وإِنَّ، وهذه اللَّامُ تدخلُ على الجملتَين الاسميةِ والفعليةِ، مثالُ الأَولِ واللهِ لَزيدٌ قائمٌ، كما تقولُ: إِن زيداً قائمٌ.

وإِنما قلنا: إِن أَصلَها الابتداءُ لأَنها قد تَتعرَّى من معنى الجواب، وتَخلُصُ للابتداءِ، ولا تَتعرَّى من الابتداء، فلذلك كان أَخصَّ معنيَيْها، وذلك قولُك: لَعَمرُك لَأَقومنَّ، ولَعَمْرُ[3] اللهِ ما ندري، أَلا ترى أَنها ههنا خالصةٌ للابتداء؟ إِذ لا يصحُّ فيها معنى

=شواهد الشافية: ٤٥١، وشرح أبيات المغني: ١/ ٢٨٧، وورد بلا نسبة في شرح السبع الطوال: ٥١٩.

والبيت في المؤتلف والمختلف ملفق من بيتين هما:

وإِنَّ مولاي ذو يعيِّرني لا إِحْنةٌ عنده ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غيرَ معتذرٍ يَرْمي ورائي بالسَّهم والسَّلِمَهْ

وصوَّب ابن بري هذه الرواية، انظر اللسان (سلم)، والرواية في سائر المصادر كرواية الشارح.

(١) هي رواية شرح السبع الطوال والمؤتلف والمختلف.

والسَّلِمَة واحد السِّلَام، وهي الحجارة الصلبة، اللسان (سلم).

(٢) انظر ما سيأتي: ٩/ ١٨٥.

(٣) في سر الصناعة: ٣٨٣: «ولَيْمُنُ»، وبذا تكون هذه الجملة قطعة من البيت التالي:=

الجوابِ، لأَن القَسمَ لا يجابُ بالقسم[١].

وأَما الداخلةُ على الفعل فهي تدخل على الماضي والمستقبَل، فإِذا دخلَتْ على المستقبَل فلا بدَّ من النون الثقيلةِ أَو الخفيفةِ، نحوُ قولك: والله لَأَقومنَّ، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٢]، وقال: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٣]، فاللَّامُ للتأكيد وإِيصالِ[٤] القَسمِ إِلى المُقسَم عليه، وتَفصلُ بين النفي والإِيجاب.

ودخلتْ النونُ أَيضاً مؤكِّدةً وصارِفةً للفعل إِلى الاستقبال وإِعلامِ السامعِ أَن هذا الفعلَ ليس للحال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٥]، أَي لَحاكمٌ[٦]، فإِن زالَ الشكُّ بغيرِ النون استُغنيَ عنها، قال الله تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٧]، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[٨]، لأَن «سوفَ» تختصُّ بالاستقبال.

ولم تأْتِ هذه اللَّامُ والنونُ إِذا وَليَتْ المستقبَلَ إِلا مع القَسم أَو نيَّةِ القَسمِ، قال سيبويه: «سأَلتُ الخليلَ عن قوله: لَيفعلَنَّ إِذا جاءتْ مبتدَأَةً، قال: هي على نيَّة القَسم»[٩]، فإِذا قلت: لَتنطلقَنَّ فكأَنك قلت: واللهِ لَتنطلقَنَّ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ

=فقالَ فريقُ القومِ لَمَّا نَشدتُهمْ نَعمْ وفريقٌ لَيْمُنُ الله ما ندري

وقائله نصيب، وسلف: ٨/ ٦٥- ٦٦.

(١) من قوله: «وهي أحد...» إلى قوله: «بالقسم» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٨٣.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٥٧.

(٣) العلق: ٩٦/ ١٥.

(٤) في ط، ر: «واتصال». تحريف.

(٥) النحل: ١٦/ ١٢٤.

(٦) كذا في الكتاب: ١/ ١٥، والمقتضب: ٢/ ١، ٤/ ٨١، والأصول: ١/ ٢٤١، وسر الصناعة: ٣٩٥، وانظر العسكريات: ٢٥٢.

(٧) الشعراء: ٢٦/ ٤٩.

وفي د، ط، ر: «ولسوف تُسألون»، وليس في القرآن آية على هذا النحو، والذي جاء فيه قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف:٤٣/ ٤٤]، وما أثبت عن سر الصناعة: ٣٩٦.

(٨) الضحى: ٩٣/ ٥.

(٩) الكتاب: ٣/ ١٠٦، وفيه وفي شرحه للسيرافي: ١٠/ ١٣٩ «هي على نية اليمين، وإن لم=

نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ﴾[١]، أي والله لَتعلَمنَّ[٢].

وأَما دخولُها على الماضي فإن الأَكثرَ أَن تدخلَ مع «قد»، وذلك أَنَ أَصلَ هذه اللَّامِ الابتداءُ، ولامُ الابتداءِ لا تدخلُ على الماضي المحْضِ، فأُتيَ بقَدْ معها، لأَن «قد» تقرِّبُ من الحال، والذي حسَّنَ دخولَها على الماضي دخولُ معنى الجواب فيها، والجوابُ كما يكونُ بالماضي كذلك يكونُ بالمستقبَل، فجوازُ دخولِها على لفظ الماضي لِمَا مَازَجَها من معنى الجواب، ودخولُ «قد» معها قضاءٌ من حقِّ الابتداء، وذلك نحوُ قولك: والله لقد قمتُ، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾[٣]، وربَّما حُذفتْ اللَّامُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[٤]، أَي لقد أَفلحَ[٥]، وربَّما حُذفتْ «قد»، قال الشاعر[٦]:

حَلفْتُ لها والله إلخ

أَي والله لقد ناموا، فاعرفْه. [٩/ ٢٢]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والموطِّئةُ للقَسمِ هي التي في قولك: واللهِ لَئنْ أَكرمْتَني لَأُكرمنَّكَ).

=يُتكلَّمُ بالمحلوف به».

(١) ص: ٣٨/ ٨٨.

(٢) من قوله: «وأما الداخلة على الفعل...» إلى قوله: «لتعلمنَّ» قال ابن جني في سر الصناعة: ٣٩٥-٣٩٦ بخلاف يسير.

(٣) يوسف: ١٢/ ٩١.

(٤) الشمس: ٩١/ ٩.

(٥) انظر كتاب الشعر: ٥٣، وسر الصناعة: ٣٩٢.

(٦) سلف البيت تاماً قبل قليل، وأنه لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٣٢، والأصول: ١/ ٢٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٨، وورد بلا نسبة في الإغفال: ٢/ ٤٣٢، والعسكريات: ٢٥٢.
الفاجر: الكاذب، والصالي: الذي يصطلي بالنار، الديوان: ٣٢.
وانظر كلام ابن جني على البيت في سر الصناعة: ٣٧٤، ٣٩٢-٣٩٣، فإن كلام الشارح مقارب له.

قال الشارح: هذه اللَّامُ يسمِّيها بعضُهم لامَ الشرطِ لدخولها على حرف الشرط، وبعضُهم يسمِّيها الموطِّئَة، لأَنها يتعقَّبُها جوابُ القَسم، كأَنها توطئةٌ لذِكرِ الجوابِ[١]، وليستْ جواباً للقَسم، وإِن كان ذلك أَصلَها، لأَن القَسمَ لا يجابُ بالشَّرط، كما لا يجابُ بالقَسم، لأَن الشرطَ يَجري مَجْرى القَسم لِمَا بينهما من المناسَبَة من جهة احتياجِ كلِّ واحدٍ منهما إِلى جواب.

والقَسمُ وجوابُه جملتان تَلازَمتَا، فكانتا كالجملة الواحدةِ، كما أَن الشرطَ وجوابَه كالجملة الواحدة، ولذلك قد يُسمِّي[٢] الفقهاء التعليقَ على شرطٍ يَميناً، وقد سمَّى الإِمامُ محمدُ بنُ الحسن الشيبانيُّ كتاباً له «كتابَ الأَيْمان»[٣]، وإِن كان معظَمُه تعليقاً على شرطٍ، نحوُ إِنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، وإِنْ أَكلتِ أَو شَربتِ فأَنتِ طالقٌ، ونحوُ ذلك، وذلك قولُك: والله لَئنْ[٤] أَكرمتَني لَأُكرمنَّكَ، فاللَّامُ الأُولى مؤَكِّدةٌ وطَّأَتْ[٥] للجواب، والجوابُ لَأُكرمنَّكَ، وهو جوابُ القَسم، والشرطُ مُلغَىً لا عملَ له، لأَنك صدَّرتَ بالقَسم، وتركتَ الشرطَ حَشْواً.

وإِذا اجتمعَ الجزاءُ والقَسمُ فأَيُّهما سَبقَ الآخرَ وتَصدَّرَ كان الجوابُ له، مثالُ تصدُّرِ الشرط قولُك: إِنْ تَقُمْ والله أَقُمْ، جزَمتَ الجوابَ بحرف الجزاء لتصدُّره، وأَلغيتَ القسمَ لأنه حَشْوٌ، ومثالُ تصدُّرِ القَسمِ قولُك: والله لَئنْ أَتيتَني لَآتينَّك، فاللَّامُ الأُولى موطِّئةٌ، والثانيةُ جوابُ القَسم، واعتمادُ القَسمِ عليه، لا عمَلَ للشرط فيه، يدلُّ على ذلك قولُه

(١) وتسمى أيضاً المؤذِنة، انظر اللامات للزجاجي: ١٦٠، واللامات لابن فارس: ١٩-٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٨، ٣/ ١٤٤، ورصف المباني: ٣١٦، والجنى الداني: ١٣٦-١٣٧، والمغني: ٢٥٩-٢٦٠، والهمع: ٢/ ٤٣.

(٢) في ط، ر: «تسمي»، لها وجه.

(٣) انظر ما سلف: ١/ ٣٢.

(٤) في ط، ر: «لإن». تحريف، قال الفراء: «لا يكتب لئن إلا بالياء ليفرق بينها وبين لأن»، معاني القرآن: ١/ ٦٦.

(٥) في ط،ر: «وطأة».

تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾(١)، والجوابُ للقسم المحذوفِ، والشرطُ مُلغىً بدليل ثبوت النونِ في الفعل المَنفيِّ، إذ لو كان جواباً للشرط لكانَ مجزوماً، فكانت النونُ محذوفةً(٢)، ومثلُه قولُ الشاعر(٣):

لَـئنْ عـادَ لِيْ عبـدُ العزيـزِ بمثْلِهـا وأَمْكَننـي مِنْهـا إذنْ لا أُقِيْلُهـا

فرفعَ «أُقيلُها» لأنه مُعتمَد القَسم، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب (ولامُ جوب لَوْ ولَوْلا، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾، ودخولُها لتأكيدِ ارتباطِ إحدى الجملتَين بالأُخرى، ويجوزُ حذفُها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾، ويجوزُ حذفُ الجواب أَصلاً كقولك: لو كان لي مالٌ، وتَسكتُ، أَي لَأَنفقتُ وفَعلتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾، وقوله: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾).

قال الشارح: بعضُهم يجعلُ هذه(٤) اللامَ قِسماً قائماً برأسه، وقعتْ في جواب لو ولَوْلا لتأكيد ارتباطِ الجملة الثانيةِ بالأُولى(٥)، والمحققّقون على أنها اللّامُ التي تقعُ في جواب القَسم(٦)، فإذا قلتَ: لو جئتَني لَأَكرمتُك فتقديرُهُ واللهِ لو جئتَني لَأَكرمتُك، وكذلك

---

(١) الحشر: ٥٩/ ١٢.

(٢) لم يمنع ابن مالك أن يجعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، وأجازه الرضي في الشعر على قلة، واضطرب الفراء، فتارة جزم أن ما ورد منه في الشعر ضرورة، وتارة أجازه.
انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٦٦-٦٧، ٢/ ١٣٠-١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٢، والمغني: ٢٦١، والهمع: ٢/ ٤٣، والخزانة: ٤/ ٥٣٤-٥٣٧، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٣٦٧-٣٦٩.

(٣) سلف البيت: ٩/ ٢٤، وانظر سر الصناعة: ٣٩٦-٣٩٧.

(٤) في ط، ر: «هذا».

(٥) هو ما قاله به الزجاجي، انظر اللامات له: ١٣٦-١٣٩.

(٦) هو قول الفارسي وابن جني، وصحّحه المالقي، وردَّه ابن هشام، انظر المسائل المنثورة: ٢١٦، وسر الصناعة: ٣٩٣، ورصف المباني: ٣١٦، والمغني: ٢٥٩.

اللَّامُ في جواب «لَوْلا»، إذا قلتَ: لَوْلا زيدٌ لأَكرمتُك فتقديرُه [٩/ ٢٣] واللهِ لولا زيدٌ لَأكرمتُك، فإذا صرَّحتَ بالقَسم لم يكن بدٌّ من اللَّام، نحوُ قولِه[١]:

فــو اللهِ لَـــوْلا اللهُ لا شيءَ غَــيرُهُ لَزُعْــزِعَ مِــنْ هــذا السَّريــرِ جَوَانبُــهْ

وقولِ الآخَر[٢]:

واللهِ لَـــوْ كنـــتُ لِهـــذا خالِصـــاً لكنـــتُ عَبْـــداً آكِـــلَ الأَبارِصَـــا

وتقولُ إذا لم تأتِ بالقَسم ونوَيته: لَوْلا زيدٌ لأكرمتُك، أَي واللهِ لولا زيدٌ [٢٨٩/ أ] لَأكرمتُــكَ، قــال الله تعــالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[٣]، وقــال: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤]، وربَّما حُذفتْ إذا لم يَظهرْ القَسمُ، قال يزيدُ بنُ الحكم[٥]:

وكَـمْ مَـوْطِنٍ لَـوْلايَ طِحْـتَ كَـمَا هَـوَى بِأَجْرامِــهِ مِــنْ قُلَّــةِ النِّيــقِ مُنْهَــوِي

والمرادُ لَطِحْتَ، ولا تدخلُ هذه اللَّامُ في جواب لَوْ ولَوْلا إلا على الماضي دون المستقبل.

وقد ذهب أبو عليٍّ في بعض أَقوالِه إلى أَن اللَّامَ في جواب لو ولولا زائدةٌ مؤكِّدةٌ[٦]، واستَدلَّ على ذلك بجواز سقوطِها، وأنشدَ[٧]: [٩/ ٢٤]

---

(١) نسب البيت إلى أم الحجاج بن يوسف في التاج (زعزع)، ونسب إلى امرأة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، انظر القرطبي: ٤/ ٣٠، ١٩/ ٤٠٠-٤٠١، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٢٢، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٩٤، واللسان (زعزع)، وانظر مصادر أخرى في القرطبي.

(٢) ورد البيتان بلا نسبة في أدب الكاتب: ١٩٤-١٩٥، وسر الصناعة: ٣٩٣، ٥٣٥، والمنصف: ٢/ ٢٣٢، والاقتضاب: ٣٥٥، والصحاح واللسان (برص).

والأبارص جمع سامّ أَبرص على اللفظ الثاني، وسامُّ أَبرص: الوَزَغ، والوزغ: دويبة، انظر أدب الكاتب: ١٩٤، واللسان (وزغ).

(٣) هود: ١١/ ٩١.

(٤) سبأ: ٣٤/ ٣١.

(٥) سلف البيت: ٧/ ٢٩٣.

(٦) نقل ابن جني عن أبي علي قوله: «إن اللام في جواب «لولا» زائدة مؤكدة»، ثم قال: «وكذلك مذهبه في «لو» على هذا القياس لجواز خلو جوابها من اللام»، سر الصناعة: ٣٩٥ .

(٧) سلف البيت: ٥/ ٢٩٢، ومواضع أخرى، انظرها في الفهرس، وهو من إنشاد ابن الأعرابي=

فلَــوْ أَنَّــا عــلى حَجَــرٍ ذُبِحْنــا جَــرَى الــدَّمَيَان بــالخبَرِ اليَقــينِ

فقال: جَرَى الدَّميَان، فلم يأْتِ باللَّام، فسقوطُها مع «لو» كسقوطها مع «لولا».

وربَّما حذَفوا الجوابَ أَلبتَّةَ، وذلك إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، وذلك نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[1]، والمرادُ ـ والله أعلمُ ـ لكانَ هذا القرآنُ[2]، وقولِه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾[3]، أَي لانتصفْتُ وفعلتُ كذا وكذا[4]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولامُ الأَمرِ نحوَ قولك: لِيفعَلْ زيدٌ، وهي مكسورةٌ، ويجوزُ تسكينُها عند واوِ العطفِ وفائه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾، وقد جاء حذفُها في ضرورةِ الشِّعرِ، قال:

محمَّــدُ تَفْــدِ نَفْسَــكَ كــلُّ نَفْــسٍ إذا مــا خِفْــتَ مِــن أَمْــرٍ تَبَــالا)

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ على الأَمرِ وحَرْفِه[5]، إلا أَنه لا بدَّ من ذِكرِ طَرفٍ من أَحكامه حَسبما ذكَره المصنِّفْ.

اعلمْ أَن هذه اللَّامَ من عواملِ الأفعالِ، وعملُها فيها الجزمُ، فهي في ذلك كإِنْ الشرطيَّةِ و«لَمْ» الجازمةِ، وإِنما عَملتْ فيها لاختصاصها بالأَفعال كاختصاصها[6]، واختصَّ عملُها بالجزم لأَنها لَمَّا اختصَّت بالأَفعال وعَملتْ فيها وجبَ أَن تَعملَ عملاً هو خاصٌّ بالأَفعال، وهو الجزمُ، كما فعلْنا ذلك في حروف الجزمِ، نحوُ لم ولَمَّا وإِنْ في

=في سر الصناعة: ٣٩٥.

ومن البيت «فو الله لولا الله...» إلى هذا البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٩٤-٣٩٥.

(١) الرعد: ١٣/ ٣١.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ١٥، ٩/ ٢٠.

(٣) هود: ١١/ ٨٠.

(٤) انظر القرطبي: ١١/ ١٨٠.

(٥) انظر ما سلف: ٧/ ٦٤، ٧/ ١٠٧.

(٦) في ط: «كاختصاصها»، تحريف.

الجزاء وأخواتِها.

وهي مكسورةٌ، وإنما وجبَ لها الكسرُ من قِبلِ أنها حرفٌ جاء لمعنىً، وهو على حرفٍ واحدٍ كهمزة الاستفهام وواوِ العطفِ وفائه، وكان حقُّه أن يكونَ مفتوحاً كما فُتِحْنَ، غيرَ أنه لمَّا كانت اللَّامُ هنا من عواملِ الأفعالِ الجازمةِ، والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ حُملتْ في الكسر على حروف الجرِّ، نحوُ اللَّامِ والباءِ في قولك: لِزيدٍ وبِزيدٍ، وحَكَى الفرَّاءُ أن بعضَ العربِ يفتحُها[1].

وقد تُسكَّنُ هذه اللّامُ تخفيفاً إذا تقدَّمَها واوُ العطفِ أو فاؤه، وذلك من قِبلِ أن الواوَ والفاءَ لمَّا كانا مفردَين لا يُمكنُ انفصالُهما ممَّا بعدَهما ولا الوقوفُ عليهما صارتَا كبعضِ ما دخلَتا عليه، فشُبهتْ حينئذٍ اللَّامُ بالخاء في فَخِذ والباءِ في كَبِد، فكما يقالُ: فَخْذ[2] وكَبْد كذلك يقالُ وَلْيقمْ زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾.

فأما قراءةُ الكسائيِّ ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾[3]، ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[4] فضعيفةٌ عند أَصحابنا، لأَن «ثُمَّ» حرفٌ على ثلاثة أَحرف يُمكنُ الوقوفُ عليه، فلو أَسكنتَ ما بعدَه

---

(١) حكى الفتحَ عن بني سليم، وقيَّده بأن يستأنف بها الكلام، وذكر ابن عقيل أن بعضهم قيَّد فتح لام الأمر عند الفراء بفتح ما بعدها، وخطأه الزجاج في هذه الحكاية، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٥٨، والارتشاف: ١٨٥٥، والجنى الداني: ١١١، والمساعد: ٣/ ١٢١.

(٢) هو تعليل سيبويه والمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ٤/ ١٥١-١٥٢، والمقتضب: ٢/ ١٣٣، والسيرافي: ٣٧٣، والحجة للفارسي: ٥/ ٢٦٩-٢٧٠، وسر الصناعة: ٣٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٩.

(٣) الحج: ٢٢/ ٢٩، وهي قراءة عاصم وحمزة أيضاً، انظر السبعة: ٤٣٥، والحجة للفارسي: ١/ ٤٠٦-٤٠٧، ٥/ ٢٦٩-٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١١٦-١١٧، وانظر رأي البصريين في هذه القراءة في المقتضب: ٢/ ١٣٣، والسيرافي: ٣٧٣.

(٤) الحج: ٢٢/ ١٥، سلفت القراءة: ٣/ ١٧٧.

من اللَّام لكنتَ إِذا وقفتَ عليه تَبتدئُ بساكنٍ، وذلك لا يجوزُ[١].

واعلمْ أَن هذه اللَّامَ لا يجوزُ حذفُها وبقاءُ عملِها إِلا في ضرورةِ شاعرٍ، أَنشدَ أَبو زيد في نوادره[٢]:

وتُمْسي صَريعاً لا تَقومُ لحاجةٍ ولا تُسمِعُ الدَّاعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

أَرادَ ولْيُسمِعْكَ، فحذفَ اللَّامَ وعملُها باقٍ، وأَنشدَ سيبويه[٣]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ إِلخ

أَرادَ لِتَفْدِ، [٩/ ٢٥] وإِنما لم يَجزْ حذفُ هذه اللَّامِ في الكلام لأنها جازمةٌ، فهي في الأَفعال نظيرةُ حروفِ الجرِّ في عواملِ الأَسماءِ، فكما لا يَسوغُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإِعمالُه[٤] في الأَكثر لم يَجزْ ذلك في الأَفعال لأَن عواملَ الأَفعالِ أَضعفُ من عواملِ الأَسماءِ، لأَن إِعرابَ الأَفعالِ إِنما كان بطريقِ الحملِ على الأَسماءِ، فهي في الإِعراب أَضعفُ منها، هذا قولُ أَكثرِ النحويين.

قال أَبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ: ولا أَراه على ما قالوا لأَن عواملَ الأَفعالِ لا تُضمَرُ، ولا سِيَّما الجازمةُ، لأَنها في الأَفعال كالجارِّ في الأَسماء[٥]، وحروفُ الجرِّ لا تُضمَرُ، فوجبَ أَن يكونَ كذلك في الأَفعال، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولامُ الابتداءِ هي اللَّامُ المفتوحةُ في قولك: لَزيدٌ منطلقٌ، ولا تَدخلُ إِلا على الاسم والفعلِ المضارعِ، كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾، وفائدتُها توكيدُ مضمونِ الجملةِ، ويجوزُ

---

(١) من قوله: «وإنما وجب لها الكسر...» إلى قوله: «يجوز» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٨٤، ٣٨٧ بخلاف يسير، وانظر سر الصناعة أيضاً: ٣٣٥.

(٢) سلف البيت: ٧/ ١٠٦.

(٣) سلف البيت: ٧/ ١٠٩.

(٤) في ط: «وأعماله». تحريف.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٣٣ بتصرف، وانظر قوله في الأصول: ٢/ ١٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٢، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٨-٩.

عندنا إِن زيداً لَسوفَ يقومُ، ولا يُجيزُه الكوفيون).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه اللَّامَ أَكثرُ اللَّاماتِ تصرُّفاً، ومعناها التوكيدُ، وهو تحقيقُ معنى الجملةِ وإِزالةُ الشكِّ، وهي مفتوحةٌ، وذلك مُقتضَى القياسِ فيها وفي كلِّ ما جاءَ على حرفٍ يُبتدأُ به، إِذْ الساكنُ لا يُمكنُ الابتداءُ به، فوجبَ تحريكُه ضرورةَ جوازِ الابتداءِ به، وكانت الفتحةُ أَخفَّ الحركاتِ، وبها نصلُ إِلى هذا الغرضِ، ولم يكنْ بنا حاجةٌ إِلى تكلُّفِ ما هو أَثقلُ منها.

وهي تدخلُ على الاسم والفعل المضارع، ولا تدخلُ على الماضي، فأَما دخولُها على الاسم فإِذا كان مبتدأً تدخلُ فيه لتأكيدِ مضمون الجملة، وذلك نحوُ قولك: لَزيدٌ عاقلٌ، ولَمحمَّدٌ منطلقٌ، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[١]، ولا تدخلُ هذه اللَّامُ في الخبر، إِلا أَن تدخلَ «إِنَّ» المثقَّلةُ، فيَلزمَ[٢] تأخيرُ اللَّامِ إِلى الخبر، وذلك نحوُ قولك: إِن زيداً لَمنطلقٌ، وأَصلُ هذا لَإِنَّ زيداً مُنطلقٌ، فاجتمعَ حرفان بمعنىً واحدٍ، وهو التوكيدُ، فكُرِهَ اجتماعُهما، فأُخِّرتْ اللَّامُ إِلى الخبر فصار إِنَّ زيداً لَمنطلقٌ[٣].

وإِذا[٤] وجبَ تأخيرُ اللَّامِ إِلى الخبر لزمَ أَن تدخلَ على جميع ضُروبِ الخبر، والخبرُ يكونُ مفرداً، فتقولُ في ذلك: إِنَّ زيداً لَمنطلقٌ، ويكونُ جملةً من مبتدأ وخبرٍ، فتقولُ حينئذٍ: إِنَّ زيداً لَأَبوه قائمٌ.

فإِن كان الخبرُ جملةً من فعل وفاعلٍ فلا يخلو ذلك الفعلُ من أَن يكونَ مضارِعاً أَو ماضياً، فإِن كان مضارِعاً دخلتْ اللَّامُ عليه لمضارَعتِه الاسمَ، فتقولُ: إِنَّ زيداً لَيضربُ، كما تقولُ: لَضاربٌ، فإِن كان ماضياً لم تدخلْ اللَّامُ عليه لأَنه لا مضارَعةَ بينَه وبين

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٢١.

(٢) في ط، ر: «فتلزم». تحريف.

(٣) من قوله: «ولا تدخل هذه اللام...» إِلى قوله: «لمنطلق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٧٠، والخصائص: ١/ ٣١٤.

(٤) في ط، ر: «وإِذ»، وما أثبت أحسن.

الاسم، فلا تقولُ: إِنَّ زيداً لَضَرَبَ، ولا إِنَّ بكراً لَقعدَ.

وإِن كان الخبرُ ظرفاً دخلتْ عليه اللَّامُ أَيضاً، نحوُ قولك: إِنَّ زيداً لَفي الدار(١)، ويُقدَّرُ تعلُّقُ الظرفِ بمستقِرٍّ، لا باستقرَّ [٢٨٩/ ب] كما قُدِّرَ إِذا وقعَ صِلةً للَّذي باسْتقرَّ لا بمُستقِرٍّ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك مُستقصىً في موضعه(٢).

فإِن قيل(٣): فلِمَ زعمتُم أَن حُكمَ اللَّامِ أَن تكونَ متقدِّمةً على «إِنَّ»، وهلَّا كان الأمرُ بالعكس لأَنهما جميعاً للتأكيد؟.

قيل: إِنما قلنا ذلك لأَمرَين:

أَحدُهما: أَن العربَ قد نطقتْ بهذا نُطقاً، وذلك مع إِبدال الهمزةِ هاءً في قولك: لَهِنَّك قائمٌ، والمرادُ لَإِنَّك قائمٌ، لكنَّهم لمَّا أَبدَلوا من الهمزة هاءً زالَ لفظُ «إِنَّ» وصارت كأَنها حرفٌ آخرُ، فجازَ الجمعُ بينهما، قال الشاعر(٤):

أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كريمُ

[٩/ ٢٦] والأَمرُ الثاني: أَنَّ «إِنَّ» عاملةٌ، واللَّامُ غيرُ عاملةٍ، فلا يجوزُ أَن تكونَ مَرتبةُ اللَّامِ بعدَها، لأَن «إِنَّ» لا تَلي الحروفَ، لا سيَّما إِنْ كان ذلك الحرفُ ممَّا يُحصِّنُ(٥) الاسمَ من العوامل، ويَصرفُه إِلى الابتداء.

فإِن قيل(٦): إِذا كان الغرضُ من تأخير اللَّامِ الفصلَ بينها وبين «إِنَّ» وأَنْ لا يَجتمعا فهلَّا أُخرتْ «إِنَّ» إِلى الخبر، وأُقِرَّتْ اللَّامُ أَولاً.

---

(١) انظر سر الصناعة: ٣٧٤، فإن كلام الشارح مماثل لما جاء فيه.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ١١٥- ١١٦.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما ابن جني في سر الصناعة: ٣٧١-٣٧٢، والخصائص: ١/ ٣١٤، وزاد، وانظر العسكريات: ٢٥٧، وما سلف: ٨/ ٦٣.

(٤) سلف البيت: ٨/ ١١٢.

(٥) في ط، ر: «يختص»، تحريف، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٣٧٢.

(٦) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما ابن جني في سر الصناعة: ٣٧٣، وانظر كلام الشارح على لام الابتداء المتصلة بخبر «إِنَّ»: ٨/ ١١١.

فالجوابُ أَنه لَمَّا وجبَ تأخيرُ أَحدِهما للفصل بينهما كان تأخيرُ اللَّامِ أَولَى، لأَنَّ «إِنَّ» عاملةٌ في الاسم، فلا تدخلُ إلا عليه، فلو أُخِّرتْ إلى الخبر - والخبرُ يكونُ اسماً وفعلاً وجملةً - كان[1] يؤدِّي إلى إبطال عملِها، لأَن العاملَ ينبغي أَن يكونَ له اختصاصٌ بالمعمول، وليس كذلك اللَّامُ، لأَنها غيرُ عاملةٍ، فيجوزُ دخولُها على الإسم والفعل والجملةِ، فتقولُ: إِنَّ زيداً لَقائمٌ، وإِنَّ زيداً لَيقومُ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ[2] لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3].

واعلمْ أَن أَصحابَنا قد اختلفوا في هذه اللَّامِ إذا دخلتْ على الفعل المضارع في خبر «إِنَّ»، فذهب قومٌ إلى أَنها تَقْصُرُ الفعلَ على الحال بعد أَن كان مُبهَماً، واستدلَّ[4] على ذلك بقول سيبويه: «حتى كأَنك قلتَ: لَحاكمٌ فيها يريد من المعنى»[5]، وأَنت إذا قلتَ: إِنَّ زيداً لَفاعلٌ[6]، فهو للحال[7].

وذهب آخرون إلى أَنها لا تَقصُرُه على أَحد الزمانَين، بل هو مبهَمٌ فيهما على ما كان، واستدلَّ[8] على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، فلو كانت اللَّامُ تَقصُرُه للحال كان مُحالاً، وهو الاختيارُ عندنا، فعلى هذا يجوزُ أَن تقولَ: إن

---

(١) في د، ط، ر: «فكان»، والصواب أثبت.
(٢) في ط، ر: «ربكم». خطأ.
(٣) النحل: ١٦/ ١٢٤.
(٤) كذا في د، ط، ر، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠٢، لعله عامل الجمع معاملة المفرد.
(٥) وقع في عبارة سيبويه اضطراب وتحريف، وهي «وإنما ضارعت [أي الأفعال المضارعة] أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيفعل، فيوافق قولك: لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى»، الكتاب: ١/ ١٤، وانظر شرحه للسيرافي: ١/ ١٠١-١٠٣.
(٦) في د، ط، ر: «لحاكم»، خطأ، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠١-١٠٢.
(٧) هو قول سيبويه والمبرد والسيرافي وأكثر النحويين، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٧-١٠٩، والمقتضب: ٢/ ٣٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٠١-١٠٢، ١٠/ ١٤٧، والمغني: ٢٥١.
(٨) في شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٠٢: «واستدلوا»، وهو أحسن.

زيداً لَسوفَ يقومُ[١]، وعلى القول الأول ـ وهو رأيُ الكوفيين ـ لا يجوزُ ذلك، كما لا يجوزُ أَن تقولَ: إِن زيداً لَسوفَ يقومُ الآنَ، لأَن اللَّامَ تدلُّ على الحال كما يدلُّ عليه «الآنَ».

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واللَّامُ الفارِقةُ في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، وقولِه: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾، وهي لازمةٌ لخبرِ «إِنْ» إِذا خُففتْ).

قال الشارح: النحويون يسمُّون هذه اللَّام الفارِقَة ولامَ الفَصْل[٢]، وذلك أَنها تَفصلُ بين المخفَّفة من الثقيلةِ وبين النافيةِ، وقد اختلفوا في هذه اللَّام، فذهب قومٌ إِلى أَنها اللَّامُ التي تدخلُ في خبر «إِنَّ» المشدَّدةِ للتأكيد، إِلا أَنها إِذا كانت مشدَّدةً فأَنتَ في إِدخالها وتركِها مخيَّرٌ، تقولُ في ذلك: إِنَّ زيداً قائمٌ، فإِن شئتَ إِنَّ زيداً لَقائمٌ.

فإِن خَفَّفتَ «إِنَّ» لزمتْ اللَّامُ، وذلك قولُك: إِنْ زيدٌ لقائمٌ، أَلزَموها اللَّامَ إِيذاناً منهم[٣] بأَنها المشدَّدةُ التي من شأنها أَن تَدخلَ معها اللَّامُ، وليستْ النافيةَ التي بمعنى «ما»، قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٥]، فإِنْ ههنا المخفَّفةُ من الثقيلة، واسمُها مضمَرٌ بمعنى الشأن والحديثِ، ودخلتْ اللَّامُ لِما ذكرناه من التأكيد، ولَزمتْ للفرق بينها وبين النافيةِ التي في

---

(١) من قوله: «أصحابنا...» إلى قوله: «يقوم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٠٢ بخلاف يسير، ووقع فيه بعض السقط.
أجاز ابن مالك وابن فارس والزمخشري دخول لام الابتداء على سوف، وهو مذهب البصريين على ما ذكر ابن مالك والرضي والسيوطي، وذهب ابن الحاجب إلى أن اللام المتصلة بـ سوف لام تأكيد لا لام ابتداء، انظر اللامات لابن فارس: ١٥-١٦، ١٩، والكشاف: ٤/ ٢١٩، وأمالي ابن الحاجب: ٢٧٧-٢٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٧، ٢/ ٣٥٦، والتذييل والتكميل: ١/ ٩٢، والهمع: ١/ ١٤٠.
(٢) ويسميها الكوفيون لام إِلَّا، انظر اللامات للزجاجي: ١١٩، ومصادر الحاشية السالفة.
(٣) في ط، ر: «منها». تحريف.
(٤) الطارق: ٨٦/ ٤.
(٥) الأنعام: ٦/ ١٥٦.

قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[1]، والمرادُ ما الكافرون إِلَّا في غرور، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[2].

وذهب قومٌ آخرون إِلى أن هذه اللَّامَ ليستْ التي تدخلُ «إِنَّ» المشدَّدةَ التي هي للابتداء[3]، لأَن تلك كان حكمُها أَن تدخلَ على اسم «إِنَّ»، فأُخِّرتْ إِلى الخبر لِئلَّا يجتمعَ تأكيدان، وساغ ذلك من حيث كان الخبرُ هو المبتدأَ في المعنى، أَوْ ما هو واقعٌ موقعَه.

وهذه اللَّامُ لا تدخلُ إِلا على المبتدأ وعلى خبر إِنَّ إِذ كان إِيَّاه في المعنى، أَو متعلِّقاً به، ولا تدخلُ من الفعل إِلا على ما كان مضارِعاً واقعاً في خبر «إِنَّ»، وكان فعلاً للحال، وإِذْ لم تدخلْ إِلا على ما ذكرناه لم يجزْ أَن تكونَ اللَّامُ التي تَصحبُ «إِنْ» الخفيفةَ إِيَّاها إِذ لا يجوزُ دخولُ لامِ الابتداء على الفعل الماضي، وقد وقعَ بعد «إِنْ» هذه الفعلُ الماضي، نحوُ ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[4]، [٩/ ٢٧] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[5]، وأيضاً فإِن لامَ الابتداءِ تُعلِّقُ العاملَ عن عملِه، فلا يعملُ ما قبلها فيما بعدها، نحوُ قولك: أَعلمُ لَزيدٌ منطلقٌ، وقوله تعالى[6]: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[7]، وقد تجاوزتْ الأَفعالَ إِلى ما بعدَ هذه اللَّامِ فعَملتْ فيها، نحوُ ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾[8]، ونحوُ قوله[9]:

هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عليكَ عُقوبةُ المُتعمِّدِ

---

(١) الملك: ٦٧/ ٢٠.

(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٢٦.

(٣) سلف الكلام على المذهبين: ٨/ ١٣٠.

(٤) الفرقان: ٢٥/ ٤٢.

(٥) الأعراف: ٧/ ١٠٢.

(٦) سقط من ط، ر: «وقوله تعالى».

(٧) المنافقون: ٦٣/ ١.

(٨) الأنعام: ٦/ ١٥٦.

(٩) سلف البيت: ٨/ ١٢٩.

فلمَّا عمِلَ الفعلُ فيما بعدَ هذه اللَّامِ عُلِمَ من ذلك أَنها ليستْ التي تدخلُ على الفعل في خبر «إِنَّ» المشدَّدةِ، وليست هي أَيضاً التي تدخلُ على الفعل المستقبَلِ والماضي للقَسم، نحوُ لَيفعلَنَّ ولَفَعَلَ، ولو كانت تلك لزِمَ الفعلَ الذي تدخلُ عليه إِذا كان مضارعاً إِحدى النونَين، فلمَّا لم تَلزمْ عُلمَ أَنها ليست إِيَّاها، قال الله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[1]، و﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ﴾[2]، فلم تلزمْ النونُ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولامُ الجرِّ في قولك: المالُ لِزيدٍ، وجئتُكَ لِتُكرمَني لأَن الفعلَ المنصوبَ بإِضمار أَنْ في تأويلِ المصدرِ المجرورِ، والتقديرُ لإِكرامِك[3]).

---

(١) الفرقان: ٢٥/ ٤٢.

(٢) الصافات: ٣٧/ ١٦٧.

(٣) من قوله: «قال صاحب الكتاب...» إلى قوله: «لإكرامك» سقط من د، ولم يتكلم الشارح على هذا الفصل.

ومن أصناف الحرفِ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي التاءُ في ضَرَبَتْ، ودخولُها للإيذانِ من أولِ الأَمرِ بأَن الفاعلَ مؤنَّثٌ، وحقُّها السكونُ، ولتحرُّكِها في رَمَتَا لم تُردَّ الأَلفُ الساقطةُ لكونِها عارضةً، إلا في لغة رديئةٍ يقولُ أَهلُها: رَمَاتَا).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه التاءَ تَلحقُ لفظَ الفعلِ الماضي، نحوُ قولك: قامَتْ هندٌ، وقعدَتْ جُمْلٌ، وهي تخالفُ تاءَ التأنيثِ من جهتَين: من جهة المعنى، ومن جهة اللَّفظ، فأَما المعنى فإِن تاءَ التأنيث اللَّاحقةَ للأَسماء إِنما تدخلُ لتأنيث الاسمِ الداخلةِ عليه، نحوُ قولك: قائمة وقاعدة وامرأَة، واللَّاحقةُ للأفعال إِنما تدخلُ لتأنيث الفاعلِ إِيذاناً منهم بأَنه مؤنَّثٌ، فيُعلَمُ ذلك من أَمرِه قبل الوصول إِليه [٢٩٠/ أ] وذِكرِه.

والذي يدلُّ على أَن المقصودَ بالتأنيث إِنما هو الفاعلُ لا الفعلُ أَن الفعلَ لا يصحُّ فيه معنى التأنيثِ، وذلك من قِبلِ أَنه دالٌّ على الجنس، والجنسُ مذكَّرٌ لِشياعِه وعُمومِه، والشيءُ كلَّما شاعَ وعَمَّ فالتذكيرُ أَولَى به من التأنيث، أَلا ترى أَن شيئاً يُذكَّرُ، وهو أَعمُّ الأَشياءِ وأَشْيعُها، ولذلك قال سيبويه: لو سمَّيتَ امرأَةً بنِعْمَ وبِئْسَ لانْصرفا[1]، لأَن الأَفعالَ كلُّها مذكَّرٌ لا يصحُّ تأنيثُها.

وأَيضاً فلو كان المرادُ تأنيثَ الفعلِ دون فاعِله لجازَ قامَتْ زيدٌ كما تقولُ: قامَ زيدٌ ثُمَّتَ عمرو، ورُبَّتَ رجلٍ لقيتُ، فلمَّا لم يَجزْ ذلك صحَّ أَن التاءَ في قامتْ هندٌ لتأنيث الفاعلِ الذي يصحُّ تأنيثُه، لا لتأنيثِ الفعلِ الذي لا يصحُّ تأنيثُه[2].

وأَما اللَّفظُ فإِن تاءَ التأنيثِ اللَّاحقةَ للأَسماء تكونُ متحرِّكةً في الوصل، نحوُ قولِك: هذه امرأةٌ قائمةٌ يا فتى، ورأيتُ امرأةً قائمةً يا فتى، ومررتُ بامرأة قائمةٍ يا فتى، والتاءُ التي تلحقُ الأفعالَ لا تكونُ إلا ساكنةً وصْلاً ووقْفاً، وذلك قولُك: قامتْ هندٌ، وهندٌ

---

(١) في د، ط، ر: «لم تصرفهما». خطأ، وما أثبت جاء في: ٥/ ١٥٩.
(٢) انظر ما سلف: ٥/ ١٥٨- ١٥٩.

قامتْ، فإن [٩/ ٢٨] لَقِيَها ساكنٌ بعدَها حُركتْ بالكسر لالتقاءِ الساكنَين، نحوُ قولك: رمَتِ المرأَةُ، ولا يُرَدُّ الساكنُ المحذوفُ، إذ الحركةُ غيرُ لازمةٍ، إذ كانت لالتقاء الساكنَين، ولذلك تقولُ: المرأَتان رَمَتَا، فلا تَردُّ الساكنَ، وإن انفتحتْ التاءُ لأَنها حركةٌ عارضةٌ، إذ ليس بلازمٍ أَن يُسْنَدَ الفعلُ إلى اثنَين، فأَصلُ التاء السكونُ، وإنما حُرِّكتْ بسببِ أَلفِ التثنيةِ.

وقد قال بعضُهم: رَمَاتَا، فرَدَّ الأَلفَ الساقطةَ لتحرُّكِ التاءِ، وأَجرى الحركةَ العارضةَ مُجرى اللَّازمةِ من نحو قُولا وبِيعا وخَافا، وذلك قليلٌ رديءٌ من قَبيلِ الضرورةِ، ومنه قولُ الشاعر[١]:

لهـا مَتْنَتَـانِ خَظَاتَـا كـمَا أَكَـبَّ عـلى سـاعِدَيْهِ النَّمِـرْ

في أَحد الوجهَين، وذلك أَن بعضَهم يقولُ: أَرادَ خظاتان، فحذفَ النونَ للضرورة، وهو رأيُ الفرَّاء[٢]، وبعضُهم يقولُ: أَرادَ خَظَتَا[٣] من قولهم: خَظَا اللَّحمُ، أَي اكْتَنزَ وكَثُر، والأَصلُ في خَظَتْ خَظَاتْ، وإنما حُذفتْ الأَلفُ لالتقاءِ الساكنَين سكونِها وسكونِ التاء بعدَها، فلمَّا تحرَّكتْ للحاقِ أَلفِ الضميرِ بعدها أَعادوا الأَلفَ الساقطةَ ضرورةً على ما ذكرناه، أَو على تلك اللُّغةِ، ومثلُه قولُ الآخر[٤]: [٩/ ٢٧]

---

(١) هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه: ١٦٤، والحيوان: ١/ ٢٧٣، والمعاني الكبير: ١٤٥، وسر الصناعة: ٤٨٤، والنكت: ١٠٩٧، وضرائر الشعر: ٤٩، ١٠٨، وشرح شواهد الشافية: ١٥٦، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٢١٣-٢١٦، وورد بلا نسبة في البغداديات: ٤٣٥-٤٣٦، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٨٠، والمخصص: ٢/ ٨٠، والخزانة: ٣/ ٣٥٦.

(٢) انظر رأيه في المذكر والمؤنث له: ٨٠، وسر الصناعة: ٤٨٤، وضرائر الشعر: ١٠٨، وشرح شواهد الشافية: ١٥٧، وانظر أيضاً مجالس العلماء: ٨٦، والنكت: ١٠٩٧.

(٣) هو قول الكسائي وثعلب، ووافقه ابن جني، وقدَّمه على رأي الفراء، انظر مجالس العلماء: ٨٦، وسر الصناعة: ٤٨٤-٤٨٥، وسفر السعادة: ٧٧١، والتذييل والتكميل: ١/ ٢٤٢، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٢١٥-٢١٦.

(٤) سلف الرجز: ٤/ ١١٦.

مَهْـــلاً فِـــدَاءٍ لـــكَ يـــا فَضَـــالَهْ أَجِـــرَّهُ الـــرُّمحَ ولا تُهالَـــهْ

أَرادَ تُهَلْ من هالَه الشيءُ يَهُولُه إذا أَفزعَه، والأَصلُ تُهالُ، فلمّا سُكنتْ اللّامُ للنهي حُذفتْ الأَلفُ لالتقاءِ الساكنَين، ثُم دخَلتْ هاءُ الوقفِ ساكنةً، فحُركتْ اللّامُ لالتقاء الساكنَين كما حرَّكوها في قولِهم: لم أُبَلِهْ[1].

وكان القياسُ أَن يقالَ: تُهَلَهْ، فلا يُرَدَّ المحذوفُ، إذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنَين، إلا أَنهم أَجرَوها مُجْرى اللّازمةِ، فأَعادوا المحذوفَ، ويؤيِّدُ هذا القولَ قولُهم: لَحْمَر في الأَحمر، ولَبْيَض في الأَبيضِ و«عاداً لُّولى»[2] في الأُولى، وذلك أَنهم اعتدُّوا بحركةِ الهمزة المحذوفةِ لَمَّا أَلقَوها على لامِ المعرفةِ، فأَجرَوا ما ليس بلازمٍ مُجْرى اللّازِمِ[3]، فاعرفْه.

---

(١) انظر في هذا الكتاب: ٤/ ٤٠٥، والبغداديات: ٤٣٥، والعسكريات: ٢٧٨-٢٧٩، وكتاب الشعر: ٢٠١.

(٢) النجم: ٥٣/ ٥٠، قرأ أبو عمرو ونافع وجعفر ويعقوب بنقل حركة الهمزة إلى اللام وإدغام التنوين فيها، ونسب الفراء هذه القراءة إلى الأعمش، وضعَّفها مكي، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠٢، والسبعة: ٦١٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٩٦، والتيسير: ٢٠٤، والنشر: ١/ ٤١٠، والإتحاف: ٤٠٣، وانظر أيضاً الشيرازيات: ٢٩-٣٠، والحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٨-٢٣٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٨، وما سيأتي: ٩/ ١١٦.

(٣) من قوله: «ويؤيد...» إلى قوله: «اللازم» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٨٥، وانظر الخصائص: ٣/ ٩١.

ومن أصناف الحرف التنوينُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو على خمسةِ أَضرُبٍ: الدالُّ على المكانة في نحوِ زيدٌ ورجلٌ، والفاصلُ بين المعرفةِ والنكرةِ في نحو صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ، والعِوضُ من المضاف إليه في إذٍ وحينئذٍ، ومررتُ بكلٍّ قائماً و:

.... ولاتَ أَوَانِ

والنائبُ مَنابَ حرفِ الإطلاقِ في إنشادِ بني تميم في نحو قولِ جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لقدْ أَصَابَنْ

والتنوينُ الغالي في نحو قولِ[1] رؤبة:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقَنْ

ولا يَلحقُ إلا القافيةَ المقيَّدةَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن التنوينَ في الحقيقة نونٌ تَلحقُ آخرَ الاسم المتمكِّنِ، وغيرُه من وجوه التنوين فمبنيَّةٌ، يقال: نوَّنتُ الكلمةَ تنويناً إذا أَلحقتَها هذه النونَ، فالتنوينُ مصدرٌ غَلَبَ حتى صار اسماً لهذه النونِ، وفرَّقوا بهذا الاسم بين هذه النونِ والنونِ الأصليةِ نحوَ قُطْنٍ ورَسَنٍ، والمُلحِقةِ الجاريةِ مَجْرى الأَصليةِ، نحوُ رَعْشَنٍ[2] وفِرْسِنٍ[3].

وذلك أَن التنوينَ ليس مَبنيّاً[4] في الكلمة، إنما هو تابعٌ للحركات التابعةِ بعدَ تمامِ الجزءِ، جِيءَ به لمعنىً، وليس كالنون الأَصليةِ التي من نفس الكلمة، أَو المُلحِقةِ الجاريةِ مَجْرى الأَصلِ، ولذلك مِن إرادة الفرقِ لم يَثبتْ لها صورةٌ في الخطِّ[5].

وهو على خمسة أَضرُبٍ:

---

(١) في ط: «قوله».

(٢) هو الجبان.

(٣) هو مقدم حافر البعير.

(٤) في ط، ر: «مثبتاً»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٤٩١، وهو أَحسن.

(٥) انظر سر الصناعة: ٤٩١.

أَحدُها: أَن يأتيَ للفرق بين ما يَنصرفُ وما لا يَنصرفُ، وهو الدالُّ على المكانة، أي أنه باقٍ على مكانِه من الاسميَّةِ، لم يخرجْ إلى شِبْه الحرفِ، فيكونَ مبنيًّاً، نحوُ الذي والتي، ولا إلى شِبْه الفعلِ فيمتنعَ من الصَّرف، نحوُ أَحمدَ وإِبراهيمَ، وذلك نحوُ تنوينِ رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرو وأحمدٍ وإبراهيمٍ إذا أَردتَ بهما النكرةَ، فإذا قلت: لقيتُ أَحمداً فقد أَعلمتَه أَنك مررتَ بواحدٍ ممَّن اسمُه أَحمدُ، وإذا قلت: أَحمدُ بغيرِ تنوينٍ فأَنتَ تُعْلمُه أَنك مررتَ بالرجل الذي اسمُه أَحمدُ، وبينَك وبينَه عهدٌ فيه وتَواضُعٌ، والتنوينُ هو الدالُّ على ذلك.

والثاني: أَن يكونَ دالّاً على النكرة، ولا يكونُ في معرفةٍ أَلبتَّةَ، ولا يكونُ إلا تابعاً لحركاتِ البناءِ دونَ حركاتِ الإعرابِ، وذلك نحوُ صَهٍ ومَهٍ وإِيْهٍ، فإذا قلت: صَهٍ منوَّناً فكأَنك قلت: سُكوتاً، وإذا قلت: صَهْ بغيرِ تنوينٍ فكأَنك قلت: [٩/ ٣٠] السُّكوتَ، وإذا قلتَ: مَهٍ بالتنوين فمعناه كَفّاً، وإذا قلت: مَهْ فكأَنك قلت: الكَفَّ، وكذلك إذا قلت: إِيْهٍ معناه استِزادةٌ، وإذا قلت: إِيهِ فكأنك قلت: الاستزادةَ، فالتنوينُ عَلَمُ التنكيرِ، وتركُهُ عَلَمُ التعريفِ، قال ذو الرمَّة[1]:

وقَفْنا وقُلْنا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سالمٍ ... وما بالُ تكليمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ

فكأَنه قال: الاستِزادةَ، وقد أَنكرَ هذا البيتَ الأَصمعيُّ، وقال: العربُ لا تقولُ إلا إِيهٍ بالتنوين، والصوابُ ما قاله الشاعرُ مِن أَنَّ المرادَ من «إِيهِ» بغير تنوين المعرفةُ[2]، وإذا أَرادَ النكرةَ نَوَّنَ على ما قدَّمنا، وخَفيَ على الأَصمعيِّ هذا المعنى لِلُطْفِه، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، من نحو سيبويهِ وسيبويهٍ وعَمرويهِ وعمرويهٍ، قال الشاعر[3]:

يا عَمْرَوَيْهِ انطلَقَ الرِّفاقُ ... وأَنتَ لا تَبْكي ولا تَشتاقُ

---

(١) سلف البيت: ٤/ ١١٣.

(٢) سلف الكلام على رأي الأصمعي ومَنْ وافقه، انظر: ٤/ ٤٧، ١١٣.

(٣) البيتان بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٣٦٢، والمقتضب: ٣/ ١٨١.

إذا نكَّرتَ نوَّنتَ[١]، وإذا أردتَ [٢٩٠/ ب] المعرفةَ لم تنوِّنْ، فاعرفْه.

الثالثُ: تنوينُ العِوضِ، وذلك نحوُ إذٍ ويومَئذٍ وساعتَئذٍ، وسُمِّي هذا الضربُ من التنوين تنوينَ عِوضٍ، لأنه عِوضٌ من جملة كان الظرفُ مضافاً[٢] إليها الذي هو «إذْ»، لأنه قد تقدَّمَ أنَّ «إذْ» تضافُ إلى الجملة، فلمَّا حُذفتْ تلك الجملةُ للعِلم بموضِعها عُوضَ منها التنوينُ اختصاراً، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[٣]، والأَصلُ يومَئذْ تُزلزِلُ الأَرضُ زِلْزالَها، وتُخرِجُ الأَرضُ أثقالَها، ويقولُ الإِنسانُ مالَها، فحُذفتْ هذه الجملُ الثلاثُ، ونابَ مَنابَها التنوينُ، فاجتمعَ ساكنان، وهما الذَّالُ والتنوينُ، فكُسِرتْ الذَّالُ لالتقاء الساكنَين، وليستْ هذه الكسرةُ في الذَّال بكسرةِ إعرابٍ، وإن كانتْ[٤] «إذْ» في موضعِ جَرٍّ بإضافةِ ما قبلها إليها، وإنما الكسرةُ فيها لالتقاء الساكنَين، كما كُسِرتْ الهاءُ في صَهٍ ومَهٍ لسكونها وسكونِ التنوين بعدَها، وإن اختلفَ معنى التنوين فيهما، فكان في «إذٍ» عِوضاً، وفي «صَهٍ» عَلَماً للتنكير، والذي يدلُّ أَنَّ الكسرةَ في ذالِ «إذٍ» من قولك: يومَئذٍ وحينَئذٍ كسرةُ بناءٍ لا كسرةُ إعرابٍ قولُ الشاعر[٥]: [٩/ ٣١]

نَهيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بعاقِبَةٍ وأَنتَ إذٍ صَحيحُ

أَلا ترى أَن «إذْ» في هذا البيتِ ليس قبلها شيءٌ يضافُ إليها[٦]، فيُتوهَّمَ أَنه مخفوضٌ به؟.

---

(١) من قوله: «يأتي للفرق بين ما ينصرف...» إلى قوله: «نونت» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٩٣-٤٩٥ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٣/ ٥٣.

(٢) في ط: «مضاف»، خطأ.

(٣) الزلزلة: ٩٩/ ١-٤.

(٤) في ط: «كان».

(٥) سلف البيت: ٣/ ٥١.

(٦) من قوله: «وليست هذه الكسرة...» إلى قوله: «إليها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٠٥.

فأما قولُهم: مررتُ بكلٍّ قائماً فقد تقدَّمَ الكلامُ عليه وعلى الخلاف فيه(١)، وذلك أن منهم مَن جعلَه تنوينَ عوضٍ، كالذي في يومَئذٍ ونظائرِه، لأَن حقَّ هذا الاسم أَن يضافَ إلى ما بعدَه، فلمَّا قُطِعَ عن الإضافة لدلالةِ كلامٍ قبله عليه عُوض التنوينَ.

ومنهم(٢) مَن جعلَه تنوينَ تمكينٍ، لأَن الإِضافةَ كانت مانعةً من التنوين، فلمَّا قُطِعَ عن الإِضافة إِليه دخلَه التنوينُ، لأَنه اسمٌ معرَبٌ حقُّه أَن تدخلَه حركاتُ الإِعراب والتنوينُ، وهذا الوجهُ عندي، الوجهُ [٩/ ٣٢] من قِبلِ أَن هذا العِوضَ إِنما جاء فيما كان مبنيَّاً ممَّا حقُّه أَن يُضافَ إلى الجمل، وأَما المُعرَبُ الذي يضافُ إِلى مفرد فلا.

وأَما «لاتَ أَوَانٍ» فمِنْ قول الشاعر(٣):

طلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوَانٍ فأَجَبْنا أَنْ لاتَ حِيْنَ بَقَاءِ

فإِن أَبا العبَّاس المبرِّدَ ذهب(٤) إِلى أَن كسرة «أَوانٍ» ليستْ إِعراباً ولا عَلماً للجرِّ، والتنوينُ الذي بعدَه ليس الذي يتبعُ حركاتِ الإِعراب، وإِنما تقديرُه عندَه أَنَّ «أَوان» بمنزلةِ «إِذ» في أَنَّ حقَّه(٥) أَن يكونَ مضافاً إِلى الجملة، نحوُ قولك: جئتُكَ أَوانَ قامَ زيدٌ، وأَوانَ الحجَّاجُ أَميرٌ، فلمَّا حَذفَ المضافَ إِليه من «أَوان» عَوضَ من المضاف إِليه تنويناً، والنونُ كانت ساكنةً كسكون الذَّالِ في «إِذْ»، فلمَّا لَقِيَها التنوينُ ساكناً كُسِرتْ لالتقاء الساكنَين، كما كُسِرتْ ذالُ «إِذْ» عند دخول التنوين عليها.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٥٣.

(٢) سلف هذا القول: ٣/ ٥٤.

(٣) هو أبو زبيد الطائي، والبيت في ديوانه: ٣٠، والمخصص: ١٦/ ١١٩، والإنصاف: ١٠٩، والعيني: ٢/ ١٥٧، والخزانة: ٢/ ١٥١، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٧٤، والمسائل المنثورة: ١٠٧، والشيرازيات: ٢١٠، ٤٨٠-٤٨١، والخصائص: ٢/ ٣٧٧، والمخصص: ١٤/ ٨٢.

(٤) وهو مذهب السيرافي أَيضاً، انظر هذا المذهب والردَّ عليه في مصادر الحاشية السالفة، وانظر أيضاً شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧١.

(٥) في سر الصناعة: ٥٠٩ «حكمه».

وهو قولٌ ضعيفٌ، لأَن أَواناً من أَسماء الزمان، يضافُ[1] تارةً إِلى الجملة، وتارةً إِلى المفرد، قال الشاعر[2]:

هـــذا أَوَانُ الشَّـــدِّ فاشْـــتدِّي زِيَـــمْ

فأَضافَه إِلى المفرد، وقال[3]: [٩/ ٣٣]

هذا أَونُ العِرْضِ.....................

وذلك[4] كثيرٌ، والذي حَملَه على هذا القولِ أَنه رآه مخفوضاً وليس قبلَه ما يُوجِبُ خفْضَه فتخيَّلَه لذلك، والذي عليه الجماعةُ أَنه مخفوضٌ، والكسرةُ فيه إِعرابٌ، والتنوينُ تنوينُ تمكينٍ، والخافضُ «لاتَ»، وهي لغةٌ قليلةٌ لقومٍ من العرب، يَخفضون بها، وقد قرأَ عيسى بنُ عمر[5]: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[6] بجرِّ «حين»[7] على ما ذكرنا، فاعرفْه.

---

(١) في ط، ر: «تضاف».

(٢) انظر ما سلف: ٦/ ١٧٦.

(٣) البيت بتمامه:

فهـــذا أوان العِـــرْضِ حـــيٌّ ذبابُـــه زنـــابيرُه والأَزرقُ المـــتلمِّسُ

وقائله المتلمس، وهو في ديوانه: ١٢٣، وطبقات فحول الشعراء: ١٥٦، والشعر والشعراء: ١٨١، والاشتقاق لابن دريد: ٣١٧، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٣٧٧.

والرواية في د، ط، ر: «هذا»، وبذا دخل البيت خرم.

وفي ط، ر: «...أوان الغرّ»، والغِرّ: الذي لا يفطن للشر، ولا يناسب هذا المعنى البيت، وفي د «العز». تحريف، والعِرض: وادي اليمامة، معجم البلدان (العرض).

وما أثبت عن المصادر السالفة.

(٤) من البيت «طلبوا صلحنا» إلى قوله: «وذلك» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥١٠-٥١١ بخلاف يسير.

(٥) في د، ط، ر: «عمرو». تحريف.

(٦) ص: ٣٨/ ٣.

(٧) رويت هذه القراءة عن عيسى بن عمر في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٥٣، وعن قطرب عن عيسى في سر الصناعة: ٥١١، وعن عيسى في كشف المشكلات: ١١٤٠، والقرطبي: ١٨/ ١٣١، وحكى الفارسي عن عيسى أن «لات» حرف جر، انظر المسائل المنثورة: ١٠٧،=

الرابعُ من ضُروب التنوين تنوينُ الترنُّم، وهذا التنوينُ يُستعملُ في الشِّعر والقوافي للتطريب مُعاقِباً بما فيه من الغُنَّة لحروفِ المدِّ واللِّينِ، وقد كانوا يَستلذُّون الغُنَّةَ في كلامهم، وقد قال بعضُهم: إنما قيل للمُطْرِب: مُغَنٍّ لأنه يُغَنِّنُ صوتَه، وأَصلُه مُغَنِّنٌ، فأُبدلَ من النون الأَخيرة ياءٌ[1] كما قالوا[2]: «تَقَضَّى البازِي».

والمرادُ تَقَضَّضَ، وقالوا: قصَّيتُ أَظفاري[3]، والمعنى قصَصْتُ، وهو على ضربَين:

أَحدُهما: أَن يَلحقَ مُتمِّماً للبناء مُكمِّلاً للوزن.

والآخرُ: أَن يَلحقَ زيادةً بعدَ استيفاءِ البيتِ جميعَ أَجزائه نَيِّفاً من[4] آخره بمنزلة الخَرْم في أَوله، فالأَولُ منهما نحوُ قولِ امرئِ القيس في إنشادِ كثيرٍ من بني تميم[5]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِنْ

وقولِ جرير[6]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتَابَنْ

=وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٩٧.

وروي عن عيسى أيضاً قراءة الرفع، انظر ما سلف: ١/ ٢٤٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠.

(١) ذكر هذا الإبدال في اللسان (غنن).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٥١.

(٣) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٥٠.

(٤) في ر: «عن».

(٥) سلف البيت: ٤/ ٢٣.

هذا إنشاد ناس كثير من تميم وقيس، وأهل الحجاز يدعون القوافي ما نُون منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، الكتاب: ٤/ ٢٠٦-٢٠٧، وانظر كتاب القوافي: ١١٩، والأصول: ٢/ ٢٨٤-٢٨٦، والمنصف: ١/ ٢٢٤.

(٦) سلف البيت: ٤/ ٢٣.

فالنونُ هنا معاقِبةٌ للياء والألفِ في مَنزلي والعِتابا، ونحوُ قوله[١]:

سُــــقِيتِ الغَيْـــــثَ أَيَّتُهـــــا الخِيَـــــامُنْ

وقالوا[٢]:

دايَنْـــــتُ أَرْوَى والـــــدُّيونُ تُقْضَـــــنْ

فجاؤوا بها مع الفعل كما تجيءُ حروفُ اللِّينِ إطلاقاً، وقد جاؤوا بها مع المضمَر، قالوا[٣]:

يـــــا أَبَتـــــا عَلَّـــــكَ أَوْ عَسَـــــاكَنْ

فهذه النونُ ليستْ زائدةً على بناء البيتِ، [٩/ ٣٤] بل هي مِن تمامه.

وأَما الثاني فهو إِلحاقُها نَيِّفاً عن آخر البيت بمنزلة الخَرْم في أَوله، نحوُ قول رؤبة:[٤]

وقـــاتِمِ الأَعْـــماقِ خـــاوِي المُخْـــتَرَقَنْ   مُشْـــتبِهِ الأَعْـــلامِ لَـــمَّاعِ الخَفَقَـــنْ

النون في المُخْترقنْ زيادةٌ، لأَن القافَ قد كَمَّلتْ وزنَ البيت، لأَنه من الرَّجز، فالقافُ بمنزلةِ النونِ في مُسْتفعِلنْ، ويُسمِّي أَبو الحسن هذه النونَ الغالي[٥]، وسَمَّى[٦] الحركةَ التي قبلَها الغُلُوَّ، لأَنه دخلَ دخولاً جاوَزَ الحدَّ، لأَنه مُنعَ من الوزن، والغُلُوُّ تجاوزُ الحدِّ، ومِثلهُ[٧]:

ومَنْهَـــــلٍ ورَدْتُـــــه طـــــامٍ خـــــالِنْ

---

(١) سلف البيت: ٤/ ٢٣.

(٢) سلف البيت: ١/ ٥٩.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٥٧.

(٤) البيتان في ديوانه: ١٠٤، وسلف البيت الأول: ٢/ ٢٧٠- ٢٧١.

(٥) انظر كتاب القوافي: ٤٢.

(٦) في د، ط، ر: «وسموا»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٥٠٢، والمسمِّي هو الأخفش، انظر كتاب القوافي: ٤٢.

(٧) البيت بلا نسبة في كتاب القوافي: ٤١.
ومن قوله: «والقوافي للتطريب...» إلى البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٠١-٥٠٣.

وصاحبُ الكتاب جعلَ هذا الغالي قِسماً غيرَ الأَولِ، والصوابُ أَنه ضربٌ منه، ويجمعُهما الترنُّمُ، إِذ الأَولُ إِنما يلحقُ القوافي المطلَقةَ مُعاقِباً لحروف الإِطلاق، والثاني - وهو الغالي - إِنما يلحقُ القوافي المقيَّدةَ.

وقد أَخلَّ بتنوين المقابَلَة(١)، وهو قِسمٌ من أَقسامِ التنوين، ذكرَه أَصحابُنا، وذلك أَن يكونَ في جماعةِ المؤنَّثِ مُعادِلاً للنون في جماعة المذكَّر، وذلك إِذا سُمِّي به، نحوُ امرأَة سمَّيتَها بمُسلماتٍ، ففيها التعريفُ والتأنيثُ، فكان يجبُ أَن لا ينوَّنَ لاجتماع [٢٩١/ أ] علَّتين فيه، لكنَّ التنوينَ فيه بإِزاء النونِ التي تكونُ في المذكَّر من نحو قولك: المسلمون، فسمَّوه بتنوين مُقابَلةٍ لذلك، وذلك قولُك إِذا سمَّيتَ رجلاً بمُسْلماتٍ أَو قائماتٍ قلت: هذا مُسلماتٌ، ورأَيتُ مُسلماتٍ، ومررتُ بمُسلمات، فتُثبتُ التنوينَ هنا، كما أَنك إِذا سمَّيتَ رجلاً بمُسلمون قلت: هذا مُسلمونَ، ورأيتُ مسلمينَ، ومررتُ بمسلمينَ، فالتاءُ في مُسلمات بمنزلة الواوِ في مُسلمون، كما أَن التاءَ والكسرةَ بمنزلةِ الياء في مسلمينَ، فالتنوينُ في مُسلمات اسمَ رجُلٍ معرفةً ليس عَلَماً للصرف(٢) بمنزلة تنوينِ بَكْرٍ وزيدٍ، ولو كان مِثلَه لزالَ عند التسمية، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾(٣)، وقال الشاعر(٤):

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُها ... بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالي

وقد أَنشدَ بعضُهم أَذرعاتِ بغير تنوينٍ(٥)، شبَّه تاءَ الجمع بهاءِ الواحد، فلم ينوِّنْ للتعريف والتأنيثِ، فاعرفْه.

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٧٣.

(٢) من قوله: «أن يكون في جماعة المؤنث...» إلى قوله: «للصرف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٩٥-٤٩٦.

(٣) البقرة: ٢/ ١٩٨.

(٤) سلف البيت: ١/ ١٠٧.

(٥) أشارت مصادر البيت إلى هذا الإنشاد.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتنوينُ ساكنٌ أَبداً، إلا أَن يُلاقيَ ساكناً آخَرَ، فيُكسَرَ أَو يُضمَّ، كقوله تعالى: ﴿وعَذَابِنِ ٱرْكُضْ﴾، وقُرِئَ بالضمِّ، وقد يُحذفُ كقوله:

فأَلفيْتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهِ إِلَّا قليلَا

[٩/ ٣٥] وقُرِئَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن التنوينَ نونٌ ساكنةٌ تَلحقُ آخِرَ الاسم، وإنما كان ساكناً لأَنه حرفٌ جاءَ لمعنىً في آخِر الكلمة، نحوُ نونِ التثنية والجمعِ الذي على حدِّ التثنيةِ، وأَلفِ النُّدبةِ، وهاءِ تبيينِ الحركةِ، ولم يقعْ أَوّلاً فتَمسَّ الحاجةُ إِلى تحريكه، نحوُ واوِ العطف وفائه وهمزةِ الاستفهام[١] ونحوِ ذلك ممَّا قد يُبتدأُ به، ولا يُمكنُ الابتداءُ بالساكن، فإذا لقِيَه ساكنٌ بعده حُرِكَ لالتقاء الساكنَينِ، وقضيَّتُه أَن يُحرَّكَ بالكسرة[٢] لأَنه الأَصلُ في كلِّ ساكنين التقيَا، وذلك قولُك: هذا زيدُنِ العاقلُ، ورأيتُ زيدَنِ العاقلَ، ومررتُ بزيدِنِ العاقلِ، قال الله تعالى: ﴿مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[٣]، وقال: ﴿وعَذَابِنِ ٱرْكُضْ﴾[٤]، قُرئت بالضمِّ والكسرِ، فمَن كسَرَ فعلى الأَصل، ومَن ضَمَّ أَتبعَ الضمَّ

---

(١) من قوله: «ساكناً لأنه...» إلى قوله: «الاستفهام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٩٠.

(٢) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١١.

(٣) ق: ٥٠/ ٢٥-٢٦، قرأ الجمهور بكسر التنوين في «مريب»، وقرئ بالفتح، وحكاه الكسائي عن بعض العرب، وحكاه الفارسي عن بعض البغداديين، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤٥٩، والحجة للفارسي: ٣/ ٩، والتكملة: ١١، والإنصاف: ٧٤١، والتبيان: ١١٧٦.

(٤) ص: ٣٨/ ٤١-٤٢.

قرأ بضم الباء في «وعذاب» الحسن، وقرأ بكسر التنوين في «عذاب» أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم ويعقوب، انظر السيرافي: ٣٧٥، والتيسير: ٧٨، والإتحاف: ١٥٣.

وساق سيبويه الآية شاهداً على قراءة من ضم تنوين «عذاب»، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٣، والتكملة: ١٠-١١، قال الرضي: «وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة، نحو عذاب اركض»، شرح الشافية: ٢/ ٢٤٣، وانظر المقتضب: ٣/ ١٧٤، والأصول: ٢/ ٣٦٩، والحجة للفارسي: ١/ ١٣٠.

كراهيةَ الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، ومثلُه ﴿وعُيونٍ ۝ ادْخُلُوهَا﴾[١]، جاءت مكسورةً ومضمومةً.

وربَّما حذَفوه لالتقاء الساكنَين تشبيهاً له بحروفِ المدِّ واللِّين، وقد كثُرَ ذلك عنهم حتى كاد يكونُ قياساً، فمن ذلك قولُه تعالى في قراءةِ مَن قرأ ﴿ولا الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[٢]، والمعنى سابقٌ، منوَّنٌ، فحُذفَ التنوينُ للساكن بعدَه، كما يُحذفُ حرفُ المدِّ من نحو يَغْزُ الجيشُ، ويَرْمِ الغرضَ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[٣]، قُرِئَ على وجهَين[٤]:

أَحدُهما «وقالتْ اليهودُ عُزيرٌ ابنُ الله» بتنوين عُزيز، لأن ابْناً الآنَ خبرٌ عن عُزير، فجرَى مَجْرى قولك: زيدٌ ابنُ عمرو.

والقراءةُ الأُخرى «وقالتْ اليهودُ عُزيرُ بنُ الله»، وهي على وجهين:

أَحدُهما[٥]: أَن يكونَ عُزيرُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، وابنُ وصفٌ له، فحُذِفَ التنوينُ من عُزَير لأَن ابْناً وصفٌ له، فكأَنهم قالوا: هو عزيرُ بنُ الله.

والوجهُ الآخرُ: أَن يكونَ جعلَ ابْناً خبراً من عُزَير، وحَذفَ التنوينَ لالتقاءِ الساكنَين، وعليه الشاهدُ.

ومن ذلك قولُه تعالى في قراءة أَبي عمرو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[٦]،

---

(١) الحجر: ١٥/ ٤٥-٤٦.
قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة وابن ذكوان بكسر التنوين، وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي وابن عامر وابن مجاهد وأبو جعفر بضم التنوين في الوصل، انظر المحكم في نقط المصاحف: ٨٥، والتكملة: ١٠، والمحرر الوجيز: ٣/ ٣٦٣، والقرطبي: ١٢/ ٢١٨، والنشر: ٢/ ٣٠١، ومعجم القراءات: ٤/ ٥٥٥-٥٥٦.

(٢) يس: ٣٦/ ٤٠، سلفت القراءة مروية عن المبرد: ٢/ ١٤.

(٣) التوبة: ٩/ ٣٠.

(٤) سلف الكلام على القراءتين: ٢/ ١٤.

(٥) أجازه المبرد، واستبعده ابن جني، انظر المقتضب: ٢/ ٣١٦، وسر الصناعة: ٥٣٢.

(٦) الإخلاص: ١١٢/ ١-٢، وسلفت القراءة: ٢/ ١٤ وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٢.

وزعم أَبو الحسن أَن عيسى بنَ عمر أَجازَ نحوَ ذلك، فأَما قوله[1]:

فأَلْفيتُه إلخ.

فإِن الشاهدَ حذفُ التنوين لالتقاء الساكنَين، والمرادُ ولا ذاكرٍ اللهَ، فالتنوينُ [٩/ ٣٦] وإِن كان محذوفاً في اللفظ فهو في حكمِ الثابت، ولولا ذلك لخفَض، والبيتُ لأَبي الأَسود الدؤَليِّ، وقبلَه[2]:

فذَكَّرتُه ثُمَّ عاتَبْتُه عِتاباً رفيقاً وقَوْلاً جَميلا

ومعناه أَن رجُلاً كان يقالُ له نُسَيْبُ بنُ حُميد، كان يَغشَى أَبا الأَسود ويَودُّه، فذكرَ لأَبي الأَسود أَن عندَه جُبَّةً أَصْبهانيةً، ثُم رآها أَبو الأَسود، وطلبَ ابتياعَها منه، فأَغْلَى قيمَتها[3] عليه، وكان أَبو الأَسود من البُخلاء[4]، فذكَّره بما بينَهما من المودَّة، فلم يُفِدْ عنده، فقال البيتَين[5]، ومثلُ ذلك قول الآخر[6]:

واللهِ لو كنْتُ لِهذا خالِصا لَكُنتُ عَبْداً آكِلَ الأَبارِصَا

أَراد آكِلاً، فحذَفَ التنوينَ ونَصَبَ، ومثلُه[7]:

---

(١) سلف البيت: ٢/ ١٤.
ومن آية سورة التوبة إلى البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٣٢-٥٣٤ بخلاف يسير، وانظر المنصف: ٢/ ٢٣١.

(٢) الديوان: ٥٣

(٣) في ط، ر: «سِيمتَها»، «السَّوْم: عرض السلعة على البيع، وإِنه لغالي السِّيمة والسُّومة إِذا كان يُغْلي السَّوم»، اللسان (سوم)

(٤) في ط: «البخلاه». تحريف

(٥) هذا ما ذكره ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: ١/ ٩١ في سبب القصيدة التي منها البيت، واستهجن البغدادي هذا السبب، وذكر الأصبهاني في الأغاني: ٢/ ٣٦٠-٣٦١ أن سبب القصيدة أن أبا الأسود تزوج امرأة وعدَتْه على أمور تقوم بها بعد الزواج، ولكنها أخلفت، فقال الأبيات التي منها البيت الشاهد، وانظر ديوان أبي الأسود: ٥٣

(٦) سلف البيتان: ٩/ ٤٣.

(٧) هو مطرود بن كعب الخزاعي كما في الاشتقاق لابن دريد: ١٣، ونسب البيت إلى عبد الله=

عَمْـرو الـذي هَشَـمَ الثَّرِيْـدَ لِقومِـه ورِجـالُ مَكَّـةَ مُسْـنِتُونَ عِجَـافُ

أَرادَ عمرو الذي، وقال ابنُ قَيْس[1]:

كيـفَ نَـوْمي عـلى الفِـرَاشِ ولَّمـا تَشْـمَلْ الشَّـامَ غـارَةٌ شَـعْواءُ

[٩/ ٣٧] تُذْهِلُ الشَّيخَ عن بَنِيه وتُبْدِي عَـنْ خِـدَامِ العَقيلـةُ العَـذْراءُ

أَي عن خِدامٍ العَقيلةُ، فحذفُ التنوينِ في هذا كلِّه لالتقاءِ الساكنَين لأَنه ضارَعَ حروفَ اللِّينِ بما فيه من الغُنَّة، والقياسُ تحريكُه، فاعرفْه.

=بن الزبعري في الزاهر: ٢/ ١٢٣، وأمالي المرتضى: ٢/ ٢٦٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٨٩، والعيني: ٤/ ١٠٤، واللسان (سنت)، وهو في ديوانه: ٥٣، وإلى عبد الله وابنةِ هاشم في اللسان (هشم).

والبيت بلا نسبة في النوادر لأبي زيد: ٤٦٤، والمقتضب: ٢/ ٣١٢، والكامل للمبرد: ١/ ٢٥٢، والمنصف: ٢/ ٢٣١، وسر الصناعة: ٥٣٥، والإنصاف: ٦٦٣.

وصحَّح علي بن حمزة في التنبيهات: ١١٧، رواية «عمرو العلى» وهي رواية الديوان والاشتقاق وأمالي المرتضى، وقال ابن جنى: «ومن روى عمرو العلى فلا حجة في إنشاده»، المنصف: ٢/ ٢٣١.

وفي البيت إقواء يزول برواية أخرى، وهي:

قـومٍ بمكـة مسـنتين عجـافِ

وروى المرتضى في أماليه: ٢/ ٢٦٨ صدر البيت:

والمطعمـون إذا الريـاح تناوحـت ورجـال........

ونسبه إلى مطرود بن كعب الخزاعي.

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، والبيتان في ديوانه: ٩٥-٩٦، وسر الصناعة: ٥٣٥، والمنصف: ٢/ ٢٣١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٣.

والخِدَام جمع خَدَمَة، وهي الخلخال.

ومن أصناف الحرف النُونُ المؤكِّدةُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي على ضربَين: ثقيلةٌ وخفيفةٌ، والخفيفةُ تقعُ في جميع مواضعِ الثقيلةِ إلا في فعلِ الاثنَين وفعلِ جماعة المؤنَّث، تقولُ: اضربَنَّ واضربُنَّ واضربِنَّ واضربَنْ واضربُنْ واضربِنْ، وتقولُ: اضربَانِّ واضربْنانِّ، ولا تقولُ: اضربانْ ولا اضربْنانْ إلا عند يونسَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هاتين النونَين الشديدةَ والخفيفةَ من حروف المعاني، والمرادُ بهما التأكيدُ، ولا تدخلان إلا على الأَفعال المستقبَلةِ خاصَّةً، وتؤَثِّران فيها تأثيرَين تأثيراً في لفظِها وتأثيراً في معناها، فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أَن كان مُعرَباً، وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعلِ للاستقبال بعد أَن كان يصلُحُ لهما.

والمشدَّدةُ أَبلغُ في التأكيد من المخفَّفة، لأَن تكريرَ النون بمنزلة تكريرِ التأكيدِ، فقولُك: اضربُنْ خفيفةَ النونُ بمنزلة قولك: اضربُوا كلُّكم، وقولُك: اضرُبنَّ مشدَّدةَ النونُ بمنزلة اضربُوا كلُّكم أَجمعون.

فإذا لحقتْ هذه النونُ الفعلَ كان ما قبلها مفتوحاً مع الواحد المذكَّرِ شديدةً كانت أَو خفيفةً، سواءٌ كان الفعلُ في موضعِ جزمٍ أَو في موضعِ رفعٍ، تقولُ فيما كان موضعُه جزماً: [٢٩١/ ب] لا تَضربَنَّ زيداً شديدةَ النونُ، ولا تضربَنْ خالداً خفيفةَ النونُ، وتقولُ فيما كان موضعُه رفعاً: هل تضربَنَّ زيداً؟ وهل تضربَنْ؟.

وإنما كان ما قبل هذه النونِ مفتوحاً هنا لأَن آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النونِ به، لأَنها تؤكِّدُ معنى الفعليَّةِ، فعاد إلى أَصله من البناء، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ، والشديدةُ نونان، الأُولى منهما ساكنةٌ، فاجتمعَ ساكنان، فكرهوا ضمَّها[١] أَو كسْرَها، لأَن ضمَّها يُلْبِسُ بفعل الجمعِ، وكسْرَها يُلْبِسُ بفعلِ المؤنَّثِ، كقولك في فعل الجمع: لا تضربُنَّ، وفي فعل المؤنَّث: لا[٢] تضربِنَّ.

---

(١) أعاد الضمير على آخر حرف في الفعل، وأَنَّث!

(٢) سقط من ط، ر: «لا». خطأ.

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنها بناءٌ[١]، وذهب آخرون إلى أنها حركةُ التقاءِ الساكنَين[٢]، واحتجَّ الأَوَّلُونَ بأَنها لو كانت لالتقاء الساكنَين لكانت عارِضةً، وقد قالوا: قُولَنَّ وبِيعَنَّ، فأَعادوا الواوَ والياءَ، فدلَّ أَن الحركةَ حركةُ بناءٍ لا حركةُ التقاءِ الساكنَين.

والصحيحُ الثاني، فأَما إِعادةُ المحذوف فإِن النونَ لَمَّا دخلتْ على هذا الفعلِ صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدةِ، وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك.

وتقولُ في فعل الاثنَين: اضربانِّ زيداً، [٩/ ٣٨] ولا تضربانِّ زيداً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[٣]، وتقولُ في الجمع: هل تضربُنَّ زيداً يا قومُ؟ ولا تضربُنَّ زيداً يا قومُ، فتحذفُ الواوَ التي هي ضميرُ الفاعلِ لالتقاءِ الساكنَين، وبقيتْ الضمَّةُ قبلها تدلُّ عليها، وتقولُ في المؤنَّث: هل تضربِنَّ يا هندُ؟ والأَصلُ تضربينَنَّ، فحُذِفتْ النونُ التي هي علامةُ الرفع للبناء[٤]، وحُذفتُ الياءُ لالتقاءِ الساكنَين.

---

(١) هو قول المبرد وابن السراج وابن الشجري، وصحَّحه ابن عصفور، ونسبه ابن مالك إلى المحققين، وبه قال ابن عقيل، ونسبه بهاء الدين النحاس إلى سيبويه، انظر المقتضب: ٣/ ١٩، والأصول: ٢/ ١٩٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٦، والمساعد: ٢/ ٦٧١، والأشباه والنظائر: ٢/ ٣٥٤.

(٢) هو ظاهر كلام سيبويه، وما شرح به السيرافي والأعلم كلامه، وصحح المالقي أن المضارع معرب، انظر الكتاب: ٣/ ٥١٨-٥١٩، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٢٨، والنكت: ٩٦٣، ورصف المباني: ٤٠٢، وذكر الرضي وأبو حيان أن المضارع إذا لحقته نون التوكيد فيه ثلاثة مذاهب:
الأول: البناء مطلقاً، سواء باشرتْه النون أم لم تباشره، ونسب هذا القول إلى الأخفش.
الثاني: الإعراب مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين.
الثالث: فيه تفصيل، إذا باشرته النون بني، وإذا لم تباشره بقي على إعرابه.
انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، والتذييل والتكميل: ١/ ١٢٦-١٢٧.

(٣) يونس: ١٠/ ٨٩.

(٤) قال ابن الشجري: «فإن كان الفعل لجماعة ذكور أو واحدة مخاطَبة، نحو تخرجون وتجلسين حذفت للبناء هذه النون التي هي علمُ الرفع، كما حذفت الضمة للبناء في قولك: يا زيد هل تخرجَنَّ»، الأمالي: ٢/ ٤٩٠.

فإن قيل: ولِمَ لا حُذفتْ الأَلفُ لالتقاءِ الساكنَين في فعلِ الاثنَين كما سقطتْ الواوُ في فعل الجماعة، والياءُ في فعل المؤنَّثِ؟

قيل: لأَنها لو سقطتْ لَأَشبهَ فعلَ الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة وفعلِ المؤنَّثِ، مع أَنه وُجدَ فيه الشرطان المَرْعيَّان في الجمع بين ساكنَين، وهو كونُ الساكنِ الأَولِ حرفَ مدٍّ ولينٍ، والثاني مُدْغَماً، فهو كدابَّة وشابَّة وتُمُودَّ الثوبُ وأُصَيْمٍّ ومُدَيْقٍّ تصغيرَ أَصَمَّ ومِدَقٍّ، غيرَ أَن الحذفَ أَولَى فيما لا يُشْكِلُ.

وكلُّ موضعٍ تدخلُ فيه الشديدةُ فإِن الخفيفةَ تدخلُ فيه أَيضاً، إِلا مع فعلِ الاثنَين وفعلِ جماعة النساء، فإِن الخليلَ وسيبويه كانا لا يَريان ذلك، وكان يونسُ وناسٌ من النحويين غيرِه يَرون ذلك، وهو قولُ الكوفيين[1].

وحُجةُ سيبويهِ أَنَّا لو أَدخلْنا النونَ الخفيفةَ في فعلِ الاثنَينِ لقلنا: اضرِبانْ زيداً، فكان يجتمعُ ساكنان في الوصلِ على غيرِ شرطِه، لأَن الساكنَ الثاني هنا غيرُ مُدغَمٍ، ولسنا مضطرِّينَ إِليها بحيث نصيرُ إِلى صورةٍ نخرجُ بها عن كلامِ العرب[2].

فأَما فعلُ جماعةِ المؤنَّثِ فإِذا دخلتْ عليه نونُ التوكيدِ المشدَّدةُ فإِنك تقولُ: اضرِبْنَانِّ، وهل تضرِبْنانِّ؟ والأَصلُ هل تضرِبْنَ، فالنونُ لجماعة المؤنَّث، ثُم دخلتْ النونُ الشديدةُ، فصار هل تضرِبْنَنَّ باجتماع ثلاثِ نوناتٍ، وهم يستثقلون اجتماعَ النونات، أَلا ترى أَنهم قالوا: إِنِّي وكأَنِّي، والأَصلُ إِنَّني وكأَنَّني، فحَذفوا النوناتِ استثقالاً لاجتماعهنَّ؟

فلمَّا أَدَّى إِدخالُ نونِ التأكيد على فعلِ جماعةِ النساءِ إِلى اجتماع ذلك، ولم يُمكِنْ حذفُ إِحداهنَّ أَدخَلوا أَلِفاً فاصلةً بين النونات ليزولَ في اللَّفظ اجتماعُهنَّ، فقالوا: اضرِبْنانِّ،

---

(١) عبارة سيبويه وابن السراج «يونس وناس من النحويين»، انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٧، والأصول: ٢/ ٢٠٣، ونسب هذا القول إلى يونس والكوفيين في النكت: ٩٦٥، والإنصاف: ٦٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٦٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٥، وانظر قول يونس في المقتضب: ٣/ ٢٤.

(٢) من قوله: «وكان يونس..» إلى قوله: «العرب» قاله الأعلم في النكت: ٩٦٥ بخلاف يسير.

فالألفُ ههنا شبيهةٌ[١] بالألف الفاصلةِ بين الهمزتين في نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٢] ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[٣]، لأَنه بالفصل بينهما يزولُ الاستثقالُ.

وسيبويهِ لا يرى إِدخالَ نونِ التأكيدِ الخفيفةِ لِمَا يؤدِّي إِليه من اجتماعِ الساكنَينِ على غيرِ شرطِه، وهما النونُ وأَلفُ الوصل، وكان يونسُ يجيزُ ذلك، ويقولُ: اضربْنانْ، وهل تضربْنانْ؟ كما يفعلُ في التثنية، وكأَنه يكتفي بأَحدِ الشرطَين، وهو المدُّ الذي في الأَلف.

ونظيرُ ذلك عندَه قراءةُ مَن قرأَ ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٤] بإِسكان الياءِ[٥]، وليس ذلك بقياسٍ، وهو خلافُ كلام العرب.

فإِذا وُقِفَ على هذه النونِ على قياسِ قولِ يونسَ قالوا: اِضربْنا، وهل تضربْنا، فتُمَدُّ مقدارَ أَلِفَين، أَلِفِ الفصل والأَلفِ المُبدَلةِ من النون التي على حدِّ ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٦]، وكان الزَّجاجُ[٧] يُنكرُ ذلك، ويقولُ: لو مُدَّ مهما مُدَّ لم يكنْ إِلا أَلِفاً واحدةً.

والقولُ ما قاله يونُس، لأَنه يجوزُ أَن يتفاوت المدُّ، فيكونَ مَدٌّ بِإِزاءِ أَلفٍ واحدةٍ، ومَدٌّ بإِزاءِ أَلِفَين.

والكوفيون يزعمون أَن النونَ الخفيفةَ أَصلُها الشديدةُ، فخفِّفتْ كما خُففت إِنْ ولكنْ[٨]، ومَذهبُ سيبويه أَن كلَّ واحدٍ منهما أَصلٌ، وليستْ إِحداهما من الأُخرى[٩]،

---

(١) في ط، ر: «شبيه».

(٢) البقرة: ٢/ ٦.

(٣) المائدة: ٥/ ١١٦.

(٤) الأنعام: ٦/ ١٦٢.

(٥) انظر ما سلف: ٣/ ٦١.

(٦) العلق: ٩٦/ ١٥.

(٧) قوله منسوب إليه في حاشية الكتاب: ٣/ ٥٢٧ [من كلام السيرافي]، والنكت: ٥٦٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٧.

(٨) مذهبهم في الإنصاف: ٦٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٦٧، والارتشاف: ٦٥٣، والجنى الداني: ١٤١، والمغني: ٣٧٤.

(٩) انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٤، والإنصاف: ٦٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٦.

إِذ لو كانت منها لكانَ حكمُهما حكماً واحداً، وليس الأَمرُ كذلك، أَلا ترى أَنَّك تُبْدلُ من الخفيفة في الوقف أَلِفاً، وتحذفُ إِذا لَقيَها ساكنٌ؟ وحكمُ إِنْ ولكنْ بعد التخفيف كحكِمها قبله[1]، لا يختلفُ الأمرُ فيهما، فلمَّا اختلفَ حكمُ النونَين دَلَّ على اختلافهما في أَنفُسِهما.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يؤَكَّدُ بها إِلا الفعلُ المستقبَلُ الذي فيه معنى الطَلَب، وذلك [٩/ ٣٩] ما كان قَسماً أَو أَمراً أَو نهياً أَو استفهاماً أَو عَرْضاً أَو تمنِّياً، كقولك: بالله لَأَفعلَنَّ، وأَقسمتُ عليك إِلَّا تفعلَنَّ، ولمَّا تفعلَنَّ، واضربَنَّ، ولا تَخرجَنَّ، وهل تذهبَنَّ، وأَلَا تنزلَنَّ، وليتكَ تَخرجَنَّ).

قال الشارح: مَظنَّةُ هذه النونِ الفعلُ المستقبَلُ المطلوبُ تحصيلُه، لأَن الفعلَ المستقبَلَ غيرُ موجودٍ، فإِذا أُريدَ حصولُه أُكِّدَ بالنون إِيذاناً بقُوةِ العنايةِ بوجودِه، ومَظِنَّتُها ما ذكَرَ من المواضِع.

فمن ذلك فعلُ القَسَم، نحوُ قولك: والله لَأَقومنَّ، وأَقسمتُ عليكَ لَتفعلَنَّ، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[2]، قال الشاعر[3]: **[٢٩٢/ أ]**

فمَنْ يَكُ لمْ يَثْأَرْ بأَعْراضِ قَوْمِه ... فإِنِّي ورَبِّ الرَّاقِصاتِ لَأَثْأَرَا

وهذه النونُ تقعُ هنا لازمةً، لو قلت: والله لَيقومُ زيدٌ لم يَجُز، وإِنما لَزمتْ ههنا لئلَّا يُتوهَّمَ أَن هذه اللَّامَ التي تقعُ في خبر «إِنَّ» لغيرِ قَسمٍ، فأَرادوا إِزالةَ اللَّبْسِ بإِدخالِ النونِ وتخليصِه للاستقبال، إِذ لو قلت: إِن زيداً لَيقومُ جازَ أَن يكونَ للحال والاستقبالِ بمنزلة ما لا لامَ فيه، فإِذا قلت: إِن زيداً لَيقومَنَّ كان هذا جوابَ قَسمٍ، والمرادُ الاستقبالُ لا غيرُ.

---

(١) هو استدلال الأعلم في النكت: ٩٦٦.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٥٧.

(٣) هو النابغة الجعدي، والبيت في ديوانه: ٧٦، والكتاب: ٣/ ٥١٢، والنكت: ٩٦١، والراقصات: الإبل.

وذهب أبو عليٍّ إلى أَن النونَ هنا غيرُ لازمةٍ، وحكاه عن سيبويه، قال: ولحاقُها أَكثرُ، والسيرافيُّ وجماعةٌ من النحويين يَرون أَن لحاقَ النونِ يقعُ لازماً للفصل الذي ذكرناه[١]، وهو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك قولُه: «إِن اللَّامَ إِنما لَزمتْ اليمينَ كما لَزمتْ النونُ اللامَ»[٢]، وهذا نصٌّ منه.

ومن ذلك فعلُ الأَمرِ والنهيُ والاستفهامُ، تقولُ في الأَمر: اضربَنَّ زيداً، وفي النهي: لا تضربَنَّ زيداً، قال الله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٤]، وتقولُ في الاستفهام: هل تضربَنَّ جعفراً؟ قال الشاعر[٥]:

وإِيَّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنَّها ... ولا تَعْبُدَ الشَّيطانَ واللهَ فاعْبُدا

[٩/ ٤٠] فقال: لا تَقْرَبَنَّها بالنون الشديدةِ في النهي، وقال: واللهَ فاعْبُدا، فأَتى بالنون الخفيفةِ مع الأَمر، ثُم وقَفَ فأَبدلَ منها الأَلفَ، وتقولُ في الاستفهام: هل تقولَنَّ ذلك؟ قال الأعشى[٦]:

وهلْ يَمْنعَنِّي ارْتيادُ البِلا ... دِ مِنْ حَذَرِ الموْتِ أَنْ يأْتِيَنْ

والأَصلُ دخولُها على الأَمر والنهي للتوكيد، والاستفهامُ مضارعٌ للأَمر، لأَنه واجِبٌ[٧]، وفيه معنى الطلبِ، فإِذا قلت: هل تفعلَنَّ كذا فإِنك تَستدعي منه تعريفَك كما

---

(١) سلف تخريج هذه المسألة: ٩/ ١٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٠٤ بتصرف.

(٣) الكهف: ١٨/ ٢٣.

(٤) يونس: ١٠/ ٨٩.

(٥) سلف البيت: ٢/ ١٣٧.

(٦) البيت في ديوانه: ١٥، والكتاب: ٣/ ٥١٣، ٤/ ١٨٦-١٨٧، والمحتسب: ٢/ ٣٤٩، والنكت: ١١١١، وضرائر الشعر: ١٢٨، والعيني: ٤/ ٣٢٤.

(٧) هكذا في د، ط، ر: والصواب «لأنه غير واجب».

قال المبرد: «ومن مواضعها الاستفهام، لأنه غير واجب...»، المقتضب: ٣/ ١٣، وانظر=

يَستدعي الآمِرُ الفعلَ.

وكان يونسُ يجيزُ دخولَ هذه النونِ في العَرْض[١]، فيقولُ[٢]: ألَا تنزلَنَّ، وألَا تقولَنَّ، لأنك تَعرضُ، فهو بمنزلة الأمر والنهي، لأنَه استدعاءٌ كما تستدعي بالأمر، وكذلك التمنِّي في معنى الأمر أيضاً، لأن قولَك: ليتَكَ تخرجَنَّ بمعنى اُخرجَنَّ، لأن التمنِّي طلبٌ في المعنى، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يؤَكَّدُ الماضي ولا الحالُ ولا ما ليس فيه معنى الطلبِ، وأما قولُهم في الجزاء المؤكَّدِ حرفُه بما: إمَّا تفعلَنَّ، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾، وقال: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ فلتشبيهِ «ما» بلامِ القَسم في كونها مؤَكِّدةً، وكذلك قولُهم: حيثُما تكونَنَّ آتِكَ، وبجَهْدِ ما تَبلُغَنَّ، وبِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ، فإنْ دخلتْ في الجزاء بغير «ما» ففي الشِّعر تشبيهاً للجزاء بالنهي، ومن التشبيه بالنهي دخولُها في النفي وفيما يُقاربُه من قولهم: ربَّما تقولَنَّ ذاك[٣]، وكَثُرَ ما يقولَنَّ ذاك، قال:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِيْ شَمالَاتُ)

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن هذه النونَ لا تَدخلُ إلا على مستقبَلٍ فيه معنى الطلبِ لتأكيده [٩/ ٤١] وتحقيقِ أَمرِ وجودِه، والماضي والحالُ موجودان حاصلان، فلا معنى لطلَب حصولِ ما هو حاصلٌ، وإذا امتنعَ الطلبُ فيه امتنعَ تأكيدُه، فلذلك لا تقولُ: لَآكُلَنَّ، ولا لا تأكُلَنَّ، ولا والله لَآكُلَنَّ وهو في حالِ الأكل، فإذا امتنعَ من الحال كان امتناعُه من الماضي أَولَى، ولا تدخلُ أَيضاً على خبر لا طلَبَ فيه.

فأما قولُهم: إمَّا تفعلَنَّ أَفعلْ، وقولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٤]، وقولُه:

=الكتاب: ٣/ ٥١٣، والأصول: ٢/ ٢٠٠.

(١) انظر ما أجازه يونس في الكتاب: ٣/ ٥١٤، والأصول: ٢/ ٢٠٠.

(٢) في ط: «فيكون». تحريف.

(٣) أجازه يونس، انظر الكتاب: ٣/ ٥١٨، والأصول: ٢/ ٢٠١، والشيرازيات: ٤٠١، ٤٠٦، والنكت: ٩٦٣.

(٤) مريم: ١٩/ ٢٦.

﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[١]، فإنما دخلتْ النونُ حين دخلتْ «ما»، و«ما» مشبَّهةٌ باللَّام في لَتفعلَنَّ، ووجهُ الشَّبه بينهما أَنها حرفٌ للتأكيد[٢].

وقد اختلفوا في النون مع «إِمَّا» هذه هل تقعُ لازمةً أَو لا؟ فذهبَ المبرِّدُ إِلى أَنها لازمةٌ[٣]، ولا تُحذفُ إِلا في الشِّعر تشبيهاً بالأَمر والنهي، وذهب أَبو عليٍّ وجماعةٌ من المتقدِّمين إِلى أَنها لا تلزمُ، قال: وإِذا كانت مع اللَّام في لَتفعلَنَّ غيرَ لازمةٍ فهي ههنا أَولَى[٤]، وأَنشدَ أَبو زيد[٥]:

زعَمَتْ تُماضِرُ أَنَّني إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرُ خَلَّتي

وقال الأَعشى[٦]:

فإِمَّا تَرَيْنِي ولِيْ لِمَّةٌ ... فإِنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِها

فالشاهدُ فيه كثيرٌ، ومثلُ إِمَّا تَفعلَنَّ حَيثُما تَفعلَنَّ[٧]، المعنى واحدٌ.

وقد دخلتْ هذه النونُ في الخبر، وإِن لم يكنْ فيه طلبٌ، وهو قليلٌ، قالوا: بجَهْدٍ ما تبلَغنَّ[٨]، وبعَينٍ ما أَرينَّك[٩]، شبَّهوا دخولَ «ما» في هذه الأَشياءِ بدخولها في الجزاء، وجعلوا كونَه لا يبلغُ إِلا بجَهْدٍ بمنزلة غيرِ الواجبِ الذي لا يُبلَغُ.

وقولُه: بعَيْنٍ ما أَرينَّكَ، أَي أَتحقَّقُ ذلك، ولا شكَّ فيه، فهو توكيدٌ، ودخلتْ «ما» لأَجل التوكيد، وشُبهتْ باللَّام في لَيفعلَنَّ، فأَما قولُ الشاعر[١٠]:

---

(١) الزخرف: ٤٣/ ٤١.
(٢) هو تعليل الفارسي ولفظه، انظر البغداديات: ٣١٠، وما سلف ٩/ ٥.
(٣) بل ظاهر كلامه أنه يجيز توكيد الفعل، انظر مذهبه ومذهب أبي علي فيما سلف: ٩/ ١٢.
(٤) البغداديات: ٣١١ بتصرف.
(٥) سلف البيت: ٩/ ١١- ١٢.
(٦) سلف البيت: ٩/ ١٢.
(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٥١٨.
(٨) انظر الكتاب: ٣/ ٥١٨، والنكت: ٩٥٩.
(٩) هو مثل، سلف: ٨/ ١٣٤، ٩/ ٥.
(١٠) سلف البيت قبل قليل، وقائله جذيمة الأبرش كما في الكتاب: ٣/ ٥١٧، ونوادر أبي زيد:=

رُبَّما أَوْفَيْتُ إلخ.

البيتُ لجَذِيمةَ الأَبرشِ، ورُبَّما وقعَ في بعض النسخ لعَمْرو بنِ هند، والذي حسَّنَ دخولَ النون زيادةُ «ما» مع «رُبَّ»، و«تَرفَعَنْ» من جُملتها[1]، وصفَ أَنه يحفظُ أَصحابَه في رأْس جبَلٍ إِذا خافوا من عدوٍّ، [٩/ ٤٢] فيكونُ طليعةً لهم، والعربُ تَفخرُ بهذا، لأَنه يدلُّ على شَهامة، والعَلَمُ: الجبَلُ، والشَّمالات: جمعُ شَمال من الرِّياح، وخصَّها بذلك لأَنها تهبُّ بشدَّةٍ في أَكثرِ أَحوالِها، وجعلَها تَرفعُ ثوبَه لإِشرافِ المَرْقبةِ التي يَرْبَأُ فيها[2].

وقد تدخلُ هذه النونُ مع النفي تشبيهاً له بالنهي، لأَن النهيَ نفيٌ، كما أَن الأَمرَ إِيجابٌ، فتقولُ من ذلك: ما يخرجَنَّ زيدٌ، قال الشاعر[3]:

ومِنْ عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها

وقد جاء في النفي بلمْ لوجودِ صورةِ النفي قال الشاعر[4]:

=٥٣٦، والمؤتلف والمختلف: ٣٩، والبغداديات: ٣٠١، والشيرازيات: ٤٩٨، والنكت: ٩٦٠، وضرائر الشعر: ٢٩، والعيني: ٤/ ٣٢٨، والخزانة: ٤/ ٥٦٧، وذكر العيني: ٣/ ٣٤٤ أنه «قيل: إن قائله تأبط شراً، وهو غلط»، وليس البيت في ديوانه.

وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٥، والأصول: ٣/ ٤٥٣، وكتاب الشعر: ٣٩٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦٤-٥٦٥.

ونسب البيت إلى عمرو بن هند في المفصل: ٣٣١.

(١) قاله الأعلم في النكت: ٩٦٠

(٢) من قوله: «وصف أنه...» إلى قوله: «فيها» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ١٥٣، وانظر النكت: ٩٦٠.

وربَأ القومَ: اطَّلَعَ لهم، اللسان (ربأ).

(٣) سلف البيت أو المثل: ٩/ ١١.

(٤) هو أبو حناء الفقعسي كما في ضرائر الشعر: ٢٩، وأبو حيان الفقعسي كما في العيني: ٤/ ٢٢٩، والدبيري كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٦٦، وذكر البغدادي في الخزانة: ٤/ ٥٧٢ نسبة الرجز إلى مساور العبسي والعجاج، انظر ديوان العجاج: ٢/ ٣٣٣، ٢/ ٤٧٨-٤٨٠.

والبيتان بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥١٦، والأصول: ٢/ ٢٠٠، ومجالس ثعلب: ٥٥٢، وسر=

يَحْسَـبُه الجاهِـلُ مـا لمْ يَعْلَـمَا   شَـيْخاً عـلى كُرْسِـيِّهِ مُعَمَّـما

[٩/ ٤٣] أَرادَ النونَ الخفيفةَ، فأَبدلَ منها الأَلفَ للوقف، وفي ذلك ضعفٌ، لأَنَّ[1] المضارِعَ مع «لم» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخلُه النونُ أَلبتَّةَ.

وقولُه: «**وفيما يُقارِبُه**» يريدُ أَن «قلّما» لَمَّا كُفَّتْ بما، ودخلتْ على الفعل في قلَّما يفعلُ، وأُجريَ نفياً، وغَلبَ ذلك فيه، ضارَعَ الحرفَ، فلم يَقْتَضِ الفاعلَ[2] كما لا يقتضيه الحرفُ، ولذلك لا يقعُ إِلا صدراً، ولا يكونُ مبنيّاً على شيء.

فأَما كَثُرَ ما يقولَنَّ ذاك فلمّا كان خِلافَه أُجْريَ مُجْراه، كصَدْيان ورَيّان ونحوِ ذلك ممَّا كَثُرَ تَعدادُه ممَّا أُجريَ مُجرى خِلافِه[3]، فاعرفْه [٢٩٢/ ب].

(فصل) **قال صاحب الكتاب: (وطَرحُ هذه النونِ سائغٌ في كلِّ موضعٍ إِلا في القَسم، فإِنه فيه ضعيفٌ، وذلك قولُك واللهِ لَيقومُ زيدٌ).**

قال الشارح: قد ذكرْنا دخولَ هذه النونِ والحاجةَ إِليها، وهي في كلِّ ذلك على ثلاثةِ أَضرُبٍ: ضربٌ يلزمُ دخولُ النونِ فيه، ولا يجوزُ سقوطُها، وضربٌ تدخلُ ولا تَلزمُ، وضربٌ لا تدخلُ فيه إِلا على سبيل الضرورة.

فأَما الأَولُ الذي تلزمُ فيه فهو أَن يكونَ الفعلُ في أَولِه اللَّامُ لجوابِ القَسمِ، كقولك: واللهِ لَأَقومَنَّ، واللَّامُ لازمةٌ لليَمين، والنونُ لازمةٌ لِلَّام[4]، لا يجوزُ طرحُها، فاللَّامُ لازمةٌ للتوكيد، ولو لم تَلزمْ الْتبسَ بالنفي إِذا حَلفَ إِنه لا يفعلُ، ولزمتْ النونُ لِمَا ذكرْناه من إِرادةِ الفصلِ بين الحالِ والاستقبالِ.

=الصناعة: ٦٧٩، والنكت: ٩٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٥، والأول بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ١٦٤.

(١) في ط، ر: «على أن»، تحريف.

(٢) في د، ر: «الفعل»، تحريف، وما أثبت عن ط، والبغداديات: ٣٠٠.

(٣) من قوله: «أن قلما...» إلى قوله: «خلافه» قاله الفارسي في البغداديات: ٣٠٠ بخلاف يسير، وبهذا علل في الشيرازيات: ٢٦٠، ٤٠٠-٤٠١، ٤٠٦، وانظر الكتاب: ٣/ ٥١٨

(٤) في ط، ر: «اللام».

وذهب أَبو عليٍّ إِلى[(١)] أنه يجوزُ أَن لا تَلحقَ هذه النونُ الفعلَ، قال: «ولحاقُها أَكثرُ»، وزعمَ أَنه رأْيُ سيبويه، والمنصوصُ عنه خلافُ ذلك[(٢)].

وأَما الضَّربُ الثاني ـ وهو الذي يجوزُ دخولُها فيه وخروجُها منه ـ فالأَمرُ والنهيُ والاستفهامُ، نحوُ قولك: اضربَنَّ زيداً، ولا تخرجَنَّ يا عمرو، وهل يقومَنَّ؟ فإِن أَثبتَّها فللتأكيد، ولك أَن لا تأتيَ بها.

وأَما الضَّربُ الثالثُ ـ وهو ما لا يجوزُ دخولُها فيه ـ فالخبرُ، لا يجوزُ أَنتَ تخرجَنَّ إِلا في ضرورةِ شاعرٍ[(٣)]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا لَقيَ الخفيفةَ ساكنٌ بعدَها حُذفتْ حذفاً، ولم تُحرَّكْ كما حُرِّكَ التنوينُ، فتقولُ: لا تضربَ ابْنَك، قال:

لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يوماً والدَّهرُ قدْ رَفَعَهْ

أَي لا تُهينَنْ).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَمرَ هذه النونِ الخفيفةِ في الفعل كالتنوين في الاسم، لأَن مَجْراهما واحدٌ، لأَن النونَ تُمكِّنُ الفعلَ كتمكينِ التنوينِ الاسمَ، أَلا ترى أَن حُكمَهما واحدٌ في الوقف؟ فإِن كان ما قبلَ النونِ مفتوحاً قلبتَها أَلِفاً في الوقف، وذلك قولُك في اضربَنْ: اضربَا، وفي لَيضربَنْ: لَيضربَا، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[(٤)].

فإِن كان ما قبلَها مضموماً أَو مَكسوراً حذفتَها، ولم تُبْدلْ كما تفعلُ بالتنوين، فتقولُ في الوقف على هل تضربُنْ: هل تضربون؟ وفي الوقف على هل تضربِنْ: هل تضربِينَ؟ لَمَّا وقفتَ حذفتَ النونَ الخفيفةَ، ولم تُبْدلْ منها[(٥)] كما أَبدلتَ مع الفتحة، لأَنك تقولُ في

---

(١) سقط من ط، ر: «إِلى».

(٢) سلف تخريج هذه المسألة: ٩/ ١٢، وانظر: ٩/ ٧٣.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥١٥، ٣/ ٥١٧، وما سلف: ٩/ ٧٥.

(٤) العلق: ٩٦/ ١٥.

(٥) في ط، ر: «منه»، تحريف.

الأَسماء: رأَيتُ زيداً، فتُبْدلُ الأَلفَ في النصب من التنوين، وتقولُ في الرفع: هذا زيدٌ، وفي الجرِّ: مررتُ بزيد، فلا يُبْدلون، وإنما يحذفونها حذفاً، كذلك هذه النونُ.

وإذا حُذفتْ عادَ الفعلُ إلى إعرابه، فالنونُ نظيرةُ التنوين، لا فرقَ بين النونِ الخفيفةِ في الأَفعال وبين التنوينِ في الأَسماءِ، إلا أَن النونَ تُحذَفُ إذا لَقيَها ساكنٌ بعدها من كلمةٍ أُخرى، والتنوينُ يُحرَّكُ لالتقاء الساكنَين، وقد يجوزُ حذفُها في الشِّعر وفي قِلَّةٍ من الكلام، فتقولُ إذا أَردتَ النونَ الخفيفةَ: اضرِبَ الرجلَ، ومنه قولُ الشاعر[1]:

[٩/ ٤٤] لا تُهِينَ الفقيرَ إلخ

والمرادُ لا تُهينَنْ، فحذَفها لسكونها وسكونِ ما بعدها، ورُبَّما حُذِفتْ في الشِّعر، وإن لم يكنْ بعدها ساكنٌ على توهُّم الساكنِ، نحوُ قوله[2]:

اضْرِبَ عنكَ الهُمومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فهذا[3] أَمرُ هذه النونِ، وإنما حُذفتْ وخالَفتْ التنوينَ لأَن ما يَلحقُ الأَفعالَ أَضعفُ مِمَّا يَلحقُ الأَسماءَ، لأَن الأَسماءَ هي الأُوَلُ، والأَفعالُ فروعٌ دَواخِلُ عليها، ولأَنك مخيَّرٌ في النون، إن شئتَ أَتيتَ بها، وإن شئتَ [٩/ ٤٥] لا، إلا ما وقعَ منها مع الفعل المستقبَلِ في القَسم، والأَسماءُ كلُّها ما ينصرِفُ منها فالتنوينُ لازمٌ لها، فاعرفْه.

---

(١) هو الأَضبط بن قريع السعدي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٧٧، وزد البيان والتبيين: ٣/ ٣٤١، والبغداديات: ٤٣٧، والإنصاف: ٢٢١، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧٦، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣٧٩، ورواية البيان والتبيين «لا تحقرنَّ».

ورواية «لا تهين» وقع فيها خرم، وهذا شاذ، انظر شرح أبيات المغني: ٣/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) في ط، ر: «قولك». تحريف، وسلف البيت: ٦/ ١٢٦.

(٣) في ط، ر: «وهذا».

ومن أصناف الحرف هاءُ السَّكت

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي التي في نحوِ قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾، وهي مختصَّةٌ بحالِ الوقفِ، فإذا أَدْرَجْتَ[١] قلت: مالِي هلَكَ، سُلْطانِيَ[٢]، خُذُوه، وكلُّ متحرِّكٍ ليستْ حركتُه إعرابيَّةً يجوزُ عليه الوقفُ بالهاء، نحوُ ثُمَّهْ ولَيتَهْ وكَيفَهْ وإِنَّهْ وحَيَّهلَهْ، وما أَشبهَ ذلك).

قال الشارح: هذه الهاءُ للسَّكت، تزادُ لبيانِ الحركةِ زيادةً مطَّرِدةً في نحو قولك: فِيمَهْ ولِمَهْ وعَمَّهْ، والمرادُ فِيمَ ولِمَ وعَمَّ، والأَصلُ فيمَا ولِمَا وعمَّا، دخلتْ حروفُ الجرِّ على «ما» الاستفهاميَّةِ، ثُم حُذفتْ الأَلفُ للفرق بين الإِخبار والاستخبار، وبقيتْ الفتحةُ تدلُّ على الأَلف المحذوفةِ، ثُم كَرهوا أَن يقفوا بالسكون، فيزولَ الدليلُ والمدلولُ عليه، فأَتَوا بالهاء ليقعَ الوقفُ عليها بالسكون، وتَسلمَ الفتحةُ التي هي دليلٌ على المحذوف.

وقد وقفَ ابنُ كَثير على «عمَّ»[٣] في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤]، عمَّهْ بالهاء[٥] لِمَا ذكَرْناه من إِرادةِ بيانِ الحركةِ، ومثلُه ارْمِهْ واغْزُهْ واخْشَهْ، زِيدتْ الهاءُ لبيانِ حركةِ ما قبلها.

وزيادتُها في ذلك على ضربَين: لازمةٌ، وغيرُ لازمة، فاللَّازمةُ إِذا كان الفعلُ الداخِلةُ عليه على حرف واحدٍ، نحوُ عِهْ قِهْ شِهْ، وغيرُ اللَّازمةِ إِذا كان ما دخلتْ عليه على أكثَرَ من حرف واحدٍ، نحوُ ما تقدَّمَ من قولنا: لِمَهْ وفِيْمَهْ وعَمَّهْ ونظائرِه.

---

(١) في ط: «أدخلت». تحريف.

(٢) في ط، ر: «وسلطاني».

(٣) في ط، ر: «عمه». تحريف، وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ١٩٩.

(٤) النبأ: ٧٨/ ١.

(٥) وهو وقف يعقوب والبزي أيضاً، انظر شواذ ابن خالويه: ١٦٧، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٤٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٤٩، والنشر: ٢/ ١٣٤، ومعجم القراءات: ١٠/ ٢٦٠.

قال سيبويه: الأَكثرُ في الوقف على ارْمِ واغْزُ بالهاء[١]، ومنهم[٢] مَن لا يُلحقُها ويُسكنُ الحرفَ[٣]، قال[٤]: وأما قِهْ ونحوُها فكَلِمٌ تقفُ عليها بالهاء، ومَظِنَّتُها أَن تقعَ بعد حركةٍ متوغِّلةٍ في البناء، نحوُ ﴿حِسَابِيَهْ﴾[٥] و﴿مَالِيَهْ﴾[٦] و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٧]، وإذا وصَلتَ سقطتْ هذه الهاءُ من جميع ما ذكرنا، لأَنها إنما دخلتْ شُحّاً على الحركة لِئلَّا يُزيلَها الوقفُ.

فأَما الوصلُ فإن الحركة تَثبتُ فيه، فلم تكنْ حاجةٌ إلى الهاء، ومثلُه «ماليَهْ» و«حسابِيَهْ» وثُمَّهْ وإِنَّهْ ولَيْتَهْ وحَيَّهلَهْ، لأَنها حركاتٌ متوغِّلةٌ في البناء.

ولا تدخلُ هذه الهاءُ على معرَب ولا على ما تُشبهُ حركتُه حركةَ الإِعرابِ، فلذلك لا تدخلُ على المنادى المضمومِ ولا على المبنيِّ مع «لا»، نحوُ لا رجلَ، ولا على الفعل الماضي لِشَبهِ هذه الحركاتِ بحركات الإِعرابِ، وإذا لم تدخلْ على المشابه [٢٩٣/أ] للمعرَب فأَنْ لا تدخلَ على المعرَب كان ذلك بطريقِ الأَولَى، وذلك من قِبلِ أَن [٩/ ٤٦] حركاتِ البناء المحافَظَ عليها أَقوى من حيثُ إنها تَجري مَجْرى حروف تركيبِ الكلمةِ التي لا يُستغنَى عنها، لا سيَّما إذا صارت دلالةً وأَمارةً على شيء محذوفٍ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحقُّها أَن تكونَ ساكنةً، وتحريكُها لحنٌ، ونحوُ ما في إِصْلاح ابن السِّكيت من قوله:

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٥٩، والأصول: ٢/ ٣٨٢-٣٨٣، والسيرافي: ٣٩٠-٣٩١.

(٢) في شرح الملوكي: ٢٠٠ «قال: ومنهم»، والقائل سيبويه.

(٣) حكى سيبويه ذلك عن عيسى بن عمر ويونس، وقال: «وهذه اللغة أَقلُّ اللغتين»، الكتاب: ٤/ ١٥٩، وانظر السيرافي: ٣٩٠-٣٩١.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٥٩-١٦٠.

(٥) الحاقة: ٦٩/ ٢٠.

(٦) الحاقة: ٦٩/ ٢٨.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٢٥.

ومن قوله: «هذه الهاء للسكت...» إلى قوله: «كتابيه» قاله في شرح الملوكي: ١٩٨-٢٠٠ بخلاف يسير، وانظر ما سيأتي: ٩/ ١٦٢.

يـــــا مَرْحَبَـــــاهُ بِحِـــــمارِ عَفْـــــراءْ

و

يـــــا مَرْحَبَـــــاهُ بِحِـــــمارِ ناجِيَـــــهْ

مِمَّا لا مُعرَّجَ عليه للقياس واستعمالِ الفصحاءِ، ومعذرةُ مَن قال ذلك أَنه أَجرَى الوصلَ مُجرى الوقف مع تشبيهِ هاءِ السَّكتِ بهاء الضميرِ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه قد يؤتَى بهذه الهاءِ لبيانِ حروفِ المدِّ واللِّين، كما يؤتَى بها لبيان الحركات، نحوُ وازَيْداه واعُمراه، وواغُلامَهُوه، ووانقِطاعَ ظَهْرِهِيَهْ لئلَّا يُزيلَ الوقفُ ما فيها من المدِّ.

ولا تكونُ هذه الهاءُ إِلا ساكنةً، لأَنها موضوعةٌ للوقف، والوقفُ إِنما يكونُ على الساكن، وتحريكُها لحنٌ وخروجٌ عن كلام العرب، لأَنه لا يجوزُ ثباتُ هذه الهاءِ في الوصل، فتُحرَّكَ، بل إِذا وصلتَ استغنيتَ عنها بما بعدَها من الكلام، تقولُ: وازَيدَاه، فإِذا وصلتَ قلت: وازَيدَا واعُمراه، فتُلحقُ الهاءَ الذي تقفُ عليه، وتُسقطُها من الذي تَصِلُه، فأَما قولُ الشاعر[1]:

يـــــا مَرْحَبَـــــاهُ بِحِـــــمارِ عَفْـــــراءْ

فإِن الشِّعرَ لعُروةَ بن حِزَامِ العُذريِّ، وقولُ الآخر[2]: [٩/ ٤٧]

يـــــا مَرْحَبَـــــاهُ بِحِـــــمارِ ناجِيَـــــهْ

فضرورةٌ[3]، وهو رديٌ في الكلام، لا يجوزُ، وإِنما لَـمَّا اضطُرَّ الشاعرُ حين وصلَ إِلى

(١) سيذكر الشارح أنه عروة بن حزام العذري، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٠، وزد ديوان عروة: ٢١، وإصلاح المنطق: ٩٢، وضرائر الشعر: ٥١.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨١، وزد معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢٢، والشيرازيات: ١٦٥، وضرائر الشعر: ٥١.
ناجية: ماء لبني أسد، وموضع بالبصرة، معجم البلدان (ناجية).

(٣) وروايتا الكسر والضم في هاء «مرحباه» للكوفيين، وهما من الشاذ الضغيف المحمول على=

التحريك لأنه لا يجتمعُ ساكنان في الوصل على غيرِ شرطِهِ حرَّكَه، وقد رُويتْ بضمِّ الهاء وكسرِها، فالكسرُ لالتقاء الساكنَين، والضمُّ على التشبيه بهاء الضمير في عَصاه ورَحاه، وبعدَ هذا البيت[١]:

إذا أَتـــى قَرَيْتُـــه بـــما شـــاءْ   مـــن الشَّـعيرِ والحَشـيشِ والمـــاءْ

ومعناه أَن عروةَ كان يحبُّ عفراءَ، وفيها يقولُ[٢]:

يـــا رَبِّ يـــا رَبَّـــاهُ إِيَّـــاكَ أَسَـــلْ   عَفْـراءَ يـا رَبَّـاهُ مِـن قَبْـلِ الأَجَـلْ

فـــإِنَّ عَفْـــراءَ مِـــنَ الـــدُّنيا الأَمَـــلْ

ثم خَرَجَ فلقيَ حماراً عليه امرأَةٌ، فقيل له: هذا حمارُ عَفْراءَ، فقال:

يـــا مَرْحَبَـــاهُ بِحـــمارِ عَفْـــراءْ

فرحَّبَ بحمارها لمحبَّتِه لها، وأَعدَّ له الشَّعيرَ والحشيشَ والماءَ، ونظيرُ معناه قولُ الآخر[٣]:

أُحِـبُّ لحبِّهـا السَّـودانَ حتَّـى   أُحِـبُّ لحبِّهـا سُـوْدَ الكِـلابِ

[٩/ ٤٨] ويُروى بالمدِّ والقَصْر، فمَن مَدَّ أَسكنَ الهمزةَ، فكان من خامِس السريع، وأَجزاؤهُ مُسْتَفعِلُنْ مُسْتَفْعلنْ فَعُولانْ، موقوفٌ مَخبونٌ، وهو من المُترادِف، والأَبياتُ مهموزةٌ مُرْدَفَةٌ، فإِن قصَرْتَه فهو أَيضاً من السريع، إِلا أَنه من السادس، وأَجزاؤه مُسْتَفْعِلنْ مُسْتَفْعلنْ فَعُولُنْ، مكسوفٌ مَخْبونٌ، وهو من المتواتِر، ورَوِيُّه الأَلفُ، والأَبياتُ مقصورةٌ.

=الضرورة عند البصريين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٨٢، والبيتان بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٩٢، وضرائر الشعر: ٥١-٥٢، والخزانة: ٣/ ٢٦٣.

(٢) الأبيات في ديوان عروة بن حزام: ٣١-٣٢، والأول والثاني لبعض بني أسد في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٢٢، وعنه في الخزانة: ٣/ ٢٦٣.

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٥، وعيون الأخبار: ٤/ ٤٣، والقرطبي: ٣/ ٦، وشرح أبيات المفصل للرازي: ١١٦٤، والخزانة: ٣/ ٢٦٣، ٤/ ٥٩٣.

ومن أصناف الحرف شينُ الوقْف

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهَي الشِّينُ الَتي تُلحقُها بكاف المؤنَّثِ إذا وقفَ مَن يقولُ: أَكرمْتُكِشْ، ومررتُ بِكِشْ، وتسمَّى الكَشْكَشةَ، وهي في تميم، والكَسْكَسةُ في بَكرٍ، وهي إِلحاقُهم بكاف المؤنَّث سِيناً، وعن معاويةَ أنه قال يوماً: مَنْ أَفصحُ الناس؟ فقامَ رجلٌ من جَرْمٍ - وجَرْمٌ من فصحاءِ الناس - فقال: قومٌ تَباعَدوا عن فُراتِيَّة العراقِ، وتَيامَنوا عن كَشْكَشةِ تميم، وتَياسَروا عن كَسْكَسة بَكرٍ، وليستْ فيهم غَمْغَمةُ قُضاعةَ ولا طُمْطُمانيَّةُ حميَر، قال معاوية: فمَنْ هم؟ قال: قومي[1]).

قال الشارح: من العرب مَن يُبْدلُ كافَ المؤنَّث شيناً في الوقف حرصاً على البيان[2]، لأَن الكسرةَ الدالَّةَ على التأنيث تَخفَى في الوقف، فاحتالوا للبيان بأَن أَبدَلوها شِيناً، فقالوا عَلَيْشِ في عليكِ ومِنْشِ في مِنْكِ، ومررتُ بشِ في بِكِ، وقد يُجْرون الوصلَ مُجْرى الوقف، قال المجنون[3]:

فعَيْناشِ عَيْناها وجِيدُشِ جِيْدُها ... سِوَى أَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

[٩/ ٤٩] ومن كلامهم إِذا أَعياشِ جَاراتُشِ فأَقْبِلي على ذي بَيْتِشِ[4]، أَي إِذا أَعياكِ جاراتُكِ فأَقْبِلي على ذي بَيتِكِ، ويقولون: ما الذي جاءَ بِشِ؟ يريدون بِكِ، وقد قُرئَ قولُه تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[5] قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيّاً[6].

---

(١) في ط: «فمن؟ قال: هم قومي».

(٢) ظاهر كلام سيبويه أنه بدل، وهو ما نص عليه المبرد وأبو الطيب اللغوي والسيرافي وابن جني والأعلم، انظر الكتاب: ٤/ ١٩٩، والكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٣، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٤، وسر الصناعة: ٢٠٢-٢٠٣، ٢٠٦-٢٠٧، والنكت: ١٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٢.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٤٢.

(٤) هو من كلام العرب كما في سر الصناعة: ٢٠٧، ومثل كما في مجمع الأمثال: ١/ ٧٨، واللسان: «عوك».

(٥) مريم: ١٩/ ٢٤.

(٦) هي قراءة لبعضهم كما في الأشموني: ٤/ ٢٨٢، وانظر معجم القراءات: ٢/ ٥٨٩.

وقد زادوا على هذه الكافِ في الوقفِ شِيْناً حرصاً على البيان، فقالوا: مررت بِكِشِ، وأَعطيتُكِشِ، فإذا وصَلوا حَذَفوا الجميعَ، وهي كَشْكَشَةُ بني أَسدٍ وتميم.

وأما كَسْكَسةُ بَكرٍ فإنهم يزيدون على كافِ المؤنَّث سِيْناً غيرَ مُعجَمةٍ لِتُبيَّنَ كسرةُ الكافِ، فيُؤَكَّدَ التأنيثُ، فيقولون: مررتُ بِكِسْ، ونزلتُ عَلَيْكِسْ، فإذا وصَلوا حَذَفوا لبَيان الكسرة[1].

فأما قولُ معاوية: «مَنْ أَفصحُ الناس؟ فقامَ رجُلٌ من جَرْم - وجَرْمٌ من فصحاءِ الناس - فقال: قومٌ تَباعَدوا عن فُراتِيَّة العراقِ، وتَيامَنوا عن كَشْكَشةِ تميم، وتَياسَروا عن كَسْكَسة بَكرٍ، وليستْ فيهم غَمْغَمةُ قُضاعةَ ولا طُمْطُمانِيَّةُ حميْر، قال معاوية: فمَنْ هم؟ قال: قومي[2]».

---

(١) وقع في نسبة هاتين اللغتين خلاف، والبيان على ما يأتي:
ذكر المبرد أن الكسكسة في بكر، وأن أكثرهم يُلحقون، وقليل منهم يبدلون، وهي لغة لهوازن على ما ذكر ثعلب وابن جني، ووافقَ الرضي الشارح في نسبتها إلى بكر، وهي لربيعة ومضر عند السيوطي والزبيدي.
انظر الكامل المبرد: ١/ ٢٢٣-٢٢٤، ومجالس ثعلب: ٨١، وسر الصناعة: ٢٢٩-٢٣٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٠٩، والمزهر: ١/ ٢٢١، ومقدمة التاج: ١/ ٢٢.
وأما الكشكشة فهي لبكر بن وائل عند السيرافي والأعلم، واستند السيرافي إلى خبر معاوية، وهي لربيعة عند الخليل وثعلب وابن جني، ولربيعة ومضر عند السيوطي وصاحب التاج، انظر العين: ٥/ ٥٦٩، ومجالس ثعلب: ٨١، والسيرافي: ٤٧٢، وشرح الكتاب له: ٢/ ١٩٥، وسر الصناعة: ٢٢٩-٢٣٠، والنكت: ١١١٦، والمزهر: ١/ ٢٢١، ومقدمة التاج: ١/ ٢٢.
ونسب سيبويه الكسكسة إلى ناس من العرب، والكشكشة إلى قوم، وذكر إبدال كاف المؤنث شيناً عن تميم وناس من أسد، انظر الكتاب: ٤/ ١٩٩.

(٢) من قوله: «من أفصح الناس...» إلى قوله: «قومي» سقط من ط، ر، وردَّ ابن الحاجب هذه الحكاية من حيث المعنى والنقل، وانظر مصادرها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٢، وزد سر الصناعة: ٢٢٩، وانظر الصحاح (كشكش)، والبصريات: ٣٦١-٣٦٢، والصاحبي: ٣٥-٣٦، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٥٩٦، وانظر أيضاً غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٤٨٨.

فجَرْمٌ بَطْنان من العرب، أَحدُهما في قُضاعةَ وهو جَرْمُ بن زَبَّان[١]، والآخرُ في طيِّء، يوصَفون بالفصاحة.

والفُراتِيَّةُ لغةُ أهلِ الفُرات[٢] الذي هو نهرُ أَهلِ الكوفة، والفُراتان: الفُراتُ ودُجَيْل[٣]، ويُروى «لَخْلخانيَّةُ العراق»، واللَّخْلَخانِيَّةُ: العُجمةُ في المنطِق[٤]، يقال: رجلٌ لَخْلَخانيٌّ إِذا كان لا يُفصِحُ.

وكَشْكَشَةُ بني تميم إِلحاقُ الشِّينِ كافَ المؤنَّثِ، وكَسكَسةُ بَكرٍ إِلحاقُهم السِّينَ كافَ المؤنَّث، وليستا بالفصيحة، والغَمْغَمةُ أَن لا يَتبيَّنَ الكلامُ[٥]، وأَصلُه أَصواتُ الثِّيران عند الذُّعْر وأَصواتُ الأَبطال عند القتال[٦].

وقُضاعةُ أَبو حيٍّ من اليمن، وهو قُضاعةُ بنُ مالك بنِ سَبَأ[٧]، والطُّمْطُمانِيَّةُ أَن يكونَ الكلامُ مُشْتبِهاً بكلامِ العجم[٨]، يقال: رجلٌ طِمْطِمٌ أَي في لسانه عُجْمةٌ لا يُفْصِحُ، قال عنترة[٩]:

---

(١) في الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٦ «ربان» بالراء غير المعجمة.

(٢) لعلها التي ذكرها المبرد بقوله: «اللُّكنة: أن تعترض على الكلام اللغة الأعجمية»، الكامل: ٢/ ٢٢١، وانظر: ٢/ ٢٢٥ منه.

(٣) «دُجيل»: اسم نهر في موضعين، أحدهما مخرجه من أعلى بغداد... والآخر: نهر بالأهواز»، معجم البلدان (دجيل).

(٤) قاله صاحب اللسان (لخخ)، وفي المزهر: ١/ ٢٢٣ «اللَّخلخانية تعرض في لغة أعراب الشَّحْر وعُمان، كقولهم: مَشَا الله كان، أي ما شاء الله كان»، وفسرها أبو عبيد في غريب الحديث: ٤/ ٤٨٨ بأنها العجمة، قال ابن الأثير: «وهو منسوب إلى لخلخان، وهو قبيلة، وقيل: موضع»، النهاية: ٢/ ٥٩٦، وانظر تهذيب اللغة: ٦/ ٥٧٤، والتاج: ١/ ٢٣.

(٥) قال المبرد: «الغمغمة: أن تسمع الصوت ولا يتبين لك تقطيع الحروف»، الكامل: ٢/ ٢٢١، وانظر التاج: ١/ ٢٣.

(٦) قاله صاحب اللسان (غمم)، وانظر الصحاح (غمم).

(٧) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٥٣٦، والصحاح (قضع).

(٨) كذا في الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢١، وانظر الصحاح (طمم).

(٩) البيت في ديوانه: ٢٠٠، والكامل للمبرد: ١/ ٢٢٥.=

تَـأوي لَـهُ حِـزَقُ النَّعـامِ كـما أَوَتْ حِـزَقٌ يَمانِيَـةٌ لِأَعْجَـمَ طِمْطِـمِ

الحِزَقةُ: الجماعةُ، والطُّمطُمانيُّ بالضمِّ مثلُه، وحِميْر أَبو قبيلة، وهو حِميْر بنُ سَبأ بنِ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطانَ، ومنهم كانت الملوكُ الأُوَلُ، وصفَ هذا الجَرْميُّ قومَه بالفصاحة وعدمِ اللُّكْنة والتباعدِ عن هذه اللُّغاتِ المُستهجَنَةِ، فاعرفْه. [٩/ ٥٠]

=الطمطم: الذي لا يفصح شيئاً.

ومن أصنافِ الحرفِ حرفُ الإنكارِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي زيادةٌ تَلحقُ الآخِرَ في الاستفهام على طريقَين:

أَحدُهما: أَنْ تَلحقَ وحدَها بلا فاصلٍ، كقولك: أَزيدُنِيهْ.

والثاني: أَن تَفصلَ بينها وبين الحرفِ الذي قبلها «إِنْ» مَزيدةً كالتي في قولهم: ما إِنْ فعلَ، فيقالَ: أزيدَ إِنِيهْ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه الزيادةَ أُتِيَ به عَلَماً على الإِنكار، وهو حرفٌ من حروف المدِّ كالزيادة اللَّاحقةِ للنُّدبة، وذلك على معنيَين:

أَحدُهما أَن تُنكرَ وجودَ ما ذُكرَ وجودُه وتُبْطلَه، كرجل قال: أَتاك زيدٌ، وزيدٌ ممتنِعٌ إِتيانُه، فيُنكِره[1] لبُطلانه [٢٩٣/ ب] عندَه.

والوجهُ الآخَر أَن تُنكِرَ أَن يكونَ على خلاف ما ذُكِر، كقولك: أَتاك زيدٌ، فتُنكرَ سؤالَه عن ذلك، وزيدٌ من عادته أَن يأتيَه[2]، قال سيبويه: «إِذا أَنكرتَ أَن تثبتَ[3] رأيَه على ما ذَكرَ، أَو تُنكرَ أَن يكونَ رأْيُه على خلاف ما ذَكَر[4]».

ومن العربِ مَن يزيدُ بين الأَول وهذه الزيادةِ زيادةً تَفصلُ بينهما، وتلك الزيادةُ «إِنْ»[5] التي تزادُ للتأكيد في نحو[6]:

---

(١) في ط، ر: «فينكر».

(٢) من قوله: «أَحدهما: أن تنكر...» إلى قوله: «يأتيه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٦٦، والأعلم في النكت: ٦٩٠-٦٩١ بخلاف يسير، والمعنيان اللذان ذكرهما الشارح في المسائل المنثورة: ١٣٥.

(٣) في ط، ر: «يثبت»، وما أثبت موافق لما في الكتاب: ٢/ ٤١٩، وشرحه للسيرفي: ٩/ ١٦٣.

(٤) الكتاب: ٢/ ٤١٩.

(٥) حكاه سيبويه: ٤/ ٤٢١ بقوله: «ومن العرب....»، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٦٤

(٦) هذا صدر بيت، وعجزه:

مِنــهُ وحَــرْفُ السَّــاقِ طــيَّ المِحْمَــلِ

وقائله أبو كبير الهذلي، وهو له في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٤، والكتاب: ١/ ٣٥٩،=

مـــــا إِنْ يَمَـــــسُّ الأَرَضَ إِلَّا مَنْكِـــــبٌ

كأَنهم أَرادوا زيادةَ عَلَمِ الإنكارِ للبيان والإِيضاحِ، فزادوا «إِنْ» أَيضاً توكيداً لذلك المعنى، وذلك قولُك في جواب ضربتُ زيدا: أَزيداً إِنيه، بقَّيتَ الاسمَ على حاله من الإعراب، وزدتَ بعده «إِنْ» لِمَا ذكرناه، ثم كسَرتَ النونَ لالتقاء الساكنَين على حدِّ الكسرِ في التنوين، فحرفُ المدِّ زائدٌ للإنكار، و«إِنْ» لتأكيده، والهاءُ لبيان حرفِ المدِّ، وحرفُ المدِّ في الأَول للإنكار، والهاءُ للوقف، فلذلك قال صاحبُ الكتاب[1]: «وهذه **الزيادةُ على طريقَين**»، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولها معنيان:

أَحدُهما: إِنكارُ أَن يكونَ الأَمرُ على ما ذَكرَ المخاطِبُ.

والثاني: إِنكارُ أَن يكونَ على خلاف ما ذكَرَ، كقولك لِمَن قال: قَدِمَ زيدٌ: أَزيدُنِيهْ منكِراً لقدومِه، أَو لِخلاف قدومِه، وتقولُ لِمَن قال: غلَبني الأَميرُ: آلْأَمِيرُوه؟ قال الأَخفشُ: كأَنك تهزأُ به[2]، وتُنكرُ تعجُّبَه من أَن يَغلبَه الأَميرُ، قال سيبويه: «وسمعْنا رجلاً من أَهل البادية قيل له: أَتَخرجُ إِن أَخصبَتْ الباديةُ؟ فقال: أَأَنا إِنيه؟ منكِراً لرأْيه أَن يكونَ على خِلاف أَن يَخرجَ»).

قال الشارح: قد تقدَّمَ شرحُ ما في هذا الفصلِ فيما قبلَه بما أَغنَى عن إِعادته هنا، وقولُه: آلأَمِيرُوه الأَلفُ ممدودةٌ لأَن همزةَ الاستفهام لَمَّا كانت مفتوحةً، ودخلت همزةَ لامِ

=وشرحه للسيرافي: ٥/ ١٣٤، والنكت: ٣٩١، والخزانة: ٣/ ٤٦٧ (عرضاً)، ونسب إلى الهذلي في الخصائص: ٢/ ٣٠٩، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٢٠٤، والمسائل المنثورة: ١٠، والمخصص: ٨/ ١٣٨، والإنصاف: ٢٣٠.

يقول إذا اضطجع لم يمَسَّ الأَرَضَ إلا منكبُه وحرفُ ساقه، لأنه خميص البطن، فلا يصيبُ بطنه الأرض، والمحمل: محمل السيف.

شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٤.

(١) أي الزمخشري، وتصرف الشارح بكلامه.

(٢) انظر توجيه قول الأخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٤.

التعريفِ وكَرِهوا حذْفَها لِئلَّا يَلتبسَ الخبرُ بالاستخبار قلَبوا الثانية وأَقَرُّوها كما في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[1]، وقولِه تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[2]، وحرفُ الإنكار واوٌ لانضمام الرَّاءِ قبلَها، والهاءُ ساكنةٌ لأَنها للسكت.

فأَما ما حكَاه سيبويه من [٩/ ٥١] قول البدويِّ حين قيل له: أَتخرجُ إِلى البادية إِنْ أَخصبَتْ؟ فقال أَأَنا إِنِيْهْ[3]، فجاءَ على المعنى[4]، لأَن المضمَرَ للفاعلِ في «تَخرجُ» المخاطَبُ، وحين أَنكرَ رأْيَه أَن يكونَ على خلاف أَن يَخرجَ، واستفهمَ عن ذلك، وصار المخاطَبُ هو المتكلِّمَ، ولم يُمكِنْه أَن يأتِيَ بالفاعل وحدَه فصَلَه وجاءَ به في المعنى، فقال: أَأَنا إِنِيْه بالأَلف الاستفهاميَّةِ والأَصليَّةِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يَخلُو الحرفُ الذي تقعُ بعدَه من أَن يكونَ متحرِّكاً أَو ساكناً، فإِن كان متحرِّكاً تبعَتْه في حركته، فتكونُ أَلِفاً وواواً وياءً بعد المفتوح والمضمومِ والمكسورِ، كقولك في هذا عُمرُ: أَعمرُوه، وفي رأَيت عثمانَ: أَعُثمانَاه، وفي مررتُ بحَذامِ: أَحَذامِيهْ، وإِن كان ساكناً حُرِّكَ بالكسر، ثم تبعَتْه، كقولك: أَزيدُنِيهْ، وأَزيدٌ إِنِيهْ).

قال الشارح: يريدُ أَن هذه الزيادةَ مَدَّةٌ تتبعُ حركةَ ما قبلها إِن كان متحرِّكاً ولم يكنْ بينهما فاصلٌ، فإِن كان مضموماً كانت الزيادةُ واواً، نحوُ قولِك في جوابِ مَن قال: هذا عُمرُ منكِراً: أَعُمرُوه، وإِن كان مفتوحاً كانت الزيادةُ أَلِفاً، نحوُ قولك في جواب مَن قال: رأَيتُ عثمانَ: أَعُثمانَاه، وإِن كان مكسوراً كانت ياءً، نحوُ قولك في جوابِ مَن قال مررتُ بحَذامِ: أَحَذامِيهْ، على حدِّ ما يُفعلُ بزيادةِ الندبةِ.

وإِن كان ما قبلَ الزيادةِ ساكناً قدَّرتَ الزيادةَ ساكنةً، ثم كسَرتَ الساكنَ الأَولَ

---

(١) الأنعام: ٦/ ١٤٣، وانظر سر الصناعة: ٣٣٤، ٣٤٠.

(٢) يونس: ١٠/ ٥٩، وانظر سر الصناعة: ٣٣٤، ٣٤٠.

(٣) انظر الكتاب: ٢/ ٤٢٠، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٦٣.

(٤) هو توجيه الفارسي في المسائل المنثورة: ١٣٦.

لالتقاء الساكنَين، وجعلتَ ما قبلَ الزيادة ياءً من جنسِ الكسرةِ، نحوُ قولك في جواب مَن قال: هذا زيدٌ[١]: أَزيدُنِيه، فالدَّالُ مضمومةٌ محكيَّةٌ، وحركتُها إعرابٌ، والتنوينُ متحرِّكٌ بالكسر، وحركتُها[٢] بناءٌ لالتقاء الساكنَين، وكذلك النصبُ والجرُّ، نحوُ قولك في ضربتُ زيداً: أَزيدَنِيهْ بفتحِ الدال، وفي مررتُ بزيدٍ: أَزيدِنيْه بكسرِ الدالِ، والتنوينُ مكسورٌ لالتقاء الساكنَين، والمدَّةُ بعدها ياءٌ للكسرة قبلها، وكذلك يُفعلُ مع الإنكار بإِنْ، نحوُ قولِك في جوابِ مَن قال: هذا زيدٌ: أَزيدٌ إِنِيهْ، وفي مَن قال: ضربتُ زيداً: أَزيداً إِنيهْ، وفي الجرِّ: أَزيدٍ إِنيهْ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإن أَجبتَ مَن قال: لقيتُ زيداً وعَمراً قلت: أَزيداً وعَمرَنِيهْ، وإذا قال: ضربتُ عُمرَ قلت: أَضربتَ عُمرَاه؟ وإن قالَ: ضربتُ زيداً الطويلَ: أَزيداً الطَّويلاه؟ فتجعلُها في مُنتهى الكلام).

قال الشارح: يريدُ أَن محَلَّ علامةِ الإنكارِ آخِرُ الكلامِ ومُنتَهاه، ولذلك تقعُ بعدَ المعطوفِ وبعدَ المفعولِ وبعدَ النعتِ، فتقولُ مُجيباً لِمَن قال: لقيتُ زيداً وعَمراً: أَزيداً وعَمرَنيهْ[٣]؟ فتُسقطُها من الأَول، وتُثْبتُها في المعطوف، وتَكسرُ التنوينَ لسكون المدَّةِ بعدَه، وتجعلُها ياءً لانكسارِ ما قبلها على ما سبقَ.

وتقولُ في جواب مَن قال: ضربتُ عُمرَ: أَضربتَ عُمرَاه[٤]؟ فأَلحقتَها المفعولَ، ولم تُلحقْها الفعلَ، لأَن المفعولَ مُنتهى الكلامِ متَّصلاً بما قبله، وعلامةُ الإنكارِ لا تقعُ حَشواً، وتجعلُها أَلِفاً للفتحة قبلها، إذ ليس فيه تنوينٌ، وكذلك تقولُ في جواب مَن قال: ضربتُ زيداً الطويلَ: أَزيداً الطويلاه، أَلحقتَ الهاءَ الصفةَ لأَنه مُنتَهى الكلام، وكانت

(١) في ط: «زيدا». خطأ.

(٢) لعله أعاد الضمير على المعنى، إذ التنوين نون، انظر سر الصناعة: ٤٨٩- ٤٩٠، والجنى الداني: ١٤٤، والمغني: ٣٧٥.

(٣) بهذا مثَّل سيبويه: ٢/ ٤٢٠.

(٤) بهذا مثَّل سيبويه: ٢/ ٤٢٠.

أَلِفاً للفتحة قبلها[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُتركُ هذه الزيادةُ في حال الدَّرْجِ، فيقالُ: أَزيداً يا فتى؟ كما تُرِكتْ العلاماتُ في «مَنْ» حين قلتَ: مَنْ يا فتى؟).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَن مَدَّةَ الإنكارِ من زيادات الوقف، فلا تَثبتُ في الوصل، فهي نظيرةُ [٩/ ٥٢] الزيادةِ في «مَنْ» إذا استفهمتَ عن النكرة في الوقف في نحو مَنُو ومَنَا ومَنِي، فإذا قيل: لقيتُ زيداً قيل في جوابه: أَزيداً يا فَتى؟[٢] تركتَ العلامةَ من زيدٍ لوصْلك إِيَّاه بما بَعدَه كما تركتَ حروفَ اللِّين في مَنُو ومَنَا ومَنِي إذا وُصلَ بها بعده، ولا تدخلُ هذه العلامةُ في «يا فتَى» لأَنه ليس من حديث المسؤول، فتُنكِرَ ذلك عليه، فقولُك: يا فتى يمنعُ العلامةَ بمنزلة الطويلِ، ولا تدخلُه العلامةُ لأَنه ليس من الحديث، فيتوجَّهَ الإِنكارُ إِليه، فاعرفْه.

---

(١) سقط من ط، ر: «قبلها».

(٢) بهذا مثَّل سيبويه: ٢/ ٢٤٠، وكلام الشارح كلامه ببعض خلاف، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٦٧، والمسائل المنثورة: ١٣٣-١٣٥.

ومن أصناف الحرف حرفُ التذكُّر

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو أَن يقولَ الرجلُ في نحو قالَ، ويقولُ، ومِن العامِ: قالا، فيمدُّ فتحةَ اللَّامِ، ويقولُو، ومن العامي إِذا تَذكَّر، ولم يُرِدْ أَن يقطعَ كلامَه).

قال الشارحُ: اعلمْ أَن هذه المَدَّةَ قد تزادُ بعد الكلمةِ أَو الحرفِ إِذا أُريدَ اللَّفظُ بما بعدَه، ونُسيَ ذلك المرادُ، فيقفُ متذكِّراً، ولا يَقطعُ كلامَه لأَنه لم ينتهِ كلامُه، إِذ غايتُه ما يتوقَّعُه بعدَه، فيُطوِّلُ وقوفَه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهذه الزيادةُ في اتِّباع ما قبلَها إِن كان متحرِّكاً بمنزلة زيادةِ الإِنكار، فإِذا سَكَنَ حُركَ بالكسر، كما حُركَ ثَمةَ، ثُم تَبعتْه، قال سيبويه: «سمعْناهم يقولون: إِنَّه قَدِي وأَلِي» يعني في قَدْ فَعلَ، وفي الأَلف واللَّام إِذا تَذكَّرَ الحارثَ ونحوَه، قال: و«سمعْنا مَن يوثَقُ به يقولُ: هذا سَيْفُني، يريدُ سيفُ مَن صِفتُه كَيتَ وكَيتَ»).

قال الشارح: فإِن كان قبلَ المتوقَّعِ حرفٌ متحرِّكٌ فلا يَخلو من أَن يكونَ مفتوحاً أَو مضموماً أَو مكسوراً، نحوُ قالَ مثلاً، ويقولُ، ومِنَ العامِ، فإِن كان مفتوحاً أَلحقتَه أَلِفاً: نحوُ قالَا، وإِن كان مضموماً أَلحقتَه واواً، نحوُ يقولُو، وفي المكسور ياءً، نحوُ من العامِي، إِذا تَذكَّرَ، ولم يُرِدْ أَن يَقطعَ.

فإِن كان الحرفُ [٢٩٤/ أ] الموقوفُ عليه ساكناً نحوَ لامِ المعرفةِ في الغلام والرجُل فإِنه يَكسرُها[1] تشبيهاً بالقافية المجروة إِذا وقعَ حرفُ رَوِيِّها حرفاً ساكناً صحيحاً، نحوُ قوله[2]:

...........................وكأَنْ قَدِي

لأَن «قَدْ» إِذا لقيَها ساكنٌ بعدَها تُكسَرُ، نحوُ قولك: قدِ احْمَرَّ البُسْرُ، وقدِ انْطلقَ

---

(١) في ط، ر: «تكسرها».
(٢) سلف البيت: ٩/ ٣٣.

الرجلُ، ولو وقعت «مِنْ» قافيةً لَأُطلقتْ إلى الفتح، وكان زيادةُ الإطلاق أَلِفاً، وقد يجوزُ إطلاقُها إلى الكسر، فتكونُ الزيادةُ ياءً، إلا أنَّ(١) «مِنْ» قد تُفتحُ في نحو قولك: مِنَ الرجُل، وتُكسرُ في نحو منِ ابنِك، فتقولُ في القافية المنصوبةِ، مِنَا، وفي القافيةِ المجرورةِ: مِني، فعلى هذا تقولُ في التذكُّر: قَدِي في قدْ قامَ، أو [٩/ ٥٣] قد قَعدَ، وكذلك كلُّ ساكنٍ وقفتَ عليه، وتذكَّرتَ بعده كلاماً، فإنك تَكسرُه، وتُشبعُ كسرتَه للاستطالة والتذكُّرِ، إذا كان ممَّا يُكسَر إذا لقيَه ساكنٌ بعدَه.

فإن كان الساكنُ ممَّا يكونُ في وقت مضموماً، وفي وقت مفتوحاً، ووقفت عليه متذكِّراً أَلحقتَ ما يكونُ مضموماً واواً، وما يكونُ مفتوحاً أَلِفاً، فتقولُ: ما رأيتُه مُذُو، أي مُذْ يومِ كذا، لأَن «مُذْ» إذا لقيَها ساكنٌ بعدَها ضُمتْ، لأَن الأَصلَ في «مُنذُ» الضمُّ.

وتقولُ: عجِبتُ مِنَا بأَلِف في مِنْ زيدٍ ونحوِه لأَنك تقولُ: مِنَ الرجُل ومِنَ الغلامِ، فتفتحُه، ومَنْ كانت لغتُه الكسرَ نحوَ منِ الغلامِ(٢) قال متذكِّراً: مِني.

فحكمُ التذكُّر في هذا البابِ حكمُ القافيةِ، والجامعُ بينهما أَن القافيةَ موضعُ مدٍّ واستطالةٍ كما أَن التذكُّرَ موضعُ استشرافٍ وتطاوُلٍ إلى المتذكَّر.

وحكَى سيبويه هذا سَيْفُني، يريدُ هذا سيفٌ حادٌّ أَو ماضٍ أَو نَحوَهما من الصفات، فنَسِيَ ومَدَّ متذكِّراً، إذ لم يُرِدْ أَن يَقطعَ اللَّفظَ، وكان التنوينُ حرفاً ساكناً، فكُسِرَ كما كُسِرَ ذاك(٣)، وقد قال سيبويه: سمعْنا مَنْ يُوثَقُ به يقول ذلك(٤).

انتهى الكلامُ على قسمِ الحروفِ، وهو القسمُ الثالثُ، ويتلوه المُشتَرَكُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، ولا حولَ ولا قُوةَ إلا بالله العليِّ العظيمِ.

---

(١) في ط: «إن». خطأ.
(٢) انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٣٨.
(٣) الكتاب: ٤/ ٢١٦ بتصرف.
(٤) الكتاب: ٤/ ٢١٦، وانظر: ٣/ ٣٢٥، ٤/ ١٤٧ منه، والنكت: ١١٢٥، ومن قوله: «فإنه يكسرها تشبيهاً...» إلى قوله: «ذلك» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٧٥-٧٧٧ بخلاف يسير، وانظر سر الصناعة: ٦٥٠.

القسمُ الرابعُ في المُشترَك

(فصل) قال صاحب الكتاب: (المشترَكُ نحوُ الإمالةِ والوقفِ وتخفيفِ الهمزةِ والتقاءِ الساكنَين ونظائِرها ممَّا يتواردُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ أَو اثنان منها.

وأَنا أُوردُ ذلك في هذا القسمِ على نحو الترتيبِ المارِّ في القسمَين معتصِماً بحبْلِ التوفيقِ من ربِّي بريئاً من الحَوْل والقُوة إِلَّا به).

قال الشارح: هذا القسمُ الرابعُ آخِرُ أَقسامِ الكتاب، وهو أَعلاها وأَشرفُها، إِذ كان مشتمِلاً على نُكتِ هذا العِلمِ وتصريفِه، وأَكثرُ الناسِ يضعُفُ عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعةُ به عامَّةٌ.

وقد سمَّاه المشترَكَ لأَنه قد يشترِكُ فيه القُبلُ الثلاثُ[1]، أَعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ، أَو اثنان منها، وفي تسميته بالمشترَكِ نظرٌ، لأَن المشترَكَ اسمُ مفعولٍ، وفعلُه اشترَكَ، ولا مفعولَ له، إِذ كان لازماً، ولا يُبنى من اللازم فعلٌ للمفعول، إلا أَن يكونَ معه ما يُقامُ مُقامَ الفاعلِ من جارٍّ ومجرور، أَو ظرفٍ أَو مصدرٍ، وأَجمَلُ[2] ما يُحمَلُ عليهِ أَن يكونَ أَرادَ المشتَرَكَ فيه، وحذفَ حرفَ الجرِّ، وأَسنَدَ اسمَ المفعولِ إِلى الضمير، فصار مرفوعاً به.

وأَما أَن يكونَ قد حذفَ الجارَّ والمجرورَ معاً فليس بالسَّهل لأَن ما أُقيمَ مُقامَ الفاعل يَجري مَجْرى الفاعل، فكما لا يحسنُ حذفُ الفاعل كذلك لا يَحسنُ حذفُ ما أُقيمَ مُقامَه[3].

وقال: «**وذلك نحوُ الإمالة والوقفِ وتخفيفِ الهمزة والتقاءِ الساكنَين**»، فإِن هذه الأَشياءَ تَتواردُ على الاسم والفعل والحرف، فالإمالةُ تكونُ في الاسم، نحوُ عماد وكتاب، وفي الفعل نحو سعَى ورمَى، وقد جاءتْ في الحرف أَيضاً، نحوُ بَلَى ويا في النداء، وكذلك الوقفُ، فإِنه يكونُ في الاسم والفعل والحرف، وكذلك تخفيفُ الهمزةِ والتقاءُ الساكنَينِ على ما سيردُ في موضعه، إِن شاءَ اللهُ.

---

(١) الأفصح والأكثر: «الثلاثة»، قال الله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾. الزمر: ٣٩/ ٦، وغيره كثير في الكتاب العزيز.

(٢) في ط،ر: «وأحمل»، لها وجه.

(٣) صوَّب ابن الحاجب فتح الراء في «المشترك»، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٨.

ومن أصناف المشتَرَك الإمالةُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (يَشتركُ فيها الاسمُ والفعلُ، وهي أَن تَنحُوَ بالأَلف نحوَ الكسرةِ ليتجانسَ الصوتُ، كما أَشربْتَ الصادَ صوتَ الزاي لذلك).

قال الشارح: اعلمْ أَن الإِمالةَ مصدرُ أَملْتُه أُمِيْلُه إِمالةً، والمَيْلُ الانحرافُ عن القصد، يقال منه: مالَ [٩/ ٥٤] الشيءُ، ومنه مالَ الحاكمُ إِذا عَدلَ عن الاستواء[١]، وكذلك الإِمالةُ في العربية عدولٌ بالأَلف عن استوائه وجنوحٌ به إِلى الياء[٢]، فيصيرُ مَخرجُه بينَ مَخرجِ الأَلف المفخَّمةِ وبين مَخرج الياء، وبحَسب قُربِ ذلك الموضعِ من الياء تكونُ شدَّةُ الإِمالةِ، وبحسَب بُعدِه تكونُ خفَّتُها.

والتفخيمُ هو الأَصلُ[٣]، والإِمالة طارئةٌ، والذي يدلُّ على[٤] أَن التفخيمَ هو الأَصلُ أَنه يجوزُ تفخيمُ كلِّ مُمالٍ، ولا يجوزُ إِمالةُ كلِّ مفخَّمٍ، وأَيضاً فإِن التفخيمَ لا يحتاج إِلى سبَب، والإِمالةُ تحتاجُ إِلى سبب.

والإِمالة لغةُ بني تميم[٥]، والفتحُ لغةُ أَهل الحجاز، قال الفرَّاءُ: أَهلُ الحجاز يَفتحون

---

(١) انظر الصحاح (مال).

(٢) قال المبرد في تعريف الإمالة: «أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه»، المقتضب: ٣/ ٤٢، وقال ابن السراج: «معنى الإمالة أن تميل الأَلف نحو الياء»، الأصول: ٣/ ١٦٠، وقال الأعلم: «معنى الإمالة أن تمال الألف نحو الياء، فتكون بين الألف والياء في اللفظ»، النكت: ١٠٨٠، وقالوا: «أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة...»، انظر السيرافي: ٣٠٦، والحلبيات: ٤٨، والتكملة: ٢٢٣، وسر الصناعة: ٥٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤، والارتشاف: ٥١٨، والنشر: ٢/ ٣٠.

(٣) ذهب إلى هذا جماعة، وذهب آخرون إلى أنهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن، انظر هذه المسألة في النشر: ٢/ ٣٢، وذكر السيرافي «أن أمر العرب في الإمالة لا يطرد على قياس لا يخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطرد». حاشية الكتاب: ٤/ ١٢٥، وانظر الأصول: ٣/ ١٧٠

(٤) سقط من ط، ر: «على».

(٥) وقيس وأسد وأهل نجد عامة، وتميم أشدها حرصاً عليها، انظر اللغتين في الكتاب:=

ما كان مثلَ شاءَ وخافَ وجاءَ وكادَ، وما كان من ذَوات الياءِ والواوِ، قال: وعامَّةُ أَهلِ نجدٍ من تميم وأَسدٍ وقَيس يشيرون[١] إِلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأَشياءِ، ويَفتحون في ذوات الواو مثلَ قالَ وجالَ[٢].

والمُمالُ كثيرٌ في كلام العرب، فمنه ما يكونُ في كثرةِ الاستعمالِ تفخيمُه وإِمالتُه سَواءٌ، ومنه ما يكون أَحدُ الأَمرَينِ فيه أَكثرَ وأَحسنَ، وكان عاصمٌ يُفرِطُ في الفتح، وحمزةُ يُفرِطُ في الكسر[٣]، وأَحسنُ ذلك ما كان بين الكسر المُفرِط والفتح المُفْرِطِ.

والغرضُ من الإِمالة تقريبُ الأَصوات بعضِها من بعض[٤] لضربٍ من التشاكُل، وذلك إِذا وَلِيَ الأَلفَ[٥] كسرةٌ قبلَها، أَو بعدَها، نحوُ عماد وعالِمٍ، فيُميلون الفتحةَ قبل الأَلف إِلى الكسرة، فيُميلون الأَلفَ نحوَ الياء، فكما أَن الفتحةَ ليستْ فتحةً محضةً، فكذلك الأَلفُ التي بعدها، لأَن الأَلفَ تابِعةٌ للحركة، فكأَنها تصيرُ حرفاً ثالثاً بين الأَلف والياءِ، ولذلك عَدُّوها مع الحروف المستحسَنةِ حتى كَمُلتْ حروفُ المعجَم خمسةً وثلاثين حرفاً[٦].

كأَنهم فعَلوا ذلك هنا كما فعَلوا في الإِدغام، وقرَّبوا بعضَها من بعض، نحوُ قولك في

=٤/ ١٢٠-١٢١، والأصول: ٣/ ١٦١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٠، ٣/ ٢٩٨، والسيرافي: ٣٠٨، والنكت: ١٠٨١-١٠٨٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٣٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤، والارتشاف: ٥١٨، والنشر: ٢/ ٣٠ وذكر محقق الارتشاف أنه انتهى إلى أن الإمالة عند أهل الحجاز مثلها عند تميم وأسد وقيس. وحكى المؤدب عن الكسائي أن أصل الإمالة لغة أهل الحيرة والأنباط، انظر دقائق التصريف: ٢٥٧، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٢٤.

(١) في ط، ر: «يسرون». تحريف.

(٢) انظر ما سيأتي: ٩/ ١٠٢.

(٣) ذكر ذلك عنهما ابن برهان في شرح اللمع: ٧٢٤-٧٢٥، وانظر السبعة: ١٤٦.

(٤) هو تعليل سيبويه: ٤/ ١١٧، وانظر السيرافي: ٣٠٦-٣٠٧.

(٥) «الوَلْي: القُرب والدنو»، الصحاح (ولي)، وكلام الشارح يعضد هذا المعنى.

(٦) انظر سر الصناعة: ٤٦.

مَصْدر: مَزْدرٌ، فقرَّبوا الصادَ من صوت الزَّاي [٩/ ٥٥] ليتناسبَ الصوتان ولا يتنافرا، وذلك أَن الصادَ مقارِبةُ الدالِ في المَخْرج، وبينهما مع ذلك تَنافٍ وتباينٌ في الأَحوال والكيفيَّة، وذلك أَن الصادَ مهموسةٌ، والدالُ مجهورةٌ، والصادُ مستعلِيةٌ مُطبَقةٌ، والدَّالُ ليست كذلك، والصادُ رِخْوةٌ، والدالُ شديدةٌ، والصادُ من حروف الصَّفير، والدالُ ليست كذلك.

فلمَّا تَبايَنا في الأَحوال هذا التبايُنَ أَرادوا أَن يُفرِّقوا بينهما في بعض الأَحوال على حدِّ تقارُبِهما في المَخرج استثقالاً لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المُبايَنةِ، فأَبدَلوا من الصاد الزايَ لأَنها من مَخرجها، وهما من حروف الصَّفير، وتُوافقُ الدالَ في الجهْر، فيتناسَبُ الصوتان ولا يختلفان[١].

ونحوُ ذلك قراءةُ مَن قرأَ «زِرَاط»[٢] في صِراط، وقالوا: لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له[٣]، والمرادُ فُصِدَ، لأَن العربَ كانت إِذا جاءَ أَحدَهم ضيفٌ، ولم يَحضُرْهم قِرَىً فَصَدوا بعضَ الإِبل، وشَربَ الضيفُ من ذلك الدَّمِ، فلم يُحْرَمْ لأَنه وجدَ ما يسدُّ مَخْمصتَه.

وكذلك في الإِمالة، قرَّبوا الأَلفَ من الياء، لأَن الأَلفَ تَطلبُ من الفَم أَعلاه، والكسرةُ تَطلبُ أَسفلَه وأَدْناه، فتَنافَرا، ولَمَّا تنافَرا أُجنِحتْ الفتحةُ نحوَ الكسرة، والأَلفُ نحوَ الياء، فصار الصوتُ بينَ بينَ، فاعتدلَ الأَمرُ بينهما، وزالَ الاستثقالُ الحاصلُ

---

(١) من قوله: «الصاد مقاربة...» إلى قوله: «يختلفان» قاله السيرافي: ٣٠٦-٣٠٧ بخلاف يسير

(٢) الفاتحة: ١/ ٧.

قرأ بالزاي الخالصة أبو عمرو في حكاية الأَصمعي كما في السبعة: ١٠٥، وعقب الفارسي على حكاية الأَصمعي قائلاً: «وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن الأصمعي كان غير نحوي، ولست أُحب أن تحمل القراءة على هذه اللغة، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرا بالمضارعة للزاي فتوهمها زاياً».

الحجة: ١/ ٥١، وانظر إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٥٠.

(٣) هو مثل انظره في الكتاب: ٤/ ١١٤، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٤٤، والأصول: ٣/ ٥٨، والسيرافي: ٣٠٠، وسر الصناعة: ٥٠، والنكت: ١٠٧٩، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٩٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٢، والارتشاف: ٣٢٦.

بالتنافرُ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وسبُب ذلك أَن تقعَ بقُربِ الأَلفِ كسرةٌ أَو ياءٌ، أَو تكونَ هي منقلبةً عن مكسورٍ أَو ياءٍ أَو صائرةً ياءً في موضع، وذلك نحوُ قولك: عِماد وشِمْلال وعالِم وسَيَال وشَيْبان وهابَ وخافَ ونابٌ ورمَى ودعَا لقولك: دُعِيَ، ومِعْزَى وحُبْلَى لقولك: مِعْزَيان وحُبْلَيان).

قال الشارح: اعلمْ أَن الإِمالةَ لها أَسبابٌ، وتلك الأَسبابُ ستَّةٌ[1]، وهو أَن يقعَ بقُربِ الأَلفِ كسرةٌ أَو ياءٌ قبلَه أَو بعدَه، أَو تكونَ الأَلفُ منقلبةً عن ياء، أَو كسرةٍ، أَو مُشبِهةً للمنقلِب، أَو يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الأَلفِ يُكسَرُ في حال، أَو إِمالةٌ لإِمالةٍ[2].

فهذه أَسبابُ الإِمالةِ، وهي من الأَسباب المجوِّزةِ لا **[٢٩٥/ أ]** الموجِبةِ[3]، أَلا ترى أَنه ليس في العربية سببٌ يُوجِبُ الإِمالةَ لا بدَّ منها، بل كلُّ مُمالٍ لعلَّةٍ فلك أَن لا تُميلَه مع وجودِها فيه، ونحوُ ذلك ممَّا هو عِلَّةٌ للجواز الواوُ إِذا انضمَّتْ ضمّاً لازماً نحوَ وُقِّتَتْ[4] وأُقِّتَتْ، ووُجوه وأُجُوه، فانضمامُ الواو أَمرٌ يُجوزُ الهمزةَ ولا يُوجبُها[5].

---

(١) هي ستة كذلك عند ابن السراج في الأصول: ٣/ ١٦٠، وانظر أسباب الإمالة في الكتاب: ٤/ ١١٧، والسيرافي: ٣٠٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٩١، والنكت: ١٠٨١، والارتشاف: ٥١٨، والنشر: ٢/ ٣٢-٣٣.

(٢) في ط: «وإمالته لإمالته»، وفي ر: «وأماله لإمالته» تحريف، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر مصادر الحاشية السالفة، والسيرافي: ٣٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥، والمساعد: ٤/ ٢٨١.

(٤) المرسلات: ٧٧/ ١٠، والآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾.

قرأ أبو عمرو وعبد الله وحميد والحسن ونصر عن عاصم «وقِّتت» بالواو وتشديد القاف، وقرأ سائر السبعة «أُقتت» بالهمز، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٢٢، والسبعة: ٦٦٦، والمحتسب: ٢/ ٢٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٥٧، والقرطبي: ٢١/ ٥٠١، والنشر: ٢/ ٣٩٦.

(٥) انظر السيرافي: ٥٦٥، والبغداديات: ٨٥، والحجة للفارسي: ٦/ ٣٦٤، وسر الصناعة: ٨٠، ٩٢، ٩٨، ١٠٥.

فمثالُ الأَولِ ـ وهو ما أُمِيلَ للكسرة ـ قولُك في عِماد: عِمادِ، وفي شِمْلال: شِمْلال، وفي عالم: عِالم، فالكسرةُ في عماد هي التي دعَتْ إِلى الإمالة، لأَن الحرفَ الذي قبلَ الأَلف ـ وهو الميمُ ـ تُمالُ فتحتُه[١] إِلى الكسرة لأَجل انكسارِ العَين في عماد.

وكذلك شِمْلال تُميلُ فتحةَ اللّامِ منه لكسرةِ شِيْنِ شِمْلال[٢]، ولا يُعتدُّ بالميم فاصلةً لسكونها، فهي حاجزٌ غيرُ حَصينٍ، فصارت كأَنها غيرُ موجودةٍ، فإِذاً قولُك: شِمْلال كقولك: شِمَال، وإِذا كانوا قد قالوا: صَبقْتُ في سَبقْتُ[٣] فقلَبوا السينَ صاداً مع قُوة الحاجزِ لتحرُّكِه، وقالوا: صِرَاطٌ، والأَصلُ سِرَاطٌ[٤] فَلأَنْ يجوزَ فيما ذكرناه كان أَولَى.

وقالوا: عالِمٍ، فأَمالوا للكسرة بعدها كما أَمالوا للكسرة [٩/ ٥٦] قبلها، إِلا أَن الكسرةَ إِذا كانت متقدِّمةً على الأَلف كانت أَدْعَى للإِمالة منها إِذا كانت متأَخِّرةً، وذلك أَنها إِذا كانت متقدِّمةً كان في تقدُّمها تسفُّلٌ بالكسرة، ثم تصعُّدٌ إِلى الأَلف، وإِذا كانت الكسرةُ بعد الأَلف كان في ذلك تَسفُّلٌ بعد تَصعُّدٍ، والانحدارُ من عالٍ أَسهلُ من الصعود بعد الانحدار، وإِن كان الجميعُ سبباً للإِمالة.

واعلمْ أَنه كلَّما كثُرتْ الكسراتُ كان أَدعَى للإِمالة لقُوةِ سببِها، ومتى بَعُدتْ عن الأَلف ضعُفَتْ لأَن للقُربِ من التأثير ما ليس للبُعد، ولاجتماع الأَسبابِ حكمٌ ليس

---

(١) في د، ط: «فتحتها»، لعله أعاد الضمير على الألف، وهذا غير جائز، وفي ر: «فتحها». تحريف.

(٢) أهل الحجاز لا يميلون عماداً وشملالاً، انظر الكتاب: ٤/ ١١٧-١١٨، والأصول: ٣/ ١٦١، والسيرافي: ٣٠٨، وشملال: الناقة: السريعة.

(٣) في ط، ر: «صبغت... سبغت»، وانظر الكتاب: ٤/ ١١٧، والسيرافي: ٣٠٧.

(٤) من قولهم: «سَرِط الطعام إِذا بلَعه»، اللسان (سرط).
قرأ قوله تعالى: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ١/ ٦] بالسين (السراط) ابن كثير وأبو عمرو، وروي عنهما قراءة «الصراط» بالصاد، وقرأ بالصاد سائر القراء السبعة، انظر السبعة: ١٠٥-١٠٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٤، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٤٩، والحجة للفارسي: ١/ ٤٩ فما بعدها.
وانظر أيضاً سر الصناعة: ٢١٢، والمحتسب: ١/ ٤١.

لانفرادها.

فإذاً الإمالةُ في جِلْباب أقوى من إمالة شِمْلال، لأن الكسرتَين أقوى من الكسرة الواحدة، وإمالةُ عماد أقوى من إمالة شِمْلال لقُرب الكسرة من الألَف، وإمالةُ شِمْلال أقوى من إمالة «أكلتُ عِنَباً»ت لقُوة الحاجز بالحركة، وإمالةُ «أكلتُ عِنَبا»[1] أقوى من إمالة دِرهمان، لأن بين كسرةِ الدالِ من دِرهمان وبين الألفِ منها ثلاثةَ أحرفٍ، فلمّا كانت الكسرةُ أقربَ إلى الألف فالإمالةُ له ألزمُ، والنصبُ فيه جائزٌ، وكلَّما كثُرتْ الكسراتُ والياءاتُ كانت الإمالةُ فيه أحسنَ من النصب.

وقالوا: شَيْبان، وقَيسُ عَيْلان، وشَوكُ السَّيَال، وهو شجرٌ[2]، والضَّيَاحُ، وهو لَبنٌ[3]، فأمالوا ذلك لمكان الياءِ، وقالوا: رأيتُ زيدا، فأمالوا، وهو أضعفُ من الأول، لأن الألفَ بدلٌ من التنوين، وأهلُ الحجاز لا يُميلون ذلك ويفتحونه[4].

فأما الياءُ الساكنةُ إذا كان قبلَها حركةٌ من جنسها نحوَ دِيْباج[5] ودِيْماس[6] فإن الإمالةَ فيه أقوى من إمالتها إذا لم يكن ما قبلَها حركةً من جنسها من نحو شَيْبان وعَيلان، لأن الأولَ فيه سببان الكسرةُ والياءُ، والثاني فيه سببٌ واحدٌ.

والإمالةُ للياء الساكنةِ من نحو شَيْبان وعَيْلان أقوى من الإمالة للياء المتحرِّكةِ من نحو الحَيوان والمَيَلان، لأن الساكنةَ أكثرُ لِيناً واستثقالاً، فكانت أدعَى للإمالة، والإمالةُ للياءَين نحوَ كَيَّال وبَيَّاع أقوى من الياء الواحدةِ نحوَ البَيَان وشَوكِ السَّيَال لأن الياءَين بمنزلة علَّتَين وسببَين، وإمالةُ ما الياءُ فيه مجاوِرةٌ للألف من نحو السَّيَال والبَيَان أقوى

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٥، والأصول: ٣/ ١٦٣، والسيرافي: ٣٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦.

(٢) انظر اللسان (سيل).

(٣) انظر اللسان (ضيح).

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٩٦- ٩٧.

(٥) ضرب من الثياب، اللسان (دبج).

(٦) البيت في جوف الأرض، انظر السيرافي: ٦٢٦، ٦٣٥، وسفر السعادة: ٢٧٦.

من إِمالة ما تباعدَتْ عنه.

ومن ذلك ما كانت أَلِفُه منقلبةً عن ياء أَو مكسورٍ، فمثالُ الأَول قولُك في الاسم: نابٌ وعابٌ[١]، وفي الفعل «صارَ بمكان كذا وكذا[٢]»، وباعَ وهابَ، وإِنما أُميلتْ ههنا لتدلَّ على[٣] أَن الأَصلَ في العين الياءُ، وأَنها مكسورةٌ في بِعتُ وصِرتُ وهِبتُ، إِلا أَن الكسرَ في بِعتُ وصِرتُ ليس بأَصلٍ، وهو في هابَ أَصلٌ، وكذلك إِن كان من فَعِلَ بكسرِ العين وأَلفٍ منقلبةٍ من واو، نحوُ خافَ[٤] زيدٌ من كذا، فأَما مِعْزَى وحُبْلَى فيسوغُ فيهما الإِمالةُ لقولك: حُبْلَيان ومِعْزَيان[٥]، وسيوضَّحُ أَمرُهما بأَكشفَ من هذا البيانِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِنما تؤثِّرُ الكسرةُ قبلَ الأَلف إِذا تقدَّمتْه بحرفٍ كعِماد، أَو بحرفَين أَولُهما ساكنٌ كشِمْلال، فإِذا تقدَّمتْ بحرفَين متحرِّكَين أَو بثلاثةِ أَحرفٍ كقولك: أَكلتُ عِنَبا وفَتَلْتُ قِنَّبا لم تؤثِّرْ، وأَما قولُهم: يريدُ أَن يَنزِعَها ويَضرِبَها، وهو عِندها، وله دِرهمان فشاذٌّ، والذي سوَّغَه أَن الهاءَ خفيَّةٌ، فلم يُعتَدَّ بها).

قال الشارح: يريدُ أَن الكسرَ من مُقتضِيات الإِمالة، وإِن كان بين الأَلفِ والكسرةِ حرفٌ متحرِّكٌ، نحوُ عِماد وجِبال، لأَن الميمَ من عِماد مفتوحةٌ، والفتحةُ أَيضاً تُمالُ إِلى

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١١٨، والأصول: ٣/ ١٦١، والسيرافي: ٣٠٩-٣١٠.

(٢) هذا كلام كُثير عزَّة، حكاه عنه ابن أبي إسحاق، انظر الكتاب: ٤/ ١٢١، والأصول: ٣/ ١٦٢.

(٣) سقط من ط، ر: «على».

(٤) أَمال حمزة الفعل «خاف»، وذكر أبو جعفر النحاس أن «أَهل الكوفة يميلونها ليدلُّوا على الكسرة من فَعِلْتُ»، إعراب القرآن: ١/ ٢٨٣، وانظر الكتاب: ٤/ ١٢١، والأصول: ٣/ ١٦٢، والسيرافي: ٣١٢-٣١٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٩٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧، ٣/ ١٢، وإمالة خاف وطاب وهاب لغة لبعض أهل الحجاز كما في الأصول: ٣/ ١٦٢.

وانظر سورة البقرة: ٢/ ١٨٢، وهود: ١١/ ١٠٣.

(٥) قال سيبويه بعد أن علّل إمالة حبلى ومعزى: «وناس كثير لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حُبلَى ومِعزَى»، الكتاب: ٤/ ١٢٠، وانظر الأصول: ٣/ ١٦١، والسيرافي: ٣١٢.

الكسرة لإِمالةِ الأَلف، فكأَنها من الأَلف، وليستْ شيئاً غيرَه، وكذلك لو فصلتَ بينهما بحرفَين الأولُ منهما ساكنٌ، نحوُ سِرْبال وشِمْلال، لأَن الساكنَ لا يُحفَلُ به لسكونه[١] وأَنَّه ليس بحاجزٍ قويٍّ، فصار كأَنك قلت: سِبَال وشِمَال، ومثلُه هو مِنَّا[٢]، و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[٣] [٩/ ٥٧]، الإمالةُ فيه جيِّدةٌ[٤]، وكذلك قالوا: صَوِيق وهم يريدون سَوِيقاً[٥]، فقلَبوا السينَ صاداً للقُرب من القاف وبينهما حرفان، الأَولُ متحرِّكٌ، والثاني ساكنٌ.

وفي الجملة كلَّما كانت الكسرةُ أَو الياءُ أَقربَ إِلى أَلفِه فالإِمالةُ أَلزمُ له، والنصبُ فيه جائزٌ، فإِن كان الفاصلُ بينهما حرفَين متحرِّكَين نحوَ قولك: أَكلتُ عِنبا، وفتَلتُ قِنَّبا لم تَسُغْ الإِمالةُ لتباعُدِ الكسرة من الأَلف.

فأَما قولُهم: يريدُ أَن ينزِعَها، وأَن يضربَها فقليلٌ[٦]، والذي سوَّغَه أَن الهاءَ خفيَّةٌ، فكانت كالمعدومة[٧]، فصار اللَّفظُ كأَنه يريدُ أَن ينزِعا، وأَن يضرِبا، فأَمالوا الأَلفَ للكسرة كما أَمالوها في عماد، فلذلك لا تُمالُ في نحو لم يَعْلَمَا لعدمِ الكسرة.

فأَما قولُهم: له دِرْهمان، فأَمالوا ههنا أَيضاً، وهو قليلٌ[٨]، والذي حسَّنَه كونُ الراءِ

---

(١) سقط من ط، ر: «لسكونه».

(٢) انظر السيرافي: ٣٣٥.

(٣) البقرة: ٢/ ١٥٦، أَمال قتيبة عن الكسائي الألف بعد النون من «إنا لله»، انظر شواذ ابن خالويه: ١٠، والنشر: ٢/ ٣٤، ونسب سيبويه هذه الإمالة إلى بني تميم، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٥، وزاد السيرافي: ٣٢٠ فقال: «ويقوله أيضاً قوم من قيس وأسد».

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٥، والأصول: ٣/ ١٦٣، والسيرافي: ٣٢٠، ٣٣٤.

(٥) هو طعام عندهم، انظر الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ١٩٠، وسر الصناعة: ١٨٦، ٢١٢، ٨١٦.

(٦) هو كثير على حدِّ قول سيبويه: «هذا باب من إمالة الألف، يميلها فيه ناس من العرب كثير، وذلك قولك: يريد أن يضربها، ويريد أن ينزعها»، الكتاب: ٤/ ١٢٣، وانظر السيرافي: ٣١٨، والأصول: ٣/ ١٦٣، والتكملة: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦.

(٧) هو لفظ الرضي وتعليل ابن السراج والسيرافي والفارسي، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٨) هي شاذة عند السيرافي والزمخشري والرضي وأبي حيان، وظاهر كلام سيبويه أنها ليست=

ساكنةً، فلم يكنْ حاجزاً حَصيناً، والهاءُ خفيَّةٌ، فهي كالمعدومة لخفائها، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في فصل الاسم، وليس شيءٌ من ذا تُمالُ أَلفُه في الرفع، فلا يقالُ: [٢٩٥/ ب] هو يضربُها، ولا يقتلُها، وذلك أَنه وقعَ بين الأَلفِ والكسرةِ ضمَّةٌ، فصارت حاجزاً، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَجرَوا الأَلفَ المنفصِلةَ مُجْرى المتصلةِ، والكسرةَ العارضةَ مُجْرى الأَصليَّةِ حيث قالوا: درستُ عِلما، ورأَيتُ زيدا، ومررتُ ببابِه، وأَخذتُ من مالِه).

قال الشارح: يريدُ أَنهم أَجرَوا المبدَلَة من التنوين مُجْرى ما هو من نفْس الكلمة، وجعلَها منفصلةً من الاسم لأَنها ليستْ لازمةً إِذ كانت من أَعراض الوقفِ، فتُميلها نحوَ قولك: درستُ عِلما ورأَيتُ زيدا، كما تقول عماد وشَيْبان[١]، وقالوا: أَخذتُ من مالِه، ووقفتُ ببابِه، فأَمالوا الأَلفَ لكسرةِ الإِعراب، وهي عارضةٌ، تزولُ عند زوال عاملِها وحُدوثِ عاملٍ غيرِه.

لكنَّهم شبَّهوها بكسرةِ عينِ فاعلٍ بعد الأَلف[٢]، وذلك أَن الغرضَ من الإِمالة إِنما هو مشاكَلةُ أَجْراسِ الحروفِ والتباعدُ من تَنافيها، وذلك أَمرٌ راجعٌ إِلى اللفظ، لا فرقَ فيه بين العارِض واللاَّزمِ، إِلا أَن الإِمالةَ في نحو عائد وسالم وعماد أَقوى من الإِمالة هنا، لأَن الكسرةَ هناك لازمةٌ[٣]، وهي في ماله وبابه عارضةٌ، أَلا ترى أَنها تزولُ في الرفع

=بالقليلة، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٢، والسيرافي: ٣١٥، والمفصل: ٣٣٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦، والارتشاف: ٥١٩.

(١) الإمالة في «زيدا» أضعف منها في شيبان وغيلان، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٢، والسيرافي: ٣١٤-٣١٥، والتكملة: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤

(٢) هو لفظ السيرافي وتعليله وتعليل سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٢، والسيرافي: ٣١٤، والنكت: ١٠٨٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨

(٣) هو قول سيبويه والسيرافي، انظر مصادر الحاشية السالفة.

والنصب، والرفعُ والنصبُ لا إِمالةَ فيه كما لا إِمالةَ في آجُرٍّ[1] وتابَل؟[2] فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والأَلفُ الآخِرةُ لا تخلو من أَن تكونَ في اسمٍ أَو فعلٍ، وأَن تكونَ ثالثةً أَو فوقَ ذلك، فالتي في الفعل تُمالُ كيف كانت، والتي في الاسم إِن لم يُعرَفْ انقلابُها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً، وتُمالُ رابعةً، وإِنما أُميلتْ العُلَى لقولهم: العُلْيا).

قال الشارح: الأَلفُ إِذا كانت في آخِر الكلمة فلا تخلو من أَن تكونَ منقلبةً عن واو أَو ياء، فإِن كانت منقلبةً من ياءٍ في اسمٍ أَو فعلٍ فإِمالتُها حسنةٌ، وذلك قولُك في الفعل: رَمى[3] قَضى سَعى، وفي الاسم فَتَى ورَحى، لأَن اللَّام هي التي يُوقَفُ عليها.

وإِن كانت من الواو فإِن كان فعلاً جازتْ الإِمالةُ فيه على قُبح[4]، نحوُ قولك: غَزا دَعا عَدا، لأَن هذا البناءَ قد يُنقلُ بالهمزة إِلى أَفْعلَ، فيصيرُ واوُه ياءً لأَن الواوَ إِذا وقعتْ رابعةً صارت ياءً، نحوُ أَغْزَيْتُ وأَدْعيتُ، فتقولُ: أَغْزِى وأَدْعِى بالإِمالة، وأَيضاً فإِنه قد

---

(١) هو طبيخ الطين، انظر المعرب: ٢١، ٢٢٩، واللسان (أجر).

(٢) بكسر الباء وفتحها، وهو الفِحَا، أَي توابل القدور، انظر اللسان (تبل)، (فحا)، وانظر أَيضاً الكتاب: ٤/ ١١٨، والأصول: ٢/ ١٦١، والسيرافي: ٣٠٩

(٣) قال سيبويه: «وقال أكثر الفريقين إمالةً: رَمى، فلم يُمل، كره أن ينحو نحو الياء إذ كان إنما فرَّ منها»، الكتاب: ٤/ ١٢٦، وتعقبه الرضي فقال: «وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعاب وباع وهاب لحصول العلة المذكورة»، شرح الشافية: ٣/ ١١، وفسر السيرافي كلام سيبويه بـ «أن قوماً لا يميلون رمى وإن كانت الألف منقلبة عن ياء»، السيرافي: ٣٢٢، وانظر التكملة: ٢٢٣، والنكت: ١٠٨٣، والارتشاف: ٥٣٠.

(٤) قوله: «على قبح» فيه نظر، فقد قال سيبويه: «والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزِا وصفِا ودعِا، وإنما كان في الفعل متلئباً...» الكتاب: ٤/ ١١٩، وقال الرضي: «اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر فإما أن تكون في آخر الفعل أو آخر الاسم، فالأُولى جاز إمالتها مطلقاً، لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء،... وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها، وذلك فيما لم يُسمَّ فاعله نحو دُعِي في دعا، فهو كالألف الممالة مع كون الألف في الآخر...»، شرح الشافية: ٣/ ١١، ولم يشر ابن السراج والسيرافي والفارسي إلى قبح الإمالة في هذا، انظر الأصول: ٣/ ١٦٢، والسيرافي: ٣١١، والتكملة: ٢٢٣، والارتشاف: ٥٣٠، والمساعد: ٤/ ٢٨٢، وانظر مناقشة ابن الحاجب هذه المسألة في الإيضاح: ٢/ ٢٩٣.

يُبْنَى لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه، فيصيرُ إِلى الياء، نحوُ غُزِيَ ودُعِيَ، فتخيَّلوا ما هو موجودٌ في الحكم موجوداً في اللفظ.

فإِن كان اسماً نحوَ عَصا وقَفا ورَحا[١] لم تُمَلْ أَلفُه[٢]، لأَنها لا تنتقلُ انتقالَ الأَفعالِ، لأَن الأَفعالَ تكونُ على فَعَلَ وأَفْعَلَ واسْتفعَلَ وفَعَّلَ، والأَسماءُ لا تتصرَّفُ هذا التصرُّفَ، فلا يكونُ فيها إِمالةٌ، هذا إِذا كانت ثالثةً، فأَما إِذا كانت رابعةً [٩/ ٥٨] طَرَفاً فإِمالتُها جائزةٌ[٣]، وهي التي تُختارُ، ولا تخلو من أَن تكونَ لاماً أَو زائدةً.

فإِذا كانت لاماً فلا تخلو من أَن تكونَ منقلبةً من ياءٍ من نحوِ مَرْمَى ومَسْعَى ومَلْهَى ومَغْزَى، فأَما مَرْمَى ومَسْعَى فهو من رَمَيتُ وسَعيتُ، ومَلْهَى[٤] ومَغْزى فإِنهما وإِن كانا من لَهوتُ وغَزوتُ فإِن الواوَ تَرجعُ إِلى الياء لوقوعها رابعةً، ولذلك تَظهرُ في التثنية، فتقولُ: مَلْهيان ومَغْزيان، وكلَّما ازدادتْ الحروفُ كثرةً كانت من الواو أَبعدَ.

أَو تكونَ الأَلفُ زائدةً للتأنيث أَو للإِلحاق، وحقُّ الزائدِ أَن يُحمَلَ على الأَصل، فيُجعلَ حكمُه حُكمَ ما هو من الياء، إِذ كانت ذواتُ الواوِ تَرجعُ إِلى الياء إِذا زادتْ على

---

(١) من العرب من يقول: رحوت الرَّحا، ومنهم من يقول: رحيت الرَّحى، انظر إصلاح المنطق: ١٦٤، وأدب الكاتب: ٢٥٧، والصحاح واللسان (رحا)، وعلى ذلك تجوز إمالة (رحى) على إحدى اللغتين.
انظر التكملة: ٢٢٤، وسر الصناعة: ٥٧٩-٥٨٠.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١١٩، والأصول: ٣/ ١٦٢، والسيرافي: ٣١١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢، والمساعد: ٤/ ٢٨٢، ورأى أبو حيان أن ظاهر كلام سيبويه أنه يسوِّي في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيز الإمالة، انظر الارتشاف: ٥٣١، وقال السيرافي: «وأما ما كانت ألفه منقلبة من واو - وذلك إنما يكون في الثلاثي - فإنه تجوز إمالته أيضاً، وهو الذي قاله سيبويه»، السيرافي: ٣١٠، لكنه قال بعد ذلك: «والأسماء التي لا يميلونها من هذا النحو نحو قَفا وعَصا والقنا»، ٣١١، وعبارة سيبويه تحتمل ما ذكره أبو حيان.

(٣) عبارة سيبويه: «فالإمالة مستتبَّة»، الكتاب: ٤/ ١٢٠، وانظر الأصول: ٣/ ١٦٢، والسيرافي: ٣١١-٣١٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢، والارتشاف: ٥٣٠.

(٤) الصواب: «وأَما مَلْهى..».

الثلاثة، وذلك نحوُ حُبْلى وسَكْرَى، الإمالةُ فيهما سائغةٌ[١]، لأن الألفَ في حكم الياءِ، ألا ترى أنها تنقلبُ ياءً في التثنية نحوَ قولك: حُبْلَيان وسَكْرَيان، وفي الجمع السالم نحوُ حُبْلَيات وسَكْريات؟ ولو اشتققْتَ منهما فعلاً لكان بالياء، نحوُ حَبْلَيْتُ وسَكْرَيْتُ، وكذلك ما زادَ من نحوِ سُكارَى وشُكَاعَى[٢].

فأما الملحَقةُ من نحو أَرْطَى[٣] ومِعْزَى وحَبَنْطَى[٤] فكذلك، ألا تراكَ تقولُ في التثنية: أَرْطَيان ومِعْزَيان وحَبَنْطيان؟ كلُّ هذا يرجعُ إلى الياء، ولذلك يُمالُ.

فهذا حكمُ الألفِ إذا كانت رابعةً مقصورةً، أو على أكثرَ من ذلك اسماً كانت أو فعلاً.

وإنما أُميلتْ العُلى ـ وهو اسمٌ على ثلاثة أحرفٍ من الواو ـ لقولهم: العُلْيا، فالألفُ التي في العُلَى تلك الياءُ التي في العُلْيا، لكنَّه لَمَّا جُمعَ على الفُعَل قُلبتْ الياءُ ألفاً، فهو كقولهم: الكُبَر من الكُبْرى والفُضَل من الفُضْلى، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمتوسِّطةُ إن كانت في فعلٍ يقالُ فيه: فَعِلتُ كطَابَ وخافَ أُميلتْ، ولم يُنظَرْ إلى ما انقلبتْ عنه، وإن كانت في اسمٍ نُظرَ إلى ذلك، فقيل: نَاب، ولم يُقلْ بِاب).

قال الشارح: الألفُ المتوسِّطةُ إذا كانت عيناً فلا تخلو من أن تكونَ من واو أو ياءٍ، فإذا كانت منقلبةً من ياءٍ ساغَتْ الإمالةُ فيها في اسمٍ كانت أو فعلٍ، فتقولُ في الاسم: نِاب وعِاب، لأنها من الياء لقولهم في جمع ناب: أَنْياب، وعاب بمعنى العَيْب[٥]، وتقولُ

---

(١) بهذا استدلَّ السيرافي: ٣١٢.

(٢) هو نبت، انظر اللسان (شكع).

(٣) هو شجر تدبغ به العرب، مفرده أرطاة، انظر الصحاح (أرط)، والمنصف: ١/ ٣٦.

(٤) هو الممتلئ من غضب أو بِطنة، السيرافي: ٦٣٦.

(٥) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٢٨، والسيرافي: ٣٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١١، والارتشاف: ٥٣٢.

في الفعل: بِات وصِار إِلى كذا وهِاب، وإِنما أُمليتْ هنا لتدلَّ على أَن العينَ من الياء، ولأَن ما قبلَها يَنكسرُ في بِتُّ وصِرتُ وهِبتُ.

وإِذا كانت منقلبةً من واوٍ فإِن كان فعلاً على فَعِلَ كَعِلمَ جازتْ الإِمالةُ، نحوُ قولك: خِاف ومِات في لغة مَن يقول: ماتَ يَماتُ[1]، لأَن ما قبلَ الأَلفِ مكسورٌ في خِفتُ[2] ومِتُّ، ومَن قال: ماتَ يَموتُ لم تَجزْ الإِمالةُ في قوله، وكذلك في نظائره من نحوِ قال وقام، وقرأَ القُراءُ ﴿لِمَنْ خَافَ مَقَامِى﴾[3]، إِلا أَنه فيما كان من الياء أَحسنُ لأَن فيه علَّتَين، كونُه من الياء، وهو مكسورٌ في هِبتُ وبِعتُ، وليس في ذوات الواوِ إِلا علَّةٌ واحدةٌ، وهو الكسرُ لا غيرُ.

فأَما إِذا كانت بناتُ الواوِ على فَعَلَ أَو فَعُلَ لم تُمِلْ فعلاً كانت أَو اسماً، فالفعلُ قال وطال، والاسمُ بابٌ ودارٌ، إِذ كانت العينُ واواً، وليست بفَعِلَ، كخِفْتُ، كأَنهم يُفرِّقون بين ما فعلتُ منه مكسورُ الفاء، نحوُ خِفتُ ونِمتُ، وبين ما فعلتُ منه مضمومُ الفاء، نحوُ قُلتُ وطُلتْ، وليس ذلك في الأَسماء.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَمالوا الأَلفَ لأَلفٍ مُمالةٍ قبلها، قالوا: رأَيتُ عِمادا ومِعْزانا).

قال الشارح: وقد أَمالوا الأَلفَ لأَلفٍ مُمالةٍ قبلها، فقالوا: رأَيتُ عِمادا ومِعْزانا، وحَسبتُ حِسابا، وكتبتُ كِتابا[4]، [٢٩٦/ أ] أَجرَوا الأَلفَ المُمالةَ مُجْرى الياءِ لقُربها منها، فأَجنَحوا الأَلفَ الأَخيرةَ نحوَ الياءِ، والفتحةَ قبلَها نحوَ الكسرة كما فعلوا ذلك فيما قبلها

---

(١) هي لغة طائية كما في اللسان (موت)، والأجود مُتَّ تَموت، كما في أدب الكاتب: ٤٨٤، وانظر الكتاب: ٤/ ١٢١، والأصول: ٣/ ١٦٣، والسيرافي: ٣١٤، والصحاح (موت)، والأفعال لابن القطاع: ٤٨٢.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ١٠٢.

(٣) إبراهيم: ١٤/ ١٤، انظر ما سلف: ٩/ ١٠٢.

(٤) حكى سيبويه هذه الإمالة عن ناس، انظر الكتاب: ٤/ ١٢٣، والأصول: ٣/ ١٦٣، والحلبيات: ٤٨-٤٩، والسيرافي: ٣١٦، والنكت: ١٠٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣.

مـن الأَلـف والفتحـةِ، والغـرضُ مـن ذلـك تناسُـبُ الأَصـواتِ[١] [٩/ ٥٩] وتقـارُبُ أَجراسِها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَمنعُ الإِمالـةَ سبعةُ أَحرفٍ، وهي الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ والغَينُ والخاءُ والقافُ إِذا وَلِيَتْ الأَلفَ قبلَها، أَو بعدَها، إِلا في باب رَمَى وباع، فإِنك تقولُ فيهما: طابَ وخافَ وصَغَى وطَغَى، وذلك نحوُ صاعِد وعاصِم وضامِن وعاضِد وطائف وعاطِس وظالِم وعاظِل وغائِب وواغِل وخامِد وناخِل وقاعِد وناقِف، أَو وقعتْ بعدَها بحرفٍ أَو حرفَين كناشِص ومَفَارِيص وعارِض ومَعَارِيض وناشِط ومَنَاشِيط وباهظ ومَوَاعِيظ ونابِغ ومَبَالِيغ ونافِخ ومَنَافِيخ ونافِق ومَعَالِيق).

قال الشارح: هذه الحروفُ من مَوانعِ الإِمالةِ، وهي تمنعُ الإِمالةَ على أَوصاف مخصوصةٍ[٢]، و«إِنما مَنعتْ الإِمالةَ لأَنها حروفٌ مستعِليةٌ»[٣]، ومعنى الاستعلاءِ أَن تَصعدَ إِلى الحَنك الأَعلى، إِلا أَن أَربعةً منها تَستعلي بإِطباقٍ، وهي الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ، ومعنى الإِطباقِ أَن تَرفعَ ظهرَ لسانِك إِلى الحَنكِ الأَعلى، فينطبقَ على ما حاذاه من ذلك، وثلاثةٌ منها مستعِليةٌ من غير إِطباقٍ، وهي العينُ والخاءُ والقافُ.

والأَلفُ إِذا خرجتْ من موضِعها اعتلَتْ[٤] إِلى الحَنك الأَعلى، فإِذا كانت مع هذه الحروفِ المستعلِيةِ غَلبتْ عليها، كما غَلبتْ الكسرةُ والياءُ عليها[٥]، إِذ معنى الإِمالةِ أَن يُقرَّبَ الحرفُ ممَّا يشاكِلُه من كسرةٍ أَو ياءٍ، فإِذا كان الذي يُشاكِلُ الحرفَ غيرَ ذلك

---

(١) هو قريب من تعليل الرضي في شرح الشافية: ٣/ ١٣.

(٢) هذه عبارة الفارسي في التكملة: ٢٢٥، وانظر في موانع الإمالة الكتاب: ٤/ ١٢٨-١٢٩، والمقتضب: ٣/ ٤٦، والسيرافي: ٣٢٨، وسر الصناعة: ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤

(٣) هذا تعليل سيبويه ولفظه، الكتاب: ٤/ ١٢٩.

(٤) في الكتاب: ٤/ ١٢٩، والسيرافي: ٣٢٨: «استعلت».

(٥) من قوله: «والألف إذا خرجت...» إلى قوله: «عليها» قاله سيبويه: ٤/ ١٢٩ ولكن الشارح زاد «والياء».

مِلْتَ[1] بالحرفِ إليه، وهذه الحروفُ منفتِحةُ المَخارِج، فلذلك وجبَ الفتحُ[2] معها، ورُفضتْ الإمالةُ هنا من حيث اجتُلبتْ فيما تقدَّمَ[3].

فمن المواضعِ التي تُمنعُ فيها الإمالةُ أَن تكونَ مفتوحةً قبل الألف، نحوُ صاعِد وضامِن وطائف وظالِمٍ وغائب وخامِد وقاعِد، فهذه الأَلفُ في جميع ما ذكرناه منصوبةٌ غيرُ مُمالةٍ لَمَا ذكرناه من إرادةِ تجانُسِ الصوتِ[4]، لا سيَّما وهي مفتوحةٌ، والفتحُ ممَّا يزيدُها استعلاءً.

قال سيبويه: «لأَنها إِذا كانت ممَّا يُنصبُ مع غيرِ هذه الحروفِ لزمَها النصبُ مع هذه الحروفِ[5]»، قال: «ولا نعلمُ أَحداً يُميلُ هذه الأَلفَ إلا مَن لا يؤخذُ[6] بعربيَّتِه، وكذلك إِذا كان حرفٌ من هذه الحروفِ بعد الأَلف[7]»، يريدُ أَن النصبَ كان جائزاً فيها مع سببِ الإمالةِ، فهو مع هذه الحروفِ لازمٌ، وذلك قولُك: عاصِم وعاضِد وعاطِل وواغِل وناخِل وناقِف.

فهذا كلُّه غيرُ مُمالٍ، وقد شبَّهه سيبويه بقولهم: صَبقْتُ في سبقْتُ[8] حيث أَرادوا المشاكَلةَ والعملَ من وجه واحدٍ، إِذ كانت السينُ مهموسةً، والقافُ مجهورةً مستعلِيةً، فقارَبوا بينهما بأَن أَبدَلوا منها أَقربَ الحروفِ إِليها، وهي الصادُ، لأَنها تقاربُها في المخرج والصَّفير، وتُقاربُ القافَ في الاستعلاء، وإِن لم تكنْ مثلَها في الإِطباق.

---

(١) في ط، ر: «أملته». وما أثبت أحسن.

(٢) من قوله: «إذ معنى الإمالة...» إلى قوله: «الفتح» قاله المبرد في المقتضب: ٣/ ٤٦.

(٣) من قوله: «ورفضت...» إلى قوله: «تقدم» قاله الفارسي في التكملة: ٢٢٥.

(٤) هو تعليل قاله الفارسي في التكملة: ٢٢٥.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٢٩ بتصرف.

(٦) في ط، ر: «يوثق»، مخالف للكتاب: ٤/ ١٢٩.

(٧) الكتاب: ٤/ ١٢٩.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٩، والسيرافي: ٣٣٠-٣٣١، والتكملة: ٢٢٥، وسر الصناعة: ١٨٦، ٨١٦.

وكذلك إِن كانت بعدَ الأَلف بحرفٍ، نحوُ ناشِصٍ، وهو المرتفعُ، يقالُ: نَشَصَ نُشُوصاً، أَي ارتفعَ، وعارِضٍ، وهو السحابُ المعترِضُ في الأُفق، والعارِض: النَّابُ والضِّرسُ الذي يَليه، وناشِطٍ، من قولهم: نَشِطَ الرجلُ يَنْشَطُ نشاطاً، وهو كالمَرِح، وباهظٍ، ومن قولهم: بَهَظَه الحِمْلُ، يقالُ: شيءٌ باهِظٌ، أَي شاقٌّ، ونابغٍ، من قولهم: نَبَغَ، أَي ظَهرَ، ونافِخٍ، ونافِقٍ فاعلٌ من نَفَقَ البَيْعُ أَي راجَ[١].

فهذا وما كان مثلَه غيرُ مُمالٍ، ولا يمنعُه الحاجزُ بينهما من ذلك، كما لم يَمنعْ السينَ من انقلابها صاداً الحرفُ، وهو الباءُ في قولك: صَبقتُ في معنى سَبقتُ، ولا يُميلُ ذلك أَحدٌ من العرب إِلا مَن لا يُوثَقُ بعربيَّته، هذا نصُّ سيبويه[٢].

وكذلك إِن كان الحاجزُ بينهما حرفَين، نحوُ مَفَارِيص، وهو جمعُ مِفْراص لِمَا يُقطعُ به، ومَعَارِيض، وهو التوريةُ بالشيءِ عن الشيء، وفي المثل «إِنَّ في المَعَاريض لَمَندوحةً عن الكذب»[٣]، [٩/ ٦٠] ومَنَاشِيط، وهو جمعُ مَنْشُوط من نَشَطَ العُقْدةَ إِذا رَبطَها ربْطاً يُسهلُ انحلاَلُها، ويجوزُ أَن يكونَ جمعَ مِنْشاط للرجل يَكثُرُ نشاطُه، ومَوَاعِيظ جمعُ مَوْعُوظ، مفعولٌ من الوَعْظ الذي هو النُّصح، ومَبَالِيغ جمعُ مَبْلوغ، من قولهم: قد بلَغتُ المكانَ إِذا وصلتُ إِليه، فالمكانُ مَبلوغٌ، والواصلُ إِليه بالغٌ[٤]، ومنه[٥] قوله تعالى: ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾[٦]، مَنَافِيخ: جمعُ مِنْفاخ، وهو ما يُنفَخُ به كالكِير للحدَّاد، ومَعَاليق: جمعُ مِعْلاق، وهو كالكَلُّوب.

---

(١) انظر معاني المواد السالفة في مواضعها من الصحاح واللسان.

(٢) انظر ما سلف قبل قليل.

(٣) هو حديث مرفوع عن عمران بن حصين، انظر غريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٢٨٧، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ١٨٦، وساقه الميداني في مجمع الأمثال: ١/ ١٣ على أنه من كلام عمران بن حصين.

(٤) في ط: «وبالغ». تحريف.

(٥) في ط: «منه».

(٦) النحل: ١٦/ ٧.

فهذا أَيضاً ونحوُه ممَّا لا يُمالُ، وإِن كان بينهما حرفان، كما لم يَمتنعْ السينُ من الصاد في صَوِيق وصِراط[1]، وقد أَمالَ هذا النحوَ قومٌ من العرب، فقالوا: مَناشِيط لتَراخي هذه الحروفِ عن الأَلف، وهو قليلٌ[2]، والكثيرُ النصبُ.

قال صاحب الكتاب: (وإِن وقعتْ قبلَ الألفِ بحرفٍ وهي مكسورةٌ أَو ساكنةٌ بعد مكسورٍ لم تَمنعْ عند الأَكثر، نحوُ صِعَاب ومِصْباح وضِعَاف ومِضْحاك وطِلَاب ومِطْعام وإِظْلام وغِلَاب ومِغْناج وخِبَاث وإِخْبات وقِفْاف ومِقْلات).

قال الشارح: قد ذكرنا أَن هذه الحروفَ من موانعِ الإِمالة، لأَن الصوتَ يَستَعلي عند النُّطق بها إِلى أَعلى الحَنك، والإِمالةُ تسفُّلٌ، وكان بينهما تَنافٍ، وهي مع ذلك إِذا كانت بعد الألف كانت أَدْعَى لمنع الإِمالةِ منها إِذا كانت قبلَه، لأَنها إِذا كانت بعد الأَلف كنتَ متصعِّداً بالمُستعلي بعد الانحدار بالإِمالة، وإِذا كانت قبلَه كنتَ منحدِراً بعدَ التصعُّدِ بالحرف، والانحدارُ أَخفُّ عليهم من التصعُّد[3].

وقد شبَّه سيبويه بقولهم: صَبقتُ في سَبقتُ، وَصُقتُ في سُقتُ، وصَوِيق في سَوِيق[4]، ولم يقولوا في قَسْوَرٍ وقِستُ: قَصْوَر وقِصتُ[5]، لأَن المُستعلي إِذا تقدَّمَ كان أَخفَّ عليهم، لأَنك تكونُ كالمنحدرِ من عالٍ، وإِذا تأَخَّرَ كنتَ مُصْعِداً بالمُستعلي بعد التسفُّل بالسين، وهو أَشقُّ.

فإِذا وقعتْ قبلَ الأَلفِ بحرفٍ، وكانت مكسورةً فإِنها لا تَمنعُ الإِمالةَ، نحوُ صِعَاب وضِعَاف، وكانت الإِمالةُ فيها حسنةً، لأَن الكسرةَ أَدنَى إِلى المُستعلي من الأَلف،

---

(١) هذا تنظير سيبويه: ٤/ ١٣٠.

(٢) هذه حكاية سيبويه وتعليله وحكمه، انظر الكتاب: ٤/ ١٣٠، والأصول: ٣/ ١٦٤، والسيرافي: ٣٢٩-٣٣٠، والتكملة: ٢٢٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٩.

(٣) هو تعليل سيبويه: ٤/ ١٣٠، وقريب من لفظ السيرافي: ٣٣٠-٣٣١.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٣٠، وذكر السيرافي: ٣٣١ عنه هذا التشبيه.

(٥) هذا تمثيل الفارسي واستدلاله في التكملة: ٢٢٦، ومثل سيبويه بـ قَسوت وقِسْت، انظر الكتاب: ٤/ ١٣٠.

والكسرةُ تُوْهي استعلاءَ المُستعلي، والنصبُ جيِّدٌ، والإِمالةُ أَجودُ، فلو كان المُستعلي بعد الكسرة لم تَجزْ الإِمالةُ، لأَن المُستعلي أَقربُ إِلى الأَلف، وهو مفتوحٌ، وذلك قولُك: حِقَاب ورِصَاص فيمَن كسَرَ الراءَ(١).

وكذلك لو كانت ساكنةً بعد مكسور لم تَمنعْ عند الأَكثر، نحوُ مِصْباح ومِطْعام، لأَن المُستعلي هنا لا يُعتدُّ به لسكونه، فهو كالميِّت الذي لا يُعتدُّ به، فصار من جُملة المكسور المتقدِّم عليه [٢٩٦/ ب] لأَن محلَّ الحركةَ بعدَ الحرف(٢) على الصحيح من المذهب، فهي مجاوِرةٌ للساكن، فصارت الكسرةُ كأَنها فيه، أَلا ترى أَنهم قالوا: مُؤْسى فهمَزوا الواوَ لمجاورةِ الضمَّةِ، وأَجرَوها مُجْرى المضمومة نفسِها، فجَرتْ مَجْرى صِعَاب وضِعَاف في جواز الإِمالةِ، هذا هو الكثيرُ.

وقد ذهبَ بعضُهم إِلى منعِ الإِمالةِ، وأَجرَى على الساكن حُكمَ المفتوحِ بعده، فمنعَه من الإِمالة كما يُمنعُ قوائمُ(٣)، والوجهُ الأَولُ.

وقولُه: «إِلا في بابِ رَمى وباعَ» يريدُ أَن هذه الحروفَ لا تَمنعُ الإِمالةَ إِذا كانت فاءً مفتوحةً من فعلٍ معتلِّ العَينِ أَو اللَّامِ بالياء، نحوُ طاب وخاف وقَلَى وطَغَى، فما كان من ذلك فإِنه يمالُ لأَن أَلفَه منقلِبةٌ عن ياءٍ، وهو سببٌ قويٌّ، فغُلِبَ المُستعلي مع قُوةِ تصرُّفِ الفعلِ، وليست كأَلفِ فاعِلٍ، لأَن هذه الأَلفَ أَصليٌّ(٤)، وتلك منقلِبةٌ عن ياء.

---

(١) «والرَّصاص أكثر من الرِّصاص، والعامة تقوله بكسر الراء»، اللسان (رصص)، وانظر إصلاح المنطق: ١٦٣، وأدب الكاتب: ٣٨٨، ٤٢٤، وتهذيب اللغة: ١٢/ ١١١.
ومن قوله: «الإمالة فيها حسنة...» إلى قوله: «الراء» قاله المبرد في المقتضب: ٣/ ٤٦-٤٧ بخلاف يسير.

(٢) هو مذهب الخليل وسيبويه وابن جني والرضي، ومذهب الفارسي أن الحركة تحدث مع الحرف، ومذهب بعضهم أنها قبل الحرف، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤١-٢٤٢، وسر الصناعة: ٢٨-٣٢، والخصائص: ٢/ ٣٢١، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١١٩.

(٣) انظر مذهب بعضهم في الكتاب: ٤/ ١٣١، والأصول: ٣/ ١٦٤-١٦٥، والسيرافي: ٣٣٠-٣٣١، والتكملة: ٢٢٦.

(٤) كذا في د، ط، ر، الوجه «أَصلية».

وكذلك ما كان من باب غَزَا وعَدَا، أَي إِن كان معتلَّ اللَّام بالواو، نحوُ صَغَا وصَفَا، لأَن هذه اللَّامَ تصيرُ ياءً كما ذكرنا في أَغْزيتُ وغُزِي، ففي هذه الأَفعالِ داعيان إِلى الإِمالة [٩/ ٦١] الانقلابُ عن الياء، وهو سببٌ قويٌّ، وقُوةُ تصرُّفِ الفعل، فغُلِبَ المُستعلي، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (قال سيبويه: «وسمعْناهم يقولون: أَرادَ أَن يضربَها زيدٌ، فأَمالوا، وقالوا: أَرادَ أَن يضربها قبلُ، فنصَبوا للقاف، وكذلك مررتُ بمالِ قاسم، وبمالِ مَلِقٍ»).

قال الشارح: المرادُ بذلك أَنهم قد أَجرَوا المنفصِلَ مُجْرى المتَّصل، ومعنى المنفصِل أَن تكونَ الأَلفُ من كلمة، والمُستعلي من كلمة أُخرى، فيَجريان مَجْرى ما هو من كلمة واحدةٍ، وذلك أَنهم قالوا: أَرادَ أَن يضربها زيدٌ[١]، فأَمالوا للكسرة قبلها.

وقالوا: أَرادَ أَن يَضربها قبلُ، فنصَبوا مع وجودِ المقتضي للإِمالة ـ وهو كسرةُ الراءِ ـ لأَجل المانِع، وهو حرفُ الاستعلاء، وهو القافُ في قبلُ، وكذلك بمالِ قاسم، وبمالِ مَلِقٍ[٢]، وإِن كانا في كلمتَين، فإِنهم أَجرَوهما مُجرى ما هو من كلمة واحدةٍ، نحوُ عاقد وناعق ومَنَاشِيط.

ومنهم مَن يُفرقُ بين المتصل والمنفصِل[٣]، فأَمالَ بمالِ قاسم، كأَنه لم يَحفلْ بالمُستعلي، إِذ كان من كلمة أُخرى، وصار كأَنك قلت: بمال[٤]، وسكتَّ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والراءُ غيرُ المكسورةِ إِذا وَلِيتْ الأَلفَ مَنعتْ مَنْعَ المُستعليةِ، تقولُ: راشِدٌ، وهذا حمارُك، ورأَيتُ حمارَك على التفخيم، والمكسورةُ أَمرُها بالضدِّ من ذلك، يُمالُ لها ما لا يُمالُ مع غيرها، تقولُ: طارِد وغارِم، وتَغلبُ غيرَ المكسورةِ

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٣١-١٣٢، والسيرافي: ٣٣٣، وما سلف: ٩/ ١٠٣.

(٢) «رجل مَلِقٌ: يعطي بلسانه ما ليس في قلبه»، اللسان (ملق).

(٣) كذا في الأصول: ٣/ ١٦٥.

(٤) كذا في السيرافي: ٣٣٥، وانظر الكتاب: ٤/ ١٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠.

كما تَغلبُ[١] المُستعليةَ، فتقولُ: من قَرارِك، وقُرئ: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾، فإذا تَباعدَتْ لم تؤثِّرْ عند أَكثرهم، فأَمالوا هذا كافرٌ، ولم يُميلوا مررتُ بقادر، وقد فخَّمَ بعضُهم الأَولَ، وأَمال الآخَرَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الراءَ حرفُ تكريرٍ، فإذا نطقتَ به خرجَ كأَنه مُتضاعِفٌ، وفي مَخْرجه نوعُ ارتفاعٍ إِلى ظَهْرِ اللِّسان إِلى مَخْرج النون فُويقَ الثَّنايا، فإذا كان مفتوحاً أَو مضموماً منعتَ إِمالةَ الحرفِ، نحوُ قولك: هذا راشدٌ، وهذا فَراشٌ، فلم يُميلوا وأَجرَوه ههنا مُجرى المُستعلي لِمَا ذكرناه، ولأَنهم لَمَّا نَطقَوا كأَنهم تكلَّموا بِراءَيْنِ مفتوحتَين، فقَوِيتْ على نصبِ الأَلف، وصارت بمنزلة القاف[٢]، فهي في منعِ الإِمالةِ أَقوى من غيرها من الحروف، ودون المُستعليةِ في ذلك.

فإذا كانت مكسورةً فهي تُقوِّي الإِمالةَ أَكثرَ من قُوةِ غيرِها من الحروف المكسورةِ، لأَن الكسرةَ تتضاعَفُ، فهي من أَسباب الإِمالة، وإِذا كانت مضمومةً أَو مفتوحةً فالضمُّ والفتحُ يتضاعَفان، وهما يمنعان الإِمالةَ[٣].

وإِذا كانت الراءُ بعد أَلفٍ تُمالُ لو كان بعدها غيرُ الراءِ لم تُمَلْ في الرفع والنصب، وذلك قولُك: هذا حمارُك[٤] ورأَيتُ حمارَك، فهذا نصبٌ، ولولا الراءُ لكان ممَّا يُمالُ[٥]، نحوُ عماد وكتاب.

فالراءُ إِذا كانت مفتوحةً أَو مضمومةً في منعِ الإِمالةِ بمنزلة المتقدِّمةِ في نحوِ راشد، وإِذا جاءتْ بعد الأَلف مكسورةً أَمالتْ الأَلفَ قبلها، وكان أَمرُها بالضدِّ من تلك المفتوحةِ والمضمومةِ، لأَنها تكونُ سبباً للإِمالة، وذلك قولُك: مررتُ بحمارك، ومنه

---

(١) أقحم بعدها في ط: «لأن».

(٢) هذا كلام سيبويه: ٤/ ١٣٦ بخلاف يسير، وانظر الأصول: ٣/ ١٦٧.

(٣) من قوله: «فهي في منع الإمالة...» إلى قوله: «الإمالة» قاله السيرافي: ٣٤٠ بخلاف يسير، وانظر التكملة: ٢٢٧.

(٤) من قوله: «وإذا كانت الراء...» إلى قوله: «حمارك» كلام سيبويه: ٤/ ١٣٦.

(٥) من قوله: «وإذا كانت الراء...» إلى قوله: «يمال» قاله الفارسي في التكملة: ٢٢٧.

قولُه تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾(١)، وكذلك غارِم وعارِف، فكانت(٢) الإِمالةُ ههنا أَلزمَ منها في عائد ونحوِه.

فإِن وقعَ قبلَ الأَلف حرفٌ من المُستعلية حَسُنتْ الإِمالةُ التي كانت تُمنعُ في نحو قاسم من أَجل الراء(٣)، فتقولُ: طائف وغائب بالفتح، ولا تُميلُ لمكانِ المُستعلي في أولـه، وتقولُ: طارِد وغارِم، فتُميلُه لأَجل الراء المكسورةِ لأَنها كالحرفَين المكسورَين، فغَلبتْ ههنا المُستعلي كما غَلبتْ المفتوحةُ على منع الإِمالة الكسرةَ والياءَ ونحوَهما من أَسباب الإِمالة، ولأَن حرفَ الاستعلاءِ إِذا كان قبلَ الأَلف كان أَضعفَ في منع الإِمالة [٩/ ٦٢] ممَّا إِذا كان بعدَه، وذلك لأَنه إِذا تقدَّمَ كان كالانحدارِ من عالٍ إِلى سافلٍ، وذلك أَسهلُ من العكس، ولقُوةِ الراءِ المكسورةِ بتكريرها وضعفِ حرفِ الاستعلاءِ إِذا تقدَّمَ ساغَتْ الإِمالةُ معه، فلذلك تُميلُ نحوَ قادر وغارب، ولا تُميلُ نحوَ فارق وسارق، وذلك لقُوةِ المُستعلي إِذا تأَخَّرَ وضعفِه إِذا تقدَّمَ(٤).

والراءُ المكسورةُ تَغلبُ الراءَ المفتوحةَ والمضمومةَ إِذا جامَعتْها نحوَ مِن قَرارك(٥)، وقُرِئَ: ﴿قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾(٦)، وذلك لأَن الراءَ المفتوحةَ لم تكنْ أَقوى في منعِ الإِمالة من المُستعلي، وقد غَلبتْ المكسورةُ في نحو طارِد وغارِم، وقال سيبويه: «ولم تكنْ الراءُ المفتوحةُ التي قبلَ الأَلفِ بأَقوى من حرفِ الاستعلاءِ»(٧).

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٥٩، وانظر النشر: ٢/ ٢٥٦.

(٢) في ط، ر: «فكأنه». تحريف.

(٣) من قوله: «فإن وقع...» إلى قوله: «الراء» قاله المبرد في المقتضب: ٣/ ٤٨.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٣٦، والمقتضب: ٣/ ٤٨-٤٩، والأصول: ٣/ ١٦٧، والسيرافي: ٣٤٠-٣٤١، والتكملة: ٢٢٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ١٣٧، وكتاب السبعة: ١٤٩، والسيرافي: ٣٤١، والتكملة: ٢٢٨.

(٦) الإنسان: ٧٦/ ١٦، أشار ابن برهان في شرح اللمع: ٧٤٠ إلى أنه قرئ «قوارير» بالإمالة، وانظر معجم القراءات: ١٠/ ٢١٨.

(٧) هذا كلام السيرافي يشرح كلام سيبويه، وتتمته «في منع الإمالة»، السيرافي: ٣٤٢، وانظر الكتاب: ٤/ ١٣٧.

وإذا تَباعدتْ هذه الراءُ عن الأَلف لم تؤثِّرْ، قالوا: هذا كافر، وهي المَنابرُ، فأَمالوا، ولم تَمنعْ الراءُ الإِمالةَ، كما مَنعتْ في هذا حمارُك لتباعُدها عن الألف، ففصلَ الحرفُ بينها وبين الأَلف، ولم تكن في القُوة كالمُستعلية، لأَن الراءَ وإِن كانت مكرَّرةً فليس فيها استعلاءُ هذه الحروفِ، لأَنها من مَخرج اللّام وقريبةٌ من الياء، ولذلك الأَلْثغُ يجعلُ مكانَها ياءً، فيقولُ في بارَكَ اللهُ لك: بايَكَ اللهُ لك[1].

ولم يُميلوا مررتُ بقادر[2] لأَن الراءَ لَمّا تباعَدتْ من الأَلف بالفاصل بينهما لم يبقَ لها تأثيرٌ لا في منع إِمالة ولا في تسويغها، فأَمالوا الكافرون والكافر على ما ذكرنا، ولم يَعتدُّوا بالراء، وإِن كانت مضمومةً في منع الإِمالة كما اعتدُّوها إِذا وَليتْ الأَلفَ، ولم يُميلوا مررتُ بقادر للقاف، كما لم يُميلوا طائف وضامِن كما أمالوا قارِب لفصْل الحروف بينهما [٢٩٧/أ].

ومن العرب مَن لا يُميلُ الأَولَ، فيقول: هذا كافرٌ، فينصبُ في الرفع والنصب، ويجعلونها بمنزلتها إِذا لم يَحُلْ بينها وبين الأَلف شيءٌ، كأَن الحرفَ المكسورَ بعد الأَلف ليس موجوداً، وقدَّروا أَن الراءَ قد وَليتْ الأَلفَ، فصارت بمنزلة هذا حمارٌ، ورأَيتُ حماراً، كما أَن الطاءَ في ناشِط، والقافَ في السَّمالِق كأَنها تَلي الأَلفَ في منعِ الإِمالة[3].

وإِذا كانت الراءُ مجرورةً في الكافر ومكسورةً في الكافرين أَمالوا، كأَن الراءَ تَلي الأَلفَ بالإِمالة، فالإِمالةُ حسنةٌ، وليس كحُسنِها في الكافرين لأَن الكسرَ في الكافرين لازمٌ للراء، وبَعدها ياءٌ، والكافرُ لا ياءَ فيه، وليست الكسرةُ بلازمةٍ للراء إِلا في الخفض، وفي الجمع تَلزمُ في الخفض والنصب والوقف، يقولون: مررتُ بقادر، فتَغلبُ القافَ كما

---

(١) من قوله: «ولم تمنع الراء...» إلى قوله: «لك» قاله السيرافي: ٣٤٣، وانظر التكملة: ٢٢٧.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٣٨، والمقتضب: ٣/ ٤٨، والأصول: ٣/ ١٦٨، والسيرافي: ٣٤٤-٣٤٥.

(٣) كلام الشارح وتمثيله مستفاد من السيرافي: ٣٤٣، وانظر الكتاب: ٤/ ١٣٩، «والسَّمْلَق: الأَرض المستوية»، اللسان (سملق).

غلبَتْها في غارم وصارم، قال أَبو العباس: «وتركُ الإِمالة أَحسنُ لقُرب المستعلِيةِ من الأَلف وتَراخي الراء عنها»[١]، وأَنشدَ هذا البيتَ[٢]:

عسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

أَنشده مُمالاً، والنصبُ أَحسنُ لمَا ذكرتُ لك، فاعرفْه. [٩/ ٦٣]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد شذَّ عن القياس قولُهم: الحَجَّاج والنَّاسُ مُمالَين، وعن بعض العرب هذا مالٌ وبابٌ، وقالوا: العَشا والمَكا والكِبا، وهؤلاءِ من الواو، وأَما قولُهم: الرِّبا فلأَجل الراءِ).

قال الشارح: إِمالةُ الحَجَّاجِ إِنما شذَّتْ لأَنها ليس فيها كسرةٌ ولا ياءٌ ونحوُهما من أَسباب الإِمالة، وإِنما أُميلَ لكثرة استعمالِه، فالإِمالةُ أَكثرُ في كلام العرب، فحملوه على الأَكثر، هذا قولُ سيبويه[٣].

وقال أَبو العبَّاس المبرِّد: «إِنما أَمالوا الحَجَّاجَ إِذا كان اسماً عَلَماً للفرق بين المعرفةِ والنكرةِ والاسمِ والنعتِ، لأَن الإِمالةَ أَكثرُ في كلامهم، وليس بالحَسنِ»[٤]، والمرادُ إِمالتُه في حال الرفعِ والنصب[٥] في نحو هذا الحَجَّاجُ، ورأَيتُ الحَجَّاجَ، فأَما إِذا قلتَ: مررتُ بالحَجَّاجِ فالإِمالة سائغةٌ، وليست شاذَّةً لأَجل كسرةِ الإِعرابِ، فهو بمنزلة مررتُ بمالِ زيدٍ، فأَما إِذا كان صفةً نحوَ قولكَ: رجلٌ حَجُّاجٌ للرجل يُكثرُ الحجَّ، أَو يُغلَّبُ بالحَجَّة فإِنه لا تَسوغُ فيه الإِمالةُ لفقدِ سببِها، إِلا في حال الجرِّ[٦].

---

(١) المقتضب: ٣/ ٤٨.

(٢) سلف البيت: ٧/ ٢١٣.

(٣) عبارة سيبويه: «وما أُميل على غير قياس، وإنما هو شاذ، وذلك الحجّاج إذا كان اسماً لرجل، وذلك أنه كثر في كلامهم، فحملوه على الأكثر، لأَن الإمالة أكثر في كلامهم»، الكتاب: ٤/ ١٢٧.

(٤) في د، ط، ر: «بالجنس»، تحريف، وما أثبت عن المقتضب: ٣/ ٥١، ونقل الشارح كلام المبرد بتصرف.

(٥) هو تفسير السيرافي: ٣٢٥ لكلام سيبويه.

(٦) انظر السيرافي: ٣٢٥، والأصول: ٣/ ١٧٠، والتكملة: ٢٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩.

وأَما الناسُ فإِمالتُه في حال الرفع والنصبِ شاذَّةٌ لعدم سببِ الإِمالة(١)، والذي حسَّنَه كثرةُ الاستعمال، والحملُ على الأكثر، وأَما في حال الجرِّ فحسنٌ، قال سيبويه: «على أَن أَكثرَ العربِ ينصبُ ذلك ولا يُميلُه»(٢).

وأَما مالٌ وبابٌ فالجيِّدُ إِمالتُهما في حال الجرِّ، وأَما إِمالتُهما في حال الرفعِ والنصبِ فقليلٌ، قال سيبويه: «وقال ناس يوثَقُ بعربيَّتِهم هذا باب، وهذا مال»(٣) فأَمالوهما، كأَنهم شبَّهوا الأَلفَ فيهما - وإِن كانت منقلِبةً من واو - بأَلف غَزَا ودَنَا المنقلبةِ من واو، فأَجرَوا العينَ كاللَّام، وإِن كانت العينُ أَبعدَ من الإِمالة(٤).

ومَن أَمالَ هذا بابٌ ومالٌ لم يُمِلْ هذا ساقٌ ولا قارٌ، لأَنه لم يَبلغْ من قُوةِ الإِمالةِ في بابٍ أَن تُمالَ مع حروفِ الاستعلاء، قال أبو العباس: لا تجوزُ الإِمالةُ في بابٍ ومالٍ لأَن لامَ الفعلِ قد تنقلبُ ياءً، وعينُ الفعل لا تنقلبُ، قال أَبو سعيد السيرافيُّ: وقولُ سيبويه أَمثلُ لأَن عينَ الفعلِ قد تنقلبُ أَيضاً فيما لم يُسمَّ فاعلُه(٥)، نحوُ قِيلَ، وعِيْدَ المريضُ، وقد تُنقلُ بالهمزة، فتنقلبُ أَلفهُ ياءً في المستقبَل، نحوُ يُقيلُ ويُقيمُ، قال سيبويه: «والذين لا يُمِيلونَ في الرفع والنصب أَكثرُ وأَعمُّ في كلامهم»(٦).

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٨، والأصول: ٣/ ١٧٠، والسيرافي: ٣٢٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٤٥-٧٤٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩، والارتشاف: ٥٣٥، والنشر: ٢/ ٦٢-٦٣.

(٢) هو كلام السيرافي: ٣٢٥ بلفظه، قال سيبويه: «وأكثر العرب ينصبه ولا يميلُ ألف حجاج إذا كان صفة»، الكتاب: ٤/ ١٢٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٢٨.

(٤) من قوله: «شبهوا...» إلى قوله: «الإمالة» قاله السيرافي: ٣٢٦.

(٥) من قوله: «قال أبو العباس...» إلى قوله: «فاعله» قاله السيرافي: ٣٢٦، ونقل الرضي عن المبرد أنه ردَّ كلام سيبويه في إمالة باب ومال، ونقل أيضاً مذهب السيرافي، انظر شرح الشافية له: ٣/ ٩.

غير أن المبرد قال: «واعلم أنك تقول: مررت بمال لك، ومررت بباب لك، وليس بالحسن، لأن الألفين منقلبتان من واوين... وليست الحركة بلازمة... ولكن لو قلت: هذا ناب وهذا عاب لصلحت الإمالة...» المقتضب: ٣/ ٤٧.

(٦) الكتاب: ٤/ ١٢٨.

وأَما عابٌ ونابٌ فمن الياء، وعابٌ بمعنى العَيْب[١]، فهو من الياء، وكذلك نابٌ لقولهم في تكسيره: أَنْياب، وفي الفعل يَنِيبُ[٢].

وقولُه: «**هؤلاء من الواو**» راجعٌ إِلى العَشَا والمَكَا والكِبَا، فالعَشاءُ هو الطعامُ، والعَشا مقصوراً ـ وهو المرادُ ههنا ـ مصدرُ الأَعشَى، وهو الذي لا يُبْصِرُ بالليل، ويُبْصِرُ بالنهار، وهو من الواو لقولهم: امرأَةٌ عَشْواء، وامرأَتان عَشْواوان[٣].

وإِنما سوَّغَ إِمالَته كونُ أَلِفِه يصيرُ ياءً في الفعل، نحوُ قولك: أَعْشاه اللهُ فعَشِيَ بالكسر يَعْشَى عَشاً، وقالوا هما يَعْشَيان، ولم يقولوا: يَعْشوان، لأَن الواوَ لمَّا صارت في الواحد ياءً تُركتْ على حالها[٤] في التثنية، فلمَّا كانت تصيرُ إِلى ما ذكرنا من الياء سوَّغوا فيها الإِمالةَ، وإِن كان أَصلُها الواوَ.

وأَما المُكاءُ بالمدِّ فهو الصَّفيرُ[٥]، من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[٦]، والمَكا بالفتح والقصرِ: جُحْرُ الثعلب والأَرنب، فهو من الواو لقولهم في معناه: مَكْو[٧]، قال الشاعر[٨]:

---

(١) في ط، ر: «عيب».

(٢) «نابَه يَنيبُه: أي أَصاب نابه»، اللسان (نيب).

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٤٤، ١٧٩، ٢٩١، والسيرافي: ٣١١، اللسان (عشا).

(٤) من قوله: «وقالوا: هما...» إلى قوله: «حالها» قاله الجوهري في الصحاح (عشا).

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٥٧، وللقالي: ٤٧٧.

(٦) الأنفال: ٨/ ٣٥.

(٧) ومنهم من يهمز، فيقول: مَكْء، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٥٠، وللقالي: ١١٧، واللسان (مكا).

(٨) هو الطرماح، والبيت في ديوانه: ٣٩٢، ومجالس ثعلب: ٤٦٨، والمقصور والممدود للقالي: ١١٧، وورد بلا نسبة في العيني: ٤/ ٥٦٢.
والرواية في الديوان ومجالس ثعلب والمقصور والممدود «مَكْء»، والمكو والمكء: حجر الثعلب والأرنب، انظر اللسان (مكأ)، (مكو).
قيض: قُدر في هذا الموضع، والمنتثل: ما يخرج من المكء من التراب، والشيام: التراب، مجالس ثعلب: ٤٦٩، ومن قوله: «والمكا بالفتح..» إلى البيت قاله الجوهري في الصحاح (مكا).

كَــمْ بِــهِ مِــنْ مَكْــوِ وَحْشِــيَّةٍ قِــيضَ[١] في مُنْتَثَــلٍ أَوْ شِــيَامْ

[٩/ ٦٤] والكِباءُ بالمدِّ ضربٌ من البُخُّور.

والكِبا مقصوراً: الكُناسةُ، وهو من الواو لقولهم: كَبوْتُ البيتَ[٢]، وقالوا في التثنية: كِبَوان، وقالوا فيه: كُبَة، وفي الجمع: كُبُون وكُبِين، ودخلَها الإمالةُ على التشبيه بما هو من الياء، لأَنها لامٌ، واللَّامُ يَتطرَّقُ إِليها التغييرُ، أَلا ترى أَنك تُميلُ غَزا، ولا تُميلُ قال؟.

وأَما الرِّبا في البيع فهو من الواو لقولهم في التثنية: رِبَوان، وقالوا: رِبَيَان، جعلوه من الياء[٣]، وأَمالوه لذلك مع كسرة الراء في أَوله[٤]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَمالَ قومٌ جَادٌّ وجَوادٌّ نظراً إِلى الأَصل كما أَمالوا هذا ماشْ في الوقف).

قال الشارح: الوجهُ فيما كان من ذلك ممَّا هو فاعِلٌ من المضاعَف نحوَ جادٌّ ومارٌّ وما كان نحوَهما، وجَوادٌّ ومَوارٌّ في الجمع أَن لا تُمالَ، لأَن الكسرةَ التي كانت فيه تُوجبُ الإِمالةَ قد حُذفتْ للإِدغام، وقد أَمال قومٌ ذلك[٥]، فقالوا: جادّ وجَوادّ، قالوا: لأَن الكسرةَ مقدَّرةٌ، وأَصلُه جادِد وجَوَادِد، فأَمالوه كما أَمالوا خافَ، لأَن تقديرَه خَوِفَ، أَو

---

(١) في ط، ر: «قيظ». تحريف.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٧، وللقالي: ١٨٠، والمخصص: ١٥/ ١٣٧، واللسان (كبا)، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ١١٩، والسيرافي: ٣١١.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٨، وللقالي: ١٨٢، والصحاح (ربا).

(٤) «وأما الربا فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من القُوى والضُّحى فأماله بين بين، والجمهور على فتحه وجهاً واحداً»، النشر: ٢/ ٥٠، وقال مكي: «وأمال الكسائي من الأسماء ذوات الواو «والربا» حيث وقع، و«الضحى، وضحاها»، ووافقه حمزة في هذه الأسماء خاصة»، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٩٠.

(٥) حكى ذلك سيبويه: ٤/ ١٣٢، وابن السراج في الأصول: ٣/ ١٦٥-١٦٦، والفارسي في التكملة: ٢٢٦، والأفصح أن لا يُعتدَّ بالكسرة التي بعد الألف بسبب الإدغام كما قال الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٧.

لأنه يَرجعُ إِلى خِفْتُ[١]، وإِن لم تكنْ الكسرةُ في اللفظ، ومثلُ ذلك هذا ماشٍ، أَمالوا مع الوقف ولا كسرةَ فيه، لأَنه إِذا وُصِلَ الكلامُ يُكسَرُ، فتَقْوَى الإِمالةُ للكسر[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أُمِيلَ «والشَّمْسِ وضُحَاها» وهي من الواو لِتشاكِلَ جَلَّاها ويَغْشَاها).

قال الشارح: الضُّحَى مقصوراً حينَ تُشْرِقُ الشمسُ، وهو جمعُ ضَحْوة كقَرْية وقُرًى[٣]، والقياسُ يأْبى الإِمالةَ، لأَنه من الواو، وليس فيه كسرةٌ، وإِنما أَمالوه حين قُرِنَ بـ ﴿جَلَّنٰهَا﴾[٤] و﴿يَغْشَىٰهَا﴾[٥]، وكِلاهما ممَّا يُمالُ [٢٩٧/ ب]، لأَن الأَلفَ فيهما من الياء لقولك: جلَّيتُه، وكذلك أَلفُ يَغْشَى، لقولك في التثنية: يَغْشَيان، فأَرادوا المشاكَلةَ، والمشاكَلةُ بين الألفاظِ من مطلوبهم.

ألا ترى أَنهم قالوا: أَخذَه ما قَدُمَ وما حَدُثَ، فضمُّوا فيهما؟ ولو انفردَ لم يقولوا إِلا حَدَثَ مفتوحاً، ومنه الحديثُ: «ارجِعْنَ مأْزوراتٍ غيرَ مأْجوراتٍ»[٦]، والأَصلُ مَوْزورات، فقلَبوا الواوَ أَلفاً مع سكونها لتشاكِلَ مأْجوراتٍ، ولو انفردَ لم يُقلَبْ، وكذلك ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[٧]، إِذا انفردَ لم يُمَلْ، وإِنما أُميلَ لازدواج الكلامِ[٨] حين اجتمعَ مع ما يُمالُ، فاعرفْه.

---

(١) من قوله: «لأن الكسرة...» إلى قوله: «خفت» قاله السيرافي: ٣٣٤.

(٢) في ط، ر: «فتقوي الإمالة الكسرة»، وكلامه على «ماش» قاله السيرافي: ٣٣٤، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٣، والأصول: ٣/ ١٦٣، والتكملة: ٢٢٦.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٦٩، وللقالي: ٢١٧، والصحاح (ضحا).

(٤) الشمس: ٩١/ ٣.

(٥) الشمس: ٩١/ ٤.

(٦) سلف الحديث: ٥/ ٢٦٨ [حسان].

(٧) الضحى: ٩٣/ ١، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٨٩-١٩٠، والارتشاف: ٥٣٥، والنشر: ٢/ ٣٥، ٢/ ٣٧، ٢/ ٤٨.

(٨) بهذا علل الرضي في شرح الشافية: ٣/ ١٤، وانظر سر الصناعة: ٦٦٩.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَمالوا الفتحةَ في قولهم من الضَّرَرِ، ومن الكِبَرِ ومِنَ الصِّغَرِ ومن المُحاذَرِ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الفتحةَ قد تُمالُ كما تَمالُ الأَلفُ، لأَن الغرضَ من الإمالة مشاكَلةُ الأَصواتِ وتقريبُ بعضِها من بعض، وذلك موجودٌ في الحركة كما هو موجودٌ في الحرف، لأَن الفتحةَ من الألف، وقد كان المتقدِّمون يسمُّون الفتحةَ الأَلفَ الصغيرةَ، والضمَّةَ الواوَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ[1]، لأَن الحركاتِ والحروفَ أَصواتٌ.

وإنما رأَى النحويون صوتاً أَعظمَ من صوتٍ، فسمَّوا العظيمَ حرفاً، والضعيفَ حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً، فلذلك دخلَتْ الإمالةُ في الحركة كما دخلتْ الأَلفَ، إذ الغرضُ إنما هو تجانُسُ [٩/ ٦٥] الصوت[2] وتقريبُ بعضِها من بعض، فكلُّ ما يُوجِبُ إمالةَ الأَلفِ يُوجبُ إمالةَ الحركة التي هي الفتحةُ، وما يمنعُ إمالةَ الأَلفِ يمنعُ إمالةَ الفتحةِ.

وأَكثرُ ما جاء ذلك مع الراء المكسورةِ، لأَن الراءَ حرفٌ مكرَّرٌ لا نظيرَ له، وله أَحكامٌ قد ذُكرتْ ينفردُ بها، فلذلك تقولُ: من الكِبرِ ومن الصِّغرِ[3]، فأَمالوا الفتحةَ بأَن أَجْنَحوها إلى الكسرة، فصارت بين الفتحةِ وبين الكسرةِ، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبلَ الأَلف في عِماد وكِتاب حينَ أَرادوا إمالةَ الأَلفِ.

وهذه الرَّاءُ المكسورةُ تَغْلبُ على المستعلي إذا وقعَ قبلَها، نحوُ قولك: من الضَّرَر والصِّغَر والبَقر، كما غلَبَتْه في نحو قارِب وطارِد وغارِم[4].

وقالوا: مِن عَمرو، فأَمالوا فتحةَ العين، وإن فصلَ بينها وبين الراء الميمُ لأَن الميمَ

---

(١) قوله: «وقد كان المتقدمون... الصغيرة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١٠.

(٢) كذا، ولعل الصواب «الأصوات»، انظر ما سلف: ٩/ ١٠٩.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ١٤٢، والأصول: ٣/ ١٦٩-١٧٠، والسيرافي: ٣٥١، والارتشاف: ٥٣٨

(٤) هو تمثيل الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٣٠، وانظر التكملة: ٢٢٨.

ساكنةٌ، فلم يُعتدَّ بها حاجزاً، وقالوا: مِن المُحاذَرِ، فأَمالوا فتحةَ الذالِ للراء بعدها، ولم يُميلوا الألفَ، لأَنه قد اكتنفَها فتحتان، وبَعُدتْ من الراء[1]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والحروفُ لا تُمالُ، نحوُ حتى وإِلى وعلى وأَمَّا وإِلَّا، إِلَّا إِذا سُمِّيَ بها، وقد أُميلَ بَلى ولا في إِمَّالا، ويا في النداء لإِغنائها عن الجُمل، والأَسماءُ غيرُ المتمكِّنةِ يُمالُ منها المستقِلُّ بنفسه، نحوُ ذا وأَنَّى ومتى، ولا يُمالُ ما ليس بمستقِلٍّ، نحوُ «ما» الاستفهاميَّةِ أَو الشرطيَّةِ أَو الموصولةِ أَو الموصوفةِ، ونحوُ إِذا، قال المبرد: وإِمالةُ عسَى جيِّدةٌ).

قال الشارح: القياسُ يأْبى الإِمالةَ في الحروف، لأَن الحروفَ أَدواتٌ جَوامدُ غيرُ متصرِّفةٍ، والإِمالةُ ضربٌ من التصرُّف[2]، لأَنه تغييرٌ، قال سيبويه: «فرَّقوا بينها وبين أَلفاتِ الأَسماءِ، نحوُ حُبْلَى وعَطشَى»[3]، يريدُ أَن الحروفَ غيرُ متصرِّفةٍ، ولا تلحقُها تثنيةٌ ولا جمعٌ ولا تغييرٌ، فلا تصيرُ أَلفاتُها ياءاتٍ[4]، فمن ذلك حتى وعلى وإِلى وأَمَّا وإِلَّا[5]، لا يُمالُ شيءٌ من ذلك لِمَا ذكرناه، قال أَبو العبَّاس: «الإِمالةُ فيها خطأٌ»[6].

وإِنما خَصَّ[7] هذه الحروفَ بالتنصيص عليها لأنها لَمَّا كانت على عِدَّةِ الأَسماء والأَفعالِ خافَ أَن يُظنَّ بها جوازُ الإِمالة، فخصَّها بالذِّكر، وإِن كان هذا الحكمُ عامَّاً بجميعها سوى ما أَستثنيه لك.

فإن سُمِّي بها صارت أَسماءً[8]، فيُمالُ «حتى» لأَن أَلفَه قد وقعتْ رابعةً، فصارت في

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٤٢، والأصول: ٣/ ١٧٠، والسيرافي: ٣٥١-٣٥٢.
(٢) قاله الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٦.
(٣) الكتاب: ٤/ ١٣٥.
(٤) من قوله: «الحروف غير...» إلى قوله: «ياءات» قاله السيرافي: ٣٣٨، وانظر التكملة: ٢٢٨.
(٥) نقل أبو حيان عن الفراء أنه أمال «لكن» تشبيهاً بألف فاعل، وأن الجمهور منع ذلك، وظاهر كلام ابن جني إجازة الإمالة فيها، انظر المنصف: ١/ ١٢٤، والارتشاف: ٥٣٨.
(٦) المقتضب: ٣/ ٥٢.
(٧) أي الزمخشري.
(٨) هذا مقارب لقول الخليل، انظر الكتاب: ٤/ ١٣٥، والسيرافي: ٣٣٨، والتكملة: ٢٢٨.

حكم المنقلبةِ عن الياء، وقبلَ التسميةِ لا تدخلُها الإمالةُ.

وقولُ صاحبِ الكتاب[(١)]: «**إذا سُمِّي بها**» يريدُ ما ذكرْناه من أنها تصيرُ قابلةً للإمالة بخروجها عن حُكم الحرفيَّة، يُوجبُها ما يُوجبُ الإمالةَ للأسماء، ويمنعُها ما يمنعُ الإمالةَ للأسماء، ولم يُرِدْ أنها تُمالُ لا محالةَ، ألا ترى أن إلى ولَدى وإذا إذا سُمِّي بها صارت في حُكم الظاهرِ، وألفاتُها في حُكم ما هو من الواو؟ فلو ثنَّيتَ لكان بالواو، نحوُ إلَوَان ولَدَوان[(٢)]، ولذلك لو سمَّيتَ بها امرأةً وجمعتَها بالألف والتاء لقلت: إلَوَات ولِدَوات، فتنقلبُ واواً.

وأما «على» فمعناها يقتضي الواوَ لأنها من العُلوِّ، وإذا كانت من الواو فلا تُمالُ، وقد أمالوا «بلَى» لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء، وأنَّها[(٣)] تكفي في الجواب، فصارت دلالتُها كدلالةِ الأسماء[(٤)].

ولا يلزمُ على ذلك إمالةُ «حتى» و«إلَّا» ونحوِهما ممَّا هو على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً، لأنها وإن كانت على عِدَّة الأسماءِ فإنها لا تفيدُ بانفرادها، ولا تكفي عن شيء، فلم تكنْ مثلَ بَلى.

ومن ذلك قولُهم: «**إمَّا لا**» تُمالُ، وذلك أنهم أرادوا افعلْ هذا إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه[(٥)]، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ لكثرته في الكلام، فما في «إمَّا» ههنا كما كانت في أمَّا أنتَ

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) هو قول الأخفش، كما في الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٩٣، وذهب الرضي إلى جواز إمالة «إلى» إذا سمي بها، انظر شرح الشافية له: ٣/ ٢٦.

(٣) في ط، ر: «وإنها». تحريف.

(٤) هو تعليل ابن جني وابن الشجري، انظر المنصف: ١/ ١٢٣، وسر الصناعة: ٧٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٦، وانظر أيضاً التكملة: ٢٢٨، وكتاب الشعر: ٥٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٩٨، وشرح كلا، وبلى، ونعم: ٧٩، والإنصاف: ٧٢، وأمال «بلى» حمزة والكسائي، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٤١٢.

(٥) هو تفسير ابن جني ولفظه في المنصف: ١/ ١٢٣.

منطلقاً عوضٌ من الفعل، يدلُّ على ذلك أَنه لا يظهرُ معها الفعلُ، ولَمَّا كان أَصلُ هذه الكلمةِ ما ذكرْنا حُذفتْ منها هذه الأَشياءُ، فغُيِّرتْ أَيضاً بالإِمالة «لا» منها(١).

و«لا» حرفٌ لا يمالُ في غير هذا الموضعِ إِذا كان منفرِداً، وقد حكَى قطربٌ إِمالتَها، ووجهُ ذلك أَنها قد تقعُ جواباً، فيُكتفَى بها في الجواب، فيقال في جواب [هل](٢) زيدٌ [٩/ ٦٦] عندك: لا، فلمّا استقلَّتْ بنفْسها أَمالوها(٣).

وإِمالةُ «بلى» أَقْيسُ من إِمالة «لا» لأَنها مع ذلك على ثلاثة أَحرف كالأَسماء(٤).

وأَما «يا» في النداء فإِنه حرفٌ، والقياسُ أَن لا يمالَ كأَخواته، إِلا أَنه لَمَّا كان نائباً عن الفعل الذي هو أُنادي وأَدعو وواقِعاً موقعَه أَمالوه كما أَمالوا «إِمَّالا»، ولأَجل الياء أَيضاً قبلَها(٥).

فأَما الأَسماءُ المبنيَّةُ غيرُ المتمكِّنةِ فأَمرُها كأَمر الحروفِ، وأَلفاتُها أُصولٌ غيرُ زوائدَ ولا منقلِبةٍ، والدليلُ على ذلك أَنها غيرُ مشتقَّةٍ ولا متصرِّفةٍ(٦)، فلا يُعرفُ لها أَصلٌ غيرُ هذا الذي هي عليه، إِذ بالاشتقاقِ يُعرفُ كونُها زائدةً، ولا تكونُ منقلِبةً لأَنها لاماتٌ، واللَّامُ إِذا كانت حرفَ علَّةٍ لا تنقلبُ، إِلا إِذا كانت في محلِّ حركةٍ، وهذه الحروفُ مبنيَّةٌ على السكون، لا حظَّ لها في الحركة، فلو كانت الأَلفُ في «ما» مثلاً أَصلُها الواوَ لقالوا: مَوْ،

---

(١) هو توجيه ابن جني في المنصف: ١/ ١٢٣.

(٢) زيادة عن المنصف: ١/ ١٢٣.

(٣) هو توجيه ابن جني، انظر المنصف: ١/ ١٢٣، وانظر أيضاً حكاية قطرب في سر الصناعة: ٧٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧، والمساعد: ٤/ ٢٩٥، وذكر أبو حيان أن إمالة «لا» ممّن لا تُرضى عربيته، ورواها عن بعض الكوفيين بعد أن حكاها عن قطرب، انظر الارتشاف: ٥٣٧

(٤) قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١٢٣-١٢٤.

(٥) هو تعليل ابن جني ولفظه، انظر المنصف: ١/ ١٢٣، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ١٣٥، والتكملة: ٢٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧، والارتشاف: ٥٣٧.

(٦) انظر المنصف: ١/ ١٢٠، وسر الصناعة: ٦٥٣-٦٥٤، فإن كلام الشارح مقارب لما فيهما.

ولم تُقلبْ كما قالوا: لَوْ وأَوْ، ولو كانت من الياء لقالوا: مَيْ[١]، فلمَّا لم تكن زائدةً ولا منقلِبةً حكمْنا عليها بأَنها أَصلٌ، وهو الظاهرُ، ولا يُعدَلُ عن الظاهر إِلى غيره إِلا بدليل، وإِذا لم تكنْ ياءً لم تُمَلْ.

وقد أُميلَ منها أَشياءُ، قالوا: ذا، فأَمالوا، حكى ذلك سيبويه[٢]، وإِنما جازتْ إِمالتُه وإِن كان مبنيًّا غيرَ متمكِّنٍ من قِبلِ أَنه يُشابُه الأَسماءَ المتمكِّنةَ من جهةِ أَنه يُوصفُ ويُوصفُ به، ويثنَّى ويُجمعُ ويصغَّرُ[٣]، فساغتْ فيه الإِمالةُ كما ساغتْ في الأَسماء المعربةِ المتمكِّنةِ.

وأَلفُه منقلِبةٌ عن ياءٍ هي عينُ الكلمةِ، واللَّامُ محذوفةٌ، كأَن أَصلَه ذَيٌّ، فثقُلَ عليهم[٤] التضعيفُ، فحذفوا الياءَ الثانيةَ، فبقيت ذَيْ، فقلبوها أَلفاً لانفتاح ما قبلَها، وإِن كانت في نفسها ساكنةً طلباً للخفَّةِ[٥]، كما قالوا في النَّسب إِلى الحِيْرة: حارِيٌّ، وفي طيِّء: طائيٌّ[٦]، وحكَى أَبو زيد عن بعضهم في تحقير دابَّة: دُوَابَّة[٧]، والأَصلُ دُوَيْبَّة، ثُم أَبدَلوا من ياء التصغير أَلفاً، وإِن كانت ساكنةً.

ومن ذلك إِمالتُهم متى وأَنَّى لأَنها[٨] مستقلَّةٌ[٩] غيرُ محتاجةٍ إِلى ما يوضِّحُها[١٠]

---

(١) هو استدلال ابن جني ولفظه، انظر سر الصناعة: ٦٥٣-٦٥٤.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ١٢٣، ٤/ ١٣٥.

(٣) من قوله: «يشابه...» إلى قوله: «يصغر» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١٢٢.

(٤) في ط، ر: «عليه»، تحريف.

(٥) كلامه على أصل «ذيّ» قاله الفارسي كما في المنصف: ١/ ١٢٢، وانظر التكملة: ٢٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧، والارتشاف: ٥٣٦.

(٦) انظر ما سلف: ٥/ ٣٠٤.

(٧) سمعه أبو زيد من أبي عمرو الهذلي، انظر البغداديات: ٣٩٥، وسر الصناعة: ٦٦٩.

(٨) في ط، ر: «لأنهما»، وما أثبت موافق لقوله: «مستقلة».

(٩) بعدها في ط، ر: «بأنفسهما»، وما أثبت موافق للسياق.

(١٠) في ط، ر: «يوضحهما»، وما أثبت موافق للسياق.

كاحتياج إِذا وما، فقَرُبَتْ من المعرفة، فأُميلتْ لذلك[١].

ولا يُمالُ ما لا يَستقلُّ في الدلالة، وهو ما يفتقرُ إِلى ما بعدَه كالأَسماء الغالبِ عليها شَبهُ الحرفِ، نحوُ «ما» الاستفهاميَّةِ والشرطيَّةِ والموصولةِ، فهذه قد غلَبَ عليها شَبهُ الحرفِ، فما الاستفهاميَّةُ متضمِّنةٌ معنى الاستفهامِ لدلالتها على ما يدلُّ عليه أَداتُه، فهي غيرُ مستقلَّةٍ بنفسها لإِفادتها ذلك المعنى فيما بعدها، وكذلك الشرطيَّةُ والموصولةُ، لا تقومُ بنفسها، ولا تتمُّ اسماً إِلا بما بعدها من الصِّلة، والموصوفةُ بمعنى الموصولةِ لافتقارها إِلى الصفة.

وكذلك «إِذا» مشابِهةٌ للحرف، وهو المقتضي لبنائها، وذلك الشَّبهُ اقتصارُهم على إِضافتها إِلى الجملة[٢].

فهذه الأَسماءُ كلُّها لا تجوزُ إِمالتُها لأَن أَلفاتِها أَصلٌ، إِذ لا حركةَ فيها تُوجبُ قلْبَها، وإِنما حَقُّها أَن تكون [٢٩٨/ أ] ساكنةَ الأَواخِر، أَلا ترى أَن «ما» في وجوهها الاستفهاميةِ والجزائيةِ والموصولةِ والموصوفةِ بمنزلة مَنْ؟ فكما أَن آخِرَ «مَنْ» ساكنٌ فكذلك ينبغي أَن تكونَ أَواخرُها.

وأَما عَسَى فإِمالتُها جيِّدةٌ، لأَنها فعلٌ، وأَلفُها منقلِبةٌ عن ياء لقولك عَسَيْتُ[٣] وعَسَيْنا، فاعرفه.

---

(١) انظر تعليل الإمالة فيهما في الكتاب: ٤/ ١٣٥، والتكملة: ٢٢٨، والمنصف: ١/ ١٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧، والارتشاف: ٥٣٦.

(٢) أجاز الرضي إمالة «إذا» إذا سمي بها، وانظر تعليل منع إمالة «إذا» في المنصف: ١/ ١٢٣، وسر الصناعة: ٦٥٤-٦٥٥.

(٣) من قوله: «وأما عسى...» إلى قوله: «عسيت» قاله المبرد في المقتضب: ٣/ ٥٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨.

ومن أصناف المشتَرك الوقْفُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (تَشتركُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ، وفيه أَربعُ لغاتٍ: الإِسكانُ الصريحُ، والإِشمامُ - وهو ضمُّ الشَّفتَين بعد الإِسكان، والرَّوْمُ - وهو أن تَرومَ التحريكَ، والتضعيفُ.

ولها في الخطِّ علاماتٌ، فللإِسكان الخاءُ، وللإِشمام نُقطةٌ، وللرَّوم خطٌّ بين يَدي الحرف، وللتضعيفِ الشِّينُ، مثالُ ذلك هذا حَكَمْ وجعفرْ وخالدْ وفرَجْ، والإِشمامُ مختصٌّ بالمرفوع، ويشتركُ في غيره المجرورُ والمرفوعُ والمنصوبُ غيرُ المنوَّنِ، والمنَّونُ تُبدَلُ من تنوينه أَلفٌ، كقولك: رأَيتُ فَرَجا وزيدا، ورَشَأَا، وكِساءَا، وقاضِيا فلا متعلَّقَ به لهذه اللغاتِ، والتضعيفُ مختصٌّ بما ليس بهمزةٍ من الصحيح المتحرِّكِ ما قبلَه).

قال الشارح: اعلمْ أَن للحروف الموقوفِ عليها أَحكاماً تُغايرُ أَحكامَ المبدوءِ بها، فالموقوفُ عليه يكونُ ساكناً، والمبدوءُ به لا يكونُ إِلا متحرِّكاً، إِلا أَن الابتداءَ بالمتحرِّك يقعُ كالمضطرِّ إِليه، إِذ من المُحالِ الابتداءُ بساكن، والوقفُ على الساكن صنعةٌ واستحسانٌ عند كَلَالِ الخاطِر من ترادُفِ الأَلفاظ والحروفِ والحركاتِ، وهو ما يشتركُ فيه القُبلُ الثلاثُ[1] الاسمُ والفعلُ والحرفُ.

تقولُ في الاسم: هذا زيدْ، وفي الفعل: زيدٌ يضربْ، وزيدٌ ضربْ، ومثالُ الوقفِ في الحرف: جَيْرْ وإِنّْ، فلذلك من الاشتراك أَوردَه في هذا القِسمِ، فالحرفُ الموقوفُ عليه لا يكونُ إِلا ساكناًن كما أَن الحرفَ المبدوءَ به لا يكونُ إِلا متحرِّكاً، وذلك لأَن الوقفَ ضدُّ الابتداء، فكما لا يكونُ المبدوءُ به إِلا متحرِّكاً فكذلك الموقوفُ عليه لا يكونُ إِلا بضدِّه، وهو السكونُ.

والموقوفُ عليه لا يخلو من أَن يكونَ اسماً أَو فعلاً أَو حرفاً، فالاسمُ إِذا كان آخِرُه حرفاً صحيحاً، وكان منصرِفاً لم يخلُ من أَن يكونَ مرفوعاً أَو مجروراً أَو منصوباً،

---

(١) الأفصح والأكثر «الثلاثة».

فالوقفُ على المرفوع على أَربعةِ أَوجُه، بالسكون والإشمام والرَّومِ والتضعيفِ ونقلِ الحركةِ(١)، فالسكونُ هو الأَصلُ والأَغلبُ الأَكثرُ، لأَنه سَلبُ الحركةِ، وذلك أَبلغُ في تحصيل غرضِ الاستراحةِ.

وأَما الإِشمامُ(٢) فهو تهيئةُ العضوِ للنُّطق بالضمِّ من غير تصويتٍ، وذلك بأَن تَضمَّ شفتَيك بعد الإسكان، وتدعَ بينهما بعضَ الانفراج ليخرجَ منه النَفسُ، فيَراهما المخاطَبُ مضمومَتين، فيَعلمَ أَنَّا أَرَدْنا بضمِّهما الحركةَ(٣)، فهو شيءٌ يختصُّ العينَ دون الأُذن، وذلك إِنَّما يُدركُه البصيرُ دون الأَعمى، لأَنه ليس بصوتٍ يُسمعُ، وإِنما هو بمنزلة تحريكِ عضوٍ من جَسدكَ(٤).

ولا يكونُ الإِشمامُ في الجرِّ والنصبِ عندنا(٥)، لأَن الكسرةَ من مَخْرج الياء، ومَخْرجُ الياءِ من داخل الفَم من ظَهر اللِّسان إِلى ما حاذاه من الحَنك من غير إِطباقٍ بتَفاجِّ الحنَكِ عن ظَهر اللِّسان، ولأَجل تلك الفَجوةِ لانَ صوتُها، وذلك أَمرٌ باطنٌ لا يظهرُ للعَيان، وكذلك الفتحُ، لأَنه من الأَلف، والأَلفُ من الحلق، فما للإِشمام إِليهما سبيلٌ.

وذهب الكوفيون إِلى جواز الإِشمام في المجرور(٦)، قالوا: لأَن الكسرةَ تَكسرُ الشفتَين

---

(١) من قوله: «والموقوف عليه....» إلى قوله: «الحركة» قاله الفارسي في التكملة: ١٩ بخلاف يسير.

(٢) هذا التقسيم تراه في الأصول: ٢/ ٣٧١-٣٧٢، والتكملة: ١٩-٢٠.

(٣) كذا في السيرافي: ٤٢٠.

(٤) كذا في الكتاب: ٤/ ١٧١.

(٥) أي البصريين، انظر الكتاب: ٤/ ١٧١-١٧٢، والأصول: ٢/ ٣٧٢، والسيرافي: ٤٢٠، والتكملة: ٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥.

(٦) نسبه بعضهم إلى الكوفيين، ودفعه الرضي، وقال: «لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم»، شرح الشافية: ٢/ ٢٧٥، واستدل بأن المخاطب لا يستطيع إدراك تهيئة مخرجَي الفتحة والألف لأنه محجوب بالشفتين واللسان، ولعل رواية خلف عن الكسائي أنه سمعه يُشم الكسر إذا وقف عليه في قوله تعالى: ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ١٨/ ٤٥] سبب هذه النسبة إلى الكوفيين، وقد خرج مكي ما روي عن الكسائي على أنه روم، لأن=

كما أَن الضمَّةَ تضمُّها، والصوابُ ما ذكرناه للعِلَّة المذكورة، واشتقاقُ الإِشمام من الشَّمِّ، كأَنك أَشْممتَ الحرفَ رائحةَ الحركةِ بأَن هيَّأْتَ العضوَ للنطق بها(١).

وأَما الرَّومُ فصوتٌ ضعيفٌ، كأَنك تَرومُ الحركةَ ولا تُتمُّها، وتَختلسُها اختلاساً، وذلك ممَّا يدركُه الأَعمى والبصيرُ، لأَن فيه صوتاً يكادُ الحرفُ يكونُ به متحرِّكاً، أَلا تراكَ تفصلُ فيه بين المذكَّر والمؤنَّث في أَنتَ وأَنتِ؟ فلولا أَن هناك صوتاً لَما فصلتَ بين المذكَّر والمؤنَّث، وبعضُ النحويين لا يَعرفُ الإِشمامَ، ولا يُفرقُ بين الروم والإِشمام(٢).

وأَما التضعيفُ فهو أَن تُضاعِفَ الحرفَ الموقوفَ عليه بأَن تزيدَ عليه حرفاً مثلَه، فيلزمَ الإِدغامُ، نحوُ هذا خالدّ، وهذا فَرَجّ(٣)، وهذا التضعيفُ إِنما هو من زياداتِ الوقف، فإِذا وصلتَ وجبَ تحريكُه، وسقطتْ هذه الزيادةُ، وربَّما استعملوا ذلك في القوافي، قال(٤):

مِثْلَ الحَريقِ وافَقَ القَصبَّا

[٩/ ٦٨] فأَثبَتوها في الوصل هنا ضرورةً، كأَنهم أَجرَوا الوصلَ مُجْرى الوقف، ولا يكونُ هذا التضعيفُ في الوصل.

وقد جعلَ سيبويه لكلِّ شيءٍ من هذه الأَشياء علامةً في الخطِّ، فعلامةُ السكونِ خاءٌ فوقَ الحروف، وعلامةُ الإِشمام نقطةٌ بعد الحرف(٥)، وعلامةُ الرَّوْم خطٌّ بين يدَي الحرف، وعلامةُ التضعيف شِينٌ فوقَ الحرف(٦)، فمعنى الخاءِ خَفاءٌ خفيفٌ، لأَن الساكنَ

=الكوفيين يسمون الروم إشماماً والإشمام روماً، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٣٩١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٢٢، والنشر: ٢/ ١٢١.

(١) انظر الصحاح واللسان (شمم).

(٢) قوله: «وبعض النحويين... والإشمام» قاله السيرافي: ٤١٤، وانظر ما سلف قبل قليل.

(٣) هذه لغة لبني سعد كما في أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٩.

(٤) سلف البيت: ٨/ ٥٨.

(٥) في ط، ر: «الحروف»، ولم يحدد سيبويه والسيرافي والفارسي موضع الحرف، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٩، والسيرافي: ٤١٥، والتكملة: ١٩.

(٦) تفسير الشارح لعلامات الوقف في الخط وذكر موضعها من الحرف في السيرافي: ٤١٥.

أَخفُّ من غيره، وبعضُ الكُتابِ يجعلُها دالاً خالصةً، ومنهم مَن يجعلُها دائرةً.

والحقُّ الأَولُ [٢٩٨/ ب] وأَرى أَن الذين جعلوها دالاً فإِنهم لَمَّا رأَوها بغير تعريفٍ على شَبهِ ما يُفعلُ في رمْزِ الحساب ظنُّوها دالاً، والذين جعلوها دائرةً فوجهُها عندي أَن الدائرةَ في عُرفِ الحساب صِفرٌ، وهو الذي لا شيءَ فيه من العَدد، فجعلوها علامةً على الساكن لخلوِّه من الحركة.

وأَما كونُ علامةِ الإِشمام نقطةً بين يَدي الحرفِ، وعلامةِ الرَّوم فيه خطٌّ(١) فلأَن الإِشمامَ لَمَّا كان أَضعفَ من الرَّوم من جهة أَنه لا صوتَ فيه، والرَّومُ فيه شيءٌ من صوتِ الحركةِ جعلوا علامةَ الإِشمامِ نقطةً، وعلامةَ الرَّوم خطًّا، لأَن النقطةَ أَولُ الخطِّ وبعضٌ له.

وأَما كونُ الشِّينِ علامةَ التضعيفِ فكأَنهم أَرادوا شديداً أَو شدَّ، فاكتفَوا في الدلالة بأَولِ حرفٍ منه(٢).

وقولُه: «**يشترِكُ في غيره المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ**» يريدُ في غيرِ الإِشمامِ من الإِسكان والرَّومِ والتضعيفِ، فإِنها لا تختصُّ، بل تكونُ في المرفوع والمنصوب والمجرور، فتقولُ إِذا وقفتَ على المرفوعِ بالإِسكان: هذا زيدْ، وهو يضربْ، وتقولُ إِذا وقفتَ على المنصوب: رأَيتُ الرجلْ، ورأَيتُ عمرْ، وتقولُ في المجرور: مررتُ بزيدْ وعمرْ، وكذلك الرَّومُ يكونُ في القُبُل الثلاثِ، ولا يُدرَكُ إِلا بالمشافَهة.

وأَما التضعيفُ فيكونُ أَيضاً في المرفوع، نحوُ هذا خالدّ، وقالوا في المجرور: مررتْ بخالدّ، ومنه(٣):

---

(١) في ط، ر: «فيه شيء خط»، له وجه.

(٢) توجيه علامات الوقف قاله السيرافي: ٤١٥ بخلاف يسير.

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدي، والبيت له في شرح شواهد الشافية: ٢٤٨، ونسب إلى منظور بن حبة، وحبة أمه، ومرثد أبوه، انظر الخزانة: ٢/ ٥٥٣، ونسب أيضاً إلى رجل من بني أسد في الكتاب: ٤/ ١٧٠، والسيرافي: ٤١٦، وأنشده ثعلب مع أبيات منسوبة إلى الدبيرية عن الفراء، انظر مجالس ثعلب: ٥٣٥، والبيت بلا نسبة في القوافي: ١٠٠، ونوادر أبي زيد: ٢٤٨، والتكملة: ١٩، والبغداديات: ٤٢٧، والشيرازيات: ٣٦٤-٣٦٥، وسر الصناعة: ١٦١،=

ببــــــازِلٍ وَجْنــــــاءَ أَو عَيَّهَـــــلّ

والمرادُ عَيْهَلْ بالتخفيف، والعَيْهل: الناقةُ السريعةُ، ولا يقالُ للجمل(١)، [٩/ ٦٩] والنصبُ نحوُ قولِه(٢):

لَقَــدْ خَشِــيتُ أَنْ أَرَى جِــدَبَّا   في عامِنــا ذا بَعْــدَ مــا أَخْصَــبَّا

وهذه الوجوهُ إنما تجوزُ في المنصوب إذا لم يكنْ منوَّناً نحوَ ما مثَّلْنا، وذلك بأَن يكونَ فيه أَلفٌ ولامٌ أَو إِضافةٌ، أَو يكونَ غيرَ منصرِفٍ، فأَما إِذا كان منوَّناً فإِنك تُبْدلُ من تنوينه أَلفاً، نحوُ قولك: رأَيتُ فَرَجا، وزيدا ورشأًا ورِشَاءَا، فمثَّلَ بفَرج لأَن عينَه مفتوحةٌ، وزيدٍ الذي عينُه ساكنةٌ، أَي أَنه لا يتفاوتُ الحالُ كما تفاوتَ مع التضعيف، ثُم مثَّلَ بِرَشَأ لأَنه مهموزٌ غيرُ ممدودٍ، ومثَّلَ برِشَاء الممدودِ ليُعلَمَ أَيضاً أَن الحالَ في ذلك واحدةٌ.

وإِنما أُبدلَ من التنوين أَلفٌ في حال النصب لأَن التنوينَ زائدٌ يَجري مَجْرى الإِعرابِ من حيثُ كان تابعاً لحركات الإِعراب، فكما أَنه لا يُوقَفُ على الإِعراب فكذلك التنوينُ لا يوقَفُ عليه، ولأَنهم أَرادوا أَن لا يكونَ كالنون الأَصليَّةِ في نحو حَسَن وقُطْن، أَو الملحَقةِ في نحو رَعْشَن(٣) وضَيْفَن(٤)، هذا مذهبُ أَكثرِ العرب إِلا ما حكاه الأَخفشُ عن

=٤١٧، والخصائص: ٢/ ٣٥٩، والمنصف: ١/ ١٠-١١.

البازل: الناقة التي في التاسعة، الوجناء: الشديدة الغليظة.

(١) كذا في الصحاح واللسان (عهل).

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ٥٨.

(٣) «هو الذي يرتعش ويرتعد»، السيرافي: ٦٢٤.

(٤) «هو الذي يتبع الضيف كالطفيلي»، السيرافي: ٦٢٤.

القول بزيادة النون للإلحاق في هاتين الكلمتين مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وكثير غيرهم، وحكَى المازني وابن جني أصالة النون فيهما عن أبي زيد، وقوَّى ابن جني ذلك، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٠، والمقتضب: ١/ ٥٩، ٣/ ٣٣٧، وسر الصناعة: ٤٤٥، ٤٩١، والمنصف: ١/ ١٦٧-١٦٨، وشرح الملوكي: ١٨٥-١٨٦.

وانظر تعليل إِبدال تنوين النصب ألفاً في السيرافي: ٤٠٨، وسر الصناعة: ٥١٨.

قوم أَنهم يقولون: رأَيتُ زيدْ بلا أَلفٍ[1]، وأنشدَوا[2]:

قــد جَعَــلَ القَــيْنُ عــلى الــدَّفِّ إِبَــرْ

وقال الأَعشى[3]: [٩/ ٧٠]

وآخُــذُ مِــنْ كــلِّ حَــيٍّ عُصُــمْ

ولم يَقلْ عُصُما، وذلك قليلٌ في الكلام، قال أَبو العباس المبرِّد: «مَن قال: رأَيتُ زيدْ بغير أَلفٍ يلزمُه أَن يقولَ في جَمَل: جَمْل» يريدُ أَنه إِذا وقفَ على المنصوب بلا أَلف فأَجراه مُجْرى المرفوع والمجرور، وسوَّى بين ذلك لزمَه أَن يسوِّيَ بين الفتح والكسر والضمِّ

---

(١) ذكر ذلك عنه السيرافي والفارسي، وحكاه ابن جني عنه وعن قطرب وأبي عبيدة، وأشار هو والفارسي وابن يعيش إلى أن سيبويه لم يحكه، ونسبه ابن برهان إلى ربيعة الفرس، والبغدادي إلى ربيعة، انظر السيرافي: ٤٠٨، وكتاب الشعر: ١١١، وسر الصناعة: ٤٧٧، ٥٢٢، ٦٧٦، والخصائص: ٢/ ٩٧، وشرح اللمع لابن برهان: ١٠، وشرح الملوكي: ٢٣٥، وشرح شواهد الشافية: ١٩١، ودفع ابن عقيل لزوم هذه اللغة في ربيعة في المساعد: ٤/ ٣٠٣، وانظر الارتشاف: ٧٩٩.

(٢) هذا عجز، وصدره:

شَــئِزٌ جَنْبِــي كــأني مُهْــدَأٌ

وقائله عدي بن زيد، وهو في ديوانه: ١٧٥، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٤٧٧، ٦٧٦، والخصائص: ٢/ ٩٧، وشرح الملوكي: ٢٣٤.

شَئِز: غليظ، مهدَأ: الطفل الذي يعلَّل، والدف: الجنب.

(٣) هذا عجز، وصدره:

إلى المَــرء قــيسٍ أُطيــلُ السُّرَى

والبيت في ديوان الأعشى: ٣٧، والحلبيات: ٥٤، والعسكريات: ٢٠٠، وسر الصناعة: ٤٧٧، والخصائص: ٢/ ٩٧، وشرح شواهد الشافية: ١٩١، والخزانة: ٢/ ٢٦٤، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ١١١، وسر الصناعة: ٦٧٦، وشرح الملوكي: ٢٣٤.

وعصم بضم العين والصاد جمع عصام، وهو عروة القربة، ورويت بكسر العين وفتح الصاد، انظر الخزانة: ٢/ ٢٦٤.

بتخفيف[1] الفتحةِ كما تُخفَّفُ الضمَّةُ في عَضُد، والكسرةُ في فَخِذ[2] وكَتِف.

ولا يكونُ هذا الإِبدالُ إِلا في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجرِّ، إِذ لو أَبدلوا من التنوين في الرفع لكان بالواو، ولو أَبدلوا في الجرِّ لكان بالياء، والواوُ والياءُ يَثقلان، وليسا كالأَلف في الخِفَّة.

وأَزْدُ السَّراة يُجْرون الرفعَ والجرَّ مُجْرى النصبِ[3]، فيُبدِلون ويقولون: هذا زيدو بالواو، وفي الجرِّ مررتُ بزيدي، يجعلون الرفعَ والجرِّ مثلَ النصب[4]، وهو في القِلة كلغة مَن قال: رأَيتُ زيدْ، وذلك أَننا إِنما أَبدلْنا في النصب من التنوين لِخفَّة الأَلفِ والفتحةِ، ولا يلزمُ مثلُ ذلك في الرفع والجرِّ لِثقل الواو والياء.

وقولُه: «**فلا مُتعلَّقَ به لهذه اللغاتِ**»، يريدُ أَن المنصوبَ المنوَّنَ إِذا وُقفَ عليه كان بالأَلف، ولا يكونُ فيه إِشمامٌ ولا رَومٌ ولا تضعيفٌ.

والتضعيفُ له شرائطُ ثلاثةٌ[5]:

أَحدُها: أَن يكونَ حرفاً صحيحاً.

والآخرُ: أَن لا يكونَ همزةً.

والآخِرُ أَن يكونَ ما قبل الآخِرِ متحرِّكاً[6]، لأَنه إِذا كان معتلّاً منقوصاً أَو مقصوراً لم

---

(١) في السيرافي: ٤٠٩ «فيخفف»، وهو أحسن.

(٢) من قوله: «قال أبو العباس...» إلى قوله: «فخذ» قاله السيرافي: ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) حكى عنهم ذلك أبو الخطاب، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٧، والأصول: ٢/ ٣٧٢-٣٧٣، وإيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٩٠، والسيرافي: ٤٢١، وسر الصناعة: ٥٢٢، وشرح اللمع لابن برهان: ١٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٩، وشرح الملوكي: ٢٣٤، وحكى أبو حيان وابن عقيل عن المازني أن هذه اللغة لغة قوم من اليمن، انظر الارتشاف: ٨٠٠، والمساعد: ٤/ ٣٠٣.

(٤) انظر الأصول: ٢/ ٣٧٣.

(٥) الأفصح: «ثلاث».

(٦) وذكر ابن الحاجب شرطاً رابعاً هو أن يكون الحرف الذي يوقف عليه متحركاً في الوصل، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠٣.

يكنْ فيه حركةٌ ظاهرةٌ، فيدخلَه الإِشمامُ والرَّومُ لبيان الحركة، وإذا كان آخِرُه همزةً لم يَجزْ فيه التضعيفُ لِثقل اجتماعِ الهمزتَين، ألا ترى أنه لم يأتِ في المضاعَف العينِ اجتماعُ الهمزتَين؟ ولذلك لم يأْتِ في المضاعَف العَينِ إلا في نحو رأّاس وسأّال مع كثرةِ ما جاءَ من المضاعَف، ولا يكونُ إلا فيما كان قبلَ آخِره متحرِّكٌ(١)، لأَنه إن كان ساكناً وضاعفْتَ اجتمعَ معك ثلاثةُ سواكنَ، وذلك ممَّا لا يكونُ في كلامهم(٢).

فمَن أَسكَنَ فهو الأَصلُ، وعليه أَكثرُ العرب والقُرَّاءِ(٣)، وهو القياسُ، وأَما سائرُ اللُّغاتِ فللفرقِ بين ما يكونُ مبنيّاً على السكون على كلِّ حالٍ وبين ما يتحرَّكُ في الوصل، فأَتوا في الوقف بما يدلُّ على تحريك الكلمة في الوصل، وأَنه ليس من قَبيل ما هو ساكنٌ على كلِّ حال.

إِلا أَن ذلك متفاوِتٌ، فبعضُه أَوْكَدُ من بعض، فالرَّومُ أَوْكَدُ من الإِشمام، لأَن فيه شيئاً من جوهر الحركة، وهو الصوتُ، وليس في الإِشمام ذلك، والتضعيفُ أَوكَدُ منهما لأَنه يُبيِّنَ بحرف، وذانك يُبيِّنا بإِشارة أَو حركةٍ ضعيفةٍ(٤)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبعضُ العربِ يُحوِّلُ ضمَّةَ الحرفِ الموقوفِ عليه وكسْرتَه على الساكن قبلَه دون الفتحة في غير الهمزةِ، فيقولُ: هذا بكُرْ، ومررتُ ببكِرْ، قال:

تَحْفِزُها الأَوتارُ والأَيْدي الشُّعُرْ والنَّبْلُ سِتُّونَ كأَنَّها الجَمُرْ

يريدُ الشُّعْرُ والجَمْرُ، ونحوُه قولُهم: اضرِبُهْ وضرَبَتُهْ، قال:

---

(١) «وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود»، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٥، وانظر الأصول: ٢/ ٣٧٣.

(٢) بهذا علل الفارسي في التكملة: ١٩.

(٣) في د، ط، ر: «والفراء». تصحيف، قرأ الأعمش وعمران بن حدير، وروي عن عاصم الوقف على ﴿مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٤/ ٥٣] بتشديد الراء، انظر شواذ ابن خالويه: ١٤٨، والمحرر الوجيز: ١٤/ ١٧٥، والارتشاف: ٨١٠، والمساعد: ٤/ ٣١٥، ومعجم القراءات: ٩/ ٢٤٢.

(٤) من قوله: «فمن أسكن...» إلى قوله: «ضعيفة» قاله السيرافي: ٤١٣-٤١٤ بخلاف يسير.

عَجِبْتُ والدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ   مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

وقال أبو النَّجم:

فقرَّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ

ولا يقولُ: رأَيتُ البَكَرْ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه يجوزُ في الوقف الجمعُ بين ساكنَين، لأَن الوقفَ يُمكِّنُ الحرفَ، ويستوفي صوتَه ويوفِّرُه [٢٩٩/ أ] على الحرف الموقوفِ عليه، فيَجري ذلك مَجْرى الحركةِ لقُوة الصوتِ واستيعابِه، كما جَرى المدُّ في حروف المدِّ مَجْرى الحركةِ.

وليس كذلك الوصلُ، لأَن الأَخذَ في متحرِّك بعد الساكن يمنعُ من امتداد الصوتِ لصرْفِه إِلى ذلك المتحرِّكِ، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: بَكرْ في حال الوقف تجدُ في الرَّاء من التكرير وزيادةِ الصوتِ ما لا تجدُه في حال الوصل؟ وكذلك الدالُ في زيد وغيرِهما من الحروف، لأَن الصوتَ إِذا لم يجدْ[1] مَنفَذاً انضغَطَ في الحرف الموقوف عليه، وتَوفَّرَ[2] فيه، فلذلك يجوزُ الجمعُ بين ساكنَين في الوقف، ولا يجوزُ في الوصل.

ومن الناس[3] مَن يكرهُ اجتماعَ الساكنَين في الوقف كما يكرهُ ذلك في الوصل، فيأخذُ في تحريك الأَول، لأَنه هو المانعُ من الوصول إِلى الثاني، فحرَّكوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإِن كان مرفوعاً حوَّلوا الضمَّةَ إِلى الساكن قبلَه، ويكونُ في ذلك تنبيهٌ على أَنه كان مرفوعاً، وخروجٌ عن عُهْدة الساكنَين، وكذلك الجرُّ، تقولُ في المرفوع: هذا بَكُرْ، والأَصلُ هذا بَكْرٌ يا فتى، وفي الجرِّ، مررتُ ببكِرْ، والأَصلُ ببَكْرٍ يا فتى، قال الشاعر[4]:

---

(١) في ط، ر: «تجد». تصحيف.

(٢) في ط، ر: «ويوفر»، وما أثبت أحسن.

(٣) في السيرافي: ٤٢٣ «بعض العرب».

(٤) البيتان بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٩٧-٩٨، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٥٢٧، والمنصف: ١/ ١٦٠-١٦١، والإنصاف: ٧٣٣، والدرر: ٢/ ٢٣٤.

أَرَتْنِـــيَ حِجْـــلاً عـــلى ســـاقِها فهَـــشَّ الفـــؤَادُ لـــذاكَ الحِجِـــلْ

فقلـــتُ ولم أُخْـــفِ عـــن صـــاحِبِي أَلَا بـــأَبي أَصْـــلُ تلـــك الرِّجِـــلْ

أَرادَ الحِجْـلِ[١] والرِّجْـلِ، فنقـلَ الكسرةَ إِلى السـاكن، ومثلُـه البيـتُ الـذي أَنشـدَه، وهو[٢]:

تَحْفِزُهـــا الأَوتـــارُ إِلـــخ

لـَمّا وقفَ وكان مرفوعاً نقلَ الضـمَّةَ إِلى السـاكن قبلَ الموقـوف عليـه، فكـان في ذلـك محافَظةٌ على حركة الإِعراب، وتنبيهٌ عليها وخروجٌ عن محذور السـاكنَين[٣]، ومثـلُ ذلـك قـولُهم في الأَمـر: اضْربُـهْ، والمـرادُ اضرِبْـهُ، وكـذلك قـالوا في المؤنـث: ضَرَبَتُـهْ، والمـرادُ ضَرَبَتْـهُ[٤]، فأَسـكَنوا الهـاءَ للوقـف وقبلَهـا سـاكنٌ، فـالتقى سـاكنان، فـأَرادوا التحريـكَ لالتقاء الساكنَين، ولأَن سكونَ ما قبلها يزيدُها خفاءً، فحرَّكوه لأَنه أَبْيَنُ لها، وذلـك بـأَنْ نقلوا إِليها حركةَ الهاء الذاهبةَ للوقف، قال الشاعر[٥]:

---

(١) هو الخلخال.

(٢) سلف البيت والـذي بعـده قبـل قليـل، ونسـب الأول إلى رجـل مـن بنـي عـدي في النقـائض لأبي عبيدة: ٢/ ٢٠، وهما بلا نسبة في التخمير: ٤/ ٢٢١، وشرح أبيات المفصل للرازي: ١١٦٩.

(٣) الوقـف بنقـل الحركـة قليـل كقلـة التضـعيف إلا النقـل بـالهمزة عـلى مـا قـال الـرضي في شرح الشافية: ٢/ ٣٢١، وقرأ بالنقل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ [العصر: ١٠٣/ ١].
سلَّام أبو المنذر، وفي قوله تعالى: ﴿بِٱلصَّبْرِ﴾ [العـصر: ١٠٣/ ٣] أبـو عمـرو بـن العـلاء، انظـر السبعة: ٦٩٦، وشواذ ابن خالويه: ١٧٩، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٥٢٧، وذكـر أبو حيان وابن عقيل أنه لم يؤثر عـن أحـد مـن القـراء الوقـف بالنقـل إلا عـن أبي عمـرو، انظـر الارتشاف: ٨١١، والمساعد: ٤/ ٣١٦.

(٤) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٧٩-١٨٠، والأصول: ٢/ ٣٨٤، والسيرافي: ٤٣٧.

(٥) سلف البيتان قبل قليل، وسيذكر الشارح أنهما لزياد الأعجم، وهما في ديوانه: ٦٩، والكتاب: ٤/ ١٧٩-١٨٠، والنكت: ١١٠٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١، ووردا بلا نسبة في الكامـل للمـبرد: ٢/ ١٦٢، والسـبعة: ٦٩٦، وإعـراب القـراءات السـبع وعللهـا: ٢/ ٥٢٧، وسر الصناعة: ٣٨٩.

عجِبْــــــتُ والــــــدَّهْرُ إلــــــخ

[٩/ ٧٢] البيتُ لزيادِ الأَعجمِ، وعَنَزَةُ قبيلةٌ من ربيعةَ بن نزارٍ، وزيادٌ الأَعجمُ من عبدِ القيس، وقيل له: الأَعجمُ لِلُكْنةٍ كانت في لسانه، والشاهدُ فيه نقلُ حركةِ الهاءِ إلى الساكن قبلها[١]، وقال أَبو النَّجم[٢]:

فقــــرِّبَنْ هـــذا وهـــذا زَحِّلُـــهْ

زَحِّلْهُ أَي بعِّدْه، وسمِّي زُحَلَ لبُعده[٣]، ونحوٌ من ذلك مِنُهْ وعَنُهْ، قال سيبويه: «سمعْنا ذلك من العرب، وحُكي عن ناسٍ من بني تميم أَخذَتِهْ وضَرَبَتِهْ»[٤]، كأَنهم يَكسِرون لالتقاء الساكنَين، لا لبيانِ الحركةِ.

ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركتُه فتحةً، نحوُ رأَيتُ الرَّجَلْ والبَكَرْ، وقد أَجازه الكوفيون[٥]، وإنما لم يَجزْ ذلك في النصب من قِبل أَن الأَصلَ من قَبلِ دخولِ الأَلف واللَّامِ رأَيتُ رِجْلَا وبَكْرا في الوقف، فاستُغني بحركة اللام والرَّاء عن إلقاءِ الحركةِ على الساكن، فلمَّا دخلتْ الأَلفُ واللَّامُ قامَتا مَقامَ التنوينِ، فلم تغيَّرْ الكافُ في البَكْر كما لم تغيَّرْ في رأَيتُ بَكْرا حين جعلتَ الأَلفَ بدلاً من التنوين، وأَجرَوا الأَلفَ واللَّامَ مُجْرى الأَلف المبدَلةِ من التنوين، إذ كانت معاقِبةً للتنوين.

وقال قومٌ: ينبغي[٦] على قياس مَن يقفُ بالسكون على المنصوب كما يقفُ على

(١) كذا في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١.

(٢) البيت في ديوانه: ٣١٩، والكتاب: ٤/ ١٨٠، والأصول: ٢/ ٣٨٤، والسيرافي: ٤٣٦، والنكت: ١١٠٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١، وورد بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٢/ ١٦٢، ورواية الديوان: «نقول قدِّمْ ذا وهذا أَزْحِلُهْ»، وفي سائر المصادر كرواية الشارح إلا «زحِّله» فإنها «أَزحِلُه».

(٣) كذا في اللسان «زحل».

(٤) الكتاب: ٤/ ١٨٠ بتصرف.

(٥) انظر ما سيأتي بعد قليل.

(٦) في السيرافي: ٤٢٣ «وقال بعض أصحابنا».

المرفوع والمجرور ويقولُ: رأيتُ بكرْ وأكرمتُ عمرو أن يقولَ: رأيتُ البكَرْ[1] وعَمَرْو[2]، كما يفعلُ في المرفوع، وهو قولٌ حسنٌ وقياسٌ صحيحٌ.

والكوفيون يُجيزون ذلك في المنصوب[3] كما يجوزُ في المرفوع والمجرور، قالوا: وذلك لأَن الغرضَ من هذا النقلِ الخروجُ عن عُهْدة الجمعِ بين الساكنَين، وذلك موجودٌ في النصب كما هو موجودٌ في الرفع والجرِّ، وهو قولٌ سديدٌ، والمذهبُ الأَولُ لَما ذكرناه.

ومن العرب مَن يُحوِّلُ في نحو عِدْل، فيقولُ في الجرِّ: مررتُ بعِدِلْ، فينقلُ الكسرةَ إِلى الدال، كما فعلَ في الأَول، ولا يقولُ في الرفع: عِدُلْ لئلَّا يخرج إِلى ما ليس في الكلام، إِذ ليس في الكلام فِعُل بكسر الفاء وضمِّ العين.

وتقولُ: هذا بُسُرْ وقُفُلْ، ولا تقولُ في الجرِّ: مررتُ ببُسِر ولا بقُفِل لئلَّا يصيرَ إِلى مثالٍ ليس في الأَسماء، وإِنما يتبعُ الساكنُ الأَولُ حركةَ ما قبله، فتقولُ في هذا عِدْلٌ: عِدِلْ بكسر الدال إِتْباعاً لكسرة العين، وتقولُ في مررتُ ببُسْرٍ: ببُسُرْ، فتَضمُّ أَيضاً إِتْباعاً لضمَّةِ العين، كما قالوا: مِنْتِن، فأَتبَعوا الأَولَ الثاني، وحرَّكوه بحركته.

ولا يفعلون ذلك في المفتوح الأَولِ، لا يقولون في هذا بَكْرُ: هذا بَكَرْ بفتح الكاف إِتْباعاً لفتحة الباء، لأَنه لا يلزمُ من نقلِ الضمَّة إِلى الكاف خروجٌ عن منهاج [٩/ ٧٣] الأَسماءِ والمَصيرُ إِلى ما لا نظيرَ له كما لزمَ في عِدُلْ وبِسُرْ[4].

---

(١) في ط، ر: «بكر»، وما أثبت موافق للسيرافي: ٤٢٣.

(٢) من قوله: «الأَصل من قبل....» إلى قوله: «عمرو» قاله السيرافي: ٤٢٣ بخلاف يسير.

(٣) حكى سيبويه وابن السراج منْعَه عن بعض العرب، ولم يَعزُه السيرافي، ونسب أبو حيان وابن عقيل إجازته إلى الكسائي والفراء والأخفش والجرمي، ونسب الأنباري وابن مالك هذه الإجازة إلى الكوفيين، وقوّى الأنباري قول الكوفيين، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٣، والأصول: ٢/ ٣٧٣، والسيرافي: ٤٢٣-٤٢٤، والإنصاف: ٧٣١ فما بعدها، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢١، والارتشاف: ٨١١، والمساعد: ٤/ ٣١٨.

(٤) انظر فيما سلف الكتاب: ٤/ ١٧٣-١٧٤، والأصول: ٢/ ٣٧٣، والسيرافي: ٤٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١١، والارتشاف: ٨١١، والمساعد: ٤/ ٣١٧.

قال صاحب الكتاب: (وفي الهمزة يُحوِّلهنَّ جميعاً، فيقولُ: هذا الخَبُؤ، ومررتُ بالخَبِئ، ورأيتُ الخَبَأَ، وكذلك البُطُؤ والرِّدُؤ، ومنهم مَن يتفادَى - وهم ناسٌ من تميم - من أن يقولَ: هذا الرِّدُؤ ومِن البُطِئ، فيَفرُّ إلى الإِتْباع، فيقولُ: من البُطُؤ بضمَّتين، وهذا الرِّدِئ بكسرتَين).

قال الشارح: يريدُ أَن حُكمَ الهمزة إِذا سكَنَ ما قبلها مخالِفٌ لغيرها من الحروف، وذلك أَنهم يُلْقون الحركاتِ في الهمزة على الساكن قبلها ضمَّةً كانت أَو كسرةً أَو فتحةً، فتقولُ: هذا الخَبُؤْ، ومررتُ بالخَبِئْ، رأَيتُ الخَبَأْ، بخلاف غيرها.

أَلا ترى أَن الذين يقولون: هذا البَكُرْ، ومررتُ بالبَكِرْ لا يقولون: رأَيتُ البَكَرْ، ويقولونه مع الهمزة؟ وذلك لأَن الهمزةَ خفيَّةٌ، فهي أَبعدُ الحروفِ وأَخفاها[1]، وسكونُ ما قبلها يزيدُها خفاءً، فدَعاهم ذلك إِلى تحريك ما قبلها أَكثرَ من غيرها، لأَن تحريكَ ما قبلها يُبيِّنُها، لأَنك تَرفعُ لسانَك بصوت، ومع الساكن تَرفعُه بغير صوتٍ[2].

هذا مذهبُ ناسٍ [٢٩٩/ ب] من العرب كثيرٍ، منهم أَسدٌ وتميمٌ، ولا يُفرِّقون بين ما كان أَولُه مفتوحاً أَو مضموماً أَو مكسوراً، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة[3]، فكما[4] يقولون: هذا الخَبُؤْ كذلك يقولون: هذا البَطُؤْ ومن البُطِئ، ويقولون: هذا الرِّدُؤ[5]، ومررتُ بالرِّدِئ، ولا يتحامَون ما تَحاماه غيرُهم من المَصير إِلى بناء فِعُل بكسر الأَول وضمِّ الثاني، إِذ لا نظيرَ له في الكلام، وإِلى بناء فُعِل بضمِّ الأَول وكسرِ الثاني، إِذ لا نظيرَ له في الأَسماءِ، وذلك لأَنه عارضٌ ليس ببناءِ الكلمة[6].

---

(١) قاله سيبويه: ٤/ ١٧٧.
(٢) قاله سيبويه: ٤/ ١٧٧.
(٣) قاله السيرافي: ٤٣٢.
(٤) في ط، ر: «وكما» وما أثبت أحسن.
(٥) هو الصاحب كما في الكتاب: ٤/ ١٧٧.
(٦) هو تعليل السيرافي: ٤٣٢ ولفظه.

ومنهم مَن يتحامَى ذلك(١)، فيُتبعُ الضمَّ الضمَّ والكسرَ الكسرَ، فيقولُ: مررتُ بالبُطُؤ، وهذا الرِّدِئْ، كما فعلَ في غير المهموز، وقولُه: «يتفادى» معناه يتحامَى ويتحاشَى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُبدِلون من الهمزة حرفَ لِيْنٍ تحرَّكَ ما قبلها أو سكَنَ، فيقولون: هذا الكَلَوْ والخَبْو والبُطْو والرِّدْو، ورأَيتُ الكَلَا والخَبَا والبُطَا والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَي والخَبِي والبُطِي والرِّدِي، ومنهم مَن يقولُ: هذا الرِّدِي، ومررتُ بالبُطُو، فيُتبعُ، وأَهلُ الحجاز يقولون: الكَلَا في الأَحوال الثلاثِ، لأَن الهمزةَ سكَّنَها الوقفُ وما قبلَها مفتوحٌ، فهو كرأْس، وعلى هذه العِبْرَةِ يقولون في أَكْمؤ: أَكْمو، وفي أَهْنِئ: أَهْنِي كقولهم جُونَةٌ وذِيبٌ).

قال الشارح: الهمزةُ حرفٌ خَفيٌّ لأَنه أَدخَلُ الحروفِ إلى الحلق، وكلَّما سَفُلَ الحرفُ خَفِيَ جَرسُه، وحروفُ المدِّ واللِّين أَبيَنُ منها لأَنها أَقربُ إلى الفم، فالواوُ من الشفتَين، والياءُ من الفم، والأَلفُ وإنْ كان مَبدؤها الحلقَ إلا أَنها تمتدُّ حتى تصلَ إلى الفَم، فتَجدُ الفمَ والحلقَ منفتحَين غيرَ معترِضَين على الصوت بحصْرٍ، وبينها وبين حروفِ المدِّ واللِّين مناسَبةٌ، ولذلك تُبدَلُ منها عند التخفيف.

والهمزةُ على ضربَين: ساكنٌ ما قبلها، نحوُ الوَثْء(٢) والبُطْء والرِّدْء، ومتحرِّكٌ، نحوُ الكَلأ والرَّشأ.

فأَما الساكنُ ما قبلها فمن العرب مَن يُبدِلُ منها حرفَ لِينٍ، فيجعلُها في الرفع واواً، وفي الجرِّ ياءً، وفي النصب أَلفاً بقلبِها على حركة نفسِها، فيقول في هذا الوَثْءُ: الوَثْو(٣)، ومررتُ بالوَثْء: بالوَثْي، فيسكِّنُ ما قبل الواو والياء لأَنه كان كذلك قبل القلب،

---

(١) هم ناس من تميم كما في الكتاب: ٤/ ١٧٧، وانظر الأصول: ٢/ ٣٧٧، والسيرافي: ٤٣٢، والتكملة: ٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٢، والارتشاف: ٨١٣، والمساعد: ٤/ ٣١٩.

(٢) «وصْمٌ يصيب اللحم»، اللسان (وثأ).

(٣) في ط: «الوثو»، «الوثء»، كلاهما تحريف.

ويقولون في النصب: رأَيتُ الوَثَا، فيُفتحُ ما قبل الأَلف، لأَن الواوَ والياءَ يُمكنُ إِسكانُ ما قبلهما، والأَلفُ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، ولا يُفرِّقون بين المضموم الأَولِ والمكسورِ[١]، وتقولُ: هذا البُطْو [٩/ ٧٤] والرِّدْو، ومررتُ بالبُطْي والرِّدْي، ورأَيتُ البُطَا والرِّدَا كما يقولون: هذا الوَثْؤ، ومررتُ بالوَثْي، ورأَيتُ الوَثَا.

ومنهم مَن يَقلبُ الهمزةَ حرفاً ليِّناً بعد نقلِ حركتِها إِلى الساكن، فيُدبِرُها حركةَ ما قبلها، فيقول في الرفع: هذا الوَثُو والبُطُو والرِّدُو، ومررتُ بالوَثِي والبُطِي والرِّدِي، ورأَيتُ الوَثَى والبَطَا والرِّدَا[٢].

وقياسُ مَن لم يَقلْ من البُطِي لئلَّا يصيرَ إِلى بناء فُعِل، وليس في الأَسماء مثلُه، ولا هو الرِّدُو لئلَّا يصيرَ إِلى فِعُل، وليس في الكلام مثلُه أَن يَتوقَّى ذلك ههنا، فيلزمَ الواوَ في البُطُو، والياءَ في الرِّدِى، فيقولَ: هو البُطُو، ومررتُ بالبُطُو، ومررتُ بالرِّدي، وهو الرِّدِي[٣].

فأَما إِذا تحرَّكَ ما قبل الهمزة من نحو الكَلَأ والخَطَأ والرَّشَأ فمن العرب مَن يُبدلُ من همزته في الوقف حرفَ لِينٍ حرصاً على البيان، فيقولُ: هذا الكَلَوْ والخَطَوْ، ومررتُ بالكَلَيْ والخَطَيْ، ورأَيتُ الكَلَا والخَطَا، هذا وقفُ الذي يخفِّفون الهمزةَ في الوصل من بني تميم.

فأَما الذين يخفِّفون من أَهل الحجاز فإِنهم يلزمون الأَلفَ على كلِّ حال، فيقولون: هذا الكَلَا والخَطَا، ومررتُ بالكَلَا والخَطَا، ورأَيتُ الكَلا والخَطَا، لأَن الوقفَ يُسكِّنُ الهمزةَ وقبلَها مفتوحٌ، فقُلبتْ أَلفاً على حدِّ راس وفاس.

وعلى هذه العِبرةِ إِذا انضمَّ ما قبلها قُلبتْ واواً، وإِذا انكسرَ قُلبتْ ياءً، نحوُ قولهم في

---

(١) هي لغة بعض العرب، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٨، والأصول: ٢/ ٣٧٧، والسيرافي: ٤٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٢.

(٢) قاله الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٣١٢-٣١٣، ونقله عن بعضهم.

(٣) نبه الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٣١٣ على هذا القياس، ومثَّل بما مثل به الشارح.

أَكْمُؤ: أَكمُو، وفي أَهْنِئُ: أَهْنِي[١]، فأَكْمؤ جمعُ كَمْءٍ[٢] واحدِ كَمْأَة، فالكَمْءُ واحدٌ، وأَكْمُؤ جمعُ قِلَّة، والكثيرُ الكَمْأَة، فهو على الخلاف من باب تَمْر وتَمْرة، ويقالُ: هَنَأَ الرجلَ يَهْنَؤُه ويَهْنِئُه إِذا أَعطاه[٣]، فأَكْمُو مثلُ جُوْنَة، وأَهْنِي مثلُ ذِيب.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا اعتلَّ الآخِرُ وما قبلَه ساكنٌ كآخِر ظَبْيٍ ودَلْوٍ فهو كالصحيح، والمتحرِّكُ ما قبله إِن كان ياءً قد أَسقطَها التنوينُ في نحو قاضٍ وعَمٍ وجَوارٍ فالأَكثرُ أَن يُوقَفَ على ما قبله، فيقالَ: قاضْ وعَمْ وجَوارْ، وقومٌ يُعيدونها ويقفون عليها، فيقولون: قاضي وعَمِي وجَواري، وإِن لم يُسقطْها التنوينُ في نحو القاضي ويا قاضي، ورأَيتُ جَواري فالأَمرُ بالعكس، ويقالُ: يامُرِي لا غيرُ).

قال الشارح: الاسمُ المعتلُّ ما كان في آخِره حرفُ عِلَّة من الواو والياء والأَلفِ، ولا يخلو ما قبلَ هذه الحروفِ من أَن يكونَ ساكناً أَو متحرِّكاً، فإِن كان ساكناً وذلك إِنما يكونُ مع الواو والياءِ دون الأَلف، فإِن الأَلفَ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، وذلك نحوُ ظَبْيٍ ونِحْيٍ وصَبِيٍّ وكُرسيٍّ وغَزْو وعَدْو فإِنه يَجري مَجْرى الصحيح في الوقف كما يَجري مَجْراه في تحمُّل حركاتِ الإعراب، فحكمُه كحكمه في الوقف عليه، يجوزُ فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنعُ منه ما امتنعَ في الصحيح.

وناسٌ من بني سعد يُبدِلون من الياء المشدَّدةِ جِيماً في الوقف لأَن الياءَ خَفِيَّةٌ[٤]، وهي من مَخْرج الجيم، فلولا شدَّةُ الجيمِ لكانت ياءً، ولولا لِينُ الياءِ لكانت جِيماً، فيقولون: فُقَيْمجٌّ في فُقَيْميّ وتَميمجٌّ في تَميميٍّ، وعَلجٌّ في عَليٍّ، قال الشاعر[٥]:

---

(١) انظر اللغات السالفة منسوبة إلى أصحابها في الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٨، والأَصول: ٢/ ٣٧٦-٣٧٧، والسيرافي: ٤٣١-٤٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٠-٣١٤.

(٢) هو نبت، انظر الصحاح (كمأ)، وانظر الصحاح (كمأ)، والاقتضاب: ١٣٥.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ١٤٩، ٣١٩، والصحاح (هنأ)، والأفعال لابن القطاع: ٥٤٦.

(٤) حكى سيبويه عنهم هذه اللغة بهذا اللفظ والتعليل، انظر الكتاب: ٤/ ١٨٢، وزعم الفراء أنها لغة طيء، انظر الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٥٨.

(٥) البيتان عن بني سعد في الكتاب: ٤/ ١٨٢، والسيرافي: ٤٣٩، ونُسبا إلى رجل من أهل=

خـــالي عُوَيْـــفٌ وأَبـــو عَلِـــجِّ المُطْعِمـــانِ اللَّحْـــمَ بالعَشِـــجِّ

[٩/ ٧٥] يريد عليًّا والعَشيَّ.

وأَما الثاني فإِن كان ياءً مكسوراً ما قبلها فإِن كانت الياءُ ممَّا أَسقطَه التنوينُ نحوَ قاضٍ وجَوارٍ وعَمٍ فما كان من ذلك فلَك في الوقف عليه إِذا كان مرفوعاً أَو مجروراً وجهان:

أَجودُهما حذفُ الياء، لأَنها لم تكنْ موجودةً في حال الوصل، لأَن التنوينَ كان قد أَسقطَها، وهو وإِن سقطَ في الوقف فهو في حكمِ الثابتِ، لأَن الوقفَ عارضٌ، فلذلك لا تَردُّها في الوقف، هذا مع ثِقلِها، والوقفُ مَحَلُّ استراحةٍ، فتقولُ: هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ، وهذا عَمْ، ومررتُ بعَمْ، قال سيبويه: «هذا الكلامُ الجيِّدُ الأَكثرُ»[١].

والوجهُ الآخَر: أَن تُثبتَ الياءَ، فتقولَ: هذا قاضي ورامي وغازي، كأَن هؤلاء اعتزَموا حذفَ التنوينِ في الوقف، فأَعادوا الياءَ[٢] لأَنهم لم يُضطرُّوا إِلى حذفها، كما اضطرُّوا في حال الوصلِ.

قال سيبويه: «وحدَّثنا أَبو الخطاب ويونسُ أَن بعضَ مَن يوثَقُ بعربيَّته مِن العرب يقولُ: هذا رامي وغازي [٣٠٠/ أ] وعَمِي حيث[٣] صارت في موضعِ غيرِ تنوينٍ»[٤]، وقرأَ به ابنُ كثير في مواضعَ من القرآن، منها ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادي﴾[٥]،

=البادية في سر الصناعة: ١٧٥، وشرح شواهد الشافية: ٢١٣، والثاني بهذه النسبة في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٨، وهما بلا نسبة في الأصول: ٣/ ٢٧٤، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٥٧، والمنصف: ٢/ ١٧٨، وشرح الملوكي: ٣٣٠، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ١٠٠.

(١) الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٢) هو تعليل السيرافي: ٤٤١ ولفظه.

(٣) في الكتاب: ٤/ ١٨٣ «وعمي، أظهرا في الوقف حيث...».

(٤) الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٥) الرعد: ١٤/ ٧، قرأ ابن كثير بياء في الوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف، انظر التيسير: ١٣٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢١، وانظر أيضاً إيضاح الوقف والابتداء: ٢٣٥، وشرح اللمع لابن برهان: ١٤.

هذا إذا أسقطها التنوينُ في الوصل.

فإن لم يُسقطْها[١] فإن كان فيه أَلفٌ ولامٌ نحوَ الرامي والغازي والعَمِي فإن إثباتَها أجودُ[٢]، فتقولُ في الوقف: هذا الرامي والغازي والقاضي، يستوي فيه حالُ الوصلِ والوقفِ، وذلك لأَنها لم تَسقطْ في الوصل[٣]، فلم تَسقطْ في الوقف.

ومنهم مَن يَحذفُ هذه الياءَ في الوقف، كأَنهم شبَّهوه بما ليس فيه أَلفٌ ولامٌ[٤]، ثُم أَدخَلوا فيه الأَلفَ واللَّامَ بعد أَن وجبَ الحذفُ، فيقولونَ: هذا القاضْ[٥] والرَّامْ، وقد رُويَ عن نافع وأَبي عمرو في بني إسرائيل والكهفِ: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[٦]، وإذا وصلَ أَثبتَ الياءَ[٧].

وأَما النصبُ فليس فيه إلا إثباتُ الياءِ، لأَنها قد قَوِيتْ بالحركة في حال الوصل، وجَرَتْ مَجْرى الصحيح، فلم تُحذفْ في حال الوقف.

فأَما إذا ناديتَ فالوجهُ إثباتُ الياء، وهو قولُ الخليل[٨]، وذلك أَن المنادَى المعرفةَ لا

---

(١) أي التنوين.

(٢) هذا حكم ابن السراج والسيرافي ولفظهما، انظر الأصول: ٢/ ٣٧٥، والسيرافي: ٤٤١، وشرح اللمع لابن برهان: ١٤-١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٠-٢٩١، وشرح الشافية: ٢/ ٣٠٠.

(٣) هذا تعليل السيرافي: ٤٤٢ ولفظه.

(٤) قوله: «كأنهم... ولام» قاله سيبويه: ٤/ ١٨٣.

(٥) من قوله: «ومنهم من يحذف...» إلى قوله: «القاض» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٣٥٧، وانظر توجيه كلام سيبويه على حذف الياء من نحو القاضي والعاصي في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٦-١٥٧.

(٦) الإسراء: ١٧/ ٩٧، الكهف: ١٨/ ١٧، انظر ما روي عنهما في السبعة: ٣٨٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٥٣، ٢/ ٨٢، والنشر: ٢/ ١٨٤، ٢/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٧) من قوله: «ومنهم من يحذف...» إلى قوله: «الياء» قاله السيرافي: ٤٤٢ بخلاف يسير، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٥٦-١٥٧.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٤، والأصول: ٢/ ٣٧٥، والسيرافي: ٤٤٢، والحلبيات: ٩٣، وأمالي=

يدخلُه تنوينٌ لا في حالِ وقفٍ ولا وصلٍ، والذي يُسقِطُ الياءَ هو التنوينُ[١]، واختارَ يونسُ أَن تقولَ: يا قاضْ بحذف الياء، لأَن النداءَ بابُ حذفٍ وتغيير[٢]، فإِذا جازَ الحذفُ في غيرِ النداء كان في النداء أَولَى، واختارَ سيبويه قولَ يونسَ[٣].

فأَما قولُك: يامُرِي تريدُ اسمَ الفاعلِ من أَرَى يُرِي فالوجهُ إِثباتُ الياء، وعليه الخليلُ ويونسُ[٤]، لأَنك لو أَسقطتَ الياءَ في الوقف لَأَخللتَ بالكلمة بحذفٍ بعدَ حذفٍ[٥]، فيتوالَى إِعلالان، وذلك مكروهٌ عندهم[٦].

أَلا [٩/ ٧٦] ترى أَنهم لم يُعلُّوا نحوَ هَوَى ونَوَى لأَنهم قد أَعلُّوا اللَّامَ، ولم يُدغموا نحوَ يَتِدُ كما أَدغَموا وَتِداً لأَنهم قد حذَفوا الواوَ في يَتِدُ، فكان يؤدِّي إِلى الجمع بين إِعلالَين؟ فلذلك أَثبَتوا الياءَ في يامُرِي لأَن العينَ محذوفةٌ، وصار ثبوتُها كالعِوضِ.

قال صاحب الكتاب: (وإِن كان أَلفاً قالوا في الأَكثر الأَعرفِ: هذه عَصَا وحُبْلَى، ويقولُ ناسٌ من فزارةَ وقيسٍ: حُبْلَيْ بالياء، وبعضُ طيِّئٍ: حُبْلَوْ بالواو، ومنهم مَن يسوِّي في القلب بين الوقف والوصلِ، وزعم الخليلُ أَن بعضَهم يَقلبُها همزةً، فيقولُ: هذه حُبْلأُ، ورأَيتُ حُبْلأَ، وهو يَضربُهأُ، وأَلفُ عَصا في النصب هي المبدَلةُ من التنوين، وفي الرفع والجرِّ هي المنقلِبةُ عند سيبويه، وعند المازنيِّ هي المبدَلةُ في الأَحوالِ الثلاثِ).

قال الشارح: أَما المقصورُ ـ وهو ما كان آخِرهُ أَلفاً[٧] ـ فإِنه على ضربَين: منصرِفٌ،

=ابن الشجري: ٢/ ٢٠٢، ٢/ ٢٩٢.

(١) من قوله: «وذلك أن...» إلى قوله: «التنوين» قاله السيرافي: ٤٤٣.

(٢) هو لفظ سيبويه: ٤/ ١٨٤، وتعليله عن يونس، وانظر الأصول: ٢/ ٣٧٥، والسيرافي: ٤٤٢، والحلبيات: ٩٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٤، والمصادر السالفة.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ١٨٤، والأصول: ٢/ ٢٧٥، والحلبيات: ٩٣.

(٥) هو تعليل السيرافي: ٤٤٤ ولفظه.

(٦) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٣٦.

(٧) انظر ما سلف: ٦/ ٤٢.

وغيرُ منصرِفٍ، فما كان منصرِفاً فإن أَلفَه تَسقطُ[١] في الوصل لسكونها وسكونِ التنوينِ بعدَها، نحوُ قولك: هذه عَصَاً ورَحَاً يا فتى، فإذا وقفتَ عادتْ الألفُ، وكان الوقفُ عليها بخلاف الياءِ في قاضٍ، وذلك قولُك: هذه عَصَا، ورأيتُ عَصَا، ومررتُ بعَصَا، وذلك لِخفَّةِ الألفِ.

أَلا ترى أَن مَن قال في فَخِذ: فخْذ وفي عَضُد: عَضْد لم يَقلْ في جَمَل: جَمْل لِخفَّة الفتحة؟[٢] ويؤيِّدُ ذلك أَنهم يَفرُّون من الواو إلى الأَلف في مثل قال وباع، وقالوا: رُضَا في رُضِيَ ونُهَا في نُهِيَ، فلذلك من استخفافهم الأَلفَ أَعادوها في الوقف، ولم يفعلوا ذلك في الياء لثِقلها، قال الشاعر[٣]:

أَفي كلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعثونَه ... على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموه وما رُضَا

وقالوا في نُهِيَ: نُهَا، قال الشاعر[٤]:

إِنَّ الغَوِيَّ إِذا نُهَا لم يُعْتِبِ

وقد اختلفوا في هذه الأَلفِ، فذهب سيبويه إلى أَنها[٥] في حال الرفعِ والجرِّ

---

(١) في ط، ر: «سقطت»، وما أثبت أحسن.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ١٣٤ - ١٣٥، والكتاب: ٤/ ١٨٨، والسيرافي: ٤٥٠.

(٣) هو زيد الخيل، والبيت في ديوانه: ٦٧، والكتاب: ١/ ١٢٩، ٤/ ١٨٧، ونوادر أبي زيد: ٣٠٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٦٢، والنكت: ٢٦٠، وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٥، وانظر البصريات: ٥٧٢، «وقوله: على محمر، يريد فرساً في أخلاق الحمير، وقوله: وما رُضَا، يريد وما رُضِي، وهو لغة، لأن الألف أخف من الياء إلا فيما يلبس»، شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٦٢.

(٤) صدر البيت:

لَزجرتُ قلباً لا يَريعُ إِلى الصِّبا

ونسب عجز البيت في الكتاب: ٤/ ١٨٨ إلى طفيل الغنوي، وليس في ديوانه، ونسب في الأساس (ريع) إلى لبيد، وهو في ديوانه: ١٥٦، وعجز البيت في السيرافي: ٤٥٠، والنكت: ١١١١، ونسب فيها إلى طفيل الغنوي عن الكتاب.

(٥) في ط، ر: «أنه» تحريف.

لامُ الكلمة، وفي حال النصبِ بدلٌ من التنوين، وقد انحذفتْ أَلفُ الوصل، واحتجَّ لذلك بأَن المعتلَّ مَقيسٌ على الصحيح، وإِنما تُبدَلُ من التنوين في حال النصب دون الرفع والجرِّ.

وبعضُهم يزعمُ أَن مذهبَ سيبويه أَنها لامُ الكلمة في الأَحوال كلِّها، قال السيرافيُّ: وهو المفهومُ من كلامه[1]، وهو قولُه: «وأَما الأَلفاتُ التي تُحذفُ في الوصل فإِنها لا تُحذفُ في الوقف»[2]، ويؤيِّدُ هذا المذهبَ أَنها وقعتْ رَوِيّاً في الشعر في حال النصب نحوَ قوله[3]:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَا ... صادَفَ زاداً وحَديثاً ما اشْتَهى

فأَلفُ سُرَى هنا رَويٌّ، ولا خلافَ بين أَهل القوافي في أَن الأَلفَ المبدَلةَ من التنوين لا تكونُ رَوِيّاً[4]. [٩/ ٧٧]

وقال قومٌ ـ وهو مذهبُ المازني: إِنها في الأَحوالِ كلِّها بدلٌ من التنوين[5]، وقد

---

(١) نقل كلامه بمعناه، انظر السيرافي: ٤٥١. قَوَّى السيرافي مذهب سيبويه في أن الألف في عصا لامُ الكلمة في الجر والرفع والنصب، واستدلَّ على ذلك، ورأى الرضي أن كلام سيبويه لا يفيد ما نسبه إليه الشارح، وأن ما نسب إليه مذهب الفارسي، وممن نسب إلى سيبويه هذا المذهب ابنا الحاجب وعصفور، وذكره ابن جني دون نسبة، ونسب أبو بكر الأنباري القول بأن الألف في المقصور المنون أصلية إلى الكوفيين وجماعة من البصريين، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، وزد النكت: ٩٦٤-٩٦٥، والارتشاف: ٨٠٠-٨٠١.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٨٧.

(٣) هو الشماخ، والبيتان في ديوانه: ٤٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٠٢، وهما بلا نسبة في البيان والتبيين: ١/ ١٠، وانظر مصادر أخرى في الديوان.

(٤) انظر القوافي للأخفش: ٨٥-٨٦.

(٥) ونسبه أبو حيان إلى الفراء والأخفش والفارسي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠٩، وزد شرح اللمع لابن برهان: ١٨، والنكت: ١١١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٩-٢٨٠، والمساعد: ٤/ ٣٠٥.

انحذفتْ أَلفُ الوصلِ، واحتجُّوا بأَن التنوينَ إِنما أُبدلَ منه الأَلـفُ في حـال النصـب مـن الصحيح لسكونه وانفتاحِ ما قبله، وهذه العلَّةُ موجودةٌ في المقصور في الأَحوالِ كلِّها، وهو قولٌ لا ينفكُّ من ضعفٍ، لأَنه قد جاء عنهم: هذا فَتى بالإِمالة، ولو كانت بدلاً من التنوين لَمَا ساغتْ فيها الإِمالةُ، إِذ لا سببَ لها.

وأَما غيرُ المنصرِفِ وما لا يدخلُه التنوينُ من نحو سَكْرَى وحُبْلَى والقَفَا والعَصَا فأَلفُه ثابتةٌ، وهي الأَلفُ الأَصليةُ التي كانت في الوصل، لأَنه لا تنوينَ فيه، فيكونَ الأَلفُ بدلاً منه.

وقومٌ من العرب يُبدِلون من هـذه الأَلـفِ يـاءً في الوقـف[١]، فيقولـون: هـذا أَفْعَي وحُبْلَي، وكذلك كلُّ أَلفٍ تقعُ أَخيراً، لأَن الأَلفَ خَفيَّةٌ، وهي أَدخَلُ في الحلق قريبـةٌ مـن الهمزة، والياءُ أَبيَنُ منها لأَنها من الفَم، قال سيبويه: «ولم يَجيؤوا بغيرِ الياءِ، لأَن الياءَ تُشبهُ الأَلفَ في سَعَةِ المَخرجِ، وهي لغةٌ لفَزارةَ وناسٍ من قَيس، وهـي قليلـةٌ، والأَكثرُ الأَولُ، فإِذا وصلتَ عادتْ الأَلفُ واستوتْ اللغتان[٢]».

وطيِّئٌ يجعلونها ياءً في الوصل والوقف، ومنهم مَن يجعلُهـا واواً، لأَن الـواوَ أَبـيَنُ مـن الياء[٣]، إِذ كانت الياءُ أَدخَلَ في الفم، فكانت أَخفَى منها.

وحكَى سيبويه في الوقف: هـذه حُبْلَأْ[٤] بـالهمزة، يريـدُ حُبْلَى، ورأَيـتُ رَجُـلأْ، يريـد رجُلاً فالهمزةُ في رجُلأْ بدلٌ من الأَلف التي هي عوضٌ من التنـوين في الوقـف، وليسـتْ بدلاً من التنوين نفسِه، وإِنما قلنا ذلك لقُربِ ما بينَ الهمزة والأَلفِ وبُعدِ مـا بينهما وبـين

---

(١) قاله سيبويه: ٤/ ١٨١.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٨١، بتصرف.

(٣) هذا تعليل سيبويه: ٤/ ١٨١، ولفظه.

(٤) حكاها عـن الخليـل، انظـر الكتـاب: ٤/ ١٧٦، وانظـر أَيضـاً اللغـات السـالفة في الأصـول: ٢/ ٣٧٩، والشيرازيات: ٥٧٨-٥٨٠، والتكملـة: ٢٦، وسر الصـناعة: ٧٠١-٧٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٥-٢٨٧، والارتشاف: ٨٠١-٨٠٢، والمساعد: ٤/ ٣٠٥-٣٠٦.

النون[1]، وإنما أبدَلوها منها لأَن الأَلفَ أَخفَى من الهمزة، والهمزةُ إذا كان ما قبلَها متحرِّكاً كانت أَبيَنَ من الأَلف، والأَلفُ [٣٠٠/ ب] قريبةٌ من الهمزة، لأَن الأَلفَ تهْوي وتنقطعُ عندها.

ومِمَّا يؤيِّدُ أَن الهمزةَ في رجُلاً مبدَلةٌ من الأَلف لا من التنوين أَنك تقولُ: رأَيتُ حُبْلأَ وتهمزُ، وإن لم يكنْ فيها تنوينٌ، ولذلك حكَى[2] هو يَضربُهأُ، هذا كلُّه في الوقف، فإذا وصلتَ قلتَ: هو يضربُها يا هذا، ورأَيتُ حُبْلَى أَمسِ[3]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والوقفُ على المرفوع والمنصوبِ من الفعل الذي اعتلَّتْ لامُه بإثبات أَواخِره، نحوُ يغزُو ويَرمي، وعلى المجزوم والموقوفِ منه بإلحاق الهاءِ، نحوُ لم يغزُهْ، ولم يَرمِهْ ولم يخشَهْ، واغزُهْ وارمِهْ واخْشَهْ، وبغيرِ هاءٍ نحوَ لم يغْزُ ولم يَرْمِ واغْزُ وارْمِ، إلا ما أَفضَى به تركُ الهاءِ إلى حرفٍ واحدٍ، فإنه يجبُ الإلحاقُ، نحوُ قِهْ ورَهْ).

قال الشارح الفعلُ على ضربَين صحيحٌ ومعتلٌّ، فالصحيحُ يُوقَفُ عليه كما يُوقَفُ على الاسم، فيسوغُ فيه الإسكانُ والإشمامُ والرَّومُ والتضعيفُ، لأَن العلَّةَ واحدةٌ، وإن كان معتلّاً فالوقفُ على المرفوع والمنصوبِ بإثبات لامِه من غير حذفٍ، وليس كالاسم.

وإنما كان كذلك من قِبَلِ أَن الفعلَ لا يلحقُه تنوينٌ في الوصل[4] يُوجِبُ الحذفَ كما وُجدَ في الاسم، فلذلك جَرى حالُه في الوقف كحاله في الوصل، فتقولُ في الرفع: هو يَغزُو يا فتى، ويَرمي يا فتى، ويَخشى يافتى، وفي النصب: لن يغزُوَ يا فتى، ولن يرميَ يا فتى، ولن يخشَى يا فتى.

فأَما الوقفُ على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان[5]:

---

(١) من قوله: «وحكى سيبويه...» إلى قوله: «التنوين» قاله أبو الطيب في الإبدال: ٢/ ٥٤٥-٥٤٦، وابن جني في سر الصناعة: ٧٤.

(٢) أي سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٧.

(٣) من قوله: «حكى يضربهأ...» إلى قوله: «أمس» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٤.

(٤) هو تعليل ابن السراج ولفظه، انظر الأصول: ٢/ ٣٨٢.

(٥) ذكرهما سيبويه: ٤/ ١٥٩، وابن السراج في الأصول: ٢/ ٣٨٢.

أَجوَدُهما أَن تقفَ بالهاء، فتقولَ: لم يغزُهْ، ولم يَرمِهْ، ولم يَخشَهْ، وكذلك في الأَمر المبنيِّ، نحوُ اغزُهْ وارمِهْ واخشَهْ، والأَصلُ لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يَخشَ، حُذفتْ لاماتُها للجزم، وبقيتْ الحركاتُ قبلها تدلُّ على المحذوف، فالضمَّةُ في لم يَغزُ دليلٌ على الواو المحذوفة، والفتحةُ في لم [٩/ ٧٨] يَخشَ دليلٌ على الأَلف المحذوفةِ، والكسرةُ في لم يَرْمِ دليلٌ على الياء المحذوفةِ، وكذلك في الأمر المبنيِّ، نحوُ اغْزُ وارْمِ واخْشَ.

فإِذا وُقفَ عليه لزمَ حذفُ الحركاتِ، إِذ الوقفُ إِنما يكونُ بالسكون لا على حركة، فشَحُّوا على الحركات أَن يُذهبَها الوقفُ، فيذهبَ الدالُّ والمدلولُ عليه، فأَلحقوها هاءَ السكتِ ليقعَ الوقفُ عليها بالسكون، وتسلمَ الحركاتُ، وكذلك ارْمِهْ واغْزُه واخْشَهْ.

والوجهُ الثاني أَن تقفَ بلا هاءٍ بالإِسكان، فتقولَ: لم يَرْمْ، ولم يَغْزْ، ولم يَخْشْ، واغْزْ وارْمْ واخْشْ، ووجهُه أَن الوقفَ عارضٌ، وإِنما الاعتبارُ بحال الوصل، قال ابن السَّراج: «وهذه اللُّغةُ أَقلُّ اللُّغتَين»(١).

هذا إِذا كان الباقي بعد الحذف حرفَين فصاعداً، فأَما إِذا أَدَّى إِلى أَن يَبقَى على حرف واحدٍ لم يكنْ بدٌّ من الهاء، نحوُ قولك في الأَمر من وَقَى يَقي: قِهْ، ومن وَعَى يَعِي: عِهْ، ومن وَرَى الزِّندَ يَرِي: رِهْ.

وذلك أَن الفاءَ قد انحذفتْ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ على حدِّ حذفِها في يَعِدُ ويَزِنُ، واللَّامُ محذوفةٌ للأَمر، والحركةُ دليلٌ على المحذوف، فإِذا وقفتَ عليه بالسكون فيكونُ إِجحافاً، فوجبَ أَن تأتيَ بالهاء ليقعَ السكونُ عليها، وتَسلمَ الحركةُ دليلاً على المحذوف، لأَن المحذوفَ إِذا كان منه خَلَفٌ وعليه دليلٌ كان كالثابت الموجودِ، مع أَن ذلك يكادُ يكونُ(٢) مُتعذِّراً، لأَن الابتداءَ بالحرف يوجِبُ تحريكَه، والوقفُ عليه يقتضي إِسكانَه،

---

(١) هذا من كلام سيبويه مما نقله عنه ابن السراج، وروى سيبويه هذه اللغة عن عيسى بن عمر ويونس عن بعض العرب، وقال: «وهذه اللغة أقلُّ اللغتين»، الكتاب: ٤/ ١٥٩، وانظر الأصول: ٢/ ٣٨٢، والسيرافي: ٣٩٠-٣٩١.

(٢) في ط، ر: «يكاد أن يكون»، هذا على سبيل الندرة.

والحرفُ الواحدُ يستحيلُ تَحريكُه وإِسكانُه في حال واحدةٍ[١]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ واوٍ وياءٍ لا تُحذفُ تُحذفُ في الفواصل والقوافي، كقوله تعالى: «الكَبيرُ المُتعَالِ»، و«يومَ التَّنادِ»، و«اللَّيلِ إِذا يَسْرِ»[٢]، وقولِ زهير:

........................وبَعْـــــضُ القــومِ يَخْلُــقُ ثُــمَّ لا يَفْــرْ

وأَنشدَ سيبويه:

لا يُبْعِـــدُ اللهُ إِخوانـــاً تَـــرَكْتُهمُ لَمْ أَدْرِ بعـدَ غَـداةِ الأَمْـسِ مـا صَـنَعُ

أَي ما صنَعوا).

قال الشارح: المرادُ بالفواصل رؤوسُ الآي ومقاطعُ الكلامِ[٣]، وذلك أَنهم قد يَطلبون منها التماثُلَ كما يُطلبُ في القوافي، والقوافي يُشترطُ فيها ذلك، ولذلك سُمِّيتْ قافيةً، مأخوذٌ من قولهم: قَفَوْتُ أَي تَبعتُ[٤]، كأَن أَواخرَ الأَبياتِ يَتبعُ بعضُها بعضاً، فتَجري على منهاج واحدٍ، فإِذا وقَفوا عليها فمِنهم مَن يسوِّي بين الوصل والوقفِ، كأَنهم يُفرِّقون بين الشِّعر والكلام بذلك، فيقولون[٥]:

قِفَـا نَبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حبيـبٍ ومَنْـزلي

وقالوا[٦]:

سُـــقِيتِ الغَيـــثَ أَيَّتُهـــا الخِيـــامُو

وقالوا في النصب[٧]:

---

(١) انظر في هذا الكتاب: ٤/ ١٤٤، والسيرافي: ٣٥٥، وما سلف: ٩/ ٤٥.

(٢) من أول الفصل إلى هذا الموضع قاله سيبويه: ٤/ ١٨٤-١٨٥، والفارسي في التكملة: ٢٢، وانظر السيرافي: ٤٤٥.

(٣) قوله: «المراد.....الكلام» قاله السيرافي: ٤٤٦.

(٤) انظر اللسان (قفا).

(٥) سلف البيت: ٩/ ٦١.

(٦) سلف البيت: ٤/ ٦٢.

(٧) سلف البيت: ٤/ ٦١.

أَقِــــلِّي اللَّـــــومَ عـــــاذِلَ والعِتَابـــــا

فيَقفون كما يَصلون، ومنهم مَن يُجْريه مُجْرى الكلامِ، فيُثْبتُ فيه ما يَثْبتُ في الكلام، ويَحذفُ فيه ما يَحذفُ فيه، وينشدون:

أَقِــــلِّي اللَّـــــومَ عـــــاذِلَ والعتـــــابْ

و

سُـــــقِيتِ الغَيـــــثَ أَيَّتُهـــــا الخِيـــــامْ[1]

كما يفعلون ذلك في الكلام، وقد يَحذفون من الياءات الأَصليَّةِ والواواتِ ما لا يُحذفُ في الكلام، وذلك إِذا كان ما قبلها رَوِيّاً، فإِنهما يُحذَفان كما يُحذفُ[2] الزائدان لإِطلاق القافية إِذا كان ما قبلَها رَوِيّاً، كما أَن تلك كذلك، فلمَّا ساوَتْها في ذلك [٩/ ٧٩] جَرتْ مَجْراها في جواز الحذفِ.

وهو في الأَسماء أَمثَلُ منه في الأَفعال، لأَن الأسماءَ يَلحقُها التنوينُ في الكلام، فيُحذفُ له الياءُ، فمِمَّا جاءَ في الأَسماء قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[3]، فحُذفتْ الياءُ، وكان فيها حَسناً، وإِن كان الحذفُ في نحو القاضي مرجوحاً قبيحاً، ومثلُه ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[4]، وقالوا في الفعل: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[5]، و﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[6]، ولا يجوزُ في الكلام زيدٌ يَرْمْ، ولا يَغْزْ، لأَن الأَفعَالَ لا يَلحقُها تنوينٌ يوجِبُ الحذفَ، ومنه قولُ زهير[7]:

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٧، والقوافي: ١١٥-١٢٢، والسيرافي: ٤٨٥-٤٨٦، وسر الصناعة: ٤٧١، ٤٧٩-٤٨١، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦.

(٢) في ط، ر: «يحذفان». تحريف.

(٣) غافر: ٤٠/ ٣٢.

(٤) الرعد: ١٣/ ٩.

(٥) الفجر: ٨٩/ ٤.

(٦) الكهف: ١٨/ ٦٤.

(٧) البيت في ديوانه: ٨٢، والكتاب: ٤/ ٢٠٩، والأصول: ٢/ ٣٨٨، وسر الصناعة: ٤٧١،=

ولَأَنـتَ تَفْـرِي مـا خَلقْـتَ وبعْـ ـضُ القـومِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرْ

فإنه سكَّنَ الراءَ للوقف، ولم يُطلِقْ القافيةَ كحال الوصلِ، وإثباتُ الياءِ أَجودُ، لأَنه فعلٌ.

مدحَ هَرِمَ بنَ سِنان المُريَّ بالحزم[١] وإمضاءِ العزمِ، ومعنى يَفْري يَقطعُ، يقالُ: فَرَيْتُ الأَديمَ إِذا قطَعتُه للصَّلاح، وأَفريْتُه إِذا قطَعتُه للفساد[٢]، ومعنى خَلَقتُ قَدَّرْتُ يقال: ما كلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي[٣]، أَي ما كلُّ مَنْ قَدَّرَ قطَعَ، وهو مثلٌ يُضربُ لِمَن يَعزِمُ ولا يفعلُ، فأَما قولُ الشاعر[٤]:

لا يُبْعِدُ اللهُ إِلخ

فهو من أَبيات الكتاب، والشاهدُ فيه حذفُ [٩/ ٨٠] الواوِ التي هي ضميرٌ، والمرادُ صنَعوا، ومثلُ ذلك لا يَحسنُ في الكلام، وهو بالضرورة أشبهُ[٥]، والطريقُ فيه أَنه حذفَ [٣٠١/ أ] الواوَ اجتزاءً بالضمَّة عنها على حدِّ قوله[٦]:

=٥٢٠، والمنصف: ٢/ ٧٤، ٢/ ٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٧٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٩، وورد بلا نسبة في القوافي: ٧٧، والتكملة: ٢٣، والشيرازيات: ١٧٢، وانظر السيرافي: ٤٤٦، ورواية الديوان والقوافي «يفري».

(١) في ط، ر: «بالجزم».

(٢) كذا في إصلاح المنطق: ٢٤٤، وأدب الكاتب: ٣٤٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٧١، وانظر اللسان (فرى).

(٣) هذا القول شبيه بقول الحريري: «ليس كل من خلق يفري»، مقامات الحريري: ٢٩٤-المقامة الزبيدية.

(٤) سلف البيت تاماً قبل قليل، وقائله ابن مقبل، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٣، وزد الأصول: ٢/ ٣٩٠، والسيرافي: ٤٩٤، والشيرازيات: ٥٧٩، وسر الصناعة: ٥٢٠.

ومنهم من رواه ساكن العين، ومنهم من رواه مضموم العين.

(٥) انظر ضرائر الشعر: ١٢٧.

(٦) سلف البيت: ٧/ ١١.

فلَــــوْ أَنَّ الأَطِبَّـــا كـــانُ حَــوْلي ... وكـــانَ مـــعَ الأَطبَّـــاءِ الأُســـاةُ

فاجتَزأَ بالضمَّة في «كان» عن الواو، ثُم حذفَ الواوَ للوقف، ومثلُه قولُ الآخر(١):

لـــو أَنَّ قَـــومِيْ حِـــيْنَ أَدْعـــوهمْ حَمَـــلْ ... عـــلى الجبـــالِ الصُّـــمِّ لَارْفَـــضَّ الجَبَـــلْ

والمرادُ حَملُوا(٢).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتاءُ التأنيثِ في الاسم المفرَدِ تُقلبُ هاءً في الوقف، نحوُ غُرْفَه وظُلْمه، ومن العرب مَن يقفُ عليها تاءً، قال:

بـــلْ جَـــوْزَ تَيْهـــاءَ كظَهـــرِ الحَجَفَـــتْ

و«هيهاتَ» إِن جُعلَ [٩/ ٨١] مفرَداً وُقفَ عليه بالهاء، وإِلا فبالتاءِ، ومثلُه في احتمالِ الوجهَين استأْصلَ اللهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم).

قال الشارح: متى كان آخرُ الاسمِ تاءَ التأنيثِ من نحو طلحةَ وحمزةَ وقائمةٍ وقاعدةٍ كان الوقفُ عليه بالهاء، فتقولُ: هذا طلحَهْ، وهذا حمزَهْ، وكذلك قائمَهْ وقاعدَهْ، وذلك في الرفع والنصب والجرِّ، والذي يدلُّ أَن الهاءَ بدلٌ من التاء أَنها تصيرُ تاءً في الوصل(٣)، والوصلُ ممَّا تَرجعُ فيه الأَشياءُ إِلى أُصولها، والوقفُ من مواضعِ التغييرِ، أَلا ترى أَن مَن قال من العرب: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببكِرْ، فنقلَ الضمَّةَ والكسرةَ إِلى الكاف في الوقف فإِنه إِذا وصَلَ أَجرَى الأَمرَ على حقيقته فقال: هذا بكْرٌ، ومررتُ ببكْرٍ؟(٤).

وإِنما أَبدَلوا من التاء الهاءَ لئلَّا تُشْبهَ التاءَ الأَصليةَ في نحو بَيتٍ وأَبياتٍ، والمُلحَقةَ في نحو بِنت وأُخت مع إِرادة الفرقِ بينها وبين التاء اللاحقةِ للفعل في نحو قامتْ وقعدتْ.

---

(١) البيتان بلا نسبة في إيضاح الوقف والابتداء: ٢٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٢، وشرح الملوكي: ٣٨٧، وضرائر الشعر: ١٢٨، والأول منهما في الارتشاف: ٢٤٢٣.

(٢) وذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١٦٢ وجهاً آخر على تقدير لو أن جمْع قومي حين أدعوهم حَمَل، ولا شاهد حينئذ.

(٣) سلف الكلام على هذه المسألة: ٥/ ١٥٩.

(٤) من قوله: «والوصل مما...» إلى قوله: «ببكر» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٩.

على أَن مِن العرب مَن يُجْري الوقفَ مُجْرى الوصلِ، فيقولُ في الوقفِ: هذا طلحَتْ، وهي لغةٌ فاشيةٌ حكاها أَبو الخطَّاب(١)، ومنه قولُهم: وعليه السلامُ والرَّحمتْ(٢)، ومنه قولُهم(٣):

بَـــلْ جَوْزَتَيْهـــاءَ كظَهْـــرِ الحَجَفَـــتْ

وقال الآخر(٤):

اللهُ نَجَّـــاكَ بكَفَّـــيْ مُسْـــلِمَتْ ... مِـــنْ بَعْـــدِمَا وَبَعْـــدِما وَبَعْـــدِمَتْ

صـارتْ نُفـوسُ القـومِ عنـدَ الغَلْصَمَتْ ... وكـــادتْ الحُـــرَّةُ أَنْ تُـــدْعَى أَمَـــتْ

وكلُّ ذلك إِجراءُ الوقفِ مُجْرى الوصلِ، فأَما قولُه: وبَعْدَمَتْ فالمرادُ بعدَما، فأَبدلَ الأَلفَ في التقدير هاءً، فصارتْ بعدمَهْ، وقد أُبدلتْ الهاءُ من الأَلف، قال الشاعر(٥):

قـــد وَردَتْ مِـــنْ أَمْكِنَـــهْ ... مِـــنْ هـــا هُنـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ

يريدُ هُنا، ثم أَبدلَ الأَلفَ هاءً لتوافِقَ بقيَّةَ القوافي، وشجَّعه على ذلك شَبَهُ الهاءِ المقدَّرةِ بتاء التأنيث، وكانت هذه اللغةُ من قَبيلِ إِجراءِ الوقفِ مُجْرى الوصل.

فأَما «هَيهاتَ» ففيها لغتان(٦)، فتحُ التاء وكسرُها، فمَن فتحَ جعلَها واحداً، ووقفَ عليها بالهاء، ومَن كسَرَها جعلَها جمعاً، ووقفَ عليها بالتاء، فأَما الأَلفُ فيمَن فتحَ

(١) انظر حكايته في الكتاب: ٤/ ١٦٧.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ١٠٧.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٩١.

(٤) سلف الرجز: ٥/ ١٦٠، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٢.

(٥) سلف البيتان: ٤/ ١١.

(٦) انظرهما في العضديات: ١٦٨-١٦٩، والمحتسب: ٢/ ٩١-٩٢، وانظر أيضاً الوقف على هيهات في سر الصناعة: ٤٩٩-٥٠٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٣، وما سلف: ٤/ ١٠٧.

فيَحتملُ أمرَين.

يجوزُ أَن يكونَ من باب الجأْجَأَة[١] والصِّيصِيَة[٢]، فتكونَ مبدَلةً من الياء، والأَصلُ هَيْهيَةٌ، فيكونَ على هذا معكوسَ قولهم لصوت الراعي: يَهْيَاه[٣].

ويجوزُ أَن تكونَ الأَلفُ زائدةً، ويكونَ من قَبيل الفَيْفَاة، والأَولُ أَوجَهُ، لأَن بابَ القَلْقال[٤] أَكثرُ من سَلِس وقَلِق[٥].

فأَما قولُهم: استأْصَلَ اللهُ عِرْقاتِهم[٦]، والمرادُ أَصلُهم، فمَن فتحَ جعلَه مفرَداً، وكانت الأَلفُ فيه للإِلحاق بهِجْرَع[٧]، ونظيرُه في الإِلحاق مِعْزَى وذِفْرَى[٨] فيمَن نوَّنَ، والوقفُ عليه بالهاء، ومَن كسَرَ جعلَه جمعاً، وكانت الأَلفُ هي المصاحِبةَ لتاء الجمعِ المؤنَّثِ، وليست للإِلحاق كالقول الأَولِ، كأَنه جمعُ عِرْق، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُجْرَى الوصلُ مُجْرى الوقف، منه قولُه:

[٩/ ٨٢]

مِثْلَ الحَريقِ وافَقَ القَصَبَّا

ولا يختصُّ بحالِ الضرورةِ، يقولون: ثلاثَهَرْبَعَهْ، وفي التنزيل: لكنَّا هو اللهُ ربِّي)

قال الشارح: قد يُجْرى الوصلُ مُجْرى الوقفِ، وبابُه الشِّعرُ، ولا يكونُ في حال

---

(١) «جأجأَ الإِبلَ: دعاها إلى الشرب»، اللسان (جأجأ).

(٢) هي «كل شيء احتميت به»، المنصف: ٢/ ٧٨، وانظر الصحاح (صيص).

(٣) قاله الفارسي في العضديات: ١٧٠، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٤، واللسان (يهيا).

(٤) أي التحريك والاضطراب، انظر اللسان (قلل).

(٥) يشيرون بهاتين الكلمتين إلى ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد، انظر سر الصناعة: ٦٦، ٥٩٩، ٨٢٠، وشرح الملوكي: ١٢٤، والممتع: ٥٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٨.

(٦) سلف القول: ٥/ ١٨.

(٧) هو الطويل، وانظر في وزن هجرع الكتاب: ٤/ ٢٨٩، والسيرافي: ٥٩٣، ٥٩٥، وسر الصناعة: ٥٦٩.

(٨) هي «العظم الشاخص خلف الأذن»، اللسان (ذفر).

الاختيارِ، ومن ذلك قولُهم السَّبْسَبَّا[1] والكَلْكَلَّا[2]، ومنه قولُ الشاعر[3]:

مَـنْ لِيَ مِـنْ هِجْـرانِ لـيلَى مَـنْ لِيْ والحَبْـلِ مِـن حِبَالِهـا المُنْحَـلِّ
تَعرَّضَـــتْ لِيْ بمكــانٍ حِـلِّ تَعـــرُّضَ المُهْـــرَةِ في الطِّـــوَلِّ

يريد الطِّوَلِ، ومن ذلك[4]:

مِثْـــلَ الحَريـــقِ وافَـــقَ القَصَـــبَّا

وقولُ الآخر[5]:

تَــرَى مَـزَادَ سَـعْدٍ المُـدْخَلِّ بَـيْنَ رَجَـا الحَيْـزومِ والمَرْحَـلِّ

يريدُ المُدْخَلِ والمَرْحَلِ، وقد تقدَّمَ نظائرُ ذلك، وربَّما جاء ذلك[6] في غيرِ الشِّعرِ تشبيهاً

---

(١) وردت هذه الكلمة في هذا البيت:

تـــتركُ مـــا أَبقَـــى الـــدَّبَا سَبْسَـــبَّا

ونسب إلى رؤبة وغيره، وهو من الأرجوزة التي منها البيت الآتي:

مثـــل الحريـــقِ وافـــق القَصـــبَّا

(ونظر فيما سلف: ٩/ ١٣١.

(٢) وردت هذه الكلمة في هذا البيت:

كـــأَنَّ مَهْواهـــا عـــلى الكَلْكَـــلِّ

وهو من الأرجوزة التي منها البيت:

ببـــازِلٍ وَجْنـــاءَ عَيْهَـــلِّ

وانظر مصادره فيما سلف: ٩/ ١٣٣.

(٣) أنشد ثعلب هذه الأبيات مع أبيات أخرى، ونسبها إلى الدُّبيرية، ونسبت الأرجوزة التي منها هذه الأبيات إلى منظور بن مرثد الأسدي، انظر مجالس ثعلب: ٥٣٣-٥٣٥، واللسان (طول)، (عطبل)، (خلل)، (عهل)، (كلل)، وانظر مصادر البيت:

ببـــازل وَجْنـــاء عَيْهـــلِّ

٩/ ١٣٢، والأبيات بلا نسبة في سر الصناعة: ١٦٠-١٦١.

(٤) سلف البيت: ٩/ ١٣١.

(٥) انظر مصادر الحاشية (٣)، فإن الأبيات من الأرجوزة نفسها، والبيتان منسوبان إلى الدُّبيرية في مجالس ثعلب: ٥٣٥، وهما بلا نسبة في سر الصناعة: ١٦١.

(٦) سقط من ط، ر: «وربما جاء ذلك».

بالشِّعر، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: ثلاثَهَرْبَعَهْ[١]، فأَبدلَ من التاء هاءً في الوقف، ثم أَلقَى حركةَ الهمزةِ على الهاءِ وحذفَها على حدِّ القراءة في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٢]، وذلك إنما يكونُ في الوصل، ومن ذلك قوله[٣]:

لَمَّا رأَى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فاضْطَجَعْ

[٩/ ٨٣] فأَبدلَ من التاء في دَعَة هاءً وأَثبتَها في الوصل، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[٤] في قراءة ابنِ عامرٍ بإثبات الأَلف[٥]، والأَصلُ أَنا، فأُلقيتْ حركةُ الهمزةِ على نون لكنْ، وحُذفتْ الهمزةُ، وأُدغمتْ النونُ في النون[٦].

والقياسُ حذفُ الأَلف من «أَنا» في الوصل لأَنها لبيان الحركةِ في الوقف كالهاء في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٧]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[٨]، وإنما بُنيَ الوصلُ فيه على الوقف، ونحوُه قولُه تعالى:

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٥، وسر الصناعة: ١٦٠، والمنصف: ١/ ١٠، والخصائص: ١/ ٣٠٥، ولابن الحاجب رأي في هذه المسألة ردَّ عليه فيها الرضي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٥-٣١٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) المؤمنون: ٢٣/ ١.
ألقى نافع حركة الهمزة على اللام، انظر السبعة: ١٤٨، والحلبيات: ٤٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٠٠، ٢/ ٢١٣، والتبصرة: ٣٠٧، والنشر: ١/ ٤٠٨، وما سلف: ١/ ١١٥.

(٣) هو منظور بن حبة الأسدي، انظر العيني: ٤/ ٥٨٤، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٦، والبيتان بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٢١، والمنصف: ٢/ ٣٢٩، والخصائص: ٢/ ٣٥٠، ٣/ ١٦٣، ٣/ ٣٢٦، والثاني بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٦٣، ١/ ٢٦٣، والمحتسب: ٢/ ١٣٢، وشرح الملوكي: ٢١٦، وهذا الإبدال عند ابن جني «شاذ»، سر الصناعة: ٣٢١، والمنصف: ٢/ ٣٢٩، و«ليس بأصل»، الخصائص: ١/ ٦٣.
ولكلمة الشاهد روايات أخرى، انظر فيما سلف من المصادر، الدعة: سعة العيش، الأرطاة: شجر، الحقف: المعوج من الرمل.

(٤) الكهف: ١٨/ ٣٨.

(٥) سلفت هذه القراءة: ٨/ ١١٤.

(٦) هو ما قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٨٥-٤٨٦، والمحتسب: ١/ ٧٠.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ١٩.

(٨) الحاقة: ٦٩/ ٢٠.

﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾(١)، قال الزَّجاج: «إثباتُ الأَلف هنا جيِّدٌ لأن الهمزةَ قد حُذِفتْ، فصارت الأَلفُ عوضاً منها»(٢)، يريدُ في «لكنَّا».

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ في الوقف على غير المتمكِّنة: «أَنا» بالأَلف، وأَنَهْ بالهاء، وهُوْ بالإِسكان، وهُوَهْ بإِلحاق الهاءِ، وهَهنا وهَهناه وهؤلا وهؤلاه إذا قُصِرَ، وأَكرمتُكْ وأَكرمتُكَهْ، وغُلامي، وضربَني، وغلامِيَهْ وضربَنِيَهْ بالإِسكان وإِلحاقِ الهاءِ فيمَن حرَّكَ في الوصل، وغلامْ وضربَنْ فيمَن أَسكنَ في الوصل، وفي قراءة أَبي عمرو: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ و﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾، وقال الأعشى:

ومِنْ شانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ ... إذا ما انْتَسبْتُ له أَنْكَرَنْ)

قال الشارح: قولُه: «غيرِ متمكِّن»(٣) يريدُ أَنه قد خَرجَ عن مكانه من الاسميَّة إِلى شِبْهِ الحرفِ، فبُنِيَ، فمن ذلك «أَنا» الاسمُ فيه الأَلفُ والنونُ، والأَلفُ دخلتْ لبيان الحركةِ(٤) في الوقف، يدلُّ على ذلك أَنك إِذا وصَلتَ سقطَتْ الأَلفُ، فتقولُ: أَنَ فعلتُ، والوصلُ ممَّا يَردُّ الأَشياءَ إِلى أُصولها في الغالب، وذكرَ سيبويه أَن من العرب مَن يُثبتُ هذه الأَلفَ في الوصل، فيقولُ: أَنا فعلتُ، وقد قرأَ به نافعٌ في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾، و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾(٥)، ومنه قولُ الشاعر(٦):

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٥٨، وانظر ما سلف: ٣/ ١٦٩.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٨٧ بتصرف.
(٣) سلف: «غير المتمكنة».
(٤) هو تعليل ابن جني ولفظه، انظر سر الصناعة: ٥٥٥، والمنصف: ١/ ١٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٢، وما سلف: ٣/ ١٦٨.
(٥) النمل: ٢٧/ ٤٠.
أثبت نافع ألف أنا في الوصل إذا لقيها همزة غير مكسورة، وطرحها الباقون في الوصل، انظر السبعة: ١٨٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٦، والنشر: ٢/ ٢٣١.
ومن قوله: «وذكر سيبويه...» إلى هذه الآية قاله السيرافي: ٤٠١-٤٠٢، وانظر شرح الكتاب له: ٢/ ١٣١.
(٦) سلف البيت: ١/ ٢٢٩.

أَنَـــا أَبــــو الـــنَّجْمِ وشِـــعْري شِـــعْري

وقولُ الآخر[١]: [٩/ ٨٤]

فكيــــفَ أَنَـــا وانتِحـــالي القَـــوافي

وقولُ الآخر[٢]: [٣٠١/ ب]

أَنَـــا سَـــيفُ العَشِـــيرةِ فـــاعْرِفوني حُمَيـــدٌ قَـــدْ تَـــذَرَّيْتُ السَّـــنَامَا

فقد كثُرَ ذلك عنهم حتى قال الكوفيون: إنها من الكلمة، وليستْ زائدةً، فهذه الأَلفُ في كونها مُجتلَبةً في الوقف لبيان الحركةِ كالهاء في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٣]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[٤]، وربَّما وقعتْ الهاءُ موقعَها في هذا الموضعِ لأَن مَجْراهما واحدٌ، قالوا: أَنَهْ، ومنه قولُ حاتم: هذا فَزْدِي أَنَهْ[٥].

ومن ذلك قولُهم: حَيَّ هَلَا في الوقف، فإذا وصَلوا قالوا: حَيَّ هَلَ بفتح اللَّام من غير أَلف، وإن شئتَ قلت: حيَّ هلْ بالسكون من غير حركة، ولم تقفْ[٦] العربُ في شيءٍ من كلامها بالأَلف لبيان الحركة إلا في هذين الموضعَين، أَعني هَلَا وأَنا، وتقفُ في الباقي بالهاء[٧].

وأَما «هُو» من الأَسماء المضمَرةِ فإن الأَكثرَ الوقفُ عليها بالهاء، نحوُ هُوَهْ، فتأتي بهاءٍ[٨] لبيان حركة الواو، وكذلك الوقفُ على «هي»، تقولُ: هِيَهْ[٩]، ولا تحذفُ منه شيئاً

(١) سلف البيت: ٤/ ٧٢.

(٢) سلف البيت: ٣/ ١٦٨- ١٦٩.

(٣) الحاقة: ٦٩/ ١٩، وانظر ما سلف: ٩/ ٨١.

(٤) الحاقة: ٦٩/ ٢٠.

(٥) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٠٤.

(٦) في ط، ر: «يقف»، لها وجه.

(٧) من قوله: «ولم تقف العرب...» إلى قوله: «بالهاء» قاله السيرافي: ٤٠٢، وانظر مذهبي البصريين والكوفيين: ٣/ ٩٣-٩٤.

(٨) سقط من ط،ر : «نحو.. بهاء».

(٩) انظر الكتاب: ٤/ ١٦٣، والسيرافي: ٤٠٠-٤٠١.

كما تحذفُ في المتمكِّن، قال الشاعرُ ـ أَنشدَه سيبويه ـ[١]:

إذا مـا تَرَعْـرَعَ فينـا الغُـلامُ فـمَا إنْ يقـالُ لـه مَـنْ هُـوَهْ

[٩/ ٨٥] ومن العرب مَن يقفُ بالسكون، فيقولُ في الوقف: هُوْوهِيْ بخلاف «أَنَ»، فإنه لا يوقَفُ عليها بالسكون، فلا يقالُ في جواب مَن فعلَ: أَنْ كما قيل: هُوْ وهِيْ، وذلك أَنَّ «أَنَ» يضافُ إلى قِلَّةِ حروفها أَن آخرَها نونٌ[٢]، وهي خفيَّةٌ، وليستْ هنا حرفَ إعرابٍ كآخِرِ يَدٍ ودَمٍ، فاجتُلبَ لخفاء النون وقِلَّةِ الحروفِ، وأَنَّ آخرَها ليس بحرف إعراب الأَلفُ في الوقف[٣]، ولزمتْ ذلك بخلاف هُو وهِي، فإن آخرَهما حرفَ مدٍّ ولِينٍ، وهذا أَبْيَنُ من النون، هذا على لغة مَن فتحَ، فأَما مَن أَسكنَ فليس فيه إلا الوقفُ بالسكون لا غيرُ.

وقد أَلحقَوا هذه الهاءَ مع الأَلف في الوقف، وذلك لخفاء الأَلف وتَسفُّلِها، وذلك قولُهم: هاؤلاهْ وهاهُناهْ، والأَجودُ أَن يوقَفَ بغير هاءٍ، ومَن قال: ها هُناهْ وهاؤلاهُ لم يَقلْ في أَفْعَى: أَفْعاه، ولا في أَعْمى: أَعْماه، لأَن هذه الأَسماءَ متمكِّنةٌ معربَةٌ، فلم تُلحَقْ الهاءُ في الوقف لئلَّا يَلتبَسَ بالإضافة[٤].

إذ لو قال: أَعْماه وأَفْعاه لتُوهِّمَ فيهما الإضافةُ إلى مضمَرٍ غائبٍ، ومع ذلك فإن الأَلفَ في أَعْمى ونحوِه في حكم المتحرِّك بحركةِ الإعراب، أَلا ترى أَنه لو كان في هذا الاسم غيرُ الأَلف لدخلَها حركاتُ الإعرابِ؟ فلمَّا كانت الأَلفُ في حكم ما هو متحرِّكٌ بحركةِ الإعراب لم يُدخلوا عليها الهاءَ، لأَن هذه الهاءَ لا تَتبعُ حركةَ إعرابٍ[٥].

---

(١) لم ينشده سيبويه، بل أنشده السيرافي: ٤٠٠، وقائله حسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٤٨٣، والعيني: ٤/ ٥٦٠، وشرح التصريح: ٢/ ٣٤٥، وبلا نسبة في السيرافي: ٤٠٠.

(٢) كذا في د، ط، ر، والأصح «أن آخرَها نوناً».

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٦٣-١٦٤، ٤/ ٢٣٨، والأصول: ٢/ ٣٨١، والسيرافي: ٤٠١-٤٠٢، وسر الصناعة: ٧٢١.

(٤) في الكتاب: ٤/ ١٦٥، والأصول: ٢/ ٣٨١، والسيرافي: ٤٠٦: «بهاء الإضافة».

(٥) كلامه في هذه الفقرة قاله السيرافي: ٤٠٦ ببعض خلاف، وانظر التكملة: ٢٦، وشرح=

وقولُ: «إذا قُصِرَ» أَي هؤلاءِ، فإِنه إِذا قُصِرَ وُقِفَ بالأَلف، أَو أُلحِقَ الهاءَ، وأَما مَن مَدَّ وهَمَزَ فإِنه يقفُ على الهمزة بالسكون، ولا تَتبعُ هذه الهاءُ شيئاً من السواكن إِلا الأَلفَ لخفائها، فلا يقولون في هُوْ: هُوْهْ، ولا في هِيْ: هِيْهْ على لغة مَن أَسكنَ الواوَ والياءَ، لأَن الأَلف أَخفَى لبُعدها، فكانت إِلى البيان أَحْوجَ.

فأَما كافُ الضمير من نحو أَكرمتُكَ وأَعطيتُكِ فلك فيه وجهان:

الوقفُ بالسكون، فتقولُ: أَكرمتُكْ وأَعطيتُكْ.

والوجهُ الآخرُ: أَن تقفَ بالهاء، فتقولَ: أَكرمتُكَهْ وأَعطيتُكِهْ شُحّاً على الحركة، لأَن الكافَ مع المذكَّر مفتوحةٌ، ومع المؤنَّث مكسورةٌ، فالحركةُ فاصلةٌ بين المذكَّر والمؤنَّث، فأَرادوا الفصلَ والبيانَ في الوقف على حدِّه في الوصل.

ومنهم مَن يبالغُ في الفصل فيُلحِقُ الكافَ مع المذكَّر أَلفاً، ثم يُلحقُ هاءَ السكت، ومع المؤنَّث ياءً، فيقولُ في المذكر: أَكرمتُكَاهْ، وفي المؤنَّث أَكرمتُكِيهْ، لأَن الفصلَ بحرفٍ وحركةٍ أَبلغُ وآكَدُ من الفصل بحركة لا غيرُ.

. كأَنهم حَملوا الكافَ على الهاء، إِذ كانتا علامتَي إِضمارٍ ومهموستَين، فلمَّا اشتَركتا فيما ذكرناه حُمِلَ أَحدُهما على الآخر، فكما تقولُ في المذكر: غلامُهو، وفي المؤنَّث: غلامُهاه كذلك تقولُ في الكاف، وأَجودُ اللُّغتَين أَن لا تُلحقَ الكافَ المدَّةَ، وإِنما فعلوا ذلك بالهاء لضعفِها وخفائها وبُعدِها[1].

فأَما الياءُ في ضَرَبَني وغلامِي ففيها لغتان: الفتحُ[2] والإِسكانُ، فمَن فتحَ فلأَنها اسمٌ على حرف واحدٍ، فقَويَ بالحركة كالكاف[3]، ومَنْ أَسكنَ فأَرادَ التخفيفَ لِثقلِ الحركة

=الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٠.

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٠٠، والسيرافي: ٤٧٤-٤٧٥، والتكملة: ٢٩، والارتشاف: ٨٢٣.

(٢) التحريك بالفتح هو الأصل عند الفارسي، ورجح الرضي الإسكان، انظر السبعة: ١٥١-١٥٢، والتكملة: ٢٩، والحجة للفارسي: ١/ ٤١١، وسر الصناعة: ٧٧٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٧، والارتشاف: ١٨٥٠.

(٣) في سر الصناعة: ٧٧٨: «فقويتها بالحركة كما فتحت كاف المخاطب في نحو رأيتك»، وكلام=

على الياء المكسورِ ما قبلها، فمَن فتحَ الياءَ فالوقفُ عليها على وجهَين:

الإسكانُ، نحوُ قولك: زيدٌ ضربنيْ، وهذا غلاميْ، ولا تُحذفُ الياءُ لأَنها قد قَويتْ بالحركة في حال الوصل، ولم تُحذفْ في الوقف، وجَرتْ مَجْرى ياءِ القاضي في حال النصب.

والوجهُ الثاني: أَن تقفَ بالهاء لبيان الحركة، فتقولَ: ضربَنِيَهْ وغلامِيَهْ[1]، ومنه قراءةُ الجماعة: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[2].

ومَنْ أَسكنَ الياءَ فيهما فالوقفُ على وجهين أَيضاً:

أَجودُهما إِثباتُ الياءِ لأَنه لا تنوينَ معها يُوجِبُ حذفَها، فهي ثابتةٌ في الوصل، ولا تُحذفُ في الوقف، وجَرتْ مَجْرى ياءِ القاضي لأَنها ياءٌ ساكنةٌ بعد كسرةٍ في اسم، فثبتتْ كسرتُها.

والوجهُ الآخرُ: اَن تَحذفَها فيهما، فتقولَ: ضَربَنْ، وهذا غلامْ وأَنت تريدُ غلامي وضربَني، لأَن «نِي» اسمٌ، وقد قرأَ أَبو عمرو: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنْ﴾[3] و﴿رَبِّىٓ أَهَانَنْ﴾[4]،

=الشارح مقارب لكلام ابن جني.

(١) انظر الكتاب: ٤/ ١٦٣، والسيرافي: ٤٠٠.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ٢٨-٢٩.

قرأ حمزة ويعقوب «عني مالي» و«سلطاني» بحذف الهاء فيهما في الوصل، وقرأ الباقون بإثباتها في الحالين، انظر التيسير: ٢١٤، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٧١٩، والنشر: ٢/ ٢٠-٢١، والإتحاف: ٤٢٢.

(٣) الفجر: ٨٩/ ١٥.

(٤) الفجر: ٨٩/ ١٦.

نسب سيبويه وابن السراج والفارسي هذه القراءة إلى أبي عمرو، ونقل ابن مجاهد عن اليزيدي قوله: «كان أبو عمرو يقول: ما أبالي كيف قرأت بالياء أم بغير الياء في الوصل، أما الوقف فعلى الكتاب»، السبعة: ٦٨٤، وانظر الكتاب: ٤/ ١٨٦، والأصول: ٢/ ٣٧٩، والتكملة: ٢٩، والحجة للفارسي: ٦/ ٤٠٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٠-٣٠١، والنشر: ٢/ ١٩١.

[٩/ ٨٦] على الوقف، وكان هذا رأيَ مَن يقولُ: هذا القاضْ، فيحذفُ الياءَ، وحذفُ الياءِ في الفعل حسنٌ، لأَنها لا تكونُ إلا وقبلَها نونٌ، فالنونُ تدلُّ عليها، فلا لَبْسَ فيها، ولذلك كَثُرَ في القرآن.

فأَما إذا قلت: هذا غلامْ[1]، ووقفتَ عليه بالسكون فلا يُعلَمُ أَنه يرادُ به الإِضافةُ إِلى الياء أَم الإِفرادُ، ولذلك منعَ بعضُ الأَصحاب جوازَه لأَجل اللَّبْس، وقد أَجازه سيبويه لأَن الوصلَ يبيِّنُه[2]، ومن ذلك قولُ الأَعشى[3]:

ومِـــنْ شـــانِئٍ كاسِـــفٍ إلـــخ

وقبله[4]:

فَهـلْ يَمنعنِّـي ارْتيـادِيْ الـبِلا ... دَ مِـنْ حَـذَرِ المـوتِ أَنْ يـأْتِينْ
أَلَـيسَ أَخُـو المـوتِ مُسْـتوْثِقاً ... عـليَّ وإِن قُلـتُ قَـدْ أَنْسَـأَنْ

والمرادُ أَنكَرني ويـأتيَني وأَنسأَني، فحذفَ في الوقف كما قال تعالى: ﴿أَكرَمَنْ﴾ ﴿أَهانَنْ﴾[5]، والشانئُ المُبغِضُ، والكاسِفُ: العابِس، أَي إذا حَلَلْتُ به وتضيَّفْتُه عَبَسَ، وإِن انتسبتُ له أَنكرني، وإِن كان عارفاً بي [٣٠٢/ أ].

قال صاحب الكتاب: (وضَربَكمْ وضَربَهمْ وعليهمْ وبِهمْ ومِنْهْ وضربَهْ بالإِسكان فيمَنْ أَلحقَ وَصْلاً، أَو حرَّكَ، وهذهْ فيمَنْ قال: هذِهِي أَمَةُ الله، وحتَّامَ وفِيمَ، وحتَّامَهْ

---

(١) من قوله: «وحذف الياء في الفعل...» إلى قوله: «غلامْ» قاله السيرافي: ٤٤٧ بخلاف يسير.

(٢) هو تعليل السيرافي: ٤٤٧ ولفظه، وأجاز الفارسي ما أجازه سيبويه، ونقل الرضي منْعَه عن بعض النحاة، انظر الكتاب: ٤/ ١٨٦، والأصول: ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، والتكملة: ٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٧-٣١٨.

(٣) سلف البيت تاماً ٩/ ١٦١، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١٩، وزد إيضاح الوقف والابتداء: ٢٥٩، والتكملة: ٢٩.

(٤) سلف البيت الأول: ٩/ ٧٣، والثاني في ديوانه: ١٥.

(٥) سلفت الآيتان: ٩/ ١٦٥.

وفيمَهْ بالإسكان والهاءِ، ومَجيءَ مَهْ، ومثلَ مَهْ في مَجيء مَ جئتَ، ومِثلَ مَ أنتَ بالهاء لا غيرُ).

قال الشارح: أَما ضَرَبَكمْ وضرَبَهمْ وعلَيهمْ وبِهمْ فإنك تقفُ عليها بسكون الميمِ لا غيرُ، وتَحذفُ الياءَ والواوَ منها لأَنهما زائدان(١)، وقد يُحذفان في الوصل كثيراً نحوَ ضرَبَكمْ قبلُ، وضرَبَهُمْ يا فتى، و﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾(٢)، وبِهمْ يُستعانُ.

والأَصلُ أَن يلحَقَ الميمَ الواوُ، نحوُ ضرَبَكُمو وضرَبَهُمو، وبِهِمي بدليل ثبوتِها في التثنية، نحوُ ضرَبَكما وبِهما، وإِنما حذفوا الواوَ لضربٍ من التخفيف لكثرة الاستعمال وثِقلِ اجتماعِ [٩/ ٨٧] الضمَّتَين مع الواو في ضربَكُمو وضرَبَهُمو، والكسرتَين والياءِ في بِهِمي ونحوِه.

فإذا وقفتَ لم يكنْ إلا الحذفُ، ولزمَ ذلك إِذْ(٣) كنتَ تحذفُ في الوصل، وكذلك الوقفُ على مِنْهْ وضرَبَهْ بالإسكان، والأَصلُ وصلُهما بحرفِ مدٍّ نحوَ مِنْهُو وضرَبَهُو، يدلُّ على ذلك ثبوتُها مع المؤنَّث نحوَ مِنْها وضرَبَها، قال سيبويه: «جاءت الهاءُ مع ما بعدَها ههنا مع المذكَّر كما جاءت وبعدَها الأَلفُ في المؤنَّث»(٤).

وقد اختلفوا في الواو في نحو ضربَهُمو والياءِ في نحو بِهمي، فقال قومٌ: إنهما من نفْس الاسم، وقال قومٌ: إنهما زائدان(٥)، وأَجمَعوا في المؤنَّث أَن الأَلفَ من نفْسِ الاسم.

وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في ذلك، والظاهرُ من كلامه أَن الواوَ والياءَ ليسا من الاسم(٦).

---

(١) انظر سر الصناعة: ٦٣٠.

(٢) التوبة: ٩/ ٩٨.

(٣) في ط: «إن». تحريف.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٨٩.

(٥) هو قول المبرد، انظر المقتضب: ١/ ٣٦، ١/ ٢٦٤.

(٦) نسب الزجاج إلى سيبويه والخليل وأصحابهما زيادة الواو، واستدل لذلك، ونسب الرضي=

وقد يحذفونهما في الكلام كثيراً[١]، فإذا كان قبلَ الهاءِ حرفُ مدٍّ ولِينٍ كان حذفُ الواو والياءِ أَحسنَ من الإثبات، لأَن الهاءَ من مَخرج الأَلفِ، والأَلفُ تُشْبهُ الواوَ والياء[٢]، فكأَنهم فرُّوا من اجتماع المتشابِهات، فحذفوها، ولذلك كان قوله تعالى[٣]: ﴿وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلًا﴾[٤]، و﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾[٥]، و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾[٦]، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾[٧] أَحسنَ القراءتَين[٨]، فعلى ذلك قولُك: مِنْهو وعَنْهو أَوجَهُ من الحذف، فيكونُ قولُه تعالى: ﴿مِنْهُو آياتٌ بيِّناتٌ﴾[٩] أَوجَهَ القراءتَين.

وبعضُهم لا يفصلُ بين حرف المدِّ وغيرِه من السواكن، ويختارُ ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ﴾ و«أَصابَتْه جائحةٌ»، وهو اختيارُ أَبي العباس المبرِّد والسيرافيِّ[١٠]، وهو الصوابُ عندي،

=إلى الزجاج هذا القول، واستظهر أنه ظاهر كلام سيبويه، وحكى السيرافي والأعلم عن الزجاج أن مذهب سيبويه أن الواو من الاسم، وهذا خلاف ما ذهب إليه الزجاج، وظاهرِ كلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ١٨٩-١٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥٠-٥١، والسيرافي: ٤٥٣، والنكت: ١١١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، وانظر أيضاً المسائل المنثورة: ١١٥-١١٦، وسر الصناعة: ٧٢٦.

(١) من قوله: «وقد اختلفوا في الواو...» إلى قوله: «كثيراً» قاله السيرافي: ٤٥٣، بخلاف يسير، وانظر النكت: ١١١٢.

(٢) من قوله: «فإذا كان قبل...» إلى قوله: «والياء» قاله سيبويه: ٤/ ١٨٩ بخلاف يسير.

(٣) «تعالى» ليست في ط، ر.

(٤) الإسراء: ١٧/ ١٠٦.

(٥) الأعراف: ٧/ ١٧٦.

(٦) يوسف: ١٢/ ٢٠.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٣٠.

(٨) قاله سيبويه: ٤/ ١٨٩، وابن السراج في الأصول: ٢/ ٣٧٩ بعد أن استشهدا بالآيات السالفة، والمراد حذف الواو والياء في الوصل، قال سيبويه: «والإتمام عربي جيد»، الكتاب: ٤/ ١٨٩، ومثله في الأصول: ٢/ ٣٧٩، وانظر السبعة: ١٣١-١٣٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٢-٤٤، والنشر: ١/ ٣٠٤ فما بعدها.

(٩) آل عمران: ٣/ ٧.

(١٠) انظر المقتضب: ١/ ٣٨، ١/ ٢٦٦، والسيرافي: ٤٥٥.

وذلك أَن الهاءَ خفيَّةٌ، فصارت في حكم ساكنَين كأَيْنَ وكَيفَ[١].

فإِذا وقفوا على هذه الهاءِ فليس إلا الحذفُ والوقوفُ عليها غيرَ موصولةٍ، لأَنهم قد يحذفون في الوقف ما يُثْبتونه في الوصل، والصِّلةُ في الهاء ضعيفةٌ، لأَنها ليستْ من الكلمة على الصحيح من المذهب، ولا يُختار حذفُها في الوصل إِذا كان قبلها ساكنٌ، فلذلك لزمَ الحذفُ.

وأَما الهاءُ في «هذهِ أَمَةُ الله» فليستْ زائدةً، وإِنما هي بدلٌ من الياء في هذي، والدليلُ على ذلك أَنك تقولُ في تحقيره: ذَيَّا كما تقولُ في تحقير ذا[٢]، وليست الهاءُ في «هذه» للتأنيث[٣] كالهاء في طلحهْ وحمزهْ، لأَن الهاءَ في طلحهْ وحمزهْ زائدةٌ، وتجدُها في الوصل تاءً، والهاءُ في هذه هاءٌ في الوصل والوقف، وهي عينُ الفعل.

وإِنما كُسِرتْ ووُصِلتْ بالياء لأَنها في اسمٍ غيرِ متمكِّنٍ مبهَمٍ، فشُبِّهتْ بهاءِ الإِضمار الذي قبله كسرةٌ، ، نحوُ قولك: مررتُ به، ونظرتُ إِلى غلامه، قال سيبويه: ولا أَعلمُ أَحداً يضمُّها، لأَنهم شبَّهوها بهاءِ الضمير، وليستْ الضميرَ، فحمَلوها على أَكثرِ الكلام، وأَكثرُ الكلام كسْرُ الهاءِ إِذا كان قبلها كسرةٌ، ووصَلوا بالياء كما وصَلوا في قولك: بهِ وبغلامِه[٤].

ومِن العرب مَن يسكِّنُها في الوصل[٥]، ويَجري على أَصل القياس، يقول: هذهْ هندٌ، ونظرتُ إِلى هذهْ يا فتى، هذا كلُّه كلامٌ على الوصل، فأَما الوقفُ فبإِسكانِ الهاءِ لا

---

(١) كلام الشارح في هذه الفقرة قاله السيرافي: ٤٥٥، وانظر النكت: ١١١٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٧.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٦، ٥/ ١٦٤، ٨/ ٢١١.

(٣) انظر الحاشية السالفة.

(٤) من قوله: «ولا أَعلم أحداً...» إلى قوله: «وبغلامه» كلام السيرافي: ٤٦٨، ولم أجده في الكتاب.

(٥) قاله سيبويه: ٤/ ١٩٨.

غيرُ[١]، وحذفِ الياء في كِلتا اللُّغتَين.

أَما مَن أَسكنَها في الوصل فالأمرُ فيه ظاهرٌ، تتساوَى حالُ الوصلِ والوقف، لأَن الياءَ لم تكنْ موجودةً في الوصل، فلا تثبتُ في الوقف.

وأَما مَن وصلها بالياء فإنه يحذفُها في الوقف كما يحذفُها مِن بِهِي وعَلَيْهِي، وإذا ساغَ الحذفُ في بِهِي ونحوِه مع أَنه مختلَفٌ في زيادتها كان الحذفُ هنا أَولَى لتيقُّنِ الزيادةِ.

فأَما حتَّامَ وفِيمَ وعَلَامَ فالهاءُ في هذه الحروفِ أَجودُ[٢]، نحوُ قولك في الوقف: حتَّامَهْ وفيمَهْ وعَلامَهْ، لأَنك حذفتَ الأَلفَ في «ما»، وبقَّيتَ الفتحةَ دليلاً على المحذوف، فشَحُّوا على الفتحة أَن يحذفَها الوقفُ، فيزولَ الدليلُ والمدلولُ عليه، فأَلحقوها هاءَ السكت، فيقعُ الوقفُ عليها، وتَسلمُ الفتحةُ، فصار ذلك كالعمل في اغْزُهْ وارْمِهْ.

وقومٌ من العرب يقفون بالإسكان من غير هاءٍ[٣]، ويقولون: فيمْ ولِمْ وعلَامْ، ويُحتجُّ بأَن الوقفَ عارضٌ، والحركةُ تعودُ في الوصل، وقد [٩/ ٨٨] أَسكنَ بعضُهم الميمَ في الوصل، قال الشاعر[٤]:

---

(١) سمعه سيبويه ممن يوثق بعربيته، انظر الكتاب: ٤/ ١٩٨، والسيرافي: ٤٦٨-٤٦٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٩، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٢٨٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٢٠.

(٢) قاله سيبويه: ٤/ ١٦٤، وابن السراج في الأصول: ٢/ ٣٨١، والسيرافي: ٤٠٤.

(٣) حكاه عنهم سيبويه: ٤/ ١٦٤، وانظر السيرافي: ٤٠٤.
قال مكي: «وجماعة القراء على ترك الهاء في الوقف إلا البَزِّي، والإجماع حجة»، وكان قد قال قبل ذلك: «وحجة من لم يأت بالهاء في ذلك أنه اتبع خط المصحف»، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٣٠، وانظر التبصرة: ١٠٨-١٠٩، والمساعد: ٤/ ٣٢٦.
وذكر ابن الشجري أن «من العرب من يثبت الألف فيقول لِمَا تفعل كذا؟ وفيما جئتني؟»، الأمالي: ٢/ ٥٤٦، وصوَّب الفراء ذلك، انظر معاني القرآن له: ٢/ ٢٩٢، وعدَّه ابن جني أضعف اللغتين في المحتسب: ٢/ ٣٤٧، وهو ضرورة كما في شرح شواهد الإيضاح: ٢٧٢، وانظر ضرائر الشعر: ٨٠.

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٦، والسيرافي: ٤٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤٦، والإنصاف: ٢١١، ٢٩٩، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٢١٩، والخزانة: ٣/ ١٩٧،=

يـــا أَبـــا الأَسْـــودِ لِمْ خَلَّيتَنـــي ... لِهُمـــومٍ طارِقـــاتٍ وذِكَـــرْ

وذلك من قَبيل إجراءِ الوصل مُجْرى الوقف ضرورةً كالقَصبَّا[1] وعَيْهَلِّ[2].

وأَما قولُهم: مَجيءَ مَ جئتَ، ومِثلَ مَ أَنتَ؟ فإنهم قد حذفوا الأَلفَ من «ما» مع هذه الأَسماءِ كما حذفوها مع حروف الجرِّ، لأَنها خافِضةٌ لِما بعدَها كالحروف، فأُجريتْ في الحذف مُجْراها، فإذا وقفتَ على «منا» فبالهاء لا غيرُ[3]، وليس الأَمرُ فيها كحَتَّامَ وإلامَ لأَن «حتى» حرفٌ، وكذلك «إلى»، والحرفُ لا يستقلُّ بنفْسه، ولا ينفصلُ ممَّا بعده، فتنزَّلا منزلةَ الكلمةِ الواحدة[4]، فجاز إسكانُها.

وأَما مجيءٌ ومِثلٌ فإنهما اسمان منفصلان ممَّا بعدهما، أَلا تراك تقولُ: جئت مَجيئاً، وما رأَيتُ لك مِثلاً، فتتكلَّمُ بكلِّ واحدةٍ منهما مفرَدةً؟ وإذ كان كذلك[5] صار[6] «ما» بعدَ حذفِ الأَلفِ على حرف واحدٍ، فكرهوا ذلك فأَلحقوه الهاءَ، وقالوا: مَجيءَ مَهْ ومِثلَ مَهْ ليقعَ السكتُ عليه ولا يخرجَ الاسمُ عن أَبنية الأَسماء، فاعرفْه

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والنونُ الخفيفةُ تُبدَلُ أَلفاً عند الوقف، تقولُ في نحوِ قوله تعالى: «لَنَسْفعَنْ بالناصِيةِ»: لَنَسْفعا، قال الأعشى:

ولا تَعْبُـــدَ الشَّـــيطانَ واللهَ فاعْبُـــدا

وتقولُ في هل تَضربُنْ يا قومِ: هل تضربون بإعادة واو الجمع).

=وشرح شواهد الشافية: ٢٢٤.

ذِكر جمعُ ذكرى على غير القياس، الخزانة: ٣/ ١٩٧.

(١) انظر ما سلف: ٩/ ١٣١.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) قال سيبويه: «إذا وقفت أَلزمتَها الهاءَ، ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء»، الكتاب: ٤/ ١٦٤، وانظر الأصول: ٢/ ٣٨١، والسيرافي: ٤٠٥-٤٠٦، والتكملة: ٢٧.

(٤) كذا في الكتاب: ٤/ ١٦٥، والسيرافي: ٤٠٥.

(٥) من «أَلا تراك» إلى «كذلك» سقط من ط، ر، وهو استدلال السيرافي: ٤٠٥ ولفظه.

(٦) في ط، ر: «وصار». تحريف.

قال الشارح: وأما نونُ التأكيدِ الخفيفةُ نحوَ قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِٱلنَّاصِيَةِ﴾(١)، واضربَنْ في الأَمر فإنها تُبدَلُ في الوقف أَلفاً كالتنوين لمضارَعتِها إيَّاه، لأَنهما جميعاً من حروف المعاني، ومحلُّهما آخِرَ الكلمة، وهي خفيفةٌ ضعيفةٌ، فإذا كان [٣٠٢/ ب] قبلها فتحةٌ أُبدلَ منها في الوقف أَلفٌ كما أُبدلَ من التنوين، ووقفتَ عليها، فقلتَ: لَنسْفعَا واضرِبَا، وأَنشدَ الأَعشى(٢):

ولا تَعبُدَ الشَّيطانَ إلخ

يريدُ فاعبُدَنْ، وأَولُه:

وإيَّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنْها

وهذا البيتُ من كلمة يمدحُ فيها النبيَّ عليه السلامُ حين أَرادَ الإِسلامَ، ثم أَدركَه الموتُ قبل لقائه، ومنه قولُ الآخر(٣): [٩/ ٨٩]

أَبوكَ يزيدُ والوليدُ ومَنْ يَكُنْ ... هُمَا أَبَواه لا يَذِلَّ ويُكْرَما

يريدُ ويُكرَمَنْ، وقد قيل في قول امرئ القيس(٤):

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حبيبٍ ومَنْزِلِ

إنَّ المراد قِفَنْ على إرادة نون التأكيد الخفيفةِ، قالوا: لأَن الخطابَ لواحد(٥)، ويدلُّ على ذلك قولُه(٦):

(١) العلق: ٩٦/ ١٥.
(٢) سلف البيت: ٩/ ٧٣.
(٣) البيت بلا نسبة في شرح الملوكي: ٢٣٥.
(٤) سلف البيت: ٩/ ١٥٣.
(٥) هو أَحد أربعة أَقوال قيلت في قوله: «قِفَا»، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٤٥-٤٦، وشرح السبع الطوال: ١٧، والخزانة: ٤/ ٤٠٢-٤٠٣، وانظر أَيضاً معاني القرآن للفراء: ٣/ ٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٢٨-٢٢٩، والمحتسب: ٢/ ٢٨٤، والكشاف: ٤/ ٢٢، والقرطبي: ١٩/ ٤٤٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٨٨-٩٠، والخزانة: ٤/ ٤٠٢-٤٠٣.
(٦) هذا صدر عجزه:=

أَصَـــاحِ تَـــرى بَرْقــاً أُرِيـــكَ وَمِيضَـــه

ثُم وقفَ بالألف، وأَجرَى حالَ الوصل مُجْرى الوقف.

وقد حملَ [٩/ ٩٠] بعضُهم قولَه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾(١) على إرادة نونِ التأكيد، والأَصلُ أَلقِيَنْ(٢)، واحتجَّ بأَن الخطابَ في ذلك لمالِكٍ خازنِ النار.

فإن كان ما قبلَ هذه النونِ مضموماً أو مكسوراً، نحوُ قولك: هل تَضربُنْ يا قومِ؟ وهل تضربِنْ يا امرأَةُ؟ فإن وقفتَ قلت: هل تَضربون وهل تضربِين، وذلك أَن حُكمَ هذه النونِ حكمُ التنوين، فكما تُبدِلُ من التنوين أَلفاً في النصب كذلك تُبدِلُ من هذه النونِ أَلفاً إذا انفتحَ ما قبلها، وكما يُحذفُ التنوينُ في الرفعِ والجرِّ كذلك تحذفُ هذه النونُ إذا انضمَّ ما قبلها أَو انكسرَ.

وإذا حُذفتْ النونُ عادت الواوُ التي هي ضميرُ الجماعة لزوال الساكن من بعدها، وهي نونُ التأكيد، وتعودُ النونُ التي هي علامةُ الرفع أَيضاً، لأَنها إنما كانت سقطتْ لبناءِ الفعلِ عند اتصال نونِ التأكيدِ به، فلمّا زالَ مُوجِبُ البناءِ عادَ الإعرابُ لزوال المانعِ منه ووجودِ المقتضي له، وهو المضارَعَةُ، ثم عادت النونُ التي هي للرفع.

=كلَمْـــعِ اليـــدَين في حَبِـــيٍّ مُكلَّـــلِ

والبيت في ديوانه: ٢٤.

الوميض: لمع البرق، والحبي: ما عرض لك من السحاب، المكلل: الذي في جوانب السماء كالإكليل، الديوان: ٢٤.

وبهذا البيت استدل أبو بكر الأنباري والنحاس وابن يسعون، انظر شرح السبع الطوال: ١٧، وشرح القصائد التسع للنحاس: ٩٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٨٩.

(١) ق: ٥٠/ ٢٤.

(٢) قرأ الحسن «أَلقياً» بالنون الخفيفة، ونسب الزجاج هذا المذهب إلى العرب، ونسبه ابن جني إلى أصحابه، وردَّ أبو حيان القراءة السالفة، وفي الآية قولان آخران، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٧٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٤٥-٤٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٢٨-٢٢٩، وشواذ ابن خالويه: ١٤٤، والمحتسب: ٢/ ٤٨٢، وسر الصناعة: ٢٢٥، والمقتصد: ١٠١٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ٨٨-٨٩.

وكان يونسُ يُبدلُ من النون الخفيفةِ إِذا انضمَّ ما قبلها واواً، ومن المكسور ما قبلها ياءً قياساً على المفتوحة، فيقولُ في اخْشَوُنْ: اخْشَوُو وفي اخْشَيِنْ: اخْشَيي، وهو على قياس مَن يُبدِلُ من التنوين في حال الرفعِ والجرِّ.

وسيبويه لا يُجيزُ ذلك(١)، وقد تقدَّمَ الكلامُ على أَحكام التنوين، والفرقِ بين هذه النونِ والتنوينِ بما أَغنى عن إِعادته(٢).

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٥٦- ٥٧.

ومن أصناف المشتَرَك القَسَمُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَشتَرِكُ فيه الاسمُ والفعلُ، وهو جملةٌ فعليةٌ أَو اسميةٌ تؤكِّدُ بها جملةً موجَبةً أَو منفيَّةً، نحوُ قولك: حلفتُ بالله، وأَقسمتُ، وآلَيتُ، وعَلِمَ اللهُ، ويعلمُ اللهُ، ولَعَمرُك، ولَعَمرُ أَبيك، ولَعمرُ اللهِ، ويَمينُ اللهِ، وايْمنُ اللهِ، وايْمُ اللهِ، وأَمانةُ اللهِ، وعليَّ عهدُ اللهِ لأَفعلنَّ، أَو لا أَفعلُ.

ومن شأن الجملتَين أَن تتنزَّلا منزلةَ جملةٍ واحدةٍ، كجُملتَي الشرط والجزاء، ويجوزُ حذفُ الثانيةِ ها هنا عند الدلالةِ جَوازَ ذلك ثَمةَ، فالجملةُ المؤكَّدُ بها هي القَسمُ، والمؤكَّدةُ هي المُقسَمُ عليها، والاسمُ الذي يُلصَقُ به القَسمُ ليعظَّمَ به ويفخَّمَ هو المُقسَمُ به).

قال الشارح: اعلمْ أَن الغرضَ من القَسم توكيدُ ما يُقسَمُ عليه من نفْيٍ أَو إِثباتٍ[١]، كقولك: واللهِ لأَقومنَّ، وواللهِ لا أَقومنَّ[٢]، إِنما أكدتَ خبرَك لتُزيلَ الشكَّ عن المخاطَب.

وإِنما كان جوابُ القَسم نفياً أَو إِثباتاً لأَنه خبرٌ، والخبرُ ينقسمُ قسمَين نفياً وإِثباتاً، وهما اللذان يقعُ عليهما القَسمُ، وأَعني بالخبَر ماجازَ فيه الصدقُ والكذبُ، وأَصلُه من القَسامة، وهي الأَيمان، قيل لها ذلك لأَنها تُقسَّمُ على الأَولياء في الدَّم[٣].

وإِذا كان خبراً، والخبرُ جملةٌ جاءتْ على ما عليه الجُملُ في كونها مرَّةً من فعلٍ وفاعلٍ، ومرَّةً من مبتدأ وخبرٍ[٤]، وإِنما[٥] جاز القَسمُ بما كان على صيغةِ الخبر، وذلك أَنه وقعَ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ١٠٤، والأصول: ١/ ٤٣١.

(٢) ظاهر كلام سيبويه والمبرد وابن السراج امتناع توكيد المضارع المنفي، وأجاز ابن مالك توكيد المنفي بلا على قلة، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٤، والمقتضب: ٢/ ٣٣٤، والأصول: ١/ ٤٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢١٠، والارتشاف: ١٧٨١، والمساعد: ٢/ ٣١٨.

(٣) انظر الصحاح واللسان (قسم).

(٤) قاله الفارسي في الشيرازيات: ٩٠ ببعض خلاف.

(٥) لعلها: «فإنما».

موقعَ ما لا يكونُ إلا قَسماً من الصِّيغةِ المختصَّةِ به، نحوُ قولك: واللهِ لَأَفعلنَّ، وعَقدُ الخبرِ خلافُ عَقدِ القَسم، لأَنك إِذا قلت: أَحلفُ باللهِ على سبيلِ الخبرِ كان بمنزلةِ العِدَةِ، [٩/ ٩١] كأنك ستحلفُ، وكذلك إِذا قلت: حَلفتُ فإِنك إِنما أَخبرتَ أَنك قد أَقسمتَ فيما مضى.

وهو بمنزلةِ النداء، إِذا قلتَ: يا زيدُ فأَنتَ مُنادٍ غيرُ مُخبِرٍ، ولو قلت: أُنادي أَو ناديتُ كان على خلافِ معنى يا زيدُ، فكذلك هذا في القَسم، فكما أَنك إِذا قلت: أُنادي ونويتَ النداءَ لم تكنْ مخبِراً[١]، فكذلك إِذا قلتَ: أَحلفُ بالله أَو أُقسِمُ، ونويتَ القَسمَ كنتَ مُقسِماً، ولم تكن مُخبِراً.

إِلا أَنها وإِن كانت جملةً بلفظِ الخَبرِ ـ والجملةُ عبارةٌ عن كلِّ كلام مستقِلٍّ ـ فإِن هذه الجملةَ لا تستقِلُّ بنفسِها حتى تُتْبَعَ بما يُقْسَمُ عليه، نحو أُقسمُ بالله لأَفعلنَّ، ولو قلت: أُقسمُ بالله وسكتَّ لم يَجزْ[٢]، لأَنك لم تَقصدْ الإِخبارَ بالحَلِف فقط، وإِنما أَردتَ أَن تُخبرَ بأَمر آخرَ، وهو قولُك: لأَفعلنَّ، وأَكَّدتَه بقولك: أَحلفُ بالله.

ونظيرُ ذلك من الجُمل الشرطُ والجزاءُ، فإِنها وإِن كانت جملةً فقد خرجَتْ عن أَحكام الجُمل من جهة أَنها لا تفيدُ حتى ينضمَّ إِليها الجزاءُ، فالجملةُ الفعليةُ في القَسم قولُك: أَحلفُ بالله، وأُقسمُ بالله ونحوُهما.

واعلمْ أَن من الأَفعالِ أَفعالاً فيها معنى اليمينِ، فتَجري مَجْرى «أَحلفُ»، ويقعُ الفعلُ بعدها كما يقعُ بعد «واللهِ»، وذلك نحوُ أَشهدُ وأَعلمُ وآلَيتُ، فلمَّا كانت هذه الأَفعالُ لا تتعدَّى بأَنفسِها جاؤوا بحرف الجرِّ ـ وهو الباءُ ـ لإِيصال معنى الحَلِفِ إِلى المحلوف به، قال الخليلُ: «إِنما تجيءُ بهذه الحروفِ لأَنك تضيفُ حَلِفَكَ إِلى المحلوف به، كما تضيفُ «مررتُ» بالباء[٣] إِلى زيد في قولك: مررتُ بزيدٍ.

---

(١) في ط، ر: «لم يكن النداء مخبراً»، وما أثبت أحسن.

(٢) كذا في الأصول: ١/ ٤٣١.

(٣) عبارة سيبويه: ٣/ ٤٩٧، «كما تضيف مررت به بالباء»، وانظر المقتضب: ٢/ ٣١٨،=

فأَما الجملةُ الاسميةُ فقولُك: لَعَمرُك، ولَعَمرُ أَبيك، ولَعَمرُ الله، فعَمرُك مبتدأٌ، واللَّامُ فيها لامُ الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، وتقديرُه قَسمِي أَو حَلِفي(١)، وحذفوه لطُول الكلام بالمُقسَم عليه، ولزم الحذفُ لذلك كما لزمَ حذفُ الخبر في قولك: لولا زيدٌ لكان كذا لطولِ الكلامِ بالجواب.

والعَمْرُ والعُمْرُ واحدٌ(٢)، يقالُ: أَطالَ اللهُ عَمْرَك وعُمْرَك، وهما وإِن كانا مصدَرين بمعنىً إِلا أَنه استُعملَ في القَسم منهما المفتوحُ دون المضموم(٣)، كأَنه لكثرة القَسم اختاروا له أَخفَّ اللُّغات، فإِذا دخلتْ عليه اللَّامُ رُفعَ بالابتداء لأَنها لامُ الابتداءِ، وإِذا لم تأْتِ باللَّام نصبتَه نصْبَ المصادرِ، وقلت: عَمْرَكَ اللهَ ما فعلتُ، ومعنى لَعَمْرُ الله الحَلِفُ ببقاءِ الله تعالى ودوامِه، فإِذا قلت: [٣٠٣/ أ] عَمْرَكَ اللهَ فكأَنك قلت: بتَعْميرِكَ اللهَ، أَي بإِقرارِكَ له بالبقاء، فأَما قولُ عمرَ بن أَبي ربيعةَ(٤):

عَمْـــرَكَ اللهَ كيـــف يَلْتَقيـــانِ

[٩/ ٩٢] فليس على معنى القَسم، وإِنما المرادُ سأَلتُ اللهَ أَن يطيلَ عُمرَك(٥).

ومن ذلك قولُهم: ايْمُنُ الله لَأَفعلنَّ، وهو اسمٌ مفرَدٌ موضوعٌ للقَسم مأخوذٌ من اليُمْن والبركةِ(٦)، كأَنهم أَقسموا بيُمْن اللهِ وبركتِه، وهو مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ

=والأصول: ١/ ٤٣١، وسر الصناعة: ١٤٣.

(١) انظر الأصول: ١/ ٤٣٤.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٠٤، وإصلاح المنطق: ٩١، وأدب الكاتب: ٢٩، ٥٣٧، ٥٧٠، والصحاح واللسان (عمر).

(٣) كذا في المقتضب: ٤/ ١٧٧، وانظر الصحاح واللسان (عمر).

(٤) صدر البيت:

أَيُّهـــا المُـــنكِحُ الثُّريَّـــا سُـــهَيْلاً

وهو في ديوان عمر: ٢/ ٣٣٩، والكامل للمبرد: ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٠٨، والخزانة: ١/ ٢٣٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٢٩، والشيرازيات: ٥٦، ٨٧

(٥) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٦) انظر ما سلف: ٨/ ٦٥- ٦٦.

للعِلم به كما كان كذلك في لَعَمْرُ الله، وتقديرُه اَيْمنُ الله قَسَمي، أَو يَميني ونحوُهما، وتدخلُ عليه لامُ الابتداءِ على حدِّ دخولها على لَعَمْرُ الله، ومنه قولُ الشاعر(١):

فقالَ فَريقُ القَومِ لَمَّا نَشَدْتُهم   نَعَمْ وفَريقٌ لَايْمُنُ الله ما نَدرِي

وفُتحتْ الهمزةُ، منه، وذلك من قِبل أَن هذا الاسمَ غيرُ متمكِّنٍ، لا(٢) يُستعملُ إلا في القَسم وحدَه، فضارَعَ الحرفَ بقلَّةِ تمكُّنِه، ففُتِحَ تشبيهاً بالهمزة اللَّاحقةِ لامَ التعريفِ، وذلك فيه دون بناءِ الاسم لشَبهِ الحرفِ.

وقد حكَى يونسُ اِيمنُ الله بكسر الهمزةِ(٣)، ويؤيِّدُ عندي(٤) أيضاً حالَ هذا الاسمِ في مضارَعتِه الحرفَ أَنهم قد تلاعَبوا به، فقالوا مرَّةً: اَيمُنُ الله، ومرَّةً: اَيْمُ الله بحذف النون، ومرَّة: اِيْمُ الله بالكسر، ومرَّةً: مِ الله، ومرَّةً: مُ الله، ومرَّةً: مِنْ ربِّي، ومرَّةً: مُنْ ربِّي، فلمَّا حذَفوه هذا الحذفَ المُفرِطَ، وأَصاروه مرَّةً على حرفَين، ومرَّةً على حرف كما تكونُ الحروفُ قَوِيَ شَبَهُ الحرفِ عليه، ففتَحوا أَلفَه تشبيهاً بالهمزة الداخلةِ على لام التعريف(٥).

وذهب الكوفيون إِلى أَن همزتَه قطعٌ، وأَنه جمعٌ لا مفردٌ، وهو جمعُ يَمين، كما قال العِجليُّ(٦):

يَسْرِي لها مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

وسقطتْ همزتُه في الوصل لكثرة الاستعمال.

والوجهُ الأَولُ لِمَا ذكرناه من أَنه قد سُمعَ في هذه الهمزةِ الكسرُ لكثرة التصرُّف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكونُ ذلك في المجموع.

---

(١) سلف البيت: ٩/ ٣٩.

(٢) في سر الصناعة: ١١٧ «ولا».

(٣) انظر حكايته في الكتاب: ٤/ ١٤٩، والمقتضب: ٢/ ٣٣٠، والسيرافي: ٣٦٧، وحاشية الكتاب: ٤/ ١٤٨-١٤٩.

(٤) في سر الصناعة: ١١٧ «عندك».

(٥) من قوله: «وذلك من قبل....» إلى قوله: «التعريف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١١٧.

(٦) سلف البيت والكلامُ على مذهب الكوفيين: ٨/ ٦٧.

وأَما أَمانةُ الله فكذلك مرتفعةٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ، ويجوزُ نصبُه على تقدير حذفِ حرفِ الجرِّ، قال الشاعر(١):

إِذا ما الخُبْزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ ... فذاكَ أَمانةَ الله الثَّرِيدُ

أَرادَ بأَمانةِ الله، وقالوا: عليَّ عهدُ الله، فعَهدُ الله مرتفعٌ بالابتداء، و«عليَّ» الخبرُ، وفيه معنى القَسم، فاللَّفظُ [٩/ ٩٣] على نحوِ في الدار زيدٌ، والمعنى على أَحلفُ بالله.

وقولُه: «**مِن شأنِ الجملتَين أَن تتنزَّلا منزلةَ جملةٍ واحدةٍ كجملتَي الشرط والجزاء**» يريدُ أَن القَسمَ وجوابَه وإِن كانا جملتَين فإِنهما لَمَّا أُكِّدَ إِحداهما بالأُخرى صارَتا(٢) كالجملة الواحدة المركَّبة من جزأَين كالمبتدأ و الخبرِ، فكما أَنك إِذا ذكرتَ المبتدأَ وحدَه لا يفيدُ، أَو الخبرَ وحدَه لا يُفيدُ، كذلك إِذا ذكَرتَ إِحدى الجملتَين دون الأُخرى، لو قلتَ: أَحلفُ بالله كان كقولك: زيدٌ وحدَه في عدم الفائدةِ.

وقولُه: «**ويجوزُ حذفُ الثانيةِ ههنا عند الدلالةِ جَوازَ ذلك ثَمَّ**»(٣)، يريدُ أَن جملةَ القَسمِ وجملةَ المُقسَمِ عليه تجريان مَجْرى الجملةِ الواحدةِ على ما ذكرناه في الشرط والجزاء، فكما جازَ حذفُ الجزاءِ لدلالةِ حالٍ عليه نحوَ أَنتِ طالقٌ إِنْ دخلتِ الدارَ، فجوابُ هذا الشرطِ محذوفٌ، والتقديرُ إِنْ دخلتِ الدارَ طَلقتِ، ولا يكونُ ما تقدَّمَ الجوابَ، لأَن الجزاءَ لا يتقدَّمُ على(٤) الشرط، ولو كان جواباً للزمَتْه الفاءُ، ومن ذلك أَنا ظالمٌ إِنْ فعلتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٥)، وكذلك(٦) القَسمُ قد يُحذفُ منه الجملةُ

(١) جاء في الكتاب: ٣/ ٦١ «وقال الآخر ـ ويقال: وضعه النحويون: البيت»، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٤٩٨، والأصول: ١/ ٤٣٣، والنكت: ٧٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠٠.

(٢) في ط، ر: «صارت». تحريف.

(٣) سلفت: «ثمة».

(٤) سقط من ط، ر: «على».

(٥) يوسف: ١٢/ ٤٣.

(٦) الأحسن «فكذلك».

الثانيةُ للدلالة عليها، نحوُ قولك لِمَن أَلقَى نفسَه في ضَررٍ، هَلكتَ واللهِ، تريدُ واللهِ لقد هَلكتَ.

وقولُه: «**فالجملةُ المؤَكَّدُ بها هي القَسَمُ**»، إلى آخِر الفصل، يريدُ أَن الغرضَ من القَسم التأكيدُ، وهو يشتملُ على ثلاثة أَشياءَ، جملةٌ مؤكِّدةٌ، وجملةٌ مؤكَّدةٌ، واسمٌ مُقْسَمٌ به، فالجملةُ الأَولى هي أُقسمُ وأَحلِفُ ونحوُهما من أَشهدُ وأَعلمُ، وهي الجملةُ المؤكِّدةُ، وكذلك لَعَمْرُك اللهَ، وايْمُنُ اللهِ، والجملةُ المؤكَّدةُ هي الثانيةُ المُقسَم عليها، فإن كانت فعلاً وقعَ القَسمُ عليه، نحوُ أَحلفُ باللهِ لَتنطلقَنَّ، وإن كان الذي تلقَّاه حرفاً بعدَه اسمٌ وخبرٌ فالذي يقعُ عليه القَسمُ في المعنى الخبرُ، كقولك: واللهِ إنَّ زيداً لَمنطلقٌ، وواللهِ لَزيدٌ قائمٌ، فالقَسمُ يؤكِّدُ الانطلاقَ والقيامَ دون زيدٍ، وأَما المقسَم به فكلُّ اسمٍ من أَسماء اللهِ تعالى وصفاتِه، ونحوُ ذلك ممَّا يَعظُمُ عندهم، نحوُ قوله[1]:

فأَقْسَمتُ بالبيتِ الذي طافَ حَوْلَهُ رجالٌ بَنَوْه مِن قُريْشٍ وجُرْهُمِ

لأَنهم كانوا يُعظِّمون البيتَ، وقد نَهى النبيُّ عليه السلامُ أَن يُحلفَ بغير اللهِ سبحانه وتعالى، وقد وردَ القَسمُ في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيراً تفخيماً وتعظيماً لأَمر الخالقِ، فإن في تعظيم الصَّنعةِ تعظيمَ الصانعِ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2]، وفيه ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾[3]، وفيه ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[4]، وفيه ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾[5]، وهو كثيرٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (ولكثرةِ القَسمِ في كلامهم أَكثَروا التصرُّفَ فيه، وتوخَّوا ضُروباً من التخفيف، من ذلك حذفُ الفعلِ في باللهِ، والخبرِ في لَعَمْرُك وأَخواتِه،

---

(١) سلف البيت: ٨/ ٦٠.

(٢) العصر: ١٠٣/ ١-٢.

(٣) الذاريات: ٥١/ ١.

(٤) الذاريات: ٥١/ ٧.

(٥) العاديات: ١٠٠/ ١.

والمعنى لَعَمرُك ما أُقْسمُ به، ونونِ ايْمُن وهمزتِه في الدَّرج، ونونِ مِنْ ومُنْ، وحرفِ القَسمِ في الله واللهَ بغير عِوضٍ، وبعِوضٍ في ها الله وآلله [٩/ ٩٤] وأفألله، والإبدالُ عنه تاءً في تَالله، وإيثارُ الفتحةِ على الضمَّة التي هي أَعْرَفُ في العَمْر).

قال الشارح: اعلمْ أن اللفظَ إذا كثُرَ في أَلسنتهم واستعمالِهم آثَروا تخفيفَه، وعلى حسَبِ تفاوُتِ الكثرةِ يتفاوتُ التخفيفُ، ولَمَّا كان القَسمُ مِمَّا يكثُرُ استعمالُه ويتكرَّرُ دَوْرُه بالَغوا في تخفيفه من غيرِ جهةٍ واحدةٍ.

وقولُه: «وتوخَّوا ضُروباً من التخفيف»، أي قصَدوا وتَحرَّوا أنواعاً من التخفيف، فمن ذلك أَنهم قد حذَفوا فعلَ القَسمِ كثيراً للعِلم به والاستغناءِ عنه، فقالوا: باللهِ لَأَقومَنَّ، والمرادُ أَحلفُ بالله، قال الله تعالى: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[1]، في أَحد الوجهَين هو القَسمُ، وفي الوجه الآخَر يتعلَّقُ بقوله: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾[2].

وربَّما حذَفوا المُقْسَم به واجتزؤوا بدلالةِ الفعلِ عليه، يقولون: أُقسمُ لَأَفعلنَّ، وأَشهدُ لَأَفعلنَّ[3]، والمعنى أُقسمُ بالله، أَو بالذي شاءني[4] أُقسمُ به، وإنما حَذفتَ لكثرة الاستعمال وعلمِ المخاطَب بالمراد، قال الشاعر[5]:

فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنا وأَنْتُمُ ... لَكانَ لَكمْ يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [٣٠٣/ ب]

---

(١) لقمان: ٣١/ ١٣، والآية ﴿... يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) في الآية قولان، أولهما: أن قوله: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ من كلام لقمان، وثانيهما: أنه خبر من الله تعالى منقطعٌ من كلام لقمان متصل به في تأكيد المعنى، وهذا الوجه هو الأقوى، انظر المحرر الوجيز: ١١/ ٤٩٢، والقرطبي: ١٦/ ٤٧٢، والبحر المحيط: ٨/ ٤١٢.

(٣) في ط، ر: «أَفعلن». تحريف.

(٤) في ط، ر: «شاء في». تحريف، وما أثبت موافق لما في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤٣.

(٥) هو المسيب بن عَلَس كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٨٥، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٤٥٥، والخزانة: ٤/ ٢٢٤، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٥٣، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١٠٧، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٤٠، ١٠/ ١٤٣، والنكت: ٧٥٦، وضرائر الشعر: ١٨١.

وقال الآخر[١]:

فأُقْسِمُ لَوْ شَيءٌ أَتانا رَسولُهُ   سِوَاكَ ولكنْ لَمْ نَجِدْ لكَ مَدْفَعَا

[٩/ ٩٥] وقال الفقهاءُ: لو قال: أُقسِمُ أَو أَحلفُ أَو أَشهدُ، ثُم حَنَثَ وجَبتْ عليه الكَفَّارةُ، لأَنه يُصرَفُ إِلى معنى أُقسمُ بالله ونحوِه، إِذ كان يلزمُ المسلمَ إِذا حلفَ أَن يحلفَ بالله، ولذلك قال النبيُّ ﷺ: «من كان حالِفاً فلْيَحلِفْ بالله أَو فلْيَصْمُتْ»[٢].

ومن ذلك حذفُ الخبرِ من الجملة الابتدائيةِ، نحوُ لَعَمرُك، ولَيَمِينُك، وأَمانةُ الله، فهذه كلُّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأَخبارِ تخفيفاً لطُول الكلام بالجواب، والمرادُ لَعَمرُك ما أُقسمُ به، قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٣]، كأَنه حَلفَ ببقاءِ النبيِّ وحياتِه، ولذلك قال ابنُ عباس: لم يُقْسِمْ اللهُ تعالى بحياة أَحدٍ غيرِ النبيِّ[٤] ﷺ.

وقيل: العَمْرُ هنا مصدرٌ بمعنى العُمُور محذوفُ الزوائدِ[٥] كقوله[٦]:

---

(١) سلف البيت: ٩/ ٢٦-٢٨.

(٢) الحديث في صحيح مسلم برقم: ١٦٤٦، وصحيح البخاري برقم: ٢٤٩٠؛ وانظر شرح صحيح مسلم للنووي: ١١/ ١٠٤.
ومن قوله: «أقسم لأفعلن، وأشهد...» إلى قوله: «فليصمت» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٤٣-١٤٤.
واختلف الفقهاء في قول القائل: أقسم أو أشهد ليكوننَّ ولم يقل بالله، فذهب الشافعي وزُفر إلى أنه لا يكون يميناً حتى يوصل بذكر الله في أحد الروايتين، وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والأوزاعي والنخعي إلى أنه يمين في الموضعين، وذهب مالك إلى أنه يمين إذا أراد القائل «بالله».
انظر المقتضب: ٢/ ٣٢٥، والشيرازيات: ٩٠-٩١، والحجة للفارسي: ٦/ ١٤٣، والكشاف: ٢/ ٣١٨، والقرطبي: ٨/ ١٣٥، والبرهان للزركشي: ٣/ ٢٨، والإتقان: ١٠٤٨.

(٣) الحجر: ١٥/ ٧٢.

(٤) قوله في الطبري: ١٤/ ٤٤، والمحرر الوجيز: ٨/ ٣٣٨، والبحر المحيط: ٦/ ٤٩٠، وأجمع أهل التفسير على أن القسم في الآية السالفة بحياة الرسول محمد ﷺ، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٨٣، والقرطبي: ١٢/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٥) ممن قال بهذا الفارسي في الشيرازيات: ٨١، واستشهد ببيت امرئ القيس الآتي.

(٦) سلف البيت: ٣/ ٩٣.

..........قَيْدِ الأَوابِدِ..........

والمرادُ التقييدُ، فحذَفَ الزوائدَ، يقالُ: عَمَرَ يَعْمُرُ إذا عَبَدَ، حكى ابنُ السِّكيت عن ابن الأَعرابيِّ أَنه سمعَ أعرابيَّاً وقد سُئلَ أَينَ تَمْضي؟ قال: أَمضي أَعْمُرُ اللهَ، أَي أَعبدُ اللهَ(١)، ويجوزُ أَن يكونَ البيتُ المعمورُ من هذا أَي الذي يُعْمَرُ فيه.

وكذلك اَيْمُنُ وتصرُّفُهم فيها، وقد ذكرنا لغاتِها والخلافَ فيها.

وقولُه: «**ونونِ اَيْمُن وهمزتِه**» يُفهمُ من ذلك أَن حذفَ همزةِ(٢) اَيْمُن في الدَّرج من قَبيلِ تصرُّفِهم في القَسم، والقياسُ ثبوتُها في الدَّرج، وذلك من مذهب الكوفيين في أَن الكلمةَ جمعٌ، وأَنَّ الهمزةَ قطعٌ، وإِنما وُصلتْ لكثرة الاستعمال، وهو رأيُ ابن كيسان وابن دُرُسْتَويه، وليس الأَمرُ عندنا كذلك، وإِنما هي همزةُ وصلٍ، لا تَثبتُ في الدرج كهمزة لامِ التعريفِ ونحوِها من همزات الوصل، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك(٣).

ومن ضُروب التصرُّفِ في القَسم إِبدالُ التاءِ من الواو في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٤)، و﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٥)، فالتاءُ بدلٌ من الواو في والله لَأَفعلنَّ لشَبهِها من جهة اتِّساعِ المَخْرج(٦)، ولأَنهم قد أَبدَلوها في تُراث وتُكأَة، وما أَشبهَ [٩/ ٩٦] ذلك، ولا تكونُ هذه التاءُ إِلا في اسمِ الله تعالى خاصَّةً، لأَنه لَمَّا كان أَكثرَ ما يُقسَمُ به هذا الاسمُ طُلبَ له حرفٌ يخصُّه، فكان ذلك الحرفُ هو التاءَ المُبدلةَ من الواو في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(٧).

---

(١) حكاه صاحب اللسان «عمر» عن ابن الأعرابي.

(٢) في ط: «همزته». تحريف.

(٣) انظر ما سلف: ٨/ ٦٦، ٩/ ١٧٨.

(٤) يوسف: ١٢/ ٨٥.

(٥) يوسف: ١٢/ ٩١.

(٦) قال ابن جني: «أبدلوا التاء من الواو في القسم، وخصوا بها اسم الله تعالى لأنها فرع فرعٍ فخُصَّ بها الأشهر»، سر الصناعة: ١٤٦.

(٧) الأنبياء: ٢١/ ٥٧.

ومن ذلك قولُهم في القَسم: لَعَمْرُك لأَفعلنَّ، فالعمرُ: البقاءُ والحياةُ، وفيه لغاتٌ، يقال: عَمْر بفتح العين وإِسكانِ الميم، وعُمْر بضمِّ العينِ وإِسكانِ الميم، وعُمُر[1] بضمِّهما، تقولُ: أَطالَ اللهُ عَمْرَك وعُمْرَك وعُمُرَك، فإِذا جئتَ إِلى القَسم لم[2] تَستعملْ فيه إِلا المفتوحةَ العينِ، لأَنها أَخفُّ اللغاتِ الثلاثِ[3]، والقَسمُ كثيرٌ، واختاروا له الأَخفَّ.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (ويُتلقَّى القَسمُ بثلاثةِ أَشياءَ باللَّامِ وبإِنَّ وبحرفِ النفي، كقولك: باللهِ لأَفعلنَّ، وإِنَّك لَذاهبٌ، وما فعلتُ، ولا أَفعلُ، وقد حُذفَ حرفُ النفي في قول الشاعر:

تَــاللهِ يَبْقَــى عــلى الأَيَّــامِ مُبْتَقِــلٌ)

قال الشارح: اعلمْ أَنه لَمَّا كان كلُّ واحدٍ من القَسم والمُقسَم عليه جملةً، والجملةُ عبارةٌ عن كلِّ كلامٍ مستقلٍّ قائمٍ بنفسه، وكان إِحداهما لها تعلُّقٌ بالأُخرى لم يكنْ بدٌّ من روابطَ تَربطُ إِحداهما بالأُخرى كربطِ حرفِ الشَّرطِ الشَّرطَ بالجزاء، فجُعلَ للإِيجاب حرفان، وهما اللَّامُ وإِنَّ، وجُعلَ للنفي حرفان، وهما ما ولا.

وإِنما وجبَ لهذه الحروفِ أَن تقعَ جواباً للقَسم لأَنها يُستأنفُ بها الكلامُ، ولذلك لم تَقعْ الفاءُ جواباً للقسم، لأَنه لا يستأنفُ الكلامُ بها.

فأَما اللَّامُ فتدخلُ على الأَسماء والأَفعالِ، فإِذا دخلتْ على الأَسماء فما بعدَها مبتدأٌ وخبرٌ، كقولك: واللهِ لَزيدٌ أَفضلُ من عمرو، وإِذا دخلتْ على الفعل المضارع لزمَ آخِرَ الفعل النونُ الخفيفةُ أَو الثقيلةُ، كقولك: واللهِ لَتضربَنْ عَمراً، وواللهِ لَتضربَنَّ عَمراً، فتقفُ على الخفيفة بالأَلف إِذا كان ما قبلَها مفتوحاً.

وإِنما لزمتْه النونُ لتخلِّصَه للاستقبال[4]، لأَنه يَصلُحُ لزَمنَين، فلو لم تخلِّصْه للاستقبال

---

(١) في ط: «عمرو» في المواضع الثلاثة بعد قوله: «يقال»، وهو تحريف.

(٢) في ط، ر: «لا»، وما أثبت أحسن.

(٣) انظر هذه اللغات فيما سلف: ٩/ ١٧٧.

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٧٢.

لوقعَ القَسمُ على شيءٍ غيرِ معلومٍ، وقد بينَّا أَن القَسمَ توكيدٌ، ولا يجوزُ أَن تؤكِّدَ أَمراً مجهولاً.

وقيل: إِنما دخلتْ النونُ مع اللَّام في جواب القَسم لأَن اللَّامَ وحدَها تدخلُ على الفعل المستقبَلِ في خبر «إِنَّ»، وليس دخولُ اللَّامِ على الفعل في خبر «إِنَّ» للقَسم، فأَلزموها النونَ للفصل بين اللَّامِ الداخلةِ في جواب القَسم والداخلةِ لغير القَسم.

فإِذا قلت: إِنَّ زيداً لَيضربَنَّ عَمراً كان تقديرُه إِنَّ زيداً والله لَيضربَنَّ عَمراً، فاللَّامُ واقعةٌ موقعَها، لأَنها جوابٌ للقَسم، فهي بعدَه، وإِذا قلت: إِنَّ زيداً لَيضربُ عَمراً فهذه اللَّامُ تقديرُها أَن تكونَ داخلةً على «إِنَّ»، فبينَ هذه اللَّامِ واللَّامِ التي معها النونُ فصلٌ من وجهَين:

أَحدُهما: أَن اللَّامَ التي معها النونُ لا تكونُ إِلا للمستقبَل، والتي ليس معها النونُ تكونُ للحال، وقد يجوزُ أَن يرادَ بها المستقبَلُ.

والوجهُ الآخرُ: أَن المفعولَ به لا يجوزُ تقديمُه على الفعل الذي فيه النونُ، ويجوزُ تقديمُه على الذي لا نونَ فيه، لأَن نِيَّةَ اللَّامِ فيه التقدُّمُ[١].

وإِذا دخلتْ اللَّامُ على الماضي فلا يَحسنُ إِلا أَن يكونَ معه «قد»، كقولك: والله لقد قامَ زيدٌ لتقريبها له من الحال، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾[٢]، وقال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٣]، ويجوزُ والله لَقامَ[٤]، وليس بالكثير، ومنه قولُه[٥]:

---

(١) من قوله: «دخلت النون مع اللام...» إلى قوله: «التقدم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٤٢-١٤٣، وانظر ما سلف: ٩/ ١١، ٩/ ٧٥.

(٢) يوسف: ١٢/ ٧٣.

(٣) يوسف: ١٢/ ٩١.

(٤) سمعه سيبويه من العرب، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٥، والمقتضب: ٢/ ٣٣٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤٤، وسر الصناعة: ٣٧٤، ٣٩٢، ٤٦٠.

(٥) سلف البيت: ٩/ ٢٤.

إذاً لَقَـامَ بِـنَصْرِيْ مَـعْشَرٌ خُشُـنٌ عِنْـدَ الحَفيظَـةِ إِنْ ذو لُوْثَـةٍ لاَنَـا

[٩/ ٩٧] وقال امرؤ القيس[1]:

حَلَفْـتُ لهـا بـالله حَلْفَـةَ فـاجِرٍ لَنـامُوا فَـما إِنْ مِـنْ حَـديثٍ ولا صَـالِ

ولم تدخلْ النونُ مع الماضي لأَن النونَ في غير القَسم لا تدخلُ إلا على المستقبَل دون الماضي والحالِ، فإذا دخلتْ للقَسم فهي أَيضاً للمستقبَل.

وأَما «إِنَّ» فتختصُّ بالاسم، كقولك: والله إِنَّ زيداً قائمٌ، قال الله تعالى: [٣٠٤/ أ] ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[3]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾[4] بعدَ قوله: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾[5]، فالجوابُ بالفعلِ واقعٌ على الفعل، والجوابُ بإِنَّ واقعٌ على الخبر، لأَنه في معنى الفعل.

وأَما جوابُ النفي فبِما ولا، نحوُ قولك: والله ما قامَ زيدٌ، ووالله لا يقومُ زيدٌ، وفي التنزيل: ﴿قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾[6]، وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ﴾[7]، وفيه: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ﴾[8]، وفيه من الجواب بِلَا نحوُ قولِه: ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمۡ﴾[9]،

---

(١) سلف البيت: ٩/ ٤٠.

(٢) الدخان: ٤٤/ ١-٣، ذكر ابن السراج عن الكسائي أن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ﴾ استئناف، وعن الفراء أنه قد يكون جواباً، والجمهور على أنه جواب القسم، انظر الأصول: ١/ ٤٣٥، وإيضاح الوقف والابتداء: ٨٨٨، والكشاف: ٣/ ٤٢٨، والقرطبي: ١٩/ ٩٨-٩٩.

(٣) العصر: ١٠٣/ ١-٢.

(٤) العاديات: ١٠٠/ ٦.

(٥) العاديات: ١٠٠/ ١.

(٦) الأنعام: ٦/ ٢٣.

(٧) إبراهيم: ١٤/ ٤٤.

(٨) التوبة: ٩/ ٧٤.

(٩) الحشر: ٥٩/ ١٢.

فقولُه: ﴿لَا يَخْرُجُونَ﴾ و﴿لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ جوابُ قَسمٍ محذوفٍ، وليسا بجوابِ الشرطِ بدليلِ ثبوتِ النونِ، ولو كان جوابَ الشرطِ لَانْجَزَما.

وأَما حذفُ «لا» في جواب القَسم فنحوُ قولك: واللهِ يقومُ زيدٌ، والمرادُ لا يقومُ، لأَنه تخفيفٌ لا يُوقِعُ لَبْساً، إِذ لو كان إِيجاباً لكان بحروفه اللازمةِ له من اللَّام ونونِ التوكيد، وفي التنزيل: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1]، أَي لا تَفْتأ تَذْكُرُ، قال الهذليُّ[2]: [٩٨/٩]

تاللهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ ... جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ

مُبْتَقِلٌ يريدُ حمارَ وَحْشٍ، يقالُ: ابْتقَلَ أَي رَعَى البقْلَ.

ولا يجوزُ حذفُ شيءٍ من هذه الحروفِ إِلا «لا» وحدَها، وإِنما لم يَجزْ حذفُ غيرِها لأَن «إِنَّ» عاملةٌ، ولا يجوزُ أَن تعملَ مضمَرةً لضعفها، ولم يَجزْ حذفُ «ما» لأَنها أَيضاً تكونُ عاملةً في مذهب أَهل الحجاز، ولم يَجزْ حذفُ اللَّامِ لأَن ذلك يُوجبُ حذفَ النونِ معها، لأَن النونَ دخلتْ مع اللَّام، فلم يَبْقَ إِلا «لا»[3]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَوقَعوا موقعَ الباءِ بعد حذفِ الفعل الذي أَلصقَتْه بالمُقسَم به أَربعةَ أَحرفٍ، الواوَ والتاءَ وحرفَين من حروفِ الجرِّ، وهما اللَّامُ ومِنْ في قولك: للهِ لا يؤَخَّرُ الأَجلُ، ومِنْ ربِّي لَأَفعلَنَّ رَوْماً للاختصاص، وفي التاء واللَّامِ معنى التعجُّب، وربَّما جاءت التاءُ في غير التعجُّب، واللَّامُ لا تجيءُ إِلا فيه، وأَنشدَ سيبويه لعبدِ مَنَاةَ الهذليِّ:

للهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

وتُضمُّ مِيمُ «مِنْ»، فيقال: مُنْ ربِّي إِنَّك لَأَشِرٌ، قال سيبويه: «ولا تدخلُ الضمَّةُ في

---

(١) يوسف: ١٢/ ٨٥.

(٢) سلف البيت: ٧/ ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ١٩٨، وانظر تعليل حذف «لا» في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤٥.

«مِنْ» إلا ها هنا، كما لا تدخلُ [٩/ ٩٩] الفتحةُ في لَدُنْ إلا مع غُدْوة، ولا تدخلُ إلا على ربِّي، كما لا تَدخلُ التاءُ إلا على اسمِ الله وحدَه، وكما لا تَدخلُ اَيْمنُ إلا على اسمِ الله والكعبةِ، وسمعَ الأخفشُ مِن الله وتَربِّي، وإذا حُذفتْ نونُها فهي كالتاء، تقولُ: مِ اللهِ، ومُ الله كما تقولُ: تَالله، ومِن الناس مَن يزعمُ أنها مِنْ اَيْمُن»).

قال الشارح: قد ذكرْنا أن القَسمَ جملةٌ تؤكِّدُ بها جملةً أُخرى، نحوُ قولك: أَحلفُ بالله لَتفعلنَّ، ولا تفعلُ، والجملةُ المؤكِّدةُ أَحلفُ، والمُقسَمُ به اسمُ الله تعالى، وما جَرى مَجْراه ممَّا هو معظَّمٌ عند الحالِف، والجملةُ المؤَكَّدةُ قولُه: لتفعلنَّ، ولا تفعلُ، وأَداةُ القَسمِ هي الباءُ المُوصِلةُ لمعنى الحَلِف إلى المحلوف به، وقد يُحذفُ الفعلُ تخفيفاً لكثرة القَسمِ واجتزاءً بدلالةِ حرفِ الجرِّ عليه، فيقولون: بالله لَأَفعلنَّ.

وأَدواتُ القَسمِ خمسةُ أَحرفٍ، وهي الباءُ والواوُ والتاءُ واللّامُ ومِنْ، فأَما الباءُ فهي أَصلُ حروفِ القَسمِ، لأَنها حرفُ إضافةٍ، ومعناها الإلصاقُ، فأَضافتْ معنى القَسمِ إلى المُقسَم به، وأَلصقَتْه به، نحوُ قولك: أَحلفُ بالله، كما تُوصِلُ الباءُ المرورَ إلى الممرور به في قولك: مررتُ بزيدٍ، فالباءُ من حروف الجرِّ بمنزلة مِنْ وفي[1]، فلذلك قلنا: إنها أَصلُ حروف القَسم، وغيرُها إنما هو محمولٌ عليها.

فالواوُ بدلٌ من الباء، لأَنهم أَرادوا التوسُّعَ لكثرةِ الأَيمانِ، وكانت الواوُ أَقربَ إلى الباء لأَمرَين[2]:

أَحدُهما: أَنها من مَخْرجها، لأَن الواوَ والباءَ جميعاً من الشفتَين.

والثاني: أَن الواوَ للجمع، والباءُ للإلصاق، فهما متقاربان، لأَن الشيءَ إذا لاصَقَ

---

(١) من قوله: «أصل حروف القسم...» إلى قوله: «وفي» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٣ بخلاف يسير، وأضاف سبباً آخر لأَصالة الباء في حروف القسم هو أن الباء تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر.

(٢) ذكرهما ابن جني في سر الصناعة: ١٤٤ بخلاف يسير، وانظر المقتضب: ١/ ٤٠، ٢/ ٣١٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٣.

الشيءَ فقد اجتمعَ معه، فلمّا وافقتْها في المعنى والمَخْرجِ حُمِلتْ عليها، وأُنيبتْ عنها، وكَثُرَ استعمالُها حتى غلَبتْها، ولذلك قدَّمها سيبويه في الذِّكر[١].

فالواوُ في القَسم بدلٌ من الباء، وعاملةٌ عمَلَها، وليستْ كسائرِ حروفِ العطفِ، لأَن واوَ العطف غيرُ عاملةٍ بنفْسها، وإنما هي دالَّةٌ على العامل المحذوف[٢]، ولذلك يجوزُ أَن تقولَ في قام زيدٌ وعمرو: قام زيدٌ وقامَ عمرو، فتُجامِعُ العامِلَ، ولو كانت العامِلَ لم تجتمعْ مع عاملٍ آخَرَ، وليستْ كذلك واوُ القَسم، لأَنها لا تُجامعُ الباءَ، فإذا قلت: وبزيدٍ كانت هذه الواوُ غيرَ واو القَسم.

والتاءُ بدلٌ من الواو، واختصَّ ذلك بالقَسم، وإنما أُبدلتْ منها لأَنها قد أُبدلت منها كثيراً، نحوُ قولهم: تُجاه وتُراث، وهما فُعالٌ من الوَجْه والوِرَاثة، وقالوا: تُكَأَة وتُخَمة، وهو فُعَلَة من تَوَكَّأْتُ والوَخَامة، وقالوا: تَقْوَى وتُقَاة، وهو فُعْلَى وفُعَلَة من الوقاية، وهو كثيرٌ، يكادُ يكونُ قياساً لكثرته.

ولكونِ الباءِ أَصلاً امتازتْ بما ذكرناه من جواز استعمالِها مع فعلِ القَسم ودخولِها على المضمَر، ولا يكونُ ذلك في الواو، ومُيزتْ الواوُ عن[٣] التاء إذ كانت أَصلاً لها بأَن دخلتْ على كلِّ ظاهرٍ محلوفٍ به، واختصَّتْ التاءُ لضعفِها بكونِها في المرتبةِ الثالثة بأَن اختصَّتْ باسمِ الله تعالى لشَرفه وكونِه اسماً لذاتِه سبحانه، وما عدَاه يَجْري مَجْرى الصفةِ، فتقولُ: تالله لَأَفعلنَّ، وفيها معنى التعجُّب، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٤]، وربَّما جاءت لغير التعجُّبِ، كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٥]، ولا يجوزُ تَالرَّحمنِ، ولا تَالباري، ويجوزُ ذلك في الواو.

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٦.

(٢) انظر مبحث أحرف العطف.

(٣) الأفصح والأكثر «من»، انظر الصحاح واللسان (ميز).

(٤) يوسف: ١٢/ ٩١، انظر معنى اللبيب: ١٢٣.

(٥) الأنبياء: ٢١/ ٥٧.

ومن ذلك اللَّامُ فإنها تدخلُ للقَسم علىٰ معنى التعجُّب، وأَنشد[١]:

لله يَبْقَــــى عــــلى الأَيَّــــامِ إِلــــخ

البيتُ لأَميةَ بن أَبي عائذ، وقيل: لأَبي ذُؤيب، وقيل: للفَضل بن العباس اللَّيْثيِّ يَرثي قوماً منهم، وقبله[٢]: [٩/ ١٠٠]

يـــا مَـــيُّ إِنْ تَفْقــدي قَوْمــاً وَلَــدْتِهِمُ أَو تُخْلِسـيهمْ فَــإِنَّ الــدَّهرَ خَــلَّاسُ

يـــا مَـــيُّ إِنَّ سِــبَاعَ الأَرْضِ هالِكــةٌ وَالأُدْمُ وَالعُفْـــرُ والآرامُ والنَّـــاسُ

والشاهدُ فيه دخولُ اللَّامِ على اسم الله في القَسم بمعنى التعجُّب، والمعنى أَن الأَيَّامَ تُفْني[٣] بمرورها كلَّ حيٍّ حتى الوَعْلَ المتحصِّنَ بشواهقِ الجبالِ، والحَيَدُ: عُقَدٌ في قرونِ الوَعْل، ويُروى حِيَد بكسر الحاء[٤]، كأَنه جمعُ حَيْدَة، مثلُ بَدْرَة [٣٠٤/ ب] وبِدَر، والمُشْمَخِرُّ: الجبل الشامخُ، والظَّيَّان: ياسَمينُ البَرِّ، والآسُ: الرَّيحان، ومَنابتُها الجبالُ وحُزُونُ الأَرضِ، يريدُ أَن الوَعْلَ في خِصْبٍ لا يحتاجُ إِلى الإِسهال فيُصادَ[٥].

وأَما قولُهم: «مِنْ ربِّي لَأَفعلنَّ» فالظاهرُ من أَمرها أَنها «مِنْ» التي في قولهم: أَخذتُ من زيدٍ، أُدخلتْ في القَسم مُوصِلةً لمعنى الفعل على حدِّ إِدخال الباءِ تكثيراً للحروف

---

(١) سلف البيت تاماً قبل قليل، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٣، وزد عليه الأصول: ١/ ٤٣٠، وكتاب الشعر: ٥٤، والشيرازيات: ٩٦، والنكت: ٤٧٤، ٩٥٣، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٢٩٧.

والرواية في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٧ «يا مَيُّ لا يُعجز الأَيام» وفي الشيرازيات وكتاب الشعر «تالله يبقى...».

(٢) البيتان في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٦، والثاني في الكتاب: ٢/ ١٥، والنكت: ٤٤٦.

(٣) في تحصيل عين الذهب: ٢/ ١٤٤ «يفنى».

(٤) ذكر البغدادي أن المبرد قال: «الحَيَد بفتحتين الروغان والفرار»، وقال: «والمشهور حيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية، جمع حيدة كحِيَض وحِيْضَة، وهذه رواية ثعلب والسكري»، الخزانة: ٢/ ٣٦١، وانظر الرواية التي أشار إليها الشارح في المخصص: ١٣/ ١١١، وانظر أيضاً النكت: ٩٥٤، والصحاح (حيد).

(٥) من قوله: «والشاهد...» إلى قوله: «فيصاد» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ١٤٤.

لكثرةِ استعمالِ القَسم، واختصَّتْ بِرَبِّي اختصاصَ التاءِ باسم الله، فلا يقولون من اللهِ لَأفعلنَّ.

وقد تُضَمُّ الميمُ منها، قالوا: مُن ربِّي إِنَّك لَأَشِرٌ، حكَى ذلك سيبويه[١]، كأنهم جعلوا ضمَّها دلالةً على القسم، كما جعلوا الواوَ مكانَ الباءِ دلالةً على القَسم، قال سيبويه: «ولا تدخلُ الضمَّةُ في مِنْ إلا ههنا كما لا تدخلُ الفتحةُ في لَدُنْ إلا مع غُدْوَة»[٢] يعني لا تقولُ: لَدُنْ زيداً مالٌ، أَي أَن بعضَ الأَشياء يَختصُّ[٣] بموضعٍ لا يفارقُه[٤].

ويَحتملُ أَن تكونَ[٥] «مِنْ» هنا التي للجرِّ، ويَحتملُ أَن تكونَ منتقَصةً من ايمُن[٦]، فعلى هذا يكونُ الضمُّ فيها أَصلاً، والكسرُ عارِضاً، ومنهم مَن يحذفُ نونَها إذا وقعَ بعدَها لامُ التعريفِ، وحينئذٍ تختصُّ باسمِ الله كالتاءِ، فيقولون: مِ الله، ومُ الله[٧]، قال الشاعر[٨]:

أَبلِغْ أَبا دَخْتَنُوشَ مَأْلُكَةً ... غيرَ الذي قد يُقالُ مِ الكَذِبِ

فحذفَ نونَها لالتقاءِ الساكنَين تشبيهاً بحروف اللِّينِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والباءُ لأَصالتِها تَستبدُّ عن غيرها بثلاثةِ أَشياءَ بالدخولِ على المضمَر، كقولك: بِه لَأَعبُدنَّه، وبِكَ لأَزورَنَّ بيتَك، وقال:

فلا بِكِ ما أُبالي

وبظهورِ الفعلِ معها، كقولك: [٩/ ١٠١] حَلفتُ بالله، وبالحَلِفِ على الرجُل على

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٩.

(٣) في ط، ر: «تختص»، وما أثبت موافق لكلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٤٩٩.

(٤) في ط، ر: «تفارقه»، وما أثبت موافق لكلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٤٩٩.

(٥) في ط، ر: «يكون»، وما أثبت أحسن.

(٦) سلفت هذه المسألة: ٨/ ٦٥.

(٧) سلفت هذه المسألة: ٨/ ٦٥.

(٨) سلف البيت: ٨/ ٦٤.

سبيل الاستعطاف، كقولك: بالله لمَّا زُرتَني، وبحياتِك أَخبِرْني، وقال ابنُ هَرمةَ:

بـــالله ربِّـــكَ إِنْ دَخلـــتَ فقُـــلْ لَـــهُ　　　هـــذا ابـــنُ هَرْمَـــةَ واقِفـــاً بالبـــابِ

وقال:

بـــدِينِكَ هـــل ضَـــمَمْتَ إِليْـــكَ نُعْـــماً)

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إِن الباءَ أَصلُ حروف القَسم، وغيرُها من الحروف إِنما هو محمولٌ عليها، ولذلك تنفردُ عنها بأُمور[1]:

منها: أَنها تدخلُ على المظهَر والمضمَر، وغيرُها من الحروف إِنما يدخلُ على المظهَر دون المضمَر، تقولُ: بالله لأفعلَنَّ، وبِكَ لَأَذهبَنَّ، فتَدخلُ على المضمَر كما تَدخلُ على الظاهر، ولا تقولُ مثلَ ذلك في غيرها، لا يجوزُ وَك لَأَفعلَنَّ، ولا تَكَ كما قلتَ بِكَ لَأَفعلَنَّ، قال الشاعر[2]:

رأَى بَرْقـــاً فأَوْضَـــعَ فَـــوْقَ بَكْـــرٍ　　　فـــلا بِـــكَ مـــا أَســـالَ ولا أَغَامـــا

فأَما قولُ الآخر ـ أَنشده أَبو زيد[3]:

أَلَا نـــادَتْ أُمامَـــةُ بـــاحْتِمالِ　　　لِتَحْزُنَـــني فـــلا بِـــكِ مـــا أُبـــالي

فالشاهدُ فيه أَيضاً دخولُ باءِ القَسم على المضمَر، وهو الكافُ.

ومنها: أَنها تُجامِعُ فعلَ القَسم، فتقولُ: أَحلفُ بالله، وأُقسمُ بالله، ولا تفعلُ ذلك بغيرها، لا تقولُ: أَحلفُ والله، ولا أُقسمُ تَالله، ونحوَ ذلك.

والأَمرُ الثالثُ: أَنك قد تَحلفُ على إِنسان، وذلك بأَن تأْتيَ بها للاستعطاف والتقرُّبِ إِلى المخاطَب، فتقول: بالله إِلَّا فعلتَ، ولا تقولُ: والله ولا تالله، لأَن ذلك إِنما يكونُ في القَسم، وليس هذا بقَسمٍ، أَلا ترى أَنه لو كان قَسماً لافتقرَ إِلى مُقْسَم عليه، وأَن يُجابَ بما

(١) انظر ما سلف: ٨/ ٦١.

(٢) سلف البيت: ٨/ ٦١.

(٣) سلف البيت: ٨/ ٦١.

يُجابُ به الأَقسامُ؟ فالباءُ من قول ابن هرمة(١):

بالله ربِّكَ إلخ

متعلِّقٌ بمحذوف، كأنه قال: أَسأَلُك بالله وأَخبِرْني بالله، وإنما حُذفَ لدلالة الحال عليه، أَو لقوله: فقُلْ له، كما حُذفَ مِن باسمِ الله أَبتدِئُ، لأَنك إنما تقولُ ذلك في أكثر(٢) الأَمر في الابتداءات(٣)، والمرادُ أَسأَلُك بقُدرة الله، وذكرُ القدرةِ حُجةٌ عليه، أَي افعلْ ما أَسأَلُك لأَنك قادرٌ عليه، لا عُذرَ لك في المنع، فإن قلت: فما تصنعُ بقوله(٤): [٩/ ١٠٢]

أَيَا خَيرَ حَيٍّ في البَرِيَّةِ كُلِّها ... أَبالله هلْ لِيْ في يَمِيني مِنْ عَقْلِ

فسمَّاه قسماً لقوله: «هلْ لِيْ في يَميني من عَقْلِ» فالجوابُ: التقديرُ هل في يَميني مِن عَقْلٍ إن حلفتُ بأَنك خيرُ حيٍّ في البَرِيَّة؟ لا أَنه جعلَ هذا الكلامَ قَسماً، وكذلك قولُ الآخَر(٥):

بِدِينِكَ هلْ ضَمَمْتَ إِليكَ نُعْماً ... وَهَلْ قَبَّلْتَ بعدَ النَّومِ فاها

كأَنه قال: أَسأَلُك بحقِّ دِينِك أَن تَصْدُقَني وتعرِّفَني الحقيقةَ(٦).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذفُ الباءُ فيَنتصبُ المُقسَمُ به بالفعل المضمَرِ، قال:

---

(١) سلف البيت تاماً، وهو في ديوان ابن هرمة: ٧٠ مفرداً، وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٢، ورصف المباني: ٢٢٤.

(٢) في ط، ر: «كثير»، وما أثبت موافق لما في الشيرازيات: ٨٣.

(٣) كلامه على البيت أحد توجيهين قالهما الفارسي في الشيرازيات: ٨٣.

(٤) البيت بلا نسبة في الشيرازيات: ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٣، وروايته في الأخير «..... من عَقْدِ».

(٥) هو مجنون ليلى، والبيت في ديوانه: ٢٨٦، والخزانة: ٤/ ٢١٠، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٢٢٣، وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٨٥، والمنصف: ٣/ ٢٠-٢١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٣، والارتشاف: ١٧٩٣.

(٦) من قوله: «فسماه قسماً...» إلى قوله: «الحقيقة» قاله الفارسي في الشيرازيات: ٨٤-٨٥ بخلاف يسير.

أَلَا رُبَّ مَـــنْ قَلْبِـــيْ لَـــهُ اللهَ ناصِـــحٌ

وقال:

فقلْـــتُ يَمِـــينَ اللهِ أَبْـــرَحُ قاعِـــداً

وقال:

إِذا مَـــا الخُبـــزُ تأدِمُـــهُ بلَحْـــمٍ فـــذاكَ أَمانـــةَ اللهِ الثَّرِيـــدُ

وقد رُوِيَ رفعُ اليمينِ والأَمانةِ على الابتداء محذوفَي الخبرِ، وتُضمِرُ كما تُضمرُ اللَّامَ في لاهِ أَبوكَ). [٩/ ١٠٣]

قال الشارح: قد حذفوا حرفَ القَسم كثيراً تخفيفاً، وذلك لقُوةِ الدلالةِ عليه، وإِذا حذفوا حرفَ الجرِّ أَعمَلوا الفعلَ في المُقسَم عليه ونصبوه(١)، قالوا: اللهَ لَأَفعلنَّ بالنصب، وذلك على قياسٍ صحيحٍ، وذلك أَنهم إِذا عدَّوا فعلاً قاصراً إِلى اسم رفَدوه بحرفِ الجرِّ تقويةً له، فإِذا حذفوا ذلك الحرفَ إِما لضرورةِ الشِّعرِ، وإِما لضربٍ من التخفيف فإِنهم يُوصِلون ذلك الفعلَ إِلى الاسم بنفسه كالأَفعال المتعدِّية، فينصبونه به، نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾(٢)، وقولِهم: استغفرتُ اللهَ ذَنباً، ويقال: كِلْتُه وكِلْتُ له، ووَزنتُه ووزَنتُ له(٣)، يكونُ من ذلك قولُ الشاعر(٤):

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيارَ ولم تَعُوجُـــوا كلامُكُـــمُ عَـــلَيَّ إِذاً حَـــرَامُ

وحكَى أَبو الحسن في غير الشعر: مررتُ زيداً(٥)، فكذلك قالوا في القَسم: اللهَ لَأَفعلنَّ.

ولا يكادون يحذفون هذا الحرفَ في القَسم مع الفعل، فلا(٦) يقولون: أَحلفُ اللهَ، ولا

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٧، والمقتضب: ٢/ ٣٢١.
(٢) الأعراف: ٧/ ١٥٥، انظر ما سلف: ٨/ ٢٥٥.
(٣) انظر الشيرازيات: ٩٢، والحاشية السالفة.
(٤) سلف البيت: ٨/ ١٧.
(٥) سلف محكياً عن ابن الأعرابي: ٨/ ١٧.
(٦) في ط، ر: «ولا».

أُقسمُ اللهَ، لكنَّهم يحذفون الفعلَ والحرفَ جميعاً، والقياسُ يقتضي حذفَ الحرفِ أوَّلاً، فأَفضَى الفعلُ إلى الاسم فنصَبَه، ثم حُذفَ الفعلُ توسُّعاً لكثرة دَوْرِ الأقسامِ، ومن ذلك قولُهم: يَمينَ الله، وأَمانةَ الله، والأَصلُ بيمينِ الله، وبأَمانةِ الله، فحُذفَ حرفُ الجرِّ، ونُصبَ الاسمُ، وأَنشدَ(١):

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ ناصِحٌ ... ومَنْ قَلْبُهُ لِيْ في الظِّباءِ السَّوانِحِ

[٩/ ١٠٤] البيتُ لذي الرمَّة، والمعنى أَلا رُبَّ مَنْ قلبي له بالله ناصحٌ، أَي أَحلفُ بالله، فحُذفَ حرفُ الجرِّ الذي هو الباءُ، فعمِلَ الفعلُ، فنصَبَ، والسَّانِحُ من الظِّباء: ما أَخذَ عن يَمين الرامي(٢)، فلم يُمكِنْه رمْيُه حتى ينحرفَ له، فيُتشاءمُ به، ومن العرب مَن يَتيمَّنُ به لأَخْذِه من المَيامِن، وقد جعلَه ذو الرمَّة مشؤوماً لمخالَفةِ قلبِها وهواها لقلبِه وهَواه(٣)، وأَنشدَ(٤):

فقلْتُ يَمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ... ولو قَطَعوا رأْسِيْ لَدَيْكِ وأَوصالي [٣٠٥/ أ]

البيتُ لامرئ القيسِ، والشاهدُ فيه نصبُ «يمينَ الله» بالفعل المضمَرِ، يصفُ أَنه طَرقَ محبوبتَه، فخوَّفتْه الرُّقَباءَ، وأَمرتْه بالانصراف، فقال هذا الكلامَ، وأَنشدَ(٥):

إذا ما الخُبْزُ إلخ

---

(١) البيت لذي الرمة كما سيذكر الشارح، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٦١، والكتاب: ٣/ ٤٩٧-٤٩٨، والمخصص: ١٣/ ١١١، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ١٤٤، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٠٩، والشيرازيات: ٩٢، والنكت: ٩٥٤، ولم يذكر الأعلم البيت في الموضع الأول من الكتاب، ولم يذكره السيرافي، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٣٦-٣٧، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٢٧١.

(٢) انظر أدب الكاتب: ١٨٩، والصحاح واللسان (سنح).

(٣) من قوله: «فحذف حرف الجر...» إلى قوله: «وهواه» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ١٤٤.

(٤) سلف البيت: ٨/ ٦٧.

(٥) سلف البيت: ٩/ ١٧٩.

قالوا: هو مصنوعٌ، ومعنى تَأْدِمُه تَخلِطُه، فهذا كلُّه منصوبٌ بإضمارِ أَحلفُ أَو أُقسمُ ونحوِه ممَّا يُقسَمُ به من الأَفعال.

وإِن شئتَ أَضمرتَ فعلاً متعدِّياً، نحوُ أَذكرُ وأَشهدُ وشِبهِهما، قال ابن السَّراج: «لا يُضمَرُ إِلا فعلٌ متعدٍّ»[١]، والوجهُ الأَولُ، لأَنك إِذا أَضمرتَ فعلاً متعدِّياً لا يكونُ من هذا البابِ.

ويُروَى «فقلتُ يمينُ اللهِ لا أَبرَحُ» بالرفع[٢]، وكذلك قولُه:

فـــــذاك أَمانـــــــةُ اللهِ الثَّريـــــــدُ[٣]

على الابتداء، ويُضمَرُ الخَبرُ، ويكونُ التقديرُ يَمينُ اللهِ قَسَمي، أَو ما أُقسِمُ به، وكذلك أَمانةُ اللهِ لازمةٌ لي، فحذفوا الخبرَ كما حذفوه في لَعَمْرُ اللهِ وايْمنُ اللهِ، وقد شَبَّهَ[٤] حذفَ الخبرِ هنا بحذف حرفِ الجرِّ في «لَاهِ أَبوكَ»، يريدُ أَن الحَذفَ في كلٍّ واحدٍ منهما لا لِعلَّةٍ، بل لضربٍ من التخفيف لكثرةِ استعمالِه.

والصوابُ أَن يشبَّهَ حذفُ الخبرِ ههنا بما قد حُذفَ الخبرُ فيه نحوَ حذفِه بعد لولا في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا[٥]، ويُشبَّهَ حذفُ حرفِ القَسمِ بحذف اللَّامِ من «لاهِ أَبوك»، لأَن كلَّ واحدٍ منهما مُوصِلٌ وعاملُ الجرَّ.

واعلمْ أَنهم يقولون: لَاهِ أَبوكَ، ولاهِ ابنُ عمِّك يريدون للهِ أَبوك وللهِ ابنُ عمِّك، قال الشاعر[٦]:

لَاهِ ابـــنُ عمِّـــكَ لا أَفْضـــلتَ في حَســـبٍ

---

(١) عبارة ابن السراج: «ولكنه لا يضمر ما يتعدى بحرف»، الأصول: ١/ ٤٣٣.

(٢) أشار الفارسي إلى روايتي الرفع والنصب في الشيرازيات: ٩٥، وانظر مصادر البيت.

(٣) انظر مصادر البيت.

(٤) أي الزمخشري.

(٥) هو تشبيه قاله الفارسي في الشيرازيات: ٩٦.

(٦) سلف البيت: ٨/ ٩٤- ٩٥.

فحُذفتْ لامُ الجرِّ ولامُ التعريفِ، وبقيتْ اللَّامُ الأَصليَّةُ، [٩/ ١٠٥] هذا رأْيُ سيبويه، وأَنكرَ ذلك أَبو العباسِ المبرِّدُ، وكان يزعمُ أَن المحذوفَ لامُ التعريفِ واللَّامُ[١] الأَصليَّةُ، والباقيةُ هي لامُ الجرِّ، وإِنما فُتحتْ لئلَّا تَرجعَ الأَلفُ إِلى الياء مع أَن أَصلَ لامِ الجرِّ الفتحُ[٢].

وربَّما قالوا: لَهْيَ أَبوك، فقَلبوا اللَّامَ إِلى موضعِ العينِ، وأَسْكَنوا لأَن العينَ كانت ساكنةً، وهي الأَلفُ، وبنَوه على الفتح لأَنهم حذفوا منه لامَ الجرِّ ولامَ التعريفِ، وتَضمَّنَ معناهما، فبُنِيَ لذلك كما بُنِيَ أَمسِ[٣] والآنَ، وفُتحَ آخرُه تخفيفاً لِما دخلَه من الحذف والتغييرِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذفُ الواوُ ويُعوَّضُ منها حرفُ التنبيهِ في قولهم: لا ها الله ذا، وهمزةُ الاستفهامِ في أَالله، وقَطعُ همزةِ الوصلِ في أَفأَلله وفي لا ها أَلله ذا لغتان حذفُ أَلِف ها وإِثباتُها، وفيه قولان:

أَحدُهما قولُ الخليل: إِنَّ ذا مُقسَمٌ عليه، وتقديرُه لا والله لَلأَمرُ ذا، فحُذفَ الأَمرُ لكثرة الاستعمالِ، ولذلك لم يَجزْ أَن يقاسَ عليه، فيقالَ: ها اللهِ أَخوك على تقدير ها الله لَهذا أَخوك.

والثاني وهو قولُ الأَخفش أَنه من جُملة القَسم توكيدٌ له، كأَنه قال: ذا قَسمي، والدليلُ عليه أَنهم يقولون: لا ها الله ذا لقد كان كذا فيَجيؤون بالمُقسَم عليه بعدَه).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَنه قد يُحذفُ حرفُ القَسمِ تخفيفاً لقُوةِ الدلالةِ عليه، وهو في ذلك على ضربَين[٤].

أَحدُهما: أَن يَحذفوه ويُعْمِلوا فعلَ القَسمِ في المُقسَم به، فيَنصبوه، وقد تقدَّمَ الكلامُ

---

(١) في ط: «اللام». خطأ.

(٢) انظر رأييهما فيما سلف: ٨/ ٩٥.

(٣) انظر ما سلف: ٨/ ٩٥.

(٤) ذكرهما ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٣٢، والفارسي في كتاب الشعر: ٤٣.

على ذلك[١].

والضربُ الآخَرُ أَن يَحذفوا الجارَّ، ويُبْقوا عملَه، يعتدُّون به محذوفاً كما يعتدُّون به مُثبَتاً، وذلك للتنبيه على إِرادة المحذوفِ، فيقالَ: اللهِ لَأَقومنَّ، حكاه سيبويه في الخبر لا الاستفهامِ[٢]، والمرادُ واللهِ وباللهِ، وقد قُرِئَ ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾[٣]، فأَخرجَ اسمَ اللهِ من الإِضافة وجعلَه قَسماً، وعليه يُحملُ قولُه تعالى في قراءة حمزةَ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٤] على إِرادة الباء، وحكَى أَبو العباس أَن رُؤبةَ قيل له: كيف أَصبحتَ؟ فقال: خَيرٍ عافاكَ اللهُ[٥]، وهو شَبيهٌ بحذف المضاف وإِبقاءِ عملِهِ، نحوُ قولهم: ما كلُّ سَوداءَ تمرةٌ ولا بَيضاءَ شَحمةٌ، ونحوُه قولُ الشاعر[٦]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسبينَ امرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارا

[٩/ ١٠٦] على إِرادة وكُلَّ نارٍ، وهو في الجملة قبيحٌ لأَن الجارَّ ممتزِجٌ بالمجرور كالجزء منه، ولذلك قال سيبويه: «لأَنَّ المجرورَ داخلٌ في المضافِ إِليه، فيَقبحُ حذفُه لذلك»[٧].

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ١٩٤.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٨، وقال المبرد: «وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة»، المقتضب: ٢/ ٣٣٦، وانظر المقتضب: ٢/ ٣٤٨، والأصول: ١/ ٤٣٢.

(٣) المائدة: ٥/ ١٠٦.
قرأ الشعبي والسلمي وغيرهما بتنوين شهادة تنوين النصب، وجرِّ لفظ الجلالة ووصل الألف، انظر الطبري: ٧/ ١١١، وشواذ ابن خالويه: ٣٥، والمحتسب: ١/ ٢٢١، والمحرر الوجيز: ٥/ ٨٦-٨٧.

(٤) النساء: ٤/ ١، وسلفت قراءة حمزة: ٢/ ١٢٤.

(٥) سلف قوله: ٢/ ١٢٤.

(٦) سلف البيت: ٨/ ٩٣.

(٧) عبارة سيبويه: «وليس كل جارٍّ يضمر، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم»، الكتاب: ٢/ ١٦٣.

وقالوا: إِيْ ها الله، والمرادُ إِيْ[1] والله، فحذفوا الواوَ وعوَّضوا منه[2] ها[3] التنبيهِ، والدليلُ على ذلك أَنه لا يجوزُ اجتماعُهما، فلا يقالُ: إِيْ ها والله، ولا إِيْ ها بالله، لأَنه لا يجتمعُ العوضُ والمعوَّضُ منه، وهو ههنا أَسهلُ منه فيما تقدَّمَ لوجود العوضِ عن المحذوف.

فأَما قولُهم: لا ها الله ذا فها للتنبيه، وهي عوضٌ من حرفِ الجرِّ على ما ذكرنا، و«ذا» إِشارةٌ، قال الخليل: وهو من جُملة المُقسَم به، كأَنه صفةٌ لاسمِ الله، والمعنى لا والله الحاضرِ[4] نظراً إِلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[5]، وقولِه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾[6]، والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ إِن الأَمرَ كذا وكذا.

قال أَبو العباس المبرِّدُ: «وأَما «ذا» فهو الشيءُ الذي تُقسِمُ به، والتقديرُ لا والله هذا ما أُقسمُ به، فحُذفَ الخبرُ»[7]، وقال أَبو الحسن: هو من جملة الجواب[8]، وهو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ لا واللهِ الأَمرُ ذا.

---

(١) في ط: «أي». خطأ.

(٢) في د: «عنه»، وما أثبت مناسب لما سيأتي، وهو الأصح، انظر اللسان (عوض).

(٣) في د، ط، ر: «هاء»، تحريف.

(٤) بل من جملة المحلوف عليه، كما ذكر الزمخشري، انظر قوله في الكتاب: ٣/ ٤٩٩-٥٠٠، والمقتضب: ٢/ ٣٢٢، والنكت: ٩٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣١، وانظر أيضاً الأصول: ١/ ٣٩٥، والبغداديات: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٣.

(٥) الحديد: ٥٧/ ٤.

(٦) المجادلة: ٥٨/ ٧.

(٧) تتمة قوله: «لعلم السامع به»، المقتضب: ٢/ ٣٢٢.

(٨) كذا، وما نسبه السيرافي وابن سيده والأعلم وابن عصفور والرضي إلى الأخفش أن «ذا» من المحلوف به، وأنه من جملة القسم، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٠٠، والمخصص: ١٣/ ١١٣، والنكت: ٩٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٤١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٦، وانظر أيضاً مناقشة رأي الأخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣١-٣٣٢، وأيضاً العسكريات: ١٣٠، وسر الصناعة: ١٣٣.

ويجوزُ في أَلف «ها» وجهان[1]:

أَحدُهما: إِثباتُ الأَلف، وإِن كان بعدها ساكنٌ، إِذ كان مدغَماً، فهو كدابَّة وشابَّة.

الوجهُ الثاني: أَن تَحذفَ الأَلفَ حين وصلتَها وجعلتَها عوضاً من الواو، كما فعلتَ ذلك في «هَلُمَّ»، فتقولَ: هالله، وبعضُهم يحتجُّ بأَن «ها» على حرفين، فكان تقديرُ تقديرَ المنفصِل، كقولك: يخشَى الداعي، ويغزو الجيشُ، فيَحذفُ الأَلفَ والواوُ لأَن بعدَهما المدغَمَ.

وهو منفصِلٌ من «ها»، والمنفصِلُ إِذا حُذفُ منه حرفُ المدِّ لالتقاء الساكنَين لم يقعْ به اختلالٌ، كما لو حذفتَها من الكلمة الواحدةِ، إِذ اجتماعُ الساكنَين في الكلمة الواحدةِ يقع لازماً، فيَختلُّ بناءُ الكلمة، وليس كذلك في الكلمتَين.

وقالوا: آللهِ لَتفعلنَّ[2]، فجعلوا أَلفَ الاستفهام عوضاً [٣٠٥/ ب] من حرف القَسم، لأَنك لَّما احتجْتَ إِلى الاستفهام، وكان من شأن القَسمِ أَن يقعَ فيه العوضُ، جعلتَ أَلفَ الاستفهام عوضاً، وكان ذلك أَوْجزَ من أَن يأتوا بحرفَين أَحدُهما أَلفُ الاستفهام، والآخَرُ المعوَّضُ، والذي يدلُّ أَنها عوضٌ ما ذكرناه من أَنها معاقِبةٌ لحرف القَسم، فلا تُجامُعه.

وقالوا أَيضاً: أَفأَلله لَتفعلنَّ[3]، فجعلوا الأَلفَ عوضاً، وتَقطعُها كما مددْتَها في ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾[4]، لتفرِّقَ بين الأَمرَين الخبرِ والاستخبارِ، كذلك تفرِّقُ ههنا بقطعِ الهمزةِ بين العوضِ وتركِه.

---

(١) ذكرهما المبرد وابن سيده، انظر المقتضب: ٢/ ٣٢٢، والمخصص: ١٣/ ١١٣، وانظر اللغات في «ها الله» المحتسب: ١/ ٢٤٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، وانظر أيضاً الكتاب: ٢/ ١٦٠، والبغداديات: ١٨٩.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٠٠، والأصول: ١/ ٤٣٢، والمخصص: ١٣/ ١١٣، والنكت: ٩٥٦.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٠٠، والأصول: ١/ ٤٣٢، والمخصص: ١٣/ ١١٣، والنكت: ٩٥٥-٩٥٦.

(٤) الأنعام: ٦/ ١٤٣.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والواوُ الأُولى في نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ للقسمِ، وما بعدَها للعطف، كما تقولُ: بالله فالله وبحَياتِك ثُم حياتِك لأَفعلنَّ).

قال الشارح: أَما قولُه تعالَى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾[1] فإِن الواوَ الأُولى للقَسم، وما بعدها من الواوات فللعطفِ، والجوابُ ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾[2]، ولو كانت الواواتُ جُمَعُ هنا للقَسم لاحتاجَ كلُّ واحدٍ إِلى جواب، لأَنها أَقسامٌ منفصلةٌ لم يُشارِكْ أَحدُها[3] الآخرَ، فإِن أَضمرتَ وجعلتَ الظاهرَ جوابَ الذي يليه جازَ، ولا يكونُ ذلك بالحسَن، بل بتأويل ضعيفٍ[4].

والذي يدلُّ أَن الواوَ الثانيةَ وما بعدها حروفُ عطفٍ أَنها يقعُ موضعَها غيرُ الواو من حروف العطف، نحوُ قولك: والله فالله ووالله ثُم الله وبحَياتِك ثُم حَياتِك، ويجوزُ أَن يكونَ القَسمُ بالباء والتاءِ، ويقعَ العطفُ عليه بالواو والفاء وثُم، كقولك: تالله والرحمنِ، وبالله ثُمَّ الله.

فإِن قلتَ: والله لآتينَّكَ ثُم الله لأُكرمنَّكَ كنتَ بالخيار في الثاني، إِن شئتَ قطَعتَ ونَصبتَ على أَنه قَسمٌ آخرُ مستأنَفٌ، ويكونُ عطفَ جملةٍ على جملة، لأَن الأَولَ قد تمَّ بجوابه، [٩/ ١٠٧] وإِن شئتَ خفَضتَه بالعطف على الأَول، وجئتَ له بجواب آخر.

فإِن أَخَّرتَ القَسمَ عن حرف العطف لم يَجزْ فيه إِلا النصبُ، وامتنعَ الخفضُ، وذلك نحوُ قولك: والله لآتينَّك ثُم لأَشكرنَّك اللهَ، لأَن حرفَ العطف نائبٌ عن الخافض، وكان معه، ولا يجوزُ الفصلُ بين الخافض والمخفوضِ.

---

(١) الليل: ٩٢/ ١-٣.

(٢) الليل: ٩٢/ ٤، وهو قول الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وأبي جعفر النحاس، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣٢-٣٣٣، وزد معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٣٥، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٤٩٣، والقرطبي: ٢٢/ ٣٢٢.

(٣) في ط: «أحدهما». تحريف.

(٤) انظر مصادر الحاشية قبل السالفة.

ومن أصناف المشترَك تخفيفُ الهمزة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (تَشترِكُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ، ولا تخفَّفُ الهمزةُ إلا إذا تقدَّمَها شيءٌ، فإن لم يتقدَّمْها نحوَ قولك ابتداءً: أَبٌ أُمٌّ إِبِلٌ فالتحقيقُ ليس إلَّا، وفي تخفيفها ثلاثةُ أُوجهٍ، الإبدالُ والحذفُ، وأَن تُجعلَ بينَ بينَ، أي بينَ مَخرجها وبين مَخرج الحرفِ الذي منه حركتُها).

قال الشارح: اعلمْ أَن الهمزةَ حرفٌ شديدٌ مستثقَلٌ يخرجُ من أَقْصَى الحلقِ، إذ كان أَدخَلَ الحروفِ في الحلق، فاستُثقلَ النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالتهوُّع[١]، فلذلك من الاستثقال ساغَ فيها التخفيفُ، وهو لغةُ قريشٍ وأَكثرِ أَهلِ الحجازِ، وهو نوعُ استحسانٍ لثِقلِ الهمزة، والتحقيقُ لغةُ تميمٍ وقيس[٢]، قالوا: لأَن الهمزةَ حرفٌ، فوجبَ الإتيانُ به كغيره من الحروف.

وتخفيفُها كما ذكَرَ بالإبدال والحذفِ وأَن تُجعلَ بينَ بينَ، فالإبدال بأَن تُزيلَ نَبْرَتَها فتَلينَ، فحينئذٍ تصيرُ إلى الأَلف أَو الواو[٣] أَو الياءِ[٤] على حسَب حركتِها وحركةِ ما قبلها على ما سيوضَّحُ بعدُ، ولذلك كان أَبو العباس يُسقطُها من حروف المعجم، ولا يعدُّها معها، ويجعلُ أَولَها الباءَ، ويقولُ: الهمزةُ لا تَثبتُ على صورة واحدةٍ[٥]، ولا أَعدُّها مع

---

(١) قاله سيبويه: ٣/ ٥٤٨، والفارسي في التكملة: ٣٤، وانظر شرح الملوكي: ٢٨٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣١، والتهوُّع: تكلُّف القيء، انظر اللسان (هوع).

(٢) انظر اللغتين في الكتاب: ٣/ ٥٤٢، والأصول: ٢/ ٤٠٣-٤٠٥، وسر الصناعة: ٤١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٨١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٣٢، والنشر: ١/ ٤٢٩.

(٣) في ط، ر: «والواو».

(٤) في د، ط، ر: «والياء»، وما أثبت أحسن.

(٥) هو ما ذكره عنه ابن جني، وعدَّها سيبويه من حروف المعجم، ولم يعدَّها المبرد منها، غير أنه ذكر همزة بين بين من الأحرف الستة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣١، والمقتضب: ٢/ ١٩٢-١٩٤، والأصول: ٣/ ٣٩٩، وسر الصناعة: ٤٣، والنكت: ١٢٤٢، والممتع: ٦٦٣، والارتشاف: ٥، والمساعد: ٤/ ٢٤٣.

الحروف التي أَشكالُها معروفةٌ محفوظةٌ.

وأما الحذفُ فأَن تُسقطَها من اللفظ أَلبتَّةَ، وأَما جعلُها بينَ بينَ أي بينَ الهمزة والحرفِ الذي منه حركتُها، فإِذا كانت مفتوحةً تجعلُها بين الهمزة والأَلفِ، وإِذا كانت مضمومةً [فهي] بينَ الهمزةِ والواو، وإِذا كانت مكسورةً [فهي][1] بين الياء والهمزة[2]، وسيوضِّحُ ذلك بعدُ بأَكشفَ من هذا القول[3].

وقولُه: «**ولا تُخفَّفُ الهمزةُ إِلا إِذا تقدَّمَها شيءٌ**»، يريدُ أَنها إِذا وقعتْ أَولاً[4] فإِنها لا تخفَّفُ، سَواءٌ كانت مفتوحةً أَو مضمومةً أَو مكسورةً، نحوُ أَب وأَحمد وإِبراهيم وإِبِل وأُمّ وأُتْرُجَّة، وذلك لضعفِها بالتخفيف وقُربِها من الساكن، فكما لا يُبتدأُ بساكن كذلك لا يُبتدأُ بما قَرُبَ منه[5]، وإِنما تخفَّفُ الهمزةُ حيث يجوزُ أَن يقعَ فيه الساكنُ، وذلك إِذا كانت غيرَ أَولٍ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولا تخلو إِما أَن تقعَ ساكنةً فيُبدَلَ منها الحرفُ الذي منه حركةُ ما قَبلَها، كقولك: راس وقراتُ و«إِلى الهُدَاتِنا»، وبِيْر وجِيْتُ والَّذيتُمنُ ولُوْم وسُوْتُ ويَقُولوذَنْ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الهمزةَ والأَلفَ تتقاربان في المَخرج، فالهمزةُ أَدخَلُ إِلى الصَّدر، ثُم تَليها الأَلفُ، ولذلك إِذا حرَّكوا الأَلفَ اعتمَدوا بها على أَقربِ الحروف منها إِلى أَسفلَ، فقلَبوها همزةً، فالهمزةُ نَبْرةٌ شديدةٌ، والأَلفُ ليِّنةٌ، فإِذا سكَنتْ الهمزةُ وأُريدَ

---

(١) «فهي» في الموضعين زيادة عن سر الصناعة: ٤٨.

(٢) هو قول ابن السراج والسيرافي وابن جني، انظر الأصول: ٢/ ٣٩٩، وحاشية الكتاب: ٣/ ٥٤١، وسر الصناعة: ٤٨، والنكت: ١٢٤٣.

(٣) انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٢٩.

(٤) عبارة سيبويه: «إذا كانت مبتدأة»، الكتاب: ٣/ ٥٤٥.

(٥) هو تعليل سيبويه ولفظه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٩٦-٩٧.

تخفيفُها دبّرْها[١] حركةَ ما قبلها، فإن كان ما قبلها فتحةً صارت الهمزةُ ألفاً، وإن كان ضمّةً صارت واواً، وإن كان كسرةً صارت ياءً[٢]، لأنك إذا خففتَها فأنت تُزيلُ نَبْرتَها، وإذا زالت نَبْرتُها لانَتْ وصارتْ إلى جنسِ الألفِ، لأنها أقربُ الحروف إليها من فوقُ، وسوَّغ ذلك الفتحةُ قبلَها، لأن الألفَ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً.

وإذا انضمَّ ما قبلها صارت واواً، وإذا انكسر ما قبلها صارت ياءً، كذلك الهمزةُ إذا ليَّنتَها صارت من جنس الألف لسكونها وقُربِها منها، وتَبعتْ حركةَ ما قبلها، فصارت إليها، وذلك نحوُ قولك في رأس: راس، وفي فأْس: فاس، وفي قرأْتُ: قَراتُ، تَقلبُ الهمزةَ ألفاً للفتحة [٩/ ١٠٨] قبلها، وتقول في جُؤنة: جُوْنة، وهي للعطَّار كالخريطة من أَدَم[٣]، وفي لُؤْم: لُوْم، وفي سُؤْتُ: سُوْتُ، وتقولُ في ذِئْب: ذِيب، وفي بِئْر: بِيْر، وفي جِئْتُ: جِيْتُ، وهو قياسٌ مطَّردٌ في كلِّ ما كان بهذه الصفةِ، ولا تجعلُها ههنا بينَ بينَ لأَنها ساكنةٌ، ولا يتأتَّى ذلك في الساكنة، ولا تحذفُها أيضاً لأنه لا يبقَى معك ما يدلُّ عليها، وكان الإبدالُ أسهلَ.

وحكمُ المنفصِل في ذلك كحكمِ المتصل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إلى الهُداتِنا﴾[٤]، و﴿يقولُوْذَنْ﴾[٥]، و﴿الَّذيتُمِنَ﴾[٦]، والأَصلُ ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ بهمزتَين، والثانيةُ فاءُ

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٠٣، وشرح الملوكي: ٢٢٨.

(٢) انظر ذلك في الكتاب: ٣/ ٥٤٣، والمقتضب: ١/ ١٥٧، والأصول: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، والتكملة: ٣٤.

(٣) انظر اللسان (جأن).

(٤) الأنعام: ٦/ ٧١، والآية ﴿... إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾، قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة حرف مدٍّ بحسب حركة ما قبله، وهي رواية ورش، انظر شواذ ابن خالويه: ٣٨، والتيسير: ٣٤، والنشر: ١/ ٣٩٠

(٥) التوبة: ٩/ ٤٩، والآية ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي ...﴾، والقراءة التي ذكرها الشارح رواها ورش عن نافع، وبها قرأ ابن كثير وأبو جعفر والسوسي، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢١٩، والبغداديات: ٨٠، والقرطبي: ١٠/ ٢٣٢.

(٦) البقرة: ٢/ ٢٨٣، والآية ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾، قرأ بها ابن محيصن وورش وأبو=

الفعل ساكنةٌ، والأُولى همزةُ الوصلِ، جِيءَ بها وُصْلةً إلى النطق بالساكن، فلـمَّا اجتمعَ همزتان [٣٠٦/ أ] الأُولى مكسورةٌ، والثانيةُ ساكنةٌ، قلَبوا الثانيةَ ياءً على حدِّ بِيرْ وجِيْتُ، إلا أَن البدلَ يقعُ ههنا لازماً لاجتماع الهمزتَين، وليس كذلك في بِيْر وجيْتُ.

هذا إذا بدأْتَ به من غيرِ تقدُّمِ كلامٍ، فلمَّا تقدَّمَ «الهُدى» سقطتْ همزةُ الوصلِ للدَّرْج، لأَن هذه الهمزةَ لا تثبتُ في الوصل لزوالِ الحاجةِ إليها وإمكانِ النطقِ بالساكن حين اتَّصلَ بما قبلَه، فلمَّا سقطتْ الهمزةُ الأُولى عادتْ الياءُ همزةً ساكنةً على ما كانت عليه لزوال سببِ انقلابِها، ثم اجتمعتْ مع أَلفِ الهُدى، فحُذِفتْ الأَلفُ لالتقاء الساكنَين، فصار اللفظُ «الهُداتِنا» بهمزة ساكنةٍ بعد الدال المفتوحةِ.

فإذا خُففتْ الهمزةُ حينئذٍ انقلبت(١) الهمزةُ أَلفاً على حدِّ راس وفاس، وصار اللفظُ الهُداتِنا بأَلفٍ ليِّنةٍ بعد الدالِ، وتكونُ هذه الأَلفُ بدلاً من الهمزة التي هي فاءُ الفعلِ، وليستْ التي هي لامُ الهُدى، وكذلك «يقولُوْذَنْ» و«الذيْتُمِنَ»، فالعملُ فيهما واحدٌ، انقلبتْ(٢) الهمزةُ في «يقولُ ائْذَنْ» واواً لانضمامِ ما قبلها، وفي «الذي اؤْتُمِنَ» ياءً لانكسار ما قبلَها، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإما أَن تقعَ متحرِّكةً ساكناً ما قبلها، فيُنظَرَ إلى الساكن، فإن كان حرفَ لِينٍ نُظرَ فإن كان ياءً أَو واواً مَدَّتَين زائدتَين أَو ما يُشبِهُ المَدَّةَ كياءِ التصغير قُلبتْ إليه، وأُدغِمَ فيها، كقولك: خَطيَّة ومَقرُوَّة وأُفَيِّس، وقد التُزِمَ ذلك في نبيٍّ وبَرِيَّة).

قال الشارح: متى كانت الهمزةُ متحرِّكةً فلا يخلو ما قبلَها من أَن يكونَ ساكناً أَو متحرِّكاً، فإن سكَنَ فلا يخلو من أَن يكونَ صحيحاً أَو حرفاً من حروف المدِّ واللِّينِ، فإن

=جعفر، انظر التيسير: ٣٦، والنشر: ١/ ٣٩٠، وانظر أيضاً إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٤٩، والتكملة: ٣٤، والبغداديات: ٨٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٤٥١-٤٥٢، والمحرر الوجيز: ٢/ ٥٢٨.

(١) في ط، ر: «تقلب»، خلاف القياس، وفي د «انقلب»، وما أثبت أحسن.

(٢) في ط، ر: «ان قلبت». خطأ.

كان من حروف المدِّ واللِّين نُظرَ فإن كان ياءً أَوْ واواً فإن تخفيفَها على وجهَين:

أَحدُهما أَن تَقلبَ الهمزةَ من جنس الواوِ، إن كان قبلَها واوٌ، ومن جنس الياءِ إن كان قبلَها ياءٌ، وتُدغِمَ فيها ما قبلها.

والوجهُ الآخَرُ أَن تُلقيَ حركتَها على ما قبلها من الواو والياء، وتحذفَها كسائر الحروف.

فأَما الواوُ والياءُ اللَّتان تُبدَلُ الهمزةُ بعدَهما من جنسهما وتُدغَمان، فإذا كانتا ساكنَتين مزيدتَين غيرَ طرفَين وقبلَهما حركةٌ من جنسهما، وذلك نحوُ قولك: في خَطيئة: خطيَّة، وفي النَّبِيء: النبيّ، وفي مَقروءة: مَقروَّة، وفي أَزْد شَنُوءَة: شَنُوَّة.

وإنما كان كذلك لأَنه لا يُقدَرُ على إلقاء حركةِ الهمزةِ عليهما، لأَن الواوَ والياءَ هنا مَزيدتان للمدِّ، فأَشبهتا الأَلفَ لسكونهما وكونِ حركةِ ما قبلهما من جنسهما وأَنَّهما شريكتان في المدِّ، فكرهوا الحركةَ فيهما لذلك، ولأَن تحريكَهما يُخلُّ بالمقصود بهما، لأَن تحريكَ حرفِ المدِّ يَصرفُه عن المدِّ.

ولم تُجعلْ الهمزةُ هنا بينَ بينَ لأَن في ذلك تقريباً لها من الساكن وقبلَها ساكنٌ، فكانت الواوُ والياءُ تُدغَمان، ويُدغَمُ فيهما، فصارتا إلى ذلك، لأَنه أَخفُّ.

وياءُ التصغيرِ تَجري مَجْرى هذه الياءِ إذا كان بعدها همزةٌ، وإن كان ما قبلها مفتوحاً[1]، كقولك في أُفَيْئس: أُفَيِّس تصغيرَ أَفْؤس، وأَفْؤُس جمعُ فأس جمعَ قِلَّةٍ، وكذلك قولُك في سُوَيْئل: سُوَيِّل تصغيرَ سائل، لأَن ياءَ التصغيرِ لا تكونُ إلا [٩/ ١٠٩] ساكنةً، إذ كانت رَسِيلةَ أَلفِ التكسيرِ، لأَن موقعَها من المصغَّر كموقع الأَلفِ من المجموع، كقولنا: دِرْهم وَدراهم.

وقولُه: «**وقد التُزم ذلك في نبيّ وبَرِيَّة**» يريدُ تَرْكَ الهمزةِ[2] وقلْبَها إلى ما قبلَها

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٤٧، والمقتضب: ١/ ١٦٠-١٦١، والأصول: ٢/ ٣٩٩، والتكملة: ٣٥، والنكت: ٩٧٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣٧.

(٢) من أجل همز «النبي والبرية» انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٣٨.

وإدغامَها على حدِّ خَطيَّة، إلا أنه في نبيٍّ وبَرِيَّة لازمٌ لكثرةِ الاستعمالِ بحيث صار الأَصلُ مهجوراً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإن كان أَلفاً جُعلتْ بينَ بينَ كقولك: سأَل وتَساؤل وقائل).

قال الشارح: وإذا كان قبلَ الهمزةِ أَلفٌ، وأُريدَ تخفيفُها فحكمُها أَن تُجعلَ بينَ بينَ، إن كانت مفتوحةً جعلتَها بين الهمزة والأَلف، وإن كانت مضمومةً جعلتَها بين الهمزةِ والواوِ، نحوُ تَساول، وإن كانت مكسورةً جعلتَها بين الهمزة والياءِ، نحوُ قايِل، وذلك لأَنه لا يُمكنُ إلقاءُ حركتِها على الأَلف، إذ الأَلف لا تتحرَّكُ، ولو قلبتَ الهمزةَ أَلفاً، وأَخذتَ تُدغِمُ فيها الأَلفَ على حدِّ مَقروَّة لَاستحالَ ذلك، إذ الأَلفُ لا تُدغَمُ ولا يُدغَمُ فيها، وكان في جعلِها بينَ بينَ ملاحَظةٌ لأَمرِ الهمزةِ، إذ فيها بقيَّةٌ منها، وتخفيفُها بتَلْيينها وتسهيلُ نَبْرتِها.

فإن قيل: فهلَّا امتنعَ جعلُها بينَ بينَ لسكونِ الأَلفِ وقُربِها من الساكن، قيل: الذي سهَّل ذلك أَمران:

أَحدُهما: خفاءُ الأَلفِ، فكأَنه ليس قبلَها شيءٌ.

والآخَرُ: زيادةُ المدِّ في الأَلف قامَ مَقامَ الحركةِ فيها كالمدغَم، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإن كان حرفاً صحيحاً أَو ياءً أَو واواً أَصليتَين أَو مَزيدتَين لمعنىً أُلقيتْ عليه حركتُها وحُذفتْ، كقولك: مَسَلَة والخَبُ ومَنَ بُوكَ ومِنِ بِلِكَ وجَيَل وحَوَبَة وأَبُو يُّوب وذُوَ مْرِهم واتَّبِعيَ مْرَه وقاضُوَ بِيك).

قال الشارح: إذا كان قبلَ الهمزةِ المتحرِّكةِ حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحوَ يسْأَلُ ويَجْأَرُ والمَسْأَلة والخَبْء والكَمْأَة والمَرْأَة والمِرْآة فالطريقُ في تخفيفها أَن تُلقيَ حركتَها على ما قبلها، وتحذفَها، وتقولَ في مَسأَلة: مَسَلَة، وفي الخَبْءِ: الخَبِ، وفي الكَمْأَة: الكَمَة، وفي المَرْأَة: المَرَةُ، وفي المِرْآة: المِرَاة، وذلك أَن الحذفَ أَبلغُ في التخفيف، وقد بقيَ من أعراضها ما يدلُّ عليها، وهو حركتُها المنقولةُ إلى الساكن قبلَها، ولم يجعلوها بينَ بينَ لأَن في ذلك تقريباً لها من الساكن، فكَرهوا الجمعَ بين ساكنَين.

كيف والكوفيون يزعمون أَنها ساكنةٌ أَلبتَّةَ، وهي عندنا وإن كانت في حكم المتحرِّكة

فهي ضعيفةٌ، يُنْحَى بها نحوَ الساكن، ولذلك لا تقعُ همزةٌ بينَ بينَ في أَول الكلام، ولا تقعُ إِلا حيث يجوزُ وقوعُ الساكن غيرِ الأَلف[(١)].

ولم يَقلبوها حرفاً لَيِّناً لأَن قبلَها ساكناً، فكان يلتقي ساكنان، قال سيبويه: «ولم يُبدِلوا لأَنهم كَرهوا أَن يُدخِلوها في بنات الياءِ والواوِ اللَّتين هما لامان»[(٢)].

ومن ذلك قولُهم في المنفصِل: مَنَ بُوكَ؟ وذلك أَنهم أَلقَوا حركةَ الهمزة التي هي الفتحةُ على النون، ثُم حذفوها تخفيفاً لدلالةِ الحركةِ عليها، وقالوا: مَنُ مُّك؟ في مَنْ أُمُّك؟ وقالوا: مِنِ بِلِكَ في مِنْ إِبلِك[(٣)]، فنقَلوا كسرةَ الهمزةِ إِلى النون، ثُم حذفوها.

وكذلك لو كانت الياءُ والواوُ مَزيدتَين [٣٠٦/ ب] لمعنىً، كان حكمُهما في ذلك حكمَ الصحيح، فيجوزُ إِلقاءُ حركةِ الهمزةِ عليهما حينئذٍ، نحوُ قولك في هذا أَبو إِسحاق: أَبوِ سْحاق، وفي مررتُ بأَبي إِسحاق: أَبيِ سْحاق، فتُلقي حركةَ الهمزة على الواو المضموم ما قبلها[(٤)]، وعلى الياء المكسورِ ما قبلها، لأَنهما أَصلٌ، ولم تمتنعا من الحركة، ومثلُه قولُك في قاضيَ أَبيك: قاضيَ بِيكَ، وفي ذُو أَمرِهم: ذُوَ مْرِهم، وكذلك تقول في يَغْزُو[(٥)] أُمَّه: يَغزُوُمَّه[(٦)].

وكذلك لو كانتا للإِلحاق، فإِنهما تَجريان مَجْرى الأَصليةِ، فيسوغُ نقلُ حركةِ الهمزةِ إِليهما، نحوُ قولِك في الحَوْأَب والحَوْأَبة: الحَوَبُ والحَوَبةُ، والحَوْأَبُ: [٩/ ١١٠] المكانُ الواسعُ[(٧)]، وواوُه زائدةٌ للإِلحاق بجَعْفر.

---

(١) وذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم من البصريين إلى أن همزة بين بين متحركة، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٩-٥٥٠، والمقتضب: ١/ ١٥٥، والأصول: ٢/ ٤٠٥-٤٠٦، وسر الصناعة: ٤٨-٤٩، والمنصف: ٢/ ١٩٢، والنكت: ٩٧٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٤٥.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٤٥، والأصول: ٢/ ٤٠٠، والتكملة: ٣٤، والمحتسب: ١/ ١٠١

(٤) في ط: «قبلهما». تحريف.

(٥) في ط، ر: «يغزو».

(٦) في ط، ر: «يغزو».

(٧) وهو أيضاً موضع، انظر معجم البلدان (الحوأب)، واللسان (حأب).

وكذلك الواوُ إذا كانت مَزيدةً لمعنىً، نحوُ واوِ الجمعِ كقولك: اتَّبِعُوَ مْرَه، وقاضُوَ بِيْكَ في اتَّبِعُوا أَمرَه، وقاضُوْ أَبيكَ، حيث كانت لمعنى الجمعِ والاسميَّةِ صارت بمنزلة ما هو من نفسِ الكلمةِ، نحوُ واو يَدْعو، وكذلك تقولُ: اتَّبعيَ مْرَه في اتَّبعيْ أَمْرَه، وتشبَّهُ بياءِ يَرمي وما هو من نفس الكلمة، إِذ لم تكن مَزيدةً للمدِّ كواوِ مَقْروءة، فلم تَمتنعْ من الحركة.

قال صاحب الكتاب: (وقد التُزِمَ ذلك في باب يَرَى وأَرَى يُرِي، ومنهم مَن يقول: المَرَاةُ والكَماةُ، فيقلبُها أَلفاً، وليس بمطَّرِدٍ، وقد رآه الكوفيون مطَّرِداً).

قال الشارح: أَما يَرَى ويُرِي وأَرَى فإِن الأَصلَ يَرْأَى ويُرْئي وأَرْأَى، لأَن الماضي منه رَأَى، والمضارعُ يَرْأَى بالفتح لمكانِ حرفِ الحلقِ، وإِنما حذفوا الهمزةَ التي هي عينُ الفعلِ في المضارع، ويَحتملُ ذلك أَمرَين:

أَحدُهما: أَن تكونَ حُذفت لكثرةِ الاستعمالِ تخفيفاً، وذلك أَنه إِذا قيل: أَرْأَى اجتمعَ همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حَصينٍ، فكأَنهما قد توالَتا، فحُذِفتْ الثانيةُ على حدِّ حذفِها في أُكرمُ، ثُم أُتبعَ سائرُ البابِ، وفُتحتْ الراءُ لمجاورَة الأَلفِ التي هي لامُ الكلمة، وغلَب كُثرةُ الاستعمالِ ههنا الأَصلَ حتى هُجِرَ ورُفِضَ.

والثاني: أَن يكونَ حذفُ الهمزةِ للتخفيف القياسيِّ بأَن أُلقيتْ حركتُها على الراء قبلها، ثُم حُذفتْ على حدِّ قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الخَبَ﴾[1]، و﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[2]، فصار يَرَى ويُرِي وأَرَى، ولزمَ هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرةِ الاستعمالِ على ما تقدَّمَ، وإِلى هذا الوجهِ يشير صاحبُ الكتاب[3]، وهو أَوجَهُ عندي لقُربه من القياس، وقد

(١) النمل: ٢٧/ ٢٥، وهي قراءة أُبي وعيسى وعكرمة، انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠٧، وشواذ ابن خالويه: ١٠٩، والمحتسب: ١/ ١٠١، والمحرر الوجيز: ١١/ ١٩٧، والقرطبي: ١٦/ ١٤٥، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٤٥، ٤/ ١٧٧، والمقتضب: ١/ ١٦٠، والكامل للمبرد: ١/ ٢٥٣، ٢/ ٢٢٨.

(٢) المؤمنون: ٢٣/ ١، انظر ما سلف: ١/ ١١٥، ٩/ ١٦٠.

(٣) هو سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٦، وانظر الحلبيات: ٤٢-٤٣، والمخصص: ١٤/ ٨،=

ذكرَه ابنُ جنِّي مع التخفيف غيرِ القياسيِّ[١]، لأَن التخفيفَ لزِمَ على غير قياسٍ، حتى هُجِرَ الأَصلُ، وصار استعمالُه والرجوعُ إِليه كالضرورة، نحوُ قوله[٢]:

أُرِي عَينَيَّ ما لَمْ تَرْأَياهُ

وقد رُوِيَ «تَرَياه» بالتخفيف عن أَبي الحسن[٣]، وقال الآخرُ[٤]:

ثُمَّ استمَرَّ بها شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ   بالبَيْنِ عَنْكَ بما يَرْآكَ شَنْآنا

[٩/ ١١١] وهو قليلٌ[٥].

وأَما المَرَاةُ والكَمَاةُ بأَلف خالصةٍ حكَى ذلك سيبويه عن العرب، قال: وذلك قليلٌ، فإِنهم أَبدَلوا من الهمزة المفتوحة أَلفاً، ثُم فُتحَ ما قبل الأَلف، لأَن الأَلفَ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، وهو عند سيبويه شاذٌّ[٦]، لأَن طريقَ تخفيفِ هذه الهمزةِ بإِلقاء حركتِها

=وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٠١.

(١) انظر سر الصناعة: ٧٧-٧٨، ٨٢٦.

(٢) عجز البيت:

كِلَانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ

وقائله سراقة البارقي، وهو في ديوانه: ٧٨، والنوادر لأبي زيد: ٤٩٦، وطبقات فحول الشعراء: ٤٣٩-٤٤٠، والحلبيات: ٨٣-٨٤، وسر الصناعة: ٧٦-٧٧، ٨٢٦، والمحتسب: ١/ ١٢٨، وشرح أبيات المغني: ٢/ ١٧٩، ٥/ ١٣٣، ٥/ ١٣٩، وشرح شواهد الشافية: ٣٢٢ ونسبه ابن عصفور في الممتع: ٦٢١ إلى سراقة الهذلي، وهو وهم.

وورد البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٥٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٢.

(٣) حكى ابن جني هذه الرواية عنه في سر الصناعة: ٧٧، والمحتسب: ١/ ١٢٩.

(٤) البيت بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٤٩٤، وسر الصناعة: ٧٧، ٨٢٦، والمحتسب: ١/ ١٢٩، وشرح أبيات المغني: ٢/ ١٧٦.

شيحان: غيور، مبتجح: مفتخر، شرح أبيات المغني: ٢/ ١٧٧.

(٥) من قوله: «أما يرى ويُري...» إلى قوله: «قليل» قاله في شرح الملوكي: ٣٧٠-٣٧٢ بخلاف يسير.

(٦) هو ما حكم به الفارسي في التكملة: ٣٥، وعبارة سيبويه وابن السراج: «ومثله قليل»،=

على ما قبلها وحذفِها على ما بينَّاه.

وكان الكسائيُّ والفرَّاءُ يَطَّرُدان ويَقيسان عليه(١)، وطريقُ قلبِ هذه الهمزةِ أَلفاً أَن الميمَ والراءَ في الكَمْأَة والمَرْأَة لَمَّا جاورَتا الهمزةَ المفتوحةَ وكانتا ساكنتَين صارتْ الفتحتان اللتان في الهمزتَين كأَنهما في الراء والميم، فصارت الراءُ والميمُ كأَنهما مفتوحتان، والهمزتان كأَنهما ساكنتان لَمَّا قُدِّرَ حركتُهما في غيرهما، فصار التقديرُ المَرَاةَ والكَماةَ بفتح الراءِ والميمِ وسكونِ الهمزةِ، فأُبدلت الهمزتان أَلفَين لسكونهما وانفتاحِ ما قبلهما على حدِّ القلب في راس وفاس إِذا أُريدَ التخفيفُ، وعليه قولُه(٢):

كَأَنْ لم تَرَيْ قَبْلِيْ أَسِيراً يَمانِيَا

أَرادَ تَرْأَي، فجاءَ به مخفَّفاً، ثُم إِن الراءَ لَمَّا جاورَتْ وهي ساكنةٌ الهمزةَ متحرِّكةً صارت الحركةُ كأَنها في التقدير قبلَ الهمزةِ، فقُلبتْ أَلفاً لذلك فالأَلفُ عينُ الفعل، واللَّامُ محذوفةٌ للجزم على مذهب التحقيق(٣)، ويجوزُ أَن يكونَ الأَصلُ المَرْأَةَ والكَمْأَةَ، ثُم نُقلَ حركةُ الهمزة إِلى الساكن قبلها، فتحرَّكَ، وبقيتْ الهمزةُ ساكنةً، فقلَبوا الهمزةَ أَلفاً على حدِّ(٤) راس وفاس، فقيل: المَرَاة والكَماة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإِما أَن تقعَ متحرِّكةً متحرِّكاً ما قبلها، فتُجعلَ بينَ بينَ، كقولك: سأَلَ ولَؤُمَ وسُئِلَ، إِلا إِذا انفتحتْ وانكسرَ ما قبلها، أَو انضمَّ فقُلبتْ ياءً أَو واواً محضةً، كقولك مِيَر وجُوَن والأَخفشُ يَقلبُ المضمومةَ المكسورَ ما قبلَها ياءً أَيضاً، فيقولُ: يَسْتَهْزِيُون، وقد تُبدَلُ منها حروفُ اللِّين، فيقالُ: مِنْسَاة، ومنه قولُ الفرزدق:

=الكتاب: ٣/ ٥٤٥، والأصول: ٢/ ٤٠٠، وظاهر كلام ابن السراج أنه ينقل عن سيبويه.

(١) نسب قولهما إلى الكوفيين في النكت: ٩٧٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤١، والمساعد: ٤/ ١١٨، والنشر: ١/ ٤٤٢.

(٢) سلف البيت: ٥/ ١٧٢.

(٣) من قوله: «أن الميم والراء في الهمزة....» إلى قوله: «التحقيق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٥-٧٦، وانظر المحتسب: ١/ ٦٩.

(٤) سقط من ط، ر: «حد». خطأ.

فـــارْعَيْ فَـــزارةُ لا هَنَـــاكِ المَرْتَـــعُ

وقال حسان:

ســـالَتْ هُـــذيلٌ رســـولَ اللهِ فاحِشـــةً

وقال ابنُه عبدُ الرحمن:

يُشَـــجِّجُ راسَـــه بـــالفِهْرِ واجِـــي

قال سيبويه: «وليس ذا بقياسٍ مُتْلَئِبٍّ، وإِنما يُحفظُ عن العرب كما يُحفظُ الشيءُ الذي تُبْدَلُ التاءُ من واوِه نحوَ أَتْلَجَ»).

قال الشارح: وأَما إِذا كانت الهمزةُ متحرِّكةً متحرِّكاً ما قبلها، وأُريدَ تخفيفُها فحكمُها أَن تُجعلَ بينَ [٩/ ١١٢] بينَ، أَي بينَ مَخْرج الهمزةِ وبينَ مَخْرجِ الحرفِ الذي منه حركةُ الهمزةِ، وهذا القياسُ في كلِّ همزةٍ متحرِّكةٍ[1]، لأَن فيه تخفيفاً للهمزة بإِضعافِ الصوتِ وتَلْيينِه وتقريبِه من الحرف الساكنِ مع بقيَّةٍ من آثار الهمزةِ ليكونَ ذلك دليلاً على أَن أَصلَه الهمزةُ، ويكونَ فيه جمعٌ بين الأَمرَين.

ولا تخلو الهمزةُ من ثلاثة أَحوالٍ، إِما أَن تكونَ مفتوحةً أَو مكسورةً أَو مضمومةً، فإِذا كانت مفتوحةً وقبلَها مفتوحٌ جعلتَها متوسِّطةً في إِخراجها بين الهمزةِ والأَلفِ، لأَن الفتحةَ من الأَلف، وذلك قولُك في سأَلَ: سَالَ، وفي قرأَ: قرَا، والمنفصلُ في ذلك كلِّه كالمتَّصل، نحوُ قالَ أَحمدُ، إِذا أَردتَ التخفيفَ قلت: قالَ اَحمدُ، ولا يظهرُ سِرُّ هذه الهمزةِ ولا يَنكشفُ حالُها إِلا بالمشافَهة.

فإِن كان قبلَها ضمَّةٌ أَو كسرةٌ فإِنك تُبدلُها مع الضمِّ واواً، ومع الكسر ياءً، وذلك قولُك في تخفيف جُؤَن جمعَ جُؤْنة: جُوَنٌ بواوٍ خالصةٍ، وفي تخفيف تُؤَدة: تُوَدة، وتقول في

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٥٤١، والمقتضب: ١/ ١٥٥-١٥٦، والأصول: ٢/ ٤٠١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٠٣ فما بعدها، والنكت: ٩٧٢-٩٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٤، والمساعد: ٤/ ١١٤، والنشر: ١/ ٣٩٥.

المنفصل: هذا غُلامُوَ بِيكَ بالواو أَيضاً، وتقولُ في الكسرة: مِيَر بتخفيف مِئَر، وهو جمعُ مِئْرة، وهو التَّضريبُ بين القوم بالفساد⁽¹⁾، وتقولُ: يريدُ أَن يُقْرِيَك، وفي المنفصل: مررتُ بغلامِيَ بِيك.

وإنما كان كذلك من قِبلِ أَن الهمزةَ المفتوحةَ لو جعلتَها بينَ بينَ وقبلَها ضمَّةٌ أَو كسرةٌ لَنحوتَ بها نحوَ الأَلفِ، والأَلفُ لا يكونُ ما قبلها مضموماً أَو مكسوراً⁽²⁾، بل ذلك مُحالٌ⁽³⁾، فلذلك عدَلوا إلى القلب.

وإذا كانت مكسورةً وقبلَها متحرِّكٌ وأُريدَ تخفيفُها جُعلتْ بينَ بينَ سَواءٌ كانت الحركةُ فتحةً أَو ضمَّةً [٣٠٧/ أ] أَو كسرةً، فتقولُ فيما كان قبلها فتحةٌ: سَيِمَ في تخفيف سَئِمَ، وبَيِسَ في تخفيف بَئِسَ، وفي المنفصل: ﴿وإِذ قالَيِبْراهيمُ﴾⁽⁴⁾، وذلك لأَنها مكسورةٌ تقرِّبُها في التخفيف من الياء كما كانت مع الفتحة بين الألف والهمزةِ، والياءُ ممَّا يَسلمُ بعد الفتحة المحْضةِ، فما ظنُّك فيما قَرُبَ منها؟.

وتقولُ فيما كان قبلها ضمَّةٌ نحوَ سُيِل ودُيِل وعبدُ بْراهيم، تجعلُها بينَ بينَ في التخفيف، وقياسُ مذهبِ الأخفش أَن تُخلِصَها ياءً على ما سنوضِّحُ⁽⁵⁾ في الهمزة المضمومةِ إِذا انكسر ما قبلها، قياسُها واحدٌ.

---

(١) انظر الصحاح (مأر).

(٢) هو تعليل سيبويه: ٣/ ٥٤٣، وانظر المقتضب: ١/ ١٥٦-١٥٧، والتكملة: ٣٥، وشرح الملوكي: ٢٤٥، ٢٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٥.

(٣) من قوله: «وإنما كان كذلك....» إلى قوله: «محال» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٤٠١.

(٤) البقرة: ٢/ ١٢٦.

(٥) نسب ابن الحاجب والرضي إلى الأخفش القول بإخلاص الهمزة ياءً في مثل «سئل»، وذكر المبرد والفارسي والأعلم أن مذهب الأخفش قلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها ياء، ولم يشيروا إلى غير ذلك، وذكر ابن الجزري أن الأخفش لا يجيز قلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها واواً محضة إلا إذا كانت لام الفعل نحو ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، وهو ظاهر كلام الأخفش، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤١، وزد النكت: ٩٧٣.

فأما إذا انكسر ما قبلها فإن تخفيفَها بأن تكونَ بينَ بينَ بلا خلاف من نحو عبدِ يبْراهيم، إذ لا مانع من ذلك.

فإن كانت الهمزةُ المتحرِّكةُ مضمومةً وما قبلها متحرِّكٌ فأَمرُها كذلك في التخفيف، وذلك بأَن تجعلَها بينَ بينَ، وذلك بأَن تضعِّفَ صوتَها ولا تُتمَّه[1]، فتَقرُبَ حينئذٍ من الواو الساكنة، سواءٌ كان ما قبلها مفتوحاً أَو مضموماً أَو مكسوراً، هذا مذهبُ سيبويه، قال: «وهو كلامُ العرب»[2].

وذلك قولُك فيما كان قبلَها فتحةٌ: لَؤُمَ، وأَكرمتُ عبْدَؤُخْتِه، وفيما كان قبلَها ضمَّةٌ قولُك: مُؤُون ورؤوس، وفي المنفصل هذا عبدُ أُختِك، وأَكلتُ أُتْرُجَّةً، وفيما كان قبلها كسرةٌ نحوَ يَسْتهزِئون، ومن عبْدِ أُختِك، كلُّ ذلك تجعلُه بينَ بينَ عند سيبويه.

وكان الأَخفشُ يَقلبُها ياءً إذا كان قبلَها كسرةٌ، ويحتجُّ بأَن همزةَ بينَ بينَ تُشبِهُ الساكنَ للتخفيف الذي لحقَها، وليس في الكلام كسرةٌ بعدَها واوٌ ساكنةٌ[3]، قال: فلو جُعلتْ بينَ بينَ لَنُحِيَ بها نحوَ الواو الساكنة وقبلها كسرةٌ، وهو معدومٌ.

وهو قولٌ حسنٌ، وقولُ سيبويهِ أَحسنُ، لأَن الواوَ الساكنةَ لا يستحيلُ أَن يكونَ قبلَها كسرةٌ كما استحالَ ذلك في الأَلف، وإنما عُدولُهم عن ذلك لضربٍ من الثِّقل، وإذا لم يَستحِلْ ذلك في الواو الساكنةِ لم يمتنعْ فيما قارَبَها.

وقومٌ من العرب يُبْدلون من هذه الهمزاتِ التي تكونُ بينَ بينَ حروفَ لِينٍ، فيُبدِلون من المفتوحة المفتوحِ ما قبلها أَلفاً، فيقولون في سأَل: سالَ، وفي قرأَ: قرَا، وفي مِنْسأَة:

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٢.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٢، والأصول: ٢/ ٤٠٢، والتكملة: ٣٧، وفيها جميعاً: «وهو قول العرب وقول الخليل».

(٣) من قوله: «وكان الأخفش....» إلى قوله: «ساكنة» قاله الأعلم في النكت: ٩٧٤-٩٧٥، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٢٠٢-٢٠٤.

مِنْساة، ومن المضمومة المضمومِ ما قبلها واواً، ومن المكسورة المكسورِ ما قبلها ياءً[١]، وذلك شاذٌّ، ليس [٩/ ١١٣] بمطَّرِدٍ، قال سيبويه: «وليس بقياسٍ متلئبٍّ»[٢]، وإنما هو بمنزلة أَتْلَجْتُ في أَوْلجتُ، ولا يقاسُ عليه، فيقالَ في أوغَلتُ: أَتْغَلتُ، وإنما بابُ ذلك الشِّعرُ ضرورةً، وأنشدَ للفرزدق[٣]:

راحَتْ بمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ... فارْعَي فَزارةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

الشاهدُ فيه قلبُ هذه الهمزةِ ألفاً، والقياسُ أن تُجعلَ بينَ بينَ، لكنَّه لَمَّا لم يتَّزِنْ له البيتُ بحرفٍ متحرِّكٍ أبدلَ منها الألفَ ضرورةً، وهذا أحدُ ما يدلُّ على أن همزةَ بينَ بينَ متحرِّكةٌ، وليستْ ساكنةً كما زعم الكوفيون[٤]، ومما يدلُّ أنها متحرِّكةٌ قولُ الشاعر[٥]:

أَأَنْ زُمَّ أَجْمالٌ وفارَقَ جِيْرَةٌ ... وصاحَ غُرابُ البَيْنِ أنتَ حَزِينُ

[٩/ ١١٤] فالهمزةُ ههنا بينَ بينَ، لأنه لا يُجمعُ بين همزتَين محقَّقتَين، فلو كانت الهمزةُ ههنا ساكنةً لانكسرَ البيتُ، لأنه لا يُجمَعُ في الشِّعرِ بين ساكنَين إلا في قَوافٍ مخصوصةٍ، يقولُ هذا حين عُزِلَ مَسلمةُ بنُ عبد الملك عن العراق[٦]، ومن ذلك قولُ حسان[٧]:

سالَتْ هُذَيلٌ رسولَ اللهِ فاحِشةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ

الشاهدُ فيه قولُه: سالَتْ، والمرادُ سأَلتْ بالهمزة، ولا يقالُ: إنَّ سالَ يَسالُ لغةُ قومٍ

---

(١) لم يقيد سيبويه بفتح الهمزة أو ضمها أو كسرها، وقد انتقده الرضي ووافق ابنَ يعيش في تقييده حركة الهمزة، انظر الكتاب: ٣/ ٥٥٣-٥٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٥٤، وانظر ما سيأتي بعد قليل.

(٣) سلف البيت: ٤/ ١٩٤- ١٩٥.

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٢٠٧- ٢٠٨.

(٥) هو كثير عزة، والبيت في ديوانه: ١٧٠، وسر الصناعة: ٤٨-٤٩، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١٤٤، والمنصف: ٢/ ١٩٢.

(٦) كذا في سر الصناعة: ٤٩، والنكت: ٩٨٣.

(٧) سلف البيت: ٤/ ١٩٥.

من العربِ(١)، لأَن هذين الشاعرَين ليس من لغتهما تركُ الهمزة(٢)، وقولُ ابنه عبدِ الرحمن يُهاجي ابنَ الحَكم بن أَبي العاص بنِ أُميةَ(٣):

فأَمَّا قولُكَ الخُلَفاءُ مِنَّا فهُمْ منَعوا وَرِيدَكَ مِن وِداجِي
ولَوْلا هُمْ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ غَدَا في مُظْلِمِ الغَمَراتِ داجِي
وكنتَ أَذلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ راسَه بالفِهْرِ واجِي

الشاهدُ فيه قولُه: واجي، والإبدالُ ههنا أَسهلُ، لأَن الهمزةَ هنا طرفٌ، والطَّرفُ ممَّا يُسكَّنُ في الوقف، والهمزةُ إِذا سَكنتْ وانكسرَ ما قبلها قُلبتْ ياءً، نحوُ قولك في بِئْر: بِيْر، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد حذفوا الهمزةَ في كُلْ وخُذْ ومُرْ حذفاً غيرَ قياسيٍّ، ثُم أَلزَموه في اثنَين دون الثالث، فلم يقولوا: أُوخُذْ ولا أُوكُلْ، وقال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾).

---

(١) هي لغة قريش، انظر الكشاف: ٤/ ١٣٨، وبصائر ذوي التمييز (سأل)، وقرأ نافع وابن عامر «سال» [المعارج: ٧٠/ ١]، انظر السبعة: ٦٥٠، وشواذ ابن خالويه: ١٦١، والمحتسب: ٢/ ٣٣٠، والنشر: ٢/ ٣٩٠.
وانظر هذه اللغة بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٥٥، والمقتضب: ١/ ١٦٧، والأصول: ٣/ ٤٧٠-٤٧١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٤، والمحتسب: ١/ ٨٩، ١/ ٢١٩، ٢/ ١٧٧، والمخصص: ١٢/ ٢١٨، ١٤/ ١٤، والنكت: ٩٨٤.
(٢) نبه على هذا سيبويه وابن السراج والأعلم، انظر مصادر الحاشية السالفة.
(٣) الأبيات الثلاثة له في الكامل للمبرد: ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٠١-١٠٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٠٦، وشرح شواهد الشافية: ٣٤٣، والبيتان الثاني والثالث بلا نسبة في الممتع: ٣٨١-٣٨٢، والبيت الثالث لعبد الرحمن في الكتاب: ٣/ ٥٥٥، والمقتضب: ١/ ١٦٦، والمحتسب: ١/ ٨، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٤٥، والحلبيات: ٣٧، وسر الصناعة: ٧٣٩، والمنصف: ١/ ٧٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٩.
«يشجج: مبالغة يشجُّ إِذا جرحه وشقَّ لحمه، والفهر بكسر الفاء: الحجر ملء الكف، ويؤنث، والواجي: اسم فاعل من وجأت عنقه إذا ضربته».
شرح شواهد الشافية: ٣٤٤.

قال الشارح: اعلمْ أن الفعلَ إذا سَكنَ ما بعد حرف المضارَعةِ منه نحوَ يضْربُ ويَخْرجُ ويَعْلمُ، وأَمرتَ منه المخاطَبَ فإنك تحذفُ منه حرفَ المضارَعةِ لِمَا ذكرناه قبلُ، فيبقَى[1] ما بعدَه ساكناً، وهي الضادُ والخاءُ والعينُ، ولا يُمكنُ الابتداءُ بالساكن، فحينئذٍ تَجيءُ بالهمزة توصُّلاً إلى النطق بالساكن، فتقولُ: اضربْ، اخرُجْ، اعلمْ، وهذه الهمزةُ مكسورةٌ لالتقاء الساكنَين، إلا أن يكونَ الثالثُ مضموماً، فإنك تضمُّها إتْباعاً كراهيةَ الخروجِ [٩/ ١١٥] من كسرٍ إلى ضمٍّ، فما كان فاؤه همزةً تُسكَّنُ في المضارع كان هذا حُكمَه، نحوُ أَتَى يأْتي، وأَثِمَ يأْثَمُ، إلا أَنك تُبدلُ الهمزةَ الثانيةَ ياءً خالصةً، إن كانت همزةُ الوصل مكسورةً، نحوُ قولك: اِيْتِ واِيْثَمْ، والأَصلُ اِئْتِ واِئْثمْ.

وإن كانت همزةُ الوصل مضمومةً قُلبتْ واواً خالصةً، نحوُ أُوْسُ الجُرحَ، والأَصلُ أُؤْسُ، فقلَبوا الهمزةَ الثانيةَ حرفاً ليِّناً فراراً من الجمع بين الهمزتَين، لأَنه إذا جاز التخفيفُ في الهمزة وجبَ في الهمزتَين.

إلا أَنه شذَّ من هذا ثلاثةُ أَفعالٍ، تُسمعُ ولا يقاسُ عليها لخروجها عن نظائرها، وهي خُذْ وكُلْ ومُرْ، والقياسُ أُؤْخُذْ أُؤْكُلْ أُؤْمُرْ[2]، فحذفوا الهمزةَ التي هي فاءٌ تخفيفاً لاجتماع الهمزتَين فيما يكثُرُ استعمالُه، فحينئذٍ استُغْنيَ عن همزة الوصل لزوال الساكنِ وتحرُّكِ ما ابتُدئَ[3] به، وهو الخاءُ في خُذْ والكافُ [٣٠٧/ ب] في كُلْ والميمُ في مُرْ، فحذفوها، ووزنُه من الفعل عُلْ محذوفَ الفاء، ولزمَ هذا الحذفُ لكثرة هذه الكَلمِ[4]،

---

(١) في ط، ر: «فبقي».

(٢) قال سيبويه: «وقالوا: مُرْه، وقال بعضهم: أُمُرْه حين خالفت في موضع، وكثر في كلامهم، خالفوا به في موضع آخر»، الكتاب: ٤/ ١١١، وللعرب في الأمر من «يأمر» مذهبان، انظر الأمالي لابن الشجري: ٢/ ١٩٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٠-٥١، والارتشاف: ٢٤٣.

(٣) في ط، ر: «يبتدأ».

(٤) من قوله: «اعلم أن الفعل إذا سكن...» إلى قوله: «الكلم» قاله في شرح الملوكي: ٣٦٥-٣٦٦.

ولذلك جعلَه صاحبُ الكتاب[١] غيرَ قياسيٍّ.

«**ثُم أَلزَموه في اثنَين دون الثالث**» يعني في خُذْ وكُلْ دون مُرْ، فإنك تقولُ فيه: مُرْ وأُؤْمُرْ قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾[٢]، وجاء فيه الأَمران، إلا أَن الحذفَ أَكثرُ، كأَنه لنقصِه عن مرتبةِ خُذْ وكُلْ في كثرة الاستعمال[٣]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا خُفِّفتْ همزةُ الأَحْمر على طريقها، فتحرَّكتْ لامُ التعريفِ اتَّجهَ لهم في أَلفِ اللَّامِ طريقان، حذفُها، وهو القياسُ، وإبقاؤها لطروء الحركةِ، فقالوا: لَحْمر والَحْمر، ومثلُ لَحْمر «عادَلُّولَى» في قراءة أَبي عمرو، وقولُهم: مِنْ لَانَ في مِنَ الآن، ومَن قال: اَلَحْمر قال: مِنَ لَان بتحريك النونِ، كما قُرئَ «مِنَ لْرضِ»، أَو مِلَان بحذفها كما قيل: مِلْكَذبِ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَن الهمزةَ المتحرِّكةَ إذا سَكَنَ ما قبلها، ولم يكنْ الساكنُ من حروف المدِّ واللِّين فحكمُ تخفيفِها بإلقاء حركتِها على الساكن قبلها، وتُحذَفُ، كقولنا في مَسْأَلة: مَسَلَة، وفي مِرْآة: مِرَاة، ومن ذلك الأَحمر، إذا خَففتَ همزتَه.

وقولُه: «**على طريقها**» يعني بإلقاء حركتِها على الساكن الذي هو اللَّامُ، وفي ذلك وجهان[٤]:

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) طه: ٢٠/ ١٣٢.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١١١، والمقتضب: ٢/ ٩٧، ٢/ ٩٩، وسر الصناعة: ١١٢-١١٣، ٨٢٢، وما سلف قبل قليل.

(٤) ذكرهما المبرد والفارسي وابن الحاجب، انظر المقتضب: ١/ ٢٥٣-٢٥٤، والشيرازيات: ٢٩، والبصريات: ٢٢٠-٢٢١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.
والقول في هذه المسألة مبني على الاعتداد بالحركة العارضة، ولا يُعتدُّ بها على الأَكثر، انظر الكتاب: ٣/ ٥٤٥، والبصريات: ٢٢٠-٢٢٣، والشيرازيات: ٢٩-٣٠، والحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٨، والبغداديات: ١٨٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥١.

أَحدُهما: أَن تُلقيَ حركةَ الهمزةِ(١) على اللَّام، فتُحرِّكَ اللَّامَ، وتُبقيَ أَلفَ الوصل ولا تحذفَها، فتقولَ: اَلَحْمر.

والآخرُ أَن تقولَ: لَحْمر(٢)، فتَحذفَ أَلفَ الوصل، فمَن أَثبتَها مع تحرُّكِ اللَّامِ نَوى سكونَها إِذ كانت الحركةُ للهمزة عارضةً في اللَّام، فلم يُعتدَّ بها، وهذا معنى قوله: «لطُروءِ الحركةِ»، وصار ذلك فيها كحركة التقاءِ الساكنَين في كونها عارضةً، أَلا ترى أَنهم قد قالوا: لم يَقُمِ الرجلُ، فلم يعتدُّوا بالكسرة؟ ولذلك لم يُعيدوا الواوَ المحذوفةَ لالتقاء الساكنَين، ومن ذلك الانْطلاقُ، حرَّكوا اللَّامَ لالتقاء الساكنَين، ومع ذلك همزةُ الوصل ثابتةٌ لم تُحذفْ.

ومَن حذفَ الهمزةَ وقال: لَحْمر فإِنه اعتدَّ بالحركة لأَن الداعي إِلى الهمزة إِنما هو ضرورةُ سكونِ اللَّامِ، واللَّامُ قد تحرَّكتْ، فوقعَ الاستغناءُ عنها، ويلزمُ مَن قال: اَلَحْمر فيُثبتُ الهمزةَ أَن يقولَ في اِسْأَلْ إِذا خُففتْ: اِسَلْ(٣)، ومَن قال: لَحْمر يلزمُه أَن يقولَ: سَلْ.

إِلا أَن الأَكثرَ مع لامِ المعرفة إِبقاءُ أَلفِ الوصلِ، وحذفُها في غير ذلك، لأَن هذه اللَّامَ موضوعةٌ على السكون، لا تَعتورُها [٩/ ١١٦] الحركةُ إِلا بسبب عارضٍ، فالسكونُ فيها أَقوى، وحكَى الكسائيُّ والفرَّاءُ أَن من العرب مَن يقلبُ الهمزةَ لاماً في مثل هذا، فيقولُ: اللَّحْمر في الأَحمر، واللَّرْض في الأَرض(٤)، وكأَن أَهلَ هذه اللغةِ نَكَبوا عن تحريك هذه اللَّامِ، فقلَبوا الهمزةَ من جنس اللَّام، كما قالوا: لَوٌّ إِذا جعلوها اسماً،

---

(١) في ط، ر: «الألف»، تحريف.

(٢) ذكر المازني أن الأخفش رواه عن بعض العرب، انظر الحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٨، والخصائص: ٣/ ٩٠، وهذا الوجه هو القياس عند الزمخشري كما سلف من كلامه، ودفع ابن الحاجب ذلك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) أجاز الأخفش ذلك، وغلَّطه المبرد، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٦، وزد البصريات: ٢١٩، والحجة للفارسي: ١/ ١٢٨.

(٤) انظر ما حكياه في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٢، ٣/ ٢٤٥، والارتشاف: ٢٧٤.

فيزيدون واواً من جنس الواو.

فأما قراءةُ أَبي عمرو: ﴿عَادًا لُّولى﴾[١] بالإدغام والتشديدِ فوجهُها أَن الأَصلَ الأُولى، فخُففتْ الهمزةُ بأَن أُلقيتْ حركتُها على اللَّام، ثم حُذفتْ، واعتدُّوا بالحركة على مذهب مَن قال: لَحْمر، ثُم أُدغمَ التنوينُ في اللَّام، وأَما «مِن لَانَ»[٢] فعلى المذهبَين، فإِن قلت: لَحْمر، واعتددْتَ بالحركة قلت: مِنْ لانَ بسكون النون في مِنْ لأَن ما بعدَها متحرِّكٌ، وعلى ذلك قُرئَ ﴿قالُوا لَانَ﴾[٣] بإِثبات الواو، لأَن اللَّامَ متحرِّكةٌ، فلم يَلتقِ ساكنان.

وإِن قلت: الَحْمر بإِثبات همزةِ الوصلِ، ولم تعتدَّ بحركة اللَّام، وأَجريتَها مُجْرى الساكنِ فإِنك تقولُ: مِنَ لانَ بفتح النون لالتقاء الساكنَين إِجراءً لها مُجْرى الساكن، وتقولُ على ذلك مِلَانَ على حدِّ قول الشاعر[٤]:

غيرَ الذي قَدْ يُقالُ مِلْكَذِبِ

فتَحذفُ النونَ لالتقاء الساكنَين إِجراءً لها مُجْرى حروفِ العلَّةِ من قِبلِ أَن الساكنَ في الحكم كالساكن في اللَّفظِ، فكما تُثبتُ همزةَ الوصلِ مع هذه اللَّامِ في الَحْمر كإِثباتها مع الساكن الصريح كذلك تَحذفُ الواوَ معها لالتقاء الساكنَين، وتحرِّكُ النونَ في مِنْ لَانَ وتَحذفُها، والتحريكُ أَكثرُ، وقد قُرئ ﴿مِنَ لَّرْضِ﴾[٥]، ﴿ومِن لَّرْضِ﴾[٦] بالوجهين مع

---

(١) النجم: ٥٣/ ٥٠، سلفت القراءة: ٩/ ٥٥.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٨.

(٣) البقرة: ٢/ ٧١، وفي الآية أربعة أوجه، حكى الأخفش وجهين أحدهما إثبات الواو مع تخفيف الهمزة، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٥٢-١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٣٦-٢٣٧، والقرطبي: ٢/ ١٩٢.

(٤) سلف البيت: ٨/ ٣٥، ٩/ ١٩١.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٦٧، وفي غيرما سورة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٨.

(٦) أدغم أبو عمرو النون في اللام إذا تحرك ما قبلها، انظر السبعة: ١١٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٩٢، ٢/ ٢٩٦، والتيسير: ٢٠٤، والنشر: ١/ ٤١٠، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٨.

إِلقاءِ حركةِ الهمزةِ على الساكن الذي هو اللَّامُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا التقتْ همزتان في كلمةٍ فالوجهُ قلبُ الثانيةِ إِلى حرفِ لِيْنٍ كقولهم: آدَم وأَيِمَّة وأُوَيْدِم، ومنه جاءٍ وخَطايا، وقد سمعَ أَبو زيد مَن يقولُ: اللَّهمَّ اغفرْ لي خطائئي، قال هَمَزَها أَبو السَّمح ورَدَّادٌ ابنُ عمِّه، وهو شاذٌ، وفي القراءة الكوفية «أَئِمَّة»).

قال الشارح: قد تقدَّم قولُنا بأَن الهمزةَ حرفٌ مستثقَلٌ لأَنه بَعُدَ مخرجها إِذ كانت نَبرةً في الصدْر تخرجُ باجتهاد، فثَقُلَ عليهم إِخراجُها، لأَنه كالتهوُّع[1]، ولذلك مالَ أَهلُ الحجاز إِلى تخفيفها[2]، وإِذا كان ذلك في الهمزة الواحدةِ فإِذا اجتمعَ همزتان ازدادَ الثِّقلُ، ووجبَ التخفيفُ.

فإِذا كانتا في كلمةٍ واحدةٍ كان الثِّقلُ أَبلغَ، ووجبَ إِبدالُ الثانيةِ إِلى حرفِ لينٍ، نحوُ آدم وآخَر وأَيمَّة وجاءٍ وخَطَايا.

فأَما آدمُ فأَصلُه أَأْدَمُ بهمزتَين، الأُولى همزةُ أَفْعلَ، والثانيةُ فاءُ الفعلِ، لأَنه من الأُدْمَة[3]، وكذلك آخَرُ لأَنه من التأَخُّر[4]، فأَبدَلوا من الثانية أَلفاً محضةً، وذلك لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها على حدِّ فعلِهم في راس وفاس، ولا تُخفَّفُ، وإِنما تصيرُ أَلفاً كأَلفِ ضارِب وخاتَم.

وإِنما شبَّهناها بالزائدة من حيث لم تكن أَصلاً، وعلى ذلك إِذا جمعتَه اسماً قلتَ: أَوَادِم على نحو كَواهِل وحَوائط، فإِن أَردتَ الصفةَ قلت: أُدْم نحوَ حُمْر، فقلبُها واواً على حدِّ

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٠٢.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٢٠٢.

(٣) هو قول قطرب والفارسي وابن جني، وذكره السخاوي دون نسبة، انظر الزاهر: ١/ ٣٨٩، والتكملة: ٣٨، وسر الصناعة: ٥٧٩، وسفر السعادة: ١٩.

(٤) كذا في التكملة: ٣٨، وسر الصناعة: ٥٧٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٤٩، ٣/ ٥٥٢، والمقتضب: ١/ ١٥٨، والأصول: ٢/ ٤٠٣، والتكملة: ٣٨، وشرح الملوكي: ٢٣٠-٢٣١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤٩، والنشر: ١/ ٣٨١.

بَوازِل وكَواهل دليلٌ على اعتزام رفضِ أَثرِ الهمزةِ فيها، وتقولُ في التصغير: أُوَيْدِم كما تقولُ: بُويزِل وكُوَيْهِل.

على أنه ليس في قولهم: أُوَيْدِم دلالةٌ على رفض الهمزةِ، لأَن الهمزةَ تُقلبُ واواً إِذا انفتحتْ وانضمَّ ما قبلها، نحوُ جُوَن، وإِنما أَصحابُنا يذكرون أُوَيْدِم مع أَوَادِم وأَواخِر جمعاً بين التصغير والتكسير(١).

وأَما أَيِمَّة فهو في الأَصل أَئمَّة على وزن أَفْعِلَة، لأَنه جمعُ إِمَام كحِمار وأَحْمِرَة، فاجتمعَ في أَوله همزتان، الأُولى همزةُ الجمعِ، والثانيةُ فاءُ [٩/ ١١٧] الكلمةِ واجتماعُ الهمزتَين في كلمةٍ غيرُ مستعمَلٍ، فوجبَ تخفيفُها، وكان القياسُ قلْبَ الهمزةِ الثانيةِ أَلفاً لسكونها على حدِّ قلبِها في آنِية وآزِرة جمعَ إِناء وإِزَار، لكنَّه لَمَّا وقعَ بعدها مِثْلان، وهما الميمان، وأَرادوا الإِدغامَ نقَلوا حركةَ الميمِ الأُولى - وهي الكسرةُ - إِلى الهمزة، وأَدغموا الميمَ في الميم، فصار أَئمَّة، والذي يدلُّ على ما قلناه [٣٠٨/ أ] أَنه لو لم يكنْ كذلك لوجبَ إِبدالُ الثانيةِ أَلفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على ما ذكرناه، وكان يقعُ المدغَمُ بعدها فيقالُ: آمَّة مثلَ عامَّة وطامَّة، فلمّا لم يُقَلْ ذلك دلَّ على ما قلناه.

وممَّا يؤيِّدُ أَن الكسرةَ نُقِلت من الميم الأُولى إِلى ما قبلها من الهمزة قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ ﴿أَيِمَّةَ﴾(٢) على الأَصل، فلمّا صار اللَّفظُ إِلى أَئمَّة لزمَ تخفيفُ الثانيةِ، وأَن تصيرَ بينَ بينَ على حدِّ قولهم في سَئم: سَيِم.

إِلا أَنهم لَمَّا لم يكنْ في كلامهم الجمعُ بين همزتَين في كلمة واحدةٍ نَكَبوا عن جعلِها بينَ بينَ، لأَن في جعلِها بينَ بينَ ملاحَظةَ الهمزةِ، إِذ كانت همزةً في النِّية، فأَخلَصوها ياءً

---

(١) انظر سر الصناعة: ٥٧٩، ٦٦٥، وشرح الملوكي: ٢٣١، ٢٥٩.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وغيرهما بهمزتين، ووردت هذه الكلمة في خمس آيات من القرآن الكريم، أولها في سورة التوبة: ٩/ ١٢، وانظر الكلام على هذه القراءة مستوفىً في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥١، وزد معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٥٧، والممتع: ٣٨٠، وطعن الزمخشري بقراءة التصريح بالياء في «أئمة»، وردَّ عليه أبو حيان وابن الجزري، انظر الكشاف: ٢/ ١٤٢، والبحر المحيط: ٥/ ٣٨٠، والنشر: ١/ ٣٨٠.

محضةً، لأَن همزةَ بينَ بينَ هنا ياءٌ مَشُوبةٌ بالهمزةِ، وإِنما رفَضوا فيها بقايا الهمزة، فأَخلَصوها ياءً، فقالوا: أَيِمَّة على ما ترى.

فأَما جاءٍ فأَصلُه جائئٌ بهمزتين متحرِّكتَين، الأُولى منقلبةٌ عن عينِ الفعل التي هي ياءٌ في جاءَ يَجِيءُ، انقلبتْ همزةً للإِعلال على حدِّ قلبِها في بائع وقائل، والثانيةُ التي هي لامُ الفعل، فيلزمُ قلبُ الثانيةِ ياءً لانكسار ما قبلها[١].

ولم يجعلوها بينَ بينَ لِمَا ذكرناه من أَن همزةَ بينَ بينَ همزةٌ في النِّية، وهم قد رفضوا الجمعَ بين همزتَين أَلبتَّةَ، فقلَبوها كما قُلبتْ همزةُ آدَم أَلفاً لانفتاح ما قبلها، وصارت الياءُ في جائي عاريةً من آثار الهمزة كياء قاضي، كما صارت أَلفُ آدَمَ عاريةً من الهمزةِ كألف خالد وضارِب.

وكان الخليلُ يقولُ: هو مقلوبٌ، كأَنهم جعلوا العينَ في موضع اللَّام، وكان فاعِلاً، فصار فالِعاً، كما قالوا: شاكِي السلاحِ، وأَصلُه شائكُ السلاحِ، ولاثٍ، وأَصلُه لائثٌ، واطَّردَ هذا القلبُ عنده فيما كان لامُه همزةً، نحوُ جاءٍ وشاءٍ ونحوِه لئلَّا يلتقيَ همزتان، ولا يطَّرِدُ عنده في شاكٍ ولاثٍ، إِذ لم يَلتقِ في آخره همزتان.

ومذهبُ الخليل متينٌ لِمَا يلزمُ في قوله سيبويه من الجمع بين إِعلالَين، وهو قلبُ الياءِ التي هي عينٌ همزةً، وقلبُ الهمزةِ التي هي لامٌ ياءً[٢].

وأَما خَطَايَا فإِنه جمعُ خَطيئة على طريقةِ فَعائل، جُمِعَ على الزيادة جَمْعَ الرباعيِّ، وأَصلُه خَطائئ بهمزتَين، لأَنك همزتَ ياءَ خَطيئة في الجمع كما همزتَ ياءَ قَبيلة وسَفينة حين قلت: قبائل وسفائن، وموضعُ اللَّامِ من خطيئة مهموزٌ، فاجتمعَ همزتان، فقُلبتْ الثانيةُ

---

(١) هو قول سيبويه.

(٢) انظر مذهبي الخليل وسيبويه في الكتاب: ٣/ ٥٥٢، ٤/ ٣٧٧، والمقتضب: ١/ ١١٥-١١٦، والأصول: ٣/ ٢٩٦-٢٩٧، والشيرازيات: ٥٥٢، ٥٥٤، وسر الصناعة: ٣٠٧، والمنصف: ٢/ ٥١-٥٤، والنكت: ١٢٠٨، والإنصاف: ٨٠٥-٨٠٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٦-٤٤٧، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ٣٦ من أجل الجمع بين إعلالين.

ياءً لاجتماع الهمزتَين، فصارت خطائي، ثُم استثقَلوا الياءَ بعدَ الكسرة مع الهمزة، فأبدَلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً كما فعلوا ذلك في مَدَارَى ومَعَايَا، وإذا كانوا قد اعتمدوا في مَدَارَى ومَعَايَا ذلك مع عدمِ الهمزةِ فهو مع الهمزة أولَى بالجواز لثِقل الهمزة، فصار خطاءا بهمزة بين ألفَين، وتقديرُه خَطَاعا، والهمزةُ قريبةٌ من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزةَ ياءً، فصار خَطايا(١).

وإنما جعلوها ياءً ولم يجعلوها واواً لأن الياءَ أقربُ إلى الهمزة من الواو، فلم يُريدوا إبعادَها عن شَبه الحرفَين اللذين اكتنَفاها.

وكان الخليلُ يذهبُ في ذلك إلى أنه من المقلوب، وأن الهمزةَ في خطائي بعد الألف هي لامُ الفعل في الواحد، والألفُ بعدها هي المدَّةُ في خطيئة على نحوٍ من قولِه في جاءٍ، هذا رأيُ سيبويه في الهمزتين إذا التقَتا في كلمةٍ واحدةٍ، لم يَحْكِ غيرَ(٢) إبدالِ الثانية(٣).

وأما أبو زيد فحكَى أن مِن العرب مَن يُحقِّقُ(٤) الهمزتَين جميعاً، فيقولُ: «أَأَنتَ قلتَ؟»(٥) قال: وسمعتُ من العرب مَن يقول: اللهمَّ اغفرْ لي خَطائئي(٦) مثلَ خَطايايَ، هَمزَها أبو

---

(١) من قوله: «لأنك همزت ياء....» إلى قوله: «خطايا» قاله المازني بخلاف يسير، انظر المنصف: ٢/ ٥٤-٥٥.

(٢) في ط، ر: «لم يخلُ عن».

(٣) انظر مذهبي الخليل وسيبويه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٠، وزد معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٩-١٤٠، والتكملة: ٢٦٥، والشيرازيات: ٣٢٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٨-٤٩، والنكت: ٩٨٠-٩٨١، والأمالي لابن الشجري: ٢/ ٢٠٦، ٢/ ٢٠٨، ٢/ ٢١٥

(٤) في ط، ر: «يخفف» تحريف.

(٥) المائدة: ٥/ ١١٦، تحقيق الهمزتين قراءة الكوفيين، ومن لم يرد تحقيقهما مجتمعتين أدخل بينهما ألفاً زائدةً، انظر المقتضب: ١/ ١٦٢-١٦٣، والسبعة: ١٣٦، وسر الصناعة: ٧٢٢-٧٢٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٧٢-٧٣، والنشر: ١/ ٣٥٨-٣٥٩.

(٦) وحكاه أيضاً الأخفش، وذكر أنها لغة في قيس، انظر معاني القرآن له: ٧٢٨، والخصائص: ٣/ ١٤٣، والارتشاف: ٢٦٨، ونسبت حكاية هذا القول في الإنصاف: ٨٠٦ إلى الكسائي، وهي بلا نسبة في المساعد: ٤/ ١٠٠، ٤/ ١١٢، وانظر الأصول: ٣/ ٣٨٢، وسر الصناعة: ٧١-٧٢، والخصائص: ٢/ ٦، والمنصف: ٢/ ٥٧.

السَّمْح ورَدَّادٌ ابنُ عمِّه[1]، وهو [٩/ ١١٨] قليلٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس.

وقوله: «**وفي القراءة الكوفيَّةِ أَئِمَّة**»[2] فإنه قرأ بذلك عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ من أَهل الكوفة، وقرأ بذلك من أَهل الشام ابنُ عامر اليَحْصبيُّ[3]، وليس ذلك بالوجه، والحُجةُ لهم في ذلك أَن الهمزةَ في حروف الحلقِ، وقد يجتمعُ حروفُ الحلقِ في نحو اللُّعَاعَة[4]، ولَحِحَتْ عينُه[5]، فكذلك الهمزةُ.

وذلك ضعيفٌ بأَن حروفَ الحلقِ مستثقَلةٌ، وثِقلُها لاستِفالِها، وكلُّ ما سَفُلَ منها كان أَشدَّ ثِقلاً[6]، فلذلك فارقَتْ الهمزةُ أَخواتِها، فجازَ اجتماعُ العينَين والحاءين، ولم يَجُزْ في الهمزة لأَنها أَدخَلُ الحروفِ في الحلق، والذي يدلُّ على ضعفِه أَنَّا لا نعلمُ أَحداً حقَّقَ في نحو آدَم وآخَر، وكذلك ينبغي في القياس أَن يكونَ أَيِمَّة.

فإن قيل: آدَمُ الهمزةُ الثانيةُ فيه ساكنةٌ، والثانيةُ في أَئِمَّة متحرِّكةٌ، والمتحرِّكُ أَقوى من الساكن.

قيل: المتحرِّكُ في هذا ليس بأَقوى من الساكن، بل حكمُهما في الاعتلال والقلبِ واحدٌ، أَلا تراك تقولُ في مِئْر: مِيرْ وفي ذِئب: ذِيْب لكسر ما قبلهما، ولم تكن الحركةُ مانعةً من الاعتلال؟ وكذلك جُوَنٌ ولُوَمٌ.

قال[7]: «وزعموا أَن ابنَ أَبي إِسحقَ كان يحقِّقُ الهمزتَين في أُناسٍ[8] معه»، قال

---

(١) حكى الهمز عنهما ابن عقيل في المساعد: ٤/ ١١٢.
«وأبو السمح الطائي، أُحضرَ أيام المعتز ليؤخذ منه»، إنباه الرواة: ٤/ ١١٦.
(٢) كذا في سر الصناعة: ٧٢.
(٣) سلفت هذه القراءة: ٩/ ٢٢٢.
(٤) هي الهندباء، اللسان (لعع).
(٥) أي التصقتْ، اللسان (لحح).
(٦) انظر سر الصناعة: ٧١.
(٧) هو سيبويه، الكتاب: ٤/ ٤٤٣.
(٨) في الكتاب: «وأناس».

سيبويه: «وقد يتكلَّمُ ببعضه العربُ، وهو رديءٌ»[١]، هذا نصُّ سيبويه، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وإذا التقَتا في كلمتَين جاز تحقيقُهما وتخفيفُ إحداهما بأَن تُجعلَ بينَ بينَ، والخليلُ يختارُ تخفيفَ الثانيةِ، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وأَهلُ الحجازِ يُخفِّفونهما معاً، ومن العرب مَن يُقحمُ بينهما أَلفاً، قال ذو الرمَّة:

آأَنــــــــتِ أَمْ أُمُّ ســـــــــالِمِ

وأَنشدَ أَبو زيد:

حُـزُقٌّ إِذا مــا القــومُ أَبْـدَوا فُكَاهــةً ... تَفَكَّــرَ آإِيَّـــاه يَعْنــونَ أم قِـــرْدَا

وهي في قراءة ابن عامر، ثُم منهم مَن يُحقِّقُ بعد إِقحامِ الأَلفِ، ومنهم مَن يُخفِّفُ).

قال الشارح: اعلمْ أَنه إِذا التقتْ همزتان في كلمتَين منفصلتَين فإِن أَهلَ التحقيقِ[٢] يخفِّفون إِحداهما، ويَستثقلون تحقيقَهما[٣] كما استثقلَ أَهل الحجاز تحقيقَ الواحدةِ، إِذ ليس من كلام العربِ أَن تلتقيَ همزتان فتُحقَّقا[٤] إِلا إِذا كانت عَيناً مضاعَفةً[٥] من نحو رأَّاس وسأَّال[٦]، إِلا أَنهما في الكلمتَين أَسهلُ حالاً وأَقلُّ ثِقلاً، إِذ ليستا بملازمَتَين، وقيامُ كلِّ كلمةٍ بنفسها غيرُ ملتصِقةٍ بالأُخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة، وقد تلتقيان في كلمتين.

فمنهم مَن يخفِّفُ الأُولى، ويُحقِّقُ الآخِرةَ، وهو قولُ أَبي عمرو، واستَدلَّ على ذلك

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٤٣، وانظر توجيه قول ابن أبي إسحاق في المقتضب: ١/ ١٥٨-١٥٩، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٧.

(٢) في ط، ر: «التخفيف». تصحيف، وما أثبت موافق لما جاء في الكتاب: ٣/ ٥٤٩، والأصول: ٢/ ٤٠٤، والتكملة: ٣٨.

(٣) في ط، ر: «تحقيقها». تحريف، وما أثبت موافق لما جاء في مصادر الحاشية السالفة.

(٤) من قوله: «اعلم أن....» إلى قوله: «فتحققا» قاله سيبويه: ٣/ ٥٤٨-٥٤٩.

(٥) من قوله: «اعلم أن...» إلى قوله: «مضاعفة» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٤٠٤، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٥.

(٦) كذا في الخصائص: ٣/ ١٤٣، والممتع: ٦٣٣-٦٣٤.

بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[1] و﴿يَٰزَكَرِيَّآ [٣٠٨/ ب] إِنَّا﴾[2]، ويشبِّهون ذلك بالتقاء الساكنَين، فإِن التغييرَ يقعُ على الأَول منهما دون الثاني، كقولك: ذهبتِ الهنداتُ، ولم يَقمِ القومُ.

ومنهم مَن يحقِّقُ الأُولى ويخفِّفُ الثانيةَ[3]، قال سيبويه: «سمعْنا ذلك من العرب، وقرأَ[4] ﴿فقد جاء اَشراطُها﴾ و﴿يا زكريَّاء اِنَّا﴾ يخفِّفُ الهمزةَ الثانيةَ»[5]، فيجعلُها بينَ بينَ[6]، وتحقيقُهما جائزٌ لأَنهما منفصلتان في التقدير، ولا تلزمُ إِحداهما الأُخرى، قال الشاعر[7]:

كلُّ غَرَّاءَ إِذا ما بَرَزَتْ ... تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ

[٩/ ١١٩] أنشدَه سيبويه بتَلْيينِ الثانيةِ وجعلِها بينَ بينَ، لأَنها مكسورةٌ بعدَ فتحةٍ، وممَّا يُحتجُّ في ذلك أَنه لا خلافَ في قولهم: آدَم وآخَر، فوقعَ التغييرُ والبدلُ في كلمةٍ واحدةٍ على الثانية، فكذلك إِذا كانتا في كلمتَين.

وأَما أَهلُ الحجاز فيخفِّفون الهمزتَين معاً، لأَنه لو لم تكنْ إِلا واحدةً لخفِّفتْ، قال سيبويه: «ومن العربِ ناسٌ يُدخِلون بين أَلفِ الاستفهامِ وبين الهمزةِ أَلفاً، وذلك لأَنهم كرهوا التقاءَ الهمزتَين، ففصَلوا بينهما بأَلفٍ كما قالوا: اِخْشَيْنانِّ، ففصَلوا بأَلفٍ بين

---

(١) محمد: ٤٧/ ١٨.

(٢) مريم: ١٩/ ٧.

(٣) وهو مذهب الخليل، انظر مذهبه ومذهب أبي عمرو في الكتاب: ٣/ ٥٤٩، والمقتضب: ١/ ١٥٨-١٥٩، والأصول: ٢/ ٤٠٤، والتكملة: ٣٨، وسر الصناعة: ٧٨٨، والنكت: ٩٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٥.

(٤) في الكتاب: ١/ ٥٤٩: «وهو قولك».

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٤٩ بتصرف.

(٦) انظر الوجهين السالفين في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٧٨، والسبعة: ١٤٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٧٤-٧٥، والنشر: ١/ ٣٨٢، والحاشية (٣).

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٤٩، والنكت: ٩٨٢، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ١٦٧.

النوناتِ كراهيةَ التقاءِ هذه الحروفِ المضاعَفةِ»[١]، فأَما قولُ الشاعر[٢]:

فيَـا ظَبْيَـةَ الوَعْسـاءِ بَـينَ جُلَاجِـلٍ   وبَـينَ النَّقَـا آأَنْـتِ أَمْ أُمُّ سَـالِمِ

البيتُ لذي الرمَّة، والشاهدُ فيه إِدخالُ الأَلف بين الهمزتَين من قوله: آأَنتِ كراهيةَ اجتماعِ الهمزتَين كما دخلتْ بين النونات من قولهم: اضربْنانِّ كراهيةَ اجتماعِها.

والوَعْساءُ: رَملةٌ ليِّنةٌ، وجُلاجلُ: موضعٌ بعَينه، ويُروَى حُلاحِل بالحاء غيرِ المعجَمةِ[٣]، والنَّقا: الكَثيبُ من الرَّمل، وأَرادَ المبالَغةَ في شدَّة الشَّبهِ بين الظَّبية والمرأَةِ حتى التَبستَا عليه، فسأَلَ سؤالَ شاكٍّ[٤].

وأَما البيتُ الآخرُ وهو[٥]:

حُــــزُقٌّ إِذا مــــا القــــومُ إِلــــخ

أَنشدَه أَبو زيد في نوادره[٦]، قال: أَنشدَناه الأَعرابُ، وأَنشدَه أَيضاً الجوهريُّ في كتابه[٧]، والشاهدُ فيه قولُه: آإِيَّاه بإِدخال الأَلفِ بين همزة الاستفهامِ وبين الهمزةِ التي هي فاءٌ، والحُزُقُّ: القصيرُ الذي يُقارِبُ الخَطْوَ، كأَنه يهجوه بقِصرِه، يقولُ: إِذا تَفاكَهوا وتَمازَحوا ووصَفوا القصيرَ تَفكَّرَ هذا الرجلُ هل هو المعنيُّ أَم القِردُ؟

وقد قرأَ [٩/ ١٢٠] ابنُ عامرٍ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٨]، وكذلك ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[٩]، ثُم بعد دخول أَلف الفصل منهم مَن يحقِّقُ الهمزتَين، وهم بنو تميم،

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٥١.

(٢) سلف البيت: ١/ ٢٢٠.

(٣) انظر هذه الرواية في ديوان ذي الرمة: ٧٦٧، ومعجم البلدان (جلاجل)، (حلاحل).

(٤) من قوله: «والشاهد...» إلى قوله: «شاك» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ١٦٨.

(٥) قائله جامع بن عمرو الكلابي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٣، وزد سر الصناعة: ٧٢٢-٧٢٣، وشرح شواهد الشافية: ٣٤٩.

(٦) لم أجده في النوادر.

(٧) الصحاح (حزق).

(٨) البقرة: ٢/ ٦.

(٩) يوسف: ١٢/ ٩٠.

ومنهم مَنْ يخفِّفُ الثانيةَ، وهم أَهلُ الحجاز، وهو اختيارُ أَبي عمرو(١).

فمَن حقَّقَ فإنما المرادُ الفرارُ من التقاء الهمزتَين، وقد حصلَ ذلك بالألف، ومَن خفَّفَ فلأَن الثانيةَ بينَ بينَ، وهي في نيَّةِ الهمزةِ، فكرهوا أَن لا يُدخِلوا الأَلفَ بينهما، لأَن همزةَ بينَ بينَ همزةٌ في النيَّة، أَما إِذا لم يُؤتَ بأَلفِ الفصلِ ولم يكنْ قبلَ همزةِ الاستفهامِ شيءٌ لم يكنْ بدٌّ من تحقيق همزةِ الاستفهامِ، لأَنه لا سبيلَ إِلى تخفيف الأَولِ لأَن فيه تقريباً من الساكن، والساكنُ(٢) لا يُبتدأُ به.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفي اقرأْ آيةً ثلاثةُ أَوجهٍ أَن تُقلَبَ الأُولى أَلفاً، وأَن تُحذفَ الثانيةُ، وتُلقَى حركتُها على الأُولى، وأَن تُجعلا معاً بينَ بينَ، وهي حجازيَّةٌ).

قال الشارح: قد اجتمعَ في «اقرأْ آيةً» همزتان، الأُولى ساكنةٌ، والثانيةُ مفتوحةٌ، فمنهم مَن يخفِّفُ الأُولى بأَن يُبدِلَها أَلفاً محضةً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها على حدِّ راس وفاس، ويحقِّقُ الثانيةَ، فيقول: اقرا آيةً.

ومنهم مَن يخفِّف الثانيةَ بأَن يُلقيَ حركتَها على الساكن قبلها ويَحذفَها على حدِّ مَنَ بُوكَ وكمِ بِلُكَ؟ فيقولُ اقرَآيَة(٣)، وكان أَبو زيد يجيزُ إِدغام الهمزة في الهمزة، فيقولُ: اقرَأَّية، ويجعلُها كسائر الحروف(٤).

---

(١) وابن كثير ونافع، غير أن مدَّ أبي عمرو في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أَطول من مدِّ ابن كثير، واختلفوا عن نافع في إِدخال الألف، وكان ابن عامر يقرأ بهمزتين في الاستفهام، وقال ابن مجاهد: «والمعروف عن ابن عامر بهمزتين بغير ألف» السبعة: ٣٥٧-٣٥٨، وانظر السبعة: ١٣٦-١٣٧، ٣٥١، والتيسير: ٣٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٧٤، ٢/ ١٤، والنشر: ١/ ٣٦٣-٣٦٥، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، إذ ذكر ابن الحاجب أن إقحام الألف بين الهمزتين لم يثبت إلا في «آأنت».

(٢) سقط من ط، ر: «والساكن». خطأ.

(٣) انظر الوجهين السالفين في الكتاب: ٣/ ٥٥٠، والأصول: ٢/ ٤٠٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٦.

(٤) من قوله: «وكان أبو زيد...» إلى قوله: «الحروف» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٥٠، وانظر حكاية أبي زيد في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٦.

وأَما قولُ صاحب الكتاب: «**أَن تُجعَلا معاً بينَ بينَ**» فليس بصحيح، وهو وهمٌ لأَن الأُولى ساكنةٌ(١)، والهمزةُ الساكنةُ لا تُجعلُ بينَ بينَ لأَن معنى جعلِها بينَ بينَ أَي بين الهمزة وبين الحرفِ الذي منه حركتُها، وإِذا لم تكن متحرِّكةً فلا يصحُّ فيها ذلك مع أَن الغرضَ من جعلِها بينَ بينَ تخفيفُها بتقريبها من الساكن، وإِذا كانت ساكنةً فقد بَلغتْ الغايةَ في الخفَّة، إِذ ليس وراءَه خِفَّةٌ.

فأَما لو قلتَ: قرأَ آيةً بتحريكها جاز أَن تُجعَلا بينَ بينَ معاً، وذلك على لغة أَهلِ الحجاز، وعلى لغة غيرِهم لأَنهما مفتوحتان بخلافة اقرأْ آيةً، فاعرفْه.

---

(١) وهَّم ابن الحاجب الزمخشري في هذه المسألة أيضاً، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥١-٣٥٢.

ومن أصناف المشترَك التقاءُ الساكنَيْن

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (تشترِكُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ، ومتى التقيَا في الدَّرْج على غيرِ حدِّهما، وحدُّهما أَن يكونَ الأولُ حرفَ لِينٍ، والثاني مدغَماً في نحو دابَّة وخُوَيْصَّة وتُمُودَّ الثَّوبُ وقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَّا﴾، لم يَخْلُ أَولهُما من أَن يكونَ مدَّةً أَو غيرَ مدَّةٍ، فإِن كان مدَّةً حُذفَ، كقولك: لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، ويَخْشَى القومُ، ويغْزُو الجيشُ، ويَرْمِي الغرضَ، ولم يَضربا اليومَ، ولم يَضربوا الآن، ولم تَضربي ابْنكِ، إِلا ما شذَّ من قولهم: آلحسَنُ عندك؟ وآيْمُنُ الله يمينُك؟ وما حُكي من قولهم: حَلْقتَا البِطَانِ).

قال الشارحُ: التقاءُ الساكنَين ممَّا يشتَرِكُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ، الاسمُ والفعلُ والحرفُ، فالاسمُ نحوُ قولك: مَنْ الرَّجُلُ ومُذْ اليومُ فيمَن رَفع، وزيدٌ الظريفُ، والفعلُ نحوُ خُذْ العفوَ، واردُدْ الجيشَ، والحرفُ نحوُ قولك: هلْ الرجلُ في الدار؟ وقدْ انْطلقَ خالدٌ، ونظائرُه كثيرةٌ، فلذلك ذكَره في المشترَك.

واعلمْ أَن التقاءَ الساكنَين لا يجوزُ، بل هو غيرُ ممكنٍ، وذلك من قِبلِ أَن الحرفَ الساكنَ كالموقوف عليه، وما بعدَه كالمبدوء به، ومحُالٌ الابتداءُ بساكن، فلذلك امتنعَ التقاؤهما.

وقولُه: «في الدَّرْج» تحرُّزاً[1] من حال الوقفِ، لأَنه في الوقف يجوزُ الجمعُ بين ساكنَين، فيكونُ الوقفُ كالسادِّ مَسدَّ الحركةِ، كقولك: قام زيْدْ، وهذا بَكْرْ، وإِنما سَدَّ الوقفُ مَسدَّ الحركةِ لأَن [٩/ ١٢١] الوقفَ على الحرف يُمكِّنُ جَرْسَ ذلك الحرفِ[2]، ويوفِّرُ الصوتَ عليه، فيصيرُ توفيرُ الصوتِ بمنزلة الحركةِ له.

أَلا ترى أَنك إِذا قلت: عمرو ووقفتَ عليه وجدتَ للراء من التكرُّر وتوفيرِ الصوتِ ما ليس لها إِلا إِذا وصلتَها بغيره؟ وذلك أَن تحريكَ الحرفِ يُقَلْقلُه قبلَ [٣٠٩/ أ] التمامِ،

---

(١) في ط، ر: «تحرز».

(٢) انظر الخصائص: ١/ ٥٨.

ويَجتذبُه إلى جَرسِ الحرفِ الذي منه حركتُه.

ويؤيِّدُ عندك ذلك أَن حروفَ القلقةِ ـ وهي القافُ والجيمُ والطاءُ والباءُ والدالُ ـ لا تستطيعُ[1] الوقوفَ عليها إلا بصوتٍ، وذلك لشدَّة الحَفْز[2] والضَّغط، وذلك نحوُ اِلْحَقْ واذهبْ واخلِطْ واخرُجْ، ونحوُ الزاي والذالِ والظاءِ والصادِ، وبعضُ[3] العرب أَشدُّ تصويتاً[4].

فجميعُ هذه لا تستطيعُ[5] الوقوفَ عليها إلا بصوت، فمتى أَدْرَجتَها وحرَّكتَها زالَ ذلك الصوتُ، لأَن أَخْذَكَ في صوت آخَرَ وحرفٍ سِوى المذكورِ يَشغلُك عن إِتْباعِ الحرف الأَولِ صوتاً.

فبانَ لك بما ذكرتُه أَن الحرفَ الموقوفَ عليه أَتمُّ صوتاً وأَقوى جَرْساً من المتحرِّك، فسدَّ ذلك مَسدَّ الحركةِ، فجاز اجتماعُه مع ساكنٍ قبله.

وقولُه: «**على غيرِ حدِّهما**» يريدُ أَن يُوجَدَ شَرطاهما، والشرطان المَرعيَّان في اجتماعِ ساكنَين أَن يكونَ الساكنُ الأَولُ حرفَ مدٍّ ولِيْنٍ، والثاني مدغَماً، كدابَّة وشابَّة[6] وخُوَيْصَّة تصغيرَ خاصَّة[7]، قُلبتْ الأَلفُ واواً وجئتَ بياءِ التصغيرِ ساكنةً، وبعدَها الصادُ مضاعَفةً، وتُمُودَّ الثوبُ، وهو بناءٌ لِمَا يُسمَّ فاعلُه من تَمادَّ الزيدان الثوبَ[8].

وذلك أَن فاعَلَ يكونُ من اثنَين، يَفعلُ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه مثلَ ما يَفعلُ به

(١) في ط، ر: «يستطيع». تصحيف.
(٢) في ط، ر: «الحفل». تحريف، «والحَفْز: حثُّك الشيء من خلفه»، اللسان (حفز).
(٣) في ط، ر: «فبعض».
(٤) من قوله: «حروف القلقلة...» إلى قوله: «تصويتاً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٣.
(٥) في ط، ر: «يستطيع». تصحيف.
(٦) انظر المقتضب: ١/ ١٦١، والخصائص: ٢/ ٤٩٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٧٩.
(٧) هي خلاف العامة، اللسان (خصص).
(٨) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٤٣٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٢٠.

الآخَرُ، إلا أَنك تُسنِدُ الفعلَ إِلى أَحدِهما كما أنه له دون الآخَر، وتَنصبُ الآخَرَ على أنه مفعولٌ، وتُعرِّيه في اللفظ من الفاعليَّة، وإِن لم يَعْرَ من جهةِ المعنى، وذلك نحوُ ضارَبتُ زيداً، وقاتَلتُ بكراً.

فإِذا أَدخلتَ تاءَ المطاوَعَةِ أَسندتَ الفعلَ إِليهما على حُكم الأَصل، وصار الفعلُ من قبيلِ الأَفعال اللَّازمةِ، نحوُ تَضارَبَ الزيدان، وتَقاتَلَ البَكران، وهذا النوعُ هو الأَكثرُ في الاستعمال.

ويجوزُ أَن يكونَ متعدِّياً إِلى مفعول ثانٍ غيرِ الذي يفعلُ بك مثلَ فعلِك، نحوُ عاطَيتُ بكراً الكأسَ، أَي أَعطاني كأساً، وأَعطيتُه مثلَها، وفاوَضتُه الحديثَ، فيتعدَّى إِلى المفعولَين كما ترى، فإِذا أَدخلتَ تاءَ المطاوَعَة أَسندتَ الفعلَ إِلى الفاعل والمفعولِ الأَولِ، لأَن الفعلَ لهما في الحقيقة، وبقيَ المفعولُ الثاني منصوباً على حاله، لا حظَّ له في الفاعليَّة، نحوُ قولك: تَعاطَيْنا الكأسَ، وتفاوَضْنا الحديثَ، قال الشاعر[1]:

ولمَّا تَفاوَضْنا الحديثَ وأَسْفَرتْ ... وُجوهٌ زَهاها الحُسْنُ أَنْ تَتَقَنَّعا

[٩/ ١٢٢] وإذا عرفتَ هذه القاعدةَ وتَمهَّدَ الأَصلُ كان قولُهم: تَمودَّ الثوبُ من مادَدْتُ زيداً الثوبَ، أَي كلٌّ منهما مَدَّه، ثم دخلتْ تاءُ المطاوَعَة، فأُسندَ الفعلُ إِليهما، وبقيَ الثوبُ منصوباً على ما تقدَّمَ، وصار الفعلُ من قَبيل الأَفعال المتعدِّيةِ إِلى مفعولٍ واحدٍ، فلمَّا بُنيَ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه أُسندَ الفعلُ إِلى الثوب، فقيل: تُمودَّ الثوبُ، كما تقول: ضُربَ زيدٌ وشُتِمَ خالدٌ.

وإِنما ساغَ الجمعُ بين ساكنَين عند وجودِ الشرطَين، وذلك من قِبل أَن المدَّ الذي في حروف المدِّ يقومُ مَقامَ الحركةِ، والساكنُ إِذا كان مُدغَماً يجري مَجرى المتحرِّكِ، لأَن

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة، والبيت في ديوانه: ٢/ ٢٤، والكامل للمبرد: ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٠٤، وورد بلا نسبة في شرح الملوكي: ٧٧-٧٨.
وصدر البيت في الديوان «فلمَّا تواقَفْنا وسلَّمتُ أَشرقَتْ».

اللِّسانَ يرتفعُ بهما دُفْعةً واحدةً[1]، فلذلك لا يجوزُ اجتماعُ الساكنَين إلا إِذا كانا على الشرط المذكور.

فإن لم يكونا على الشرط المذكورِ فلا بدَّ من تحريكِ أَحدِهما أو حذفِه، فإن كان الساكنُ الأَولُ حرفَ مدٍّ ولِينٍ ـ وهو أَن يكونَ أَلفاً أَو ياءً ساكنةً قبلَها كسرةٌ، أَو واواً ساكنةً قبلَه ضمَّةٌ فإِنه إِذا لقِيَها ساكنٌ بعدَها حذفتَها.

فأَما حذفُ الأَلف فقولُك: لم يَخَفْ ولم يَهَبْ، والأَصلُ يخافُ ويَهابُ، فلمَّا دخلَ الجازمُ أَسكنَ اللَّامَ التي هي الفاءُ والباءُ، فاجتمعتْ مع الأَلفِ قبلَها، فحُذفتْ لالتقاءِ الساكنَين، إِذ لا سبيلَ إِلى تحريكها، لأن تحريكَها يؤدِّي إِلى ردِّها إِلى أَصلها الذي هو الواوُ والياءُ، وردُّها إِلى أَصلها يؤدِّي إِلى ثِقلِ استعمالِها.

ومن ذلك قولُك: هذه حُبلَى الرجلِ، ومِعْزَى القومِ، تَحذفُ الأَلفَ لسكونها وسكونِ لامِ التعريف، وكان ذلك أَولَى من أَن يقلبوها، فيصيروا إِلى ما هو أَثقلُ منها، وهو إِما الواوُ أَو الياءُ، فحذفوا حينَ أَمِنوا الإِلباسَ.

ومن ذلك قولُهم: رَمَتْ، سقطَتْ الأَلفُ لسكونها وسكونِ تاءِ التأْنيثِ بعدها، كما حذفوها في حُبلَى الرجلِ، وقالوا: رَمَيَا وغزَوَا، [٩/ ١٢٣] فقلَبوا، ولم يَحذفوا لئلَّا يَلتبسَ الاثنان بالواحد، فكان احتمالُ ثِقلِ ردِّهما إِلى الأَصل أَسهلَ من اللَّبْس، وكذلك قالوا: حُبْلَيَان وذِفْرَيَان، فقلَبوا لالتقاء الساكنَين، إِذ لو حذفوا فقالوا: حُبْلان وذِفْران لالتبسَ بما ليس للتأنيث، ورُبَّما التبسَ الاثنان بالواحد في حالِ الإِضافةِ، لأَنك تحذفُ النونَ للإِضافة، فتقول: حُبْلَى زيدٍ، وذِفْرَى البعيرِ.

وأَما حذفُ الياءِ فنحوُ قولِك: لم يَبِعْ، ولم يَصِرْ، والأَصلُ يَبيعُ ويَصيرُ، فحذفوا الياءَ لسكون اللَّامِ للجزم، وكذلك تحذفُها في الوقف، نحوُ قولك: بِعْ وصِرْ، وقالوا في المنفصل: هو يَرمي الرجلَ، ويَقضي الدَّينَ بحذفِ الياء أَيضاً لسكونها وسكونِ لامِ

(١) هو ما علَّل به ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٦.

المعرفةِ بعدها.

ولم يُحرِّكوها إِذ تحريكُها لا يخلو إما أَن يكونَ بالكسرِ أَو بالضمِّ أَو بالفتح، فلا يجوزُ فيها الكسرُ، وهو أَصلُ حركةِ التقاءِ الساكنَين، لأَن الكسرةَ تُستثقَلُ على الياء المكسورِ ما قبلَها، كما كرهوا ذلك في مررتُ بقاضِيك، وكذلك الضمُّ لا يَسوغُ فيها، لأَنها قد صارت بمنزلةِ هذا قاضيك، ولا يجوزُ الفتحُ، لأَنه يَلتبسُ بالنصب، فلمَّا امتنعتْ الحركةُ فيها وجبَ الحذفُ.

فأَما حذفُ الواوِ المضمومِ ما قبلها فنحوُ لم يَقُمْ، ولم يَقُلْ، والأَصلُ يقومُ ويقولُ، فلمّا سَكنتْ أَواخرُهما للجزم التقَى في آخرهما ساكنان، الميمُ والواوُ قبلَها في يقومُ، واللَّامُ والواوُ في يقولُ، فحُذفتْ الواوُ لالتقاء الساكنَين على ما ذُكرَ في الياء.

وتقولُ [٣٠٩/ ب] في المنفصل: يغزُو الجيشُ، ويدعُو اللهَ، فحُذفتْ الواوُ للساكنَين، ولم يُحرِّكوها، استثقَلوا الكسرةَ فيها كما استثقَلوها في الياء المكسورِ ما قبلَها، وكذلك الضمَّةُ، فلم يقولوا: يغزُوُ الجيشُ ولا يغزُوِ بالكسر، كما لم يقولوا: يرمِيُ الغرضَ، ولا يرمِيِ، بل هو ههنا أَولَى لأَن الواوَ أَثقلُ من الياء.

وكذلك لم يضرِبا القومَ، ولم يضربوا الآنَ، ولم تضربي ابْنكِ، حُذفتْ النونُ للجزم وبقي يضربا في التثنية، ويضربوا في الجمع، وتضربي في الواحدة المؤنثة[1]، ثم دخلَ الساكنُ بعدَها من كلمة أُخرى، فحُذفتْ الأَلفُ والواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكنَين وتعذُّرِ التحريكِ[2] للثِّقل، ولم يقعْ لَبسٌ مع الحذف.

وقولُه: «**إِلَّا ما شَذَّ من قولهم: آلحَسنُ عندك؟ وآيْمُنُ الله يَمينُكَ؟ وحلقَتا البِطَان**»[3] يريدُ أَنه التقَى ساكنان فيها لا على الحدِّ المذكورِ، فهو شاذٌّ في القياس، والذي سوَّغَ ذلك

---

(١) من قوله: «وبقي يضربا...» إلى قوله: «المؤنثة» سقط من ط، ر.

(٢) في ط، ر: «التحرك».

(٣) في ط: «البطن». تحريف.

أَنهم لو حذفوا وقالوا: أَلحَسنُ عندكَ؟ وأَيْمنُ الله لالتبسَ الاستخبارُ بالخبر[١]، ووجهُ ذلك أَنهم استغنَوا بأَحدِ الشرطَين، وهو المدُّ الذي في الألَف.

وأَما «حَلْقَتَا البِطَانِ»[٢] فالقياسُ حذفُ الأَلفِ لالتقاءِ الساكنَين، كما حذفوها في قولك: غلاما الرجل، وكأَن الذي سوَّغَ ذلك إِرادةُ تفظيعِ الحادثةِ بتحقيقِ التثنيةِ في اللَّفظ، والبِطَانُ للقَتَب، وهو الحِزامُ الذي جُعلَ تحت بطْنِ البعيرِ، وفيه حلقتان، فإِذا التقتَا دلَّ على نهاية الهُزَالِ، وهو مثَلٌ[٣] يُضربُ في الأَمر إِذا بلغَ النهايةَ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإِن كان غيرَ مدَّةٍ فتحريكُه في نحوِ قولك: لم أُبَلِهْ، واذْهَبْ اذهَبْ، ومَنِ ابْنُك؟ ومُذُ اليومِ «وأَلَم الله» و«لا تَنْسَوُا الفَضْلَ»، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ القَومَ، ومُصْطَفَي الله، و«لوِ استطَعْنا»، ومنه قولُك: الِاسْمُ والِابْنُ والِانْطلاقُ والِاسْتغفارُ، أَو تحريكُ أَخيه في نحو قولك: اِنطَلْقَ، ولم يَلْدَهُ، ويَتَّقْهِ، ورُدَّ، ولم يَرُدَّ في لغةِ بني تميم، قال:

وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ)

قال الشارح: فإِن كان الساكنُ الأَولُ غيرَ مدَّةٍ فإِنك لا تَحذفُه، بل تحرِّكُ الثاني، فمنه ما يحرَّكُ بالكسر لا غيرُ، ومنه ما يجوزُ تحريكُه بغير الكسر، فمِمَّا لا يحرَّكُ إِلا بالكسر

---

(١) بهذا علل ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٦، والرضي في شرح الشافية: ٢/ ٢٢٤.

(٢) وردت هاتان الكلمتان في بيت أَوس بن حجر.

وازْدحَمَتْ حلْقتا البِطَان بأَقْ ... وامٍ وجاشَتْ نفوسُهُمْ جَزَعا

وهو في ديوانه: ٥٤، والكامل للمبرد: ١/ ١٩.

(٣) لفظه في مجمع الأمثال: ٢/ ١٨٦، والمستقصى: ١/ ٣٠٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٢٤ «التقت حلقتا البطان»، وانظر ما سلف: ٤/ ٢٣٩.

وانظر تعليل التقاء الساكنين في هذا المثل في الخصائص: ١/ ٩٣، والإنصاف: ٦٥١، والتقاءُ الساكنين في مثل هذا الموضع من المثل نادر عند البصريين جائز عند الكوفيين، وقاسوا عليه، انظر الإنصاف: ٦٥١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٢٤-٢٢٥، والارتشاف: ٧٢٠، والمساعد: ٣/ ٣٣٧.

قولُهم: لم أُبَلِهْ[1]، فأَصلُه أُبالِي، فحُذفتْ الياءُ للجزم، فبقي أُبالِ بكسرِ اللّامِ، ثُم لَمَّا كثُرَ في الكلام لم يعتدُّوا بذلك المحذوفِ الذي هو الياءُ، [٩/ ١٢٤] فحُذفتْ الحركةُ أَيضاً للجزم، ومثلُه[2]

قالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا دَقِيقا

فصار لم أُبالْ بسكونِ اللّام، فالتقَى ساكنان الأَلفُ واللّامُ، فحُذفتْ الأَلفُ لالتقاءِ الساكنَين، فبقيَ لم أُبَلْ، ثُم أَدخَلوا هاءَ السكت لتوهُّمِ الكسرةِ في اللّام[3]، فالتقى ساكنان، وهما الهاءُ واللّامُ، فكُسرتْ اللّامُ لالتقاء الساكنَين[4]، فصار لم أُبَلِهْ، ولم يردُّوا الأَلفَ المحذوفةَ لأَن الحركةَ عارضةٌ كالتي في لم يَقُمِ الرجلُ.

وقالوا: اذْهبِ اذْهبْ، فكسَروا الباءَ[5] لسكونها وسكونِ الذال بعدَها، لأَن همزةَ الوصلِ تسقطُ في الوصل، ومثلُه اضربِ الرجلَ، واضربِ ابْنَك، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾[6].

---

(١) انظر الشيرازيات: ١٨١.

(٢) البيت للعُذافِر الكندي كما في نوادر أبي زيد: ١٧٠، وضرائر الشعر: ٩٧، وشرح شواهد الشافية: ٢٢٤-٢٢٦، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٣٩٣، والتكملة: ٨، والإغفال: ٢/ ٣٢١-٣٢٢، والخصائص: ٢/ ٣٤٠، ٣/ ٩٦، وشرح الملوكي: ٤٥٩.

(٣) اعتدَّ الشارح بالسكون العارض، وبالحركة الأصلية، وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٧، وزد الأصول: ٣/ ٣٤٣، والشيرازيات: ١٨١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٨، وشرح الملوكي: ٤٦٠، وانظر أيضاً العسكريات: ٢٧٨-٢٧٩، والمنصف: ٢/ ٢٢٧، ٢/ ٢٣٣.

(٤) من قوله: «فمما لا يحرك إلا بالكسر...» إلى قوله: «الساكنين» قاله الفارسي في التكملة: ٨ بخلاف يسير.

(٥) انظر تعليل تحريك الأول من الساكنين في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١١.

(٦) الإخلاص: ١١٢/ ١-٢، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿أحدٌ الله﴾ بتنوين الدال، انظر السبعة: ٧٠١، والسيرافي: ٢٧٦، والتيسير: ٢٢٦، والنشر: ٢/ ٤٠٤، وما سلف: ٩/ ٦٤.

وقالوا: مِنِ ابْنِكَ، فكسَروا لالتقاء الساكنَين، وقالوا: مِنَ الله ومِنَ الرسول، ففتحوا، وذلك أنه كثُرَ هذا الحرفُ وما فيه الأَلفُ واللَّامُ، فكرهوا كسْرَ النونِ، فتتوالَى كسرتُها مع كسرةِ الميم فيما يكثُرُ استعمالُه فعَدَلوا إِلى الفتح طلباً للخِفَّة[1]، كما فعلوا ذلك في أَينَ وكيفَ.

والذي يدلُّ على صحَّة ما قلنا في أَن الفتحَ إِنما كان لمجموعِ ثِقَلِ تَوالي الكسرتَين مع كثرةِ الاستعمالِ أَنهم قالوا: انصرفتُ عَنِ الرجلِ[2]، فكسَروا النونَ، إِذ لم يكن قبلها مكسورٌ، وقالوا: إِنِ اللهُ أَمْكَنني[3] فعلتُ، فكسَروا نونَ إِنْ، وإِن كانت على صورة «مِنْ» في انكسارِ الأَولِ، ولم يُبالُوا الثقلَ لقِلَّة ذلك في الاستعمال.

ومن العرب مَن يقولُ: مِنِ الله، فيَكسرُ[4]، ويُجْريه على القياس[5]، ومنهم مَن يقول: مِنَ ابْنِك، فيفتحُ النونَ على حدِّ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾[6] و﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[7]، قال سيبويه: «وقد فتحَ قومٌ من الفُصحاء فقالوا: مِنَ ابْنِك»[8]، والكسرُ عند سيبويه أكثرُ لأَن أَلفَ الوصلِ في غير لامِ التعريفِ لم يكثُرْ[9]، فإِذاً الفتحُ في «مِنَ الرجل» شاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وهو في مِنَ ابْنِك ومِنَ امْرِئٍ شاذٌّ في الاستعمال والقياس جميعاً.

وقالوا: مُذ اليوم، و«مُذْ» تكونُ اسماً، وتكونُ حرفاً، وقد تقدَّم الكلامُ عليها[10]، وهي مبنيَّةٌ على السكون على أَصلِ ما يقتضيه البناءُ، فلمَّا لقِيَه ساكنٌ بعدَه وجبَ تحريكُه

---

(١) هو تعليل سيبويه والسيرافي، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٤، والسيرافي: ٣٧٧.
(٢) بهذا استدل الفارسي في التكملة: ١١.
(٣) انظر الكتاب: ٤/ ١٥٢، والسيرافي: ٣٧٧.
(٤) هي لغة نجرانية كما في الارتشاف: ٧٢٣.
(٥) من قوله: «ومن العرب...» إلى قوله: «القياس» كلام سيبويه: ٤/ ١٥٤ بخلاف يسير.
(٦) البقرة: ٢/ ٦١، وفي غير ما سورة.
(٧) النساء: ٤/ ١٤١، وفي غير ما سورة.
(٨) الكتاب: ٤/ ١٥٥، وانظر السيرافي: ٣٧٦.
(٩) انظر الكتاب: ٤/ ١٥٤-١٥٥.
(١٠) انظر ما سلف: ٤/ ١٤٦.

لالتقاء الساكنَين، فكُسرَ على أَصل التقاء الساكنَين[١]، ومنهم مَن يَضمُّ، وفيه وجهان[٢]:

أَحدُهما: أَنه إِتْباعٌ لضمَّةِ الميم، وإِذا كانوا قد قالوا: منذُ فأَتبَعوا مع وجودِ الحاجزِ فَلأَنْ يُتْبعوا مع عدمه كان أَولَى.

والوجهُ الثاني: أَن «مُذْ» مُنتقَصٌ من منذُ، كما كانت «رُبَ» مُنتقَصةً من «رُبَّ»، وقد كانت الذالُ في منذُ مضمومةً، فلمَّا اضطُرَّ إِلى تحريكِ الذالِ في مُذْ حرَّكَها بالحركة التي كانت لها في الأَصل، وهي الضمَّةُ.

وأَما قولُه تعالى: ﴿أَلف لام مِيمَ اللهُ﴾[٣] فحُرِكَ بالفتح، شذَّ هذا الحرفُ عن القياس كما شذَّ قولُهم: مِنَ الرَّجلين و﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، وكان الأَخفشُ يُجيزُ فيه الكسرَ على ما يقتضيه القياسُ، ولم يَره سيبويه[٥].

ووجهُ الفتحِ فيه التقاءُ الساكنَين، الميمُ واللَّامُ الأُولى من الله، ولم يَكسروا لأَن قبلَ الميمِ ياءً، وقبلَ الياءِ كسرةً، فكرهوا الكسرَ فيها كما كرهوا الكسرَ في أَينَ وكيفَ، والثِّقلُ في الميم أَبلغُ لانكسار ما قبل الياء[٦].

وأَما الواوُ والياءُ إِذا كان ما قبلَهما مفتوحاً فإِنك لا تحذفُهما للساكن بعدهما، بل

---

(١) ظاهر كلامه أن التخلص من التقاء الساكنين بالكسر في هذه المسألة أكثر من غيره.

(٢) ذكرهما الرضي واستدل بهما على أن ضم الذال للساكنين أكثر من كسرها، وهذا ظاهر كلام أبي حيان وابن عقيل، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤١-٢٤٢، والارتشاف: ٧٢١-٧٢٢، والمساعد: ٣/ ٣٤٠، وذهب ابن الحاجب إلى أن ضم الذال واجب، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٦.

(٣) آل عمران: ٣/ ١-٢.

(٤) سلفت الآية قبل قليل.

(٥) ومكي أيضاً، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٨، وزد السيرافي: ٣٧٧، وحاشية الكتاب: ٤/ ١٥٥، والنكت: ١٠٩٤.

(٦) من قوله: «ووجه الفتح...» إلى قوله: «الياء» قاله السيرافي: ٣٧٧، وذكر وجهاً آخر وهو «أنه أَلقى فتحة الألف من قولنا: الله على الميم...»، السيرافي: ٣٧٧، وانظر التكملة: ١١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٦-٢٣٧.

تحرِّكُهما، وذلك نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[١] واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ القومَ.

وإنما لم يحذفوهما وإن كانا حرفَي علَّةٍ لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنَين لَأَوقعَ حذفُهما لَبساً، لأنك إذا قلت: اخشَوْا زيداً، ثُم قلت: اخْشَوُا القومَ، فلو أسقطتَ الواوَ للساكن بعدها لبقيتْ الشينُ مفتوحةً وحدَها [٣١٠/ أ] فكان يَلتَبِسُ خطابُ الجمعِ بالواحد، وكذلك تقولُ للواحدة المؤنَّثةِ: اخْشَيْ زيداً، ثم تقولُ: اخْشَيِ القومَ، فلو أخذتَ تحذفُ الياءَ للساكن بعدها التبَسَ خطابُ المؤنَّث بالمذكَّر[٢].

وليس الأَمرُ في الواو المضمومِ ما قبلها والياءِ إذا انكسرَ ما قبلها كذلك، فإنه لا يقعُ بحذفِهما لَبْسٌ مع أن الثِّقَلَ الكائنَ بالحركة في الواو المضمومِ [٩/ ١٢٥] ما قبلها والياءِ المكسورِ ما قبلها أَبلغُ، فانضافَ إلى اللَّبْس الخفَّةُ، فلذلك حُركتْ ولم تُحذفْ.

فأَما الواوُ المفتوحُ ما قبلَها فإنها إذا كانت اسماً ولقِيَها ساكنٌ بعدَها فإنها تُحرَّكُ بالضمِّ، نحوُ ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، واخْشَوُا اللهَ، ورَموُا ابْنكَ، وما كان من ذلك حرفاً من نفس الكلمةِ فإنه يُحرَّكُ بالكسر، نحوُ ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[٣]، و﴿أَن لَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾[٤]، وذلك للفرق بينهما، هذا نصُّ الخليل[٥].

وقال غيرُه: إنما اختاروا الضمَّ فيما كان اسماً لأنه قد سقطَ من قَبلِ الواوِ حرفٌ مضمومٌ، كان الأَصلُ في ولا تَنْسَوُا ولا تَنْسَيُوا، وفي اخْشَوا اخْشَيُوا وفي رَموْا رَمَيُوا، وإنما لَمَّا تحرَّكتْ الياءُ، وانفتحَ ما قبلَها قُلبتْ أَلفاً، ثم حُذفتْ الأَلفُ لسكونها وسكونِ

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٣٧.

(٢) من قوله: «لأنك إذا قلت...» إلى قوله: «بالمذكر» قاله السيرافي: ٣٨٥ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٤/ ١٥٧، والمقتضب: ٣/ ٢٢، والتكملة: ١٠، ١٢، والنكت: ١٠٩٦.

(٣) التوبة: ٩/ ٤٢.

(٤) الجن: ٧٢/ ١٦.

(٥) قال سيبويه: «فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليُفصَل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو لو وأو»، الكتاب: ٤/ ١٥٥.

واوِ الجمع بعدَها، فلمَّا احتِيجَ إِلى تحريك الواوِ حرَّكوها بالحركة المحذوفةِ، وكانت أَولَى من اجتلابِ حركةٍ غريبةٍ[١].

فأَما إِذا كانت من نفسِ الكلمةِ حرَّكوها بالكسر على أَصلِ التقاءِ الساكنَين إِذا لم يكنْ ثَمَّ حركةٌ محذوفةٌ تحرَّكُ بها.

وقد كسَرَ قومٌ الواوَ إِذا كانت اسماً، فقالوا: ﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ﴾ حملاً على الحرف الأَصليِّ[٢]، وضَمَّ قومٌ الحرفَ فقالوا: ﴿وأَنْ لَوُ اسْتقاموا﴾[٣] تشبيهاً لها بالاسم، وذلك قليلٌ.

وكذلك الياءُ المفتوحُ ما قبلَها إِذا كانت اسماً كُسِرتْ، كأَنهم جعلوا حركتَها منها كما جعلوا حركةَ الواوِ منها، وعلى القول الآخَر حرَّكوها بحركةِ الحرف المحذوفِ قبلها، إِذ الأَصلُ في اِخْشَيْ اخْشَيِي كما قلْناه في الواو.

فأَما الواوُ في مُصطَفَوْن فمشبَّهةٌ بالواو في اخْشَوْا ورَمَوْا، لأَنها زائدةٌ مثلَها، تفيدُ الجمعَ كما كانت في اخْشَوْا ورَمَوْا كذلك، فثَبتتْ، ولم تُحذفْ لئلَّا يَلتبِسَ الجمعُ بالواحد، أَلا تراكَ لو أَخذتَ تحذفُ الواوَ لالتقاء الساكنَين لَالتبسَ بالواحد في مُصطفى اللهِ؟

---

(١) من قوله: «وقال غيره...» إلى قوله: «غريبة» قاله السيرافي: ٣٨٠، والأعلم في النكت: ١٠٩٥ بإيجاز، وانظر الأصول: ٢/ ٣٧٠، والتكملة: ١٢-١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٤-٣٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٣.

(٢) نسب سيبويه والفارسي هذا الوجه إلى قوم، وقال سيبويه: «هي قليلة»، الكتاب: ٤/ ١٥٥، وانظر التكملة: ١٢، وأشار الأخفش إلى أن الكسر لغة لبعض العرب، وأنها شاذة، انظر معاني القرآن له: ٢٠٤-٢٠٥، وبها قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق وأبو السَّمَّال، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٢، والسيرافي: ٣٨١، وشواذ ابن خالويه: ٢، والمحتسب: ١/ ٥٤، وسر الصناعة: ٧٧٧-٧٧٨، والمنصف: ١/ ٢١٣، والخصائص: ٣/ ١٣٢.

(٣) الجن: ٧٢/ ١٦، قرأ بضم الواو ابن وثاب والأعمش ويحيى، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٤٩، وشواذ ابن خالويه: ١٦٣، والمحتسب: ١/ ٢٩٢، ٢/ ٣٣٣، والقرطبي: ٢١/ ٢٩٤، وذكر سيبويه ضمَّ الواو في الآية على أنه قول لقوم، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٥، ومصادر الحاشية السالفة.

وحُرِّك بالضمِّ كما حُرِّك في رَمُوا القومَ، وكذلك الياءُ تُكسَرُ لالتقاء الساكنين، فتقولُ: مُصطَفَيِ الله حملاً على اخْشَيِ اللهَ، فاعرفْه.

قال: «ومِن ذلك الإِبْنُ والإِسْمُ والإِنْطلاقُ والإِسْتغفارُ» يريدُ ومِمَّا حُركَ الأَولُ فيه للساكن بعدَه بالكسر، وذلك أَن الأَولَ من ابْن واسْمٍ ساكنٌ، ودخلتْ همزةُ الوصل توصُّلاً إِلى النطق بالساكن، فلمَّا دخلتْ عليه لامُ التعريفِ استُغنيَ عن همزة الوصل، فحذفوها، فالتقَى ساكنان اللَّامُ التي للتعريف وفاءُ الكلمة، فحُركتْ اللَّام بالكسر، وكذلك الإِنطلاقُ والإِستغفارُ.

وقولُه: «أَو تحريكُ أَخيه» يريدُ الساكنَ الثاني، فإِن الغرضَ الانفصالُ من التقاءِ الساكنَين، وكما يَحسنُ ذلك بتحريك الأَولِ كذلك يَحسنُ بتحريك الثاني، والأولُ هو الأَصلُ ومُقتضَى القياسِ، فَلا يُعدَلُ عنه إِلا لعلَّةٍ.

وإِنما قلنا: إِن الأَصلَ تحريكُ الأَول من قِبل أَن سكونَ الأَولِ مَنعَ من الوصول إِلى الثاني، فكان تحريكُه من قَبيلِ إِزالةِ المانع[١]، إِذ بتحريكِه يُتوصَّلُ إِلى النطق بالثاني، وصار بمنزِلة أَلفاتِ الوصلِ التي تَدخلُ متحرِّكةً توصُّلاً إِلى النطق بالساكن بعدها.

فأَما قولُهم: أَينَ وكيفَ فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريكِ الساكن الثاني دون الأَول لمانعٍ، وذلك أَنَّا لو حرَّكْنا الأَول وهو الياءُ في أَينَ وكيفَ لانقلبتْ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها على حُكمِ التصريف، إِذ الحركةُ تقعُ لازمةً، ولو قُلبتْ أَلفاً لزمَ تحريكُ النونِ لسكونها وسكونِ الأَلف قبلها، فلمَّا كان يؤدِّي تحريكُ الأَولِ إِلى تغييرٍ بعدَ تغييرٍ حرَّكوا الثاني من أَولِ الأَمرِ، واستغنَوا بذلك عن تحريك الأَولِ[٢].

وكذلك مُنْذُ، حرَّكوا الثاني منهما لأَنهم لو حرَّكوا الأَولَ لذهبَ وزنُ الكلمة، فلا

---

(١) هو ما علل به الرضي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣١-٢٣٢، والأشباه والنظائر: ١/ ٥٤١، ٢/ ٣٢١.

(٢) كلامه على أَصالة تحريك الأول قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١١-١١٢ بخلاف يسير.

يُعلمُ هل هو ساكنُ الوسَطِ أَو متحرِّكُه[1] لأَن اجتماع الساكنَين في كلمةٍ واحدةٍ يقعُ لازماً.

ومن ذلك رجلانِ وغلامانِ ومسلمونَ وصالحونَ، حرَّكوا فيها الساكنَ الثاني دون الأَولِ، إِذ كان تحريكُ الأَول منهما ممتنِعاً، وكذلك عدَلوا عن [٩/ ١٢٦] تحريكِ الأَولِ فيما ذكَره من قولهم في الأمر: انطَلْقَ يا زيدُ، والأَصلُ انْطَلِقْ، فشبَّهوا طَلِقْ منه بكَتِفٍ، فأَسكَنوا اللَّامَ على حدِّ إِسكانِ كَتْفٍ، فالتقَى ساكنان، ففتحوا القافَ، وأَتبَعوها حركةَ أَقربِ المتحرِّكاتِ إِليها، وهو فتحةُ الطاءِ، ولم يحرِّكوا اللَّامَ لأَنه يكونُ نقضاً لغرضهم فيما اعتزَموه من التخفيف[2]، وكذلك قولُ الشاعر[3]:

أَلا رُبَّ مَوْلودٍ وليسَ لَه أَبٌ ... وذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ

[٩/ ١٢٧] والأَصلُ يَلِدْه بكسر اللام، فشبَّهوه أَيضاً بكَتِفٍ، فأَسكَنو اللَّامَ، ثم فتحوا الدالَ على ما تقدَّمَ.

ومن ذلك قولُه تعالى في قراءة حَفْصٍ: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾[4] بإِسكان القاف وكسرِ الهاء، وذلك أَن الأَصلَ يتَّقي، فجُزِمَ بحذف الياء، ثم أَدخَلوا هاءَ السَّكتِ، فصار يتَّقِهْ بكسر القاف وسكونِ الهاءِ، فشُبِّه تَقِهْ منه بكَتِفٍ على ما ذكَرْنا، فأُسكِنتْ القافُ،

---

(١) في ط، ر: «متحرك».

(٢) كلامه على «انطلق» قاله في شرح الملوكي: ٤٥٧، وانظر الكتاب: ٢/ ٢٦٥، ٤/ ١١٥، والتكملة: ٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣٨، وذكر السيرافي ثلاثة أوجه في فتح القاف والدال في «يلده» من البيت الذي سينشده الشارح، انظر شرح الكتاب له: ٨/ ٩٤.

(٣) هو رجل من أزد السراة، وسلف البيت: ٤/ ٧٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٩٢، والتكملة: ٧، والمخصص: ١٤/ ٢٢١، وشرح أبيات المغني: ١٣/ ١٧٣.

(٤) النور: ٢٤/ ٥٢، انظر السبعة: ٢١١، ٤٥٧-٤٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٨٠، ٢/ ٣٦٠.

وذهب عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب والرضي إلى أن الهاء في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ ضمير، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٠.

فالتقَى ساكنان القافُ والهاءُ، فكُسِرتْ الهاءُ.

ومن ذلك رُدَّ في الوقف، ولم يَرُدَّ في الجزم، فإن بني تميم وغيرَهم من العرب ما خلا أَهلَ الحجازِ يُدغِمون هذا النوعَ لأنهم شبَّهوه بالمعرَب المرفوعِ والمنصوبِ، نحوُ هو يَرُدُّ ولن يَرُدَّ، وكلُّ العربِ تُدغِمُ هذا المعرَبَ.

ووجهُ الشَّبَه بينهما أَنهم رأَوا آخِرَ ارْدُدْ ونحوِه تتعاقَبُ عليه الحركاتُ للبناء كما تتعاقَبُ [٣١٠/ ب] حركاتُ الإِعرابِ على آخِرِ المعرَب، فلمَّا رأَوه مِثلَه في التحريك أَدغَموه، وذلك قولُهم: أُرْدُدِ القومَ، وارْدُدِ ابْنك، ورُدَّنَّ زيداً، ورُدُّنَّ يا رجالُ، وحيث أُدغمَ وجبَ تحريكُ الآخِرِ لالتقاء الساكنَين(١)، ولم يُحرِّكوا الأَولَ لِمَا أَرادوه من التخفيف بالإِدغام، فلو حرَّكوا الأَولَ لَبطَلَ الإِدغامُ وانتقضَ الغرضُ من الإِدغام.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والأَصلُ فيما(٢) حُرِّكَ منهما(٣) أَن يُحرَّك بالكسر، والذي حُرِكَ بغيره فلأَمرٍ، نحوُ ضمِّهم في نحو ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾، و﴿عذابٌ ٱرْكُضْ﴾، و﴿عُيُونٍ ٱدْخُلُوهَا﴾ للإِتْباعِ، وفي نحو اخْشَوُا القومَ للفصل بين واوِ الضميرِ وواوِ «لَوْ»، وقد كسَرَها قومٌ كما ضَمَّ قومٌ واوَ «لو» في ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ تشبيهاً بها، وقُرِئَ ﴿مُرِيبِنَ الذي﴾ بفتحِ النونِ هرباً من تَوالي الكسرات).

قال الشارح: اعلمْ أَن الأَصلَ في كلِّ ساكنَين التقيَا أَن يُحرَّكَ الأَولُ منهما بالكسر، نحوُ بغَتِ الأَمَةُ، وقامتِ الجاريةُ، ولا يُعدَلُ عن هذا الأَصلِ إِلا لعِلَّة، وإِنما وجبَ في التقاء الساكنَين التحريكُ بالكسر لأَمرَين(٤):

---

(١) من قوله: «بني تميم وغيرهم...» إلى قوله: «الساكنين» قاله الفارسي في التكملة: ٥ بخلاف يسير، وانظر لغتي تميم وأهل الحجاز في الكتاب: ٣/ ٥٣٢-٥٣٣، والأصول: ٢/ ٣٦٣، والمحتسب: ١/ ١٤٨.

(٢) في ط: «فيهما». تحريف.

(٣) في ط: «منها». تحريف.

(٤) قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١١١ بخلاف يسير، وهما من خمسة أوجه ذكرها صاحب البسيط، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٣٢٢-٣٢٣، وما سلف: ٩/ ٦٤.

أَحدُهما[١]: أن الكسرةَ لا تكونُ إعراباً إلا ومعها التنوينُ، أَو ما يقومُ مَقامَه من أَلف ولامٍ أَو إضافةٍ، وقد تكونُ الضمَّةُ والفتحةُ إعرابَين ولا تنوينَ يَصحبُهما، فإذا اضطُرِرْنا إلى تحريكِ الساكنِ حرَّكناه بحركة لا يُتوهَّمُ أَنها إعرابٌ، وهي الكسرةُ.

والأَمر الثاني[٢]: أَنَّا رأَينا الجزمَ مختصَّاً بالأَفعال، فصار الجزمُ نظيرَ الجرِّ من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مختصَّاً بصاحبه، فإذا اضطُرِرْنا إلى تحريكِ الساكنِ حرَّكناه بحركةِ نظيرِه، وهي الكسرُ.

وأَيضاً فإنَّا لو حرَّكْنا الأَفعالَ المجزومةَ أَو الساكنةَ عند ساكنٍ يَلقاها بالضمِّ أَو الفتح لتُوهِّمَ فيه أَنه غيرُ مجزوم، لأَن الرفعَ والنصبَ من حركات إعرابِ الأَفعال، ولا يُتوهَّمُ ذلك[٣] إذا حُركَ بالكسر، لأَن الجرَّ ليس من إعرابِ الأَفعال.

هذا هو القياسُ، ورُبما عَدَلوا عنه لأَمرٍ، فمن ذلك ضمُّهم في نحو: ﴿قالتُ اَخرُجْ﴾[٤]، و﴿عذابنُ ارْكُضْ﴾[٥]، و﴿عيونُنُ ادْخُلُوهَا﴾[٦] و﴿قُلُ انْظُرُوا﴾[٧]، كلُّ ذلك للإتباع، وذلك أَنه أَتبعَ ضمَّةَ التاءِ في ﴿قالتُ﴾ ضمَّةَ الراء في ﴿اَخرُجْ﴾، إذ ليس

---

(١) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/ ٣٢٠، وانظر في أصالة التحريك بالكسر لالتقاء الساكنين الكتاب: ٤/ ١٥٢-١٥٤، والمقتضب: ٣/ ١٧٤، والأصول: ٢-٣٦٩-٣٧١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٧٥-٣٨٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٢، والنشر: ٢/ ٣٠١، ٢/ ٣٦١.

(٢) ذكره ابن الشجري مع آخر، انظر أماليه: ٢/ ٣٧٥.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١١١.

(٤) يوسف: ١٢/ ٣١، سلفت القراءة: ٣/ ٢٣٨.

(٥) ص: ٣٨/ ٤١-٤٢، سلفت القراءة: ٩/ ٦٤.

(٦) الحجر: ١٥/ ٤٥-٤٦، سلفت القراءة: ٩/ ٦٥.

(٧) يونس: ١٠/ ١٠١، قرأ بكسر اللام حمزة وعاصم ويعقوب والمطوعي والحسن والسلمي، وقرأ بضمها نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبو عمرو، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٣، والسبعة: ١٧٥، والأصول: ٢/ ٣٦٩، والسيرافي: ٣٧٤-٣٧٥، والنشر: ٢/ ٢٢٥، والإتحاف: ١٥٣، ٢٥٤.

بينهما حاجزٌ إلا حرفٌ ساكنٌ، وكذلك ﴿عذابنُ ارْكُضْ﴾ أتبعَ التنوينَ حركةَ الكافِ إذ ليس بينهما إلا الراءُ الساكنةُ، وكذلك ﴿أَوُ انقُصْ﴾[١]، إلا أن الضمَّ هنا على وجهين[٢]:

أَحدُهما من حيث جازَ ﴿عذابنُ ارْكُضْ﴾.

والآخرُ: التشبيهُ بواوِ الضميرِ على حدِّ ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾، أَلا ترى أن الضمَّ قد جازَ في ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ وإن كانت التاءُ بعد السينِ مفتوحةً؟.

ويجوزُ في هذا كلِّه الكسرُ على الأصل، وقد قُرئَ به في نحو [٩/ ١٢٨] ﴿قالتِ اخْرُجْ﴾[٣] و﴿عُيونِنِ ادْخُلوها﴾[٤] و﴿عذابِنِ ارْكُضْ﴾[٥]، وكان أَبو العباس لا يَستحسنُ الضمَّ في هذا، لأَن فيه خروجاً من كسرٍ إلى ضمٍّ، وذلك مُستثقَلٌ في لغتهم معدومٌ في كلامهم، وليس كذلك ﴿قُلُ انظُرُوا﴾[٦] و﴿أَوُ انقُصْ﴾[٧].

فأَما ﴿اخشَوُا القومَ﴾ فالضمُّ فيها للفصل بينها وبين الواوِ في لَوْ وأَوْ ونحوِهما ممَّا هو حرفٌ على ما تقدَّمَ في هذا الفصل.

وأَما قولُه تعالى: ﴿مُرِيبِنِ الَّذِي جَعَلَ﴾[٨] فقراءةُ الجماعةِ بكسرِ التنوينِ لالتقاء

---

(١) المزمل: ٧٣/ ٣، قرأ عاصم وحمزة والحسن والمطوعي وسهل بضم الواو، وقرأ عيسى بضمها وكسرها، انظر الكتاب: ٤/ ١٥٣، والأصول: ٢/ ٣٦٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٥٦، والسيرافي: ٣٧٥، والتكملة: ١٠، والحجة للفارسي: ١/ ١٣٠، والتيسير: ٧٨، والنشر: ٢/ ٢٢٥.

(٢) ذكرهما الفارسي في التكملة: ١٠.

(٣) قرأ حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر التاء، انظر السبعة: ٣٤٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، والتيسير: ٧٨.

(٤) الحجر: ١٥/ ٤٥-٤٦.

(٥) ص: ٣٨/ ٤١-٤٢، والكسر في الآيات السالفة على أصل القياس على ما قال السيرافي: ٣٧٨.

(٦) يونس: ١٠/ ١٠١.

(٧) من قوله: «وكان أبو العباس...» إلى قوله تعالى: ﴿انقُصْ﴾ [المزمل: ٧٣/ ٣] قاله السيرافي: ٣٧٨، وانظر قول المبرد في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٢.

(٨) ق: ٥٠/ ٢٥-٢٦، انظر ما سلف: ٩/ ٦٤.

الساكنين، وقد قُرِئَ ﴿مُرِيبِنَ ٱلَّذِى﴾ بفتح النون(١)، كأنه كَرِهَ تَوالي كسرتَين(٢)، ففتحَ على حدِّ ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣) و﴿مِنَ ٱلرَّسُولِ﴾، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقد حرَّكوا نحوَ رُدَّ ولم يَرُدَّ بالحركاتِ الثلاثِ، ولَزموا الضمَّ عند ضمير الغائب، والفتحَ عند ضمير الغائبة، فقالوا: رُدُّه ورُدَّها، وسمعَ الأَخفشُ ناساً من بني عُقَيل يقولون: مُدِّه وعَضِّه بالكسر، ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يَعقُبهُ، فقالوا: رُدِّ القومَ، ومنهم مَن فَتحَ، وهم بنو أَسَد، قال:

فغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّك مِنْ نُمَيْرٍ

وقال:

ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى

وليس في «هَلُمَّ» إلا الفتحُ).

قال الشارح: أَما رُدَّ ولم يَرُدَّ فقد اجتمعَ فيه ساكنان، الحرفُ الأَولُ المدغَمُ ساكنٌ، والثاني المدغَمُ فيه أَيضاً ساكنٌ للجزم في لم يردَّ، أَو للوقف في رُدَّ، فلمَّا التقى في آخره ساكنان وجبَ تحريكُ الثاني لالتقاء الساكنَين، فمنهم مَن يُتبعُ حركةَ المدغَمِ فيه ما قبله، فيقولُ: رُدُّ بالضمِّ، وكذلك تقولُ: فِرِّ بالكسر، تُتبعُ الكسرَ الكسرَ، وتقولُ: عَضَّ، فتُتبعُ الفتحَ الفتحَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾(٤) بالفتح(٥)، أَتبعوا الفتحَ الفتحَ الذي قبله(٦) وصوتَ الأَلفِ لأَنه

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٦٤.
(٢) هو ما علل به الفارسي في التكملة: ١١.
(٣) الأحزاب: ٣٣/ ٢٣.
(٤) البقرة: ٢/ ٢٣٣.
(٥) هي قراءة نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي نصباً، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأَبان عن عاصم رفعاً، انظر السبعة: ١٨٣، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٣٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٩٦، والنشر: ٢/ ٢٢٧.
(٦) في د: «أتبعوا الفتحة التي قبلها»، وما أثبت عن ط، ر، وهو أوضح، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢

مجزومٌ بالنهي، وقُرِئَ ﴿لَا تُضارِّ﴾ بالكسر[١] على أَصلِ التقاءِ الساكنَين.

وأما أَهلُ الحجاز فيقولون في النهي: ولا تُضَارِرْ، فأَمَّا على مَخْرج الخبرِ ومعنى النهي فتَستوي فيه اللُّغتان في الإِدغامِ، نحوُ لا تُضارُّ بالرفع[٢].

فإِذا اتصلَ بجميع ذلك هاءُ ضميرِ المؤنَّثِ فتَحوا جميعاً، فقالوا: رُدَّها، وكذلك ضميرُ المذكَّر إِذا اتصلَ بشيءٍ منه ضمُّوا، فقالوا: رُدُّهو، لأَن الهاءَ خَفيَّةٌ[٣]، ولم يُعتدَّ بوجودها، فكأَن الدالَ قد وَلِيَ الأَلفَ أَو الواوَ، نحوُ رُدَّا[٤]، ورُدُّوا، فكما أَن الأَلفَ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، والواوُ الساكنةُ التي هي مدَّةٌ لم يَجُزْ فيما[٥] قبلها إِلا الضمُّ كذلك مع الهاء لِمَا ذكرْناه من خفائِها.

قال أَبو عليٍّ: «وهذا يدلُّ على أَن قولَ مَن قال: عليهِ مالٌ أَوْجَهُ من قول مَن قال: علَيْهي مالٌ»[٦]، لأَن الهاءَ خَفيَّةٌ كالساقط، فكأَنك جمعتَ بين ساكنَين، وهما الياءان.

فأَما إِذا لقيَه ساكنٌ بعدَه نحوَ رُدِّ الرجلَ وفُلِّ الجَيْشُ فالكسرُ دون الوجهَين الآخَرين[٧]، لأَنه لَمَّا كان الكسرُ جائزاً لالتقاء الساكنَين في الكلمة الواحدةِ، ثُم عرَضَ التقاؤهما من

(١) هي قراءة الحسن كما في الكشاف: ١/ ١٤١، ولم ينسبها أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: ١/ ٣١٦، ودفع الزجاج القراءة بها، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣١٣، وأجاز الفراء الكسر قياساً، انظر معاني القرآن له: ١/ ١٤٩، والارتشاف: ٧٢٦.

(٢) انظر الحاشية السالفة.

(٣) هو تعليل سيبويه والفارسي ولفظهما، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢، والتكملة: ٦.

(٤) سقط من ط، ر: «رُدَّاو».

(٥) في ط: «فيهما». تحريف.

(٦) التكملة: ٦.

(٧) قال الشارح: «فإن كان بعده ألف ولام نحو غُضِ الطَّرف فالكسر لا غير»، شرح الملوكي: ٤٥٥، والكسر لغة قيس وتميم كما في الارتشاف: ٧٢٦، والمساعد: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، وهو ما اختاره سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٢، والمقتضب: ١/ ١٨٥، والأصول: ٢/ ٣٦٢، والتكملة: ٦.

كلمتَين قَوِيَ سببُ الكسرِ، وصار الجائزُ واجباً[١] لقُوةِ سببِه، قال جرير[٢]:

فغُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلَابا

[٩/ ١٢٩] ومنهم مَن يفتحُه مع الألف واللَّامِ، قال أبو عليٍّ: كأنه ردَّه إِلى الأَصل[٣]، كأَنه قال: غُضَّ، ثم أَلحقه الأَلفَ واللَّامَ[٤]، قال جرير[٥]:

ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ مَنْزِلةِ اللِّوَى ... والعَيْشَ بعدَ أُولئكَ الأَيَّامِ

الشاهدُ فيه الفتحُ مع الأَلف واللَّامِ، والمعنى أَنه يتأَسَّفُ على مَنزِله باللِّوى وأَيَّامٍ مضَتْ له فيه، وأَنه لم يَهْنِئْه بعد تلك الأَيَّامِ عَيشٌ، ولا راقَ له منزِلٌ.

وقولُه: «وأَما هَلُمَّ» فليس فيها إِلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفتحُ، وذلك قولُ الجميع[٦]، لأَنها مركَّبةٌ من ها ولُمَّ[٧]، وسُمِّي بها الفعلُ، فمُنعتْ من صرفِ الأَفعالِ، فلذلك لم يَجُزْ فيها ما جاز في غيرها من الأَفعال، فاعرفْه.

(فصل) [١١٣/ أ] قال صاحبُ الكتاب: (وقد جَدَّ في الهَربِ من التقاءِ الساكنَين مَن قال: دَأَبَّة وشَأَبَّة، ومَن قرأَ ﴿ولا الضَّأَلِّينَ﴾ و﴿لا جَأَنٌّ﴾، وهي عن عمرو بنِ عُبَيد، ومَن لغتُه النَّقُرْ في الوقف على النَّقْرُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن من العرب مَنْ يكرهُ اجتماعَ الساكنَين على كلِّ حالٍ، وإِن كانا

---

(١) من قوله: «لأنه لما كان...» إلى قوله: «واجباً» قاله في شرح الملوكي: ٤٥٥.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٢١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٥٩، والخزانة: ١/ ٣٥، وشرح شواهد الشافية: ١٦٣، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٣٣ [وأصابه فيه خرم]، والمقتضب: ١/ ١٨٥، والعسكريات: ٢٧٦.

(٣) كلام أبي علي يبدأ من قول الشارح: «ومنهم من...»، التكملة: ٦، وسمع يونس الفتح، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٣.

(٤) هو توجيه السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٣٣.

(٥) سلف البيت: ٣/ ٢٤٠.

(٦) هي عبارة الفارسي في التكملة: ٦، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٣٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٤.

(٧) انظر ما سلف: ٤/ ٦٣.

على الشرط الذي يجوزُ فيه الجمعُ بين ساكنَين مِن نحوِ دابَّة وشابَّة، فيُحرِّكُ الأَلفَ لالتقاءِ الساكنَين، فتُقلبُ همزةً لأن الأَلفَ [٩/ ١٣٠] حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخرجِ، لا يَحتملُ الحركةَ، فإذا اضطرُّوا إلى تحريكه قلَبوه إلى أَقربِ الحروفِ إليه، وهو الهمزةُ، والهمزةُ حرفٌ جَلْدٌ يقبلُ الحركةَ، فمن ذلك ما يُحكى عن أَيوب السِّختِياني مِن أَنه قرأَ ﴿ولَا الضأَلِّينَ﴾(١)، فهمزَ الأَلفَ وفتحَها، لأَنه كرهَ اجتماعَ الساكنَين الأَلفِ واللّامِ الأُولى، ومن ذلك ما حكاه أَبو زيد عنه في قولهم: شأَبَّة ودأَبَّة(٢)، وأَنشدَ(٣):

يــــا عَجَبــــاً لقـــدْ رأَيـــتُ عَجَبَــــا
حِمَــــارَ قَبَّـــانٍ يَسُـــوقُ أَرْنَبَــــا
خاطِمَهـــــا زَأَمَّهـــــا أَنْ تَـــــذْهبَا

يريدُ زامَّها، لكنه لمَّا حَركَ الأَلفَ إذ لا يَسوغُ في الشِّعر الجمعُ بين ساكنَين قلَبَها همزةً، وعن أَبي زيد قال: سمعتُ عمرو بنَ عُبَيد يقرأُ: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَأَنّٞ﴾(٤)، فظننتُه قد لَحَنَ حتى سمعتُ العربَ تقولُ: شَأَبَّة، ومن ذلك قولُ الشاعر(٥):

وبَعْـدَ بَيَاضِ الشَّـيْبِ مِـنْ كـلِّ جانِـبٍ عَــلَا لِــمَّتي حتَّــى اشْــعَأَلَّ بَهِيمُهــا

يريدُ اشْعالَّ، وهو كثيرٌ، قال أَبو العباس: قلتُ لأَبي عثمان: أَتقيسُ ذلك؟ قال: لا،

(١) الفاتحة: ١/ ٧، انظر قراة أيوب في شواذ ابن خالويه: ٧، وحكاها السيرافي عن عمرو بن عبيد من طريق أبي زيد، انظر شرح الكتاب له: ٢/ ١٨١.
وفي ط: «ضألين». تحريف.
وأيوب السختياني فقيه من أهل البصرة، توفي ١٣١هـ، انظر شذرات الذهب: ١/ ١٨١.
(٢) انظر سر الصناعة: ٧٢٨، ٨٠٨، وما سيأتي بعد قليل.
(٣) سلف البيتان الأول والثاني: ١/ ٨٣، وانظر البيت الثالث في مصادرهما، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٠، والشيرازيات: ٥٧٥، وضرائر الشعر: ٢٢٢-٢٢٣.
(٤) الرحمن: ٥٥/ ٣٩، وهي قراءة الحسن كما في المحتسب: ٢/ ٣٠٥، وانظر شواذ ابن خالويه: ١٤٩-١٥٠.
(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٧، وزد ضرائر الشعر: ٢٢٣.

ولا أَقبلُه[١].

وقولُه: «ولقد جَدَّ في الهَرب» يريدُ بالَغَ في الفِرار من التقاء الساكنَين، لأَنه قَلبَ الحرفَ الذي لا يمكنُ تحريكُه إلى حرف يمكنُ تحريكُه، ثُم حَرَّكَ.

وعمرو بنُ عُبَيد كان من رؤَساء المتعزِلة، كان فصيحاً عفيفاً[٢]، وهو الذي قيل فيه[٣]:

كُلُّكُـــــمْ يَــــمشِي رُوَيْـــــدْ
كُلُّكُـــــمْ يَطلُـــــبُ صَـــــيْدْ
غَــــيرَ عمــــرِو بــــنِ عُبَيْـــدْ

وقولُه: «ومَن لُغتُه النَّقُرْ في الوقف على النَّقْرُ» يريدُ أَن مَن يُحوِّلُ الحركةَ في نحو هذا النَّقْرُ وعَمْرو [٩/ ١٣١] والبَكْرُ من اللَّام إلى العين يَفرُّ من التقاء الساكنَين[٤]، وإن كان جائزاً كما يَفرُّ منه في ﴿ولا الضَّآلِّينَ﴾، وابْيَأَضَّ وادْهَأَمَّ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (وكسَروا نونَ «مِنْ» عند مُلاقاتِها كلَّ ساكنٍ سِوى لامِ التعريفِ، فهي عندَها مفتوحةٌ، تقولُ: مِنِ ابْنِك، ومِنَ الرجُل، وقد حكَى سيبويه عن قوم فُصحاءَ مِنَ ابْنك بالفتح، وحُكي في مِنَ الرجُل الكسرُ، وهي قليلةٌ خبيثةٌ، وأَما نونُ «عَنْ» فمكسورةٌ في الموضعَين، وقد حُكيَ عن الأَخفش عَنُ الرجُل بالضمِّ).

قال الشارح: أَما نونُ «مِنْ» فحكمُها الكسرُ على ما يقتضيه القياسُ، فتقولُ: أَخذتُ مِنِ ابْنِكَ ومِنِ امرئِ القيس ومِنِ اثنَين، غيرَ أَنهم قالوا: مِنَ الرجُل، ومِنَ الله، ومِنَ

---

(١) من قوله: «ومن ذلك ما حكاه أبو زيد...» إلى قوله: «أقبله»، قاله الفارسي في الشيرازيات: ٥٧٤ بخلاف يسير، ومن قوله: «فمن ذلك ما يحكى...» إلى قوله: «أقبله» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٢-٧٣، والمنصف: ١/ ٢٨١، والمحتسب: ١/ ٤٦-٤٧ بخلاف يسير، وانظر البصريات: ٣٠٨، والخصائص: ٣/ ١٤٧-١٤٨، والممتع: ٣٢١.

(٢) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب، متكلم، روى الحروف عن الحسن، وسمع منه، توفي ١٤٤هـ، انظر وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٠، وغاية النهاية: ١/ ٦٠٢، وانظر أيضاً الكامل للمبرد: ٣/ ١٩٥.

(٣) القائل أبو جعفر المنصور كما في العقد الفريد: ٣/ ١٦٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٤٦١.

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ١٣٧.

الرَّسول، ففَتحوا مع لامِ المعرفةِ، وعدَلوا عن قياسِ نظائِره، وذلك لأَنه كثُرَ في كلامهم هذا الحرفُ، وما فيه الألفُ واللَّامُ من الأَسماء كثيرٌ، لأَن الألفَ واللَّامَ تدخلان على كلِّ منكورٍ، فكرهوا كسْرَ النونِ مع كسرةِ الميمِ قبلها، فتتوالَى كسرتان مع الثِّقل، فعدَلوا إلى أَخفِّ الحركات، وهي الفتحةُ.

وممَّا يؤيِّدُ عندك أن الكسرةَ لها أثرٌ فيما ذكرْناه أنهم كسَروا ما لم يكثُرْ ممَّا هو على صورته، كقولك: إنِ اللهُ أَمكَنني من فلان فعلتُ[1]، وعِدِ الرجُلِ، وصِلِ ابْنَك، فجاؤوا بذلك على الأصل، لأَنه لم يكثُرْ في كلامهم كثرةَ الأَولِ.

وحكَى سيبويه عن قوم فُصحاءَ «مِنَ ابْنِك»[2] بالفتح، كأَنهم اعتَبروا ثِقلَ توالي كسرتَين، وأَجرَوها مُجْراها مع لامِ المعرفةِ، وحكَوا أَيضاً مِنِ الرجُلِ[3]، فكسَروا مع لام المعرفة، جَرَوا في ذلك على الأَصل، ولم يَحفِلوا بالثقل، فإذاً قولُهم: مِنَ ابْنك بالفتح شاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وقولُهم: مِنِ الرجُل بالكسر شاذٌّ في الاستعمال صحيحٌ في القياس، قال[4]: «وهي خبيثةٌ» لقِلَّة المستعمِلينَ وثِقلِ اجتماعِ الكسرتَين.

وقد حكَى الأخفشُ عَنُ الرجُلِ، كأَنه حَرَّكَ بالضمِّ إتْباعاً لضمَّة الجيم[5]، وشبَّهه بقولهم[6]: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟﴾[7]، و﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾[8]، إذ كانت الراءُ في حكم الساكن إذ المدغَمُ ساكنٌ، واللِّسانُ يرتفعُ بهما دُفعةً واحدةً.

---

(١) سلف الكلام على هذه المسألة: ٩/ ٢٣٨.
(٢) الكتاب: ٤/ ١٥٥.
(٣) انظر ما سلف: ٩/ ٢٣٨.
(٤) أي الزمخشري.
(٥) قال عنها الأخفش: «وهي خبيثة»، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤٧، وضعفها ابن الحاجب وابن عقيل، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٨، والارتشاف: ٧٢٣، والمساعد: ٣/ ٣٤٢.
(٦) كذا في د، ط، ر: والصواب «بقوله».
(٧) يونس: ١٠/ ١٠١، انظر ما سلف: ٩/ ٢٤٥.
(٨) المزمل: ٧٣/ ٣، انظر ما سلف: ٩/ ٢٤٦.

ومن أصنافِ المشترَك حكمُ أوائلِ الكَلِم

(فصل) قال صاحب الكتاب: (تشترِكُ فيه الأَضربُ الثلاثةُ، وهي في الأمر العامِّ على الحركة، وقد جاء منها على السكون، وذلك من الأَسماء في نوعَين: أَحدُهما أَسماءٌ غيرُ مَصادرَ، وهي ابْنٌ وابْنةٌ وابْنُم واثْنان واثْنتان وامْرؤٌ وامْرأَةٌ واسْمٌ واسْتٌ وايْمُنُ اللهِ وايْمُ اللهِ).

قال الشارح: هذا الضربُ ممَّا يشترِكُ فيه الاسمُ والفعلُ والحرفُ، لأَن كلَّ واحدٍ منها يجوزُ أَن يقعَ مبدوءاً به، نحوُ زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ، وإِنَّ زيداً قائمٌ، فلذلك ذكرَه في المشترَك.

واعلمْ أَن الحرفَ الذي يبتدأُ به لا يكونُ إِلا متحرِّكاً[1]، وذلك لضرورةِ النطقِ به، إِذ الساكنُ لا يمكنُ الابتداءُ به، وليس ذلك بلغةٍ، ولا أَن القياسَ اقتضاه، وإِنما هو من قَبيلِ الضرورةِ وعدمِ الإِمكانِ، فقد ظنَّ بعضُهم أَن ذلك من لغة العرب لا غيرُ، وأَن ذلك ممكِنٌ، وهو في لغة قومٍ آخرينَ[2].

ولا ينبغي أَن نتشاغَلَ بالجواب عن ذلك، لأَن سبيلَ مُعتقَدِ ذلك سبيلُ مَن أَنكرَ العِيَانَ وكابَرَ المحسوسَ[3].

وقد جاءت أَلفاظٌ بنَوا أَولَها على السكون من الأَسماء والأَفعال، إِلا أَنهم [٩/ ١٣٢] زادوا في أَوَّلها همزةَ الوصلِ[4] وسيلةً إِلى النطق بالساكن، إِذ النطقُ بالساكن متعذِّرٌ،

---

(١) نسب الرضي إلى ابن جني أَن الابتداء بالساكن متعسر لا متعذر، انظر في ذلك الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦٩، وزد التكملة: ١٥، وانظر الحاشية الآتية من أجل ما نسبه الرضي إلى ابن جني.

(٢) ذكر ابن جني عن الفارسي أنه لم يتشدَّد في إفساد الابتداء بالساكن في كلام العجم تشدُّده في إفساد إجازة الابتداء به في كلام العرب، انظر الخصائص: ١/ ٩١، ٢/ ٣٢٩، والنكت: ٩٧٤

(٣) هي عبارة ابن جني في المنصف: ١/ ٥٣.

(٤) هذه تسمية سيبويه والكسائي والفراء والسيرافي والفارسي والأعلم، انظر الكتاب: ٤/ ١٤٤، ٤/ ١٤٨، وإيضاح الوقف والابتداء: ١٥٥-١٥٦، والسيرافي: ٣٦٨، والتكملة: ١٦، والنكت:=

وأَصلُ ذلك الأَفعالُ لتصرُّفها وكثرةِ اعتلالِها، والأَسماءُ في ذلك محمولةٌ عليها.

وأَما الأَسماءُ فعلى ضربَين أَسماءٌ غيرُ مَصادِرَ، ومَصادرُ، فالأَسماءُ التي فيها همزةُ الوصل عشرةٌ معدودةٌ[(١)]، وهي ابْنٌ وابْنةٌ وابْنُم بمعنى ابْن واثْنان واثْنتان وامْرؤٌ وامرأَةٌ واسْمٌ واسْتٌ وايْمنُ الله وايْمُ الله، فهذه الأَسماءُ لَمَّا أَسكَنوا أَوائلَها، ولم يُمكنْهم النطقُ بالساكن اجتلَبوا همزةَ الوَصلِ، ووَصَلوا بها إلى النطق بذلك الساكنِ.

فإن قيل[(٢)]: ولِمَ أَسكَنوا أَولَ هذه الأَسماءِ حتى احتاجوا إلى همزة الوصل.

قيل: أَصلُ هذه الهمزةِ أَن تكونَ في الأَفعال خاصَّةً، وإنما هذه الأَسماءُ محمولةٌ في ذلك على الأَفعال، لأَنها أَسماءٌ معتلَّةٌ، سقطتْ أَواخرُها للاعتلال، وكثُرَ استعمالُها، فسَكنَ [٣١١/ ب] أَوائلُها لتكونَ أَلفاتُ الوصل عوضاً مِمَّا سقطَ منها[(٣)]، ولم يُستنكَرْ ذلك فيها كما لم تُستنكَرْ إضافةُ أَسماءِ الزمانِ إلى الأَفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾[(٤)]، و﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾[(٥)]، وقال الشاعر[(٦)]:

على حِيْنَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا

وكما وصَفوا بالأَفعال في قولك: مررتُ برجلٍ يأكلُ، وأَصلُ الإضافةِ والصفةِ

=١٠٩٠، وهي عند قطرب همزة، انظر دقائق التصريف: ١٩٢، والألفات: ٧٨-٧٩.

(١) أسقط ابن خالويه وابن فارس ايمن وابنم، فهي عندهما ثمانية، وهي عند ابن السراج وأبي بكر الأنباري تسعة، وأسقطا ايمن، لأن همزتها عند الكوفيين همزة قطع، وهي عشرة عند سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ٤/ ١٤٧-١٥٠، والمقتضب: ١/ ٨٢، ١/ ٢٢٧-٢٣٣، ٢/ ٩٢-٩٣، والأصول: ٢/ ٢٦٨، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٠٧، والألفات: ١٢٣-١٢٤، والتكملة: ١٨، والصاحبي: ١٢٩، والمنصف: ١/ ٥٨-٦٣، وسر الصناعة: ١١٥، والنكت: ١٠٩٢-١٠٩٣.

(٢) انظر سر الصناعة: ١١٧، والمنصف: ١/ ٥٧.

(٣) هو تعليل السيرافي: ٣٦٩ ولفظه.

(٤) النبأ: ٧٨/ ٤٠.

(٥) الكهف: ١٨/ ٥٢.

(٦) سلف البيت: ٨/ ١٣٦.

للأَسماء(١)، كما أَن أَصلَ هذه الهمزةِ للأَفعال(٢).

فأَما ابنٌ فأَصلُه بَنَو بفتح الفاءِ والعَينِ كجَبَل وجَمَل(٣)، دلَّ على ذلك قولُهم في الجمع: أَبناءٌ، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾(٤)، وقال الشاعر(٥):

بَنـــوهُنَّ أَبْنـــاءُ الرِّجـــالِ الأَباعِـــدِ

ولا يجوزُ أَن يكونَ فِعْلاً كجِذْع ولا فُعْلاً كقُفْل لقولهم [٩/ ١٣٣] في جمعِ السلامةِ: بَنونَ بفتح الباء، ولذلك قالوا في النَّسب: بَنوِيٌّ بفتح فائه، والمحذوفُ منه واوٌ هي لامُه، دلَّ على ذلك قولُهم في المؤنَّثِ: بِنتٌ كما قالوا: أُختٌ وهَنْتٌ، فأَبدَلوا التاءَ من لامِها، وإِبدالُ التاءِ من الواو أَكثرُ من إِبدالها من الياء، وعلى الأَكثر يكونُ العملُ، فأَما البُنُوَّةُ فلا دليلَ فيه لقولهم: الفُتوَّة، وهو من الياء لقولهم في التثنية: فَتَيان وفي الجمع: فِتْيةٌ وفِتْيانٌ(٦).

وكذلك ابْنة، هو تأْنيثُ ابْن، والتاءُ فيه للتأْنيث على حدِّها في حمزةَ وطلحةَ.

فأَما بِنتٌ فليستْ التاءُ فيه للتأْنيث على حدِّها في ابْنة، يدلُّ على أَنها ليستْ للتأْنيث سكونُ ما قبلَها، وتاءُ التأْنيثِ تَفتَحُ ما قبلها على حدِّ قائمة وقاعِدة، وإِنما هي بدلٌ من لام الكلمة، يؤيِّدُ ذلك قولُ سيبويه: «لو سمَّيتَ بهما رجلاً لصرَفتَهما معرفةً»(٧)، يعني بِنْتاً وأُختاً، وهذا نصٌّ من سيبويه، أَلا ترى أَنها لو كانت للتأْنيث لَمَا انصرفَ الاسمُ كما لم

---

(١) في ط، ر: «الأسماء». تحريف، ومن قوله: «ولم يستنكر ذلك...» إلى قوله: «للأسماء» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٥٧-٥٨.

(٢) في ط، ر: «الأفعال». تحريف.

(٣) أجاز الزجاج هذا الوجه، وأجاز أيضاً أن يكون على وزن فِعْل، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٠، وانظر أيضاً المقتضب: ١/ ٢٣٠، والسيرافي: ٣٦٩، والمنصف: ١/ ٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٨٢.

(٤) المائدة: ٥/ ١٨.

(٥) سلف البيت: ١/ ٢٢٩.

(٦) من قوله: «فأما ابن فأصله....» إلى قوله: «وفتيان» قاله في شرح الملوكي: ٤٠٠-٤٠١.

(٧) الكتاب: ٣/ ٢٢١ بتصرف، وانظر ما سلف: ٥/ ٢١٧، ٥/ ٢٩٣.

ينصرفْ، نحوُ طلحةَ وحمزةَ؟

فإن قيل: فإنَّا نفهمُ من الكلمة التأنيثَ قيل: التأنيثُ مستفادٌ من نفْس الصيغةِ ونقلِها من بناءٍ إلى بناء آخَر، وذلك أن أَصلَ بِنْت بَنَو، فنقَلوه إلى فِعْل، أَلحقوه بجِذْع بالتاء كما أَلحقوا أُخْتاً بالتاء بقُفْل وبُرْد[١]، فصارت الصيغةُ عَلَماً للتأنيث[٢]، إذ كان هذا عَلَماً اختصَّ بالمؤنَّث.

وأَما ابْنُم فهو ابْنٌ زِيدتْ عليه الميمُ للمبالَغة والتوكيدِ كما زِيدتْ في زُرْقُم وسُتْهُم بمعنى الأَزرق والعظيمِ العَجيزةِ، أَي كبيرِ الاسْتِ[٣]، قال الشاعر[٤]:

وهــلْ لِيَ أُمٌّ غيرُهــا إِنْ ذَكَرْتُهــا ... أَبَــى اللهُ إِلَّا أَنْ أَكُــونَ لهــا ابْــنَما

[٩/ ١٣٤] وليستْ الميمُ بدلاً من لام الكلمةِ على حدِّها في فَم، لأَنها لو كانت بدلاً من اللَّام لكانت في حكمِ اللَّام، وكانت اللَّامُ كالثابتة[٥]، وكان يَبْطُلُ دخولُ همزةِ الوصلِ[٦].

وأَما اثْنان فأَصلُه ثِنْيَان لأَنه من ثَنَيتُ، واثْنَتان التاءُ فيه للتأنيث كابْنتَين، وثِنْتان كبِنْتَين، التاءُ فيه للإِلحاق.

وأَما امْرُؤٌ وامْرأَةٌ فإنما أَسكَنوا أَولَهما وإِن كانا تامَّين غيرَ محذوفَين لأَنك إِذا أَدخلتَ[٧]

---

(١) من قوله: «فأما بنت فليست...» إلى قوله: «وبرد» قاله في شرح الملوكي: ٤٠١-٤٠٢.

(٢) قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٠.

(٣) من قوله: «وأما ابنم...» إلى قوله: «الاست» قاله السيرافي: ٣٧٠.

(٤) هو المتلمس، والبيت في ديوانه: ٣٠، والأصمعيات: ٢٤٥، والمقتضب: ٢/ ٩٣، والعيني: ٤/ ٥٦٨، والخزانة: ٤/ ٢١٥، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٣٣، وسر الصناعة: ١١٥.

(٥) في ط، ر: «كالثانية»، تصحيف.

(٦) من قوله: «وليست الميم...» إلى قوله: «الوصل» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٥٨ بخلاف يسير، وانظر المقتضب: ٢/ ٩٣، والسيرافي: ٣٧٠.

(٧) في ط، ر: «دخلت».

الأَلفَ واللَّامَ فقلتَ: المَرْءُ والمرأَةُ، وخففَّتَ الهمزةَ حذفتَها وأَلقيتَ حركتَها على الراء، فقلتَ: جاءني المَرُ، ورأَيتُ المَرَ، ومررتُ بالمَرِ.

فلمَّا كانت الراءُ قد تُحرَّكُ بحركةِ الإِعراب، وكثُرتْ هذه الكلمةُ في كلامهم حتى صارتْ عبارةً عن كلِّ ذكَرٍ وأُنْثى من الناس أَعلُّوها لكثرة استعمالِهم إِيَّاها، وشبَّهوا الراءَ في المَرْءِ والمَرْءُ والمَرْءَ بخاء أَخِيك، فأَتْبَعوا عينَها حركةَ لامِها، فقالوا: هذا امرُؤٌ، ورأَيتُ امرَأً، ومررتُ بامرِئٍ، كما تقولُ: هذا أَخوك، ورأَيتُ أَخاك، ومررتُ بأَخيك.

وأَلفُه وأَلفُ ابْنُم مكسورةٌ على كلِّ حالٍ، لأَن الضمَّةَ فيه عارضةٌ للرفع غيرُ لازمةٍ، وليستْ كالضمَّة في اقتُلْ، فلمَّا اعتلَّ هذا الاسمُ بإِتْباعِ حركةِ عينِه حركةَ لامِه وكثُرَ[1] استعمالُه أَسكَنوا أَولَه، وأَدخَلوا عليه همزةَ الوصلِ[2] على ما ذُكرَ.

وأَما اسمٌ فأَصلُه سِمْو على زنة فِعْل بكسر الفاء، هكذا قال سيبويه[3]، فحُذفتْ الواوُ تخفيفاً على حدِّ حذفِها في ابْن وابْنة، وصارت الهمزةُ عوضاً عنها، ووزنُه اِفْعٌ، وفيه لغاتٌ وخلافٌ تقدَّمَ ذِكرُه في صدر هذا الكتاب[4].

وأَما اسْتٌ فمحذوفةُ اللَّامِ، وهي هاءٌ، يدلُّ على ذلك قولُهم في تحقيره: سُتَيْهة، وفي جمعه: أَسْتاه[5]، وأَصلُه سَتَهٌ على وزن فَعَل بفتح العينِ، ويدلُّ على ذلك قولُهم في القِلَّة: أَسْتاه مثلَ جَمَل وأَجْمال وقَلَم وأَقْلام، ولا يكونُ على فِعْل كجِذْع ولا فُعْلٍ كقُفْل اللَّذين

(١) في ط: «وكثرة». تحريف.
(٢) من قوله: «وأما امرؤ...» إلى قوله: «الوصل» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٦٢.
(٣) هو ما أشار إليه الأعلم في النكت: ١٠٩٢، ولم يصرح به سيبويه انظر الكتاب: ٤/ ١٤٩، وذُكِرَ في وزن «اسم» قولٌ آخر هو أن يكون على وزن فُعْل بضم فسكون، انظر القولين في المقتضب: ١/ ٢٢٩، والأصول: ٣/ ٣٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٨، وضبط في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٠ بفتح السين والميم، والصواب ما ذكرت من الوجهين.
(٤) انظر ما سلف ١/ ٥٤.
(٥) من قوله: «وأما است...» إلى قوله: «أستاه» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٦١.

يُجمعان أَيضاً على أَفْعال لقولهم فيه: سَهٌ بفتح الفاءِ حين حذفوا العينَ، قال الشاعر[١]:

شَـــأَتْكَ قُعَـــيْنٌ غَثُّهـــا وسَـــمِينُها وأَنــتَ السَّــهُ السُّــفْلَى إِذا دُعِيَــتْ نَصْرُ

[٩/ ١٣٥] وفي الحديث «العَينُ وِكَاءُ السَّهِ»[٢]، ففتحُ الفاءِ ههنا دليلٌ على أَن الأَصلَ ما ذكرناه، ولا يكونُ سَتِهٌ بكسر العين ولا سَتُهٌ بضمِّها لأَن المفتوحَ العينِ أَكثرُ، والحكمُ إِنما هو على الأَكثر.

وقد اختلفتْ العربُ فيه، فمنهم مَن قال: سَتٌ بحذف الهاءِ وإِبقاءِ الكلمةِ على أَصلها من غيرِ تغييرٍ كَيَدٍ ودَمٍ، ومنهم مَن حذفَ التاءَ، وقال: سَهٌ، وهو قليلٌ من قَبيل الشاذِّ[٣]، ومنهم مَن يحذفُ الهاءَ، ويُسكنُ السينَ، ويُدخلُ أَلفَ الوصل، فيقول: اسْتٌ[٤].

وأَما ايْمُن الله في القَسم وإِيمُ اللهِ فالهمزةُ فيهما وصلٌ تسقطُ في الدَّرْج، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما في القَسم[٥].

قال صاحب الكتاب: (والثاني مصادرُ الأَفعالِ التي بعد أَلفاتِها إِذا ابتُدِئَ بها أَربعةَ أَحرفٍ فصاعداً، نحوُ انْفَعلَ وافْتَعلَ واسْتَفعلَ، تقولُ: انْفِعال وافْتِعال واسْتِفْعال، ومن الأَفعال فيما كان على هذا الحدِّ، وفي أَمثلةِ أَمْرِ المخاطَبِ من الثلاثيِّ غيرِ المَزيدِ فيه، نحوُ اضربْ واذهبْ، ومن الحروف في لامِ التعريفِ وميمِه في لغةِ طيِّئ.

فهذه الأَوائلُ ساكنةٌ كما ترى، يُلفظُ بها كما هي في حالِ الدَّرْجِ، فإِذا وقعتْ في موضعِ الابتداءِ أَوقعتَ قبلها هَمزاتٍ مَزيدةً متحرِّكةً، لأَنه ليس في لغتهم الابتداءُ بساكن، كما ليس فيها الوقفُ على متحرِّك).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أَن أَصلَ دخولِ هذه الهمزةِ إِنما هو في الأَفعال، ودخولُها في

---

(١) سلف البيت: ٥/ ١٤٨.

(٢) سلف الحديث: ٥/ ١٤٨.

(٣) كذا في المنصف: ١/ ٦١، وانظر الشيرازيات: ٣٦.

(٤) انظر اللغات في «است» ما سلف: ٥/ ٢٩٢.

(٥) انظر ما سلف: ٨/ ٦٦، ٩/ ١٧٧.

الأَسماء إِنما هو بالحملِ عليها والتشبيهِ بها، وتلك الأَفعالُ ثمانيةٌ[(١)]، وهي انْفَعلَ، نحوُ انْطَلَقَ، وافْتَعَلَ، نحوُ اقْتَدرَ واكتَسَبَ، وافْعَلَلَ، مثلُ احْمَرَّ، فهذه الثلاثةُ [٣١٢/ أ] على زِنة واحدةٍ ومثالٍ واحدٍ.

واسْتَفعلَ، نحوُ اسْتَخرجَ، وافْعَنْلَلَ، نحوُ اقْعَنْسَسَ، وافْعالَلْتُ، نحوُ اشْهابَبْتُ، وافْعَوَّلَ وافْعَوْعَلَ[(٢)]، نحوُ اخْرَوَّطَ[(٣)] واخْشَوْشَنَ، فهذه الخمسةُ على مثال واحدٍ أيضاً[(٤)]، فهذه كلُّها يلزمُ أَولَها همزةُ الوصلِ لسكونِ أَولِها.

فإِن قيل[(٥)]: ولِمَ أُسكنَ حتى افتقرتْ إِلى همزة الوصل؟ قيل: أَما الثلاثةُ الأُوَلُ فإِنما أُسكنَ أَولُها لأَنهم لو لم يفعلوا ذلك لاجتمعَ في الكلمة أَكثرُ من ثلاث متحرِّكات، وأَما الخمسةُ التي تَليها فكأَنهم زادوا عليها حرفاً، فكرهوا كثرةَ الحروفِ وكثرةَ المتحرِّكات، فأَسكَنوا الأَولَ منها، وأَتَوا بالهمزة توصُّلاً إِلى النطق بالساكن.

ولَمَّا وجبَ ذلك في هذه الأَفعالِ لِمَا ذكرناه اعتمَدوه في مصادرها، نحوُ الانْطِلاق والاقْتِدار والاحْمِرار والاسْتِخراج والاقْعِنْساس والاشْهِيباب والاخْرِوَّاط والاخْشِيشان

ومن ذلك اطَّايَرَ اطِّياراً، واثَّاقَلَ اثِّقَالاً[(٦)]، وادَّارَكوا فيها ادِّرَاكاً، جاؤوا بهمزة الوصل عند سكون الأَولِ منه، وإِنما سُكنَ الأَولُ لأَنهم أَدغَموا تاءَ تَفَاعَلَ فيما بعده، إِذ كان مقارِباً له، ثم جاؤوا بالهمزة.

---

(١) عدَّها سيبويه وابن السراج ثمانية ثم قالا: «وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلت، نحو احرنجمت واقشعررت»، الكتاب: ٤/ ١٤٥، والأصول: ٢/ ٣٦٨، وعدها السيرافي والفارسي والرضي تسعة، انظر السيرافي: ٣٥٩، والتكملة: ١٦-١٧، وهي عند الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٢٦٠ أحد عشر.

(٢) في ط، ر: «افعولل». تحريف.

(٣) أي أَسرع، اللسان (خرط).

(٤) كذا في الكتاب: ٤/ ١٤٥.

(٥) انظر جواب ابن جني على هذا الاعتراض في المنصف: ١/ ٥٥.

(٦) انظر سر الصناعة: ١١٥.

وإنما كانت المصادرُ في ذلك كالأفعال لأَنها جاريةٌ عليها، وكلُّ واحدٍ منها يؤُولُ إلى الآخَر، ولذلك أَعلُّوا المصدرَ لاعتلال الفعل، نحوُ قامَ قِياماً، ولولا اعتلالُ الفعل لَمَا اعتلَّ المصدرُ، وصحَّ كما صحَّ في لِوَاذ(١).

وقولُه: «التي بعدَ أَلفاتِها إذا ابتُدِئَ بها أَربعةُ أَحرفٍ فصاعداً» تحرَّزَ به من مثلِ أَفْعَلَ، نحوُ أَخْرجَ وأَكْرمَ، فإن [٩/ ١٣٦] الهمزةَ فيه قطعٌ مع أَن ما بعدَها ساكنٌ، لأَن الهمزةَ فيه كالأَصل، بُنيتْ الكلمةُ عليها كبناء فاعَلَ(٢) وفَعَّلَ، لأَن الزيادةَ في كلِّ واحدٍ منها لمعنىً، وليس كذلك همزةُ الوصلِ، لأَنها لم تدخلْ لمعنىً، بل وُصْلةٌ إلى النطق بالساكن(٣)، والذي يؤَيِّدُ عندكَ أَنها كالملحَقة - وإن لم تكنْ مُلحَقةً حقيقيةً - أَنك تضمُّ أَولَ مضارِعِه، فتقولُ: يُخْرِجُ ويُكْرِمُ كما تقولُ: يُدحْرِجُ ويُسَرْهِفُ ويُصَوْمِعُ ويُجَهْوِرُ.

وإنما قلنا: إنها ليستْ للإلحاق، وذلك من قِبلِ أَن الملحَقَ حكمُه حكمُ الأَصلِ في المضارِع والمصدرِ، نحوُ جَهْوَرَ وبَيْطَرَ وجَلْبَبَ، لَمَّا كانت الزيادةُ فيها للإلحاق قالوا في مضارِعها: يُجَهْوِرُ ويُبَيْطِرُ ويُجلبِبُ بالضمِّ، وقالوا في مصدرها: جَهْورةً وبَيْطَرةً وجَلْبَبَةً كدَحْرَجة وسَرْهَفةٍ، وأَنت لا تقولُ في أَكرمَ وقاتَلَ وكلَّمَ: أَكْرمَةً ولا قاتَلَةً وكَلَّمةً، فبانَ لك أَن الزيادةَ في «أَكرمَ» جاريةٌ مَجْرى الملحَقِ، وإن لم تكنْ مُلحَقةً.

وتدخلُ أَيضاً في فعلِ الأَمرِ، وذلك من كلِّ فعلٍ فُتحَ فيه حرفُ المضارَعةِ وسُكنَ ما بعده، نحوُ يَضْربُ ويَقْتلُ ويَنْطلقُ ويَعْتذرُ، فإذا أَمَرتَ قلت: اضْرِبْ اقْتُلْ انطلِقْ.

وكان يجبُ أَن يُحرَّكَ الأَولُ من المستقبَل كما حُركَ في الماضي، فيقالَ: ذَهبَ يَذْهَبُ وقَتَلَ يَقْتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فيجتمعَ أَربعُ متحرِّكات، فاستثقَلوا تَوالي الحركاتِ، فلم يكنْ سبيلٌ إلى تسكين الأَولِ الذي هو حرفُ المضارَعةِ، لأَنه لا يُبتدأُ بساكن، ولا إلى

---

(١) انظر المنصف: ١/ ٦٥.

(٢) هو تنظير سيبويه: ٤/ ١٤٥.

(٣) من قوله: «بنيت الكلمة...» إلى قوله: «بالساكن» قاله الأعلم في النكت: ١٠٩ بخلاف يسير، وانظر السيرافي: ٣٥٨-٣٥٩.

تسكين الثالثِ الذي هو عينُ الفعلِ، لأَنه بحركته يُعرَفُ اختلافُ الأَبنيةِ، ولا إِلى تسكينِ لامِه، لأَنه محلُّ الإِعرابِ من الرفع والنصب، فأَسكَنوا الثاني، إِذ لا مانعَ من ذلك، فقالوا: يذْهبُ ويقْتلُ، فإِذا أَرادوا الأَمرَ حذفوا حرفَ المضارَعة، فبقيَ فاءُ الفعل ساكناً، فاحتاجوا إِلى همزةِ الوصل[1]، فقالوا: اذْهَبْ واقْتُلْ على ما تقدَّمَ.

وأَما دخولُها في الحرف فمعَ لامِ التعريف[2] في نحو الرجُل والغلام، وإِنما أَتَوا بهمزةِ الوصلِ مع هذه اللَّامِ لأَنها حرفٌ ساكنٌ يقعُ أَوَّلاً، والساكنُ لا يمكنُ الابتداءُ به، فتوصَّلوا إِلى ذلك بالهمزة قبلها.

وإِنما كانت ساكنةً لقُوةِ العنايةِ بمعنى التعريفِ، وذلك أَنهم جعلوه على حرفٍ واحدٍ ساكنٍ ليضعُفَ عن انفصاله ممَّا بعده[3]، ويَقْوَى اتصالُه بالمعرَّف، فيكونَ ذلك أَبلغَ في إِفادة التعريفِ للزوم أَداتِه[4].

وكذلك الميمُ المبدَلةُ منه في لغة طيِّءٍ، نحوُ قوله عليه السلام: «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر»[5]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه.

وقولُه: «**وهذه الأَوائلُ ساكنةٌ كما ترى، يُلفظُ بها كما هي في حال الدَّرْجِ**» يريدُ أَن أَوائلَ جميعِ ما ذكرناه من الأَسماء والأَفعالِ ممَّا هو ساكنٌ يبقَى ساكناً على حاله في الدَّرْجِ، لأَن الكلامَ الذي قبلَه يصلُه إِلى الساكن، فأَما إِذا ابتدأْتَ فلا بدَّ من همزةِ الوصلِ لتعذُّرِ الابتداءِ بالساكن.

وقولُه: «**لأَنه ليس من لغتهم الابتداءُ بالساكن**» ربَّما فُهِمَ منه أَن ذلك ممَّا يختصُّ بلغة

---

(١) من قوله: «وكان يجب أن يحرك...» إلى قوله: «الوصل» قاله السيرافي: ٣٥٧، والأعلم في النكت: ١٠٩٠.

(٢) هذا مبني على ما رآه الشارح من أن مذهب سيبويه أن اللام وحدها هي حرف التعريف، انظر ما سلف: ٩/ ٣٣.

(٣) هو تعليل ابن جني ولفظه في سر الصناعة: ٣٤٦، وانظر ما سلف: ٩/ ٣٦.

(٤) هو تعليل ابن جني في سر الصناعة: ٣٤٦، وانظر ما سلف: ٩/ ٣٦.

(٥) سلف الحديث: ٩/ ٣٧.

العرب، ويجوزُ الابتداءُ بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأَمرُ كذلك، بل إِنما كان ذلك لتعذُّر النطقِ بالساكن، وليس ذلك مختصًّاً بلغةٍ دون لغةٍ(١)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتسمَّى هذه الهَمزاتُ همزاتِ الوصلِ، وحكمُها أَن تكونَ مكسورةً، وإِنما ضُمتْ في بعض الأَوامرِ وفيما بُنيَ من الأَفعال الواقعةِ بعد أَلفاتِها أَربعةُ أَحرفٍ فصاعداً للمفعول للإِتْباع، وفُتحتْ في الحرفَين وكَلِمتَي القَسم للتخفيف).

قال الشارح: إِنما سُميتْ هذه الهمزةُ همزةَ الوصل(٢) لأَنها تسقطُ في الدَّرْج، فيَصلُ(٣) ما قبلها إِلى ما بعدَها، ولا تَقطعُه عنه، كما يفعلُ غيرُها من الحروف، وقيل: سُميتْ وصلاً لأَنه يُتوصَّلُ بها إِلى النطق [٩/ ١٣٧] بالساكن(٤).

وحكمُها أَن تكونَ مكسورةً أَبداً، لأَنها دخلتْ وُصْلةً إِلى النطق بالساكن، فتخيَّلوا سكونَها مع سكونِ ما بعدَها، فحرَّكوها بالحركة التي تجبُ لالتقاءِ الساكنَين، وهي الكسرةُ.

فإِن كان الثالثُ من الاسم(٥) الذي فيه همزةُ الوصل مضموماً ضمًّاً لازماً ضَممتَ الهمزةَ، نحوُ اُقتلْ اُخْرجْ اُستُضعِفَ اُنْطُلقَ به، وذلك أَنهم كرهوا أَن يخرجوا من كسرةٍ إِلى ضمَّةٍ، لأَنه خروجٌ من ثقيل إِلى ما هو أَثقلُ منه ليس بينهما إِلا حرفٌ ساكنٌ(٦)، ولذلك من الاستثقال قلَّ في كلامهم نحوُ يَوْم ويَوْخ للخروج من الياء إِلى الواو، وكثُرَ في كلامهم نحوُ وَيْل ووَيْح ووَيْس لأَن فيه خروجاً من ثقيل إِلى ما هو أَخفُّ منه،

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٥٣.

(٢) انظر في هذه التسمية ما سلف: ٩/ ٢٥٣.

(٣) في ط، ر: «فتصل».

(٤) ظاهر كلام سيبويه يحتمل القولين السالفين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٧٢.

(٥) لعله يريد «الفعل» لأنه مثل بالأفعال على ما سيأتي.

(٦) من قوله: «لأنها دخلت وصلة...» إلى قوله: «ساكن» قاله السيرافي: ٣٦١ بخلاف يسير.

وحكَى قطربٌ على سبيل الشذوذِ اِقْتِلْ بالكسر على الأَصل(١).

[٣١٢/ ب] وإِنما قلْنا: ضمَّاً لازماً تحرُّزاً من مثل اِرْمُوا واِقْضُوا، فإِن الهمزةَ في ذلك كلِّه مكسورةٌ، وإِن كان الثالثُ مضموماً، لأَن الضمَّةَ عارضةٌ، والميمُ في اِرْمُوا أَصلُها الكسرُ، وكذلك الضادُ في اِقْضُوا، وذلك أَن الأَصلَ اِقْضِيُوا اِرْمِيُوا، وإِنما استثقَلوا الضمَّة على الياء المكسورِ ما قبلها فحذفوها، فبقيتْ ساكنةً وواوُ الضميرِ بعدها ساكنٌ، فحُذفتْ الياءُ لالتقاء الساكنَين، وضُمتْ العينُ لتصحَّ الواوُ الساكنةُ، فبقيتْ الهمزةُ مكسورةً على ما كانت، كما قالوا: أُغْزِي، فضمُّوا الهمزةَ والثالثُ مكسورٌ كما ترى، لأَن الأَصلَ أُغْزُوِي، فاعتلَّتْ الواوُ فحُذفتْ، ووَلِيَتْ الياءُ الزايَ، فانكسرتْ من أَجلِها، فالضمَّةُ الآنَ في الهمزة مراعاةً للأَصل(٢).

وقولُه: «**وفُتحتْ في الحرفَين**» يريدُ مع لامِ التعريفِ وميمِه، فإِن الهمزةَ معهما مفتوحةٌ بخلاف حالِها مع الأَسماء والأَفعالِ، والعِلَّةُ في ذلك أَنهم أَرادوا أَن يخالِفوا بين حركتها مع الحرف وحركتِها مع الاسم والفعل(٣).

وأَما أَلفُ اَيْمُن اللهِ في القَسم فمفتوحةٌ أَيضاً، إِذ كان ما دخلتْ عليه غيرَ متمكِّنٍ لا يُستعملُ إِلا في القَسم، ففُتحتْ همزتُه تشبيهاً لها بالهمزة اللَّاحقةِ حرفَ التعريفِ، وحكَى يونسُ اِيْمُ اللهِ بالكسر(٤) على الأَصل.

---

(١) من قوله: «وحكى قطرب...» إلى قوله: «الأصل» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١١٦، وحكى هذه اللغة بلا نسبة في المنصف: ١/ ٥٤-٥٥، وحكم عليها بالشذوذ، وحكاها عنه ابن عقيل في المساعد: ٢/ ٦١٤.

(٢) من قوله: «أن الأصل...» إلى قوله: «الأصل» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١١٦، وانظر المنصف: ١/ ٥٥.

(٣) ذكر السيرافي أوجهاً في تعليل فتح الهمزة، منها هذا الوجه، وهو الذي ذكره أيضاً ابن جني، انظر السيرافي: ٣٦٥-٣٦٦، وسر الصناعة: ١١٧، والمنصف: ١/ ٦٥.

(٤) من قوله: «وأما ألف اَيمن...» إلى قوله: «بالكسر» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١١٧، وانظر ما سلف: ٨/ ٦٦، ٩/ ١٧٧.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِثباتُ شيءٍ من هذه الهَمزات في الدَّرْج خروجٌ عن كلامِ العرب ولحنٌ فاحشٌ، فلا تَقلْ: الإِسم والإِنطلاق والإِقتسام والإِستِغفار ومِن إِبنك وعنْ إِسْمك، وقولُه:

إِذا جـــــاوَزَ الإِثْنَـــــينِ سرٌّ

من ضروراتِ الشِّعرِ).

قال الشارح: يريدُ أَن هذه الهَمزاتِ إِنما جِيءَ بها وُصْلةً إِلى الابتداءِ بالساكن، إِذ كان الابتداءُ بالساكن ممَّا ليس في الوُسْع، فإِذا تقدَمَها كلامٌ سقطتْ الهمزةُ من اللفظ، لأَن الكلامَ المتقدِّمَ قد أَغنَى عنها، فلا يقالُ: الإِسمُ بإِثبات الهمزةِ لعدم الحاجةِ إِليها، لأَن الداعي إِلى الإِتيان بها قد زالَ، وهو الابتداءُ بساكن، وكذلك سائرُ ما ذُكرَ من الانطلاق والاقتسام.

قال: «فإِثباتُ الهمزةِ في هذه الأَسماءِ لحنٌ»[1] لأَنه عدولٌ عن كلام العرب وقياسِ استعمالِها، وكان زيادةً من غير حاجةٍ إِليه.

ونظيرُ ذلك هاءُ السَّكت من نحو عِهْ وشِهْ، أُتِيَ بها وُصْلةً إِلى الوقف على المتحرِّك، فإِذا وُصلَ بكلامٍ بعده سقطتْ الهاءُ.

فهذه الزيادةُ في هذا الطَّرف كتلك[2] الزيادةِ في الطَّرف الآخَرِ، قال: «فأَمَّا قولُه:

إِذا جـــــاوَزَ الإِثْنَـــــينِ سِرٌّ

فمِن ضرورات الشِّعر»، فإِنه أَوردَه إِذ كان ناقِضاً لهذه القاعدةِ، إِذ قد أَثبتَ الشاعرُ الهمزةَ مع تقدُّمِ لامِ التعريفِ.

البيتُ لقَيس بن الخَطيم، وقيل له: خَطِيمٌ لضَرْبةٍ كانت بأَنفِه، وتمامُه[3]:

..........................فإِنَّـه   بِنَـثٍّ وتكثـيرِ الحـديثِ قَمِـيْنُ

---

(١) تصرف بكلام الزمخشري.

(٢) في ط، ر: «كذلك». تحريف.

(٣) سلف البيت: ٩/ ٣٥.

[٩/ ١٣٨] ومثلُه قولُ الآخَر[١]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً إِتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

فأَثبتَ همزةَ «إِتَّسعَ» في حال الوصلِ ضرورةً، وهو ههنا أَسهلُ، لأَنه في أَولِ النصفِ الثاني، والعربُ[٢] قد تسكتُ على أَنصاف الأَبيات، وتَبتدئُ بالنِّصف الثاني، فكأَن الهمزةَ وقعتْ أَولاً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولكنَّ همزةَ حرفِ التعريفِ وحدَها إِذا وقعتْ بعد همزةِ الاستفهام لم تُحذفْ، وقُلبتْ أَلفاً لأَداءِ حذفِها إِلى الإِلباس).

قال الشارح: أَمرُ هذه الهمزةِ مخالِفٌ لِمَا أَصَّلْناه، لأَن أَلفَ الاستفهام إِذا دخلتْ على همزة الوصل سقطتْ أَلفُ الوصلِ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾[٣]، وقولِه تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[٤]، لأَن الغُنْيةَ قد حصَلتْ بهمزة الاستفهام عن همزة الوصلِ، ولم يؤَدِّ حذفُها إِلى لَبْسٍ، لأَن أَلفَ الاستفهام مفتوحةٌ، وأَلفُ الوصل مكسورةٌ.

فأَما الأَلفُ التي مع اللَّام فإِنها لا تسقطُ لئلَّا يَلتبسَ الاستخبارُ بالخبر[٥]، لأَنهما مفتوحتان، بل تُبدِلُها أَلفاً نحوَ قولِه: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٦]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٧]، فلو حُذفتْ لوقعَ لَبْسٌ، ولا يُعلَمُ هل هي الاستفهاميةُ أَم التي

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٢٦١.

(٢) في ط، ر: «فالعرب».

(٣) البقرة: ٢/ ٨٠، وفي ط، ر: «عهداً أم تقولون على الله ما لا تعلمون» والصواب: «....عهداً فلن يُخلف الله عهده أم تقولون...».

(٤) الصافات: ٣٧/ ١٥٣، وانظر أدب الكتاب: ٢٢٢.

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ٢٣٦.

(٦) الأنعام: ٦/ ١٤٣، ١٤٤، وانظر ما سلف: ٩/ ٣٥، ٩/ ٩٠.

(٧) النمل: ٢٧/ ٥٩.

مع لامِ التعريفِ، فلذلك ثَبتتْ، وشُبهتْ بأَلف أَحْمَرَ لثبوتها، قال الشاعر[١]:

أَأَلْخَيْرُ الَّذي أَنا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذي لا يَأْتَلِيني

[٩/ ١٣٩] (فصل) قال صاحبُ الكتاب: (وأَما إِسكانُهم أَولَ هُوَ وهِيَ متَّصلتَين بالواو والفاء ولامِ الابتداءِ وهمزةِ الاستفهامِ، ولامَ الأَمرِ متَّصلةً بالفاء والواوِ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وقوله: ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ﴾، وقولِه: ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، وقولِ الشاعر:

فقُلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَني حُلُمُ

وقولِه تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾، وقولِه: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾ فليس بأَصلٍ، وإِنما شُبهَ الحرفُ عند وقوعِه في ذا الموقعِ بضادِ عَضُدٍ وباءِ كَبِد، ومنهم مَن لا يُسكنُ).

قال الشارح: لَمَّا ذَكرَ ما بُنيَ من الأَسماء والأَفعالِ على سكون الأَولِ خافَ أَن يُتوهَّمَ أَن قولَه: وَهْوَ ووهْيَ بالإِسكان من ذلك القَبيل، فبيَّنَ أَمرَهما، وذلك أَن «هُوَ» مضمومُ الأَول، و«هِيَ» مكسورُه، فإِذا دخلَ عليه حرفُ عطفٍ مِمَّا هو على حرفٍ واحدٍ فإِنهم قد يُسكنونه لضربٍ من التخفيف، وأَنت في ذلك بالخِيار، إِن شئتَ أَسكنتَ، وإِن شئتَ حرَّكتَ.

فمَن أَسكنَ فلأَن الحرفَ الذي قبلهما لَمَّا كان على حرفٍ واحدٍ لا يمكنُ انفصالُه ولا الوقوفُ عليه تَنزَّلَ[٢] منزلةَ ما هو من سِنْخ[٣] الكلمةِ، فشُبِّه «وَهُو» بعَضُد، و«وَهِي» بكَتِف وكَبِد، فكما يقالُ: عَضْد بالإِسكان وكَتْف وكَبْد كذلك قالوا: وَهْو ووَهْي

---

(١) هو المثقب العبدي، والبيت في ديوانه: ٢١٣، والمفضليات: ٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٧٩، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣١، ٢/ ٧، ٢/ ٣٧٢، والسيرافي: ٣٦٥، وانظر مصادر أخرى في الديوان والمفضليات.

ورواية الديوان «يبتغيني».

(٢) في ط، ر: «يتنزل»، وما أثبت أحسن.

(٣) «السِّنْخُ: الأصل من كل شيء»، اللسان (سنخ).

بالإسكان[١]، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢]، وقال: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾[٣]، وقال: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[٤]، فأسكنَ مع لامِ التأكيدِ كما أُسكنَ مع واو العطفِ، وقالوا في الاستفهام: أَهْوَ فَعلَ؟ بإِسكان الهاء، ومنه قولُ الشاعر[٥]:

فقُمْتُ للـزَّوْرِ مُرْتاعاً فـأَرَّقَني فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَني حُلُمُ

[٩/ ١٤٠] الشاهدُ فيه قولُه أَهْيَ بإسكان الهاءِ، كأنه شبَّهَ أَهْيَ بكَتِف، والمعنى لمَّا رأى المحبوبةَ استعظمَ ذلك، وقال: أذلك حقٌّ أو مَنامٌ؟.

فإن كان بدَلَ الواوِ والفاءِ «ثُمَّ» لم يَحسنْ الإِسكانُ حُسنَه مع الواو والفاءِ لكونها على أَكثرَ من حرف واحدٍ، فكأَنها منفصِلةٌ مِمَّا بعدَها، فلذلك كان أَكثرُ القُراءِ على التحريك

---

(١) كذا وجه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ٤/ ١٥١، والسيرافي: ٣٧٢، والحلبيات: ٨٩، والخصائص: ٢/ ٣٣٠.

(٢) البقرة: ٢/ ٢١٦.

(٣) البقرة: ٢/ ٧٤.

(٤) آل عمران: ٣/ ٦٢.

قرأ بإِسكان الهاء في «هو، هي» حيث وقعا إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام أو ثم أبو عمرو والكسائي وقالون، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٣٤، والتيسير: ٧٢، والنشر: ٢/ ٢٠٩.

وأشار سيبويه إلى إسكان الهاء في وهو وهي، وقال: «وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها»، الكتاب: ٤/ ١٥١، وانظر السيرافي: ٣٧٢، وما تعقب به الفارسي الزجاج في الإغفال: ١/ ٣٢٥-٣٢٧، وانظر أيضاً التكملة: ١٤-١٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٧٣.

(٥) هو أسامة بن منقذ كما في التنبيه لابن جني: ٤٣٥-٤٤٠، وليس في ديوانه، ونسب إلى المرار العدوي في الشعر والشعراء: ٦٩٧، والخزانة: ٢/ ٣٩٣، وإلى المرار بن منقذ في شرح أبيات المغني: ١/ ٢٠٢، والمرار اسم آخر لأسامة بن منقذ، انظر المؤتلف والمختلف: ٢٦٨، ونسبت القصيدة التي منها البيت إلى زياد بن حمل، انظر سمط اللآلي: ١/ ٧٠، وما سلف: ٦/ ٥٢، ٧/ ٤٨، والبيت بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠.

من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[(١)] [٣١٣/ أ].

فأما قولُه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[(٢)]، وقولُه تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾[(٣)] فإن هذه لامُ الأَمرِ، وأَصلُها الكسرُ، يدلُّ على ذلك أَنك إِذا ابتدأْتَ فقلتَ: لِيقُمْ زيدٌ كسرتَها لا غيرُ، فإذا أَلحقتَ الكلامَ الذي فيه اللَّامُ الواوَ والفاءَ جازَ إِسكانُها، فمَن أَسكنَ مع الفاء أَو الواوِ فلأَن الواوَ والفاءَ يصيران كشيءٍ من نفس الكلمة نحوَ كَتِف، لأَن كلَّ واحدٍ منهما لا ينفردُ بنفسه، فصار بمنزلة كَتِف[(٤)].

فإن جئتَ بثُمَّ مكانَ الفاء أَو الواوِ لم تُسكنْ لأَن «ثم» ينفصلُ بنفسه ويُسكَتُ عليه، ومَن قال: «ثُمَّ لْيقضُوا»[(٥)] بإِسكان اللَّام، فإنه شبَّه الميمَ الثانيةَ من «ثُمَّ» بالفاء والواو، وجعلَ «ثُمَّ لْيقضُوا» بمنزلةِ «فَلْيقضُوا»، وهذا كقولهم: أَراكَ مُنْتَفْخاً، والمرادُ مُنْتَفِخاً، فشبَّه تَفِخاً من مُنْتَفِخاً بكَتِف[(٦)]، فأَسكنَ الفاءَ، ومثلُه قولُه[(٧)]:

فبـــاتَ مُنْتَصْـــباً ومـــا تكَرْدَسَـــا

فالإِسكانُ في هذا كلِّه إِنما هو أَمرٌ عارضٌ لضربٍ من التخفيف، فلا يُعتدُّ به بناءً، فاعرفْه. [٩/ ١٤١]

---

(١) القصص: ٢٨/ ٦١، انظر ما سلف: ٩/ ٢٦٧.
(٢) الكهف: ١٨/ ١٩.
(٣) الحج: ٢٢/ ٢٩.
(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٤٥.
(٥) الحج: ٢٢/ ٢٩، وانظر ما سلف: ٩/ ٤٥.
(٦) هو ما مثل به ابن جني في سر الصناعة: ٣٨٤، وانظر الحلبيات: ١٢٦.
(٧) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١/ ١٩٧، والحلبيات: ١٢٦، والحجة للفارسي: ١/ ٤٠٨، والخصائص: ٢/ ٣٣٨، وشرح شواهد الشافية: ٢١-٢٢، وورد بلا نسبة في شرح الملوكي: ٤٥٨-٤٥٩.
ومن قوله: «وأصلها الكسر...» إلى البيت قاله الفارسي في الحجة: ٥/ ٢٦٩-٢٧٠، والتكردُس: الانقباض.

ومن أصناف المشتَرَك زيادةُ الحروف

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (يشتَرِكُ فيها الاسمُ والفعلُ، والحروفُ الزوائدُ هي التي يشملُها قولُك: اليومَ تَنْساه، أو وَأَتاه سُليمان، أو سَأَلْتُمونيها، أو السَّمانَ هَوِيتُ، ومعنى كونِها زوائدَ أَن كلَّ حرفٍ وقعَ زائداً في كلمة فإنه منها، لا أَنها تقعُ أبداً زوائدَ.

ولقد أَسلفتُ في قسمَي الأَسماءِ والأَفعالِ عند ذِكرِ الأَبنيةِ المَزيدِ فيها نَبْذاً من القول في هذه الحروفِ[1]، وأَذكرُ ها هنا ما يُميِّزُ به بين مواقعِ أَصالتِها ومواقعِ زيادتِها).

قال الشارح: اعلمْ أَن زيادةَ الحروفِ ممَّا يَشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ، وأَما الحروفُ فلا يكونُ فيها زيادةٌ لأَن الزيادةَ ضربٌ من التصرُّف، ولا يكونُ ذلك في الحروف، فلمَّا كانت الأَسماءُ والأَفعالُ تَشتركُ في ذلك ذكَرها في المشترَك.

ومعنى الزيادةِ إِلحاقُ الكلمةِ من الحروف ما ليس منها، إِما لإِفادةِ معنىً كأَلفِ ضارِب وواوِ مضروب، وإِما لضربٍ من التوسُّع في اللُّغة، نحوُ أَلِف حمار وواوِ عَمود وياءِ سعيد.

وحروفُ الزيادةِ عشرةٌ[2]، وهي الهمزةُ والأَلفُ والهاءُ والياءُ والنونُ والتاءُ والسِّينُ والميمُ والواوُ واللَّامُ، ويجمعُها اليومَ تَنْساه، وكذلك سأَلْتُمونيها، ومثلُ ذلك السِّمانَ هَوِيتُ، ويُحكَى أَن أَبا العباس سأَلَ أَبا عثمانَ عن حروف الزيادة، فأَنشدَ:

هَوِيْتُ السِّمانَ فشَيَّبْنَني ... وما[3] كنتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمانا

فقال له: الجوابَ، فقال: قد أَجبتُك مرَّتَين، يعني «هَوِيتُ السِّمانَ»[4]، وإِنما قال

---

(١) انظر ما سلف: ٦/ ١٧٧ - ١٧٨.

(٢) هي كذلك عشرة في الكتاب: ٤/ ٢٣٥، والمقتضب: ١/ ٥٦، والأصول: ٣/ ٢٣٢، والسيرافي: ٥٥٢، وسر الصناعة: ٦٢، والنكت: ١١٣٣.

(٣) في ط، ر: «وقد».

(٤) من قوله: «ويحكى أن...» إلى قول: «السمان» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٩٨، وابن يعيش في شرح الملوكي: ١٠٠.

صاحبُ الكتاب: «**السِّمانَ هَوِيتُ**» فقدَّمَ السِّمانَ لئلَّا تسقطَ الهمزةُ في الدَّرج، فتَنقصَ عِدَّةُ حروفِ الزيادةِ، فأما إذا ابتدأ بها فإن الهمزةَ ثابتةٌ.

وأما «وأَتاه سُليمانُ» فلا يَحسنُ لأَن فيه تكرارَ الأَلفِ مرَّتَين، وقالوا: أَيضاً: أَسلَمني وتاهَ، وقالوا: الموتُ يَنساه(١).

وليس المرادُ من قولنا: حروفُ الزيادة أَنها تكونُ زائدةً لا مَحالَة، لأَنها قد توجَدُ زائدةً وغيرَ زائدةٍ، وإنما المرادُ أنه إذا احتِيجَ إلى زيادةِ حرفٍ لغرضٍ لم يكنْ إلا من هذه العشرةِ.

وأَصلُ حروفِ الزيادةِ حروفُ المدِّ واللِّينِ التي هي الواوُ والياءُ والأَلفُ، وذلك لأَنها أَخفُّ الحروفِ، إذ كانت أَوسعَها مَخرجاً وأَقلَّها كُلْفةً.

وأَما قولُ النحويين: إن الواوَ والياءَ ثقيلتان فبالنسبة إلى الأَلف، وأَما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان، وأَيضاً فإنها مأْنوسٌ بزيادتها، إذ كلُّ كلمةٍ لا تخلو منها أَو من بعضها.

أَلا ترى أَن كلَّ كلمةٍ إن خلَتْ من أَحدِ هذه الحروفِ فلن تخلوَ من حركةٍ إما فتحةٍ وإما ضمَّةٍ وإما كسرةٍ؟ والحركاتُ أَبعاضُ هذه الحروفِ(٢)، وهي زوائدُ لا مَحالةَ، فلمَّا احتِيجَ إلى حروفٍ يزيدونها في كَلِمِهم لأَغراضٍ لهم كانت هذه الحروفُ أَولَى، إذ لو زادوا غيرَها لم تُؤْمَنْ نَفْرةُ الطَّبْعِ والاستِيحاشِ من زيادته، إذ لم تكنْ زيادتُه مأْلوفةً، وغيرُ حروفِ المدِّ من حروف الزيادة مشبَّهٌ بها ومحمولٌ عليها.

فمن ذلك الهمزةُ، فإنها تُشْبهُ حروفَ المدِّ واللِّينِ من حيث إنها تُصوَّرُ بها(٣)، ويدخلُها التغييرُ بالبَدل والحذفِ، وهي مُجاوِرةُ الأَلفِ في المَخْرج، فلمَّا اجتمعَ فيها ما ذُكرَ من شبَهِ حروفِ المدِّ واللِّينِ اجتمعتْ معها في الزيادة.

---

(١) قال الرضي: «وقد جمع ابن خروف منها نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي»، شرح الشافية: ٢/ ٣٣١.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ١٢٣، وسر الصناعة: ١٧-١٨.

(٣) في ط، ر: «بصورتها»، وفي شرح الملوكي: ١٠٢ «تصور بصورتها».

وأَما الميمُ فمُشابِهٌ للواو لأَنهما من مَخْرجٍ واحدٍ، وهو الشَّفةُ، وفيها غُنَّةٌ تمتدُّ إِلى الخَيشوم، فناسبتْ بغُنَّتها لِينَ حروفِ اللِّينِ.

وأَما النونُ ففيها أَيضاً غُنَّةٌ، ومَخْرجُها إِذا كانت ساكنةً من الخَيشوم بدليلِ أَن الماسِكَ إِذا مَسَكَ أَنفَه لم يُمكنْه النطقُ بها، وليس لها فيه مَخْرجٌ معيَّنٌ، بل تمتدُّ في الخَيشوم امتدادَ الأَلفِ في الحلق، ولذلك حذفوها لالتقاء [٩/ ١٤٢] الساكنين من قوله(١):

ولَاكِ اسْقِني إِنْ كان ماؤكَ ذا فَضْلِ

كما يحذفون حروفَ المدِّ واللِّينِ من نحو رَمَى القومُ، وتُعطي ابْنكَ، فلمَّا أَشبهتْها فيما ذكرناه شَرِكَتْها في الزيادة.

فأَما التاءُ فمُشبِهةٌ حروفَ المدِّ واللِّينِ أَيضاً، لأَنها حرفٌ مهموسٌ، فناسَبَ همسُها لِينَ حروفِ المدِّ واللِّينِ، ومَخرجُها من رأس اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا، وهو قريبٌ من مَخْرج النون.

وقد أُبدلتْ من الواو في تالله وتُراث وتُجاه وتُكَأَة وتُخَمَة، كلُّ ذلك من الواو في والله والوِراثِةِ والوَجْهِ(٢) وتَوكَّأْتُ والوَخَامَة، ومن الياء في ثِنْتَين وكَيْتَ وذَيْتَ، فلمَّا تُصرِّفَ فيها هذا التصرُّفُ، وأُبدلتْ هذا الإِبدالَ أَتتْ مع حروف المدِّ واللِّينِ في الزيادة.

وأَما الهاءُ فحرفٌ خَفيٌّ مهموسٌ، فناسبَتْ بهمْسها وخفائها لِينَ حروفِ المدِّ واللِّينِ،

---

(١) صدر البيت:

فلستُ بآتيه ولا أَستطيعُه

وقائله النجاشي الحارثي كما في الكتاب: ١/ ٢٧، والمنصف: ٢/ ٢٢٩، والنكت: ١٥٥-١٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٧، والحماسة الشجرية: ٧١٨، وضرائر الشعر: ١١٥، والخزانة: ٤/ ٣٦٧، والبيت في زيادات ديوان امرئ القيس: ٣٦٤، وورد بلا نسبة في النكت: ١٤٣، والعسكريات: ١٧٩، وكتاب الشعر: ١١٣، وسر الصناعة: ٤٤٠، ٥٤١، والإنصاف: ٦٨٤

(٢) في شرح الملوكي: ١٠٤: «الوجاهة»، ويرى سيبويه أن هذا الإبدال غير مطرد، وهو عند المازني مطرد إذا انضمت الواو، وعند الفارسي كثير، وعند ابن جني صالح، وعند ابن يعيش على غير قياس، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٢، والمقتضب: ١/ ٦٣، ١/ ٩١، والشيرازيات: ٥٨٣، وسر الصناعة: ١٤٥-١٤٦، وشرح الملوكي: ٢٩٥-٢٩٦.

وهي من مَخْرج الأَلف، كيف وأَبو الحسن يدَّعي أَن مَخرجَ الألف هو مَخرجُ الهاءِ أَلبتَّةَ(١)؟ وقد أُبدلتْ من الواو في يا هَنَاه(٢)، ومن الياء في هذه(٣)، [٩/ ١٤٣] فلمَّا وُجدَ فيها ما ذُكرَ من شبَهِ حروفِ المدِّ واللِّينِ وافقَتْها في الزيادة.

وقد أَخرجَها أَبو العباس من حروف الزيادةِ(٤)، واحتجَّ بأَنها لم تُزَدْ إلا في الوقف من نحوِ ارْمِهْ واغْزُهْ واخْشَهْ، قال: فلا أَعدُّها مع الحروف التي كثُرتْ زيادتُها [٣١٣/ ب] والصوابُ الأَولُ، وهو رأْيُ سيبويه(٥)، لأَنها قد زِيدتْ فيما ذُكِرَ وفي غيره على ما سيأْتي إِن شاء اللهُ تعالى.

وأَما السِّينُ فهو حرفٌ مُنْسَلٌّ مهموسٌ، يخرجُ من طَرَف اللِّسانِ وبينَ الثنايا، قريبٌ من التاء، ولتقارُبِهما في المَخرج واتفاقِهما في الهمْس تَبادَلا، فقالوا: اسْتَخَذَ فلانٌ أَرضاً، وأَصلُه اتَّخذَ(٦)، وقالوا: سِتٌّ، وأَصلُه سِدْسٌ(٧)، فلمَّا كان بينهما من القُربِ(٨) والتناسُبِ

---

(١) انظر مذهب الأخفش والردَّ عليه في المحتسب: ١/ ٤٤-٤٥، وسر الصناعة: ٤٦، والممتع: ٦٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥١، والارتشاف: ٦.

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٢٣٨.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٢٧، وما سيأتي: ١٠/ ٨٨.

(٤) درج على نسبة هذا الرأي إلى المبرد ابن جني وابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان،غير أن كلامه صريح في أن الهاء ن حروف الزيادة، وأنها تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف، وهو بذلك موافق لسيبويه، انظر المقتضب: ١/ ٦٠، ٣/ ١٦٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٠١.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٦.

(٦) هو أحد قولين، ثانيهما أن يكون الأصل استتخذ، وذكرهما الجوهري في الصحاح (أخذ) عن المبرد، وهما في الكتاب: ٤/ ٤٨٣-٤٨٤، وسر الصناعة: ١٩٧-١٩٨، والمنصف: ٢/ ٣٢٩، والنكت: ١٢٧٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٩٤.

(٧) هو إبدال قليل كما في الكتاب: ٤/ ٢٣٩، ٤/ ٤٨١-٤٨٢، والنكت: ١٢٧٤، ومصادر الحاشية التالية.

(٨) هو ما علل به ابن جني، انظر الخصائص: ٢/ ١٤٣، وسر الصناعة: ١٥٥، وانظر أيضاً الأصول: ٣/ ٢٧٠، ٣/ ٤٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٦.

ما ذُكرَ زِيدتْ معها.

وأما اللَّامُ فإنه ـ وإن كان مجهوراً ـ فهو يُشْبهُ النونَ، وقريبٌ[(١)] منه في المَخرج، ولذلك يُدغَمُ فيه النونُ، نحوُ قوله: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[(٢)]، وقد يحذفون معها نونَ الوقايةِ كما يحذفونها مع مِثلِها، قالوا: لعلِّي كما قالوا: إنِّي وكأنِّي، وقد أُبدلتْ من النون في قوله[(٣)]:

وقفــــتُ فيهـــا أُصَـيْلالاً

والمرادُ أُصَيْلاناً، فلمَّا كان بينَهما ما ذُكرَ كانت أُختَها في الزيادة[(٤)].

وقولُه: «**ومعنى كونِها زوائدَ أَن كلَّ حرفٍ وقعَ زائداً في كلمة فإنه منها**» يريدُ لا يَتوهَّمْ متوهِّمٌ أَن معنى كونِها زوائدَ أَنها تقعُ زوائدَ حيث كانت لا مَحالةَ، هذا مُحالٌ، أَلا ترى أَن حروفَ «أَوَى» كلُّها أُصولٌ، وإن كانت قد تكونُ زوائدَ في موضعٍ آخَر؟ وإنما المرادُ بقولهم: زوائدُ أَنه إذا احْتِيجَ إلى زيادةِ حرفٍ لغرضٍ لم يكنْ إلا من هذه الحروفِ، لا أَنها تكونُ زائدةً في كلِّ مكان[(٥)].

واعلمْ أَن الزيادةَ على ثلاثةِ أَضرُبٍ، زيادةُ معنىً، وزيادةُ إلحاقِ [٩/ ١٤٤] بناءٍ ببناء، وزيادةُ بناءٍ فقط، لا يرادُ بها شيءٌ مِمَّا تقدَّمَ.

فأَما ما زِيدَ لمعنىً فنحوُ أَلفِ فاعِل، نحوُ ضارِب وعالِم، ونحوُ حروفِ المضارَعةِ، يختلفُ اللَّفظُ بها لاختلاف المعنى.

وأَما زيادةُ الإلحاقِ[(٦)] فنحوُ الواو في كَوْثَر وجَوْهَر، أَلحقتْ الواوُ الكلمةَ بجَعْفَر

---

(١) في ط، ر: «وقرب»، وما أثبت أحسن.

(٢) النساء: ٤/ ٤٠.

(٣) سلف البيت: ٨/ ٨٦.

(٤) من قوله: «وأصل حروف الزيادة حروف...» إلى قوله: «الزيادة» قاله في شرح الملوكي: ١٠١-١٠٦.

(٥) من قوله: «معنى كونها زوائد...» إلى قوله: «مكان» قاله المازني والشارح، انظر المنصف: ١/ ٩٨-٩٩، وشرح الملوكي: ١١٦-١١٧.

(٦) في ط، ر: «إلحاق»، وما أثبت أحسن.

ودَحْرَج، ونحوُ الياءِ في حِذْيَم وعِثْيَر، أَلحقتْها بدِرْهم وهِجْرَع.

وأَما زيادةُ البناءِ فقط فنحوُ أَلِفِ حِمار وواوِ عَجُوز[١] وياءِ سَعيد، وقد تقدَّمَ الكلامُ على جُمهور زيادةِ هذه الحروفِ ومواضعِها في قسمَي الأَسماءِ والأَفعالِ عند ذِكرِ الأَبنيةِ المَزيدِ فيها، والذي يَختصُّ بهذا الموضعِ ما يُميَّزُ به الأَصلُ من الزائد[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فالهمزةُ يُحكَمُ بزيادتها إِذا وقعتْ أَولاً بعدَها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ، كأَرْنَب وأَكْرمَ، إِلا إِذا اعترضَ ما يقتضي أَصالتَها كإِمَّعة وإِمَّرَة، أَو تجويزَ الأَمرَين كأَوْلَق، وبأَصالتِها إِذا وقعَ بعدها حرفان أَو أَربعةٌ أُصولٌ كإِتْبٍ وإِزار وإِصْطَبْل وإِصْطَخْر، أَو وقعتْ غيرَ أَولٍ، ولم يَعرضْ ما يُوجِبُ زيادتَها في نحو شَمْأَل ونِئْدِل وجُرَائض وضَهْيَأَة).

قال الشارح: قد أَخذَ في بيان مواضعِ زيادةِ هذه الحروفِ والفصلِ بين الأَصل والزائدِ منها، وبدأَ بالهمزة، وذكَرَ رابِطاً أَتَى فيه على أَمرِها.

فإِذا وقعتْ أَولاً وبعدَها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ فاقْضِ بزيادتها هناك، سواءٌ في ذلك الأَسماءُ والأَفعالُ، كأَحْمر وأَصْفر وأَرْنَب وأَفْكَل، وأَذهبُ وأَجلسُ، الهمزةُ في ذلك كلِّه زائدةٌ، وذلك لغلَبَةِ زيادتِها أَولاً وكثرتِها فيما عُرِفَ اشتقاقُه، وذلك نحوُ أَحْمر وأَصْفر وأَخْضر وأَذهبُ وأَجلسُ وإِجْفِيل، وهو الظَّلِيمُ يهربُ من كلِّ شيءٍ، وإِخْرِيْط، وهو ضربٌ من الحَمْض.

أَلا ترى أَن الاشتقاقَ يقضي بزيادتها في ذلك كلِّه[٣]، لأَنه من الحُمْرة والصُّفْرة والخُضْرةِ والجَفْل والخَرْطِ؟ فلمَّا كثُرتْ زيادتُها أَوَّلاً في بنات الثلاثة، وغلبَتْ فيما ظهرَ بالاشتقاق، وعُلمَ أَمرُه قُضِيَ بزيادتها فيما أَبْهمَ من ذلك القَبيلِ، نحوُ أَرْنَب وأَفْكَل

---

(١) من قوله: «واعلم أن الزيادة...» إلى قوله: «وعجوز» قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢٣١، والشارح في شرح الملوكي: ١٠٧، بخلاف يسير.

(٢) في ط: «الزوائد»، وما أثبت أحسن.

(٣) انظر المنصف: ١/ ١٠٠-١٠٢، وشرح الملوكي: ١١٩-١٢٠، ١٣٥-١٣٦.

للزَّعْدة، وأَيْدَع[١] وأَبْلُمَة[٢] وإِصْبَع حملاً على الأكثر، وهو من حملِ المجهولِ على المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيلِ البناءِ المعتدلِ، وهو الثلاثيُّ، فكذلك حكمُ زيادةِ الهمزة في ذلك كلِّه.

فعلى هذا لو سمَّيتَ بأَفْكَل وأَرْمَل لم تَصرفْهما[٣] لأنه لَمَّا قُضيَ بزيادةِ الهمزةِ في المجهول صار حكمُه حكمَ المشتقِّ، وحكمتَ أَن له أَصلاً في الثلاثيِّ أُخذَ منه، وإن لم يُنطقْ به.

فإن كان مع الهمزةِ ما يجوزُ أَن يكونَ زائداً نحوَ أَيْدَع وأَيْصَر لم يُقْضَ بزيادة الهمزةِ فيه إلا بثَبَتٍ، وذلك أَن الهمزةَ من حروف الزيادةِ، والياءُ كذلك، إلا أَن الحكمَ بزيادة الهمزةِ هو الوجهُ لغَلَبة زيادةِ الهمزةِ أَولاً على زيادة الياءِ ثانياً، فكانت الهمزةُ في أَيْدَع زائدةً لِما ذكرناه، ولأَنهم قالوا: يَدَّعْتُه تَيْدِيعاً[٤]، وهذا ثَبَتٌ في زيادة الهمزة.

وأما أَيْصَر فلو خُلِّينا والقياسَ لكانت زائدةً لغَلَبة الهمزةِ أَولاً، لكنهم قالوا في الجمع: إِصَارٌ، قال الشاعر[٥]:

---

(١) هو الزعفران، انظر المنصف: ٣/ ١٦، والسيرافي: ٦٠٧، واللسان (يدع).

(٢) هي خوصة المقل، انظر المنصف: ٣/ ٩٠.

(٣) انظر الأصول: ٢/ ٢٣٢.

(٤) هذا القول في المنصف: ١/ ١٠٠، ومن قوله: «وبعدها ثلاثة أحرف أصول...» إلى قوله: «تيديعاً» قاله في شرح الملوكي: ١٣٦-١٣٧ بخلاف يسير.

(٥) هذا عجز، وصدره:

فهـذا يُعِـدُّ لهـنَّ الخَـلَى

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٤٧، والمقتضب: ٣/ ٣١٧، ٣/ ٣٤٣، والمنصف: ١/ ١١٣، والمخصص: ٦/ ٦، واللسان (أصر)، وورد بلا نسبة في شرح الملوكي: ١٣٩.

ورواية عجزه في الديوان «ويجمع ذا بينهنَّ الخِضارا»، وفي القصيدة التي منها البيت الشاهد بيت آخر، هو:

دُفِعْـنَ إلى اثْنَـيْن عنـد الخُصُـو ... صِ قـد خَيَّسـا عنـدهنَّ الإِصـارا

وجعل ابن جني هذين البيتين روايتين لبيت واحد، انظر المنصف: ٣/ ١٨.=

ويَجْمَـــــــعُ ذا بَيْـــــــنَهنَّ الإِصَـــــارا

فسقوطُ [٩/ ١٤٥] الياءِ يدلُّ على[١] أَنها زائدةٌ.

وأَما إِمَّعة[٢] وإِمَّرَة[٣] فالهمزةُ فيهما أَصلٌ لأَنه[٤] ليس في الصفات مثلُ إِفْعَلة[٥]، مع أَنَّا لو حكمْنا بزيادة الهمزةِ فيهما لكانت الكلمةُ من باب كَوْكَب وَدَدَنٍ[٦]، وهو قليلٌ، وليس العملُ عليه، فإِمَّعَة من الصفات، وكذلك إِمَّرَة، كأَنه من لفظِ الأَمْر.

وأَما أَوْلَق - وهو ضربٌ من الجُنون -[٧] فالهمزةُ فيه أَصلٌ لقولهم: أُلِقَ الرجلُ، فهو مأْلوقٌ[٨]، وهذا ثَبَتٌ في كون الهمزةِ أَصلاً والواوِ زائدةً، ووزنُه إِذاً فَوْعَل كجَوْهَر، فلو سمَّيتَ به رجلاً انصرفَ، هذا مذهبُ سيبويه، والشاهدُ في مأْلوق.

فأَما أُلِقَ فيَحتملُ أَن تكونَ الهمزةُ أَصلُها الواوُ، وإِنما قُلبتْ همزةً لانضمامِها، كما

=والرواية في المصادر المتقدمة «ويجمع ذا بينهنَّ الإِصارا»، إِلا أن المبرد روَى عجز البيت «وينقل ذا بينهنَّ الإِصارا»، انظر المقتضب: ٣/ ٣٤٣.

والاستشهاد بالبيت في المصادر السالفة على أن الإِصار جمع أيصر، غير أن الأَزهري وابن فارس والجوهري وابن منظور والفيروزآبادي ذكروا أن إِصاراً جمعه أُصُر، وأَيصَر جمعه أَياصِر، انظر تهذيب اللغة: ١٢/ ٢٣٣، ومقاييس اللغة: ١/ ١١١، والصحاح واللسان والقاموس (أصر).

(١) سقط من ط، ر: «على».

(٢) «هو العاجز الذي لا رأي له»، المنصف: ٣/ ١٨.

(٣) «هو الضعيف الذي لا رأي له»، اللسان (أمر).

(٤) سقط من ط، ر: «لأنه»، خطأ.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٦، ٤/ ٣٠٨، وأدب الكاتب: ٦١٠، والحلبيات: ٣٦٤، والتكملة: ٢٣٢، والمنصف: ١/ ١١٦، والمخصص: ٣/ ٥١.

(٦) هو اللهو واللعب، انظر سر الصناعة: ٦٨٦، واللسان (ددن).

(٧) انظر اللسان (ألق).

(٨) هو استدلال سيبويه والمازني والمبرد وابن السراج وابن جني، انظر الكتاب: ٣/ ١٩٥، والمقتضب: ٣/ ٣١٦، ٣/ ٣٤٢-٣٤٣، والأصول: ٣/ ٢٣٢، والمنصف: ١/ ١١٣، ١/ ١١٦، والخصائص: ١/ ٩.

قالوا: وُجُوه وأُجُوه، ويجوز أَن يكونَ أَوْلَق أَفْعَلَ[١] من وَلَقَ إِذا أَسرعَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[٢]، ومنه قولُ الشاعر[٣]:

جـاءتْ بـه عَـنْسٌ مِـنَ الشَّـأْمِ تَلِـقْ

فهو على هذا أَفْعَلُ، والهمزةُ زائدةٌ، والواوُ أَصلٌ، فلو سُمِّي به رجلٌ لم ينصرفْ[٤]، ويكونُ هذا الأَصلُ غيرَ ذلك الأَصلِ، كما قلْنا في حَسَّان ونظائِرِه، إِن أَخذتَه من الحُسن صرَفتَه، وإِن أَخذتَه من الحِسِّ لم تصرِفْه[٥]، مع أَنهم قد قالوا: الوَلَقى والأَلَقى للكَرَّةِ السريعةِ وهذا يدلُّ على[٦] أَن الفاءَ منه تكونُ مَرَّةً همزةً ومرَّةً واواً على حدِّ أَوْصَدْتُ البابَ وآصَدْتُه[٧].

فأَما إِذا كان بعدها حرفان كإِتْبٍ ـ وهو القميصُ بلا كُمَّيْنِ[٨] ـ وإِزَار، أَو أَربعةُ

---

(١) إلى هذا ذهب الكسائي، وجوزه الفارسي وابن جني، ورجَّح الوجه الأول، انظر التكملة: ٢٣٢، والخصائص: ١/ ٩، ٣/ ٢٩١، والمنصف: ١/ ١١٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٧٧، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٠١.

(٢) النور: ٢٤/ ١٥، قرأت عائشة وابن عباس رضي الله عنهما وابن يعمر وعثمان الثقفي بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٣٠، وشواذ ابن خالويه: ١٠٠، والمحتسب: ٢/ ١٠٤، والقرطبي: ١٥/ ١٧٤.

(٣) هو الشماخ، والبيت في ديوانه: ٤٥٣، واللسان (ولق)، ونسب إلى القُلاخ بن حَزْن المنقري في شرح شواهد الإيضاح: ٦٢٢، واللسان (زلق)، ورجح محقق الديوان أن البيت للقلاخ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٤٨، والشعر والشعراء: ٥٩٨، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٠، والمحتسب: ٢/ ١٠٤، والخصائص: ١/ ٩، ٣/ ٢٩١، وسفر السعادة: ٩٤، والقرطبي: ١٥/ ١٧٤.

(٤) من قوله: «فأما أولق...» إلى قوله: «ينصرف» قاله الفارسي في التكملة: ٢٣٢-٢٣٣

(٥) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٣.

(٦) سقط من ط، ر: «على».

(٧) من قوله: «فأما أولق...» إلى قوله: «وآصدته» قاله في شرح الملوكي: ١٣٨-١٣٩، وانظر المنصف: ١/ ١١٣-١١٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٢، ٢/ ٣٧٧.

(٨) انظر اللسان (أتب).

أَحرفٍ كإِصْطَبْل وإِصْطَخْر، فالهمزةُ في ذلك كلِّه أَصلٌ، فمثالُ إِتْب فِعْلٌ كعِدْل وحِمْل، ومثالُ إِزَار فِعَالٌ كحِمار، فالأَلفُ فيه زائدةٌ لقولك: إِزْرٌ[1]، فالهمزةُ فيه أَصلٌ، لأَنه لا يُحكَمُ بزيادةِ الهمزةِ إِلا إِذا كان بعدها ما يمكنُ أَن يكونَ اسماً ظاهراً، وأَقلُّ ذلك الثلاثةُ، فلذلك كانت الهمزةُ في إِتْب أَصلاً، وفي أَرْنَب زائداً، وفي أَخذَ أَصلاً، وفي أَكرمَ زائدةً.

فأَما اصْطَبْلٌ [٣١٤/ أ] فمثالُ الكلمةِ بها على فِعْلَلٍ، ونظيرُها جِرْدَحْلٌ[2] من قِبلِ أَنَّا إِنما قَضيْنا بزيادة الهمزةِ في أَولِ بنات الثلاثةِ لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهدَ به الاشتقاقُ، ثُم حُمِلَ غيرُ المشتقِّ عليه.

فأَما إِذا كانت الهمزةُ في أَولِ بنات الأَربعةِ فإِنه لم تَثبتْ زيادتُها فيه باشتقاقٍ ولا غيرِه، فلذلك لم يُقْضَ بزيادتها إِذا جُهلَ أَمرُها، إِذ الأَصلُ عدمُ الزيادةِ، فكانت أَصلاً لذلك، وكانت الكلمةُ بها خماسيَّةً، فإِصْطَبْلٌ[3] الصادُ فيه والطاءُ والباءُ واللَّامُ أُصولٌ، وكذلك إِصْطَخْر[4]، الصادُ والطاءُ والخاءُ والراءُ كلُّها أُصولٌ، وإِذا كان كذلك كانت الهمزةُ في أَولها أَصلاً أَيضاً، ووزنُها فِعْلَلٌّ على ما ذكرْنا كقِرْطَعْن[5] وجِرْدَحْل.

ومن ذلك إِبْراهيم وإِسماعيلُ، الهمزةُ فيهما أَصلٌ، ووزنُهما فِعْلَالِيل، لأَن الباءَ من إِبراهيم والراءَ والهاءَ والميمَ أُصولٌ، وكذلك السينُ في إِسماعيل والميمُ والعينُ واللَّامُ، كلُّها أُصولٌ، وإِذا كان كذلك كانت الهمزةُ في أَوَّلهما أَصلاً كذلك، والأَلفُ والياءُ فيهما زائدان، لأَنهما لا يكونان[6] أَصلَين في بنات الثلاثةِ فصاعداً، وإِنما لم تُزَدْ الهمزةُ في أَولِ

---

(١) «الإزر بكسر الهمزة: الأصل»، اللسان (أزر).

(٢) هو الضخم من الإبل، اللسان (جردحل)، وانظر السيرافي: ٥٩٣، ٥٩٩، وسفر السعادة: ٢٠١.

(٣) ذكره ابن دريد بالسين والصاد، معرَّب، انظر جمهرة اللغة: ١١٢٤-١١٢٥، والمعرب: ١٩، وسفر السعادة: ٧٢.

(٤) بلدة بفارس، انظر المعرب: ٣٨، ومعجم البلدان (اصطخر).

(٥) هو الأحمق، اللسان (قرطعن).

(٦) في ط: «يكونا»، خطأ.

بناتِ الأَربعةِ لقلَّةِ تصرُّفِ الأَربعةِ وكثرةِ تصرُّفِ الثلاثةِ.

وإِنما قلَّ التصرُّفُ في الرباعيِّ لقلَّته في الكلام، وإِذا لم تكثُرْ الكلمةُ لم يكثُرْ التصرُّفُ فيها، أَلا ترى أَن كلَّ مثالٍ من أَمثلةِ الثلاثيِّ له أَبنيةٌ كثيرةٌ للقِلَّة والكثرةِ؟ وليس للرباعيِّ إِلا مثالٌ واحدٌ، وهو فَعَالِلُ، القليلُ والكثيرُ فيه سَواءٌ، ولم يكن للخماسيِّ مثالٌ للتكسير لانحطاطه عن درجةِ الرباعيِّ في التصرُّف، وإِنما هو محمولٌ على الرباعيِّ، نحوُ فَرَازِد وسَفَارِج كجَعَافِر.

ومَمَّا يدلُّ على ما قلناه من كثرةِ تصرُّفِهم في الثلاثيِّ أَنهم قد بلَغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعةَ أَحرفٍ، نحوُ اشْهِيبَاب واحْمِيْرار، فزِيدَ على الأَصل أَربعُ زوائدَ، ولم يُزَدْ على الأَربعة إِلا ثلاثُ زوائدَ، نحوُ احْرِنْجام، ولم يُزَدْ على الخماسيِّ أَكثرُ من زيادة واحدةٍ، نحوُ عَضْرَفُوْط[1].

فعرفتَ بذلك كثرةَ تصرُّفِهم في الثلاثيِّ [٩/ ١٤٦] وقلَّته في الرباعيِّ والخماسيِّ، فلذلك قلَّت زيادةُ الهمزةِ في أَولِ بناتِ الأَربعةِ، وكثُرتْ في أَولِ بناتِ الثلاثةِ، فلذلك قُضيَ بزيادة الياءِ في نحو يَعْقوبَ لأَنها في أَولِ بنات الثلاثةِ، لأَن الواوَ زائدةٌ، وقُضيَ بأَصالتها في نحو ـ يَسْتَعُور ـ وهو موضعٌ[2] ـ لكونها في أَولِ بنات الأَربعة[3].

فأَما إِذا وقعتْ الهمزةُ غيرَ أَولٍ فإِنه لا يُقضَى عليها بالزيادة إِلا بدليل، فإِن لم تَقمْ دلالةٌ على ذلك كانت أَصلاً، وذلك لقِلَّة زيادتِها غيرَ أَولٍ، والأَصلُ عدمُ الزيادة، فلذلك لم يُحكمْ عليها إِذا لم تكنْ أَولاً بالزيادة إِلا بثَبَتٍ، فعلى هذا الهمزةُ في قولهم: شأْمَل

---

(١) «دويبة ناعمة بيضاء»، اللسان (عضرفط)، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، والمنصف: ٣/ ١٢، والمخصص: ٨/ ٩١.

(٢) انظر معجم البلدان (اليستعور)، ومن معانيه الباطل، وشجر، وبلد في الحجاز، انظر البغداديات: ٩٥، والمنصف: ٣/ ٢٣-٢٤، وسفر السعادة: ٥٢٥، ومن قوله: «فأما إذا كانت...» إلى قوله: «موضع» قاله في شرح الملوكي: ١٤١-١٤٣ بخلاف يسير.

(٣) هو ما استدل به السيرافي: ٦١٨، والفارسي في التكملة: ٢٣٣.

وشَمْأَل للرِّيح زائدةٌ لقولهم: شَمَلَتْ الرِّيحُ، من الشَّمال[١]، ولولا ما ورد من السماع لكانت أَصلاً، وكذلك الهمزةُ في النِّئْدُلان ـ وهو الكابُوسُ[٢] ـ زائدةٌ لقولهم فيه: النِّيْدُلان بالياء وضمِّ الدالِ[٣]، فسقوطُ الهمزةِ في ذلك دليلٌ على زيادتها.

وقالوا: جُرَائض بالهمز، وهو البعيرُ الضخمُ، الهمزةُ فيه زائدةٌ لقولهم في معناه: جَمَلٌ جِرْوَاضٌ[٤]، أَي شديدٌ، فسقوطُ الهمزةِ من جِرْوَاض وهو من معناه ولفظِه دليلٌ على زيادتها في جُرَائض، ووزنُه إِذاً فُعَائل، ويجوزُ أَن يكونَ من الجَرَض، وهو الغَصَصُ[٥]، كأَنه يَجْرَضُ به كلُّ أَحدٍ لثِقله، ومنه المثلُ، قيل: «حالَ الجَرِيضُ دون القَرِيض»[٦]، وقيل: الجُرَائضُ: المُشْفِقةُ على ولدها، كأَنها تَجْرَضُ لفَرْط الإِشفاقِ[٧].

وقالوا: ضَهْيأَة، وهي التي لا تحيضُ، وهمزتُه زائدةٌ لقولهم: امرأَةٌ ضَهْيا من غير همزةٍ، وهذا استدلالٌ صحيحٌ، لأَن المعاني متقارِبةٌ، وكذلك اللَّفْظُ، قال سيبويه: «فإِن لم تَستدلَّ بهذا النحوِ من الاستدلال دخلَ عليك أَن تقولَ أَوْلَقٌ من لفظ آخَرَ»[٨]، يريدُ أَنه كانت تَبْطُلُ فائدةُ الاشتقاقِ، ويلزمُ من ذلك أَن تكونَ كلُّ كلمةٍ قائمةً بنفسها، وليس الأَمرُ كذلك[٩].

---

(١) انظر ماسلف: ٦/ ١٨٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٧٨، وشرح الملوكي: ١٤٦

(٢) انظر سر الصناعة: ٤٤٥، وسفر السعادة: ٤٧٧.

(٣) انظر لغات أخرى في سر الصناعة: ٤٤٥، والمنصف: ١/ ١٠٦، وشرح الملوكي: ١٤٤، ١٤٧، وسفر السعادة: ٤٧٧، والصحاح واللسان (ندل).

(٤) كذا في المنصف: ١/ ١٠٦، وسر الصناعة: ١٠٨.

(٥) حكاه السيرافي: ٦١٨ عن بعضهم.

(٦) انظر مجمع الأمثال: ١/ ١٩٠، والمستقصى: ٢/ ٥٥.

(٧) انظر الصحاح واللسان (جرض)، ومن قوله: «وقالوا: جرائض...» إلى قوله: «الإشفاق» قاله في شرح الملوكي: ١٤٦-١٤٧ بخلاف يسير.

(٨) الكتاب: ٤/ ٣٢٤ بخلاف يسير.

(٩) من قوله: «وقالوا: ضهيأة...» إلى قوله: «كذلك» قاله في شرح الملوكي: ١٤٨، وانظر الكلام على ضهيأة فيما سلف: ٦/ ٢١٢.

وقالوا: زِئْبِر بالكسر، وهو ما يَعْلُو الثوبَ الجديدَ، مثلُ ما يعْلُو الخَزَّ والفَرْخَ حين ما يخرجُ من البَيْض[(١)]، وكذلك ضِئْبِلٌ للداهية[(٢)]، قالوا: الهمزةُ في ذلك كلِّه أَصلٌ لعدمِ ما يخالِفُ الظاهرَ.

وقد قال بعضُهم: زِئْبِر وزِئْبُر بالكسر والضمِّ، وكذلك ضِئْبِل وضِئْبُل بالكسر والضمِّ[(٣)]، فإِن صحَّتْ الروايةُ فالهمزةُ زائدةٌ، لأَنه ليس في كلامهم مثلُ زِبْرُج بالضمِّ.

وكذلك قالوا: جُؤْذَر، وقد حكَى الجوهريُّ جُؤْذَر وجُؤْذُر بالفتح والضمِّ[(٤)]، فكلُّ هذا الهمزةُ فيه زائدةٌ، لأَنها زائدةٌ في لغة مَن فتحَ، إِذ ليس في الأُصول مثلُ جُعْفَر بفتح الفاءِ وضمِّ الجيمِ.

وإِذا ثَبتَتْ زيادتُها في هذه اللغةِ كانت زائدةً في اللغة الأُخرى، لأَنها لا تكونُ زائدةً في لغة أَصلاً في لغة أُخرى، هذا مُحالٌ، فأَما بُرائلُ الدِّيكِ[(٥)] فهي أَصلٌ لا مَحالةَ.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والأَلفُ لا تُزادُ أَوَّلاً لامتناعِ الابتداءِ بها، وهي غيرَ أَولٍ إِذا كان معها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ فصاعداً لا تقعُ إِلا زائدةً، كقولهم: خاتَم وكِتاب وحُبْلَى وسِرْداح وحِلِبْلَاب، ولا تقعُ للإِلحاق إِلا آخِراً في نحو مِعْزَى، وهي في قَبَعْثَرَى كنحوِ أَلفِ كِتاب لإِنافَتِها على الغاية).

قال الشارح: اعلمْ أَن الأَلفَ لا تزادُ أَوَّلاً، وذلك من قِبلِ أَنها لا تكونُ إِلا ساكنةً

---

(١) انظر اللسان (زأبر)، وشرح الملوكي: ١٤٥، وسفر السعادة: ١٦٢، ٢٨٥.

(٢) في ط، ر: «الداهية»، ولغة بني ضبه «صئبل» بالصاد، انظر الصحاح (ضبل)، واللسان (ضأبل)، ومصادر الحاشية السالفة.

(٣) اللغتان في الصحاح (زبر)، (ضئبل)، وسفر السعادة: ١٦٢، ٣٢٩، واللسان (ضأبل).

(٤) وحكاهما أيضاً ابن قتيبة، انظر أدب الكاتب: ٥٦٠، والصحاح واللسان (جذر)، وذكر ابن دريد أن «جؤذر» فارسي معرب، انظر جمهرة اللغة: ٤٥٣، إلا أنه عدَّه من كلام العرب في الجمهرة: ١١١٢، وأشار ابن جني إلى أنه أعجمي، انظر المنصف: ١/١٣٨، والمعرب: ١٠٤، وشرح الملوكي: ١٤٥.

(٥) أي عُفْرَته، انظر الصحاح (برأل)، وسر الصناعة: ١٠٨، وشرح الملوكي: ١٤٥، وسفر السعادة: ١٦٧.

تابعةً للفتحة، والساكنُ لا يمكنُ الابتداءُ به، فلذلك رُفِضَ الابتداءُ بها،وتُزادُ ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً وسادساً، فمثالُ زيادتِها ثانياً ضارِبٌ وحامِلٌ، وضارَبَ وقاتَلَ، وثالثاً كِتابٌ وغُراب واشْهابَّ وادْهامَّ، ورابعاً نحوُ قِرْطاس ومِفتاح وأَرْطَى ومِعْزَى وحُبْلَى، وخامساً في دَلَنْظَى[(١)] وقَرْقَرَى[(٢)] وحِلِبْلاب، وهو نبتٌ[(٣)]، وسادساً في نحوِ قَبَعْثَرَى[(٤)] وكُمَّثْرَى[(٥)].

وزيادتُها حَشواً إنما تكونُ لإطالةِ الكلمة وتكثيرِ بنائها، ولا تكونُ للإلحاق، فلا يقال: كِتابٌ ملحَقٌ بدِمَقْس[(٦)]، وعُذَافِر ملحَقٌ بقُذَعْمِل[(٧)]، لأن حرفَ العِلَّة إذا وقعَ حَشواً وقبلَه حركةٌ من جنسِه نحوَ واوِ [٩/ ١٤٧] عَجُوز وياءِ سعيد جَرى مَجْرى الحركةِ والمدَّةِ، فلا تُلحِقُ بناءً ببناء، إنما المُلحِقُ ما لم يكن [٣١٤/ ب] للمدِّ، فإن كانت الأَلفُ طرَفاً جاز أَن تكونَ للإلحاق نحوَ سَلْقَى وجَعْبَى.

واعلمْ أَن الأَلفَ تُزادُ آخِراً على ثلاثة أَضرُبٍ، الإلحاقُ[(٨)]، والتأنيثُ، وزائدةٌ كزيادتها حَشواً، فالأَولُ نحوُ أَرْطَى ومِعْزَى، أَلحقَتْهما الأَلفُ بجَعْفر ودِرْهم، والذي يدلُّ على زيادة الأَلفِ في أَرطَى قولُهم: أَدِيمٌ مأْرُوطٌ[(٩)] إذا دُبغَ بالأَرْطَى[(١٠)]، فسقوطُ الأَلفِ في

---

(١) «الشديد الدفع»، المنصف: ٣/ ١١، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨١، والسيرافي: ٥٥٦، ٥٩٥، ٦٦٢.

(٢) اسم موضع، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٩، ومعجم البلدان (قرقرى).

(٣) انظر السيرافي: ٥٥٧، وسفر السعادة: ٢٢٩.

(٤) «جمل غليظ شديد»، المنصف: ٣/ ١٢، وانظر اللسان (قبعثر).

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٩، والمعرب: ٢٩٦، وسفر السعادة: ٤٣٨-٤٣٩.

(٦) «كل أبيض ناعم فهو دمقس»، سفر السعادة: ٢٧٣، وهو معرب، انظر المعرب: ١٥١، وشرح الملوكي: ١٢٨.

(٧) هو الأسد، والعظيم الشديد من الإبل، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٦٥.

(٨) في ط، ر: «للإلحاق»، وما أثبت أحسن.

(٩) حكى سيبويه وأبو زيد هذا القول، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٨، والصحاح (أرط).

(١٠) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٩١.

مأْرُوط دليلٌ على زيادتها، وقولُهم: مَعْزٌ ومَعِيزٌ دليلٌ على زيادة الأَلفِ في مِعْزَى[١]، وقولُهم: أَرطىً ومِعْزَىً بالتنوين يدلُّ أَنها ليستْ للتأنيث، إِذ أَلفُ التأنيثِ تمنعُ الصَّرفَ، فلا يدخلُها تنوينٌ، نحوُ حُبْلى وسَكْرَى، ومع ذلك فقد سُمعَ عنهم أَرطاةٌ بإِلحاق تاءِ التأنيثِ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلْها تأْنيثٌ آخَرُ، فيُجمَعَ بين علامتَي التأنيث[٢]، ومِمَّا يدلُّ على[٣] أَن الأَلفَ في مِعْزَى ليستْ للتأنيث تذكيرُهم إِيَّاها نحوَ قولِ الشاعر[٤]:

ومِعْـــــزَىً هَـــــدِباً يَعْلُـــــو قِـــــرَانَ الأَرْضِ سُـــــوْدانا

ووصفُهم إِيَّاه بالمذكَّر يدلُّ أَنه مذكَّرٌ، ولو كانت الأَلفُ للتأنيث لَكان مؤنَّثاً، فثبتَ بما ذكرْناه أَنها زائدةٌ لغير معنى التأنيثِ.

وكان حملُها على الإِلحاق أَولَى من حملِها على غيرِ الإِلحاق، لأَن إِلحاقَ معنىً مقصودٌ[٥]، وإِن كانا جميعاً شيئاً واحداً، أَلا ترى أَن معنى الإِلحاق تكثيرُ الكلمةِ وتطويلُها؟ فإِذاً كلُّ إِلحاقٍ تكثيرٌ، وليس كلُّ تكثيرٍ إِلحاقاً.

وأَما الثاني - وهو الزيادةُ للتأنيث - فنحوُ أَلفِ حُبْلَى وسَكْرَى وجُمَادَى، الأَلفُ ههنا زائدةٌ للتأنيث، والذي يدلُّ على زيادتها الاشتقاقُ، أَلا ترى أَن حُبْلَى من الحَبَل، وسَكْرى من السُّكْر، وجُمادى من الجَمْد؟[٦] والذي يدلُّ على أَنها للتأنيث امتناعُ التنوينِ من

---

(١) بهذا استدل ابن جني في سر الصناعة: ٤٢٨، ٦٥٤، والشارح في شرح الملوكي: ١٥٣، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٢٩٤.

(٢) هو استدلال الفارسي ولفظه، انظر التكملة: ١٠٠.

(٣) سقط من ط، ر: «على».

(٤) سلف البيت: ٥/ ١١٤.

(٥) حكى الأخفش والجرمي وأبو حنيفة «مَرطيّ» وعليه أَرطى على وزن أَفعل، ولم يجزه سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٨، والمنصف: ١/ ٣٧، ١/ ١١٨، وسر الصناعة: ٤٢٨، ٦٩١، والاقتضاب: ٢٨١، وسفر السعادة: ٥٠-٥١، وأجاز ابن الحاجب الوجهين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٨-٥٣٩.

(٦) هو ما جَمَد من الماء، الصحاح (جمد).

الدخول عليها في حالِ تنكيرِها، ولو كانت لغير التأنيثِ لكانت مُنصرِفةً.

الثالثُ: إلحاقُها زائدةً كزيادتها حَشواً نحوَ قَبَعْثَرى للعظيم الخَلْق وكُمَّثْرى، وباقِلَّى[١]، وسُمَانَى لضربٍ من الطير[٢]، الألفُ في جميع ذلك زائدةٌ، لأنها لا تكونُ مع ثلاثةِ أحرفٍ أُصولٍ فصاعداً إلا زائدةً، وليست للتأنيث لانصرافها، مع أنه قد حُكيَ باقِلَّاة[٣] وسُمَاناةٌ[٤]، وهذا ثَبَتٌ في أنها[٥] ليست للتأنيث.

ولا تكونُ للإلحاق، لأنه ليس في الأُصول ما هو على هذه العِدَّةِ والزِّنةِ، فيكونَ هذا مُلحَقاً به، وإذا لم تكنْ للتأنيث ولا للإلحاقِ كانت زائدةً لتكثير الكلمةِ وإتمامِ بنائها[٦].

وهذا معنى قوله: «**لإنافتِها على الغاية**»، يريدُ [٩/ ١٤٨] أن قَبَعْثَرى وكُمَّثْرى الأَلفُ فيها سادسةٌ، وغايةُ ما يكونُ عليه الأَسماءُ الأُصول خمسةُ أَحرفٍ، فلم يكنْ في الأُصول ما هو على هذه العِدَّةِ فيُلحَقَ به، فهي إذاً كأَلفِ كِتاب وحِمار للتكثير، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والياءُ إذا حصلَتْ معها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ فهي زائدَةٌ أينما وقعتْ كيَلْمَع ويَهْيَرٍّ ويضربُ وعِثْيَر وزِبْنِيَة إلا في نحو يأْجَج ومَرْيَم ومَدْيَن وصِيْصِيَة وقَوْقَيْتُ، وإذا حصلَتْ معها أَربعةٌ فإن كانت أَوَّلاً فهي أَصلٌ كيَسْتَعُور، وإلا فهي زائدةٌ كسُلَحْفِيَة).

قال الشارح: أَمرُ الياءِ كأَمرِ الأَلفِ، متى حصلتْ مع ثلاثةِ أَحرفٍ أُصولٍ فلا تكونُ إلا زائدةً، عرفتَ اشتقاقَه أَوْ لم تعرفْه، وذلك نحوُ كَثِير وعَقِيل، وإنما قلْنا ذلك لكثرة ما

---

(١) هو الفول، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٣-٦٤، وأيضاً المقصور والممدود للقالي: ١٥٩، ٤٠٢.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٥، ٢٩٨.

(٣) حكاها ابن السكيت وابن جني، انظر إصلاح المنطق: ١٨٣، وسر الصناعة: ٦٩٤، والصحاح (بقل).

(٤) حكاها الفراء، وحكاها ابن جني عن البغداديين، انظر المنقوص والممدود للفراء: ١٥، وسر الصناعة: ٦٩٤، وسفر السعادة: ٣٠٣، وأيضاً الصحاح واللسان (بقل)، (سمن).

(٥) في د، ط، ر: «لأنها»، وما أثبت عن شرح الملوكي: ١٣١، وهو أوضح.

(٦) من قوله: «اعلم أن الألف لا تزاد...» إلى قوله: «بنائها» قاله في شرح الملوكي: ١٢٧-١٣١

عُلمَ منه بالاشتقاقُ[(١)] على ما ذكرْنا في[(٢)] الأَلف.

وقولُه: «أَينما كانتْ» يريدُ أَنها تقعُ زائدةً مع بناتِ الثلاثةِ سَواءٌ كانت أَولاً أَو حَشواً أَو آخِراً، بخلاف الأَلفِ والواوِ، وأَما الأَلفُ فلأَجل سكونِها وعدمِ جوازِ الحركةِ فيها، وأَما الواوُ فلِمَا سنذكره من أَمرها، فمثالُ زيادتِها أَولاً قولُك: يَرْمَع، وهي حجارةٌ صغارٌ[(٣)]، ويَلْمَعُ، وهو السَّرابُ[(٤)]، قال الشاعر[(٥)]:

إِذا ما شَكَوتُ الحُبَّ كَيْما تُثِيبَني ... بِوُدِّيَ قالتْ إِنَّما أَنتَ يَلْمَعُ

ويَلْمَقُ للقَباء، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ[(٦)]، ويَهْيَرٌّ، وهو حجَرٌ[(٧)]، إِحدى الياءين فيه زائدةٌ، وهي الأُولى، لأَنه لا يخلو إِما أَن يكونا أَصلَين، أَو زائدَين، أَو أَحدُهما أَصلٌ، والآخَرُ زائدٌ، فلا يكونان أَصلَين لأَن الياءَ لا [٩/ ١٤٩] تكونُ أَصلاً مع بنات الثلاثةِ في غير المضاعَف.

ولا يكونان زائدَين لأَن الاسمَ لا يكونُ على حرفَين، ولا تكونُ الياءُ الثانيةُ هي المَزيدةَ، لأَنه[(٨)] ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاءِ[(٩)]، وفيه فِعْيَل بكسرِه، فلو كانت زائدةً

---

(١) في ط، ر: «الاشتقاق»، وما أثبت أحسن.
(٢) في ط، ر: «على»، وما أثبت أحسن.
(٣) واحدته يرمعه، انظر السيرافي: ٦٢٧، ٦٤٢، ٦٦١، والصحاح واللسان (رمع)، واستدل ابن جني على زيادة الياء بقولهم: «ترمَّع أنف فلان، إذ اضطرب وتحرَّك»، المنصف: ١/ ١٠٢، وردَّ السخاوي عليه، انظر سفر السعادة: ٥٠٥، وأيضاً سر الصناعة: ١٢٠، ٥٦٦، ٧٦٧.
(٤) ومن معانيه الكذب، انظر الصحاح (لمع)، وسفر السعادة: ٥١١.
(٥) البيت بلا نسبة في مقاييس اللغة: ٥/ ٢١١، والصحاح (لمع)، وسفر السعادة: ٥١١، واللسان والتاج (لمع).
(٦) انظر السيرافي: ٦٤٢، والمعرب: ٣٥٥، وسفر السعادة: ٥١١.
(٧) روى السخاوي هذا المعنى عن الكوفيين، انظر سفر السعادة: ٥١٣، وذكره صاحب اللسان (هير)، ولم ينسبه إليهم، وانظر الصحاح (هير).
(٨) في ط، ر: «لأنها»، تحريف.
(٩) انظر النكت: ١١٨٣، وما سلف: ٦/ ٢١٣.

لقيل: يِهْيَر بكسرِ الصدرِ كما قيل: عِثْيَر وحِذْيَم[١]، فإذاً تعيَّنَ أن تكونَ الأُولى هي المزيدةَ، وقالوا في الفعل: يَقعدُ ويَضربُ.

وثانيةً في نحو خَيْفَق، وهو صفةٌ، يقالُ: فَلاةٌ خَيْفَقٌ، أَي واسعةٌ[٢]، وصَيْرَف، وضَيْغَم[٣]، وهو من أَسماء الأَسد، وثالثةً نحوَ سَعيد وقَضيب، ورابعةً نحوَ زِبْنِيَة لواحدِ الزَّبانِيَة[٤]، ودِهْلِيز[٥] وقِنْدِيل، وعَنْتَرِيس للناقةِ الشديدةِ[٦]، وخامسةً في سُلَحْفِيَة، وسادسةً في تصغير عَنْكبوت وتكسيرِه نحوَ عُنَيْكِبِيت وعَناكِبِيْت فيما حكاه الأَصمعيُّ[٧]، فتُعلَمُ زيادةُ الياءِ في ذلك كلِّه، لأَنها لا تكونُ أَصلاً في بنات الثلاثةِ فصاعداً[٨].

فأَما يأْجَجُ ـ وهو اسمُ مكان[٩] ـ فالياءُ في أَوَّله أَصلٌ، يدلُّ على ذلك إِظهارُ التضعيفِ[١٠]، ولو كانت الياءُ زائدةً لكان من أَجَّ يَؤُجُّ[١١]، وكان يجبُ الإدغامُ وأَن

---

(١) هو استدلال الفارسي، انظر التكملة: ٢٣٥، والشيرازيات: ٤٣٢، والمخصص: ٦/ ٧، وعثير: الغبار، انظر الصحاح (عثر)، والسيرافي: ٥٩٤، ٦٢٥.
(٢) انظر الصحاح (خفق).
(٣) انظر السيرافي: ٦٤٣، وسفر السعادة: ٣٤٠-٣٤١.
(٤) انظر الصحاح (زبن).
(٥) فارسي معرب، وهو ما بين الباب والدار، انظر المعرب: ١٥٤، واللسان (دهلز).
(٦) انظر الصحاح واللسان (عترس)، والياء مزيدة خامسة لا رابعة، وهو ما صرح به الشارح في شرح الملوكي: ١٣٤، وانظر سر الصناعة: ٧٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٥١.
(٧) وقطرب أيضاً، انظر سر الصناعة: ٧٦٨-٧٦٩، والمنصف: ٣/ ٢٢، وسفر السعادة: ٣٨٤، وهو من الشاذ، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٤٤٤.
(٨) من قوله: «يَرمع، وهي حجارة...» إلى قوله: «فصاعداً» قاله في شرح الملوكي: ١٣٣-١٣٤ بخلاف يسير.
(٩) قريب من مكة، انظر معجم البلدان (يأجج).
(١٠) هو ما استدل به سيبويه وابن السراج والفارسي والمصنف وابن الحاجب، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٩، والأصول: ٣/ ٢٣٥، ٣/ ٢٣٧، والتكملة: ٢٣٨، وسر الصناعة: ٤٢٦-٤٢٧، والمنصف: ١/ ١٤١، وشرح الملوكي: ١٥٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨٠
(١١) رسمت في د، ط، ر: «يأج»، والفعل يئج ويؤج، انظر الصحاح واللسان والقاموس (أجج).

تقولَ: يَؤجُّ كما تقولُ: يَغَصُّ ويَغُضُّ.

فلمَّا لم يُدغِموا دلَّ أن الجيمَ الأَخيرةَ زائدةٌ للإِلحاق بمثالِ جَعْفَر، فلذلك لم يُدغِموا إِذْ لو أَدغَموا لبَطَلَ الغرضُ، وزالتْ الموازَنةُ.

وبعضُ المحدِّثينَ ربَّما كسَرَ الجيمَ وقال: يأْجِج[1]، فإن صحَّ ما رَواه كانت الياءُ زائدةً[2]، لأَنه ليس في الكلام جِعْفر بكسر الفاء، ويكونُ إِظهارُ التضعيفِ شاذّاً من قَبيلِ مَحْبُب.

وأَما مَرْيَم ومَدْيَن[3] فإن الميمَ فيهما زائدةٌ، والياءُ أَصلٌ، إِذ ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاءِ، وكان يجبُ كسرُ الصدرِ منهما، فيقالُ: مِرْيَم ومِدْيَن كعِثْيَر، وكان القياسُ فيهما قلْبَ الياءِ أَلفاً على حدِّ مَقَال ومَقَام، لكنه شذَّ التصحيحُ فيهما كما شذَّ في مَكْوَزة[4]، وإِذا كان التصحيحُ قد جاء عنهم في نحو القَوَد كان في العَلَم أَسهلَ وأَولَى.

وأَما صِيْصِيَةٌ[5] فإن الياءين [٣١٥/ أ] فيها أَصلٌ، وإِن كان معك ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ، لأَن الكلمةَ مركَّبةٌ من صِيْ مرَّتَين، فالياءُ الأُولى أَصلٌ لئلَّا تبقَى الكلمةُ على حرف واحدٍ، وهو الصادُ، وإِذا كانت الياءُ الأُولى أَصلاً كانت الياءُ الثانيةُ أَيضاً أَصلاً لأَنها هي الأُولى كُرِّرَتْ.

ومثلُه من الصحيح زَلْزَلَ وقَلْقَلَ، ومنه الوَسْوَسَةُ والوَشْوَشَةُ، فالواوُ في ذلك أَصلٌ،

---

(١) نصَّ ابن الأثير على الكسر في الجيم، انظر النهاية: ٢/ ٩٢٥، وحكاه صاحب اللسان (يأجج) عن الأزهري والمحدثين، انظر تهذيب اللغة: ١١/ ٢٣٨، ولم يذكره الجوهري (أجج).

(٢) نقل الرضي أن الترجيح لشبهة الاشتقاق، فيحكم بزيادة الياء، وحكى أبو حيان أن السيرافي أجاز زيادة الميم في مأجج، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٧، والارتشاف: ١٩٦، وانظر أيضاً الأصول: ٣/ ٢٣٧، وسر الصناعة: ٨١٥، وشرح الملوكي: ١٥٧.

(٣) انظر معجم البلدان (مدين).

(٤) في ط، ر: «مكورة». تصحيف، ومكوزة أحد الأعراب الذي دخلوا الحاضرة، انظر إنباه الرواة: ٤/ ١١٤، وانظر أيضاً سر الصناعة: ١٥٤، ٥٩٠.

(٥) هي شوكة الحائك، انظر الصحاح (صيص)، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨١، والممتع: ٥٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٨، واللسان (صيص)، (صيا).

لأَن الواوَ مُكرَّرةٌ، وتكريرُها هنا أَولاً كتكريرها في صِيْ صِيْ أَخيراً.

ومن ذلك حاحَيْتُ وعاعَيْتُ[١]، الياءُ فيهما أَصلٌ لأَنها الأُولى كُرِّرتْ ووزنُهما فَعْلَلْتُ، والأَصلُ حَيْحَيْتُ وعَيْعَيْتُ، وإِنما قُلبتْ الياءُ الأُولى أَلفاً للفتحة قبلها، كما قالوا في يَيْجَلُ: ياجَل، وكذلك قَوْقَيْتُ[٢] وضَوْضَيْتُ[٣]، فإِن الياءَ الثانيةَ فيهما أَصلٌ، لأَنها الأُولى كُرِّرتْ، وأَصلُهما قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ، وإِنما قلَبوا الثانيةَ منهما ياءً لوقوعها رابعةً على حدِّ أَغْزَيتُ وأَدْعَيْتُ.

فإِن قيل: فهلَّا كانت زائدةً على حدِّ زيادتِها في سَلْقَيْتُ[٤] وجَعْبَيْتُ[٥] قيل: لو قيل ذلك لصارت من بابِ سَلِس وقَلِق، وهو قليلٌ، وبابُ زَلْزَلْتُ وقَلْقَلْتُ أَكثرُ، والعملُ إِنما هو على الأَكثر.

فإِن قيل: فاجعلْ الواوَ فيهما زائدةً على حدِّ صَوْمَعْتُ[٦] وحَوْقَلْتُ قيل: لو قيل ذلك لصارت من بابِ كَوْكَب ودَدَنٍ ممَّا فاؤه وعينُه من وادٍ واحدٍ، وهو أَقلُّ من سَلِس وقَلِق[٧].

قال صاحب الكتاب: (وإِذا حصَلتْ معها أَربعةٌ فإِن كانت أَولاً فهي أَصلٌ كيَسْتَعُور، وإِلا فهي زائدةٌ كسُلَحْفِيَة).

قال الشارح: حكمُ الياءِ كحكمِ الهمزةِ إِذا وقعتْ في أَول بنات الأَربعةِ، فإِنه لا يُقضَى عليها بالزيادة، ولا تكونُ إِلا أَصلاً، لأَن الزوائدَ لا يَلحَقْنَ أَوائلَ بناتِ الأَربعةِ لقِلَّة

---

(١) كلمتان تزجر بهما الإبل، انظر سر الصناعة: ٢٣٤.

(٢) من القوقاة: صوت الدجاجة، اللسان (قوا)، وفي ط، ر: «وقوقيت»، الواو مقحمة.

(٣) من الضوضاء، انظر اللسان (ضوا).

(٤) سلقاه: أَلقاه على قفاه، اللسان (سلق).

(٥) جعباه: صرعه، اللسان (جعب).

(٦) «صَوْمَعَ بناءه: علَّاه»، اللسان (صمع).

(٧) من قوله: «فالياء الأولى أصل لئلا....» إلى قوله: «وقلق» قاله في شرح الملوكي: ١٢٤-١٢٧ بخلاف يسير.

التصرُّفِ في الرباعيِّ، وأَنَّ الزيـادةَ [٩/ ١٥٠] أَوَّلاً لا تـتمكَّنُ تمكُّنَهـا حَشـواً وآخِراً، أَلا ترى أَن الواوَ الواحدةَ لا تُزادُ أَوَّلاً أَلبتَّةَ، وتُزادُ حَشواً مضاعَفةً وغيرَ مضاعَفةٍ؟ فالمضـاعَفةُ نحوُ كَرَوَّس [١] وعَطَوَّد [٢] واجْلَوَّذْ [٣] واخْرَوَّطَ [٤].

وغيرُ المضاعَفةِ نحوُ واوِ عَجُوز وجُرْمُوْق [٥]، فلـذلك قُضِيَ عـلى يـاءِ يَسْـتَعُور ـ وهـو اسمُ مكانٍ [٦] ـ بأَنها أَصلٌ، كما كانت الهمزةُ في إِصْطَبْل كـذلك، لأَن حكـمَ الهمـزةِ كاليـاءِ إِذا وقعتْ أَولاً، والكلمةُ بها خماسيَّةٌ كعَضْرَفُوط [٧]، فإِن كان بعدَها ثلاثةُ أَحـرفٍ أُصـولٍ كانت زائدةً كزيادة الهمزةِ في أَحْمر، فاعرفْه.

(فصـل) قـال صـاحب الكتـاب: (والـواوُ كـالأَلف لا تُـزادُ أَولاً، وقـولُهم: وَرَنْتَـل كجَحَنْفَل، وأَما غيرَ أَولٍ فلا تكونُ إِلا زائدةً كعَوْسَج وحَوْقَل وقَسْوَر ودَهْوَر وتَرْقُوَة وعُنْفُوَان وقَلَنْسُوَة إِلا إِذا اعترَضَ ما في عِزْوِيْت).

قال الشارح: الواوُ كالأَلف لا تُزادُ أَولاً، وذلك أَنها لو زِيدتْ أَولاً لم يَخْلُ من أَن تُزادَ سـاكنةً أَو متحرِّكـةً، ولا يجـوزُ أَن تُـزادَ سـاكنةً، لأَن السـاكنَ لا يُبتـدأُ بـه، وإِن زِيـدتْ متحرِّكةً فلا يخلو من أَن تكونَ مضمومةً أَو مكسورةً أَو مفتوحةً.

فلو زِيدتْ مضـمومةً لاطَّـردَ فيهـا الهمزُ عـلى حـدِّ وُقِّـتَتْ و﴿أُقِّتَتْ﴾ [٨]، وكـذلك لـو

---

(١) هو الرجل العظيم الرأس، انظر السيرافي: ٦٥٥، وسفر السعادة: ٤٣٧، واللسان (كرس).

(٢) في ط، ر: «عصـود» ولم أجـدها، والعطـود: الانطـلاق السريـع، انظـر السـيرافي: ٦٥٥، والمنصف: ٣/ ٣٢، والصحاح (عطود)، وسفر السعادة: ٣٧١.

(٣) اجلوذ: أسرع، انظر سفر السعادة: ٣٢، واللسان (جلذ).

(٤) اخروط: أسرع: اللسان (خرط).

(٥) خفٌّ صغير، انظر سر الصناعة: ٥٦٦، ٥٩٤، والمعرب: ٩٤، واللسان (جرمق).

(٦) هو بلد بالحجاز، وله معان أُخرى، انظر البغـداديات: ٩٥، والمنصـف: ٣/ ٢٣-٢٤، وسـفر السعادة: ٥٢٥، ومعجم البلدان (اليستعور)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٦٩.

(٧) «دويبة ناعمـة بيضـاء»، اللسـان (عضرفط)، وانظـر الكتـاب: ٤/ ٣٠٣، والمنصـف: ٣/ ١٢، وسر الصناعة: ٥٩٤، والمخصص: ٨/ ٩١.

(٨) المرسلات: ٧٧/ ١١.

كانت مكسورةً على حدِّ وِسَادة وإِسادة ووِشاح وإِشاح، وإِن كان الأَولُ أَكثرَ.

ولو زِيدتْ مفتوحةً لتطرَّقَ إِليها الهمزُ، لأَنها لا يخلو من أَن تُزادَ في أَول اسمٍ أَو فعلٍ، فالاسمُ بعَرَضيَّةِ التصغيرِ، والفعلُ بعَرَضيَّةِ أَنْ لا يسمَّى فاعلُه، وكلاهما يُضمُّ أَولُه، وإِذا ضُمَّ تَطرَّقَ إِليه الهمزُ حينئذٍ، مع أَنهم قد هَمَزوا الواوَ المفتوحةَ في نحو وَحَد وأَحَد ووَناة وأَناة، وهو قليلٌ.

فلمَّا[١] كان زيادتُها أَولاً تؤدِّي إِلى قلبها همزةً، وقلبُها همزةً ربَّما أَوقعَ لَبْساً، وأَحدثَ[٢] شكّاً في أَن الهمزةَ أَصلٌ، أَو منقلِبةٌ، مع أَن زيادةَ الحرفِ إِنما المطلوبُ منها[٣] نفسُه، فإِذا لم يَسلمْ لفظُه لم يَحصلْ الغرضُ[٤].

فأَما قولُهم: وَرَنْتَل بمعنى الشَّرِّ[٥] فإِنه يقالُ: وقعَ القومُ في وَرَنْتَلٍ، أَي في شَرٍّ، فالواوُ فيه من نفْس الكلمة، والنونُ زائدةٌ مُلحِقةٌ بسَفَرْجَل، ووزنُه فَعَنْلَل، والكلمةُ بها رباعيَّةٌ، وإِنما قضيْنا على الواو أَنها أَصلٌ لأَنه لا يجوزُ أَن تكونَ زائدةً، لأَن الواوَ لا تكونُ زائدةً أَولاً أَبداً.

فإِن قيل: فكما لا تكونُ زائدةً أَولاً كذلك لا تكونُ أَصلاً مع بنات الثلاثةِ فصاعداً فالجوابُ أَن الأَمرَ فيها دائرٌ بين أَن تكون أَصلاً أَو زائدةً، فكان حملُها على الأَصل أَولَى لأَنها قد تكونُ أَصلاً مع الثلاثة، وذلك إِذا كان هناك تكريرٌ، ولا تكونُ زائدةً أَولاً أَلبتَّةَ، فكان حملُها على الأَصل هو الوجهَ، لأَنه أَقلُّ مخالَفةً.

---

(١) لم يذكر جوابها.

(٢) في شرح الملوكي: ١٣٢ «أو أحدث».

(٣) في د، ط، ر: «منه». تحريف، وما أثبت عن شرح الملوكي: ١٣٤.

(٤) من قوله: «لو زيدت أولاً....» إلى قوله: «الغرض» قاله في شرح الملوكي: ١٣١-١٣٢، وانظر سر الصناعة: ٥٩٥.

(٥) ومن معانيها «الداهية»، انظر الكتاب: ٤/ ٣١٥، ٤/ ٣١٨، والمنصف: ١/ ١٧١، وسر الصناعة: ٥٩٥، ٧٥٢، والخصائص: ١/ ١٤٠، ١/ ٢١٢-٢١٣، ٣/ ١٩٦.

فأَما إِذا وقعتْ حَشواً مع ثلاثةِ أَحرفٍ أُصولٍ فصاعداً فلا تكونُ إِلا زائدةً، وهي في ذلك تقعُ ثانيةً، نحوُ عَوْسَج[1] وجَوْهَر وحَوْقَل وصَوْمَع، وثالثةً في نحو جَدْوَل وقَسْوَرٍ[2]، ورَهْوَكَ الرجلُ إِذا تَبَخْتَرَ في مَشْيه[3]، ودَهْوَرَه إِذا أَلقاه في مَهْوَاة[4]، ورابعةً نحوَ تَرْقُوَة وعُنْفُوَان، واخْرَوَّطَ واعْلَوَّطَ، وخامسةً في نحو عَضْرَفُوْط ومَنْجَنُون[5].

فأَما عِزْوِيْت ـ وهو بلدٌ[6] ـ فالواوُ فيه أَصلٌ، والتاءُ والياءُ زائدتان، ووزنُه فِعْلِيْت كعِفرِيْت، لأَنه من العِفْر، وإِنما قلْنا ذلك لأَنه لا يجوزُ أَن تكونَ الواوُ أَصلاً على أَن تكونَ الياءُ من الأَصل أَيضاً، لأَنه يلزمُ منه أَن تكونَ الواوُ أَصلاً مع ذوات الأَربعةِ، وهو غيرُ جائزٍ.

ولا يجوزُ أَن تكونَ الواوُ أَصلاً والياءُ زائدةً والتاءُ أَصلاً، ويكونَ وزنُه فِعْلِيْلاً لأَنه يلزمُ منه أَن تكونَ الواوُ أَصلاً مع ذواتِ الثلاثةِ، وذلك غيرُ جائزٍ أَيضاً.

ولا تكونُ الواوُ والياءُ زائدتَين معاً والتاءُ أَصلٌ لأَنه يصيرُ وزنُه فِعْوِيلاً، وذلك بناءٌ غيرُ [٩/ ١٥١] معروفٍ، فلا يُحمَلُ عليه، وإِذا لم يَجُزْ أَن يكونَ فِعْلِلّاً [٣١٥/ ب] ولا فِعْلِيلاً ولا فِعْوِيلاً حُمِلَ على فِعْلِيْت كعِفْرِيت، وتكونُ الواوُ من الأَصل.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والميمُ إِذا وقعتْ أَولاً وبعدَها ثلاثةُ أُصولٍ فهي زائدةٌ، نحوُ مَقْتَل ومَضْرَب ومُكْرَم ومِقْياس، إِلا إِذا عَرضَ ما في مَعَدٍّ ومِعْزَى ومَأْجَج ومَهْدَد ومَنْجَنُون ومَنْجَنِيق).

قال الشارح: أمرُ الميمِ في الزيادة كأَمرِ الهمزةِ سواءٌ، مَوضعُ زيادتِها أَن تقعَ في أَولِ

---

(١) «شجر من شجر الشوك»، اللسان (عسج)، وانظر سفر السعادة: ٣٨٤.
(٢) هو الأسد، انظر سر الصناعة: ٥٩٤، وسفر السعادة: ٤٢١، واللسان (قسر).
(٣) انظر سر الصناعة: ٥٩٤، واللسان (رهك).
(٤) انظر اللسان (دهر).
(٥) انظر ما سلف: ٦/ ٢٤٧.
(٦) وقيل غير ذلك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨٣.

بنات الثلاثةِ، والجامعُ بينهما أن الهمزةَ من أَولِ مخارجِ الحلقِ ممَّا يَلي الصدرَ، والميمُ من الشَّفتَين، وهو أَولُ المَخارجِ من الطَّرف الآخرِ، فجُعلتْ زيادتُهما[١] أَولاً ليناسِبَ مَخرجاهما موضعَ زيادتِهما.

ولا تُزادُ في الأَفعال، إنما ذلك في الأَسماء، نحوُ مَفعولٍ من الثلاثيِّ، نحوُ مضروب ومقتول، ونحوُ المصادرِ وأَسماءِ الزمان والمكانِ، كقولك: ضربتُه مَضرِباً، أَي ضرْباً، وإنَّ في أَلفِ درهمٍ لَمضرِباً، أَي لَضرْباً، ونحوُ المَجْلِس والمَحْبِس لمكانِ الجلوس والحَبْسِ، ونحوُ «أَتتْ الناقةُ على مَضْرِبها ومَنْتِجِها»، يريدُ[٢] الحِينَ الذي وقع فيه الضِّرَابُ والنِّتاجُ.

وزِيدتْ في اسم الفاعلِ من بنات الأَربعةِ وما وافَقَه، نحوُ مُدحْرِج ومُكرِم، فمُدحْرِجٌ رباعيٌّ، ومُكرِمٌ موافِقٌ للرباعيِّ بما في أَوله من الزيادة، وتزادُ في مِفْعَال نحوَ مِقْياس ومِفْتاح للمبالَغة.

وفي الجملةِ زيادةُ الميمِ أَولاً أَكثرُ من زيادة الهمزةِ أَولاً، كأَنها انتصَفتْ للواو لأَنها أُختُها، إذ هي من مَخْرجها، والذي يدلُّ على جميع ما ذكرْناه الاشتقاقُ، فإن أَبْهَمَ شيءٌ من ذلك حُمِلَ على ما عُلم.

فعلى هذا مَنْبِج اسمَ هذه البلدةِ[٣] الميمُ فيها زائدةٌ، والنونُ اَصلٌ، لأَن الميمَ بمنزِلة الهمزةِ، يُقضَى عليها بالزيادة إذا وُجدتْ في أَولِ الكلمةِ وبعدَها ثلاثةُ أَحرفٍ أُصولٍ لكثرة ذلك في الميم[٤] على ما ذكرْنا.

مع أَنَّا نقولُ: لا يخلو الميمُ والنونُ هنا من أَن يكونا أَصلَين أَو زائدَين، أَو أَحدُهما أَصلٌ، والآخَرُ زائدٌ، فلا يجوزُ أَن يكونا أَصلَين، لأَن الكلمةَ تكونُ فَعْلِلاً، كجَعْفِر بكسرِ

---

(١) في ط، ر: «زيادتها»، وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ١٥٠.
(٢) كذا في د، ط، ر، شرح الملوكي: ١٥٠، وانظر الصحاح واللسان (ضرب)، (نتج).
(٣) انظر معجم البلدان (منبج).
(٤) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٣٠٨.

الفاءِ، وليس في الكلام مثلُه، ولا يجوزُ أَن يكونـا زائـدَين لـئلَّا يصيرَ الاسـمُ مـن حـرفَين الباءِ والجيمِ، فبقي أَن يكونَ أَحدُهما أَصلاً، والآخرُ زائداً، فقُضِيَ بزيادةِ الميمِ لِما ذكرنـاه من كثرة زيادتِها أَولاً، والنونُ وإِن كان تكثُرُ زيادتُها ثانياً نحوَ عُنْصُر وجُنْدُب فإِن زيادةَ الميمِ أَولاً أَكثرُ، والعملُ إِنما هو على الأَكثر.

فأَما مَعَدٌّ فإِن الميمَ فيه أَصلٌ، وهي فاءٌ لقولهم: تَمَعْدَدَ، أَي صار على خُلقِ مَعَدٍّ، ومنه قولُ عمرَ رضي الله عنه: «اخْشَوْشِنوا وتَمَعْدَدُوا»[1]، وقال الراجز[2]:

رَبَّيْتُـه حتَّـى إِذا تَمَعْـدَدا ... كـانَ جَزائـي بالعَصَـا أَنْ أُجْلَـدا

[٩/ ١٥٢] وقيل: تَمَعْدَدَ أَي تكلَّمَ بكلام مَعَدٍّ[3]، فتَمعْدَدَ تَفَعْلَلَ، ولو كانت الميمُ زائدةً لكان وزنُه تَمَفْعَلَ، ولا يُعرفُ تَمَفْعَلَ في كلامهم[4].

فأَما قولُهم: تَمَسْكَنَ إِذا أَظهرَ المَسْكنةَ، وتَمَدْرَعَ إِذا لَبِسَ المِدْرَعةَ وتَمَنْدَلَ من المِنْديل فهو قليلٌ من قَبيل الغَلط، فكأَنهم اشتقُّوا من لفظِ الاسمِ كما يشتقُّون من الجُمل نحوَ حَوْقَلَ وسَبْحَلَ.

والجيِّدُ تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ، قال أَبو عثمان: هذا كلامُ أَكثرِ العرب[5].

وأَما مِعْزَى فإِنه وإِن كان أَعجميّاً[6] فإِنه قد عُرِّبَ في حال التنكيرِ فجَرى مَجْرى

---

(١) قوله في غريب الحديث لأبي عبيد: ٣/ ٣٢٥-٣٢٧، وجمهرة اللغة: ٦٦٥، والاشتقاق لابن دريد: ٣١، والمنصف: ٣/ ٢٠، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٤٩٣، ٢/ ٦٦٦.

(٢) هو العجاج، والبيتان في ملحقات ديوانه: ٢/ ٢٨١، والخزانة: ٣/ ٥٦٢، وهما بلا نسبة في غريب أبي عبيد: ٣/ ٣٢٧، وجمهرة اللغة: ٦٦٥، والمنصف: ١/ ١٢٩، ٣/ ٢٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٥.

(٣) كذا في المنصف: ٣/ ٢٠.

(٤) عبارة سيبويه وابن السراج: «لقلة تمفعل»، الكتاب: ٤/ ٣٠٨، والأصول: ٣/ ٢٣٧، وانظر أدب الكاتب: ٦٠٩، وليس في كلام العرب: ٢٠.

(٥) قوله في المنصف: ١/ ١٢٩، وقريب منه في الأصول: ٣/ ٢٣٠، وانظر النوادر لأبي مسحل: ٢٠٤، وسفر السعادة: ١٨٥.

(٦) في ط، ر: «عجمياً»، وما أثبت عن موافق لما في شرح الملوكي: ١٥٣، وانظر المعرب: ٣٢٨.

العربيَّةِ، فميمُه أَصلٌ لقولهم: مَعَز ومَعِيْز، فمَعَز فَعَل ومَعِيْز فَعِيْل، فلو كانت الميمُ في مِعْزى زائدةً وقد بُنِيَ منه ذلك لقيل: عَزَىً[(١)] وعَزِيٌّ، فلمَّا لم يُقَلْ دلَّ أَن الميمَ أَصلٌ.

وكذلك مَأْجَج ومَهْدَد[(٢)]، الميمُ فيهما أَصلٌ، فمأْجَج مكانٌ، ومَهْدَد اسمُ امرأَة، والذي يدلُّ أَن الميمَ فيهما أَصلٌ إِظهارُ التضعيفِ، ولو كانت زائدةً لَأُدغمَ المِثلان، وكان يقالُ: مَأَجٌّ ومَهَدٌّ كَمَفرٍّ ومَقَرٍّ، ووزنُهما فَعْلَلٌ، واللَّامُ الثانيةُ زائدةٌ للإِلحاق بجَعْفر، ولذلك لم يُدغِموا، إِذ لو أَدغَموا لبَطَلَ الإِلحاقُ، وانتقضَ الغرضُ.

وأَما مَنْجَنُون فلسيبويه فيه قولان أَصحُّهما أَن الميمَ فيه أَصلٌ، والنونُ بعدَها أَصليَّةٌ، والنونُ الثانيةُ لامٌ، والكلمةُ رباعيَّةُ الأَصلِ، وإِنما كُررتْ النونُ الثانيةُ لتُلحِقَ بعَضْرَفُوط، ومثالُه فَعْلَلُول، ومثلُه في التكرير حَنْدَقُوق، وهو نبتٌ[(٣)].

وإِنما قلنا ذلك لأَنه لا يخلو إِما أَن تكونَ الميمُ وحدَها زائدةً، أَو النونُ وحدَها زائدةٌ، أَو يكونا جميعاً زائدَين أَو أَصليِّين، ولا يجوزُ أَن تكونَ الميمُ وحدَها زائدةً، لأَنَّا لا نعلمُ في الكلام مَفْعَلُولاً، ولا يجوزُ أَن تكونَ النونُ وحدَها زائدةً لقولهم في الجمع: مَنَاجِينُ، كذلك تجمعُه عامَّةُ العربِ، فلمَّا ثبتَتْ في الجمع قُضِيَ بأَصالتها، إِذ لو كانت زائدةً لقيل: مجانِين، كما قالوا: مجانِيق.

ولا يكونُ النونُ والميمُ جميعاً زائدَين، لأَنه لا يجتمعُ في أَول اسمٍ زائدان، إِلا أَن يكونَ جارياً على فعلِه، نحوُ مُنْطَلِق، مع أَنه ليس في الكلام مَنْفَعُول، فلمَّا امتنعَ أَن تكونَ الميمُ وحدَها زائدةً، والنونُ وحدَها زائدةً، وأَن تكونا جميعاً زائدتَين بقيَ أَن تكونا أَصلَين[(٤)]

---

(١) هو استدلال سيبويه، وفي الكتاب: ٤/ ٣٠٨ «عزاء»، وانظر أدب الكاتب: ٦٠٩، والأصول: ٣/ ٢٣٧، وسر الصناعة: ١٤٦، ٤٢٨، والمنصف: ١/ ٣٦، ٣/ ٧، والصحاح (معز)، والممتع: ٢٥٠، وما سلف: ٩/ ٢٨٣.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٢٨٦- ٢٨٧.

(٣) وله معان أُخرى، انظر المنصف: ٣/ ١٢، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٣٥.

(٤) من قوله: «ولا يجوز أن تكون الميم وحدها...» إلى قوله: «أصلين» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١٤٦ بخلاف يسير، وانظر قولي سيبويه واختيار الثاني منها فيما سلف: ٦/ ٢٤٧=

على ما ذكرنا.

فأَما مَنْجَنِيقٌ(١) فالميمُ فيه أَصلٌ، والنونُ بعدَها زائدةٌ لقولهم في جمعِه: مَجَانِيق ومَجَانِق(٢)، فسقوطُ النونِ في الجمع دليلٌ على زيادتها، وإِذا ثبتَ أَن النونَ زائدةٌ قُضِيَ على الميم بأَنها أَصلٌ، لئلَّا يجتمعَ زائدان في أَول اسمٍ، وذلك معدومٌ، إِلا ما كان جارياً على فعلِه [٣١٦/ أ] نحوُ مُنطلِق ومُستخرِج.

وهذا مذهبُ سيبويه والمازنيِّ(٣)، [٩/ ١٥٣] ووزنُه عندهما فَنْعَلِيل كعَنْتَرِيس، وقال غيرُهما(٤): إِن النونَ الأُولى والميمَ معاً زائدتان، وذلك من قِبَلِ أَن من العرب مَن يقول: جَنَقْناهم(٥)، أَي رَمَيْناهم بالمَنْجَنيق، وحكَى أَبو عُبيدة عن بعض العرب «مازلْنا نُجنَقُ»(٦)، فعلى هذا وزنُه مَنْفَعِيل.

والصحيحُ مذهبُ سيبويه لِمَا تقدَّمَ من قولهم في التكسير: مَجانِيق، وأَما قولُهم: جَنَقُونا فهو من معناه لا من لفظِه، كدَمِثٍ ودِمَثْر وسَبِطٍ وسِبَطْر ولأَّال(٧) من اللُّؤلؤ

=و٩/ ٢٩٤.

(١) «المنجنيق بفتح الميم وكسرها: القذَّاف التي تُرمى بها الحجارة... وهي مؤنثة»، اللسان (مجنق)، وهي معربة، انظر المنصف: ٣/ ٢٤، والمعرب: ٣٠٥، وسفر السعادة: ٤٦٤-٤٦٦.

(٢) بهذا استدل ابن جني في المنصف: ١/ ١٤٧.

(٣) وأكثرهم، انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٣، ٤/ ٣٠٩، والمقتضب: ١/ ٥٩، والشيرازيات: ٥٢٧، ٥٨٩، والبغداديات: ٥٠٢، والمنصف: ١/ ١٤٦-١٤٧، وسفر السعادة: ٤٦٤-٤٦٦.

(٤) في د، ط، ر: «غيره»، لعله أعاد الضمير على سيبويه، وما أثبت عن شرح الملوكي: ١٥٥.

(٥) حكاه الفراء، وذكر الرضي أن كون منجنيق على وزن مَنْفَعِيل لقولهم: «جنقونا» مذهب المتقدمين، وهو مذهب ابن دريد، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٦٥، وزد الشيرازيات: ٥٢٧.

(٦) في جمهرة اللغة: ٤٩٠، والمعرب: ٣٠٦، وسفر السعادة: ٤٦٥، والممتع: ٢٥٤ «مرة نجنق»، وفي المنصف: ١/ ١٤٧ «ثم نجنق»، والحكاية في المصادر السالفة عن أبي عبيدة.

(٧) في ط، ر: «لأَل». تحريف، واللأَّال: صاحب اللؤلؤ، انظر اللسان (لألأ)، وانظر أيضاً العضديات: ١١٤-١١٥، والشيرازيات: ٥٢٧، وسر الصناعة: ١٨١، ٧٣٠.

وثُعَالَة للثعلب.

وذكر الفرّاءُ جَنْقناهم، وزعمَ أَنها مولَّدةٌ، قال: «ولم أَرَ الميمَ تزادُ على نحوِ هذا»، ومعنى قوله: «مولَّدة» أي أنه اَعجميٌّ معرَّبٌ، وإذا اشتقُّوا من الأعجميِّ خلَّطوا[1] فيه لأنه ليس من كلامهم.

وقولُه[2]: «ولم أَرَ الميمَ تزادُ على نحوِ هذا» إشارةٌ إلى عدم النظيرِ، وهذا يقوِّي أَن الميمَ أَصلٌ، والنونُ زائدةٌ[3].

قال صاحب الكتاب: (وهي غيرَ أَولٍ أَصلٌ إلا في نحو دُلَامِص وقُمارِص وهِرْمَاس وزُرْقُم).

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إن مَوضعَ زيادةِ الميمِ أَن تقعَ في أَولِ بناتِ الثلاثةِ، ولا تزادُ حَشواً ولا أَخيراً إلا على نُدْرة وقِلَّةٍ، فإذا مَرَّ بك شيءٌ من ذلك فلا تَقْضِ بزيادتها إلا بثَبَتٍ من الاشتقاق لقِلَّة ما جاء من ذلك فيما وَضَحَ أَمرُه.

فمن ذلك دُلَامِص، ذهب الخليلُ إلى أَن الميمَ فيه زائدةٌ، ومثالُه فُعَامِل[4]، لأَنهم قد قالوا فيه: دِرْعٌ دَلِيْص ودِلَاصٌ، فسقوطُ الميمِ من دَلِيص ودِلَاص دليلٌ على زيادتها في دُلَامِص ودُمَالِص، قال الأَعشَى[5]:

---

(١) هو قول ابن جني في المنصف: ١/ ١٤٧ بعد أن ساق قول الفراء بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٩/ ٢٩٥.

(٢) الضمير عائد إلى ابن جني، انظر شرح الملوكي: ١٥٦.

(٣) من قوله: «أمر الميم في الزيادة...» إلى قوله: «زائدة» قاله في شرح الملوكي: ١٥٠-١٥٧ ببعض تقديم وتأخير.

(٤) نسب هذا القول إلى الخليل في الأصول: ٣/ ٢٠٨، والتكملة: ٢٣٨، والمنصف: ١/ ١٥١-١٥٢، وسر الصناعة: ٤٢٩، وشرح الملوكي: ١٦١، ولم ينسب إليه في الكتاب: ٤/ ٢٧٤، وقال سيبويه: «ويكون على فُعَامِل، وهو قليل، قالوا: الدلامص» وانظر المقتضب: ١/ ٥٩، والسيرافي: ٥٦٣.

(٥) البيت في ديوانه ١٤٩، وسر الصاعة: ٤٢٨- ٤٢٩، وشرح الملوكي: ١٦٠، ورواية الديوان: «وجريالاً يضيء دُلامِصا».=

إذا جُرِّدَتْ يَوْماً حَسِبْتَ خَمِيصةً ... عليها وجِرْيالَ النَّضِيرِ الدُّلامِصا

كما قالوا: شَأْمَل وشَمْأَل، وقالوا: دُلَمِص ودُمَلِص، حذفوا منه الأَلفَ كما قالوا: هُدَبِد[1] وعُلَبِط[2]، وقالوا: دَلِيْص ودِلَاص، كلُّه بمعنى البَرَّاق[3].

قال أبو عثمان: «لو قال قائلٌ: إن دُلَامِصاً من الأَربعة ومعناه دَلِيصٌ، وهو ليس بمشتقٍّ من الثلاثة قال قولاً قويّاً، كما أَن لَأْآلاً منسوبٌ إلى معنى اللُّؤلؤ، وليس من لفظِه، وكما أَن سِبَطْراً معناه السَّبِط، وليس منه»[4].

ومعنى هذا الكلامِ أَنه إذا وُجدَ لفظٌ ثلاثيٌّ بمعنى لفظٍ رباعيٍّ وليس بين لفظَيهما إلا زيادةُ حرفٍ فليس أَحدُهما من الآخَر يقيناً، نحوُ سَبِط وسِبَطْر ودَمِث ودِمَثْر، أَلا ترى أَن الراءَ ليستْ من حروف الزيادةِ، فجاز[5] أَن تكونَ فيما أَبْهَمَ أَمرُه؟ كذلك هذا، وإن كان محتمَلاً، إلا أَنه احتمالٌ مرجوحٌ لقِلَّته وكثرةِ الاشتقاقِ وتشعُّبِه.

وأَما قُمارِص ـ وهو الحامضُ، يقالُ: لبنٌ قُمارِصٌ، كأَنه يَقْرُصُ اللِّسانَ ـ فالميمُ فيه زائدةٌ، [٩/ ١٥٤] لِما ذكرْناه من الاشتقاق، والاشتقاقُ يُقضَى بدلالتِه من غيرِ التفاتٍ إلى قلَّةِ الزيادةِ في ذلك الموضعِ، أَلا ترى إلى إجماعهم على زيادةِ الهمزةِ والنونِ في إِنْقَحْل[6] وإِنْزَهْو[7] لقولهم في معناه: قَحْلٌ وزَهْوٌ، وإن كان لا يجتمعُ زيادتان في أَول اسمٍ ليس بجارٍ على فِعلٍ؟.

=وخميصة: كساء أسود، شبه به شعرها، والجريال: الذهب.

(١) هو «اللبن الخاثر جداً»، اللسان (هدبد).

(٢) هو «القطيع من الغنم»، اللسان (علبط).

(٣) انظر السيرافي: ٦٥٢، والمنصف: ١/ ١٥١، والصحاح واللسان (دلص).

(٤) المنصف: ١/ ١٥٢، وانظر قوله فيما سلف: ٦/ ٢٠٠.

(٥) في شرح الملوكي: ١٦٢ «فجائز».

(٦) هو المُسنُّ اليابس الجلد، انظر السيرافي: ٦١٤ والبغداديات: ٥٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٥٦.

(٧) انظر سر الصناعة: ٢٣٦.

وأَما هِرْمَاس فهو من أَسماء الأَسد فيما حكاه الأَصمعيُّ[١]، فالميمُ فيه أَيضاً زائدةٌ، ومثالُه فِعْمَال[٢] لأَنه من الهَرْس، وهو الدَّقُّ[٣]، وهذا اشتقاقٌ صحيحٌ، أَلَا ترى أَنه يقال: دَقَّ الفريسةَ فانْدقَّتْ تحتَه؟ ويقالُ له أَيضاً: هَرِسٌ، قال الشاعر[٤]:

شَــديدَ السَّــاعِدَيْنِ أَخــا وِثَــابِ ... شَــديداً أَسْرُه هَرِســاً هَمُوســا

وهذا ثَبتٌ في زيادة الميمِ هنا.

وأَما زُرْقُم فالميمُ منه زائدةٌ، لأَنه بمعنى الأَزرق، وذلك أَن الميمَ زِيدتْ أَخيراً أَكثرَ من زيادتها حَشواً، وقالوا: فُسْحُم للمكان الواسع بِمعنى المُنفسِح، وحُلْكُم للشديد السَّوادِ، من الحُلْكة، يقال: هو أَسودُ مثلُ[٥] حَلَكِ الغُرابِ، وقالوا: سُتْهُم، وهو الكبيرُ الاسْتِ، ومثالُه فُعْلُم[٦]، زادوا الميمَ في هذه الأَسماءِ للإِلحاق بِبُرْثُن[٧] مبالَغةً، لأَن قُوةَ اللَّفظِ مؤْذِنةٌ بقُوةِ المعنى.

قال صاحب الكتاب: (وإِذا وقعتْ أَولاً خامسةً فهي أَصلٌ كمَرْزَنْجُوش، ولا تزادُ في الفعل، ولذلك استُدلَّ على أَصالةِ ميمِ مَعَدٍّ بتَمَعْدَدوا، ونحوُ تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَع وتَمَنْدلَ لا اعتدادَ به).

قال الشارح: فأَما إِذا وقعتْ أَولاً وبعدَها أَربعةُ أَحرفٍ أُصولٍ لم تكنْ إِلا أَصلاً، لأَن

---

(١) حكايته في التكملة: ٢٣٨، والمنصف: ١/ ١٥٢، وسر الصناعة: ٤٢٩، والخصائص: ٢/ ٥٠

(٢) هو على وزن فِعلال عند ابن دريد، وأوجب ابن عصفور أن تكون الميم أصلية، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨٧.

(٣) هنا انتهت حكاية الأصمعي.

(٤) البيت بلا نسبة في العين: ٤/ ٦، ومقاييس اللغة: ٦/ ٤٦، والصحاح واللسان (هرس).

(٥) في د، ط، ر: «من»، تحريف، وما أثبت عن شرح الملوكي: ١٦٤، واللسان (حلك).

(٦) انظر الأسماء السالفة في الكتاب: ٤/ ٢٧٣، ٤/ ٣٢٥، والمقتضب: ١/ ٥٩، والأصول: ٣/ ٢٠٨، وجمهرة اللغة: ١٣٣٢.

(٧) من قوله: «فمن ذلك دلامص، ذهب...» إلى قوله: «ببرثن» قاله في شرح الملوكي: ١٦١- ١٦٤.

الزيادةَ لا تَلحقُ ذواتِ الأَربعةِ من أَولِها، وإِذا لم تَلحقْ الأَربعةَ فهي من الخمسةِ أَبعدُ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك(١).

وقولُه: «ولا تزادُ في الفعل» يريدُ أَن الميمَ من زياداتِ الأَسماء، لا حَظَّ للأَفعال فيها، ولذلك قُضيَ على الميم في تَمعْدَدَ أَنها أَصلٌ، وأَما تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ(٢) فهو قليلٌ كالمشتقِّ من الاسم بالزيادة، نحوُ سَبْحَلَ وحَمْدَلَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والنونُ إِذا وقعتْ آخِراً بعد أَلفٍ فهي زائدةٌ، إِلا إِذا قامَ دليلٌ على أَصالتها في نحو فَيْنان وحَسَّان وحِمارٍ قَبَّان فيمَن صرَفَ، وكذلك الواقعةُ في أَول المضارِعِ والمطاوِعِ نحوَ نَفْعلُ وانْفَعلَ، والثالثةُ الساكنةُ في نحو شَرَنْبَث وعَصَنْصَر وعُرُنْد، وهي فيما عدَا ذلك أَصلٌ، إِلا في نحو عَنْسَل وعَفَرْنَى وبُلَهْنِيَة وخَنْفَقِيق ونحوِ ذلك).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَن النونَ من حروف الزيادةِ، ولها في ذلك موضعان:

أَحدُهما: أَن تكثُرَ زيادتُها في موضعٍ، فمتى وُجدتْ في ذلك الموضعِ قُضيَ بزيادتها فيه، إِلا أَن تقومَ دلالةٌ على أَنها أَصلٌ.

والثاني: أَن تقلَّ فيه زيادتُها، فلا يُحكَمُ عليها في ذلك الموضعِ بالزيادة إِلا بثَبتٍ.

فالأَولُ وقوعُها آخِراً بعد أَلفٍ زائدةٍ نحوَ سَكْران وعَطْشان ومَرْوان وقَحْطان، وأَصلُ هذه النونِ أَن تَلحقَ الصفاتِ ممَّا مؤنَّثُه فَعْلَى، لأَن الصفاتِ بالزيادة أَولَى لشَبهها بالأَفعال(٣)، والأَفعالُ أَقعَدُ في الزيادة من الأَسماء لتصرُّفها، والأَعلامُ من نحو مَروان وقَحطان محمولةٌ عليها في ذلك، وقد كثُرتْ [٩/ ١٥٥] الزيادةُ آخِراً على هذا الحدِّ، ولا يُحمَلُ منه شيءٌ [٣١٦/ ب] على الأَصل إِلا بدليلٍ.

فأَما فَيْنَان فهو من قَبيل عَطْشان في الصفات، يقال: رجلٌ فَيْنان(٤)، أَي حَسنُ الشَّعرِ

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٨٤.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٢٩٣.

(٣) كذا في شرح الملوكي: ١٧٨.

(٤) النون الثانية في «فينان» أَصل عند الخليل وسيبويه والمبرد، وجوز الأزهري أصالتها=

طويلُه، وأَما حَسَّان فالقياسُ يقتضي زيادةَ النونِ، وأَن لا ينصرفَ حملاً على الأَكثر، ويجوزُ أَن يكونَ مشتقّاً من الحُسْن، فتكونَ النونُ أَصلاً، وينصرِفَ[1]، وكذلك حِمارُ قَبّان[2]، الوجهُ أَن يكونَ فَعْلَان[3]، ولا يَنصرِفَ، ويجوزُ أَن يكون فَعّالاً من قَبَنَ في الأَرض، أَي ذهبَ فيها[4]، وعلى هذا ينصرِفُ، لأَن النونَ فيه أَصلٌ.

وقد زِيدتْ في أَولِ الفعلِ نحوَ نَفْعلُ وانْفَعلَ، فنَفْعلُ للمتكلِّم إِذا كان معه غيرُه، فالنونُ في أَوله زائدةٌ للمضارَعة، وحروفُ المضارَعةِ أَربعةٌ الهمزةُ والنونُ والتاءُ والياءُ، وقد كانت حروفُ المدِّ واللِّينِ أَولَى بذلك، إِلا أَن الأَلفَ امتنعتْ أَوَّلاً لسكونها، فعُوضَ منها الهمزةُ لِمَا بينهما من المناسَبة والمقارَبةِ على ما سبقَ[5].

وكذلك الواوُ لا تزادُ أَوَّلاً في حكمِ التصريفِ، وقد تقدَّمَ علَّةُ ذلك[6]، فعُوضَ منها الياءُ لأَنها تُبْدَلُ منها كثيراً على ما بينَّا آنفاً، وأَما الياءُ فأَمكنَ زيادَتُها أَولاً، فزِيدتْ للغِيبة.

واحْتِيجَ إِلى حرفٍ رابعٍ، فكانت النونُ، لأَنها أَقربُ حروفِ الزيادةِ إِلى حروف المدِّ واللِّينِ، أَلا ترى أَن النونَ غُنَّةٌ في الخَيشوم؟ وقد تقدَّمَ ذِكرُ ما بينهما من المناسَبة بما أَغنَى عن إِعادته[7].

فلذلك جامعَتْها في حروف الزيادة، وجُعلتْ للمتكلِّم إِذا كان معه غيرُه، لأَنها قد استُعملتْ في غير هذا الموضعِ للجمع، نحوُ قُمْنا وقَعدْنا، وفي جماعةِ المؤنَّثِ نحوَ ضَرَبْنَ،

=وزيادتها، وقطع الجوهري بزيادتها، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨٩، وزد النكت: ٨٢٤.

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٨٩.

(٢) دويبة، انظر ما سلف: ١/ ٨٢.

(٣) من القبب، وهو دقة الخصر، انظر اللسان (قبب).

(٤) انظر اللسان (قبن).

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ٢٧٠.

(٦) انظر ما سلف: ٩/ ٢٨٩.

(٧) انظر ما سلف: ٩/ ٢٧١.

فلمّا كانت مَزيدةً آخِراً للجمع على ما وصفتُ لك زِيدتْ أولاً للجمع لتتناسَبَ زيادتُها أَوَّلاً وآخِراً.

وأما زيادتُها للمطاوَعَة نحوَ انْفعلَ فذلك من قِبلِ أَن النونَ تُناسبُ هذا المعنى، أَلا ترى أَن النونَ حرفُ غُنِّيٌّ خفيفٌ فيه سهولةٌ وامتدادٌ، فكانت حالُه مناسِبةً لمعنى السُّهولةِ والمطاوَعةِ[1]؟ وكذلك إِذا حصَلتْ النونُ ثالثةً حُكمَ بزياتدتها نحوَ جَحَنْفَل[2] وشَرَنْبَث[3] وعَصَنْصَر[4].

وإِنما حُكمَ بزيادتها هنا لأَنه موضعٌ كثُرَ زيادتُها فيه، ولم تَقمْ دلالةٌ على أنها أَصلٌ، لأَنها وقعتْ موقعَ الأَلفِ الزائدةِ، أَلا ترى أَنهما قد تَعاوَرَتا الكلمةَ الواحدةَ وتَعاقبَتا عليها في نحو شُرَابِث وشَرَنْبَث وجَرَنْفَش[5] وجُرَافِش[6]؟ فالأَلفُ هنا زائدةٌ لِمَا ذكرْناه من أَنها لا تكونُ أَصلاً في بنات الأَربعة، فكذلك ما وقعَ موقعَها.

---

(١) من قوله: «وقد زيدت في أول الفعل...» إلى قوله: «والمطاوعة» قاله في شرح الملوكي: ١٧١-١٧٤ بخلاف يسير.

(٢) هو الغليظ الشفة، اللسان (جحفل).

(٣) هو الغليظ الكفين والرجلين، اللسان (شربث).

(٤) هو اسم جبل، أو اسم موضع، انظر السيرافي: ٦٤٧، ومعجم البلدان (عصنصر)، وسفر السعادة: ٣٨١.

وانظر نون الأسماء السالفة في الكتاب: ٣/ ٤٤٥، ٤/ ٣٢٠، ٤/ ٣٢٣، والأصول: ٣/ ٢٤٠، والسيرافي: ٥٩٠، ٥٩٥، ٦٤٧، والحلبيات: ٣٧٧، وسر الصناعة: ٤٣٩، ٤٤٥، ٥٩٦، ٧٥٤، والمنصف: ١/ ١٣٦، والخصائص: ٣/ ٩٦، والنكت: ١١٥٧، ١١٧٥، ١١٨٨، وشرح الملوكي: ١٧٣.

(٥) هو العظيم الجنبين من كل شيء، الصحاح واللسان (جرنفش)، وانظر سفر السعادة: ١٩٩، وفي الكتاب: ٢/ ٣٥١ [بولاق]، ٤/ ٣٢٣ [هارون]، والحلبيات: ٣٧٧، وسر الصناعة: ١٦٩، ٤٣٩، ٧٥٤، والنكت: ١١٨٨: «جرنفس»، بالسين غير المعجمة، والجرنفس من الرجال الضخم الشديد، انظر اللسان (جرفس)، وانظر أيضاً جمهرة اللغة: ١٢٠٨، وتهذيب اللغة: ١١/ ٢٤١.

(٦) هو بمعنى جرنفش، وهو تعليل سيبويه والفارسي وابن جني، انظر مصادر الحاشية السالفة.

وقالوا: عَرَنْتُن[١]، النونُ فيه زائدةٌ لِمَا ذكرْناه، وقد قالوا: عَرَتُن بحذف النون[٢]، كما قالوا: دُوَدِمٌ[٣] وعُلَبِط[٤] وهُدَبِد[٥]، فقِسْ على ما جاء من ذلك من نحو عَقَنْقَل وسَجَنْجَل.

وقالوا: عَرَنْدَد، وهو الصُّلبُ[٦]، فالنونُ فيه زائدةٌ لِمَا ذكرْناه من أنه موضعٌ كثُرتْ زيادتُها فيه[٧]، والدالُ الأخيرةُ زائدةٌ أيضاً لِمَا ذكرْناه، ألحقتْه بسَفَرْجَل.

وأَما عُرُنْد فهو الغليظُ، يقال: وترٌ عُرُنْدٌ، أَي غليظٌ، فالنونُ فيه زائدةٌ[٨]، لأَنه ليس في الأُصول ما هو على مثال جُعُفْر بضمِّ الجيم والعينِ وسكونِ الفاء، ونظيرُه تُرُنْج[٩].

وأَما الموضعُ الثاني فهو أَن تقعَ غيرَ ثالثةٍ، فإِنه لا يُحكَمُ بزيادتها إلا بثَبَتٍ، ساكنةً كانت أَو متحرِّكةً، فمثالُ الساكنةِ نحوُ نونِ حِنْزَقْر وحِنْبَتْر بمعنى القصير[١٠]، النونُ فيه أَصلٌ لأَنها في مقابَلةِ الأُصولِ، أَلا تراها بإِزاءِ الراءِ من قِرْطَعْب وجِرْدَحْل[١١]؟.

ومثالُ المتحرِّكةِ جَنَعْدَل[١٢] النونُ أَصلٌ لِمَا ذكرْناه، ولأَنها بإِزاء الفاء من سَفَرْجَل.

---

(١) هو شجر يدبغ به، انظر اللسان (عرتن)، والنكت: ١١٧٥.

(٢) انظر اللغات في عرنتن الكتاب: ٤/ ٢٨٩، ٤/ ٢٩٧، والصحاح (عرتن) والنكت: ١١٧٥، وسفر السعادة: ٣٦٥، وما سلف: ٦/ ٢٣٨.

(٣) «شيء شبه الدم يخرج من السَّمُرة»، اللسان (ددم).

(٤) «رجل علبط: ضخم»، اللسان (علبط).

(٥) «الهدبد: اللبن الخاثر جداً»، اللسان (هدبد).

(٦) كذا في اللسان (عرد).

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٠، والأصول: ٣/ ٢٠٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٧.

(٨) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٩) حكاها أبو زيد، انظر أدب الكاتب: ٣٧٥، وأبو عبيدة كما في اللسان (ترج).

(١٠) انظر ما سلف: ٦/ ٢٥٣- ٢٥٤.

(١١) انظر ما سلف: ٦/ ٢٥٣- ٢٥٤.

(١٢) هو من الإبل الضخم القوي، انظر النكت: ١١٧٧، وشرح الملوكي: ١٨٠، واللسان (جعدل).

وأَما عَنْسَل ـ وهي الناقةُ السريعةُ ـ فلو خُلِّينا والقياسَ لكانتْ حروفُها كلُّها أُصولاً لأَنها بإِزاء جَعْفَر، لكنهم جعلوه مشتقّاً من عَسَلَانِ الذئب، وهو شدَّةُ عَدْوِه، فكانت زائدةً لذلك.

وقد ذهب قومٌ إِلى أَنه مشتقٌّ من لفظ العَنس، فهي أَصلٌ لذلك، واللَّامُ زائدةٌ، والوجهُ الأَولُ ـ وهو رأْيُ سيبويه[1] ـ لقُوة المعنى وكثرةِ زيادةِ النونِ ثانياً، نحوُ جُنْدُب وعُنْصُر.

وأَما عَفَرْنَى ـ [٩/ ١٥٦] وهو من أَسماءِ الأَسد، ووزنُه فَعَلْنَى ـ فالنونُ فيه والأَلفُ زائدةٌ[2]، كأَنه سُمِّي بذلك لشدَّته، يقالُ: ناقةٌ عَفَرْناةٌ، أَي قَويةٌ، ويقالُ: فلانٌ في عَفَرْنَةِ الحَرِّ، أَي في شدَّته، والنونُ والأَلفُ للإِلحاق بسَفَرْجَل[3].

وأَما بُلَهْنِيَة بمعنى العيشِ الناعمِ، يقالُ: فلانٌ في بُلَهْنِيَة من العَيش، أَي في سَعة، والأَلفُ[4] والنونُ زائدتان للإِلحاق بقُذَعْمِل.

وإِنما صارت الأَلفُ ياءً للكسرة [٣١٧/ أ] قبلَها، ودلَّ على زيادة الأَلف والنونِ قولُهم: عَيشٌ أَبْلَهُ[5]، أَي قليلُ الغمومِ[6].

وأَما خَنْفَقِيْق ـ وهي الداهيةُ، وهي أَيضاً الخفيفة[7] من النساء ـ فالنونُ فيه زائدةٌ، لأَنه

---

(١) هو مذهب سيبويه وغيره، وذهب محمد بن حبيب إلى أصالة النون، ودفعه ابنا جني وعصفور، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٤، وزد الصحاح (عسل)، والنكت: ١١٤٩.

(٢) الوجه: «زائداتان».

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٠، ٤/ ٣٢٠، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٨٨، والسيرافي: ٦٣٦، والتكملة: ٢٣٩، والصحاح (عفر)، والنكت: ١١٥٢، ١١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٠.

(٤) الوجه «فالأَلفُ».

(٥) هو تمثيل سيبويه: ٤/ ٣٢٠، وابن السراج في الأصول: ٣/ ٢٣٩، وانظر الأصول: ٣/ ٢٠٥، ٣/ ٢١٧، والصحاح (بله)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٦١

(٦) كذا في الصحاح (بله).

(٧) في ط: «الخفيقة». تصحيف، انظر هذين المعنيين في السيرافي: ٦٤٦-٦٤٧، والصحاح=

من خَفَقَ يَخْفِقُ[١]، وهو ملحَقٌ بعَرطَلِيْل[٢].

قال صاحب الكتاب: (والتاءُ اطَّردتْ زيادتُها أَوَّلاً في تَفْعِيل وتَفْعال وتَفعُّل وتَفاعُل وفعلَيْهما، وآخِراً في التأنيث والجمع، وفي نحو رَغَبُوت وجَبَرُوت وعَنْكَبوت، ثُم هي أَصلٌ إِلا في نحو تُرْتُب وتَوْلَج وسَنْبَتَة).

قال الشارح: اعلمْ أَن التاءَ تزادُ أَوَّلاً وآخِراً، وهي في ذلك على ضربَين، مطَّردةٌ وغيرُ مطَّردةٍ، فالأَولُ نحوُ تَفعِيل وتَفْعال وتَفَعُّل وتَفاعُل.

فأَما التَّفعيل فهو مصدرُ فَعَّل، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[٣]، وقال الشاعر[٤]:

وما بالُ تَكلِيمِ الدِّيارِ البَلَاقِعِ

وربَّما جاء على تَفْعِلة، قالوا: قدَّمتُه تَقْدِمةً، وكرَّمتُه تَكرِمةً، وعلى فِعَّال نحوَ كلَّمتُه كِلَّاماً، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾[٥]، وأَما التَّفْعال فنحوُ التَّقْتال والتَّضراب وما أَشبَههما من نحو التَّلْعاب والتَّرْداد والتَّسْيار، كلُّها مصادرُ بمعنى السَّيرِ والقَتلِ والضَّربِ واللَّعبِ والردِّ، وجاؤوا به لتكثير الفعل والمبالَغةِ فيه[٦].

وأَما التَّفَعُّل فهو مصدرُ تَفَعَّلَ، قال الشاعر[٧]:

=(خفق)، وسفر السعادة: ٢٥٢-٢٥٣.

(١) قاله سيبويه: ٤/ ٣٢٠، والسخاوي في سفر السعادة: ٢٥٢، وابن يعيش في شرح الملوكي: ١٨٥، وانظر الأصول: ٣/ ٢٣٩، والمخصص: ٧/ ١٢٦.

(٢) هو الطويل، انظر النكت: ١١٧٢، واللسان (عرطل).

(٣) النساء: ٤/ ١٦٤.

(٤) سلف البيت: ٩/ ٥٧.

(٥) النبأ: ٧٨/ ٢٨.

(٦) انظر مذهبي البصريين والكوفيين في هذه المصادر فيما سلف: ٦/ ٧٩.

(٧) صدر البيت:

وإِذا صَحوتُ فما أُقصِّرُ عند نَدىً =

وكـمـا عَلمْـتِ شَـمائلي وتكرُّمـي

ومَن قال: فعَّلْتُه فِعَّالاً قال: تَفَعَّله تِفِعَّالاً، لأنه مُطاوِعُه، نحوُ تَحمَّلَه تِحِمَّالاً، [٩/ ١٥٧] قال الشاعر(١):

ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ عَلَاقةٌ ... وحُبٌّ تِمِلَّاقٌ وحُبٌّ هو القَتْلُ

وأَما التَّفاعُلُ فمصدرُ تَفَاعَل(٢).

وقولُه: «وفِعلَيْهما» يريدُ فعلَ التَّفَعُّل وفعلَ التَّفَاعُل، لأَن في كلِّ واحدٍ من هذين الفعلَين تاءً زائدةً، فتَفاعَلَ مطاوِعُ فاعَلَ، وتَفعَّلَ مطاوِعُ فعَّلَ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما في الأَفعال.

وأَما زيادتُها غيرَ مطَّرِدةٍ فنحوُ تِجْفاف، فهو تِفْعال من جَفَّ الشيءُ إِذا يَبِسَ وصَلُبَ، وتِمْثال من المِثْل، وتِبْيان من البَيان، وتِلْقاء من اللِّقاء، وتِضْراب من الضِّراب، ولولا الاشتقاقُ لكانت أَصلاً في ذلك كلِّه، لأَنها بإِزاءِ قافِ قِرْطاس وسينِ سِرْحان(٣).

وقد زِيدتْ آخِراً زيادةً مطَّردةً للتأنيث والجمعِ، فالأَولُ نحوُ حَمْزةَ وطَلْحَةَ، إلا أَنك تُبدِلُ منها في الوقف هاءً، والتاءُ هي الأَصلُ في ذلك بدليلِ ثبوتِها في الوصل، والوصلُ ممَّا يَجْري فيه الأَشياءُ على أُصولها، والوقفُ من مواضعِ التغييرِ.

وقد زِيدتْ في جمع المؤنَّثِ السالمِ وقبلَها أَلفٌ، نحوُ ضارِبات وجَوْزات وجَفَنات، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها بما أَغنى عن إِعادته(٤).

وقد زِيدتْ آخِراً في نحو مَلَكُوت ورَحَمُوت، وجَبَرُوت بمعنى المُلك والرَّحمة

=وقائله عنترة، وهو في ديوانه: ٢٠٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨.

(١) سلف البيت: ٦/ ٦٧.

(٢) من قوله: «فأما التفعيل فهو مصدر...» إلى قوله: «تفاعل» قاله في شرح الملوكي: ١٩٣-١٩٤.

(٣) من قوله: «فنحو تجفاف...» إلى قوله: «سرحان» قاله في شرح الملوكي: ١٩٦.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٥٣- ٥٤، وشرح الملوكي: ١٨٨-١٨٩.

والتجبُّر، وقالوا: «رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوت»، ويقالُ: «رَغَبُوتَى ورَحَمُوتَى»[١] على زِنة فَعَلُوتَى، وهو قليلٌ لا يقاسُ عليه.

وقد زادوها في آخِر الأَسماءِ نحوَ عَنْكَبُوت وتَرنَمُوت لصوت القَوس عند النَّزْع[٢]، فالتاءُ في عَنْكبوت زائدةٌ، ومثالُه فَعْلَلُوت، ملحَقٌ بعَضْرَفُوط، لأَنك تقولُ: عَنْكَباءُ في معنى عَنْكبوت، وفي الجمع: عَنَاكِب[٣]، فسقوطُ التاءِ دليلٌ على زيادتها.

فإن قيل: ليس في قولهم: عَنَاكِب دليلٌ على زيادتها، لأَن الحرفَ الخامسَ يُحذفُ في التكسير نحوَ قولهم في عَضْرَفُوط: عَضَارِف، والطاءُ غيرُ زائدةٍ.

فالجوابُ أَن العربَ لا تكادُ تُكسِّرُ الاسمَ الذي على خمسةِ أَحرفٍ أُصولٍ إلا مُستكرَهينَ[٤]، فلمّا قالوا: [٩/ ١٥٨] عَنَاكِب من غير استكراهٍ دلَّ أَن التاءَ زائدةٌ.

وأَما تَرْنَمُوت فبمعنى التَّرنُّم، وهذا ثَبَتٌ في زيادة التاء والواوِ وقال[٥]:

تُجاوِبُ القَوْسَ بترْنَمُوتِها

أَي بتَرنُّمٍ[٦]، ثم هي أَصلٌ أَين وُجدتْ بعد ذلك، إلا أَن تقومَ دلالةٌ على أَنها زائدةٌ، فمن ذلك تُرْتُب بمعنى الشيءِ الرَّاتبِ[٧]، فالتاءُ الأُولى زائدةٌ، لأَنه ليس في الكلام مثلُ

---

(١) انظر الروايتين السالفتين لهذا المثل في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٦-١٢٧، والمقصور والممدود للقالي: ١٦٢، والسيرافي: ٦٤٢، ومجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨، والمستقصى: ٢/ ١٠٧، وشرح الملوكي: ١٩٦، وانظر ما سلف: ٦/ ٢١٩.

(٢) كذا في السيرافي: ٦٤٩، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٢، ٤/ ٣١٧، والأصول: ٣/ ٢٠٦، ٣/ ٢٤٣

(٣) استدل سيبويه على الزيادة في عنكبوت بسقوطها في جمع التكسير، انظر الكتاب: ٣/ ٤٤٤، وكلام السيرافي في حاشيته وما سلف: ٩/ ٢٨٦.

(٤) هو تعليل السيرافي ولفظه، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٤٤، والنكت: ٩٢٧-٩٢٨.

(٥) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ١٥٨، والمنصف: ١/ ١٣٩، ٣/ ٢٢، والممتع: ٢٧٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٣، ونسب إلى الغنوي في اللسان (رنم)، وليس في ديوان الطفيل.

(٦) من قوله: «في ملكوت ورحموت...» إلى قوله: «بترنم» قاله في شرح الملوكي: ١٩٦-١٩٧

(٧) كذا في السيرافي: ٥٦١، وسر الصناعة: ١٦٨.

جُعْفُر بضمٍّ الجيم عند سيبويه، وهي عند الأخفش أَيضاً زائدةٌ، لأَنه مأخوذٌ من رتب[١]، فكانت زائدةً للاشتقاق، لا لأَجل المِثالِ.

ونظيرُه تَنْضُب لضربٍ من الشجر[٢]، التاءُ فيه زائدةٌ، لأَنه ليس في الكلام مثلُ جَعْفُر بضمٍّ الفاء[٣]، وكذلك يقالُ: تَتْفُلُ[٤]، وتَتْفُل بضمِّ الفاءِ وفتحِها[٥]، فمَن فَتحَ كانت زائدةً لا مَحالَة لعدم النظيرِ، ومَن ضَمَّ كانت زائدةً أَيضاً لأَنها لا تكونُ أَصلاً في لغةٍ زائدةً في لغةٍ أُخرى.

وأَما تَوْلَج فهو كِنَاسُ الوحش الذي يَلِجُ فيه[٦]، وهو فَوْعَل من الوُلوج، والتاءُ فيه بدلٌ من الواو[٧]، كأَنهم كرهوا اجتماعَ الواوَين، فأَبدَلوا من الأُولى تاءً، وقد أَجرَوا الضمَّةَ مع الواو مُجْرى الواوَين، فقالوا: تُكَأَة وتُخَمة وتُكَلَة، وربَّما قالوا: دَوْلَج، فأَبدَلوا من التاء دالاً[٨]، فلو سُمِّي بتَوْلَج رجلٌ لانصرفَ.

وهي عند البغداديين تَفْعَل، والتاءُ عندهم زائدةٌ[٩]، وكأَن صاحبَ هذا الكتابِ نَحا نَحْوَ ذلك، ولذلك استثنَى من أَن تكونَ أَصلاً، وعدَّها مع ما هي فيه زائدةً، وليس

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ١٩٦، ٤/ ٢٧٠-٢٧١، ٤/ ٣١٥، والأصول: ٣/ ٢٠٦، ٣/ ٢٤٢، والسيرافي: ٥٦١، ٦٤٩، والمنصف: ١/ ١٠٤-١٠٥، وسفر السعادة: ١٧٨.

(٢) ذي شوك، انظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٤٨، والصحاح (نضب)، وسفر السعادة: ١٨٨.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ١٩٦، ٤/ ٢٧٠-٢٧١، ٤/ ٣١٥، والأصول: ٣/ ٢٠٦، والمنصف: ١/ ١٠٤-١٠٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٥٨.

(٤) هو ولد الثعلب، انظر السيرافي: ٦٢٦، ٦٤٨، والصحاح (تفل)، وسفر السعادة: ١٧٤.

(٥) انظر اللغات في «تتفل» مصادر الحاشية السالفة.

(٦) كذا في اللسان (ولج).

(٧) هو مذهب البصريين.

(٨) انظر الإبدال لأبي الطيب: ١/ ١٠١، وسر الصناعة: ١٠٤-١٠٥، ١٨٧.

(٩) انظر المذهبين السالفين في الكتاب: ٤/ ٣٣٣، وسر الصناعة: ١٤٦، والنكت: ١١٨٨، والممتع: ٣٨٣-٣٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨١-٨٢، ٣/ ٢١٩-٢٢٠، والارتشاف: ٢١٥، واللسان (ولج).

الأَمرُ فيها عندي كذلك، لأَن تَفْعَل معدومٌ في الأَسماء، وفَوْعَل كثيرٌ، والعملُ إنما هو على الكثير.

وأَما سَنْبَتَة فمعناها قطعةٌ من الدَّهر، يقال: مضَتْ سَنْبتةٌ من الدَّهر، أَي بُرهةٌ، منه والتاءُ [٣١٧/ ب] الأُولى منه زائدةٌ لقولهم في معناه: سَنْبٌ وسَنْبَةٌ(١) كتَمْر وتَمْرة، فسقوطُ التاءِ دليلٌ على زيادتها، فاعرفْه.

---

(١) بهذا استدل سيبويه وابن السراج والسيرافي، انظر الكتاب: ٤/ ٣١٦، والأصول: ٣/ ٢٤٢، والسيرافي: ٥٦٠، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٢١٣، ٣/ ٢٢١، ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٢٧٢، والتكملة: ٢٤١، وسر الصناعة: ١٥٨، ١٦٨-١٦٩، وشرح الملوكي: ١٩٦، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٥٩.

محتويات الجزء التاسع

الموضوع **الصفحة**


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش



موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

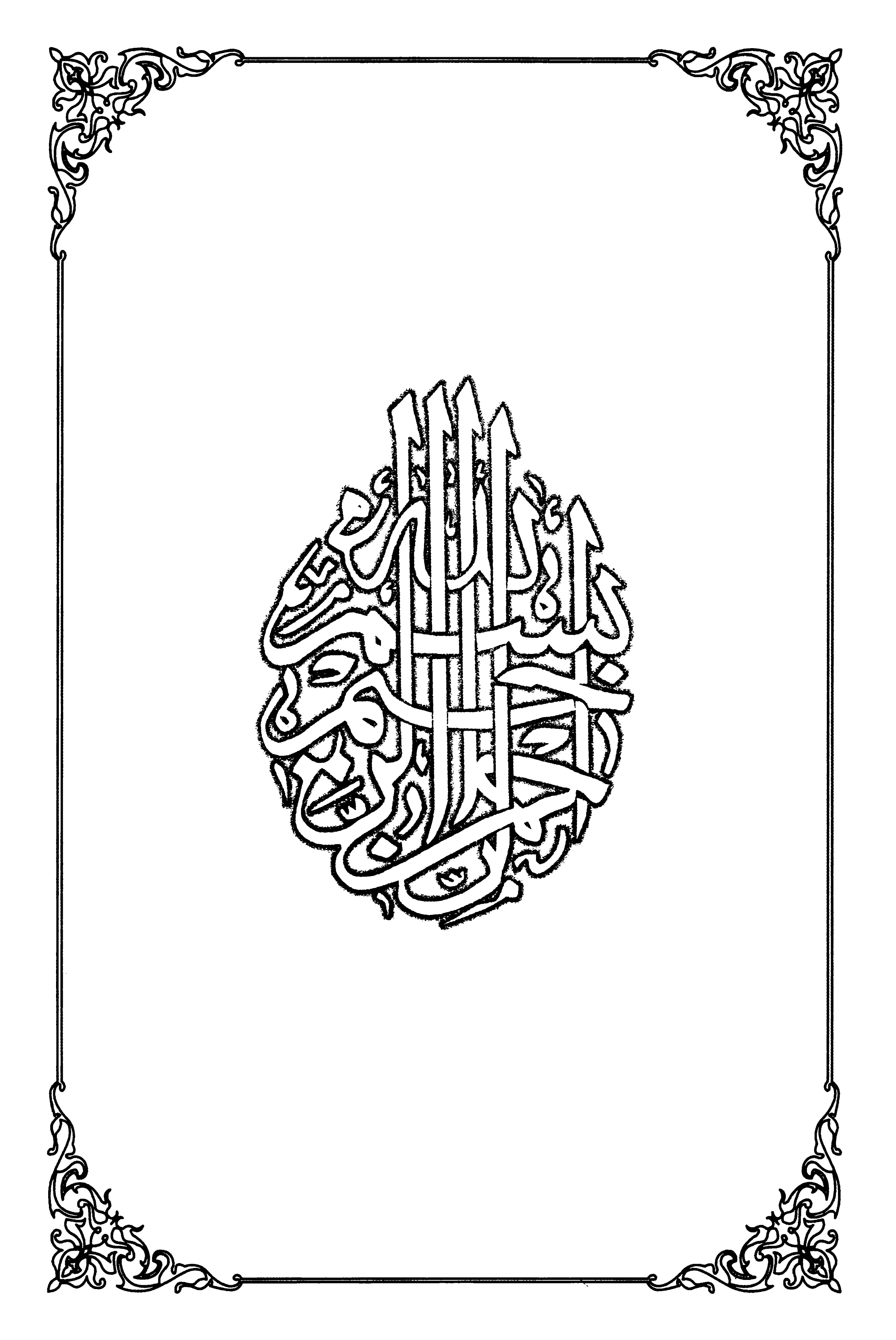
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء العاشر

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والهاءُ زِيدتْ زيادةً مطَّرِدةً في الوقف لبيانِ الحركةِ أَو حرفِ المدِّ في نحو «كتابِيَهْ» وثَمَّهْ ووازَيْداهُ وواغُلامَهُوه ووا انْقِطاعَ ظَهْرِهِيَهْ).

قال الشارح: قد زيدتْ الهاءُ زيادةً مطَّرِدةً للوقف، وموضعُها أَن تقعَ بعدَ حركةِ بناءٍ متوغِّلةٍ في البناء، نحوُ ﴿حِسَابِيَهْ﴾[1] و﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[2] وثَمَّهْ، ولا تدخلُ على حركةِ بناءٍ تُشْبهُ الإِعرابَ، فلا تدخلُ على فعلٍ ماضٍ نحوَ ضرَبَهْ، ولا في يازيدُهْ، لأَنهما مُشبِهان المعرَبَ، وإِذا لم تدخلْ على ما يُشْبهُ المعرَبَ كان دخولُها على المعرَب نفسِه أَبعدَ، وذلك محافَظةً على حركات البناءِ، لأنها موضوعةٌ للُّزوم والثَّباتِ، إِذ كانت من سِنْخ الكلمة، كأَّن الكلمةَ رُكِّبتْ على الحركة كما رُكِّبتْ على الحروف.

وقد زيدت[3] هذه الهاءُ لبيان أَلفِ النُّدبة نحوَ وازَيداه وواغُلاماه، لأَن الأَلفَ[4] خَفيَّةٌ، والوقفُ عليها يزيدُها خفاءً، فبيَّنوها بالهاء.

فإِن قلت: فأَنتَ لا تُجيزُ أَن تَندُبَ نكرةً، فكيف جاز أَن تُمثِّلَ بقولك: واغُلاماه، وغلامٌ نكرةٌ؟

قيل: المرادُ غلامي بياءٍ ساكنة، وأَنت إِذا ندبتَ ما هذه حالُه فلك فيه وجهان:

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ٢٠.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ١٩، وانظر ما سلف: ٩/ ٨١، ٩/ ١٦٢.

(٣) في ط، ر: «وردت» وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ٢٠.

(٤) في ط، ر: «لأن ها الألف». مقحمة، وانظر شرح الملوكي: ٢٠٠، فإن كلام الشارح هنا مقارب لما فيه، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٥٦٧.

أَحدُهما: فتحُ الياءِ لالتقاء الساكنَين.

والآخَرُ: الحذفُ، فلذلك مثَّلَ بقوله: واغُلاماه، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذه الهاء بما فيه مُقْنِعٌ[١].

قال صاحب الكتاب: (وغيرَ مطَّرِدةٍ في جمع أُمٍّ، وقد جاء بغير هاءٍ، وقد جَمَعَ اللُّغتَين مَن قال: [١٠/ ٣]

إِذا الأُمَّهاتُ قَبُحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكَا

وقيل: وقد غَلَبَتْ الأُمَّهاتُ في الأَناسيِّ، والأُمَّاتُ في البهائم، وقد زادَها في الواحد مَن قال:

أُمَّهَتي خِنْدِفُ والْياسُ أَبي

وفي كتاب العَين تَأَمَّهْتُ، وهو مُستَرذَلٌ).

قال الشارح: وقد زادوا الهاءَ زيادةً غيرَ مطَّرِدةٍ[٢]، وإنما تُسمعُ ولا يقاسُ عليها، قالوا: أُمَّهات، والواحد أُمٌّ على زِنة فُعْل كحُبٍّ ودُرٍّ، العينُ واللَّامُ فيه من وادٍ واحدٍ، فالهمزةُ فيه فاءٌ، والميمُ الأُولى عَينٌ، والميمُ الثانيةُ [١٠/ ٤] لامٌ، والهاءُ زائدةٌ[٣] لقولهم في معناه: أُمَّاتٌ، قال الشاعر[٤]:

أُمَّاتُهنَّ وطَرْقُهنَّ فَحِيْلا

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٨١، ٩/ ١٦٢.

(٢) انظر في زيادة الهاء ما سلف: ٩/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٣) من قوله: «والواحد أُمَّهة...» إلى قوله: «زائدة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٦٣-٥٦٤ بخلاف يسير.

(٤) صدر البيت:

كانتْ نَجائبَ مُنْذِرٍ ومُحَرِّقٍ

وقائله الراعي، وهو في ديوانه: ١٢٧، والبيان والتبيين: ٣/ ٩٦، وأدب الكاتب: ٢٠٦-٢٠٧، وسر الصناعة: ٥٦٥، والاقتضاب: ٣٥٩، وشرح شواهد الشافية: ٣٠٢، وورد البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٥٥٥، والمخصص: ١٣/ ١٧١، ١٧/ ٨٤.

وقال الآخر[١]:

فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكَا

إِلا أَن الأُمَّهاتِ في الأَناسيِّ أَكثرُ، والأُمَّاتُ في البهائم أَغلبُ[٢]، وقد جاءت الأُمَّهاتُ أَيضاً في البهائم، قال الشاعر[٣]:

قَوَّالُ مَعْروفٍ وفَعَّالُهُ عَقَّارُ مَثْنَى أُمَّهاتِ الرِّبَاعْ

والأَولُ أَكثرُ، وقد أَجازَ أَبو بكر أَن تكونَ الهاءُ هنا أَصلاً لقولهم في الواحد: أُمَّهةٌ[٤]، قال الشاعر[٥]:

---

(١) سلف صدر البيت، وقائله مروان بن الحكم كما في شرح شواهد الشافية: ٣٠٨، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٥٦٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٣.

(٢) قال المبرد: «وأكثر ما يستعمل أُمهات في الإنس، وأُمَّات في البهائم»، المقتضب: ٣/ ١٦٩، وزاد الرضي: «وقد يجيء العكس»، شرح الشافية: ٢/ ٣٨٣، وانظر سر الصناعة: ٥٦٥، والصحاح (أمم)، والممتع: ٢١٨.

(٣) هو السفّاح بن بُكير اليربوعي، كما في المفضليات، ٣٢٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٠٨، والخزانة: ٢/ ٥٣٧، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٧٠، وسر الصناعة: ٥٦٥.
والرِّباع جمع رُبَع، وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع، وهو أول النتاج، اللسان (ربع).

(٤) هذا ما نسبه ابن جني إلى ابن السراج في سر الصناعة: ٥٦٤، وابن برهان في شرح اللمع: ٧١٤، وأبو حيان في الارتشاف: ٢١٩، وابن عقيل في المساعد: ٤/ ٥١، وانظر شرح شواهد الشافية ٣٠٢.
ونقل أبو بكر عن الأخفش «أن من العرب من يقول: أُمَّهة»، وعقب فقال: «فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها فُعَّلة، وألحقها بجخدب، ومَن لم يعترف بجخدب، ولم يثبت عنده أن في كلام العرب فُعْللاً وجب عليه أن يقول: أُمَّهة فُعْلَهة كما قال: إن جندب فُنعل، ولم يقل فُعلل»، الأصول: ٣/ ٣٣٦.
وهذه المسألة قائمة على أن الأخفش ذهب إلى أن وزن جُنْدَب فُعْلَل، وخالفه سيبويه وذهب إلى أن وزنه فُنْعَل، ومذهب ابن السراج هو مذهب سيبويه، فليس في كلامه ما يشير إلى ما نسب إليه.
انظر الأصول: ٣/ ٢٠٥، ٣/ ٢٤٠-٢٤١، وما سلف: ٦/ ٢٣٣.

(٥) هو قصي بن كلاب، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٣، وزد الأمالي=

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والْيَاسُ أَبِي

ويؤيِّدُ ذلك تأَمَّهْتُ أُمَّاً، ويكونُ وزنُه فُعَّلَة بمنزلة أُبَّهة[1] وعُلَّفَة[2] وقُبَّرة[3]، [١٠/ ٥] والمذهبُ الأَولُ لقولهم: أُمٌّ بيِّنةُ الأُمُومةِ، وهذا ثَبتٌ، وقولهم: أُمَّهةٌ قليلٌ شاذٌّ، وتأَمَّهتُ أُمّاً أَقلُّ منه.

قال: «وهو من مُستَرذَلِ كتابِ العَين[4]»، والقولُ في ذلك أَن قولَهم: أُمَّهةٌ، وتأَمَّهتُ معارَضٌ بقولهم: أُمٌّ بيِّنةُ الأُمُومةِ، والترجيحُ معَنا من جهةِ النقلِ والقياسِ.

أَما النقلُ فإِن الأُمومةَ حكاها ثعلبٌ، وحَسْبُك به ثِقةً، وأَما أُمَّهةٌ وتأَمَّهتُ إِنما حكاهما صاحبُ كتاب العَينِ لا غيرُ[5]، وفي كتاب العَين من الاضطراب والتصريفِ الفاسدِ[6] مالا يُدفعُ عنه.

وأَما القياسُ فإِن اعتقادَ زيادةِ الهاءِ أَسهلُ من اعتقاد حذفِها من أُمَّات، لأَن ما زِيدَ في

=للقالي: ٢/ ٣٠١، والمحتسب: ٢/ ٢٢٤، والمخصص: ١٣/ ١٧١، وسمط اللآلي: ٩٥٠.
وخندف: امرأة الياس بن مضر، واسمها ليلى، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٤٢.

(١) هي العظمة، اللسان (أبه).

(٢) هي ثمرة الطلح، اللسان (علف).

(٣) هي طائر يشبه الحُمَّرة، اللسان (قبر)، ومن قوله: «وقد أجاز...» إلى قوله: «قبره» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٦٤.

(٤) تصرف الشارح بكلام الزمخشري.

(٥) كذا ورد النقل عن كتاب العين في شرح اللمع لابن برهان: ٧١٤، والممتع: ٢١٨-٢١٩. وجاءت عبارة العين على هذا النحو «ويقال: تأَمَّم فلان أُمَّاً، أي اتخذ لنفسه أُمَّاً، وتفسير الأُم في معانيها أمَّة، لأن تأسيسه من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفوا تلك الهاء إذا أمنوا اللبس، ويقول بعضهم في تصغير أُمّ: أُميمة، والصواب أُميهة، تُرد إلى تأسيسها»، العين: ٨/ ٤٣٣-٤٣٤، وانظر تهذيب اللغة: ١٥/ ٦٣٠-٦٣١.

(٦) من قوله: «وتأمهت معارض...» إلى قوله: «الفاسد» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٦٨ بخلاف يسير، وانظر ما قيل أيضاً في كتاب العين وسر الصناعة: ٤٥، والخصائص: ٣/ ٢٨٨، والممتع: ٢١٩، والمزهر: ١/ ٧٦.

الكلام أَضعافُ ما حُذفَ منه، والعملُ على الأَكثر[١] لا على الأَقلِّ.

قال صاحب الكتاب: (وزِيدَتْ في أَهَراقَ إِهْراقةً، وفي هِرْكَوْلة وهِجْرَع وهِلْقامَة عند الأَخفش، ويجوزُ أَن تكونَ مَزيدةً في قولهم: قَرنٌ سَلْهَبٌ لقولهم: سَلِبٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَنهم قالوا: أَهْراقَ وهَرَاقَ، فمَن قال: هَرَاقَ فالهاءُ عنده بدلٌ من همزةِ أَراقَ على حدِّ هَرَدْتُ أَن أَفعلَ في أَردتُ ونظائرِه على ما سنذكرُ، ومَن قال: أَهْراقَ فجمعَ بين الهمزة والهاءِ فالهاءُ عنده زائدةٌ كالعِوض من ذهاب حركةِ العين[٢] على حدِّ صنيعِهم في اسْطاعَ[٣] على ما سنذكرُ في موضعه.

وأَما هِرْكَوْلة ـ وهي المرأَةُ الجَسِيمةُ[٤] ـ فذهب الخليلُ فيما حكاه عنه أَبو الحسن إلى أَن الهاءَ زائدةٌ، ووزنُه هِفْعَوْلة[٥]، أَخذَه من الرَّكْل، وهو الرَّفْسُ بالرِّجل، كأَنها لثِقلِها تَرْكُلُ في مَشيها[٦]، أَي تَرفعُ رِجلَها وتضعُها بقُوة، كالرَّفْس، وحكى أَبو زيد فيها هِرَكْلَة وهُرَكْلة[٧].

---

(١) من قوله: «والواحد أُم على...» إلى قوله: «الأكثر»، قاله في شرح الملوكي: ٢٠١-٢٠٤.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٢٨٥، والشيرازيات: ١٦٨، ومن قوله: «فمن قال: هراق...» إلى قوله: «العين» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٠١ بخلاف يسير.

(٣) كذا في الأصول: ٣/ ٢٢٨-٢٢٩، ومن قوله: «فمن قال: هراق...» إلى قوله: «اسطاع» قاله في شرح الملوكي: ٢٠٨، وانظر اللغات في أهراق المصادر السالفة والصحاح (هرق)، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٥٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٤-٣٨٥.

(٤) في الصحاح (هركل): «الهركولة: الجارية الضخمة المرتجّة الأرداف»، وانظر شرح الملوكي: ١٩٨.

(٥) انظر حكاية الأخفش عن الخليل في سر الصناعة: ٥٦٩، وهي محكية عن الخليل في المنصف: ١/ ٢٥، ونسب ابن عصفور زيادة الهاء في هركولة إلى الأخفش، انظر الممتع: ٢١٩، ونسبها ابن الحاجب وأبو حيان إلى الخليل، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٣، والارتشاف: ٢١٩، وهذه الحكاية من غير جهة سيبويه، انظر شرح الملوكي: ١٩٨، ولم يتكلم صاحب العين: ٤/ ١٣ على هذه المسألة.

(٦) كذا في سر الصناعة: ٥٦٩.

(٧) حكاية أبي زيد في سر الصناعة: ٥٧٠، وحكاها ابن عصفور في الممتع: ٢١٩ عن بعض=

وأما هِجْرَع ـ وهو الطويلُ ـ فالهاءُ فيه عندَه[1] زائدةٌ، كأنه من الجَرَع، وهو المكانُ السَّهلُ المنقادُ، وهو من معنى الطُّولِ، ووزنُه على هذا هِفْعَل، وكذلك هِبْلَع، وهو الأَكولُ، مأخوذٌ من البَلْع.

والذي عليه الأكثرُ القولُ بأَن هذه الهاءَ أَصلٌ، وذلك لِقِلَّة زيادتِها أَولاً، ويؤيِّدُ ذلك قولُهم: هذا أَهْجَرُ من هذا، أَي أَطولُ[2]، وما ذهب إِليه الخليلُ سديدٌ، لأَن الاشتقاقَ إِذا شَهِدَ بشيءٍ عُملَ به، ولا التفاتَ إِلى قِلَّته[3].

وكذلك هِلْقامَة، وهو الضخمُ الطويلُ، والهِلْقامَةُ من أَسماءِ الأَسدِ، فالهاءُ فيه زائدةٌ، لأَنه من اللَّقْم[4]. [٣١٨/ أ]

قال: «**ويجوزُ أَن تكونَ الهاءُ في سَلْهَب زائدةً**[5]»، وهو الطويلُ من الخَيل، يقالُ: قَرْنٌ سَلْهَبٌ، أَي طويلٌ، لقولهم في معناه: سَلِبٌ، أَي طويلٌ، وهذا اشتقاقٌ حَسنٌ ظاهرُ المعنى واللَّفظِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والسِّينُ اطَّردتْ زيادتُها في اسْتَفعل ومع كافِ الضمير فيمَن كَسْكَسَ، وقالوا: أَسْطاعَ كأَهْرَاق).

=العرب، وحكى الفيروزآبادي اللغات الآتية: «الهركَلَة بالفتح والهُركلة كعُلَبط والهِرْكَوْلة كبِرْذَونة والهركيل كقِنديل..» القاموس (هركل)، وانظر التاج (هركل).

(١) أي عند الأخفش، وهي عند سيبويه وأكثرهم من أَصل الكلمة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٤، وما سلف: ٦/ ١٨٤.

(٢) حكاه ثعلب في مجالسه: ٤٥٧، وانظر شرح الملوكي: ٢٠٥.

(٣) من قوله: «وأما هجرع...» إلى قوله: «قلته» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٦٩-٥٧٠ بخلاف يسير، ومن قوله: «هركولة ـ وهي ...» إلى قوله: «قلته» قاله في شرح الملوكي: ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٤، واللسان (هلقم).

(٥) أجاز ابن جني زيادة الهاء، وهي عند سيبويه أصل، انظر الكتاب: ٤/ ٢٨٨، والسيرافي: ٦٦٢، وسر الصناعة: ٥٧٠، والنكت: ١١٦٨، وسفر السعادة: ٣٠٣.

قال الشارح: والسِّينُ زيادتُها مطَّردةٌ، وغيرُ مطَّرِدةٍ، فالمطَّرِدةُ تجوزُ زيادتُها في اسْتَفعلَ، وما [٦/١٠] يُصرَّفُ منه، نحوُ اسْتَخرجَ يستخرجُ استِخراجاً، فهو مُستخرِجٌ، وله أَقسامٌ قد شرحتُها في قسم الأَفعال، والغالبُ عليه الطَّلبُ، نحوُ اسْتفهَم واسْتَعلمَ إِذا طلبَ الفهمَ والعِلمَ.

وأَما كونُها غيرَ مطَّردةٍ فنحوُ اسْطاعَ يَسْطيعُ، السِّينُ فيه زائدةٌ، والمرادُ أَطَاعَ يُطِيعُ، والأَصلُ أَطْوَعَ يُطْوِعُ، نقلتَ الفتحةَ من الواو إِلى الطاء إِرادةً للإِعلالِ[١] حملاً على الماضي المجرَّدِ الذي هو طاعَ يَطُوعُ، ثُم قلبتَها أَلفاً لتحرُّكها في الأَصل وانفتاحِ ما قبلَها الآنَ، فصار أَطاعَ، ثم زادوا السِّينَ كالعِوض من حركةِ عينِ الفعلِ، هذا رأْيُ سيبويه[٢].

وقد ردَّه أَبو العباس محمدُ بن يزيدَ المبرِّدُ[٣]، وقال: إِنما يُعوَّضُ من الشيء إِذا كان معدوماً، والفتحةُ ههنا موجودةٌ، وإِنما نُقلتْ من العين إِلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجودٍ، بل يكونُ جمعاً بين العِوض والمعوَّضِ، وهو ممتنِعٌ.

وهذا لا يقدحُ فيما ذهب إِليه سيبويه، لأَن التعويضَ إِنما وقعَ من ذهابِ حركةِ عينِ الفعلِ من العين، لا من ذهابِ الحركةِ أَلبتَّةَ، وذلك أَنهم لـمَّا نقَلوا الحركةَ من العينِ إِلى الفاء الساكنةِ، وقلَبوا العينَ أَلفاً لحِقَ العينَ تَوهينٌ وتغييرٌ[٤]، وصار معرَّضاً للحذف إِذا سَكنَ ما بعدَه، نحوُ أَطِعْ في الأَمر، فعُوضَ السِّينَ من هذا القَدْرِ من التوهين، وهذا تعويضُ جوازٍ لا تعويضُ وجوبٍ، فلذلك لا يلزمُ التعويضُ فيما كان مثلَه، نحوُ أَقامَ

---

(١) في ط: «للاعملال». تحريف.

(٢) وتعليله، انظر الكتاب: ١/ ٢٥، ٤/ ٤٨٣، وهو رأي الخليل وأبي زيد والأخفش أيضاً، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٢١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣١٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٧٤، وليس في كلام العرب: ٢٣، والممتع: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٧٩-٣٨٠، ٣/ ٢٩٢-٢٩٣، والارتشاف: ٢١٨.

(٣) انظر ردَّه في الممتع: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٠.

(٤) في ط: «وتعيير»، تصحيف.

وأَباعَ، ولو عوَّضوا الجازَ، ومثلُه أَهْراقَ[١] يُهرِيقُ، وقد تقدَّمَ الكلام عليه[٢].

قال الفرَّاءُ: شبَّهوا أَسْطَعتُ بأَفْعلتُ، فهذا يدلُّ من كلامه على أن أَصلَها استَطعتُ، فلمَّا حُذفتْ التاءُ بقيَ على وزن إِفْعلتُ، ففُتحتْ همزتُه، وقُطِعتْ[٣].

والوجهُ الأَوَلُ لأَنَهم قد قالوا: إِسْطَعْتُ بكسرِ الهمزةِ ووصلِها حيث أَرادوا استطعتُ.

وأَما السِّينُ اللَّاحقةُ لِكافِ[٤] المؤنَّثِ فإنها لغةُ بعضِ العربِ، تُتْبعُ كافَ المؤنَّثِ سِيناً في الوقف تبييناً لكسرةِ الكافِ، فتؤكِّدُ التأنيثَ، فتقولُ: مررت بِكِسْ، ونزلتُ علَيْكِسْ، فإِذا وصَلوا حذَفوا السِّينَ لبيانِ الكسرةِ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك[٥].

قال صاحب الكتاب: (واللَّامُ جاءتْ مَزيدةً في ذلك وهنالك وأُلالِكَ، قال:

وهَلْ[٦] يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُلالِكَا

وفي عَبْدَل وزَيْدَل وفَحْجَل وفي هَيْقَل احتمالٌ).

قال الشارح: اللَّامُ أَبعدُ حروفِ الزيادةِ شَبهاً بحروف المدِّ واللِّينِ، ولذلك قلَّتْ زيادتُها، وقد استَبعدَ الجرميُّ[٧] أَن تكونَ من حروف الزيادة[٨]، والصوابُ أَنها من

---

(١) من قوله: «اسطاع يسطيع...» إلى قوله: «أهراق» قاله في شرح الملوكي: ٢٠٦-٢٠٨، وقاله أيضاً ابن جني في سر الصناعة: ١٩٩-٢٠١ بخلاف يسير، وانظر الممتع: ٢٢٤-٢٢٦.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٩.

(٣) من قوله: «قال الفراء...» إلى قوله: «وقطعت» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٠٠-٢٠١، والشارح في شرح الملوكي: ٢٠٨، وانظر قول الفراء في أدب الكاتب: ٦٠٧، والممتع: ٢٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨٠.

(٤) في ط: «لكانت». تحريف.

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ٨٥.

(٦) أُقحم قبلها في ط: «وقال».

(٧) دفع الرضي رأيه في شرح الشافية: ٢/ ٣٨١، ورأى أن زيادة اللام ثابتة.

(٨) ظاهر كلام سيبويه أن اللام لا تزاد إلا في عبدل وذلك ونحوه من أسماء الإشارة، وقال ابن=

حروف الزيادةِ، وهي تزادُ في «ذلك» لقولهم في معناه: ذا وذاك من غير لامٍ، وتزادُ في هنالِك، لأنك تقولُ في معناه: هناك، وقالوا: أُلَالِك، اللَّامُ فيه زائدةٌ لقولهم في معناه: أُلَاكَ، وأَما قولُه[1]:

أُولئكَ قَومي لمْ يكونوا أُشَابَةً ... وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُلَالِكَا

[١٠/ ٧] البيتُ للأَعشى، والشاهدُ فيه قولُه: أُلالِك باللَّام، وهو شاهدٌ على صحَّةِ الاستعمالِ، يصفُ قومَه بالصَّفاء والنُّصْحِ، والأُشَابةُ: الأَخْلاطُ من الناس، يقالُ: أَشَبْتُ القومَ إِذا خلَطتُ بعضَهم ببعض، والضِّلِّيلُ: الضَّالُّ، يقالُ: رجلٌ ضِلِّيلٌ ومُضَلَّلٌ، أَي ضالٌّ جدًّاً.

وإِنما زِيدتْ اللَّامُ في أَسماءِ الإِشارةِ لتدلَّ على بُعدِ المُشارِ إِليه[2]، فهي نقيضةُ «ها» التي للتنبيه، ولذلك لا يجتمعان، فلا يقالُ: ها ذلك[3]، لأَن «ها» تدلُّ على القُرب، واللَّامُ تدلُّ على بُعدِ المُشارِ إِليه، فبينهما تَنافٍ وتَضادٌّ، وكُسِرتْ هذه اللَّامُ لئلَّا تَلتبِسَ بلامِ المُلكِ، لو قلت: ذالَكَ.

=منظور: «ولا يعرف سيبويه اللام زائدة إلا في عبدل»، اللسان (فحج)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، وسر الصناعة: ٣٢١-٣٢٣، والمنصف: ١/ ١٦٦، والنكت: ١١٣٥، والممتع: ٢١٣ فما بعدها.

(١) هو الأَعشى كما سيذكر الشارح، والبيت ليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٣٨٢، واللامات للزجاجي: ١٤٢، وسر الصناعة: ٣٢٢، والمنصف: ١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٩، والدرر: ١/ ٤٩-٥٠.
ورواية صدر البيت في نوادر أبي زيد: ٤٣٨، والخزانة: ١/ ١٩٠:
«ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى».
وهو بهذه الرواية منسوب إلى أخي الكلحبة في المصدرين السالفين.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٤٣.

(٣) ذكر الزجاج أن اللام عوض من «ها» التي للتنبيه، فلا تجتمعان، انظر النكت: ١١٣٥، وأيضاً اللامات للزجاجي: ١٤١-١٤٢.

وقولهم: زيدٌ وعبدٌ وأَفْجَجُ[1] دليلٌ على زيادة اللَّام في زَيْدَل وعَبْدَل[2] وفَحْجَل[3]، وقالوا: هَيْقَل، وهوذَكَرُ النَّعام، إِن أَخذتَه من الهَيْق فاللَّامُ زائدةٌ، ووزنُه فَعْلَل[4]، والياءُ أَصلٌ[5]، وإِن أَخذتَه من الهَقْل كانت الياءُ زائدةً، واللَّامُ أَصلٌ، ووزنُه فَيْعَل، والأَولُ أَكثرُ لأَنهم قالوا هَيْقَل وهَيْقَم[6]، وهو معنى قولِه: «فيه احتمالٌ»، أَي يحتملُ أن تكونَ اللَّامُ زائدةً، وأَن تكونَ أَصلاً على حَسب الاشتقاقِ، فاعرفْه.

---

(١) في شرح الملوكي: ٢١١ «فحج»، وما أثبت أَحسن، انظر الممتع: ٢١٥، والأفحج: الذي في رجليه اعوجاج، اللسان (فحج).

(٢) هو عند الأخفش في معنى عبد الله، فعلى هذا يحتمل زيادة اللام، ويحتمل أَيضاً أن تكون اللام التي في لفظ الجلالة «الله»، انظر النكت: ١١٣٥، والممتع: ٢١٣، غير أن أبا حيان نقل عنه هذا القول ثم قال: «وفي الأوسط ما يخالف هذا، قال فيه: واللام تزاد في عبدل وحده، وجمعه عباد له، فيكون للأخفش في عبدل قولان»، الارتشاف: ٢٢١-٢٢٢.

(٣) هو بمعنى الأَفحج، وانظر سر الصناعة: ٣٢٣.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٦، وزد سر الصناعة: ٣٢٣، والممتع: ٢١٤.

(٥) من قوله: «اللام أبعد الحروف..» إلى قوله: «أصل» قاله في شرح الملوكي: ٢١٠-٢١٢.

(٦) هو الظَّليم الطويل، اللسان (هقم).

(ومن أصناف المشترَك إبدالُ الحروف)

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(يقعُ الإِبدالُ في الأَضرُب الثلاثةِ كقولك: أُجُوه وهَرَاقَ وأَلَّا فعلتَ، وحروفُه حروفُ الزيادةِ والطاءُ والدالُ والجيمُ والصادُ والزايُ، ويجمعُها قولُك: اسْتَنجدَه يومَ صالَ زُطٌّ).**

قال الشارح: البدلُ أَن تُقيمَ حرفاً مُقامَ حرفٍ، إما ضرورةً، وإما صَنعةً واستحساناً، وربَّما فرَّقوا بين البدل والعِوضِ، فقالوا: البدلُ أَشبهُ بالمبدَل منه من العِوض بالمعوَّض، ولذلك يقعُ موقعَه[١]، نحوُ تاءِ تُخَمة وتُكَأَة، وهاءِ هَرقتُ، فهذا ونحوُه يقالُ له: بدلٌ، ولا يقالُ له: عِوضٌ لأَن العِوضَ أَن تُقيمَ حرفاً مُقامَ حرفٍ في غير موضعِه، نحوُ تاءِ عِدَة وزِنَة وهمزةِ ابنٍ واسمٍ، ولا يقالُ في ذلك بدلٌ إلا تجوُّزاً مع قلَّتِه[٢].

والبدلُ على ضربَين بدلٌ هو إِقامةُ حرفٍ مُقامَ حرفٍ غيرِه، نحوُ تاءِ تُخَمة وتُكَأَة، وبدلٌ هو قلبُ الحرفِ نفسِه إلى لفظِ غيرِه على معنى إِحالتِه إليه، وهذا إِنما يكونُ في حروفِ العلَّةِ التي هي الواوُ والياءُ والأَلفُ، وفي الهمزة أَيضاً لمقاربتِها إِيَّاها وكثرةِ تغيُّرِها.

وذلك نحوُ قامَ، أَصلُه قَوَمَ فالأَلفُ واوٌ في الأَصل، ومُوْسِرٌ أَصلُه الياءُ، وراسٌ وآدمُ أَصلُ الأَلفِ الهمزةُ، وإِنما لُيِّنتْ نَبْرتُها فاستحالَتْ أَلفاً، فكلُّ قلبٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ قلباً[٣].

واعلمْ أنه ليس المرادُ بالبدل البدلُ الحادثُ مع الإدغام، وإِنما المرادُ البدلُ من غيرِ إِدغامٍ.

فأَما حصرُ حروفِ البدلِ في العِدَّة التي ذكَرها فالمرادُ الحروفُ التي كثُرَ إِبدالُها،

---

(١) كذا في الخصائص: ١/ ٢٦٥.

(٢) انظر الفرق بين البدل والعوض في الخصائص: ١/ ٢٦٥، والأشباه والنظائر: ١/ ١٩٨- ٢٠١.

(٣) كذا في الخصائص: ١/ ٢٦٥.

واشتدَّتْ واشتُهرتْ بذلك، ولم يُرِدْ أنه لم يقعْ البدلُ في شيء من الحروف سِوى ما ذكَرَ، ولو أَرادَ ذلك لكان مُحالاً، أَلا ترى أَنهم قالوا: بُعْكُوكة[١]، وأَصلُه مُعْكوكة بالميم، لأَنه [١٠/ ٨] من المَعْك[٢]؟ [٣١٨/ ب] وقالوا[٣]: بَاسْمُك؟ والمرادُ ما اسْمُك؟ فأُبدلَ من الميم الباءُ، وقالوا في الدِّرْع: نَثْرةٌ، وأَصلُه نَثْلة لقولهم: نَثَلَ عليه دِرْعَه[٤]، وقالوا: اسْتَخذَ، وأَصلُه: اتَّخذَ في أَحد القولَين[٥]، فأَبدَلوا من التاء الأُولى السينَ، وقالوا: عَنَّ زيداً قائمٌ، في أَنَّ زيداً قائمٌ[٦]، وأَنشَدوا[٧]:

فعَيْنـاكِ عَيْناهـا وجِيْـدُكِ جِيْـدُها ... سِـوَى عَـنَّ عَظْـمَ السَّـاقِ مِنْـكِ دَقِيْـقُ

فبانَ بما ذكرتُه أَن البدلَ لا يختصُّ بالحروف التي ذكَرَها، بل قد يجيءُ في غيرها على ما ذكرتُ لك، وإنما وَسَمُوا بحروف البدلِ ما اطَّردَ إِبدالُه وكثُرَ.

وبعضُهم يُسقطُ السينَ واللَّامَ، ويَعدُّها أَحدَ عشَرَ حرفاً[٨]، ثمانيةٌ من حروف الزيادةِ، وهي ما عدا السينَ واللَّام، ويضيفُ إِليها الجيمَ والطاءَ والدالَ، وبعضُهم يَعدُّها اثني

---

(١) «بعكوكة القوم: جماعتهم»، اللسان (بعك).

(٢) قاله ابن جني في سر الصناعة: ١١٩، وانظر القلب والإبدال لابن السكيت: ١٦، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٥٦، والنكت: ١١٥٤.

(٣) نسب هذا القول إلى أبي سرَّار القنوي في القلب والإبدال لابن السكيت: ١٠، وإلى أبي سوَّار الغنوي في سر الصناعة: ١١٩، وورد بلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٠، والمزهر: ١/ ٤٦٣.

(٤) أي ألقاها، كذا في القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٢، وانظر الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٦١، وسر الصناعة: ١٩٢.

(٥) سلف القولان: ٩/ ٢٧٢.

(٦) انظر ما سلف: ٨/ ١٤٢، ومن قوله: «البدل أن تقيم...» إلى قوله: «قائم» قاله في شرح الملوكي: ٢١٣-٢١٦.

(٧) سلف البيت: ٩/ ٨٤.

(٨) هي كذلك عند المبرد وابن جني، انظر المقتضب: ١/ ٦١، وشرح الملوكي: ٢١٣.

عشَرَ، ويضيفُ إليها اللّامَ [١]، وكان الرمانيُّ يَعدُّها أربعةَ عشَرَ حرفاً [٢]، ويضيفُ إليها الصادَ والزايَ لقولهم: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [٣] والزِّراط [٤]، وقد قُرئَ بهما، والأَولُ المشهورُ، وهو رأيُ سيبويه [٥].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فالهمزةُ أُبدلتْ من حروفِ اللِّينِ ومن الهاء والعينِ، فإِبدالُها من حروف اللِّينِ على ضربَين، مطَّردٌ وغيرُ مطَّردٍ.

فالمطَّردُ على ضربَين، واجبٌ وجائزٌ، فالواجبُ إِبدالُها من أَلف التأنيثِ في نحو حمراء وصحراء، والمنقلبةِ لاماً، نحوُ كِساء ورِداء وعِلْباء، أَو عَيْناً في نحو قائل ونائل وبائع، ومن كلِّ واوٍ واقعةٍ أَولاً شُفعتْ بأُخرى لازمةٍ في نحو أَوَاصِل وأَوَاقٍ جمعَي واصلةٍ وواقِية، قال:

يـا عَـدِيَّاً [٦] لقـد وَقَتْـكَ الأَوَاقـي

وأُوَيْصِل تصغيرَ واصِلٍ). [٩/١٠]

قال الشارح: قد أُبدلتْ الهمزةُ من خمسة أَحرفٍ، وهي الأَلفُ والواوُ والياءُ والهاءُ والعينُ، وذلك على ضربَين، مطَّردٌ وغيرُ مطَّردٍ، والمطَّردُ واجبٌ وجائزٌ.

---

(١) هي كذلك عند سيبويه والفارسي، ونسبه القالي إلى اللغويين، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٢٤٠، وأمالي القالي: ٢/ ١٨٦، والتكملة: ٢٤٣-٢٤٤، وشرح الملوكي: ٢١٦، والمزهر: ١/ ٤٧٤.

(٢) وهو قول السيرافي وابن الحاجب أيضاً، وعدَّ منها السيرافي الكشكشة، انظر السيرافي: ٥٨٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٩٩، وعدّ ابن مالك حروف الإبدال تسعة تارة وثمانية تارة أخرى، انظر المساعد: ٤/ ٨٧.

(٣) الفاتحة: ١/ ٦.

(٤) انظر هذه القراءة فيما سلف: ٩/ ٩٨.

(٥) صرح سيبويه بأنها أحد عشر في أول باب حروف البدل، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، لكنه أدخل اللام في ثنايا الباب، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٠، ومن قوله: «الرماني..» إلى قوله: «سيبويه» قاله في شرح الملوكي: ٢١٧.

(٦) في ط، ر: «عدي».

فأَما إِبدالُها من الأَلف واجباً فمن أَلفِ التأنيث نحوَ حَمراء وبَيضاء وصَحراء وعُشَرَاء، فهذه الهمزةُ بدلٌ من أَلف التأنيث كالتي في حُبْلَى وسَكْرى، وقعتْ بعد أَلفٍ زائدةٍ للمدِّ.

والأَصلُ بَيْضَى وحَمْرَى وعُشَرَى وصَحْرَى بالقصر، وزادوا قبلها أَلفاً أُخرى للمدِّ توسُّعاً في اللُّغة وتكثيراً لأَبنية التأنيثِ ليصيرَ له بناآن ممدودٌ ومقصورٌ، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الأَلفان، أَلفُ التأنيث، وهي الأَخيرةُ، وأَلفُ المدِّ، وهي الأُولى.

فلم يكن بدٌّ من حذف إِحداهما أَو حركتِها، فلم يَجُزْ الحذفُ لأَنه لا يخلو إِما أَن تَحذفَ الأُولى أَو الثانيةَ، فلم يَجزْ حذفُ الأُولى لأَن ذلك ممَّا يُخلُّ بالمدِّ، وقد بُنيتْ الكلمةُ ممدودةً، ولم يَجزْ حذفُ الثانيةِ لأَنها عَلمُ التأنيثِ، وهو أَقبحُ من الأَول، فلم يَبقَ إِلا تحريكُ إِحداهما، فلم يَجزْ تحريكُ الأُولى لأَن حرفَ المدِّ متى حُركَ فارَقَ المدَّ، معَ أَن الأَلفَ لا يمكنُ تحريكُها، فلو حُركتْ انقلبتْ همزةً، وكانت الكلمةُ تؤولُ إِلى القصْر، وهم يريدونها ممدودةً، فوجبَ تحريكُ الثانية، فلمَّا حُركتْ انقلبتْ همزةً، فقيل: حمراء وصحراء وعُشَرَاء، وهذا مذهب سيبويه في هذه الهمزةِ[1]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في مواضعَ بما أَغنَى عن إِعادته[2].

وقد ذهبَ بعضُهم إِلى أَن الأَلفَ الأُولى في حمراءَ وصفراءَ للتأنيث، والثانيةُ مزيدةٌ للفرق بين مؤنَّثِ أَفْعلَ نحوَ أَحمرَ وحمراءَ وأَصفرَ وصفراء وبين مؤنَّث فَعْلان نحوَ سَكْران وسَكْرَى، وهو قولٌ غيرُ مَرضيٍّ، لأَن عَلَمَ التأنيثِ لا يكونُ إِلا طرفاً، ولا يكونُ حَشواً أَلبتَّةَ[3].

---

(١) وهو مذهب الزجاج والسيرافي والفارسي، وصحَّحه ابن جني ونسبه إلى أشياخه المتقدمين، انظر الكتاب: ٣/ ٢١٣-٢١٤، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٢، والسيرافي: ٥٨٠، والتكملة: ١٠٥، والمنصف: ١/ ١٥٥- ١٥٧، وسر الصناعة: ٨٤، وسفر السعادة: ١١٠-١١١، والممتع: ٣٢٩.

(٢) انظر ما سلف: ٥/ ١٦٣.

(٣) نسب هذا القول إلى الزجاجي والكوفيين في الارتشاف: ٦٣٦، والمساعد، ٢٩٠، وذكره=

وقولُ مَن قال: إن الأَلفَين معاً للتأنيث واوِ أَيضاً لعدم النظيرِ(١)، لأَنّا لا نعلمُ علامةَ تأنيثٍ على حرفَين، ومَن أَطلقَ عليهما ذلك فقد تَسمَّحَ في العبارة لتلازُمِهما(٢).

وأَما كِساءٌ ورِدَاءٌ ونحوُهما فالهمزةُ فيهما(٣) بدلٌ من أَلف، والأَلفُ بدلٌ من واو أَو ياءٍ.

وذلك أَن أَصلَ كِساء كِساوٌ، ولامُه واوٌ لأَنه فِعَال من الكِسْوة، ورِداءٌ أَصلُه رِدَايٌ لأَنه فِعَال من قولهم: فلانٌ حَسَنُ الرِّدْيةِ، ومثلُه سِقاءٌ وغِطَاءٌ، فوقعتْ الواوُ والياءُ طرفاً بعد أَلف زائدةٍ، وفي ذلك مأْخذان:

أَحدُهما: أَن لا يُعتدَّ بالأَلف الزائدةِ، ويصيرَ حرفُ العِلَّة كأَنه وَلِيَ الفتحةَ، فقُلبتْ أَلفاً(٤).

والثاني: أَن يُعتدَّ بها، وتتنزَّلَ منزلةَ الفتحةِ لزيادتها، وأَنَّها من جوهرِها ومَخرجِها، فقلَبوا حرفَ العِلَّة بعدها أَلفاً كما يقلبونها مع الفتحة.

والذي يدلُّ أَن الأَلفَ عندهم في حُكم الفتحةِ، والياءُ الزائدةُ في حُكم الكسرة أَنهم أَجرَوا فَعَالاً في التكسير مُجْرى فَعَل، فقالوا: جَوَاد وأَجْوَاد كما قالوا: جَبَلٌ وأَجْبَال وقَلَمٌ وأَقْلام، وأَجرَوا فَعِيلاً مُجْرى فَعِل، فقالوا: يتيمٌ وأَيْتام، كما قالوا: كَتِف وأَكْتاف.

وإِذا كانت الأَلفُ الزائدةُ في حُكم الفتحةِ فكما قلَبوا الواوَ والياءَ إِذا كانتا متحرِّكتَين

=ابن جني في المنصف: ١/ ١٥٤ دون نسبة، ودفعه.

(١) نسب هذا القول إلى الأخفش، ولم يَره ابن الحاجب بعيداً من الصواب، ودفعه ابن جني، انظر المنصف: ١/ ١٥٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٨، والارتشاف: ٦٣٦.

(٢) من قوله: «كالتي في حُبلَى وسكرى...» إلى قوله: «لتلازمهما» قاله في شرح الملوكي: ٢٦٧-٢٧٠، وحكاه ابن جني في سر الصناعة: ٨٣-٨٤ ببعض خلاف.

(٣) في ط، ر: «فيها»، تحريف.

(٤) بهذا فسر السيرافي والأعلم كلام سيبويه، انظر السيرافي: ٥٦٤، والنكت: ١١٣٥-١١٣٦، ١١٩١، وظاهر كلام سيبويه أن الهمزة منقلبة عن واو أو ياء في كساء ورداء، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٣٤٨، وهو ظاهر كلام ابن السراج أيضاً، انظر الأصول: ٣/ ٢٤٤، وسر الصناعة: ٩٣-٩٤، والمنصف: ٢/ ١٣٨، وسفر السعادة: ١٠٩-١١٠.

للفتحة قبلَهما في نحو عصًا ورَحًى كذلك تُقلَبُ في نحو كِساء ورِدَاء للألف الزائدةِ قبلها مع ضَعفِها بتطرُّفِها.

فصار التقديرُ كِسَاا ورِدَاا، فلمَّا التقَى الألفان وهما ساكنان وجبَ حذفُ أَحدِهما أو تحريكُه، فكرهوا حذفَ أَحدِهما لئلَّا يعودَ الممدودُ مقصوراً، ويزولَ الغرضُ الذي بنَوا الكلمةَ عليه، فحرَّكوا الأَلفَ الأَخيرةَ لالتقاء الساكنَين، فانقلبتْ همزةً، وصارت كِسَاءً ورِدَاءً، فالهمزةُ في الحقيقة بدلٌ من الأَلف، والأَلفُ بدلٌ من الواو والياءِ[١].

وأَما العِلْباءُ فهو عَصَبُ العُنق، وهما عِلْباوان، بينهما مَنْبِتُ العُرْفِ، فالهمزةُ فيه زائدةٌ لقولهم: عَلِبَ البعيرُ إذا أَخذَه داءٌ في جانبيَ عُنقِه، وبعيرٌ مُعَلَّبٌ مَوسومٌ في عِلْبائه[٢].

والحقُّ أَن الهمزةَ بدلٌ من الأَلف، ومثلُه حِرْباء وعِزْهاء، الأَصلُ عِلْبايٌ وحِرْبايٌ وعِزْهايٌ[٣]، ثُم وقعتْ الياءُ طرفاً بعد أَلف [١٠/ ١٠] زائدةٍ للمدِّ، فقُلبتْ أَلفاً، ثُم قُلبتْ الأَلفُ همزةً كما تقدَّمَ في كِساء ورِداء.

والذي يدلُّ على أَن الأَصلَ في حِرْباء حِرْبايٌ وفي عِلْباء عِلْبايٌ بالياء دون أَن يكونَ عِلْباواً بالواو أَن العربَ لـمَّا أَنَّثتْ هذا الضربَ بالتاء، فأَظهَروا الحرفَ لم يكنْ إلا بالياء، وذلك نحوُ دِرْحَاية ودِعْكاية[٤]، وهو القصيرُ السَّمينُ[٥]، فصحَّتْ الياءُ عند لحاقِ تاءِ التأنيثِ كما صحَّتْ [٣١٩/ أ] في نحو الشَّقَاوة والعَبَايَة[٦]، وذلك أَن هاءَ التأنيثِ قد حصَّنتْ الواوَ والياءَ عن القلب والإِعلال[٧]، لأَنهم يقلبونهما إذا كانتا طَرفاً ضعيفتَين،

---

(١) من قوله: «وأما كساء ورداء.....» إلى قوله: «والياء» قاله في شرح الملوكي: ٢٧٦-٢٧٨ بخلاف يسير.

(٢) انظر الصحاح واللسان (علب).

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٢١٤، والمقتضب: ٣/ ١٤٩، والأصول: ٣/ ٢٤٤-٢٤٥، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٣.

(٤) من قوله: «والأصل علباي..» إلى قوله: «دعكاية» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

(٥) الكلمتان بهذا المعنى، انظر اللسان (درح)، (دعك).

(٦) هي ضرب من الأكسية، اللسان (عبا).

(٧) انظر سر الصناعة: ٩٤، ٩٧.

فأَما إِذا تحصَّنتَا وقَوِيَتا بوقوع الهاءِ بعدهما لم يجبْ الإِعلالُ.

وأَما قائل وبائع فالهمزةُ فيهما بدلٌ من عَين الفعلِ، وما قبلَه فالهمزةُ فيه بدلٌ من اللَّام، فالأَصلُ فيهما قاوِلٌ وبايِعٌ، فأُريدَ إِعلالُهما لاعتلال فعلَيهما، والإِعلالُ يكونُ إِما بالحذف، أَو بالقلب.

فلم يَجزْ الحذفُ لأَنه يزيلُ صيغةَ الفاعلِ، ويصيِّرُه إِلى لفظِ الفعلِ، ولا يكفي الإِعرابُ فاصلاً بينهما، لأَنه قد يطرأُ عليه الوقفُ، فيزيلُه، فيبقَى الالتباسُ على حاله، وكانت الواوُ والياءُ بعد أَلفٍ زائدةٍ وهما مجاوِرتا الطرفِ، فقُلِبتا همزةً بعد قلبِهما[١] أَلفاً[٢] على حدِّ العمل في كِساء ورِداء، وكما قلَبوا العينَ في صُيَّم وقُيَّم تشبيهاً بعُصِيٍّ وحُقِيٍّ[٣].

والذي يدلُّ أَن الإِعلالَ ههنا إِنما كان لاعتلال الفعلِ أَنه إِذا صحَّتْ الواوُ والياءُ في الفعل صحَّتَا في اسم الفاعل، نحوُ عاوِر[٤]، أَلا تراكَ تقولُ: عاوِر وحاوِل وصايِد لقولك في الفعل: عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِد؟

فأَما إِبدالُها من الواو ففي الواقعةِ أَولاً مشفوعةً بأُخرى لازمةٍ، نحوُ أَوَاصِلَ وأَوَاقٍ، والأَصلُ وَوَاصِلُ ووَوَاقٍ.

والعِلَّةُ في ذلك أَن التضعيفَ في أَوائلِ الكَلِم قليلٌ، وإِنما جاء منه أَلفاظٌ يسيرةٌ من نحو دَدَنٍ، وأَكثرُ ما يجيءُ مع الفصل، نحوُ كَوْكَب ودَيْدَن.

فلمَّا نَدرَ في الحروف الصِّحاحِ امتنعَ في الواو لثِقلها مع أَنها تكونُ معرَّضةً لدخول واو العطفِ وواوِ القَسم، فيجتمعُ ثلاثُ واواتٍ، وذلك مستَثْقَلٌ[٥]، فلذلك قالوا في جمع

---

(١) في ط، ر: «قلبها». تحريف.

(٢) هو قول المبرد وابن السراج وابن جني، انظر المقتضب: ١/ ٩٩، والأصول: ٣/ ٢٤٥-٢٤٦، والمنصف: ١/ ٢٨٠، والمستفاد من كلام سيبويه أن حرف العلة قلب همزة، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

(٣) جمع حَقْو، وهو الإزار، انظر اللسان (حقا).

(٤) من قوله: «فأريد إعلالهما..» إلى قوله: «عاور» قاله في شرح الملوكي: ٤٩٢-٤٩٣.

(٥) من قوله: «والعلة في ذلك..» إلى قوله: «مستثقل» قاله ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٣٩٩،=

واصِلةٍ: أَوَاصِلُ، قال الشاعر[1]:

ضَرَبَــتْ صَــدْرَها إلَيَّ وقالــتْ ... يــا عَــدِيّاً لقــدْ وَقَتْــكَ الأَوَاقِــي

وكذلك لو بَنيتَ من وَعَدَ ووَزَنَ مثلَ جَوْرَب ودَوْكَس[2] لقلتَ: أَوْعَد وأَوْزَن، ولو سمَّيتَ بهما لانصرَفا في المعرفة، لأَنهما فَوْعَل ككَوْثَر وجَوْهَر، وليسا بأَفْعَل كأَدْرَع[3] وأَوْلَج[4].

ولذلك لو صغَّرتَ نحوَ واصِل ووَاقِيَة لقلتَ: أُوَيْصِل وأُوَيْقِيَة، والأَصلُ وُوَيْصِل ووُوَيْقِيَة، فالقلبُ هنا همزةً له سببان: أَحدُهما: اجتماعُ الواوَين، والثاني: انضمامُ الواوِ للتصغير، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والجائزُ إبدالُها من[5] كلِّ واوٍ مضمومةٍ وقعتْ مفرَدةً فاءً كأُجُوه أَو عَيناً غيرَ مدغَمٍ فيها كأَدْؤُر، أَو مشفوعةً عَيناً كالفُؤُور والنُّؤُور).

قال الشارح: إذا انضمَّتْ[6] الواوُ ضَمّاً لازماً جازَ إبدالُها همزةً جوازاً حسناً، وكان المتكلِّمُ مخيَّراً بين الهمزةِ والأَصلِ، فاءً كانت الهمزةُ أَو عيناً، وذلك نحوُ وُجُوه وأُجُوه،

=وقاله أيضاً ابن جني في المنصف: ١/ ٢١٧ بخلاف يسير، ولعل ابني الحاجب ويعيش أخذا من مصدر واحد.

(١) هو مهلهل، والبيت في ديوانه: ٥٨، والمقتضب: ٤/ ٢١٤، وسمط اللآلي: ١١١، والعيني: ٤/ ٢١١، والخزانة: ١/ ٣٠٠، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٧٥.

وورد بلا نسبة في الشيرازيات: ٩، والعسكريات: ٢٣٣، وسر الصناعة: ٨٠، والمنصف: ١/ ٢١٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٨، وشرح الملوكي: ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) من أسماء الأسد، انظر اللسان (دكس).

(٣) اسم رجل، اللسان (درع).

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٣٠٧، ومن قوله: «والعلة في ذلك..» إلى قوله: «أولج» قاله في شرح الملوكي: ٤٨٣-٤٨٤.

(٥) في ط، ر: «عن»، وما أثبت عن د، والمفصل: ٣٦١.

(٦) في ط، ر: «تضمنت» تحريف، وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ٢٧٠.

ووُقِّت وأُقِّت[(١)]، وفيما كان عيناً نحوَ أَدْؤُر في جمع دار، وأَثْؤب في جمع ثَوب، قال عمر بن أَبي ربيعة[(٢)]:

.... وأُطْفِئـــــت مَصـــابيحُ شُــبَّتْ بالعِشَــاءِ وأَنْــؤرُ

وقال آخرَ[(٣)]:

لِكُـــلِّ دَهْـــرٍ قـــد لَبِسْـــتُ أَثْؤُبـــا

وصار ذلك قياساً مطَّرداً كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ، وذلـك لكثرةِ ما وردَ عنهم من ذلك مع موافقةِ القياسِ، وذلك أَن الضمَّ يَجري عندهم مَجْرى الواوِ، والكسرةَ مَجْرى الياءِ، والفتحةَ مَجْرى الأَلف، لأَن مَعْدِنَها واحدٌ، ويسمُّون الضمَّةَ الواوَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والفتحةَ الأَلفَ الصغيرةَ[(٤)]، فكانت هذه الحركاتُ أَوائلَ هذه الحروفِ، إِذ الحروفُ تنشأُ عنها في مثل [١٠/ ١٢] الدَّراهِيم والصَّيارِيف[(٥)]، و[(٦)]:

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٨٩.

(٢) البيت بتمامه:

فلـمَّا فقـدتُ الصـوتَ مـنهمْ وأُطفئـت

وهو في ديوان عمر: ١/ ٢٤٦، والمخصص: ١/ ٥٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٥١٢، والخزانة: ٢/ ٤٢٢، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٠٥، والتكملة: ١٤٩، والمخصص: ١٧/ ٣.

(٣) هو معروف بن عبد الرحمن كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٩٢، واللسان (ثوب)، والعيني: ٤/ ٥٢٢، وزاد العيني أنه يقال: إن قائله حميد بن ثور، ونسب الشيخ الميمني الأرجوزة التي منها البيت إلى معروف بن عبد الرحمن، وقال: «ويقال لصاحبنا»، ديوان حميد بن ثور: ٦١، وانظر ديوانه: ٣٩٩ [تحقيق د. بيطار] والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٨٧، والمقتضب: ١/ ٢٩، ومجالس ثعلب: ٣٧٢، والمنصف: ١/ ٢٨٤، وسر الصناعة: ٨٠٤، والصحاح (ثوب)، والنكت: ١٠٠٣، وشرح الملوكي: ٢٧٠، والممتع: ٣٣٦.

(٤) من قوله: «ويسمون....» إلى قوله: «الصغيرة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٧، وانظر ما سلف: ٩/ ١٢٣.

(٥) جمعٌ مفرده صَيْرَف، وهو المتصرف في الأمور المحتال، انظر اللسان (صرف)، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٧٦٩.

(٦) في ط، ر: «يهج ولم يدع»، وهاتان الكلمتان في بيت هو:=

.................«لمْ تَهْجُـو ولمْ تَـدَعِ»

وكانت الـواوُ تُحذفُ للجزم في نحو لم يَدْعُ ولم يَغْزُ، كما تُحذفُ الحركةُ في نحو لم يضربْ ولم يخرجْ.

فلمَّا كان بين الحركاتِ والحروفِ هذه المناسَبةُ أَجرَوا الواوَ والضمَّةَ مُجْرى الواوَين المجتمعتَين(١)، فلمَّا كان اجتماعُ الواوَين يُوجِبُ الهمزةَ في نحو وَاصِلة وأَوَاصِل على ما تقدَّمَ كان اجتماعُ الواوِ مع الضمَّةِ يُبيحُ ذلك ويُجيزُه من غير وجوبِه حَطّاً لدرجةِ الفرعِ عن الأَصل.

وقولُنا: «لازمٌ» تحرُّزاً من العارِضة التي تَعْرِضُ لالتقاء الساكنَين، نحوُ قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾(٢)، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٣)، ومن العارض ضمَّةُ الإِعرابِ في مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ وغَزْوٌ، الضمَّةُ في ذلك كلِّه لا تُسوِّغُ الهمزةَ لكونها عارضةً، أَلا ترى أَن أَحدَ الساكنَين قد يزولُ ويَرجعُ إِلى أَصله؟ وكذلك ضمَّةُ الإِعرابِ في مثل هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ قد تصيرُ(٤) إِلى النصب والجرِّ، وتزولُ الضمَّةُ(٥).

قال صاحب الكتاب: (وغيرُ المطَّردِ إِبدالُها من الأَلف في نحو دَأَبَّة وشأَبَّة وابيأَضَّ وادهأَمَّ، وعن العجَّاج أَنه كان يَهمزُ العأْلم والخأْتم، وقال:

=هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعتذِراً   مِن هَجْوِ زَبَّانَ لمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ

وينسب إلى أبي عمرو بن العلاء، قاله في الفرزدق، وزبان اسم أبي عمرو، انظر تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧٠، وزد أمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٨، وضرائر الشعر: ٤٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٤.

(١) في ط، ر: «المجتمعين»، وكلامه هنا قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢١٤ بخلاف يسير.

(٢) البقرة: ٢/ ١٦، ١٧٥، وانظر سر الصناعة: ٧٧٧-٧٧٨.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٣٧.

(٤) في ط، ر: «يصير». تصحيف.

(٥) من قوله: «إذا انضمت...» إلى قوله: «الضمة» قاله في شرح الملوكي: ٢٧٠-٢٧٢ بخلاف يسير.

فخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَألِمِ

وحُكيَ بأزٌ، وقَوْقأتْ الدجاجةُ، وقال:

يا دارَ مَيَّ بدَكَادِيكِ البُرَقْ صَبْراً فقَدْ هيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ)

قال الشارح: قد أُبدلتْ الهمزةُ من الألف في مواضعَ صالحةِ العِدَّةِ، وقد تقدَّمَ بعضُ ذلك في مواضعَ من هذا الكتاب، قالوا: دأَبَّة وشأَبَّة[1] في دابَّة وشابَّة، فهمَزوا الألفَ، كأَنهم كرهوا اجتماعَ الساكنَين، فحرِّكتْ الألفُ لالتقاءِ الساكنَين، فانقلبتْ همزةً، لأَن الأَلفَ حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المَخرجِ، لا يَحتملُ الحركةَ، فإذا اضطُرُّوا إلى تحريكه قلَبوه إلى أَقربِ الحروفِ إليه، وهو الهمزةُ، ومن ذلك ابْيأَضَّ وادهأَمَّ، وقال دُكَين[2]:

وجُلُّه حتَّى ابْيأَضَّ مَلْبَبُهْ

وقال كُثير[3]:

ولِلأَرْضِ أَمَّا سُوْدُها فتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وأَمَّا بِيْضُها فادْهَأَمَّتِ

يريدُ ادْهامَّتْ، وقالوا: اشْعأَلَّ في اشْعالَّ، وأَنشدوا[4]:

وبعدَ بَياضِ الشَّيْبِ مِنْ كلِّ جانِبٍ عَلَا لِمَّتي حتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها

[١٠/ ١٣] يريدُ اشْعالَّ، وعن أَبي زيد قال: سمعتُ عمرو بنَ عُبَيد يقرأُ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٥٠.

(٢) البيت له في الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٤٥، والمحتسب: ٢/ ٣٢٠، وسر الصناعة: ٧٤، والخصائص: ٣/ ١٤٧، وضرائر الشعر: ٢٢٢، والممتع: ٣٢١.
ورواية ط، ر: «وحَلْبُه حتى ابيأَضَّ مِلْبَنُهْ».
والملبب: مكان اللَّبَّة، ولَبَّة القلادة: واسطتها، انظر اللسان (لبب).

(٣) البيت في ديوانه: ٣٢٣، والشيرازيات: ٥٧٥، وسر الصناعة: ٧٤، والخصائص: ٣/ ١٢٧، ٣/ ١٤٨، وشرح شواهد الشافية: ١٧٠.
والرواية في الخصائص: «فاسوأدت».

(٤) سلف البيت: ٩/ ٢٥٠.

﴿لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(١)، فظننته قد لَحَنَ حتى سمعتُ العربَ تقولُ: دأَبَّة وشأَبَّة، وعن العجَّاج أَنه كان يَهمزُ العألَمَ والخأْتَمَ، وأَنشدوا له(٢):

يـا دارَ سَـلْمَى يـا اسْـلَمِي ثُـمَّ اسْـلَمِي فخِنْـــدِفٌ هامَـــةُ هـــذا العَـــأْلَمِ

رُويَ هذا البيتُ مهموزاً، وذلك من قِبلِ أَن الأَلفَ في العالم تأْسيسٌ(٣)، لا يجوزُ معها إلا مثلُ السَّاجمِ واللَّازمِ، فلمَّا قال: «يا دارَ سَلْمَى [٣١٩/ ب] يا اسْلَمِي ثُم اسْلَمِي» هَمزَ العالَمَ لتجريَ القافيةُ على منهاج واحدٍ في عدم التأسيسِ، وحكَى اللِّحيانيُّ عنهم بأْزٌ(٤) بالهمزة، والأَصلُ باز من غير همزة، قال الشاعر(٥):

كأَنَّـــه بـــأْزُ دَجْـــنٍ فـــوقَ مَرْقَبَـــةٍ جَـلَّى القَطَـا وَسْطَ قـاعٍ سَـمْلَقٍ سَـلِقِ

ويدلُّ على ذلك قولُهم في الجمع: أَبْواز وبِيْزان(٦)، ومن ذلك قَوْقَأَتْ الدجاجةُ(٧)، وأَنشد الفرَّاءُ:

---

(١) الرحمن: ٥٥/ ٣٩. سلفت هذه القراءة بسندها: ٩/ ٢٥٠.

(٢) البيتان في ديوانه: ١/ ٤٤٢، ١/ ٤٦٢، وبينهما أبيات، وهما للعجاج في الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٤٧، وسر الصناعة: ٩٠، والممتع: ٣٢٤، وضرائر الشعر: ٢٢٣، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٨، والأول في الشيرازيات: ١٨٤-١٨٥.

(٣) انظر كتاب القوافي: ٧، ٣٢، ٦٠، والوافي في العروض والقوافي: ٢٢٨، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٨.

(٤) انظر حكايته منسوبة إليه في الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٤٧، وفيه «نأْر»، وسر الصناعة: ٩٠، وهي بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٤٥. ومن قوله: «ألف التأسيس..» إلى قوله: «بأز» قاله الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٠٥.

(٥) البيت بلا نسبة في الصحاح واللسان والتاج (بوز).

الدجن: المطر الكثير، السملق: القاع الصفصف، وكذل السلق.

(٦) البأز لغة في البازي، وانظر اللغات في البازي الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٧٣-١٧٤، والمخصص: ٨/ ١٤٩، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٩٠، ١١١، والصحاح (بوز).

(٧) حكاه ابن جني، وابن عصفور، وسمع الفراء من امرأة من طيء «رثأت» و«حلأت»، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥٩، ٢/ ٢١٦، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٨٨، وسر الصناعة: ٩٠، ١١١، والخصائص: ٣/ ١٤٥-١٤٦، والصحاح (حلأ)، (رثأ)، والممتع: ٣٢٤.

يا دارَمَيَّ إلخ[١]

وذلك أَنه لـمَّا اضطُرَّ إِلى حركة الأَلفِ قبل القافِ من المُشْتاق لأَنها تُقابِلُ لامَ مُسْتَفْعلن، فلمَّا حرَّكَها انقلبتْ همزةً كما قدَّمْنا، إلا أَنه حرَّكَها بالكسرة لأَنه أَرادَ الكسرةَ التي كانت في الواو المنقلِبةِ الأَلفُ عنها.

وذلك أَنه مُفْتَعِلٌ من الشَّوق، وأَصلُه مُشْتَوِق، ثُم قُلبتْ الواوُ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فلمَّا احتاجَ إِلى حركة الألف حرَّكَها بِمثل الكسرةِ التي كانت في الواو[٢]، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ومن الواو غيرِ المضمومةِ في نحو إِشَاح وإِفَادة وإِسَادة و«إِعَاءِ أَخِيه» في قراءة [١٠/ ١٤] سعيدِ بنِ جُبَيْر، وأَنَاة وأَسماء، و«أَحِّدْ وأَحِّدْ» في الحديث، والمازنيُّ يَرى الإِبدالَ من المكسورةِ قياساً).

قال الشارح: يريدُ أَن مِن العرب مَن يُبدِلُ من الواو المكسورةِ همزةً إذا كانت فاءً، ومن المفتوحة، فمثالُ إِبدالِها من المكسورة قولُهم: وِشَاح وإِشَاح ووِسَادة وإِسَادة، والوِشَاحُ سَيْرٌ أَو ما يُضفَرُ[٣] من السَّير ويرصَّعُ بالجوهر، وتَشدُّ به المرأَةُ وسَطَها[٤]، والوِسادةُ المِخَدَّةُ، وقالوا: وِعَاء وإِعاء، وقرأَ سعيدُ بنُ جُبير ﴿قَبْلَ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[٥]، وقالوا: وِفَادة وإِفَادة، وأَنشدَ سيبويه[٦]:

---

(١) سلف البيتان قبل قليل، ونسبهما ابن المستوفى ـ على ما نقله عنه الرضي ـ إلى رؤبة، وليسا في ديوانه، انظر شرح شواهد الشافية: ١٧٥، وهما من إنشاد الفراء في الخصائص: ٣/ ١٤٥، والممتع: ٣٢٥، ووردا بلا نسبة في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٠، والصحاح واللسان (شوق)، (دكك)، والثاني بلا نسبة في الارتشاف: ٢٤٣٦.

(٢) من قوله: «وأنشد الفراء...» إلى قوله: «الواو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٩١.

(٣) «الضَّفْر: نسج الشعر وغيره عريضاً»، اللسان (ضفر).

(٤) انظر الصحاح واللسان (وشح).

(٥) يوسف: ١٢/ ٧٦، وسلفت القراءة: ٨/ ٦٢.

(٦) هو ابن مقبل، والبيت في ديوانه: ٣٩٨، والكتاب: ٤/ ٣٣١-٣٣٢، والسيرافي: ٦٢١،=

أَمَّا الإِفادَةُ فاسْتَوْلَتْ رَكائبُها عندَ الجَبابِيرِ بالبَأْساءِ والنَّعَمِ

ووجهُ ذلك أَنهم شبَّهوا الواوَ المكسورةَ بالواو المضمومةِ لأَنهم يستثقلون الكسرةَ كما يستثقلون الضمَّةَ(١)، أَلا ترى أَنك تحذفُها من الياء المكسورِ ما قبلَها كما تَحذفُ الضمَّةَ منها من نحو هذا قاضٍ ومررتُ بقاضٍ.

إلا أَن همْزَ الواوِ المكسورةِ وإِن كثُرَ عندهم فهو أَضعفُ قياساً مِن همز الواو المضمومةِ، وأَقلُّ استعمالاً، أَلا ترى أَنهم يكرهون اجتماعَ الواوَين، فيُبدِلون من الأُولى همزةً نحوَ «الأَواقي(٢)»، ولا يفعلون ذلك في الواو والياء نحوَ وَيْح ووَيْس ووَيْل ويَوم(٣)؟

فلمَّا كان حكمُ الضمَّةِ مع الواو قريباً من حُكم الواو مع الواو وجبَ أَن يكونَ حكمُ الكسرةِ مع الواو قريباً من حكم الياء مع الواو.

واعلمْ أَن أَكثرَ أَصحابنا يقفون في همْزِ الواوِ المكسورةِ على السماع دون القياس إلا أَبا عثمان، فإنه كان يَطْرُدُ ذلك فيها(٤) إذا وقعتْ فاءً لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى،

=وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٢١، وسفر السعادة: ١٩٥، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٥٦٦، وسر الصناعة: ١٠١-١٠٢، والمنصف: ١/ ٢٢٩، والمخصص: ١٤/ ١٢.

(١) هو تعليل ابن جني في المنصف: ١/ ٢٢٩، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٣١، وسر الصناعة: ٩٨.

(٢) هي كلمة من بيت سلف: ١٠/ ٢٢.

(٣) انظر المنصف: ١/ ٢٢٩.

(٤) درج على نسبة هذا الاطراد إلى المازني الفارسي والزمخشري وابن الحاجب، انظر التكملة: ٢٤٨، والمفصل: ٣٦٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٢.

وتضاربت الأقوال في مذهب المازني في هذه المسألة، فقد نسب إليه ابن عصفور أنه لا يجيزها بقياس، بل يتبع فيها السماع، وردَّ ذلك، ونسب إليه الرضي أنه يراها قياساً، ورأى أن الأَولى كونها سماعية، ونقل أبو حيان عن المازني والجرمي قولين فيها، أحدهما أنها مقيسة، والآخر أنها غير مطردة، وذكر ابن عقيل عنهما فيها المنع والجواز.

انظر الممتع: ٣٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧٨، والارتشاف: ٢٥٩، والمساعد: ٤/ ٩٣.

وكلام المازني يفيد أن قلب الهمزة المكسورة أولاً مطرد عند قوم بعينهم، ويعضد ذلك=

فإن انكسرت وسَطاً[1] لم يُجزْ همزَها، نحوُ طويل وطويلة.

وأما المفتوحةُ فقد أُبدلَ منها الهمزةُ أيضاً على قِلَّة ونُدْرة، قالوا: امرأةٌ أَناة، وأَصلُه وَناةٌ فَعَلَةٌ من الوَنْي، وهو الفُتورُ، وهو مِمَّا يوصَفُ به النساءُ، لأَن المرأَةَ إِذا عَظُمتْ عَجيزتُها ثَقُلَتْ عليها الحركةُ[2]، قال الشاعر[3]:

رَمَتْهُ أَناةٌ مِنْ رَبيعةِ عامِرٍ نَؤُومُ الضُّحَى في مأْتَمٍ أَيِّ مأْتَمِ

وقالوا: أَسماءُ اسمَ امرأَةٍ، وفيه وجهان:

أَحدُهما: أَن تكونَ سُميتْ بالجمع، فهو أَفْعالٌ، وإِنما امتنعَ من الصَّرف للتأنيث والتعريفِ.

والوجهُ الثاني: أَن يكونَ وزنُه فَعْلاءَ من الوَسَامة، وهو الحُسنُ، من قولهم: فلانٌ وسيمُ الوجهِ، أَي ذو وَسامةٍ، وإِنما أَبدَلوا من الواو الهمزةَ، فعلى هذا لا تَصرفُه في المعرفة ولا في النكرة، وعلى القول الأَولِ لا ينصرفُ معرفةً، وينصرفُ نكرةً.

وأَما أَحَدٌ من قولهم في العدد: أَحَدَ عشَرَ، وأَحدٌ وعشرون فالهمزةُ فيه مُبدَلةٌ من الواو، وأَصلُه وَحَدٌ لأَنه من الوَحْدة ومعنى الإِفرادِ.

وأَما «ما بالدار مِن أَحدٍ» فالهمزةُ فيه أَصلٌ[4]، لأَنه للعُموم لا للإِفراد[5]، ولذلك لا

ما نقله عنه ابن السراج، انظر الأصول: ٣/ ٢٤٥، والمنصف: ١/ ٢٢٨- ٢٢٩، فمذهب المازني إذاً موافق لمذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣١.

وذهب ابن مالك إلى أن قلب الهمزة هنا مطرد على لغة، ولم يرضَ أبو حيان ذلك، انظر الارتشاف: ٢٥٩، والمساعد: ٤/ ٩٣، وانظر أيضاً المخصص: ٣/ ١٥٨، ١٤/ ١٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٩.

(١) في ط، ر: «انكسر وسطها». تحريف، انظر المنصف: ١/ ٢٢٩.

(٢) انظر الصحاح (ونى)، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٣٣٢، والإغفال: ١/ ٣١٧، ٢/ ٢٤٢.

(٣) هو أبو حية النميري، والبيت في شعره: ٧٥، والاقتضاب: ٢٩٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٨٥، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب: ٢٤-٢٥، وانظر مصادر أخرى في شعر أبي حية: ٧٣.

(٤) انظر سر الصناعة: ٩٢، ٥٩٥، والمنصف: ١/ ٢٣٢.

(٥) هو تعليل الفارسي، انظر الشيرازيات: ٢٦٢-٢٦٣، ٤٣٣، ٥٤٤، والبغداديات: ٥١٢، ٥١٥، والإغفال: ١/ ٣١٧، ٢/ ٢٤٢، والمحتسب: ١/ ٣٤٨.=

يُستعملُ في الواجِب، لا تقولُ: في الدار أَحَدٌ، وفي الحديث أنه قال لرجلٍ [١٠/ ١٥] أَشارَ بسبَّابتَيْه في التشهُّد: «أَحِّدْ أَحِّدْ[١]»، أَي وَحِّدْ وحِّدْ.

قال صاحبُ الكتاب: (ومن الياءِ في «قَطَعَ اللهُ أَدَيْه»، و«في أَسْنانِه أَلَلٌ»، وقالوا: الشِّئْمة).

قال الشارح: وقد أَبدَلوا الهمزةَ من الياء المفتوحةِ كما أَبدَلوها من الواو، وهو أَقلُّ من الواو، قالوا: قَطَعَ اللهُ أَدَيْه، يريدون يَدَيْه[٢]، رَدُّوا اللّامَ، وأَبدَلوا من الفاء همزةً، وقالوا: في أَسنانِه أَلَلٌ، يريدون يَلَلٌ، فأَبدَلوا الياءَ همزةً[٣]، اليَلَلُ: قِصرُ الأَسنانِ العُلَى، ويقالُ: انعطافُها إِلى داخلِ الفمِ[٤]، يقالُ: رجلٌ أَيَلُّ، وامرأَةٌ يَلَّاءُ، قال لبيد[٥]:

رَقَمِيَّـــاتٌ علَيْهـــا نـــاهِضٌ تُكْلِـــحُ الأَرْوَقَ مِـــنْهمْ والأَيَـــلّ

وقالوا: الشِّئْمةُ، وهي الخَلِيقة، وأَصلُها الياءُ، فالهمزةُ بدلٌ من الياء، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإِبدالُها من الهاء في ماء وأَمْواء، قال:

=ومن قوله: «من العرب من يبدل...» إلى قوله: «للإفراد» قاله في شرح الملوكي: ٢٧٣-٢٧٥ ببعض خلاف.

(١) الحديث في الفائق: ١/ ٢٦، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٤٢، وانظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٧.

(٢) حكاه اللحياني عن الكسائي، انظر إصلاح المنطق: ١٦١، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٥٥-٥٦، ٢٠٤، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٧٣، وسر الصناعة: ٦٦، ٩٢.

(٣) حكاه اللحياني أيضاً، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٤) انظر الصحاح واللسان (يلل)، وما سلف من المصادر.

(٥) البيت في ديوانه: ١٩٥، وخلق الإنسان للأصمعي: ١٩٣، وجمهرة اللغة: ١٦٩، وورد بلا نسبة في المخصص: ١/ ١٤٩، ١٢/ ٣١٦.

رقميات: نبل منسوبة إلى الرقم، وهو موضع دون المدينة، ناهض: ريش فرخ نسر حين نهض، الأروق: الطويل الأسنان، والأَيَلُّ: الذي لزقت أسنانه باللثة، إذا أصابت هذه السهام كلحوا وفتحوا أفواههم، فالقصير الأسنان والطويل سواء، الديوان: ١٩٥، ومن قوله: «اليلل..» إلى البيت قاله الجوهري في الصحاح (يلل).

وبَلْــــدةٍ قالِصَــــةٍ أَمْواؤُهــــا ماصِــــحَةٍ رَأْدَ الضُّــــحَى أَفْياؤُهــــا

وفي أَلْ فعلتَ، وأَلَّا فعلتَ، ومن العين في قوله:

أُبَــــابُ بَحْــــرٍ ضــــاحِكٍ زَهُــــوقِ)

قال الشارح: قد أُبدلتْ الهمزةُ من الهاء، وهو قليلٌ غيرُ مطَّردٍ، قالوا: ماءٌ، وأَصلُه مَوَهٌ، فقلَبوا الواوَ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فصار في التقدير: ماهاً، ثُم أَبدَلوا من الهاء همزةً، لأَن الهاءَ مشبَّهةٌ بحروف العِلَّة، فقُلبتْ كقلبِها فصار ماءً.

وقولُهم في التكسير: أَمْواه، وفي التصغير: مُوَيْه دليلٌ على ما قلناه من أَن العينَ واوٌ، واللَّامُ هاءٌ[(١)]، وقد قالوا في الجمع أَيضاً: أَمْواءٌ، فهذه الهمزةُ أَيضاً بدلٌ من الهاء في أَمْواه، ولـمَّا لزمَ البدلُ في ماء لم يُعيدوه إِلى أَصله في أَمواء، كما قالوا: عِيْد وأَعْياد، فأَما البيتُ فأَنشدَه ابنُ جنيٍّ، قال: أَنشدَني أَبو عليٍّ[(٢)]:

وبَلْدةٍ قالِصَةٍ إِلخ

فالشاهدُ فيه أَنه جُمِعَ من غير هاءٍ بالهمزة، وقولُه: قالصةٌ أَي مرتفِعةٌ، من قولهم: قَلَصَ الماءُ في البئر، أَي ارتفعَ[(٣)]، وما صِحةٌ، أَي قصيرةٌ، يقالُ: مَصَحَ الظلُّ، أَي قَصُرَ[(٤)]، ورَأْدُ الضُّحى: ارتفاعُه[(٥)].

ومن ذلك قولُهم: شاءٌ، الهمزةُ فيه بدلٌ من الهاء، وهو جمعُ شاةٍ، وأَصلُه شَوْهَة بسكون الواو على وزن فَعْلَة كقَصْعَة وجَفْنة، فحذفوا الهاءَ [٣٢٠/ أ] تشبيهاً بحروف العِلَّة لخفائها وضعفِها وتطرُّفِها، وهم كثيراً ما يحذفون حروفَ العِلَّة إِذا وقعتْ طرفاً

---

(١) من قوله: «وأصله موه...» إلى قوله: «هاء» قاله في شرح الملوكي: ٢٧٩.

(٢) أنشدهما أبو علي عن أحمد بن يحيى في العضديات: ١٧٨، والحلبيات: ٤٠، وأنشدهما ابن جني عن شيخه في المنصف: ٢/ ١٥١، وسر الصناعة: ١٠٠، وهما بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٢٤٨، والمخصص: ١٥/ ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٣.

(٣) الصحاح (قلص).

(٤) كذا في الصحاح (مصح)، وفي الحلبيات: ٤٠ «إذا ذهب».

(٥) اللسان (رأد).

بعدَهنَّ تاءُ التأنيث، نحوُ بُرَة وثُبَة وقُلَة[1]، كأَنهم أَقاموا هاءَ التأنيثِ مُقامَ المحذوفِ.

ومثلُ شاةٍ في حذف لامِه عِضَةٌ، وأَصلُه عِضْهَة، يدلُّ على ذلك قولُهم: جَمَلٌ عاضِهٌ، فلمَّا حُذفتْ الهاءُ من شاة بقي الاسمُ على شَوة، فانفتحتْ [١٠/ ١٦] الواوُ لمجاوَرةِ تاء التأنيث، لأَن تاءَ التأنيثِ تَفتحُ ما قبلها، نحو زاي حمزة وحاءِ طلحةِ[2] فقُلبتْ الواوُ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وصارت شاةً كما ترى.

فلَمَّا جمعتَ بطرح[3] تاءِ التأنيثِ على حدِّ تَمْرة وتَمْر وقَمْحة وقَمْح، بقيَ[4] الاسمُ على حرفَين آخِرُهما أَلفٌ، وهي معرَّضةٌ للحذف إِذا دخلَها التنوينُ، كما تُحذفُ أَلفُ عصَا ورَحَى، فيبقى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحدٍ، وذلك مُحالٌ، فأَعادوا الهاءَ المحذوفةَ من الواحد، فصار في التقدير شاه، وكان إِعادةُ المحذوفِ أَولَى من اجتلاب حرفٍ غريبٍ أَجنبيٍّ، ثُم أُبدلتْ الهاءُ همزةً، فقيل: شاء[5].

ورَوى أَبو عبيدة أَن العربَ تقولُ: أَلْ فعلتَ؟ يريدون هلْ فعلتَ[6]؟ وإِنما قُضيَ على الهمزة هنا بأَنها بدلٌ من الهاء لأَجل غَلبةِ استعمالِ «هلْ» في الاستفهام وقِلَّةِ الهمزةِ، فكانت الهمزةُ أَصلاً لذلك.

فأَما قولُهم: أَلَّا فعلتَ في معنى هَلَّا فعلتَ فقد قيل: إِن الهمزةَ فيه بدلٌ من الهاء،

---

(١) انظر في هذه الأسماء ما سلف: ٥/ ٨- ٩.

(٢) سقط من ط، ر: «نحو زاي حمزة وحاء طلحة».

(٣) في ط، ر: «تطرح»، تصحيف.

(٤) في ط، ر: «فبقي»، تحريف.

(٥) من قوله: «الهمزة فيه بدل من الهاء..» إلى قوله: «شاء» قاله في شرح الملوكي: ٢٨٠-٢٨١، وهو ما قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٤٤ بخلاف يسير، وانظر مناقشة هذه المسألة والآراء فيها في الكتاب: ٣/ ٣٦٧، والشيرازيات: ٥٥٤، والبغداديات: ١٥٤، ٥٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥٨، والممتع: ٦٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٥٦-٥٧.

(٦) حكاه عنه ابن جني وابن عصفور والرضي، انظر سر الصناعة: ١٠٦، والممتع: ٣٥١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٨، وانظر أيضاً المساعد: ٤/ ١٠١.

والأَصلُ هَلَّا، والحقُّ أَنهما لغتان[١]، لأَن استعمالَهما في هذا المعنى واحدٌ من غير غَلبةٍ لإِحداهما على الأُخرى، فلم تكنْ الهاءُ أَصلاً بأَولَى من العكس، وأَما قولُ الشاعر - أَنشده الأَصمعيُّ[٢]:

أُبَـــابُ بَحْـــرٍ ضَـــاحِكٍ زَهُـــوقِ

فالمرادُ عُبَابُ، فأُبدلَ الهمزةُ من العين[٣] لقُربِ مخرجَيهما كما أُبدلتْ العينُ من الهمزة في نحو قوله[٤]:

أَعَـنْ تَرَسَّـمْتَ مِـنْ خَرْقـاءَ مَنْزِلـةً ... مـاءُ الصَّـبَابةِ مِـنْ عينَيْـكَ مَسْـجُومُ

وأَشباهِه، وقيل[٥]: إِن الهمزةَ أَصلٌ، وليستْ بدلاً، وإِنما هي من أَبَّ الرجلُ إِذا تَجهَّزَ للذهاب، وذلك أَن البحرَ يتهيَّأُ لِمَا يَزْخَرُ به[٦].

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والأَلفُ أُبدِلتْ من أُختَيها ومن الهمزة والنونِ،

---

(١) ذكر المالقي احتمالين، أن تكون الهاء بدلاً من الهمزة، وأن تكون أصلاً، انظر رصف المباني: ٤٧١، ونقل المرادي عن بعضهم احتمال إبدال الهاء همزة، وعن بعضهم عدم جواز العكس، انظر الجني الداني: ٥٠٩، وصرح المالقي بهذا القول ونسبه إليه السيوطي، انظر رصف المباني: ١٧٠، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٠٥، وانظر أيضاً معاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ١٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٨.

(٢) البيت من إنشاده في سر الصناعة: ١٠٦، وهو بلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٤، وللبيت رواية أخرى هي «هزوق»، والزهوق: البئر البعيدة القعر، الصحاح (زهق)، والهزوق: الضحَّاك، انظر اللسان (هزق).

(٣) هو إبدال قليل عند ابن الحاجب، شاذ عند الرضي، ودفع البغدادي الشذوذ فيه، واستند إلى كثرة ما ذكر ابن السكيت منه، انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٤، والممتع: ٣٥٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٧-٢٠٨، وشرح شواهد الشافية: ٤٣٣-٤٣٥.

(٤) سلف البيت: ٨/ ٢٧٤.

(٥) هو قول ابن جني بلفظه في سر الصناعة: ١٠٦، وعنه في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٠٧، والارتشاف: ٢٦٥، والمساعد: ٤/ ١٠٢.

(٦) انظر الصحاح واللسان (أبب).

فإبدالُها من أُختَيها مطَّردٌ في نحو قالَ وباعَ ودَعَا ورَمَى وبابٍ ونابٍ ممَّا تحرَّكتا فيه، وانفتحَ ما قبلَهما، ولم يَمنعْ ما منعَ من الإبدال في نحو رمَيَا ودَعوَا إلا ما شذَّ من نحو القَوَد والصَّيَدِ).

قال الشارح: قد أُبدِلتْ الأَلفُ من أَربعةِ أَحرفٍ، وهي الواوُ والياءُ، وهما المرادُ بقوله: «**أُختَيها**»، ومن الهمزة والنون.

وإنما كانت الواوُ والياءُ أُختَيها لاجتماعهنَّ في المدِّ، وإبدالُها منهما نحوُ قولك: قالَ وباعَ، وأَصلُه قَوَل وبَيَع، فقلَبوا الواوَ والياءَ أَلفاً لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهما، وكذلك طالَ وهابَ وخافَ، والأَصلُ طَوُلَ وهَيِبَ وخَوِفَ، فأُبدِلتا أَلفَين لِما ذكرنا، وكذلك عصًا ورَحًى، أَصلُهما عَصَوٌ ورَحَيٌ، وكذلك دَعَا ورَمَى، أَصلُهما دَعَوَ ورَمَيَ، فصارا إلى الإبدال[1] لِما ذكرنا من تحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهما.

والعِلَّةُ في هذا القلبِ اجتماعُ الأَشباهِ والأَمثالِ، وذلك أَن الواوَ تُعَدُّ بضمَّتين، وكذلك الياءُ بكسرتَين، وهي في نفسِها متحرِّكةٌ وقبلَها فتحةٌ، فاجتمعَ أَربعةُ أَمثال، واجتماعُ الأَمثالِ عندهم مكروهٌ، ولذلك وجبَ الإدغامُ في مثل شَدَّ ومَدَّ، فهربوا والحالةُ هذه إلى الأَلف، لأَنه حرفٌ يُؤمَنُ معه الحركةُ.

وسوَّغَ ذلك انفتاحُ ما قبلها[2]، إذ الفتحةُ بعضُ الأَلف وأَوَّلٌ لها، وكان اللَّفظُ لفظَ الفعل، فإن الفعلَ يكونُ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، والأَفعالُ بابُها التصرُّفُ والتغيُّرُ لتنقُّلِها في الأَزمنة بالمُضيِّ والحالِ والاستقبالِ.

ولذلم لم يَقلبوا نحوَ عِوَض وحِوَل والعُيَبَةِ[3] والغَيَبِ[4] لخروجها عن لفظ

---

(١) من قوله: «قد أبدلت..» إلى قوله: «الإبدال» قاله في شرح الملوكي: ٢١٨-٢١٩، واختلط كلامه بكلام ابن جني.

(٢) في د، ط، ر: «قبلها»، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٢٢٠، وهو أحسن، وانظر سر الصناعة: ٢٢، فإن كلام الشارح مقارب لما فيهما.

(٣) هو «كثير العيب للناس»، اللسان (عيب).

(٤) جمع غائب، انظر سر الصناعة: ٥٨٦، والصحاح (غيب) وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠٣،=

الفعل[١]، مع أَنَّا لو قلبْناها في نحو عِوَض لصُرْنا إِلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبْنا في العُيَبَة لصُرْنا إِلى الواو لضمٍّ [١٠/ ١٧] ما قبلها، وهما لفظٌ لا تُؤمَنُ معه الحركةُ[٢]، فلم يَنْتَفِعوا بالقلب.

واعلمْ أَن هذا القلبَ والإِعلالَ له قُيودٌ:

منها: أَن تكونَ حركةُ الواوِ والياءِ لازمةً غيرَ عارضةٍ لأَن العارضَ كالمعدوم، لا اعتدادَ به، أَلا ترى أَنهم لم يَقلبوا نحوَ ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[٣] و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[٤] و﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ﴾[٥] لكون الحركةِ عارضةً لالتقاءِ الساكنَين، كما لم يَجزْ همزُها لانضمامِها كما جازَ في أَثْؤُب وأَسْؤُق جمعَ ثَوبٍ وساقٍ؟

ومنها: أَنْ لا يلزمَ من القلب والإِعلالِ لَبْسٌ، أَلا ترى أَنهم قد قالوا في التثنية: قَضَيَا ورَمَيَا وغَزَوَا ودَعَوَا، فلم يَقبلوهما مع تحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما، لأَنهم لو قلَبوهما أَلفَينِ وبعدَهما أَلفُ التثنيةِ لوجَب أَن تُحذفَ إِحداهما لالتقاء الساكنَين، فيَلْتبِسَ الاثنان بالواحد[٦]؟

وكذلك قالوا: الغَلَيَان والنَّزَوَان، فصحَّتْ الياءُ والواوُ فيهما مع تحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلهما لأَنهم لو قَلَبوهما أَلفَين وبعدَهما أَلفُ فَعَلَان لوجبَ حذفُ إِحداهما، فيقالُ: غَلَان ونَزَان، فيَلْتَبِسُ فَعَلَانُ معتلَّ اللَّامِ بفَعَال ممَّا لامُه نونٌ[٧]، فاحتمَلوا ثِقلَ اجتماعِ الأَشباهِ

=٢/ ٢٤٢، والمساعد: ٤/ ١٦٧.

(١) هو تعليل الفارسي في الحلبيات: ٢٢٥، وابن جني في المنصف: ١/ ٣٣٥-٣٣٦، ٢/ ٨، وانظر الممتع: ٤٦٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠٣.

(٢) هو تعليل ابن جني ولفظه في سر الصناعة: ٢٢.

(٣) البقرة: ٢/ ١٦.

(٤) آل عمران: ٣/ ١٨٦.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٣٧، وانظر ما سلف: ١٠/ ٢٤.

(٦) هو ما علل به المبرد في المقتضب: ١/ ٢٦٠.

(٧) من قوله: «قضيا ورميا..» إلى قوله: «نون» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٦٧-٦٦٨ بخلاف يسير، وهو ما علل به المبرد في المقتضب: ١/ ٢٦٠، ٢/ ١٩٢.

والأَمثالِ، إِذ ذلك أَيسَرُ من الوقوع في محظورِ اللَّبسِ والإِشكالِ.

فأَما الحَيَدَانُ والجَوَلَانُ فمحمولٌ على النَّزَوَان والغَلَيَان[١]، لأَنهم لـمَّا صحَّحوا اللَّامَ مع ضعفِها بتطرُّفها كان تصحيحُ العينِ أَولَى لقُوتها بقُربِها من الفاء وبُعدِها من الطرف، فأَما ماهَانُ[٢] ودَارَانُ[٣] فشاذٌّ في الاستعمال[٤]، وإِن كان هو القياسَ.

ومن ذلك نحوُ هَوَىً وغَوَىً ونَوَىً وشَوَىً، فإِنهم لم يُعلُّوا العينَ لاعتلالِ اللَّامِ، فلم يكونوا يجمعون بين إِعلالَين في كلمة واحدة[٥]، وكان إِعلالُ اللَّامِ أَولَى لتطرُّفِها.

---

(١) انظر سر الصناعة: ٦٦٨.

(٢) اسم موضع، انظر معجم البلدان (ماهان).

(٣) اسم موضع، انظر اللسان (دور).

(٤) هو غير مطرد عند سيبويه، وليس بالقياس ولا الأَصل عند المازني، وشاذ عند الجمهور، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٣، والأصول: ٣/ ٢٦٦، والتكملة: ٢٦٧، والمنصف: ٢/ ٨، وسفر السعادة: ٤٩٢، والممتع: ٤٩٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٦، «وعند المبرد هو قياس لجعله الألف والنون كالتاء غير مخرجٍ للكلمة عن وزن الفعل»، شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠٦، وانظر النكت: ١٢٠٢، والارتشاف: ٢٩٨، والمساعد: ٤/ ١٦٥.

(٥) إعلال حرفين متتاليين في كلمة واحدة شاذ عند السخاوي، محظور عند ابن يعيش، محظور في حروف المدِّ عند الجرجاني، وظاهر كلام ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢٤٧ منعه، وظاهر كلام سيبويه في أحد توجيهاته جوازه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٠، ٣/ ٥٥٦، وما سلف: ٩/ ٢٢٣، وشرح الملوكي: ٢٨٣، ٥٢١-٥٢٢، وسفر السعادة: ١١٢.

واختلف كلام الفارسي وابن جني في المسألة، فالفارسي قال: «فلا يجتمع على الكلمة إعلالان»، البغداديات: ٢٣٣، وقال أيضاً: «ولا يكاد يتوالى إعلالان»، العضديات: ١٥٥.

غير أن ابن جني نقل عنه جواز الجمع بين إعلال العين واللام في الكلمة الواحدة، وأنه قال: «قد جاء من ذلك أحرف صالحة»، سر الصناعة: ٧٩٠.

ورأى ابن جني أن إعلال العين واللام في الكلمة الواحدة قليل في بابه، انظر المنصف: ٢/ ١٤٠، وأيضاً: ٢/ ٥٣.

غير أنه ذكر كلمات وافرة اعتلَّت فيها العين واللام، وقال: «فإذا كان هذا وغيره مما ندع ذكره اكتفاء بهذا قد اعتلت عينه ولامه جميعاً جاز أيضاً أن تحمل «باء» و«طاء» و«هاء» وأخواتهن في إعلال عيناتها ولاماتها جميعاً عليه..». سر الصناعة: ٧٩٣، ولم يجز الأعلم إعلال حرفي علة=

ومن ذلك قولُهم: عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ إذا رفعَ رأْسَه، لم يُعلُّوا ذلك لأَن عَوِرَ في معنى اعْوَرَّ، وصَيِدَ في معنى اصْيَدَّ، فلمَّا كان لا بدَّ من صحَّة العين في اعْوَرَّ واصْيَدَّ لسكون ما قبل الواو والياءِ فيهما صحَّحوا العينَ في عَوِرَ وصَيِدَ لأَنهما في معناهما وكالأَصل[١]، وتُحذفُ الزوائدُ لضربٍ من التخفيف، فجُعلَ صحَّةُ العينِ في عَوِرَ وصَيِدَ ونحوِهما أَمارةً على أَن معناه[٢] افْعَلَّ[٣]، كما جعلوا التصحيحَ في مِخْيَط وبابِه دلالةً أَنه مُنتقَصٌ من مِخْياط.

ومثلُ عَوِرَ وصَيِدَ اعْتَوَنوا واهْتَوَشوا واجْتَوَروا [٣٢٠/ ب]، صحَّتْ الواوُ فيها لأَنها بمعنى تَعاوَنوا وتَهاوَشوا وتجاوَروا[٤].

وقد شذَّتْ أَلفاظٌ خَرجتْ مَنْبَهةً ودليلاً على الباب، وذلك نحوُ القَوَد والأَوَد والخَوَنة والحَوَكة[٥]، كأَنهم حين أَرادوا إِخراجَ شيءٍ من ذلك مصحَّحاً ليكونَ كالأَمارة والتنبيهِ على الأَصل تأَوَّلوا الحركةَ بأَن نزَّلوها منزلةَ الحرفِ[٦]، فجعلوا الفتحةَ كالأَلف،

=إذا اجتمعا، انظر النكت: ١٢١٨، وانتقد الرضي مَنْ منع الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة، ووضح مذهب السيرافي فقال: «فقال السيرافي: الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال»، ثم وضح أَيضاً مذهب الفارسي فقال: «وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي، أَما إذا لم يكن كذلك كما تقول في اَيمن الله: مُنُ الله بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً: مُ اللهِ فليس ذلك بمكروه»، شرح الشافيةَ: ٣/ ٩٤.

(١) هو تعليل سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب: ١/ ٩٩-١٠٠، والتكملة: ٢٥٣، والعضديات: ١٨٨، والمنصف: ١/ ٢٥٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٤.

(٢) في ط، ر: «معناها»، وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ٢٢٣، وهو أحسن.

(٣) هو ما ذكره ابن جني في المنصف: ١/ ٢٥٩ بلفظه.

(٤) هو تعليل سيبويه وغيره، انظر مصادر الحاشية: (٢)، ص: ٣٦.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٤٢٠، والمقتضب: ١/ ٢٠٠، والأصول: ٣/ ٢٥٢، والمنصف: ١/ ٣٣٢-٣٣٣، وسر الصناعة: ٦٦٨.

(٦) في ط: «الحركة». تحريف.

والكسرةَ كالياء، وأَجرَوا فَعَلاً بفتح العينِ مُجْرى فَعَال، وفَعِلاً بكسرِ العينِ مُجْرى فَعِيل، فكما يصحُّ نحوُ جَوَابٍ وصَوَابٍ لأَجل الأَلف، وطويلٌ وحَوِيلٌ لأَجل الياء صحَّ نحوُ القَوَد والحَوَكة لأَجل الفتحة، وحَوِلَ وعَوِرَ لأَجل الكسرة، فكانت الحركةُ التي هي سببُ الإِعلالِ على هذا التأويلِ سبباً للتصحيح، ولذلك من التأويل كسَّروا نحوَ نَدَى على أَنْدِية كما كسَّروا رِدَاءً على أَرْدِيَة، قال الشاعر[1]:

في لَيْلَةٍ مِنْ جُمادَى ذاتِ أَنْدِيَةٍ لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمائها الطُّنُبا

وما عدَا ما ذكَرَ ممَّا تحرَّكتْ فيه الواوُ والياءُ وانفتحَ ما قبلَهما فإنهما تُقلَبان أَلفَين، نحوُ قال وباع وطال وخافَ وهابَ وغَزا ورَمَى وبابٍ ودارٍ وعَصاً ورَحىً.

واعلمْ أَن الواوَ والياءَ لا تُقلَبان إلا بعد إيهانِهما بالسكون، ولا يلزمُ على ذلك القلبُ في نحو سَوْط وشَيْخ[2] لأَنه بُنِيَ على السكون، ولم يكنْ له حظٌّ في الحركة فيهنَّ بحذفها، فلو رُمتَ قلْبَ الواوِ والياءِ في قَوَم وبَيَع وهما متحرِّكان لَأَحلتَ لاحتمائهما بالحركة[3]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وغيرُ مطَّردٍ في نحو طائيٍّ وحارِيٍّ ويَاجَلُ).

قال الشارح: وقد أَبدَلوا من الواو والياءِ الساكنتَين أَلفاً، وذلك إذا انفتحَ ما قبلهما طلباً للخِفَّة، وذلك قليلٌ غيرُ مطَّردٍ.

قالوا في النسب إلى طيِّئ: طائيٌّ، والأَصلُ طيِّئيٌّ[4]، فاستثقَلوا اجتماعَ الياءات مع كسرةٍ، فحذفوا الياءَ الأُولى، فصار طَيْئيّاً كما قالوا: سَيْد ومَيْت في سيِّد وميِّت، ثُم أَبدَلوا من الياء أَلفاً فقالوا: طائيٌّ للفتحةِ قبلها، والذي حملَهم على ذلك طلبُ الخِفَّةِ، وقالوا في النسب إلى الحِيْرة: حاريٌّ، قال الشاعر[5]:

---

(١) سلف البيت: ٦/ ٥٢.

(٢) انظر تعليل ذلك في سر الصناعة: ٢٠-٢١.

(٣) من قوله: «والعلة في هذا القلب..» إلى قوله: «بالحركة» قاله في شرح الملوكي: ٢٢٠-٢٢٥.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٣٠٤.

(٥) هو طفيل الغنوي، والبيت في ديوانه: ٥٥، والكتاب: ٢/ ٤٦، والنكت: ٤٦٢-٤٦٣، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٦٩.=

فَهِـيَ أَحْـوَى مِـنَ الرِّبْعِـيِّ حاجِبُـهُ والعَـيْنُ بالإِثْمِـدِ الحـارِيِّ مَكْحُـولُ

كأَنه استثقَلَ اجتماعَ الكسرتَين مع الياءات، فأَبدلَ من كسرةِ الحاءِ فتحةً، ومن الياء أَلفاً، وقد جاء في [١٠/ ١٩] الحديث «ارْجِعْنَ مأْزُوراتٍ غيرَ مأْجُوراتٍ[(١)]»، وأَصلُه مَوْزوراتٌ، فقُلبتْ الواوُ أَلفاً تخفيفاً كما ذكرْنا[(٢)]، وقد قالوا في النسب إِلى دَوٍّ: داوِيٌّ، قلبوا من الواوِ الأُولى الساكنةِ أَلفاً، قال ذو الرمة[(٣)]:

داوِيَّـةٌ ودُجَـى لَيـلٍ كـأَنَّهما يَـمٌّ تَـراطَنَ في حافَاتِـهِ الـرُّومُ

ويجوزُ أَن يكونَ بَنَى من الدَّوِّ فاعِلاً، ثُم نَسبَ إِليه[(٤)]، من ذلك قولُ عمرو بنِ مِلْقَط[(٥)]:

والخَيْـلُ قـدْ تُجْشِـمُ أَرْبابَهـا الشْـ ـشِقَّ وقـدْ تَعْتَسِـفُ الدَّاوِيَـهْ

وذلك أَنه أَرادَ الدَّاوِوَة، ثم قَلبَ الواوَ الأَخيرةَ ياءً[(٦)] على حدِّ غازِية ومَحْنِيَة.

ومن ذلك قولُهم في يَوْجَلُ: ياجَلُ، وقالوا في يَيْأَسُ: ياءَسُ[(٧)]، وإِنما قلَبوا الواوَ والياءَ أَلفاً لأَنهم رأَوا أَن جمْعَ الياء مع الأَلفِ أَسهلُ عليهم من الجمع بين الياءَين، ومن الياء

=والأَحْوى: الذي في لونه حُوَّة، وهي سواد إِلى خضرة، والرِّبعي: ما وُلد في الربيع، اللسان (حوا)، (ربع).

(١) سلف الحديث: ٩/ ٦٤.

(٢) هو تفسير ابن جني بلفظه، انظر سر الصناعة: ٦٦٩.

(٣) سلف البيت: ٥/ ٢٨٢.

(٤) أجاز ذلك الفارسي، ونقله عنه ابن جني، انظر الحلبيات: ٣٣٨، والبغداديات: ٣٩٥، وسر الصناعة: ٦٧٠.

(٥) البيت له في نوادر أبي زيد: ٢٦٨، وسر الصناعة: ٦٧١، والخزانة: ٣/ ٦٣٣، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٣٦٣، وورد بلا نسبة في البغداديات: ٣٩٥، وعجزه في المخصص: ١٠/ ١١٤.

(٦) هو تقدير الفارسي ولفظ ابن جني، انظر البغداديات: ٣٩٥-٣٩٦، وسر الصناعة: ٦٧١، وأيضاً: ٥٨٧.

(٧) هي لغة رديئة جداً، على ما قال المبرد في المقتضب: ١/ ٩٢، وانظر الكتاب: ٤/ ٥٤، ٤/ ٣٣٩، والمنصف: ٣/ ٣٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٢.

مع الواوِ[١].

وفيها لغاتٌ، قالوا: وَجِلَ يَوْجَلُ على الأَصل، وياجَلُ بقلب الواو أَلفاً وإِجراءِ الحرفِ الساكنِ مُجْرى المتحرِّكِ، وقالوا: يِيْجَلُ بكسر حرفِ المضارَعة ليكونَ ذلك طريقاً إِلى قلبِ الواوِ ياءً، وقالوا: يَيْجَلُ بقلبِ الواوِ ياءً من غير كسرةٍ[٢]، وإِجراءِ الياءِ المتحرِّكةِ ههنا مُجْرى الساكنةِ، فقلبوا لها الواوَ على حدِّ سَيِّد ومَيِّت، كما أَجرَوا الساكنةَ مُجْرى المتحرِّكةِ في طائيٍّ وداوِيٍّ، والأَشبهُ أَن يكونَ قولُه[٣]:

تَـــزَوَّدَ مِنَّـــا بَـــيْنَ أُذْنـــاهُ طَعْنَـــةً

ونظائرُه من ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وإِبدالُها من الهمزة لازمٌ في نحو آدَمَ، وغيرُ لازمٍ في نحو راسٍ).

قال الشارحُ: قد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك، وإِنما وقعَ البدلُ في نحو آدَمَ لازماً لاجتماع الهمزتَين[٤]، ومعنى اللُّزومِ أَنه لا يجوزُ استعمالُ الأَصلِ، وأَما راسٌ فيجوزُ استعمالُ الأَصلِ والفرعِ، فكان غيرَ لازمٍ لذلك. [١٠/ ٢٠]

قال صاحبُ الكتاب: (وإِبدالُها من النون في الوقف خاصَّةً على ثلاثةِ أَشياءَ، المنصوبِ المنوَّنِ، وما لَحقتْه النونُ الخفيفةُ المفتوحُ ما قبلها، وإِذنْ، كقولك: رأَيتُ زيدا، و«لَنَسْفَعا»، وفعلتُها إِذا).

قال الشارح: إِنما أُبدلتْ الأَلفُ من النون في هذه المواضعِ لمضارَعةِ النونِ حروفَ المدِّ واللِّينِ بما فيها من الغُنَّة، وقد تقدَّم القولُ: إِن الأَلفَ تُبدَلُ من التنوين في حال النصب[٥]،

---

(١) من قوله: «يوجل» إلى قوله: «الواو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٦٨.

(٢) انظر اللغات السالفة منسوبة إلى أصحابها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٣.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٣٢.

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٢٢١.

(٥) من قوله: «إنما أبدلت..» إلى قوله: «النصب» قاله في شرح الملوكي: ٢٣٣، وانظر سر الصناعة: ٤٤٠.

وقد تقدَّمَ في الوقف العِلَّةُ التي لأَجْلها جازَ إِبدالُ هذا التنوينِ أَلفاً[١].

وأَما السببُ الذي يَمنعُ من التعويض في المرفوع في الوقف واواً وفي المجرور ياءً فلم نُعِدْه ههنا[٢].

فأَما إِبدالُها من نون التأكيد الخفيفةِ إِذا انفتحَ ما قبلها ووقفتَ عليها فنحوُ قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٣] إِذا وقفتَ قلتَ:لَنَسْفَعا، وكذلك اضربَنْ زيداً، إِذا وقفتَ قلتَ: اضرِبَا، قال الأَعشى[٤]:

ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعْبُدَا

يريدُ فاعبُدَنْ، وقال الآخرُ[٥]:

مَتَى تأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجَا

يريدُ تأَجَّجَنْ، فأَبدلَها أَلفاً[٦]، والعِلَّةُ في ذلك شَبهُ النونِ ههنا بالتنوين في الأَسماء، أَلا ترى أَنها من حروف المعاني، ومحلُّها آخِرُ الكلمة، وهي خَفِيَّةٌ ضعيفةٌ، وقبلَها فتحةٌ، فأُبدلَ منها الأَلفُ كما أُبدلَ من التنوين، [١٠/ ٢١] وقد قيل في قول امرئ القيس[٧]:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ

أَرادَ قِفَنْ[٨]، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

وأَما «إِذنْ» التي للجزاء فإِن نونَها[٩] وإِن كانت غيرَ زائدةٍ فإِنها تُبدَلُ في الوقف أَلفاً

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ١٣٣، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٤٧٧، ٥١٨-٥٢٣.

(٢) من قوله: «وقد تقدم..» إلى قوله: «ههنا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٧٦، وانظر ما سلف: ٩/ ١٣٥.

(٣) العلق: ٩٦/ ١٥.

(٤) سلف البيت: ٩/ ١٧٢.

(٥) سلف البيت: ٧/ ٩٦.

(٦) من قوله: «إبدالها من نون التوكيد...» إلى قوله: «ألفاً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٧٨.

(٧) سلف البيت: ٩/ ١٧٢.

(٨) انظر الأقوال فيها فيما سلف: ٩/ ١٧٢.

(٩) في د، شرح الملوكي: ٢٣٧ «نونه»، وما أثبت أحسن.

لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها، ولا يلزمُ ذلك في أَنْ وعَنْ ولنْ، لأَن البدلَ في «إِذنْ» إنما كان مع ما ذكرتُه من سكونها وانفتاحِ ما قبلَها، من قِبَل مشابَهتِها نفسِها الاسمَ والفعلَ[١]، أَلا ترى أَنها تُلغَى في قولهم: أَنا إِذاً أُكرمُك، ولا تُعملُها، كما يُلغَى الفعلُ في قولهم: ما كان أَحسنَ زيداً! والاسمُ في قولهم: كان زيدٌ هو العاقلَ، ويقعُ آخِراً غيرَ متَّصلٍ بالفعل، كقولك: أَنا أُكرمُك إِذن.

فلـمَّا أَشبهتْ الاسمَ والفعلَ أُبدلتْ من نونها الأَلفُ في الوقف كما أُبدلتْ في [٣٢١/ أ] رأَيتُ رجلاً، ولَنَسْفعًا[٢].

فإن قيل[٣]: إِذا كنتُم إِنما أَبدلتُم من نون إِذاً في الوقف أَلفاً لشَبهِها بالاسم والفعل فهلَّا أَبدلتُم من النون الأَصليَّةِ في الاسم نحوَ حَسَن وقَطَن[٤]، فكنتَ تقولُ: حَسَا وقَطَا.

قيل: القلبُ إِنما كان لشَبهِ هذه النونِ بالتنوين ونونِ التأكيدِ، ونونُ حَسَنٍ وقَطَنٍ متحرِّكةٌ، فقَويتْ بالحركة، وقلبُ التنوينِ والنونِ الخفيفةِ لأَنهما ساكنان، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والياءُ أُبدلتْ من أُختَيها، ومن الهمزة، ومن أَحدِ حرفَي التضعيف، ومن النون والعينِ والباء والسينِ والثاءِ.

فإبدالُها من الأَلف في نحو مُفَيْتيح ومَفاتيح، وهو مطَّردٌ، ومن الواو في نحو مِيْقات وعِصِيٍّ وغازٍ وغازِية وأَدْلٍ وقِيَام وانقِيادٍ وحِيَاضٍ وسَيِّدٍ ولَيَّة وأَغزَيتُ واسْتَغزَيتُ، وهو مطَّردٌ، وفي نحو صِبْيَة وثِيْرة وعَلْيَان ويَيْجَل، وهو غيرُ مطَّردٍ).

قال الشارح: إِنما كثُرَ إِبدالُ الياءِ لأَنه حرفٌ مجهورٌ، مَخْرجُه من وسَط اللِّسانِ، فلمَّا تَوسَّطَ مَخرجُه الفمَ، وكان فيه من الخِفَّةِ ما ليس في غيره كثُرَ إِبدالُه كثرةً ليستْ لغيره، وإِبدالُها[٥] وقعَ على ضربَين، مطَّردٌ وشاذٌّ، فالمطَّردُ إِبدالُها من ثلاثة أَحرفٍ

---

(١) انظر تعليل ذلك في سر الصناعة: ٦٨٠ فما بعدها.

(٢) من قوله: «وأما إذن...» إلى قوله: «لنسفعا» قاله في شرح الملوكي: ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما ابن جني في سر الصناعة: ٦٨٠.

(٤) هو اسم جبل بنجد، انظر معجم البلدان (قطن)، واللسان (قطن).

(٥) أعاد الضمير على اعتبار تأنيث الياء بعد أن ذكَّرها، وأعاد الضمير إليها مؤنثاً في شرح=

الأَلفِ والواوِ والهمزةِ.

فإبدالُها من الأَلف إذا انكسرَ ما قبلَها نحوَ قولك في تصغير حِملاق: حُمَيْلِيق، وفي تصغير قِرْطاس: قُرَيْطِيس، وفي تصغير مِفْتاح: مُفَيْتِيح، وكذلك التكسيرُ نحوَ حَمالِيق وقَراطِيس ومَفاتِيح.

ومن ذلك قاتلتُه قِيْتالاً وضارَبتُه ضِيْراباً[1]، قُلبتْ الأَلفُ في ذلك كلِّه لانكسارِ ما قبلها، وإنما وجبَ قلبُها ياءً إذا انكسرَ ما قبلها لضعفِها بسَعةِ مَخرجِها، فجرَتْ مَجْرى المدَّةِ المُشبَعةِ عن حركةِ ما قبلها، فلم يَجزْ أَن تُخالِفَ حركةُ ما قبلَها مَخرجَها، بل ذلك ممتنعٌ مستحيلٌ.

وأَما إبدالُها من الواو فإذا سكَنتْ وانكسرَ ما قبلها، ولم تكنْ مُدغَمةً، نحوُ مِيْقات ومِيْزان، لأَنه من الوقْت والوَزْن، ومن ذلك رِيحٌ ودِيمَةٌ، لأَنه من الرَّوْح، ودَوَّمَتْ السحابةُ[2].

فأَما عِصِيٌّ وحِقِيٌّ ودِلِيٌّ ونحوُها فإن عَقْدَ[3] ذلك أَن كلَّ جمعٍ يكونُ على فُعُول ولامُه واوٌ فإن اللَّامَ تنقلبُ ياءً، فيصيرُ عُصُوْي، فيجتمعُ الواوُ والياءُ والأَولُ ساكنٌ، فتُقلبُ الواوُ ياءً، وتُدغَمُ الواوُ في الياء على حدِّ طَيٍّ ولَيٍّ.

والعِلَّةُ في ذلك قريبةٌ من حديثِ رِدَاء وكِسَاء، وذلك أَن الواوَ فيها طريقان:

أَحدُهما: أَن الواوَ الأُولى مدَّةٌ زائدةٌ، فلم يُعتدَّ بها كما كانت الأَلفُ في كِساء كذلك، فصارت الواوُ التي هي لامُ الكلمةِ كأَنها وَلِيتْ الضمَّةَ، وصارت في التقدير عُصُوٌ، فقلَبوا الواوَ ياءً على حدِّ قلبِها في أَحْقٍ [١٠/ ٢٢] وأَدْلٍ.

=الملوكي: ٢٤١.

(١) انظر ما سلف: ٦/ ٩٦.

(٢) من قوله: «إنما كثر...» إلى قوله: «السحابة» قاله في شرح الملوكي: ٢٤١-٢٤٢ بخلاف يسير.

(٣) انظر هذا العقد في شرح الملوكي: ٤٧٧.

والآخَرُ: أَنهم نزَّلوا الواوَ الزائدةَ منزلةَ الضمَّة، فكما قلَبوا في أَدْلٍ وأَحْقٍ كذلك قلَبوا في نحو عُصِيٍّ ودُلِيٍّ، وانْضافَ إِلى ذلك كونُ الكلمةِ جمعاً، والجمعُ مُستثقَلٌ، فصار عُصِيًّاً.

ومنهم مَن يُتْبِعُ ضمَّةَ الفاءِ العينَ ويَكسرُها ويقولُ: عِصِيٌّ بكسر العينِ والصادِ ليكونَ العملُ من وجه واحدٍ.

ولو كان المثالُ عُصُوّاً اسماً واحداً غيرَ جمعٍ لم يجبْ القلبُ لخِفَّةِ الواحدِ، أَلا تراكَ تقولُ: مَغْزُوٌّ ومَدْعُوٌّ، وعُتُوٌّ مصدرُ عَتَا يَعْتُو فتُقِرُّ[1] الواوَ؟ هذا الوجهُ، ويجوزُ القلبُ، فتقولُ: مَغْزِيٌّ ومَدْعِيٌّ، قال الشاعر[2]:

وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِيْ مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أَنا اللَّيْثُ مَعْدُوّاً علَيْهِ وعادِيَا

يُروَى بالوجهين معاً، فأَما نحوُ عُصِيٌّ وحُقِيٌّ فلا يجوزُ فيها إِلا القلبُ لكونها جموعاً.

فأَما النُّجُوُّ في جمع نَجْوٍ ـ وهو السحابُ ـ والنُّحُوُّ للجهات فهو جمعُ نَحْوٍ[3]، وهو المصدرُ ـ فشاذٌّ، كأَنه خَرجَ مَنْبَهةً[4] على الأَصل[5]، نحوُ القَوَد والحَوَكة، قال أَبو عثمان: «هذا شاذٌّ ومشبَّهٌ بما ليس مثلَه[6]».

فأَما غازٍ فالياءُ فيه من الواو، لأَنه من غَزَا يَغزُو، وإِنما وقعتْ الواوُ طرفاً وقبلَها كسرةٌ، والطرفُ في حكمِ الساكنِ، لأَنه بعَرَضيَّةِ الوقفِ، والموقوفُ عليه ساكنٌ، فقُلبتْ ياءً على حدِّ قلبِها في مِيزان ومِيعاد، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، نحوُ داعٍ ودانٍ وما أَشبهَ ذلك.

---

(١) في ط، ر: «فيقر»، وما أثبت أَحسن.

(٢) سلف البيت: ٥/ ٦٤.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٧١، واللسان (نجا).

(٤) في ط، ر: «شبيهه»، تحريف.

(٥) في ط، ر: «على أَصل البناء»، وفي شرح الملوكي: ٤٨١: «على أصل القلب»، وما أثبت أَوجه. وانظر الكتاب: ٤/ ٣٨٤، والمنصف: ٢/ ١٢٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧٦.

(٦) المنصف: ٢/ ١٢٣، ومن قوله: «أن الواو الأولى مدَّة...» إلى قوله: «مثله» قاله في شرح الملوكي: ٤٧٩- ٤٨١ بخلاف يسير.

فأَما غازِيَةٌ ومَحْنِيَةٌ فأَصلُهما غازِوَةٌ ومَحْنِوَةٌ، وإنما قُلبتْ الواوُ - وإن كانت متحرِّكةً - من قِبلِ أنها وقعتْ لاماً، فضَعُفتْ، وكانت التاءُ كالمنفصلة.

فإن قيل: فقد قالوا: حِنْذُوَة[1] فصحَّحوا الواوَ قيلَ: إنما صحَّتْ فيه الواوُ وإن كانت آخِراً من قِبلِ أنهم لو قلبوها فقالوا: حِنْذِيَة لم تُعلَمْ أَفِعْلُوَة هي أم فِعْلِيَة، فجرتْ مَجْرى حِذْرِيَة وعِفْرِيَة[2].

وأما أَدْلٍ في جمع دَلْو، وأَحْقٍ في جمع حَقْو فهما من جُموعِ القِلَّة على حدِّ أَفْلُس وأَكْعُب في جمع فَلْس وكَعْب[3]، ولكنَّه لـمَّا وقعتْ الواوُ طرفاً بعد ضمَّةٍ وليس ذلك في الأَسماء المتمكِّنةِ عَدَلوا عنه إلى أَن أَبدَلوا من الضمَّة كسرةً، فانقلبتْ الواوُ ياءً، فصار من قَبيل المنقوصِ، ومنه قولُ الشاعر[4]:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عنْدَ خِيْسَتِهِ ... بالرَّقْمتَيْنِ لهُ أَجْرٍ وأَعْراسُ

[١٠/ ٢٣] والأَصلُ أَجْرُوٌ، فأَبدَلوا من الضمَّة كسرةً، ومن الواو ياءً على ما تقدَّمَ.

وأَما قِيَامٌ وانْقِيادٌ فإنما اعتلَّتْ العينُ فيهما مع انكسارِ ما قبلها لاعتلال فِعلَيهما، ولولا ذلك لم يجِبْ الاعتلالُ لتحرُّكِ الواوِ ووقوعِها حَشواً، أَلا ترى أنه لـمَّا صحَّتْ العينُ في لَاوَذَ صحَّتْ في لِوَاذ من قوله تعالى: ﴿يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[5]؟ فكذلك لـمَّا اعتلَّتْ في قامَ وجبَ اعتلالُها في قِيَام.

---

(١) وورد ضمُّ الحاء، وفيها لغتان إحداهما بالخاء، والثانية بالجيم، ومعناها القطعة من الجبل، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٥، والسيرافي: ٦٥٥، ٦٧١، وسر الصناعة: ٧٣٤، والنكت: ١١٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٦٤، والصحاح واللسان (خنذ).

(٢) هو العفريت، انظر سفر السعادة: ٣٧١، والصحاح (عفر).

ومن قوله: «فأما غازية...» إلى قوله: «عفرية» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٤ بخلاف يسير، وانظر شرح الملوكي: ٤٧٤.

(٣) في ط: «وأكعب». تحريف.

(٤) سلف البيت: ٤/ ١٩٦.

(٥) النور: ٢٤/ ٦٣.

وكذلك انْقِيادٌ، اعتلَّتْ العينُ في المصدر لاعتلال العينِ في انْقادَ[1]، وكذلك ثِيَابٌ وحِيَاضٌ، أَصلُ الياءِ فيهما الواوُ، لأَن الواحدَ حَوْضٌ وثَوْبٌ، فأَشبهتْ لسكونها الأَلفَ في دار، فكما تقولُ: دِيَار كذلك تقولُ: ثِيَاب وحِيَاض، وإِنما اعتلَّتْ في دِيَار لاعتلالها في دار.

قال ابنُ جنِّي: إِنما قُلبتْ الواوُ في نحو حِيَاض لأُمور خمسةٍ[2].

منها أَن واوَ الواحد فيها ضعيفةٌ ساكنةٌ، ومنها أَن قبلَ الواوِ كسرةً لأَن الأَصلَ ثِوَاب وحِوَاض، ومنها أَن بعدَ الواوِ أَلفاً، والأَلفُ قريبةُ الشَّبهِ بالياءِ، ومنها أَن اللَّامَ صحيحةٌ غيرُ معتلَّةٍ.

والجيِّدُ أَن تكونَ هذه الأُمورُ مأْخوذةً في الشَّبَه بدار ودِيَار، ولذلك لم يُعِلُّوا نحوَ طِوَال لتحرُّك الواوِ في نحو طويل، ولم يُعِلُّوا نحوَ عَوْد وعِوَدَة [٣٢١/ ب] وزَوْج وزِوَجةٍ[3]، لأَن الجمعَ ليس على بناءِ فِعَالٍ كدِيَار، ولم يُعِلُّوا نحوَ طِوَاءٍ ورِوَاءٍ في جمع طَيَّان ورَيَّان لاعتلال لامِه، فاعرفْه.

وأَما سَيِّد ولَيَّة فأَصلُ سَيِّد سَيْوِدٍ فَيْعِلٌ[4] من سادَ يَسُودُ، وأَصلُ لَيَّة لَوْيَة فَعْلَةٌ من لَوَى يدَه، ولَوَى غَرِيمَه إِذا مَطَلَه، فاجتمعتْ الواوُ والياءُ، وهما بمنزلةِ ما تَدانَتْ مَخارجُه، وهما مشترِكان في المدِّ واللِّينِ، والأُولى منهما ساكنةٌ، فقُلبتْ الواوُ ياءً، ثُم أُدغمتْ الياءُ في الياء، لأَن الواوَ تُقلبُ إِلى الياء، ولا تُقلبُ الياءُ إِلى الواو لأَن الياءَ

---

(١) انظر في ذلك معاني القرآن للفراء: ٢/ ٦٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٥٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٥٠، والكامل للمبرد: ٢/ ٢٧٨، والمنصف: ١/ ١٩٤-١٩٥، ١/ ٣٠٣، ١/ ٣٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٤-١٥٥، والممتع: ٤٩٥.

(٢) ذكر الشارح أربعة منها، وخامسها: «أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد»، سر الصناعة: ٧٣٣، وانظر المنصف: ١/ ٣٤٢، والخصائص: ١/ ١٥٨.

(٣) هذه الأمثلة التي ساقها الشارح ذكرها ابن جني شاهداً على وجوب توافر الشروط الخمسة لإحداث الإعلال، انظر شرح الملوكي: ٤٧٣-٤٧٥، وما سلف قبل قليل.

(٤) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٣٨، ١٠/ ١٨٢.

أَخفُّ، والإِدغامُ نقلُ الأَثْقلِ إِلى الأَخفِّ، وقد استقصيتُ هذا الموضعَ في «شرح الملوكي[١]».

وأَما أَغْزَيتُ واستَغْزَيتُ فالياءُ فيهما بدلٌ من الواو، لأَنه من الغَزْو، وإِنما قُلبتْ ياءً لوقوعها رابعةً، وإِنما فعلُوا ذلك حملاً على المضارِع، نحوُ يُغْزِي ويَسْتَغزِي، وإِنما قلَبوها في المضارع لانكسار ما قبلها، وذلك مَقيسٌ مُطَّردٌ[٢].

وقد أَبدَلوا الياءَ من الواو إِذا وقعتْ الكسرةُ قبلَ الواو، وإِن تَراختْ عنها بحرفٍ ساكنٍ، لأَن الساكنَ لضعفِه ليس حاجزاً قويّاً، فلم يُعتدَّ حاجزاً، فصارت الكسرةُ كأَنها باشَرتْ الواوَ، وذلك قولُهم: صِبْيَة وصِبْيَان، والأَصلُ صِبْوَة [١٠/ ٢٤] وصِبْوان، لأَنه من صَبَوتُ أَصْبُو، فقُلبتْ الواوُ ياءً لكسرة الصادِ قبلها، ولم تَفصلْ الباءُ بينهما لضعفها[٣] بالسكون، ورُبَّما قالوا: صِبْوَان، فأَخرَجوها على الأَصل، وقد قال بعضُهم: صُبْيان بضمِّ الصَّاد مع الياء، وذلك[٤] أَنه ضمَّ الصادَ بعد أَن قُلبتْ الواوُ ياءً في لغةِ مَن كسَر، فأُقِرَّتْ الياءُ على حالها[٥].

وأَما ثِيَرَة فشاذٌّ[٦]، والقياسُ ثِوَرَة، قال أَبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ: إِنما قالوا: ثِيَرَة في

(١) انظر ص: ٤٦٤ فما بعدها منه.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٣، وسر الصناعة: ٦٦٢، ٧٣٧، والمنصف: ١/ ١٧٢، وشرح الملوكي: ٤٧٤، ٥١٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٩، ٣/ ١٦٧، ٣/ ٢١٠، والارتشاف: ٢٧٩.

(٣) في ط: «لضعفهما». تحريف.

(٤) في ط، ر: «مع الياء، وذلك أنه ضم الصاد مع الياء، وذلك..».

(٥) من قوله: «وقد أبدلوا الياء من الواو» إلى قوله: «حالها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٦، ومن قوله: «وذلك قولهم: صبية..» إلى قوله: «حالها» قاله أيضاً في الخصائص: ١/ ٣٤٩ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٠٥، والنكت: ١٠١٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٠، واللسان (صبا).

(٦) هو شاذ في القياس مطرد في الاستعمال، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦١، والأصول: ٣/ ٢٦٤- ٢٦٥، والمنصف: ١/ ٣٤٥- ٣٤٦، وسر الصناعة: ٥٨٧، ٧٣٣- ٧٣٤، والمخصص: ٨/ ٣٦، وشرح الملوكي: ٤٧٦، والممتع: ٤٧٢.

جمع ثَوْر للفرق بين هذا الحيوانِ وبين ثِوَرَة جمعَ ثَوْر، وهي القطعةُ من الأَقِط[١]، وقالوا: ناقةٌ بِلْوُ أَسفارٍ، وبِلْيُ أَسفارٍ[٢]، وهو من بَلَوْتُ، وقالوا: ناقةٌ عِلْيَان وعِلْيَانة، أَي طويلةٌ جَسيمةٌ، فهو من عَلَوْتُ[٣]، فقلَبوا الواوَ ياءً لِمَا ذكرناه من الكسرة قبلها، ولم يَعتدُّوا بالساكن بينهما لضعفِه، فأَما يَيْجَلُ فقد تقدَّمَ الكلامُ عليه[٤].

قال صاحب الكتاب: (ومِن الهمزةِ في نحو ذِيْب ومِيْر على ما قد سلف في تخفيفها).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على الهمزة أَنها تُقلبُ ياءً إِذا انكسرَ ما قبلها ساكنةً كانت أَو مفتوحةً بما أَغنى عن إِعادته[٥].

قال صاحب الكتاب: (ومن أَحدِ حرفَي التضعيفِ في قولهم: أَمليتُ وقَصَّيْتُ أَظفاري، ولا ورَبيكَ لا أَفعلُ، وتَسَرَّيتُ وتَظنَّيتُ، ولم يَتَسَنَّ، وتَقَضَّى البازِي، وقولِه:

نَزورُ امرَأً أَمَّا الإِلهَ فيَتَّقي ... وأَمَّا بفعْلِ الصالِحِينَ فيَأْتَمي

والتَّصْدِيةِ فيمَن جعلَها من صَدَّ يَصِدُّ، وتَلعَّيتُ من اللُّعَاعَة، ودَهْدَيتُ وصَهْصَيْتُ ومَكَاكيُّ في جمع مَكُّوك، ودَيَاجٍ في جمع دَيْجُوج ودِيْوَان ودِيْبَاج وقِيْرَاط وشِيْرَاز ودِيْماس فيمَن قال: شَرَارِيز ودَمَامِيس، وقولِه:

وايْتَصَلَتْ بِمثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أَبدلَ الياءَ من التاء الأُولى في اتَّصلتْ، ومِمَّا سِوَى ذلك في قولهم: أَناسِيُّ وظَرَابِيُّ،

---

(١) انظر قوله في مصادر الحاشية السالفة إلا الكتاب، وذهب ابن السراج إلى أن فِعَلة مقصور من فِعَالة، انظر الأصول: ٣/ ٣١٠-٣١١، والمنصف: ١/ ٣٤٦، والمخصص: ٨/ ٣٦، والارتشاف: ٢٧٨، وذكر ابن جني الأقوال الثلاثة السالفة في الخصائص: ١/ ١١٢.

(٢) «ناقة بلو سفر قد بلاها السفر»، اللسان (بلا).

(٣) من قوله: «وقالوا: ناقة...» إلى قوله: «علوت» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٧، وانظر الخصائص: ١/ ٩٣، ١/ ١٣٧.

(٤) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٠.

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ٢١٢.

وقولِه:

ومَنْهَــلٍ لــيس لــهُ حَــوَازِقُ ولِضَــفادِيْ جَمِّـهِ نَقَــانِقُ

وقولِه:

لهــا أَشَــارِيرُ مِــنْ لَحْــمٍ مُتَمَّــرَةٌ مِــن الثَّعَــالِي ووَخْــزٌ مِــنْ أَرَانِيهــا

وقولِه:

إذا مــا عُــدَّ أَرْبعــةٌ فِسَــالٌ فزَوجُــكِ خــامِسٌ وأَبــوكِ ســادِي

وقولِه:

قــد مَــرَّ يومــانِ وهــذا الثَّــالِي وأَنــتَ بــالهِجْرانِ لا تُبَــالي)

قال الشارح: قد أُبدلتْ الياءُ من حروفٍ صالحةِ العِدَّةِ على سبيل الشذوذ، ولا يقاسُ عليه(١)، ونحن نسوقُ الكلامَ على حسَب ما ذكَره، من ذلك قولُهم: أَملَيتُ الكتابَ، قال الله تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾(٢)، والأَصلُ أَملَلْتُ، وقال الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾(٣)، والوجهُ أَنهما لغتان(٤)، لأَنَّ تصرُّفَهما واحدٌ، تقولُ أَملَى الكتابَ يُمْلِيه إِملاءً، وأَمَلَّه يُمِلُّه إِملالاً، فليس جعلُ أَحدِهما أَصلاً والآخَرِ فرعاً بأَولَى من العكس.

---

(١) أي على هذا الإبدال.

(٢) الفرقان: ٢٥/ ٥.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٨٢.

(٤) هما من الإبدال كما في القلب والإبدال لابن السكيت: ٦٠، وأدب الكاتب: ٤٨٨، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٢١، والعسكريات: ١٦٩، والعضديات: ١٩، وأورد ابن جني وابن يعيش وابن عصفور هذين الفعلين في كلامهما على إبدال الياء من اللام، ثم أشاروا إلى أنهما لغتان، انظر سر الصناعة: ٧٥٨، وشرح الملوكي: ٢٥١، والممتع: ٣٧٣، والظاهر ما ذهب إليه الشارح، وذلك ما حكاه صاحب اللسان (ملل) من أن أمللت لغة بني أسد وأهل الحجاز، وأمليت لغة قيس وبني تميم، وانظر الصحاح (ملا).

وقالوا: قصَّيتُ أظفاري، حكاه ابنُ السكِّيت في قصَّصتُ[1]، أَبدَلوا من الصاد الثالثةِ ياءً لِثقل التضعيفِ، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ تَقصَّيتُ أَظفاري، أَي أَتيتُ على أَقاصِيها[2]، لأَن المأخوذَ أَطرافُها، وطرفُ كلِّ شيءٍ أَقصاه.

وقالوا: لا ورَبِيْكَ[3] لا أَفعلُ، يريدون لا ورَبِّك، فأَبدَلوا من الباء الثانية ياءً لِثقلِ التضعيف، وقالوا: تَسَرَّيتُ، وأَصلُه تَسرَّرتُ تفعَّلتُ، من السِّرِّ، وهو النكاحُ[4]، وسُميَ النكاحُ سِرّاً لأَن مَن أَرادَه استتَرَ واستخفَى، وسُرِّيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ منه، فأَبدَلوا من الراء الثالثةِ الياءَ للتضعيف، وقال أَبو الحسن: هو فُعْلِيَّة من السُّرور[5]، [١٠/ ٢٥] وذلك أَن صاحبَها يُسَرُّ بها[6].

وقالوا: تَظنَّيتُ، وأَصلُه تَظَنَّنتُ[7]، والتَّظَنِّي إِعمالُ الظنِّ، وأَصلُه التظَنُّنُ، فأَبدَلوا من

---

(١) حكاه عن القناني في القلب والإبدال: ٥٩، وعن الفراء عن القناني في إصلاح المنطق: ٣٠٢، وحكاه الجوهري في الصحاح (قصا) عن الفراء عن القناني، وهو عن الفراء في أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٦.

(٢) هو رأي الكسائي كما في الصحاح واللسان (قصا)، وهو قول الشارح في شرح الملوكي: ٢٥٠، ونسبه أبو حيان إلى ابن جني وابن السيد، انظر الارتشاف: ٣١٢، وأجازه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٥٧، وسر الصناعة: ٧٥٩، وكلام الشارح مماثل لما جاء في سر الصناعة.

(٣) حكاه الفارسي عن ثعلب كما في العسكريات: ١٦٩، والعضديات: ٢٠، وسر الصناعة: ٧٤٣-٧٤٤، والخصائص: ٢/ ٢٣١، واللسان (ربب)، وانظر شرح الملولي: ٢٤٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٧.

(٤) هو قول الأصمعي كما في إصلاح المنطق: ٣٠٢، وأدب الكاتب: ٦١٤، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ١٠٤، ونسب إلى السيرافي والفارسي في المخصص: ١٣/ ٢٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٩.

(٥) انظر قوله في الأصول: ٣/ ٣٤٢، والمخصص: ١٣/ ٢٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٩، وانظر أيضاً المحتسب: ١/ ١٥٧.

(٦) من قوله: «وقالوا: تسريت..» إلى قوله: «بها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٥٥-٧٥٦، والشارح في شرح الملوكي: ٢٥٠ بخلاف يسير.

(٧) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٩، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٨١، ٢/ ٤٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨١.

إِحدى نوناتِه الياءَ لِثقل التضعيفِ.

وقالوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾[(١)]، أَصلُه لم يَتَسَنَّنْ، مِن قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[(٢)]، أَي متغيِّرٍ، فأَبدلَ من النون الثالثةِ ياءً، ثُم قلَبها أَلفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصارَ يَتَسنَّى، ثم حذَفَ الأَلفَ للجزم، فصار اللفظُ لم يَتَسنَّ، هذا قولُ أَبي عمرو[(٣)].

وقيل: هو من السَّنَة ومعناها، أَي لم تُغيِّره السِّنون بمرورها، وذلك على قولِ مَن قال: سَنةٌ سَنْواءُ وسَنَواتٌ، ومَن قرأَ «يَتَسنَّهْ» جاز أَن تكونَ الهاءُ للسَّكت[(٤)]، ويكونَ اللَّفظُ كما تقدَّمَ، وجازَ أَن تكونَ الهاءُ أَصلاً، من قولهم: سانَهْتُه[(٥)].

وأَما قولُهم: تَقَضَّى البازِي فالمرادُ تَقَضَّضَ، من قولهم: انقضَّ الطائرُ إِذا هَوَى في طيرانه، ولم يستعملوا التفعُّل منه إِلا مُبدَلاً[(٦)]، قال العجاجُ[(٧)]:

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٥٩، قرأ حمزة والكسائي بحذف هاء السكت في الوصل، وقرأ بإثباتها في الوصل باقي السبعة انظر السبعة: ١٨٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٧، والنشر: ٢/ ٢٣١.

(٢) الحجر: ١٥/ ٢٦، ٢٨، ٣٣.

(٣) هو أبو عمرو الشيباني كما في القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٨-٥٩، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٧٤، والإغفال: ٢/ ١٠٥، والقرطبي: ٤/ ٣٠٣، واللسان (سنه)، وفي سر الصناعة: ٧٥٨: «وقرأت على أبي علي بإسناده عن أبي عبيدة، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لم يتسنَّ»، والقول منسوب إلى أبي عمرو بلا تقييد في إصلاح المنطق: ٣٠٢، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٥٩-٤٦٠، والصحاح (سنا)، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٤٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٩، والمخصص: ١٣/ ٢٨٩، وشرح الملوكي: ٢٥٢، والممتع: ٣٧٣.

(٤) انظر ما سلف قبل قليل.

(٥) انظر هذا القول في مصادر الحاشية قبل السالفة، وكلامه مماثل لما قاله في شرح الملوكي: ٢٥٢-٢٥٣.

(٦) قاله الجوهري في الصحاح (قضض).

(٧) البيت في ديوانه: ١/ ٤٢، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٥٩،=

تَـــــــقَضِّيَ البـــــــازِي إِذا البـــــــازِي كَسَرْ

وأما قولُ الآخَرِ[١]:

نَزورُ امرأً إِلخ

أَنشدَه ابنُ السكّيت عن ابن الأَعرابي[٢]، والشاهدُ فيه قولُه: يأْتَمي، أَرادَ يأْتَمُّ، لكنه أَبدلَ من الميم الثانية ياءً.

فأَما التصْدِيَةُ من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[٣] فالياءُ بدلٌ من الدالِ، لأَنه مِن صَدَّ يَصِدُّ، وهو التصفيقُ والصوتُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[٤]، أَي يَضِجُّون ويَعَجُّون، فحوَّلَ إِحدى الدالَين ياءً.

هذا قولُ أبي عبيدة[٥]، وأَنكرَ الرُّستُميُّ[٦] هذا القولَ، وقال[٧]: إِنما هو من الصَّدَى،

=وأدب الكاتب: ٤٨٧، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٨٢، والعضديات: ١٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٣، وورد بلا نسبة في الإغفال: ٢/ ١٠٣، والعضديات: ٢٥٧، والمحتسب: ١/ ١٥٧، ونسب في شرح الملوكي: ٢٥٠ إلى رؤبة، وانظر تخريج البيت في ديوان العجاج: ٢/ ٣٧٤-٣٧٥.

(١) سلف البيت تاماً في أول الفصل، وقائله كثير، وهو في ديوانه: ٣٠٠، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٥٣، وورد بلا نسبة في القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٩، وسر الصناعة: ٧٦٠، وشرح الملوكي: ٢٥٢، وضرائر الشعر: ٢٢٨، والممتع: ٣٧٤.

(٢) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) الأنفال: ٨/ ٣٥.

(٤) الزخرف: ٤٣/ ٥٧.

(٥) قوله في مجاز القرآن: ١/ ٢٤٦، وعنه في القلب والإبدال لابن السكيت: ٥٩، وأدب الكاتب: ٤٨٨، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣٩٧.

(٦) هو أحمد بن محمد بن يزديار بن رستم الطبري، أبو جعفر، توفي ٣٠٤هـ، له كتابا «التصريف»، و«النحو»، وغيرهما، انظر إنباه الرواة: ١/ ١٢٨.

(٧) انظر قوله في الممتع: ٣٧٦.

وهو الصوتُ، والوجهُ الأَولُ غيرُ ممتنع لوقوع «يصدُّون» على الصوت أَو ضربٍ منه، وإِذا كان كذلك لم يَمتنعْ أَن تكونَ تَصْدِيةٌ منه، فتكونَ تَفْعِلةً كالتَّحِلَّة[١] والتَّعِلَّة[٢]، فلمَّا قُلبتْ الدالُ الثانيةُ ياءً امتنعَ الإِدغامُ[٣] لاختلاف اللَّفظَين.

وقالوا: تَلَعَّيتُ: أَي أَكلتُ اللُّعاعَةَ، وهي بَقلةٌ ناعمةٌ، وذلك فيما حكاه ابنُ السكِّيت عن ابن الأَعرابي[٤]، قال الأَصمعيُّ: ومنه قيلَ للدُّنيا: لُعَاعَةٌ[٥] [٣٢٢/ أ] وأَصلُه تَلعَّعتُ، أَبدَلوا من إِحدى العينَين ياءً على حدِّ تَظنَّيتُ[٦] كراهيةَ اجتماعِ العَينات.

وقالوا: دَهْدَيتُ الحجرَ فتَدَهْدَى أُدَهْدِيه دَهْدَاة ودَهْداءً، أَي دَهْدَهتُه فتَدَهْدَه، أَي دحْرجتُه[٧] فتَدحرجَ، قال ذو الرمة[٨]:

كما تَدَهْدَى مِنَ العَرْضِ الجلامِيدُ

وقال أَبو النجم[٩]: [٢٦/١٠]

---

(١) «حلَّل اليمين تَحِلَّةً: كفَّرها»، اللسان (حلل).

(٢) هي «ما يُتعلَّل به»، اللسان (علل).

(٣) من قوله: «فأما التصدية...» إلى قوله: «الإدغام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٦٣ بخلاف يسير.

(٤) انظر ما حكاه ابن السكيت في القلب والإبدال له: ٥٩، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، وحكاه عن ابن الأعرابي أيضاً أبو الطيب في الإبدال: ٢/ ٣٢٥، وابن جني عن الفارسي عن يعقوب عن ابن الأعرابي في سر الصناعة: ٧٦٣.

(٥) قوله في تهذيب اللغة: ١/ ١٠٨، والصحاح (لعع)، وانظر النهاية لابن الأثير: ٢/ ٦٠٣.

(٦) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٦٣، وانظر الممتع: ٣٧٧.

(٧) كذا في الصحاح (دهده).

(٨) صدر البيت:

أَدنى تَقاذُفِه التَّقريبُ أَو خَبَبٌ

وهو في شرح ديوانه: ١٣٥٤.

(٩) البيتان في ديوانه: ٣٥٣، والمنصف: ٢/ ١٧٦، ٣/ ٧٧، وسر الصناعة: ٢٣٣، ٧٤٠، والممتع: ٣٧٩.

والجندلة واحدة الجندل، وهي الحجارة، الديوان.

كــأَنَّ صَــوتَ جَرْعِهــا المُســتَعْجَلِ جَنْدَلــةٌ دَهْــدَيْتَها مِــنْ جَنْــدَلِ

ويدلُّ أَن دَهْدَهْتُ هو الأَصلُ قولُهم: دَهْدُوْهَةُ[١] الجُعَل لِمَا يُدحرِجُه.

وقالوا: صَهْصَيتُ في صَهْصَهْتُ إذا قلتَ: صَهْ صَهْ بمعنى اسكتْ، فالياءُ بدلٌ من الهاء كراهيةَ التضعيف[٢]، وقالوا: مَكُّوكٌ[٣]، ومَكَاكِيكُ ومَكَاكِيُّ فيما حكاه أَبو زيد[٤]، فبعدَ الكاف ياءٌ مشدَّدةٌ، فهما ياءان، فالأُولى بدلٌ من واو مَكُّوك، صارت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، والثانيةُ بدلٌ من الكاف للتضعيف.

وقالوا: دَيَاجٍ في جمع دَيْجُوج، وهو المُظلم، يقالُ: لَيلٌ دَيْجُوجٌ، أَي شديدُ الظُّلمة[٥]، وأَصلُه دَيَاجِيجُ، فكرهوا التضعيفَ، فأبدَلوا من الجيم الأَخيرةِ ياءً، فاجتمعتْ مع الياء الأُولى، فخفَّفوا بحذف إِحدى الياءَين، فصار دَيَاجٍ من قَبِيل المنقوص[٦].

وقالوا: دِيْوَان[٧]، وأَصلُه دِوَّانٌ، ومثالُه فِعَّالٌ، والنونُ فيه لامٌ لقولهم: دَوَّنتُ ودُوَيْوِين في التحقير.

فإن قيل: فهلَّا قلبتُم الواوَ ياءً لوقوع الياءِ الساكنةِ قبلَها على حدِّ قلبِها في سيِّد وميِّت.

قيل: لأَنه كان يؤَدِّي إِلى نقضِ الغرضِ، لأَنهم كرهوا التضعيفَ في دِوَّان، فأَبدَلوا ليختلفَ الحرفان.

---

(١) في ط، ر: «دهدوة». تحريف، وهذا استدلال المازني وغيره، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٣-٣٩٤، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٣٢، والمنصف: ٢/ ١٧٥، ٣/ ٧٧، وسر الصناعة: ٢٣٣، ٧٤٠، وشرح الملوكي: ٢٥٣، والممتع: ٣٧٨-٣٧٩.
(٢) انظر في ذلك سر الصناعة: ٢٣٣، ٧٤١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٧.
(٣) هو «مكيال لأهل العراق»، اللسان (مكك).
(٤) حكى ابن جني وابن عصفور عنه «مكوك ومكاكي»، انظر سر الصناعة: ٧٦٣، وشرح الملوكي: ٤٠٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٨.
(٥) انظر اللسان (دجج).
(٦) انظر سر الصناعة: ٧٦٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٨.
(٧) هو «مجتمع الصحف»، اللسان (دون)، وانظر المعرب: ١٥٤.

فلو[1] أَبدَلوا الواوَ فيما بعدُ وقالوا: دِيَّان لعادوا إِلى نحوٍ ممَّا فرُّوا منه، مع أَن الياءَ غيرُ لازمةٍ لأَنها إِنما أُبدلتْ تخفيفاً، أَلا ترى أَنهم قالوا: دَواوِين، فأَعادوا الواوَ لـمَّا زالتْ الكسرةُ من قبلِها؟ فبانَ لك أَن هذه الياءَ ليستْ لازمةً لأَنها تَرجعُ إِلى أَصلها في بعض الأَحوال، وقد قال بعضُهم: دَيَاوِين[2]، فجعَلَ البدلَ لازماً[3].

وقالوا: دِيْباج[4]، والأَصل دِبَّاجٌ، دلَّ على ذلك قولُهم: دَبَابِيج[5] بالباء في الجمع، كأَنهم كرهوا التضعيفَ، فأَبدَلوا، وقالوا: قِيْراط، وأَصلُه قِرَّاطٌ على ما تقدَّمَ، فأَبدَلوا من الراء الأُولى ياءً لِثقلِ التضعيف، دلَّ على ذلك قولُهم في الجمع: قَرَارِيطُ، فظهورُ الراء دليلٌ على ما قلناه[6].

وقالوا: شِيْراز[7]، وقالوا في الجمع: شَرَارِيز[8] وشَوَارِيز، فمَن قال: شَرارِيز كان أَصلُه عنده شِرَّاز كقِرَّاط، ومَن قال: شَوَارِيز كانت الياءُ عنده مُبدَلةً من الواو الساكنةِ على حدِّ الإِبدال في مِيْزان ومِيْعاد[9].

فإِن قيل[10]: فإِن مثالَ فِوْعال غيرُ موجودٍ، فكيف ساغ حملُ شِيْرازٍ على مثالٍ لا نظيرَ له.

---

(١) في ط: «فلوا». خطأ.

(٢) حكاه ابن دريد في الجمهرة: ٢٦٤، وأبو الطيب في الإبدال: ٢/ ٤٧٤، وصاحب اللسان (دون)، وانظر المعرب: ١٥٤.

(٣) من قوله: «وقالوا: ديوان...» إلى قوله: «لازماً» قاله في شرح الملوكي: ٢٥٣-٢٥٤، وقاله أيضاً ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٥ بخلاف يسير.

(٤) هو ضرب من الثياب، معرب، انظر المعرب: ١٤٠، ١٤٣.

(٥) حكاه سيبويه: ٣/ ٤٦٠، وابن دريد، وابن يعيش، انظر جمهرة اللغة: ٢٦٤، وسر الصناعة: ٧٤٩، وشرح الملوكي: ٢٤٦.

(٦) انظر سر الصناعة: ٧٤٨، ٧٥١، ٧٥٧، وشرح الملوكي: ٢٤٩.

(٧) هو اللبن الرائب المستخرج ماؤه، القاموس (شرز).

(٨) حكاه الأخفش، كما في سر الصناعة: ٧٤٨، ٧٥٠-٧٥١، والارتشاف: ٣١٦.

(٩) انظر شرح الملوكي: ٢٤٩-٢٥٠، والممتع: ٢٨٩، ٣٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١١.

(١٠) هذا الاعتراض والجواب عليه في سر الصناعة: ٧٤٩.

قيل: عدمُ النظيرِ لا يضرُّ مع قيامِ الدليلِ، أَما إِذا وُجدَ كان مُؤْنِساً، وأَما أَن يتوقَّفَ ثبوتُ الحكمِ مع قيامِ دليلِهِ على وجوده فلا.

وقالوا: دِيماس للسِّجن وللسَّرَب، يقال للسَّرَب أَيضاً: دَيْماس، وقالوا في جمعه: دَمَامِيس ودَيَامِيس[1]، فمَن قال: دَمَامِيس كانت الياءُ مُبدَلةً من الميم في الواحد، وكان من قَبيل قِيْراط وقَرَارِيط، ومَن قال: دَيَامِيس لم تكن مُبدَلةً، وكانت مَزيدةً للإِلحاق بسِرْدَاح، ولذلك قال سيبويه: فيمَن قال: شَوَارِيز ودَيَامِيس[2].

وقالوا في اتَّصلتُ: ايْتَصلتُ، أَبدَلوا من التاء الأُولى ياءً للعِلَّة المذكورةِ، قال الشاعر[3]:

قَامَ بها يُنْشِدُ كُلَّ مُنْشِدِ ... فايْتَصَلتْ بِمثْلِ ضَوءِ الفَرْقَدِ

[١٠/ ٥٧] أَرادَ اتَّصلتْ، فكَرِه التضعيفَ، وقالوا: إِنْسان وأَنَاسِيُّ، وظَرِبَان وظَرَابيُّ، فأَما أَنَاسِيُّ فأَصلُه أَنَاسِينُ على حدِّ سِرْحان وسَرَاحِين، فأَبدَلوا من النون ياءً، وأَدغَموا الياءَ المُبدَلةَ من النون في الياء الأُولى المُبدَلةِ من الأَلف في إِنسان.

وقيل: أَنَاسِيُّ ليس بتكسير إِنسان، وإِنما هو جمعُ إِنْسِيٍّ كبُخْتِيٍّ وبَخَاتِيّ[4].

وكذلك ظَرِبَان بفتح الظاء وكسرِ الراء، وهي دُوَيبَّة كالهِرَّة مُنْتِنةٌ، تزعمُ العربُ أَنها إِذا فَسَتْ في ثوب أَحدِهم حين يصيدُها يَبْلَى الثوبُ ولا تَبْلَى رائحتُها[5]، وفي «المثَل فَسَا

---

(١) انظر أدب الكاتب: ٥٦٤، والصحاح (دمس) والنكت: ١١٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٧٦، والممتع: ٩٨، ٣٧٥.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٦٠.

(٣) لم يعرف، وتخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٠٩، وزد ضرائر الشعر: ٢٢٨.

(٤) من قوله: «أناسي...» إلى قوله: «بخاتي» قاله في شرح الملوكي: ٢٥٦ بخلاف يسير، وأجاز الزجاج أن يكون «أَناسي» جمع إنسان وإِنسيّ، ودفع ابن سيده أن يكون أَناسي جمع إِنسيّ، وذكر الوجهين كلٌّ من الجوهري والرضي وابن منظور، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٧١، وسر الصناعة: ٧٥٨، والمحتسب: ٢/ ٧٢، والصحاح (أنس)، والمخصص: ١/ ١٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١١-٢١٢، واللسان (أنس).

(٥) انظر الصحاح (ظرب)، والسيرافي: ٦٣٤، وسفر السعادة: ٣٥٤.

بينَهم الظَّرِبَان[١]» إذا تَقاطَعوا، ويُجمعُ على ظَرَابِين كسَرَاحِين، وقالوا: ظَرَابِيٌّ، أَبدَلوا من النون ياءً كما قالوا: أَناسِيُّ، قال الشاعر[٢]:

وهَلْ أَنْتُمُ إِلَّا ظَرَابِيُّ مَذْحِجٍ ... تَفَاسَى وتَسْتَنْشِي بآنُفِها الطُّخُمِ

[١٠/ ٢٨] وربَّما قالوا في الجمع: ظِرْبَى كحِجْلَى[٣]، قال الفرزدق[٤]:

وما جَعَلَ الظِّرْبَى القِصَارَ أُنوفُها ... إلى الطِّمِّ مِنْ مَوْجِ البحارِ الخُضَارِمِ

وربَّما جاء هذا البدلُ في غير التضعيف، أَنشدَ سيبويه لرجل مِن يَشْكُرَ[٥]، وقيل: هو مصنوعٌ لخلف الأحمر[٦]:

ومَنْهَلٍ ليس له إلخ

أَرادَ الضَّفادِعَ، فأَبدلَ من العين الياءَ ضرورةً، والمَنْهل: المَوْرِد، والحَوَازِق: الجماعاتُ، واحدتُها حَزِيقةٌ، جُمعتْ جمعَ فاعلةٍ، كأَنها حازِقةٌ، لأَن الجمعَ قد يُبنَى على غير واحدِه.

والنَّقَانِقُ أَصواتُ الضَّفادع، واحدُها نَقْنَقَة[٧]، وأَنشدَ[٨] أيضاً:

---

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٢/ ٧٤، والمستقصى: ٢/ ١٨٠.

(٢) البيت بلا نسبة في العين: ٤/ ٢٢٦، وسفر السعادة: ٣٥٤، والصحاح واللسان والتاج (ظرب).
والطَّخْم جمع أطخم، «والطَّخْمة: سواد في مقدَّم الأنف»، اللسان (طخم).

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ٣٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٢/ ٣١٩.
والطم: الماء، الخضارم: الكثير.

(٥) هذا سهو، فالبيت غير منسوب في الكتاب، وإنما نسب فيه الشاهد الذي قبل هذا الشاهد إلى رجل من بني يشكر، انظر الكتاب: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣، [هارون]، ١/ ٣٤٤ [بولاق].

(٦) سلف البيتان تامين: ١٠/ ٤٩، كذا قال الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٤٤، وحكى البغدادي عنه ذلك في شرح شواهد الشافية: ٤٤٣، والبيتان لم ينسبا، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٠، وزد الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨٢، والإغفال: ٢/ ٢٧٤، والبغداديات: ١٦١، والنكت: ٥٩٤، وضرائر الشعر: ٢٢٦.

(٧) تفسيره قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٤٤.

(٨) أي سيبويه، وهذا البيت هو الذي نسب في الكتاب ٢/ ٢٧٢-١٧٣ إلى رجل من يشكر،=

لَها أَشارِيْرُ الخ

فأَرادَ الثعالبَ وأَرَانِبَها، فاضطُرَّ إِلى الإِسكان، فلم يُمكنْه ذلك، فأَبدلَ من الباء ياءً ساكنةً في موضعِ الجرِّ، يصفُ عُقاباً، والأَشَارِير جمعُ إِشْرَارة، وهي القطعةُ من اللَّحمِ، تُجَفَّفُ للادِّخار، ومعنى مُتمَّرة مُجففَّة، من التَّمر، يريدُ بقَّاها في وَكْرِها حتى تَجفَّ لكثْرتها، والوَفْر: القِطعُ من اللَّحم، وأَصلُ الوَخْز الطَّعنُ الخفيفُ، يريدُ ما يقطعُه من اللَّحم بسرعة[1]، وأَما قولُه[2]:

إِذا ما عُدَّ أَرْبعةٌ إِلخ

أَرادَ [٣٢٢/ ب] سادِساً، فأَبدلَ من السِّين ياءً ضرورةً، ومثلُه قولُ الراجز[3]:

يَفْدِيْكَ يا زُرْعَ أَبي وخالي قَدْ مَرَّ يومانِ وهذا الثَّالي

وأَنتَ بالهِجْرانِ لا تُبالي

[١٠/ ٢٨] فإنه أَبدلَ من الثاء الثانيةِ ياءً، كأنه كره باب سَلِسٍ وقَلِقٍ[4]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والواوُ تُبدَلُ من أُختَيها، ومن الهمزة، فإِبدالُها من الأَلف في نحو ضَوَارِبِ، وضُوَيريبِ[5] تصغيرَ ضِيْراب[6] مصدرَ ضارَبَ، وأَوَادِم

=وسلف البيت: ١٠/ ٤٩، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٠، وزد الأصول: ٣/ ٤٦٧، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٩٠، ١/ ٢٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٨١، والبغداديات: ١٦١، والنكت: ١٤٧، ٥٩٤، وشرح الملوكي: ٢٥٤.

(١) شرحه للبيت قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٤٤، وانظر شرح الملوكي: ٢٥٤.

(٢) سلف البيت تاماً: ١٠/ ٤٩، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١١، وزد القلب والإبدال لابن السكيت: ٦٠، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢١٧، وضرائر الشعر: ٢٢٦.

(٣) الأبيات بلا نسبة في سر الصناعة: ٧٦٤، وشرح الملوكي: ٢٥٥، والممتع: ٣٧٨، وشرح شواهد الشافية: ٤٤٨-٤٤٩، والثاني والثالث في ضرائر الشعر: ٢٢٧، والثاني في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١١.

(٤) كذا في شرح الملوكي: ٢٥٥.

(٥) في ط، ر، المفصل: ٢٦٦: «ضويرب». تحريف، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٣.

(٦) في المفصل: ٢٦٦ «ضراب». تحريف.

وأُوَيْدم، ورَحَوِيّ وعَصَويّ وإِلَوَان تثنيةَ إِلَى اسماً.

ومن الياء في نحو مُوْقِن وطُوْبَى ممَّا سَكنَ ياؤه غيرَ مدغَمةٍ، وانضمَّ ما قبلها، وفي بَقْوَى وبُوْطِرَ من بَيْطَرَ، وهذا أَمرٌ مَمْضوٌّ عليه، وهو نَهُوٌّ عن المنكَر، وفي جِبَاوَة، ومن الهمزة في نحو جُونة وجُوَن كما سلفَ في تخفيفها).

قال الشارح: وأَما إِبدالُ الواوِ فقد أُبدلتْ من أُختَيها ومن الهمزة، والمرادُ بقولنا: أُختَيها الأَلفُ والياءُ، لأَنهنَّ جميعاً من حروف المدِّ واللِّينِ، وقد مثَّلَ بأَمثلةٍ[1] متعدِّدةٍ، وعِلَّةُ كلِّ واحدٍ منها غيرُ الأُخرى، لكنه جمعَ بينهنَّ الانقلابُ من الياء إِلى الواو، وأَنا أَشرحُ ذلك شيئاً فشيئاً.

فأَما[2] إِبدالُها من الأَلف ففي نحو فاعِل وفاعَل وفاعُول وفاعَال، وذلك نحوُ ضارِب وخاتَم وعاقُول[3] وسابَاط[4]، فمتى أَردتَ تحقيرَ شيءٍ من ذلك أَو تكسيرَه قلبتَ أَلفَه واواً، وذلك نحوُ ضُوَيرِب وضَوارِب، وخُوَيْتِم وخَواتِم، وعُوَيْقِيل وعَوَاقِيل، وسُوَيْبِيط وسَوَابِيط.

فأَما عِلَّةُ قلبِها في التحقير فظاهرةٌ، وذلك لانضمامِ ما قبل الأَلف، وأَما قلبُها في التكسير فبالحملِ على التحقيرَ، وذلك أَنك إِذا قلتَ: ضَوَارِب وخَوَاتِم فلا ضمَّةَ في الضاد والخاءِ تُوجبُ انقلابَ الأَلف إِلى الواو، لكنك لـمَّا كنتَ تقولُ في التحقير: خُوَيْتِم قلتَ في التكسير: خَوَاتِم[5]، قال[6]:

---

(١) في ط، ر: «ما مثله». تحريف.

(٢) في ط، ر: «وأما»، وما أثبت أَحسن.

(٣) «الموضع الذي فيه معاطف»، السيرافي: ٦١٨، والصحاح (عقل).

(٤) «سقيفة بين حائطين تحتها طريق»، الصحاح (سبط).

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٤٢٥، والمقتضب: ٢/ ٢٥٧.

(٦) صدر البيت:

يقُلْنَ حرامٌ ما أُحِلَّ بربِّنا

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٧٩، وسر الصناعة: ٥٨١، والمخصص: ١٠/ ١٠٨،=

وتُــــــتْرَكُ أَمـــــوالٌ عليهـــــا الخَـــــوَاتِمُ

وإنما حُمَلَ التكسيرُ في هذا على التحقير لأَنهما من وادٍ واحدٍ، وذلك أَن هذا التكسيرَ جارٍ مَجْرى التحقيرِ في كثير من أَحكامه من قِبلِ أَن عَلَمَ التحقيرِ ياءٌ ساكنةٌ ثالثةٌ قبلَها فتحةٌ، وعَلمُ التكسيرِ أَلفٌ ثالثةٌ ساكنةٌ قبلها فتحةٌ، والياءُ أُختُ الأَلفِ على ما تقدَّمَ، وما بعدَ ياءِ التحقيرِ حرفٌ مكسورٌ كما أَن ما بعد أَلفِ التكسيرِ حرفٌ مكسورٌ.

فلمَّا تَناسَبا من هذه الوجوهِ التي ذكرناها حُمِلَ التكسيرُ على التحقير، فقيل: خَوَالِد كما قيل: خُوَيْلد، وكما حُمل التكسيرُ ههنا على التحقير كذلك حُمِلَ التحقيرُ على التكسير في قولهم: أُسَيْوِد[1] في لغة مَن لم يُدغِمْ حملاً على أَسَاوِد، فلم يُدغِموا في أُسَيْوِد مع وجودِ سببِ الإِدغام[2]، وهو اجتماعُ الواو والياءِ، وسبقُ الأَولِ منهما بالسكون.

ومن ذلك أُوَيْدم وأَوَادِم، أَجرَوه مُجْرى خُوَيْتِم وخَوَاتِم حيث لزمَ الإِبدالُ لاجتماع الهمزتَين، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في تخفيف الهمزة[3].

ومن ذلك أَنك تقول في الفعل: قُوتِلَ وضُورِبَ، فتَقلبُ الأَلفَ من قاتَلَ وضارَبَ واواً لانضمامِ ما قبلها على القاعدة المذكورة، ومن ذلك رَحَوِيٌّ وعَصَوِيٌّ ونحوُهما من المقصور، الواوُ فيه بدلٌ من الأَلف في رَحًى وعَصًا، سواءٌ كانت الأَلفُ من الياء، أَو من الواو، وقد استوفيتُ الكلام على ذلك وعِلَّتِه في النسب[4].

وأَما إِلَوَان فتثنيةُ إِلَى إِذا سُميَ بها، وكذلك لَدَى وإِذا زماناً كانت أَو مكاناً، إِذا سمَّيتَ رجلاً بواحدٍ من هذه الأَشياءِ وما أَشبَهها من نحو إِلَّا وإِمَّا فإِنك إِذا ثنَّيتَه كان

=والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٥٧، والخصائص: ٢/ ٤٩٠، وشرح الملوكي: ٢٥٨.

(١) من قوله: «ففي نحو فاعل وفاعل...» إلى قوله: «أُسيود» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٨١-٥٨٢، وانظر شرح الملوكي: ٢٥٨.

(٢) انظر ما سلف: ٥/ ٢٢٣.

(٣) انظر ما سلف: ٩/ ٢٢١.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٢٧٢.

بـالواو، نحـوُ إِلَـوَان ولَـدَوان وإِذَوان وإِلَّـوَان وإِمَّـوَان في الرفـع، وتقـولُ في النصـب [١٠/ ٣٠] والجرِّ: إِلَوَيْن ولَدَوَيْن وإِذَوَيْن وإِلَّوَينِ وإِمَّوَينِ، وكذلك لو جعلتَ شيئاً مـن ذلك اسمَ امرأَةٍ، ثُم جمعتَه بالأَلف والتاءِ لقلتَ: إِلَوَات وإِذَوَات ونحوَ ذلك.

والعِلَّةُ في قلبِ ما كان من ذلك واواً من قِبلِ أَنها أُصولٌ غيرُ زوائدَ ولا مبدَلـةٌ، فلـمَّا لم يكنْ لها أَصلٌ تُرَدُّ إِليه إِذا تحرَّكتْ، ولم تكنْ الإِمالـةُ مسـموعةً فيهـا حُكـمَ عليهـا بـالواو، فقُلبتْ عند الحاجة إِلى حركتها واواً.

فإِن قيل: إِذا كانت أَصلاً غيرَ مُبدَلةٍ فهلَّا لم يَجُزْ قلبُها واواً إِذ لـيس لهـا أَصـلٌ في الـواو ولا الياءِ.

فالجوابُ أَن الأَمرَ كذلك، إِلا أَنها لـمَّا سُمِّي بها انتقلتْ[1] إِلى حُكـم الأَسماءِ، فحُكـمَ على أَلفها بما يُحكمُ عـلى أَلفـات الأَسماءِ التي لا تَحسنُ إِمالتُهـا، نحوُ عَصَـا وقَطَـا، وكـما تقولُ: عَصَوان وقَطَوان كذلك تقولُ: إِلَوَان ولَدَوَان.

ونحوٌ من ذلك لو سمَّيتَ رجلاً بضَرَبَ لأَعربتَه، وقلـتَ: هـذا ضَـرَبٌ، ورأَيـتُ ضَـرَباً، ومررتُ بضَرَبٍ، وإِن كان قبل التسميةِ لا يدخلُه إِعرابٌ، فكما أَن ضَرَبَ إِذا سُميَ به انتقلَ إِلى حكم الأَسماءِ، فأُعربَ، كذلك إِلى ولَدَى وإِمَّا إِذا سُـميَ بهـا انتقلتْ إِلى حكـم الأَسـماءِ، وقُضيَ على أَلفاتها بأَنها من الواو إِذ[2] كانت أَصلاً، ولم يُسمعْ فيها الإِمالةُ[3].

وقد أُبدلتْ من الياء في مُوقِن ومُوسِر ونحوِهما، وذلك أَن أَصـلَ مُـوْسِر مُـيْسِر باليـاء لأَنه من اليُسْر، وأَصلُ مُوْقِن الياءُ لأَنه من اليقين، وإِنما صـارت واواً لسكونها وانضـمامِ ما قبلها، كما أَن الـواوَ إِذا سَـكنتْ وانكسرَ مـا قبلهـا صـارت يـاءً، نحـوُ مِيـزان ومِيعـاد، فأَصلُهما الواوُ، لأَنه من الوَزن والوَعد.

---

(١) في ط، ر: «انقلبت»، وما أثبت أحسن.

(٢) في ط: «إذا»، تحريف.

(٣) من قوله: «من قبل أنها أصول...» إلى قوله: «الإمالة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٧٦- ٥٧٧ بخلاف يسير.

فإن تحرَّكتْ الواوُ في مُوْقِن ومُوْسِر، أَو زالتْ الضمَّةُ التي قبلها عادت الكلمةُ إِلى أَصلها من الياء، وذلك نحوُ قولك في التصغير: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر، وفي التكسير: مَيَاقِين ومَيَاسِير[١] كما أَن الياءَ في مِيْزان ومِيْعاد كذلك، تقولُ في تحقيرهما: مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد، وفي التكسير: مَوَازِين ومَوَاعِيد.

فإن قيل: ولِمَ كان إِذا سَكنتْ الياءُ وانضمَّ ما قبلها تُقلبُ واواً، وإِذا سَكنتْ الواوُ وانكسرَ ما قبلها تُقلبُ ياءً[٢]؟

قيل: لشَبِهِهما بالأَلف، وذلك أَن الواوَ والياءَ إِذا سكَنتا، وكان ما قبلَ كلِّ واحدٍ منهما حركةٌ من جنسهما كانتا مدَّتَين كالأَلف، وكما أَن الأَلفَ منقلبةٌ إِذا انكسرَ ما قبلها، أَو انضمَّ في نحو ضُوَيْرِب ومَفاتِيح كذلك انقلَبتْ الواوُ والياءُ إِذ قد أَشْبهتاها[٣].

إِلا أَن النطقَ بالكسرة قبلَ الواو الساكنةِ [٣٢٣/ أ] ليس مستحيلاً كاستحالةِ ذلك مع الأَلف، وإِنما ذلك مُستثقَلٌ، وكذلك النطقُ بالضمَّة قبل الياء الساكنةِ، فإِذا تحرَّكتْ هذه الواوُ، وزالتْ الكسرةُ عن الحرف الذي قبلها زالَ عنها شَبهُ الأَلفِ، وقَوِيتْ بالحركة، فعادت إِلى أَصلها[٤] على ما ذكرنا.

وأَما قولُهم: عِيْدٌ وأَعْياد فإِنه أُلزِمَ القلبَ لكثرة استعماله[٥]، فأَمَّا رِيحٌ فتكسيرُه على أَرْوَاح، قال الشاعر[٦]:

---

(١) من قوله: «فإن تحركت...» إلى قوله: «ومياسير» قاله في شرح الملوكي: ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) انظر تعليل ذلك في المنصف: ١/ ٢٢٠-٢٢١، وسر الصناعة: ٥٨٤-٥٨٥، ٧٣٦، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٣٣٥، ٤/ ٣٣٨، وسر الصناعة: ١٩.

(٣) في ط، ر «أَشبهتْهما»، تحريف، وفي د: «أَشبهتها»، لها وجه إذا عامل الواو والياء معاملة المفرد، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٢٤٣.

(٤) من قوله: «أن الواو والياء إذا...» إلى قوله: «أَصلها» قاله في شرح الملوكي: ٢٤٢-٢٤٣.

(٥) هو إبدال لازم، انظر المقتضب: ١/ ١٦٢، والشيرازيات: ١٣٥، والإغفال: ١/ ٢٣٥، وسر الصناعة: ٧٥٧، والممتع: ٢٣٦.

(٦) سلف البيت: ٥/ ٨٢.

تَلفُّـــــــــــه الأَرْواحُ والسُّـــــــــــمِيُّ

وربَّما قالوا: أَرْياح، وهو قليلٌ من قَبيل الغلط(١)، ومن ذلك طُوْبَى، الواوُ فيه مُبدَلةٌ من الياء، لأَنه فُعْلَى من الطِّيب(٢)، قلَبوا ياءه واواً للضمَّة قبلها مع سكونها، ومثلُه الكُوسَى(٣)، وهو مؤنَّثُ الأكْيَس كالأَفضَلِ والفُضْلى.

وهو قياسٌ عند الأَخفش، وشاذٌّ عند سيبويه، لأَن سيبويه [١٠/ ٣١] يُبدِلُ من ضمَّة الفاءِ في هذا الضربِ كسرةً لتصحَّ الياءُ مفرداً كان أَو جمعاً، والأَخفشُ لا يَرى ذلك إلا فيما كان جمعاً، نحوُ بِيْضٍ، ولذلك كانت مَعِيشة مَفْعِلة بكسر العينِ عنده لا غيرُ، وعند سيبويه يجوزُ أَن تكونَ مَفْعِلة ومَفْعُلة بالكسر والضمِّ(٤)، ولذلك حَمَلَ(٥) ضِيْزَى على أَنه فُعْلَى بالضمِّ، لأَنه ليس في الصفات فِعْلَى بالكسر، وفيها فُعْلَى بالضمِّ، نحوُ حُبْلَى.

وقولُه(٦): «غيرَ مُدغَمةٍ» تحرُّزٌ من مثلِ السُّيَّل والعُيَّل، فإِنك لا تقلبُ الياءَ واواً فيهما، وإِن سَكنتْ، وانضمَّ ما قبلها لتحصُّنها بالإِدغام وخروجِها عن شَبه الأَلف، إِذ الأَلفُ لا تُدغَمُ(٧) ولا يُدغَمُ فيها، لأَن المُدغَمَ والمُدغَمَ فيه بمنزلة حرف واحدٍ، يرتفعُ بهما اللِّسانُ دُفعةً واحدةً.

ولذلك يجوزُ الجمعُ بين الساكنَين إِذا كان الأَولُ حرفاً ليِّناً، والثاني مُدغَماً، كدابَّة

---

(١) حكى عمارة بن عقيل واللحياني «أرياح»، وأنكره السجستاني وابن جني، انظر المحتسب: ١/ ٤٩، والخصائص: ٣/ ٢٩٥، والمخصص: ٩/ ٨٣، والصحاح واللسان (روح).

(٢) انظر المعرب: ٢٢٦، واللسان (طيب)، وما سيأتي: ١٠/ ١٨٧.

(٣) انظر اللسان (كيس).

(٤) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٣٥، ١٠/ ١٥٩.

(٥) أي سيبويه، انظر مذهبه ومذهب الأخفش في الكتاب: ٤/ ٣٦٤، والمقتضب: ١/ ١٦٨، والأصول: ٣/ ٢٦٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٧٣، والسيرافي: ٥٨٢، والشيرازيات: ٥٣٩، والنكت: ١٢٠٣، وانظر مصادر أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٩.

(٦) أي الزمخشري، وهو قول ابن جني وتقييده، انظر شرح الملوكي: ٢٥٧، ٢٦٠.

(٧) كذا في سر الصناعة: ٥٨٦.

وشابَّة لأَن لِينَ الحرف الأَولِ وامتدادَه كالحركة فيه، والمُدغَمُ كالمتحرِّك، وإِذا كان كذلك لم تتسلَّطْ الحركةُ على قلبِها، قال أَبو النجم[(١)]:

كــأَنَّ رِيْــحَ المِسْــكِ والقَرَنْفُــلِ نَبَاتُــــه بــــينَ الــــتِّلاعِ السُّــــيَّلِ

وقال الآخر[(٢)]:

يَحْمِــي الصِّــحَابَ إِذا تكــونُ كَرِيهــةٌ فــإِذا هُــمُ نَزَلــوا فمَــأْوَى العُيَّــلِ

[١٠/ ٣٢] أَلا ترى أَن الضمَّةَ لم تؤثِّرْ في ياء السُّيَّل ولا العُيَّل لإِدغامها؟ وإِن كانت في الحقيقة ساكنةً، وكذلك اخْرِوَّاطٌ[(٣)] واجْلِوَّاذٌ[(٤)]، لم يَقلبوا الواوَ الساكنةَ ياءً لانكسار ما قبلها، وذلك لِمَا ذكرناه من تحصُّنها بالإِدغام[(٥)].

فإِن قيل[(٦)]: فإِنهم يقولون: دِيْوانٌ، وأَصلُه دِوَّانٌ قيل: القلبُ هنا لِثِقلِ التضعيفِ لا لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فهو من قَبيل دِينار وقِيراط في دِنَّار وقِرَّاط، لا من قَبيلِ مِيْزان ومِيْعاد، ولذلك كان من الشاذِّ غيرِ المَقِيس[(٧)].

وأَما ضُوَيْرِيب[(٨)] فهو تصغيرُ ضِيْراب مصدرِ ضارَب، والياءُ فيه منقلِبةٌ عن أَلفِ

---

(١) البيتان في ديوانه: ٣٦١-٣٦٢، وسر الصناعة: ٥٨٦، والطرائف الأدبية: ٧١، وهما بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٥.
السُّيَّل: الصَّوابُّ.

(٢) هو أبو كبير الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٥، وعجز البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٥.
والعُيَّل: جمع عائل.

(٣) اخرَّوط السَّير: امتدَّ، الصحاح (خرط).

(٤) «المضاء والسرعة في السير»، اللسان (جلذ).

(٥) حكى ابن جني عن بعضهم اجليواذ واخريواط، انظر سر الصناعة: ٥٨٤، ٥٨٦، ٧٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٥، ٢/ ٢١١، والارتشاف: ٤٩٥.

(٦) انظر سر الصناعة: ٥٨٤، ٥٨٧، ٧٣٥.

(٧) من قوله: «وأَما بَقْوى ونحوه» إلى قوله: «المقيس» قاله في شرح الملوكي: ٤٩٧-٤٩٩.

(٨) في ط: «ضويرب». تحريف.

ضارَبَ للكسرة قبلها، ومثلُه قِيْتالٌ في مصدر قاتَلَ، هذا هو الأَصلُ، ومَن قال: ضِرَاب وقِتَال فإِنه حذفَ الياءَ تخفيفاً للعِلم[١] بموضعها، وإِذا صُغرَ هذا المصدرُ قيل: ضُوَيْرِيب، فالواوُ بدلٌ من الياء المبدَلةِ من أَلف فاعَلَ، والياءُ الأَخيرةُ بدلٌ من أَلف فِيْعال على حدِّها في سِرْهاف.

وأَما بَقْوَى ونحوُه ممَّا هو من الأَسماء على فَعْلَى معتلِّ اللَّامِ فما كان من ذلك من الياء فإِنك تَقلبُ ياءَه إِلى الواو، نحوُ التَّقْوَى والرَّعْوَى والشَّرْوَى، فالتَّقْوَى من وَقَيتُ، والبَقْوَى من بَقيتُ، أَي انتظرتُ، والرَّعْوَى من رَعيتُ، والشَّرْوَى من شَرَيتُ[٢]، والصفةُ تُتركُ على حالها، نحوُ خَزْيَا وصَدْيَاورَيَّا، ولو كانت رَيَّا اسماً لقلت: رَوَّى، كأَنهم فرَّقوا بين الاسم والصفةِ.

وإِنما قلَبوا الياء إِلى الواو[٣] ههنا لأَن الياءَ أُختُ الواو، وقد غلَبَتْ الياءُ الواوَ في أَكثرِ المواضعِ من نحوِ سَيِّد ومَيِّت وشَويتُه شَيًّاً، وطَويتُه طَيًّاً، فأَرادوا أَن يُعوِّضوا الواوَ من كثرة دخولِ الياءِ عليها، فيكونَ ذلك كالقِصاص[٤]، فقلَبوا الياءَ واواً ههنا.

وإِنما اختصُّوا هذا القلبَ بالاسم دون الصفة، وذلك لأَن الواوَ أَثقلُ من الياء، فلـمَّا عزَموا على قلبِ الأَخفِّ إِلى الأَثقل لضربٍ من الاستحسان جعلوا ذلك في الأَخفِّ لأَنه أَعدلُ من أَن يجعلوا الأَثقلَ في الأَثقل، والأَخفُّ هو الاسمُ، والأَثقلُ هو الصفةُ لمقارَبتها الفعلَ[٥] وتضمُّنِها ضميرَ الموصوف[٦].

---

(١) في ط، ر: «وللعلم».

(٢) كذا في السيرافي: ٥٨٢، وسر الصناعة: ٥٩٢، وانظر هذه المواد في الصحاح.

(٣) في د، ط، ر: «الواو إلى الياء»، خطأ، وانظر سر الصناعة: ٨٨.

(٤) من قوله: «وأما بَقْوَى ونحوُه...» إلى قوله: «كالقصاص» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٨-٨٩، ٥٩٢ بخلاف يسير، وانظر المقتضب: ٢/ ١٥٧.

(٥) من قوله: «وإنما اختصوا...» إلى قوله: «الفعل» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٦) انظر فيما سلف الكتاب: ٤/ ٢٤١، ٤/ ٣٨٩، والمقتضب ١/ ١٧٠، والأصول: ٣/ ٢٦٦، والشيرازيات: ٢٠٢، والخصائص: ١/ ٨٧، ١/ ١٣٣-١٣٤، والنكت: ١١٣٨، ١٢١٣.

وأَما بُوطِرَ فالواوُ فيه مُبْدَلَةٌ من ياء بَيْطَرَ المزيدةِ للإلحاق بدَحْرَجَ كسَيْطَرَ وبَيْقَرَ[١]، وإِذا أَسندتَه إلى المفعول قلت: سُوْطِرَ وبُوْطِرَ، فتصيرُ الياءُ واواً للضمَّة قبلها وسكونِها[٢].

وأَما قولُهم: هذا أَمرٌ مَمْضُوٌّ عليه، فالواوُ الأَخيرةُ فيه بدلٌ من الياء التي هي لامٌ في مضيتُ، وكذلك قالوا: هو أَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر، وهو مِن نَهيتُ، وشربتُ مَشُوّاً[٣]، وهو من مشيتُ، لأَن المُسهِلَ[٤] يُوجِبُ المَشْيَ[٥].

وإِنما أَبدَلوا الياءَ واواً لأَنهم أَرادوا بناءَ فَعُول[٦]، فكَرهوا أَن يَلتبسَ ببناء فَعِيل لو قيل: مَشِيٌّ ونَهِيٌّ.

وأَما جِبَاوَة فهو مصدرُ جَبيتُ الخَراجَ، والأَصلُ جِبَايَة، لأَنه من الياء، وإِنما أَبدَلوا الياءَ واواً للعِلَّة في التَّقْوَى والبَقْوَى، وهو تعويضُ الواوِ من كثرةِ دخولِ الياء عليها[٧].

وأَما إِبدالُها من الهمزة في نحو جُوْنة وجُوَن فقد تقدَّمَ شرحُه في تخفيف الهمزة بما أَغنَى عن إِعادته[٨]، فاعرفْه. [١٠/ ٣٣]

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والميمُ أُبدلتْ من الواو واللَّامِ والنونِ والباءِ، فإِبدالُها من الواو في فَمٍ وحدَه، ومن اللَّام في لغةِ طيِّىءٍ في نحوِ ما رَوَى النَّمِرُ بنُ تَوْلَب عن

---

(١) أي هاجَر، اللسان (بقر).

(٢) انظر سر الصناعة: ٥٩٣، فإن كلام الشارح مماثل لما جاء فيه، والمنصف: ٢/ ٢٤.

(٣) المَشُوّ: الدواء الذي يُسْهِلُ، انظر إصلاح المنطق: ٣٣٥، واللسان (مشي).

(٤) انظر الصحاح (مشا).

(٥) انظر الأقوال السالفة في إصلاح المنطق: ٣٣٥، والخصائص: ١/ ٨٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٤، والصحاح واللسان (مضي)، (نهي)، (مشي).

(٦) في ط، ر: «الفعول».

(٧) من قوله: «وأما قولهم: هذا...» إلى قوله: «عليها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٨٩ بخلاف يسير، وانظر سر الصناعة أيضاً: ٨٧-٨٨، والمنصف: ٢/ ١٥٧.

(٨) انظر ما سلف: ٩/ ٢١٢.

رسول الله ﷺ، وقيل: إنه لم يَروِ غيرَ هذا، «ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفرِ»، ومن النونِ في نحو عَمْبَر وشَمْباء ممَّا وقعتْ فيه النونُ ساكنةً قبل الباءِ، وفي قولِ رؤبةَ:

يــا هــالَ ذاتَ المَنْطِــقِ التَّمْتــامِ وكَفِّــكِ المُخَضَّــبِ البَنَــامِ

وطامَه اللهُ على الخير، ومن الباء في بناتِ مَخْرٍ، وما زلتُ راتِماً على هذا، ورأيتُه مِن كَثَمٍ، وقولِه:

فبــادَرَتْ شــاتَها عَجْــلَى مُثــابِرَةً حتـى اسْتَقَتْ دونَ مَحْنَى جِيـدِها نُغَـمَا

قال ابنُ الأعرابيِّ: أراد نُغَبًا).

قال الشارح: قد أُبدلتْ الميمُ من أَربعةِ أَحرفٍ الواوِ واللَّامِ والنونِ والباءِ.

أَما إبدالُها من الواو ففي فَمٍ وحدَه، الأَصلُ فيه فَوْهٌ، عينُه واوٌ، ولامُه هاءٌ، يدلُّ على ذلك قولُهم في التصغير: فُوَيْه، وفي التكسير: أَفْواه، ووزنُه فَعْل بفتحِ الأَولِ وسكونِ الثاني، إلا أَنه وقعتْ الهاءُ فيه طَرَفاً[1]، وهي مشبَّهةٌ بحروف اللِّينِ، فحُذفتْ على حدِّ حذفِ حروفِ اللِّين من نحو يَدٍ ودَمٍ، ومثلُه شَفَةٌ وسَنَةٌ [٣٢٣/ ب] فيمَن قال: شافهتُه، وعملتُ معه مُسانَهةً[2].

فلمَّا حُذفتْ الهاءُ بقي الاسمُ على حرفَين، الثاني منهما واوٌ، والأَولُ مفتوحٌ، فكان إبقاؤه على حاله يؤَدِّي إلى قلبِها أَلفاً لتحرُّكِها بحركاتِ الإعرابِ، وكونِ ما قبلها مفتوحاً على حدِّ عَصا ورَحَى، والأَلفُ تُحذفُ عند دخول التنوينِ عليها لالتقاء الساكنَين كعَصا، فيبقى الاسمُ المتمكِّنُ على حرف واحدٍ، وهو معدومٌ.

فلمَّا كان يُفضي[3] إبقاءُ الواوِ إلى[4] ما ذُكرَ أَبدَلوا منها الميمَ، لأَن الميمَ حرفٌ صحيحٌ

---

(١) سقط من ط، ر: «طرفاً»، خطأ.

(٢) بهذا مثل ابن جني في سر الصناعة: ٤١٤، أي «عاملتُه بالسنة»، أو استأجرته»، اللسان (سنه).

(٣) في ط، ر: «يقتضي». تحريف.

(٤) في ط، ر: «على». تحريف.

لا تَثْقُلُ عليه الحركاتُ، وهو من مَخْرج الواو، لأَنهما من الشَّفَة، وفيها غُنَّةٌ تُناسِبُ لِينَ الواو[١]، فلذلك أَبدَلوها منها.

فإِن قيل: ما الدليلُ على فتح الفاء دون أَن تكونَ مضمومةً أَو مكسورةً قيل: اللَّفظُ يَشهدُ بذلك[٢].

فإِن قيل: فقد حكَى أَبو زيد فيها فُمٌ وفِمٌ بالضمِّ والكسرِ[٣] قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكمُ إِنما هو على الأكثر، والكثيرُ المشهورُ هو الفتحُ، والضمُّ والكسرُ قليلٌ من قَبيل الغلطِ، ووجهُه أَنهم رأَوا الفاءَ تختلفُ من هذا الاسمِ إِذا أُضيفَ نحوَ هذا فُوكَ، ورأَيتُ فاكَ، ومررتُ بِفيك، فعامَلوه في حال الإِفرادِ تلك المعامَلةَ، وأَما قولُ الشاعر[٤]:

يـا لَيْتَهـا قَـدْ خَرَجَـتْ مِـنْ فُمِّـه ... حتَّـى يَعـودَ المُلْـكُ في أُسْطُمِّهِ

[١٠/ ٣٤] فقد رُويتْ بضمِّ الفاءِ وفتحِها مع تشديدِ الميم، فأَما ضمُّ الفاءِ فقد تقدَّمَ

---

(١) من قوله: «الأصل فيه فوه...» إلى قوله: «الواو» قاله في شرح الملوكي: ٢٩١ بخلاف يسير.

(٢) هو مضمون تعليل السيرافي: ٥٧٧، والفارسي وابن جني، انظر البغداديات: ١٤٩، ١٥٣، ٢٠٠، ٥٠٤، والشيرازيات: ٣٢٩، والعضديات: ٢٤، ٢٢٦، وسر الصناعة: ٤١٤، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٢٤٠، والأصول: ٣/ ٢٧٣، والمخصص: ١/ ١٣٤-١٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤٠-٢٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٥.

(٣) انظر حكاية أبي زيد وتوجيهها في سر الصناعة: ٤١٤، والفاء في «فم» مثلثة كما في إصلاح المنطق: ٨٤، وأدب الكاتب: ٥٧١، والصحاح (فمم).

(٤) هو العجاج كما في الخزانة: ٢/ ٢٨٣، والبيتان في ديوانه: ٢/ ٣٢٧، وانتهى المحقق الجليل إلى أنهما منحولان عليه، انظر الديوان: ٢/ ٤٧٧، ونسبا إلى محمد بن ذؤيب العماني في اللسان والتاج (فمم)، وحكى ابن منظور في اللسان (طسم) أن العماني خاطب بهما الرشيد، وأن ابن خالويه نسبهما إلى جرير، وهما في ديوانه: ١٠٣٨، ونسبهما صاحب العقد الفريد: ٤/ ٤٢٣ إلى الأقيبل القيني.

ووردا بلا نسبة في سر الصناعة: ٤١٤-٤١٥، والصحاح (سطم)، (فمم)، وسفر السعادة: ٥٩-٦٠، والممتع: ٣٩١، والمقرب: ٢/ ١٧٦، والأول بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٨٤، والمحتسب: ١/ ٧٩، والخصائص: ٣/ ٢١١.

وأسطم البحر: معظمه.

الجوابُ عنه، وأَما التشديدُ فلا أَصلَ له في الكلمة لقولهم في جمعهِ: أَفْواه، وفي تصغيره: فُوَيْه، ولم يقولوا: أفمام ولا فُمَيْم.

ووجهُ ذلك أَنهم ثقَّلوا الميمَ في الوقف كما يُثقِّلون في يَجْعلّ وخالدّ، ثم أُجريَ الوصلُ مُجْرى الوقفِ[١] على حدِّ القَصبَّا[٢] والسَّبْسَبَّا[٣]، فاعرفْه.

وأَما إِبدالُها من اللَّام فقد أُبدلت من لامِ التعريفِ في لغةِ قومٍ من العرب، ويقالُ في لغة طيِّءٍ: امْرجُل في الرجُل، ورَوى النَّمِرُ بنُ تَوْلَب عن النبي ﷺ «ليس مِن امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ»، وقيل: إِنه لم يَرْوِ عن النبي ﷺ سِوى هذا الحديثِ، ومع ذلك فهو شاذٌّ لا يقاسُ عليه غيرُه، وقد تقدَّم ذلك بأَشْبعَ من هذا اللَّفظِ[٤].

وأَما إِبدالُها من النون فقد أُبدلتْ إِبدالاً مطَّرداً في كلِّ نونٍ ساكنةٍ وقعتْ بعدَها باءٌ، فإنها تُقلبُ ميماً، نحوُ عَمْبَر وشَمْباء وعَمْ بكر، وذلك من قِبلِ[٥] أَن النونَ حرفٌ ضعيفٌ رِخْوٌ يمتدُّ في الخَيشوم بغُنَّةٍ، والباءُ حرفٌ شديدٌ مجهورٌ مَخرجُه من الشَّفَة، وإِذا جئتَ بالنون الساكنةِ قبلَ الباء خرجتَ من حرفٍ ضعيفٍ إلى حرف يضادُّه ويُنافِيه، وذلك مِمَّا يَثقُلُ، فجاؤوا بالميم مكانَ النونِ، لأَنها تشاركُها في الغُنَّة، وتوافِقُ الباءَ في المَخْرج لكونهما من الشَّفَة، فيتجانَسُ الصوتُ بهما، ولا يختلفُ.

أَلا ترى أَنهم قالوا: ﴿صِرَٰطَ﴾[٦] بالصاد، والأَصلُ «سِرَاطٌ» بالسين[٧]، لأَنه من

---

(١) من قوله: «فقد رويت...» إلى قوله: «الوقف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤١٥-٤١٦ بخلاف يسير.

(٢) هي كلمة من بيت رجز سلف: ٩/ ١٥٩.

(٣) هي كلمة من بيت رجز سلف: ٩/ ١٥٩.

(٤) سلف الحديث والكلام على تلك اللغة: ٩/ ٣٧.

(٥) انظر تعليل ذلك في السيرافي: ٥٧٦-٥٧٧، وسر الصناعة: ٤٢١-٤٢٢، والخصائص: ٣/ ٢٠، والنكت: ١١٣٧-١١٣٨.

(٦) الفاتحة: ١/ ٧.

(٧) انظر ما سلف: ٩/ ٩٨، ٩/ ٢٥٠.

سَرَطْتُ الشيءَ إِذا ابتلعتُه(١)، كأَن الطريقَ يَبتلعُ المارَّةَ، ولـمَّا رأَوا أَن السينَ حرفٌ [١٠/ ٣٥] ضعيفٌ مهموسٌ مُنْسَلٌّ، والطاءُ شديدٌ مُطْبَقٌ جاؤوا بالصادِ لتوافقَ السينَ في الهمْس والصَّفيرِ، وتُوافقَ الطاءَ في الإِطباق، فيتجانسَ الصوتُ، ولا يختلفَ.

وإِذا كانوا فعَلوا ذلك ههنا مع الفصل كان في عَمْبَر وشَمْباء أَلْزَمَ، وإِن تحرَّكتْ هذه النونُ نحوَ الشَّنَب والعِنَبِ وعَنَابِر قَوِيَتْ بالحركة، وصار مَخرجُها من الفم، وبَعُدتْ عن الميم، ولم تقعْ موقعَها(٢) في البدل، ومن ذلك قولُ رؤبةَ(٣):

يا هالَ ذاتَ المَنْطِقِ إلخ

قالوا: أَرادَ البَنَانَ، فأَبدلَ النونَ ميماً لِمَا بينَهما من المقارَبة، ولفَرْطِ قُربِ ما بينهما قد يَجمعون بينهما في القافية، قال الشاعر(٤):

بُنَيَّ إِنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ المَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمُ

وقال الآخر(٥):

يَطْعُنُها بخَنْجَرٍ مِنْ لَحْمِ دُوْنَ الذُّنَابَى في مَكانٍ سُخْنِ

---

(١) انظر اللسان (سرط).

(٢) من قوله: «وأما إبدالها من النون...» إلى قوله: «موقعها» قاله في شرح الملوكي: ٢٨٩-٢٩٠ بخلاف يسير.

(٣) سلف البيت وبيت آخر يليه في أول الفصل، وهما في ديوان رؤبة: ١٤٤، وسر الصناعة: ٤٢٢، والعيني: ٤/ ٥٨٠، وشرح شواهد الشافية: ٤٥٥، ووردا بلا نسبة في الممتع: ٣٩٢، والمقرب: ٢/ ١٧٦.

وهال مرخم هالة، والتمتام: الذي يتردد في التاء عند نطقه، شرح شواهد الشافية: ٤٥٧-٤٥٨.

(٤) نسب البيتان إلى امرأة قالتهما لابنها، كما في نوادر أبي زيد: ٤٠٠، وهما بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢١٧، والكامل للمبرد: ٣/ ٨٥، والمنصف: ٣/ ٦١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢١، والخزانة: ٤/ ٥٣٣، وشرح أبيات المغني: ٨/ ٦٧.

(٥) البيتان بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢١٨، وسر الصناعة: ٤٢٣، وشرح شواهد الشافية: ٤٥٦ الذنابى: الذنَب.

وقالوا[١]: طَامَه اللهُ على الخير، وطَانَه، أَي جَبَلَه عليه، حكاه ابنُ السكّيت[٢]، الميمُ فيه بدلٌ من النون لأَنه من الطِّيْنة، وهي الخِلْقةُ والجِبِلَّةُ.

وقد أَبدَلوها من الباء، قالوا: بناتُ بَخْرٍ وبناتُ مَخْرٍ، حكى ذلك الأصمعيُّ[٣]، وهي سَحائبُ بِيضٌ تأتي قبلَ الصيف[٤]، قال أَبو بكر بنُ السَّراج: هو مأْخوذٌ من البُخَار، لأَنَ السَّحابَ من بُخار الأَرضِ، فعلى هذا الباءُ أَصلٌ، والميمُ بدل منها[٥]، ورُبما قالوه بالحاء غيرِ المعجَمةِ[٦]، كأَنه من البَحر، لأَن السحابَ من بُخار البحر.

وقالوا: ما زلتُ راتِماً على هذا الأَمرِ، أَي راتِباً، حُكيَ ذلك عن أَبي عمرو بنِ العلاءِ[٧]، فالميمُ بدلٌ من الباء لكثرةِ الباءِ وتصرُّفِها، أَلا تراكَ تقولُ: رَتَبَ يَرْتُبُ فهو راتِبٌ، أَي ثابتٌ، ولا تقولُ: رَتَمَ يَرْتُمُ في هذا المعنى؟ فكانت الباءُ هي الأَصلَ.

---

(١) في ط، ر: «وقال».

(٢) في القلب والإبدال: ٢٠، وما حكاه الشارح عن ابن السكيت حكاه أبو الطيب عن اللحياني، وابنُ جني عن الفارسي عن يعقوب، وابنُ سيده عن أبي عبيد، انظر الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٢٨، وسر الصناعة: ٤٢٥، والمخصص: ١٣/ ٢٨٣، وحكاه ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٤٨٦ بلا نسبة.
وحكى صاحب اللسان (طيم) عن الفارسي أن الميم في «طامه» أصلية، فلا إبدال.

(٣) حكاه عنه ابن السكيت في القلب والإبدال: ١٠، وأبو الطيب في الإبدال: ١/ ٤١، وابن جني في الخصائص: ٢/ ٨٤-٨٥، وسر الصناعة: ٤٢٣، وحكى الخليل بنات بحر، وبخر، ومخر، وكلها بمعنى واحد، انظر العين: ٣/ ٢٢٠، ٤/ ٢٥٩.

(٤) كذا تفسير بنات مخر في مصادر الحاشية السالفة.

(٥) حكى ابن جني مذهب ابن السراج، وأجاز أن تكون الميم أصلاً، من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ٣٥/ ١٢]، إلا أنه نبَّه على أن قول ابن السراج أظهر، انظر الخصائص: ٢/ ٨٥-٨٦، وسر الصناعة: ٤٢٣.

(٦) أنكر الأزهري على الليث قوله: بنات بحر [بالحاء]، انظر العين: ٣/ ٢٢٠، ٤/ ٢٥٩، وتهذيب اللغة: ٥/ ٤٠، ٧/ ٣٧٠، والصحاح واللسان (بحر)، (بخر).

(٧) حُكي هذا القول عن أبي عمرو الشيباني في سر الصناعة: ٤٢٤، والمخصص: ١٣/ ٢٨٤، والممتع: ٣٩٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٧، وهو بلا نسبة في القلب والإبدال لابن السكيت: ١٢، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٤٨، واللسان (رتم).

وقالوا: رأَيتُه من كَثَمٍ وكَثَبٍ، أَي من قُرب، حكَى ذلك يعقوبُ[١]، فالباءُ ينبغي أَن تكونَ أَصلاً، والميمُ بدلٌ منها لعمومِ تصرُّفِ الكَثَبِ، وأَنه يقالُ: قد أَكْثَبَ لك الأَمرُ، ورَماه مِن كَثَبٍ، أَي من قُرب، وأَما قولُ الشاعر[٢]:

فبـــادَرَتْ شـــاتَها إِلـــخ

قال ابنُ الأَعرابيِّ[٣]: أَرادَ نُغَباً، [١٠/ ٣٦] وهو جمعُ نُغْبَة بالضمِّ، وهي الجُرْعة، قال ذو الرمة[٤]:

حتَّى إِذا زَلَجَتْ عَنْ كُلِّ حَنْجَرةٍ إِلى الغَليلِ ولم يَقْصَعْنَه نُغَبُ

قال ابنُ السكِّيت: «نَغِبتُ في الإِناء بالكسر نُغَباً، أَي جَرِعْتُ منه جُرَعاً[٥]».

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والنونُ أُبدلتْ من الواوِ واللامِ في صَنْعانيّ وبَهْرانيّ ولَعَنَّ بمعنى لعلَّ).

قال الشارح: القياسُ في صنْعاء وبَهْراء[٦] أَن يقالَ في النَّسب إِليهما: صَنعاوِيٌّ وبَهْراوِيٌّ كما تقولُ في صحراء: صحراويٌّ، وفي خُنْفَساء: خُنفَساويٌّ، تُبدِلُ من الهمزة

---

(١) في القلب والإبدال: ١٣، وعن يعقوب أيضاً في سر الصناعة: ٤٢٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢١٨، وعن اللحياني في المخصص: ١٣/ ٢٨٥، والقول بلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٤٩، والممتع: ٣٩٣.

(٢) سلف البيت تاماً في أول الفصل، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٤٢٦، والممتع: ٣٩٣، واللسان (نغب).
محنى جيدها: منعطفه.

(٣) قوله في سر الصناعة: ٤٢٦، وانظر القلب والإبدال لابن السكيت: ١٣.

(٤) البيت في شرح ديوانه: ٧٠، والصحاح (نغب) زلجت: انحدرت في حناجرها مسرعة لشدة عطشها، نغب جمع مفرده نُغْبة، وهي الجُرْعة، لم يقصعنه: لم يقتلن عطشهن، اللسان (زلج)، وشرح الديوان.

(٥) إصلاح المنطق: ٢١٠، وانظر ص: ١١٤ منه، والقلب والإبدال لابن السكيت: ١٣.

(٦) هي قبيلة من قضاعة، انظر ما سلف: ٥/ ٣٠٦.

واواً فرقاً بينها وبين الهمزة [٣٢٤/ أ] الأَصليةِ على ما تقدَّمَ بيانُه في النَّسب(١)، وقد قالوا: صنعانيٌّ وبَهْرانيٌّ على غير قياسٍ.

واختلفَ الأَصحابُ في ذلك، فمنهم مَن قال: النونُ بدلٌ من الهمزة في صنعاءَ وبَهْراءَ(٢)، ومنهم مَن قال: النونُ بدلٌ من الواو، كأَنهم قالوا: صنعاوِيّ كصحراويٍّ، ثُم أَبدَلوا من الواو نوناً، وهو رأْيُ صاحب هذا الكتاب، وهو المختارُ(٣)، لأَنه لا مُقارَبةَ بين الهمزة والنونِ(٤)، لأَن النونَ من الفَم، والهمزةُ من أَقصَى الحلقِ، وإِنما النونُ تُقارِبُ الواوَ، فتُبدَلُ منها(٥).

وأَما لَعلَّ فقد قالوا فيها: لَعلَّ ولَعنَّ، فالنونُ بدلٌ من اللام(٦)، وذلك لكثرة لَعلَّ وعمومِ استعمالِها، والنونُ تُقارِبُ اللَّامَ في المَخرج، ولذلك تُدغَمُ النونُ عند اللامِ في نحو قوله: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾(٧)، وتُحذفُ نونُ الوقايةِ معها كما تُحذفُ مع النون في لعلِّي كما تقولُ: إِنِّي وكأَنِّي، وأَرى أَنهما لغتان لِقلَّة التصرُّف في الحروف(٨)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتاءُ أُبدلتْ من الواو والياءِ والسينِ والصادِ والباءِ،

---

(١) انظر ما سلف: ٥/ ٢٩٠.

(٢) هو قول المبرد وأكثر النحويين، انظر الكامل له: ١/ ٢٥٢، والمقتضب: ١/ ٦٤، ٣/ ٣٣٥، والسيرافي: ٥٨٠، وسر الصناعة: ٤٣٦-٤٣٧، والمنصف: ١/ ١٥٨، والأشباه والنظائر: ٣/ ١٣٣.

(٣) هو كذلك عند الفارسي والزمخشري، ونسب ابنا جني ويعيش هذا القول إلى الحذاق، انظر البغداديات: ١٥٠-١٥١، والعسكريات: ٢٧٢-٢٧٣، والمنصف: ١/ ١٥٨، وسر الصناعة: ٤٤١، وشرح الملوكي: ٢٨٧.

(٤) هو ما علَّل به الفارسي في العسكريات: ٢٧٣.

(٥) من قوله: «القياس في صنعاء...» إلى قوله: «منها» قاله في شرح الملوكي: ٢٨٥-٢٨٦.

(٦) انظر هذا الإبدال ما سلف: ٨/ ١٥٧.

(٧) النساء: ٤/ ٤٠، والكهف: ١٨/ ٢.

(٨) هي لغة قليلة عند ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٤١٥، وأشار إليها الرضي بصيغة التمريض في شرح الشافية: ٣/ ٢١٩.

فإبدالُها من الواو فاءً في نحو اتَّعدَ وأَتْلَجَه، قال:

مُـــــتْلِجٍ كَفَّيْـــــــــه في قُـــــــتَرِهْ

وتُجاه وتَيْقُور وتُكْلان وتُكَأَة وتُكَلَة وتُخَمة وتُهَمَة وتَقِيَّة وتَقْوَى وتَتْرَى وتَـوْراة وتَـوْلَج وتُرَاث وتِلَاد.

ولاماً في أُخت وبِنْت وهَنْت وكِلْتـا، ومـن اليـاء فـاءً في نحـو اتَّسرَ، ولامـاً في أَسْنَتوا وثِنْتان وكَيْتَ وذَيْتَ، ومن السين في طَسْتٍ وسِتٍّ، وقوله:

يـــا قاتَـــلَ اللهُ بَنـــي السِّـــعْلاتِ عَمْـــرَو بْـــنَ يَرْبُـــوعٍ شِرَارَ النَّـــاتِ

غَـــــيرَ أَعِفَّـــــاءَ ولا أَكْيَـــــاتِ

ومن(١) الصاد في لِصْتٍ، قال:

.......................كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

ومن الباء في الذَّعَالِت بمعنى الذَّعالِب، وهي الأَخلاقُ).

قال الشارح: قد أُبدلتْ التاءُ من خمسة أَحرفٍ، وهـي الـواوُ واليـاءُ والسـينُ والصـادُ والباءُ.

فأَما إِبدالُها من الواو فإِنه وردَ على ضربَين، مَقيسٌ وغـيرُ مَقيسٍ، فـالمقيسُ افْتَعـلَ وما يصرَّفُ منه إِذا بنيتَه ممَّا فاؤه واوٌ، نحوُ اتَّعدَ واتَّزنَ ويَتَّعدُ ويتَّزنُ ومُتَّعِدٍ ومُتَّزِنٍ، والأَصلُ اوْتَعدَ، وهو مُوْتَعِد، فقلَبوا الواوَ تـاءً [١٠/ ٣٧] وأَدغَموهـا في تـاء افْتَعـلَ، ومثلُه اتَّلجَ.

ولو بنيتَ من وَجِلَ يَوْجَلُ ووضُؤَ يَوْضُؤ مثلَ افْتعَلَ لقلت: اتَّجَلَ واتَّضأَ، وإِنما فعلـوا ذلك(٢) لأَنهم لو لم يَقلبوها تاءً هنا لزمَهم قلبُها ياءً إِذا انكسرَ ما قبلها نحوَ ايتَعـدَ وايتَـزنَ وايتَلجَ، وفي الأَمـر ايتَعِـدْ وايتَلِجْ وايتَـزِنْ، وإِذا انفتحَ مـا قبلهـا قُلبـتْ أَلفـاً نحـوَ ياتَعِـدُ

---

(١) في ط: «من». تحريف.

(٢) في ط: «ذاك».

وياتَلِجُ، وذلك على لغة مَن يقولُ في يَوْجَلُ: ياجَلُ[(١)]، ثم تردُّها[(٢)] واواً إذا انضمَّ ما قبلها.

ولـمّا رأوا مَصيرَهم إلى تغيُّرِها لتغيُّرِ أَحوالِ ما قبلها قلَبوها إلى التاء لأَنها حرفٌ جَلْدٌ قويٌّ لا يتغيَّرُ بتغيُّرِ أَحوالِ ما قبله، وهو قريبُ المَخرجِ من الواو[(٣)]، وفيه همسٌ يناسِبُ[(٤)] لِينَ الواوِ ليوافِقَ لفظُه لفْظَ ما بعده، فيُدغمَ[(٥)] فيها، ويقعَ النطقُ بهما دُفعةً واحدةً، قال الشاعر[(٦)]:

فَإِنَّ القَوافِيْ يَتَّلِجْنَ مَوَالِجًا ... تَضايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَها الإِبَرْ

وقال الآخرُ[(٧)]:

فَإِنْ تَتَّعِدْني أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِها ... وسوفَ أَزيدُ الباقِياتِ القَوارِصَا

ومن العرب مِن أَهلِ الحجاز مَن يُجْري ذلك على الأَصل من غير إبدالٍ، ويَحتملُ من التغيُّر ما يجتنبُه الآخرون، فيقولُ: ايْتعدَ وايْتزَنَ، فهو مُوْتَعِدٌ ومُوْتَزِنٌ[(٨)]، والأَولُ أَكثرُ،

---

(١) انظر اللغات في يوجل: ١٠/ ٤٠.

(٢) في ط: «ردها».

(٣) من قوله: «لأنهم لو لم يقلبوها...» إلى قوله: «الواو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٧-١٤٨ بخلاف يسير.

(٤) في ط، ر: «مناسب».

(٥) في ط: «فدغم». تحريف.

(٦) هو طرفة، والبيت في ديوانه: ١٦١، ومجاز القرآن: ٢/ ١٤٢، والبيان والتبيين: ١/ ١٥٧-١٥٨، والخصائص: ١/ ١٤، وسر الصناعة: ١٤٧، والممتع: ٣٨٦، والعيني: ٤/ ٥٨١، وورد بلا نسبة في المخصص: ١٤/ ١٨٣.

(٧) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ١٥١، وسر الصناعة: ١٤٧، والعيني: ٤/ ٥٧٩، وهو بلا نسبة في الممتع: ٣٨٦.
الباقيات: القصائد الباقية.

(٨) نسب المبرد، وأبو حيان عن ابن الخشاب هذه اللغة إلى أهل الحجاز، انظر الكامل للمبرد: ١/ ١٧٥، والارتشاف: ٣٠١، ونسبت إلى قوم من أهل الحجاز في المقتضب: ١/ ٩٠، والسيرافي: ٥٧٣-٥٧٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣، وإلى ناس من العرب في الكتاب:=

ولكثرتِه كان مَقيساً[١]، وقد قالوا: أَتْلَجَه في معنى أَوْلَجَه، وضرَبَه حتى أَتْكأَه، أَي أَوْكأَه، فأَما قولُه[٢]:

مُـــتْلِجٍ كفَّيْـــهِ في قُـــتَرِه

فالبيتُ لامرئ القيس، [١٠/ ٣٨] وأَولُه:

رُبَّ رامٍ مِـــن بَنِـــي ثُعَـــلٍ

والشاهدُ فيه إِبدالُ التاء من الواو في مُتْلِجٍ، لأَنه اسمُ فاعلٍ من أَتْلَجَه، ومُتْلِجٌ: مُدْخِلٌ، ومعناه أَنه يُدخِلُ يدَيه في القُتَرة لئلَّا يهربَ الوحشُ، والقُترَةُ: ناموسُ الصائد[٣].

وهذا القلبُ غيرُ مطَّردٍ[٤]، وقد جاء من ذلك أَلفاظٌ متعدِّدةٌ، قالوا: تُجاه، وهو فُعَالٌ من الوَجْه، وهو مُستقبَلُ كلِّ شيءٍ، يقال: فلانٌ تُجاهَ زيدٍ، أَي قُدَّامَه، وقالوا: تَيْقُور، وهو فَيْعُول من الوَقار، فالتاءُ أَصلُها الواوُ، قال الشاعر[٥]:

فـــإِنْ يكـــنْ أَمسَـــى الـــبِلَى تَيْقُـــوري

معناه[٦] أَن البِلَى سكَّنَ حدَّتَه فوقَّرَه[٧]، وقالوا: تُكْلان، وهو فُعْلان، من وَكَلتُ أَكِلُ،

=٤/ ٣٣٤، والأصول: ٣/ ٢٦٩، وسر الصناعة: ١٤٨، والمنصف: ١/ ٢٢٨.

(١) من قوله: «إبدالها من الواو...» إلى قوله: «مقيساً» قاله في شرح الملوكي: ٢٩٣-٢٩٥ بخلاف يسير.

(٢) سيذكر الشارح صدر البيت، وأنه لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ١٢٣، وشرح شواهد الشافية: ٤٦٦، والبيت بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢٣، والارتشاف ٢٣٨٠.

(٣) في ط: «الصاد». تحريف، وفي ر: «الصياد»، قال صاحب اللسان (نمس): «والناموس: قترة الصائد التي يكمن فيها للصيد» ا.هـ.

(٤) انظر ما سلف: ٩/ ٢٧١.

(٥) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١/ ٣٤٠، والكتاب: ٤/ ٣٣٢، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ١٤٦، والمنصف: ١/ ٢٢٧، ٣/ ٣٩، والمخصص: ٧/ ١٨٢، والممتع: ٣٨٤.

(٦) في ط: «معناها». تحريف.

(٧) كذا قال الشارح في شرح الملوكي: ٢٩٨، وفي ط، ر: «ووقره».

يقال: رجلٌ وُكَلَة تُكَلَة أي عاجزٌ يَكِلُ أمرَه إلى غيره[١]، فالتاءُ بدلٌ من الواو، ومنه الوَكيلُ، كأنه موكولٌ إليه، الأَصلُ فيهما واحدٌ.

وقالوا: تُخَمة، وهو داءٌ كالهَيْضة، التاءُ بدلٌ من الواو لأَنه من الوَخامة والوَخَمِ، وهو الوباءُ، وقالوا: تُهَمَة[٢]، وهو فُعَلَة من اتَّهمتُ، أي ظننتُ، والتاءُ بدلٌ من الواو لأَنه من وهْمِ القلب، وقالوا[٣]: تَقِيَّة وتَقْوَى، فتَقِيَّة فَعِيْلة من وَقيتُ، وتَقْوَى فَعْلَى منه، وتُقَاة فُعَلَة منه.

وقالوا: تَتْرَى، وهو فَعْلَى من المُواتَرة، وهي المتابَعةُ، وقال اللحيانيُّ: لا تكونُ مُواتَرةٌ إلا وبينَها فترةٌ[٤]، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[٥]، وفيها لغتان التنوينُ وتركُه[٦]، ومَن لم يَصرفْ جعلَ أَلفَه للتأنيث[٧]، ومَن صَرَفَه كانت الأَلفُ عنده للإلحاق[٨]، وقالوا: تَوْراةٌ لأَحدِ الكتبِ المنزَّلةِ، والتاءُ فيه بدلٌ من الواو، وأَصلُه وَوْراة،

---

(١) كذا في إصلاح المنطق: ٤٢٩، ومن قوله: «وقالوا: تكلان..» إلى قوله: «غيره» قاله في شرح الملوكي: ٢٦٩.

(٢) انظر هذا الإبدال فيما سلف: ٩/ ٢٧١.

(٣) هذا القول في سر الصناعة: ١٤٥.

(٤) وهو قول الأصمعي أيضاً، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١٤/ ١٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١١٤، وتهذيب اللغة: ١٤/ ٣١١، وسفر السعادة: ١٧٦، والصحاح واللسان (وتر).

(٥) المؤمنون: ٢٣/ ٤٤.

(٦) قرأن بتنوين «تترى» ووقف عليها بالألف ابن كثير وأبو عمرو، ولم ينونها سائر السبعة، ووقف عليها الكسائي وحمزة بالياء، وروي هذا الوقف عن عاصم، انظر السبعة: ٤٤٦، وإيضاح الوقف والابتداء: ٤١٥-٤١٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ١١٠، والنشر: ٢/ ٣٢٨، وذكر سيبويه والفراء اللغتين، وأشار الفراء إلى أن أكثر العرب على ترك التنوين، انظر الكتاب: ٣/ ٢١١، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٦، وسر الصناعة: ١٤٦، والصحاح (وتر).

(٧) وهو الأجود عند المبرد، انظر المقتضب: ٣/ ٣٨٥، وأيضاً: ٣/ ٣٣٨ منه.

(٨) لم يذكر غيره سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٥، والتكملة: ١٠٠، وذكر السيرافي وجهاً ثالثاً في ألف «تترى»، أن تكون عوضاً من التنوين، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٢١١.

فَوْعَلَة من وَرِي الزَّنْدُ[١]، وتَوْلَج، وهو كِناسُ الوحش الذي يَلِجُ فيه[٢]، وتاؤه مُبدَلةٌ من الواو، وهو فَوْعَل، قال الراجز[٣]:

مُتَّخِـــذاً في ضَـــعَوَاتٍ تَوْلَجَـــا

يصفُ ثَوراً[٤] في عِضَاه، وقال البغداديون: تَوْراة تَفْعَلة[٥]، وتَوْلَج تَفْعَلٌ، والصحيحُ الأَولُ لأَن فَوْعَلاً أَكثرُ من تَفْعَل في الأَسماء[٦]، ولو لم يَقلبوا الواوَ في تَوْراة عندنا[٧] تاءً لزمَ قلبُها همزةً لاجتماعِ الواوَين على حدِّ أَواصِل في جمع واصِلة[٨]، ولا يلزمُ ذلك عندهم لأَن التاءَ عندهم زائدةٌ، وليستْ بدلاً، وقالوا تُرَاثٌ للمال الموروثِ، قال الله تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾[٩]، قال الشاعر[١٠]: [١٠/ ٣٩]

فــإِنْ تَهْــدِموا بالغَــدْرِ داري فإِنَّهــا تُــرَاثُ كــريمٍ لا يُبَــالي العَوَاقِبَــا

وأَصلُه وُرَاثٌ، فُعَالٌ من الوِراثة، يقالُ: وَرِثْتُ أَرِثُ وِرَاثةً ووِرْثاً وإِرْثاً، قلبوا الواوَ همزةً على حدِّ وِشَاح وإِشَاح[١١]، وقالوا: تِلَادٌ للمال القديمِ، وهو الذي وُلِدَ [٣٢٤/ ب] عندك، وهو خلافُ الطارِفِ، والتليدُ الذي وُلِدَ ببلادِ العجم، ثُم حُمِلَ صغيراً، فنَبتَ.

(١) من قوله: «وقالوا: توراة...» إلى قوله: «الزند» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٦، والشارح في شرح الملوكي: ٢٩٧.
(٢) انظر اللسان (ولج).
(٣) سلف البيت: ٥/ ٢٨٩.
(٤) في ط: «ثوارا». تحريف.
(٥) قولهم في سر الصناعة: ١٤٦، والممتع: ٣٨٣.
(٦) هو تعليل ابني جني وعصفور.
(٧) كذا في سر الصناعة: ١٤٦.
(٨) من قوله: «وتولج وهو...» إلى قوله: «واصلة» قاله في شرح الملوكي: ٢٩٧.
(٩) الفجر: ٨٩/ ١٩.
(١٠) هو سعد بن ناشب كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٧٠، والخزانة: ٣/ ٤٤٤.
(١١) من قوله: «وقالوا: تراث...» إلى قوله: «إشاح» قاله في شرح الملوكي: ٢٩٦.

بلاد الإِسلام، فتاؤه من الواو، لأَنه من الوِلادة[١].

وقد أُبدلتْ التاءُ منها لاماً، قالوا: أُخْت وبِنتٌ وهَنْتٌ، فأَما أُختٌ فالتاءُ فيه بدلٌ من الواو التي هي اللَّامُ، فأَصلُ أُخت أَخَوَة، نُقلَ من فَعَل إِلى فُعْل، كقُفْل وبُرْد، وكذلك ابنٌ، أَصلُه بَنَو على زِنة فَعَل بفتح الفاءِ والعينِ كقَلَم، فنُقلَ إِلى فِعْل كعِدْل وجِذْع، فأُبدلَ من لامَيهما التاءُ.

وليستْ التاءُ فيهما عَلَمَ التأنيثِ، يدلُّ على ذلك سكونُ ما قبل التاء فيهما، وتاءُ التأنيثِ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً نحوَ حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة[٢] لأَنها بمَثابةِ اسمٍ ضُمَّ إِلى اسم، ورُكِّبَ معه، فيُفتَحُ ما قبلها كفتحِ ما قبل الاسم الثاني من حَضرموتَ وبَعلبكَّ.

وإِنما عَلَمُ التأنيثِ في بِنت وأُخت بناؤهما على هاتَين الصيغتَين[٣]، ونقلُهما عن بنائهما الأَولِ، ولذلك تتعاقبُ الصيغةُ وتاءُ التأنيثِ، فيقالُ: بنتٌ وابنةٌ، فتكونُ الصيغةُ في بِنت [١٠/ ٤٠] مقابِلةً لتاء التأنيثِ في ابنة[٤].

وقد ذهب السيرافيُّ إِلى أَن التاءَ في بِنْت ونحوِها عَلَمُ التأنيث، قال: «ولذلك تسقطُ في جمعِ السلامةِ في أَخوات وبناتٍ، وأَما سكونُ ما قبلها فلأَنه أُريدَ بها الإِلحاقُ[٥]».

وأَما هَنْتٌ فالتاءُ فيه بدلٌ من الواو أَيضاً لقولهم في الجمع: هَنَوَاتٌ، قال الشاعر[٦]:

أَرَى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفاني ومَلَّني ... على هَنَواتٍ شأْنُها مُتَتابعُ

والمرادُ بها أَيضاً الإِلحاقُ بفَعْل نحوَ بَكْر وعَمْرو.

---

(١) انظر الصحاح واللسان (ولد).

(٢) سقط من ط، ر: «نحو حمزة.... وقاعدة».

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ٢١٧، ٥/ ٢٩٣، ٩/ ٢٥٥.

(٤) من قوله: «فالتاء فيه بدل...» إِلى قوله: «ابنة» قاله في شرح الملوكي: ٢٩٩، وانظر شرح الملوكي أيضاً: ٤٠٠-٤٠٢.

(٥) السيرافي: ٥٥٨-٥٥٩ بتصرف.

(٦) سلف البيت: ٥/ ٢٨٩.

وأما كِلْتا في قولهم: جاءني المرأتان كِلْتاهما، ومررتُ بهما كِلْتَيهما فمذهبُ سيبويه أنها فِعْلَى بمنزلة ذِكْرَى، وأَصلُها كِلْوا، فأُبدلتْ الواوُ تاءً، فهي عنده اسمٌ مفردٌ يفيدُ معنى التثنيةِ خلافاً للكوفيين، وليس من لفظِ كُلٍّ، بل من معناه، وقد تقدَّمَ ذلك فيما قبلُ[1].

ومن الياء في نحو اتَّسرَ، وهو افْتَعلَ من اليُسْر، أَبدَلوا من الياء تاءً كما أَبدَلوها من الواو في نحو اتَّعدَ واتَّزنَ.

ولاماً في أَسْنَتوا، أَي أَجْدَبوا، وهو من لفظ السَّنة على قولِ مَن يَرى أن لامَها واوٌ لقولهم: سَنةٌ سَنْواء، واستأْجرتُه مُسَاناةً، ومنهم مَن يقولُ: التاءُ بدلٌ من الواو التي هي لامٌ، ومنهم مَن يقولُ: إنها بدلٌ من ياء، وذلك أَن الواوَ إذا وقعتْ رابعةً تنقلبُ ياءً على حدِّ أَوْعَيتُ وأَغْزَيتُ، ثم أُبدلَ من الياء التاءُ[2]، وهو أَقيسُ.

وأَما ثِنْتان فالتاءُ فيه بدلٌ من الياء، والذي يدلُّ أَنه من الياء أَنه من ثَنَيتُ لأَن الاثنَين قد ثُنِي أَحدُهما على الآخر[3]، وأَصلُه ثَنَي كقَلَم، يدلُّ على ذلك جمعُهم إِيَّاه على أَثْناء بمنزلة أَبناء وآخاء، فنقَلوه من فَعَل إلى فِعْل كما فعلوا ذلك في بِنت وأُخت.

فأَما التاءُ في اثْنتان فتاءُ التأنيثِ بمنزلتها في قولك: ابْنتان تثنيةِ ابْنة، وثِنْتان بمنزلة بِنتان.

وقد أَبدَلوها من الياء في كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ، وأَصلُهما كَيَّة وذَيَّة[4]، وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه أَبو عبيدة[5]، قالوا: كان من الأَمركَيَّةَ وكَيَّةَ، وذَيَّةَ وذَيَّةَ، ثم

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ١٢٧.

(٢) انظر اللغات السالفة في الكتاب: ٣/ ٣٦٠، ٣/ ٤٥٢، ٤/ ٤٢٤، والمقتضب: ٢/ ٢٤١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٤٣، والبغداديات: ١٥٣، ٥٠٤-٥٠٥، وسر الصناعة: ٤١٨، ٥٤٧، ٥٥٥، ٦١٣، والخصائص: ٣/ ٣٩، والنكت: ١١٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦١، وانظر ما سلف: ١٠/ ٥١.

(٣) انظر الصحاح واللسان (ثني).

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ٢٢٣.

(٥) حكايته في الصحاح واللسان (كيي).

حذَفوا تاءَ التأنيث، وأَبدَلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً على سبيل الإِلحاقِ كما فعلوا ذلك بقولهم: بِنتان، فقالوا: كَيْتَ وذَيْتَ.

وفيهما ثلاثُ لغاتٍ، منهم مَنْ يَبنيهما على الفتح، فيقولُ كَيتَ وذَيتَ، ومنهم مَن يَبنيهما على الكسر، فيقولُ: كيتِ وذيتِ، ومنهم مَن يَبنيهما على الضمِّ، فيقولُ: كيتُ وذيتُ، فأَما كَيَّة وذَيَّة فليس فيهما مع الهاءِ إِلا وجهٌ واحدٌ، وهو البناءُ على الفتح.

فإِن[1] قيل: فهلَّا قلتَ: إِن التاءَ بدلٌ من الواو، وإِن أَصلَ كَيَّة كَيْوَة، فاجتمعتْ الواوُ والياءُ، وقُلبتْ الواوُ ياءً على حدِّ سيِّد وميِّت.

قيل: لا يجوزُ لأَنك كنتَ تَصيرُ إِلى مالا نظيرَ له في كلامهم، أَلا ترى أَنه ليس في كلامهم مثلُ حَيْوَة ممَّا عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ[2]، فاعرفْه.

وقد أَبدَلوا التاءَ من السين في سِتٍّ، وأَصلُه سِدْسٌ لأَنه من التَّسديس، يدلُّ على ذلك قولُهم في تحقيره: سُدَيْسة، لكنهم قلَبوا السينَ الأَخيرةَ تاءً لتَقْرُبَ من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك مهموسةٌ كما أَن السينَ مهموسةٌ، فصار التقديرُ سِدْتٌ، فلمَّا اجتمعتْ الدالُ والتاءُ وبينهما تقاربٌ في المَخرج أَبدَلوا الدالَ تاءً لتوافُقِهما في الهمْس، ثُم أَدغَموا التاءَ في التاء، فقالوا: سِتٌّ، [١٠/ ٤١] وأَما قولُ الشاعر ـ أَنشدَه أَحمدُ بنُ يحيى[3]:

يا قاتَلَ اللهُ إِلخ

---

(١) في ط، ر: «وإِن».

(٢) من قوله: «وأما ثنتان...» إلى قوله: «واو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٢-١٥٣، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ١١٠.

(٣) سلفت الأبيات الثلاثة: ١٠/ ٧٤، ونسبت إلى عِلْباء بن أرقم في نوادر أبي دريد: ٣٤٤-٣٤٥، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٤٢، ووردت بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٤٢٣، وجمهرة اللغة: ٨٤٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢٨٥، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ١١٧-١١٨، والخصائص: ٢/ ٥٣، والمخصص: ٣/ ٢٦، ١٣/ ٢٨٣، وسفر السعادة: ٣٠٠، والممتع: ٣٨٩، والأول والثاني بلا نسبة أيضاً في الإنصاف: ١١٩، وسفر السعادة: ٧٥، ٨٧٠.

ووردت الأبيات بروايات مختلفة.

فإنه أَرادَ الناسَ وأَكْياس، وإنما أَبدلَ من السين تاءً لتوافُقِهما في الهمْس، وأَنهما من حروف الزيادةِ، وهي مجاوِرةٌ لها في المخرج[١] توسُّعاً في اللغة.

وقد أَبدَلوها منها في طَسْت[٢]، وأَصلُه طَسٌّ لقولهم في التصغير: طُسَيْس وفي التكسير: طِسَاس، وقد أَبدَلوها من الصاد في لِصٍّ، وذلك أَنهم قالوا: لُصٌّ[٣] ولَصٌّ ولِصٌّ[٤] ولِصْتٌ، وأَصلُه الصادُ، والتاءُ مُبدَلةٌ منها، يدلُّ على ذلك قولُهم: تَلَصَّصَ عليهم[٥]، وهو بَيِّنُ اللُّصوصيَّة[٦]، وأَرضٌ مَلَصَّةٌ ذاتُ لُصوصٍ[٧]، وقالوا في الجمع: لُصُوص، وربَّما قالوا: لُصُوتٌ، قال الشاعر[٨]:

فتَرَكْنَ نَهْداً[٩] عُيَّلاً أَبناؤها   وبَنِي كِنَانَةَ كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

---

(١) من قوله: «وقد أبدلوا التاء من السين...» إلى قوله: «المخرج» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٥-١٥٦، وانظر سر الصناعة: ١٩٧، وما سلف: ٩/ ٢٧٢.

(٢) هي لغة في بعض أهل اليمن، ونسبت إلى طيِّيء، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٦، وزد القلب والإبدال لابن السكيت: ٤٢، وإصلاح المنطق: ١١٧، وأدب الكاتب: ٤٨٦، ٥٣٩، وجمهرة اللغة: ٣٩٧، ١٣٢٥، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٩٠-٣٩١، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ١١٩، وسر الصناعة: ١٥٦.

(٣) الضم أعجب إلى الأصمعي كما في أدب الكاتب: ٥٣٢، وأمالي ابن الحاجب: ٤٦٤، وانظر الصحاح (لصص).

(٤) حكى صاحب اللسان (لصص) أن سيبويه لم يعرف إلا لصاً بالكسر.

(٥) انظر في ذلك إصلاح المنطق: ١٦٢، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٤٢، وأدب الكاتب: ١٣٨، ٤٨٦، ٥٣٢، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ١٢٣، وسر الصناعة: ١٥٦.

(٦) كذا في إصلاح المنطق: ١٦٢، وأدب الكاتب: ٣٩٣.

(٧) انظر جمهرة اللغة: ١٤٤، والصحاح (لصص).

(٨) هو رجل من طيئ كما في القلب والإبدال لابن السكيت: ٤٢، وهو عبد الأسود بن عامر بن جُوَين كما في شرح شواهد الشافية: ٤٧٥ عن العباب، والبيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٤٤، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٨٩، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ١٢٣، وسر الصناعة: ١٥٦، وشرح الملوكي: ٤٩٨، وأمالي ابن الحاجب: ٤٦٤.

(٩) في ط: «نهلاً». تحريف، ونهد: أبو قبيلة من اليمن، انظر شرح شواهد الشافية: ٤٧٥.

ومَن قال ذلك جعلَه لغةً، لأَنها مبدَلةٌ من الصاد، واشتقاقُه من اللَّصَص، وهو تَضايُقُ ما بين الأَسنانِ، كأَن اللِّصَّ يُضايِقُ نفسَه ويصغِّرُها لئلَّا يُرى.

وقالوا: الذَّعاليتُ بمعنى الذَّعاليب بالباء المعجَمةِ من تحتُ، وهي قِطعُ الخِرَق[1] والأَخلاقِ، قال الشاعر[2]:

مُنْسَرِحاً عنْه ذَعالِيبُ الحَرَقْ[3]

واحدُها ذُعْلُوب، فالتاءُ بدلٌ من الباء[4]. [١٠/ ٤٢]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والهاءُ أُبدلتْ من الهمزة والأَلفِ والياءِ والتاءِ، فإِبدالُها من الهمزة في هَرقْتُ الماءَ، وهَرحتُ الدابَّةَ، وهَنَرتُ الثوبَ، وهَرَدتُ الشيءَ، عن اللِّحياني، وهِيَّاكَ ولَهِنَّكَ، وهَمَا واللهِ لقد كان كذا، وهِنْ فعلتَ فعلتُ في لغة طيِّئ، وفيما أَنشدَ أَبو الحسن:

وأَتَى صَواحِبَها فقُلْنَ هذا الذي ... مَنَحَ المَودَّةَ غَيرَنا وجَفَانَا

أَي أَذا الذي، ومِن الأَلفِ في قوله:

إِنْ لمْ تُرَوِّهَا فَمَهْ

وفي أَنَهْ وحَيَّهلَهْ، وقولِه:

وقَدْ رابَنِي قَوهُا يا هَنَاهْ

---

(١) كذا في الصحاح (ذعلب).

(٢) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: ١٠٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٧٣-٤٧٤، والخزانة: ٤/ ٢٦٨.

(٣) في ط، ر: «الخرق»، وهي رواية العين: ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١٣٨، وجمهرة اللغة: ١١١٩، ومقاييس اللغة: ٢/ ٣٧١، والصحاح واللسان (ذعلب)، ودفع البغدادي هذه الرواية، وصحَّح الرواية بالحاء غير المعجمة، وفتحها وفتح الراء، وهو من قولهم: حَرِق - من باب فرح - أي تقطع، شرح شواهد الشافية: ٤٧٤، والخزانة: ٤/ ٢٦٨.

(٤) أوجب ابن جني أن يكونَ [الذعاليب والذعاليت] لغتين، ولم يَرَ الإبدال فيهما بعيداً، انظر سر الصناعة: ١٥٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢١.

هي مُبدَلةٌ من الألف المنقلبةِ عن الواو في هَنَوَات، ومن الياء في «هـذهِ أَمَةُ الله»، ومن التاء في طلحةَ وحمزةَ في الوقف، وحكَى قُطربٌ أَنَّ في لغة طيِّئ: كيف البَنونُ والبَناهْ، وكيف الإِخْوةُ والأَخَواهْ).

قال الشارح: قد أُبدلتْ الهاءُ من الهمزة والأَلفِ والياءِ والتاءِ، فأَما إِبدالُها من الهمزة فقد أَبدَلوها منها إِبدالاً صالحاً على سبيل التخفيفِ، إِذ الهمزةُ حرفٌ شديدٌ مُستثقَلٌ[(١)]، والهاءُ حرفٌ مهموسٌ خفيفٌ، ومَخْرجاهما متقارِبان، إلا أَن الهمزةَ أَدخَلُ منها في الحلق، قالوا: هَرَقتُ الماءَ، أَي أَرَقتُه، فأَبدَلوا الهاءَ من الهمزة الزائدةِ، فأَما أَهْرَقتُ[(٢)] فالهاءُ زائدةٌ كالعِوض من ذهابِ حركةِ العينِ على حدِّ زيادتِها في أَسْطاعَ[(٣)].

وقالوا: هَرَحتُ [٣٢٥/ أ] الدابَّةَ، أَي أَرَحْتُها[(٤)]، وهَنَرتُ الثوبَ، أَي أَنَرتُه، وهو أَفْعَلْتُ من النِّيْر[(٥)]، وقالوا: هَرَدتُ الشيءَ، أَي أَردتُه، حكَى ذلك أَجمعَ ابنُ السكِّيت[(٦)]، وقد أَبدَلوها منها وهي أَصلٌ، قالوا: هِيَّاكَ في إِيَّاكَ، قال[(٧)]:

فهِيَّاكَ والأَمْرَ الذي إِنْ تَوسَّعتْ ... مَوارِدُه ضاقَتْ عليكَ المَصادِرُ

هكذا أَنشدَه أَبو الحسن[(٨)]، وقد قُرئَ ﴿هِيَّاكَ نَعبدُ وهِيَّاكَ نَسْتعينُ﴾[(٩)]، وعن

---

(١) في ط، ر: «مستقل». تحريف.

(٢) حكاه ابن السكيت في القلب والإبدال: ٢٥ عن الفراء، وانظر ما سلف: ١٠/ ٥.

(٣) هو تنظير سيبويه: ٤/ ٢٨٥.

(٤) حكاهما ابن السكيت في القلب والإبدال: ٢٥ عن الكسائي.

(٥) «النِّير: عَلَمُ الثوب، ولُحمته، وأَنَرتُ الثوب: جعلت له علَماً»، اللسان (نير).

(٦) من أجل الإبدال فيما سلف انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٨، ٤/ ٢٨٥، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥، وأدب الكاتب: ٦٠٧، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٦٩، وسر الصناعة: ٥٤٤، والمحتسب: ١/ ٤٠، ١/ ١٨١.

(٧) سلف البيت: ٨/ ٢١٦- ٢١٧، والرواية ثمة «مصادره»، والرواية المثبتة في المتن رواية شرح شواهد الشافية: ٤٧٦.

(٨) البيت من إنشاده في سر الصناعة: ٥٥٢، والممتع: ٣٩٧.

(٩) الفاتحة: ١/ ٥، وهذه قراءة أبي السوار الغنوي، انظر شواذ ابن خالويه: ٧، والقرطبي:=

قُطربٍ[1] أَن بعضَهم يقولُ: أَيَّاكَ بفتح الهمزة، ثُم يُبدِلُ منها الهاءَ، فيقولُ: هَيَّاكَ، وقالوا: لَـهِنَّكَ[2] قائمٌ، والأَصلُ لَإِنَّك، قال الشاعر[3]:

أَلَا ياسَـنَا بَـرْقٍ عـلى قُلَـلِ الحِمَـى   لَـهِنَّكَ مِـنْ بَـرْقٍ عـليَّ كَـرِيمُ

[٤٣/١٠] وقالوا: هَمَا والله لقد كان كذا يريـدون أَمَا والله[4]، وهِـنْ فعلْـتَ يريـدون إِنْ، وهي لغةٌ طائيَّةٌ[5]، وأَنشدَ أَبو الحسن[6]:

وأَتَى صَوَاحِبَها إِلخ

وهذا الإِبدالُ وإِن كَثُرَ عنهم على ما ذُكرَ فإِنه نَزرٌ يسيرٌ[7] بالنسبة إِلى ما لم يُبـدَلْ، فـلا يجوزُ القياسُ عليه، فلا تقولُ في أَحمد: هَحْمد ولا في إِبراهيم: هِبْرَاهيم[8]، ولا في أُتْرُجَّة:

=١/ ٢٢٥، وما سلف: ٨/ ٢١٦.

(١) حكايته عنه في سر الصناعة: ٥٥٢، وهي بلا نسبة في السيرافي: ٥٦٧، والمحتسب: ١/ ٣٩، والممتع: ٣٩٧، والمقرب: ٢/ ١٧٧.

(٢) انظر المذاهب في أصل هذه العبارة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٨، وزد نوادر أبي زيد: ٢٠١، والعسكريات: ٢٥٥، والخصائص: ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٣) سلف البيت: ٩/ ٤٨.

(٤) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٧٠.

(٥) هي كذلك في سر الصناعة: ٥٥٢، والممتع: ٣٩٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٣، وهي بلا نسبة في المحتسب: ١/ ١٨١، ورآها ابن الحاجب قليلة رديئة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٨.

(٦) سلف البيت تاماً: ١٠/ ٨٣، وهو من إنشاد أبي الحسن في سر الصناعة: ٥٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٤، ومن إنشاد الفراء في الممتع: ٣٩٩-٤٠٠، وورد في ديوان جميل: ٢١٨ وحيداً، وغلب على ظنِّ البغدادي أن قائله عمر بن أبي ربيعة، انظر شرح شواهد الشافية: ٤٧٧، وليس في ديوان عمر، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٥٦٨، والمحتسب: ١/ ١٨١، واللسان (ها)، وروايته في المحتسب: «وقلانا»، ويُروَى برفع «صواحبها».

(٧) هو عند سيبويه: ٤/ ٢٣٨، «قليل»، وعند السيرافي: ٥٦٨ «غير مطرد، وإنما يُسمع ويُتبع».

(٨) في د، ط، ر: «هبرهيم»، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٣٠٨.

هُتْرُجَّة، بل تَتبعُ ما قالوا: وتقفُ حيث انتهَوا[١]، وأَما إِبدالُ الهاءِ من الأَلف فنحوُ قول الراجز[٢]:

قَـــدْ وَرَدَتْ مِـــنْ أَمْكِنَـــهْ

مِـــنْ هَهنـــا ومِـــنْ هُنَـــهْ

إِنْ لمْ أُرَوِّهـــا فَمَـــه

أَي مِن هُنا، وقولُه: فمَهْ يَحتملُ أَمرَين[٣]:

أَحدُهما[٤]: أَن يكونَ أَرادَ «ما»، والأَلفُ يُكرهُ الوقفُ عليها لخفائها، فأَبدلَ منها الهاءَ لتقارُبِهما في المَخرج، والمرادُ فما أَصنعُ؟ أَو نحوُ ذلك.

ويجوزُ[٥] أَن يكونَ قولُه: فمَهْ زجراً، أَي فمَهْ يا إِنسان؟ كأَنه يخاطِبُ نفسَه ويزجرُها.

وأَما قولُهم: أَنَهْ في الوقف على أَنَ فعلتُ فيجوزُ أَن تكونَ الهاءُ بدلاً من الأَلف، وهو الأَمثلُ، لأَن الأَكثرَ في الاستعمال إِنما هو أَنا بالأَلف، والهاءُ قليلةٌ، ويجوزُ أَن تكونَ الهاءُ لبيان حركةِ النونِ في أَنَ كالأَلف، ولا تكونَ بدلاً منها[٦].

وقالوا: حَيَّهلَهْ، وهو اسمٌ للفعل، وأَصلُه حَيَّ هَلَ، رُكِّبا كخمسةَ عشرَ، والأَلفُ في حَيَّهلَا لبيان الحركةِ، والهاءُ بدلٌ من الأَلف، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه مُستقصىً في

(١) من قوله: «فقد أبدلوها منها...» إلى قوله: «انتهوا» قاله في شرح الملوكي: ٣٠٤-٣٠٨ بخلاف يسير.

(٢) سلفت الأبيات: ٤/ ١١، ٩/ ١٥٧.

(٣) ذكرهما ابن جني في سر الصناعة: ١٦٤ بخلاف يسير، وصاحب اللسان (ما) عنه. وانظر شرح الملوكي: ٣١٥.

(٤) هو أقوى الوجهين عند ابن جني.

(٥) هو الأمر الثاني.

(٦) من قوله: «وأما قولهم: أنه...» إلى قوله: «منها» قاله في شرح الملوكي: ٣١٥، وانظر ما سلف: ٩/ ١٦١.

المبنيَّات[(١)]، وأما قولُ امرئِ القيس[(٢)]:

وقَــدْ رابَنــي قولُهــا يــا هَنَــا ... هُ وَيُحَــكَ أَلحَقْــتَ شَرّاً بِشَرْ

فهو ممَّا اختصَّ به النداءُ، ولم يستعملوه في غير النداءِ، كما قالوا: يا لَكَاعِ ويا خَبَاثِ، ولم يستعملوها في غير النداءِ، وقد اختلفَ الناسُ في هائه الأَخيرةِ، والجيِّدُ فيها أَن الهاءَ بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة في [١٠/ ٤٤] هَنُوكَ وهَنَوَاتٍ في قوله[(٣)]:

عــلى هَنَــوَاتٍ شَــأْنُها مُتَتَــابِعُ

كان أَصلُها «هَنَاوٌ»، فَعَالٌ منه، فأُبدلتْ الواوُ هاءً[(٤)]، وصاحبُ هذا الكتابِ يشيرُ إِلى أَن الواوَ لـمَّا وقعتْ طَرفاً بعدَ أَلفٍ زائدةٍ قُلبتْ أَلفاً، والهاءُ بدلٌ من تلك الأَلفِ[(٥)].

وذهب أَبو زيد إِلى أَن الهاءَ لَحقتْ بعد الأَلف للوقف لخفاءِ الأَلفِ، كما لَحقتْ في النُّدبة من نحو وازَيداه، وحُرِّكتْ تشبيهاً بالهاء الأَصليةِ[(٦)].

ويُحكَى هذا القولُ أَيضاً عن أَبي الحسن، والأَلفُ عندهما بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة[(٧)]، وهو قولُ واهٍ من قِبلِ أَن هاءَ السكتِ إِنما تَلحقُ في الوقف، فإِذا صِرتَ إِلى

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٧٢.

(٢) سلف البيت: ١/ ١١٢.

(٣) سلف البيت: ١٠/ ٧٩.

(٤) هو ما اختاره الفارسي وابن جني، وما نسبه ابن الحاجب إلى البصريين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٨، ونسبه ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٣٨ إلى قوم من البصريين.

(٥) ذكر ابن جني هذا الوجه ثانياً للوجه الأول، واستدل له بوجهين، ونسبه ابن الحاجب إلى البصريين، هذا مع أنه نسب القول الأول إلى البصريين أيضاً، انظر سر الصناعة: ٦٦، ٥٦١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٨، وهو مذهب الزمخشري في المفصل: ٣٧٠.

(٦) دفع الفارسي قول أبي زيد دون أن يُسميه، انظر الحلبيات: ٣٤٧، ومن قوله: «إِلى أن الهاء...» إلى قوله: «الأصلية» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٦٢، ودفع ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٣٨ هذا القول دون أن ينسبه.

(٧) أشار ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٣٩ إلى أن الألف والهاء زائدان عند أبي زيد والأخفش، وإلى أن هذا قول الفراء وغيره من الكوفيين.=

الوصل حذفتَها أَلبتَّةَ، ولم تُوجَدْ إلا ساكنةً لا متحرِّكةً، ولذلك رُدَّ قولُ المتنبي[(١)]:

واحَـرَّ قَلْبَـاه مِمَّـنْ قَلْبُـه شَـبِمُ ومَـنْ بجِسْـمِيْ وحـاليْ عِنْـدَه سَـقَمُ

لكونِه أَثبتَ هاءَ السكتِ، وحرَّكهَا.

وذهب آخَرون إلى أَن الهاءَ في هَنَاه أَصلٌ، وليستْ بدلاً، إنما هي لامُ الكلمةِ كعِضَه وشَفَه، وهو قولٌ ضعيفٌ لِقلَّة بابِ سَلِسٍ وقَلِقٍ[(٢)].

وقد أُبدلتْ الهاءُ من الياء في هذه، [١٠/ ٤٥] والأَصلُ هذي، وذلك أَن المذكَّرَ «ذا»، والمؤنَّثُ تا وذِي، وليستْ الياءُ في «ذِي» للتأنيث، إنما هي عينُ الكلمةِ، والتأنيثُ يفهَمُ من نفس الصيغةِ، كما قلنا في بِنتْ وأُختْ.

والذي يدلُّ أَن الياءَ هي الأَصلُ، والهاءُ مبدَلةٌ منها أَنك تقولُ في تحقير ذا: ذَيَّا، وذِي إنما هي تأنيثُ «ذا» ومن لفظِه، فكما لا تجدُ الهاءَ في المذكَّر أَصلاً فكذلك هي أَيضاً في المؤنَّث بدلٌ غيرُ أَصلٍ[(٣)].

وإذا ثبتَ أَن الهاءَ بدلٌ من الياء فكما أَن الياءَ ليستْ للتأنيث كذلك الهاءُ التي هي بدلٌ منها[(٤)]، إذ لو كانت للتأنيث لكانتْ زائدةً، وهي ههنا بدلٌ من عين الكلمةِ، كما أَن ميمَ

=ونسب ابن جني وابن عصفور إلى أبي زيد قوله: إن الهاء للسكت، ولم يزيدا، انظر المنصف: ٣/ ١٤٢، والممتع: ٤٠١، ونسب الرضي إلى أبي زيد والأخفش والكوفيين قولهم: إن الهاء للسكت، ولم يذكر غير ذلك، انظر شرح الشافية له: ٣/ ٢٢٥، وشرح الكافية له: ٢/ ١٣٨.

(١) البيت في ديوانه: ٣/ ٣٦٢، وسر الصناعة: ٥٦٢.

(٢) بهذا ردَّ الفارسي وابن جني، ونسب ابن الشجري هذا القول إلى قوم من البصريين، انظر الحلبيات: ٣٤٧، والمنصف: ٣/ ١٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٨، ومن قوله: «مما اختص به النداء...» إلى قوله: «وقلق» قاله في شرح الملوكي: ٣٠٩-٣١١ بخلاف يسير.

(٣) من قوله: «تحقير ذا...» إلى قوله: «أصل» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٦.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٦، ٥/ ١٦٤، ٩/ ١٦٩، وزد السيرافي: ٥٦٨، والمخصص: ١٦/ ٩٧، والممتع: ٤٠٠.

فَمٍ بدلٌ من الواو، هذا نصُّ سيبويه[1] مع أَن تاءَ التأنيثِ تكونُ في الوصلِ تاءً نحوَ حمزةَ وطلحةَ وقائمة وقاعدة، وهذه هاءٌ وصلاً ووقفاً.

واعلمْ أَن مِن العرب مَن يُسكنُ هذه الهاءَ وصلاً ووقفاً كما كانت الياءُ كذلك، ومنهم مَن يُشبِّهها بهاءِ الضميرِ لكونها متصلةً باسم مبهَمٍ غيرِ متمكِّنٍ، فيكسرُها في الوصل[2]، فيقولُ: هذِهِ هندٌ، وهذِهِ جُمْلٌ، كما تقولُ: مررتُ بهِ، ونظرتُ إِلى غلامهِ، ويُردِفُها بياءٍ لبيان كسرةِ الهاءِ، ومَن يقولُ ذلك يقفُ على الهاء ساكنةً.

وممَّا يدلُّ على[3] أَن الياءَ لبيان الحركةِ، وأَن الهاءَ ليستْ للتأنيث أَنك لو سمَّيتَ رجلاً بذِهِ لَأَعربتَ ونوَّنتَ، وقلتَ: هذا ذِهٌ، ورأَيتُ ذِهاً، ومررتُ بذِهٍ، فتَحذفُ الياءَ للاستغناء عنها بالحركات، وتَصرفُه، ولو كانت الهاءُ للتأنيث لم تَصرفْه كما لم تَصرفْ حمزةَ وطلحةَ، وهذا واضحٌ[4].

وأَما إِبدالُها من التاء في نحوِ حمزةَ وطلحةَ فإِذا وقفتَ على هذه التاءِ أَبدلتَ منها الهاءَ،، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في حروف الزيادة[5].

ومنهم مَن يُجْري الوصلَ مُجْرى الوقفِ، فيقولُ: ثلاثَهَ رْبعه[6]، ومنهم مَن يُجْري الوقفَ مُجْرى الوصل، فيقولُ[7]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٥، والسيرافي: ٥٦٨.

(٢) انظر القولين السالفين في سر الصناعة: ٥٥٦-٥٥٧، والمخصص: ١٦/ ٩٧.

(٣) سقط من ط، ر: «على».

(٤) من قوله: «فهو مما اختص به...» إِلى قوله: «واضح» قاله في شرح الملوكي: ٣٠٩-٣١٣ بخلاف يسير.

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ١٥٦.

(٦) انظر ما سلف: ٥/ ١٦٠.

(٧) سلف البيت: ٩/ ١٥٧.

وحكَى قُطربٌ عن طيِّىءٍ أَنهم يقولون: كيف البنونَ والبَناهْ، وكيف الإِخوةُ والأَخواه[١]، فأَبدَلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف كما يُبدِلونها من تاء التأنيثِ الخالصةِ، وذلك شاذٌّ.

وقد قالوا: التابُوه في التابُوت، [٣٢٥/ ب] وهي لغةٌ، ووزنُه فَعَلُوْت كرَحَمُوْت، فهو كالطَّاغُوت، وأَصلُه تَوَبُوت، فقلَبوا الواوَ أَلفاً، والتابوه لغةُ الأَنصارِ، والتابوتُ لغةُ قريش[٢]، وقال ابنُ مَعْنٍ[٣]: لم يختلفْ الأَنصارُ وقُريشٌ في شيءٍ من القرآن إلا في التابُوت، ووقفَ بعضُهم على ﴿ٱللَّٰتَ﴾[٤] بالهاء، فقال اللَّاهْ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واللَّامُ أُبدلتْ من النون والضادِ في قوله:

وقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسائلُها

وقولِه:

مالَ إلى أَرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ)

قال الشارح: قد أُبدلتْ اللَّامُ من النون في قوله[٥]:

---

(١) وحكاه أبو حيان عن الفراء أيضاً، وهذه لغة شاذة على ما قاله ابن جني، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٩، ونسبها ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٠ إلى عامة عقيل.

(٢) انظر اللغتين في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٢٦، والمحتسب: ١/ ١٢٩، وسر الصناعة: ٥٦٣، والقرطبي: ١/ ٨٩، ٤/ ٢٣٥، والصحاح واللسان (توب).
وقرأ «التابوه» بالهاء زيد بن ثابت وأُبي والأعمش، انظر شواذ ابن خالويه: ١٥، والمحرر الوجيز: ١/ ٤٩.

(٣) هو القاسم بن معن، وقوله في الصحاح واللسان (توب).

(٤) النجم: ٥٣/ ١٩، وقف الكسائي على التاء بالهاء، وكذا الدوري عنه، والبزي عن ابن كثير «اللاه» بالوقف، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٩٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥٨، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢٨٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٧٢، والقرطبي: ٢٠/ ٣٥، والنشر: ٢/ ١٣٢.

(٥) سلف البيت: ٩/ ٢٧٣.

وقَفـــــتُ فيهـــــا أُصَـــــيْلالاً أُســـــائلُها

الشِّعرُ للنابغة [١٠/ ٤٦] الذبيانيِّ، وتمامُه:

عَيَّـــتْ جوابـــاً ومـــا بـــالرَّبْعِ مِـــن أَحَـــدِ

والمرادُ أُصَيْلاناً تصغيرَ أَصِيلٍ على غير قياسٍ[١]، وإنما أَبدَلوا من اللَّام النونَ.

فإن قيل: لِمَ زعمتُم أَن اللَّامَ بدلٌ من النون؟ وهلَّا كانت النونُ هي المبدَلةَ من اللام؟ واللَّامُ لامٌ مكرَّرةٌ من الأُولى كما كُررتْ اللَّامُ في حَنْدَقُوْق[٢] ومَنْجَنُون[٣].

قيل: لا يجوزُ ذلك لأَن اللَّامَ لو كانت أَصلاً لم تَثبتْ الأَلفُ قبلَها في التصغير، ولانقلَبتْ[٤] على حدِّ انقلابِها في شِمْلال[٥] وسِرْبال[٦]، وكنتَ تقولُ: أُصَيْلِيل كما تقول: شُمَيْلِيل وسُرَيْبِيل، ولـمَّا لم يُقَلْ ذلك، بل ثَبتتْ، دلَّ أَن اللَّامَ بدلٌ، والنونَ أَصلٌ، وأَنها في حكم المنطوقِ بها.

ولذلك لو سمَّيتَ بها رجُلاً لم تَصرفْه في المعرفة لأَن النونَ كالثابتة، يدلُّ على ذلك ثباتُ الأَلفِ قبلها كما كانت إِرادةُ التأنيثِ في حمراءَ وصفراءَ بمنزلة ثباتِ الأَلفِ.

وكذلك كان «هَرَاقَ» إِذا سمَّيتَ به بمنزلة «أَرَاقَ»، فكما أَن هذه الأَشياءَ في حكمِ ما انقلبتْ عنه كذلك اللَّامُ هنا في حكم النون، وهو فيه أَبْيَنُ لَمَا ذكرْناه من ثباتِ الأَلفِ.

ويؤيِّدُ كونَ النونِ أَصلاً قولُهم في تصغير عَشِيَّة: عُشَيَّان، كأَنه تصغيرُ عَشْيَان على زِنةِ

---

(١) هذه عبارة الشارح في شرح الملوكي: ٢١٧، وهذا الإبدال قليل جداً عند سيبويه، وليس بالجيد عند ابن الحاجب، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٠، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٩٠، والسيرافي: ٥٨١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤١٩.

(٢) هو الرجل الطويل، انظر المنصف: ٣/ ١٢، وسفر السعادة: ٢٣٦.

(٣) هي الدولاب التي يُستقى عليها، المنصف: ٣/ ٢٤.

(٤) في ط: «ولا انقلبت»، تحريف.

(٥) هو السريع، انظر السيرافي: ٦٣٢.

(٦) هو القميص والدرع، انظر اللسان (سربل).

فَعْلَان، وقد ظهرَ فيه النونُ، كذلك أُصَيْلان.

وقد ذهبَ قومٌ إلى أنه جمعٌ، كأنهم جمَعوا أَصِيلاً على أُصْلان على حدِّ رَغيفٍ ورُغْفَان، ثُم صغَّرَوه، فصار أُصَيْلاناً، ثُم أَبدَلوا اللَّامَ من النون، وقالوا: أُصَيْلالٌ[1]، وهو قولٌ فاسدٌ لأَن هذا الضربَ من الجمع لا يصغَّرُ[2]، وإنما هو اسمٌ مفرَدٌ اختصَّ به التحقيرُ كما اختصَّ بعُشَيْشِيَة[3] وأُبَيْنُون ونحوِ ذلك من الأَسماء التي لم تُستعمَلْ إلا في التحقير.

وقد أَبدَلوها من الضاد[4] في قول الراجز[5]:

لـمَّا رَأَى أَنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَعْ مـالَ إِلى أَرْطَـاةِ حِقْـفٍ فـالْطَجَعْ

والمرادُ اضْطَجَع، فأَبدلَ من الضاد اللَّامَ، ويُروَى فاضْطَجَعْ على الأَصل، واطَّجَعَ[6]، فأَبدلَ من الضاد طاءً، ثُم أَدغَمها في الطاء لاجتماعهما في الجَهْر والإِطباقِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والطاءُ أُبدلتْ من التاء في نحو اضْطَبَر وفَحَصْطُ برِجْلي).

قال الشارح: قد أُبدلتْ الطاءُ من التاء إِبدالاً مطَّرداً، وذلك إِذا كانت فاءُ افْتَعلَ أَحدَ حروفِ الإِطباقِ، وهي أَربعةٌ الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ، نحوُ اصْطبرَ يَصطبرُ، واضْطربَ يَضطربُ، واطَّرَدَ واظْطَلَمَ، والأَصلُ اصْتبَرَ واضْتَرَبَ واطْتَرَدَ واظْتَلَمَ، والعلَّةُ في هذا الإِبدالِ أَن هذه الحروفَ مُستعلِيَةٌ فيها إِطباقٌ[7]، [١٠/ ٤٧] والتاءُ حرفٌ

---

(١) هو قول الفراء كما في القلب والإبدال لابن السكيت: ٥، والمخصص: ٩/ ٥٧، ونسبه ابن عقيل في المساعد: ٣/ ٥١٧ إلى الكوفيين، ودفعه، وذكر هذا القول بلا نسبة في المخصص: ١٤/ ١١٣.

(٢) بهذا دفع السيرافي: ٥٨١ هذا القول، ولم ينسبه، وانظر المخصص: ١٤/ ١١٣.

(٣) في ط، ر: «بعُشَيْشة»، تحريف، انظر ما سلف: ٥/ ٢٤١.

(٤) هو إبدال شاذ، انظر ما سيأتي.

(٥) سلف البيتان: ٩/ ١٦٠.

(٦) ذكر ابن جني هذه الروايات في سر الصناعة: ٣٢١، وانظرها في مصادر البيتين السالفين.

(٧) انظر تعليل ذلك في سر الصناعة: ٢١٧-٢١٨، والمنصف: ٢/ ٣٢٦-٣٢٧.

مهموسٌ غيرُ مُسْتَعْلٍ، فكرهوا الإِتيانَ بحرفٍ بعدَ حرفٍ يُضادُّه ويُنافيه، فأَبدَلوا من التاء طاءً لأَنهما من مَخْرج واحدٍ.

أَلا ترى أَنه لولا الإِطباقُ في الطاء لكانت دالاً؟ ولولا جَهرُ الدالِ لكانت تاءً؟ فمَخرَجُ هذه الحروفِ واحدٌ، إِلا أَن ثَمَّ أَحوالاً تَفْرُقُ بينهنَّ من الإِطباق والجهرِ والهمْسِ، وفي الطاء إِطباقٌ واستعلاءٌ يوافقُ ما قبلَها، فيَتجانسُ الصوتُ، ويكونُ العملُ من وجهٍ واحدٍ، فيكونُ أَخفَّ عليهم، ومثلُه الإِمالةُ، ليس الغرضُ منها إِلا تقريبَ صوتٍ من صوت، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

وهذا الإِبدالُ وقع لازماً، فلا يُتكلَّمُ بالأَصل، كما أَن أَصلَ سيِّد وميِّت سَيْوِدِ ومَيْوِت، ولا يُتكلَّمُ بهما، فكذلك اضْطربَ افْتعَلَ من الضَّرْب، واظْطلمَ افْتَعلَ من الظُّلم، ولا يُتكلمُ بشيء من ذلك، قال الشاعر(١):

ويُظْلَمُ أَحياناً فيَظَّلِمُ

قال أَبو عثمان: «هذا هو الكلامُ الصحيحُ(٢)»، ومن العربِ مَن يُبدِلُ التاءَ إِلى ما قبلَها، فيقولُ: اصَّبرَ(٣) يَصَّبرُ، واضَّربَ يَضَّربُ، وقُرئَ ﴿أَن يُصَّلِحَا﴾(٤)، كأَن هؤلاءِ

---

(١) سيأتي البيت تاماً، وأنه لزهير، وهو في ديوانه: ١١٩، والكتاب: ٤/ ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٠٣، وسر الصناعة: ٢١٩، والمنصف: ٢/ ٣٢٩، وسفر السعادة: ٧٨، ٥٠٨، والعيني: ٤/ ٥٨٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٦/ ٢٩٠، وورد عجزه بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ١٤١.

(٢) المنصف: ٢/ ٣٢٤.

(٣) روى سيبويه والمازني هذا الوجه عن بعض العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٧، والمنصف: ٢/ ٣٢٧، وانظر أيضاً التكملة: ٢٨٠، وسر الصناعة: ١٧٢.

(٤) النساء: ٤/ ١٢٨، بفتح الياء وتشديد الصاد مفتوحة، وكسر اللام، روى سيبويه: ٤/ ٤٦٧ هذه القراءة عن هارون عن بعضهم، وهي قراءة عاصم الجحدري، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٩٢، وشواذ ابن خالويه: ٢٩، والتكملة: ٢٨٠، والمحتسب: ١/ ٢٠١، وسر الصناعة: ١٧٢، والمنصف: ٢/ ٣٢٧.

لـمَّا أَرادوا تَجانُسَ الصوتِ وتَشاكُلَه قلَبوا الحرفَ الثاني إِلى لفظِ الأَولِ، وأَدغَموه فيه لأَنه أَبلغُ في الموافَقة.

ومن العربِ مَن إِذا بَنَى مِمَّا فاؤه ظاءٌ معجَمةٌ افْتَعلَ أَبدلَ التاءَ طاءً غيرَ معجَمةٍ، ثُم يُبدِلُ من الظاء[١] التي هي فاءٌ طاءً لِمَا بينهما من المقارَبة، ثُم يُدغمُها في الطاء المبدَلةِ من تاء افْتعلَ، فيقولُ: اطَّهرَ بحاجتي[٢]، واطَّلمَ، والأَصلُ اظْطَهر واظْطَلمَ، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضادِ لئلَّا يذهبَ صَفيرُ الصاد وتَفشِّي الضادِ بالإِدغام[٣].

والصحيحُ الأَولُ[٤]، لأَن المطَّردَ إِذا أُريدَ الإِدغامُ قلبُ الحرفِ الأَولِ إِلى لفظِ الثاني[٥]، فلذلك ضَعُفَ الوجهُ الثاني، لأَن فيه قلْبَ الثاني إِلى لفظ الأَولِ، فإِذاً الوجهُ الثالثُ أَقْيسُ من الوجه الثاني، وإِن كان الثاني أَكثرَ منه، ويُنشَدُ بيتُ زهير[٦]:

هو الجَوادُ الذي يُعْطِيكَ نائلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحياناً فَيَظْطَلِمُ

ويُروَى فيَظَّلمُ على حدِّ اصَّبرَ على الوجه الثاني، وهو قلبُ الثاني إِلى لفظ الأَولِ، وإِدغامُ الأَول في الثاني، وهو شاذٌّ في القياس، وإِن كان كثيراً في الاستعمال، ويُروَى فَيطَّلمُ بالطاء غيرِ المعجمَةِ على الوجه الثالثِ، ويُروَى فيَنْظَلِمُ[٧] بنونِ المطاوعةِ، نحوُ

(١) في ط: «الطاء». تصحيف.

(٢) في ط، ر: «حاجتي». تحريف، «اظهر بحاجته: جعلها وراء ظهره»، اللسان (ظهر)، وانظر سر الصناعة: ٢١٨، والمنصف: ٢/ ٣٢٧-٣٢٩.

(٣) من قوله: «ومن العرب من إذا بنى...» إلى قوله: «الإدغام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢١٨ بخلاف يسير، وانظر المنصف: ٢/ ٣٢٨.

(٤) هو الأقيس كما في الكتاب: ٤/ ٤٦٩، وانظر التكملة: ٢٧٩، والمنصف: ٢/ ٣٢٧-٣٢٩، والنكت: ١٢٦٧، وسفر السعادة: ٧٨.

(٥) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٤٦٩، وانظر النكت: ١٢٦٧.

(٦) سلف قبل قليل.

(٧) ذكر هذه الرواية ثعلب في شرح ديوان زهير: ١٢٠، وابن جني في سر الصناعة: ٢١٩، والمنصف: ٢/ ٣٣٠.

كَسَرتُه فانكسرَ[١].

ولا يُجرَى المنفصلُ في ذلك مُجْرى المتصل، لا تقولُ: في قَبِّض تِلك: قَبِّطِّلك، ولا قَبِّضِّلك[٢] لعدمِ لزومِه وجوازِ الوقفِ على الأَول، وكذلك قَبَضْتُ لا يلزمُ فيه ذلك [٣٢٦/ أ] لأَن التاءَ ضميرُ الفاعلِ، وهو اسمٌ قائمٌ بنفسِه غيرُ الفعلِ حقيقةً، فلا تقولُ: قَبَضْطُ، ولا قَبطُّ، ومن العرب مَن [١٠/ ٤٨] يُشبِّهُ هذه[٣] التاءَ بتاء افْتَعَلَ، ويقولُ: قَبَضْطُ وفَحصْطُ[٤]، وهي لغةٌ لبعضِ بني تميم[٥]، قال الشاعر[٦]:

وفي كلِّ حَيٍّ قدْ خَبَطَّ بنِعْمةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

وذلك لأَن الفاعلَ وإن كان منفصلاً من الفعل فقد أُجريَ مُجْرى بعض حروفِه حُكماً، أَلا ترى أَنهم سكَّنوا آخِرَ الفعلِ عند اتصالِ ضميرِ الفاعلِ به نحوَ ضربْتُ وكتبْتُ لئلَّا يجتمعَ في كلمة أَربعٌ متحرِّكاتٌ لوازمُ؟ ولا يفعلون ذلك به عند اتصالِ ضميرِ المفعولِ نحوَ ضرَبَك وشتَمَك.

ومن ذلك استقباحُهم العطفَ على ضميرِ الفاعلِ مِن غيرِ تأْكيدٍ، ولم يَستقبحوا ذلك في المفعول[٧]، فلمَّا كان الفاعلُ قد أُجريَ في هذه المواضعِ مُجْرى ما هو من الفعل أَجرَوا

---

(١) في ط، ر: «كسر وانكسر» ومن قوله: «والعلة في هذا الإبدال...» إلى قوله: «فانكسر» قاله في شرح الملوكي: ٣١٧-٣٢١ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «قبظلك». تحريف.

(٣) في د، ط، ر: «هذا»، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٣٢٥، وهو أحسن.

(٤) في ط، ر: «وقبطُّ»، قبط الشيء: جمعه، اللسان (قبط).

(٥) هي كذلك في الأصول: ٣/ ٢٧٢، والسيرافي: ٥٧٦، ونسبها سيبويه: ٤/ ٢٤٠ إلى تميم، وهي في المنصف: ٢/ ٣٣٢ لبعض العرب، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٧- ٢٨٨.

(٦) سلف البيت: ٥/ ٩٠ وروايته في مجالس ثعلب: ٧٨، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٤١٥، والمخصص: ١٢/ ٢٢٠، ١٧/ ١٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٥٩، بإظهار التاء.

(٧) انظر ما سلف: ١/ ٣٢.

التاءَ التي هي ضميرُ الفاعلِ مُجْرى التاءِ في افْتعلَ[١]، فإِذاً الإِبدالُ في اضْطَربَ ونظائِره قياسٌ مطَّردٌ، وفي فَحصْطُ ونحوِه شاذٌّ لا يقاسُ عليه[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والدالُ أُبدلتْ من التاء في ازْدَجرَ وازْدانَ وفُزْدُ واذْدَكر غيرَ مُدغَمٍ فيما رَواه أَبو عمرو، واجدَمَعوا واجْدَزَّ في بعض اللُّغات، قال:

واجْدَزَّ شِيْحاً ....

وفي دَوْلَجٍ).

قال الشارح: متى كانت فاءُ افْتَعلَ زاءً قُلبتْ التاءُ دالاً، وذلك نحوُ ازْدجرَ وازْدهَى[٣] وازْدانَ وازْدَلفَ، والأَصلُ ازْتَجرَ وازْتَهى وازْتانَ وازْتَلفَ، لأَنه افْتَعلَ من الزَّجْر والزَّهْو والزِّينة والزَّلَفِ[٤]، فلمَّا كانت الزايُ مجهورةً، والتاءُ مهموسةً، وكانت الدالُ أُختَ التاءِ في المَخرج، وأُختَ الزاي في الجَهر قرَّبوا صوتَ أَحدِهما من الآخر، فأَبدَلوا[٥] التاءَ أَشْبهَ الحروفِ من موضعها بالزَّاي، وهي الدالُ، فقالوا: ازْدجرَ وازْدانَ، قال الشاعر[٦]:

إِلَّا كعَهْدِكُمُ بذِي بَقَرِ الحِمَى ... هَيْهاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ المُزْدَارِ

ومن كلام ذي الرمَّة في بعض أَخبارِه: «هل عندكَ مِن ناقةٍ نَزْدارُ عليها مَيَّاً؟[٧]»

---

(١) من قوله: «ولا يجرى المنفصل...» إلى قوله: «افتعل» قاله في شرح الملوكي: ٣٢٤-٣٢٦ بخلاف يسير، وانظر سر الصناعة: ٢٢٠-٢٢٢، فإن كلام الشارح مقارب لما جاء فيه.

(٢) انظر الحاشية «٥» من الصفحة السالفة.

(٣) في ط: «واذدهى». تحريف.

(٤) أي القُربة والمنزلة، اللسان (زلف).

(٥) في ط، ر: «وأبدلوا».

(٦) هو مؤرج السُّلمي كما في معجم ما استعجم: ٦٣٥، والخزانة: ٢/ ٢٧٣، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٣٠، والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٧، ومعجم البلدان (بقر).
ذو بقر: واد بين أخيلة الحمى، حمى الرَّبذة، معجم البلدان (بقر).

(٧) كلام ذي الرمة قاله لعصمة بن مالك، انظره في مجالس ثعلب: ٣٢، والأغاني: ١٨/ ٥٦، والممتع: ٣٥٦-٣٥٧.

وأنشد لرؤبة(١): [١٠/ ٤٩]

فيهـــا ازْدِهـــافٌ أَيَّـــما ازْدِهَـــافِ

وهو من أَبيات الكتاب، والمرادُ بذلك كلِّه تقريبُ الصوتِ بعضِه من بعض على حدِّ قولِهم: سَبقتُ وصَبقتُ وسَوِيق وصَوِيق(٢)، وهذا ونحوُه قياسٌ مُستمِرٌّ، وقد قُلبتْ تاءُ افْتَعلَ دالاً مع الجيم في بعض اللُّغاتِ، قالوا: اجْدَمَعوا في اجْتمَعوا، واجْدَزَّ في اجْتَزَّ، وأنشدوا(٣):

فقُلْـــتُ لصَـــاحِبي لا تَحْبِســـانا بنَـــزْعِ أُصُـــولِه واجْـــدَزَّ شِـــيْحَا

وأَما فُزْدُ فالأَصلُ فُزْتُ من الفَوز، أَبدَلوا من التاء دالاً لمكانِ الزاي، ولا يقاسُ ذلك، بل يُسمعُ، فلا تقولُ في اجترَأَ: اجْدَرأَ(٤)، ولا اجْتَرَحَ في اجْدَرحَ(٥)، وقد حَملَهم طلبُ التجانسِ وتقريبِ الصوتِ بعضِه من بعض على أَن أَبدَلوا من التاء دالاً في غير افْتَعلَ، وذلك نحوُ قولهم: دَوْلَج(٦) في تَوْلَج، كأَنهم رأَوا التاءَ مهموسةً، والواوَ مجهورةً، فأَبدَلوا من التاء الدالَ لأَنها أُختُها في المَخرج وأُختُ الواوِ في الجَهر، فتَحصُلُ المجانَسةُ في الصوت، وهذا قليلٌ شاذٌّ في الاستعمال، وإِن كان حسَناً في القياس، ولقِلَّةِ استعمالِه لا

---

(١) تجريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٠٠.
والازدهاف: الاستخفاف.

(٢) من قوله: «فاء افتعل زاء...» إلى قوله: «وصويق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٨٥-١٨٦.

(٣) هو مضرِّس بن ربعي الفقعسي الأسدي، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٠، وزد ديوان بني أسد: ٢٥٥.
وروايته في معاني القرآن للفراء: ٣/ ٧٨، وشرح السبع الطوال: ١٦، والأشباه والنظائر: ٤/ ٤١١ «واجتَزَّ».

(٤) في ط، ر: «اجتراء: اجدراء»، وما أثبت مناسب للسياق، ومثل سيبويه وابن السراج بـ«اجترؤوا واجدرؤوا»، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٩، والأصول: ٣/ ٤٣٠.

(٥) من قوله: «ولا يقاس ذلك...» إلى قوله: «اجدرح» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٨٧.

(٦) انظر ما سلف: ٩/ ٣٠٧، ١٠/ ٧٨.

يقاسُ عليه.

وأما ادَّكَرَ واذَّكَرَ واذَّرَى فليس ذلك مِمَّا نحن بصددِه، إنما هو إبدالُ إدغامٍ، وقد قلَبوا تاءَ افْتعلَ مع الذال لغيرِ(١) إدغامٍ دالاً، حكَى أَبو عُمر(٢) عنهم اذْدكَرَ، وهو مُذْدَكِر، وأَنشَدوا لأَبي حِكَاك(٣):

تُنْحِي على الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا   والهَرْمَ تُذْرِيهِ إِذْدِرَاءً عَجَبَا

[١٠/ ٥٠] (فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والجيمُ أُبدلتْ من اليا المشدَّدةِ في الوقف، قال أَبو عمرو: قلتُ لرجلٍ من بني حَنظلةَ: مِمَّنْ أَنتْ؟ فقال: فُقَيْمِجٌّ، فقلت: مِن أَيِّهم؟ فقال: مُرِّجٌّ، وقد أَجرَى الوصلَ مُجْرى الوقف مَن قال:

خالِي عُوَيْفٌ وأَبو عَلِجِّ   المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ
وبالغَداةِ كُتَلَ البَرْنِجِّ   يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيْصِجِّ

وأَنشدَ ابنُ الأَعرابِيِّ:

كأَنَّ في أَذْنابِهِنَّ الشُّوَّلِ   مِنْ عَبَسِ الصَّيفِ قُرونَ الإِجَّلِ

وقد أُبدلتْ من غير المشدَّدةِ في قوله:

لا هُمَّ إِنْ كنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ   فلا يَزالُ شاحِجٌ يأْتيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

(١) في ط، ر: «بغير».

(٢) في د، ط، ر: «أبو عمرو». تحريف، وهو أبو عُمر الجرميُّ، وحكايته في المنصف: ٢/ ٣٣١، وورد في الممتع: ٣٥٧، وشرح الشافية للرضي: «أبو عمرو»، وهو خطأ أيضاً، وانظر شرح الملوكي: ٣٢٤.

(٣) البيتان له في المقرب: ٢/ ١٦٦، والممتع: ٣٥٨، وهما بلا نسبة في اللسان (ذكر)، تنحي: تَعرض، مِقضب: قطَّاع، الهرم: نبت، الجراز: المستأصل.

ومن قوله: «وأما ادكر...» إلى نهاية هذا البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٨٧-١٨٨ بخلاف يسير.

وقوله:

حتَّـــى إذا مـــا أَمْسَـــجَتْ وأَمْسَـــجَا)

قال الشارح: الجيمُ تُبدَلُ من الياء لا غيرُ، لأَنهما أُختان في الجَهر والمَخرج، إلا أَن الجيمَ شديدةٌ، ولولا شِدَّتُها لكانت ياءً، وإِذا شدِّدتْ الياءُ صارت جِيماً، قال يعقوب: «بعضُ العربِ إِذا شدَّدَ الياءَ صيَّرَها جِيماً، قال الشاعر[١]:

كـــأَنَّ في أَذْنـــابِهِنَّ إلـــخ

يريدُ الإِيَّلَ[٢]».

فلمّا شدَّدَ الياءَ جعلَها جِيماً، يقالُ: أَيِّل، وهو فَيْعِلٌ[٣]، من آلَ يَؤولُ، وإِيَّل بكسر الهمزةِ[٤] وفتحِ[٥] الياءِ وبتشديدها، وهو فِعَّلٌ[٦] منه، وأَصلُ هذا الإِبدالِ في الوقف على الياء لخفائها وشبهِها بالحركة، قال أَبو عمرو[٧]: قلتُ لرجُل من بَني حَنْظلةَ: مِمَّنْ أَنت؟

---

(١) سلف البيتان قبل قليل، وقائلهما أبو النجم، وهما في ديوانه: ٣٥٠، والمخصص: ١٦/ ١٢٥، وهما بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٨٣، وجمهرة اللغة: ٨٨٠، والاشتقاق لابن دريد: ٤٤، ٤٣١، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٥٩، وسر الصناعة: ١٧٦، والممتع: ٣٥٤، والثاني بلا نسبة أيضاً في المحتسب: ١/ ٦١.

ورواية الإبدال وسر الصناعة والمحتسب والممتع: «الإجل»، وسائر المصادر «الأيل».

الشُّوَّل: جمع شائل، من قولهم: شال ذنب الناقة: ارتفع، والعبس: ما يبس من البول والبعر، والأيِّل: الذكر من الأوعال، الديوان.

(٢) القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٩.

(٣) هو قول ابن بري، انظر اللسان (أول).

(٤) هو الوجه عند ابن قتيبة وابن سيده، انظر أدب الكاتب: ٣٩٠، والمخصص: ٨/ ٣٢.

(٥) لم يجزه ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٣٩٠، وقال ابن بري: «هو الأَيِّل بفتح الهمزة وكسر الياء»، اللسان (أول)، وذكر الأزهري في التهذيب: ١٥/ ٤٤١ الأوجه الثلاثة في همزة أَيل.

(٦) هو قول الفارسي، وانظر تعليل ذلك في المخصص: ٨/ ٣٢، وانظر أيضاً البغداديات: ٤٠٨-٤٠٩، والمحتسب: ١/ ٦١.

(٧) هو ابن العلاء، وقوله في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٨، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٥٩، وأمالي القالي: ٢/ ٧٧، وسر الصناعة: ١٧٦، والممتع: ٣٥٣.

فقال: فُقَيْمِجٌّ، أَي فُقَيْميٌّ، فقلتُ: مِن أَيِّهم[١]؟ فقال: مُرِّجٌ[٢]، أَي مُرِّيٌّ.

وأَما قولُ الراجز ـ أَنشدَه الأَصمعيُّ، قال: أَنشدَني خلفُ الأَحمرُ، قال: أَنشدَني رجلٌ من أَهل البادية[٣]:

خــــالِي عُوَيْــــفٌ إِلــــخ

يريدُ أَبو عليٍّ، والعشيِّ، والصِّيْصِيِّ، والصِّيصِيُّ: قَرْنٌ يُقلعُ به التَّمرُ[٤]، والجمعُ الصَّيَاصِي ـ فإِنه[٥] أَجرَى الوصلَ مُجْرى الوقف، وقال الآخرُ ـ أَنشدَه الفرَّاءُ[٦]:

---

(١) في ط: «أبهم». تصحيف.

(٢) من قوله: «الجيم تبدل...» إلى قوله: «مرج» قاله في شرح الملوكي: ٣٣٠.

(٣) سلفت الأبيات الأربعة قبل قليل، وهي بلفظ الإسناد الذي ذكره الشارح في أمالي القالي: ٢/ ٧٧، وسر الصناعة: ١٧٥، والممتع: ٣٥٣، والأبيات الثلاثة الأخيرة بهذا اللفظ والإسناد في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٨، والأربعة عن الأصمعي عن خلف في الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٥٧، وهي بلا نسبة في المنصف: ٢/ ١٧٨، وشرح الملوكي: ٣٢٨- ٣٢٩، والعيني: ٤/ ٥٨٥، وشرح شواهد الشافية: ٢١٢-٢١٣، والأبيات الثلاثة الأولى في الكتاب: ٤/ ١٨٢، وشرحه للسيرافي: ٢/ ١٩٥، والنكت: ١١٠٨، والأول في التكملة: ٢٢، والنكت: ١٤٩ بلا نسبة أيضاً، وبنو مُرَّة من قبائل بني زيد، لا من بني فقيم، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٣٤، ٢٤٤.

والبرني: ضرب من التمر، وانظر ما سلف: ٩/ ١٤٥.

(٤) كذا في شرح شواهد الشافية: ٢١٥، وانظر الصحاح (صيص)، (صيا).

(٥) هذا جواب قوله: «وأما قول الراجز».

(٦) سلفت الأبيات الثلاثة قبل قليل، وهي من إنشاد الفراء في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٩، وأمالي القالي: ٢/ ٧٨، وسر الصناعة: ١٧٧، والممتع: ٣٥٤-٣٥٥، وضرائر الشعر: ٢٣١.

ونسبها أبو زيد عن أبي الغول إلى بعض أهل اليمن، انظر نوادره: ٤٥٥-٤٥٦، وهي من إنشاد أبي زيد في السيرافي: ٤٤٠، والأول والثاني من إنشاده أيضاً في الأصول: ٣/ ٢٧٤، والنكت: ١١٠٩.

والأبيات الثلاثة بلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٢٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٥، والأول والثاني بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١١٧، والمحتسب: ١/ ٧٥، والأول بلا=

لا هُـــــمَّ إِنْ كنـــــتَ قَبِلـــــتَ إِلــــخ

ويُروَى «شامِخٌ[1] يأْتيكَ بِجْ»، يريدُ بعيراً مستكبِراً[2]، فأَما قولُه[3]:

حتَّـــى إِذا مـــا أَمْسَـــجَتْ وأَمْسَـــجَا

فقد قيل: إِن الجيمَ فيه بدلٌ من الياء على ما تقدَّمَ، وإِن الأَصلَ أَمْسَيَتْ، [١٠/ ٥١] فأَبدلَ من الياء الجيمَ، وقد قيل: إِن الجيمَ بدلٌ من أَلف أَمْسى، وساغَ إِبدالُها من الأَلف - وإِن كانت الجيمُ لا تُبدَلُ من الأَلف، لكنْ الذي سوَّغَ ذلك هنا كونُ الأَلفِ مبدَلةً من الياء[4].

أَلا ترى أَن الأَلفَ قد حُذفتْ في قوله تعالى: ﴿يا أَبَتَ﴾[5] بالفتح؟ والمرادُ يا أَبَتا حيث كانت بدلاً من الياء التي للإِضافة[6]، وهذا يدلُّ أَن حكمَ البدلِ كحكم المبدَلِ منه، وأَن ما حُذفَ لالتقاءِ الساكنَين يكونُ في حكمِ الثابتِ، ولذلك أَبدلَ الجيمَ من المحذوف لالتقاء الساكنَين، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والسينُ إِذا وقعتْ قبل غَينٍ أَو خاءٍ أَو قافٍ أَو طاءٍ جازَ إِبدالُها صاداً، كقولك: صالِخٌ، و«أَصْبَغَ نِعمَه[7]»، وصَخَّرَ، وصَلَخَ، و«مَسَّ

=نسبة في النكت: ١٤٩.

(١) رواية الإبدال لأبي الطيب: «بازل»، وسائر المصادر «شاحج».

(٢) من قوله: «ويُروى شامخ...» إلى قوله: «مستكبراً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٧٧.

(٣) هو العجاج، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٠، وزد الأصول: ٣/ ٢٧٥، والسيرافي: ٥٧٩، والتكملة: ٢٤٤، والمحتسب: ١/ ٧٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٧، وشرح الملوكي: ٣٢٩، وضرائر الشعر: ٢٣٢، والممتع: ٣٥٥.

(٤) انظر الوجهين السالفين في مصادر البيت السالف.

(٥) يوسف: ١٢/ ٤، ١٠٠، وفي غير ما سورة، وسلفت القراءة: ٨/ ٢١٣.

(٦) من قوله: «إن الجيم بدل...» إلى قوله: «للإضافة» قاله في شرح الملوكي: ٣٣١ بخلاف يسير.

(٧) قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ﴾، لقمان: ٣١/ ٢٠، قرأ ابن عباس ويحيى بن عمارة «أصبغ» بالصاد، انظر المحتسب: ٢/ ١٦٨، والقرطبي: ١٦/ ٤٨٥.

صَقَرَ[١]»، ويُصَاقُون، وصُقْتُ، وصَبَقتُ، وصَوِيق، والصَّمْلَق، وصِرَاط[٢]، وصاطِع، ومُصَيْطِر[٣]).

قال الشارح: إنما ساغَ قلبُ السينِ [٣٢٦/ ب] صاداً إذا وقعتْ قبل هذه الحروفِ من قِبلِ أَن هذه الحروفَ [١٠/ ٥٢] مجهورةٌ مستعلِيةٌ، والسينُ مهموسٌ مُستَفِلٌ، فكرهوا الخروجَ منه إلى المُستَعلي، لأَن ذلك ممَّا يَثقُلُ، فأَبدَلوا من السين صاداً[٤]، لأَن الصادَ تُوافقُ السينَ في الهمْس والصفيرِ، وتُوافقُ هذه الحروفَ في الاستِعلاء، فيَتجانسُ الصوتُ ولا يختلفُ، وهذا العملُ شَبيهٌ بالإِمالة في تقريب الصوتِ بعضِه من بعض من غيرِ إيجابٍ.

فإن تأَخَّرتْ السينُ عن هذه الحروفِ لم يَسُغْ فيها من الإِبدالِ ما ساغَ فيها متقدِّمةً لأَنها إذا كانت متأَخِّرةً كان المتكلِّمُ منحدِراً بالصوت من عالٍ، ولا يَثْقُلُ ذلك ثِقَلَ التصعيدِ من منخفِضٍ، فلذلك لا تقولُ في قِسْتُ: قِصْتُ، ولا في يَخْسَرُ المتاعَ: يَخْصَرُ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وإذا وقعتْ قبلَ الدالِ ساكنةً أُبدلتْ زاياً خالصةً، كقولك في يَسْدَرُ: يَزْدَرُ، وفي يُسْدِلُ ثَوبَه يُزْدِلُ، قال سيبويه: «ولا تجوزُ المضارَعةُ» يعني إشرابَ صوتِ الزاي، وفي لغة كَلْبٍ تُبدَلُ زاياً مع القاف خاصَّة، يقولون: مَسَّ زَقَر[٥]»).

---

(١) القمر: ٥٤/ ٤٨، والآية: ﴿... ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾، انظر المحتسب: ٢/ ١٦٨، وسر الصناعة: ٢١١-٢١٢.

(٢) الفاتحة: ١/ ٧، والآية: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾، انظر ما سلف: ١٠/ ٦٩.

(٣) الغاشية: ٨٨/ ٢٢، والآية ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾.

(٤) نسب هذا الإبدال إلى بني العنبر في الكتاب: ٤/ ٤٨٠، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٤٢، والأصول: ٣/ ٤٣١، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ١٧٢ فما بعدها، والمخصص: ١٣/ ٢٧٣، والنكت: ١٢٧٢، والارتشاف: ٣٢٤، وذكره الفراء في معاني القرآن: ٣/ ٩٣، ٣/ ٢٥٨ دون نسبة.

(٥) من قوله: «وفي لغة...» إلى قوله: «زقر» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٩٦، وانظر لغة كلب في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٣٣، والارتشاف: ٣٢٥، واللسان (سقر)، وانظر الإبدال=

قال الشارح: إِذا وقعتْ السينُ قبلَ الدالِ ساكنةً أُبدلتْ زاياً خالصةً، نحوُ يَزْدَرُ في يَسْدَرُ إذا تَحيَّرَ[١]، ويُزْدِلُ في يُسْدِلُ ثوبَه، إذا أَرخاه.

والعِلَّةُ في ذلك أَن السينَ حرفٌ مهموسٌ، والدالُ حرفٌ مجهورٌ، فكرهوا الخروجَ من حرف إلى حرف يُنافيه، ولم يُمكنْ الإِدغامُ، فقرَّبوا أَحدَهما من الآخر، فأَبدَلوا من السين زاياً لأَنها من مَخرجها وأُختُها في الصفير، وتُوافقُ الدالَ في الجهر، فيَتجانسُ الصوتان.

وقولُه[٢]: «**ولا تجوزُ المضارَعةُ**» يريدُ أَن تُشْرِبَ السينَ صوتَ الزاي، كما كان كذلك في الصاد، لأَن الصادَ فيها إِطباقٌ، فضارَعوا لئلَّا يذهبَ الإِطباقُ، وليستْ السينُ كذلك.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والصادُ الساكنةُ إِذا وقعتْ قبلَ الدالِ جاز إِبدالُها زاياً خالصةً في لغةِ فُصحاءَ من العرب، ومنه: «لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له»، وقولُ حاتم: هكذا فَزْدِي أَنَهْ، وقال الشاعر[٣]:

ودَعْ ذا الهَوَى قبْلَ القِلَى تَرْكُ ذِي الهَوَى ... مَتِينَ القُوَى خَيرٌ مِنَ الصُّرْمِ مُزْدَرَى

وأَن تُضارَعَ بها الزايُ، فإِن تحرَّكتْ لم تُبدَلْ.

ولكنَّهم قد يضارِعون بها الزايَ، فيقولون: صَدَرَ وصَدَقَ والمصَادر والصِّراط، قال سيبويه: «والمضارَعَةُ أَكثرُ وأَعْرَبُ من الإِبدال، والبيانُ أَكثرُ»، ونحوُ الصادِ في المضارَعة الجيمُ والشينُ، تقولُ: هو أَجْدَرُ وأَشْدَقُ). [١٠/ ٥٣]

قال الشارح: إِذا وقعتْ الصادُ ساكنةً وبعدَها الدالُ جاز فيها ثلاثةُ أَوجهٍ:

=لأبي الطيب: ٢/ ١١٧.

(١) انظر اللسان (سدر).

(٢) أي سيبويه، وهكذا نقل ابن الحاجب عنه في الإيضاح: ٢/ ٤٢١، وعبارته في الكتاب: ٤/ ٤٧٨: «ولم تكن المضارعة هنا الوجه»، وانظر النكت: ١٢٧٢-١٢٧٣.

(٣) لم يتكلم عليه الشارح، لذا سأخرجه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ١٩٦، والممتع: ٤١٢، واللسان (صدر).

أَحدُها: أَن تجعلَها صاداً خالصةً، وهو الأَصلُ، قال سيبويه: «وهو الأَكثرُ[١]».

والثاني: إِبدالُها زاياً خالصةً.

والثالثُ: أَن يُضارَعَ بها الزايُ، ومعنى المضارَعةِ أَن تُشْرَبَ الصادُ شيئاً من صوت الزاي، فتَصيرَ بينَ بينَ.

فمثالُ الثاني - وهو الإِبدالُ - قولُهم في مَصْدر: مَزْدَر، وفي أَصْدَرتُ: أَزدرتْ، ومنه قولُهم في المثل: «لم يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ له[٢]»، والمرادُ فُصِدَ، فأُسكنتْ الصادُ تخفيفاً على حدِّ قولِهم في ضُرِبَ: ضُرْبَ، وفي قُتِلَ: قُتْلَ[٣]، ثُم قلَبوا الصادَ التي هي الأَصلُ زاياً.

ومعنى هذا المثلِ أَنه كان عادتُهم إِذا وَردَ على أَحدهم ضيفٌ، ولم يَحضُرْه قِرَىً عَمَدَ إِلى راحلته ففَصَدَها، وتَلقَّى من دَمِها واشْتوَوه له، فيَتبلَّغُ به، فقيل: «لم يُحرَمْ مَنْ فُزْدَ له»، يُضرَبُ ذلك لِـمَنْ قَصدَ أَمراً ونالَ بعضَه.

ومن ذلك قولُ حاتم وقد عَقرَ إِبلاً لضيفٍ، فقيل له: هلَّا فصَدتَها، فقال: هذا فَزْدِي أَنَهْ[٤]، أَي فَصْدي، والهاءُ في أَنَهْ إِما للسكتْ، وإِما بدلاً من الأَلف في أَنا[٥].

فمَن أَبدلَ من الصاد زاياً خالصةً فحُجَّتُه أَن الصادَ مطبَقةٌ مهموسةٌ رِخوةٌ، فقد جاوَرتْ الدالَ، وهي مجهورةٌ شديدةٌ غيرُ مطبَقةٍ، فلمَّا كان بينَ جَرْسَيْهما هذا التَّنافي نَبَتَ الدالُ عنها بعضَ النُّبوِّ[٦]، فقرَّبوا بعضَها من بعض، ولم يُمكن الإِدغامُ.

ولم يجترئوا على إِبدال الدالِ لأَنها ليستْ زائدةً كالتاء في افْتعلَ، نحوُ اصْطبرَ، فأَبدَلوا

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٨-٤٧٩.

(٢) سلف المثل: ٩/ ٩٨.

(٣) في ط، ر: «قبل قبل»، وما أثبت موافق لما في سر الصناعة: ٥١، وكلام الشارح مماثل لما جاء فيه.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٩.

(٥) انظر ما سلف: ٩/ ١٦١.

(٦) في ط، ر: «نبو»، وانظر النكت: ١٢٧١، فإن كلام الشارح مماثل لما جاء فيها.

من الصاد زاياً خالصةً، فتناسَبتْ الأَصواتُ، لأَن الزَّايَ من مَخرج الصاد، وأُختُها في الصَّفير، وهي تناسبُ الدالَ في الجهر، فتَلاءَما، وزالَ ذلك النُّبوُّ، قال سيبويه: «سمعْنا العربَ الفصحاءَ يجعلونها زاياً خالصةً[1]».

وأَما المضارَعةُ فأَن تَنحوَ بالصاد نحوَ الزاي، فتَصيرَ حرفاً مَخرجُه بينَ مَخرج الصادِ ومَخرجِ الزاي[2]، ولم يُبدِلوها زاياً كالوجه الذي قبله محافَظةً على الإِطباق لئلَّا يذهبَ لفظُ الصادِ بالكُليَّة، فيذهبَ ما فيها من الإِطباق، والإِطباقُ فضلةٌ في الصاد، فيكونَ إِجحافاً بها، وليس كذلك السينُ في يُسْدِلُ ويَسْدَرُ لأَنه لا إِطباقَ فيها يُذهبُه القلبُ، فلم يَجزْ المضارَعةُ لذلك.

قال[3]: «**وإن تحرَّكتْ الصادُ امتنعَ البدلُ**» لأَنه قد صار بين الصادِ والدالِ حاجزٌ، وهو الحركةُ لأَن مَحَلَّ الحركةِ من الحرف بعدَه[4].

وهذا الإِبدالُ ههنا من قَبيلِ الإِدغامِ لأَن فيه تقريباً للصوت بعضِه من بعض، ولذلك يَذكرونه مع الإِدغام، فكما أَن الحركةَ تَمنعُ الإِدغامَ فكذلك ههنا، مع أَن الحرفَ قد قَوِيَ بالحركة، فلم يُقلَبْ، لأَن الحرفَ لا ينقلبُ إِلا بعد إِيْهانِه بالسكون.

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٧٨، وانظر قول سيبويه في الأصول: ٣/ ٤٢٩، والمخصص: ١٣/ ٢٧١، ونسب أبو الطيب في الإبدال: ٢/ ١٢٦-١٢٧ إلى طيىء أنها تقلب كلَّ صاد ساكنة زاياً، وذكر أبو حيان في الارتشاف: ٣٢٥ أن هذه اللغة لكلب وكعب وعذرة وبني القيس.

(٢) حكى سيبويه عن هارون أن الأعرج قرأ الصاد في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٨/ ٢٣] بين الزاي والصاد، وقال: «وقراءة أهل مكة اليوم»، الكتاب: ٤/ ١٩٦، أي وهي قراءة..، وذكر أبو الطيب في الإبدال: ٢/ ١٢٨ هذه القراءة دون نسبة، وانظر توجيهها في السيرافي: ٤٦٤.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٩٣-٣٩٤، والنشر: ٢/ ٢٥٠-٢٥١، ٢/ ٣٤١.

(٣) أي الزمخشري، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٧٨، وسر الصناعة: ٥١، والنكت: ١٢٧١.

(٤) سلف الكلام على هذه المسألة: ٩/ ١١٢.

وجازتْ المضارَعةُ لأَنها أَضعفُ الوجهَين من حيث إِن فيها ملاحَظةً للصادِ، فلم تَجرِ مَجْرى الإِدغام، فيقولون: صَدَرَ وصَدَقَ، وذلك مطَّردٌ مستمِرٌّ، ولا يجوزُ قلبُها زاياً إِلا فيما سُمعَ من العرب.

فإِن[1] فَصلَ بينهما[2] أَكثرُ من حركة لم تَستمرَّ إِلا فيما سُمعَ من العرب، نحوُ المَصادر والصِّراط، لأَن الطاءَ كالدالِ، قال سيبويه: «والمضارَعةُ أَعرفُ[3] وأَكثرُ من الإِبدال»، يريدُ مع الصادِ الساكنةِ، «والبيانُ أَكثرُ[4]».

قال[5]: و«**نحوُ الصادِ في المضارَعةِ الشِّينُ والجيمُ**»، قالوا: أَزْدَق[6] في أَشْدَق فضارَعوا بالشين نحوَ الزاي لأَنها وإِن لم تكنْ من مَخرج الزاي فإِنها قد استطالَتْ حتى خالَطتْ أَعلى الشينِ، فقَرُبَتْ من مَخرجها، وهي في الهمس والرَّخاوةِ كالصادِ، فجاز أَن تُضارَعَ بها الزايُ كما تُضارَعُ بالصاد لأَنها من مَوضعٍ قد قَرُبَ من الزاي.

وكذلك الجيمُ قَرَّبوها من الزاي لأَنها من مَخرجِ الشينِ، فقالوا في أَجْدَر: أَجْدَر، ولا يجوزُ إِبدالُها زاياً خالصةً لأَنها ليستْ من مَخرجها.

وجملةُ الأَمرِ أَن هذا الإِبدالَ والمقارَبةَ على ثلاثة أَضربٍ: حرفٌ يجوزُ فيه الإِبدالُ والمضارَعةُ، وحرفٌ لا يجوزُ فيه إِلا الإِبدالُ، وحرفٌ لا يجوزُ فيه إِلا المضارَعةُ.

فأَما الأَولُ فما اجتمعَ فيه [١٠/ ٥٤] سببان، نحوُ الصادِ مع الدالِ، فالصادُ حرفٌ مهموسٌ مُطبَقٌ، فضارَعوا بالصاد نحوَ الزاي، [٣٢٧/ أ] ولم يُبدِلوها زاياً محافَظةً على الإِطباق، وأَما الإِبدالُ فيها فلقُوةِ مناسَبةِ الصادِ الزايَ، لأَنها من مَخرجها

(١) في ط، ر: «وإِن».
(٢) في ط، ر: «بينهم». تحريف.
(٣) في ط، ر: «أعرب»، وهو مخالف لما في الكتاب: ٤/ ٤٧٩.
(٤) الكتاب: ٤/ ٤٧٩.
(٥) أي الزمخشري.
(٦) في ط، ر: «أشدق». تحريف.

وأُختُها في الصَّفير.

وأَما الثاني فالسينُ مع الدالِ، ليس فيه إِلا البدلُ، لأَن السينَ ليس فيها إِطباقٌ يُحافَظُ عليه، فتجوزَ المضارَعةُ لأَجله كما جازتْ في الصاد.

وأَما الثالثُ فهو ما ليس فيه إِلا المضارَعةُ، فالشينُ المعجَمةُ مع الدالِ لأَنه مهموسٌ جاوَرَ مجهوراً وفيه تَفَشٍّ يتَّصلُ بتَفشِّيه حتى يُخالِطَ موضعَ الزاي، فاقتضى ذلك أَن يُضارَعَ به الزايُ، فلا يُبدَلَ زاياً لبُعدِ ما بينه وبينَ مَخرج الزاي، وكذلك الجيمُ مع الدالِ، فاعرفْه.

من أصناف المشتَرَك الاعتلالُ

قال صاحب الكتاب: (حروفُه الأَلفُ والواوُ والياءُ، وثلاثتُها تقعُ في الأَضرُب الثلاثةِ، كقولك: مالٌ ونابٌ وسَوْطٌ وبَيْضٌ، وقالَ وحاوَلَ وبايَعَ ولا ولَوْ وكَيْ.

إلا أَن الأَلفَ تكونُ في الأَسماء والأَفعالِ زائدةً أَو منقلبةً عن الواو والياءِ لا أَصلاً، وهي في الحروف أَصلٌ، ليس إلا لكونها جَوامِدَ غيرَ متصرَّفٍ فيها).

قال الشارح: معنى الإعلالِ التغييرُ، والعِلَّةُ تغيُّرُ المعلولِ عمَّا هو عليه، وسمِّيتْ هذه الحروفُ حروفَ عِلَّةٍ لكثرةِ تغيُّرِها[1]، وهذه الحروفُ تقعُ في الأَضرُب الثلاثةِ الأَسماءِ والأَفعالِ والحروفِ.

فمن ذلك الأَلفُ تكونُ في الأَسماء والأَفعال والحروفِ، فمثالُها في الأَسماء مالٌ وكتابٌ، وفي الأَفعال قالَ وبايَعَ، ومثالُها في الحروف ما ولا.

ومن ذلك الواوُ، وهي كذلك تكونُ في الأَسماء والأَفعال والحروفِ، فالأَسماءُ نحوُ حَوْض وجَوْهَر، والأَفعالُ نحوُ حاوَلَ وقاوَلَ، والحروفُ نحوُ لَوْ وأَوْ.

والياءُ كذلك تكونُ في الأَسماء نحوَ بَيْت وبَيْض، والأَفعالِ نحوَ بايَعَ وبايَنَ، والحروفِ نحوَ كَي وأَيْ، ولاشتراكِ الأَسماءِ والأَفعالِ والحروفِ فيها ذكَرها في المشتَرَك.

وهذه الحروفُ تكونُ أَصلاً وبدَلاً وزائدةً، فأَما الأَلفُ مِن بينِها فلا تكونُ أَصلاً في الأَسماء المتمكِّنةِ ولا في الأَفعال، إنما هي زيادةٌ أَو بدلٌ ممَّا هو أَصلٌ، وذلك لأَنَّا استقرَيْنا جميعَ الأَسماء والأَفعالِ أَو أَكثرَها فلم نجدْ الأَلفَ فيها إلا كذلك، فقضَينا لها بهذا الحكمِ.

فأَما الحروفُ التي جاءت لمعنىً فالأَلفُ أَصلٌ فيهنَّ، وذلك لأَن الحروفَ غيرُ مشتقَّةٍ ولا متصرِّفةٍ، ولا يُعرَفُ لها أَصلٌ غيرُ هذا الظاهرِ، فوجبَ أَن لا يُعدَلَ عنه إلا بدليل،

(١) هذا قريب مما قاله الرضي في شرح الشافية: ١/ ٣٣، ٣/ ٦٧-٦٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٣.

فلا يقالُ في أَلف وما ولا وحتَّى: إِنها زيادةٌ لعدمِ اشتقاقٍ يُفقَدُ فيه أَلفُها كما نجدُ لألفِ ضارِبٍ وقاتِلٍ اشتقاقاً يُفقَدُ فيه أَلفُها، وذلك نحوُ ضربَ يضربُ.

ولا يقالُ: إِنها بدلٌ لأَن البدلَ ضربٌ من التصرُّف، ولا تَصرُّفَ للحروف، وأَيضاً لو كانت الأَلفُ في «ما» من الواوِ لوجبَ أَن يقولوا: مَوْكما يقولون: لَوْ وأَوْ بإِقرارها على لفظها من غير إِبدالٍ، وكذلك لو كانت من الياء لقالوا: مَيْ كما قالوا: كَيْ وأَيْ لأَنها مبنيَّةٌ على السكون، والواوُ والياءُ لا تُقلَبان أَلفاً إِلا إِذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلهما.

وإِذا بَطَلَ أَن تكونَ زائدةً في الحروف أَو منقلبةً تَعيَّنَ أَن تكونَ أَصلاً، وكذلك الأَسماءُ المبنيَّةُ التي أَوغلتْ في شَبه الحروفِ، والأَصواتُ المحكيَّةُ والأَسماءُ الأَعجميَّةُ تجري مَجْرى الحروفِ في أَن أَلفاتِها أَصولٌ غيرُ زوائدَ ولا منقلبةٍ، لأَنَّا إِنما قضَينا بذلك في الحروف لعدم الاشتقاق[1]، وهذا موجودٌ في هذه الأَسماءِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والواوُ والياءُ غيرُ المزيدتَين تَتَّفقان في مَواقعهما، وتختلفان، فاتِّفاقُهما أَنْ وقعتْ كِلتاها فاءً كوَعْدٍ ويُسْرٍ، وعيناً كقَوْل وبَيْع، ولاماً كغَزْو ورَمْي، وعيناً ولاماً معاً كقُوَّة وحَيَّة، [١٠/ ٥٥] وأَن تقدَّمتْ كلُّ واحدةٍ على أُختها فاءً وعيناً في نحو وَيْل ويَوْم.

واختلافُهما أَنْ تقدَّمتْ الواوُ على الياء في وقَيْتُ وطَوَيتُ، ولم تتقدَّمْ الياءُ عليها، وأَما الواوُ في الحيَوَان وحَيْوَة فكواوِ جِبَاوَة في كونها بدلاً عن الياء، والأَصلُ حَيَيَان وحَيَيَة).

قال الشارح: قد أَخذَ يُريكَ مواقعَ هذه الحروفِ من الكَلِم، فأَما الأَلفُ فقد تقدَّمَ أَمرُها، وأَنها لا تكونُ أَصلاً في الأَسماء المتمكِّنةِ ولا في الأَفعال، وأَما الواوُ والياءُ فقد تكونان أَصلَين، وتقعان فاءً وعيناً ولاماً، فمثالُ كونِ الواوِ فاءً وَعْلٌ، ووَصَلَ، ومثالُ كونِها عيناً نحوُ حَوْض، وقاوَمَ، ومثالُ كونِها لاماً نحوُ غَزْوٍ وغَزوتُ، ومثالُ كونِ الياءِ

---

(١) من قوله: «فأما الألف من بينها...» إلى قوله: «الاشتقاق» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١١٨-١٢٠ بخلاف يسير، وقاله بعضه في سر الصناعة: ٦٥٣-٦٥٤، وانظر ما سلف: ٩/ ١٢٦، والمقتضب: ١/ ٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٣، والممتع: ٣٥-٣٦، ٢٧٩.

فاءً نحوُ يُسْرٍ، ويَبِسَ، والعينِ نحوُ بَيْت وبايَعَ، واللَّامِ نحوُ ظَبْي ورَميتُ.

وقد يجتمعان في أَول الكلمة فيكونُ أَحدُهما فاءً والآخرُ عيناً، نحوُ وَيْل ويَوْم، وتقديمُ الواوِ أَكثرُ، فوَيْلٌ ووَيْح ووَيْس أَكثرُ من يَوْم ويُوْح[١]، كأَنهم يكرهون الخروجَ من الياء إلى ما هو أثقلُ منها، وهو الواوُ.

ولذلك[٢] لم يأْتِ في كلامهم مثلُ فِعُل بكسر الأَولِ وضمِّ الثاني، فاستثقَلوا الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ بناء لازماً[٣]، وفيه فُعِلَ، مثلُ ضُرِبَ وقُتِلَ، ولذلك قالوا: وقَيتُ وطَويتُ، فقدَّموا الواوَ على الياء، ولم يأْتِ عنهم مثلُ حَيْوَة بتقديمِ الياءِ على الواو، قال سيبويه: «ليس في كلامهم مثلُ حَيَوتُ[٤]»، أَي ليس في الكلام حَيْوَة ولا ما يَجري مَجْراه ممَّا عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ.

فأَما الحَيَوانُ فأَصلُه حَيَيَان، فأَبدَلوا من الياء الثانيةِ واواً كراهيةَ التضعيفِ، هذا مذهبُ سيبويه والخليلِ، إلا أَبا عثمانَ، فإِنه ذهبَ إلى أَن الحَيوان غيرُ مُبدَلِ الواوِ، وأَنَّ[٥] الواوَ فيه أَصلٌ، وإِن لم يكنْ منه فعلٌ، وشبَّه هذا بقولهم: فاظَ الميتُ يَفِيظُ فَوْظاً وفَيْظاً، ولم يُستعملْ من الفَوْظ فعلٌ، ومثلُه وَيحٌ ووَيْس ووَيْلٌ، كلُّها مصادرُ، وإِن لم يُستعملْ منها فعلٌ.

والمذهبُ مذهبُ سيبويه، لأَنه لا يمتنعُ أَن يكونَ في الكلام مصدرٌ عينُه واوٌ، وفاؤه ولامُه صحيحان، مثل فَوْظ وصَوْغ ومَوْت وأَشباهِ ذلك، فأَما أَن تُوجَدَ في الكلام كلمةٌ

---

(١) هو اسم الشمس، انظر الحلبيات: ١٠، واللسان (يوح).

(٢) في ط، ر: «وكذلك»، وما أثبت أَحسن.

(٣) قال ابن جني معقباً على هذا المثال: «فإِنه ليس في اسم ولا فعل أَصلاً أَلبتة»، المحتسب: ٢/ ٢٨٧.

(٤) قال سيبويه: «وقالوا: حَيْوَة، كأنه من حَيَوتُ، وإِن لم يُقَل»، الكتاب ٤/ ٣٩٩، وفي ط، ر: «حيوة»، تحريف.

(٥) في د، ط، ر: «فإن»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٥٩٠، وهو أَحسن.

عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ فلا، فحملُه الحَيوانَ على فَوْظ[١] لا يَحسنُ، وكذلك حَيْوَةُ الأَصلُ حَيَيَة، لأَنه من حَيِيَ، فأَبدَلوا من الياء الأَخيرةِ واواً على غير قياسٍ لضربٍ من التخفيف باختلاف الحرفَين، لأَنهم يستثقلون التضعيفَ وأَن يكونَ الحرفان من لفظ واحدٍ، ولذلك شبَّهه بجَبَيتُ[٢] الخَرَاجَ جِباوةً، لأَن الأَصلَ جِبَايَة، لأَنه من الياء، فأُبدلَ منها الواوُ على غير قياسٍ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأَنَّ الياء [٣٢٧/ ب] وقعتْ فاءً وعيناً معاً، وفاءً ولاماً معاً في يَيْنَ اسمَ مكان، وفي يَدَيْتُ، ولم تقعْ الواوُ كذلك، ومذهبُ أَبي الحسن في الواو أَنَّ تأْليفَها من الواوات، فهي على قوله موافِقةُ الياءِ في يَيَّيْتُ، وقد ذهبَ غيرُه إِلى أَن أَلفَها عن ياء، فهي على هذا موافِقتُها في يَدَيْتُ، وقالوا: ليس في العربية كلمةٌ فاؤها واوٌ ولامُها واوٌ إِلا الواوُ، ولذلك آثَروا في الوَغَى أَن يُكتبَ بالياء).

قال الشارح: قد يكونُ التضعيفُ في الياء كما يكونُ في سائر الحروفِ، ومعنى التضعيفِ أَن يَتجاورَ المِثلان، فمن ذلك الفاءُ والعينُ، ولم يأْتِ إِلا في كلمة واحدةٍ، قالوا: يَيْنُ في اسم مكان[٣]، وليس له في الأَسماء نظيرٌ، فهذا ككَوْكَب ودَدَنٍ[٤] في الصحيح.

وقد جاء التضعيفُ في الفاء واللامِ مع الفصلِ بينهما، وذلك نحوُ يَدٍ، والأَصلُ يَدْيٌ

---

(١) من قوله: «ولم يأت عنهم مثل حيوة...» إلى قوله: «فوظ» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٨٩-٥٩١، والشارح في شرح الملوكي: ٢٦٣-٢٦٥ بخلاف يسير.
وانظر مذهبي الخليل وسيبويه والمازني في الكتاب: ٤/ ٣٩٩، ٤/ ٤٠٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٥، وزد الحلبيات: ٩، والخصائص: ٣/ ١٨، والنكت: ١٢٤٠، وسفر السعادة: ٢٤٤.

(٢) حكى ابن السكيت عن الفراء جبيت وجبوت، وحكاهما ابن قتيبة وأبو الطيب والجوهري دون نسبة، انظر إصلاح المنطق: ١٤٠، وأدب الكاتب: ٤٧٢، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٠٧، وسر الصناعة: ٥٨٩، والصحاح (جبا)، وجبيت الخراج: جمعته، الصحاح (جبا).

(٣) هو اسم واد بين ضاحك وضويحك، انظر سر الصناعة: ٧٢٩، ومعجم البلدان (يين).

(٤) انظر سر الصناعة: ٥٤٧، ٦٨٦، ٨١٩، وهذا لفظه، والحلبيات: ١٠، والمنصف: ٢/ ٢٠٢.

بسكون الدالِ، والذي يدلُّ أَن لامَه ياءٌ قولُهم: يَدَيتُ عليه يَداً، ولم يقولوا: يَدَوتُ[(١)]، وذلك إذا أَوليتَه معروفاً، قال الشاعر[(٢)]: [١٠/ ٥٦]

يَدَيْتُ على ابْنِ حَسْحاسِ بْنِ وَهْبٍ بأَسْفلِ ذِي الجِذَاةِ يَدَ الكريمِ

وقالوا في التثنية: يَدَيَان، قال الشاعر[(٣)]:

يَدَيَانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا

ويقالُ: يَدَانِ، وهو الأَكثرُ للزومِ الحذفِ، والذي يدلُّ على أَنه فَعْلٌ ساكنُ العينِ قولُهم في تكسيره: أَيْدٍ، وأَصلُه أَيْدُيٌ على زنة أَفْعُل، نحوُ كَلْب وأَكْلُب، وكَعْبٍ وأَكْعُبٍ، فأَبدَلوا من ضمَّة الدالِ كسرةً لتصحَّ الياءُ، كما قالوا: بِيْضٌ، قال الله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[(٤)]، ويؤكِّدُ أَيضاً كونَه فَعْلاً ساكنَ العينِ جمعُهم إيَّاه على فَعِيل، نحوُ قوله[(٥)]:

فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وأَنْعُمَا

وهذا النوعُ من الجمع إنما يكونُ من فَعْل ساكنِ العينِ، نحوُ عَبْد وعَبِيد وكَلْب وكَلِيب، قال[(٦)]:

والعِيْسُ يَنْغُضْنَ بِكِيرانِها كأَنَّما يَنْهشُهنَّ الكَلِيْبْ

[١٠/ ٥٧] مع أَن يعقوبَ قد حكَى يَدْي[(٧)] في يَدٍ، وهذا نصٌّ[(٨)].

---

(١) بهذا استدل ابن جني في سر الصناعة: ٧٢٩، وانظر شرح الملوكي: ٤١٠.

(٢) سلف البيت: ٥/ ١٤٩.

(٣) سلف البيت: ٥/ ٢٩٢.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٢٥.

(٥) سلف البيت: ٥/ ١٤٩ - ١٥٠.

(٦) سلف البيت: ٥/ ٣٠.

(٧) حكى ابن السكيت أَديه، ويديّ، وأَديّ، انظر إصلاح المنطق: ١٦١، والقلب والإبدال له: ٥٦، وحكى الفارسي وابن جني عن يعقوب «أَدْي»، وقال الفارسي: «فأبدل الهمزة من الياء وأظهر اللام...» الحلبيات: ١١، وسر الصناعة: ٢٣٨، وانظر الصحاح (يدي).

(٨) من قوله: «قولهم في تكسيره: أيد...» إلى قوله: «نص» قاله في شرح الملوكي: ٤١٠-٤١٢=

وقالوا: يَيَّيْتُ ياءً حَسنةً، أَي كتبتُ ياءً[1]، وليس في الكلام كلمةٌ حروفُها ياآتٌ إلا هذه[2]، هذا هو المسموعُ فيها.

وجملةُ الأَمرِ أَن حروفَ المعجمِ ما دامتْ حروفاً غيرَ معطوفةٍ ولا واقعةٍ موقعَ الأَسماءِ فإنها ساكنةُ الأَواخرِ مبنيَّةٌ على الوقف في الإِدراج والوقفِ، لأَنها أَسماءٌ للحروف الملفوظِ بها في صِيغ الكَلِم بمنزلة أَسماءِ الأَعدادِ، نحوُ ثلاثَهْ أَربَعَهْ خمسَهْ، فهذه كلُّها مسكَّنةُ الأَواخرِ جاريةٌ مَجْرى الحروف والأَصواتِ التي لا حظَّ لها في الإِعراب.

ويؤيِّدُ ما ذكرناه من كونها جاريةً مَجْرى الحروفِ أَن منها ما هو على حرفَين الثاني منهما حرفُ مدٍّ ولِينٍ، نحوُ باتا ثاخا، ولا نجدُ مثلَ ذلك في الأَسماء الظاهرةِ، فمتى أَعربتَها لزمَكَ إِذا أَدخلتَ التنوينَ أَن تحذفَ حرفَ المدِّ لالتقاء الساكنين، فيبقَى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحد[3]، وذلك معدومٌ، لأَن العربَ تَبتدئُ بالمتحرِّك، وتقفُ على الساكن، والحرفُ الواحدُ لا يكونُ متحرِّكاً ساكناً في حال واحدةٍ.

ولـمَّا وُجدَ ذلك في هذه الحروفِ نحوَ با وتا دلَّ أَنها جاريةٌ مَجْرى الحروفِ نحوَ هَلْ وبَلْ وقَدْ، فإِذا نُقلتْ وسُمِّي بها أَو أُجريتْ مُجْرى الأَسماءِ في الإِخبار عنها صارت أَسماءً مستحِقَّةً للإِعراب، نحوُ قولك: هذه باءٌ حَسنةٌ، فتزيدُ على أَلف با وتا ونحوِهما أَلفاً أُخرى على حدِّ قوله[4]:

لَيْتَ شِعْرِي وأَينَ مِنِّي لَيْتُ ... إِنَّ لَيْتاً وإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

[١٠/ ٥٨] أَلا ترى أَن العربَ لـمَّا استعَملوا «لَوْ» استعمالَ الأَسماءِ وأَعرَبوها زادوا

=بخلاف يسير، وانظر المنصف: ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨، وسر الصناعة: ٢٤٠، ٧٢٩، ٨٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٠-٢٣١، والممتع: ٦٢٤.

(١) كذا في سر الصناعة: ٧٢٩، ٧٨٧.

(٢) وهي شاذة كما في سر الصناعة: ٧٢٩، وفيها ضعف من طريق الرواية كما في سر الصناعة: ٧٣١ أيضاً.

(٣) هذا كلام ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٦ بخلاف يسير.

(٤) سلف البيت: ٦/ ٢٩.

على واو «لَوْ» واواً أُخرى، وجعَلتْ الثاني من لفظ الأَول، إِذ لا أَصلَ لها تَرجعُ إِليه لتُلحَقَ بأَبنية الأَسماء الأَصولِ؟

فلذلك زدتَ على أَلف با وتا ونحوِهما أَلفاً أُخرى كما فعَلتْ العربُ في «لَوْ» لـمَّا أَعربْتها، فصار باا وتَاا بأَلفَين[١]، فلمَّا التقى أَلفان ساكنان لم يكنْ بدٌّ من حذف أَحدِهما أَو تحريكِه، فلم يُمكنْ الحذفُ لأَن فيه نقضاً للغرض بالعَود إِلى القِصَر الذي هُربَ منه، فوجبَ التحريكُ لالتقاء الساكنَين، فحرِّكتْ الأَلفُ الثانيةُ، وكانت الثانيةُ أَولى بالتغيير، لأَنك عندَها ارْتَدَعْتَ[٢]، وهي مع ذلك طرفٌ، والأَطرافُ أَولَى بالتغيير من الحَشو.

فلمَّا حَرَّكتَ الثانيةَ قلبتَها همزةً على حدِّ قلِبها في كِساء ورِداء وحمراء وبيضاء، ثم أَعرَبوها، وقالوا: خَطَطْتُ ياءً حَسنةً، وقُضيَ على الأَلف التي هي عينٌ بأَنها من الواو، وعلى الثانية بأَنها من الياء وإِن لم تكونا في الحقيقة كذلك، فتصيرُ الكلمةُ بعد تكملةِ صيغتِها من باب شَوَيتُ وطَوَيتُ، لأَنه أَكثرُ من باب الهُوَّة والقُوَّة ومن باب حَيِيتُ وعَيِيتُ.

فإِن قيل: ففي القضاءِ بذلك جمعٌ بين إِعلالَين إِعلالِ العينِ واللَّامِ، وذلك لا يجوزُ[٣].

قيل: الضرورةُ دَفعتْ إِلى ذلك، وقد جاء من ذلك أَشياءُ، قالوا: ماءٌ، فأَلفُه منقلبةٌ عن واو، وهمزتُه منقلبةٌ عن هاءٍ لقولهم في التكسير: أَمْواه، وفي التصغير: مُوَيْه، وقالوا: ماهَتْ الرَّكِيَّةُ تَمُوهُ[٤]، وقالوا: شاءٌ في قول مَن قال: شُوَيْهة، وفي التكسير: شِيَاه، فهو نظيرُ ماء، ومَن قال: شَوِيٌّ في التكسير فهو من بابِ طَوَيتُ ولَوَيتُ، فصارت شاءٌ في هذا القولِ كحاءٍ وباءٍ.

---

(١) أقحم بعدها في ط، ر: «ونحوهما».
(٢) في ط: «ارتعدت». تحريف.
(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.
(٤) حكاه أبو زيد كما في الحلبيات: ٣٩، والعضديات: ١٥٢، والمنصف: ٢/ ١٥٠، وانظر الصحاح (موه).

وإِذ كان قد وردَ عنهم شيءٌ من ذلك جازَ أَن يُحمَلَ عليه باءٌ وياءٌ وطاءٌ وأَخواتُهنَّ في إِعلال عَيناتِها ولاماتِها، ويصيرَ تركيبُها ياءً وباءً، ونحوُهما بعد التسمية من ي وي ومن ب وي.

ولو اشتَققتَ على هذا من هذه الحروفِ بعد التسمية فعلاً على فَعَّلتُ لقلتَ من الياء: يَوَّيتُ، ومن الباء: بَوَّيتُ، وكذلك سائرُها، كما تقولُ: طَوَّيتُ وحَوَّيتُ، هذا هو القياسُ.

وأَما المسموعُ المَحكيُّ عنهم ما[1] ذكرناه من قولهم في الياء: يَيَّيتُ، وفي التاء: تَيَّيتُ، وفي الحاء: حَيَّيتُ، فهذا القولُ منهم يَقضي بأَنه من باب حَيِيتُ وعَيِيتُ، وكأَن الذي حملَهم على ذلك سماعُهم الإِمالةَ في أَلفاتهنَّ قبل التسميةِ وبعدها[2]، فاعرفْ ذلك.

وقولُه: «**ولم تقعْ الواوُ كذلك**»، يعني ليس في الكلام كلمةٌ حروفُ تركيبِها كلِّها واواتٌ كما كانت الياءُ كذلك في قولهم: يَيَّيتُ ياءً حَسنةً.

فأَما واوٌ فحَملَ أَبو الحسن أَلفَها على أَنها منقلبةٌ من واوٍ [٣٢٨/ أ] فهي على ذلك موافِقةٌ للياء في يَيَّيتُ لأَن حروفَها كلَّها واواتٌ كما أَن حروفَ يَيَّيتُ كلَّها يا آتٌ، واحتجَّ لذلك بتفخيم العربِ إِيَّاها، وأَنه لم يُسمَعْ فيها الإِمالةُ، وقَضى عليها بأَنها من الواو.

وذهب آخرون[3] إِلى أَن الأَلف فيها منقلبةٌ من ياء، واحتجُّوا لذلك بأَنَّ جعْلَها كلِّها لفظاً واحداً[4] غيرُ موجودٍ في الكلام، فوجبَ القضاءُ بأَنها من ياءٍ لتختلفَ الحروفُ.

والوجهُ عندي هو الأَولُ، لأَنه كما يلزمُ من القضاء بأَن الأَلفَ من الواو أَن تَصيرَ

---

(١) في د، ط، ر: «ما»، والصواب «فما»، والعبارة في سر الصناعة: ٧٩٣: «وأما المسموع المحكي عنهم فأن يقولوا...».

(٢) من قوله: «زادوا على واو «لو»...» إلى قوله: «وبعدها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٧- ٧٩٣ بخلاف يسير.

(٣) منهم الفارسي، انظر الحلبيات: ٨، وسر الصناعة: ٥٩٨.

(٤) عبارة ابن جني: «واعتمد [أي أبو علي] في ذلك على أنه إذا جعلها من الواو كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً»، سر الصناعة: ٥٩٨.

حروفُ الكلمةِ كلُّها واواتٍ كذلك يلزمُ أيضاً من القضاء بأَنها من الياء، أَلا ترى أَنه ليس في الكلام كلمةٌ فاؤها ولامُها واوٌ إلا قولُنا: واو؟ فالكلمةُ عديمةُ النَّظيرِ في كِلا الحالَين، وكان القضاءُ عليها بالواو أَولى مِن قِبَلِ أن الأَلفَ إذا كانت في [١٠/ ٥٩] موضع العينِ فأَنْ تكونَ منقلبةً عن الواو أَكثرُ، والعملُ إنما هو على الأَكثر، وبذلك وصَّى سيبويه[١]، هذا مع ما حكاه أَبو الحسن[٢].

وقد قالوا: ليس في الكلام ما فاؤه واوٌ ولامُه واوٌ إلا قولُهم: واوٌ[٣]، ولذلك قضَوا على الأَلف من الوَغَى بأَنها من الياء[٤] لئلَّا يصيرَ الفاءُ واللَّامُ واواً، ولذلك قضَينا على الواو في واخَيْتُه بأَنها مُبدَلةٌ من الهمزة في آخَيتُه، ولم يُقَلْ: إنهما لغتان، لأَن اللَّامَ في أَخ واوٌ بدليل قولك في التثنية: أَخوان، فالقضاءُ على الفاء بأَنها واوٌ يؤدِّي إلى إثبات مثالٍ قَلَّ نظيرُه في الكلام، فاعرفْه.

---

(١) قال: «وإن جاء اسم نحو الناب ولا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحملْه على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء، لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك»، الكتاب: ٣/ ٤٦٢، وانظر المنصف: ٢/ ١٤٠، وسر الصناعة: ٥٩٨- ٥٩٩.

(٢) أي أنه لم تسمع عنهم الإمالة في «واو»، ومن قوله: «فأما واو فحمل أبو الحسن ....» إلى قوله: «الحسن» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٩٨- ٥٩٩ بخلاف يسير، وانظر المذهبين السالفين في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٦، وزد سفر السعادة ٤٩٥- ٤٩٨.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أن الفاء لا تكون واواً واللامُ واواً في حرف واحد .....»، الكتاب: ٤/ ٤٠١، وانظر المنصف: ٢/ ٢١٣.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٧٢.

القولُ في الواو والياءِ فاءين

(فصل) قال صاحب الكتاب: (الواوُ تَثبتُ صحيحةً وتَسقطُ وتُقلَبُ، فثباتُها على الصحَّة في نحو وَعَدَ ووَلَدَ، والوَعْدِ والوِلْدةِ، وسقوطُها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارعِ فَعَلَ أو فَعِلَ لفظاً أو تقديراً، فاللَّفظُ في يَعِدُ ويَمِقُ، والتقديرُ في يَضَعُ ويَسَعُ، لأن الأَصلَ فيهما الكسرُ، والفتحُ لحرفِ الحلقِ، وفي نحو العِدَة والمِقَة من المصادر، والقلبُ فيما مَرَّ من الإِبدال).

قال الشارح: اعلمْ أَن الواوَ إِذا كانت أَصلاً، ووقعتْ فاءً فلها أَحوالٌ، حالٌ تصحُّ فيه، وحالٌ تسقطُ فيه، وحالٌ تُقلَبُ.

فالأَولُ نحوُ وَعَدَ ووَزَنَ ووَلَدَ، الواوُ في ذلك كلِّه صحيحةٌ لأَنه لم يُوجَدْ فيها ما يُوجبُ التغييرَ والحذفَ.

وأَما الوِعْدَةُ والوِلْدةُ فالمرادُ أَنه إِذا بُنيَ اسمٌ على فِعْلَة لا يرادُ به المصدرُ فإِنه يُتَمُّ، ولا[1] يُحذفُ منه شيءٌ كما يُحذفُ منه إِذا أُريدَ به المصدرُ على ما سيوضَّحُ أَمرُه بعدُ.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[2]، المرادُ به الاسمُ لا المصدرُ، ولو أُريدَ المصدرُ لقيل: جِهةٌ كعِدَة.

وأَما الحالُ التي تَسقطُ فيه فمتى كانت الواوُ فاءَ الفعلِ، وماضيه على فَعَل أَو فَعِل، ومضارِعُه على يَفْعِلُ بالكسر، ففاؤه التي هي الواوُ محذوفةٌ، نحوُ وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، والأَصلُ يَوْعِدُ ويَوْزِنُ، فحُذِفتْ الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، فحُذِفتْ استخفافاً، وذلك أَن الواوَ نفسَها مستثقَلةٌ، وقد اكتنفَها ثقيلان الياءُ والكسرةُ، والفعلُ أَثقلُ من

---

(١) في ط، ر: «لا».

(٢) البقرة: ٢/ ١٤٨، وقيل في «وجهة» قولان، أحدهما أنه مصدر شذَّ عن القياس، والآخر أنه اسم غير مصدر، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٧، والمقتضب: ١/ ٨٩، والتكملة: ٢٤٦، والخصائص: ٢/ ٢٨٥، والمنصف: ١/ ٢٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٥، وشرح الملوكي: ٣٤١.

الاسم، وما يَعْرِضُ فيه أثقلُ ممَّا يَعرِضُ في الاسم، فلـمَّا اجتمعَ هـذا الثقـلُ آثـروا تخفيفَه بحذفِ شيءٍ منه.

ولم يَجُزْ حذفُ الياءِ لأنه حرفُ المضارَعةِ، وحذفُه إخلالٌ مع كراهيةِ الابتداءِ بالواو، ولم يَجُزْ حذفُ الكسرةِ لأنه بها يُعرفُ وزنُ الكلمةِ، فلـم يَبْقَ إلا الـواوُ، فحُذِفتْ، وكـان حذفُها أَبلغَ في التخفيف لكونِها أثقلَ من الياء والكسرةِ مع أنها ساكنةٌ ضعيفةٌ، فقوِيَ سببُ حذفِها.

وجعلوا سائرَ المضارِعِ محمولاً على يَعِدُ، فقالوا: تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ، فحذَفوا الـواوَ وإن لم تقعْ بين ياءٍ وكسرةٍ لئلَّا يختلفَ بناءُ المضارِعِ، ويَجريَ في تصريفه على طريقة واحدةٍ مع ما في الحذف من التخفيف.

ومثلُه قولُهم: أُكرمُ، وأَصلُه أُؤَكرم بهمزتَين، فحذَفوا الهمزةَ الثانيةَ كراهيةَ الجمعِ بين همزتَين لِثقل ذلك، ثُم أَتبَعوا ذلك سائرَ البابِ، فقالوا: يُكْرِمُ وتُكرِمُ، فحذفوا الهمزةَ وإن لم تُوجَدْ العِلَّةُ، فيَجري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ.

وقال الكوفيون: إنما سقطتْ الـواوُ فرقاً بين ما يتعدَّى من هـذا البابِ وبين مالا يتعدَّى[1]، فالمتعدِّي وَعدَه يَعدُه، ووَزنَه يَزِنُه ووَقَمَه يَقِمُه إذا قهرَه، ومالا يتعدَّى وَحِل[2] يَوْحَلُ ووَجِلَ يَوْجَلُ.

وذلك فاسدٌ لأَنه قد سقطتْ الـواوُ من هـذا البابِ في غير المتعدِّي كسقوطها من المتعدِّي، أَلا تراهم قالوا: وَكَفَ[3] البيتُ يَكِفُ، ووَنَمَ الذبابُ يَنِمُ إذا ذَرَقَ[4]، ووَخَدَ البعيرُ[5] يَخِدُ؟ فثبتَ بذلك ما قلناه.

---

(١) انظر قولهم وقول البصريين في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٢٨، وزد الأصول: ٣/ ٣٠٦- ٣٠٧، والمخصص: ١٤/ ١٢٤- ١٢٥، ١٤/ ١٦٤.

(٢) أي وقع في الوَحَل، اللسان (وحل).

(٣) أي هطلَ وقَطَرَ، اللسان (وكف).

(٤) في ط، ر: «زرق» تحريف.

(٥) أي أسرع، اللسان (وخد).

وممَّا يدلُّ على ذلك أَنَّ من الأَفعال ما يجيءُ المضارعُ منه على يَفْعِل ويَفْعَل بالكسر والفتح، فتسقطُ الواوُ من يَفْعِل، وتثبتُ في [١٠/ ٦٠] يَفْعَل، وذلك في نحو وَحِرَ صَدرُه[١] يَحِرُ، ووَغِرَ[٢] يَغِرُ، وقالوا: يَوْحَرُ[٣] ويوغَرُ، فأَثبَتوا الواوَ في المفتوح، وحذفوها من المكسور[٤]، فدلَّ على صحَّة علَّتِنا وبُطلانِ عِلَّتِهم.

واعلمْ أَن ما كان فاؤه واواً من هذا القَبيلِ، وكان على زِنةِ فَعَلَ فإِن مضارِعَه يلزمُ يَفعِلُ بكسرِ العينِ، سَواءٌ من ذلك اللَّازمُ والمتعدِّي، ولا يَجيءُ منه يَفْعُلُ بضمِّ العينِ كما جاء في الصحيح، نحوُ قتَلَ يَقتُلُ، وخَرَجَ يَخرُجُ، كأَنهم أَرادوا أَن يَجريَ البابُ على نَهْج واحدٍ في التخفيف بحذف الواوِ، وهو إِعلالٌ ثانٍ لَحِقَه بأَنْ مُنِعَ ما جازَ في غيره[٥] من الصحيح، قال سيبويه: «وقد قال ناسٌ من العرب: وَجَدَ يَجُدُ»[٦] بضمِّ الجيمِ في المستقبَل، وأُنشدَ[٧]:

---

(١) أي امتلأ غيظاً وحقداً، اللسان (وحر).

(٢) هو بمعنى «وحر»، انظر اللسان (وغر).

(٣) في د، ر: «يوجر». تصحيف.

(٤) من قوله: «وقال الكوفيون...» إلى قوله: «المكسور» قاله السيرافي: ١٥٤-١٥٥ بخلاف يسير.

(٥) من قوله: «وذلك أن الواو نفسها...» إلى قوله: «غيره» قاله في شرح الملوكي: ٣٣٤-٣٣٧ بخلاف يسير.

(٦) الكتاب: ٤/ ٥٣، ووردت هذه اللغة بلا نسبة في أدب الكاتب: ٤٧٩، والأصول: ٣/ ١٠٨، وليس في كلام العرب: ١٨، والحلبيات: ١٢٧، والنكت: ١٠٥١، والممتع: ١٧٧، والمزهر: ٢/ ٩٣، ونسبت إلى بني عامر في الصحاح (وجد)، وديوان الأدب: ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢٤٨، والأفعال لابن القطاع: ٥٢٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٢، واللسان (وجد)، ونسبها إليهم أبو حيان بصيغة التمريض، ودفع ما ذهب إليه ابن مالك إذ «جعل ذلك قانوناً كلياً لغة لبني عامر في كل ما كان فاؤه واواً من فعل ليس بصحيح»، الارتشاف: ١٥٩، وانظر ردَّ ابن عقيل على ابن مالك في المساعد: ٢/ ٥٩٤. ولعل مردّ نسبة هذه اللغة إلى بني عامر نسبة البيت القادم إلى لبيد، فقد نسبها الرضي وابن منظور إليهم، وساقا البيت ونسباه إلى لبيد.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ٤٥٣ [صاوي]، وصحَّح ابن بري والبغدادي هذه النسبة،=

لَـوْ شـاءَ قَـدْ نَقَـعَ الفـؤادَ بشُرْبـةٍ   تَـدَعُ الحَـوائمَ لا يَجُـدْنَ غَلِـيلا

[١٠/ ٦١] وإنما قَلَّ ذلك لأَنهم كرهوا الضمَّةَ بعد الياءِ كما كرهوا بعدَها الواوَ، ولذلك قَلَّ نحوُ يَوْم ويُوْح(١) على ما ذكرناه.

فإن انفتحَ ما بعدَ الواوِ في المضارعِ نحوَ وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ فإن الواوَ تثبتُ ولا تُحذفُ لزوالِ وصفٍ من أَوصافِ العِلَّةِ، وهو الكسرُ، نحوُ قولك: يُوعَدُ ويُوزَنُ مما لم يُسمَّ فاعلُه، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٢)، فحُذِفتْ الواوُ من ﴿يَلِدْ﴾ لانكسار ما بعدها، وثبتَتْ في ﴿يُولَدْ﴾ لأَجل الفتحةِ.

فأَما قولُهم: يَضَعُ ويَدَعُ فإنما حُذفتْ الواوُ منهما لأَن الأَصلَ يَوْضِعُ ويَوْدِعُ لِما ذكرْناه من أَنَّ فَعَلَ من هذا إنما يأتي [٣٢٨/ ب] مضارِعُه على يَفْعِلُ بالكسر، وإنما فُتحَ في يَضَعُ ويَدَعُ لمكان حرفِ الحلقِ(٣)، فالفتحةُ إذاً عارِضةٌ، والعارضُ لا اعتدادَ به لأَنه كالمعدوم، فحُذِفتْ الواوُ فيهما لأَن الكسرةَ في حكم المنطوقِ به(٤)، فلذلك قال: «**لفظاً أو تقديراً**»، فاللَّفظُ في يَعِدُ لأَن الكسرةَ منطوقٌ بها، والتقديرُ في يَسَعُ ويَضَعُ لأَن العينَ مكسورةٌ في الحكم، وإن كانت في اللَّفظ مفتوحةً.

فأَما عِدَةٌ وزِنَةٌ إذا أُريدَ بهما المصدرُ فالواوُ منهما محذوفةٌ، والأَصلُ وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ(٥)،

=ودفعا نسبته إلى لبيد، انظر اللسان (وجد)، وشرح شواهد الشافية: ٥٥، ونسب إلى لبيد في الصحاح (وجد)، وهو في ديوانه –القسم المنسوب إليه: ٣٥٩، والبيت بلا نسبة في الحلبيات: ١٢٧، وسر الصناعة: ٥٩٦، والمنصف: ١/ ١٨٧، والممتع: ١٧٧، ٤٢٧، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٢.

(١) من قوله: «واعلم أن ما كان فاؤه...» إلى قوله: «يوح» قاله في شرح الملوكي: ٤٨-٤٩ بخلاف يسير.

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ٣.

(٣) هو تعليل السيرافي: ١٥٦ ولفظه.

(٤) من قوله: «فإن انفتح ما بعد...» إلى قوله: «به» قاله في شرح الملوكي: ٣٣٧ بخلاف يسير.

(٥) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٣٣٦-٣٣٧، والمقتضب: ١/ ٨٨-٨٩، وسر الصناعة: ٥٦٠، ٦٠٣، ٦٥٠، ٧٣٢، والمنصف: ١/ ١٨٤.

والذي أَوجبَ حذفَها ههنا أَمران:

أَحدُهما: كونُ الواوِ مكسورةً، والكسرةُ تُستثقلُ على الواو.

والآخَرُ: كونُ فعلِه معتلًّا، نحوُ يَعِدُ ويَزِنُ على ما ذكرتُ، والمصدرُ يَعتلُّ باعتلالِ الفعلِ، ويصحُّ بصحَّته، أَلا تراك تقولُ: قمتُ قِياماً، ولُذتُ لِيَاذا؟ والأَصلُ قِوَاماً ولِوَاذاً، فأَعللتَهما بالقلب لاعتلالِ الفعلِ، ولو صحَّ الفعلُ لم يَعتلَّ المصدرُ، وذلك نحوُ قولك: قاوَمَ قِوَاماً، ولاوَذَ لِوَاذاً، فيصحُّ المصدرُ فيهما لصحَّة الفعلِ، لأَن الأَفعال والمصادرَ تَجري مَجْرى المثالِ الواحدِ.

فاجتماعُ هذين الوصفَين عِلَّةُ حذفِ الواوِ من المصدر، فلو انفردَ أَحدُ الوصفَين لم تُحذفْ له الواوُ، وذلك نحوُ الوَعْدِ والوَزْنِ، لَمَّا انفتحتْ الواوُ، وزالتْ الكسرةُ لم يلزمْ الحذفُ، وإِن كان الفعلُ مُعتلًّا في يَزِنُ ويَعِدُ.

وقالوا: وادَدْتُه وِدَاداً، وواصَلْتُه وِصَالاً، فالواوُ ثابتةٌ ههنا، وإِن كانت مكسورةً لعدمِ اعتلالِ الفعلِ، فعلمتَ أَن مجموعَ الوصفَين عِلَّةٌ لحذفِ الواوِ من المصدر، ولذلك لَمَّا أُريدَ بهما في وِعْدَة ووِلْدَة الاسمُ لا المصدرُ لم تُحذفْ الواوُ منهما.

واعلمْ أَن إِعلالَ نحوِ عِدَة وزِنَة إِنما هو بنقلِ كسرةِ الفاءِ التي هي الواوُ إِلى العين، فلَمَّا سَكنتْ الواوُ، ولم يُمكنْ الابتداءُ بالساكن أَلْزموها الحذفَ لأَنهم لو جاؤوا بهمزةِ الوصلِ مكسورةً أَدَّى ذلك إِلى قلبِ الواوِ ياءً لانكسارِ ما قبلها وسكونِها، فكانوا يقولون: اِيْعِد[1] بياءٍ بين كسرتين، وذلك مستثقَلٌ، فصاروا إِلى الحذف، فإِذاً القصدُ الإِعلالُ بنقل الحركةِ، والحذفُ وقعَ تَبَعاً.

وقيل[2]: إِنه لَمَّا وجبَ إِعلالُ عِدَة وزِنَة كان القصدُ حذفَ الواوِ كالفعل، فنقلوا كسرةَ الواوِ إِلى العين لئلَّا تُحذفَ في المصدر واوٌ متحرِّكةٌ، فيزيدَ الاسمُ على الفعل في

---

(١) كذا في المنصف: ١/ ١٨٥، قال ابن جني: «وقال أبو علي: إيعده بالهاء»، المنصف: ١/ ١٨٥، وهي كذلك في شرح الملوكي: ٣٤٠.

(٢) انظر مصادر الحاشية: «٥» من الصفحة السالفة.

الإِعلال، والاسمُ فرعٌ على الفعل في ذلك، فإِذا لم ينحطَّ عن درجة الفعل فيُساويه، فأَما أَن يفوقَه فلا، وفي الجملة أَنه إِعلالٌ [١٠/ ٦٢] اختصَّ بِفِعْلَة، ولزمتْ تاءُ التأنيثِ كالعوض من المحذوف[١].

وأَما القلبُ فقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في البدل، نحوُ مِيزان ومِيعاد وتُكَأَة وتُخَمة[٢] وأَشباهِ ذلك بما أَغنَى عن إِعادته.

قال صاحب الكتاب: (والياءُ مثلُها إِلَّا في السُّقوط، تقولُ: يَنَعَ يَيْنَعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ، فتثبتُها حيث أَسقطتَ الواوَ، وقال بعضُهم: يَئِسَ يَئِسُ[٣] كوَمِقَ يَمِقُ، فأَجراها مُجْرى الواوِ، وهو قليلٌ، وقلبُها في نحو اتَّسَرَ).

قال الشارح: يريدُ أَن الياءَ تقعُ في جميع مواقعِ الواوِ من الفاء والعينِ واللَّامِ على ما تقدَّمَ، لا فصلَ بينهما في ذلك، وليستْ كالأَلف التي لا تقعُ أَوَّلاً، ولا تكونُ أَصلاً في الأَسماء المعرَبةِ والأَفعالِ إِلا في الحذف، فإِن الياءَ تَثبتُ حيث تُحذفُ الواوُ، تقولُ: يَنَعَتْ التَمرةُ تَيْنَعُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، وهو قِمارُ العربِ بالأَزْلام، والاسمُ المَيْسِرُ[٤].

ولا تُحذفُ هذه الياءُ كما تُحذفُ الواوُ في يَعِدُ وأَخواتِه لِخِفَّةِ الياءِ، وحكَى سيبويه أَن بعضَهم قال: يَسَرَ يَسِرُ[٥]، فحذفَ الياءَ كما يَحذفُ الواوَ، وذلك من قِبَلِ أَن الياءَ وإِن

---

(١) من قوله: «والذي أوجب حذفها...» إلى قوله: «المحذوف» قاله في شرح الملوكي: ٣٣٩-٣٤١.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٢٧١.

(٣) حكى سيبويه هذه عن بعض العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٥٤، ٤/ ٣٣٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣١

(٤) انظر الصحاح (يسر).

(٥) هذا ما نقله الفارسي والرضي عن سيبويه، انظر الحلبيات: ١٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩١، والذي في الكتاب (هارون): ٤/ ٥٤، و(بولاق): ٢/ ٣٣٣ يَسَر يَيْسر، وحكى سيبويه في الموضعين السالفين: يَئِسَ يَئِسُ، وهذا ما حكاه عنه ابن جني في المنصف: ١/ ١٩٦، وحكَى في المنصف: ٣/ ٣٣ «يسر» دون نسبة، وانظر الأفعال لابن القطاع: ٥٥٣.

كانت أَخفَّ من الواو فإِنها تُستثقلُ بالنسبة إِلى الأَلف(١)، فلذلك حذفُها، فأَما قلبُها فقد تقدَّمَ الكلامُ في نحو اتَّسرَ(٢)، ونظائرُه كثيرةٌ، كِثِنْتَين وكَيْتَ وذَيْتَ(٣)، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي فارَقَ به قولَهم: وَجِعَ يَوْجَعُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ قولَهم: وَسِعَ يَسَعُ، ووَضَعَ يَضَعُ حيث ثَبتتْ الواوُ في أَحدهما، وسقطتْ في الآخر، وكِلا القَبيلَين فيه حرفُ الحلقِ أَنَّ الفتحة في يَوْجَعُ أَصليَّةٌ بمنزلتها في يَوْجَلُ، وهي في يَسَعُ عارِضةٌ مجتلَبَةٌ لأَجل حرفِ الحلقِ، فوِزانُها وِزانُ كسرتَي الراءَين في التَّجارِي والتَّجارِب)

قال الشارح: كأَنه ينبِّهُ على الفرق بين وَجِلَ يَوْجَلُ ووَجِعَ يَوْجَعُ، وما كان منهما، وبين قولهم: وَسِعَ يَسَعُ، ووَطِئَ يَطَأُ، فأَثبَتوا الواوَ في الأَول، وحذفوها من الثاني، والعلَّةُ في ذلك أَنَّ ما كان من نحوِ وَجِلَ يَوْجَلُ الفتحةُ فيه أَصلٌ، لأَنه من باب فَعِلَ يَفْعَلُ بكسرِ العينِ في الماضي وفتحِها في المضارع، فهو من باب عَلِمَ يَعْلَمُ وشَرِبَ يَشْرَبُ، فلم تقعْ الواوُ فيه بين ياء وكسرةٍ، فكانت ثابتةً لذلك.

وأَما نحوُ وَسِعَ يَسَعُ ووَطِئَ يَطَأُ فهو من باب حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ومثلُه من المعتلِّ وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، والأَصلُ يَوْطِئُ، ويَوْسِعُ، وإِنما فتَحوه لأَجل حرفِ الحلقِ، فكانت الفتحةُ عارِضةً، والكسرةُ مرادةٌ، فحُذِفتْ الواوُ لذلك، ولم يُعتدَّ بالفتحة إِذ كانت كحركة التقاءِ الساكنَين.

وقد شبَّهَ(٤) الفتحةَ في يَسَعُ ويَضَعُ بالكسرةِ في التَّرامِي والتَّجارِي، وقياسُهما التفاعُلُ بالضمِّ، نحوُ التحاسُدِ والتكاثُرِ، وكان الأَصلُ التجارُي، فأَبدَلوا من الضمّة كسرةً لتصحَّ الياءُ، إِذ لو وقعتْ الضمَّةُ قبل الياء المتطرِّفةِ لانقلبتْ واواً، وكنتَ تصيرُ إِلى مثالٍ لا نظيرَ له في الأَسماء العربيةِ، لأَنه ليس في الأَسماء اسمٌ آخرُه واوٌ قبلها ضمَّةٌ، فإِذا أَدَّى

---

(١) من قوله: «ولا تحذف هذه الياء...» إلى قوله: «الألف» قاله في شرح الملوكي: ٥١

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٧٥.

(٣) انظر ما سلف: ٤/ ٢٢٣، ١٠/ ٨٠.

( ) أي الزمخشري.

قياسٌ إلى ذلك غُيِّرَ كما فعلوا في أَدْلٍ وأَحْقٍ جمعِ دَلْوٍ وحَقْوٍ[(١)].

فأَما التَّجارِبُ فليس مصدراً، إنما هو جمعُ تَجْرِبةٍ، فإذاً الكسرةُ في التَّجارِي[(٢)] عارضةٌ لِمَا ذكرناه، كالفتحة في يَسَعُ ويَضَعُ، فيَضعُ أَصلُه الكسرُ، والفتحةُ فيه لمكانِ حرفِ الحلقِ، فهو من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ.

والأَصلُ في يَسَعُ الكسرُ أَيضاً، والفتحةُ فيه عارِضةٌ، وهو من باب حَسِب يَحْسِبُ، دلَّ على ذلك حذفُ الواوِ، والكسرةُ في التَّجارِب أَصلٌ كالفتحة في يَوْجَل ويَوْجَعُ، ولكونِ الكسرةِ في التَّجارِي والترامِي عارضةً لم يُعتدَّ بالمثال في منع الصَّرفِ، لأَنه في الحكم تَفاعُلٌ بضمِّ العين، وليس كذلك الكسرُ في التجارِب. [١٠/ ٦٣]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن العربِ مَن يَقلبُ [٣٢٩/ أ] الواوَ والياءَ في مضارِع افْتعَلَ أَلفاً، فيقولُ: ياتَعِدُ وياتَسِرُ، ويقولُ في يَيْبَسُ ويَيْأَسُ: يابَسُ وياءَس[(٣)]، وفي مضارِع وَجِلَ أَربعُ لغاتٍ يَوْجَلُ وياجَلُ ويَيْجَلُ ويِيْجَلُ، وليستْ الكسرةُ من لغةِ مَن يقولُ: تِعْلَمُ).

قال الشارح: قومٌ من أَهل الحجاز حملَهم طلبُ التخفيفِ على أَن قلَبوا حرفَ العِلَّةِ في مضارِع افْتعَلَ أَلفاً، واواً كانت أَو ياءً، وإِن كانتْ ساكنةً، قالوا: ياتَعِدُ وياتَزِنُ، وذلك من قِبلِ أَن اجتماعَ الياءِ مع الأَلفِ أَخفُّ عندهم من اجتماعها مع الواو، فلذلك قالوا: ياتِعِدُ، فأَبدَلوا من الواو الساكنةِ أَلفاً كما أَبدَلوها من الياء في ياتَسِرُ[(٤)].

وقد جاء في مضارِع فَعِلَ يَفْعَلُ ممَّا فاؤه واوٌ نحوَ وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ أَربعُ لغاتٍ[(٥)]، قالوا: يَوْجَلُ بإِثباتِ الواوِ، وهي أَجودُها، وهي لغةُ القرآن في نحو قوله تعالى:

---

(١) انظر ما سلف: ٥/ ٦٣.

(٢) انظر التكملة: ٢٤٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩١-٩٢.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٩.

(٤) انظر هذه اللغة ونسبتها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٢، وزد الكتاب: ٤/ ٣٣٩، ونوادر أبي زيد: ١٤٥، والسيرافي: ٥٧٤، وانظر ما سلف: ١٠/ ٧٥.

(٥) انظر هذه اللغات فيما سلف: ١٠/ ٣٩- ٤٠، ١٠/ ٧٥.

﴿ قَالُواْ لَا تَوْجَلْ ﴾[١]، لأَن الواوَ لم تقعْ بين ياءٍ وكسرةٍ، فثَبَتتْ[٢].

وقالوا: ياجَلُ، فقلَبوا الواوَ أَلفاً، وإِن كانت ساكنةً على حدِّ قلبِها في ياتَعِدُ وياتَزِنُ، كأَنهم كرهوا اجتماعَ الواو والياءِ، ففرُّوا إِلى الأَلف لانفتاح ما قبلها.

والثالثةُ قالوا: يَيْجَلُ، فقُلبتْ الواوُ ياءً استثقالاً لاجتماعِ الياءِ والواوِ، وقد شبَّهوا ذلك بميِّت وسيِّد[٣]، وإِن لم يكنْ مثلَه، فوجهُ الشَّبهِ أَن اجتماعَ الواو والياءِ ممَّا يستثقلونه لا سيَّما إِذا تقدَّمتْ الياءُ الواوَ، ولذلك قلَّ يَوْم ويُوْح[٤]، وأَما المخالَفةُ فلأَن السابقَ منهما في نحوِ ميِّت ساكنٌ، وفي يَوْجَل متحرِّكٌ، فهذا وإِن لم يكنْ مُوجِباً للقلب لكنَّه تَعلُّلٌ بعد السماع.

وأَما الرابعُ فقالوا: يِيْجَلُ بكسرِ الياءِ، كأَنهم لمَّا استثقَلوا اجتماعَ الياءِ والواوِ كرهوا قلْبَها ياءً كما قلبوها في ميِّت لحجزِ الحركةِ بينهما، فكسَروا الياءَ ليكونَ ذلك وسيلةً إِلى قلبِ الواوِ ياءً، لأَن الواوَ إِذا سَكنتْ وانكسرَ ما قبلها قُلبتْ ياءً على حدِّ مِيْزان[٥] ومِيْعاد.

قال: «**وليستْ الكسرةُ مِن لغةِ مَن يقولُ: تِعْلَمُ**»، والذي يدلُّ أَن الكسرةَ كانت لِما ذكرناه أَن مَن يقولُ تِعلَمُ فيَكسرُ حرفَ المضارَعةِ لا يكسرُ الياءَ، فيقولُ: يَعْلَمُ[٦]، لأَنهم يَستثقلون الابتداءَ بالياء المكسورةِ، ولذلك لم يُوجَدْ في الأَسماء اسمٌ أَولُه ياءٌ مكسورةٌ إِلا يِسَارُ اليدِ[٧]، فاعرفه.

---

(١) الحجر: ١٥/ ٥٣.

(٢) هو تعليل الفارسي في التكملة: ٢٤٧.

(٣) هو تنظير الفارسي في التكملة: ٢٤٧.

(٤) انظر ما سلف: ١٠/ ١١٠.

(٥) من قوله: «وكرهوا...» إلى قوله: «ميزان» قاله الفارسي في التكملة: ٢٤٧ بخلاف يسير.

(٦) قاله الفارسي في التكملة: ٢٤٧، والرضي في شرح الشافية: ٣/ ٩٢ ومثله في ليس في كلام العرب: ٢٢-٢٣، والصحاح (وجل)، غير أن كسر الياء في «ييجل» ورد عن بعض الذين يكسرون تاء «تعلم»، انظر الكتاب: ٤/ ١١٠-١١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٣.

(٧) كذا في سر الصناعة: ٧٣١، وانظر الصحاح (يسر)، وكسر الياء من قول العامة، وهو خطأ عند العلماء، انظر ليس في كلام العرب: ٨٤، وشرح الفصيح للزمخشري: ٣٧٧، قال ابن دريد: «وزعموا أن الكسر أفصح»، جمهرة اللغة: ٧٢٥.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا بُني افْتَعَلَ من أَكَلَ وأَمرَ فقيلَ: ايْتَكَلَ وايْتَمَرَ لم تُدغَمْ الياءُ في التاء[1] كما أُدغمتْ في اتَّسرَ، لأَن الياءَ ها هنا ليستْ بلازمةٍ، وقولُ مَن قال: اتَّزرَ خطأٌ).

قال الشارح: إذا بَنيتَ افْتَعَلَ ممَّا فاؤه همزةٌ نحوَ أَمرَ وأَكَلَ وأَمِنَ قلتَ: اِيْتَمرَ واِيْتكلَ واِيْتَمنَ، [١٠/ ٦٤] فتُبدِلُ من الهمزة التي هي فاءٌ ياءً لسكونها ووقوعِ همزةِ الوصلِ مكسورةً قبلها على حدِّ قلبِها في بِيْر وذِيْب.

ولا تُدغِمُ في التاء[2]، فتقولُ: اِتَّكَلَ واتَّمَرَ لأَنه لا يخلو إما أَن تُدغِمَ الهمزةَ قبلَ قلبِها ياءً في التاء، أَو بعدَ قلبِها ياءً، فلا يجوزُ الأَولُ لأَن الهمزةَ لا تُدغَمُ في التاء، ولا يجوزُ الثاني لأَن الياءَ ليستْ لازمةً إذ كانت بدلاً من الهمزة، وليستْ أَصلاً فيجوزَ أَن تصلَه بكلامٍ قبله، فتسقطَ همزةُ الوصلِ، فتعودَ إِليه همزةٌ على الأَصل للدرْج، وتَبقَى الهمزةُ الأَصليةُ ساكنةً، فلو خفَّفتَها على هذا لقلبتَها واواً لانضمام ما قبلها، وكنتَ تقولُ: يا زيدُ وتَكِلْ، ويا خالدُ وتَمِرْ، وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحاً نحوَ كيفَ اتْمَنْتَ وخفَّفتَها لقلَبتَها أَلفاً، وإِذ لم يكنْ لها أَصلٌ في الياء، وتصيرُ تارةً ياءً، وتارةً واواً، وتارةً أَلفاً، فلا وجهَ لأَن تكونَ الياءُ لازمةً، وإذا لم تكنْ لازمةً لم تُدغَمْ.

وقد أَجازَ بعضُ البغداديين فيها الإِدغامَ[3]، قالوا: لأَن البدلَ لازمٌ لاجتماع الهمزتَين، وروَوا ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[4]، والقياسُ مع أَصحابنا لِمَا ذكرناه.

---

(١) في ط: «الياء». تصحيف.

(() في د، ط، ر: «الياء»، تصحيف، وانظر التكملة: ٢٥٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣.

(٣) خطأ الفارسي ما أجازه الكوفيون، انظر التكملة: ٢٥٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٨٣، قرأ بتشديد التاء والإدغام ابن محيصن، انظر شواذ ابن خالويه: ١٨، وروى الزمخشري هذه القراءة عن عاصم، انظر الكشاف: ١/ ١٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٨٣، والارتشاف: ٢٦٧، وما سلف: ٩/ ٢٠٤.

القولُ في الواوِ والياءِ عينَين

(فصل) قال صاحب الكتاب: (لا تخلوان من أن تُعلَّا، أو تُحذَفا، أو تَسلَما، فالإعلالُ في قالَ وخافَ وباعَ وهابَ وبابٍ ونابٍ ورجلٌ مالٌ ولاعٌ، ونحوِ هاتَّما تحرَّكتا فيه، وانفتحَ ما قبلَهما، وفيما هو من هذه الأفعالِ من مُضارِعاتها وأَسماءِ فاعلِيها ومفعولِيها، وما كان منها على مَفْعَل ومَفْعَلة ومَفْعِل ومَفْعِلة ومَفْعُلة كمَعَاد ومَقَالة ومَسِير ومَعِيشة ومَشُورَة.

وما كان نحوَ أَقامَ واسْتقامَ من ذوات الزوائدِ التي لم يكنْ ما قبل حرفِ العلَّةِ فيها أَلفاً أَو واواً أَو ياءً، نحوُ قاوَلَ وتَقاولُوا وزَايَلَ وتَزايلُوا، وعَوَّذَ وتَعوَّذَ، وزيَّنَ وتَزَيَّن، وما هو منها، أُعلَّتْ هذه الأَشياءُ وإِن لم تَقمْ فيها عِلَّةُ الإعلالِ إِتْباعاً لَمَا قامتْ العِلَّةُ فيه لكونِها منها وضربِها بعِرْقٍ فيها).

قال الشارح: لا يخلو حرفُ العِلَّةِ[1] إذا كان ثانياً عيناً من أَحوال ثلاثةٍ، إما الاعتلالُ، وهو تغييرُ لفظِه، وإما أَن تحذفَه، وإما أَن يَسلمَ ولا يتغيَّرَ، والأَولُ أَكثرُ، وإنما كَثُرَ ذلك لكثرةِ استعمالِهم إِيَّاه وكثرةِ دخولِه في الكلام، فآثَروا إِعلالَه تخفيفاً، وذلك في الأَفعال والأَسماء، ولا يخلو حرفُ العِلَّة من أَن يكونَ واواً أَو ياءً.

فأَما الأَفعالُ الثلاثيةُ فتأتي على ثلاثة أَضْرُبٍ، فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيحُ كذلك، فما كان من الواو فإِن الأَولَ منه ـ وهو فَعَلَ ـ يأتي متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ قالَ القولَ، وعادَ المريضَ، وغيرُ المتعدِّي نحوُ قامَ وطافَ، والأَصلُ قَوَلَ وعَوَدَ وقَوَمَ وطَوَفَ.

فإن قيل: ومِن أَين زعمتُم أَنها فَعَلَ بفتحِ العينِ قيل: لا يجوزُ أَن يكونَ فَعِلَ بالكسر، لأَن المضارِعَ منه على يَفْعُل بالضمِّ، نحوُ يقولُ ويَعُودُ ويَقُومُ ويَطُوفُ، والأَصلُ يَقْوُلُ ويَعْوُدُ[2] ويَقْوُمُ ويَطْوُفُ، فنقلوا الضمةَ من العين إلى الفاء على ما سنذكر، ويَفْعُلُ

(١) انظر شرح الملوكي: ٥٢، فإن الكلام مشابه لما فيه.
(٢) في ط: «ويقود». تحريف.

بالضمِّ لا يكونُ من فَعِلَ إلا ما شذَّ من فَضِلَ يَفْضُلُ[1] ومِتَّ يَمُوتُ، والعملُ إنما هو على الأكثر.

ولا يكونُ فَعُلَ بالضمِّ لوجهَين:

أحدُهما: أن فَعُلَ لا يكونُ متعدِّياً.

والوجهُ الثاني: أنه لو كان على فَعُلَ بالضمِّ لجاء الاسمُ منه على فَعِيْل كما قالوا في ظَرُفَ: ظَرِيف، وفي شَرُفَ: شَرِيف، فلمَّا لم يُقَل ذلك بل قيل: قائم وعائد دلَّ أنه فَعَلَ دون فَعُلَ.

وأما الثاني وهو فَعِلَ فإنه يأتي متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ خافَ، كقولك: خِفْتُ زيداً، وغيرُ المتعدِّي نحوُ راحَ يَومُنا يَرَاحُ، ومالَ زيدٌ، إذا صارَ ذا مالٍ، والذي يدلُّ أنه من الواو ظهورُ الواوِ في قولهم: الخَوف وأَموال، ويدلُّ أنه فَعِلَ كونُ مضارِعِه على يَفْعَلُ، نحوُ يَخافُ ويَمالُ، وقولُهم: رجلٌ مالٌ ويَومٌ راحٌ كما قالوا: حَذِرَ، [١٠/ ٦٥] فهو حَذِرٌ، وفَرِقَ فهو فَرِقٌ.

وأَما الثالثُ ـ وهو فَعُلَ ـ فنحوُ طالَ يَطُولُ [٣٢٩/ ب] إذا أَردتَ خِلافَ القِصَرِ[2]، وهو غيرُ متعدٍّ كما أَن قَصُرَ كذلك، وهذا في المعتلِّ نظيرُ ظَرُفَ في الصحيح، أَلا ترى أَنهم قالوا في الاسم منه: طَوِيل كما قالوا: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ؟.

فإن كانت العينُ ياءً فيَجيءُ على ضربَين: فَعَلَ وفَعِلَ، فالأَولُ منه يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ عابَه وباعَه، وغيرُ المتعدِّي نحوُ عَالَ[3] وصارَ، والذي يدلُّ أنه فَعَلَ بالفتح أَنه لو كان فَعِلَ لجاءَ مضارِعُه على يَفْعَلُ بالفتح، فلمَّا قالوا فيه: يَبِيعُ ويَعِيبُ

(١) حكى هذه اللغة سيبويه: ٤/ ٤٠، وانظرها في إصلاح المنطق: ٢١٢، وأدب الكاتب: ٤٨٣-٤٨٤، والسيرافي: ١٥٤، والمنصف: ١/ ٢٥٦-٢٥٧، والنكت: ١٠٤٦، وهي من تداخُل اللغات، انظر ما سلف: ٧/ ٢٨١، وأيضاً الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٢.

(٢) في ط، ر: «القصير».

(٣) عالَ الرجل إذا تبختر في مشيته، الصحاح (عيل).

ويَصِيرُ دلَّ ذلك على أَن ماضيه فَعَلَ بالفتح.

فإن قيل: فهلَّا قلتُم: إنه فَعِلَ بالكسر، ويكونُ من قَبيلِ حَسِبَ يَحْسِبُ فالجوابُ أَن البابَ في فَعِلَ بالكسر أَن يأتيَ مضارِعُه على يَفْعَلُ بالفتح، هذا هو القياسُ، وأَما حَسِبَ يَحْسِبُ فهو قليلٌ شاذٌّ، والعملُ إنما هو على الأَكثر، مع أَن جميعَ ما جاء من فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر جاء فيه الأَمران، نحوُ[1] حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَحْسَبُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ ويَنْعَمُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ[2]، فلمَّا اقتصَروا في مضارِعِ هذا على يَفْعِلُ بالكسر دون الفتح دلَّ أَنه ليس منه.

وأَما الضربُ الثاني ممَّا عينُه ياءٌ - وهو فَعِلَ بكسر العين - فيكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ هِبْتُه ونِلْتُه، وغيرُ المتعدِّي نحوُ زالَ وحارَ طَرْفُه، فهذه الأَفعالُ عينُها ياءٌ، ووزنُها فَعِلَ مكسورَ العينِ، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم في المصدر: الهَيْبة والنَّيْل، فظهورُ الياءِ دليلٌ على ما قلناه.

وقالوا: زيَّلتُه[3] فزالَ، وزايلْتُه، فظهرتْ الياءُ فيه، وأَصلُه أَن يكونَ لازماً، وإنما بالتضعيف تعدَّى، فزيَّلتُه كخرَّجتُه من خَرَجَ، وزايَلْتُه كجالَستُه من جَلَسَ[4]، وإنما نُقِلَ إلى حيِّزِ الأَفعالِ التي لا تَستغني بفاعِلٍ، نحوُ كان.

ويدلُّ أَنها فَعِلَ بكسرِ العينِ قولُهم في المضارع: يَفْعَلُ بالفتح، نحوُ يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه، ولم يأْتِ من هذا فَعُلَ بالضمِّ، كأَنهم رفضوا هذا البناءَ في هذا البابِ لِمَا يلزمُ من قلبِ الياءِ واواً في المضارع[5]، كما رفضوا يَفْعِلُ بالكسر من ذوات الواوِ لِمَا يلزمُ فيه من قلبِ الواوِ ياءً.

---

(١) سقط من ط، ر: «نحو»

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٢٧٧.

(٣) في ط: «زايلته»، تحريف

(٤) قوله: «فزيلته... جلس» سقط من ط، ر، وانظر المنصف: ٣/ ٦٣.

(٥) من قوله: «فما كان من الواو فإن....» إلى قوله: «المضارع» قاله في شرح الملوكي: ٥٢-٥٨ بخلاف يسير.

فهذه الأَفعالُ كلُّها مُعتلَّةٌ تُقلَبُ الواوُ والياءُ فيها أَلفَين، وذلك لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وكذلك ما كان من الأَسماء من نحوِ بابٍ ودارٍ ونابٍ وعابٍ، والأَصلُ بَوَبٌ وَدَوَرٌ لقولك: أَبواب في التكسير ودُوْر، والأَصلُ في نابٍ نَيَبٌ، وفي عابٍ عَيَبٌ لقولك: أَنْيابٌ وعَيْب.

ومن ذلك رجُلٌ مالٌ[١] من قولهم: مالَ يَمالُ إِذا صار ذا مالٍ، والأَصلُ مَوَلَ يمْوَلُ، فهو مَوِلٌ، مثلُ حَذِرَ يحذرُ، فهو حَذِرٌ، وقالوا: رجُلٌ هاعٌ لاعٌ، أَي جبانٌ، وهو من الياء لقولهم: هاعَ يَهِيعُ هُيُوعاً، إِذا جَبُنَ[٢]، وقالوا: لاعَ يَلِيعُ إِذا جَبُنَ أَيضاً.

وحكَى ابنُ السكِّيت: لِعْتُ أَلَاعُ[٣]، وهِعْتُ أَهَاعُ[٤]، فعلى هذا يكونُ هاعٌ لاعٌ فَعِلاً مثلَ حَذِرٍ، لا فرقَ في ذلك بين الأَسماء والأَفعالِ في وجوبِ الإِعلالِ، إِذ المقتضي له موجودٌ فيهما، وهو تحرُّكُ حرفِ العِلَّةِ وانفتاحُ ما قبله.

وليستْ الأَفعالُ أَولَى بذلك من الأَسماء، وإِن كان الإِعلالُ أَقوَى في الأَفعال من الأَسماء[٥]، لأَن الأَفعالَ موضوعةٌ للتنقُّلِ في الأَزمنة والتصرُّفِ، والأَسماءُ سِماتٌ على المسمَّيات، ولذلك كان عامَّةُ ما شذَّ من ذلك في الأَسماء دون الأَفعال، نحوُ الخَوَنة والحَوَكة والقَوَد[٦]، ولم يشذَّ من ذلك شيءٌ في الأَفعال من نحوِ قامَ وباعَ.

فأَما نحوُ اسْتَحوذَ واسْتَنوقَ فلضعفِ الإِعلالِ فيه[٧]، إِذ كان محمولاً على غيره، أَلا ترى أَنه لولا إِعلالُ قامَ ما لزمَ إِعلالُ أَقامَ[٨]؟ وكذلك مضارعُ هذه الأَفعالِ، كلُّه معتلٌّ،

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ٣٨٠، والصحاح (مول).
(٢) انظر سر الصناعة: ١٠، والصحاح واللسان (هيع).
(٣) حكايته في إصلاح المنطق: ٢٠٩، والصحاح (لوع).
(٤) انظر إصلاح المنطق: ٣٨١، والصحاح (هيع).
(٥) الأفعال هي الأصل في الإعلال، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩٦.
(٦) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.
(٧) انظر تعليل ذلك في الخصائص: ١/ ١٤٣-١٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٢.
(٨) من قوله: «وليست الأفعال أولى....» إلى قوله: «أقام» قاله في شرح الملوكي: ٢٢٥-٢٢٦=

نحوُ يقولُ ويعودُ، والأَصلُ يَقْوُلُ ويَعْوُدُ بضمِّ العينِ، لأَن ما كان من الأَفعال على فَعَلَ بفتح العينِ معتلَّةً فمضارِعُه يَفْعُلُ، نحوُ يَقْتُلُ.

ولا يجيءُ على يَفْعِلُ على ما عليه الصحيحُ لئلَّا ترجعَ ذواتُ الواوِ إِلى الياء، فنقَلوا الضمَّةَ من الواو في يَقْوُل إِلى القاف، وإِنما فعلوا ذلك مع سكون ما قبلَ الواوِ فيه لأَنهم أَرادوا إِعلالَه حملاً على الفعل الماضي [١٠/ ٦٦] في قالَ وعادَ، لأَن الأَفعالَ كلَّها جنسٌ واحدٌ.

والذي يدلُّ أَن الإِعلالَ يَسْري إِلى هذه الأَفعالِ من الماضي أَنه إِذا صحَّ الماضي صحَّ المضارِعُ، أَلا ترى أَنهم لَمَّا قالوا: عَوِرَ وحَوِلَ فصحَّحوهما، قالوا: يَعْوَرُ ويَحْوَلُ، وعاوِرٌ وحاوِلٌ، فصحَّحوا هذه الأَمثلةَ لصحَّة الماضي، وكما أَعَلُّوا المضارِعَ لاعتلالِ الماضي أَعلُّوا الماضي أَيضاً لاعتلال المضارِع؟

أَلا تراهم قالوا: أَغْزيتُ وأَدْعيتُ وأَعْطيتُ، وأَصلُها الواوُ، لأَنها من غزَا يَغْزُو، ودَعا يَدعُو، وعَطَا يَعْطُو، فقلَبوا الواوَ فيها ياءً حملاً على المضارع الذي هو يُغْزِي ويُدْعِي ويُعْطِي طلباً لتماثُلِ أَلفاظِها وتَشاكُلِها من حيث إِنَّها كلَّها جنسٌ[١] واحدٌ، وكذلك ما كان من الياء نحوَ يَبيعُ ويَعيبُ، الأَصلُ يَبْيِعُ ويَعْيِبُ بكسر العين، فنُقلتْ الكسرةُ إِلى الفاء إِعلالاً له حملاً على الماضي في باعَ وعابَ على ما ذكرناه في ذوات الواو.

وكذلك مضارِعُ ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ منهما، نحوُ يَخافُ ويَهابُ، الأَصلُ يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، فأَرادوا إِعلالَه على ما تقدَّمَ، فنَقلوا الفتحةَ إِلى الخاء والهاءِ، ثُم قلَبوا الواوَ والياءَ أَلفاً لتحرُّكِهما في الأَصل وانفتاحِ ما قبلَهما الآنَ[٢].

ومن ذلك أَسماءُ الفاعِلينَ، لَمَّا اعتلَّتْ عينُ فَعَلَ، ووقعتْ بعد أَلفِ فاعِلٍ هُمِزَتْ[٣]

=بخلاف يسير.

(١) في ط، ر: «حيث إن حكم كلها جنس...»

(٢) من قوله: «وإنما فعلوا ذلك مع...» إلى قوله: «الآن» قاله في شرح الملوكي: ٤٤٥-٤٤٧ بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «همزة». تحريف.

نحوَ قائم وخائف وبائع، وجميعُ ما اعتلَّ فعلُه ففاعِلٌ منه معتلٌّ، وذلك لأَن العينَ كانت قد اعتلَّتْ، فانقلبتْ في قال وباع أَلفاً، فلـمَّا جئتَ إِلى اسم الفاعل وهو على فاعِلٍ[١] صارت قبلَ عينه أَلفُ [٣٣٠/ أ] فاعِلٍ، والعينُ قد كانت أَلفاً في الماضي، فالتقى في اسم الفاعل أَلفان، نحوُ قام، وذلك ممَّا لا يمكنُ النطقُ به، فوجبَ حذفُ أَحدِهما، أَو تحريكُه، فلم يَجزْ الحذفُ لئلَّا يعودَ إِلى لفظِ قامَ، فحرِّكتْ الثانيةُ التي هي عينٌ كما حُرِّكتْ راءُ ضارِبٍ، فانقلبتْ همزةً لأَن الأَلفَ إِذا حُرِّكتْ صارت همزةً، فصار قائم وبائع كما ترى[٢].

ووجهٌ ثانٍ أَنه لَمَّا كان بينَه وبينَ الفعلِ مضارَعةٌ ومناسَبةٌ من حيث إِنه جارٍ عليه في حركاته وسكناتِه وعددِ حروفِه، ويَعملُ عملَه اعتلَّ أَيضاً باعتلاله، ولولا اعتلالُ فعلِه لَمَا اعتلَّ، فلذلك قلت: قائم وخائف وبائع، والأَصلُ قاوِمٌ وخاوِفٌ وبايِعٌ، فأَرادوا إِعلالَها لاعتلال أَفعالها، وإِعلالُها إِما بالحذف وإِما بالقلب، فلم يَجزْ الحذفُ لأَنه يُزيلُ صيغةَ الفاعِل، ويَصيرُ[٣] إِلى لفظِ الفعلِ، فيَلتبسُ الاسمُ بالفعل.

فإِن قيل: الإِعرابُ يَفصلُ بينهما.

قيل: الإِعرابُ لا يكفي فارِقاً، لأَنه قد يَطرأُ عليه الوقفُ، فيُزيلُه، فيبقَى الالتباسُ على حاله، فكانت الواوُ والياءُ بعدَ أَلفٍ زائدةٍ وهما مُجاوِرتا الطَّرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبِهما أَلفاً على حدِّ قلبِهما في كساء ورِدَاء، ومثلُه أَوائل، كما قلبوا العينَ في قُيَّم وصُيَّم لمجاوَرةِ الطَّرفِ على حدِّ قلبِهما في عُصِيٍّ وحُقِيٍّ.

فإِن كان اسمُ الفاعلِ من أَقَالَ وأَباعَ فاسمُ الفاعِلِ منه مُقِيل ومُبِيع، والأَصلُ مُقْوِلٌ

---

(١) سقط من ط، ر: «وهو على فاعل»، وهو تقييد حسن قاله ابن جني، انظر المنصف: ١/ ٢٨٠، وشرح الملوكي: ٤٩٤.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٢١، ومن قوله: «وذلك لأن العين قد...» إلى قوله: «ترى» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٨٠-٢٨١، والملوكي، انظر شرح الملوكي: ٤٩٣-٤٩٤.

(٣) سلفت: ١٠/ ٢١ «ويصيره»، وهي كذلك في شرح الملوكي: ٤٩٢.

ومُبْيعٌ، فنُقلتْ الكسرةُ من العين إلى الفاء، ثم قُلبتْ الواوُ إن كان[1] من ذواتِ الواو لسكونها وانكسارِ ما قبلها، ونُقلتْ الكسرةُ من الياء في مُبْيع إلى ما قبلها، فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ، وفي ذوات الياء نقلٌ فقط.

وكذلك اسمُ المفعول يَعتَلُّ باعتلالِ الفعلِ أيضاً، لأنه في حكم الجاري على الفعل، وهو مُلْتَبِسٌ به، فكما قالوا: يُقالُ ويُباعُ، فأَعلُّوهما بقلبِهما ألفاً، والأصلُ يُقْوَلُ ويُبْيَعُ، فنقلوا الفتحةَ من العين إلى ما قبلها، ثم قلَبوهما ألفاً لتحرُّكِهما في الأَصل وانفتاحِ ما قبلهما الآنَ، كما فعلوا في أَقامَ وأَقالَ، فكذلك قالوا فيما كان من الواو: كلامٌ مَقُوْلٌ، وخاتَمٌ مَصُوْغٌ، وفيما كان من الياء: ثَوبٌ مَبِيْعٌ، وطعامٌ مَكِيلٌ.

وكان الأَصلُ مَقْوُوْل ومَصْوُوْغ، فأَعلُّوهما بنقلِ حركتِهما إلى ما قبلهما، فسكنتْ العينُ، والتقتْ ساكنةً واوَ مفعولٍ، فحُذفتْ إحداهما لالتقاء الساكنَين.

فأَما سيبويه والخليلُ فإنهما يزعُمان أَن المحذوفَ الواوُ لأَنها مَزيدةٌ، وما قبلها أَصلٌ، والمَزيدةُ [١٠/ ٦٧] أَولى بالحذف من الأَصل، ودلَّ قولُهم: مَبِيع ومَكِيل على أن المحذوفَ الواوُ الزائدةُ، إذ لو كان المحذوفُ الأَصلَ لكانَ مَبُوعاً ومَكُولاً.

وكان أَبو الحسن الأَخفشُ يزعمُ أَن المحذوفَ عينُ الفعلِ، ووزنُ مَقُوْل مَفُوْل، ومَكِيْل مَفِيْل[2].

والأَصل في ذلك مَكْيُول، فطُرحتْ حركةُ الياءِ على الكاف التي قبلها كما فعلْنا في

---

(١) في ط، ر: «كانت»، تحريف.

(٢) في ط، ر: «ووزن مقول ومكيل مفعول ومفعيل». تحريف.
استحسن المازني القولَين، وقول الأخفش أَقيس عنده، وصوَّب ابن الحاجب قول الخليل وسيبويه، واستفاض ابن الشجري في ذكر حجج القولَين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨-٣٤٩، والمقتضب: ١/ ١٠٠-١٠١، والأصول: ٣/ ٢٨٣، والتكملة: ٢٥٥، والمنصف: ١/ ٢٨٧-٢٩١، والنكت: ١١٩١-١١٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣١٤-٣٢٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٧، والممتع: ٤٥٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٦-١٤٧، وكلام الشارح مقارب لما قاله في شرح الملوكي: ٣٥١-٣٥٣، وما جاء في شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٧.

يَبِيعُ، فكانت حركةُ الياءِ من مَكْيُول ضمَّةً، فانْضمَّتْ الكافُ، وسَكنتْ الياءُ، فأَبدلْنا من الضمَّة كسرةً لتصحَّ الياءُ، ولم تُقلبْ، ثم حُذفتْ الياءُ لالتقاءِ الساكنَين، فصادفَتْ الكسرةُ واوَ مفعولٍ، فقلَبتْها كما تَقلبُ الكسرةُ واوَ مِيزان ومِيْعاد على حدِّ صنيعِهم في بِيْض، لأَن بِيْضاً أَصلُه فُعْلٌ لأَن أَفْعَلَ الذي يكونُ نعتاً ومؤنَّثُه فَعْلاءُ يُجمعُ على فُعْل كحُمْر وصُفْر، هذا هو القياسُ في بِيْض، إلا أَنهم أَبدَلوا من الضمَّة كسرةً لتصحَّ الياءُ.

وقد خالفَ أَبو الحسن أَصلَه في ذلك[١]، لأَن من أَصلِه أَنْ لا يُفعَلَ ذلك إلا في الجمع لِثِقل الجمعِ، لو بَنيتَ من البياض نحوَ بُرْدٍ عندَه لقلت[٢]: بُوْض[٣] خلافاً للخليل وسيبويه، فإنهما يقولان: بِيْض كالجمع.

وكذلك الأَسماءُ المأخوذةُ من الأَفعال، وكانت على مثالِ الفعلِ، وزيادتُها ليستْ من زوائدِ الأَفعالِ، فإنها تَعتلُّ باعتلالِ الفعلِ إذا كانت على وزنه، وزيادتُها في موضعِ زيادةِ الفعل، كالمصادِر التي تَجري على أَفعالها، وأَسماءٍ لأَزمنةِ الفعل أَو لمكانه.

من ذلك إذا بنيتَ مَفْعَلاً من القَول والبَيع، وأَردتَ به مذهبَ الفعل، فإنك تقولُ: مَقَالاً ومَبَاعاً، لأَنه في وزن أَقَالَ وأَباعَ، والميمُ في أَولـه كالهمزة في أَولِ الفعلِ، ولم تَخفْ التباساً بالفعل، لأَن الميمَ ليستْ من زوائدِ الأَفعال.

فأَما نحوُ مَزْيَد ومَرْيَم فإن سيبويه وأَبا عثمانَ يجعلانه من قَبيل الشاذِّ، والقياسُ الإِعلالُ عندهما، وكان أَبو العباس المبرِّدُ لا يجعلُه شاذّاً، ويقولُ: إن مَفْعَلاً إنما يَعتلُّ إذا أُريدَ به الزمانُ والمكانُ أَو المصدرُ، وأَما إذا أُريدَ به الاسمُ فإنه يصحُّ، فعلى هذا تقولُ: مَقْوَل إذا أُريدَ به الاسمُ، لا ما ذكرْنا من الزمان والمكان[٤].

---

(١) انظر توجيه مخالفة سيبويه والخليل والأخفش أَصل كل واحد في مصادر الحاشية السالفة.

(٢) في ط، ر: «لقال»، وما أثبت أحسن.

(٣) مذهب أبي الحسن في المقتضب: ١/ ١٠١، والعضديات: ٥٧، والارتشاف: ٢٨٠.

(٤) انظر القولين السالفين منسوبين إلى أصحابها في الكتاب: ٤/ ٣٤٩-٣٥٠، والمقتضب: ١/ ١٠٧-١٠٨، والأصول: ٣/ ٢٨٥-٢٨٦، والتكملة: ٢٥٦، والمنصف: ١/ ٢٧٦، ١/ ٢٩٥-٢٩٦، وسفر السعادة: ٤٥٩-٤٦١، والممتع: ٤٨٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٠٥.

وكذلك لو بنيتَ نحوَ مُفْعَل بضمِّ الميمِ لأَعللتَه أَيضاً، وقلت: مُقَام ومُعَاد كما تقولُ في الفعل: يُقالُ ويُعادُ، وكذلك مَفْعَلَة، نحوُ مَقَالَة ومَفَازَة، ومن ذلك مَفْعِل بكسر العينِ، نحوُ مَسِيْر ومَصِيْر مصدرَ[1] سارَ وصارَ، يقال: بارَكَ اللهُ لك في مَسِيْرِك ومَصِيْرِك.

ومن ذلك مَفْعُلَة مِن عِشْتُ أَو بِعْتُ وما كان نحوَهما، فإِن لفظَهما كلفظِ مَفْعِلَة بالكسر عند الخليل وسيبويه، فمَعِيْشَة عندهما يجوزُ أَن يكونَ مَفْعُلة بالضمِّ، ومَفْعِلَة بالكسر.

فإِذا أُريدَ مَفْعُلة فالأَصلُ مَعْيُشة بضمِّ الياءِ، فلمَّا أُريدَ إِعلالُه حملاً على الفعل لِمَا ذكرْناه نقَلوا الضمَّةَ إِلى العين، فانضمَّتْ وبعدَها الياءُ، وأَبدَلوا من الضمَّةِ كسرةً لتصحَّ الياءُ، فصار مَعِيْشة، وإِذا أُريدَ مَفْعِلَة بالكسر فإِنما نُقِلَ الكسرةُ إِلى العين، فاستوى لفظُهما لذلك.

وكان أَبو الحسن يُخالفُهما في ذلك، ويقولُ في مَفْعُلة من العَيش: مَعُوْشَة، وفي مثالِ فُعْل منه عُوْش، وكان يقولُ في بِيْض: إِنه فُعْلٌ مضمومُ الفاءِ، وإِنما أُبدلَ من الضمَّة كسرةً لأَنه جمعٌ، والجمعُ ليس على مَذهب الواحدِ لِثقلِ الجمعِ، وخالَفَ هذا الأَصلَ [٣٣٠/ ب] في مَكِيْل ومَبِيْع[2]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في مواضعَ من هذا الكتاب.

ومن ذلك المَشُورَةُ بضمِّ الشينِ، وهو مَفْعُلَة من قولك: شاوَرْتُه في الأَمر، فأَعلُّوه بنقْلِ الضمّةِ من العين إِلى الفاء، وكان من ذواتِ الواو، فسَلمتْ الواوُ، ومثلُه مَثُوْبَة ومَعُوْنَة، ولو كان من ذوات الياءِ لأُبدلَ من الضمَّة كسرةٌ لتسلمَ الياءُ، وكنتَ تقولُ:

---

(١) في ط، ر: «مصادر»، والصواب «مصدري».

(٢) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/ ٣٤٩، والمقتضب: ١/ ١٠٠-١٠١، والأصول: ٣/ ٣٤٨-٣٤٩، والإغفال: ٢/ ٢٣٣، والبصريات: ٦٥٥-٦٥٦، والبغداديات: ٢٤٧، والمنصف: ١/ ٢٩٦، والنكت: ١١٩٣،، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٩-٤٥٠، وما سلف: ١٠/ ١٣٣.

مَشِيرة كمَعِيْشَة.

ومن ذلك أَقامَ واسْتقامَ وما كان نحوَ ذلك من ذوات الزيادةِ والأَصلُ أَقْوَمَ واسْتَقْوَمَ، فنقَلوا الفتحةَ من الواو إلى القاف لِمَا ذكرْناه من إرادةِ الإِعلال لاعتلالِ الأَفعالِ [١٠/ ٦٨] المجرَّدة من الزيادة، وهو قامَ، فالإِعلالُ فيه إنما هو بنقلِ الحركةِ، والانقلابُ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها.

وأَما قاوَلْتُ وقَوَّلتُ وتَقَاوَلَ وتَقَوَّلَ فإن هذه الأَفعالَ تصحُّ، ولا تَعتلُّ، أَما قاوَلَ فلأَن قبلَ الواو أَلفاً، والأَلفُ لا تَقبلُ الحركةَ، ولا تُنقَلُ إليها الحركةُ، وأَما قَوَّلَ فإن إِحدى الواوَين زائدةٌ، وحينَ وجبَ الإعلالُ لم[1] يُمكنْ النقلُ، لأَنه يزولُ الإدغامُ، وكان يلزمُ قلبُ الواوِ أَلفاً، فيزولُ البناءُ، ويتغيَّرُ عمَّا وُضعَ له.

وكذلك تَقاوَلَ وتَقَوَّلَ، لا يُعَلُّ، لأَن التاءَ دخلتْ بعدَ أَن صَحَّا، فلم يُغيَّرا عمَّا كانا عليه، فلذلك احترَزَ فقال: «**التي لم يكنْ ما قبلَ حرفِ العِلَّةِ فيها أَلفاً ولا واواً ولا ياءً، نحوُ قاوَلَ وتَقَاوَلَ وعَوَّذَ وتَعَوَّذَ وزَيَّنَ وتَزَيَّنَ**».

وقولُه: «**وما كان منها**» يريدُ ما تَصرَّفَ منها كالمضارعِ، فإنه يصحُّ أَيضاً كما تصحُّ هذه الأَفعالُ، نحوُ يقاوِلُ ويعوِّذُ ويُزيِّنُ، والمصدرِ نحوَ القِوَال والعِوَاذ، فإنهم صحَّحوا الواوَ، ولم يقولوا: قِيَالاً ولا عِيَاذاً لصحَّتها في الفعل، فلَمَّا صحَّتْ الأَفعالُ صحَّتْ مصادرُها، فقالوا: قِوَام حيث قالوا: قاوَمَ، وقالوا قِيَام حيث قالوا: قامَ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾[2]، صحَّتْ الواوُ حيث صحَّتْ في لاوَذَ، فهذا معنى قوله: «**وما هو منها**».

وقولُه: «**أُعِلَّتْ هذه الأَشياءُ وإن لم تُوجَدْ فيها عِلَّةُ الاعتلالِ**» يريدُ أَنها إنما اعتلَّتْ بالحمل على الأَفعال المجرَّدةِ من الزيادة لكونها مشتقَّةً منها.

---

(١) سقط من ط: «الإعلال لم»، خطأ.

(٢) النور: ٢٤/ ٦٣، وانظر ما سلف: ١٠/ ٤٥.

وقولُه: «**وضَربِها بعِرْقٍ فيها**» يريدُ الاتصالَ بالاشتقاق، كأنه مأْخوذٌ من عُرُوق الشجرةِ لامتدادِها وانتشارِها، وقولُه عليه السلام: «ليس لِعِرْقٍ ظالمٍ حَقٌّ»[١] المرادُ أَن يَغْرِسَ الرجلُ أَو يزرعَ في أَرضِ غيرِه، ويقالُ: في الشَّراب عِرْقٌ من الماء، وليس بالكثير[٢]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والحذفُ في قُلْ وقُلْنَ وقُلتُ ولم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ وبِعْ وبِعْنَ وبِعْتُ ولم يَبِعْ، ولم يَبِعْنَ وما كان من هذه النحوِ في المَزيد فيه في سَيْد وميْت وكَيْنُونة وقَيْلُولة وفي الإِقامة والاستقامة ونحوِهما ممَّا التقَى فيه ساكنان أَو طُلبَ تخفيفٌ أَو اضطرَّ إِعلالٌ، والسلامةُ فيما وراءَ ذلك ممَّا فُقدتْ فيه أَسبابُ الإِعلال والحذفِ، أَو وُجدتْ، خَلَا أَنه اعترَضَ ما يَصُدُّ عن إِمضاء حكمِها كالذي اعترَضَ في صَوَرَى وحَيَدَى والجَوَلان والحَيَكانِ والقُوَباءِ والخُيَلاء).

قال الشارح: اعلمْ أَن ما كان ثانيه حرفَ عِلَّةٍ فإِنه قد يَعتلُّ بالحذف كما يَعتلُّ بالتغيير، والحذفُ يدخلُه على ثلاثةِ أَضرُبٍ، منها التقاءُ الساكنَين، والتخفيفُ، أَو لضرورةِ الإِعلالِ.

فالأَولُ نحوَ قُلْ وقُلْنَ، والأَصلُ تَقُولُ، فحُذفَ حرفُ المضارَعةِ، إِذ المواجَهةُ تُغْني عن حرفِ خطابٍ، ثم سُكنَ لامُ الفعلِ للأَمر، أَو لاتصالِ نونِ جماعةِ النِّساءِ به، نحوُ قُلْنَ، فالتَقَى حينئذٍ ساكنان، اللّامُ وحرفُ العِلَّةِ، فحُذِفَ حرفُ العِلَّةِ لالتقاء الساكنَين على القاعدة، ومثلُه بِعْ وبِعْنَ، العِلَّةُ في الحذف واحدةٌ، إِلا أَن «قُلْ» من الواو، و«بِعْ» من الياء.

وكذلك لم يَقُلْ ولم يَقُلْنَ، العينُ التي هي واوٌ محذوفةٌ لسكونها وسكونِ اللّامِ بعدَها،

---

(١) الحديث في البخاري برقم: ٣٠٧٣، والترمذي برقم: ١٣٧٨، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ١٩١، ورواية النهاية «لعرقٍ ظالمٍ»، ويروى «لعرقِ ظالمٍ».

(٢) من الحديث إلى قوله: «بالكثير» قاله الجوهري في الصحاح (عرق)، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: ١/ ٢٩٥، وتهذيب اللغة: ١/ ٢٢٥.

إلاَّ أَن سكونَ اللاَّمِ في لم يَقُلْ للجازم، وسكونُ اللاَّمِ في لم يَقُلْنَ للبناء عنداتصالِ نونِ جماعةِ النساء به، وكذلك لم يَبِعْ، ولم يَبِعْنَ، الحذفُ لالتقاء الساكنَين لا للجزم.

وقولُه: «وما كان من هذا النحوِ في المَزيد فيه» يريدُ نحوَ أَقامَ وأَباعَ واستقامَ، فإنك إذا أَمرتَ منه قلتَ: أَقِمْ وأَبِعْ وأَقِمْنَ وأَبِعْنَ واسْتَقِمْ واسْتَقِمْنَ، لا فرقَ في ذلك بين المجرَّدِ من الزيادة والمزيدِ فيه، إذ العِلَّةُ واحدةٌ، وهي التقاءُ الساكنَين.

وأَما ما حُذفَ لضربٍ من التخفيف نحوَ قولهم في سيِّد: سَيْد وفي هَيِّن: هَيْن، وكَيْنُونة وقَيْلُولة وقَيْدودة فالأَصلُ سَيْوِدٍ ومَيْوِت على زِنة فَيْعِل بكسرِ العَينِ، هذا مذهبُ [١٠/ ٦٩] أَصحابِنا[١]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه[٢]، فأَعلُّوها بأَن قلَبوا الواوَ ياءً، ولَمَّا أَعلُّوا العينَ بالقلب ههنا أَعلُّوها بالحذف أَيضاً تخفيفاً لاجتماعِ ياءين وكسرةٍ، فقالوا: سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ، والذين قالوا: مَيْتٌ هم الذين قالوا ميِّت، وليستا لغتَين لقومَين[٣]، قال الشاعر[٤]:

لَيسَ مَنْ ماتَ فاسْتَراحَ بمَيْتٍ إِنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْياءِ

ومن ذلك كَيِّنُونَة وقَيِّلُولة، فخفِّفَ بالحذف، فصار كَيْنُونةً وقَيْلولةً، وليس ذلك بفَعْلُولَةٍ، لأَنه كان يلزمُ أَن [١٠/ ٧٠] يقولوا: كَوْنُونة وقَوْلُولة لأَنه من ذواتِ الواوِ، مع أَن فَعْلُولة ليس من أَبنيتهم.

إلا أَن الحذفَ في نحو كَيْنُونة وقَيْدُودة لازمٌ لكثرة حروفِ الكلمةِ[٥]، ولَمَّا كان الحذفُ

---

(١) به قال الخليل وسيبويه وغيرهما من البصريين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٥-٣٦٦، والمقتضب: ١/ ١٢٤، والأصول: ٣/ ٢٦٢، والحلبيات: ٣٤٣، والبغداديات: ٨٧، وسر الصناعة: ١٥٣، ٥٨٥، ٧٣٥، والمنصف: ٢/ ١٥-١٦، والنكت: ١٢٠٤، والإنصاف: ٧٩٦.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٦.

(٣) قاله الشارح في شرح الملوكي: ٤٦٥، وانظر مصادر الحاشية القادمة.

(٤) هو عديُّ بن الرَّعْلاء الغساني كما في الأصمعيات: ١٥٢، وحماسة ابن الشجري: ١٩٥، واللسان (موت)، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٣٤٧، والمنصف: ٢/ ١٧، ٣/ ٦١-٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٣٢، وشرح الملوكي: ٤٦٥-٤٦٦.

(٥) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٣٦٦، والفارسي في العضديات: ١٦٠، وذهب البصريون إلى أن=

والتخفيفُ في مِثل مَيِّت وهَيِّن جائزاً مع قِلَّةِ الحروفِ كان فيما ذكرْنا واجباً لكثرةِ الحروفِ وطولِها.

وقد اسْتَغربَ البغداديُّون بناءَ مَيِّت وهَيِّن، فذهبَ بعضُهم إلى أنه فَيْعَل بفتح العينِ[١]، نُقلَ إلى فَيْعِل بكسرها، وذهبَ الفرَّاءُ منهم إلى أنه فَعِيْلٌ، والأَصلُ سَوِيْدٌ، وإنما أَعَلُّوه لاعتلال فعلِه في سادَ يَسُودُ[٢]، وماتَ يَموتُ، فأُخِّرتْ الواوُ، وتَقدَّمتْ الياءُ، فصادر سَيْوِد، وقُلبتْ الواوُ ياءً.

قالوا: ليس في الكلام فَيْعِلٌ، وإنَّ فَعِيلاً الذي يَعتلُّ عينُه إنما يجيءُ على هذا المثالِ، وإن طَوِيلاً شاذٌّ، لم يَجِئ على قياسِ طالَ يَطُولُ، ولو جاءَ لقالوا: طَيِّل كسَيِّد، وإذا لم يكنْ جارياً على فعلٍ معتلٍّ صَحَّ كسَوِيْق وحَوِيْل ونحوِهما.

والمذهبُ الأَولُ، فإنه قد يأتي في المعتلِّ أَبنيةٌ ليستْ في الصحيح[٣]، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك.

وأَما الثالثُ فهو الحذفُ الذي اضطَرَّنا إليه الإعلالُ، فنحوُ الإقامةِ والاستقامةِ، والأَصلُ إِقْوَامَةٌ واسْتِقْوَامة، وكذلك [٣٣١/ أ] إخَافَةٌ وإبانةٌ، فأَرادوا أَن يُعلُّوا المصدرَ لاعتلالِ فعلِه، وهو أَقامَ واسْتَقامَ، فنقَلوا الفتحةَ من الواو إلى ما قبلَها، ثم قلَبوها أَلفاً وبعدَها أَلفُ إِفعالة، فصار إِقامة واسْتِقامة، فدَعتْ الضرورةُ إلى حذفِ إحداهما،

=أصل كيْنونة كيَّنونة، وذهب الكوفيون إلى أَن أصله كُوْنونة، وأن ضمة الكاف أبدلت فتحة، والواو ياء، انظر المصدرين السالفين والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٦، وزد أدب الكاتب: ٦١٠-٦١١، والممتع: ٥٠٢-٥٠٥.

(١) نسب هذا القول إلى البغداديين عامة في المنصف: ٢/ ١٦، والممتع: ٤٩٩، والمساعد: ٤/ ٤٢، ونسبه سيبويه في الكتاب: ٤/ ٣٦٥ إلى غير الخليل، وقال بقول الخليل، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٥٩٩ إلى الفراء، ونسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف: ٧٩٦ إلى قوم.

(٢) هكذا ذكر مذهب الفراء في الممتع: ٥٠١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٧٦، والمساعد: ٤/ ٤٢، ونسبه صاحب الإنصاف: ٧٩٦ إلى الكوفيين، وخرجه على نحو ما جاء عن الفراء، ثم نسبه إلى بعض الكوفيين.

(٣) كذا في المنصف: ١/ ١٦.

فذهبَ أَبو الحسن إِلى أَن المحذوفَ الأَلفُ الأُولى التي هي العينُ، وزعمَ الخليلُ وسيبويهِ أَن المحذوفَ الثانيةُ، وهي الزائدةُ على ما تقدَّمَ من مذهبهما في مَقُول ومَبِيع[١].

وقولُه: «**ممَّا التقَى فيه ساكنان**» يريدُ نحوَ قُلْ أَو قُلتُ ولم يَقُلْ وأَضْرابَ ذلك ممَّا التقى فيه ساكنان، وقولُه: «**أَو طُلبَ تخفيفٌ**» يريدُ نحوَ هَيْنٍ ولَيْنٍ، وقولُه: «**أَو اضطرَّ إِعلالٌ**» يريدُ الإقامةَ والاسْتقامةَ، وقولُه: «**والسَّلامةُ فيما وراءَ ذلك**» يريدُ ما لم يُوجَدْ فيه سببٌ من أسبابِ الإِعلالِ، نحوُ القَوْل والبَيْع وما أَشْبَهَهما، وقولُه: «**أَو وُجدَتْ**» يريدُ العِلَّةَ المقتضِيةَ للقلب.

إِلا أَنه لا يثبتُ الحكمُ لمانِعٍ أَو مُعارِضٍ، نحوُ صَوَرَى، وهو موضعٌ[٢]، وحَيَدَى للكثير الحَيَدان[٣]، والجَوَلان والحَيَكان[٤] والقُوَباء[٥] والخُيَلاء.

يريدُ أَن صَوَرى وحَيَدَى قد وُجدَ فيهما عِلَّةُ القلبِ، ويُخافُ القلبُ لمانعٍ، وهو أَن هذا الإِعلالَ إِنما يكونُ فيما هو على مثالِ الأَفعالِ، نحوُ بابٍ ودارٍ، وهذه الأَسماءُ قد تباعدَتْ عن الأَفعال بما في آخرِها من علامةِ التأنيثِ التي لا تكونُ في الأَفعال[٦]، فصحَّتْ لذلك.

وأَما الجَوَلانُ والحَيَكانُ وهما مصدران فالحَيَكانُ مصدرُ حاكَ يَحِيكُ إِذا مَشَى وحَرَّك كَتِفَيه، والجَوَلان مصدرُ جالَ يَجُولُ إِذا طافَ، فإِنهما تباعَدا عن الأَفعال بزيادةِ الأَلف والنونِ في آخرهما، وذلك لا يكونُ في الأَفعال، مع أَن الجَوَلان والحَيَكان على بناء النَّزَوان والغَلَيان[٧]، وقد صَحَّ حرفُ العِلَّةِ فيهما، وهو لامٌ، واللَّامُ ضعيفةٌ قابلةٌ للتغيير،

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ١٣٣- ١٣٤، ٦/ ٨٤.
(٢) هو اسم ماء، عن الجرمي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٧.
(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٧.
(٤) «حاك يحيك حَيَكاناً، وهو أن يحرك الماشي أليتيه»، المنصف: ٣/ ٥٥.
(٥) «داء يتقشر ويتسع، ويعالج بالريق»، اللسان (قوب).
(٦) انظر تعليل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٨.
(٧) في ط: «والغيلان»، تحريف.

فكان صحَّتُه في العين ـ وهو أَقوَى منه ـ أولَى وأَحرَى، إِذ كان العينُ أَقوَى من اللَّام لتحصُّنِه وكذلك القُوَباءُ والخُيَلاءُ لم يُعَلَّا لتباعُدِهما عن أَبنية الأَفعال بما في آخرهما من أَلفَي التأنيثِ، مع أَنه لو لم يَجِئْ في آخره أَلفُ التأنيثِ لكانَ بناؤه يُوجِبُ له التصحيحَ لبُعدِه عن أَبنية الفعل كما صَحَّ نحوُ العُيَبَة ورجُلٌ سُوَلَةٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَبنيةُ الفعلِ في الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ، نحوُ قالَ يَقُولُ، وفَعِلَ يَفعِلُ، نحوُ خافَ يَخافُ، وفَعُلَ يَفعُلُ، نحوُ طالَ يَطُولُ وجادَ يَجُودُ إِذا صار طويلاً وجَواداً.

وفي الياء على فَعَلَ يَفعِلُ، نحوُ باعَ يَبِيعُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، نحوُ هابَ يَهابُ، ولم يَجِئْ في الواو يَفْعِلُ بالكسر، ولا في الياء يَفْعُلُ بالضمِّ.

وزعم [١٠/ ٧١] الخليلُ في طاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ أَنهما فَعِلَ يَفعِلُ كحَسِبَ يَحْسِبُ، وهما من الواو لقولهم: طَوَّحتُ وتَوَّهتُ، وهو أَطْوَحُ منه، وأَتْوَهُ، ومَن قال: طَيَّحتُ وتَيَّهتُ فهما على باعَ يَبيعُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الأَفعالَ الثلاثيةَ المعتلَّةَ العَيناتِ تأتي على ثلاثةِ أَضربٍ فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كما كان الصحيحُ كذلك[(١)].

فما كان من ذوات الواو فإِنه يأتي على الأَضرُب الثلاثةِ، الأَولُ فَعَلَ، نحوُ قالَ يَقُولُ، وطافَ يَطُوفُ، ولم يأْتِ من ذلك على يَفْعِل بالكسر كما جاءَ في الصحيح لئلَّا تصيرَ الواوُ ياءً، فتَلْتبِسَ ذواتُ الواوِ بذواتِ الياءِ.

الثاني ـ وهو فَعِلَ بالكسر ـ نحوُ خافَ يخافُ، وراحَ يَومُنا يَراحُ لأَنهما من الخوف والرَّوْح، ولم يأْتِ من هذا يَفعِلُ بالكسر إِلا حرفان، وهما طاحَ يَطِيحُ، وتاهَ يَتِيه، فإِن الخليلَ زعمَ أَنهما من قَبيلِ حَسِبَ يَحْسِبُ[(٢)]، وهو من الواو لقولك: طَوَّحتُ وتَوَّهتُ،

(١) من قوله: «اعلم...» إلى قوله: «كذلك» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٣٣.

(٢) وهو مذهب المازني أيضاً، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والأصول: ٣/ ٢٨١، والحلبيات: ١٣٢، والمنصف: ٢/ ٢٦١-٢٦٢، والخصائص: ١/ ١٣٧، والنكت: ١١٨٩، والأفعال لابن=

وهو أَطْوَحُ منه، وأَتْوَهُ، فظهورُ الواوِ يدلُّ أَنهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه فَعِلَ مكسورَ العينِ لقولك: طِحْتُ وتِهْتُ بكسر فائهما، إذ لو كان ماضيه فَعَلَ لقيل: طُحْتُ وتُهتُ بالضمِّ.

فلمَّا لم يُقَلْ ذلك دلَّ أَنهما من قَبيل خِفتُ، وأَيضاً فإنَّ فَعَلَ من ذواتِ الواوِ لا يكونُ مضارِعُه إلا يَفْعُل بالضمِّ، فلمَّا قالوا: يَطِيحُ ويَتِيهُ دلَّ على ما قلناه.

وأَصلُ يَطِيحُ ويَتِيهُ يَطْوِحُ ويَتْوِهُ، فنُقِلتْ الكسرةُ من الواو إلى ما قبلها، فسَكَنتْ، فكان ما قبلها مكسوراً، فانقلبتْ الواوُ ياءً، ومَن قال: طَيَّحتْ وتَيَّهتْ كانا من الياء، وكانا فَعَلَ يَفْعِلُ مثلَ باعَ يَبيعُ.

وأَما الثالثُ وهو فَعُلَ ـ فقد قالوا: طالَ يَطُولُ، وهو غيرُ مُتعدٍّ كما أَن قَصُرَ كذلك، فهذا في المعتلِّ نظيرُ ظَرُفَ في الصحيح، أَلا ترى أَنهم قالوا في الاسم منه: طَويلٌ كما قالوا: ظريفٌ، فإن كان العينُ ياءً فإنه يجيءُ على ضربَين: فَعَلَ وفَعِلَ، ولم يَجِئْ منه فَعُلَ.

فالأَوَلُ[1] يكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، نحو باعَه وعابَه وعالَ وصارَ، والذي يدلُّ أَنه فَعَلَ مَجيءُ مضارِعِه على يَفْعِلُ بالكسر، نحوُ يَبيعُ ويَعِيبُ ويَعِيلُ ويَصِيرُ.

فإن قيل[2]: فهلَّا قلتُم: إنه فَعِلَ، ويكونَ من قَبيلِ حَسِبَ يَحْسِبُ قيل: إن بابَ فَعِلَ يأتي مضارِعُه على يَفْعَلُ بفتح العينِ، هذا هو القياسُ، وأَما حَسِبَ يَحْسِبُ فهو قليلٌ، والعملُ إنما هو على الأَكثرِ، مع أَن جميعَ ما جاءَ من فَعِلَ يَفْعِلَ بالكسر جاءَ فيه الأَمران، نحوُ حَسِبَ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ونَعِمَ يَنعِمُ ويَنْعَمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، فلمَّا اقتُصرَ في مضارعِ هذا على يَفْعِلُ بالكسر دون الفتح دلَّ أَنه ليس منه.

وأَما الضَّربُ الثاني ـ وهو فَعِلَ بكسر العينِ ـ فيكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، نحوُ هِبْتُه

=القوطية: ٣٢١، والممتع: ٤٤٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٢٧-١٢٩، وذكر الجوهري في الصحاح (طوح) «طاح يطيح يطوح».

(١) أي «فعَلَ»

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في المنصف: ١/ ٢٣٦.

ونِلْتُه، وزالَ يَزالُ، وحارَ طَرْفُه، فهذه الأَفعالُ عينُها ياءٌ، ووزنُها فَعِلَ بكسر العينِ، والذي يدلُّ أَنها من الياء قولُهم: الهَيبةُ والنَّيلُ، فظهورُ الياءِ دليلٌ على ما قلناه.

وقالوا: زَيَّلْتُه فزالَ، فظهرتْ الياءُ، وأَصلُه أَن يكونَ لازماً، لكنْ زيَّلتُه كخَرَّجتُه من خرجَ، وزايَلْتُه كجالسْتُه من جلسَ، وإِنما نُقِلَ إِلى حيِّز الأَفعالِ التي لا تَستغني بفاعلها ككانَ.

ويدلُّ أَنها فَعِلَ بالكسر قولُهم في المضارع منها: يَفْعَلُ بالفتح، نحو يَهابُ ويَنالُ ولا يَزالُ ويَحارُ طَرْفُه، ولم يأْتِ من هذا فَعُلَ بالضمِّ، كأَنهم رفضوا هذا البناءَ في هذا البابِ لِما يلزمُ من قلبِ الياءِ في المضارع[1] واواً.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد حوَّلوا عند اتصالِ ضميرِ الفاعلِ [٣٣١/ ب] فَعَلَ من الواو إِلى فَعُلَ ومن الياء إِلى فَعِلَ، ثُم نُقلتْ الضمَّةُ والكسرةُ إِلى الفاء، فقيل: قُلْتُ، وقُلْنَ وبِعْتُ وبِعْنَ، ولم يُحوِّلوا في غير الضمير إِلا ما جاء من قول ناسٍ من العرب كِيْدَ يفعلُ كذا، وما زِيْلَ يفعلُ ذاك).

قال الشارح: الأَصلُ في كلِّ كلمةٍ تُبْنَى على حركة أَن تُقَرَّ على حركتها من غير تغييرٍ، ولا تُزالَ عن [١٠/ ٧٢] حركتها التي بُنِيتْ عليها.

فأَما فَعَلْتُ ممَّا عينُه واوٌ أَو ياءٌ فإِنه في الأَصل فَعَلَ، نحوُ قامَ وباعَ، فإِذا اتَّصلَ به تاءُ المتكلِّمِ أَو المخاطَبِ ونحوُهما من ضميرِ فاعلٍ يسكِّنُ له آخِرُ الفعلِ من نحوِ قُمْنا وبِعْنا، فإِنك تنقلُ ما كان من ذوات الواو إِلى فَعُلْتُ، وما كان من ذوات الياءِ إِلى فَعِلتُ، ثم تُحوِّلُ حركةَ العينِ إِلى الفاء بعد زوالِ الحركةِ التي لها في الأَصل، فقلتَ: قُمتُ وبِعتُ.

وكان الأَصلُ قَوُمْتُ وبَيِعتُ، فلمَّا نُقلتْ عن العين حركتُها إِلى الفاء سَكنتْ، وسَكنتْ اللَّامُ من أَجل التاء التي هي الفاعلةُ، فصار قُمتُ وبِعتُ، نقَلوا فَعَلَ من الواو إِلى فَعُلَ لأَن الضمَّةَ من الواو، ونقَلوا فَعَلَ من الياء إِلى فَعِلَ بالكسر لأَن

---

(١) من قوله: «على ثلاثة أضرب...» إلى قوله: «المضارع» قاله في شرح الملوكي: ٥٢-٥٨ بخلاف يسير، وسلف النص: ١٠/ ١٢٧- ١٢٩.

الكسرةَ من الياء[1].

وشبَّهوا ما اعتلَّتْ عينُه بما اعتلَّتْ لامُه لأَن مَحلَّ العينِ من الفاء كمَحلِّ اللَّامِ من العين، فقالوا: يَغْزُو، أَلْزَموه الضمَّ كما قالوا: يَرمِي، أَلْزَموه الكسرةَ، وكان ما قبلَ حرفِ العِلَّة في كلِّ واحدٍ من يَغْزُو ويَرْمِي حركةً من جنسه، فلذلك قالوا: قُمتُ وبِعتُ، فجعلوا ما قبلَ العينِ حركةً من جنسها.

وإِنما فعَلوا ما ذكرناه من النقل والتحويلِ لأَنهم أَرادوا أَن يُغيِّروا حركةَ الفاءِ عمَّا كانت عليه ليكونَ ذلك دلالةً على حذفِ العينِ، وأَمارةً على التصرُّف.

أَلا ترى أَنَّ «ليس» لمَّا لم يريدوا فيها التصرُّفَ لم يُغيِّروا حركةَ الفاءِ، وقالوا: لستُ؟ فإِذا رأَيتَ القافَ في قُلتُ مضمومةً، والباءَ[2] في بِعتُ مكسورةً بعد أَن كانتا مفتوحتَين في قَال وبَاع دلَّ ذلك أَن الفعلَ متصرِّفٌ، وأَنه قد حَدثَ فيه لأَجل التصرُّفِ حَدَثٌ ما[3]، وليس كالحرف الذي يَلزمُ طريقاً واحداً كلَيْتَ، ولا كلَيْسَ الذي لا يرادُ فيه التصرُّفُ، أَلا ترى أَنك لو قلتَ: قَلْتُ وبَعْتُ لكان[4] يَجري مَجْرى «لَسْتُ»، ولم[5] تعلمْ هل الفتحةُ هي الأَصليةُ أَم المنقولةُ من العين؟

وأَما خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ فلم يحتاجوا إِلى أَن ينقلوا بناءَها إِلى بناء آخرَ لأَن حركةَ العين جاءتْ مخالِفةً لحركةِ الفاء في أَصل الوضعِ، لأَن أَصلَ خِفْتُ خَوِفتُ، وأَصلُ هِبْتُ هَيِبْتُ، وأَصلُ طُلْتُ طَوُلْتُ، فنُقلتْ الضمَّةُ والكسرةُ الأَصليتان من العين إِلى فاء

---

(١) ما وجه به الشارح مذهبُ الجمهور، وهو ظاهر كلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٣٩-٣٤٠، والمقتضب: ١/ ٩٧، والتكملة: ٢٥١-٢٥٢، والخصائص: ٢/ ٣٤٣، والممتع: ٤٣٩-٤٤٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٨١، ١/ ١٢٧.

(٢) سقط من ط، ر: «الباء»، وما أثبت أوضح.

(٣) سقط من ط،ر : «ما».

(٤) سقط من ط، ر: «لكان.»

(٥) في ط، ر: «لم».

الفعلِ[١]، فلم تَحتجْ إلى تغييرِ البناءِ.

وزعم أَبو عثمانَ المازنيُّ أَنهم ينقلون باعَ وقامَ إلى بَيِعَ وقَوُمَ كما يَنقلونه في بِعتُ وقُمتُ، إلا أَنهم لا ينقلون حركة العينِ إلى الفاء كما ينقلونها في بِعتُ وقُمتُ، وذلك من قِبلِ أَنهم لو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمَّتْ في قامَ، وانكسرتْ في باعَ وبعدَها العينُ ساكنةٌ[٢]، فكان يُلْبِسُ بفِعلِ ما لم يُسمَّ فاعلُه في بِيعَ زيدٌ، وفي قُولَ القولُ على لغة مَن يقولُ ذلك[٣]، لأَن هذا النقلَ إنما يريدونه عند حذفِ العينِ للدلالة على المحذوفِ والفرقِ بين ذوات الواو والياء.

فأَما إذا أُسنِدَ[٤] إلى ظاهرٍ فالعينُ ثابتةٌ، ولا محذوفَ هناك يحتاجُ إلى الدلالة، وبعضُ العربِ لا يُبالي الالتباسَ، فيقولُ: قد كِيْدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا، وما زِيْلَ يَفعلُ زيدٌ، يريدون كادَ وزالَ[٥]، قال الأَصمعيُّ: سمعتُ مَن يُنشدُ[٦]:

وكِيْدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتي   وكِيْدَ خِرَاشٌ بعدَ ذلك يَيْتَمُ

---

(١) من قوله: «وشبهوا ما اعتلت عينه بما...» إلى قوله: «الفعل» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٣٤-٢٣٥ بخلاف يسير.

(٢) هذا لفظ الفارسي وتوجيهه قولَ المازني، انظر المنصف: ١/ ٢٥١-٢٥٢.

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ١٢٨.

(٤) في ط: «اسنو». تحريف.

(٥) هذا لفظ سيبويه حكاه عن أبي الخطاب، وحكاه أيضاً ابن السراج عن سيبويه عن أبي الخطاب، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٢-٣٤٣، والأصول: ٣/ ٢٨٠.

(٦) هو أبو خراش الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٢٢٠، وورد بلا نسبة في التكملة: ٢٥٢، والممتع: ٤٣٩، وورد بهذه الرواية في شرح أشعار الهذليين، وبرواية أخرى، وهي:

فتقعدُ أو تَرضى مكاني خليفةً   وكاد خراشٌ يوم ذلك يَيْتَمُ

والقُفُّ: ما ارتفع من الأرض وغلظ، وهو اسم واد من أودية، انظر معجم البلدان (القف).

ومن قوله: «وبعض العرب...» إلى نهاية البيت قاله المازني، انظر المنصف: ١/ ٢٥٢.

[١٠/ ٧٣] فكادَ فَعِلَ، وكذلك زالَ، يدلُّ على ذلك قولُهم في المضارع: يَكَادُ ويَزَالُ، فنقَلوا الكسرةَ من العينِ إلى الفاء بعدَ حذفِ حركةِ الفاءِ، فصار كِيْدَ وزِيْلَ، ولم يخافوا الْتباسَه بفُعِلَ لأَنهما لازِمانِ[١]، وفُعِلَ لا يكونُ من اللَّازم، والذي يدلُّ أَن زالَ من الياء قولُهم: زيَّلْتُه فتَزَيَّلَ.

وأَما كادَ ففيها مذهبان للعرب، قومٌ يجعلونها من الواو، وقومٌ من الياء، فقالوا: كِدْتُ أَكادُ، وقالوا: كُدْتُ بالضمِّ[٢]، فمَن قال: كُدْتُ فهو من الواوِ، لا محالةَ، وإن لم يُستعمَلْ، قال الأَصمعيُّ: سمعتُ من العرب مَن قال: لا أَفعلُ ذلك ولا كَوْداً[٣]، ومَن قال: كِدْتُ أَكادُ، فيَحتملُ أَن يكونَ من الواو مثلَ خِفتُ أَخافُ، ويَحتملُ أَن يكونَ من الياء مثلَ هِبتُ أَهابُ، ويؤيِّدُه قولُهم في المصدر: كَيْداً[٤].

فإن قلت: فهلَّا زعمتَ أَن أَصلَ قامَ وقالَ فَعُلَ بضمِّ العينِ، وتَستغنيَ عن كُلْفة التغييرِ.

قيل: لا يصحُّ ذلك لأَن فَعُلَ لا يجيءُ متعدِّياً، وأَنتَ تقولُ: عُدْتُ المريضَ، وزُرْتُ الصديقَ، فتجدُه متعدِّياً، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه: قِيْلَ وبِيْعَ بالكسر، وقيلَ وبيعَ بالإِشمام، [١٠/ ٧٤] وقُوْلَ وبُوْعَ بالواو، وكذلك اخْتِيرَ وانْقِيدَ له، تَكسرُ وتُشِمُّ، وتقولُ: اخْتُورَ وانْقُودَ له، وفي فُعِلْتَ من ذلك عُدْتَ يا مريضُ، واخْتُرتَ يارجلُ بالكسر والضمِّ الخالصَين والإِشمامِ، وليس فيما قبل ياء أُقِيمَ واسْتُقيمَ إلا الكسرُ الصريحُ).

---

(١) هو توجيه ابن جني ولفظه، انظر المنصف: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) حكى قطرب كاد كيداً وكَوداً، انظر الصحاح (كود)، (كيد)، والأفعال لابن القطاع: ٤٤٠، والارتشاف: ١٢٣٥-١٢٣٦، واللسان (كود)، (كيد)، والهمع: ١/ ١٢٩.

(٣) قول الأصمعي في المنصف: ١/ ٢٥٧، والارتشاف: ١٢٣٥، والصحاح واللسان (كود).

(٤) ذكر ابن جني هذين التوجيهين ولفظ الشارح قريب من لفظه، انظر المنصف: ١/ ٢٥٧-٢٥٨.

قال الشارح: إِذا بَنيتَ فُعِلَ ممَّا اعْتلَّتْ عينُه كسَرتَ الفاءَ لتحويلِك حركةَ العينِ إِليها كما فعلتَ ذلك في فُعِلْتُ، وذلك قولُك: خِيْفَ وبِيْعَ، والأَصلُ خُوِفَ وبُيِعَ[١]، لأَنهما بوزن ضُرِبَ، فأَرادوا أَن يُعِلُّوا العينَ كما أَعَلُّوها في خافَ وباعَ، فسلَبوها الكسرةَ، ونقَلوها إِلى الفاء بعد إِسكانها لاستحالةِ اجتماعِ الحركتَين فيها، فانقلبتْ العينُ في ذوات الواوِ ياءً، نحوُ خِيْفَ وقِيلَ[٢] لسكون العينِ وانكسارِ الفاءِ قبلَها، وبقيَ ما كان من الياء بحاله ياءً، فصار كلُّه خِيفَ وبِيعَ وقِيلَ، هذه اللغةُ الجيِّدةُ.

ومنهم مَن يُشِمُّ الفاءَ شيئاً من الضمَّة، فيقولُ: قيلَ وبيعَ، وقرأَ الكسائيُّ: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[٣]، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[٤]، ﴿وَحِيلَ﴾[٥]، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[٦]، وذلك أَنهم أرادوا نقْلَ حركةِ العينِ إِلى الفاء لِمَا ذكرناه من إِرادةِ إِعلالِ الفعلِ والمحافَظةِ على حركةِ الفاء الأَصليةِ، فلم يُمكنْ الجمعُ بينهما، فأَشْرَبوا ضمَّةَ الفاءِ شيئاً من الكسرة، فصارت حركةً بينَ حركتَين، بينَ الضمَّةِ والكسرةِ، نحوُ حركةِ الإِمالةِ [٣٣٢/ أ] في جائر وكافر، لأَنها بينَ الفتحةِ والكسرةِ[٧].

ومنهم مَن يُبقي الضمَّةَ الأَصليةَ على حالها مبالَغةً في البيان، ويَحذفُ حركةَ العينِ

---

(١) من قوله: «إِذا بنيت فُعِلَ...» إلى قوله: «وبيع»، قاله المازني، انظر المنصف: ١/ ٢٤٨.

(٢) من قوله: «لأنهما بوزن ضرب....» إلى قوله: «وقيل» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٤٩ بخلاف يسير.

(٣) البقرة: ٢/ ١١، وفيها: «وإذا».

(٤) هود: ١١/ ٤٤.

(٥) سبأ: ٣٤/ ٥٤.

(٦) الزمر: ٣٩/ ٧١، قرأ الكسائي وهشام عن ابن عامر بإشمام أوائل الأفعال في الآيات السالفة، وأخلصَ الكسر فيها سائر السبعة، انظر السبعة: ١٤٣-١٤٤، والتيسير: ٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٢٩، والنشر: ٢/ ٢٠٨.

(٧) من قوله: «أرادوا نقل حركة....» إلى قوله: «والكسرة» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٤٩ بخلاف يسير.

حذفاً للإعلال، ويُبقي الواوَ ساكنةً لانضمامِ ما قبلَها، نحوُ قُوْلَ القَولُ.

فإن كان الفعلُ من ذوات الياءِ انقلبتْ ياؤه واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، نحوُ بُوْعَ المتاعُ، وعُوْبَ زيدٌ، فهذه اللُّغةُ في مقابَلةِ اللُّغةِ الأُولى، لِأَنْ في الأُولى تَرجعُ ذواتُ الواوِ إلى الياء، وفي هذه اللُّغةِ تَرجعُ ذواتُ الياء إلى الواو(١).

ومِثلُه انْقِيْدَ واخْتِيرَ بمنزلة قِيلَ وبِيعَ، ويجوزُ فيه الأَوجهُ الثلاثةُ، فتقولُ: انْقِيْدَ بالكسر، وانْقيْدَ بالإِشمام، وانْقُودَ بالإِخلاص واواً، وكذلك تقولُ: اخْتِيرَ، واخْتيرَ بالإشمام، واخْتُور بالإِخلاص.

واعلمْ أن الجماعةَ قد عبَّروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رَوْمٌ(٢)، لأَن الرَّوْمَ حركةٌ خفيفةٌ، والإِشمامُ تهيئةُ العضوِ للنُّطقِ بالحركة من غيرِ صوتٍ.

وأَما أُقِيمَ واسْتُقيمَ ونحوُهما فإِنه ليس فيها قبلَ الياءِ منه إلا الكسرُ الخالصُ، لأَن الأَصلَ في القاف السكونُ، فنُقلتْ إليه الكسرةُ، ولم يكنْ لها أَصلٌ في الحركة، فيحافَظَ عليها بالإِشمام والإخلاصِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقالوا: عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجوا واجْتَوَروا، فصحَّحوا العينَ لأَنها في معنى ما يجبُ فيه تصحيحُها، وهو افْعَالَّ وتَفاعَلوا، ومنهم مَن لم يَلمحْ الأَصلَ فقال: عارَ يَعارُ، قال:

أَعَارَتْ عَيْنُه أَمْ لم تَعَارا

وما لحِقتْه الزيادةُ من نحوِ عَوِرَ في حكمِه، تقولُ: أَعْوَرَ اللهُ عينَه، وأَصْيَدَ بعيرَه، ولو بنيتَ منه اسْتَفعلْتُ لقلت: اسْتَعْوَرْتُ.

و«لَيْسَ» مسكَّنةٌ من «لَيِسَ» كصَيِدَ كما قالوا: عَلْمَ في عَلِمَ، لكنَّهم أَلزموها الإِسكانَ لأَنها لَّما لم تَصرَّفْ تصرُّفَ أَخواتِها لم تُجعلْ على لفظ صَيِدَ ولا هابَ، ولكنْ على لفظِ ما ليس من الفعل، نحوُ لَيْتَ، ولذلك لم يَنقلوا حركةَ العينِ إلى الفاء في لَسْتُ.

(١) انظر اللغات الثلاث السالفة منسوبة إلى أصحابها فيما سلف: ٧/ ١٢٧ - ١٢٨.
(٢) انظر تفسير الإشمام هنا في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤١.

وقالوا في التعجُّب: ما أَقْوَلَه، وما أَبيعَه، وقد شذَّ عن القياس نحوُ أَجْوَدتُ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ واسْتَصْوَبَ، وأَطْيَبَتْ وأَغْيَلَتْ وأَخْيَلَتْ[1] وأَغْيَمَتْ واسْتَفْيَلَ).

قال الشارح: قد ذكَرَ في هذا الفصلِ أَشياءَ شذَّتْ عن القياس فصحَّتْ، فمن ذلك قولُهم: عَوِرَ وصَيِدَ البعيرُ، جاؤوا بهما على الأَصل، لأَنهما في معنى ما لا بدَّ من صحَّةِ الواوِ والياءِ فيه، لأَن عَوِرَ في معنى اعْوَرَّ، [١٠/ ٧٥] فلمَّا كان اعْوَرَّ لا بدَّ له من الصحَّة لسكونِ ما قبلَ الواوِ صحَّتْ العينُ في عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ، فصارتْ صحَّةُ العينِ في عَوِرَ أَمارةً على أنه في معنى اعْوَرَّ، ولو لم تُرِدْ هذا المعنى لَأَعللتَه وقلتَ: عارَتْ عينُه وصادَ البعيرُ، وقد قالوا: عارَتْ عينُه تَعَارُ، وهو قليلٌ مسموعٌ، ولا يقالُ في حَوِلَتْ عينُه: حالَتْ، قال الشاعر[2]:

تُسائِلُ بابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رآهُ ... أَعَارَتْ عَيْنُه أَمْ لم تَعَارا

كأنه تَعارَنْ بالنون الخفيفةِ المؤكِّدةِ، وإنما أُبدلَ منها أَلفُ الوقف[3].

ومن ذلك اعْتَوَنوا وازْدَوَجوا واجْتَوَروا، والمرادُ تَعاوَنوا وتَزاوَجوا وتَجاوَروا، فلمَّا صحَّتْ فيما ذكرْناه لوقوعِ الأَلفِ قبلَها، فلم يُمكنْ نقلُ حركةِ العينِ إليها، مع أَنك لو قلَبتَ الواوَ لالتقتْ مع الأَلف قبلَها، فكان يؤدِّي إلى حذفِ إحداهما، فيؤولُ اللَّفظُ إلى تَعانُو أَو تَزاجُوا، فيزولُ بناءُ تفاعَلوا، وهم يريدون معناه، ثم صحَّحوا ما كان في معناه ليكونَ أَمارةً على ذلك، كما قلْنا في عَوِرَ وحَوِلَ[4].

---

(١) في ط: «وأخليت». تحريف.

(٢) هو ابن أحمر، والبيت في ديوانه: ٧٦، وأدب الكاتب: ٥٠٨، وجمهرة اللغة: ٦٨، والأزهية: ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٨، والاقتضاب: ٤٣٤، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٣، وورد بلا نسبة في المنصف: ١/ ٢٦٠، والمخصص: ١/ ١٠٣، وضرائر الشعر: ٤٧.
وروي صدره في الديوان والجمهرة وأمالي ابن الشجري «ورُبَّتَ سائل عني حفيٍّ»، وفي المخصص: «وسائلة بظهر الغيب عني»، وانظر شرح شواهد الشافية.

(٣) ذكر هذا التوجيه في أمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٨، والاقتضاب: ٤٣٤.

(٤) سلف الكلام على تصحيح الواو: ١٠/ ٣٤- ٣٥.

وكذلك إِذا لحِقتْه الزيادةُ نحوَ الهمزةِ للنقْل في قولهم: أَعْوَرَ اللهُ عينَه، وأَصْيَدَ بعيرَه، فإِنك لا تُعلُّه بقلبِه أَلفاً كما أَعللتَه في أَقامَ وأَباعَ، إِنما اعْتَلَّا لاعتلالِ فَعَلَ منهما قبل النقلِ، أَلا ترى أَن الأَصلَ قامَ وباعَ، ثم نقلتَ الفعلَ بهمزةٍ فقلتَ: أَقامَ وأَباعَ[١]؟

وأَعْوَرَ لم يُنقَلْ من عارَ فيجبَ إِعلالُه لاعتلالِ فَعِلَ منه بغيرِ زيادةٍ، ولو بنيتَ منه اسْتَفْعلتُ لقلتَ: اسْتَعْوَرْتُ، فكنتَ تُصحِّحُه، ولا تُعلُّه كما تُعلُّ اسْتَقَمْتُ لصحَّةِ عَوِرَ واعتلالِ قامَ.

وأَما «لَيسَ» فإِنها مخفَّفةٌ من لَيِسَ مثلَ عَلْمَ، وإِنما قلْنا ذلك لأَنها فعلٌ إِذ[٢] كان [١٠/ ٧٦] الضميرُ المرفوعُ يتصلُ بها على حدِّ اتِّصالِه بالأَفعالِ من نحوِ لَسْتَ ولَسْنا ولَسْتُم[٣].

فإِذا ثبَتَ أَنها فعلٌ فلا يجوزُ أَن تكونَ فَعَلَ بالفتح لأَن هذا لا يجوزُ إِسكانُه لخِفَّةِ الفتحةِ، أَلا ترى أَن مَن قال في عَلِمَ: عَلْمَ بسكون اللَّامِ وفي عَضُد: عَضْد بسكون الضاد لم يَقلْ في مثل قَتَلَ: قَتْلَ، ولم تكنْ فَعُلَ بالضمِّ لأَن هذا المثالَ لا يكونُ في ذوات الياء.

وإِذا بَطَلَ هذا تعيَّنَ أَن تكونَ فَعْلَ كصَيْدَ البعيرُ، وأَصلُه صَيِدَ بالكسر، إِلا أَنك في صَيِدَ تَستعملُ الأَصلَ والفرعَ، لأَنه متصرِّفٌ، و«ليس» لَمَّا لم يريدوا فيها التصرُّفَ أَلزَموها السكونَ، وأَجرَوها مُجْرى مالا تصرُّفَ له، وهو «لَيْتَ»[٤].

وقولُه: «**لم يَجعلوها على لفظِ صَيِدَ ولا هابَ**» يعني لَمَّا لم يَرِدْ في «ليس» التصرُّفُ لغَلَبة شَبهِ حرفِ النفي عليه سَلَبوه ما للأَفعال من التصرُّف ونقلِ حركةِ العينِ إِلى الفاء، كما فعلوا ذلك في نحوِ هِبْتُ وكِدْتُ، حتى سلَبوه لفظَ الفعلِ مبالَغةً في الإِيذان بقُوةِ معنى

---

(١) في ط: «باع». تحريف.

(٢) في ط: «إِذا». تحريف.

(٣) انظر الكلام على فعلية «ليس» فيما سلف: ٧/ ٢٠٠.

(٤) من قوله: «وإِنما قلنا ذلك لأَنها فعلٌ...» إِلى قوله: «ليت» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٥٨-٢٥٩ بخلاف يسير، وانظر الكلام على وزن «ليس» فيما ما سلف: ٧/ ٢٠١.

الحرفيَّة عليه، فلم يجعلوه كصَيِدَ ونحوِه ممَّا صَحَّ، ولا كهابَ ونحوِه ممّا اعتلَّ، بل على لفظِ الحرفِ المَحضِ كلَيْتَ، وقد بالَغَ في ذلك مَن مَنعَه العملَ وقالَ: ليس الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ[١].

وقد صحَّحوا أَفْعَلَ التعجُّبِ أيضاً في نحو قولهم: ما أَقْوَمَه، وما أَبيَعَه، وذلك حين أَرادوا جُمودَه وعدَمَ تصرُّفِه[٢]، ولذلك لم يأتوا له بمضارِع، ولم يؤكِّدوه بمصدر حين تَضمَّنَ ما لم يكنْ له في الأَصل من معنى التعجُّبِ.

فلمّا جَمَدَ هذا الجُمودَ، ومُنعَ التصرُّفَ أَشْبهَ الأَسماءَ، فصُحِّحَ كالأَسماءِ، وغَلَبَ عليه شَبهُ الأَسماءِ، فلزمَ طريقةً واحدةً، ولذلك من المعنى صُغِّرَ، وإن كانت الأَفعالُ لا يدخلُها التصغيرُ، فقالوا: ما أَقْوَمَه، وما أَبْيَعَه كما يقولون: هو أَقْوَمُ وأَبْيَعُ من فلان.

وقد قالوا: أَغْيَلَتْ المرأةُ، وأَغْيمَتْ السماءُ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَحْوَذَ يَسْتَحْوِذُ[٣]، قال الله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[٤]، وقرأ الحسنُ البصريُّ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ﴾[٥]، على وزنِ أَفْعَلَتْ، وقالوا: اسْتَصْوَبَ الأَمرَ، وأَجْوَدْتُ وأَطْيَبْتُ وأَطْوَلْتُ، ومنه قولُ الشاعر[٦]: [٣٣٢/ ب]

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصَالٌ على طُوْلِ الصُّدودِ يَدُومُ

---

(١) هو تعليل ابن جني في المنصف: ١/ ٣١٦، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٥٠، والنكت: ١١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٥، وهذا مبني على فعلية أفعل التعجب، انظر ما سلف: ٧/ ١٤٣-١٤٤، وأيضاً: ٧/ ٢٠٦.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٢٥٦.

(٣) «ليس بقياس، لكنه لا بدَّ من قبوله»، الخصائص: ١/ ١١٧، وانظر الخصائص: ١/ ٩٩.

(٤) المجادلة: ٥٨/ ١٩.

(٥) يونس: ١٠/ ٢٤، قرأ بهمزة القطع وتخفيف الزاي الساكنة الحسن البصري ومالك بن دينار والأعرج وأبو العالية، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٥١، وشواذ ابن خالويه: ٥٦، والمحتسب: ١/ ٣١١.

(٦) سلف البيت: ٨/ ٢٤٠.

[١٠/ ٧٧] فهذه الأَلفاظُ وإِن كانت متعدِّدةً فهي شاذَّةٌ في القياس قليلةٌ بالنسبة إِلى ما يُعَلُّ، جاءتْ تنبيهاً على أَصلِ البابِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِعلالُ اسمِ الفاعلِ من نحوِ قالَ وباعَ أَن تُقلَبَ عينُه همزةً، كقولك: قائل وبائع، ورُبَّما حُذفتْ، كقولك: شاكٍ، ومنهم مَن يَقلبُ فيقولُ: شاكي.

وفي جاءٍ قولان: أَحدُهما: أَنه مقلوبٌ كالشَّاكي، والهمزةُ لامُ الفعلِ، وهو قولُ الخليلِ، والثاني أَن الأَصلَ جائي، فقُلبتْ الثانيةُ ياءً، والباقيةُ هي نحوُ همزةِ قائم، وقالوا في عَوِرَ وصَيِدَ: عاوِر وصايِد كمُقاوِم ومُبايِن).

قال الشارح: اسمُ الفاعلِ يَعتلُّ باعتلالِ فعلِه، تقولُ في قامَ: قائمُ، وفي باع: بائع، فتَهمِزُ العينَ، وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك، والعِلَّةُ فيه[1].

وأَما شاكٍ ففيه ثلاثةُ أَوجُهٍ:

أَحدُها: شائكٌ بالهمز على مقتضَى القياسِ، كقائم وبائع.

والثاني: شاكٍ على تأَخير العينِ إِلى موضعِ اللَّامِ، فيصيرُ من قَبيلِ المنقوصِ كقاضٍ وغازٍ، فتقولُ: هذا شاكٍ، ومررتُ بشاكٍ، ورأَيتُ شاكِياً كما تقولُ: رأَيتُ قاضياً، تُدخلُه النصبَ وحدَه، ومثلُه لاثَ العِمامةَ على رأْسه، يَلوثُها، فهو لاثٍ، وهارٍ مِن ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[2]، أَي هائر.

والوجهُ الثالثُ: أَن تَحذفَ العينَ حذفاً، فتقولَ: هذا شاكٌ ولاثٌ بالرفع[3]، ورأَيتُ شاكاً ولاثاً، ومررتُ بشاكٍ ولاثٍ، ووجهُ ذلك أَن الماضي منه شاكَ ولاثَ، فسَكنتْ العينُ منهما بانقلابها أَلفاً، وجاءتْ أَلفُ فاعِلٍ، فالتقتْ أَلفان، فحُذفتْ الثانيةُ لأَنه أَبلَغُ

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢١، ١٠/ ١٣٢.

(٢) التوبة: ٩/ ١٠٩.

(٣) «أكثر العرب يقول: لاثٌ، وشاكٌ سلاحُه»، الكتاب: ٤/ ٣٧٨.

في الإِعلال والتخفيف[١]، وتقولُ في مستقبَله: يَشَاكُ، فهو شائك، وشاكٍ بالقلب، فتَحذفُ العينَ، وهو من الشَّوْكَة، يقالُ: شجرةٌ شائكةٌ، وشاكَةٌ، أَي كثيرةُ الشَّوكِ، والشَّوْكَةُ: شِدَّةُ البأْسِ، والحَدُّ والسِّلاحُ[٢].

وأَما جاءٍ ففيه قولان:

أَحدُهما: أنه [١٠/ ٧٨] مقلوبٌ، وهو قولُ الخليلِ، والأَصلُ جاءَ مُعتلُّ العينِ مهموزُ اللَّامِ، فإِذا جئتَ منه باسم فاعلٍ همزتَ عينَ الفعل على حدِّ همزِها في قائل وبائع، فاجتمعَ همزتان، فالخليلُ كرهَ اجتماعَ الهمزتَين، فقدَّمَ الهمزةَ إِلى موضع العينِ، وأَخَّرَ اللَّامَ[٣]، فصار منقوصاً كشاكٍ ولاثٍ، إِلا أَن القلبَ في شاكٍ غيرُ مطَّردٍ، لأَنه لم يجتمعْ فيه همزتان، بل أَنت مخيَّرٌ بين الأَصل والقلبِ، وهو مطَّردٌ في جاء لاجتماع الهمزتَين.

وسيبويهِ يذهبُ إِلى أنه لمَّا اجتمعَ همزتان قُلبتْ الثانيةُ ياءً لانكسار ما قبلها، وكذلك يَعتمدُ في كلِّ همزتَين التقتَا في كلمة واحدةٍ.

وكأَن الخليلَ إِنما فرَّ[٤] إِلى القول بالقلب كراهيةَ تَوالي إِعلالَين، وهو إِعلالُ العينِ بقلبِها همزةً، وإِعلالُ اللَّامِ بقلبِها ياءً لانكسارِ ما قبلها، وعلى قوله إِعلالٌ واحدٌ، وهو تقديمُ اللَّامِ، لا غيرُ[٥].

وأَما قولُهم: عاوِر وصايِد ونحوُهما فإِن العينَ صحيحةٌ غيرُ منقلِبةٍ همزةً، وذلك

---

(١) انظر الأوجه الثلاثة السالفة في الكتاب: ٤/ ٣٧٧-٣٧٨، وأدب الكاتب: ٤٩٤، والأصول: ٣/ ٢٩٧، وسر الصناعة: ٣٠٧، والمنصف: ٢/ ٥٣-٥٤، ٣/ ٦٦، والنكت: ١٢٠٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٦.

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (شوك).

(٣) الصواب: «العين»، وعبارة الشارح فيما سلف: ٩/ ٢٢٣: «وكان الخليل يقول: هو مقلوب، كأنهم جعلوا العين في موضع اللام، وكان فاعلاً، فصار فالِعاً»، وانظر المقتضب: ١/ ١١٥.

(٤) هو لفظ المبرد في المقتضب: ١/ ١١٥.

(٥) سلف الكلام على مذهبي الخليل وسيبويه: ٩/ ٢٢٣، ومن أجل توالي إعلالين انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.

لصحَّتِها في الفعل في نحو عَوِرَ فهو عاور، وصَيِدَ فهو صايِد(١)، لأَن اسمَ الفاعلِ جارٍ على فعلِه في الصحَّة والاعتلالِ، فأَنتَ إِنما أَعللتَ قائماً وبائعاً لاعتلالِه في قامَ وباعَ، ولذلك صحَّ مُقاوِمٌ ومُبايِنٌ ونحوُهما لصحَّة العينِ في قاوَمَ وبايَنَ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِعلالُ اسمِ المفعولِ منهما أَن تُسكَّنَ عينَه، ثم إِن المحذوفَ منهما(٢) واوُ مفعولٍ(٣) عند سيبويه، وعند الأخفش العينُ، ويزعمُ أَن الياءَ في مَخِيْط منقلبةٌ عن واوِ مفعولٍ، وقالوا: مَشِيْبٌ بناءً على شِيبَ بالكسر، ومَهُوْبٌ بناءً على لغةِ مَن يقولُ: هُوْبَ، وقد شذَّ نحوُ مَخْيُوط ومَزْيُوت ومَبْيُوع، و«تفاحةٌ مَطْيُوبةٌ»، وقال:

يَومَ رَذَاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ ....)

قال الشارح: ويَعتلُّ اسمُ المفعولِ إِذا كان فعلُه معتلّاً، وإِنما وجبَ إِعلالُه من حيث وجبَ إِعلالُ اسمِ الفاعلِ، إِذ كان جارياً على الفعل جَريانَ اسمِ الفاعل، والفعلُ مُعتلٌّ، فأَرادوا إِعلالَه ليكونَ العملُ من وجه واحدٍ، فأَلزَموا ما تَصرَّفَ من الفعل الاعتلالَ، واسمُ المفعولِ إِنما يُبنَى من فُعِلَ كما أَن اسمَ الفاعلِ إِنما يُبنى من فَعَلَ، فكما تقولُ: قِيلَ وبِيعَ كذلك تقولُ: مَقُولٌ ومَبِيعٌ، وكما تقولُ: قالَ وباعَ بالاعتلالِ كذلك تقولُ: قائم وبائع، وقد تقدَّمَ ذِكرُ الحذفِ من مفعولٍ من المعتلّ والخلافُ فيه بما أَغنَى عن إِعادته(٤)، وقالوا: ماءٌ مَشِيبٌ، أَي مَخلوطٌ، قال الشاعر(٥):

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢١، ١٠/ ٣٧، ١٠/ ١٣١.

(٢) في ط، ر: «منها». تحريف.

(٣) في ط، ر: «منها ومن واو مفعول واو....»، عبارة مقحمة على المفصل: ٣٧٨.

(٤) انظر ما سلف: ١٠/ ١٣٣.

(٥) هو السليك بن سلكة، انظر ديوانه: ٨٠، والأغاني: ٢/ ٣٩٥، والاقتضاب: ٤٧٣، واللسان (شوب) ونسب البيت إلى المخبَّل السعدي في إصلاح المنطق: ١٤٣، وورد بلا نسبة في أدب الكاتب: ٦٠٥، والمنصف: ١/ ٢٨٨.
والصَّرْب: اللبن الحامض، اللسان (صرب)، ومُعَرَّص: مُلقَىً في العَرَصة ليجفَّ، اللسان (شوب)، ورواية الديوان والأغاني: «مشوب».

سيَكْفِيكَ صَرْبَ[١] القومِ لَحْمٌ مُعَرَّضٌ ... وماءُ قُدُورٍ في القِصَاعِ مَشِيْبُ

فجاء به على شِيبَ فيما لم يُسمَّ فاعله[٢]، فكما اعتلَّ حين قلبِ العينِ ههنا ياءً، كذلك قلبُها في المفعول ياءً، وفي ذلك تَقويةٌ لمذهبِ الخليل وسيبويه في أن المحذوفَ الواوُ الزائدةُ، ألا ترى أنه لو كانت الباقيةُ الواوَ الزائدةَ لم يَجزْ قلبُها ياءً إلا أن يكونَ معها لامُ الفعلِ معتلَّةً من نحوِ رَمَى، فهو مَرْميٌّ وقَضَى، فهو مَقْضِيٌّ؟ لكنَّها لَمَّا كانت في [١٠/ ٧٩] شُوبَ عيناً قلَبَها كما قُلبتْ في قوله[٣]:

حَوْراءُ عَيْناءُ مِنَ العِيْنِ الحِيْرْ

والأَصلُ الحُوْرُ لأَنه جمعُ حَوْراء، كحُمْر وشُقْر، وأَما مَهُوبٌ من قوله حُميد[٤]:

وتَأْوي إِلى زُغْبٍ مَساكِينَ دُونَهمْ[٥] ... فَلا لَا تَخطَّاهُ الرِّفاقُ مَهُوبُ

فإنه جاءَ به على لغةِ مَن يقولُ في ما لم يُسمَّ فاعلُه: قُوْلَ القولُ، وبُوْعَ المتاعُ، فكأَنه قالَ: هُوْبَ زيدٌ، فهو مَهُوبُ.

وقيلَ في لغةِ بني تميمٍ[٦]: مَبْيُوع، وثَوبٌ مَخْيوطٌ ومَزْيُوتٌ، ولا يقولونه مع الواو، لأَن

---

(١) في ط: «ضرب»، وكذا وردت في الاقتضاب، وفسرها ابن السيد بأنها اللبن الحامض، وبذا فهي مصحَّفة.

(٢) سقط من ط، ر: «فيما لم يسمَّ فاعله»، وهذا توجيه الفراء وابن الحاجب، انظر إصلاح المنطق: ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٨.

(٣) سلف البيت: ٤/ ١٨٤.

(٤) هو حميد بن ثور، والبيت في ديوانه: ٥٤، والاقتضاب: ٤٧٣-٤٧٤، وورد بلا نسبة في أدب الكاتب: ٦٠٥، وانظر ديوانه: ٢٥٠ [تحقيق د.بيطار].

(٥) في الديوان: «دونها»، وهذا هو الصواب كما قال ابن السيد.

(٦) هي لغة لهم كما في المنصف: ١/ ٢٨١-٢٨٢، والخصائص: ١/ ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٧٠، ١/ ٣٢١، وشرح الملوكي: ٣٥٣، والممتع: ٤٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٩، ونسبها سيبويه وابن السراج إلى بعض العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨، والأصول: ٣/ ٢٨٣-٢٨٤.

الضمَّةَ لا تَثقُلُ على الياء ثِقلَها على الواو، ألا ترى أنهم يفرُّون[١] من الواو المضمومةِ إلى الهمزة فيقولون: أَدْؤُر وأَثْؤُب؟ قال الراجز[٢]:

لِكُلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْؤُبا

فهمزَ، وهو مطَّردٌ في الواو إذا انضمَّتْ، فإذا انضافَ إلى ذلك أن يكونَ بعدها واوٌ كان أَشدَّ، والياءُ إذا انضمَّتْ لم تُهمَزْ، فدلَّ أنها أَخفُّ من الواو، وقال الأَصمعيُّ: سمعتُ [١٠/ ٨٠] أَبا عمرو بنَ العلاء يُنشدُ[٣]:

وكأنها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقالَ عَلقمةُ[٤]:

يَوْمُ رَذَاذٍ علَيه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وقالوا: طعامٌ مَزِيْتٌ ومَزْيُوتٌ، ورجلٌ مَدِينٌ ومَدْيُونٌ، وهو كثيرٌ[٥].

قال صاحب الكتاب: (قال سيبويه: [٣٣٣/ أ] «ولا نعلمُهم أَتمُّوا في الواو، لأَن الواواتِ أَثقلُ عليهم من الياءات»[٦]، وقد روَى بعضُهم ثَوبٌ مَصْوُونٌ).

قال الشارح: قد ذكرْنا أَن الضمَّةَ على الواو تُستثقَلُ، لا سِيَّما وبعدَها واوٌ أُخرى، فلذلك لا يُتمُّون مفعولاً من الواو، فلا يقولون: مَقْوُولٌ، هذا هو الأَشهرُ، وحكَى

---

(١) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٣٤٩، وانظر الأصول: ٣/ ٢٨٤.
(٢) سلف البيت: ١٠/ ٢٣.
(٣) الشطر من إنشاد أبي عمرو بن العلاء في المقتضب: ١/ ١٠١، والخصائص: ١/ ٢٦١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢١، وانظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٨.
(٤) صدر البيت:

حتَّى تَذكَّرَ بَيْضاتٍ فهَيَّجَه

وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٨، وزد أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢١.
(٥) من قوله: «وقال الأصمعي: سمعت...» إلى قوله: «كثير» قال بعضه المازني وبعضه الآخر ابن جني، انظر المنصف: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.
(٦) الكتاب: ٤/ ٣٤٩.

سيبويه أنهم يقولون: ثَوبٌ مَصْوُونٌ(١)، وأَنْشَدوا(٢):

والمِسْـــــكُ في عَنْـــــبَرِهِ المَـــــدْوُوْفِ

والأَشهرُ المَصُون والمَدُوف(٣)، وأَجازَ أَبو العباس إِتمامَ مفعولٍ من الواو، وحكَوا مريضٌ مَعْوُودٌ، وفرسٌ مَقْوُودٌ، وقولٌ مَقْوُول(٤)، قال: وليس ذلك بأَثقلَ من سُرْتُ سُوُوْراً، وغارَ غُوُوْراً، لأَن في سُوُوْر وغُوُوْر واوَين وضمَّتَين(٥)، وليس في مَصْوُون مع الواوَين إلا ضمَّةٌ واحدةٌ.

والوجهُ الأَولُ، لأَنه إِذا كان القياسُ [١٠/ ٨١] في نحوِ مَغْيُوب(٦) ومَزْيُوت الإِعلالَ مع أَن الياءَ دون الواوِ في الثِّقلِ، لأَنه لم يجتمعْ فيه إلا ياءٌ وواوٌ وضمَّةٌ فمفعولٌ من الواو أَحْرَى أَن لا يجوزَ فيه التصحيحُ لثقلِه، إذ كان فيه ضمَّةٌ وواوٌ بعدَهما واوُ مفعولٍ،

---

(١) لم يذكر سيبويه هذا بلفظه، وإنما ظاهر كلامه جواز إتمام اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي، قال: «وقد جاء مفعول على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل»، الكتاب: ٤/ ٣٥٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦١، والمنصف: ١/ ٢٨٥، والممتع: ٤٦١، واللسان (دوف)، والمدووف: المخلوط.

(٣) لم يأت المفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان، وهما مِسك مدووف، وثوب مصوون، انظر إصلاح المنطق: ٢٢٢، وأدب الكاتب: ٥٨٩، وليس في كلام العرب: ٦٤، والصحاح (دوف)، (خيط)، والاقتضاب: ٢٧٤.

(٤) نقل ابن السِّيْد وأبو حيان عن الكسائي أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حليٌّ مصووغ بواوين، وثوب مدووف، وثوب مصوون، وفرس مقوود، وقول مقوول، انظر الاقتضاب: ٢٧٥، والارتشاف: ٣٠٧، ونسب ابن جني إلى البغداديين قولهم: «فرس مقوود، ورجل معوود»، الخصائص: ١/ ٩٨-٩٩، وانظر الخصائص أيضاً: ١/ ٢٦٠-٢٦١.

(٥) نسب ابن جني والشارح وابن عصفور هذا القول إلى المبرد دون تقييد، وذكر أبو حيان أن الكسائي جعل ذلك قياساً، غير أن المبرد قيَّد إتمام المفعول من الأجوف الواوي بالضرورة، وهذا ما نقله عنه ابن الشجري، انظر المقتضب: ١/ ١٠٢-١٠٣، والمنصف: ١/ ٢٨٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢٢، والممتع: ٤٦١-٤٦٢، والارتشاف: ٣٠٧.

(٦) في ط، ر: «مغيوب»، لها وجه.

فيجتمعُ فيه واوان وضمَّةٌ.

وهذا ظاهرٌ في العربية أَن يُحتمَلَ أَمرٌ واحدٌ، فإِذا انضمَّ إِليه أَمرٌ آخرُ لم يَلزمْ احتمالُه، أَلا ترى أَنه إِذا وُجدَ في الاسم سببٌ واحدٌ من الأَسباب المانعةِ للصَّرفِ احتُملَ ذلك القدرُ من الثِّقلِ، ولم يؤثِّرْ في منع الصرف، فإِذا انضمَّ إِليه سببٌ آخرُ تفاقَمَ الثِّقلُ، ولم يُحتَمَلْ[1]، وأَثَّرَ في منع الصَّرفِ؟ فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ورأَى صاحبُ الكتابِ في كلِّ ياءٍ هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلَها أَن تُقلَبَ الضمَّةُ كسرةً لِتسلمَ الياءُ، فإِذا بَنَى نحوَ بُرْدٍ من البَياض قال: بِيْضٌ، والأَخفشُ يقول: بُوْضٌ، ويَقْصُرُ القلبَ على الجمع، نحوُ بِيْض في جمع أَبْيض، ومَعِيْشَةٌ عنده يجوزُ أَن تكونَ مَفْعُلَة ومَفْعِلَة، وعند الأَخفش هي مَفْعِلةٌ، ولو كانت مَفْعُلَةً لقلت: مَعُوْشَة، وإِذا بَنَى من البَيع مثلَ تُرْتُبٍ قال: تُبِيْع، وقال الأَخفشُ: تُبُوعٌ، والمَضُوفَة في قوله:

وكنْتُ إِذا جارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ

كالقَوَد والقُصْوَى عندَه، وعندَ الأَخفشِ قياسٌ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ في أَن مذهبَ سيبويه إِذا كان عينُ الكلمةِ ياءً ساكنةً وقبلَها ضمَّةٌ فإِنه يُبدِلُ من الضمَّة كسرةً لتصحَّ الياءُ، يقولُ في نحو فُعْلٍ من البيع والبَياض: بِيْعٌ وبِيْضٌ، فيُبدِلُ من ضمَّة العينِ كسرةً لتصحَّ الياءُ[2].

وكان أَبو الحسن الأَخفشُ يُخالفُه في هذا الأَصل، ويُبدِلُ من الياء الواوَ، ويقولُ في مَفْعُلة من العَيش: مَعُوْشَة، وفي نحو بِيْض من البَياض: بُوْضٌ، ويقولُ في بِيْض: إِنه فُعْلٌ، لكنَّه جمعٌ، والجمعُ أَثقلُ من الواحد، فأُبدلَ من الضمَّة كسرةٌ فيه لأَنْ لا يزدادَ ثِقلاً.

---

(١) من قوله: «وأجاز أبو العباس...» إلى قوله: «يحتمل» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٢٨٥- ٢٨٦ بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٦٣.

ومَعِيْشة عند سيبويه يجوزُ أَن تكونَ مَفْعِلَة ومَفْعُلَة، فإذا كانت مَفعِلَة نُقلتْ حركةُ العينِ إلى الفاء، لا غيرُ، وإذا كانت مَفْعُلَة ففيه نقلٌ وقلبٌ، نقلُ الضمَّةِ إلى الفاء، وقلبُها كسرةً لتصحَّ الياءُ.

وعند الأَخفش لا تكونُ إلا مَفْعِلَة بالكسر، إذ لو كانت مَفْعُلَة لقيل: مَعُوشَة[1]، وقد خالَفَ هذا الأَصلَ في نحو مَعِيْب ومَبِيع، فإن المحذوفَ عنده عينُ الكلمةِ، لأَنه أَسبَقُ الساكنَين، والأَصلُ فيه مَبْيُوع، فنُقِلتْ الضمَّةُ إلى الباء للإعلال، ثم أُبدلَ منها كسرةٌ لتصحَّ الياءُ، ثم حُذفتْ الياءُ لالتقاء الساكنَين، فوَلِيَتْ الواوُ كسرةَ الياءِ، فانقلبتْ الواوُ ياءً، فصار اللفظُ وزنُه عنده مَفِيْل، وهذا يَهدمُ ما أَصَّلَه.

ولو بَنيتَ من البَيع مثلَ تُرْتُب لقلت على أَصل سيبويه: تُبِيْع، كأَنك نقلتَ[2] ضمَّةَ الياءِ إلى ما قبلَها، ثم أَبدلتَ من الضمَّة كسرةً لتصحَّ الياءُ.

وعلى قياس قولِ الأَخفش لا تقولُ إلا تُبُوعٌ[3]، تُبدِلُ الياءَ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلَها على حدِّ قلبِها في مُوْسِر ومُوْقِن، لأَنه لا يُبدَلُ من الضمَّة كسرةٌ فيما كان واحداً، ولولا قولُ العرب: مَعِيب ومَبِيع لكان قياسُه صحيحاً[4]، لكنه أَوردَ السماعُ ما أَرغبَ عن قياسه، وأَما قولُ الشاعر[5]:

---

(١) سلف الكلام على المذهبين السالفين: ١٠/ ١٣٥.

(٢) في ط، ر: «تقلب»، تصحيف.

(٣) انظر مذهبيهما في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٠، وزد الإغفال: ٢/ ٢٢٩، ٢/ ٢٣٣-٢٣٥.

(٤) بعدها في ط، ر: «شديداً»، والصواب «سديداً».

(٥) هو أبو جندب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٣٥٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٣، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٥٢، وإصلاح المنطق: ٢٤١، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٣٠، وشرح السبع الطوال: ١٣٥، والمحتسب: ١/ ٢١٤، والممتع: ٤٦٩-٤٧٠، وشرح أبيات المغني: ٨/ ٢٤-٢٥.

ورويت كلمة «مضوفة» في البيت مَضِيفة ومُضافة أيضاً.

وكنــتُ إذا جــارِي دَعَــا لِمَضُــوفَةٍ أُشَــمِّرُ حتــى يَبْلُــغَ السَّــاقَ مئْــزَري

[١٠/ ٨٢] ففيه تَقويةٌ لمذهب أبي الحسن، لأَنه جارٍ على قياسه، ومَضُوفَةٌ هنا من ضِفْتُ [الرجلَ][1] إذا نزلتُ عنده، والمرادُ هنا ما ينزلُ به من حوادثِ الدهر ونوائبِ الزمان[2]، أي إذا جارِي دعاني لهذا الأمر شَمَّرتُ عن ساقي، وقمتُ في نُصْرته.

وهذا البيتُ عند سيبويه شاذٌّ في القياس والاستعمالِ[3]، وهو في الشذوذ كالقَوَد والقُصْوَى، لأَن القَوَدَ شاذٌّ، والقياسُ قادٌ كَبابٍ، والقُصْوَى أَيضاً شاذٌّ، والقياسُ القُصْيَا كالدُّنْيا، وكان القياسُ في المَضُوْفَة المَضِيْفَةَ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والأَسماءُ الثلاثيَّةُ المجرَّدةُ إنما يُعَلُّ منها ما كان على مثالِ الفعل، نحوُ بابٍ[4] ودارٍ وشجرةٍ شاكَةٍ ورجلٍ مالٍ، لأَنها على فَعَلٍ أَو فَعِلٍ.

ورُبَّما صحَّ ذلك، نحوُ القَوَد والحَوَكة والخَوَنة والجَوَرة، ورجلٍ رَوِعٍ وحَوِلٍ، وما ليس على مثاله ففيه التصحيحُ كالنُّوَمَة واللُّوَمَة والعُيَبَة والعِوَض والعِوَدَة، وإنما أَعَلُّوا قِيَماً لأَنه مصدرٌ بمعنى القِيام وُصِفَ به في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن الإِعلالَ والتغييرَ إنما هو للأَفعال لتصرُّفها باختلافِ صِيغِها للدلالة على الزمان وغيرِه من المعاني المفادةِ منها من نحو الأَمرِ والنهي، وإِعلالُ الأَسماءِ إنما كان بالحمل عليها[5]، فبابٌ ونحوُه من قولك: دارٌ وساقٌ وما أَشْبَهها ممَّا هو على بناء الفعلِ فإنما انقلبتْ عينُه لأَنها متحرِّكةٌ قبلَها فتحةٌ، فصارت في الأَسماء بمنزلةِ قالَ وباعَ في الأَفعال.

---

(١) زيادة عن المنصف: ١/ ٣٠١.

(٢) من قوله: «ولولا قول العرب...» إلى قوله: «الزمان» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٣٠٠-٣٠١ بخلاف يسير.

(٣) لم يستشهد سيبويه بهذا البيت، ولم يذكر كلمة «مضوفة»، ولعله أراد على قياس مذهبه.

(٤) في ط: «وباب». تحريف.

(٥) انظر ما سلف: ١٠/ ١٠٨، ١٠/ ١٣٠.

والـذي أَوجـبَ القلـبَ فيهـا اجـتماعُ المتشـابِهات، لأَن حـروفَ اللِّـينِ مضـارِعةٌ للحركات، فكرهوا اجتماعَها، فلذلك قلَبوا نحوَ قالَ وباعَ وبـابٍ ودارٍ إِلى حـرفٍ يُـؤْمَنُ معه الحركةُ أَلبتَّةَ، وهو الأَلفُ[1]، ولذلك كانت الأَلـفُ عنـدهم بمنزلـة حـرفٍ متحرِّكٍ، لأَنها غيرُ قابلةٍ للحركة، كما أن الحرفَ المتحرِّكَ غيرُ قابلٍ لغير حركتِه.

فإِن قال قائلٌ: لم لَمْ يَجُزْ نحوُ بابٍ ودارٍ على أَصـولها مـن التصـحيح ليكـونَ ذلـك فَرقـاً بينها وبين الأَفعالِ كما فُعِلَ فيما لَحِقتْه الزوائدُ؟

قيل: الفرقُ بينهما أَن ما لحقَتْه زائدةٌ من الأَسماء يُبلَغُ به زنةُ الأَفعـالِ، فـإِذا سُـمِّي بـه لم يَنصرفْ، فيَلتَبِسْ بالفعل، لأَنه لا يَدخلُه خفضٌ ولا تنوينٌ، وما كان على ثلاثةٍ مجرَّداً من الزيادة فالتنوينُ والخفضُ يَفصلُ بينه وبين الفعلِ.

وقولُه: «**لأَنها على فَعَل أَو فَعِل**» فالمرادُ أَن باباً وداراً على فَعَل، وشجرةٌ شـاكَةٌ ورجُـلٌ مالٌ على فَعِل بكسر العينِ.

فإِن قيل: ولِمَ قلتَ: إِن باباً وداراً أَصلُهما فَعَل، وشجرةٌ شاكَةٌ، ورجُلٌ مالٌ فَعِلٌ؟

قيل: فَعَل بفتح العينِ نحوُ قَلَم وجَبَل أَكثرُ في الكـلام مـن فَعِـل وفَعُـل، نحـوُ كَتِـفٍ وعَضُدٍ، فحُمِلَ على الأَكثر، وهو الفتحُ، إِذ لم تَقُم دلالةٌ على خِلافِه.

[٣٣٣/ ب] وأَما قولُهم: شجرةٌ شاكَةٌ فإِنه يقالُ: شاكَ الرجلُ يَشَاكُ شَوْكاً إِذا ظهرتْ شَوْكتُه وحِدَّتُه[2]، وكذلك [١٠/ ٨٣] يقالُ: مالَ الرجلُ يَمالُ إِذا كثُر مالُه، فهما من بـاب فَعِلَ يَفْعَل من نحوِ خافَ يَخافُ[3]، فالاسمُ منهما فَعِلٌ من نحو حَـذِرَ يَحْـذَرُ، فهـو حَـذِرٌ، ووَجِلَ يَوْجَلُ، فهو وَجِلٌ، فلذلك قلنا: إِن نحوَ شجرةٌ شاكَةٌ، ورجُلٌ مالٌ من قَبيل حَذِرٍ ووَجِلٍ.

وقد شذَّتْ من ذلك أَلفاظٌ، فصُحِّحتْ، ولم تُعَلّ، كأَنهم أَخرجوها مَنْبَهـةً عـلى أَصـل

---

(١) هو تعليل ابن جني، انظر سر الصناعة: ٢٢، وما سلف: ١٠/ ٣٤.

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (شوك).

(٣) كذا في سر الصناعة: ٩١، والمنصف: ١/ ٣٣٣، وانظر اللسان (مول).

الباب، نحوُ القَوَد والحَوَكَة والخَوَنَة والجَوَرَة(١)، فهذه الأشياءُ من بابِ مالٍ ودارٍ، وقالوا: رجلٌ رَوِعٌ وحَوِلٌ(٢)، فهما من باب شاكَةٍ ومالٍ.

وقولُه: «وما ليس على مثالِه ففيه التصحيحُ» يريدُ أنهم لم يُعِلُّوه لأنه ليس على وِزَانِ الفعل، كاللُّوَمَة، وهو الكثيرُ اللَّومِ، والنُّوَمَة، وهو الكثيرُ النَّومِ، والعُيَبَة: الذي يَعِيبُ الناسَ كثيراً، فصحَّتْ هذه الألفاظُ وما كان نحوَها لمُبايَنتِها الأفعالَ باختلافِ بنائها(٣)، فصار البناءُ فيما ذكرْناه كالزيادة في الجَوَلان وصَوَرَى في امتيازهما من الفعل بما لحقَه في آخِره من الألف والنون والتنوينِ وألفِ التأنيثِ.

وهذه زوائدُ ممَّا يَختصُّ به الأسماءُ دون الأفعالِ، فجَرى ما خالَفَ الفعلَ في البِنْية مَجْرى ما خالَفَه بالزيادة، فكان بناؤه مُوجِباً لتصحيحه لبُعدِه عن شَبَه الفعلِ، كما كانت الزيادةُ كذلك في آخره، فصُحِّحَ لمخالَفتِه الفعلَ.

ومن ذلك العِوَضُ والعِوَدَةُ والحِوَلُ والطِّوَلُ، كلُّ ذلك صَحَّ لمخالَفة بنائه(٤) أبنيةَ الأفعالِ، ومع ذلك لو أعللْنا نحوَها لم نَصِرْ إلى حرفٍ يُؤْمَنُ معه الحركةُ، لأنَّا إنما نصيرُ إلى الواو في نحو العُيَبَة واللُّوَمَة لانضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحوِ الحِوَل والطِّوَل لانكسار ما قبلَها خِلافَ نحوِ بابٍ ودارٍ لأنَّا صِرْنا فيهما إلى الألف، وهو حرفٌ يُؤْمَنُ معه الحركةُ(٥).

وأما «قِيَماً» من قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾(٦) فقد قُرِئَ «قَيِّماً»(٧)، وهو فَيْعِلٌ من القيام

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٧.
(٢) انظر الأصول: ٣/ ٢٥٣، والمنصف: ١/ ٣٣٣-٣٣٤.
(٣) انظر تعليل ذلك فيما سلف: ١٠/ ٣٥.
(٤) في ط، ر: «بنائها». تحريف.
(٥) هو تعليل ابن جني في سر الصناعة: ٢٢، وانظر ما سلف: ١٠/ ٣٤- ٣٥.
(٦) الأنعام: ٦/ ١٦١.
(٧) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، انظر السبعة: ٢٧٤، والكشف عن وجوه القراءات=

نحوُ سيِّد وميِّت، ولا إشكالَ في الوصف بذلك، وقد تكرَّرَ في الكتاب العزيز في عِدَّة مواضِعَ، نحوُ ﴿ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾(١)، و﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾(٢)، و﴿كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾(٣)، وهو المستقيمُ، وقُرئَ «قِيَماً» بكسر القافِ وتخفيفِ الياء وفتحِها(٤)، ووجهُه أن يكونَ مصدراً كالصِّغَر والكِبَر، فأَعَلُّوه لاعتلالِ فعلِه، ولولا ذلك لصحَّ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾(٥)، لأنهم لم يُجْروه على فعلٍ(٦).

ومثلُ ذلك لو بَنيتَ من البَيع والقَول ونحوِهما من المعتلِّ على مثالٍ لا يكونُ عليه الفعلُ، نحوُ فِعَل لقلت: بِيَع وقِوَل، وعليه قولُه تعالى: «حِوَلاً»، ولو كان جارياً على الفعل من نحوِ حالَ يَحُولُ لقلت: حِيَلاً باعتلالِ فعلِه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والمصدرُ يُعَلُّ بإِعلال الفعلِ، وقولُهم: حالَ حِوَلاً كالقَوَد، وفُعُلٌ إِن كان من الواو سُكنتْ عينُه لاجتماع الضمَّتَين والواوِ، فيقالُ: نُوْرٌ وعُوْنٌ في جمع نَوَارٍ وعَوَانٍ، ويُثقَّلُ في الشِّعر، قال عديٌّ بنُ زيدٍ:

وفي الأَكُفِّ اللَّامِعاتِ سُوُرْ

وإِن كان من الياء فهو كالصحيح، ومَن قال: كُتُبٌ ورُسُلٌ قال: غُيُرٌ وبُيُضٌ في جمع غَيُور وبَيُوض، ومَن قال: كُتْبٌ ورُسْلٌ قال: غِيْرٌ وبِيْضٌ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن المصادرَ تُعَلُّ باعتلالِ أَفعالِها، وتَصحُّ بصحَّتها، أَلا تراك تقولُ: قامَ قِياما ولاذَ لِياذا، وتقولُ: قاوَمَ قِواماً ولاوَذَ لِوَاذاً لِمَا بينهما من العُلْقة؟

=السبع: ١/ ٤٥٨-٤٥٩، والنشر: ٢/ ٢٦٧.

(١) التوبة: ٩/ ٣٦.

(٢) البينة: ٩٨/ ٥.

(٣) البينة: ٩٨/ ٣.

(٤) هي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي والكوفيين، انظر مصادر الحاشية (٦) من الصفحة السالفة.

(٥) الكهف: ١٨/ ١٠٨.

(٦) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٥- ٣٦.

فأرادوا أن يكونَ العملُ فيهما من وجه واحدٍ[١].

وقد جعلَ صاحبُ الكتاب حِوَلاً جارياً على الفعل، وأخرجَ صحَّتَه على الشذوذ من نحو القَوَد والحَوَكة، والوجهُ ما بدأْنا به لأنه على القياس.

وأما فُعُلٌ فيما اعتلَّتْ عينُه فما كان منه من ذواتِ الواوِ فإن الواوَ تُسكنُ فيه لاجتماعِ ضمَّتَين والواوِ، فجعلوا الإِسكانَ فيه بمنزلة الهمزةِ في الواو المضمومةِ في نحو أَدْؤُر وأَثْؤُب، فقالوا: عَوَانٌ عُوْنٌ، وهي التي بين الصِّغَر والكِبَرِ، ونَوَارٌ ونُوْرٌ[٢]، وهي النافِرَةُ[٣].

عَدَلوا إلى [١٠/ ٨٤] التخفيف بالإِسكان كما عَدَلوا إلى التماس التخفيفِ بقلبِهم الواوَ المضمومةَ همزةً، قال سيبويه: «وأَلْزَموا هذا الإِسكانَ إِذ كانوا يُسكِّنون عينَ الصحيح من نحوِ رُسُل وعَضُد لِثِقلِ الضمَّةِ عليها»[٤]، يريدُ أنهم حملوا تخفيفَهم نُوْراً وعُوْناً على تخفيفهم في الصحيح، وإذا كان ذلك جائزاً مع غيرِ المعتلِّ الذي لا يَثْقُلُ عليه الحركاتُ كان مع الواو لازماً، وقد جاءَ على الأَصل في الشِّعر، قال عديُّ بنُ زيدٍ[٥]:

عَـن مُبْرِقـاتٍ بـالبُرِينَ فَيَبْـ ... ـدُو بـالأَكُفِّ اللَّامِعـاتِ سُـوُرْ

يُعنِّفُ نفْسَه على الوَلوع بالنساء بعدَ المَشِيبِ والكِبَرِ، وقبلَه[٦]:

قَـدْ حـانَ لَـوْ صَـحَوْتَ أَنْ تُـقْصِرَا ... وقَـدْ أَتَـى لِمَـا عَهِـدْتَ عُصُرْ

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٥.

(٢) من قوله: «فإن الواو تسكن...» إلى قوله: «ونور» قاله سيبويه: ٤/ ٣٥٩ بخلاف يسير، وانظر المنصف: ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والصحاح (عون)، والنكت: ١١٩٩-١٢٠٠.

(٣) انظر الصحاح (نور).

(٤) الكتاب: ٤/ ٣٥٩، وانظر النكت: ١٢٠٠.

(٥) سلف البيت: ٥/ ٨١- ٨٢.

(٦) هذا البيت مطلع الأبيات الثلاثة التي منها البيت الشاهد، انظر ديوان عدي: ١٩٢، وشرح شواهد الشافية: ١٢٣، وتنظر ما سلف: ٥/ ٨١- ٨٢.

الشاهدُ فيه تحريكُ الواوِ من سُوُر بالضمِّ، وهو جمعُ سِوَارٍ، والمعنى قد حانَ أَنْ تُقْصِرَ عن طِلْبَةِ مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ، والمُبْرِقاتُ من النساء: التي تُظهِرُ حِلْيَها لينظرَ إليها الرجالُ، فيَميلوا إليها[١]، والبُرُون: الخَلاخِلُ، وأَصلُه البُرَةُ في أَنف البعير، وهي حَلْقَةٌ من صُفْرٍ، وكلُّ حَلقةٍ من سِوَار وقُرْطٍ وخَلْخالٍ وما أَشْبَهها فهي بُرَةٌ[٢]، والمرادُ بالأَكُفِّ اللَّامِعاتِ أَي أَذْرُعِ الأَكُفِّ، لأَن السِّوَارَ لا يكونُ إلا في الذِّراع لا في الكَفِّ، وقال الآخر - أَنشدَه أَبو زيد عن الخليل[٣]:

أَغَـرُّ الثَّنايـا أَحَـمُّ اللِّثَـاتِ يُحَسِّـنُهُ سُـوُكُ الإِسْـحِلِ

[١٠/ ٨٥] واستعمالُ الأَصلِ الذي هو الضمُّ ههنا من ضرورات الشِّعرِ عند سيبويه، وهو عند أَبي العباس جائزٌ في غير الشِّعر، قال: «فإن جئتَ به على الأَصل، فأَردتَ أَن تُبدِلَ من الواو همزةً كان ذلك جائزاً لانضمامها، وقلَّما يُبلَغُ به الأَصلُ، وهو جائزٌ»[٤].

وأَما فُعُلٌ من ذوات الياء فإن الياءَ تَسلمُ فيه، نحوُ قولك: رجلٌ صَيُودٌ وقومٌ صُيُدٌ،

---

(١) انظر الصحاح واللسان (برق).

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (برا).

(٣) البيت من إنشاد أبي زيد عن الخليل، ومنسوب إلى عبد الرحمن بن حسان في الإغفال: ٢/ ٩-١٠، وهو في ديوان عبد الرحمن: ٤٨، [عن الإغفال]، وورد بهذه النسبة في اللسان (سوك)، وبهذا الإسناد الذي ذكره الشارح في المنصف: ١/ ٣٣٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١/ ١١٣، والإغفال: ٢/ ٢٣١، والمخصص: ١١/ ١٩٢، والممتع: ٤٦٧، والعيني: ٤/ ٥٣٠، وشرح شواهد الشافية: ١٢٢.
أَغرُّ: أَبيض، الحُمَّة: لون بين الدُّهْمة والكُمْتة، اللسان (حمم)، الإسحل: شجر يُستاك به، اللسان (سحل)، سوك: جمع سِواك.

(٤) اقتطع الشارح كلام المبرد، وتمامه: «ولكنه مجتنبٌ لثقله، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور»، المقتضب: ١/ ١١٣، ثم ساق شواهد من الشعر على ما قال، وبذا يظهر عدم دقة ما نسبه الشارح إليه، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٥٩، والمنصف: ١/ ٣٣٨.

ورجلٌ غَيُورٌ ورجالٌ غُيُرٌ، ودجاجةٌ بَيُوضٌ ودجاجٌ بُيُضٌ[1]، ومَن قال في رُسُل: رُسْل قال في صُيُد: صِيْد، وفي بُيُض: بِيْض لأنه فُعْل، فيَلزمُ فيه ما يَلزمُ في جمع أَبْيَض لأنه يصيرُ فُعْلاً مثلَه، وقد ذكرْنا الخلافَ في ذلك مع أَبِي الحسن[2].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَما الأَسماءُ المَزيدُ فيها فإِنما يُعَلُّ [٣٣٤/ أ] منها ما وافَقَ الفعلَ في وزنه، وفارَقَه إِما بزيادةٍ لا تكونُ في الفعل، كقولك: مَقَال ومَسِيْر ومَعُوْنة، وقد شذَّ نحوُ مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن ومَشُوْرَة ومَصْيَدة و«الفُكَاهة مَقْوَدَةٌ إِلى الأَذى»[3]، وقُرِئَ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وقولُهم: مِقْوَل محذوفٌ من مِقْوَال كمِخْيَط من مِخْياط.

وإِما بمثالٍ لا يكونُ فيه كبنائك مثالَ تِحْلِئ من باعَ يبيعُ، تقولُ: تِبِيْعُ بالإِعلال لأَن تِفْعِلاً بكسر التاءِ ليس في أَمثلة الفعلِ.

وما كان منها مُماثلاً للفعل صُحِّحَ فرقاً بينه وبينه، كقولك: أَبْيَض وأَسْوَدُ وأَدْؤُر وأَعْيُن، وأَخْوِنَة وأَعْيِنَة، وكذلك لو بنيتَ تَفْعَلُ أَو تُفْعَلُ من زادَ يزيدُ لقلت: تَزْيَدُ وتُزْيَدُ على التصحيح).

قال الشارح: اعلمْ أَن كلَّ اسمٍ كان على مثالِ الفعلِ وفيه زيادةٌ ينفصلُ بها عن الفعل، إِما بأَن لا تكونَ من زوائدِ الأَفعال، وإِما أَن تكونَ من زوائدِ الأَفعال إِلا أَنه ينفصلُ من الفعل بالبِنْية فإِنه يُعَلُّ بقلبِ حرفِ اللِّينِ كما كان ذلك في الأَفعال، إِذ كان على وزنِها، فكانتْ زيادتُه في موضعِ زيادتِها، وهذا مُستمِرٌّ في كلِّ [١٠/ ٨٦] ما كان من هذا الوزنِ، مثالُ الأَولِ قولُك في مَفْعَل من القَول والبَيع: مَقَال ومَبَاع، لأَنه في وزن

---

(١) حكاه المازني عن أبي زيد، انظر المنصف: ١/ ٣٤٠، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٥٨٧، والصحاح (بيض)، والممتع: ٤٦٧، وبعد كلمة «بيض» في ط، ر: «لأنه فعل».

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ١٣٤، ١٠/ ١٥٨.

(٣) انظر هذا القول في الكتاب: ٤/ ٣٥٠، والتكملة: ٢٥٦، والإغفال: ٢/ ٢٣١، والمحتسب: ١/ ٢١٣، والمنصف: ١/ ٢٩٥.

أَقَالَ وأَبَاعَ، والميمُ في أَوله كالهمزة في أَول الفعلِ، ولم تَخفْ التِباساً لأَن الميمَ لا تكونُ من زوائدِ الأَفعالِ، وكذلك لو بنيتَ منه شيئاً على مُفْعَل، وهو بناءُ المفعولِ لقلتَ: مُقَال ومُرَاد ومُبَاع، كما كنتَ تقولُ: يُقالُ ويُرادُ ويُباعُ.

والمصادرُ واسما الزمانِ والمكانِ بزيادةِ الميمِ في أَوائلها يكونُ لفظُها كلفظِ المفعولِ إِذا جاوزتْ الثلاثةَ لأَنها مفعولاتٌ، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾(١)، و﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾(٢)، وكذلك لو بنيتَ منهما مَفْعِلاً لقلتَ: مَقِيْلاً ومَبِيْعاً، ومثلُه المَسِيْر.

وأَصلُ مَقِيْل مَقْوِل بكسر الواوِ، لأَنها بإِزاءِ العينِ في مَفْعِل، فأَرادوا إِعلالَه لكونه على بِنْيةِ الفعل ومنه، فنقَلوا كسرةَ الواوِ إِلى القاف قبلَها، فسَكنتْ الواوُ، وانكسرَ ما قبلَها، فقُلبتْ ياءً، فصار مَقِيلاً كما ترى.

وأَما مَبِيْعٌ ومَسِيْرٌ فأَصلُهما الياءُ، فليس فيهما إلا نقلُ الكسرةِ من العينِ إِلى ما قبلَها، وأَما مَعُوْنة فهو مَفْعُلة من العَوْن، وأَصلُه مَعْوُنة بضمِّ الواو، فنُقلتْ الضمَّةُ إِلى العينِ لِمَا أَرادوا من إِعلالها، لأَنه على وزن الفعل من نحو يَخْرُجُ ويَقْتُلُ، والميمُ في مقابَلَة الياء، والهاءُ زائدةٌ للتأنيث بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إِلى اسم، فلا اعتدادَ بها في البناء.

وقد شَذَّ نحوُ مَكْوَزَة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن، والقياسُ مَكَازة(٣) ومَزَاد ومَرَام ومَدَان، كما قالوا: مَقَال ومَقَام، وذلك أَنها أَعلامٌ، فمَكْوَزَة من لفظِ كُوْزٍ، وقد سمَّوا بكُوزٍ من بَني ضَبَّةَ(٤)، ومَزْيَد من زادَ يزيدُ، ومَرْيَم مَفْعَل من رامَ يَريمُ، فمَزْيَد ومَرْيَمْ أَعلامٌ للأَناسيِّ، ومَدْيَن اسمُ مكانٍ، والأَعلامُ قد كثُرَ فيها التغييرُ، نحوُ مَحْبَب ومَوْهَب ونظائرِهما.

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٢٩.

(٢) هود: ١١/ ٤١، ومن قوله: «والمصادر واسما الزمان...» إلى نهاية الآية قاله المبرد في المقتضب: ١/ ١٠٨ بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «والقياس نحو مكازة»، زيادة مقحمة، وانظر الإغفال: ٢/ ٢٣٢.

(٤) كذا في الصحاح (كوز)، وانظر الاشتقاق لابن دريد: ١٩٤، ومكوزة أحد الأعراب الذين دخلوا الحاضرة، انظر إنباه الرواة: ٤/ ١١٤.

وقالوا في غير العَلمِ: مَشُوْرَة، وهي مَفْعُلَةٌ من الشُّورَى، ومنه شاوَرتُهم في الأَمر، يقال: مَشُوْرة ومَشْوَرة، فمَشُوْرة على القياس في الإِعلال بنقلِ الضمَّةِ إِلى الشين، ومَشْوَرة شاذٌّ، والقياسُ مَشَارَة كمَقَالة ومَعَانة.

وقالوا: وقعَ الصَّيدُ في مَصْيَدتِنا[١]، وقرأَ قتادةُ وأَبو السَّمال[٢]: ﴿لَمَثْوبةٌ مِنْ عندِ اللهِ﴾[٣]، وهي مَفْعَلَةٌ من الثَّواب، يقالُ: مَثُوْبة كما قلْنا في مَشُوْرة، والقياسُ مَثابةٌ.

وحكَى أَبو زيد: «هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفْس[٤]، وهذا شرابٌ مَبْوَلةٌ[٥]»، وهذا في الاسم كاسْتَحْوذَ، وأَغْيَلَتْ المرأَةُ في الفعل، كأَنهم أَخرَجوا بعضَ المعتلِّ على أَصله تنبيهاً عليه ومحافَظةً على الأُصولِ المغيَّرةِ.

وكان أَبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ المبرِّدُ لا يجعلُ ذلك من الشاذِّ لأَنه كان لا يُعِلُّ إِلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل، أَو اسماً لأَزمنةِ الفعلِ والأَمكنةِ الدَّالةِ على الفعل[٦].

فأَما ما صِيغَ منها اسماً لا تريدُ به مكاناً من الفعل ولا زماناً ولا مصدراً كمَكْوزة ومَزْيد ومَقْوَدة وجميعِ ما كان من ذلك فإِنك تُخرِجُه على الأَصل لبُعدِه من الفعل، ولو كان مَرْيَمُ مصدراً لقلت: رُمتُه مَراماً، وهذا مَرامُك إِذا أَردتَ الموضعَ الذي تَرومُ، والوجهُ الأَولُ لأَنهم قد أَعلُّوا نحوَ بابٍ ودارٍ، فلا عُلْقةَ بينه وبين الفعلِ.

---

(١) حكى أبو زيد هذا القول، انظر المنصف: ١/ ٢٧٦، والممتع: ٤٨٨.

(٢) في ط: «السماك». تحريف، وأبو السمال قعنب بن أبي قعنب بفتح السين وتشديد الميم، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، غاية النهاية: ٢/ ٢٧.

(٣) البقرة: ٢/ ١٠٣، وهي قراءة عبد الله بن بريدة ويحيى بن يعمر بإسكان الثاء وفتح الواو، انظر شواذ ابن خالويه: ٨، والمحتسب: ١/ ٢١٣، والخصائص: ١/ ٣٢٩، والمحرر الوجيز: ١/ ٤٢٤، والكشاف: ١/ ٨٦.

(٤) انظر نوادر أبي زيد: ٣٢٥.

(٥) حكى ابن جني وابن عصفور هذا القول عن أبي زيد، انظر المنصف: ١/ ٢٧٦، والممتع: ٤٨٨.

(٦) سلف الكلام على مذهب المبرد: ١٠/ ١٣٤.

وقالوا: مِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ ومِحْوَلٌ، فلم يُعِلُّوه لأنه منقوصٌ من مِقْوَال ومِخْياط ومِحْوَال[١]، فكما لا تُعِلُّه في الأصل لوقوع الألفِ بعد حرفِ العِلَّةِ التي هي العينُ كذلك لم يُعِلُّوا مِقْوَلاً ومِخْيَطاً لأنهما في معناه، ونظيرُ ذلك قولُهم: عَوِرَ وحَوِلَ واجْتَوروا إذ كان في معنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ وتَجاوَروا.

وأما الثاني - وهو ما خالَفَ الفعلَ في البناء والمثالِ نحوَ بنائك على مثال تِحْلِئ - وهو ما يُفْسِدُه السِّكينُ من الجِلْد عندَ القَشْرِ -من قولك: باع فإنك تقولُ: تِبِيعٌ بالإِعلال، وهو أنك تنقلُ الكسرةَ إلى الباءِ، لأن تِفْعِلاً بكسر التاءِ ليس في أمثلة الفعل.

وقيل: إن نحوَ مِقْوَل ومِخْيَط إنما صَحَّ لأنه ليس من أبنية الفعل[٢]، فهو مخالِفٌ للأفعال في البِنْية، فكان حكمُها حكمَ تِحْلِئ.

فأما ما كان مماثِلاً للفعل بالزيادة في أوله فإن كانت [١٠/ ٨٧] الزيادةُ في أوّله زيادةَ الفعلِ، والبناءُ كبناء الفعلِ فإن ذلك الاسمَ يُصحَّحُ ولا يُعَلُّ، وذلك لو بنيتَ من القَول والبَيع مثلَ يَفْعَلَ بفتح العينِ نحوَ يَعْلَمُ، أو يَفْعُلَ بالضمِّ نحوَ يَقْتُلُ، أو يَفْعِلَ بالكسر نحوَ يَضْرِبُ لكنتَ تقولُ: يَقْوَلُ ويَقْوُلُ ويَقْوِلُ ويَبْيَعُ ويَبْيُعُ ويَبْيِعُ من غيرِ إعلالٍ، وذلك من قِبلِ أَن الزوائدَ زوائدُ الأَفعالِ، والبناءُ بناءُ الأفعالِ، فلو أَعَلُّوه كإعلال الفعلِ لم يُعلَمْ أَسْمٌ هو أم فعلٌ؟ فصحَّحوه فرقاً بينه وبين الفعل[٣].

فإن قيل: فأنتم تقولون: بابٌ ودارٌ، فتُعِلُّون هذه الأَسماءَ وإن كانت على وزن الفعل، ولا تُبالُون التباسَها بالفعل.

قيل: إنما أُعِلَّ بابٌ ودارٌ، ولم يَصحَّ للفرق بينه وبين الفعل، لأنه ثلاثيٌّ مُنصرِفٌ،

---

(١) هو مذهب الخليل والمازني وابن جني وابن عصفور، انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٥، والمنصف: ١/ ٣٢٣، والممتع: ٤٨٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٥.

(٢) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) من قوله: «فأما ما كان مماثلاً...» إلى قوله: «الفعل» قاله المازني بخلاف يسير، انظر المنصف: ١/ ٢٧٣.

والتنوينُ يدخلُه، ففرَّقَ التنوينُ بينه وبين الفعل، وغيرُه من ذوات الأَربعةِ بالزيادة في أَولِه إِذا سُمِّيَ به يُفارِقُه التنوينُ لأَنه يمتنعُ من الصَّرف، فيُشبِهُ الفعلَ، فصُحِّحَ للفرق، فبابٌ ودارٌ التنوينُ لازمٌ له معرفةً ونكرةً، وليس كذلك «يَفْعَلُ» إِذا سمَّيتَ به رجلاً، فإِنك لو أَعللتَه ثم سمَّيتَ به، وجعلتَه عَلماً لزالَ التنوينُ والجرُّ، فكان يُشبِهُ الفعلَ بالإِعلال وسقوطِ التنوين والجرِّ، فلذلك وجبَ تصحيحُ يَفعَلُ اسماً مِنْ «قامَ» ونحوِه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أَعَلُّوا نحوَ قِيام وعِياذ واحْتِيازٍ وانْقِيادٍ لإِعلال أَفعالِها مع وقوعِ الكسرةِ قبلَ الواو والحرفِ المُشْبهِ للياء بعدَها، وهو الأَلفُ، ونحوَ دِيَار ورِيَاح وجِيَاد تشبيهاً لإِعلالِ وُحْدانِها بإِعلال الفعلِ مع الكسرةِ والأَلفِ، ونحوَ سِيَاطٍ وثِيابٍ ورِياض لشَبَهِ لإِعلالِ في الواحد - وهو كونُ الواوِ ميِّتةً ساكنةً فيه - بأَلف دارٍ وياءِ رِيحٍ مع الكسرةِ والأَلفِ.

وقالوا: تِيَرٌ ودِيَمٌ لإِعلال الواحدِ والكسرةِ، وقالوا: ثِيَرَة لسكون الواوِ في الواحد والكسرة، وهذا قليلٌ، والكثيرُ عِوَدَة وكِوَزَة وزِوَجَة، وقالوا: طِوَالٌ لتحرُّكِ الواوِ في الواحد، وقولُه:

فـــــإِنَّ أَعِـــزَّاءَ الرِّجـــالِ طِيَالُهـــا

ليس بالأَعرفِ.

وأَما قولُهم: رِوَاءٌ مع سكونها في رَيَّان وانقلابِها فلئلَّا يَجمعوا بين إِعلالَين قلبِ الواوِ التي هي عينٌ ياءً، وقلبِ الياءِ التي هي لامٌ همزةً، ونِوَاءٌ ليس بنظيره، لأَن الواوَ في واحده صحيحٌ، وهو قولُك: ناوٍ)

قال الشارح: أَما ما كان من المصادر معتلَّ العينِ بالواو من نحوِ حالَ حِيَالاً وعاذَ عِيَاذاً وقامَ قِياماً فإِن الواوَ تُقلبُ فيه [٣٣٤/ ب] ياءً، وذلك لمجموعِ أُمورٍ ثلاثةٍ[١]:

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٦، ١٠/ ١٦٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٨-١٣٩.

أَحدُها: أَنها قد اعتلَّتْ في الفعل، والمصدرُ يَعتلُّ باعتلال فعلِه، لأَن كلَّ واحدٍ منهما يَؤُولُ إِلى صاحبه.

والثاني: كونُ الكسرةِ قبلَها، والكسرةُ بعضُ الياءِ.

والثالثُ: كونُ ما بعدَها أَلفاً، والأَلفُ تُشبِهُ الياءَ من جهة المدِّ واللِّينِ، وأَنَّها تُقلَبُ في مواضعَ، فاجتماعُ هذه الأُمورِ مُوجِبٌ لقلبِها ياءً، وشبَّهوها هنا بواوٍ قبلَها ياءٌ ساكنةٌ، نحوُ سيِّد وميِّت، فقلَبوها كقلبِها، وكان ذلك أَخفَّ عليهم، إِذ كان العملُ من وجه واحدٍ.

والمرادُ من قولنا: «وجهٍ واحدٍ» أَن الخروجَ من الكسرة إلى الياء، ثُم إِلى الأَلف التي تُشبِهُ الياءَ أَخفُّ عليهم من الخروج من الكسرة إِلى الواو، ولذلك لم يأْتِ في أَبنيتهم خروجٌ من كسرةٍ إِلى ضمَّةٍ لازماً، وقلَّ في كلامهم نحوُ يَوْم ويُوْح[1] لخروجِهم من الياءِ إِلى الواو، فاجتماعُ هذه الأَسبابِ عِلَّةٌ لقلبِ هذه الواوِ ياءً.

أَلا ترى أَنه إِذا صحَّ الفعلُ لم يَجِبْ القلبُ، نحوُ قاوَمَ قِوَاماً، وحاوَرَ حِواراً، وكذلك لو كان في الواحد ولم يكنْ مصدراً نحوَ حِوَالٍ وسِوَاكٍ لم يَجُزْ الإِعلالُ.

وقيل: إِنما وجبَ الإِعلالُ هنا لأَن الفتحةَ في الواو عارِضةٌ لأَجل الأَلفِ، إِذ الأَلفُ لا يكونُ ما قبلها إِلا مفتوحاً، فكانت الواوُ في حكم الساكنة، فقُلبتْ ياءً على حدِّ قلبِها في مِيزان ومِيعاد لأَنها في الحكم مثلُها.

وأَما حَوْضٌ وحِيَاضٌ وسَوْطٌ [١٠/ ٨٨] وسِيَاطٌ فإِنما قُلبتْ واوُه ياءً حملاً على دار ودِيَار ورِيح ورِيَاح، وذلك لأَنه جمعٌ، والجمعُ أَثقلُ من الواحد، وأَنَّ واوَ واحِده ضعيفةٌ ميِّتةٌ لسكونها، فكانت كالمعتلَّة في دار ورِيح، وأَنَّ قبلَ الواوِ كسرةً كالكسرةِ في رِيَاح ودِيَار، وأَنَّ بعدَ الواوِ أَلفاً، والأَلفُ تُشبِهُ الياءَ[2]، وأَنَّ اللَّامَ منه صحيحةٌ كصحَّة لامِ دار ورِيحٍ، إِذ لو كانت اللَّامُ معتلَّةً لم تَعتلَّ العينُ، لأَنه لا يتوالَى عندهم إِعلالان في كلمة

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ١١٠.

(٢) ذكر ابن جني هذه الشروط في المنصف: ١/ ٣٤٢، وانظر الممتع: ٤٩٥، وما سلف: ١٠/ ٤٦.

واحدةٍ[١]، فلا بدَّ من اجتماع هذه الأَسبابِ حتى يصحَّ الإِلحاقُ والحملُ، أَلا ترى أَنه لَّما تحرَّكتْ الواوُ في طَوِيل لم تُقلَبْ الواوُ في جمعِه، بل صحَّتْ، نحوُ طِوَال[٢].

وقد قالوا: عَوْدٌ عِوَدَة وزَوْجٌ زِوَجَة، فهذا قد اجتمعَ فيه سكونٌ في الواحد، والكسرةُ التي قبلَ الواو، وأَنَّه جمعٌ، وصحَّةُ اللَّامِ، إِلا أَنه لم يقعْ بعدَها أَلفٌ، ومع ذلك قد صحَّتْ ولم تَعتلَّ.

وقالوا: تِيَرٌ ودِيَمٌ، فأَعلُّوهما لاعتلال الواحدِ منهما، فتِيَر جمعُ تارةٍ، ودِيَم جمعُ دِيْمة، فلمَّا اعتلَّ الواحدُ أَعَلُّوا الجمعَ[٣].

فأَما قولُهم: ثِيَرَة في جمع ثَوْر لهذا الحيوانِ فهو شاذٌّ، قال أَبو العباس المبرِّدُ: «أَرادوا الفرقَ بين الثَّور من الحيوان والثورِ الذي هو الأَقِطُ»، وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك في مواضعَ[٤].

وقيل: إِنهم شبَّهوا واوَ حَوْض وثَوْب لسكونها بالواو في يَقومُ لسكونها، فكما أَعَلُّوا مصدرَ هذا الفعلِ لاعتلال فعلِه أَعَلُّوا جمْعَ هذا، وقالوا: طِوَال، فصحَّحوا العينَ حينَ كانت متحرِّكةً في طَوِيل، ورُبَّما قلَبوها ياءً، قال الشاعر[٥]:

تبيَّنَ لِيْ أَنَّ القَماءةَ ذِلَّةٌ ... وأَنَّ أَعِزَّاءَ[٦] الرِّجالِ طِيَالُها

وهو قليلٌ.

وأَما قولُهم: رِوَاء في جمع رَيَّان وطِوَاء في جمع طَيَّان فإِنما صحَّتْ الواوُ فيهما مع سكونها في الواحد لئلَّا يَجمعوا بين إِعلال اللَّامِ والعينِ[٧]، إِذ كانت اللَّامُ معتلَّةً بقلبِها همزةً.

---

(١) انظر هذه المسألة: ١٠/ ٣٦.
(٢) هو استدلال ابن جني وتمثيله، انظر المنصف: ١/ ٣٤٢.
(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٦.
(٤) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٧.
(٥) سلف البيت: ٥/ ٨٦، وانظر الخصائص: ١/ ١٥٩.
(٦) في ط: «أهزاء». تحريف
(٧) هو تعليل ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٤، والخصائص: ١/ ١٥٩، وانظر الممتع: ٤٩٦.

وأَما نِوَاءٌ في جمع ناوٍ[١] فليس من قَبيل طِوَاء لأَن الواوَ لم تكنْ ساكنةً في الواحد، ولا معتلّةً، فصحَّتْ في الجمع، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(ويَمتنعُ الاسمُ من الإعلال بأَن يُسكنَ ما قبل واوه ويائه أَو ما بعدَهما إذا لم يكنْ نحوَ الإقامةِ والاستقامةِ ممَّا يَعتلُّ باعتلال فعلِه، وذلك قولُهم: حُوَّلٌ وعُوَّارٌ ومِشْوارٌ وتَقْوَالٌ وسُوُوْق وغُوُوْر وطَوِيْل ومَقَاوِم وأَهْوِناء وشُيُوخ وهُيَام وخِيَار ومَعَايِش وأَبْيِناء).**

قال الشارح: لَمّا كانت هذه الأَسماءُ معتلَّةَ العَيناتِ، وهي صفاتٌ مشتقَّةٌ من الأَفعال، والأَفعالُ بابُها التغييرُ والإعلالُ فكأَنه وُجدَ في هذه الأَسماءِ سببُ الإعلالِ، إلا أَنه تَخلَّفَ إعلالُها، فنبَّه على المانع، وهو سكونُ ما قبلَها، أَو ما بعدَها، فلو أَسكنتَ هذه الحروفَ لالتقى ساكنان، وكان يجبُ الحذفُ أَو الحركةُ، فكان يزولُ البناءُ.

وجملةُ الأَمرِ أَنها على ثلاثة أَضربٍ:

منها ما صحَّ لسكون ما قبلَه، نحوُ حُوَّل ومَقَاوِم ومَعَايِش وأَبْيِناء.

ومنها ما صحَّ لسكون ما بعدَه، نحوُ غُوُوْر وشُيُوْخ وهُيَام وخِيَار.

ومنها ما صحَّ لسكون ما قبلَه وما بعدَه، نحو عُوَّار ومِشْوَار وتَقْوَال[٢]، وهو أَبلغُ في منع الإعلالِ، مع أَن هذه الأَسماءَ لم تكنْ على أَبنية الأَفعالِ، وإنما يُعَلُّ ما كان على زِنة الفعلِ، فصحَّتْ هذه الأَسماءُ لعدم شَبهِها بالأَفعال، إذ لم تكنْ على زِنتِها ولا جاريةً عليها[٣].

فحُوَّلٌ المانعُ فيه ما قبلَه من الساكن، يقالُ: رجلٌ حُوَّلٌ قُلَّبٌ، إذا كان ذا حُنْكَةٍ مجرِّباً، قال معاويةُ لابنته هندٍ وهي تُمَرِّضُه: إنكِ لَتُقلِّبين حُوَّلاً قُلَّباً إنْ نَجا من هَوْلِ[٤] المُطَّلعِ[٥]،

---

(١) هو السمين من الإبل، انظر اللسان (نوى).

(٢) في ط: «وتقول». تحريف

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٦- ٤٧.

(٤) في ط، ر: «قلَّباً أن يخامر هول»، وخامَر الشيء: قاربه.

(٥) قول معاوية في جمهرة اللغة: ٥٧١، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٤٥٥، واللسان (حول)، (قلب)، ومن قوله: «يقال: رجل حول...» إلى قوله: «المطلع» قاله ابن جني في المنصف:=

مع أنه ليس على زِنة الفعلِ كبابٍ ودارٍ.

وعُوَّارٌ المانعُ لاعتلاله اكتِنافُ الساكنَين بحرفِ العِلَّةِ، فو قُلبتْ ألفاً لاجتمعَ [١٠/ ٨٩] ثلاثُ سَواكنَ، وذلك بمكانٍ من الإِحالة، والعُوَّارُ: الرَّمدُ في العين، قالتْ الخنساء(١):

قَــذًى(٢) بعَيْنِـــكَ أَمْ بـــالعَينِ عُـــوَّارُ

وقيل: هو طائرٌ بعَينِه(٣)، وقيل: هو ضربٌ من الخَطاطيف، أسودُ طويلُ الجناحَين(٤).

ومِشْوَار ممَّا صُحِّحَ لسكونِ ما قبلَ حرفِ العلَّةِ وما بعدَه، والمِشْوارُ: المكانُ تُعرَضُ فيه الدوابُّ، والمكانُ الذي يكونُ فيه العسلُ ويُشَارُ، ومثلُه: مِقْوَال، وهو الكثيرُ القولِ الجيِّدُه، يقالُ: رجلٌ مِقْوَالٌ، وكذلك تَجْوَالٌ(٥) وتَقْوَالٌ، تَفْعَالٌ من جَوَّلتُ وقَوَّلتُ بمنزلةِ التَّسْيار(٦) للتكثير، وسبيلُ ذلك كسبيل عُوَّارٍ في تأكيد الأَسبابِ الموجِبةِ للتصحيح، وهو فوقَ السببِ في حُوَّل، ومثلُه صُوَّامٌ وقُوَّامٌ وبُيَّاع. [١٠/ ٩٠]

وسُؤُوْق جمعُ ساقٍ، وقرأَ ابنُ كثير ﴿فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾(٧)، وغُؤُوْرٌ مصدرُ غارَ

=٣/ ٤٩، رجل قُلَّب: يتقلب كيف يشاء.

(١) عجز البيت:

أَمْ أَقْفَـرتْ إِذْ خَلَـتْ مِـنْ أَهلِهـا الـدارُ

وهو في ديوانها: ٢٤، والمنصف: ٣/ ٤٩.

(٢) في د، ط، ر، المنصف: ٣/ ٤٩ «أقذى». خطأ.

(٣) هو قول أبي عبيدة كما في المنصف: ٣/ ٥٠، وانظر الصحاح (عور).

(٤) من قوله: «والعوار: الرمد...» إلى قوله: «الجناحين» قاله ابن جني في المنصف: ٣/ ٤٩-٥٠، وانظر سفر السعادة: ٣٨٦، واللسان (عور).

(٥) في ط: «ثجوال». تصحيف.

(٦) انظر المعاني السالفة في المنصف: ٣/ ٥٠، وعلل الرضي عدم إعلال تقوال وتسيار بأن يكون المصدر «مصدراً مطرداً مساوياً لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كإقامة واستقامة، وليس نحو تقوال وتسيار كذلك»، شرح الشافية: ٣/ ١٢٥، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٥٤، والنكت: ١١٩٧-١١٩٨.

(٧) الفتح: ٤٨/ ٢٩، قرأ ابن كثير وحده ﴿على سؤقه﴾ بالهمز، وروي عنه بواو بعد الواو المهموزة في ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٨/ ٣٣]، وهذا الوجه موافق لما ذكره الشارح=

الماءُ في الأرض غُؤُوْراً وغَوْراً: سَفَلَ في الأرض، ونحوُه حالَ عن العهد حُؤُوْلاً، وشُيُوخٌ جمعُ شَيْخ، كلُّ ذلك سببُ تصحيحِه سكونُ [٣٣٥/ أ] ما بعدَ حرف العِلَّةِ، ومثلُه الهُيَامُ، وهو شَبيهٌ بالجنون من شِدَّةِ العشقِ، يقالُ: هامَ بها يَهِيمُ هَيْماً هَيَاناً، والخِيَارُ: الناقةُ الفارِهةُ، ورجُلٌ خِيَارٌ من قومٍ خِيَارٍ وأَخْيارٍ(١).

وأما مَعَايِشُ فجمعُ مَعِيشة، من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾(٢)، ومَقَاوِمُ من قول الأخطل(٣):

وإنِّيْ لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لمْ يَكُنْ ... جَريرٌ ولا مَوْلَى جَريرٍ يَقومُها

فإن الواوَ والياءَ تَصحَّان لوقوعهما بعدَ ساكنٍ، فلم يَجُزْ قلبُهما ألفين.

وأما امتناعُ همزةِ صَحائفَ وعَجائزَ فقد تقدَّمَ ذِكرُه(٤).

فأما أَهْوِناءُ جمعَ هَيِّنٍ، وأَبْيِناءُ جمعَ بَيِّنٍ فإنما صحَّتْ العينانِ فيهما لأنهما على بناء الفعل، والزيادةُ في أَولِها كالزيادة في الفعل(٥)، فأَهْوِن كأَضْرِبُ، فصحَّحوه كما يصحِّحون إذا

=وابن جني عن ابن كثير، انظر السبعة: ٥٥٣-٥٥٤، ٦٠٥، والحجة للفارسي: ٦/ ٢٠٥، والمنصف: ١/ ٢١٢، ١/ ٢١٤، ١/ ٢٨٤، ٣/ ٥٢، وسر الصناعة: ٧٩، والخصائص: ٣/ ١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٦٠-١٦١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩٠، وانظر ما سلف: ١٠/ ٢٢.

(١) من قوله: «الهيام...» إلى قوله: «أخيار» قاله ابن جني في المنصف: ٣/ ٥٢-٥٣.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٠، الحجر: ١٥/ ٢٠، ومن أجل همزِ معايش انظر ما سلف: ٥/ ٨٤، وما سيأتي: ١٠/ ١٨٦.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٣٣، والخصائص: ٣/ ١٤٥، ونُسب في المقتضب: ١/ ١٢٢، والمخصص: ١٤/ ٢١ إلى الفرزدق، وليس في ديوانه [صادر]، وجاء بلا نسبة في الإغفال: ٢/ ٢٢٧، والمنصف: ١/ ٣٠٦، وشرح الملوكي: ٣٧٥.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٨٤، والتكملة: ٢٥٨، والمنصف: ١/ ٣٢٦.

(٥) جاء هذا التعليل في حاشية الممتع: ٤٩٤ عن ابن عصفور، غير أنه دفعه، وعلل صحة الواو في أهوناء بسكون ما قبلها، وعلل سيبويه جمع هيِّن وبيِّن على هذا المثال بمناسبة فيعل لفعيل في عدد الحروف، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٤، ٣/ ٦٤٣، والمنصف: ٣/ ٥٣، والممتع: ٤٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٧٦.

بنَوا من قامَ مثلَ أَضربُ، فإنك تقولُ: أَقْوِمُ، ولا يَعتدُّون بألفِ التأنيثِ فارقةٍ لأَنها كالمنفصِلة، أَلا ترى أَنك لو صغَّرتَ ما فيه أَلفُ التأنيثِ لصغَّرتَ الصدرَ، وجئتَ بالأَلف من بعدُ؟ كقولك في حَمْراء: حُمَيْراء، وفي خُنْفَساء: خُنَيْفِساء، على أَنهم قد قالوا: أَعِيَّاء [١٠/ ٩١] في أَعْيِياء، وأَبِيْناء في أَبْيِناء، فتُلقي كسرةَ الياءِ على ما قبلَها، وتُعِلُّ، كأَنهم كرهوا الكسرةَ على الياء كما كرهوا الضمَّةَ في فُعُل[١]، فتُسكنُها، نحوُ قوله[٢]:

وبــــالأَكُفِّ اللَّامِعــــاتِ سُـــوُرْ

وسهَّلَ ذلك أَن الفصلَ بينه وبين الفعلِ قد حصلَ باتِّصالِ أَلفِ التأنيثِ.

فأَما الإِقامةُ والاسْتقامةُ فإِنما أَعللْناهما كما أَعللْنا أَفعالَهما لأَن لزومَ الإِفعالِ والاسْتِفعالِ لأَفْعلَ واسْتَفعلَ كلزوم يَفعلُ ويَستَفْعِلُ لمضارِعِهما[٣]، ولو كانتا تُفارِقان كما تُفارِقُ بناتُ الثلاثةِ التي لا زيادةَ فيها مصادِرَها، فتأتي على ضروبٍ لَتمَّتْ كما يَتمُّ فُعُولٌ، نحوُ الغُوُوْر والحُوُوْل، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا اكتَنفتْ أَلفَ الجمعِ الذي بعدَه حرفان واوان أَو ياءان أَو واوٌ وياءٌ قُلبتْ الثانيةُ همزةً، كقولك: في أَوَّل: أَوائل، وفي خَيِّر: خَيائر، وفي سَيِّقَة: سَيائق[٤]، وفي فَوْعَلَة من البَيع: بَوائع[٥]، وقولُهم: صَياوِن شاذٌّ كالقَوَد، وإِذا كان الجمعُ بعد أَلِفه ثلاثةُ أَحرفٍ فلا قلْبَ، كقولهم: عَوَاوِيْر وطَوَاوِيْس، وقولُه:

وكَحَّـــــلَ العيَنَــــيْنِ بـــالعَوَاوِرِ

---

(١) هو تعليل سيبويه ولفظه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٤، والمنصف: ٣/ ٥٣.

(٢) سلف البيت: ١٠/ ١٦٤.

(٣) انظر تعليل ذلك في التكملة: ٢٥٨.

(٤) حكاه ابن جني عن أبي زيد، انظر المحتسب: ١/ ٢٠٠، والمنصف: ٢/ ٤٦ «والسَّيِّقة: ما اختلَس من الشيء فساقَه»، اللسان (سوق).

(٥) «جعل بوائع جمع فَوْعَلَة من البيع، وإن كان بوائع جمع بائعة كذلك رفعاً لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع جمعَ بائعة فرع عن مفردها، فأراد أن يرفع الوهم بتقدير مفردٍ لا همزة فيه، وهي فَوْعَلة من البيع» ١. هـ. الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٨- ٤٥٩.

إنما صحَّ لأَن الياءَ مرادةٌ، وعكسُه قولُه:

فيهـــا عَيَائيـــلُ أُسُـــودٍ ونُمُـــرْ

لأَن الياءَ مَزيدةٌ للإشباع كياءِ الصَّيارِيف، ومن ذلك إِعلالُ صُيَّم وقُيَّم للقُرب من الطَّرَف مع تصحيحِ صُوَّام وقُوَّام، وقولهُم: فلانٌ من صُيَّابَة قومِه، وقولُه:

فَـــما أَرَّقَ النُّيَّـــامَ إِلَّا سَـــلَامُها

شاذٌّ).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَلفَ الجمعِ في مَفَاعِلَ وفَوَاعِلَ متى اكتنفَتْها واوانِ وكانت الثانيةُ مجاورةً للطَّرَف، ليس بينه[1] وبين الطَّرَف حاجزٌ فإنهم يَقلبون الواوَ الثانيةَ همزةً، نحوُ قولهم: أَوَائل، والأَصلُ أَوَاوِلُ لأَن الواحدَ أَوَّل، أَفْعَلُ ممَّا فاؤُه وعينُه واوٌ، وهم يكرهون اجتماعَ الواوَين، والأَلفُ من جنسهما، فشبَّهوا اجتماعَهما هنا باجتماعهما في أَولِ الكلمةِ، فكما يَقلبون في واصِلة ووَاصِل[2] كذلك يَقلبون ههنا، إلا أَن القلبَ ههنا وقعَ ثابتاً لقُربه من الطَّرَف، وهم كثيراً ما يُعطون الجارَ حكمَ مُجاوِرِه، فلذلك قدَّروا الواوَ في أَوَاوِل طَرَفاً، إِذ كانت مُجاوِرةً للطَرَفِ، فهمَزوها كما همَزوا في كِساء ورِداء.

وإِن اكتنفَها ياءان أَو ياءٌ وواوٌ فالخليل وسيبويهِ يَريان همزَها، ويقيسان[3] ذلك على الواوَين لمشابَهةِ الواوِ والياءِ، والأَصلُ الواوانِ، وأَبو الحسن لا يَرى الهمزَ إِلا في الواوَين لثِقلِهما، ولا يَهمزُ في الياءين ولا مع الواو والياء[4].

وقياسُ قولِهِ أَن اجتماعَ الياءين في أَول الكلمةِ أَو الواوِ والياءِ لا يُوجِبُ همزَ أَحدِهما

---

(١) كذا في د، ط، ر: والصواب «بينها».

(٢) الأَوضح: «أواصل».

(٣) في ط، ر: «ويقلبان». تحريف.

(٤) انظر ضبط هذه المسألة والكلام على المذهبين المتعلقين بها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٨، وزد الأصول: ٣/ ٢٩٠، والبغداديات: ٨٥-٨٨، والتكملة: ٢٥٨، والشيرازيات: ٥-٧، وسر الصناعة: ٦٠٠، ٨٠٠، والنكت: ١١٩٨.

كاجتماعِ[١] الياءين في قولهم: يَيْن اسمَ موضع[٢] والياءِ والواوِ في قولهم: يَوْم، فكما لا يَهمزُ هناك كذلك لا يَهمزُ ههنا، واحتجَّ بقول العربِ في جمع ضَيْوَن - وهو ذَكرُ السَّنانيرِ[٣]: ضَيَاوِن من غير همزٍ.

والمذهبُ الأَولُ لِمَا ذكرْناه من أَن الهمزَ فيه بالحمل على كِساء ورِداء، وشَبهُه به من جهةِ قُربِه من الطَّرفِ ووقوعِه بعد الأَلف الزائدةِ، لا فرقَ بين الواو والياء، فكذلك ههنا، وإِن كان في الواو أَظهرَ.

وأَما ضَيَاوِنُ فشاذٌّ كالقَوَد والحَوَكة مع أَنه لَمَّا صحَّ في الواحد صحَّ في الجمع، يقالُ: ضَيَاوِن كما قالوا ضَيْوَن، والقياسُ ضَيِّن، وعكسُ ذلك قولُهم: دِيْمة ودِيَم، أَعلُّوا الجمع لاعتلال الواحدِ، ولولا اعتلالُه في الواحد لم يَعتلَّ في الجمع[٤].

قال أَبو عثمان: سأَلتُ الأَصمعيَّ[٥] كيف تُكسِّرُ العربُ عَيِّلاً؟ فقالَ: يَهمزون كما يَهمزون في الواوَين، وهذا نصُّ الخليل وسيبويه[٦].

فإِن بَعُدتْ هذه الحروفُ عن الطَّرَف بأَنْ فَصلَ بينها وبينه ياءٌ أَو غيرُه لم تُهمزْ، نحوُ طاوُوس وطَوَاوِيس، وناوُوس ونَواوِيس، لأَن المُوجِبَ للقلب الثِّقلُ مع القُربِ من الطرفِ، فلمَّا فُقِدَ أَحدُ وصْفَي العِلَّةِ وهو مجاوَرةُ الطرفِ لم يَثبتْ الحكمُ، فأَما قولُه[٧]:

[١٠/ ٩٢]

---

(١) في د، ط، ر: «فاجتماع». تحريف.

(٢) في ط: «بين». تصحيف، انظر معجم البلدان (يين).

(٣) انظر اللسان (ضون).

(٤) استفاض ابن جني في مناقشة الرأيين السالفين في المنصف: ٢/ ٤٤-٤٧.

(٥) هذا السؤال وجوابه في البغداديات: ٨٧، والشيرازيات: ٧، والمنصف: ٢/ ٤٥، والمحتسب: ١/ ٢٠٠.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٩-٣٧١.

(٧) سلف البيت: ٥/ ١٢٦، وزد الشيرازيات: ٨، وضرائر الشعر: ١٣١.

وكَحَّـــلَ العينَـــيْنِ بـــالعَوَاوِرِ

فإن الواوَ لم تُهمزْ وإن جاورتْ الطرفَ في اللفظ، وذلك من قِبلِ أنها في الحكم والتقديرِ مُتباعِدةٌ، لأن ثَمَّ ياءً مقدَّرةً فاصلةً بينها وبين الطرفِ، والتقديرُ عَوَاوِير[1] كطَوَاوِيس، لأنه جمعُ عُوَّارٍ.

وحرفُ العِلَّةِ إذا وقعَ رابعاً في المفرد لم يُحذفْ في الجمع، بل يُقلبُ ياءً إن كان غيرَها، نحوُ جِملاق[2] وجَمَالِيق وجُرْمُوق[3] وجَرَامِيق، فإن كان ياءً بقيَ على حاله كقِنْديل وقَنَادِيل، وإنما حَذَفَ الشاعرُ للضرورة، وما حُذفَ للضرورة فهو كالمنطوق به[4] في الحكم، فلذلك لم تُهمزْ، وأما قولُ الآخر[5]:

فيهـــا عَيَائِيـــلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ

فهو عكسُ عواوِرَ لأن في عَواوِرَ نقْصَ حرفٍ، وهو الياءُ، وهو مرادٌ في الحكم، وعَيَائيلُ [١٠/ ٩٣] فيه زيادةُ ياءٍ، وليس بمرادٍ وإنما هو إشباعٌ حدثَ عن كسرةِ الهمزةِ شَبيهٌ[6] بالياء في الصَّيارِيف والدَّراهِيم[7]، فلم يكنْ به اعتدادٌ، وصارت الياءُ في الحكم مجاوِرةً للطرفِ، فهُمزتْ لذلك.

ومن ذلك قولُهم: صُيَّم وقُيَّم في جمع صائم وقائم، وفي هذا الجمع وجهان: أَجودُهما

---

(١) في ط: «عوارير». تحريف.

(٢) «الجملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة»، اللسان (جملق).

(٣) «الجرموق: خف صغير»، اللسان (جرمق).

(٤) من قوله: «اعلم أن ألف الجمع...» إلى قوله: «به» قاله في شرح الملوكي: ٤٨٧-٤٩٠ بخلاف يسير، واختلط كلامه بكلام ابن جني في المنصف: ٤٨٦، وانظر النكت: ١١٩٨.

(٥) سلف البيت: ٥/ ٣٢.

وروي «عيابيل»، وهو جمع عَيَّال، وهو المتبختر، وروي أيضاً «عيائيل»، ومفرده عَيِّل، وهو ذو العيال، الصحاح (عيل).

(٦) في ط، ر: «تشبه»، لها وجه.

(٧) يمكن أن يكون جمع دِرْهام، ولا حجة فيه إذاً، انظر سر الصناعة: ٢٥، ٧٦٩، والصحاح واللسان (درهم)، والصَّيْرَف مفرد صياريف، وهو المحتال، الصحاح (صرف).

صُوَّمٌ وقُوَّمٌ بإِثباتِ الواوِ على الأَصل.

والوجهُ الآخَر: صُيَّم وقُيَّم[1] بقلبِ الواوِ ياءً، والعِلَّةُ في جواز القلبِ في هذا الجمعِ أَن واحدَه قد أُعلتْ عينُه، نحوُ صائم وقائم، والجمعُ أَثقلُ من الواحد، وجاوَرتْ الواوُ الطرفَ، فقلَبوا الواوَ ياءً كما قلَبوها في عُصِيٍّ وعُتِيٍّ، ورُبما قالوا: صِيَّم [٣٣٥/ ب] وقِيَّم بكسرِ أَولِه كما قالوا: عِصِيٌّ وحِقِيٌّ، قال الشاعر[2]:

فبـاتَ عَـذُوبـاً للسَّـماءِ كـأَنَّما ... يُـوائمُ رَهْطـاً لِلْعَرُوبَـةِ صُـيَّما

فهذا الإِبدالُ في صُيَّم وقُيَّم نظيرُ الهمزِ في أَوائل وعَيَائل في كونِ الإِعلالِ فيهما للقُرب من الطرفِ، والذي يدلُّ أَن القلبَ في صُيَّم للمجاوَرةِ أَن حرفَ العِلَّةِ إِذا تَباعدَ عن الطرفِ لم يَجُزْ القلبُ، نحوُ صُوَّام، ورُبَّما قلَبوا مع تباعُدِه من الطرف، قال ذو الرمة[3]:

أَلَا طَرَقَتْنـا مَيَّـةُ ابْنـةُ مُنْـذِرٍ ... فـما أَرَّقَ النُّيَّـامَ إِلَّا سَـلَامُها

[١٠/ ٩٤] هكذا أَنشدَه ابنُ الأَعرابيِّ «النُّيَّام»[4].

وقالوا: فلانٌ من صُيَّابةِ قومِه، حكاه الفرَّاءُ، أي من صَميم قومِه، والصُّيَّابةُ: الخِيَارُ من كلِّ شيءٍ[5]، والأَصلُ صُوَّابةٌ، لأَنه من صابَ يَصُوبُ إِذا نزلَ، كأَن عِرْقَه قد ساخَ[6]

---

(١) انظر هذا الوجه والكلام عليه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦١.

(٢) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ٢٩٥، ومجالس ثعلب: ٨٤، والمنصف: ٢/ ٤، وورد بلا نسبة في الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٤٧٢، والخصائص: ١/ ٣٧.
وورد في ديوان النابغة الجعدي: ١٨٢، واللسان (عذب) هذا البيت:

فبـات عـذوباً للسـماء كأنـه ... سُـهَيلٌ إذا مـا أَفردتْـه الكواكـبُ

بات عذوباً: إذا لم يأكل شيئاً، اللسان (عذب)
والعروبة: الجمعة، اللسان (عرب)، والرواية في الديوان والإبدال والمنصف «للعزوبة»، والعزوبة: الأرض البعيد، اللسان (عزب).

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦١، وزد المخصص: ٥/ ١٠٢.

(٤) البيت من إنشاده في المنصف: ٢/ ٥، ٢/ ٤٩، والممتع: ٤٩٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٢.

(٥) كذا وَجَّه الجوهري حكاية الفراء في الصحاح (صوب).

(٦) كذا توجيه حكاية الفراء في المنصف: ٢/ ٥، وسفر السعادة: ٣٢٧، والممتع: ٤٩٨، وانظر=

فيهم، فقلَبوا الواوَ ياءً، وكلاهما شاذٌّ من جهةِ القياس والاستعمالِ، أما الاستعمالُ فظاهرُ القِلَّةِ، وأما القياسُ فلأنه إذا ضَعُفَ القلبُ مع المجاوَرةِ في نحو صُيَّم وقُيَّم كان مع التباعُدِ[1] أضعفَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ونحوُ سَيِّد ومَيِّت ودَيَّار وقَيَّام وقَيُّوم قُلبتْ فيها[2] الواوُ ياءً، ولم يُفعلْ ذلك في سُوَيْر وبُوَيْع وتَسْوِيرٍ وتُبُويعَ لئلَّا يَختلطا بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ).

قال الشارح: اعلمْ أن الواوَ والياءَ يَجريان مَجْرى المِثْلَين لاجتماعهما في المدِّ، ولذلك اجتَمعا في القافية المُرْدفةِ نحوَ قوله[3]:

تَرَكْنا الخَيْلَ عاكِفَةً عليهِ ... مُقَلَّدةً أَعِنَّتَها صُفُونَا

بعد قوله[4]:

وسَيِّدِ مَعْشَرٍ قَدْ تَوَّجُوهُ ... بتاجِ المُلْكِ يَحْمِي المُجْحَرِينا

فلمَّا كان بينهما من المماثَلةِ والمقارَبةِ ما ذُكرَ وإن تَباعَدَ مَخرجاهما قلَبوا الواوَ ياءً، وأَدغَموها في الثانية ليكونَ العملُ من وجه واحدٍ، ويتجانَسَ الأَصواتُ.

واشتُرِطَ سكونُ الأَولِ لأَن من شرطِ الإدغامِ سكونُ الأَولِ، لأَنه إذا كان الأَولُ متحرِّكاً امتنعَ الإِدغامُ[5] لفصلِ[6] الحركةِ بين الحرفَين، وإنما جُعلَ الانقلابُ إلى الياء

=الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦١.

(١) من قوله: «وفي هذا الجمع وجهان...» إلى قوله: «التباعد» قاله في شرح الملوكي: ٤٩٩-٥٠١ بخلاف يسير.

(٢) أعاد الضمير على الكلمات السالفة على سبيل اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه.

(٣) هو عمرو بن كلثوم، والبيت في ديوانه: ٨٣، وشرح السبع الطوال: ٣٨٩، والمحتسب: ١/ ٨١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٨١، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٩، والبغداديات: ٢٠٥.

(٤) انظر الديوان: ٨٣.

(٥) سقط من ط، ر: «امتنع الإدغام».

(٦) في ط، ر: «فصل». تحريف.

لوجهَين:

أَحدُهما: أَن الياءَ من حروف الفَمِ، والإِدغامُ في حروف الفَمِ أَكثرُ منه في حروف الطرفَين.

الثاني: أَن الياءَ أَخفُّ من الواو، فهرَبوا إِليها لخفَّتِها، فقالوا: سَيِّد ومَيِّت وجَيِّد، والأَصلُ سَيْوِد، لأَنه من سادَ يَسُودُ والموتِ والجُودةِ.

فإِن قيل: اجتماعُ المتقارِبَين مِمَّا يُسوِّغُ الإِدغامَ من نحو قوله[1]: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾[2]، ووَدٌّ في وَتِدٍ، فما بالُكم أَوجبْتُموه في سَيِّد ومَيِّت؟ قيل: عنه جوابان:

أَحدُهما: أَن الواوَ والياءَ ليس تناسُبُهما من جهةِ القُرب في المَخرج، لكنْ من وصفٍ فيهما أَنفُسِهما، وهو المدُّ وسَعةُ المَخْرجِ، فجرَيا لذلك مَجْرى المِثلَين.

والثاني: أَنه اجتمعَ فيهما المقارَبةُ كمقارَبةِ الدالِ والسينِ، والتاءِ والدالِ، وثِقلُ اجتماعِ الواوِ والياءِ، وليس في اجتماعِ المتقارِبَين من الصحيح ذلك [١٠/ ٩٥] الثِّقلُ، فافترَقَ حالاهما لاجتماعِ سببَين يجوزُ بانفرادِ كلِّ واحدٍ منهما الحكمُ، فلمَّا اجتمَعا لزمَ.

وقد اختلفَ العلماءُ في وزنِ سَيِّد ومَيِّت ونحوِهما، فذهبَ المحقِّقون من أَهل البصرة إِلى أَن أَصلَه سَيْوِد ومَيْوِت على زِنة فَيْعِل بكسر العينِ، وأَنَّ ذلك بناءٌ اختَصَّ به المعتلُّ كاختصاصِ جمعِ فاعِلٍ منه بفُعَلَة كقُضَاة ورُمَاة وغُزَاة ودُعَاة في جمع قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ، واختصاصِه أَيضاً بفَعْلُولة نحوَ كَيْنُونة وقَيْدُودة، والأَصلُ كَوْنُونة وقَوْدُودة.

وذهب البغداديون إِلى أَنه فَيْعَل بفتحِ العينِ، نُقلَ إِلى فَيْعِل بكسرها، قالوا: وذلك لأَنَّا لم نَرَ في الصحيح ما هو على فَيْعِل، إِنما هو فَيْعَل كضَيْغَم[3] وصَيْرَف.

وهذا لا يلزمُ لأَن المعتلَّ قد يأتي فيه مالا يأتي في الصحيح، لأَنه نوعٌ على انفرادِه، ولو أَرادوا بمَيِّت فَيْعَل بالفتح لقالوا: مَيَّت بالفتح، كما قالوا: هَيَّان وتَيَّحَان حين أَرادوا

---

(١) في د، ط، ر: «قولك»، وما أَثبت أَحسن.

(٢) المجادلة: ٥٨/ ١.

(٣) في ط، ر: «كصيقم»، «الصيقم: المنتن الرائحة»، اللسان (صقم).

فَيْعَلان[1]، وقال بعضُهم[2]:

مـــا بـــالُ عَيْنـــي كالشَّـــعِيبِ العَـــيَّنِ

فأبقاه على الفتح حين أرادوا الفتحَ.

وذهب القرَّاءُ إلى أنه فَعِيْل، أُعلَّتْ عينُ الفعل منه في مـاتَ يَموتُ، وصـابَ يَصُـوبُ بأَنْ قدَّموا الياءَ الزائدةَ، وأُخِّرتْ العينُ، فصار فَيْعِل كـما قلـتُم، إلا أنـه منقـولٌ مُحَوَّلٌ مـن فَعِيل، ثم قُلبتْ الواوُ ياءً كما ذُكِرَ، وذلك لقَرابةِ البناءِ، وأنَّه ليس في الصحيح ما هو على فَيْعِل.

وزعمَ أن فَعِيلاً الذي يعتلُّ عينُه إنما يأتي على هذا البناء، وأَن طَـوِيلاً شـاذٌّ لم يَجِئْ على قياسِ طالَ يَطُولُ، وكان ينبغي لو جاء على قياسِ طالَ يَطُولُ أن يقـالَ: [١٠/ ٩٦] طَيِّـل كسَيِّد، وإذا لم يكنْ فَعِيلاً معتلّاً صحَّ نحوُ سَوِيقْ وعَوِيْل وحَوِيْل.

وأَما قُضَـاة ونحوُه عنـدَه فأَصـلُه قُضَّى على فُعَّـل مضـاعَفَ العـينِ، كشـاهِدٍ وشُـهَّد، وجائِم وجُثَّم، فاستثقلوا التشـديدَ عـلى عـين الفعـل، فخفَّفـوه بحـذف إحـدى العينَيْن، وعوَّضوا عنها الهاءَ، كما قالوا: عِدَة وزِنَة، فحذَفوا الفاءَ، وعوَّضوا الهاءَ أَخيراً[3].

فأَما كَيْنُونة فأَصلُها عنده كُوْنُونة بالضمِّ على زنة بُهْلُول وصُنْدُوق، ففتَحـوه لأَن أَكثَرَ ما يجيءُ من هذه المصادرِ مصادرُ ذواتِ الياء، نحوُ صَيْرُورة وسَيْرُورة، فلو أَبقَوا الضـمَّةَ قبلَ الياءِ لصارت واواً، ففتَحوه لتَسلمَ الياءُ، ثم حمَلوا عليه ذواتِ الـواوِ، والصـوابُ مـا بدأْنا به، وهو مذهبُ سيبويه[4].

---

(١) من قوله: «اعلم أن الواو والياء...» إلى قولـه: «فـيعلان» قالـه في شرح الملـوكي: ٤٦٢-٤٦٥ بخلاف يسير.

(٢) هو رؤبة، والبيت في ديوانه: ١٦٠، وأدب الكاتب: ٥٩٨، والخصائص: ٣/ ٤٨٥، والاقتضاب: ٤٧٢، وشرح شـواهد الشـافية: ٦١-٦٣، وجـاء بـلا نسـبة في الكتـاب: ٤/ ٣٦٦، والمنصـف: ٢/ ١٦، والخصائص: ٢/ ٤٨٥، والمخصص: ١٧/ ٥، والإنصاف: ٨٠١، والممتع: ٨١.

(٣) سلف الكلام على وزن سيِّد والمذاهب فيه: ١٠/ ٤٦، ١٠/ ١٣٨.

(٤) سلف الكلام على هذه المسألة: ١٠/ ١٣٨.

وقالوا: ما بالدارِ دَيَّارٌ، أي أَحدٌ، وأَصلُه دَيْوَار، فَيْعَالٌ من الدار، وأَصلُ قَيَّام[1] قَيْوَامٌ من قامَ يقومُ، قلَبوا الواوَ ياءً لوقوعِ الياءِ قبلَها ساكنةً على حدِّ سيِّد ومَيِّت، ولو كان دَيَّارٌ وقَيَّام على زِنة فَعَّال لقالوا: قَوَّامٌ ودَوَّارٌ، لأَنه من الواو، ويجوزُ أَن يكونَ من لفظِ الدَّيْر، فإنه يقالُ: تَدَيَّرْتُ دَيْراً، ويمكنُ أَن يكونَ الدَّيْرُ من الواو، وأَصلُه دَيِّر مثلُ سَيِّد[2]، وإنما خُفِّفَ.

وقالوا: قَيُّوم، وهو فَيْعُولٌ من القِيام، وأَصلُه قَيْوُوم، فأُبدلَ من الواو ياءً، وأُدغمتْ الياءُ في الياء، وليس على زِنة فَعُّول لأَنه كان يلزمُ أَن يقالَ: قَوُّوم لأَن عينَ الفعلِ واوٌ.

قال: «**ولم يُفعَلْ ذلك بسُوْيِرَ وبُوْيِعَ وتُسُوْيِرَ وتُبُوْيِعَ**»، يعني لم يَقلبوا الواوَ ياءً، وأَدغَموها فيها [٣٣٦/ أ] بعدَها من الياء، وذلك لأَمرَين[3]:

أَحدَهما: أَن هذه الواوَ لا تَثبتُ واواً، وإنما هي أَلفُ سايَرَ وتَسايَرَ وبايَعَ وتَبايَعَ، لكن لَّما بُنيَ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه وجبَ ضُمَّ أَوله علامةً لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه، فانقلبتْ الأَلفُ واواً للضمَّةِ قبلَها إِتْباعاً، وجُعلتْ على حكم الأَلفِ مدَّةً، فلم تُدغَمْ في الياء بعدها كما كانت الأَلفُ كذلك.

وكذلك تُسُويِرَ وتُبُوْيِعَ، الأَصلُ تَسايَرَ وتَبَايَعَ، فلَّما بُنيَ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه ضُمَّ أَولُه وثانيه علامةً لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه[4]، كما قيل: تُدُحْرِجَ، فلَّما ضَممتَ الحرفَ الثاني انقلبتْ الأَلفُ واواً، وجُعلتْ أَيضاً مدَّةً على حكم الأَلفِ، كما كانت في سُوْيِرَ كذلك، وصارت الواوُ في تُبُوْيعَ كالأَلف في تَبايَعَ.

---

(١) قرأ عمر بن الخطاب قوله تعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٣/ ٢] «الحيُّ القيَّام»، انظر شواذ ابن خالويه: ١٩، والمحتسب: ١/ ١٥١، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٣٦٧، والمنصف: ٢/ ١٧-١٨، والصحاح (قوم).

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٧، والمنصف: ٢/ ١٧-١٨، ٣/ ٦٢-٦٣، والصحاح (دير)

(٣) ذكرهما ابن جني في سر الصناعة: ٧٣٥ باختصار، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٦٨.

(٤) سقط من ط، ر: «لما لم يسم فاعله».

ومثلُ ذلك قولُهم: رُؤْية ونُؤْيٌ، إذا خفَّفتَ الهمزةَ قلبتَها واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، فتقولُ: رُوْيَة ونُوْيٌ بواو خالصةٍ، ولا تدغمُها في الياء التي بعدَها لأَنها همزةٌ في النيَّة، وكذلك سُوْيِرَ لَمَّا كانت الواوُ أَلفاً في النيَّة لم تدغَمْ فيما بعدها.

ورُبَّما قالوا: رُيَّةٌ[1]، فأَدغموا في الواو المنقلبةِ عن الهمزة، وينزِّلُها منزلةَ ما هو أَصلٌ، ومَن قال كذلك لم يَقلْ في سُوْيِرَ: سُيِّرَ، ولا في تُسُوْيِرَ: تُسُيِّرَ محافَظةً على مدِّ الأَلف لئلَّا يذهبَ بالإِدغام.

والوجهُ الثاني: أَنهم لو قلَبوا في سُوْيِرَ الواوَ ياءً وأَدغَموها الْتبَسَ بناءُ فُوْعِلَ ببناء فُعِّلَ، فلذلك لم تُدغَمْ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ في جمع مَقَامة ومَعُوْنة ومَعِيْشة: مَقَاوِم ومَعَاوِن ومَعَايِش مُصرِّحاً بالواو والياءِ، ولا تهمزُ كما همزتَ رسائلَ وعجائزَ وصحائفَ ونحوَها ممَّا الأَلفُ والواوُ والياءُ في وُحْدانه مَدَّاتٌ، لا أَصلَ لهنَّ في الحركة).

قال الشارح: إذا جمعتَ نحوَ مَقَامةٍ ومَبَاعةٍ ومَقَامٍ ومَبَاعٍ وكذلك مَعَاشٌ ومَعُوْنَةٌ لم تُعِلَّ الواوَ [١٠/ ٩٧] والياءَ بقلبِهما همزةً كما قلبتَ أَلفَ رسالة وواوَ عَجوز وياءَ صَحيفة، فقلتَ: رسائل وعجائز وصحائف بالهمزة، فتقولُ في جمع[2] مَقَامَة: مَقَاوِم، وفي جمع مَبَاعَة: مَبَايِع، وفي جمع مَعِيشة: مَعَايِش، كلُّ ذلك بغير همزةٍ، وإِن كان الواحدُ معتلّاً، قال الشاعر[3]:

وإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لم يكنْ جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها

وذلك لأَنهم إنما أَعلُّوا الواحدَ لأَنهم شبَّهوه بيَفْعَلُ، فلمَّا جمَعوه ذهبَ شبَهُه، فرَدُّوه إلى أَصله.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٨، والبغداديات: ٩٢، والحلبيات: ٥٤، ٥٧، والمحتسب: ٢/ ٤٤، وسر الصناعة: ٤٨٦، والمنصف: ٢/ ٣٠-٣١.

(٢) في ط: «بالهمزة في جمع فتقول»، خطأ.

(٣) سلف البيت: ١٠/ ١٧٥.

ووجهُ شَبهِ مَقام ومَبَاع بيَفْعَلُ أَنَّ أَصلَهما مَقْوَمٌ ومَبْيَعٌ، فجرَيا مَجْرى يَخافُ ويَهابُ اللذَين أَصلُهما يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، فأَعلُّوهما لأَنهما جاريانِ على الفعلِ، وهما بزِنتِه، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك[١]، فلمّا جُمِعا بَعُدا عن الفعل، لأَنَّ الفعلَ لا يُجمَعُ، وزالَ البناءُ الذي ضارَعَ به الفعلَ، فصَحَّ، فظهرتْ ياؤه وواوه، فقيل: مَقَاوِم ومَبَايِع[٢].

وقولُه: «إنما[٣] **الأَلفُ والواوُ والياءُ في وُحْدانه مَدَّاتٌ، لا أَصلَ لهنَّ في الحركة**»، يريدُ أَن أَلفَ رسالةٍ وواوَ عَجوزٍ وياءَ صَحيفةٍ زوائدُ للمدِّ، لا حَظَّ لهنَّ في الحركة بخلاف ما تقدَّمَ من مَقَامة ومَعُونة ومَعِيشة، فإِن حروفَ العِلَّةِ فيهنَّ عيناتٌ، وأَصلُهنَّ الحركةُ، فلمّا احتيجَ إِلى تحريكهنَّ في الجمع رُدَّتْ إِلى أَصلها، واحتُمِلتْ الحركةُ لأَنها كانت قويَّةً في الواحد بالحركة[٤].

فأَما قراءةُ أَهلِ المدينةِ ﴿مَعَائش﴾[٥] بالهمز فهي ضعيفةٌ، وإِنما أُخذتْ عن نافعٍ، ولم يكنْ قَيِّماً[٦] في العربية.

وقالت العربُ: مَصائب بالهمزة، قال الجوهريُّ: «كلُّ العربِ تهمزُه، لأَنهم توهَّموا أَن مُصِيْبَةً فَعِيْلةٌ[٧]، فهَمزوها حين جمَعوها كما همَزوا جمعَ سَفينة، فقالوا: سَفائن، أَو

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ١٧٤- ١٧٥.

(٢) من قوله: «إنما أعلوا الواحد...» إلى قوله: «ومبايع» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٣٠٦- ٣٠٧، واختلط كلامه هنا بكلام المازني.

(٣) سلفت: ١٠/ ١٨٥ «ممَّا».

(٤) انظر المنصف: ١/ ٣٢٦.

(٥) الأعراف: ٧/ ١٠، والآية: ﴿... وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾، روى خارجة عن نافع «معائش ممدودة مهموزة، وغلطه ابن مجاهد، وهي قراءة رديئة لا يلتفت إليها عند النحويين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦٢، وزد الكتاب: ٤/ ٣٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ١٠/ ٣٧٣، والإغفال: ٢/ ٢٢٧ فما بعدها، والخصائص: ٣/ ٤٤، وما سلف: ٥/ ٨٤، ١٠/ ١٧٥.

(٦) في ط، ر: «قباً»، «والقَبُّ: رئيس القوم وسيدهم»، اللسان (قبب).

(٧) دفع سيبويه هذا التوجيه في الكتاب: ٤/ ٣٥٦.

يكونون شبَّهوا الياءَ في مُصِيبة بياء صَحيفة[1] إذ كانت مُبدلَةً من الواو، وهي غيرُ أَصلٍ، كما أَن ياءَ صَحيفة غيرُ أَصلٍ، والقياسُ مَصَاوِب، لأَن أَصلَها الحركةُ»[2].

وكان أَبو إِسحاقَ الزجَّاجُ يذهبُ إِلى أَن الهمزةَ في مصائبَ منقلبةٌ عن الواوِ المكسورةِ في مَصَاوِب على حدِّ قلبِها في وِشَاح وإِشَاح، ولا ينفكُّ من ضعفٍ، لأَن الواوَ المكسورةَ لا تَصيرُ همزةً إِذا كانت حَشواً، وإِنما جاز ذلك فيها إِذا كانت أَوَّلاً[3].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفُعْلَى من الياء إِذا كانت اسماً قُلِبتْ ياؤها واواً كالطُّوبَى والكُوسَى من الطَّيِّب والكَيْسِ، ولا تُقلَبُ في الصفة، كقولك: مِشْيةٌ حِيكَى، وقِسْمةٌ ضِيزَى).

قال الشارح: هذا فصلٌ[4] اعتمدوا فيه الفصلَ بين الاسمِ والصفةِ، وذلك أَن فُعْلَى إِذا كان اسماً وهو معتلُّ العينِ بالياء فإِنهم يَقلبون الياءَ واواً لانضمام ما قبلها، نحوُ طُوبَى وكُوسَى، فهذه وإِن كان أَصلُها الصفةَ إِلا أَنها جاريةٌ مَجْرى الأَسماءِ، لأَنها لا تكونُ وصفاً بغيرِ أَلفٍ ولامٍ، فأُجرِيتْ مُجْرى الأَسماءِ التي لا تكونُ صفاتٍ.

فطُوبَى أَصلُها طُيْبَى لأَنها من الطِّيبة، وكذلك الكُوسَى أَصلُها الكُيْسَى لأَنها من الكَيْس، فقلَبوا الياءَ فيهما واواً للضمَّة قبلَها، شبَّهوا الاسمَ هنا في قلب الياء فيه واواً

---

(١) هو قول الفراء، ونسبه ابن عصفور إِلى سيبويه، وسلف ما يدفع هذه النسبة، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٤، والممتع: ٣٤٠، ٥٠٨.
وذكر الأَخفش هذا القول، وأَنه ليس بقياس، وأَشار ابن جني إِلى أَن أَبا الحسن كان يتعلَّل بهذا القول، ولا يعدُّه حجة، انظر معاني القرآن للأَخفش: ٥١٢، والمنصف: ١/ ٣٠٩-٣١٠، وانظر أَيضاً إِعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١١٦.

(٢) الصحاح (صوب)، وانظر ما سلف: ٥/ ٨٣، ١٠/ ١٧٥.

(٣) انظر مذهب الزجاج في معاني القرآن وإِعرابه: ٢/ ٣٢٠-٣٢١، والردَّ عليه في الإِغفال: ٢/ ٢٤٠ فما بعدها، والمنصف: ١/ ٣١٠، وذهب ابن عصفور إِلى أَن مذهب الزجاج هو الأَقيس عنده، انظر الممتع: ٣٤٠، ٥٠٨.

(٤) في ط، ر: «الفصل».

لسكونها وانضمامِ ما قبلَها بمُوْسِر ومُوْقِن.

وقالوا في الصفة: امرأةٌ حِيْكَى، وهي التي تَحِيكُ في مَشيها، أَي تُحرِّكُ مَنْكِبَيها، يقالُ: حاكَ في مَشيه يَحِيكُ حَيَكاناً[1]، وقالوا: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[2]، أَي جائرةٌ، من قولهم: ضازَه حقَّه يَضِيزُه إذا بَخَسَه، وجارَ عليه فيه[3].

والأَصلُ حُيْكَى وضُيْزَى بالضمِّ، لأَنه ليس في الصفات فِعْلَى بالكسر، وفيها فُعْلَى بالضمِّ، نحوُ حُبْلَى، فأَبدَلوا من الضمَّة كسرةً [١٠/ ٩٨] لتصِحَّ الياءُ على حدِّ فعلِهم في بِيْض، وأَصلُه بُيْض مثلُ حُمْرٍ، ولم يَقلبوا الياءَ هنا واواً كما فعَلوا في الكُوسَى والطُّوبَى للفرق بين الاسم والصفةِ.

وخَصُّوا الاسمَ بالقلب للفرق لأَن الاسمَ أَخفُّ من الصفة[4]، والصفةُ أَثقلُ لأَنها في معنى الفعل، والأَفعالُ أَثقلُ من الأَسماء، والواوُ أثقلُ من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيفٌ، ولم تُجعلْ في الصفة لئلَّا تزدادَ ثِقلاً.

وقد اعتَمدوا الفرقَ بين الاسم والصفةِ في فَعْلَى مفتوحَ الفاءِ ممَّا اعتلَّتْ لامُه بالياء، قالوا في الاسم: شَرْوَى وتَقْوَى، وأَصلُهما الياءُ لأَن شَرْوَى بمعنى مِثْلٍ من شَرَيتُ، وتَقْوَى من وَقَيْتُ.

وقالوا في الصفة: صَدْيَا وخَزْيَا، فصار فُعْلَى مضمومَ الفاءِ كفَعْلَى مفتوحَ الفاءِ ممَّا اعتلَّتْ لامُه بالياء، قال سيبويه عَقيبَ ذِكرِ الفرقِ بين الاسم والصفة في الكُوْسَى والحِيْكَى: «فإِنَّما فرَّقوا بين الاسم والنعتِ في هذا كما فرَّقوا بين فَعْلَى اسماً وبين فَعْلَى صفةً في بناتِ الياء التي الياءُ فيهنَّ لامٌ»[5].

---

(١) انظر الصحاح (حيك).

(٢) النجم: ٥٣/ ٢٢.

(٣) انظر الصحاح (ضيز).

(٤) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٣٦٤، وانظر تعليل ذلك فيما سلف: ١٠/ ٦١.

(٥) الكتاب: ٤/ ٣٦٤، وانظر المقتضب: ١/ ١٦٨، والأصول: ٣/ ٢٦٧، والسيرافي: ٥٨٢،=

فشُبهتْ تَفرقتُهم بين الاسم والنعتِ والعينُ ياءٌ في فُعْلَى بتَفرقتِهم بين الاسم والنعتِ واللَّامُ ياءٌ في فَعْلَى، وصار فُعْلى إِذا كانت عينُه ياءً كفَعْلَى إِذا كانت لامُه ياءً في القلب والتغيير، فعَلوا ذلك تعويضاً للياء من كثرةِ دخولِ الواوِ عليها في مواضعَ متعدِّدةٍ.

وقد كان أَبو عثمانَ يَستطرفُ [٣٣٦/ ب] هذا الموضعَ، ويَقْصُرُه على السماع ولا يَقيسُه[1]، فإِن كانت فَعْلَى بفتح الفاء عينُ الفعلِ منها ياءٌ لم يغيِّروا إِيَّاها[2] في اسم ولا صفةٍ لأَن الفتحةَ إِذا كانت بعدَها ياءٌ ساكنةٌ لم يجبْ قلبُها ولا تغييرُها بخلاف الضمَّةِ، فاعرفْه.

=والشيرازيات: ٥٣٩، والنكت: ١٢٠٣.

(١) انظر المنصف: ٢/ ١٥٧، ٢/ ١٦٣.

(٢) في د: «إياه».

القولُ في الواو والياء لامَيْن

(فصل) قال صاحب الكتاب: (حكمُهما أَن تُعَلَّا أَو تُحذَفا أَو تَسلَما، فإِعلالُهما إِما قلباً لهما إلى الألف إِذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلهما، ولم يقعْ بعدَهما ساكنٌ، نحوُ غزَا ورَمَى وعَصَا ورَحَى، أَو لإِحداهما إلى صاحبتِها كأَغْزَيتُ والغازِي ودُعِيَ ورَضِيَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن اللَّام إِذا كانت واواً أَو ياءً كانت أَشدَّ اعتِلالاً منها إِذا كانتْ عَيناً وأَضعفَ حالاً، لأَنها[١] حرفُ[٢] إِعراب، تتغيَّرُ بحركاتِ الإِعراب، وتَلحقُها ياءُ الإِضافةِ، وهي تكسرُ ما قبلها، وتَدخلُها ياءُ النَّسبِ وعلامةُ التثنيةِ، وكلُّ ذلك يُوجِبُ تغييرَها.

فهي إِذا كانت لاماً أَضعفُ منها إِذا كانت عيناً، وإِذا كانت عيناً فهي أَضعفُ منها إِذا كانت فاءً، فكلَّما بَعُدتْ عن الطَّرف كان أَقوى لها، وكلَّما قَرُبتْ من الطَّرف كان الإِعلالُ لها أَلزمَ، وفي الإِعلال ضربٌ من التخفيف، ولذلك كان أَخفَّ عليهم من استعمال الأَصل.

وإِذا وقعتْ الواوُ والياءُ طَرفاً آخِراً فلا يخلو أَمرُهما من أَحوال ثلاثٍ:

إِما الإِعلالُ، وذلك يكونُ بتغيير الحركاتِ، أَو بقلبِها إِلى لفظ آخرَ.

وإِما بحذفها لساكنٍ يَلقاها، أَو لضربٍ من التخفيف.

الثالثُ: أَن تَسلمَ وتَصحَّ.

فالأَولُ ـ وهو القلبُ ـ نحوُ قولك في الفعل: غَزَا ورَمَى، والأَصلُ غَزَوَ ورَمَيَ، ونظيرُ ذلك في الاسم عَصًا ورَحًى، والأَصلُ عَصَوٌ ورَحَيٌ لقولك: عَصَوَان ورَحَيَان، وقد تقدَّمَ الكلامُ في عِلَّة قلبِ الواوِ والياءِ أَلفاً إِذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلَهما بما أَغنَى عن إِعادته هنا[٣].

---

(١) في ط، ر: «منهما إذا كانتا عينات، وأَضعف حالاً لأنهما»، وما أثبت عن د، وهو الصواب.

(٢) في د، ط، ر، «حروف»، تحريف.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٤- ٣٥.

وقولُه: «**إن لم يقعْ بعدَهما ساكنٌ**»، كأنه تحرَّزَ من مثل الغَلَيَان والنَّزَوَان وغَزَوا ورَمَيا، لأنه لو أُعِلَّا والحالةُ هذه لأدَّى إلى إسقاطِ أَحدِهما، فكان يُلْبِسُ، وقد تقدَّمَ ذلك أَجمعُ.

وقولُه: «**أو لإحداهما إلى صاحبتها كأَغْزَيتُ والغازِي ودُعِيَ ورَضِي**»، فأَما أَغْزَيتُ فأَصلُها أَغْزَوْتُ[1]، وإنما قلَبوها ياءً لوقوعها رابعةً، والواوُ إذا وقعتْ رابعةً فصاعداً قُلِبت ياءً.

وإنما قلَبوها ياءً [١٠/ ٩٩] حملاً لها على مضارِعِها في يُغْزِي، وإنما قُلِبتْ في المضارع لوقوعها طَرفاً بعد مكسورٍ، وكذلك فيما ذُكرَ من نحو الغازِي والداعِي ودُعِيَ ورَضِيَ، كلُّ ذلك لوقوعِها طَرفاً بعد كسرةٍ، لأَن الطَّرفَ ضعيفٌ يَتطرَّقُ إليه التغييرُ، مع أَنه بعُرْضِيَّةٍ أَن يُوقَفَ عليه، فيَسكنَ، والواوُ متى سَكَنتْ وانكسرَ ما قبلها قُلِبتْ ياءً، نحوُ مِيْزان ومِيْعاد.

قال صاحب الكتاب: (وكالبَقْوَى والشَّرْوَى والجِبَاوَة، أو إسكاناً كيَغزُو ويَرْمي، وهذا الغازِيْ ورامِيْك، وحذفُها في نحو لا تَرْمِ ولا تَغْزُ واغْزُ وارْمِ، وفي يَدٍ ودَمٍ، وسلامتُها في نحو الغَزْوِ والرَّمْي ويَغْزُوانِ ويَرْمِيان وغَزَوَا ورَمَيا).

قال الشارح: أَما البَقْوَى والشَّرْوَى فقد تقدَّمَ الكلامُ عليه[2]، وسيُوضَّحُ أَمرُه فيما بعدُ[3]، وأَما الواوُ والياءُ في الغَزْو والرَّمْي فإنما صحَّتَا ولم تُعَلَّا لأَنه لم يُوجَدْ فيهما ما يوجِبُ التغييرَ والإعلالَ، فبقيت صحيحةً على الأَصل.

وأَما يَغْزُوَان ويَرْمِيان وغَزَوَا ورَمَيَا فإنما صحَّتْ الواوُ والياءُ لوقوع الأَلفِ الساكنةِ بعدَهما[4]، فلو أَخذتَ تَقلبُ الواوَ والياءَ أَلفاً لاجتمعَ أَلفانِ، وكان يَلزمُ حذفُ إحداهما أَو تحريكُها، فقُلِبتْ همزةً، ويؤدِّي إلى توالي إعلالَين، وذلك مكروهٌ عندهم[5]، أَو يُلْبِسُ،

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٧.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٦٥.

(٣) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٢١٣.

(٤) انظر سر الصناعة: ٦٦٧-٦٦٨.

(٥) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦، ١٠/ ١١٤.

ألا ترى أنك لو قلبتَ الواوَ في غَزَوَا والياءَ في رَمَيَا، ثم حذفتَ إحداهما لالتبسَ التثنيةُ بالواحد مع أنَّ يَغْزُوانِ[١] ويَرْميانِ قبلَ الواوِ مضمومٌ، وقبلَ الياء مكسورٌ؟ ولا يَلزمُ من ذلك قلبُهما ألفاً، فأُقرَّا لذلك على حالهما.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَجريان في تحمُّلِ حركاتِ الإعرابِ مَجْرى الحروفِ الصِّحاحِ إذا سَكَنَ ما قبلهما في نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ وعَدُوٍّ وعَدِيٍّ وواوٍ وزايٍ وآيٍ، وإذا تَحرَّكَ ما قبلَهما لم تَتحمَّلا إلا النصبَ، نحوُ لن يغزوَ ولن يرميَ، وأُريدُ أن تَستقيَ وتَستدعيَ، ورأَيتُ الرامِيَ والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ).

قال الشارح: إنما أَجرَوهما مُجْرى الحروفِ الصحاحِ من قِبلِ أَن أَصلَ الاعتلالِ فيهما إنما هو شَبهُهما بالألف، وإنما تكونان كذلك إذا سَكَنَتا، وكان قبلَ الياءِ كسرةٌ، وقبلَ الواوِ ضمَّةٌ، فتصيران كالأَلف لسكونهما وكونِ ما قبلَ كلِّ واحدةٍ منهما حركةً من جنسِها[٢]، كما أَن الأَلفَ كذلك، فهي ساكنةٌ وقبلَها فتحةٌ، والفتحةُ من جِنس الأَلفِ، فإذا سَكنَ ما قبلَهما خَرجَتا من شَبه الأَلفِ، لأَن الأَلفَ لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحاً، فلذلك يقولون: هذا ظَبْيٌ، ورأيتُ ظَبْياً وغَزْواً، ومررتُ بظَبْيٍ وغَزْوٍ[٣].

ومثلُ ذلك عَدُوٌّ وعَدِيٌّ من جهةِ أَن الحرفَ المشدَّدَ أَبداً حرفان من جنسٍ واحدٍ، الأَولُ منهما ساكنٌ، فالواوُ الأُولى من عَدُوٍّ[٤]، والياءُ الأُولى من عَديٍّ[٥] ساكنتان فيهما بمنزلة الباءِ من ظَبْيٍ والحاءِ من نِحْيٍ.

وكذلك واوٌ وزايٌ وآيٌ، الواوُ والياءُ في هذه الكَلِمِ صحيحةٌ غيرُ معتلَّةٍ لأَن الواوَ والياءَ إذا وقَعتا طَرفاً فإنهما لا تَعتلَّان إلا إذا وقَعتا بعد أَلفٍ زائدةٍ، نحوُ كِساءٍ ورِداءٍ،

(١) في ط، ر: «أن في يغزوان»، مقحمة.
(٢) في ط، ر: «جنسهما»، وما أثبت أحسن.
(٣) سقط من ط، ر: «هذا ظبي ورأيت... وغزو»، وجاء مكانه «ظبي وغزو»، وانظر المنصف: ٢/ ١٣٩.
(٤) سقط من ط، ر: «من عدو».
(٥) سقط من ط، ر: «من عديّ».

فأما إذا وقَعتا بعد أَلفٍ منقلبةٍ عن حرفٍ أَصليٍّ فإنهما لا تَعتلَّان لئلَّا يتوالَى في الكلمة إعلالان إعلالُ العينِ واللَّامِ.

فأما الأَلفُ في واوٍ فذهبَ أَبو الحسن إلى أنها منقلِبةٌ من واوٍ، واستدلَّ على ذلك بتفخيم العربِ إيَّاها، وأنه لم يُسمَعْ فيها الإمالةُ، فقضَى لذلك أَنها من الواو، وجعلَ حروفَ الكلمةِ كلَّها واواتٍ.

وذهبَ غيرُه إلى أَن الأَلفَ فيها منقلِبةٌ من ياءٍ، واحتجَّ بأَنه إن جعلَها من الواو كانت الفاءُ والعينُ واللَّامُ كلُّها لفظاً واحداً، قال: وهذا غيرُ موجودٍ، فعَدَلَ إلى القضاء بأَنها من ياء.

والوجهُ الأَولُ، وذلك أَن انقلابَ العينِ عن [١٠/ ١٠٠] الواوِ أَكثرُ من انقلابها عن الياء، والعملُ إنما هو على الأَكثر، وبذلك وصَّى سيبويه[1]، وأَيضاً لم يُسمعْ الإمالةُ فيها، وهذا يؤَكِّدُ أَنها من الواو[2].

وأَما زايٌ فللعرب فيها مذهبان، منهم مَن يجعلُها ثلاثيَّةً، ويقولُ: زايٌ، ومنهم مَن يجعلُها ثنائيَّةً، ويقولُ: زَيْ، فمَن جعلَها ثلاثيَّةً فينبغي أَن يكونَ أَلفُها منقلِبةً عن واوٍ، ويكونَ لامُها ياءً، فهو من لفظِ زَوَيْتُ، إلا أَن عينَه اعتلَّتْ وسَلمَتْ لامُه.

والقياسُ أَن يعتلَّ اللَّامُ، ويَصحَّ العينُ، كقولك: هَوَى ونَوَى وشَوَى ولَوَى، لكنَّه أُلحقَ بباب ثايَةٍ وغايَة في الشذوذ، والثَّايَةُ: مأْوى الإبلِ والغنمِ، والغايَةُ: مَدَى الشيءِ، والعَلَمُ أَيضاً[3].

فهذه متى جُعلتْ اسماً للحرف أُعربتْ، فقلتَ: هذه زايٌ حَسنةٌ وكتبتُ [٣٣٧/ أ] زاياً حسنةً، فإن هذه الأَلفَ ملحَقةٌ في الإعلال بثَايٍ وغَايٍ، وأَلفُه منقلِبةٌ عن واوٍ على ما

---

(١) هي عبارة ابن جني في المنصف: ٢/ ١٤٠، وانظر الكتاب: ٣/ ٤٦٢، وسر الصناعة: ٥٩٨-٥٩٩، وسلف الكلام على المذهبين السالفين في ألف (واو): ١٠/ ١١٥.

(٢) سقط من ط، ر قوله: «وأيضاً لم... الواو».

(٣) كذا في الصحاح (ثوا)، (غيا).

تقدَّمَ، وإذا كانت حرفَ هجاءٍ فألفُه غيرُ منقلِبةٍ، لأنه ما دامَ حرفاً فهو غيرُ متصرِّفٍ، وألفُه غيرُ مَقضيٍّ عليها بالانقلاب.

وأما مَن قال: زَيْ وأجراها مُجْرى كَيْ فإنه إذا سَمَّى بها زادَ عليها ياءً ثانيةً، وقال: هذا زيٌّ كما أنه إذا سمَّى بكَيْ زادَ عليها ياءً أُخرى، وقال: هذا كَيٌّ[١]، ورأيتُ كَيّاً.

وأما مَن قال: زاءٌ فهمزَ فهو ضعيفٌ، وهي لغةٌ قليلةٌ جدّاً[٢]، ووجهُها أنه يُشبِّهُ ههنا الألفَ بالزائدةِ، إذ لم تكنْ منقلِبةً

وأما آيٌ فهو جمعُ آيَة على حدِّ تَمْرة وتَمْر، ولم يُعِلُّوا الياءَ وإن وقعتْ طرفاً بعد ألفٍ، لأن الألفَ عينُ الكلمةِ، وهي منقلِبةٌ عن ياءٍ، فلو أَعَلُّوها لَوالَوْا على الكلمةِ إعلالَين، وذلك مكروهٌ عندهم[٣]، ووزنُ آية فَعَلَةٌ كَشَجَرة، فقلَبوا العينَ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها[٤].

وذهبَ آخَرونَ إلى أنها فَعْلَة بسكون العينِ، فقلَبوا الياءَ الأُولى ألفاً لانفتاح ما قبلَها على حدِّ قولهم في طَيِّئ: طائيٌّ، وفي النَّسب إلى الحِيْرة: حارِيٌّ[٥]، حكَى ذلك سيبويه عن غير الخليل[٦]، وهو مذهبُ الفرّاء[٧]، كأنه نظرَ إلى كثرة فَعْلَة، فحمَلَ على الأكثر.

---

(١) من قوله: «فمن جعلها ثلاثية....» إلى قوله: «كيٌّ» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٠٤-٨٠٦ بخلاف يسير.

(٢) الزاي فيها خمس لغات، انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٧٥، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٩٩، ١٣٤، والمقصور والممدود للقالي: ٢٩١، والخصائص: ٣/ ٢٧٧.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.

(٤) هو قول الخليل، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٧، وما سيأتي.

(٥) انظر ما سلف: ٥/ ٣٠٤.

(٦) وهذه عبارة ابن جني أيضاً، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٨، وسر الصناعة: ٢٣، ٣٠٨، والمنصف: ٢/ ١٤٢-١٤٣.

(٧) هو مذهبه كما في الممتع: ٥٨٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١١٨، والارتشاف: ٣٠١، واستظهر أبو حيان أنه قول سيبويه، ويعضد ذلك أمران، أولهما قول سيبويه بعد أن ذكر قول الخليل: «وقال غيره»، ولعله يريد نفسه، وثانيهما قوله معقباً على هذا القول: «وهذا قول».=

وإنما قلَبوا الياءَ ألفاً مع سكونها لاجتماع الياءَين لأنهما تُكرَهان كما تُكرَهُ الواوان، فأبدَلوا من الأُولى الألفَ، كما قالوا: الحيَوان، وكما قالوا: أَوَاصِل في جمع واصِلة، والوجهُ الأَولُ أنَّه على فَعَلَة كشجَرة وثَمَرة، فقلبوا الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، هذا هو القياس[١].

وقولُه: «إذا تحرَّكَ ما قبلَها» يريدُ بالحركة التي يَسوغُ أَن يُحرَّكَ بها، وذلك بأَن يكونَ قبلَ الواو ضمَّةٌ، وذلك إنما يكونُ في الأَفعال، نحوُ يَغْزُو، ويَدْعُو، ولا يكونُ مِثلُه في الأَسماء، ويكونَ قبلَ الياءِ كسرةٌ، وذلك يقعُ في الأَسماءِ والأَفعالِ، فالأَسماءُ نحوُ القاضِي والرَّامِي، والأَفعالُ نحوُ يَرمِي ويَسْقي، وذلك أَنه إذا انفتحَ ما قبلَهما قُلِبتا أَلفَين، نحوُ عَصَا ورَحَى، وإذا انضَمَّ ما قبلَ الياءِ انقلبتْ واواً على حدِّ مُوْسِر ومُوْقِن، وإذا انكسَرَ ما قبلَ الواوِ قُلبتْ ياءً، ولا يقعُ قبلَ الواوِ إلا الضمَّةُ، ولا يقعُ قبلَ الياءِ إلا الكسرةُ.

فإذا كانت الواوُ والياءُ على الشرط المذكورِ لم تَتحمَّلا من حركات الإعرابِ إلا الفتحَ لخِفَّةِ الفتحةِ، وتُسكَّنان في موضعِ الرفع، وذلك استثقالاً للضمَّة عليهما، فتقولُ: هو يَغْزو ويَرْمي، ولن يغزوَ ولن يَرميَ، فتُثبتُ الفتحةَ لخفَّتها، وتُسقطُ الضمَّةَ لثِقلِها، وتقولُ في الاسم: هذا الرَّامي والعَمِي والمُضَوْضي، وإنما حذَفوا الضمَّة لثِقلها على الياء المكسورِ ما قبلها، وتقولُ في النصب: رأَيتُ الراميَ والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ بالنصب، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك، وإنما كُررَ الكلامُ على حسَب ما اقتضَاه الشرحُ.

قال صاحب الكتاب: (وقد جاءَ الإِسكانُ في قوله:

أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بأُمٍّ ولا أَبِ

وقولِ الأَعشى:

فآلَيْتُ لا أَرْثِي لها مِنْ كَلالةٍ ... ولا مِنْ حَفَىً حتَّى تُلاقِيْ مُحمَّدا

=وفي المسألة قول ثالث للكسائي، وهو أن يكون وزن آية فاعلة، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/١١٨، والارتشاف: ٣٠٠.

(١) سقط من ط، ر: «كشجرة وثمرة.... القياس».

وقولِه:

يــــا دارَ هِنْــــدٍ عَفَــــتْ إِلَّا أَثافيْهــــا

وفي المَثَل: «أَعْطِ القَوسَ بارِيْها»، وهما في حال الرفعِ ساكنتان، وقد شذَّ التحريكُ في قوله:

مَــــوَالِيٌ كَكِبــــاشِ العُــــوْسِ سُــــحَّاحُ

ولا يقعُ في المجرور إلا الياءُ، لأَنه ليس في [١٠/ ١٠١] الأَسماء المتمكِّنةِ ما آخِرُه واوٌ قبلَها حركةٌ، وحكمُ الياءِ في الجرِّ حكمُها في الرفع، وقد رُويَ لجرير:

فيَوْمــاً يُجَــازِينَ الهَــوَى غــيْرَ مــاضِيٍ ... ويَومــاً تَــرَى مِــنْهنَّ غَــوْلاً تَغَــوَّلُ

وقال ابنُ قَيسِ الرُّقيّاتِ:

لا بــارَكَ اللهُ في الغَــوانِي هَــلْ ... يُصْــبِحْنَ إِلَّا لَهُــنَّ مُطَّلَــبُ

وقال آخر:

مــا إِنْ رأَيــتُ ولا أَرَى في مُــدَّتي ... كَجَــوارِيٍ يَلْعَــبْنَ في الصَّــحْراءِ)

قال الشارح: اعلمْ أَن مِن العرب مَن يشبِّهُ الياءَ والواوَ بالأَلف لقُربهما منها[١]، فيُسكنُهما في حال النصبِ، ويَستوي لفظُ المرفوعِ والمنصوبِ، فمن ذلك ما أَنشدَه، وهو قولُه:

أَبَــى اللهُ أَنْ[٢] أَســمُوْ بــأُمٍّ ولا أَبِ

وأَولُه:

ومــالِيَ أُمٌّ غيْرُهــا إِنْ تَركتُهــا

البيتُ لعامرِ بنِ الطُّفيل، وقبلَه:[٣]

---

(١) كذا في المنصف: ٢/ ١١٤.

(٢) سقط من ط: «أَن». خطأ.

(٣) البيتان في ديوانه: ١٣، والشعر والشعراء: ٣٣٦، والكامل للمبرد: ١/ ١٦٣، والصناعتين:=

وإِنِّيْ وإِنْ كنتُ ابنَ سَيِّدِ عامِرٍ وفارِسَها المشهورَ في كلِّ مَوْكِبِ

فما سَوَّدَتْني عامِرٌ عنْ وِراثةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بأُمٍّ ولا أَبِ

هكذا رُوِيَ أَيضاً، الشاهدُ فيه إِسكانُ الواوِ في «أَسمُوْ»، وهو منصوبٌ بأَنْ، فمنهم مَن يجعلُ ذلك لغةً، ومنهم مَن يجعلُه ضرورةً، قال المبرِّدُ: «إِنه من الضرورات المستحسَنةِ»(١)، ومن ذلك قولُ الأَعشى(٢): [١٠/ ١٠٢]

فآلَيْتُ لا أَرْثي إِلخ

الشاهدُ فيه إِسكانُ الياءِ في «تُلاقيْ، وهو منصوبٌ بحتَّى(٣)، ويجوزُ أَن يُخاطِبَ الناقةَ وتكونَ التاءُ لخطابِها لا للغِيبةِ، وهو جائزٌ للخروج إِلى الخطابِ بعدَ الغيبةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٤) بعدَ قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٥)، ويُروَى «حتَّى تَزورَ»(٦)، ولا شاهدَ فيه على ذلك.

المعنى أَنه لا يَرِقُّ لها من الإِعْياء والكَلَالِ فيَرفُقَ بها حتى تصلَ إِلى محمَّد ﷺ، وكان

=٣٩٢، والخزانة: ٣/ ٥٢٧-٥٢٨، والبيت الشاهد لعامر في شرح أبيات المغني: ٨/ ٤٦، وجاء بلا نسبة في المحتسب: ١/ ١٢٧، والخصائص: ٢/ ٣٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٣.

(١) حكاه عنه الفارسي في الإغفال: ٢/ ١٩١-١٩٢، وابن جني في المحتسب: ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٣، وابن سيده في المخصص: ١٢/ ١٣٣، وعبارة المبرد: «ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب، فيكون ذلك جائزاً له»، المقتضب: ٤/ ٢١، وانظر ضرائر الشعر: ٩٠.

(٢) سلف البيت قبل قليل، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٩٨، وزد كتاب الشعر: ١٩٥، والروض الأنف: ٢/ ١٣٣، وسفر السعادة: ٩٦، ٨١٧، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٢٠٤.

(٣) قوله: «منصوب بحتى» تسمُّح، إذ مذهبه أن النصب بأن مضمرة بعد حتى، انظر ما سلف: ٧/ ٣٨.

(٤) الفاتحة: ١/ ٥، ومن قوله: «ويجوز أن تكون...» إلى الآية قاله الفارسي في كتاب الشعر: ١٩٥، وذكر وجهاً آخر، وهو أن تكون التاء في «تلاقي» للمخاطب، والمعنى حتى أُلاقيَ، إلا أنه نزل نفسه منزلة المخاطب.

(٥) الفاتحة: ١/ ٢.

(٦) هي رواية الديوان: ١٣٥، وسفر السعادة: ٨١٧.

الأَعشى أَتى مكةَ بعد ظهورِ رسولِ الله ﷺ، وكان قد سَمِعَ بخبرِه في الكتب، فأَتاه وهو ضريرٌ، فأَنشدَه هذه القصيدةَ، وأَولُها[1]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... وبِتَّ كما باتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد جاء ذلك في الأَسماء، قال الشاعر[2]:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثافِيْها

البيتُ، والشاهدُ فيه إِسكانُ أَثافيْها وهو منصوبٌ لأَنه استثناءٌ من مُوجَبٍ ضرورةً، ويجوزُ أَن يكونَ أَثافيْها مرفوعاً من قَبيلِ الحملِ [١٠/ ١٠٣] على المعنى، كأَنه قال: لم يَبْقَ إِلا أَثافيها، ونظيرُه قولُه[3]:

.... لم يَدَعْ ... مِنَ المالِ إِلَّا مُسْحَتاً أَو مُجَلَّفُ

كأَنه قال: بقي مُجَلَّفٌ[4]، يصفُ داراً عَفَتْ ودَرَسَتْ، ولم يَبْقَ من آثارها إِلا الأَثافي، وهي مَوَاقدُ النار، الواحدُ أُثْفِيَّةٌ، قال الأَخفشُ: أَثافٍ لم يُسمعْ من العرب بالتثقيل، وقال الكسائيُّ: سُمعَ فيها التثقيلُ[5]، وأَنشدَ[6]:

---

(١) الديوان: ١٣٥، والخصائص: ٣/ ٣٢٢، وانظر الروض الأنف: ٢/ ١٣٢، ٢/ ١٣٧.

(٢) عجز البيت:

بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَاراتٍ فوَادِيها

وقائله الحطيئة، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦٨، وزد كتاب الشعر: ١٩٥، والنكت: ٨٧٢.

(٣) سلف البيت: ١/ ٧٢.

(٤) هو توجيه الفارسي، انظر ما سلف: ١/ ٧٢.

(٥) انظر القولين السالفين منسوبين إلى قائليهما في العضديات: ٤٣-٤٤، والمحتسب: ١/ ٩٤، والأول منسوب إلى أبي الحسن في الشيرازيات: ٥٤٢، والمنصف: ٢/ ١٨٦، وذكر السخاوي في سفر السعادة: ٣١ أن علي بن سليمان يقول: «الوجه التثقيل لأنه الأصل والوزن فيه مستقيم»، والقولان بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٩٥، والإغفال: ١/ ٥٥، ١/ ١٠٩-١١٠، وسر الصناعة: ١٧٣، وشرح شواهد الشافية: ٥٩-٦٠، وانظر المنصف: ٣/ ٨١.

(٦) عجز البيت:=

أثـــافِيَّ سُـــفعاً في مُعَـــرَّسٍ مِرْجَـــلِ

والأُثْفِيَّةُ فُعْلِيَّةٌ عند مَن قال: أَثَّفتُ القِدرَ، ومَن قال: ثَفَّيتُها فهو أُفْعُولة[1]، نحوُ أُمْنِيَّة وأمـــانيَّ، وقـــد قُـــرئَ ﴿إِلَّآ أَمَانِىَ﴾[2]، و﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[3]، والياءُ فيه[4] كلُّه خفيفةٌ، ومن ذلك قولُ الراجز[5]:

سَـــوَّى مَسَـــاحِيْهِنَّ تَقْطِـــيطَ الحُقَـــقْ تَفْلِيـلُ مـا قـارَعْنَ مِـن سُمْرِ[6] الطُّـرَقْ

يريدُ مَسَاحِيَهن، فأسكنَ، ومن ذلك[7]:

كَفَى بالنَّأْيِ مِن أَسْماءَ كافِي [٣٣٧/ ب] ولـــيس لحُبِّهـــا إِذْ طـــالَ شـــافِي

= ونُؤيـــاً كجِـــذْمِ الحـــوضِ لم يَتـــثلَّمِ

والبيت لزهير، وهو في ديوانه: ١٨، والمنصف: ٣/ ٨٢، وورد بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٩٤.

(١) كذا في العضديات: ٤٤-٤٥، وسر الصناعة: ١٧٣، والمنصف: ٢/ ١٨٥-١٨٦.

(٢) البقرة: ٢/ ٧٨.

(٣) النساء: ٤/ ١٢٣، قرأ بتخفيف الياء وسكونها في «أماني» أبو جعفر وشيبة والحكم بن الأعرج، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤٠، ١/ ٤٩٠، والمحتسب: ١/ ٩٤.

(٤) في ط، ر: «في»، وما أثبت أحسن.

(٥) هو رؤبة، والبيتان في ديوانه: ١٠٦، والكامل للمبرد: ٣/ ٢١-٢٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣، والمحتسب: ١/ ١٢٦، ١/ ٢٩٠، والمنصف: ٢/ ١١٤، وسمط اللآلى: ٣٢٢، والبيت الأول لرؤبة في الكتاب: ٣/ ٣٠٦، والنكت: ٨٧٢، وهو بلا نسبة في الإغفال: ٢/ ١٩١، والمخصص: ١٢/ ١٣٣، والبيتان بلا نسبة في العضديات: ٣٨-٣٩، والتمام: ١٦٩.

والمساحي مفردها مِسْحاة، والمسحاة: الآلة التي يُقْشَر بها الأرض، استعارها رؤبة لحوافِر الحُمر، اللسان (سحا).

التقطيط: قطعُ الشيء، ونصب تقطيط على المصدر، والحُقق جمع حُقَّة وحُقّ، والحقة: المنحوت من الخشب والعاج، وتفليل: تقطيع، والطُّرَق: ما تطاول من الحجارة بعضها على بعض.

(٦) في ط: «سم»، تحريف، «سَمُّ كل شيء: خَرْتُه وثَقْبُه» اللسان (سمم).

(٧) سلف البيت: ٦/ ٧١- ٧٢.

ومن ذلك المثَلُ «أَعْطِ القَوسَ بارِيْها»(١)، وهذا الإسكانُ في الياء لقُربِها من الألف، والواوُ محمولةٌ عليها.

وقومٌ من العرب يُجْرون هذه الياءَ مُجْرى الصحيحِ، يحرِّكونها بحركاتِ الإعراب، فيقولُ(٢): هذا قاضيٌ، ورأيتُ قاضياً، ومررتُ بقاضِيٍ(٣)، ومن ذلك قولُ الشاعر(٤):

مَوَاليٌ كَكِباشِ العُوْسِ سُحَّاحُ

الشاهدُ فيه رفعُ مَوالي ضرورةً، والعُوْسُ: ضربٌ من الغَنم، يقالُ: كَبْشٌ عُوْسِيٌّ، وقيل: العُوسُ: موضعٌ يُنسبُ إليه الكِباشُ(٥)، [١٠/ ١٠٤] وسُحَّاحٌ بالحاء غيرِ المعجَمةِ: سِمَانٌ، يقالُ: شاةٌ سُحَاحٌ، كأَنَّها تَسُحُّ الوَدَكَ، أَي تصبُّه(٦)، ومن ذلك قولُ الآخَر(٧):

---

(١) المثل بضعة بيت، هو:

يا بارِيَ القوسِ بَرْياً ليْس يُحْكمُه   لا تُفْسِدِ القوسَ أَعْطِ القوسَ بارِيْها

والبيتُ بلا نسبة في مجمع الأمثال: ٢/ ١٩، وشرح شواهد الشافية: ٤١١، وانظر الفاخر: ٣٠٤-٣٠٥، والمستقصى: ١/ ٢٤٧.

(٢) في ط، ر: «فتقول». وما أثبت أحسن.

(٣) انظر مصادر الحاشية القادمة.

(٤) صدر البيت:

قد كادَ يذهبُ بالدُّنيا ولذَّتِها

حكى البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٤٠٢ عن ابن المستوفي عن ابن السراج أن قائل البيت جرير، وخلا ديوانه وأصول ابن السراج منه، ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم الشواهد العربية: ٨٥ إلى جرير بن عبد الله البجلي، وورد بلا نسبة في النكت: ١٤٦-١٤٧، وفرحة الأديب: ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦١٥، وضرائر الشعر: ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٨٢، وعجزه في معجم البلدان (عوس) بلا نسبة.

(() موضع بالشام، معجم البلدان (عوس)، وانظر اللسان (عوس).

(٦) قاله الأصمعي، انظر الصحاح (سحح).

(٧) سلف البيت: ١٠/ ١٩٦، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦٩، وجاء فيه أن البيت في العضديات: ٢٦١، وهو سهوٌ، وزد أمالي الزجاجي: ٨٣ وشرح الجمل لابن=

ما إِنْ رأَيْتُ إِلخ

فبعضُهم يجعلُ ذلك ضرورةً، وعلى هذا يكونُ قد جمعَ بين ضرورتَين، إِحداهما: أَنه قد كسَرَ الياءَ في حال الجرِّ، والثانيةُ: أَنه صَرَفَ، وقد يُنشَدُ هذا البيتُ بالهمزة.

ولا يقعُ في المجرور إلا الياءُ، لأَن الجرَّ إِنما يكونُ في الأَسماء المتمكِّنةِ، وليس في الأَسماء المتمكِّنةِ ما آخرُه واوٌ قبلَها حركةٌ، لأَن الحركةَ إِن كانت فتحةً صيَّرَتْها أَلفاً كعَصَا ورَحَى، وإِن كانت كسرةً قلَبَتْها ياءً كالداعِي والغازِي، وليس في الأَسماء اسمٌ آخرُه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ، إِنما ذلك في الأَفعال، نحوُ يغزُو ويدعُو، وسيوضِّحُ أَمرُ ذلك وعِلتُه فيما بعدُ، وقد رُوِيَ لجرير(1):

فيَوماً يُجازِينَ إِلخ

وذلك على لغةِ مَن يقولُ: هذا قاضِيٌ، ورأَيتُ قاضِياً، ومررتُ بقاضِيٍ، وهو يَمْضِيُ ويَغزوُ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وتَسقطان في الجزم سقوطَ الحركةِ، وقد ثَبَتا في قوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعْتذِراً ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقولِه:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنباءُ تَنْمِي ... بما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ

وفي بعض الروايات عن ابن كثير «إِنَّه مَنْ يَتَّقي ويَصْبِرْ»، وأَما الأَلفُ فتَثبتُ ساكنةً

=عصفور: ٢/ ٥٨٣، وضرائر الشعر: ٤٤، والتذييل والتكمل: ١/ ٢١١.

(١) سلف البيت: ١٠/ ١٩٦، وهو في ديوانه: ١٤٠، والكتاب: ٣/ ٣١٤، ونوادر أبي زيد: ٥٢٤، والمقتضب: ١/ ١٤٣-١٤٤، والأصول: ٣/ ٤٤٣، وكتاب الشعر: ٢٠٦، والمنصف: ٢/ ٨٠، ٢/ ١١٤، والخصائص: ٣/ ١٩٥، وضرائر الشعر: ٤٢، ونسب إلى أعرابي من بني كلب في العضديات: ٣٧- ٣٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٨، وجاء بلا نسبة في النكت: ٨٧٦.
والرواية في ديوان جرير بشرح ابن حبيب: ١٤٠، وبشرح الصاوي: ٤٥٥ «غير ماصباً»، ولا شاهد فيه حينئذ، والرواية في سائر المصادر كما أثبتها الشارح.

أَبداً إلا في حالِ الجزمِ، فإنها تسقطُ سقوطَهما، نحوُ لم يَخْشَ، ولم يُدْعَ، وقد أَثبتَها مَن قال:

كـأَنْ لم تَـرَى قَبـلِيْ أَسِـيراً يَمانِيـا

ونحوُه:

مـا أَنْسَ لا أَنْسـاه آخِـرَ عِيْشَـتي ... مـا لاحَ بـالمَعْزاءِ رَيْـعُ سَرَابِ

ومنه:

ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الواوَ والياءَ تَسقطان في الجزمِ، لأَنهما قد نُزِّلتا منزلةَ الضمَّةِ من حيث كان سكونُهما علامةً للرفع، فحذَفوهما للجزم كما تُحذفُ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك مستوفًى، وربَّما أَثبَتوهما في موضعِ [١٠/ ١٠٥] الجزم، ومن ذلك قولُه[١]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ إِلخ

وقولُ الآخر[٢]:

أَلَمْ يأْتيكَ إِلخ

ووجهُ ذلك أَنه قدَّرَ في الرفع ضمَّةً مَنويَّةً، فحذَفها وأَسكنَ الواوَ[٣] كما يَفعلُ في الصحيح، وهو في الياء أَسهلُ منه في الواو، لأَن الواوَ المضمومةَ أَثقلُ من الياء المضمومةِ[٤]، فأَما البيتُ الأَولُ فإنه يقولُ: لمْ تَهْجُ لأَنك اعتذرتَ، ولم تَترُكْ الهَجْوَ لأَنك هَجوتَ، وبعد البيت الثاني[٥]:

وتَحْبِسُـها علـى القُـرشِيِّ تُشْرَى ... بـأَدْراعٍ وأَسْـيافٍ حِـدَادِ

---

(١) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧٠، وزد شرح السبع الطوال: ٧٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٨.

(٢) سلف البيت: ٨/ ٤٥.

(٣) هو توجيه الفارسي في كتاب الشعر: ٢٠٥، والعضديات: ٣٤.

(٤) من قوله: «قدر في الرفع...» إلى قوله: «المضمومة» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١١٥-١١٦، وانظر سر الصناعة: ٦٣٠-٦٣١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٨.

(٥) البيت ضمن أبيات في أمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٧.

يقول: أَلَمْ يأْتيك نبأُ لَبُونِ بني زيادٍ؟ ودلَّ عليه قولُه: والأَنْباءُ تَنْمِي، ويَحتملُ أَن تكونَ الباءُ مَزيدةً مع الفاعل على حدِّ ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(١)، وحَسُنَ زيادةُ الباءِ إِذ كان المعنى أَلم تَسمعْ بما لاقتْ(٢).

وبَنو زياد الرَّبيعُ بنُ زيادٍ العبسيِّ وإِخوتُه، وهم الكَمَلَةُ أَولادُ فاطمةَ بنتِ الخُرْشُب، والشِّعرُ لقَيس بنِ زهير، وسببُ هذا الشِّعرِ أَن الرَّبيعَ طلبَ من قيس دِرْعاً، وبينما هو يُخاطبُه والدِّرعُ مع قيسٍ إِذ أَخذَها الربيعُ، وذهبَ، [١٠/ ١٠٦] فلقيَ قيسٌ أُمَّ الربيع فاطمةَ، فأَسرَها ليَرْتهنَها على ردِّ الدرع، فقالت له: يا قيسُ أَين عَزَبَ عنك عقلُك؟ أَترى بني زيادٍ مُصالِحِيكَ وقد أَخذتَ أُمَّهم فذهبتَ بها، وقد قال الناسُ ما قالوا؟ فخلَّى عنها، وأَخذَ إِبلَ الربيع وساقَها إِلى مكة، فاشترى بها من عبد الله بن جُدْعان سلاحاً، وعَنَى باللَّبُون هنا جماعةَ النُّوقِ التي لها لَبنٌ(٣).

ومن ذلك قراءةُ ابن كثير ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾(٤) على جزمِ الضمَّةِ المقدَّرةِ في «يتَّقي»، وأَثبتَ الياءَ ساكنةً، ويجوزُ أَن تكونَ «مَنْ» هنا موصولةً لا شرطاً، و«يتَّقي» مرفوعٌ لأَنه الصِّلةُ، و«يَصْبرْ» عُطفَ عليه، إِلا أَنه جزَمَه لأَن «مَنْ» وإِنْ كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط(٥)، ولذلك تدخلُ الفاءُ في خبرها إِذا كان صلتُها فعلاً، فعُطفَ

---

(١) النساء: ٤/ ٧٩، ١٦٦، وانظر ما سلف: ٨/ ٤٤.

(٢) هو تأويل ابن جني ولفظه في المحتسب: ١/ ٢٣٥، وانظر ما سلف: ٨/ ٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١١٨-١١٩.

(٣) انظر هذا الخبر في مجمع الأمثال: ١/ ١٩٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٦-١٢٧، والخزانة: ٣/ ٥٣٦.

(٤) يوسف: ١٢/ ٩٠، قال ابن مجاهد: «قرأ ابن كثير وحده ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل»، كتاب السبعة: ٣٥١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١١٩، والتيسير: ١٣١، والنشر: ٢/ ١٨٧، ٢/ ٢٩٧، والإتحاف: ٢٦٧.

(٥) هذا أحد توجيهات ثلاثة وجَّه بها الفارسي الآية، انظر الحجة له: ٤/ ٤٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧١.

على المعنى فجُزِمَ، كما قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، لأنه بمعنى أَخِّرْني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ.

وبعضُهم يجعلُ الواوَ في «يَهْجُو» إشباعاً حدثَ عن الضمَّة قبلَها[2]، والياءَ في «أَلَمْ يأْتيك» إشباعاً حدثَ عن الكسرة، فعلى هذا يكونُ وزنُ يهجُو ويَأْتيك هنا يَفْعُو ويَفْعِيكَ، وقد انحذفتْ اللَّامُ للجزم، وذلك على حدِّ[3]:

..........تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ونحوِ قوله[4]:

..........أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وقد شبَّه بعضُهم الألفَ بالياء في موضعِ الجزمِ كما شبَّهوا الياءَ بالألف حين أُسكِنتْ في موضعِ النصب، ومن ذلك ما أنشدَه أبو زيد[5]:

إِذا العُجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

---

(١) المنافقون: ٦٣/ ١٠، انظر ما سلف: ٢/ ٢٥٦، ٧/ ٩٩، ٨/ ١٢٤، والحجة للفارسي: ٤/ ٤٤٨.

(٢) هو ما وجه به ابن جني في سر الصناعة: ٦٣٠، وانظر مصادر البيت.

(٣) سلف البيت: ٥/ ١٩٨.

(٤) البيت بتمامه:

وأنَّني حَوْثُما يُشْرِي الهوى بصَري ... مِن حيثما سلكوا أَدْنُو فأَنظورُ

وهو في ملحقات شعر ابن هرمة: ٢٣٨-٢٣٩، وانظر تخريجه في المقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠١-٣٠٢، وزد الحلبيات: ١١٣، والخصائص: ٢/ ٣١٦، ٣/ ١٢٤، والمخصص: ١/ ١١٥، والإنصاف: ٢٤، وضرائر الشعر: ٣٥، والخزانة: ١/ ٥٨، ٣/ ٤٧٧، ٣/ ٥٤٠.

(٥) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧٣، وزد الحلبيات: ٨٦، وسر الصناعة: ٧٨، والإنصاف: ٢٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٩.

تملَّق: تودَّد.

والبيتان من إنشاد أبي زيد، وذُكر تشبيه الألف بالياء في مصنفات الفارسي وابن جني المذكورة في تخريج البيتين.

ومن ذلك قولُ عبدِ يَغُوثَ[1]: [١٠/ ١٠٧]

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِيْ أَسِيراً يمَانِيَا

ومثلُه[2]:

ما أَنْسَ لا أَنْساه إلخ

ومنهم مَن يقدِّرُ الحركةَ في الألف في موضعِ النصب والرفع، فحذفُها للجزم، وفيه بعدٌ لأَن الأَلفَ لا يمكنُ حركتُها، ولكنْ على التشبيه بالياء، وقد ذهبَ ابنُ جنيٍّ في:

كأَنْ لم تَرَى قَبْلِيْ

إلى أنه قد جاء مخفَّفاً على «كأَنْ لم تَرْأَ»، ثم إن الراءَ لَمَّا جَاوَرَتْ الهمزةَ وهي متحرِّكةٌ صارتْ الحركةُ كأَنها في التقدير قبلَ الهمزة، واللَّفظُ بها «كأَنْ لمْ تَرَأْ»، ثم أَبدلَ الهمزةَ أَلفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها على حدِّ راس وفاس، فصارت تَرَى.

فالأَلفُ على هذا التقديرِ بدلٌ من الهمزة التي هي عينُ الفعلِ، واللَّامُ محذوفةٌ للجزم على مذهب التحقيق[3]، وعلى القول الأَولِ هي لامُ الكلمة، والعينُ التي هي الهمزةُ محذوفةٌ.

و«ما» في البيت الآخر للمُجازاة، وهي جازمةٌ، و«لا أَنْساه» الجوابُ، وأَثبتَ الأَلفَ لِمَا ذكرْناه، والرَّيْعُ بالفتح: الفضلُ والزيادةُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولرفضِهم في الأَسماء المتمكِّنةِ أَنْ تَتطرَّفَ الواوُ بعدَ متحرِّكٍ قالوا في جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُل وجمعِ عَرْقُوَة وقَلَنْسُوةٍ على حدِّ تَمْرة وتَمْر: أَدْلٍ وأَحْقٍ وعَرْقٍ وقَلَنْسٍ، قال:

لا صَبْرَ حتَّى تَلْحقي بِعَنْسِ أَهْلِ الرِّيَاطِ البِيْضِ والقَلَنْسي

---

(١) سلف البيت: ٩/ ٢١١.

(٢) سلف البيت: ١٠/ ٢٠٢، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧٢.

(٣) في ط، ر: «التخفيف»، وسلفت: ٩/ ٢١١ «التحقيق»، ومن قوله: «ثم إن الراء لما...» إلى قوله: «التحقيق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٦.

فأَبدَلوا من الضمَّة الواقعةِ قبلَ الواوِ كسرةً لتنقلبَ ياءً مثلَها في مِيزان ومِيقات، وقالوا: قَلَنْسُوة وقَمَحْدُوة وأُفْعُوَان وعُنْفُوَان حيث لم تَتطرَّفْ، ونظيرُ ذلك الإِعلالُ في نحو الكِساءِ والرِّداء، وتركُه في نحو النِّهاية والعَظَايَة والصَّلَايَة والشَّقاوَة والأُبوَّة والأُخوَّة والثِّنَايَيْنِ والمِذْرَوَيْن.

وسأَلَ سيبويهِ الخليلَ عن قولهم: صَلاءة وعَبَاءة وعَظَاءة، فقال: إِنما جاؤوا بالواحد على قولهم: صَلَاءٌ وعَبَاءٌ وعَظَاءٌ، وأَما مَن قال: صَلَايَة وعَبَايَة فإِنه لم يَجِئْ بالواحد على الصَّلاء والعَبَاء كما أَنه إِذا قال: خُصْيَان، فلم يُثنِّه على الواحد المستعمَلِ في الكلام) [١٠٨/١٠]

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إِنه [٣٣٨/ أ] ليس في الأسماء المتمكِّنةِ اسمٌ آخرُه واوٌ قبلَها ضمَّةٌ، فإِذا أَدَّى قياسٌ إِلى مثل ذلك رُفِضَ وعُدِلَ إِلى بناءٍ غيرِه.

وذلك إِذا جمعتَ نحوَ دَلْوٍ وحَقْوٍ على أَفْعُل للقِلَّة على حدِّ كَلْب وأَكْلُب فالقياسُ أَن يقالَ: أَدْلُو وأَحْقُو، إِلا أَنهم كَرِهوا مَصيرَهم إِلى بناءٍ لا نظيرَ له في الأَسماء المُعرَبةِ، فأَبدَلوا من الضمَّة كسرةً ومن الواو ياءً، فقالوا[١]: أَدْلٍ وأَحْقٍ، فيصيرُ من قَبيلِ المنقوصِ نحوَ قاضٍ وداعٍ، إِذ لو جَرَوا فيه على مُقتضَى القياسِ لصاروا إِلى ما لا نظيرَ له في الأَسماءِ الظاهرةِ.

وكذلك لو جَمعتَ نحوَ عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة بإِسقاط التاءِ على حدِّ تَمْرة وتَمْر لوقعت الواوُ حرفَ إِعرابٍ، فجَرى عليها ما جَرى على واوِ دَلْوٍ بأَنْ أَبدَلوا من الضمَّة كسرةً، ومن الواوِ ياءً[٢]، فصار عَرْقٍ وقَلَنْسٍ[٣]، ومنه قولُ الشاعر ـ أَنشدَه الأَصمعيُّ عن عيسى بنِ عمرَ[٤]:

---

(١) في ط، ر: «فيقولون»، وما أثبت أحسن.
(٢) كذا في المنصف: ٢/ ١٢٠، وشرح الملوكي: ٤٧٠.
(٣) انظر ما سلف: ٥/ ٦٣.
(٤) سلف البيتان قبل قليل، وهما بهذا الإنشاد والإسناد في المنصف: ٢/ ١٢٠، وبلا نسبة في=

لا صَـــبْرَ حتَّـــى تَلْحَقـــي إلـــخ

الشاهدُ فيه القَلَنْسي بإبدالِ الواوِ ياءً[١]، فعَنْسٌ قبيلةٌ من اليمن[٢]، والرِّياطُ جمعُ رَيْطَة، وهي المُلاءةُ إذا كانت قطعةً واحدةً، ولم تكنْ لِفْقَيْن[٣]، وقال الآخر[٤]:

حتَّـــى تُـــفَضِّي عَرْقـــيَ الـــدُّلِيِّ

فأبدلَ من [١٠/ ١٠٩] ضمَّةِ القافِ كسرةً، وجعلوا ذلك طريقاً إلى إبدال الواوِ ياءً، لأن الواوَ إذا سَكنتْ وانكسرَ ما قبلها فإنها تُقلَبُ ياءً على حدِّ مِيزان ومِيعاد.

واعلمْ أن نحوَ عَرْقٍ وقَلَنْسٍ قليلٌ لأن هذا الجمعَ بإسقاطِ تاءِ التأنيثِ إنما يكونُ في الخَلْق من نحوِ تَمْرة وتَمْر وقَمْحة وقَمْح، فأما ما كان مصنوعاً فهو قليلٌ، لم يأْتِ منه إلا اليسيرُ، نحوُ سَفينة وسَفِين[٥].

وقالوا: قَلَنْسُوة وقَمَحْدُوة وعُنْفُوان وأُفْعُوان، فساغ ذلك لأن الواوَ لم تقعْ طَرفاً حرفَ إعرابٍ، والمكروهُ وقوعُ الواوِ طَرفاً لِمَا يَلزمُ حرفَ الإعرابِ من التغيير والكسرِ، فإذا صارت حَشواً نحوَ عُنْفوان وقَمحَدُوة وجرى الإعرابُ على ما بعدها[٦] صحَّتْ

=الكتاب: ٣/ ٣١٧، والمقتضب: ١/ ١٨٨، والمنصف: ٣/ ٧٠، والنكت: ٨٧٨، والاقتضاب: ١٣٥-١٣٦، وشرح الملوكي: ٤٧٠، والثاني بلا نسبة أيضاً في الخصائص: ١/ ٢٣٥.

(١) سقط من ط، ر قوله: «الشاهد فيه... ياءً».

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٤١٥، والصحاح (عنس)، وهي أيضاً مخلاف باليمن، انظر معجم البلدان واللسان (عنس).

(٣) قاله الجوهري في الصحاح (ريط).

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٠٩، والمقتضب: ١/ ١٨٨، والمنصف: ٢/ ١٢٠، ٣/ ٧٠، والخصائص: ١/ ٢٣٥، والنكت: ٨٧٥.

والرواية في الكتاب والخصائص والنكت: تقضي بالقاف، والقضّ والفضّ بمعنى الكسر، انظر اللسان (فضض)، (قضض).

(٥) من قوله: «واعلم أن نحو عَرق...» إلى قوله: «وسفين» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٢١ بخلاف يسير.

(٦) سقط من ط، ر: «نحو عنفوان وقمحدوة.... بعدها».

لأَنه قد أُمِنَ[١] أَن تُكسَرَ، أَو يأتيَ بعدَها الياءُ.

قال[٢]: «**ونظيرُ ذلك الشَّقَاوةُ والإِدَاوةُ والنِّهايةُ والنِّكايةُ**»، لولا الهاءُ لوجبَ قلبُ الواوِ والياءِ همزةً كما تُقلَبُ في رِداء وكِساء، إِذ قد قَوِيَتْ حيث لم تكنْ طرفاً حرفَ إِعرابٍ.

وكذلك أُبوَّة وأُخوَّة لا يَقلبُ الواوَ فيهما ياءً مَن يقولُ: عُتِيٌّ ومَشِيٌّ، فالأُبوَّةُ والأُخوَّةُ مصدران جاآ على فُعُولَة بمنزلة الحُكُومة والخُصُومة.

فإِن قيل: فقد قالوا: أَرضٌ مَسْنُوَّةٌ ومَسْنِيَّةٌ، وعِيْشَة مَرْضِيَّةٌ، فقلَبوا الواوَ ياءً مع أَن بعدَها هاءً، فهلَّا قالوا على هذا: أُبوَّة وأُبِيَّة وأُخوَّة وأُخِيَّة.

قيل له: الهاءُ في مَسْنِيَّة ومَرْضِيَّة إِنما دخلتْ للتأنيث بعدَ أَن لزمَ المذكَّرَ القلبُ، فبقيَ بعدَ مجيءِ الهاءِ بحالِه، وأُبوَّة وأُخوَّة لم تَلْحقْهما الهاءُ بعدَ أَن كان يقالُ في المذكَّر: أُبِيٌّ وأُخيٌّ، وإِنما الهاءُ لازمةٌ لهما في أَولِ أَحوالِ بنائهما على هذه الصيغةِ[٣]، فهو بمنزلة عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ ومِذْرَوَيْن في كونهما بُنيا على التثنية، ولم يريدوا تثنيةَ ثِناءٍ ولا مِذْرَى[٤]، وكالشَّقاوة والعِناية في كونهما بُنيا على التأنيث.

قال سيبويه: «وسأَلتُ الخليلَ عن عَظَاءة وصَلَاءة وعَبَاءة فقال: جاؤوا بها على العَظَاء والعَبَاء والصَّلَاء كما قالوا: مَسْنِيَّة ومَرْضِيَّة، فجاؤوا بها على مَسْنِيٍّ ومَرْضِيٍّ»[٥]، يريدُ أَن العَباءَ والصَّلاءَ ونحوَهما إِنما هُمزتْ وإِن كانت الهاءُ[٦] حرفَ الإِعرابِ، فلم تَجْرِ

---

(١) في ط، ر: «لأنها قد أَمنت».

(٢) هو المازني، إذ تفسير هذه الكلمات قاله ابن جني بعد أن ساقها على لسان أبي عثمان، انظر المنصف: ٢/ ١٢٧.

(٣) من قوله: «فإن قيل: فقد...» إلى قوله: «الصيغة» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٢٨ بخلاف يسير.

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١، ٥/ ١٧٦.

(٥) الكتاب: ٤/ ٣٨٧ بخلاف يسير.

(٦) في ط، ر: «الياء»، تحريف، وفي د: «التاء»، وما أثبت عن المنصف: ٢/ ١٢٨، وهو أَحسن.

مَجْرى النِّهاية والإِدَاوة لأَن الهاءَ لحقتْ العَبَاءَ والصَّلَاءَ بعدَ أَنْ وجبَ فيهما الهمزُ، لأَن الإِعرابَ جَرى على الياء التي الهمزةُ بدلٌ منها، ثم دخلتْ الهاءُ بعد ذلك، فجرَتْ مَجْرى الهاءِ في مَسْنِيَّة ومَرْضِيَّة التي لحقتْ ما جازَ قلبُه قبلَ دخولِ الهاءِ(١).

فإذاً مَن قال: عَظاءة وعَباءة فإنما أَلحقَ تاءَ التأنيثِ بعدَ قولهم: عَظَاء وعَبَاء، ومَن قال: عَظَاية وعَبَاية من غيرِ همزٍ فإنه يَبني الكَلِمَ على التأنيث، ولم يَجِئْ بها على العَظاء والعَباء، كما أنه إذا قال: خُصْيَان لم يُثنِّه على خُصْية المستعمَلِ، أَلا تَرى أنه لو بناه على واحده لقال: خُصْيتان؟ وإنما جاء به على خُصْي(٢)، وإِن لم يُستعملْ. [١٠/ ١١٠]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقالوا: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ وعُصِيٌّ، ففعلوا بالواو المتطرِّفةِ بعدَ الضمَّة في فُعُولٍ مع حجزِ المدَّةِ بينهما ما فعلوا بها في أَدْلٍ وقَلَنْسٍ كما فعلوا في الكِساء نحوَ فعلِهم في العَصا، وهذا الصنيعُ مستمِرٌّ فيما كان جمعاً إلا ما شذَّ من قول بعضِهم: إِنك لَتنظرُ في نُحُوٍّ كثيرةٍ، ولم يَستمرَّ فيما ليس بجمعٍ، قالوا: عُتُوٌّ ومَغْزوٌّ، وقد قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ، قال:

وقد عَلِمَتْ عِرْسِيْ مُلَيْكةُ أَنَّني ... أَنا اللَّيثُ مَعْدِيّاً عليهِ وعادِيَا

وقالوا: أَرضٌ مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيٌّ، وقالوا: مَرْضُوٌّ على القياس، قال سيبويه: «والوجهُ في هذا النحوِ الواوُ، والأُخرى عربيَّةٌ كثيرةٌ، والوجهُ في الجمع الياءُ»).

قال الشارح: اعلمْ أَن كلَّ جمعٍ كان على فُعُول فإِن الواوَ تُقلَبُ ياءً تخفيفاً، وإِنما قلَبوها ياءً لأَمرَين:

أَحدُهما: كونُ الكلمةِ جمعاً، والجمعُ مستثقَلٌ.

والثاني: أَن الواوَ الأُولى مَدَّةٌ زائدةٌ، فلم(٣) يُعتدَّ بها حاجزاً، فصارت الواوُ التي هي

---

(١) من قوله: «قال سيبويه...» إلى قوله: «الهاء» قاله المازني وابن جني في المنصف: ٢/ ١٢٨-١٢٩ بخلاف يسير، وانظر المقتضب: ١/ ١٩٠، والأصول: ٣/ ٢٤٦، وسر الصناعة: ٩٤، ٩٦.

(٢) هو تمثيل المازني وابن جني، انظر المنصف: ٢/ ١٣١.

(٣) في ط، ر: «ولم».

لامُ الكلمةِ كأنها وَلِيتْ الضمَّةَ، وصارت في التقدير عُصُوٌ، فقُلبتْ الواوُ ياءً على حدِّ قلبِها في أَحْقٍ وأَدْلٍ، ثم اجتمعتْ هذه الياءُ المنقلبةُ مع الواوِ[1]، فقُلبتْ الواوُ ياءً على حدِّ قلبِها في سيِّد وميِّت، وكسَروا العينَ في نحو عُصِيٍّ كما كسَروها في أَدْلٍ وأَحْقٍ.

ثم منهم مَن يُتْبعُ ضمَّةَ الفاءِ العينَ فيَكسرُها، ويقولُ: عِصِيٌّ بكسر العينِ والصادِ ليكونَ العملُ على وجه واحدٍ، ومنهم مَن يُبقيها على حالها مضمومةً، فيقولُ: عُصِيٌّ بضمِّ الفاءِ.

ومثلُ ذلك كِساءٌ ورِداءٌ، لَمَّا كانت الأَلفُ زائدةً للمدِّ لم يُعتدَّ بها، وقلَبوا الواوَ والياءَ أَلفاً لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلهما على حدِّ قلبِهما في عَصَا ورَحَى، ثم قلَبوهما همزتَين لاجتماعهما مع الأَلف الزائدةِ قبلَها، فقالوا: كِساء ورِداء[2].

وهذا معنى قوله: «**ففعَلوا بالواو المتطرِّفةِ بعد الضمَّةِ في فُعُول مع حجزِ المَدَّةِ بينهما ما فعلوا بها في أَدْلٍ وقَلَنْسٍ**»، يعني أَنهم نزَّلوا الواوَ الحاجزةَ منزلةَ المعدومةِ لزيادتها وسكونِها، فأَعَلُّوا الواوَ بعدَها للضمَّة قبلها كما فعلوا ذلك إِذا لم يكنْ حاجزٌ، نحوُ أَدْلٍ.

وهذا الصنيعُ [٣٣٨/ ب] ههنا نحوٌ من صنيعهم في كِساء حيث نزَّلوا الأَلفَ الزائدةَ منزلةَ المعدومةِ، ثم قلَبوا الواوَ أَلفاً، كما لم يكنْ ثَمَّ حاجزٌ، نحوُ عَصا ورَحَى، ولو كان[3] نحوُ عُصُوٍّ اسماً واحداً غيرَ جمعٍ لم يجبْ القلبُ لخفَّةِ الواحِدِ، أَلا تراكَ تقولُ: مَغْزوٌّ وعُتُوٌّ مصدرَ عَتَا يَعْتُو، من قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[4]، فتُقِرُّ الواوَ؟ هذا هو الوجهُ، والقلبُ جائزٌ نحوَ مَدْعيٍّ ومَغْزِيٍّ، فأَما قولُه[5]:

وقـــد عَلِمَـــتْ عِـــرْسِي إِلـــخ

---

(١) في شرح الملوكي: ٤٧٩ «مع الواو الزائدة قبلها...».

(٢) من قوله: «كل جمع كان على فُعول...» إلى قوله: «ورداء» قاله في شرح الملوكي: ٤٧٧-٤٧٩، واختلط كلامه هنا بكلام صاحب الملوكي، وانظر ما سلف: ١٠/ ٤٤.

(٣) في ط، ر: «صار»، وما أثبت موافق شرح الملوكي: ٤٨٠.

(٤) الفرقان: ٢٥/ ٢١.

(٥) سلف البيت: ١٠/ ٤٤.

أَنشدَه أَبو عثمانَ مَعْدُوّاً بالواو على الأَصل، ويُروَى مَعْدِيّاً[١].

فأَما الجمعُ من نحوِ حُقِيٍّ وعُصِيٍّ فلا يجوزُ فيه إلا القلبُ لِمَا ذكرناه، إلا ما شذَّ من قولهم: إنكم لَتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ[٢]، أَي في جِهات، وقالوا: نُجُوٌّ[٣] وبُهُوٌّ وأُبُوٌّ وأُخُوٌّ، فالنُّجُوُّ[٤] جمعُ نَجْوٍ[٥]، وهو من السَّحاب أَولُ ما ينشأُ، والبُهوُّ جمعُ بَهْوٍ، وهو الصَّدرُ، وأُبُوٌّ جمعُ أَبٍ، وأُخُوٌّ جمعُ أَخٍ، وذلك كلُّه شاذٌّ، كأَنه خرجَ مَنْبَهةً[٦] على الأَصل كالقَوَد والحَوَكة[٧].

وقالوا: مَسْنِيَّةٌ، وهو من سَنَوْتُ الأَرضَ، أَي سَقيتُها، وأَرضٌ مَسْنِيَّةٌ أَي مَسقيَّةٌ، وقالوا: مَرْضِيٌّ، وهو من الرِّضْوان.

والوجهُ فيما كان واحداً الواوُ، والأُخرى عربيَّةٌ كثيرةٌ، وإنما جازَ القلبُ في الواحد تشبيهاً بأَدْلٍ، وإن لم يكنْ مِثلَه، فلولا السماعُ لم يَجزْ ذلك، مع أَن الواوَ قد انقلبتْ في رَضِيَ، وسُنِيتْ الأَرضُ، فهذا يُقوِّي [١٠/ ١١١] وجهَ القلبِ، والوجهُ فيما كان جمعاً الياءُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمقلوبُ بعد الأَلفِ يُشترَطُ فيه أَن تكونَ الأَلفُ مَزيدةً مثلَها في كِساء ورِداء، وإن كانت أَصليَّةً لم تُقلَبْ، كقولك: واوٌ وزايٌ وآيةٌ وثَايةٌ).

قال الشارح: يريدُ أَن المقلوبَ من الواو والياءِ بعدَ الأَلفِ لا تكونُ الأَلفُ فيه إلا زائدةً، وذلك لأَمرَين:

---

(١) انظر إنشاد أبي عثمان فيما سلف: ٥/ ٦٥.
(٢) سلف هذا القول: ٥/ ٦٥.
(٣) في ط، ر: «نحو»، انظر ما سلف: ١٠/ ٤٤.
(٤) في ط، ر: «فالنحو»، تصحيف.
(٥) في ط، ر: «نحو»، تصحيف.
(٦) في ط، ر: «منبهاً»، وما أثبت أحسن.
(٧) من قوله: «ولو كان نحو عصو...» إلى قوله: «والحوكة» قاله في شرح الملوكي: ٤٨٠-٤٨١ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ١٠/ ٤٤.

أَحدُهما: أَن الحرفَ إِذا كان زائداً جازَ أَن يقدَّرَ ساقطاً، فيصيرَ حرفُ العِلَّةِ كأَنه قد وَلِيَ الفتحةَ، فيعامَلَ في القلب والإِعلالِ معامَلَةَ عَصًا ورَحًى، وأَما إِذا كانت أَصلاً فلا يَسوغُ فيها هذا التقديرُ.

والأَمرُ الثاني: أَنه إِذا كانت الأَلفُ أَصلاً كانت منقلِبةً عن غيرها، فإِذا أَخذتَ تَقلبُ الواوَ والياءَ التي هي لامٌ والَيتَ بين إِعلالَين(١)، وذلك إِجحافٌ.

وقد بالَغَ أَبو عثمان في الاحتياط، فاشترطَ أَن تكونَ الأَلفُ التي تُهمزُ الواوُ والياءُ معها زائدةً ثالثةً(٢)، فقولُه: «ثالثةً» تحرُّزٌ من زايٍ وآيٍ، وإِن كان قولُه: «زائدةً» كافياً في الاحتراز، إِلا أَنه أَكَّدَه بقوله: «ثالثةً»، وقد تقدَّمَ الكلامُ على أَلف واوٍ وزايٍ وثَايةٍ بما أَغنَى عن إِعادته(٣).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والواوُ المكسورُ ما قبلَها مقلوبةٌ لا مَحالةَ، نحوُ غازِية ومَحْنِيَة، وإِذا كانوا ممَّن يقلبُها وبينها وبينَ الكسرةِ حاجزٌ في نحو قِنْيَة، وهو ابنُ عمِّي دِنْياً فهم لها بغيرِ حاجزٍ أَقْلَبُ).

قال الشارح: إِنما قلَبوا الواوَ ياءً(٤) في نحو غازِية ومَحْنِية لانكسارِ ما قبلَها، وهي مع ذلك لامٌ(٥)، واللَّامُ ضعيفةٌ لتطرُّفِها، وإِذا كانوا قد قلَبوا العينَ في مثل ثَوْر وثِيَرَة والقِيامِ والثِّيابِ مع أَنها عينٌ، والعينُ أَقوى من اللَّام كان قلبُ اللَّامِ التي هي أَضعفُ للكسرةِ قبلَها أَولَى، مع أَنهم قد قالوا: قِنْيَة وصِبْيَة، وهو ابنُ عمِّي دِنْيَاً(٦)، فقلَبوا اللَّامَ التي هي

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.

(٢) انظر المنصف: ٢/ ١٣٧، وشرح الملوكي: ٢٧٦، وما سلف: ١٠/ ١٩- ٢٠.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ١٩٣.

(٤) في د، ط، ر: «والياء»، تحريف، انظر سر الصناعة: ٥٨٧، ٧٣٤، ٨١٩، وما سلف: ١٠/ ٤٥.

(٥) انظر ما سلف: ١٠/ ٤٥.

(٦) أي ابن عمه لحًاً، انظر الكتاب: ٢/ ١١٨، والشيرازيات: ٥٤٠، والنكت: ٥٠٣، وشرح الملوكي: ٤٧٤، واللسان (دنا).

واوٌ مع الحاجزِ للكسرةِ فلأَنْ يَقلبوها مع غيرِ حاجزٍ أَولَى[١]، فالقِنْيَةُ من الواو لقولهم: قَنَوتُ، وقالوا فيها: قِنْوَة أَيضاً[٢]، والصِبْيَةُ من صَبَا يَصْبُو، والدِّنْيا من الدُّنوِّ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما كان فَعْلَى من الياء قُلبتْ ياؤه واواً في الأَسماء كالتَّقْوَى والبَقْوَى والرَّعوَى والشَّرْوَى والعَوَّى لأَنها من عَوَيْتُ، والطَّغْوَى لأنها من الطُّغيان، ولم تُقلبْ في الصفات نحوَ خَزْيَا وصَدْيَا ورَيَّا).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على طرفٍ من هذا الفصلِ[٣]، وجملةُ الأَمرِ أَن فَعْلَى إذا كان اسماً ولامُه ياءٌ فإنهم يُبدلِون من الياء الواوَ، ولا يفعلون ذلك في الصفة، كأَنهم أَرادوا التفرقةَ بين الاسم والصفة.

وقد اعتمَدوا ذلك في مواضعَ، فقالوا في الاسم: الشَّرْوَى والتَّقْوَى والبَقْوَى والرَّعْوَى والعَوَّى والطَّغْوَى، فهذه كلُّها أَسماءٌ، وأَصلُها الياءُ، فالشَّرْوَى: المِثْلُ، يقال: هذا شَرْوَى هذا، أَي مِثلُه، وهو من شَرَيتُ، والتَّقْوَى: التَّقِيَّةُ والوَرَعُ، يقالُ: اتَّقَاه يتَّقِيه اتِّقاءً، وتَقَاه يَتْقِيه تَقِيَّةً وتِقَاءً وتُقَىً، وهو من الياء لقولهم: وقَيتُ، وبَقَيْتُ[٤]، أَي انتظرتُ، والرَّعْوَى والرَّعْيَا من الحِفاظ والرِّعاية، فهو من رَعَيتُ، والعَوَّى: كوكبٌ، يقالُ: إنه وَرِكُ الأَسَدِ، وذكرَ أَبو عليّ الحِفَاظ في الشيرازيَّات «زعمَ أَبو إِسحاقَ أَنها سُمِّيتْ بذلك للانعطاف الذي فيها»[٥]، كأَنها أَلفٌ معطوفةُ الذنَبِ، وهو من عَوَيتُ

---

(١) كذا في شرح الملوكي: ٤٧٤.

(٢) حكاها ابن السكيت في إصلاح المنطق: ١٣٩-١٤٠، وابن قتيبة في أدب الكاتب: ٥٤٤ وانظر الصحاح (قنا).

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٦٥.

(٤) في ط، ر: «وتقيت»، تصحيف، وانظر الأسماء السالفة: ١٠/ ٦٥.

(٥) مقاييس المقصور والممدود: ٨٥، وانظر التكملة: ٢٦٥، وحكاه ابن جني عن شيخه الفارسي في المنصف: ٢/ ١٥٩، وسر الصناعة: ٨٧، ولم يحكه أبو علي في الشيرازيات: ٢٠٢، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٨٦، والصحاح (عوا).

الحبْلَ إِذا فتَلْتُه[(١)]، والطَّغْوَى من الطُّغيان، يقالُ: طُغْوَان وطُغْيَان[(٢)] وطَغْوَى بمعنة واحدٍ، وهو مجاوَزةُ الحدِّ في العِصْيان.

ولم يَقلبوا في الصفات نحوَ خَزْيَا وصَدْيَا ورَيَّا، فإن أَردتَ الاسمَ قلتَ: رَوَّى، فعلوا ذلك لضربٍ من التعويض من كثرة دخولِ الياءِ على الواو[(٣)]، واختصُّوا بذلك اللَّامَ دون الفاءِ [١٠/ ١١٢] والعينِ لضعفِها وتأَخُّرِها، والضعيفُ مطموعٌ فيه.

فإن قيل[(٤)]: فهلَّا كان ذلك في الصفة دون الاسمِ حيث أَرادوا الفرقَ والتعويضَ.

قيل: الواوُ مستثقَلةٌ، والصفةُ أَثقلُ من الاسم، إذ كانت في معنى الفعلِ، فلم تَزِدْ ثِقَلاً بالواو، وحيث كان الاسمُ أَخفَّ عليهم جعلوه بالواو ليُعادلَ ثِقلُ الواوِ ثِقَلَ الصفةِ.

قال صاحب الكتاب: (ولا يُفرَقُ فيما كان من الواو نحوَ دَعْوَى وعَدْوَى وشَهْوَى ونَشْوَى).

قال الشارح: يريدُ أَنه لا يلزمُ الفرقُ بين الاسم والصفةِ فيما كان من ذواتِ الواو كما لزمَ في ذوات الياءِ، إنما ذلك مقصورٌ على ما كان من الياء، فيَستوي الاسمُ والصفةُ، وتقولُ: دَعْوَى وعَدْوَى، وهي المَعُونةُ[(٥)]، وفي الصفة شَهْوَى ونَشْوَى، فيكونُ الجميعُ بالواوِ، فلا يُغيَّرُ الاسمُ، والصفةُ تبقَى على حالها كما كانت في صَدْيَا وخَزْيَا كذلك غيرَ مغيَّرةٍ، وإذا كانوا قد قلَبوا الياءَ واواً في شَرْوَى ورَعْوَى لأَنهما اسمان فأَنْ يُقِرُّوا الواوَ فيما هي فيه أَصلٌ أَجدَرُ[(٦)].

قال صاحب الكتاب: (وفُعْلَى تُقلبُ واوُها ياءً في الاسم دون الصفةِ، فالاسمُ نحوُ

---

(١) انظر اللسان (عوى).

(٢) انظر إصلاح المنطق: ١٤١، وأدب الكاتب: ٤٧٢، والصحاح (طغى).

(٣) انظر تعليل ذلك فيما سلف: ١٠/ ٦٥، وزد المنصف: ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في سر الصناعة: ٨٨-٨٩، والمنصف: ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (عدا)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٨٦.

(٦) من قوله: «وإذا كانوا قد...» إلى قوله: «أجدر» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٥٩.

الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وقد شذَّ القُصْوَى وحُزْوَى، والصفةُ قولُك إذا بَنيتَ فُعْلَى من غَزوتُ: غُزْوَى).

قال الشارح: وقد فصَلوا هنا بين الاسمِ والصفةِ، إلا أَن التغييرَ هنا مخالِفٌ للتغيير في فَعْلَى، لأَنك هنا قلبتَ واوَه ياءً، وفي فَعْلَى قلبتَ ياءَه واواً، وذلك لضربٍ من التعادُلِ.

وقد مثَّل الاسمَ بالدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهي في الحقيقة صفاتٌ، إلا أَنها جَرتْ مَجْرى الأَسماءِ لكثرةِ استعمالِها مجرَّدةً من الموصوفينَ، فهي [٣٣٩/ أ] كالأَجْرَع والأَبْطَح، ولذلك قالوا في جمعه: الأَباطِح والأَجارِع، كما قالوا: أَحمدُ وأَحَامِدُ[1]، وأَبدَلوا الواوَ في فُعْلَى بضمِّ الفاءِ كما أَبدَلوها بفتح الفاءِ، ولم تُغيِّرْ الصفةُ، نحوُ غَزْوَى، كما لم تُغيِّرْ في فَعْلَى نحوَ خَزْيَا.

وقد شَذَّ القُصْوَى، وكان القياسُ القُصْيا[2]، كما قالوا: الدُّنْيا، ولا يُنكَرُ أَن يشذَّ من هذا شيءٌ لأَن أَصلَه الصفةُ، فجازَ أَن يخرجَ بعضُ ذلك على الأَصل، فيكونُ مَنْبَهةً على أَن أَصلَه الصفةُ.

وقد قالوا: حُزْوَى في العَلَم، وهو اسمُ مكانٍ[3]، والأَعلامُ قد يَكثُرُ فيها الخروجُ على الأَصل، نحوُ مَكْوَزَة ومَحْبَب وحَيْوَة، ونحوُها، فاعرفْه[4]. [١٠/ ١١٣]

قال صاحب الكتاب: (ولا يُفرَقُ في فُعْلَى من الياء نحوَ الفُتْيا والقُضْيا في بناء فُعْلَى من

---

(١) هو تعليل الفارسي وابن جني وتمثيلهما، انظر الشيرازيات: ١٤٤، ٥٣٧-٥٣٩، والعضديات: ١٠٢، والمنصف: ٢/ ١٦١.

(٢) نسبها ابن السكت وابن سيده إلى أهل العالية، ونسبها ابن قتيبة إلى أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون: القصيا، انظر إصلاح المنطق: ١٣٩، وأدب الكاتب: ٦٠٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٠، والمخصص: ١٤/ ٢٣، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٧٣٥-٧٣٦، والمنصف: ٢/ ١٦١-١٦٢.

(٣) انظر معجم البلدان (حزوى).

(٤) انظر المنصف: ٢/ ١٦٢-١٦٣، وسر الصناعة: ٧٣٦، فإن لفظ الشارح مقارب لما جاء فيهما.

قَضيتْ، وأَما فِعْلَى فحقُّها أَن تَنْساقَ على الأَصل صفةً واسماً).

قال الشارح: أَما فُعْلَى بالضمِّ من الياء فلا يُغيَّرُ كما يُغيَّرُ فُعْلَى من الواو، لأَنهم إِذا كانوا قد قلَبوا ذواتِ الواوِ إِلى الياء في نحوِ الدُّنْيا فلأَنْ يُقرُّوا الياءَ على حالها كان ذلك أَحرَى، وإِذا كانوا قد أَقرُّوا الواوَ في فَعْلَى نحوَ الدَّعْوَى والعَدْوَى على حالها مع ثقلِ الواوِ فأَنْ يُقِرُّوا الياءَ مع خفَّتِها كان ذلك أَجدرَ[١].

وأَما فِعْلَى فلا نعلمُهم غيَّروه، بل أَتَوا به على الأَصل، والشيءُ إِذا جاء على أَصله فلا عِلَّةَ له، ولا كلامَ أَكثرَ من استصحاب الحالِ، وأَما إِذا خرجَ عن أَصله فيُسأَلُ عن العِلَّة الموجِبةِ لذلك[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا وقعتْ بعد أَلفِ الجمع الذي بعدَه حرفان همزةٌ عارِضةٌ في الجمعِ وياءٌ قلَبوا الياءَ أَلفاً والهمزةَ ياءً، وذلك قولُهم: مَطَايَا ورَكَايا، والأَصلُ مَطَائي ورَكَائي على حدِّ صَحائف ورَسائل، وكذلك شَوَايا وحَوَايا في جمع شاوِية وحاوِية فاعلتَينِ من شَويتُ وحَويتُ، والأَصلُ شَوَاوِي وحَوَاوِي، ثم شَوَائي وحَوَائي على حدِّ أَوائِل، ثُم شَوَايا وحَوَايا.

وقد قال بعضُهم: هَداوَى في جمع هَدِيَّة، وهو شاذٌّ، وأَما نحوُ إِدَاوَة وعِلَاوَة وهِراوَة فقد أَلزَمُوا في جمعه الواوَ بدلَ الهمزةِ، فقالوا: أَدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، كأَنهم أَرادوا مشاكَلةَ الواحدِ الجمعَ في وقوعِ واوٍ بعدَ أَلفٍ، وإِذا لم تكنْ الهمزةُ عارِضةً في الجمع كهمزة جَوَاء وسَوَاءٍ جَمْعَ جائيةٍ وسائيةٍ فاعلتَينِ من جاءَ وساءَ لم تُقلَبْ).

قال الشارح: اعلمْ أَن مَطِيَّة ورَكِيَّة وزنُها فَعِيْلة كصَحيْفة وسَفينة، والأَصلُ مَطِيْوَة ورَكِيْوَة، فالياءُ زائدةٌ للمدِّ كأَلفِ رسالة، والواوُ لامُ الكلمةِ، لأَنه من مَطَوْتُ[٣]

---

(١) انظر المنصف: ٢/ ١٦٢.

(٢) انظر المنصف: ٢/ ١٦٣.

(٣) «مطوت بالقوم: مددت بهم في السير»، الصحاح (مطا).

والرِّكْوَة[(١)]، فلمَّا اجتمعتْ الواوُ والياءُ وقد سبقَ الأَولُ منهما بالسكون قلَبوا الواوَ ياءً على حدِّ سيِّد وميِّت.

فإذا جمعتَهما على الزيادة كان حكمُهما حكمَ الرباعيِّ كجَعَافِر وسَلَاهِب، فقلتَ: مَطَائي ورَكَائي، فهمزتَ الياءَ فيهما لأَنها مدَّةٌ لا حَظَّ لها في الحركة، فلمَّا وقعتْ موقعَ المتحرِّك قُلبتْ همزةً على حدِّ صحائف ورسائل، فأَبدَلوا من الكسرة فتحةً تخفيفاً كما أَبدلوها في مَدَارَى ومَعَايَا، لأنه أَخفُّ، ولا يَلتَبِسُ[(٢)] ببناء آخرَ، فصارا مَطَاءا ورَكَاءا.

وكذلك لو كانت اللَّامُ همزةً أَصليَّةً، نحوُ خَطيئة ورَزيئة، وجمعتَه هذا الجمعَ لقلتَ: خَطَايَا ورَزَايَا بالياءِ الخالصةِ، والأَصلُ خَطَائِئ ورَزَائِئ، فاجتمعَ همزتان، الأُولى مكسورةٌ، فقلَبوا الثانيةَ ياءً لاجتماع الهمزتَين وانكسارِ الأُولى، فأَبدَلوا من الكسرة فتحةً، فصار خَطَاءَي ورَزَاءَي بالياء الخالصةِ، فقلَبوا الياءَ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فصارت خَطاءا ورَزاءا، وتقديرُه خَطَاعَا ورَزَاعَا، والهمزةُ قريبةٌ من الأَلف، فصار كأَنك قد جمعتَ بين ثلاثِ أَلفاتٍ، فأَبدَلوا من الهمزة ياءً، فصار مطايا[(٣)] وخَطَايا ورَزَايا.

ولا يعتمدون ذلك إلا فيما كانت همزتُه عارِضةً في الجمع، فأَما إذا كانت الهمزةُ موجودةً في الواحد عَيناً فإنها تبقَى على أَصلها، فتقولُ في جمع جائية اسمَ فاعلٍ من جَأَى عليه جَأْياً، أي عَضَّ، وشائية من شَآه إذا سبقَه: جَوَاءٍ وشَوَاءٍ، كما تقولُ: غَوَاشٍ وجَوَارٍ فَرقاً بين ما همزتُه أَصليَّةٌ ثابتةٌ في الواحد، وبين العارِضةِ، هذا مذهبُ أَكثرِ النحويين.

فأَما الخليلُ فإنه كان يذهبُ إلى أَنَّ خَطايا ورَزَايا وما كان نحوَهما قد قُلبتْ لامُه التي

---

(١) «الركوة: إناء صغير من جلد يُشرب فيه الماء»، اللسان (ركا).

(٢) في ط، ر: «يلبس».

(٣) سقط من ط، ر: «مطاياو».

هذه مراحل أربع، وجعلها ابن جني ستّاً، انظر الخصائص: ٣/ ٥-٦، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٣٩٠، والأصول: ٣/ ٣٠١، والشيرازيات: ٣٢٢، والنكت: ١٢١٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٦٠.

هي همزةٌ إلى موضع ياءِ فَعِيْلَة، فكانت في التقدير خطايِئ، بياءٍ قبلَ الهمزةِ، ثم تُقلبُ إلى خطائي، ثم أُبدلَ من الكسرة فتحةٌ، وعُملَ فيه ما عَملَه عامةُ النحويين.

والقولُ هو [١٠/ ١١٤] الأولُ، لأنَه حُكيَ عنهم غفر اللهُ خطائِئه بهمزتَين(١)، وحكَى أَبو زيد: دَرِيئة ودرائِئ(٢) بهمزتَين، كما ذهب إليه الجماعةُ غيرَ الخليل، فقالوا: شَوَايا وحَوَايا في جمع شاوِيةٍ وحاوِيةٍ، فالواوُ فيهما وإن كانت عيناً غيرَ مدَّةٍ تَقبلُ الحركةَ بخلاف ما تقدَّمَ، وذلك أنك لمَّا جمعتَه قلبتَ أَلفَه واواً على حدِّ قلبِها في ضَوارِب وقَوَائم، ووقعتْ أَلفُ الجمعِ بعدَها، فاكتَنفتْ الأَلفَ واوان، أَحدُهما المنقلِبةُ عن الأَلف، والأُخرى عينُ الجمع، فقُلبتْ الثانيةُ همزةً لوقوعها بعدَ أَلف زائدةٍ قريبةٍ من الطَّرف، على حدِّ صنيَعِهم في أَوائل، فصار حَوَائي وشَوَائي، ثُم أَبدَلوا من كسرة الهمزةِ فتحةً، فصار تقديرُه شَوَاءا وحَوَاءا، فأَبدَلوا من الهمزة ياءً، وقالوا: شَوَايا وحَوَايا، فاعرفْه.

وقالوا: هَدِيَّة وهَدَاوَى(٣)، ومَطِيَّة ومَطَاوَى، وشَهِيَّة وشَهَاوَى بالواو، وهو شاذٌّ، والقياسُ الجيِّدُ هَدَايَا ومَطَايَا وشَهَايَا.

وأَما إِدَاوَة(٤) وأَدَاوَى وعِلَاوَة وعَلَاوَى وهِرَاوَة وهَرَاوَى، ونحوُها ممَّا الواوُ في واحده ظاهرةٌ نحوَ شَقَاوَة وغَبَاوَة فإنك إذا جمعتَه على هذا الحدِّ فإنك تزيدُ أَلفَ الجمعِ ثالثةً، فتقعُ الأَلفُ بعدَها التي كانت في الواحد، وهو موضعٌ يُكسَرُ فيه الحرفُ، فتُقلَبُ حينئذٍ همزةً مكسورةً، فتصيرُ في هذه الصورةِ أداءو بمنزلة أَدَاعِو، فتُقلَبُ الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها، فتصيرُ أَدَائي، ثُم عُملَ فيها ما عُملَ في خطائي من تغييرِ الحركةِ

---

(١) سلفت هذه الحكاية: ٩/ ٢٢٤.

(٢) حكايته عنه في سر الصناعة: ٧١، والخصائص: ٣/ ١٤٣، ومن قوله: «فأما الخليل...» إلى قوله: «ودرائئ» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ٥٦-٥٧ بخلاف يسير، وسلف الكلام على مذهبي الخليل وسيبويه في خطايا: ٩/ ٢٢٤.

(٣) هو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذ، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨٢.

(٤) هي «إناء صغير من جلد يتخذ للماء»، اللسان (أدا).

والقلبِ، ثُم إنهم راعَوا في الجمعِ حُكمَ الواحدِ، فأَرادوا أن تَظهرَ الواوُ في التكسير، كما كانت ظاهرةً في الواحد، فلم يُمكِنْهم ذلك، فأَبدَلوا من الهمزةِ الواوَ(١).

فإذاً ليستْ هذه الواوُ الواوَ التي كانت في الواحد، إنما هي بدلٌ من الهمزة المبدَلةِ من أَلفِ إدَاوَة، والأَلفُ بدلٌ من ياءٍ هي مبدَلةٌ من واوِ إدَاوَة، ووزنُ أَدَاوَى على هذا فَعَاوِل على منهاجِ فَعَالِل.

وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواوُ لاماً لا عيناً، وذلك لأَن اللّامَ إذا كانت واواً رابعةً فصاعداً كثُرَ قلبُهم إيَّاها إلى الياء، نحوُ أَغزَيتُ واستَدعَيتُ ومَغْزَيان وغازِيةٍ ومَحْنِيَة، فأَظهَروا الواوَ في إدَاوَة ونحوِها ليُعلِموا أَن الواوَ في إدَاوَة وإن كانت رابعةً صحيحةٌ غيرُ منقلِبةٍ، وإذا كانوا قد راعَوا الزائدَ في الجمع نحوَ ياءِ خطيئة فقالوا: خَطايا فهم بمُراعاةِ الأَصليِّ أَجدرُ. [٣٣٩/ ب]

[١٠/ ١١٥] (فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعداً، ولم يَنضمَّ ما قبلَها قُلبتْ ياءً، نحوُ أَغْزَيتُ وغازَيتُ، ورَجَّيتُ وتَرجَّيتُ، واسْتَرشَيتُ، ومضارِعَتِها(٢) ومضارِعَةِ غُزِيَ ورَضِيَ وشَأَى في قولك: يُغْزِيان ويَرضَيان ويَشْأَيان، وكذلك مَلْهَيان ومُصْطَفَيان ومُعَلَّيان ومُستَدْعَيَان).

قال الشارح: الواوُ إذا وقعتْ رابعةً فصاعداً قُلبتْ ياءً(٣)، وإنما قلَبوها ياءً حملاً على المضارِع، وإنما قُلبتْ في المضارِع للكسرةِ قبلَها على حدِّ قلبِها في مِيْزان ومِيْعاد، فلمَّا قالوا: يُغْزِي فقلَبوا كرهوا أَن يقولوا: أَغْزَوتُ، لأَن الأَفعالَ جنسٌ واحدٌ، فأَرادوا المماثَلةَ، وأَن يكونَ لفظُ الماضي والمضارِعِ واحداً، فأَعلُّوا الماضي لإعلالِ المضارِع، كما أَعلُّوا المضارِعَ

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٩١، والشيرازيات: ١٤٠، والتكملة: ٢٦٥، والمنصف: ١/ ٣٤٤-٣٤٥، ٢/ ٦٣-٦٤.

(٢) انظر توجيه قراءة هذه الكلمة وضبطَها في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨٤.

(٣) ذكر ابن الحاجب أمرين في تعليل ذلك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨٣-٤٨٤.

نحوَ يقولُ ويبيعُ[١] لإِعلالِ قالَ وباعَ، أَلا ترى أَنه لولا إِعلالُ الماضي لم يلزمْ إِعلالُ المضارِع؟.

وقولُه: «ولم يَنضمَّ ما قبلَها» احترَزَ به من يَغزُو ويَدعُو من الأَفعال، ومن نحوِ تَرْقُوَة وعَرْقُوَة من الأَسماء.

فإن قيل[٢]: فأَنت تقولُ: تَرجَّيتُ وتَغازَيتُ بقلبِها ياءً مع أَنك لا تَكسرُ ما قبلَ اللّامِ في المضارِع لأَنك تقولُ: يَتَرجَّى ويَتغازَى، فهلّا قلتَ: تَرجَّوتُ وتَغازَوتُ، فتُصحِّحَ الواوَ تصحيحَها في غَزوتُ لصحَّتها في يَغْزو.

قيل: تَرجَّيتُ مطاوِعُ رَجَّيتُ، وتَغازَيتُ مطاوِعُ غازَيتُ، فلمّا كانت الواوُ تُقلَبُ في الأَصل لانكسارِ ما قبلَ لامِه في المضارِع نحوَ يُرَجِّي ويُغازِي بقيتْ على حالها بعدَ دخولِ تاءِ المطاوَعَةِ، فالأَلفُ في تَرَجَّى وتَغازَى بدلٌ من ياءٍ هي بدلٌ من الواو التي هي لامٌ في الأَصل.

وقالوا في مضارِع غُزِيَ ورَضِيَ: يُغْزَيانِ ويَرْضَيان، فقلَبوا الواوَ ياءً وإِن لم يَنكسرْ ما قبلَ اللّامِ حملاً للمضارع على الماضي، لأَن الماضي قد وُجدتْ فيه عِلَّةٌ تقتضي القلبَ، وهو انكسارُ ما قبلَ الواوِ، نحوُ غُزِيَ ورَضِيَ، ولم يُوجَدْ في المضارع عِلَّةٌ تقتضي القلبَ، فكرهوا أَن يختلفَ البابُ.

فهذا نظيرُ أَغْزَيتُ يُغْزِي، إِلا أَنَّ أَغْزَيتُ حُملَ ماضيه على مضارِعه، وهنا حُملَ المضارِعُ على الماضي، وإِذا كانوا قد أَعَلُّوا اسمَ الفاعلِ لاعتلالِ الفعلِ مع اختلافِ جنسِهما فإِعلالُ الماضي للمضارِع والمضارِع للماضي كان ذلك أَجدرَ.

وأَما يَشْأَيَان فقد قلَبوا الواوَ ياءً مع أَنها لم تُقلَبْ في الماضي، لأَنك تقولُ: شَأَوتُ، ولم

---

(١) من قوله: «كرهوا أن يقولوا...» إلى قوله: «ويبيع» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٦٤ بخلاف يسير.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما المبرد في المقتضب: ١/ ١٣٦، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٩٣، والأصول: ٣/ ٢٥٨، والمنصف: ٢/ ١٦٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨٣-٤٨٤.

يَنكسرْ ما قبلَ الواوِ في المضارع، وذلك من قِبلِ أَن الماضي فَعَلَ بالفتح، وفَعَلَ مفتوحَ العينِ لا يأتي مضارِعُه على يَفْعَلُ بالفتح، وإنما فُتِحَ لمكان حرفِ الحلقِ، فصار الفتحُ عارضاً، فعُومِل على الأَصل، ونظيرُه يَسَعُ ويَطَأُ، فتَحوا العينَ لمكانِ حرفِ الحلقِ[1]، وتَركوا الفاءَ التي هي الواوُ محذوفةً على الأَصل، إِذ كانت الفتحةُ عارضةً.

وقال أَبو الحسن الأَخفشُ: لمَّا قالوا في المضارع: يَشْأَى ففتَحوا أَشبَهَ ما ماضيه فَعِلَ بالكسر، لأَن يَفْعَلُ بابُ ماضيه فَعِلَ، فجرَى مَجرَى رَضِيَ وشَقِيَ، فقالوا: يَشْأَيان[2] كما قالوا: يَرْضَيان ويَشْقَيان.

وقالوا: مَلْهَيان في تثنيةِ مَلْهَى، وهو من الواو، لكنَّهم قلبوا الواوَ ياءً حملاً على الماضي، وهو لَهِيتُ عن الأَمر[3]، وكذلك مُصْطَفَيان، فقلَبوا اللَّامَ ياءً حملاً على يَصطفي، ومُعَلَّيان لأَنه مفعولٌ من عَلَّى يُعلِّي، والواوُ منقلبةٌ في يُعلِّي، وكذلك مُسْتَدْعِيان، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أجرَوا نحوَ حَيِيَ وعَيِيَ مُجْرَى بَقِيَ وفَنِيَ، فلم يُعلُّوه، وأَكثرُهم يُدغمُ فيقولُ: حَيَّ وعَيَّ بفتح الفاءِ وكسرِها، كما قيل: لُيٌّ ولِيٌّ في جمع أَلْوَى، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾، قال عَبِيدٌ:

عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كَمَا ... عَيَّتْ ببَيْضتِها الحَمَامَهْ)

[١٠/ ١١٦] قال الشارح: إذا اجتمعَ في آخِر الفعلِ حرفا عِلّةٍ لم يُمكنْ إعلالُهما معاً، لأَنه إجحافٌ، ورُبَّما أَدَّى إِلى حذفٍ أَو تغييرٍ، وإِنما يُعَلُّ أَحدُهما، والأَولَى بالإعلال الأَخيرُ الذي هو اللَّامُ، نحوُ[4] شَوَى وذَوَى.

فأَما حَيِيَ وعَيِيَ ونحوُهما من مضاعَفِ الياءِ فالقياسُ هنا أَن تُقلبَ الياءُ الأُولى أَلفاً

---

(١) هو تعليل الفارسي في الحلبيات: ١٣٣، وانظر الكتاب: ٤/ ١٠٦، وسر الصناعة: ٨٢٧.

(٢) من قوله: «وقال أبو الحسن....» إلى قوله: «يشأيان» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٦٧، وانظر الكتاب: ٤/ ١٠٦، والحلبيات: ١٣٢-١٣٣، وسر الصناعة: ٨٢٧.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٢٠١، وأدب الكاتب: ٣٤٤، والصحاح (لها).

(٤) في ط، ر: «اللام على نحو».

لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، وأن يَصيرَ اللَّفظُ إلى حَايَ وعَايَ، فتعتلَّ العينُ، وقد اعتلَّتْ هذه اللَّامُ في المضارع بقلبِها ألفاً، وسكونِها في حال الرفع وحذفِها في حالِ الجزم، والأَفعالُ كلُّها جنسٌ واحدٌ، فكرهوا أن يَجْمعوا عليه اعتلالَ عينِه ولامِه[1]، فنزَّلوا الأولَ منزلةَ الصحيحِ، وأَقَرُّوه على لفظه في الماضي، ووفَّوه ما يَستحقُّه من الحركات، ولَحِقَ الثاني القلبُ والتغييرُ والسكونُ، وذلك نحوُ حَيَّ يَحْيى، وعَيَّ يَعْيى.

فهذا معنى قوله: «أَجْرَوا حَيِيَ وعَيِيَ مُجْرى بَقِيَ وفَنِيَ»، يعني أَجرَوا الياءَ الأُولى مُجْرى النونِ في فَنِيَ، والقافِ في بَقِيَ، ولم يغيِّروها مع وجودِ مقتضِي التغييرِ كما لم يغيِّروا الصحيحَ فيما ذكرناه.

وأكثرُ العربِ يُدغِمُ العينَ في اللَّام إذا تحرَّكتْ اللَّامُ نحوَ حَيَّ وعَيَّ، أجرَوه في ذلك مُجْرى نحوِ شَدَّ، والإظهارُ جائزٌ[2].

وإنما جاز الإظهارُ لأَن هذه اللَّامَ قد تَعتلُّ وتُسكنُ في الرفع، وتُحذفُ في الجزم، نحوُ هو يَحْيا، ولم يَحْيَ، فلمَّا لم تَلزمْها الحركةُ انفصلتْ من دالِ شَدَّ لأَنها متحرِّكةٌ في الرفع، ولا تحذفُ على وجهٍ، فإذا أظهرتَ فقلتَ: قد حَيِيَ زيدٌ قلتَ في الجمع: قد حَيُوا كما تقولُ: قد عَمُوا، قال الشاعر[3]:

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٣٩٥، ٤/ ٣٩٧، والمقتضب: ١/ ١٨١-١٨٢، والأصول: ٣/ ٢٤٧-٢٤٨، ومصادر أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٨.

(٣) هو أبو حُزابة، الوليد بن حنيفة، كما في الأغاني: ٢٢/ ٢٦٩، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٦٨٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٣٤، واللسان (حيا)، وشرح شواهد الشافية: ٣٦٣-٣٦٤، ونسب إلى مودود العنبري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٣٤، وذكر صاحب اللسان (كهمس) نسبة البيت إلى مودود، وقال: «وقيل: لأبي حُزابة».

والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٩٦، والمقتضب: ١/ ١٨٢، والأصول: ٣/ ٢٤٨، والتكملة: ٢٧١، والمنصف: ٢/ ١٩٠، والصحاح (كهمس)، والممتع: ٥٧٨-٥٧٩، والتذييل والتكميل: ٤/ ٤٣٤.

وكهمس في البيت أحد الخوارج من أصحاب بلال بن مرداس الخارجي، انظر الكامل=

وكُنَّا حَسِبْناهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعْدَ ما ماتُوا مِنَ الدَّهرِ أَعْصُرَا

والمعنى حسبتُ حالَهم بعدَ سوءٍ قد صَلَحتْ، وكَهْمَس الذي ذكَره رجلٌ من بين تميم مشهورٌ بالفروسيَّة والشجاعة.

والشاهدُ فيه قولُه: حَيُوا وبناؤه على بناءِ خَشُوا وفَنُوا لأَنَّ حَيِيَ إذا ضُوعفتْ الياءُ ولم تُدغَمْ بمنزلة خَشِيَ وفَنِيَ، وإذا لحقَها واوُ الجمعِ لحقَها من الإِعلال والحذفِ ما لحقَ خَشِيَ إذا كانت للجمع.

ومَن قال: حَيَّ فلانٌ فأدغمَ ثُم جمعَ قال: حَيُّوا[1] لأَن الياءَ إِذا سَكنَ ما قبلها في مثلِ هذا جَرتْ مجْرى الصحيحِ، ولم يَثقُلْ عليها الضمَّةُ، وعليه أَنشدَ الأَصمعيُّ لعَبيد[2]:

عَيُّوا بأَمرِهُمُ إِلخ

[١٠/ ١١٧] وبعدَه[3]:

وضَعَتْ لها عُودَيْنِ مِنْ ضَعَةٍ وآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ

الشاهدُ فيه قولُه: عَيُّوا وعَيَّتْ وإِجراؤهما مُجْرى ظَنُّوا وظَنَّتْ ونحوِهما من الصحيح، ولذلك سَلِمَ من الاعتلال والحذفِ لِمَا لحقَه [٣٤٠/ أ] من الإِدغام.

وصفَ قوماً يَخْرُقون في أُمورهم ويَعْجَزون عن القيام بها، وضربَ لهم المَثَلَ في ذلك بخرْقِ الحمامةِ وتفريطِها في التمهيد لبيَضِها، لأَنها لا تتَّخذُ عُشَّها إِلا من كُسَارِ الأَعوادِ،

=للمبرد: ٣/ ٢٤٧-٢٤٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، وشرح شواهد الشافية: ٣٦٥، وأيضاً الاشتقاق لابن دريد: ٢٤٧.

(١) من قوله: «والشاهد في...» إلى قوله: «حيوا» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٣٨٧.

(٢) سلف البيت تاماً قبل قليل، وهو في ديوان عبيد: ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٣٣، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٦، وجاء بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٩٦، والمقتضب: ١/ ١٨٢، والأصول: ٣/ ٢٤٨، والتكملة: ٢٧١، والممتع: ٥٧٨، وهو من إنشاد الأصمعي في المنصف: ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٣) انظر ديوان عبيد: ١٢٦، والبيتان في ديوان سلامة بن جندل: ٢٤٨، وانظر تخريجها فيه: ٣٠٢.

وربّما طارتْ عنها العِيدانُ، فتفرَّقَ عُشُّها، وسقطتْ البَيضةُ، ولذلك قالوا في المثل: «أَخْرَقُ مِن حمامةٍ»(١) وقد بيَّن خُرْقَها في البيت بعدَه، أَي جَعلتْ لها مِهاداً من هذَين الصِّنفَين من الشجر، ولم يُرِدْ عُودَين فقط ولا ثلاثةً كما ظنَّ بعضُهم(٢).

قال صاحب الكتاب: (وكذلك أُحِيَّ واسْتُحِيَّ وحُويَّ في أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ وحُوْيِيَ، وكلُّ ما حركتُه لازمةٌ ولم يُدغِموا فيما لم تَلزمْ حركتُه، نحوُ لن يُحْيِيَ ولن يَسْتَحْيِيَ ولن يُحايِيَ).

قال الشارح: وكذلك كلُّ فعلٍ ما لم يُسَمَّ فاعلُه نحوَ حُيَّ في هذا المكانِ، واسْتُحِيَّ وحُويَّ، فحُيَّ مبنيٌّ للمفعول من حَيِيَ بالجارِّ والمجرور معه(٣)، ليصحَّ بناؤه لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، إذ كان لازماً، فيقومُ الجارُّ والمجرورُ مَقامَ الفاعل.

وأَنت مخيَّرٌ في ضمِّ الحاء وكسرِها، والكسرُ أَكثرُ لأَنه أَخفُّ، فالضمُّ على الأَصل، والكسرُ لضربٍ من التخفيف، لأَن الحرفَ المشدَّدَ قد يُنزَّلُ في بعض المواضعِ منزلةَ الحرفِ الواحدِ، نحوُ دابَّة وشابَّة، فإن الباءَ المشدَّدةَ قد تَتنزَّلُ عندهم منزلةَ الحرفِ الواحدِ المتحرِّكِ، ولولا ذلك لَما جاز أَن تُجامِعَ الأَلفَ الساكنةَ، وذلك أَن اللِّسانَ يَنْبُو عنه نَبْوةً واحدةً، فكما امتنعَ أَن تقعَ ياءٌ في الطرف وقبلَها ضمَّةٌ، [١٠/١١٨] فكذلك قَلَّ الضمُّ هنا، وليس بممتنعٍ.

ومثلُه قولُهم: قَرنٌ أَلْوَى(٤)، وقُرونٌ لُيٌّ، يجوزُ فيه الضمُّ والكسرُ، والكسرُ أَكثرُ، فقِلَّةُ الضمِّ تُوازي امتناعَ أَدْلُوٍ وأَظْبيٍ(٥).

---

(١) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٢٥٥، والمستقصى: ١/ ٩٩.

(٢) من قوله: «الشاهد فيه...» إلى قوله: «بعضهم» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٣٨٨ بخلاف يسير، وانظر مناقشة معنى البيت في شرح شواهد الإيضاح: ٦٣٣-٦٣٤، والاقتضاب: ٣١٤، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٨-٣٦٠.

(٣) سقط من ط، ر: «معه».

(٤) هو الشديد الخصومة، اللسان (لوي).

(٥) من قوله: «وأَنت مخيَّرٌ...» إلى قوله: «وأَظبي» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٨٩ بخلاف=

وأما أُحِيَّ فهو مبنيٌّ من أَحْيَا، والحاءُ مكسورةٌ لا غيرُ، لأَنها حركةُ الياءِ المدغَمةِ تُقلبُ إلى الحاء الساكنةِ على حدِّ يَشُدُّ ويَمُدُّ، وكذلك أُسْتُحِيَّ، العملُ واحدٌ، والأَصلُ أُسْتُحْيِيَ، وفيه لغتان: إِحداهما اسْتَحْيَيْتُ، والأُخرى اسْتَحَيْتُ.

فأَما اسْتَحْيَيْتُ بياءَين فهي لغةُ أَهل الحجاز على ما ينبغي من القياس، لأَنهم صحَّحوا الياءَ الأُولى، وهي عينُ الفعلِ، وأَعَلُّوا الثانيةَ، وهي لامُ الفعل، فقالوا: اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي واسْتَحْيَيْتُ.

وأَما اسْتَحَيْتُ فهي لغةُ بني تميم، ووزنُها اسْتَفَلْتُ، والعينُ محذوفةٌ، واختلف العلماءُ في كيفيَّةِ الحذفِ، فذهب الخليلُ إلى أَن حذفَ العينِ لالتقاء الساكنَين، وهو الذي حكاه سيبويه، وذلك أَنَّ اسْتَحْيَيْتُ اسْتَفْعَلْتُ، وعينُ الفعل منه معتلَّةٌ، كأَنه في الأَصل قبلَ دخولِ السينِ والتاءِ حَايَ كقولك: باعَ بإِعلالِ العينِ، ثم دخلتْ السينُ والتاءُ على حايَ فصار اسْتَحَايَ، كما تقولُ: اسْتَبَاعَ، ثم دخلتْ تاءُ المتكلِّمِ فسَكنتْ الياءُ وقبلَها الأَلفُ ساكنةٌ، فحُذفتْ لالتقاء الساكنَين[1].

والقولُ الثاني أَنَّ اسْتَحَيْتُ أَصلُه اسْتَحْيَيْتُ، فاستثقَلوا اجتماعَ ياءَين، فأَلقَوا الأُولى منهما تخفيفاً[2]، وأَلقَوا حركتَها على الحاء، وأَلزَموها الحذفَ تخفيفاً في لغة بني تميم، كما أَلزمَتْ العربُ الحذفَ في يَرَى[3] ويُرِي تخفيفاً، وأَلقَوا حركتَها على الفاء، وهو رأْيُ المازنيِّ أَيضاً، قال أَبو عثمان: «لو كان الحذفُ لالتقاءِ الساكنَين لَرُدَّتْ[4] في المضارع، وكنتَ تقولُ: يَسْتَحِيُّ»[5]، ولم يفعلوا ذلك.

=يسير، واختلط كلامه بكلام المازني.

(١) من قوله: «وفيه لغتان...» إلى قوله: «الساكنين» قاله الأعلم في النكت: ١٢٢٠-١٢٢١ بخلاف يسير.

(٢) في ط: «تخفيفياً». تحريف.

(٣) هو تنظير سيبويه: ٤/ ٣٩٩.

(٤) في ط، ر: «لزدت»، تصحيف.

(٥) في د، ط، ر: «يستحيي». تحريف، وما أثبت عن البغداديات: ٢٢٧، والمنصف: ٢/ ٢٠٤،=

فإذا بَنيتَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه من الأَول قلتَ: اسْتُحِيَّ، والأَصلُ اسْتُحْيِيَ، فأُدغمَ الأَولُ في الثاني لأَنه متحرِّكٌ، وبعدَ إِسكانِه تُنقَلُ حركتُه إِلى الحاء، والإِظهارُ جائزٌ، وإِن بَنيتَه من اللغة الثانيةِ قلتَ: اُسْتُحِيَ، لا غيرُ.

وأَما حُوْيِيَ فهو من حَايَا يُحَايِي، فلَمَّا بَنيتَه لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه قلتَ: حُوْيِيَ على الأَصلِ، وإِن شئتَ أَدغمتَ، وقلت: حُوْيَّ، لأَن حركةَ آخِرِه لازمةٌ.

ومَن قال: حُيَّ وأُحِيَّ فأَدغمَ لم يقلْ: يُحَيُّ فيُدغمُ، لأَن هذه الأَفعالَ لا يدخلُها ضمٌّ بحالٍ، لأَن اللَّام فيها تُعاقِبُ الضمَّةَ، ولا تجتمعُ معها، وكذلك لو نصبتَ فقلتَ: لن يُحْيِيَ، فإِنك لا تُدغمُ لأَن الفتحةَ عارِضةٌ لأَنها حركةُ إِعرابٍ لا تَلزمُ، إِذ قد تزولُ في حال الرفع والجزمِ.

قال صاحب الكتاب: (وقالوا في جمع حَيَاءٍ وعَيِيٍّ: أَحِيَّة وأَعِيَّاء وأَحْيِيَة وأَعْيِيَاء، وقَوِيَ مثلُ حَيِيَ في تركِ الإِعلالِ، ولم يَجيءْ فيه الإِدغامُ، إِذ لم يَلتَقِ فيه مِثلان لقلبِ الكسرةِ الواوَ الثانيةَ ياءً).

قال الشارح: أَما أَحِيَّة وأَحِيَّاء في جمع حَيَاءِ الناقةِ فهذا يجوزُ فيه الوجهان، الإِظهارُ والإِدغامُ، فالإِظهارُ قولُك: أَحْيِيَة على أَفعِلَة وأَحْيِيَاء على أَفْعِلَاء، وإِنما جاز الإِظهارُ لأَن الجمعَ فرعٌ على الواحد[1]، واللَّامُ في الواحد غيرُ ثابتةٍ، وإِنما هي مُبدَلةٌ على حدِّ إِبدالِها في رِداء[2] وسِقَاء، فلم يُلتفتْ إِلى إِظهاره لأَن الياءَ لم تكنْ ثابتةً في الواحد.

وأَما الإِدغام نحوَ أَحِيَّة وأَحِيَّاء فلاجتماع الياءَين ولزومِ تحرُّك الثانيةِ.

=وانظر اللغتين السالفتين ومناقشتهما في الكتاب: ٤/ ٣٩٩، والأصول: ٣/ ٢٥٠، والبغداديات: ٢٢٧-٢٣٠، والمنصف: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥، والنكت: ١٢٢٢٠-١٢٢١، والممتع: ٥٨٤-٥٨٥.

(١) هو تعليل ابن جني ولفظه في المنصف: ٢/ ١٩٦، وانظر الحلبيات: ٣٤٠، وسر الصناعة: ٥٧.

(٢) في ط، ر: «وراء».

وأَما عَيِيٌّ وأَعْيِيَةٌ وأَعْيِيَاءُ فالإِدغامُ فيه أَوجَبُ منه في أَحِيَّة لأَن اللَّامَ لا تَثبتُ في واحدِ أَحِيَّة، بل تُبدَلُ همزةً، فلم يَلزمْ اللَّامَ التحريكُ، وإِنما لزمَ الهمزةَ التي هي بدلٌ منها.

وأَما أَعِيَّاءُ وأَعِيَّة فاللَّامُ ثابتةٌ في واحدِه متحرِّكةٌ، نحوُ عَيِيٌّ، فقَوِيتْ فيها الحركةُ لوجودِها في الجمع والواحدِ، وقَوِيَ وجهُ الإِدغامِ[1]، قال أَبو عثمان: «وسمعْنا من العرب مَن يقولُ: أَعْيِياء وأَعْيِيَة فيُبينُ، قال: وأَكثرُ العربِ يُخْفِي ولا يُدغمُ»[2]، وإِنما كثُرَ الإِخفاءُ لأَنه وَسيطةٌ[3] بين الإِظهارِ والإِدغامِ، فعَدَلوا إِليه لاعتداله[4]، إِذ فيه محافَظةٌ على الجانبَين، وهو شَبيهٌ بهمزةِ بينَ[5] [١٠/ ١١٩] بينَ.

وأَما قَوِيَ فهو من مضاعَفِ الواوِ، والعينُ واللَّامُ واوٌ، يدلُّ على ذلك قولُهم في المصدر: القُوَّة، ولم يُعِلُّوا الواوَ بقلبِها أَلفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها لاعتلالِ اللامِ في المضارع نحوَ يَقْوَى، فلم يكونوا يَجمعون عليه إِعلالَ العينِ واللَّامِ[6] كما قلنا في عَيِيَ وحَيِيَ، ولا يجوزُ الإِدغامُ كما جاز في حَيَّ وعَيَّ لاختلاف الحرفَين، ولم يكونا مِثلَين لانقلاب الواو الثانيةِ ياءً، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومضاعَفُ الواوِ مختصٌّ بفَعِلتُ دون فَعَلتُ وفَعُلتُ، لأَنهم لو بنَوا من القُوَّة نحوَ غَزَوْتُ وسَرُوتُ لَلزمَهم أَن يقولوا: قَوَوْتُ وقَوُوتُ، وهم لاجتماع الواوَين أَكرَهُ منهم لاجتماع الياءَين، وفي بناء نحوِ شَقِيتُ تنقلبُ الواوُ ياءً، وأَما

---

(١) من قوله: «وأَما أعياء...» إلى قوله: «الإدغام» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١١٨ بخلاف يسير.

(٢) المنصف: ٢/ ١٩١.

(٣) في ط، ر: «وسيط».

(٤) من قوله: «وإنما كثر...» إلى قوله: «لاعتداله» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ١٩١.

(٥) في ط، ر: «شبه الهمزة بين...»، وما أثبت أوضح، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٩٦-٣٩٧، وسر الصناعة: ٥٧، والنكت: ١٢١٨، والممتع: ٥٧٩-٥٨٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١١٥.

(٦) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.

القُوَّةُ والصُوَّةُ والبَوُّ والجَوُّ[١] فمُحتمَلاتٌ للإِدغام).

قال الشارح: اعلمْ أَن ما كان من مضاعَف الواوِ ماضياً فإِنه يكونُ على فَعِلتُ بكسرِ العينِ، فلا يأتي منه فَعَلتُ ولا فَعُلتُ، فلم يقولوا: قَوَوتُ ولا قَوُوتُ لأَنهم إِذا استثقَلوا الواوَ الواحدةَ فبنَوا الماضي على فَعِلتُ لِتُقلبَ ياءً نحوَ ياءِ شَقِيتُ ورَضِيتُ [٣٤٠/ ب] فهُم باستثقالِ الواوَين والضمَّةِ أَجدرُ[٢]، وكنتَ تقولُ في المضارع: يَقْوُو، فاستثقلوا اجتماعَ الواوَين كما استثقَلوا اجتماعَ الهمزتَين، فعدَلوا إِلى بناءِ فَعِلتُ لِتنقلبَ الواوُ ياءً، ويزولَ الثِّقَلُ باختلافِ الحرفَين على حدِّ صنيعِهم في حَيَوان، والأَصلُ حَيَيان.

وإِذا كانوا قد قلَبوا الأخفَّ إِلى الأَثقل ليخِفَّ اللَّفظُ بزوال التضعيفِ فقلبُهم الأَثقلَ إِلى الأَخفِّ لزوال التضعيفِ أَجدرُ، فلذلك قالوا: قَوِيتُ وحَوِيتُ[٣]، والأَصلُ قَوِوتُ وحَوِوْتُ[٤]، فانقلبتْ اللَّامُ التي هي واوٌ ياءً لانكسار ما قبلَها، وصحَّتْ العينُ في قَوِيتُ وحَوِيتُ[٥] لاعتلالِ اللَّام، وجرى ذلك مَجْرى ما لامُه ياءٌ نحوَ لَوَيتُ ورَوَيتُ، كما أَجرَوا أَغزَيتُ مُجْرى بناتِ الياءِ، هذا إِذا كان أَصلُ العينِ التحريكَ.

فأَما إِذا سَكنتْ العينُ أَو انفتحتْ فلا يلزمُ قلبُ اللَّامِ ياءً، نحوُ التَّوَى، وهو الهلاكُ، وهو من مضاعَفِ الواوِ، يدلُّ على ذلك قولُهم: التَّوُّ: الفَرْدُ[٦]، ومنه الحديثُ: «الطَّوافُ تَوٌّ، والاستِجمارُ تَوٌّ»[٧]، فهو من معناه ولفظِه، لأَن الهلاكَ أَكثرُ ما يكونُ مع الواحد،

---

(١) في ط، ر: «الحو»، تصحيف، انظر المفصل: ٣٩٣.

(٢) من قوله: «فعلت ولا فعلت...» إلى قوله: «أجدر» قاله ابن جني في المنصف: ٢/ ٢١٠، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٠٠، والمقتضب: ١/ ١٤٩، وسر الصناعة: ٥٧٨، ٧٩٦، والنكت: ١٢٢٢.

(٣) في ط: «وخووت». تصحيف.

(٤) في ط: «وخويت»، تصحيف.

(٥) في ط، ر: «خويت»، خوت الدار: تهدمت وسقطت، ولا وجه لها.
والحُوَّة: سواد إلى الخضرة، اللسان (خوا)، (حوا).

(٦) انظر اللسان (توا).

(٧) الحديث في صحيح مسلم برقم: ٣١٣٠، والنهاية لابن الأثير: ١/ ١٩٩.

وكذلك إذا كان أَصلُها السكونَ، فإن الواوَ تَثبتُ ولا تُقلبُ، نحوُ القُوَّة والصُّوَّة، وهو مختلَفُ الرِّيحِ[١]، والحُوَّة[٢]، والبَوُّ: جِلدُ الحُوار يُحْشَى إذا ماتَ ولدُ الناقةِ لتعطفَ عليه[٣]، والقَوُّ، وهو اسمُ مكان[٤]، والجَوُّ، وهو ما بينَ السماءِ والأَرضِ[٥]، وقيل في قوله[٦]:

خَلَا لَكِ الجَوُّ فبِيضِي واصْفِرِي

قال[٧]: هو ما اتَّسعَ من الأَودية، جعلوه حين[٨] سَكنَ ما قبل [١٠/ ١٢٠] الواوِ الأَخيرةِ مثلَ غزْوٍ وعَدْوٍ، وقولُه: «فمحتمَلاتٌ» يريدُ أَنه احتُمِلَ ههنا ثِقلُ التضعيفِ لسكون ما قبلَ الواوِ والإِدغامِ وكونِ اللِّسانِ يَنْبو بهما دُفْعةً واحدةً، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقالوا في افْعالَّ من الحُوَّة: احْوَاوَى، فقلَبوا الواوَ الثانيةَ أَلفاً، ولم يُدغِموا لأَن الإِدغامَ كان يُصيِّرُهم إِلى ما رفَضوه من تحريكِ الواوِ بالضمِّ في نحو يَغْزُو ويَسْرُو، لو قالوا: احْوَاوَّ يَحْواوُّ، وتقولُ في مصدره: احْوِيوَاء واحْوِيَّاء، ومَن قال: اشْهِباب قال احْوِوَاء، ومَن أَدغمَ اقْتِتالاً فقال: قِتَّال قال حِوَّاء).

قال الشارح: تقولُ في افْعَالَّ مثلَ احْمارَّ من الحُوَّة والقُوَّة: احْوَاوَى واقْوَاوَى، والأَصلُ احْوَاوَوَ واقْوَاوَوَ، فوقعتْ الواوُ طرفاً متحرِّكةً وقبلَها فتحةٌ، فقلَبوها أَلفاً، ولم يُدغِموا لاختلافِ الحرفَين وخروجِهما بانقلاب الواوِ الثانيةِ أَلفاً عن أَن يكونا مِثلَين.

---

(١) قاله الجوهري في الصحاح (صوا).
(٢) في ط، ر: «الحو»، لها وجه، والحوة: سواد إلى الخضرة، اللسان (حوا).
(٣) قاله الجوهري في الصحاح (بوا).
(٤) هو اسم وادٍ، انظر معجم البلدان (قَوّ).
(٥) قاله الجوهري في الصحاح (جوا).
(٦) هو طرفة بن العبد، والبيت في ديوانه: ١٥٧، وورد بلا نسبة في المنصف: ١/ ١٣٨، وانظر مصادر أخرى في الديوان: ٢٣٨.
(٧) لم يذكر الشارح القائل، وهو قول أبي عمرو كما في الصحاح (جوا)، وقول أبي عبيد كما في اللسان (جوا)، وانظر تهذيب اللغة: ١١/ ٢٢٨
(٨) في ط، ر: «إذ».

وقولُه: «**لأَن الإِدغامَ كان يُصيِّرُهم إِلى ما رفَضوه من تحريكِ الواوِ بالضمِّ في نحو يَغْزُو ويَسْرُو، لو قالوا: احْوَاوَّ يَحْواوُّ**» ليس بصحيحٍ[١]، لأَن الواوَ المشدَّدةَ لا تَثقُل عليها حركاتُ الإِعراب، نحوُ هذا عَدوٌّ وعُتُوٌّ، وتقولُ في مصدره: احْوِيَّاءٌ، هذا هو الوجهُ الذي ذكَره سيبويه[٢].

والأَصلُ احْوِيْواوٌ مثلَ احْمِيْرار واشْهِيْباب، وإِنما قلَبوا الواوَ الوسطَى ياءً لوقوعِ الياءِ ساكنةً قبلها على حدِّ سيِّد وميِّت، وهذه الياءُ مبدَلةٌ من الأَلف للكسرة قبلَها، وقُلبتْ الواوُ الأَخيرةُ همزةً لوقوعها طرفاً بعدَ أَلفٍ زائدةٍ على القاعدة نحوَ كِساء ورِداء.

وقال بعضُهم: احْوِيْوَاء، فلم يُدغِمْ كما لم يُدغِمْ في سُوْيِرَ[٣]، إِذ كانت الواوُ بدلاً من أَلف سايَرَ، وقد قالوا: اشْهِبَاب، فحذَفوا الياءَ تخفيفاً لطُول الاسمِ[٤]، ومَن قال ذلك قالَ في مصدر احْوَاوَى: احْوِوَاء، فلم يُدغِمْ لتوسُّطِ الواوَين، كما لم يُدغِمْ في اقْتِتال، لأَن التاءَين وإِن كانتا مِثلَين فقد قَوِيَتا بكونهما حَشواً، ولم تُجعَلا كالدالِ من شدَّ ومَدَّ لتطرُّفهما.

وقد قال بعضُهم: قِتَّالٌ، فأَدغمَ التاءَ في التاء بعدَ نقلِ حركةِ التاءِ الأُولى إِلى القاف، ولَمَّا تحرَّكتْ القافُ استغنَى عن همزة الوصل، فقال: قِتَّال، ومَن قال ذلك قالَ: حِوَّاءٌ[٥]، فأَدغمَ الواوَ في الواو، ونقلَ حركةَ الواوِ الأُولى إِلى الحاء قبلَها، فاستغنَى عن همزة الوصل[٦]، فاعرفْه.

---

(١) وهو غير مستقيم عند ابن الحاجب لوجهين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨٩.

(٢) ولم يذكر غيره هو والمبرد والمازني، انظر الكتاب: ٤/ ٤٠٤، والمقتضب: ١/ ١٧٧، والمنصف: ٢/ ٢٢١، والارتشاف: ٣٤٢.

(٣) هو تنظير ابن جني في المنصف: ٢/ ٢٢٢، وانظر القولين السالفين في العضديات: ٧٤، والمنصف: ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٤) هو تعليل سيبويه: ١/ ٨٧.

(٥) كذا عن الأخفش في الممتع: ٥٨٩.

(٦) انظر فيما سلف الكتاب: ٤/ ٤٠٤، والتكملة: ٢٧٢، والمنصف: ٢/ ٢٢٠، والمخصص:= ١/ ١٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٢٠-١٢١، والارتشاف: ٣٤٢.

ومن أصنافِ المشتَرَكِ الإدغامُ

[١٠/ ١٢١] (فصل) قال صاحبُ الكتاب: (ثَقُلَ التقاءُ المتجانسَينِ على ألسنتهم، فعمَدوا بالإِدغام إِلى ضربٍ من الخِفَّة، والتقاؤهما على ثلاثة أَضربٍ:

أَحدُها: أَن يُسكنَ الأَولُ ويتحرَّكَ الثاني، فيجبَ الإِدغامُ ضرورةً، كقولك: لم يَرُحْ حاتمٌ، ولم أَقلْ لكَ.

والثاني: أَن يَتحرَّكَ الأَولُ، ويُسكنَ الثاني، فيَمتنعَ الإِدغامُ، كقولك: ظَلِلْتُ ورسولُ الحْسنِ.

والثالثُ: أَن يتحرَّكا، وهو ثلاثة أَوجُهٍ: ما الإدغامُ فيه واجبٌ، وذلك أَن يَلتقيا في كلمة وليس أَحدُهما للإِلحاق، نحوُ رَدَّ يَردُّ، وما هو فيه جائزٌ، وذلك أَن ينفِصلا وما قبلَهما متحرِّكٌ أَو مَدَّةٌ، نحوُ أَنعتُ تِلك، والمالُ لِزيد، وثوبُ بَكرٍ، أَو يكونا في حكم الانفصالِ، نحوُ اقْتَتَلَ، لأَن تاءَ الافتِعالِ لا يلزمُها وقوعُ تاءٍ بعدَها، فهي شَبيهةٌ بتاءِ تِلك).

قال الشارح: اعلمْ أن معنى الإِدغامِ إِدخالُ شيءٍ في شيء، يقالُ: أَدغمتُ اللِّجامَ في فَمِ الدابَّة، أَي أَدخلتُه في فِيها، وأَدغمتُ الثيابَ في الوعاء، أَدخلتُها فيه، ومنه قولُهم: حمارٌ أَدْغَمُ، وهو الذي يسمِّيه العجَمُ دَيْزَج، وذلك إِذا لم تَصدُقْ خُضرتُه ولا زُرقتُه، فكأَنهما لونانِ قد امتَزجا[١].

والادِّغامُ بالتشديد من أَلفاظ البصريين، والإِدغامُ بالتخفيف من أَلفاظ الكوفيين[٢]، ومعناه في الكلام أَن تصلَ حرفاً ساكناً بحرف مثلِه متحرِّكٍ من غيرِ أَن تَفصلَ بينهما بحركة أَو وقفٍ، فيصيران لشِدَّة اتِّصالهما كحرف واحدٍ يَرتفعُ[٣] اللِّسانُ عنهما رَفْعةً

---

(١) انظر في ذلك أدب الكاتب: ١٣٤، وجمهرة اللغة: ٤٤٧، والصحاح واللسان (دزج)، (دغم).

(٢) انظر المساعد: ٤/ ٢٥٠، والهمع: ٢/ ٢٢٥.

(٣) في ط، ر: «ترتفع»، اللسان يذكر ويؤنث، انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٣، ولأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٦٢.

واحدةً شديدةً، فيصيرُ الحرفُ الأَولُ كالمُستهلَك، لا على حقيقةِ التداخُلِ والإِدغامِ[١]، وذلك نحوُ شَدَّ ومَدَّ ونحوِهما.

والغرضُ بذلك طلبُ التخفيفِ، لأنه ثَقُلَ عليهم التكريرُ والعَوْدُ إِلى حرفٍ بعدَ النطقِ به، وصار ذلك ضِيقاً في الكلام بمنزلة الضِّيقِ في الخَطْو على المقيَّد، لأَنه إِذا منعَه القَيدُ من توسيعِ الخَطْو صار كأَنه إِنما يُقيِّدُ قَدمَه إِلى موضعها الذي نقَلَها منه، فثَقُلَ ذلك عليه[٢].

فلمَّا كان تكريرُ الحرفِ كذلك في الثِّقل حاوَلوا تخفيفَه بأَن يُدغِموا أَحدَهما في الآخَر، فيَضعوا أَلسنتَهم على مَخْرَج الحرفِ المكرَّرِ وَضْعةً واحدةً، ويَرفعوها بالحرفَين رَفْعةً واحدةً لئلَّا يَنطقوا بالحرف، ثُم يعودوا إِليه.

وهذا المرادُ من قوله: «**ثَقُلَ التقاءُ المتجانسَينِ على أَلسنتهم**»، أَي المِثلَين اللَّذين من جنس واحدٍ، فإِذا أَسكَنوا الأَولَ منهما أَدغَموا، فيتَّصلُ بالثاني، وإِذا حَرَّكوه لم يتَّصلْ به لأَن الحركةَ تحولُ بينهما، لأَن مَحَلَّ الحركةِ من الحرفِ بعدَه[٣]، ولذلك يمتنع إِدغامُ المتحرِّكِ.

والمُدغَمُ أَبداً حرفان، الأَولُ منهما ساكنٌ، والثاني متحرِّكٌ، وجميعُ الحروفِ تُدغَمُ ويُدغَمُ فيها إِلا الأَلفَ، لأَنها ساكنةٌ أَبداً[٤]، فلا يمكنُ إِدغامُ ما قبلَها فيها، ولا يمكنُ إِدغامُها لأَن الحرفَ إِنما يُدغَمُ في مثلِه، وليس الأَلفُ مثلَ متحرِّكٍ، فيَصحَّ الإِدغامُ فيها.

واعلمْ أَن التقاءَ الساكنَين على ثلاثةِ أَضرُبٍ:

---

(١) هو تفسير الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٣٥، وانظر رأيه في تعريف الإدغام.

(٢) هو تشبيه الخليل، انظر كتاب السبعة: ١٢٥، وشرح الملوكي: ٤٥١، وعزي إلى النحويين في الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٣٤.
وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين، انظر السبعة والكشف.

(٣) انظر ما سلف: ٩/ ١١٢، ١٠/ ١١٢، وانظر أيضاً شرح الملوكي: ٤٥٢.

(٤) انظر ذلك في الكتاب: ٤/ ٤٤٦، والمقتضب: ١/ ١٦١، ١/ ١٧٢، ١/ ١٧٦، ١/ ١٩٨، ١/ ٢٠٧.

أَحدُها أَن يُسكنَ الأَولُ، ويتحرَّكَ الثاني، وهذا شرطُ المُدغَم، فيَحصلَ الإِدغامُ ضرورةً، سواءٌ أُريدَ أَو لم يُرَدْ، إِذ لا حاجِزَ [٣٤١/ أ] بينهما من حركةٍ ولا غيرِها، نحوُ لم يَرُحْ حَاتِمٌ، ولم أَقُلْ لَك، فالإِدغامُ حصلَ فيهما ضرورةً، لأَن الأَول اتَّصلَ بالثاني من غيرِ إِرادةٍ لذلك، أَلا ترى أَن إِسكانَ الأَولِ لم يكنْ للإِدغام؟ بل للجازم، فوُجِدَ شرطُ الإِدغامِ بحكمِ الاتِّفاقِ من غير قصدٍ، وذلك بأَنْ اعتمدَ اللِّسانُ عليهما اعتمادةً واحدةً، لأَن المَخْرَجَ واحدٌ ولا فصْلَ؟.

وأَما الثاني ـ وهو أَن يكونَ المِثلُ الأَولُ متحرِّكاً، والثاني ساكناً، نحوُ ظَلِلْتُ ورسولُ الْحسنِ، وما كان كذلك فإِن الإِدغامَ يمتنعُ فيه لأَمرَين:

أَحدُهما: تحرُّكُ الأَولِ، والحرفُ الأَولُ متى تَحرَّكَ امتنعَ الإِدغامُ لأَن حركةَ الحرفِ الأَولِ قد فصَلتْ بين المتجانِسيْنِ، فتعذَّرَ الاتِّصالُ.

والأَمر الثاني: سكونُ الحرفِ الثاني، والإِدغامُ [١٠/ ١٢٢] لا يَحصلُ في ساكنٍ لأَنَ الأَولَ لا يكونُ إِلا ساكناً، فلو أُسكنَ الثاني لَاجتمعَ ساكنان على غيرِ شرطِه، وذلك لا يجوزُ.

وأَما الثالثُ ـ وهو أَن يَتحرَّكا معاً، وهما سَواءٌ في كلمةٍ واحدةٍ، ولم يكنْ الحرفُ مُلحِقاً قد جاوَزَ الثلاثةَ، ولا البناءُ مخالِفاً لبناءِ الفعلِ ـ فإِنه يجبُ أَن يُدغَمَ بأَن يُسكنَ المتحرِّكُ الأَولُ لِتزولَ الحركةُ الحاجزةُ، فيَرتفعَ اللِّسانُ بهما ارتفاعةً واحدةً، فيَخِفَّ اللَّفظُ، وليس فيه نقضُ معنىً ولا لَبْسٌ، وذلك نحوُ رَدَّ يَردُّ وشَدَّ يَشدُّ، فكلُّ العربِ يُدغِمُ ذلك.

فإِن كان المِثْلان من كلمتَين منفصلتَين كنتَ مخيَّراً في الإِدغام وتركِه، وذلك نحوُ قولك: أَنْعَتُ تِلك، والمالُ لِزيد، وثوبُ بَكرٍ، فإِذا أَردتَ الإِدغامَ أَسكنتَ الأَولَ منهما، لأَنهما مِثلان، فأَرادوا أَن يَرتفعَ اللِّسانُ بهما رَفْعةً واحدةً، فيكونَ اللَّفظُ بهما أَخفَّ، وكلَّما كَثُرتْ الحركاتُ حَسُنَ الإِدغامُ، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿جعلْ لَّك﴾(١) بالإِدغام، فإِن

(١) الفرقان: ٢٥/ ١٠، وفي د، ط، ر: «وجعل»، وهو مخالف للقرآن الكريم، أدغم اللام في=

شئتَ قلت: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ من غير إدغامٍ[١].

وإنما كان تركُ الإدغام جائزاً في المنفصلَين، ولم يَجُزْ في المتَّصلَين لأَن الكلمةَ الثانيةَ لا تلزمُ الأُولى، وإنما وجبَ في المتَّصلَين للزومِ الحرفَين، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾[٢] على ما ذكرتُ لك.

وأما اقْتَتَلَ فيجوزُ فيه الوجهان، الإِدغامُ والإِظهارُ، فالإِدغامُ لاجتماعِ المِثلَين في كلمةٍ واحدةٍ، وإذا أَدغمتَ ففيه وجهان:

فتحُ القافِ وكسرُها، فالفتحُ لأَنه لمَّا كُرِهَ ظهورُ تاءَين في كلمة أُسكنَ الحرفُ الأَولُ، ونُقِلَ حركتُها[٣] إلى القاف، فاستُغنيَ عن همزةِ الوصل، فحذفوها، وقالوا: قَتَّلَ بفتحِ القافِ وتشديدِ التاءِ.

ومَن كَسَرَ وقال: قِتَّلَ فإنه حذفَ حركةَ التاءِ حذفاً، ولم يَنقلْها إلى ما قبلَها، ثُم كَسَرَ القافَ لالتقاء الساكنَين.

وأَما الوجهُ الثاني ـ وهو الإِظهارُ ـ فلأَنَّ التاءين في حكمِ منفصلَينِ من جهةِ أَن تاءَ الافتِعالِ لا يلزمُ أَن يقعَ بعدَها مثلُها، بل قد يقعُ بعدَها غيرُ تاءٍ[٤]، نحوُ اقْتصَرَ واقْتَرَبَ وابْتدَعَ وارْتَوَى، فصارا لذلك كالمنفصلَينِ.

وقولُه: «**فهي شَبيهةٌ بتاءِ تلك**» يريدُ في قوله: أَنْعَتُ تِلك، أَي هي كالمنفصِلة، وهذا

=اللام أبو عمرو ويعقوب، انظر النشر: ١/ ٣٠٠، والإتحاف: ٢٢، ومعجم القراءات: ٦/ ٣٢٣، وانظر أيضاً المقتضب: ١/ ٢٠٦.

(١) انظر المقتضب: ١/ ٢٠٦، والسبعة: ١١٦، والممتع: ٦٥١، والنشر: ٢/ ١٩.

(٢) الماعون: ١٠٧/ ١، أدغم الباء في الباء أبو عمرو ويعقوب، انظر النشر: ١/ ٢٨٠-٢٨١، والإتحاف: ٢٢، ومعجم القراءات: ١٠/ ٦٠٧.

(٣) كلام ابن جني أوضح، قال: «اعلم أن مَن قال: قَتَّلَ فإنما كره ظهور التاءين في اقتتل فسكَّنَ الأولى ونقل حركتها إلى القاف»، المنصف: ٢/ ٢٢٣، وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٣، وزد الكتاب: ٤/ ٤٤٣-٤٤٤، والأصول: ٣/ ٤٠٨-٤٠٩، والتكملة: ٢٧٣-٢٧٤، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ٢٩٢.

(٤) كذا في المنصف: ٢/ ٣٣٥.

موضعُ جَمْلٍ[١]، وسيوضَّحُ ذلك مفصَّلاً[٢].

قال صاحب الكتاب: (وما هو ممتنعٌ فيه، وهو على ثلاثة أَضرُبٍ.

أَحدُها: أَن يكونَ أحدُهما للإلحاق، نحوُ قَرْدَد وجَلْبَبَ.

والثاني: أَن يؤَدِّيَ فيه الإدغامُ إلى لَبْسِ مثالٍ بمثالٍ، نحوُ سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ.

والثالثُ: أَن يَنفصلا ويكونَ ما قبلَ الأولِ حرفاً ساكناً غيرَ مَدَّةٍ، نحوُ قَرْمُ مالِكٍ وعَدوُّ وَليدٍ.

ويقعُ الإدغامُ في المتقاربَينِ كما يقعُ في المتماثِلَينِ، فلا بدَّ من ذِكرِ مَخارِجِ الحروفِ لتُعرَفَ مُتقارِبتُها مِن مُتباعِدَتِها).

قال الشارح: قد تقدَّمَ قولُنا: إن الإدغامَ إنما جِيءَ به لضربٍ من التخفيف، فإذا أَدَّى ذلك إلى فسادٍ عُدِلَ عنه إلى الأَصل، وكان احتمالُ الثِّقلِ[٣] أَسهلَ عندَهم، وذلك على ثلاثة أَضرُبٍ:

أَحدُها: أَن يكونَ الحرفُ الثاني من المِثلَين مَزيداً للإلحاق، نحوُ قولهم في الفعل: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، فالحرفُ الثاني من المِثلَينِ كُرِّرَ ليُلحِقَ ببناءِ دَحْرَجَ، فلو أَدغمتَ لزِمَ أَن تقولَ: جَلَبَّ وشَمَلَّ، فتُسكنَ المِثلَ الأَولَ، وتَنقلَ حركتَه إلى الساكن قبله، فيَخرجَ عن أَن يكونَ مُوازِناً لدَحْرَجَ، فيَبْطُلَ غرضُ الإلحاقِ، والأَحكامُ الموضوعةُ للتخفيف إذا أَدَّتْ إلى نقض أَغراضٍ مقصودةٍ تُرِكتْ.

ومِثلُه في الاسم مَهْدَد وقَرْدَد[٤] وقُعْدُد[٥] ورِمْدِد[٦]، فمَهدَد عَلَمٌ من أَسماء النساءِ،

---

(١) انظر اللسان (جمل).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٢٨٩ فما بعدها.

(٣) في ط، ر: «التثقيل»، وما أثبت أحسن.

(٤) هو ما ارتفع من الأرض، اللسان (قرد).

(٥) هو الجبان اللئيم، اللسان (قعد).

(٦) «رمادٌ رِمْدِدٌ: هالكٌ، جعلوه صفة»، الصحاح (رمد).

وهو فَعْلَلٌ، قال سيبويه: «الميمُ فيه من نفسِ الكلمةِ، ولو كانت زائدةً لَأُدغِمتْ مثلَ مَفَرٍّ [١٠/ ١٢٣] ومَرَدٍّ»[١]، فثبتَ أَن الدالَ مُلحِقةٌ، والملحِقُ لا يُدغَمُ، وكذلك قُعْدُدٌ ملحَقٌ ببُرْثُن، ورِمْدِدٌ ملحَقٌ بزِبْرِج، وكذلك عَفَنْجَج[٢] وأَلَنْدَد[٣] ملحَقان بسَفَرْجَل في الخماسي.

والضربُ الثاني: أَن يؤدِّيَ الإدغامُ إلى لَبْسٍ، نحوُ سُرُرٍ وطَلَلٍ وجُدَدٍ[٤]، فإنه لا يُدغَمُ المِثْلان هنا، وإن كانا أَصلَين مِثلَهما في شَدَدَ ومَدَدَ من قِبلِ أَن الإدغامَ فيهما يُحدِثُ لَبْساً واشتِباهَ بناءٍ ببناءٍ، إذ لو أَدغمتَ لم يُعلَمْ المقصودُ منها.

أَلا ترى أَنك لو أَدغمتَ فقلتَ: طَلٌّ وسُرٌّ وجُدٌّ لم يُعلَمْ أَن طَلَلاً فَعَلٌ، وقد أُدغِمَ، لأَن في الأَسماء ما هو على زِنةِ فَعْلٍ ساكنِ العينِ، نحوُ صَدٍّ وجَدٍّ؟

ولو أُدغِمَ نحوُ سُرُر فقيل: سُرٌّ لم يُعلَمْ هل هو فُعُلٌ مثلُ طُنُبٍ وقد أُدغِمَ، أَو هو على فُعْل أَصلاً، نحوُ جُبٍّ ودُرٍّ، وكذلك جُدَدٌ، ولم يكنْ مثلُ هذا اللَّبْسِ في نحو شَدَّ ومَدَّ، لأَنه ليس في زِنة الأَفعال الثلاثيَّةِ ما هو على زِنةِ فَعْل ساكنِ العينِ، فيَلتَبِسَ به.

وأَما الضربُ الثالثُ فهو أَن يَلتقيَ المِثلان من كلمتَين وما قبلَ الأَولِ حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحوُ قَرْمُ[٥] مالكٍ، فإنك لو أَدغمتَ ههنا الميمَ في الميم لاجتمعَ ساكنان لا على شرطِه، وهو[٦] الراءُ والميمُ الأُولى، وذلك لا يجوزُ.

فأَما ما يُحكَى من الإدغام الكبيرِ لأَبي عمرو من «نحنُ نَّقُصُّ»[٧] فليس بإدغامٍ عندنا،

---

(١) لم أجد قول سيبويه بلفظه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٧، ٤/ ٢٨٨، ٤/ ٣٢٦، والمقتضب: ١/ ٢٠٤، ١/ ٢٤٤، وسر الصناعة: ٤٢٦-٤٢٧، والمنصف: ١/ ١٤١-١٤٢.

(٢) هو «الأخرق الجافي الذي لا يتجه لعمل»، اللسان (عفج).

(٣) هو «الشديد الخصومة»، اللسان (لدد).

(٤) هو جمع جِدَّة، وهي نقيض البِلَى، اللسان (جدد).

(٥) هو السيِّد، انظر اللسان (قرم).

(٦) كذا في د، ط، ر، والصواب «وهما».

(٧) يوسف: ١٢/ ٣، ورد عن أبي عمرو ويعقوب إدغام النون في النون وإظهارها، واختلاس=

وإنما يقولُ به الفرَّاءُ[١]، وإنما هو عندنا على اختِلاس الحركةِ وضعفِها[٢]، لا على إذهابِها بالكُليَّة.

ولَمَّا كان الإدغامُ إنما هو تقريبُ صوتٍ من صوت فقد يقعُ في المتقارِبَينِ كما قد يقعُ في المِثلَينِ، وإذا كان كذلك فلا بدَّ من معرفةِ مَخارِجِ الحروفِ حتى يُعرَفَ المتقارِبان من المتبايِنَينِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومَخَارِجُها سِتَّةَ عشَرَ، فللهمزة والهاءِ والألفِ أَقْصَى الحَلقِ، وللعَينِ والحاءِ أَوسَطُه، وللغَين والخاءِ أَدناه، وللقافِ أَقْصَى اللِّسانِ وما فوقَه من الحنَك، وللكافِ من اللِّسان والحنكِ [١٠/ ١٢٤] ما يَلي مَخْرَجَ القافِ، وللجيمِ والشِّينِ والياءِ وَسَطُ اللِّسانِ، وما يُحاذِيه من وَسَطِ الحَنكِ، وللضَّادِ أَوَلُ حافَةِ اللِّسانِ وما يَليها من الأَضراس، وللَّامِ ما دون أَولِ حافَةِ اللِّسانِ إلى مُنْتَهى طَرفِه، وما يُحاذِي ذلك من الحنك الأَعلَى فُوَيْقَ الضاحِكِ والنَّابِ والرَّباعيَّة والثَّنِيَّةِ، وللنونِ ما بين طَرفِ اللَّسانِ وفُوَيْقَ الثَّنايا، وللرَّاء ما هو أَدْخَلُ في ظهر اللِّسانِ قليلاً من مَخْرج النونِ، وللطَّاءِ والدَّالِ والتاءِ ما بين طَرفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا، وللصَّادِ والزَّاي والسينِ ما بين الثَّنايا وطَرفِ

=الضمة من «نحن» في الوصل، انظر النشر: ١/ ٢٨٢، والإتحاف: ٢٢.

(١) أجاز الفراء الإدغام إذا كان قبل الحرف الأول ساكن، وكان الحرفان من كلمتين على وجهين ذكرهما أبو حيان في الارتشاف: ٧٠٣، وابن عقيل في المساعد: ٤/ ٢٦٤، ونسب ابن جني وابن الحاجب القول بهذا الإدغام إلى القُراء، ودفَعاه، انظر سر الصناعة: ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٤.

(٢) استدل الرضي على أن ما نسب إلى أبي عمرو ليس بإدغام بأنه روي عنه الروم والإشمام، وأن إطلاقَ الإدغام هنا تجوُّزٌ، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٨، والسبعة: ١١٦-١١٧، وسر الصناعة: ٥٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٧-٢٤٨، والارتشاف: ٧٠٣، والمساعد: ٤/ ٢٦٤، والنشر: ١/ ٢٨٢، والهمع: ٢/ ٢٢٦.

وانظر كلام ابن الحاجب على الجمع بين مانِعي الإدغام ومجوِّزيه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٤-٤٩٥، وما سيأتي: ١٠/ ٢٩٣.

اللَّسان، وللظَّاء[١] والذَّالِ والثَّاءِ ما بين طَرَفِ اللِّسانِ وأَطرافِ الثَّنايا، وللفاءِ باطِنُ الشَّفَةِ السُّفلَى وأَطرافُ الثَّنايا العُلَى، وللباءِ[٢] والميمِ والواوِ ما بينَ الشَّفَتَين).

قال الشارح: [٣٤١/ ب] لَمَّا كان الغرضُ من الإدغام تقريبَ الأَصواتِ بعضِها من بعضٍ وتَداخُلَها، والحرفُ إنما هو صوتٌ مقروعٌ في مَخْرجٍ معلومٍ وجبَ معرفةُ مَخارِجِ الحروفِ ليُعلَمَ المُتقارِبُ من المُتباعِدِ.

وجملةُ مخارجِ الحروفِ سَتَّةَ عَشَرَ مَخْرجاً[٣]، والمَخْرَجُ هو المَقْطَعُ الذي ينتهي الصوتُ عندَه[٤]، فمن ذلك الحَلْقُ، وفيه ثلاثةُ مخارِجَ، فأَقصاها من أَسفلِه إلى ما يَلي الصَّدرَ مَخْرَجُ الهمزةِ، ولذلك ثَقُلَ إِخراجُها لتَباعُدِها، ثم الهاءُ وبعدَها الأَلفُ، هكذا يقولُ سيبويه[٥].

وزعمَ أَبو الحسن أَن ترتيبَها الهمزةُ ثم الهاءُ، ومَخْرَجُ الهاءِ هو مَخْرَجُ الأَلفِ لا قبلَه ولا بعدَه، والذي يدلُّ على فساده أَنَّنا متى حَرّكْنا الأَلفَ انقلَبَتْ إِلى أَقربِ الحروفِ إِليها، وهي الهمزةُ، ولو كانت الهاءُ من مَخرجِها لكانت أَقربَ إِليها من الهمزة، فكان ينبغي إذا حَرَّكتَها أَن تصيرَ هاءً[٦].

ثم العينُ والحاءُ من وسَطِ الحَلقِ[٧]، ورَوَى اللَّيثُ عن الخليل أَن الأَلفَ والواوَ والياءَ والهمزةَ جُوْفٌ لأَنها تَخرجُ من الجَوْف، ولا تقعُ في مَدْرَجَةٍ من مَدارجِ الحَلقِ ولا اللَّهاةِ

---

(١) في ط: «والظاء» لها وجه.
(٢) في ط: «والباء» لها وجه.
(٣) هذا قول سيبويه وابن دريد وابن جني، وجعلها قطرب والفراء والجرمي أربعة عشر مخرجاً، ورأى ابن الحاجب أن التحقيق يقتضي أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٥-٤٩٦، وزد جمهرة اللغة: ٤٥.
(٤) انظر العين: ١/ ٤٧، وسر الصناعة: ٦، والمساعد: ٤/ ٢٣٩.
(٥) هكذا ترتيب هذه الأحرف في الكتاب: ٤/ ٤٣٣، غير أنه جعل الألف بين الهمزة والهاء في الكتاب: ٤/ ١٠٢، ٤/ ٤٣١.
(٦) من قوله: «وزعم أبو الحسن...» إلى قوله: «هاء» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٦-٤٧ بخلاف يسير، وسلف الكلام على مذهب أبي الحسن: ٩/ ٢٧٢.
(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والمقتضب: ١/ ١٩٢، والأصول: ٣/ ٤٠٠، وسر الصناعة: ٤٧.

ولا اللِّسانِ، إنما هي هَواءٌ، وكان الخليلُ يقولُ: الأَلفُ والواوُ والياءُ هَوائيَّةٌ، أي أنها في الهواء[1]، وأَقصَى الحروفِ العينُ، ثُم الحاءُ ثم الهاءُ، لولا بُحَّةٌ في الحاء لكانت كالعَين، ولولا هَهَّةٌ في الهاء لكانت كالحاءِ لقُربِها منها، فهذه الثلاثةُ في حيِّز واحدٍ، بعضُها أَرفعُ من بعض[2].

وللغَينِ والخاءِ أَدنَى الحَلقِ[3]، فالخاءُ أَقربُ إلى الفَم من الغين، والقافُ والكافُ في حَيِّزٍ واحدٍ، فالكافُ أَرفعُ من القاف وأَدنَى إلى مُقدَّم الفَمِ، وهما لَهَوِيَّتان لأَن مَبدَأَهما من اللَّهاة.

ثم الجيمُ والشِّينُ والياءُ، ولها حَيِّزٌ واحدٌ، وهو وسَطُ اللِّسان بينه وبينَ وَسَطِ الحَنكِ، وهي شَجْرِيَّةٌ، والشَّجْرُ مَفْرِجُ الفَمِ، لأَن مَبْدأَها من شَجْر الفم[4]، يقال: اشْتَجَرَ الرجلُ إذا وضعَ يدَه تحت شَجْرِه على حَنكِه[5]، قال الشاعر[6]:

نامَ الخَلِيُّ ونِمْتُ اللَّيلَ مُشْتَجِراً ... كأَنَّ عَيْنِيَ فيها الصَّابُ مَذْبُوحُ

[١٠/ ١٢٥] والضَّادُ من حَيِّزِ الجيمِ والشِّينِ والياءِ، ولها حَيِّزٌ واحدٌ لأَنها تَقْرُبُ من أَولِ حافَةِ اللِّسانِ وما يَليها من الأَضراس، إلا أَنك إن شئتَ تكلَّفتَها من الجانب

---

(١) انظر العين: ١/ ٥٨.

(٢) من قوله: «وأقصى الحروف...» إلى قوله: «بعض» قاله الخليل في العين: ١/ ٥٧-٥٨ بخلاف يسير.

(٣) قدم بعضهم الحاء على العين، والخاء على الغين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٦. وزد المقتضب: ١/ ١٩٢، وجمهرة اللغة: ٤٥، والمساعد: ٤/ ٢٤٠.

(٤) قاله الخليل في العين: ١/ ٥٧-٥٨ بخلاف يسير.

(٥) كذا في شرح أشعار الهذليين: ١٢٠، والصحاح واللسان (شجر).

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٢٠، والخزانة: ٢/ ٣٤٤.
الخلي: الذي ليس به همٌّ، والصَّاب: شجر بتِهامة إذا قُطع منه عود خرج منه لبن إذا أصاب العين أحرقها، مذبوح: مشقوق.
شرح أشعار الهذليين: ١٢٠.

الأَيمنِ، وإِن شئتَ من الجانبِ الأَيسَرِ(١).

واللَّامُ والنونُ والرَّاءُ من حَيِّزٍ واحدٍ، وبعضُها أَرفعُ من بعض، فاللَّامُ من حافَةِ اللِّسانِ من آخِرِها إلى مُنتَهى طَرَفِ اللِّسانِ من بينها وبينِ ما يَليها من الحنَك الأَعلى ممَّا فُوَيْقَ الضاحِكِ والنابِ والرَّباعِيَةِ والثَّنِيَّةِ(٢).

ومِن خلفِ اللِّسانِ بينَه وبينَ ما فُوَيقَ الثَّنايا مَخْرَجُ النونِ، ومن مَخْرَجه غيرَ أَنه أَدْخَلُ في ظَهر اللِّسانِ قليلاً لانحرافِه إلى اللَّام مَخْرَجُ الرَّاءِ، وهي ذَلْقِيَّةٌ، يقالُ: حرفٌ أَذْلَقُ، وذَلْقُ كلِّ شيءٍ تحديدُ طَرَفِه، وكذلك ذَوْلَقُه(٣).

والطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ من حَيِّزٍ واحدٍ، وهو ما بين طَرَفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا، وهي نِطْعِيَّةٌ، لأَن مَبدَأَها من نِطْعِ الغارِ الأَعلى(٤)، وهو وَسَطُه، يظهرُ فيه كالتحزيز.

ثُم الصَّادُ والسِّينُ والزَّايُ من حَيِّزٍ واحدٍ، وهو ما بين الثَّنايا وطَرفِ اللِّسانِ، وهي أَسَلِيَّةٌ، لأَن مَبدَأَها من أَسَلَةِ اللِّسانِ، وهو مُسْتَدَقُّ طَرفِ اللِّسانِ(٥)، وهي حروفُ الصَّفِير.

والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ من حَيِّزٍ واحدٍ، وهو ما بينَ طَرفِ اللِّسانِ وأُصولِ الثَّنايا، وبعضُها أَرفعُ من بعض، وهي لِثَوِيَّةٌ، لأَن مَبدَأَها من اللِّثة(٦).

والفاءُ والباءُ والميمُ من حَيِّزٍ واحدٍ، وهي(٧) الشَّفَةُ، ويقالُ لها لذلك: شَفَهِيَّةٌ وشَفَوِيَّةٌ،

---

(١) من قوله: «من أول حافة...» إلى قوله: «الأيسر» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٧، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والمقتضب: ١/ ١٩٣، والأصول: ٣/ ٤٠٠، وجمهرة اللغة: ٤٦.

(٢) كذا في سر الصناعة: ٤٧.

(٣) انظر العين: ١/ ٥١، والصحاح (ذلق).

(٤) كذا في العين: ١/ ٥٨.

(٥) كذا في العين: ١/ ٥٨.

(٦) كذا في العين: ١/ ٥٨.

(٧) أَنَّث حملاً على المعنى.

فالفاءُ من باطِنِ الشَّفَةِ السُّفَلَى وأَطرافِ الثَّنايا العُلْيا[١]، وممَّا بين الشفتَيْنِ مَخْرَجُ الميمِ والباءِ، إلا أَن الميمَ تَرجعُ إِلى الخَياشِيم بما فيها من الغُنَّة، فلذلك تَسمعُها كالنون، لأَن النونَ المتحرِّكةَ مُشْرَبَةٌ غُنَّةً، والغُنَّةُ من الخَياشيم.

والواوُ أَيضاً فيها غُنَّةٌ، إلا أَن الواوَ من الجَوف لأَنها تَهْوي من الفَم لِمَا فيها من اللِّيْن حتى تَتَّصلَ بمَخْرجِ الأَلِفِ، كما أَن الشِّينَ تَتفَشَّى في الفمِ حتى تَتَّصلَ بمَخرَجِ اللَّامِ، وهذه الاتِّصالاتُ تُقرِّبُ بعضَ الحروفِ من بعض، وإِن تَراخَتْ مَخارجُها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَرتقي عددُ الحروفِ إِلى ثلاثةٍ وأَربعين، فحروفُ العربيَّةِ الأَصولُ تلك التسعةُ والعشرون.

ويَتفرَّعُ[٢] منها ستَّةٌ مأخوذٌ بها في القرآن وكلِّ كلامٍ فصيحٍ، وهي النُّونُ الساكنةُ التي هي غُنَّةٌ في الخَيشوم، نحوُ عَنْكَ، وتُسمَّى النونَ الخَفِيَّةَ والخفيفةَ، وأَلِفا الإِمالةِ والتفخيمِ، نحوُ عالم والصَّلاة، والشِّينُ التي هي كالجيم، نحوُ أَشْدَق، والصَّادُ التي كالزَّاي، نحوُ مَصْدَرٍ، والهمزةُ بينَ بينَ.

والبَواقي حروفٌ مُستهجَنةٌ، وهي الكافُ التي كالجيم، والجيمُ التي كالكافِ، والجيمُ التي كالشِّين، والضَّادُ الضعيفةُ، والصَّادُ [١٠/ ١٢٦] التي كالسِّين، والطَّاءُ التي كالتَّاء، والظَّاءُ التي كالثَّاء، والباءُ التي كالفاء).

قال الشارحُ: اعلمْ أَن أَصلَ حروفِ المعجَمِ عندَ الجماعةِ تسعةٌ وعشرون حرفاً على ما هو المشهورُ من عددِها، أَولُها الهمزةُ، ويقالُ لها الأَلفُ، وإِنما سمَّوها أَلفاً لأَنها تُصوَّرُ بصورةِ الأَلفِ، فلفظُها مختلفٌ، وصورتُها وصورةُ الأَلفِ اللَّيِّنةِ واحدةٌ، كالباء والتاء والثاء والجيمِ والحاءِ والخاءِ، لفظُها كلُّها مختلفٌ، وصورتُها واحدةٌ.

وكان أَبو العبَّاسَ المبرِّدُ يَعدُّها ثمانيةً وعشرين حرفاً، أَولُها الباءُ، وآخِرُها الياءُ، ويَدعُ الهمزةَ من أَولها، ويقولُ: الهمزةُ لا صورةَ لها، وإِنما تُكتَبُ تارةً واواً وتارةً ياءً وتارةً أَلفاً،

(١) في ط، ر: «العُلَى».

(٢) في ط: «ويتفرغ». تصحيف

فلا أَعُدُّها مع التي أَشكالُها محفوظةٌ معروفةٌ، فهي جاريةٌ على الأَلسُن موجودةٌ في اللَّفظ، ويُستدَلُّ عليها بالعلامات في الخطِّ، لأَنه لا صورةَ لها.

والصوابُ ما ذكرَه سيبويه وأَصحابُه من أَن حروفَ المعجَمِ تسعةٌ وعشرون حرفاً(١)، أَولُها الهمزةُ، وهي الأَلفُ التي في أَولِ حروفِ المعجَمِ، وهذه الأَلفُ هي صورتُها على الحقيقة، وإِنما كُتبتْ تارةً واواً وياءً أُخرى على مذهب أَهلِ الحجازِ في التخفيف.

ولو أُريدَ تحقيقُها لم تكنْ إِلا أَلفاً على الأَصل، أَلا ترى أَنها إِذا وقعتْ موقعاً لا تكونُ فيه إِلا محقَّقةً لا يمكنُ فيه تخفيفُها، وذلك إِذا وقعتْ أَولاً لا تُكتبُ إِلا أَلفاً، نحوُ أَعلَمْ، أَذهبُ أَخرجُ، وفي الأَسماء أَحمد إِبراهيم أُتْرُجَّة، وذلك لَّما وقعتْ أَولاً لم يُمكن تخفيفُها لقُربِها من الساكن، فكما لا يُبتدأُ بساكن كذلك لا يُبتدأُ بما قَرُبَ منه.

وأَمرٌ آخَرُ يدلُّ أَن صورةَ الهمزةِ صورةُ الأَلفِ أَن كلَّ حرفٍ سمَّيتَه ففي أَولِ حروفِ تسميتِه لفظُه بعَينِه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: ياءٌ ففي أَولِ حروفِه ياءٌ، وإِذا قلت: تاءٌ ففي أَولِ حروفِه تاءٌ، وكذلك جِيمٌ ودالٌ وسائرُ حروفِ المعجَمِ، فكذلك إِذا قلت: أَلفٌ فأَولُ الحروفِ [٣٤٢/ أ] التي نطقتَ بها همزةٌ، فدلَّ ذلك أَن صورتَها صورةُ الأَلفِ.

فأَما الأَلفُ اللَّيِّنةُ التي في نحو قالَ وباعَ فإِنها مَدَّةٌ لا تكونُ إِلا ساكنةً(٢)، فلم يمكنْ تسميتُها على منهاجِ أَخواتِها، لأَنه لا يمكنُ النُّطقُ بها في أَولِ الاسم كما أَمكنَ النُّطقُ بالجيم والدالِ وغيرِهما، فنطَقوا بها أَلبَتَّةَ، ولم يكنْ النُّطقُ بها منفرِدةً، فدَعَموها باللَّامِ(٣) ليصحَّ النُّطقُ بها كما صحَّ بسائر الحروفِ غيرِها.

وقد يَلحقُ هذه الحروفَ التسعةَ والعشرينَ ستَّةٌ أُخرى تتفرَّعُ منها، فتصيرُ خمسةً وثلاثين حرفاً، فهذه الستَّةُ فصيحةٌ يؤخَذُ بها في القرآن وفصيحِ الكلامِ، وهي النونُ

---

(١) سلف الكلام على مذهبي سيبويه وأبي العباس: ٩/ ٢٠٢.

(٢) من قوله: «الألف التي في أول...» إلى قوله: «ساكنة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤١-٤٣ بخلاف يسير.

(٣) انظر تعليل ذلك في سر الصناعة: ٦٥١-٦٥٢.

الخفيفةُ، ويقالُ: الخَفِيَّةُ، والهمزة المخفَّفةُ، وهي همزةُ بينَ بينَ، وأَلفُ التفخيمِ، وأَلف الإِمالةِ، والشِّينُ التي كالجيم، والصَّادُ التي كالزَّاي[١].

وإِنما كانت هذه الحروفُ فروعاً لأَنهنَّ الحروفُ التي ذكرْناها لا غيرُهنَّ، ولكنْ أُزِلْنَ من مُعتمَدِهنَّ، فتغيَّرتْ جُروسُهنَّ، والمرادُ بهنَّ[٢] ما ذكرنا.

فالنونُ الخفيفةُ فالمرادُ[٣] بها الساكنةُ في نحو مِنْكَ وعَنْكَ، فهذه النونُ مَخرَجُها من الخَيشوم، وإِنما يكونُ مَخرَجُها من الخَيشوم مع خمسةَ عشرَ حرفاً من حروف الفَم، وهي القافُ والكافُ والجيمُ والشينُ والصادُ والضادُ والسينُ والزايُ والطاءُ والظاءُ والدالُ والتاءُ والذالُ والثاءُ والفاءُ، فهي متى سَكنَتْ وكان بعدَها حرفٌ من هذه الحروفِ فمَخرَجُها من الخيشوم، لا علاجَ على الفَم في إِخراجها، ولو نطقَ بها الناطقُ مع أَحدِ هذه الحروفِ وأَمسكَ أَنْفَه لَبانَ اختِلالُها.

وإِن كانت ساكنةً وبعدَها حرفٌ من حروف الحلقِ الستَّةِ فمَخرَجُها من الفَم من موضعِ الراءِ واللَّامِ، وكانت بَيِّنةً غيرَ خَفِيَّةٍ[٤]، وذلك من قِبلِ أَن النونَ الخَفِيَّةَ[٥] إِنما تخرجُ من حرفِ الأَنفِ الذي يَنجذبُ[٦] إِلى داخل الفَم لا من المَنْخِرِ، فلذلك خَفِيتْ مع حروفِ الفَمِ لأَنهنَّ يُخالِطْنَها، وتَبيَّنَتْ عند حروفِ الحلقِ لبُعدِهنَّ عن الحرف [١٠/ ١٢٧] الذي يخرجُ منه الغُنَّةُ، فإِذا لم يكنْ بعدَها حرفٌ أَلبتَّةَ كانت من الفَم،

---

(١) من قوله: «وقد يلحق هذه الحروف...» إلى قوله: «كالزاي» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٦ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «بها».

(٣) كذا زاد الفاء.

(٤) كذا في النكت: ١٢٤٢.

(٥) سلف أن سماها النون الخفيفة، وهي تسمية سيبويه والمبرد وابن السراج والأعلم، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والمقتضب: ١/ ١٩٤، والأصول: ٣/ ٣٩٩، واستخدم ابن جني الاسمين الخفيفة والخفية، انظر سر الصناعة: ٤٦، ٤٨.

(٦) في ط، ر: «يحدث»، تحريف.

وبَطَلَتْ الغُنَّةُ، كقولك: مِنْ وعَنْ ونحوَهما ممَّا يُوقَفُ عليه.

فأَما همزةُ بينَ بينَ فهي الهمزةُ التي تُجعلُ بين الهمزةِ وبين الحرفِ الذي منه حركتُها، فإذا كانت مكسورةً كانت بين الهمزةِ وبين الياءِ، وإذا كانت مضمومةً فهي بينَ الهمزةِ والواوِ، وإذا كانت مفتوحةً فهي بين الهمزةِ والألفِ، وقد تقدَّمَ بعضُ ذلك في همزةِ بينَ بينَ[1].

وأَما أَلفُ التفخيمِ فأَنْ يُنْحَى بها نحوَ الواوِ، فكَتبوا الصَّلاةَ والزكاةَ والحَياةَ بالواو على هذه اللغةِ[2].

وأَما أَلفُ الإمالةِ فتُسمَّى أَلفَ الترخيم[3]، لأَن الترخيمَ تَليينُ الصوتِ ونُقصانُ الجَهرِ فيه، وهي بالضدِّ من أَلفِ التفخيم، لأَنك تَنْحُو بها نحوَ الياءِ، وأَلفُ التفخيمِ تَنْحُو بها نحوَ الواوِ.

وأَما الشِّينُ التي كالجيم فقولُك في أَشْدَقُ: أَجْدَقُ، لأَن الدالَ حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، والجيمُ مجهورٌ شديدٌ، والشينُ مهموسٌ رِخْوٌ، فهي ضدُّ الدالِ بالهمْسِ والرَّخاوةِ، فقرَّبوها من لفظِ الجيمِ، لأَن الجيمَ قريبةٌ من مَخْرَجها موافِقةُ الدالِ في الشدَّة والجَهرِ.

---

(١) انظر ما سلف: ٩/ ٢٠٣، ٩/ ٢٢٩.
همزة بينَ بينَ حرف واحد عند سيبويه والمبرد وابن السراج، وهي عند السيرافي والأعلم وابن الحاجب ثلاثة أحرف، وصوَّب أبو حيان القولين، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والمقتضب: ١/ ١٩٤، والأصول: ٣/ ٣٩٩، والنكت: ١٢٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٩، والارتشاف: ١٢، والمساعد: ٤/ ٢٤٤، والهمع: ٢/ ٢٢٩.

(٢) من قوله: «وأما ألف التفخيم...» إلى قوله: «اللغة» قاله الأعلم والرضي، ولم يذكر ابن الحاجب ألف التفخيم، وذكرها سيبويه، وهي لغة أهل الحجاز، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، وسر الصناعة: ٥٠، والنكت: ١٢٤٣-١٢٤٤، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٥.

(٣) نسب الرضي هذه التسمية إلى سيبويه، وأشار الأعلم إلى أنها وقعت في بعض النسخ، ولم يذكرها سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والنكت: ١٢٤٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٥.

وكذلك الصادُ التي كالزاي، نحوُ قولهم في مصْدَر: مصدر[١] وفي يَصْدُقُ يَصْدُقُ[٢]، وقد قُرِئَ ﴿الصِّراطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٣] بإشمامِ الصادِ الزايَ، وهي قراءةُ حمزةَ، وعن أَبي عمرو فيها أَربعُ قراءاتٍ، منها الصراطُ بين الصادِ والزاي[٤]، رواها عُرْيَان بنُ أَبي شَيْبَان[٥]، قال: سمعتُ أَبا عمرو يقرأُ ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بينَ الصادِ والزاي[٦]، كأَنه أَشْرَبَ الصادَ صوتَ الزاي حتى تُوافقَ الطاءَ في الجَهر، لأَن الصادَ مهموسةٌ، والطاءُ والدالُ مجهورتان، فبَينهنَّ تَنافٍ وتَنافُرٌ، فأَشْرَبوا الصادَ صوتَ الزاي لأَنها أُختُها في الصَّفير والمَخْرجِ، وموافِقةٌ للطاءِ والدالِ في الجَهر، فيَتقاربُ الصوتان ولا يختلفان.

ويَتفرَّعُ منها أَيضاً ثمانيةُ أَحرفٍ غيرِ مُستحسنَةٍ، وهي الكافُ التي كالجيم، والجيم التي كالكافِ، والجيمُ التي كالشينِ، والضادُ الضعيفةُ، والصادُ التي كالسينِ، والطاءُ التي كالتاء، والظاءُ التي كالثاء، والباءُ التي كالفاء، فهذه حروفٌ مُستَرْذَلةٌ غيرُ مأْخوذٍ بها في القرآن العزيز، ولا في كلامٍ فصيحٍ.

فأَما الكافُ التي بين الجيمِ والكافِ فقال ابنُ دريد: «هي لغةٌ في اليمن، يقولون في جَمَل: كَمَل»[٧]، وفي رجُل: رَكُل، وهي في عَوَامِّ أَهلِ[٨] بغدادَ فاشِيةٌ شبيهةٌ باللُّثْغةِ.

---

(١) رسمت في د: «مزدر».

(٢) رسمت في د: «يزدق».

(٣) الفاتحة: ١/ ٦.

(٤) قرأ حمزة والكسائي الصاد إذا أُسكنت وأتت بعدها الدال بين الصاد والزاي في اثني عشر موضعاً من القرآن الكريم، انظر السبعة: ١٠٥-١٠٦، والحجة للفارسي: ١/ ٤٩-٥٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٤-٣٥، ١/ ٣٩٣-٣٩٤، والتيسير: ٩٧، والقرطبي: ١/ ٢٢٨، والإتحاف: ١٩٣، وما سلف: ٩/ ٩٨، ١٠/ ١٠٤.

(٥) في السبعة: ١٠٦ «سفيان»

(٦) من قوله: «رواها عريان...» إلى قوله: «والزاي» سقط من د، وأثبته عن ط، ر.

(٧) جمهرة اللغة: ٤٢، ومثله في الارتشاف: ١٣.

(٨) كذا في الممتع: ٦٦٥، والارتشاف: ١٣، وفي أهل البحرين كما في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٧.

والجيمُ التي كالكاف كذلك، وهما جميعاً شيءٌ واحدٌ، إلا أن أَصلَ إِحداهما الجيمُ، وأَصلُ الأُخرى الكافُ، ثم يَقلبونهما إِلى هذا الحرفِ الذي بينهما[1].

وأَما الجيمُ التي كالشين فهي تَكثُرُ في الجيم الساكنةِ إِذا كان بعدها دالٌ أَو تاءٌ، نحوُ قولهم في اجْتَمعوا والأَجْدَرِ: اشْتَمعوا والأَشْدر، فتَقْرُبُ الجيمُ من الشين لأَنهما من مَخْرجٍ واحدٍ، إِلا أَن الشينَ أَبْينُ وأَفْشى[2].

فإِن قيل: فما الفرقُ بين الشينِ التي كالجيم حتى جُعِلتْ في الحروف المُستَحسَنةِ وبين الجيمِ التي كالشين حتى جُعِلتْ في الحروف المُستَهجَنةِ.

قيل: إِن الأَولَ كُرِهَ فيه الجمعُ بين الشينِ والدالِ لِمَا بينهما من التباينُ الذي ذكرْناه، وأَما إِذا كانت الجيمُ مقدَّمةً كالأَجْدر واجْتَمعوا فليس بين الجيمِ والدالِ من التَّنافي والتباعُدِ ما بين الشينِ والدالِ، فلذلك حَسُنَ الأَولُ وضَعُفَ الثاني.

وأَما الطاءُ التي كالتاء فإِنها تُسمَعُ من عجَم أَهلِ العراقِ[3] كثيراً، نحوُ قولهم في طالِب: تالِبٌ، لأَن الطاءَ ليستْ في لغتِهم، فإِذا احتاجوا إِلى النطقِ بشيءٍ من العربية فيه طاءٌ تكلَّفوا ما ليس في لغتهم، فضَعُفَ لفظُهم بها[4].

والضادُ الضعيفةُ من لغةِ قومٍ اعتاصَتْ عليهم، فربَّما أَخرَجوها ظاءً[5]، وذلك أَنهم يُخرِجونها من طَرَفِ اللِّسانِ وأَطرافِ الثَّنايا، وربَّما رامُوا إِخراجَها من مَخْرجِها، فلم يَتأَتَّ

---

(١) ذهب ابن الحاجب إلى أن هذه اللغة بقسميها لا تتحقق، وانتقده الرضي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٠١.

(٢) انظر مناقشة هذه اللغة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٠١، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) نسبت هذه اللغة إلى عجم أهل المشرق في الممتع: ٦٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦، والارتشاف: ١٤، والمساعد: ٤/ ٢٤٥.

(٤) كذا في مصادر الحاشية السالفة.

(٥) في د، ط، ر: «طاء». تصحيف، والتصحيح من شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦.

هم، فخَرجتْ [١٠/ ١٢٨] بين الضادِ والظاءِ[١].

ومثالُ الصادِ كالسين قولُهم في صَبَغَ: سَبَغَ[٢]، وليس في حُسن إبدالِ الصادِ من السين لأَن الصادَ أَصْفَى في السمع [٣٤٢/ ب] من السين وأَصفَرُ في الفَم.

ومثالُ الظاءِ كالثاء قولُهم في ظَلَم: ثَلم، ومثالُ الباءِ كالفاء[٣] قولُهم في بُور: فُور، وهي كثيرةٌ في لغةِ الفُرس، وكأَن الذين تكلَّموا بهذه الحروفِ المُستَرذَلةِ قومٌ من العرب خالَطوا العجمَ، فتكلَّموا بلغاتِهم[٤]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَنقسمُ إلى المجهورةِ والمهموسةِ والشديدةِ والرِّخْوةِ، وما بين الشديدةِ والرِّخْوة والمُطْبَقةِ والمُنفَتِحةِ والمُستعلِيَةِ والمُنخَفِضةِ، وحروفِ القَلْقَلَةِ وحروفِ الصَّفِيرِ وحروفِ الذَّلاقةِ، والمُصْمَتَةِ واللَّيِّنةِ، وإلى المُنحَرِفِ والمكَرَّرِ، والهاوِي والمَهْتُوتِ.

فالمجهورةُ ما عدا المجموعةَ في قولك: ستَشْحَثُكَ خَصَفَهْ، وهي المهموسةُ، والجَهرُ إشباعُ الاعتمادِ في مَخْرَج الحرفِ، ومنعُ النَّفَسِ أَن يَجْريَ معه، والهَمْسُ بخلافِه، والذي يُتعرَّفُ به تبايُنُهما أَنك إذا كرَّرتَ القافَ فقلت: قَقَقْ وجدتَ النَّفَسَ محصوراً لا تُحِسُّ معها بشيءٍ منه، وتُردِّدُ الكافَ فتجدُ النَّفَس مُقاوِداً لها ومُساوِقاً لصوتها.

والشديدةُ ما في قولك: أَجدْتَ طَبقَكَ، أَو أَجِدُكَ قَطَبتَ، والرِّخْوةُ ما عَداها، وعدَا ما

---

(١) من قوله: «من لغة قوم...» إلى قوله: «الظاء» قاله السيرافي بخلاف يسير، ونقله عنه الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٥٦.
وهناك قوم يقرِّبون الثاء من الضاد، وهم الذين ليس في لغتهم الضاد، انظر الممتع: ٦٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦، والارتشاف: ١٥.

(٢) هو من لحن العامة كما في لحن العامة للكسائي: ١٢٢، وتصحيح التصحيف: ٢٢٤، وانظر الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ١٨٣.

(٣) كذا في الكتاب: ٤/ ٤٣٢، والممتع: ٦٦٧، والارتشاف: ١٥، وفي شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦ «والفاء كالباء».

(٤) كذا عن السيرافي في شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٦، وانظر مصادر الحاشية السالفة.

في قولك: لِمَ يَرُوعُنا، أَو لمْ يَرْعَوْنا، وهي التي بين الشديدةِ والرِّخوةِ.

والشِّدَّةُ أَن يَنحصرَ صوتُ الحرفِ في مَخْرجِه، فلا يَجْري، والرَّخاوةُ بخلافها، ويُتعرَّفُ تَباينُهما بأَن تقفَ على الجيم والشينِ، فتقولَ: الحَجْ والطَّشْ، فإِنَّك تجدُ صوتَ الجيمِ راكِداً محصوراً لا تَقدِرُ على مدِّه، وصوتَ الشينِ جارياً تَمُدُّه إِن شئتَ، والكَونُ بينَ الشدَّةِ والرَّخاوةِ أَن لا يَتمَّ لصوتِه الانحصارُ ولا الجَريُ، كوقفِك على العين وإِحساسِك في صوتها بشِبْهِ الانسلالِ من مَخْرجها إِلى مَخْرج الحاءِ.

والمُطْبَقَةُ الضادُ والطاءُ والصادُ والظاءُ، والمُنفَتِحَةُ ما عدَاها، والإِطباقُ أَن تُطْبِقَ على مَخْرَج الحرفِ من اللِّسان ما حاذَاه من الحَنك، والانفِتاحُ بخلافه.

والمُستَعْلِيةُ الأَربعةُ المُطبَقَةُ والخاءُ والغينُ والقافُ، والمُنخفِضةُ ما عدَاها، والاستِعلاءُ ارتفاعُ اللِّسانِ إِلى الحَنك، أَطْبقتَ أَو لم تُطْبِقْ، ولانخفاضُ بخلافِه.

وحروفُ القَلْقَلَةِ ما في قولك: قدْ طَبَجَ، والقَلْقلَة ما تُحِسُّ به إِذا وقفتَ عليها من شِدَّةِ الصوتِ المتصعِّدِ من الصدْر مع الحَفْزِ والضَّغْطِ.

وحروفُ الصَّفِيرِ الصادُ والزايُ والسينُ، لأَنها يُصْفَرُ بها، وحروفُ الذَّلاَقَةِ ما في قولك: مُرْ بنَفْلٍ، والمُصْمَتَةُ ما عدَاها، والذَّلاَقَةُ الاعتمادُ بها على ذَلْق اللِّسانِ، وهو طَرَفُه، والإِصماتُ أَنه لا يكادُ يُبْنَى منها كلمةٌ رباعيَّةٌ أَو خماسيَّةٌ مُعَرَّاةٌ من حروف الذَّلاقة، فكأَنه قد صُمِتَ عنها.

واللَّيِّنةُ حروفُ اللِّيْنِ، والمُنْحَرِفُ اللاَّمُ، قال سيبويه: «هو حرفٌ شديدٌ جَرَى فيه الصوتُ لانحرافِ اللِّسانِ مع الصوتِ».

والمُكرَّرُ الراءُ، لأَنك إِذا وقفتَ عليه تَعثَّرَ طَرَفُ اللِّسانِ بما فيه من التكرير، والهاوِي الأَلفُ، لأَن مَخْرَجه اتَّسعَ لهواءِ الصوتِ أَشدَّ من اتِّساعِ مَخْرَجِ الياءِ والواوِ، والمَهتُوتُ التاءُ لضعفِها وخَفائها.

وصاحبُ العَيْن يُسمِّي القافَ والكافَ لَهَويَّتَين، لأَن مَبدأَهما من اللَّهَاة، والجيمَ والشينَ والضادَ شَجْرِيَّةً، لأَن مَبدأَها من شَجْرِ الفَمِ، وهو مَفرِجُه، والصادَ والسينَ

والزايَ أَسَلِيَّةً، لأَن مَبدأَها من أَسَلةَ اللِّسانِ، والطاءَ والدالَ والتاءَ نِطْعِيَّةً، لأَن مَبدأَها من نِطْعِ الغارِ الأَعلى، والظاءَ والذالَ والثاءَ لَثوِيَّةً، لأَن مَبدأَها من اللِّثَة، والرَّاءَ واللَّامَ والنونَ ذَولَقِيَّةً، لأَن مَبدأَها من ذَوْلَق اللسان، والواوَ والفاءَ والباءَ والميمَ شَفَوِيَّةً، أَو شَفَهِيَّةً، وحروفَ المدِّ واللِّينِ جَوْفاً. [١٠/ ١٢٩]

قال الشارحُ: اعلمْ أَنَّنا قد ذكرْنا عِدَّةَ الحروفِ أُصولِها وفروعِها، ولها انقساماتٌ بعد ذلك، نحن نذكرُها، فمن ذلك انقسامُها إلى الجَهْر والهَمْس، فالمهموسةُ عشرةُ أَحرفٍ، وهي الهاءُ والحاءُ والخاءُ والكافُ والسينُ والصادُ والتاءُ والشينُ والثاءُ والفاءُ، وتجمعُها في اللَّفظِ ستَشْحَثُك خَصَفه[١].

وباقي الحروفِ الأُخَرِ تسمَّى مجهورةً[٢]، لأَن الهَمْسَ الصوتُ الخَفِيُّ، فضَعُفَ الاعتمادُ فيها، وجَرَى النَّفَسُ مع ترديدِ الحرفِ لضَعفِه، وضبَطْنا المهموسةَ بما ذكرْنا من قولنا: سَتَشْحَثُك خصَفه ليَسهُل ضبطُها لِقلَّةِ مَن يَصلُ إِليها، لأَنها في آخِرِ كتُبِ النحوِ.

وللحروفِ أَقسامٌ أُخَرُ، إِلى الشِّدَّة والرَّخاوةِ وما بينهما، فالشديدةُ ثمانيةُ أحرفٍ، وهي الهمزةُ والقافُ والكافُ والجيمُ والطاءُ والدالُ والتاءُ والباءُ، وتجمعُها في اللَّفظ أَجدْتَ طبقَك، أَو أَجِدُك قَطَبْتَ[٣].

والحروفُ التي بين الشديدةِ والرِّخْوةِ ثمانيةٌ أَيضاً، وهي الأَلفُ والعَينُ والياءُ واللَّامُ والنونُ والرَّاءُ والميمُ والواوُ، وتجمعُها في اللَّفظِ لم يَروعُنا، وإِن شئتَ قلتَ: لم يَرْعَوْنا، وما سِوى هذه الحروفِ والتي قبلَها هي الرِّخْوَةُ.

ومعنى الشديدِ أَنه الحرفُ الذي يَمنعُ الصوتَ أَن يَجريَ فيه، وذلك أَنك لو قلتَ: الحَجّ ومدَدتَ صوتَك لم يَجزْ، وكذلك لو قلت: الحَقْ والشَّطْ، ثم رُمْتَ مَدَّ صوتِك في

---

(١) بالهاء، وخصفه اسم امرأة، والشحاث: المتكدِّي، والشَّحْثُ: الإِلحاح في المسألة، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٥٩، واللسان (شحث).

(٢) انظر الفصل بين المجهور والمهموس في النكت: ١٢٤٨.

(٣) أي جمعت، اللسان (قطب).

القافِ والطاءِ لكان ممتنِعاً.

والرِّخْوُ هو الذي يَجري فيه الصوتُ، أَلا ترى أَنك تقولُ: هـو المَسُّ والـرَّشُّ والسَّحُّ ونحوَ ذلك، فتجدُ الصوتَ جارياً مع السينِ والشينِ والحاءِ[١]؟

والفرقُ بين المجهورةِ والشديدةِ أَن المجهـورةَ يَقْوَى الاعتمادُ فيها، والشـديدةُ يَشتدُّ الاعتمادُ فيها بلزومِها موضعَها، لا بشِدَّةِ الوقْعِ، وهو ما ذكَرْناه من الضَّغطِ، أَلا تـرى أَن الذالَ والظاءَ مجهورتان غيرُ مضغوطتَين، فتقولُ إِذاً: ظْ فيَجري معها صوتٌ ما؟.

والفرقُ بين المهموسةِ والرِّخوةِ أَن المهموسةَ هي التي تَتردَّدُ[٢] في اللِّسان بنفْسِها، أَو بحرفِ اللِّينِ الذي معها، ولا يَمنعُ[٣] النَّفَسَ والصوتَ الذي يَخرجُ معها نَفَسٌ، وليس من الصدر[٤].

وأَما الرِّخْوةُ فهي التي يَجري النَّفَسُ فيها من غيرِ ترديدٍ، وهو صوتٌ من الصدْر.

وأَما التي بين الرِّخْوةِ والشـديدةِ فهي شـديدةٌ في الأَصل، وإِنما يَجْري النَّفَس معها لاستعانتِها بصوتِ ما جاوَرَ من الرِّخْوة، كالعَينِ التي يستعينُ المتكلِّمُ عند لفظِه بها بصوتِ الحاءِ، وكاللَّامِ التي يَجري فيها الصوتُ لانحرافِها واتِّصالِها بما قدَّمْنا ذِكرَه من الحروف كالنون التي تستعينُ بصوت الخَياشمِ لِمَا فيها من الغُنَّة، وكحروفِ المدِّ واللِّينِ التي يَجري فيها الصوتُ لِلينِها.

ومن أَقسامِها المُطْبَقَةُ والمُنْفَتِحَةُ[٥]، فأَما المُطْبَقَةُ فأَربعةُ أَحرفٍ، الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ، وما سِوى ذلك فمفتوحٌ غيرُ مُطْبَقٍ، والإِطباقُ أَن تَرفعَ ظهرَ لسانِك إِلى الحنَك الأَعلى مُطْبِقاً له، ولولا الإِطباقُ لصارتْ الطاءُ دالاً، والصادُ سيناً والظاءُ ذالاً،

---

(١) من قوله: «انقسامها إلى الجهر...» إلى قوله: «والحاء» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٠-٦١ بخلاف يسير.

(٢) في ط: «تردد»، لها وجه.

(٣) في ط، ر: «يمتنع». تحريف.

(٤) كذا في سر الصناعة: ٦٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٣.

(٥) هاتان التسميتان متجوَّزٌ فيهما كما قال ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٥٠٦.

ولَخَرَجَتْ الضادُ من الكلام، لأنه ليس من موضعِها شيءٌ غيرُها تؤولُ(١) الضادُ إِذا عَدِمَتْ الإطباقَ إليه(٢).

وأما المُسْتَعلِيةُ(٣) والمُنْخَفِضةُ فمعنَى الاستِعلاءِ أن تتصعَّدَ في الحَنك الأعلَى، فأَربعةٌ منها فيها(٤) مع استِعلائها إِطباقٌ(٥)، وقد ذكرْناها، وثلاثةٌ لا إِطباقَ مع استعلائها، وهي الخاءُ والغينُ والقافُ، وما عداها فمُنخَفِضٌ.

وأَما حروفُ القَلْقَلَةِ فهي خمسةٌ، القافُ والجيمُ والطاءُ والدالُ والباءُ، ويجمعُها قدْ طَبَجَ، وهي حروفٌ تُحْفَزُ(٦) في الوقف، وتُضغَطُ في مواضِعها، فيُسمَعُ عند الوقفِ على الحرف منها نَبْرةٌ تَتْبعُه، وإِذا شَدَّدتَ ذلك وجدتَه.

فمنها القافُ، تقولُ: الحقْ، ومنها الكافُ(٧) إلا أَنها دون القافِ، لأَن حصْرَ القافِ أَشدُّ، وإِنما تظهرُ هذه النَّبْرةُ في الوقف، فإِن وصَلتَ لم يكنْ ذلك الصوتُ، لأَنك أَخرجتَ اللِّسان عنها إِلى صوت آخَرَ، فحُلْتَ بينه وبين [١٠/ ١٣٠] الاستقرارِ، وهذه القَلْقَلةُ(٨) بعضُها أَشدُّ حَصراً من بعض(٩) كما ذكرْنا في القاف.

وسُمِّيتْ حروفَ القَلْقَلَةِ لأَنك لا تستطيعُ الوقوفَ عليها إِلا بصوتٍ، وذلك لشِدَّةِ

(١) في ط، ر: «فتزول»، وفي د: «تزول»، وفي إحدى نسخ سر الصناعة: ٦١ «تؤول»، والأخير أثبته لأنه أحسن.

(٢) في ط، ر: «البتة»، لها وجه.

(٣) هذه التسمية متجوَّز فيها أيضاً عند الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٥٠٦.

(٤) «فيها» زيادة عن سر الصناعة: ٦٢.

(٥) من قوله: «والإطباق أن ترفع...» إلى قوله: «إطباق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦١-٦٢ بخلاف يسير.

(٦) في د، ط، ر: «تخفى»، تحريف، وما أثبت عن سر الصناعة: ٦٣، والممتع: ٦٧٥، وتحفز: تدفع.

(٧) لم يعدَّ سيبويه الكاف في حروف القلقلة، وذكرها الأعلم معها، ونسب ابن الجزري إلى المبرد قوله بأنها منها، انظر الكتاب: ٤/ ١٧٤، والنكت: ١١٠٥، والنشر: ١/ ٢٠٣.

(٨) في المقتضب: ١/ ١٩٦: «المقلقلة».

(٩) من قوله: «إلا أنها دون القاف...» إلى قوله: «بعض» قاله المبرد في المقتضب: ١/ ١٩٦.

الحَفْز[١] والضَّغطِ، نحوُ الحقْ اذهبْ اخلطْ اخرجْ.

وبعضُ العربِ أَشدُّ تَصويتاً[٢] من بعض.

ومن ذلك حروفُ الصَّفيرِ، وهي الصادُ والزَّايُ والسينُ، لأَن صوتَها كالصَّفير، لأَنها تَخرجُ من بين الثَّنايا وطرفِ اللِّسانِ، فينحصِرُ الصوتُ هناك، ويُصفَرُ به.

ومن ذلك حروفُ الذَّلَاقةِ، وهي ما في «مُرْ بنَفْلٍ»، وقيل لها ذلك لأنها تَخرجُ من ذَوْلَقِ اللِّسانِ، وهو صَدرُه وطَرَفُه[٣]، ولا تكادُ تجدُ اسماً رباعيّاً أَو خماسيّاً حروفُه كلُّها أُصولٌ عارياً من شيءٍ من هذه الحروفِ السِّتَّةِ[٤].

وأَما المُصْمَتَةُ فما عَدا حروفَ الذَّلَاقةِ، وقيل لها: مُصْمَتةٌ، كأَنه صُمِتَ عنها أَن يُبنَى منها كلمةٌ رباعيَّةٌ أو خماسيَّةٌ مُعرَّاةٌ من حروف الذَّلاقةِ، كأَنها أُصْمِتَتْ عن ذلك، أَي أُسْكِتَتْ، وقيل[٥]: إِنما قيلَ لها مُصْمَتةٌ لاعتِياصِها على اللِّسان.

ومنها الحروفُ اللَّيِّنةُ، وهي الأَلفُ والياءُ والواوُ[٦]، وهي حروفُ المدِّ واللِّينِ، وقيلَ لها ذلك لاتِّساعِ مَخرجِها، والمَقْطَعُ إِذا اتَّسعَ انتشرَ الصوتُ ولانَ، وإِذا ضاقَ انْضَغطَ فيه الصوتُ وصَلُبَ، إِلا أَن الأَلفَ أَشدُّ امتداداً واستطالةً، إِذ كان أَوسعَ

---

(١) في ط، ر: «الحصر»، وما أثبت أحسن.

(٢) من قوله: «لأنك لا تستطيع الوقوف...» إلى قوله: «تصويتاً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٣، وانظر الكتاب: ٤/ ١٧٤، وتعليل ابن الحاجب تسمية هذه الحروف حروف القلقلة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٠٦.

(٣) هو تفسير ابن جني وابن عصفور، وانتقده ابن الحاجب من جهتين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٠٧، وانظر أيضاً الصحاح (ذلق).

(٤) ذكر ابن جني والرضي هذا الوجه، انظر سر الصناعة: ٦٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٢.

(٥) هو لفظ ابن دريد وتعليله، ورجحه الرضي على التعليل الأول، انظر جمهرة اللغة: ٤٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٢-٢٦٣، وانظر أيضاً شرح اللمع لابن برهان: ٦٦٣.

(٦) لم يذكر سيبويه وابن السراج الألف في أحرف اللين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٠٨، وزد النكت: ١٢٤٨.

مَخْرجاً(١)، وهي الحرفُ الهاوِي، وقد ذُكِرتْ قبلُ(٢).

ومنها المُنحَرِفُ، وهو اللَّامُ، لأَن اللِّسانَ يَنحرفُ فيه مع الصوتِ وتتجافَى ناحِيتا مُسْتدَقِّ [٣٤٣/ أ] اللِّسانِ عن اعتراضِهما على الصوت، فيَخرجُ الصوتُ من تَيْنِكَ الناحيتَين ومِمَّا فُوَيقَهما(٣)، قال سيبويه: «وهو حرفٌ شديدٌ جَرى فيه الصوتُ لانحرافِ اللِّسانِ مع الصوتِ»(٤).

ومن ذلك المُكرَّرُ، وهو الرَّاءُ، وذلك إِذا وقفتَ عليه رأيتَ اللِّسانَ(٥) يتعثَّرُ بما فيه من التكرير، ولذلك احتُسِبَ في الإِمالة بحرفَين(٦).

والهاوِي الأَلفُ، ويقالُ له: الجَرْسِيُّ، لأَنه صوتٌ لا مُعتَمَدَ له في الحلق، والجَرْسُ: الصوتُ(٧)، وهو حرفٌ اتَّسعَ مَخرَجُه لهواءِ الصوتِ أَشدَّ من اتِّساع مَخْرَجِ الواوِ والياءِ، لأَنك تَضمُّ شَفتَيكَ في الواو(٨)، وتَرفعُ لسانكَ إِلى الحنَك في الياء، وأَما الأَلفُ فتَجدُ الفَمَ والحلقَ منفتحَين غيرَ مُعترِضَين على الصوت بضغطٍ ولا حصرٍ، وهذه الثلاثةُ أَخفَى [١٠/ ١٣١] الحروفِ لاتِّساعِ مَخرجِها، وأَخفاهنَّ وأَوسعُهنَّ مَخْرَجاً الأَلفُ.

---

(١) انظر هذا التعليل في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١١-٥١٢.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٣٩.

(٣) من قوله: «وهي حروف المد ...» إلى قوله: «فويقهما» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٢-٦٣ بخلاف يسير.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٣٥، وانظر سبب تسمية اللام حرفاً منحرفاً في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٠٨.

(٥) في سر الصناعة: ٦٣ «طرف اللسان»

(٦) من قوله: «ومن ذلك المكرر...» إلى قوله: «بحرفين» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٣.

(٧) كذا في اللسان (جرس)، وفي الصحاح (جرس): «الصوت الخفي». والجيم تفتح وتكسر.

(٨) هذا قريب مما قاله سيبويه: ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، وابن السراج في الأصول: ٣/ ٤٠٤، وانظر المقتضب: ١/ ١٥٥، وجمهرة اللغة: ٤٥، وسر الصناعة: ٦٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦١.

ومنها المَهْتُوتُ، وهو التاءُ[1]، وذلك لِمَا فيه من الضعفِ والخفاءِ[2]، من قولهم: رجلٌ مِهَتٌّ وهَتَّاتٌ، أي خفيفٌ كثيرُ الكلامِ[3].

وكان الخليلُ يسمِّي القافَ والكافَ لَهوِيَّتَين، لأن مَبدأَهما من اللَّهَاة، واللَّهاةُ أقصى سقفِ الفَمِ[4] المُطْبِقِ على الفَم، والجمعُ اللَّهَا، والجيمَ والشينَ والضادَ شَجْرِيَّةً، لأن مَبدأَها من شَجْرِ الفَمِ، والشَّجْرُ ما بين اللَّحْيَينِ، والصادَ والسينَ والزايَ أَسَلِيَّةً، لأن مَبدأَها من أَسَلَةِ اللِّسانِ، والظاءَ والذالَ والثاءَ لَثَوِيَّةً، لأن مَبدأَها من اللِّثةِ، والراءَ والنونَ واللَّامَ ذَوْلَقِيَّةً، لأن مَبدأَها من ذَوْلَقِ اللِّسانِ، والطاءَ والدالَ والتاءَ نِطْعِيَّةً، لأن مَبدأَها من نِطْعِ الفم، وقد ذكرْنا ذلك أَولُ[5]، وإنما أَعدناه ها هنا ليُعرَفَ ما يَحسنُ فيه الإدغامُ، وما لا يَحسنُ، وما يجوزُ فيه وما لا يجوزُ على ما سيأتي، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا رِيمَ إدغامُ الحرفِ في مُقاربِه فلا بدَّ من تَقدِمةِ قلبِه إلى لفظِه ليصيرَ مثلاً له، لأن مُحاوَلةَ إدغامِه فيه كما هو مُحالٌ، فإذا رُمْتَ إدغامَ الدالِ في السين في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ فاقلِبْ الدالَ أولاً سيناً، ثم أدغمْها في السين، فقُلْ: يَكاسَّنا بَرْقِه، كذلك التاءُ في الطاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾).

قال الشارح: الحروفُ المتقارِبة في الإدغام كالأمثال، لأن العِلَّةَ المُوجِبةَ للإدغامِ في المِثْلَين موجودةٌ في المُتقارِبَين، إذ قَرُبَتْ منها، وذلك لأن إعادةَ اللِّسان إلى موضعٍ قريبٍ ممَّا رفعْتَه عنه كإعادته إلى نفْس الموضعِ الذي رُفعَ عنه، ولذلك شُبِّه بمَشْي المقيَّدِ لأنه يَرفعُ رِجْلَه، ويضعُها في موضعها الذي كانت فيه أو قريباً منه، فيَثْقُلُ ذلك عليه، كذلك اللِّسانُ، إذا

(١) كذا في المفصل: ٣٩٦، وفي سر الصناعة: ٦٤، والممتع: ٦٧٦ أن المهتوت حرف الهاء، وبعضهم ذهب إلى أنه الفاء، وبعضهم أنه الهمزة، انظر الارتشاف: ١٩-٢٠.
(٢) كذا في سر الصناعة: ٦٤.
(٣) قاله الجوهري في الصحاح (هتت).
(٤) كذا في د، ط، ر: وفي الصحاح (لها): «اللَّهاة: الهَنَة المطبقة في أقصى سقف الحلق» ا. هـ.
(٥) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٤٠.

رفعتَه عن مكانٍ وأَعدتَه إِليه، أَو إِلى قريبٍ منه ثَقُلَ ذلك[١]، فلذلك وجبَ الإِدغامُ.

إِلا أَنك إِذا أَدغمتَ المِثلَين المتحرِّكَينِ عمِلتَ شيئَين، أَسكنتَ الأَولَ، وأَدغمتَه في الثاني، مثلُ جعلَ لَك، وجعلَ لهَم، فإِن كان الأَولُ ساكناً قبل الإِدغام عمِلتَ شيئاً واحداً، وهو الإِدغامُ، مثلُ قُلْ لَه، واجعلْ له.

وإِذا أَدغمتَ المُتقارِبَين المتحرِّكَين عمِلتَ ثلاثةَ أَشياءَ، أَسكنت الأَولَ منهما، وقلبتَ الحرفَ الأَولَ إِلى لفظِ الثاني[٢]، وأَدغمتَ، نحوُ بَيتُ طائفةٍ.

وإِن كان أَحدُ المتقارِبَين ساكناً في أَصله مثلَ لامِ المعرفةِ فليس إِلا عَملانِ، قلبُ الأَول وإِدغامُه، مثلُ الرَّجُل والذَّاهبِ، لأَن لامَ المعرفةِ في اللَّفظ من لفظِ الحرفِ الذي بعدَها، وهي لامٌ في الخطِّ.

فإِذا التقَى حرفان مُتقارِبان أُدغمَ الأَولُ منهما في الثاني، ولا يمكنُ إِدغامُه حتى يُقلَبَ إِلى لفظِ الثاني، فلو أَخذتَ في إِدغام المُقارِبِ في مُقارِبه من غيرِ قلبٍ استحالَ، لأَن الإِدغامَ أَن تجعلَ الحرفَين كحرفٍ واحدٍ، تَرفعُ اللِّسانَ بهما رَفعةً واحدةً، وذلك لا يتأَتَّى مع اختلافِ الحرفَين، لأَن الحرفَين وإِن تَقارَبَ مَخرَجاهما فهما مُختلِفان في الحقيقة، فيَستحيلُ أَن يقعَ عليهما رَفْعةٌ واحدةٌ، فلذلك وجبَ قلبُه إِلى لفظ الثاني، وهذا معنى قوله: «**إِذا رِيمَ إِدغامُ الحرفِ في مُقارِبِه**»، أَي إِذا قُصِدَ وطُلِبَ.

فعلى هذا لا يصحُّ الإِدغامُ على الحقيقة إِلا في المِثلَين، من ذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[٣]، فإِذا أَردتَ إِدغامَ الدالِ في السينِ لتقارُبِ مَخْرَجَيهما أَبدلتَ من الدالِ سِيناً، ثم أَدغمتَ السينَ في السين، وقلت: يَكاسَّنَا[٤] [١٠/ ١٣٢] بَرْقِه، وكذلك قولُه

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٣٢.

(٢) هو القياس إلا لعارض، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) النور: ٢٤/ ٤٣.

(٤) في ط: «يكاد سنا». تحريف، وانظر التيسير: ٢٤، والنشر: ١/ ٢٩١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١١.

تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآيِفَةٌ﴾[١]، تُبدِلُ من التاء طاءً، ثم تُدغِمُها حينئذٍ، وهذا الإبدالُ إنما يكونُ في المنفصِلَين بسكونِ الحرفِ الأَولِ، لأَنه لامٌ، ولا يُخِلّ ببناءِ الكلمةِ.

وهذا القلبُ والإِدغامُ على ثلاثةِ أَضرُبٍ:

ضَربٌ يُقلَبُ الأَولُ إِلى لفظ الثاني، ثم يُدغَمُ فيه، وهذا حَقُّ الإِدغام.

وضَربٌ يُقلَب فيه الثاني إلى لفظ الأَولِ، فيتماثَلُ الحرفان، فيُدغَمُ الأَولُ في الثاني.

وضَربٌ يُبدَلُ الحرفان معاً فيه ممّا يُقارِبُهما، ثُم يُدغَمُ أَحدُهما في[٢] الآخر، وسيُوضَّحُ ذلك مفصَّلاً إِن شاءَ الله تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يخلو المُتقارِبانِ من أَن يَلتقيا في كلمة أَو كلمتَين، فإِن التقيَا في كلمة نُظِرَ فإِن كان إِدغامُهما يؤَدِّي إِلى لَبْسٍ لم يَجزْ، نحوُ وَتِد وعَتَد، ووَتَدَ يَتِدُ وكُنْيَة وشاةٍ زَنْماء، وغَنَمٍ زُنْمٍ، ولذلك قالوا في مصدر وَطَدَ ووَتَدَ: طِدَةٌ وتِدَةٌ، وكرهوا وَطْداً ووَتْداً لأَنهم من بيانِه وإِدغامِه بين ثِقلٍ ولَبْسٍ.

وفي وَتَدَ يَتِدُ مانعٌ آخَرُ، وهو أَداءُ الإِدغام إِلى إِعلالَين، وهما حذفُ الفاءِ في المضارع، والإدغامُ، ومن ثَمَّ لم يَبنوا نحوَ ودَدَتُ بالفتح، لأَن مضارِعَه كان يكونُ فيه إِعلالان، وهو قولك: يَدُّ.

وإِن لم يُلْبِسْ جازَ، نحوُ امَّحَى وهَمَّرِش، وأَصلُهما انْمَحَى وهَنْمَرِش، لأَن افْعَلَّ وفَعَّلِلاً ليس في أَبنيتهم، فأُمِنَ الإِلباسُ، وإِن التقيَا في كلمتَين بعدَ متحرِّكٍ أَو مَدَّةٍ فالإِدغامُ جائزٌ لأَنه لا لَبْسَ فيه ولا تغييرَ صيغةٍ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الحروفَ المتقاربةَ تَجري مَجْرى الحروفِ المتماثلةِ في الإِدغام، لأَن المتقارِبَينِ كالمتماثِلَين، لأَنهما من حَيِّزٍ واحدٍ، فالعِلَّةُ الموجِبةُ للإِدغام في المِثلَين قريبٌ[٣]

---

(١) آل عمران: ٣/ ٧٢، وانظر السبعة: ١١٥-١١٦، ١١٩، وإدغام القراء: ١٣.

(٢) في ط، ر: «إلى»، تحريف.

(٣) انظر في تذكير «قريب» في مثل هذا الموضع أقوال النحاه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٧/ ٥٦] الأشباه والنظائر: ١/ ٤٠٦، ٢/ ٢١٥،=

منها في المتقارِبَين، لأَن إِعادةَ اللِّسان إلى موضعٍ قريبٍ ممَّا رفعتَه عنه كإِعادتِه إلى نفس الموضعِ الذي رفعتَه عنه، ولذلك شُبِّهَ بمَشْيِ المقيَّدِ[(١)].

فإِذا التقى حرفان متقارِبان أُدغِمَ الأَولُ منهما في الثاني، ولا يمكنُ إدغامُه حتى يُقلَبَ إلى لفظِ الثاني، فعلى هذا لا يصحُّ الإِدغامُ إلا في مِثلَين، إذ لو تركتَه على أَصله من لفظِه لم يَجُزْ إدغامُه لِمَا فيهما من الخلاف، لأَن رفْعَ اللِّسانِ بهما رَفْعةً واحدةً مع اختلافِ الحرفَين مُحالٌ، لأَن لكلِّ حرفٍ منهما مَخْرَجاً غيرَ الآخَرِ.

ولا يمتنعُ ذلك في المتماثِلَين لأَن المَخْرجَ واحدٌ، يمكنُ أَن يَجمعَهما في العمل، فيقعَ اللِّسانُ عليهما وقْعاً واحداً [٣٤٣/ب] من حيث لا يَفصلُ بينهما زمانٌ.

فالإِدغامُ في المتقارِبةِ على التشبيه بالأمثال، فكلَّما كانت أَشدَّ تقارُباً كان الإِدغامُ فيهما أَقوى، وكلَّما كان التقارُبُ أَقلَّ كان الإِدغامُ أَبعدَ، والحروفُ المتقاربةُ كالمتماثِلةِ في أَنها تكونُ منفصِلةً أَو متَّصلةً، فالمنفصِلةُ ما كان من كلمتَين، والمتَّصلةُ ما كان في كلمةٍ واحدةٍ.

فما كان من ذلك متَّصلاً في[(٢)] كلمة واحدةٍ نُظِرَ فإِن كان الأَولُ متحرِّكاً لم يُدغَمْ لضعفِ الإِدغام في المتقارِبَين، لأَن الإِدغامَ لَمَّا كان في المتماثِلَين هو الأَصلَ أُسكِنَ الأَولُ منهما، وأُدغِمَ في الثاني، كقولك: شَدَّ ومَدَّ، ويَشدُّ ويَمدُّ.

ولا يُفعلُ مثلُ ذلك في المتقارِبَين إذا كان الأَولُ متحرِّكاً، لأَنه يَصيرُ كإِعلالَين، الإِسكانُ والقلبُ، فإِن أَسكنتَ الحرفَ الأَولَ من المتقارِبَين تخفيفاً على حدِّ الإِسكانِ في كَتْف وفَخْذ لأَجلِ الإِدغامِ جازَ حينئذٍ الإِدغامُ، فتقولُ في وَتِد وعَتَد[(٣)]: وَتْد وعَتْد بالإِسكان للتخفيف، ثم تقولُ: وَدٌّ[(٤)] وعَدٌّ بالإِدغام.

=٣/ ٢٣٤، ٣/ ٢٦٩.

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٥٤.

(٢) في ط: «عن». تحريف

(٣) «فرسٌ عتدٌ وعتدٌ بفتح التاء وكسرها: شديد تام الخلق»، اللسان (عتد).

(٤) هي لغة لبني تميم وأهل نجد، والحجازيون لا يدغمون، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١١، وزد سر الصناعة: ٣٠، ١٧١، ١٨٨، ٥٨٥.

والأَكْثرُ في هذا أَنْ لا يُدغَمَ للإِلباس بالمضاعَفِ، فلذلك لم يقولوا في الفعل من نحوِ وَتَدَ يَتِدُ: وَدَّ يَدُّ لئلَّا يُتوهَّمَ أَنه فعلٌ من تركيب وَدَدَ مع أَنهم لو قالوا: يَدُّ في يَتِدُ لَتوالَى إِعلالان⁽¹⁾ حذفُ الواوِ التي هي فاءٌ، وقلبُ التاءِ إِلى الدالِ⁽²⁾.

وكذلك كرهوا الإدغامَ في كُنْية وشاةٍ زَنْماءَ، وهي التي يَتدلَّى في حَلْقها شِبْهُ اللِّحْيةِ، ولا يكونُ ذلك إلا في المَعْز⁽³⁾، [١٠/ ١٣٣] وقالوا: غَنمٌ زُنْمٌ، فلم يُدغِموا، فيقولوا: كُيَّة وزَمَّاء وزُمٌّ، ومثلُه قَنْواءُ⁽⁴⁾ وقُنْية⁽⁵⁾، أَظهَروا في ذلك كلِّه، ولم يُدغِموا كراهيةَ الإِلباسِ، فيصيرُ كأَنه من المضاعَفِ، لأَن هذه الأَمثلةَ قد تكونُ في كلامهم مضاعَفاً.

أَلا ترى أَنهم قد قالوا: امَّحَى الشيءُ، فأَدغموا حين أَمِنوا الإِلباسَ؟ لأَن هذا المثالَ لا يُضاعَفُ فيه الميمُ، قال سيبويه: «وسمعتُ الخليلَ يقولُ في انْفَعَلَ من وَجِلَ: اِوَّجَلَ، كما قولوا: امَّحَى، لأَنها نونٌ زِيدَتْ في مثالٍ لا يُضاعَفُ فيه الواوُ»⁽⁶⁾.

وقالوا: هَمَّرِش في هَنْمَرِش، فأَدغموا حيث لم يخافوا الإِلباسَ، لأَنه لم يأْتِ من بنات الأَربعةِ مضاعَفُ العينِ⁽⁷⁾، والهَمَّرِش: العجوزُ المُسِنَّةُ، وهو خُماسيٌّ مثلُ جَحْمَرِش.

وقولُه: «**ومن ثَمَّ لم يَبنوا من نحوِ وَدِدْتُ فَعَلْتُ بالفتح**» يريدُ أَنهم قالوا: وَدِدْتُ أَوَدُّ من المَوَدَّة، فبنَوا الفعلَ في الماضي على فَعِلْتُ بالكسر ليكونَ المضارعُ على يَفْعَلُ، مثلُ يَوْجَلُ، ولا يلزمُ فيه حذفُ الفاءِ التي هي الواوُ، ولو بُنيَ على فَعَلْتُ بالفتح لزمَ المضارِعُ يَفعِلُ بالكسر، وكنتَ تحذفُ الواوَ على حدِّ حذفِها في يَعِدُ، ثم تُدغِمُ الدالَ في الدالِ بعد

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٣٦.
(٢) انظر تعليل ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٥١١.
(٣) كذا في الصحاح (زنم).
(٤) شجرة قنواء: طويلة، اللسان (قنا)، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٥٥، والمنصف: ١/ ٧٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٧.
(٥) هي ما اكتُسب، اللسان (قنا).
(٦) الكتاب: ٤/ ٤٥٥، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٢، وزد الأصول: ٣/ ٤١٩
(٧) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٣٣٠.

إِسكانِها، فيتَوالَى إعلالان، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وليس بمُطْلَقٍ أَنَّ كلَّ متقارِبَين في المَخْرج يُدغَمُ أَحدُهما في الآخَر، ولا أَنَّ كلَّ متباعِدَين يمتنعُ ذلك فيهما، فقد يَعرِضُ للمُقارِبِ من الموانع ما يَحرِمُه الإِدغامَ، ويتَّفقُ للمُباعِدِ من الخواصِّ ما يُسوِّغُ إِدغامَه.

ومن ثَمَّ لم يُدغِموا حروفَ ضَوِيَ مِشْفَرٌ فيما يُقارِبُها، وما كان من حروفِ الحلْق أَدخَلَ في الفم في الأَدخَلِ في الحَلْق، وأَدغَموا النونَ في الميم، وحروفَ طَرفِ اللِّسانِ في الضادِ والشينِ.

وأَنا أُفصِّلُ لك شأْنَ الحروفِ واحداً فواحداً، وما لبعضِها مع بعضٍ في الإِدغامِ لِأَقِفَك على حدِّ ذلك عن تَحقُّقٍ واستِبصارٍ بتوفيقِ الله وعَونِه).

قال الشارح: اعلمْ أَن اجتماعَ المتقارِبَين سببٌ مُقْتضٍ للإِدغام، كما كان ذلك في المِثلَين، إِلا أَنه قد يَعرِضُ مانعٌ يمنعُ من الإِدغام، فامتناعُ الإِدغامِ ما كان لعَدمِ المقتضِي، بل لوجودِ المانعِ.

فمن ذلك الضادُ والميمُ والرَّاءُ والفاءُ والشينُ[١]، ويَجمعُها ضَمُّ شَفْرٍ، وكذلك كلُّ حرفٍ فيه زيادةُ صوتٍ لا يُدغَمُ فيما هو أَنقَصُ صوتاً منه.

فهذه الحروفُ لا تُدغَمُ في مُقارِبِها، ويُدغَمُ مُقارِبُها فيها[٢]، فلا تُدغَمُ الميمُ في الباء نحوَ أَكرمْ بَكراً، وتُدغمُ فيها الباءُ نحوَ اصْحَبْ مَطراً، ولا تُدغَمُ الشينُ في الجيم، وتُدغَمُ الجيمُ في الشينِ، ولا تُدغَمُ الفاءُ في الباء نحوَ اعرفْ بَكراً، وتُدغَمُ الباءُ في الفاء نحوَ اذهبْ في ذلك، ولا تُدغَمُ الرَّاءُ في اللام نحوَ اخْتَرْ لَه، وتُدغَمُ اللامُ في الرَّاء نحوَ ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ﴾[٣]، وذلك لأَن هذه الحروفَ فيها زيادةٌ على مُقارِبِها في الصوت، فإِدغامُها يؤدِّي إِلى الإِجحاف بها وإِبطالِ مالَها من الفضل على مُقارِبِها.

---

(١) انظر هذه الأحرف في الكتاب: ٤/ ٤٤٧.

(٢) هو قول سيبويه: ٤/ ٤٤٧.

(٣) المؤمنون: ٢٣/ ١١٨، وانظر السبعة: ١١٤.

فالميمُ فيها غُنَّةٌ ليستْ في الباء، فإذا أَدغمْتَها [١٠/ ١٣٤] في الباء فأَنتَ تَقلبُها إلى الباء، وتَستهلكُ ما فيها من زيادةِ الصوتِ والغُنَّةِ، وفي الشِّينِ تَفَشٍّ واسْتِرخاءٌ في الفَم ليس في الجيم، وفي الفاء تأْفِيفٌ - والتأْفِيفُ هو الصوتُ الذي يَخرجُ من الفم عُقَيبَ النُّطقِ بالفاء[١] - ليس في الباء، وفي الرَّاء تكريرٌ ليس في اللَّام، وفي الضادِ استِطالةٌ ليستْ لشيءٍ من الحروف[٢].

فلم يُدغِموها في مُقارِبِها شُحّاً على أَصواتها لئلَّا تَذهبَ، وأُدغِمَ فيها مُقارِبُها إذ لم يكنْ في ذلك نَقصٌ ولا إِجحافٌ.

وكذلك ما كان من حروف الحَلْقِ ممَّا يجوزُ إِدغامُه، لأَن مِن حروفِ الحَلْقِ ما لا يُدغَمُ، ولا يُدغَمُ فيه، وهي الهمزةُ والأَلفُ، وسائرُها تُدغَمُ ويُدغَمُ فيها، فما كان منها أَدخَلَ في الحَلْق لم يُدغَمْ فيه الأَدْخَلُ في الفم.

فالهاءُ تُدغَم في الحاء نحوَ اجْبَهْ حَملاً، لأَن الهاءَ أَدخَلُ في الحَلق، والحاءُ أَقربُ إلى الفَم، فلذلك أُدغِمتْ الهاءُ في الحاء، ولم تُدغَمْ الحاءُ في الهاءِ نحوَ امْدحْ[٣] هِلالاً.

ولا تُدغَمُ العينُ في الحاء لأَن العينَ أَقربُ إلى الفم، وذلك من قِبَلِ أَن الحرفَ إذا كان أَدخَلَ في الحَلْق، وأُدغِمَ فيما بعدَه كان في ذلك تَصعُّدٌ في الحَلْق إلى الفَم، وإذا عُكِسَ ذلك كان ذلك بمنزلة الهُوِيِّ بعد الصُّعود والرجوعِ عَكساً[٤].

وأَما ما يُدغَمُ أَحدُهما في الآخَر مع التباعُدِ فأَن يتقارَبا[٥] في الصفة وأَن يتباعَدَا[٦] مَخْرجاً، نحوُ الواوِ والياءِ، فهما متَّفقان في صفةِ المدِّ والاستِطالةِ، ومَخْرَجاهما مُتباعِدان،

---

(١) انظر اللسان (أفف).

(٢) انظر أحوال إدغام هذه الأحرف بعضها ببعض في الكتاب: ٤/ ٤٤٧-٤٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٤-٥١٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٠-٢٧١.

(٣) في ط: «امذح»، تصحيف.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١.

(٥) في ط، ر: «تقاربا»، لها وجه.

(٦) في ط، ر: «تباعدا»، لها وجه.

فأَحدُهما من الشَّفَة، والآخَرُ من وسَطِ الفَم، فإذا التقيَا، وكان الأَولُ منهما ساكناً قُلبتْ الواوُ ياءً، وأُدغِمتْ في الياء، وكذلك النونُ تُدغَمُ في الميم، نحوُ مَنْ مَعك، لأَنهما وإِن اختلَفا من جِهة اللِّسانِ والشَّفةِ فقد اجتمَعا في صفة الغُنَّةِ الحاصِلةِ فيهما من جِهة الخَيشومِ.

وكذلك حروفُ طَرَفِ اللِّسان، وهي النونُ والرَّاءُ والتاءُ والدالُ والصادُ(١) والطاءُ والزايُ والسينُ والظاءُ والذالُ [٣٤٤/ أ] والثاءُ، تُدغَمُ في الضادِ والشين، وذلك لأَنها وإِن لم تكنْ من مَخْرجِها إِلا أَنها تُخالِطُها، لأَن الضادَ استطالَتْ لرَخاوتِها، والشينُ لِمَا فيها من التَّفَشِّي، فالتحقتْ بحروفِ طَرفِ اللِّسانِ، فلمَّا خالطَتْها ساغَ إِدغامُهنَّ فيها، إِلا حروفَ الصَّفِير، وسيأتي الكلامُ على الحروفِ مفصَّلاً حرفاً حرفاً إِن شاء اللهُ تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فالهمزةُ لا تُدغَمُ في مِثلِها إِلا في نحوِ قولك: سأَّل ورأَّاس والدَّأَّاث في اسمِ وادٍ فيمَن يرى تحقيقَ الهمزتَين.

قال سيبويه: «فأَما الهمزتانِ فليس فيهما إِدغامٌ من قولك: قرأَ أَبوك، وأَقرِئْ أَباك، قال: وزعموا أَن ابنَ أَبي إِسحقَ كان يُحقِّقُ الهمزتَين وناسٌ معه، وهي رديئةٌ، فقد يجوزُ الإِدغامُ في قول هؤلاء، ولا تُدغَمُ في غيرها، ولا غيرُها فيها»).

قال الشارح: اعلمْ أَن الهمزةَ هي التي تُسمَّى في أَول حروفِ المعجَمِ أَلفاً، وإِنما سمَّوها أَلفاً لأَنها تُصوَّرُ بصورةِ الأَلفِ، وهي في الحقيقة نَبْرةٌ تخرجُ من أَقصَى الحَلْقِ، ولذلك ثَقُلَتْ عندهم، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في تخفيف الهمزةِ(٢).

وإِذا كانت قد استُثقِلتْ فهي مع مِثلِها أَثقلُ، فلذلك إِذا التقَتْ همزتان في غيرِ موضعِ العينِ فلا إِدغامَ فيهما، ولهما بابٌ في التخفيف، هو أَولَى بهما من الإِدغام.

فلا تُدغَمُ الهمزةُ إِلا أَن تُليَّنَ إِلى الواوِ أَو إِلى الياءِ، فتُصادِفَ ما تُدغَمُ الواوُ والياءُ فيه، فيحنئذٍ يجوزُ إِدغامُها على أَنها ياءٌ أَو واوٌ، كقولنا في رُؤْية: رُيَّة، إِذا خفَّفوا فيجوزُ الإِدغامُ

---

(١) في ط: «والصاء». تحريف.

(٢) انظر ما سلف: ٩/ ٢٠٢ فما بعدها.

وتركُه، فمَن لم يُدْغِمْ فلأَن الواوَ يُنْوَى بها الهمزةُ، ومَن أَدغمَ فلأَنه واوٌ ساكنةٌ بعدَها ياءٌ، كقولهم: طَوَيْتُه طَيّاً، وأَصلُه طَوْياً، فلا تُدغَمُ في مِثلها إلا أَن يكونَ عَيناً مضاعَفةً، وذلك في فَعّال وفُعّل[1] وما أَشبهَهما ممّا عينُه همزةٌ، نحوُ سَأَّال ورَأَّاس وجَأَّار من الجُؤَار، وهو [١٠/ ١٣٥] الصوتُ[2]، ولو جمعتَ سائلاً وجائراً على فُعَّل لأَدغمتَ وقلتَ: سُؤَّلٌ وجُؤَّر، قال الهذليُّ المتنخِّلُ[3]:

لـو أَنّه جـاءَني جَوْعـانُ مُهْتَلِكٌ مِـنْ بُـؤَّسِ النـاسِ عَنْـه الخَيْرُ مَحْجُـوزُ

قولُه: بؤَّس[4] جمعُ بائس، فهذا في كلمة واحدةٍ.

فأَما إِذا التقتْ همزتان في غيرِ موضعِ العينِ فلا إِدغامَ، فإِذا قلت: قرأَ أَبوك فقد اجتمعَ همزتان، وإِن كان التخفيفُ لإِحداهما لازماً.

غيرَ أَن سيبويهِ حكَى أَن ابنَ أَبي إِسحقَ كان يُحقِّقُ الهمزتَين، وأَنَّها لغةٌ رديئةٌ لناسٍ من العرب، وأَجازَ الإِدغامَ على قول هؤلاء، لكنْ ضعَّفَه، فقال: «وقد يجوزُ الإِدغامُ في قول هؤلاء»[5]، يعني يجوزُ إِدغامُ الهمزتَين إِذا التقَتا في قول هؤلاء، وإِن لم تكنْ مضاعَفةً، نحوُ قرأَ أَبوك[6]، وأُقْرِئُ أَباك، وقد ذكرْنا أَحكامَ الهمزتَين إِذا التقتَا في فصل الهمزة[7]، ولا تُدغَمُ في غيرِها ولا غيرُها فيها لأَنها لا تُدغَمُ في مِثلها، فإِدغامُها فيما قارَبَها أَبعدُ.

واعلمْ أَن الإِدغامَ في حروف الفَم واللِّسانِ هو الأَصلُ، لأَنها أَكثرُ في الكلام، فالثِّقلُ

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٧.
(٢) مع تضرُّع كما في اللسان (جأر).
(٣) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٢٦٣، واللسان (هلك)، ونسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٤٨٩ إلى أبي ذؤيب.
والرواية في ط، ر: «بُيَّس»، ولا شاهد حينئذ
(٤) في ط، ر: «بُيَّس»، تحريف.
(٥) الكتاب: ٤/ ٤٤٣، وانظر قول ابن أبي إسحاق فيما سلف: ٩/ ٢٢٥.
(٦) انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٧.
(٧) انظر ما سلف: ٩/ ٢٢٥ فما بعدها.

فيها إذا تجاورَتْ وتقارَبتْ أَظهرُ، والتخفيفُ لها أَلزمُ، وحروفُ الحَلقِ وحروفُ الشَّفةِ أَبعدُ من الإِدغامِ، لأَنها أَقلُّ في الكلام، وأَشقُّ على المتكلِّم، وما أُدغِمَ منها [١٠/ ١٣٦] فلمُقارَبةِ حروفِ الفَم واللِّسانِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والألفُ لا تُدغَمُ أَلبتَّةَ لا في مِثلِها ولا في مُقارِبها، ولا يُسْطَاعُ أَن تكونَ مُدغماً فيها).

قال الشارح: الأَلفُ لا تُدغَمُ في مِثلِها، ولا فيما يُقارِبُها، إذ لو أُدغِمتْ في مِثلِها لصارتا غيرَ أَلفَين، لأَن الثاني من المُدغَمِ لا يكونُ إِلا متحرِّكاً، والأَلفُ لا تُحرَّكُ، فتحريكُها يؤدِّي إِلى قلبِها همزةً، والأَولُ لا يكونُ إِلا كالثاني، وإِن كان ساكناً، فامتنعَ فيها مع ما قارَبَها ما امتنعَ فيها مع مِثلِها.

وإِنْ شئتَ أَن تقولَ[1]: لا تُدغَمُ في مِثلِها لأَن الإِدغامَ لا يكونُ إِلا في متحرِّكٍ، ولا يصحُّ تحريكُ الأَلفِ، ولا تُدغَمُ في مُقارِبٍ لئلَّا يزولَ ما فيها من زيادةِ المدِّ والاستِطالةِ[2]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والهاءُ تُدغَمُ في الحاء وقعتْ قبلَها أَو بعدَها، كقولك في اجْبَهْ حاتماً، واذْبَحْ هذه: اجْبَحَّاتماً، واذْبَحَّاذه، ولا يُدغَمُ فيها إِلا مِثلُها، نحوُ اجْبَهْ هِلَالاً).

قال الشارح: أَما الهاءُ فإِنها تُدغَمُ في الحاء سَواءٌ وقعتْ قبلَها أَو بعدَها، مثالُ وقوعِها قبلَها اجْبَهْ[3] حَاتماً، ومثالُ وقوعِها بعدَها اذْبحْ هذه، فتقولُ فيها: اجْبَحَّاتماً، واذْبَحَّاذِه، وذلك لأَنهما مُتقارِبان، لأَن الحاءَ من وسَطِ الحَلقِ، والهاءُ من أَولِه، ليس بينهما إِلا العينُ، وهما مَهْموستان رِخْوَتان، فالحاءُ أَقربُ إِلى الفَم، ولذلك لا تُدغَمُ الحاءُ في الهاء.

والبيانُ في هذا أَحسنُ من الإِدغام، لأَن حروفَ الحلقِ ليستْ بأَصلٍ للإِدغام لبُعدِها

---

(١) جواب «إِنْ» محذوف، أَو أَن تقول: «وإِن شئت قلت:...».

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ١٨ - ١٩.

(٣) «جبهَه جَبْهاً: صَكَّ جبْهته»، اللسان (جبه).

من مَخْرج الحروفِ وقِلَّتِها[١]، ولكنْ إن شئتَ قلبتَ الهاءَ حاءً إذا كانت بعدَ الحاءِ، وأَدغمتَ ليكونَ الإِدغامُ فيما قَرُبَ من الفَم، وذلك قولُك: أَصْلِحْ حَّيْثَما في أَصْلِح هَيْثَما، فأَما أَن تُدغِمَها بأَنْ تَقلبَها هاءً فلا.

ولا يُدغَمُ فيها إِلا هاءٌ مثلُها، ولا يُدغَمُ فيها مُقارِبٌ، لأَنه ليس قبلَها من المَخْرج إِلا الهمزةُ والأَلفُ، وليس واحدةٌ منهما ممَّا يصحُّ إِدغامُه، والذي بعدَها ممَّا يَلي الفَمَ لا يُدغَمُ فيها، لأَنها أَدخَلُ في الحلقِ، والأَدخَلُ في الحلقِ لا يُدغَمُ فيه ما كان أَقربَ إِلى الفَم، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والعينُ تُدغَمُ في مِثلِها، كقولك: ارفَع عَّلِيّاً، وكقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾، وفي الحاء وقعتْ بعدَها أَو قبلَها، كقولك في ارفَعْ حاتماً، واذْبَحْ عَتُوداً: ارفَحَّاتماً واذْبحَّتُوداً، وقد رَوَى اليزيديُّ عن أَبي عمرو: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ بإِدغامِ الحاءِ في العين.

ولا يُدغَمُ فيها إِلا مثلُها، وإِذا اجتمعَ العينُ والهاءُ جازَ قلبُهما حاءَيْنِ وإِدغامُهما، نحوُ قولك في مَعَهم واجْبَهْ عُتْبَةَ: مَحَّم واجْبَحُّتْبَةَ).

قال الشارح: أَما العينُ فإِنها تُدغَمُ في مِثلها، نحوُ قولك: ارْفَع عَّلِيّاً، وقُرِئَ ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِّنْدَه﴾[٢]، وكذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ﴾[٣]، وقد تُدغَمُ في الحاء سَواءٌ وقعتْ قبلَها أَو بَعدَها، مثالُ كونِها قبلَ الحاءِ ارْفَحَّاتماً، ومثالُ وقوعِها بعدَها أَصلِحَّامِراً في أَصْلِحْ عامِراً.

فأَما قلبُها حاءً إِذا وقعتْ قبلَ الحاءِ فهو حَسنٌ، لأَن بابَ الإِدغامِ أَن تُدغِمَ إِلى الثاني،

---

(١) من قوله: «والبيان...» إلى قوله: «وقلتها» قال سيبويه: ٤/ ٤٤٩ بخلاف يسير، وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٥٥، قرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي والمطوعي بإدغام العين في العين، والباقون بإظهارها، انظر إدغام القراء: ٤٧، ومعجم القراءات: ١/ ٣٦١.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٩٥، أدغم أبو عمرو ويعقوب العين في العين وأظهراها، انظر النشر: ١/ ٢٨٠، والإتحاف: ٢٢.

وتُحوِّل على لفظِه، وأَما قلبُ العينِ إِلى الحاء إِذا كانت بعدَها فهو جائزٌ، وليس في حُسْنِ الأَولِ(١).

ولا يُدغَمُ في العينِ إِلا مِثلُها، ولا يُدغَمُ فيها مُقارِبٌ، فأَما ما رُوِيَ عن أَبي عمرو في قوله: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾(٢) بإِدغامِ الحاءِ في العين فهو ضعيفٌ عند سيبويه(٣)، [١٠/ ١٣٧] لأن الحاءَ أَقربُ إِلى الفَم، ولا تُدغَمُ إِلا في الأَدخَلِ في الحَلق، ووجهُه أَنه راعَى التقارُبَ في المَخْرج، والقياسُ ما قدَّمْناه.

ولا يُدغَمُ فيها ما قبلَها لأَنه ليس قبلَها في المَخْرج ما يَصحُّ إِدغامُه إِلا الهاءُ، والهاءُ لا تُدغَمُ في العين، ولا العينُ في الهاء.

فأَما تركُ إِدغامِها في الهاء فلقُربِ العينِ من الفَم [٣٤٤/ ب] وبُعدِ الهاءِ عنه، وأَما تركُ إِدغامِ الهاءِ فيها فإِن العينَ وإِنْ قارَبتْها في المَخْرج فقد خالفَتْها من جهةِ التَّجنيسِ، فالعينُ مجهورةٌ، والهاءُ مهموسةٌ، والهاءُ رِخْوةٌ، والعَينُ ليستْ كذلك، فلمَّا تباعَدَ ما بينَهما من جهةِ تَجنيسِ الحروفِ ـ وإِن تَقارَبا في المَخْرج امتَنعا من الإِدغام إِلا بمُعدَّلٍ يتوسَّطُ بينَهما، وهو الحاءُ لأَنها موافِقةُ الهاءِ بالهَمْس والرَّخاوةِ والعَينِ بالمَخْرج، فلذلك لا يجوزُ في اقطَعْ هِلالاً إِدغامُ العينِ في الهاء لهذه العِلَّةِ التي بينَهما(٤).

ولكنْ يجوزُ قلبُهما إِلى الحاء، فتقولُ إِقْطَحَّلالاً واجْبَحُّتبةَ، وحُكي عن بني تميم مَحُّم في معَهم ومَحَّاؤلاءِ في معَ هؤلاءِ، وذلك لقُربِ العينِ من الهاء، وهي كثيرةٌ في كلام بني

---

(١) كلا البيان والإدغام حسنٌ، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١، والممتع: ٦٨٢-٦٨٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٨٥

لم يَقِسْ أبو عمرو هذا الإدغام، وقصره على السماع، انظر هذه القراءة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٥، وزد إدغام القراء: ٢٧-٢٨.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٤٥١.

(٤) انظر التكملة: ٢٧٦-٢٧٧.

تميمٍ[١]، وذلك لأن اجتماعَ الحاءَين أخفُّ عندَهم من اجتماعِ العينَين والهاءَينِ وأَدْنَى إِلى الفَم، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والحاءُ تُدغَمُ في مِثلِها نحوَ اذْبَح حَّملاً، وقولِه تعالى: ﴿لا أَبرَح حَّتَّى﴾، وتُدغَمُ فيها الهاءُ والعينُ).

قال الشارح: الحاءُ تُدغَمُ في مِثلِها نحوَ اذْبَح حَّملاً، وقولِه تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ﴾[٢]، وقولِه: ﴿عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾[٣]، ولا إِشكالَ في ذلك لأَن إِدغامَ الحاءِ في الحاء كإِدغامِ العينِ في العين نحوَ ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِّندَهُۥٓ﴾[٤]، وتُدغَمُ فيها الهاءُ والعينُ، إِذ لا مانعَ من ذلك، لأَنهما أَدخَلُ في الحَلق، والعينُ أَقربُ إِلى الفَم، فلذلك تُدغَمان فيها، ولا تُدغَمُ فيهما لأَن الأَبعدَ لا يُدغَمُ في الأَقربِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والغينُ والخاءُ تُدغَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في مثلِها وفي أُختها كقراءة أبي عمرو ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَّيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينًا﴾، وقولِك: لا تَمسَخ خَّلقك، وادْمَغ خَّلفاً، واسْلَخ غَّنَمك).

قال الشارح: الخاءُ والغينُ من المَخرج الثالثِ من مَخارِجِ الحلقِ، وهو أَدنَى المَخارِجِ إِلى اللِّسان، ولذلك يقولُ بعضُ العربِ: مُنْخُل ومُنْغُل، فيُخفي النونَ عندها كما يُخفيها مع حروفِ اللسانِ والفَمِ لقُربِ هذا المَخْرجِ من اللِّسان[٥]، فيجوزُ إِدغامُ كلِّ واحدةٍ

---

(١) كذا قال المبرد في المقتضب: ١/ ٢٠٨، والبيان أحسن، والأكثر تركُ القلبِ والإدغامِ، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٩، وزد النكت: ١٢٥٧.

(٢) الكهف: ١٨/ ٦٠، أدغم أبو عمرو ويعقوب الحاء في الحاء، وأظهرها الباقون، انظر النشر: ١/ ٢٨٠، ومعجم القراءات: ٥/ ٢٥٢.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٣٥، أدغم أبو عمرو ويعقوب الحاء في الحاء، انظر إدغام القراء: ٢٧، والتبصرة والتذكرة: ٩٤٦، والنشر: ١/ ٢٨٠، ومعجم القراءات: ١/ ٣٢٩.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٥٥، وسلفت الآية: ١٠/ ٢٦٤.

(٥) من قوله: «يقول بعض العرب...» إلى قوله: «اللسان» قاله سيبويه: ٤/ ٤٥١، ولم يجز المبرد ذلك، انظر المقتضب: ١/ ٢٠٩، والأصول: ٣/ ٤١٥، والتكملة: ٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٧.

منهما في مِثلِها، ولا إِشكالَ في ذلك لاتّحادِ المَخْرجِ وعدمِ المانعِ.

فمثالُ إِدغامِ الغينِ في الغين قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾(١)، ولم يَلْتقِ في القرآن غينانِ غيرُهما، ومثالُ إِدغامِ الخاء في الخاء لا تَمْسَخْ خَّلقك، ولم يُصِخ خَّالدٌ، ولم يَلتَقِ في القرآن خاءان.

وتُدغَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في صاحبتها للتقارُبِ، فإنه ليس بينهما إلا الشدَّةُ والرَّخاوةُ، فتقولُ في إِدغام الغينِ في الخاء: ادمَغ خَّلفاً، وتُدغِمُ الغينَ في الخاء، قال سيبويه: «البيانُ أَحسنُ، والإدغامُ حَسنٌ، ويدلُّ على حُسنِ البيانِ عِزَّتُها في باب رَدَدْتُ»(٢)، لأَنهم لا يكادون يُضعِّفون ما يَستثقلون، قال أَبو العباس المبرِّدُ: «الإدغامُ أَحقُّ من البيان، والبيانُ حَسنٌ»(٣).

وفي الجملة هو أَحسنُ من إِدغامِ الخاءِ في الغين، نحوُ اسْلخ غَّنمَك، لأَن الخاءَ أَقربُ إِلى الفَم، وعلى كلِّ حالٍ هو جائزٌ لأَن هذَين الحرفَين آخِرُ مَخارِجِ الحلق، والبيانُ أَحسنُ لأَمرَين:

أَحدُهما: أَن الغينَ قبلَ الخاءِ في المَخرج، والبابُ في الإِدغام أَن يُدغَمَ الأَقربُ في الأَبعدِ.

والثاني: أَن الغينَ مجهورةٌ، والخاءُ مهموسةٌ، والتقاءُ المهموسَين أَخفُّ من التقاء المجهورَين، والجميعُ جائزٌ حَسنٌ(٤).

وقد أَجازَ بعضُهم [١٠/ ١٣٨] إِدغامَ العينِ والحاءِ فيهما لقُربِهما من الفَم، والذي

---

(١) آل عمران: ٣/ ٨٥، قرأ أبو عمرو والأعمش بإدغام الغين في الغين، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٩٢، وإدغام القراء: ٢٩، والتيسير: ٢١، والنشر: ١/ ٢٨١.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٥١، وانظر النكت: ١٢٥٧-١٢٥٨.

(٣) المقتضب: ١/ ٢٠٩ بتصرف.

(٤) من قوله: «والبيان أحسن لأمرين...» إلى قوله: «حسن» قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٢٠٩ بخلاف يسير، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٠، وزد النكت: ١٢٥٧-١٢٥٨.

عليه الأَكثرُ المنعُ من ذلك، لأَن الغينَ والخاءَ قد قَرُبا من الفَم شديداً، فبَعُدَتْ عن الحاء والعينِ[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والقافُ والكافُ كالغينِ والخاء، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾، وقال: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝٣٣ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾، وقال: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ﴾، وقال: ﴿فَإِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا﴾).

قال الشارح: لَمَّا انتهى الكلامُ على حروفِ الحلقِ أَخذَ في الكلام على حروف الفَم، لأَنها تَليها، وهي حَيِّزٌ على حِدَةٍ، فأَولُ مَخارِجِ الفَم مِمَّا يَلي حروفَ الحلقِ مَخْرجُ القافِ والكافِ، فالقافُ أَدنَى حروفِ الفَم إِلى الحلق، والكافُ تَليها، وكلُّ واحدةٍ منهما تُدغَمُ في مِثلِها وفي صاحبتِها، ولا تُدغَمُ في غير صاحبتِها.

فأَما إِدغامُهما في مِثلِهما فلا إِشكالَ فيه، نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾[٢]، وقولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾[٣]، وقولِه: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ﴾[٤].

ومثالُ إِدغامِ الكافِ في الكافِ: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝٣٣ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾[٥]، و﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾[٦].

ومثالُ إِدغامِ القافِ في الكاف أَطْلق كَوثراً، والحَق كِلْدَةَ، وقولُه تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ

---

(١) انظر التكملة: ٢٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٧.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٤٣، أدغم القاف في القاف أبو عمرو ويعقوب، انظر إدغام القراء: ٤٨، والنشر: ١/ ٢٨١، ومعجم القراءات: ٣/ ١٥٣.

(٣) يونس: ١٠/ ٩٠، أدغم أبو عمرو ويعقوب القاف في القاف، وأظهراها، انظر إدغام القراء: ٤٨، والنشر: ١/ ٢٧٥، ١/ ٢٨١، ومعجم القراءات: ٣/ ٦١٨.

(٤) التوبة: ٩/ ٩٩، أدغم أبو عمرو ويعقوب القاف في القاف وأظهراها انظر النشر: ١/ ٢٨١، ومعجم القراءات: ٣/ ٤٤.

(٥) طه: ٢٠/ ٣٣-٣٤.

(٦) طه: ٢٠/ ٣٥، أدغم أبو عمرو ويعقوب ورويس الكاف في الكاف، وعن أبي عمرو ويعقوب الإظهار، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٩، وإدغام القراء: ٤٩، والقرطبي: ١٤/ ٥٥، والنشر: ١/ ٢٨١.

دَآبَّةٍ﴾[١]، فتُدغِمُ لقُربِ المَخرجَين، وهما شديدتان، ومن حروفِ اللِّسان، ولأن الكافَ أَدنَى إِلى حروفِ الفَم من القاف، وهي مهموسةٌ[٢].

والإدغامُ حَسنٌ لإِخراج القافِ إِلى الأَقربِ إِلى حروفِ الفَم التي هي أَقوَى في الإِدغام، والبيانُ أَحسنُ لأَن مَخْرَجَهما أَقربُ مَخارجِ الحلقِ إِلى الفَم[٣]، إِلا أَن إِدغامَ القافِ في الكاف أَقيَسُ من عكسه، لأَن القافَ أَقربُ إِلى حروف الحلق، والكافُ أَبعدُ منها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والجيمُ تُدغَمُ في مثلِها، نحوُ أَخرِج جَّابرا، وفي الشين، نحوُ أَخرِج شَّبَثاً[٤]، قال الله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾، ورَوَى اليزيديُّ عن أَبي عمرو إِدغامَها في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ﴾، وتُدغَمُ فيها الطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والذالُ والثاءُ، نحوُ ارْبِط جَّملاً، وامْدَد جَّابراً، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾، واحْفَظ جَّارَك، و﴿إِذْ جَآءُوكُم﴾، ولم يَلْبَث جَّالساً).

قال الشارح: وأَما الجيمُ فإِنها تُدغَمُ في مِثلِها، نحوُ أَخْرِج جَّملَك، ولا إِشكالَ في ذلك لاتِّحاد المَخْرج وعدمِ ما يمنعُ من ذلك، ولم يَلْتقِ في القرآن جيمان، وتُدغَمُ في الشينِ، نحوُ أَخْرِج شَّيئاً، قال الله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٥]، وذلك لقُربِ مَخرَجيهما.

ولم يذكرْ سيبويه إِدغامَها في غير هذَين الحرفَين[٦]، ورَوَى اليزيديُّ[٧] عن أَبي عمرو

---

(١) النور: ٢٤/ ٤٥، أدغم أبو عمرو ويعقوب القاف في الكاف وأظهراها، انظر إدغام القراء: ٤٩، والنشر: ١/ ٢٩٣، ومعجم القراءات: ٦/ ٢٨٧.

(٢) هو تعليل المبرد ولفظه، انظر المقتضب: ١/ ٢٠٩.

(٣) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٤٥٢ ولفظه، وانظر إدغام القاف في الكاف والعكس في المقتضب: ١/ ٢٠٩، والأصول: ٣/ ٤١٥-٤١٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٨، وانظر أيضاً السبعة: ١١٨، والتيسير: ٢٢، والنشر: ٢/ ٢١.

(٤) «دويبة كثيرة الأرجل من أَحناش الأَرض»، الصحاح (شبث).

(٥) الفتح: ٤٨/ ٢٩، وانظر إدغام القراء: ٢٦، والنشر: ١/ ٢٨٩.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٨، ٤/ ٤٥٢، والمقتضب: ١/ ٢١١، والأصول: ٣/ ٤٢٨، والنكت: ١٢٥٥.

(٧) روايته في إدغام القراء: ٢٦، قال ابن عصفور: «فينبغي أن يحمل ذلك على إخفاء الحركة»،=

إِدغامَها في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ﴾[١]، لأَنها وإِن لم تُقارِبْ الجيمُ التاءَ فإِن الجيمَ أُختُ الشينِ في المَخْرج، والشينُ فيها تَفشٌّ يصلُ إِلى مَخْرج التاءِ، فلذلك ساغَ إِدغامُها فيها، ولا يجوزُ إِدغامُ الشينِ في الجيم لأَنها أَفضلُ منها بالتفَشِّي[٢].

وتُدغَمُ فيها ستَّةُ أَحرفٍ من غيرِ مَخْرجِها، وهي الطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والذالُ والثاءُ، وإِنما جازَ إِدغامُ هذه الحروفِ في الجيم وإِن لم تُقارِبْها لأَن هذه الحروفَ من طَرَفِ اللِّسانِ والثَّنايا، ومَخْرجُ الجيمِ من وسَطِ اللِّسانِ، فكان بينهما تباعُدٌ، وأُجرِيتْ في ذلك مُجْرى أُختِها، وهي الشينُ، وذلك أَن [٣٤٥/ أ] الشينَ وإِن كانتْ من مَخْرَج الجيمِ فإِن فيها تَفشِّياً يتَّصلُ بهذه الحروفِ، فلذلك من الاتِّصال جازَ أَن يُدغَمْنَ في الجيم، ولا تُدغَمُ الجيمُ فيها كما لا تُدغَمُ الشينُ لأَنها أُجرِيتْ مُجْراها[٣]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والشينُ لا تُدغَمُ إِلا في مثلِها، كقولك: أُقْمُش شِّيحاً، ويُدغَمُ فيها [١٠/ ١٣٩] ما يُدغَمُ في الجيم، والجيمُ واللَّامُ، كقولك: لا تُخالِط شَّرَّاً، ولم يُرِد شَّيئاً، وأَصابَت شِّرْباً، ولم يَحفَظ شِّعراً، «ولم يتَّخِذ شَّرِيكاً»، ولم يَرِث شِّسْعاً ودَنا الشَّاسِعُ).

قال الشارحُ: الشينُ تُدغَمُ في مثلِها، وذلك نحوُ اقْمُش[٤] شِّيْحاً[٥]، واخْمُش[٦] شَّيْبَةَ،

=الممتع: ٧٢٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢١، وزد التيسير: ٢٣.

واليزيدي هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيري العدوي اليزيدي، حدَّث في بغداد عن أبي عمرو بن العلاء، مقرئ نحوي لغوي، توفي ٢٠٢هـ، انظر نزهة الألباء: ٨١-٨٤، وغاية النهاية: ٢/ ٣٧٥-٣٧٧.

(١) المعارج: ٧٠/ ٣-٤، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٤٤٨، والمبرد في المقتضب: ١/ ٢١١.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢١، والممتع: ٦٨٧.

(٤) «القَمْش: جمع الشيء من هنا وههنا». اللسان (قمش).

(٥) «الشِّيح: ضرب من برود اليمن»، اللسان (شيح).

(٦) «الخَمْش: الخَدْش في الوجه»، اللسان (خمش).

ولم يَلتَقِ في القرآن شِينان، ولا تُدغَمُ في شيءٍ ممَّا يُقارِبُها لِمَا فيها من زيادةِ التفشِّي، وقد رُوِيَ عن أَبي عمرو إِدغامُها في السين من قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً﴾[1]، كما رُوِيَ عنه إِدغامُ السينِ فيها من نحو ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]، لأَنهما مُتواخِيَتان في الهمْس والرَّخاوةِ والصوتِ، وليس هذا مذهبَ البصريِّين[3]، لأَن للشينِ فَضْلَ استطالةٍ في التفشِّي وزيادةَ صوتٍ على السين، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والياءُ تُدغَمُ في مثلِها متَّصلةً، كقولك: حَيَّ وعَيَّ، وشَبيهةً بالمتَّصلة كقولك: قاضِيَّ ورامِيَّ، ومنفصلةً إِذا انفتَحَ ما قبلَها، كقولك: اخْشَي يَّاسِراً، وإِن كانت حركةُ ما قبلها من جنسِها، كقولك: اظْلِمي يَاسِراً لم تُدْغَمْ، ويُدغَمُ فيها مثلُها، والواوُ، نحوُ طَيٍّ، والنونُ، نحوُ مَن يَّعلَمُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن الياءَ وإِن كانتْ من مَخْرجِ الجِيمِ والشينِ فإِنها من حروف المدِّ، ولها فضيلةٌ على غيرها بما فيها من المدِّ واللِّينِ، فهي تُبايِنُ سائرَ الحروفِ اللَّاتي من مَخْرجِها المُقارِبةِ لها في المَخْرج، فلذلك لا تُدغَمُ في الجيم، وإِن كانت من مَخْرَجها لِمَا فيها من المدِّ واللِّين لئلَّا تَخرجَ إِلى ما ليس فيه مَدٌّ ولا لِينٌ من الحروف الصِّحاحِ.

والياءُ تُدغَمُ في مثلِها إِذا كانت متَّصلةً بأَنْ كانتا في كلمة واحدةٍ، فمثالُها في الكلمة الواحدةِ قولُك: حَيَّ وعَيَّ في حَيِيَ وعَيِيَ، وكذلك تقولُ فيما هو في حكم الكلمةِ الواحدةِ نحوَ قاضِيَّ ورامِيَّ.

وأَما المنفصِلُ - وهو الذي يكونُ المِثْلان فيه من كلمتَين - فإِن كانت الياءُ الأُولى قبلَها فتحةٌ جازَ الإِدغامُ، نحوُ اخشَي يَّاسِراً، وارضَي يَّساراً، فإِن انكسرَ ما قبلَها لم تُدغَمْ كقولك: اظلِميْ يَاسراً.

---

(١) الإسراء: ١٧/ ٤٢، وتخريج القراءة تراه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٥، وزد إدغام القراء: ٤٤.

(٢) مريم: ١٩/ ٤، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر مصادر الحاشيتين السالفتين.

والفرقُ بينهما أَن الكسرةَ إِذا كانت قبلَها كَمُلَ المدُّ فيها، فتصيرُ بمنزلةِ الأَلفِ، لأَن الأَلفَ لا يكونُ ما قبلَها إِلا منها، فلا تُدغَمُ، كما أَن الأَلفَ لا تُدغَمُ، لأَنك لو أَدغمتَها مع انكسارِ ما قبلَها لذهبَ المدُّ الذي فيها بالإدغام، فيَجتمعُ سببان، أَحدُهما: ذَهابُ المدِّ، والآخَرُ: ضعفُ الإِدغامِ في المنفصِل.

وإِنما ضَعُفَ الإِدغامُ في المنفصلِ لأَن المنفصِلَ لا يَلزمُ الحرفُ[1] أَن يكونَ بعدَ مثلِه، ويَصلُحُ أَن يُوقَفَ عليه، وليس كذلك المتَّصلُ في كلمة واحدةٍ.

ويُدغَمُ فيها ثلاثةُ أَحرفٍ مثلُها والواوُ والنونُ، فأَما إِدغامُ مِثلِها فيها فلا إِشكالَ فيه لاجتماعِهما في المَخْرج والمدِّ، وكذلك الواوُ من طَوَيْتُه طَيّاً، وشَوَيتُه شَيّاً، وذلك أَن الواوَ والياءَ وإِن تباعَدَ مَخرجُهما فقد اجتمعا في المدِّ، فصارا كالمِثلَين، فأُدغِمتْ الواوُ فيها بعدَ قلبِها ياءً[2]، مع أَن الواوَ تَخرجُ من الشَّفة، ثم تَهوي إِلى الفَم حتى تَنقطِعَ عند مَخرَج الأَلفِ والياءِ، فهما على هذا متجاوِرتان.

فإِذا التقَتا في كلمةٍ، والأُولَى منهما ساكنةٌ أُدغِمتْ إِحداهما في الأُخرى، وذلك نحوُ لَيَّة من لَوَيْتُ يدَه، وشَيٍّ من شَوَيتُه، وأَصلُه لَوْيَةٌ وشَوْيٌ، وكذلك لو كانت الثانيةُ واواً قلبتَها ياءً، ثم أَدغمتَ الياءَ فيها، لأَن الواوَ تُقلَبُ إِلى الياءِ، ولا تُقلَبُ الياءُ إِليها، لأَن الياءَ أَخفُّ، والإِدغامُ إِنما هو نقلُ الأَثقلِ إِلى الأَخفِّ، من ذلك أَيَّامٌ في جمعِ يَوْم، والأَصلُ أَيْوَامٌ، ومثلُه سيِّدٌ وميِّتٌ، وأَصلُه سَيْوِد ومَيْوِت، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك قبلُ[3].

وأَما النونُ فإِنما جازَ إِدغامُها في الياء ـ وإِن لم يكنْ فيها لِينٌ ـ من قِبلِ أَن فيها غُنَّةً، ولها

---

(١) كأن التقدير «لا يلزم الحرف فيه أن...».

(٢) ذهب ابن الحاجب والرضي إلى أن هذا ليس إدغاماً، وإنما هو إبدال للاستثقال، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧١، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٤٤٦، والمقتضب: ١/ ٢٢١، والأصول: ٣/ ٤١٢.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ١٨٢.

مَخْرَجٌ من الخَيشومِ(١)، ولذلك [١٠/ ١٤٠] أُجرِيتْ مُجْرى حروفِ المدِّ واللِّينِ في الإِعراب بها، كما يُعرَبُ بحروفِ المدِّ واللِّينِ في نحو يَذهبانِ وتذهبانِ ويذهبونِ وتذهبينِ، ويُبدَلُ من التنوين التابعِ للإِعرابِ أَلفٌ في حال النصبِ في نحوِ رأَيتُ زيدا، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والضادُ لا تُدغَمُ إلا في مثلِها، كقولك: اقْبِض ضَّعْفَها، وأَما ما رَوَى أَبو شُعَيبِ السُّوسيُّ عن اليزيديِّ أَن أَبا عمرو كان يُدغمُها في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾ فما بَرِئتْ من(٢) عيبِ روايةُ أَبي شُعيبِ، ويُدغَمُ فيها ما يُدغَمُ في الشينِ إلا الجيمَ، كقولك: حُط ضَّمانَك، وزِد ضَّحِكاً، وشَدَّت ضَّفائرَها، واحْفَظ ضَّأْنك، ولم يَلْبَث ضَّارِباً، وهو الضَّاحِكُ).

قال الشارحُ: الضادُ تُدغَمُ في مِثلِها فقط، كقولك: ادْحَض ضَّرَمَةً(٣)، ولا تُدغَمُ في غيرِها لِمَا فيها من الاستِطالة التي يُذهبُها الإِدغامُ، وقد رُوِيَ عن أَبي عمرو إِدغامُ الضادِ في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِم﴾(٤)، قال ابنُ مجاهِدٍ: «لم يَرْوِ عنه هذا إلا أَبو شُعَيبِ السوسيُّ»(٥)، وهو خلافُ قولِ سيبويه(٦).

ووجهُه أَن الشينَ أَشدُّ استِطالةً من الضاد، وفيها تَفَشٍّ ليس في الضاد، فقد صارت

---

(١) هو ما علل به الرضي في شرح الشافية: ٣/ ٢٧١-٢٧٢.

(٢) في د، ط، ر: «عن»، وما أَثبت عن المفصل: ٣٩٩.

(٣) «الضَّرَمَة: السَّعفة والشِّيحة في طرفها نار»، اللسان (ضرم).

(٤) النور: ٢٤/ ٦٢، وراوي هذه القراءة عن أبي عمرو السوسيُّ، انظر في ذلك الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٤، وزد إدغام القراء: ٤٥-٤٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٤، والارتشاف: ٧٠٥، ٧١٥، والنشر: ١/ ٢٩٣، والإتحاف: ٢٤.

(٥) السبعة: ١٢٢ بتصرف، وانظر النشر: ١/ ٢٩٣، والسوسي صالح بن زياد بن عبد الملك بن إسماعيل الرقي المقرئ، توفي عام: ٢١٦هـ، غاية النهاية: ١/ ٣٣٢-٣٣٣

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٦، ومن قوله: «قال ابن مجاهد...» إلى قوله: «سيبويه» قاله السيرافي في إدغام القراء: ٤٥-٤٦.

الضادُ أَنقَصَ منها، وإِدغامُ الأَنقَصِ في الأَزْيدِ جائزٌ، ويؤيِّدُ ذلك أَن سيبويهِ حكَى أَن بعضَ العربِ قال: اطَّجعَ في اضْطَجعَ(١)، وإِذا جازَ إِدغامُها في الطاء فإِدغامُها في الشينِ أَولَى.

وليس في القرآن ضادٌ بعدَها شِينٌ إِلا ثلاثةُ مواضعَ، واحدةٌ يُدغمُها أَبو عمرو، وهي ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، واثنتان لا يُدغمُها اتِّباعاً للرواية، وهما ﴿رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾(٢)، والآخرُ: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾(٣)، والذي أَراه أَنه ضعيفٌ على ما قاله سيبويه لأَمرَين(٤):

أَحدُهما: ذهابُ ما في الضاد من الاستِطالة.

والآخَرُ سكونُ ما قبلَ الضادِ، فيؤَدِّي الإِدغامُ إِلى اجتماعِ ساكنَين على غير شرطِه، وإِلى ذلك أَشارَ صاحبُ الكتابِ(٥) بقوله: «ما بَرِئتْ من عَيبٍ»، والحقُّ أَن ذلك إِخفاءٌ واختلاسٌ(٦) للحركة، فظنَّها الرَّاوي إِدغاماً.

ونحوٌ من ذلك ما رَواه ابنُ صَقْرٍ(٧) عن اليزيديِّ من إِدغامِها في الذال من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾(٨)، فحُملَ ذلك على الإِخفاء واختلاسِ الحركةِ، لا على

---

(١) حكاه عنه ابن جني في سر الصناعة: ٢١٩، وذكر سيبويه قول بعضهم مطَّجع في مضطجع، انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٠، والمنصف: ٢/ ٣٢٨.

(٢) النحل: ١٦/ ٧٣، وانظر النشر: ١/ ٢٩٣، والإتحاف: ٢٢.

(٣) عبس: ٨٠/ ٢٦، وانظر النشر: ١/ ٢٩٣، والإتحاف: ٢٤.

(٤) ذكرهما ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٥٢٣.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) ذهب ابن الحاجب والرضي إلى أنه إخفاء، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٤، وانظر أيضاً سر الصناعة: ٥٨.

(٧) لعله علي بن الحسين بن الصقر أبو العباس الحرسي الدمشقي، قرأ على هارون، توفي ٣٣٨هـ، غاية النهاية: ١/ ٥٣٣.

(٨) الملك: ٦٧/ ١٥، روى اليزيدي عن أبي عمرو إدغام الضاد في الذال، انظر الارتشاف:=

الإِدغام.

قال: «**ويُدغَمُ فيها ما يُدغَمُ في الشين إلا الجيمَ**»، والذي يُدغَمُ في الشين ثمانيةُ أَحرفٍ، وهي الطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والذالُ والثاءُ واللامُ والجيمُ، وقد استثنى ههنا الجيمَ لأَن هذه الحروفَ من طَرفِ اللِّسانِ والثَّنايا، والضادُ من حافةِ اللِّسانِ وجانبِ الأَضراسِ، وفيها إِطباقٌ واستِطالةٌ تمتدُّ حتى تتَّصلَ بهذه الحروفِ، فصارت مجاوِرةً لها، فجازَ إِدغامُهنَّ فيها، وهي أَقوَى منهنَّ وأَوفَرُ صوتاً، والإِدغامُ إِنما هو في الأَقوى.

وأَما الجيمُ فإِنها لا تُدغَمُ لأَنها أُختُ الشين، وحكمُها حكمُ الشينِ، فكما لا تُدغَمُ فيها الشينُ كذلك الجيمُ، فعلى هذا تقولُ: حُط ضَّمانك فتُدغِمُ الطاءَ في الضاد[1]، وزِد[2] ضَحِكاً فتُدغمُ الدالَ [٣٤٥/ ب] فيها[3]، وشدت ضَّفائرَها بإِدغام التاء في الضاد[4]، فهذه الثلاثةُ من حَيِّزٍ[5] واحدٍ، أَعني الطاءَ والدالَ والتاءَ، وتقولُ: احفظ ضَّأْنك، وانْبِذ ضَّارِبَك، ولم يذكُرْ الشيخُ هذا المثالَ، وتقولُ: لم يَلْبَث ضَّارِباً، والضَّارِب، فتُدغَمُ اللَّامَ في الضادِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واللَّامُ إِن كانت المعرِّفةَ فهي لازمٌ إِدغامُها في مثلِها وفي الطاء والدالِ والتاءِ والظاءِ والذالِ والثاءِ والصادِ والسينِ والزايِ والشينِ والضادِ والنونِ والراءِ.

وإِن كانت غيرَها نحوَ لامِ هَلْ وبَلْ فإِدغامُها فيها جائزٌ، ويتفاوتُ جوازُه إِلى حسنٍ، وهو إِدغامُها في الراء كقولك: هَل رَّأَيتَ؟ وإِلى قبيحٍ، وهو إِدغامُها في النون، كقولك:

=٧٠٥، ومعجم القراءات: ١٠/ ١٠

(١) سقط من ط، ر: «فتدغم الطاء في الضاد».

(٢) في ط: «وزاد».

(٣) سقط من ط، ر: «فتدغم الدال فيها».

(٤) سقط من ط، ر: «بإدغام التاء في الضاد».

(٥) في ط، ر: «جنس». تحريف.

هل تَّخرجُ؟ وإلى وسَطٍ، وهو إِدغامُها في البواقي، [١٠/ ١٤١] وقُرِئَ ﴿هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ﴾، وأَنشدَ سيبويه:

فَذَرْ ذَا ولكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً ... على ضوءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ ناصِبِ

وأَنشدَ:

تقولُ إِذا أَهلَكْتُ مالاً لِلَذَّةٍ ... فُكَيْهَةُ هَشَّيءٌ بكَفَّيْكَ لائقُ

ولا يُدغَمُ فيها إِلا مثلُها والنونُ، كقولك: مَن لَّكَ، وإِدغامُ الرَّاءِ لَحْنٌ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه اللَّامَ المعرِّفةَ تُدغَمُ في حروفِ طَرفِ اللِّسانِ وما اتَّصلَ بطَرَفِ اللِّسانِ، وإِن كان مَخْرَجُها من غيرِ طرفِ اللِّسانِ، وهي ثلاثةَ عشرَ حرفاً، منها أَحدَ عشرَ حرفاً من طَرف اللِّسانِ، وحرفان اتَّصلا بطَرَفِ اللسانِ، وهما الشينُ والضادُ، لأَن الضادَ استطالَتْ برَخاوتِها في نفسِها حتى خالطَتْ طَرفَ اللِّسانِ، وكذلك الشينُ للتفَشِّي الذي فيها خالطَتْ طَرفَ اللِّسانِ.

فالأَحدَ عشرَ حرفاً منها متناسِبةٌ، وهي الطاءُ والتاءُ والدالُ والصادُ والسينُ والزايُ والظاءُ والثاءُ والذالُ، وأَما الراءُ والنونُ فهما أَقربُ إِلى اللام، وقد بينَّا حالَ الشينِ والضادِ[١].

فهذه ثلاثةَ عشرَ حرفاً تُدغَمُ لامُ المعرفةِ فيها، ولا يجوزُ تركُ الإِدغامِ معها لاجتماعِ ثلاثةِ أَسبابٍ[٢] تدعو إِلى الإِدغام:

منها المقارَبةُ في المَخْرَج، لأَنها من حروفِ طَرَفِ اللِّسانِ.

ومنها كثرةُ لامِ المعرفةِ في الكلام.

ومنها أَنها تَتَّصلُ بالاسم اتِّصالَ بعضِ حروفِه، لأَنه لا يُوقَفُ عليها، فلهذا لزِمَ الإِدغامُ فيها، وأَما ما عَدا لامَ المعرفةِ فيجوزُ إِدغامُها في هذه الأَحرفِ، ولا يلزمُ، وبعضُها أَقوَى من بعض في الإِدغام.

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٧٣.

(٢) ذكرها سيبويه: ٤/ ٤٥٧، وابن السراج في الأصول: ٣/ ٤٢٠، وذُكرَ بعضُها في المقتضب: ١/ ٢١٣-٢١٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٤١، والممتع: ٦٩١-٦٩٢.

والحروفُ التي يكونُ الإِدغامُ فيها أَقوَى هي الأَقربُ إِلى اللَّامِ، وأَقواها الراءُ في نحو هَرَّأَيتَ ونحوِه، لأَنها أَقربُ إِليها من سائرِ أَخواتِها وأَشبهُها بها، فضارعَتا الحرفَين اللَّذين يكونان من مَخْرج واحدٍ[1]، إِذ هي من طَرَف اللِّسانِ، لا عملَ للثنايا[2] فيها، فإِن لم تُدغَمْ جازَ، وهي لغةٌ لأَهل الحجازِ عربيَّةٌ جيِّدةٌ، هكذا قال سيبويه[3].

وهو مع الطاءِ والدالِ والتاءِ والصادِ والزايِ والشينِ جائزٌ، وليس ككثْرته مع الراءِ، لأَنهنَّ قد تَراخَيْنَ عنها، وهنَّ من الثنايا، وجوازُ الإِدغامِ على أَن آخِرَ مَخْرجِ اللامِ قريبٌ من مَخْرجِها، وهي حروفُ طرفِ اللِّسان.

وهو مع الظاءِ والثاءِ والذال جائزٌ، وليس كحُسنِه مع هؤلاء، لأَن هذه الحروفَ من أَطرافِ الثنايا متصعِّدةٌ إِلى أُصولِ الثنايا العُلْيا حتى قارَبتْ مَخْرَجَ الفاءِ[4] واللامِ مُسْتَفِلةٌ، فبَعُدتْ منها بهذا الوجهِ.

ويجوزُ الإِدغامُ لأَنهنَّ من الثنايا كما أَن الطاءَ غيرَ المعجَمةِ وأَخواتِها من الثنايا وطَرفِ اللِّسانِ، وهي[5] مع الضاد والشينِ أَضعفُ، لأَن الضادَ مَخْرَجُها من أَولِ حافَةِ اللِّسانِ، والشينُ من وسَطِه، ولكنَّه يجوزُ إِدغامُ اللَّامِ فيهما لِمَا ذكرتُ لك من اتِّصال مَخْرَجَيْهما[6]، فأَجودُ أَحوالِها في الإِدغام أَن تُدغَمَ في الراء لِمَا ذكَرْناه من تقارُبهما في المَخْرج[7].

---

(١) من قوله: «هَرَّأَيت...» إلى قوله: «واحد» قاله سيبويه: ٤/ ٤٥٧ بخلاف يسير.
(٢) في ط: «الثنايا». تحريف
(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٧، والنكت: ١٢٦٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٤.
(٤) من قوله: «وهو مع الطاء والدال...» إلى قوله: «الفاء» قاله سيبويه: ٤/ ٤٥٧ - ٤٥٨ بخلاف يسير.
(٥) كذا في د، ط، ر، وقد استخدم سيبويه هذا الضمير في كلامه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٧-٤٥٨ (هارون)، ٢/ ٤١٧ (بولاق)، ولعله أعاد الضمير على اللام، أي وإِدغامُ اللام.
(٦) من قوله: «يجوز الإدغام لأنهن...» إلى قوله: «مخرجيهما» قاله سيبويه: ٤/ ٤٥٨ بخلاف يسير.
(٧) انظر مراتب الإدغام السالفة في الكتاب: ٤/ ٤٥٧-٤٥٨، والنكت: ١٢٦٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٩-٢٨٠.

وأَما اللَّامُ مع النونِ فهو أَضعفُ من جميع ما أُدغِمتْ فيه اللَّامُ، وذلك أَن النونَ تُدغَمُ في أَحرُفٍ ليس شيءٌ منها يُدغَمُ في النونِ إلا اللامُ وحدَها، فاستَوحَشوا من إِخراجها عن نظائرِها[١].

قال سيبويه: «وإِدغامُ اللَّامِ في النون أَقبحُ من جميع هذه الحروفِ، لأَنها تُدغَمُ في اللَّام كما تُدغَمُ في الياء والواوِ والراءِ والميمِ، فلم يَجترِئوا على أَن يُخرِجوها من هذه الحروفِ التي شَرِكَتْها في إِدغام [١٠/ ١٤٢] النونِ، وصارتْ كإِحداها»[٢]، فأَما ما أَنشدَه من قول الشاعر[٣]:

فَذَرْ ذا ولكنْ إِلخ

فالبيتُ لِمُزاحِمِ العُقَيْليِّ، والشاهدُ فيه إِدغامُ اللَّامِ في التاء من قولِه: هَتُّعِينُ، والمرادُ هلْ تُعِينُ، والبرقُ الناصِبُ: الذي يُرَى من بَعيد[٤]، والمُتيَّم: الذي قد تيَّمه الحُبُّ، أَي استَعبدَه، والمعنى ذَا الحديثَ والأَمرَ الذي ذكرَه، ثم استَدركَ، وقال: ولكنْ هلْ تُعِينُ مُتَيَّماً؟ يعني نفسَه، وإِعانتُه له أَن يَسهرَ معه ويُحادثَه ليَخِفَّ عنه ما يجدُه من الوَجْد عند لمعِ البرقِ، لأَن ذلك البرقَ يَلمعُ من جهةِ محبوبِه، فيذكِّرُه ويأْرَقُ لذلك.

واتَّفقَ حمزةُ والكسائيُّ على إِدغامِ لامِ بَلْ وهَلْ في التاءِ والثاءِ والسينِ[٥] في جميعِ

---

(١) من قوله: «وذلك أن النون...» إلى قوله: «نظائرها» قاله سيبويه والمبرد بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥٦، والمقتضب: ١/ ٢١٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ٤٥٩، بتصرف.

(٣) سلف البيت قبل قليل، وقائله مزاحم العقيلي كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ٩٧، والكتاب: ٤/ ٤٥٩، واللامات للزجاجي: ١٧٣، والحجة للفارسي: ٥/ ٢٠٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٤٢، وسر الصناعة: ٤٤٨، والنكت: ١٢٦٤، وورد بلا نسبة في الحجة للفارسي: ٣/ ٢٧٦.

والرواية في الديوان: «هل تعين»، وقافية البيت في ر، والمفصل: ٣٩٩ «ناصب»، والناصب: البعيد، اللسان (نضب).

(٤) انظر اللسان (نصب).

(٥) والراء، انظر السبعة: ١٢٣.

القرآن، فقرأ ﴿بَتُّؤْثِرونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[١] في ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾، وهَثُّوِّبَ في ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾[٢]، و﴿بَسَّوَّلَتْ﴾[٣] في ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾.

ويقرأُ الكسائيُّ وحدَه بإدغامِ لامِ بَلْ وهَلْ في الطاء والضاد والزاي والظاءِ والنونِ، وقرأ ﴿بَل طَّبَعَ﴾[٤] و﴿بَلْ ضَّلُّوا﴾[٥] و﴿بَلْ زُّيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٦]، و﴿بَلْ ظَّنَنتُم أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾[٧]، و﴿بَلْ نَّتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا﴾[٨]، و﴿مَن يَّفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾[٩]، وأما قولُ الآخرِ[١٠]:

---

(١) الأعلى: ٨٧/ ١٦.

(٢) المطففين: ٨٣/ ٣٦.

(٣) يوسف: ١٢/ ١٨.

(٤) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٥) الأحقاف: ٤٦/ ٢٨.

(٦) الرعد: ١٣/ ٣٣.

(٧) الفتح: ٤٨/ ١٢.

(٨) البقرة: ٢/ ١٧٠، إدغام اللام في النون في مثل «هل نحن» قبيح كما في المقتضب: ١/ ٢١٤، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٥٦، ٤/ ٤٥٩، والممتع: ٦٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٤-٥٢٥.

(٩) البقرة: ٢/ ٢٣١، وانظر ما اتفق حمزة والكسائي على إدغامه، وما تفرد الكسائي بإدغامه على ما ذكره الشارح في الكتاب: ٤/ ٤٥٩، والأصول: ٣/ ٤٢١، والسبعة: ١٢٣، ٦٧٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٠٧، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ٤٥٢، ٢/ ٤٦٨، والحجة للفارسي: ٣/ ٢٧٥-٣٧٦، ٦/ ٣٨٩، والمحتسب: ١/ ١٦٥، وسر الصناعة: ٣٤٨، والتيسير: ٤٣، والنشر: ٢/ ٦-٧، والإتحاف: ١٥٢، ١٩٦، ٢٧٠ ومن قوله: «واتفق حمزة....» إلى آخر آية البقرة قاله السيرافي في إدغام القراء: ٥١-٥٣.

(١٠) سلف البيت تاماً قبل قليل، وسينسبه الشارح إلى تميم بن طريف العنبري، والصواب طريف بن تميم العنبري، وهذه نسبة البيت في الكتاب: ٤/ ٤٥٨، واللامات للزجاجي: ١٧٢-١٧٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤١٧، [واسم الشاعر فيه طريف بن ربيعة العنبري]، والنكت: ١٢٦٣، والبيت بلا نسبة في الحجة للفارسي: ٣/ ٢٧٥، ٦/ ٣٨٩، وسر الصناعة: ٣٤٨، والمخصص: ٦/ ٢١.

تقولُ إِذا أَهلكْتُ إِلخ

البيتُ لتميمِ بنِ طَرِيف [١٠/ ١٤٣] العنبريِّ، والشاهدُ فيه إِدغامُ اللَّامِ في الشينِ، والمرادُ هَلْ شيءٌ، والمعنى واضحٌ، ولا يُدغَمُ(١) فيها إلا مثلُها، نحوُ ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾(٢)، والنونُ كقولك: مَن لَّكَ؟ و﴿آمَن لَّه لُوطٌ﴾(٣)، وذلك لقُربِ مَخْرَجِ النونِ من اللَّامِ، وأَما إِدغامُ الراءِ فيها فيسوضَّحُ أَمرُه بعدَ هذا الفصلِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والراءُ لا تُدغَمُ إِلا في مثلِها، كقوله تعالى: ﴿واذْكُر رَّبَّكَ﴾، وتُدغَمُ فيها اللَّامُ والنونُ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَّبُّكَ﴾، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَّبُّكم﴾).

قال الشارح: اعلمْ أَن الراءَ تُدغَمُ في مثلِها، لأَن مَعْدِنَهما واحدٌ، وجَرْسُهما واحدٌ، كقولك: أُذكُر رَّاشداً، ولا تُدغَمُ الراءُ إِلا في مثلِها، ولا تُدغَمُ في غيرها، لئلَّا يذهبَ التكريرُ الذي فيها بالإدغام، أَلا ترى أَنك تقولُ في الوقف: هذا عمرو، فيَنبُو اللِّسانُ نَبْوةً، ثم يعودُ إِلى موضعِه؟ فلو أُدغِمَ في غيره ممَّا ليس فيه ذلك التكريرُ لذهبَ تكريرُه بالإِدغام.

واختلفَ النحويون في إِدغامِ الراءِ في اللَّام، فقال سيبويه وأَصحابُه: لا تُدغَمُ الراءُ في اللام ولا في النون(٤)، وإِن كُنَّ متقارِباتٍ لِمَا في الراء من التكرير، ولتكريرِها تُشبَّهُ بحرفَين.

ولم يخالِفْ سيبويهِ أَحدٌ من البصريين في ذلك، إِلا ما رُوِيَ [٣٤٦/ أ] عن يعقوبَ

---

(١) في ط، ر: «تدغم»، لها وجه.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٤٧.

(٣) العنكبوت: ٢٩/ ٢٦، والآية: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾، أجاز سيبويه إدغام النون في اللام بغنة وبلا غنة، انظر في هذا الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٥.

(٤) انظر في ذلك الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٥، وزد سر الصناعة: ١٩٣، والنكت: ١٢٥٦.

الحضرميّ(١) أنه كان يُدغِمُ الراءَ في اللام في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾(٢)، وحكى أَبو بكر بنُ مجاهدٍ عن أَبي عمرو أنه كان يُدغِمُ الراءَ في اللَّامِ ساكنةً كانت الراءُ أَو متحرِّكةً، فالساكنةُ نحوُ قوله تعالى: ﴿فَاْغْفِرْ لَنَا﴾(٣) و﴿اَسْتَغْفِرْ لَهُم﴾(٤) و﴿يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُمْ﴾(٥)، وما كان مثلَه، والمتحرِّكةُ قولُه: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾(٦) و﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم﴾(٧).

وأَجازَ الكسائيُّ والفراءُ إِدغامَ الراءِ في اللَّام(٨)، والحُجَّةُ في ذلك أَن الراءَ إِذا أُدغِمتْ في اللَّام صارت لاماً، ولفظُ اللَّامِ أَسهلُ وأَخفُّ من أَن تأتيَ بِراءٍ فيها تكريرٌ وبعدَها لامٌ، وهي مُقارِبةٌ للَفظِ الراءِ، فيصيرُ كالنُّطق بثلاثةِ أَحرفٍ من موضع واحدٍ(٩)، قال أَبو بكر بنُ مُجاهِدٍ: لم يَقرأْ بذلك أَحدٌ علمْناه بعد أَبي عمرو سِوَاه(١٠)، فاعرفْه.

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، أبو محمد الحضرمي، أحد القراء العشرة، إمام أهل البصرة، توفي عام ٢٠٥هـ، غاية النهاية: ٢/ ٣٨٦-٣٨٩، وانظر النشر: ٢/ ١٨٦.

(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٣١، وأدغم أبو عمرو أيضاً الراء في اللام، انظر السبعة: ١٢١، وسر الصناعة: ١٩٣، والممتع: ٧٢٣، والارتشاف: ٧٠٦، والنشر: ٢/ ١٢-١٣، والإتحاف: ٢٩-٣٠، ولم يجز سيبويه هذا الإدغام، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٨، والمحرر الوجيز: ١٥/ ١١٣.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٦.

(٤) التوبة: ٩/ ٨٠.

(٥) آل عمران: ٣/ ٣١.

(٦) إبراهيم: ١٤/ ٣٢

(٧) هود: ١١/ ٧٨، انظر هذه القراءة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٥، وما سلف قبل قليل.

(٨) وأجازه أيضاً أبو جعفر الرؤاسي، انظر الممتع: ٧٢٤-٧٢٥، والارتشاف: ٧٠٦، والمساعد: ٤/ ٢٦٧.

(٩) من قوله: «والحجة في ذلك...» إلى قوله: «واحد» قاله ابن عصفور في الممتع: ٧٢٥ بخلاف يسير.

(١٠) في ط: «وسواه». تحريف، ومن قوله: «واختلف النحويون في إدغام الراء...» إلى قوله: «سواه» قاله السيرافي في إدغام القراء: ٣٨-٤٢ بخلاف يسير، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٩٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٥٧.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والنونُ تُدغَمُ في حروفِ «يَرمُلون»، كقولك: مَن يَّقولُ، ومَن رَّاشدٌ؟ ومَن مُّحمدٌ ومَن لَّك؟ ومَن وَّاقِدٌ؟ ومَن نُّكرِمُ؟ وإِدغامُها على ضربَين، إِدغامٌ بغُنَّة وبغيرِ غُنَّةٍ).

قال الشارح: النونُ تُدغَمُ في هذه الحروفِ الستَّةِ التي يجمعُها «يَرمُلون»، فأَما إِدغامُها في مثلِها فلا إِشكالَ فيه، وأَما الخمسةُ الباقيةُ - وهي الراءُ واللَّامُ والميمُ والياءُ والواوُ - فلأَنها مقارِبةٌ لها في المنزلة الدُّنيا من غيرِ إِخلالٍ بها.

وإِدغامُها في الراءِ واللَّامِ أَحسنُ من البيان لفَرْطِ الجِوارِ، وذلك نحوُ مَن لَّك؟ [١٠/ ١٤٤] ومَن رَّاشدٌ؟ والبيانُ جائزٌ، وإِدغامُها في الميم نحوُ مَن مُّحمدٌ؟ ومِمَّنْ أَنتَ؟ وذلك أَن الميمَ وإِن كان مَخْرَجُها من الشَّفة فإِنها تُشارِكُ النونَ في الخياشيم لِمَا فيها من الغُنَّة، والنونُ[١] تُسمَعُ كالميمِ، فلذلك تقعان في القوافي المُكْفأَةِ، نحوُ قوله[٢]:

بُنَـــيَّ إِنَّ الـــبِرَّ شيءٌ هَـــيِّنُ   المَنْطِـــقُ اللَّـــيِّنُ والطُّعَـــيِّمُ

والبيانُ جائزٌ حسنٌ.

وأَما إِدغامُها في الياء والواوِ في نحوِ مَن يَّأْتيك؟ ومَن وَّالٍ[٣]؟ فذلك مِن قِبلِ أَن النونَ بمنزلة حرفِ المَدِّ، نحوُ الواوِ والياءِ لأَن فيهما غُنَّةً كما أَن فيهما لِيْناً، ولأَن النونَ من مَخْرَج الراءِ، والراءُ قريبةٌ من الياء، ولذلك تصيرُ الراءُ ياءً في اللُّثْغَة.

وهي تُدغَمُ بغُنَّة وبغيرِ غُنَّةٍ، فإِذا أُدغِمت بغيرِ غُنَّةٍ فلأَنها إِذا أُدغِمتْ في هذه الحروفِ صارت من جنسِها، فتصيرُ مع الراءِ راءً، ومع اللَّامِ لاماً، ومع الياءِ ياءً، ومع الواوِ واواً، وهذه الحروفُ ليستْ لها غُنَّةٌ.

وأَما إِذا أُدغِمتْ بغُنَّة فلأَن النونَ لها غُنَّةٌ في نفسِها، والغُنَّةُ صوتٌ من الخَيشوم يَتْبَعُ

---

(١) في د، ط، ر: «والغنة»، تحريف، وما أثبت عن المقتضب: ١/ ٢١٧ .

(٢) سلف البيتان: ١٠/ ٧٠، ومن قوله: «وذلك أن الميم...» إلى البيتين قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٢١٧.

(٣) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٧٢.

الحرفَ، وإذا كان للنون قبلَ الإدغامِ غُنَّةٌ فلا يُبْطِلونها بالإدغام حتى لا يكونَ لها[1] أَثَرٌ من صوتِها[2].

قال صاحب الكتاب: (ولها أَربَعُ أَحوالٍ، إحداها: الإدغامُ مع هذه الحروفِ، والثانيةُ: البيانُ مع الهمزةِ والهاءِ والعينِ والحاءِ والغينِ والخاءِ، كقولك: مِنْ أَجلِك، ومِنْ هانئٍ، ومِنْ عِندك، ومَنْ حَمَلَك؟ ومِنْ غيرٍ، ومَنْ خانَك؟ إلا في لغةِ قومٍ أَخفَوها مع الغين والخاء، فقالوا: مُنخُل ومُنغُل).

قال الشارح: يريدُ أَن النونَ لها أَربعُ[3] أَحوالٍ، حالٌ تكونُ فيها مُدغمةً، وهي مع حروفِ يَرمُلون، وقد تقدَّمتْ عِلَّةُ ذلك، إلا أَنه قد يَعرِضُ في بعضها ما يُوجِبُ تَرْكَ الإدغامِ فيه، وهي الميمُ والياءُ والواوُ، وذلك نحوُ قولك: شاةٌ زَنْماءُ، وغَنمٌ زُنْمٌ، فإن هذا لا يَسوغُ فيه الإدغامُ، والبيانُ هو الوجهُ، وذلك لِئلَّا يُتوهَّمَ أَنه من المضاعَفِ لو قالوا زَمَّاء وزُمٌّ، وكذلك قُنْوَة وقُنْيَة وكُنْيَة، لا يَسوغُ الإدغامُ في ذلك كلِّه، لئلَّا يصيرَ بمنزلة ما عينُه ولامُه واوانِ، من نحوِ القُوَّة والحُوَّةِ، أَو ياءان كقولك: حَيَّة، وقد تقدَّمَ ذلك قبلُ[4].

وأَما الحالُ الثانيةُ [١٠/ ١٤٥] وهو[5] أَن تُبيَّنَ ولا تُدغَمَ ولا تُخفَى، وذلك مع حروفِ الحلقِ الستَّةِ، وهي الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والخاءُ والغينُ، كقولك: مَنْ

---

(١) سقط من ط: «لها»

(٢) انظر في إدغام ما ذكره الشارح الكتاب: ٤/ ٤٥٢-٤٥٤، والمقتضب: ١/ ٢١٧، وإدغام القراء: ٥٥- ٥٨، والنكت: ١٢٦١-١٢٦٢، والممتع: ٦٩٥-٦٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧١-٢٧٤.

(٣) هي أربع أيضاً في التكملة: ٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٦، إلا أن ابن الحاجب جعلها في متن الشافية خمساً، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٠، وهي كذلك في الممتع: ٦٩٥.

(٤) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٥٨.

(٥) الصواب: «فهو».

أَبوك؟ ومَنْ هِلالٌ؟ ومَنْ عِندك؟ ومَنْ حَمَلك؟ ومِنْ غيرِك، ومَنْ خالَفَك؟

وإنما وجبَ البيانُ عند هذه الحروفِ لتباعُدِها منها في المرتبةِ القُصوَى، فليستْ من قَبيلِها، فلم تُدغَمْ لذلك في هذا الموضعِ، كما أَن حروفَ اللِّسانِ لا تُدغَمُ في حروف الحلقِ، ولم تُخْفَ عندَها، كما لم تُدغَمْ لأَن الإِخفاءَ نوعٌ من الإِدغام[1].

وبعضُ العرب يُجْري الغينَ والخاءَ مُجْرى حروفِ الفمِ لقُربِهما منها، فيُخفيها عندَهما كما يَفعلُ ذلك عند الكافِ والقافِ، فيقولُ: مُنْخَل ومُنغَل[2]، والأَولُ أَجودَ وأَكثرُ لأَنهما من حروف الحلق، فكانتا كأَخواتِهما، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والثالثةُ: القلبُ إِلى الميم قبلَ الباءِ، كقولك: شَمْباء وعَمْبَر، والرابعةُ: الإِخفاءُ مع سائرِ الحروفِ، وهي خمسةَ عشَرَ حرفاً، كقولك: مَنْ جابِرٌ؟ ومَنْ كَفَرَ؟ ومَنْ قَتلَ؟ وما أَشبهَ ذلك، قال أبو عثمان: وبيانُها مع حروفِ الفَم لَحنٌ).

قال الشارح: الحالُ الثالثةُ أَن تَنقلبَ ميماً، وذلك إِذا كانت ساكنةً قَبلَ الباء، نحوُ عَمْبَر وشَمْباء[3]، وإِنما قلبوها ميماً هنا لأَنه موضعٌ تُقلبُ فيه النونُ، ومعنى قولِنا: تُقلبُ فيه أَي تُدغَمُ، لأَنها تُدغَمُ مع الواوِ والميمِ اللذين هما من مَخرجِها، فلَمَّا اجتمعتْ مع الباء، وكانت النونُ الساكنةُ بعيدةً من الباء في المَخْرج ومُباينةً لها في الخواصِّ التي تُوجِبُ الشَّرِكةَ بينهما لم يكنْ سبيلٌ إِلى الإِدغام، ففرُّوا إِلى حرفٍ من مَخْرج الباءِ، وهو الميمُ، فجَرى ذلك مَجْرى الإِدغام، وليس في الكلام كلمةٌ فيها ميمٌ قبلَ الباءِ، فيقعَ فيه لَبْسٌ، فأَمِنوا اللَّبْسَ[4].

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٧٤.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٦٦، وانظر أَيضاً موقف القُرَّاء من إِظهار النون الساكنة والتنوين عند أحرف الحلق في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٧.

(٣) «الشَّنَبُ: ماء ورقة يجري على الثغر»، اللسان (شنب).

(٤) انظر تعليل قلب النون ميماً مع الباء في الكتاب: ٤/ ٤٥٣، والأصول: ٣/ ٤١٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٦٥، والنكت: ١٢٥٩، والإيضاح في شرح المفصل:=

وأما الرابعُ وهو[1] الإخفاءُ مع سائرِ الحروفِ، وهي الخمسةَ عشَرَ حرفاً التي ذكَرها، وإنما أُخفِيتْ عندَها لأنها تَخرجُ من حرفِ الأَنفِ الذي يُجذَبُ[2] إلى داخلِ الفَمِ، لا من المَنْخِر، فكان بين النون وحروفِ الفمِ اختلاطٌ، فلم تَقْوَ قُوَّةَ حروفِ الفَم، فتُدغَمَ فيها، ولم تَبعدْ بُعدَ حروفِ الحلقِ فتظهرَ معها، وإنما كانت متوسِّطةً بين القُربِ والبُعدِ، فتَوسَّطَ أَمرُها بين الإظهار والإدغام، فأُخفِيتْ عندها لذلك.

فلها ثلاثةُ أَحوالٍ، الإدغامُ والإخفاءُ والإظهارُ، فالإدغامُ للتقارُب بالحدِّ الأَدنى، والإظهارُ للتباعُدِ بالحدِّ الأَقصى، والإخفاءُ للمناسَبةِ بالحدِّ الأَوسطِ[3]، قال أَبو عثمان المازنيُّ: «وبيانُها مع حروفِ الفَم لحنٌ»[4] لِمَا ذكَرْناه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والذالُ والثاءُ سِتَّتُها يُدغَمُ بعضُها في بعض وفي الصادِ والزاي والسينِ، وهذه لا تُدغَمُ في تلك، إلا أَن بعضَها يُدغَمُ في بعض، والأَقيسُ في المُطْبَقة إذا أُدغِمتْ تَبقِيةُ الإطباقِ، كقراءة أَبي عمرو ﴿فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾**)**.

قال الشارح: هذه الحروفُ يَجمعُها كونُها من طَرَف اللسانِ وأُصولِ الثَّنايا، فلذلك لا يَمتنعُ إدغامُ بعضِها في بعض، إلا حروفَ الصَّفيرِ خاصَّةً، فإنها تُدغَمُ[5] فيها، ولا تُدغَمُ هي في غيرها لِمَا فيها من الصَّفيرِ.

وحروفُ طَرَفِ اللسانِ تسعةٌ، كلُّ ثلاثةٍ مُتواخِيةٌ بالمَخْرج، وقد تقدَّمَ ذِكرُها[6]،

=٢/ ٥٢٦-٥٢٧، والممتع: ٦٩٨-٦٩٩.

(١) الصواب: «فهو».

(٢) في ط، ر: «يحدث». تصحيف

(٣) انظر تعليل إخفاء النون في الكتاب: ٤/ ٤٥٤، والنكت: ١٢٦٠، والممتع: ٧٠٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٤) انظر قول المازني في التكملة: ٢٧٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٧.

(٥) في ط، ر: «يدغم»، تصحيف.

(٦) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٤٠.

فحكمُ الدالِ مع الطاء أَن يُدغَمَ كلُّ واحدةٍ منها في صاحبتها، لأَنهما من مَعْدِنٍ واحدٍ، وهما مجهورتان شديدتان، وإِنما جازَ إِدغامُ الطاءِ في الدال مع الإِطباقِ الذي في الطاء لأَنه يُمكنُ إِذهابُه وتَبْقِيتُه.

فلمَّا كان المتكلِّمُ مُخيَّراً فيه لم يَمتنعْ [١٠/ ١٤٦] [٣٤٦/ ب] من الإدغام، وذلك اضْبِطْ دَّلَمَاً[١] بِإِدغام الطاءِ في الدال مع تركِ الإِطباقِ على حاله، فلا يُذْهبُه لأَن الدالَ ليس فيها إِطباقٌ، وهو الأَقْيسُ[٢]، كما أَبقيتَ الغُنَّةَ في النون.

وإِنما كان أَقيسَ لأَن المُطبَقَ أَفشى في السَّمع، فكان تغليبُ الدالِ على الإِطباق كالإجحاف، إِذ ليستْ كالإِطباق في السَّمع[٣]، وإِن شئتَ أَذهَبتَه حتى تجعلَها كالدالِ سَواءً كما أَذهبتَها، أَعني الغُنَّةَ[٤] عند مَن يَفعلُ ذلك، وليس كلُّ العربِ يفعلُه، وذلك أَنهم آثَروا أَن لا تُخالِفها حيث أَرادوا أَن يَقلبوها دالاً[٥] مثلَها.

وكذلك الطاءُ في التاء، نحوُ اثبِطْ[٦] تَّوْأَماً، تجعلُها تاءً، وقرأَ أَبو عمرو ﴿فَرَّتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٧] بالإِدغام والإِطباقِ، ويجوزُ إِذهابُه، إِلا أَن إِذهابَ الإِطباقِ مع الدالِ أَمثلُ قليلاً، لأَن الدالَ كالطاءِ في الجَهر، والتاءُ مهموسةٌ[٨]، قال سيبويه: «وكلٌّ

---

(١) دَلَمَ: من أَسماء شعرائهم، وهو دَلَمَ أَبو زُغَيب، اللسان (دلم).

(٢) كذا في التكملة: ٢٧٩، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٦٠، والممتع: ٧٠٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨١-٢٨٢، والارتشاف: ٧١٠، والنشر: ١/ ٢٢٠-٢٢١، والمساعد: ٤/ ٢٧١-٢٧٢.

(٣) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٤٦٠ ولفظه.

(٤) كذا في التكملة: ٢٧٩، انتقد ابن الحاجب قول من قال: الإطباق في الأحرف المطبقة كالغنة في النون، وتردَّد في كون هذا الإِدغام صريحاً أَو كونه إِخفاءً لحرف الإطباق، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٨-٥٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٢.

(٥) هو تعليل سيبويه: ٤/ ٤٦٠ ولفظه.

(٦) ثَبَطه: حبسه، انظر اللسان (ثبط).

(٧) الزمر: ٣٩/ ٥٦، وانظر هذه القراءة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢٩-٥٣٠، وزد إِدغام القراء: ١٨.

(٨) من قوله: «إلا أن إِذهاب...» إلى قوله: «مهموسة» قاله سيبويه: ٤/ ٤٦٠.

عربيٌّ جيِّدٌ».(١)

وتُدغَمُ الدالُ في الطاء، فتَصيرُ طاءً مع الطاء، نحوُ أَبعِدْ طَّالباً، وكذلك التاءُ، نحوُ انْعَتْ طَّالباً، لأَنك لا تُجحِفُ بهما في الإِطباق ولا غيرِه(٢)، إِلا أَن إِدغامَ التاءِ في الطاءِ أَحسنُ لأَنها مهموسةٌ، والطاءُ مجهورةٌ، وليس يَمنعُ الجهرُ إِدغامَ المهموسِ، ولكنْ يكونُ إِدغامُ المهموسِ أَحسنَ.

وإِنما لم يَمنعْ الجَهرُ لأَن للمهموس حالاً يقارِبُ حالَ المجهورِ بسهولةِ المَخْرجِ وقِلَّةِ الكُلْفةِ في الاعتماد، إِذْ الاعتمادُ في المجهور أَقوَى.

والتاءُ مع الدالِ يُدغَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في صاحبتها، إِلا أَن إِدغامَ التاءِ في الدالِ أَمثَلُ، لأَن الدالَ مهجورةٌ، فتقولُ: انْعَتْ دُّلَامةَ(٣) بالإِدغام على ما بينَّا.

وكلُّ هذه الأَحرفِ يجوزُ الإِظهارُ فيها، لأَنها من المنفصِل، وإِن ثَقُلَ الكلامُ لشِدَّتِهنَّ وللزومِ اللِّسانِ مَوضِعَهنَّ لا يتجافَى عنه(٤)، والإِدغامُ أَحسنُ لأَنه ليس بينهما إِلا الهمْسُ والجَهْرُ، وليس في واحدٍ منهما إِطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكريرٌ.

وأَما الظاءُ والذالُ والثاءُ فكذلك يُدغَمُ بعضُهنَّ في بعض، فهي مع الذالِ كالطاء مع الدالِ، لأَنها مجهورةٌ مثلَها(٥)، وليس بينهما إِلا الإِطباقُ(٦)، فتقولُ: احْفظْ ذَّلك، وخُذْ ظَّالما، ويَحسنُ إِذهابُ الإِطباقِ لتكافُئِهما في الجَهر.

والثاءُ مع الظاءِ كالطاء مع التاءِ، تُدغَمُ كلُّ واحدةٍ في صاحبتها، إِلا أَن إِدغامَ الثاءِ في الظاء أَحسنُ، فتقولُ: ابعثْ ظَّالماً، وأَيقِظْ ثَّابتاً بالإِدغام، وابعَثْ ذَّلك، فالثاءُ والذالُ

---

(١) الكتاب: ٤/ ٤٦٠، وليس فيه «جيد».

(٢) من قوله: «وتدغم الدال...» إلى قوله: «غيره» قاله سيبويه: ٤/ ٤٦٠.

(٣) من قوله: «والتاء مع الدال...» إلى قوله: «دلامة» قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٤٢٣ ببعض خلاف.

(٤) هو تعليل سيبويه ولفظه، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦١.

(٥) هو تعليل ابن السراج في الأصول: ٣/ ٤٢٥.

(٦) من قوله: «وأما الظاء والذال...» إلى قوله: «الإطباق» قاله سيبويه: ٤/ ٤٦٢ بخلاف يسير.

منزِلةُ كلِّ واحدةٍ من صاحبتها منزلةُ الدالِ من التاء.

والزايُ والصادُ تُدغَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في صاحبتها، ويَحسنُ لأَن إِحداهما للجَهر، والأُخرى للإِطباق، فتقولُ: أَوجِز صَّابراً، وافْحص زَّائداً.

والزايُ مع السين، تُدغَمُ كلُّ واحدةٍ في صاحبتها، إِلا أَن إِدغامَ السينِ في الزاي أَحسنُ، فتقولُ: احْبِس زَّرَدَة[1]، ورُز سَّلَمةَ[2]، لأَنهما من الحروف المتكافئةِ في المنزلة، وإِذا أُدغمتْ الصادُ فيها فتصيرُ مع الزاي زاياً، ومع السينِ سِيناً كما صارتْ الدالُ والثاءُ ظاءً، وتَدعُ الإِطباقَ على حاله، وإِن شئتَ أَذهبتَه، وإِذهابُه مع السين أَمثَلُ قليلاً، لأَنها مهموسةٌ مثلَها[3]، قال سيبويه: «وكلُّه عربيٌّ»[4].

وتُدغَمُ الستَّةُ الأُولُ التي هي الطاءُ والدالُ والتاءُ والظاءُ والثاءُ والذالُ في الثلاثة الأُخَرِ التي هي الصادُ والزايُ والسينُ، لأَنهنَّ من حروف طَرَفِ اللِّسانِ، ولا تُدغَمُ هذه في تلك لقُوَّتها بما فيها من الصَّفير.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والفاءُ لا تُدغَمُ إِلا في مثلِها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾، وقُرِئَ ﴿نَخْسِفْ بِّهِمُ﴾ بإِدغامها في الباء، وهو ضعيفٌ تفرَّدَ به الكسائيُّ، وتُدغَمُ فيها الباءُ).

قال الشارح: الفاءُ لا تُدغَمُ إِلا في مثلِها، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَف فِّيهِ﴾[5]، ﴿وَٱلصَّيْفِ ۝ فَّلْيَعْبُدوا﴾[6]، و﴿كَيْف فَّعَلَ رَبُّكَ﴾[7] ونحوُه، ولا تُدغَمُ في غيرها لأَنها

---

(١) «الزَّرَدة: حلقة الدرع»، اللسان (زرد).

(٢) أي جَرِّب: انظر اللسان (روز).

(٣) من قوله: «وتدع الإطباق...» إلى قوله: «مثلها» قاله سيبويه: ٤/ ٤٦١.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٦١.

(٥) البقرة: ٢/ ٢١٣.

(٦) قريش: ١٠٦/ ٢-٣.

(٧) الفيل: ١٠٥/ ١

من حروف ضَمٍّ شَفْرٍ، ففيها تَفَشٍّ يُزيلُه الإدغامُ، فأَما ما حُكيَ عن الكسائيِّ من إِدغامه لها في الباء في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿نَخْسِفْ بِّهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[1] فشاذٌّ[2].

وتُدغَمُ الباءُ في الفاء [١٠/ ١٤٧] لتقارُبِهما في المَخْرج لأَنهما من الشَّفةِ، كقولك: اِذهَب فَّانظُر، و﴿لا رَيْب فِّيه﴾[3]، فالفاءُ أَقوى صوتاً لِمَا فيها من التفشِّي.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والباءُ تُدغَمُ في مثلِها، قرأَ أبو عمرو ﴿لَذَهَب بِّسمْعِهم﴾، وفي الفاء والميمِ نحوُ ﴿ٱذْهَبْ فَّمَن تَبِعَكَ﴾، و﴿يُعَذِّبُ مَّن يَشَآءُ﴾، ولا يُدغَمُ فيها إلا مِثلُها).

قال الشارح: الباءُ تُدغَمُ في مثلِها كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَذَهَب بِّسمْعِهم﴾[4]، و﴿ٱلْكِتَٰبَ بِّالحقِّ﴾[5] لاتِّحادِ[6] المَخرج[7]، وتُدغَمُ في الفاء على ما ذكرْناه، وفي الميم لأَنها من الشَّفة، كقولك: اِصْحَبْ مَّطراً، واطْلُب مُّحمداً، وقرأَ أبو عمرو: ﴿يُعَذِّبُ مَّن يَشَآءُ﴾[8]، ويَفعلُ ذلك بيُعذِّبُ مَن يشاءُ حيثُ وقعَ[9]، ولا يفعلُ ذلك في مثل: ﴿أَن

---

(١) سبأ: ٣٤/ ٩، تخريج القراءة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٥.

(٢) «وهو شيء تفرد به الكسائي»، إدغام القراء: ٤٨، وانظر ص: ١٠-١١ منه، والارتشاف: ٧٠٥.

(٣) البقرة: ٢/ ١، قال سيبويه: «والباء قد تدغم في الفاء للتقارب، ولأنها قد ضارعت الفاء»، الكتاب: ٤/ ٤٤٨، وانظر إدغام القراء: ٩-١٠.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٠.

(٥) البقرة: ٢/ ١٧٦.

(٦) في ط: «الاتحاد». تحريف.

(٧) هو إدغام أبي عمرو، انظر إدغام القراء: ٣-٤، والتيسير: ٢٠، والنشر: ١/ ٣٠٠، ٢/ ٢٠٨.

(٨) البقرة: ٢/ ٢٨٤.

(٩) أدغم الباء في الميم أيضاً الكسائي وخلف وابن كثير وحمزة والأعمش، انظر إدغام القراء: ٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٥٦، والنشر: ١/ ٢٨٧، ومعجم القراءات: ١/ ٤٣١-٤٣٢.

يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾[١]، و﴿يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾[٢]، بل يُظهِرُه.

وإنما خَصَّ الأوَلَ بالإدغام من قِبلِ أنه لا يَكادُ يقعُ في القرآن إلا وقبلَه أو بعدَه مُدغَمٌ، نحوُ ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[٣]، و﴿وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ﴾[٤]، فأَدغمَ للمشاكَلةِ، ومن أَصلِه مراعاةُ المشاكَلَةِ، ومثلُه: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[٥]، ولا خلاف في جواز ذلك، وحُكيَ عنه ﴿ٱلرُّعۡبَ بِّمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾[٦] بالإدغام، وهو غيرُ جائزٍ عندنا[٧] للجمعِ بين ساكنَين على غيرِ شرطِه، وصحَّةُ مَحْمَلِه على الإخفاء، وأجازَه الكوفيون[٨]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والميمُ لا تُدغَمُ إلا في مثلِها، قال الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ﴾، وتُدغَمُ فيها النونُ والباءُ)

قال الشارح: الميمُ تُدغَمُ في مثلِها، كقولك: لم تَرُم مَّالَكَ، وكقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَّٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٩]، وقُرِئَ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[١٠]، و﴿يَعۡلَمُ مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ﴾[١١]، ولا تُدغَمُ في غيرها، لأن فيها غُنَّةً يُذهِبُها الإدغامُ.

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٦.
(٢) النساء: ٤/ ٨١.
(٣) آل عمران: ٣/ ١٢٩.
(٤) العنكبوت: ٢٩/ ٢١.
(٥) هود: ١١/ ٤٢، وانظر إدغام القراء: ٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ١٥٥-١٥٦.
(٦) آل عمران: ٣/ ١٥١، وانظر السبعة: ٢١٧، وإدغام القراء: ٣، ٥، والممتع: ٧١٩، والنشر: ١/ ٢٧٨، والإتحاف: ٢٢.
(٧) أي البصريين.
(٨) انظر قولي البصريين والكوفيين في إدغام القراء: ٤، والممتع: ٧١٩، والارتشاف: ٧٠٣، والمساعد: ٤/ ٢٦٤، وما سلف: ١٠/ ٢٣٧.
(٩) الفاتحة: ١/ ٣-٤.
(١٠) البقرة: ٢/ ٣٧.
(١١) البقرة: ٢/ ٢٥٥، أدغم أبو عمرو الميم في مثلِها نحو ما سلف، انظر السبعة: ١١٦-١١٧،=

وقد رُوِيَ عن أَبي عمرو إِدغامُ الميمِ في الباءِ إِذا تَحرَّكَ ما قبلَ الميمِ، مثلُ قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا﴾(١)، و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾(٢)، و﴿هوَ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾(٣)، وأَصحابُ أَبي عمرو لا يأْتون بباءٍ مشدَّدةٍ، ولو كان فيه إِدغامٌ لصار في اللفظ باءً مشدَّدةً، لأَن الحرفَ إِذا أُدغمَ في مُقارِبِه قُلبَ إِلى لفظِه، ثم أُدغمَ.

قال ابنُ مجاهِدٍ: يُتَرْجِمون عنه بإِدغام(٤)، وليس بإِدغامٍ، إِنما هو إِخفاءٌ، والإِخفاءُ اختلاسُ الحركةِ وتضعيفُ الصوتِ [٣٤٧/ أ] وعلى هذا الأَصلِ ينبغي أَن يُحمَلَ كلُّ موضعٍ يَذكرُ القُرَّاءُ أَنه مُدغَمٌ، والقياسُ يَمنعُ منه على الإِخفاء، مثلُ ﴿شَهْرُ رَّمَضانَ﴾(٥)، وما أَشبَهَ ذلك من حرفٍ مُدغَمٍ قبله ساكنٌ صحيحٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وافْتَعَلَ إِذا كان بعدَ تائها مِثلُها جازَ فيه البيانُ والإِدغامُ، والإِدغامُ سبيلُه أَن تُسكَّنَ التاءُ الأُولى، وتُدغَمَ في الثانية، وتُنقَلَ حركتُها إِلى الفاء، فيُستغنَى بالحركة عن همزةِ الوصلِ، فيقالَ: قَتَّلوا بالفتح.

ومنهم مَن يَحذفُ الحركةَ، ولا ينقلُها، فيَلتقي ساكنان، فيحرِّكُ الفاءَ بالكسر، فيقولُ: قِتَّلوا، فمَن فتحَ قال: يَقَتِّلون ومُقَتِّلون بفتحِ الفاءِ، ومَن كسَرَ قال: يَقِتِّلون ومُقِتِّلون بكسرها، ويجوزُ مُقُتِّلون بالضمِّ إِتْباعاً للميم كما حُكيَ عن بعضهم ﴿مُرُدِّفِينَ﴾(٦)).

=وإدغام القراء: ٥٣-٥٤، والنشر: ١/ ٢٨٢، وما سلف: ١٠/ ٢٣٧.

(١) النساء: ٤/ ١٥٦.

(٢) النحل: ١٦/ ٧٠.

(٣) الأنعام: ٦/ ٥٣، والآية ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.
وهناك آية ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١١٧] ومن قوله: «ورُوي عن أبي عمرو...» إلى الآية قاله السيرافي في إدغام القراء: ٥.

(٤) هو ما نقله السيرافي عن ابن مجاهد، انظر إدغام القراء: ٦، وما سلف: ١٠/ ٢٣٧.

(٥) البقرة: ٢/ ١٨٥، وانظر إدغام القراء: ٣٦، والنشر: ١/ ٢٨٠، ١/ ٢٩٩.

(٦) قال هذا ناس من العرب، وهذه الكلمة من قوله تعالى: ﴿...مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾، [الأنفال: ٨/ ٩]، وأَصل مُرُدِّفين مُرْتَدِفين، انظر هذه المسألة في الإيضاح في=

قال الشارح: اعلمْ أَن تاءَ افْتَعَلَ إِذا وقعَ بعدَها مِثلُها، نحوُ اقْتَتَلَ القومُ فإِنه يجوزُ فيه الوجهان: الإِدغامُ والبيانُ، وإِن كانا مِثلَين في كلمةٍ واحدةٍ، والإدغامُ ليس لازماً، بل أَنتَ مُخيَّرٌ في الإدغام وتركِه، وإِن كان[1] الحرفان من كلمةٍ واحدةٍ[2]، فإِنهما يُشبهان المُنفصلَين[3]، لأَنه لا يَلزمُ أَن يكونَ بعد تاءِ افْتَعَلَ مثلُها، أَلا ترى أَنهم قالوا: يَرْتَحِلُ ويَستَمعُ؟ فلذلك كنتَ مُخيَّراً في الإدغام والإظهارِ، فالإِظهارُ لِمَا ذكرْناه من عدمِ اللُّزومِ، [١٠/ ١٤٨] والإدغامُ لاجتماعِ المِثْلَين وكونِهما من كلمةٍ واحدةٍ، فلذلك تقولُ: قَتَّلوا، والأَصلُ اقْتَتَلوا، فأَسكنتَ التاءَ الأُولى، وأَدغمتَها في الثانية بعدَ أَن أَلقيتَ حركتَها على القاف، فلمّا تحرَّكتْ القافُ سقطتْ أَلفُ الوصلِ.

ومنهم مَن يقولُ: قِتَّلوا بكسر القافِ وفتحِ التاءِ مشدَّدةً، وذلك لأَنه حينَ أَسكنَ التاءَ أَسقطَ حركتَها من غيرِ أَن يُلقيَها على ما قبلَها، فاجتمعَ ساكنان، التاءُ الأُولى والقافُ، فكُسِرتْ القافُ لالتقاءِ الساكنَين، فصار اللَّفظُ قِتَّلوا.

وأَما مُستقبَلُه ـ وهو يَقْتَتِلون ـ فيجوزُ فيه مع الإدغامِ أَربعةُ أَلفاظٍ:

أَحدُها: يَقَتِّلونَ بفتح القافِ وكسرِ التاءِ مُشدَّدةً، لأَنك أَلقيتَ حركةَ التاءِ على القاف، ثم أَدغمتَ في التاءِ الثانيةِ وهي مكسورةٌ.

والثاني: يَقِتِّلون بكسر القافِ لالتقاءِ الساكنَين.

والثالثُ: يِقِتِّلون بكسرِ القافِ وحرفِ المضارَعَةِ، كما قالوا: مِنْخِر فكَسَروا الميمَ إِتْباعاً لكسرةِ الخاءِ.

والرابعُ ـ وهو أَقلُّها لضعفِه ـ يَقْتِّلون بإِدغام التاءِ في التاء مع سكونِ القافِ، فيجتمعُ ساكنان، وذلك أَنه لَمّا أُسكنَ التاءُ للإِدغام لم يُحرَّكْ القافُ، وتُركَ على سكونه، وهذا

=شرح المفصل: ٢/ ٥٣٣، وزد معاني القرآن للأخفش: ٥٥٩، والتكملة: ٢٧٤.

(١) في ط، ر: «كانا»، هي على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) من قوله: «والإدغام ليس لازماً...» إلى قوله: «واحدة» سقط من د، وأثبته عن ط، ر.

(٣) انظر جواب ابن الحاجب عن الإدغام في مثل هذا في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٣.

بالاختلاس أَشبَهُ منه بالإدغام، ولكنَّا ذكرْناه كما ذكَروه[١].

وتقولُ في مصدرِه: قِتّالاً، والأَصلُ اقْتِتالاً، فأَدغمتَ التاءَ في التاء، وحَرَّكتَ القافَ، وسقطتْ أَلفُ الوصلِ، وهذا يجوزُ أَن يكونَ بإلقاءِ حركةِ التاءِ على القاف، ويجوزُ أَن تكونَ الحركةُ لالتقاءِ الساكنَين، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وتُقلَبُ مع تسعةِ أَحرفٍ إذا كُنَّ قبلَها، مع الطاء والظاء والصادِ والضادِ طاءً، ومع الدالِ والذالِ والزاي دالاً، ومع الثاءِ والسينِ ثاءً وسيناً).

قال الشارح: اعلمْ أَن تاءَ الافتِعالِ تُقلَبُ إلى غيرها مع تسعةِ أَحرفٍ، وذلك أَنها تُقلبُ إلى الطاء والدالِ والثاءِ والسينِ.

فأَما إبدالُها طاءً فمعَ حروف الإِطباقِ، ويلزمُ ذلك، ويُهجَرُ الأَصلُ كما هُجِرَ في نحو قامَ وقالَ[٢]، الأَصلُ قَوَمَ وقَوَلَ، ولا يُتكلَّمُ بهما على الأَصل[٣]، وذلك أَنه قد يُستثقَلُ اجتماعُ هذه الحروفِ المتقاربةِ كاستثقالِ اجتماعِ الأَمثالِ، وإذا كانت في كلمةٍ واحدةٍ، ولم يكنْ الحرفان منفصلَينِ ازدادَ ثِقلاً كما كان المِثْلان إذا لم يكونا منفصلَينِ أَثقلَ، لأَن الحرفَ لا يُفارِقُه ما يُستثقَلُ[٤].

وكانت هذه الحروفُ مخالِفةً للتاء لأَنها مُستعلِيةٌ مُطبَقةٌ، والتاءُ حرفٌ مُنفتِحٌ غيرُ مُطبَقٍ، فأَبدَلوا من التاء طاءً لأَنها من مَخْرجِها، إذ لولا إطباقُ الطاءِ لكانت دالاً، ولولا جَهرُ الدالِ لكانت تاءً، فمَخرَجُهنَّ واحدٌ.

وإنما ثَمَّ أَحوالٌ تَفترقُ بهنَّ من الإِطباق والجهرِ والهَمْسِ، فهي موافِقةٌ لِما قبلَها في الإطباق فيَتجانَسُ الصوتان، وصار العملُ فيهنَّ من جهة واحدةٍ[٥]، وقد عُلِمَ أَنه لا

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٣٤، ١٠/ ٢٣٧.

(٢) هو تنظير ابن جني في سر الصناعة: ٢١٧.

(٣) سقط من ط، ر قوله: «الأَصل قَوَمَ... الأَصل».

(٤) من قوله: «ولم يكن الحرفان...» إلى قوله: «يستثقل» قاله سيبويه: ٤/ ٤٦٧ بخلاف يسير.

(٥) من قوله: «فأبدلوا من التاء طاء...» إلى قوله: «واحدة» قاله في شرح الملوكي: ٣١٧-٣١٨=

لَبْسَ في ذلك.

فأما إبدالُها دالاً فإذا كان قبلَها دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ، وذلك من قِبَلِ أن هذه الحروفَ مجهورةٌ، والتاءُ حرفٌ مهموسٌ، فأرادوا التقريبَ[1] بين جَرْسَيْهما، فأبدَلوا من التاء دالاً، إذ كانت من مَخْرَج التاءِ، وتُوافِقُ ما قبلَها في الجَهر[2]، وليس فيها إطباقٌ، كما أن ما قبلَها ليسَ فيه إطباقٌ، فكانت الدالُ أَشْبهَ بما قبلها، فلذلك أبدَلوها دالاً، ولم يُبدِلوها طاءً.

وأما إبدالُها ثاءً فقد قالوا: مُثَّرِدٌ، وهو مُفْتَعِلٌ من الثَّرْد[3]، وذلك فيه ثلاثةُ أَوجُهٍ:

أَحدُها: البيانُ، وهو الأَصلُ.

والثاني: مُتَّرِدٌ بالتاء المدغَمةِ والمُعجَمةِ بثنتَين[4].

والثالثُ: مُثَّرِدٌ بالثاء المعجَمةِ بثلاثٍ.

فأما الأَولُ ـ وهو البيانُ فلأَنهما ليسا حرفَين متجانِسَين، فإذا أُسكنَ الأَولُ اضطُرَّ الناطقُ إلى الإدغام.

وأما إدغامُ الثاءِ في التاء فلِتقارُبهما، وهما مع التقارُبِ مهموسان، وذلك ممَّا يُقوِّي إدغامَ أَحدِهما في الآخَر، قال سيبويه: «والبيانُ أَحسنُ»[5]، وهو القياسُ لأَن الأَولَ إنما يُدغَمُ في الثاني.

وأما الثالثُ فهو مُثَّرِدٌ بقلبِ التاء إلى جنسِ الأَولِ [١٠/ ١٤٩] وإدغامِ الثاني في الأَول، وعلى هذا قالوا: يَظَّلِمُ، وسيأتي ذلك بعدُ، قال سيبويه: «وهي عربيَّةٌ جيِّدةٌ»[6].

=بخلاف يسير.

(١) في ط: «للتقريب»، لها وجه.

(٢) من قوله: «من قبل أن هذه...» إلى قوله: «الجهر» قاله في شرح الملوكي: ٣٢٣ بخلاف يسير.

(٣) في سر الصناعة: ١٧٣ «الثريد»، والثَّرد: الهَشْم، اللسان (ثرد).

(٤) هو القياس عند سيبويه وابن جني، والكثير عند ابن السراج، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٧، والأصول: ٣/ ٢٧١، وسر الصناعة: ١٧٢، والنكت: ١٢٦٥-١٢٦٦.

(٥) في الكتاب: ٤/ ٤٦٧ «حسن».

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٦٧، وانظر اللغات الثلاث في الأصول: ٣/ ٢٧١، والتكملة: ٢٧٩، وسر=

وأَما إِبدالُها سِيناً فمعَ السينِ، نحوُ اسَّمعَ، فهو مُسَّمِعٌ، ويجوزُ الأَصلُ، ولا يجوزُ إِدغامُ السينِ في التاء، فيقالَ: اتَّمِعْ، وإِن كانا مهموسَين، وذلك لمزيَّةِ السينِ على التاء بالصَّفير[1]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (فأَما مع الطاءِ فتُدغَمُ ليس إِلَّا، كقولك: اطَّلَبَ واطَّعَنوا).

قال الشارح: أَما مع الطاءِ فقد قالوا: اطَّلَبَ واطَّعَنوا واطَّلَعوا، والمرادُ اطْتَلبَ واطْتَعَنوا واطْتَلَعوا، فثَقُل اجتماعُ المتقارِبَين على ما ذكرْنا، لأَنهما من حروفِ طَرفِ اللِّسانِ، وكَرِهوا الإِدغامَ في التاء، فلم يقولوا: اتَّلَعَ واتَّلَمَ في اطَّلعَ واطَّلمَ لئلَّا يُلْبِسَ باتَّعدَ واتَّزنَ، هكذا قاله الفرَّاءُ، فأَبدَلوا من التاء طاءً لأَنها من مَخْرَجِها على ما ذكرناه، فأَدغموا الطاءَ في الطاء، وصار الإِدغامُ ههنا لازماً لسكونه، ومثلُه اطَّردَ، وكذلك ما تَصرَّفَ منه من نحو يَطَّلعُ ويَطَّردُ، لأَن العِلَّةَ المُوجِبةَ للقلبِ في الماضي موجودةٌ في المضارع وما تَصرَّفَ منه [٣٤٧/ ب].

قال صاحب الكتاب: (ومع الظاءِ تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ الظاءِ طاءً أَو الطاءِ ظاءً كقولك: اظْطَلَمَ واطَّلمَ واظَّلمَ ورُوِيتْ الثلاثةُ في بيت زهير:

ويُظْلَمُ أَحياناً فيَظَّلِمُ)

قال الشارح: وأَما مع الظاءِ فيجوزُ وجهان، البيانُ والإِدغامُ بقلبِ الظاءِ طاءً أَو الطاءِ ظاءً، فتقولُ: اظْطَلَمَ من الظُّلم، واظْطَنَّ من الظَّنِّ، وقد يُبدِلون من الطاء المُبدَلةِ من التاء ظاءً، ثُم يُدغِمون الظاءَ الأُولى فيها، فيقولون: اظَّلمَ، وذلك لمَّا أَرادوا تَجانُسَ الصوتِ وتَشاكُلَه قلَبوا الحرفَ الثاني إِلى لفظِ الأَولِ، وأَدغَموه فيه لأَنه أَبلغُ في الموافَقة والمشاكَلةِ.

=الصناعة: ١٧١-١٧٢، والنكت: ١٢٦٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٦، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٨.

(١) انظر التكملة: ٢٨٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٨، وما سيأتي: ١٠/ ٢٩٩.

ومن العرب مَن إذا بَنَى ممَّا فاؤه ظاءٌ معجَمةٌ افْتعَلَ أَبدلَ التاءَ طاءً غيرَ معجَمةٍ، ثُم أَبدلَ من الظاءِ التي هي فاءٌ طاءً لِمَا بينهما من المقارَبةِ، ثُم يُدغمُها في الطاء المُبدَلةِ من تاء افْتعَلَ، فيقول اطَّهرَ[1] بحاجتي[2]، واطَّلَمَ[3]، والأَصلُ اظْتَهرَ واظْتَلَم.

والصحيحُ المذهبُ الأَولُ لأَن القياسَ في الإِدغام قلبُ الحرفِ الأَولِ إِلى لفظِ الثاني، ولذلك ضعُفَ الوجهُ الثاني، وإِذاً الوجهُ الثالثُ أَقْيَسُ من الوجه الثاني، وإِن كان الوجهُ الثاني أَكثرَ في الاستعمال، فأَما بيتُ زهير[4]:

هُوَ الجَوادُ الذي يُعْطِيكَ نائلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْياناً فيَظَّلِمُ

فقد رُويَ بالأَوجهِ الثلاثةِ، فيَظْطَلِمُ على الأَصل بعد قلبِ التاءِ طاءً، ويُروَى ويَظَّلمُ بالظاء المعجَمةِ على الوجه الثاني، وهو قلبُ الثاني إِلى لفظِ الأَولِ، وهو شاذٌّ في القياس كثيرٌ في الاستعمال، ويُروَى فيَطَّلمُ بالطاء غيرِ المعجَمةِ على الوجه الثالث، وقد رُوِيَ فيَنْظَلِمُ بنونِ المُطاوَعةِ على حدِّ كسرتُه فانكَسرَ[5].

قال صاحب الكتاب: (ومع الضادِ تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ الطاءِ ضاداً، كقولك: اضْطَرَبَ واضَّربَ، ولا يجوزُ اطَّربَ، وقد حُكيَ اطَّجعَ في اضْطَجعَ، وهو في الغَرابة كالْطَجعَ).

قال الشارح: وأَما الضادُ فيجوزُ فيه وجهان البيانُ والإِدغامُ، فالبيانُ نحوُ قولك: اضْطَربَ واضْطَجعَ، أُبدلَ من التاء طاءً لِمَا ذكرْناه لا غيرُ، وقالوا: اضَّربَ واضَّجعَ ويَضَّرِبُ ويَضَّجِعُ، فهو مُضَّرِبٌ ومُضَّجِعٌ.

ولا يجوزُ إِدغامُها في الطاء، فلا تقولُ: اطَّربَ ولا اطَّجعَ لئلَّا يَذهبَ تَفشِّي الضادِ

---

(١) في ط: «اظطهر». تحريف

(٢) في ط، ر: «حاجتي»، وما أثبت هو الصواب، انظر ما سلف: ١٠/ ٩٤.

(٣) في ط: «واظطلم». تحريف

(٤) سلف البيت: ١٠/ ٩٣.

(٥) سلف الكلام على هذه الروايات: ١٠/ ٩٣- ٩٤.

بالإدغام، وقد حكَى سيبويه اطَّجعَ[1]، وهو قليلٌ غريبٌ، وقد شبَّهه[2] بالطَجعَ في الغَرابة، ويريدُ أَن إبدالَ الضادِ هنا لاماً غريبٌ كإدغام الضادِ في الطاء، وذلك أَنهم كَرِهوا اجتماعَ الضادِ والطاءِ وهما مُطْبَقتان.

فمنهم مَن أَبدلَ من الضاد [١٠/ ١٥٠] لاماً لأَنها مِثلُها في الجَهر، وتُخالِفُ ما بعدَها بعَدمِ الإطباقِ ومنهم مَن لم يَرَ الإبدالَ، فأَدغمَ لِينبُوَ اللِّسانُ بهما دُفعةً واحدةً، فيكونا كالحرف الواحدِ.

قال صاحب الكتاب: (ومع الصادِ تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ الطاءِ صاداً، كقولك: مُصْطَبِر ومُصَّبِر، واصْطَفَى واصْطَلَى واصَّفَى واصَّلَى، وقُرِئَ ﴿أَن يَصَّلِحا﴾، ولا يجوزُ مُطَّبِرٌ).

قال الشارح: وأَما الصادُ فكذلك، تقولُ: اصْطَبَرَ يَصْطَبِرُ، فهو مُصْطَبِرٌ، واصَّبرَ[3] يَصَّبِرُ فهو مُصَّبِرٌ على قلبِ الثاني إلى لفظِ الأَولِ، وقد قُرِئَ: ﴿أَن يَصَّلِحا﴾[4] على ما حكاه سيبويه عن هارون، ومثلُه قولهم: اصْطَفَى واصَّفَى، واصْطَلَى واصَّلَى، ولا يجوزُ إدغامُ الصادِ في الطاء، فلا يقالُ: اطَّبَرَ[5] ولا مُطَّبِر ولا اطَّلحَ ولا مُطَّلِحٌ، لئلَّا يَذهبَ صَفيرُ الصادِ.

قال صاحب الكتاب: (وتُقلَبُ مع الدالِ والذالِ والزاي دالاً، فمعَ الدالِ والذالِ تُدغَمُ كقولك: ادَّانَ وادَّكرَ واذَّكرَ، وحكَى أَبو عمرو عنهم اذْدَكرَ، وهو مُذْدَكِر، وقال الشاعر:

تَنْحِي على الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبا ... والهَرْمَ تُذْرِيْهِ اذْدِراءً عَجَبَا

---

(١) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٧٤.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) ذهب ابن جني والرضي إلى أن تاء افتعل قلبت صاداً، ولم يَرَ الرضي أَنها قلبت طاء ثم صاداً، انظر سر الصناعة: ٢١٨، والمنصف: ٢/ ٣٢٧-٣٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٩.

(٤) النساء: ٤/ ١٢٨، سلفت القراءة وحكايتها: ١٠/ ٩٣.

(٥) انظر سر الصناعة: ٢١٨، والمنصف: ٢/ ٣٢٧-٣٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٩.

ومع الزاي تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ الدالِ إلى الزاي، كقولك: ازْدَانَ وازَّانَ، ومع الثاءِ تُدغَمُ ليس إلَّا بقلبِ كلٍّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتها، فتقول: مُثَّرِدٌ ومُتَّرِدٌ، ومنه اثَّأَرَ واتَّأَرَ، ومع السينِ تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ التاءِ إليها كقولك: مُسْتَمِعٌ ومُسَّمِعٌ).

قال الشارح: وأَما قلبُ التاءِ مع الدالِ والذالِ والزاي دالاً فنحوُ قولهم في افْتَعَلَ من الدَّيْن والذِّكْرِ والزَّيْنِ: ادَّانَ وادَّكَرَ وازْدَانَ، وإنما وجبَ إبدالُها دالاً هنا لأنهم كَرِهوا اجتماعَها للتقارُبِ ولاختلافِ أَجناسِهما، وذلك أَن الدالَ والذالَ والزايَ مجهورةٌ، والتاءُ مهموسةٌ، فأَرادوا تَجانُسَ الصوتِ، فأَبدَلوا من التاء الدالَ لأَنها من مَخْرَجها، وهي مجهورةٌ، فتُوافِقُ بجَهرها جَهرَ الدالِ والذالِ، فيقعُ العملُ من جهةٍ واحدةٍ، ثم أَدغَموا الدالَ والذالَ فيها، ولم يَجُزْ الإدغامُ في الزاي لأَن الزايَ حرفٌ من حروفِ الصَّفيرِ، فلو أَدغَموها لذهبَ الصَّفيرُ.

ويجوزُ فيه بعدَ قلبِ التاءِ قَلْبان:

أَحدُهما أَن تَقلبَ الذالَ دالاً، وتُدغمَها[1] في الدالِ التي بعدَها، فتصيران في اللَّفظ دالاً واحدةً شديدةً، وهذا شرطُ الإدغامِ لأَنهم يَقلبون الحرفَ الأَولَ إلى جنس الثاني، ثم يُدغِمونه فيه.

والوجهُ الثاني: أَن تَقلبَ الدالَ ذالاً، وتُدغِمَ، فيكونَ اللَّفظُ به ذالاً معجَمةً[2]، وهو قولُ مَن يقولُ في اصْطبرَ: اصَّبرَ، وفي اضْطربَ: اضَّربَ، فعلى هذا تقولُ: اذَّكَرَ وازَّانَ.

وإنما جازَ قلبُ الأَولِ إلى جنسِ الثاني لأَن الأَولَ أَصليٌّ، والثاني زائدٌ، فكَرِهوا إدغامَ الأَصليِّ في الزائد، فقلَبوا الزائدَ إلى جنسِ الأَصليِّ، وأَدغَموه لِمَا ذكرْناه، وحكَى أَبو عُمر[3] عنهم اذْدكَرَ، فهو مُذْدكِر، وأَنشدوا[4]:

---

(١) في ط، ر: «وتدغم».

(٢) هي لغة لبعض بني أسد، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٠٧.

(٣) في د، ط، ر: «أبو عمرو». تحريف، انظر ما سلف: ١٠/ ٩٨.

(٤) في ط، ر: «وأنشد»، وسلف البيت: ١٠/ ٩٨.

تَنْحِـــــي عــــــلى الشَّــــوْكِ إلــــخ

الشاهدُ فيه قولُه: اذْدِرَاءً بإظهار التضعيفِ، وهو افْتِعالٌ من ذَرَتْه الريحُ تَذْرُوه، وهو مصدرٌ جَرَى على غيرِ فعلِه على حدِّ ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾[1].

فإن قيلَ: فلِمَ ساغَ ازْدَانَ فهو مُزْدَانٌ، ولم يقولوا: اذْدكَرَ فهو مُذْدكِر إلا على نُدْرةٍ وقِلَّةٍ؟

قيل: لأن الدالَ والذالَ كلُّ واحدٍ منهما يُدغَمُ في صاحبه، فإذا اجتَمعا في كلمةٍ لزمَ الإدغامُ، وليس كذلك مع الزاي، فإنها لا تُدغَمُ مع الدالِ لِمَا فيها من [١٠/ ١٥١] الصَّفير، فجازَ لذلك الإظهارُ والإدغامُ في الزاي، فيقالُ: مُزْدَان ومُزّان، فلذلك قال: «ومعَ الزاي تُبيَّنُ وتُدغَمُ، ومع الثاء تُدغَمُ لا غيرُ بقلبِ كلِّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتها، تقولُ: مُثَّرِد ومُتَّرِد[2]»، ولا يجوزُ الإظهارُ على ما ذكرْنا في مُذْدكِر، ومثله اتَّأَرَ واثَّأَرَ في افْتعَلَ من الثأر[3].

[٣٤٨/ أ] ومع السين تُبيَّنُ وتُدغَمُ بقلبِ التاءِ سيناً، فيقالُ: مُسْتَمِع ومُسَّمِع، فالبيانُ لاختلافِ المَخْرجَين، وهو عربيٌّ جيِّدٌ[4]، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[5]، والإدغامُ جائزٌ للتقارُبِ في المَخرج واتِّحادِها في الهَمْس، وقرأ بعضُهم ﴿مَن يَسَّمِعُ﴾[6] ولا يجوزُ إدغامُ السينِ في التاء لئلَّا يذهبَ صَفيرُها على ما ذكرْنا في الزاي، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقد شبَّهو تاءَ الضميرِ بتاءِ الافتِعال، فقالوا: خَبَطُّه، قال:

---

(١) آل عمران: ٣/ ٣٧.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٩٤.

(٣) سقط من ط، ر: «في افتعل من الثأر».

(٤) انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٦.

(٥) الأنعام: ٦/ ٢٥.

(٦) لم أُصب هذه القراءة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٦٨، والأصول: ٣/ ٢٧٢، والتكملة: ٢٨٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٦، والارتشاف: ٣١١.

وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ..........

وفُزْدُ وحُصْطُ عَينَه، وعُدُّه ونَقَدُّه يريدون خَبَطْتُ وفُزْتُ وحُصْتُ وعُدْتُ ونَقَدْتُ، قال سيبويه: «وأَعَرَبُ اللُّغتَين وأَجودُهما أَن لا تَقلبَ»).

قال الشارح: اعلمْ أَنه قد شبَّه بعضُ العربِ مِمَّن تُرضَى عربيَّتُه تاءَ الضميرِ إِذا وقعَ قبلَها أَحدُ هذه الحروفِ الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ بتاء الافْتِعال، لأَن التاءَ لَمَّا اتَّصلتْ بما قبلَها من الفعل، ولم يُمكنْ فصلُها من الفعل، صارت[1] ككلمةٍ واحدةٍ، فأَشبهتْ تاءَ افْتعَلَ لأَن الفعلَ بُنيَ على التاء[2]، وأَسكَنتْ[3] كما أَسكنَتْ التاءُ في افْتعَلَ، وذلك قولُك: حُصْطُ[4] عَينَ البازِي يريدُ حُصْتُ، وخَبَطُّه يريدُ خَبَطْتُه، وحَفِطُّ يريدُ حَفِظتُ، وقد أَنشَدوا لعَلْقمة[5]:

وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ

قال سيبويه: «وأَعرَبُ اللُّغتَين وأَجودُهما أَن لا تَقلبَ التاءَ طاءً، لأَن التاءَ ههنا علامةُ إِضمارٍ، وليستْ تَلزمُ الفعلَ، أَلا ترى أَنك إِذا أَضمرتَ غائباً قلتَ: فَعَلَ، ولم تكنْ فيه تاءٌ؟ وهي في افْتعَل لم تدخلْ على أَنها لمعنىً، ثُم تَخرجْ، لكنَّه بناءٌ دخلتْه زيادةٌ لا تُفارِقُه، وليستْ كذلك تاءُ الإِضمارِ، لأَنها بمنزلة المنفصِل»[6].

---

(١) في د: «فصارت»، تحريف، وما أثبت عن ط، ر.

(٢) سقط من ط، ر: «لأن الفعل بني على التاء».

(٣) في د: «أسكنت»، وما أثبت أحسن، قال سيبويه: «وقد شبَّه بعض العرب ممَّن تُرضى عربيتُه هذه الحروف الأَربعة الصاد والضاد والطاء والظاء في فعلتُ بهنَّ في افتعل، لأَنه يُبنى الفعلُ على التاء، ويغيَّر الفعلُ، فتُسكن اللام كما أُسكن الفاء في افتعل».
الكتاب: ٤/ ٤٧١، وانظر سر الصناعة: ٢١٩-٢٢٠، والنكت: ١٢٦٨، وشرح الملوكي: ٣٢٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٨٧.

(٤) «حاصَ عينَ صقره: خاطَها»، اللسان (خوص)، وانظر ما سلف: ١٠/ ٩٥.

(٥) سلف البيت: ١٠/ ٩٥.

(٦) الكتاب: ٤/ ٤٧٢ بتصرف يسير.

وقالوا: فُزْدُ(١) وعُدُّه ونَقَدُّه(٢)، كأَنهم شبَّهوها بحالها في ادَّانَ كما شُبِّه الصادُ وأَخواتُها بهنَّ في افْتعَلَ، ولم يَحْكِ سيبويه عنهم إلا ادَّانَ(٣)، والقياسُ أَن تُقلَبَ تاءُ المتكلِّمِ مع الدالِ والذالِ والزاي كما كان ذلك في ادَّانَ واذَّكَرَ وازَّانَ.

قال صاحب الكتاب: (قال(٤): «وإِذا كانت التاءُ متحرِّكةً وبعدَها هذه الحروفُ ساكنةً لم يكنْ الإِدغامُ»(٥)، يريدُ نحوَ اسْتَطْعَمَ واستَضْعَفَ، واسْتدْرَكَ لأَن الأَولَ متحرِّكٌ، والثاني ساكنٌ، فلا سبيلَ إِلى الإِدغامِ، واسْتَدان واستَضاءَ واسْتطالَ بتلك المنزلة، لأَن فاءها في نيَّةِ السكونِ).

قال الشارح: وإِذا كانت متحرِّكةً وبعدَها هذه الحروفُ ساكنةً لم يكنْ إِدغامٌ، نحوُ اسْتَعْظَمَ واسْتَضْعَفَ، لأَن أَصلَ الإِدغامِ أَن يكونَ الأَولُ ساكناً لِما ذكرناه في المنفصلَين(٦)، فلمّا لم يكنْ سبيلٌ إِلى الإِدغامِ لم يَجُزْ التغييرُ، لأَن التغييرَ إِنما هو من توابعِ الإِدغامِ، قال(٧): «**وأَما اسْتَدان واسْتَضاءَ واسْتَطالَ فهي بتلك المنزلةِ لأَن(٨) فاءها في نيَّة السكونِ**»، إِذ الأَصلُ اسْتَدْيَن واسْتَضْوَأَ واسْتَطْوَلَ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَدغَموا تاءَ تَفعَّل وتَفاعَلَ فيما بعدَها، فقالوا: اطَّيَّروا

---

(١) نسبت هذه اللغة إلى بعض بني تميم في الأصول: ٣/ ٢٧١، والسيرافي: ٥٧٦.

(٢) ضعَّف ابن الحاجب تشبيه تاء الضمير بتاء افتعل ثم إدغامها، انظر الإيضاح له: ٢/ ٥٣٧.

(٣) ذكر سيبويه «ادَّان» في الكتاب: ٤/ ٤٧٢، وذكر إبدال تاء الفاعل مع الزاي في الكتاب: ٤/ ٢٤٠.

وذكر الأعلم والرضي أن سيبويه لم يذكر الزاي في باب البدل، انظر النكت: ١١٣٨، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٩٩، ٣/ ٢٨٨.

(٤) أي سيبويه.

(٥) الكتاب: ٤/ ٤٧٢ بتصرف.

(٦) من قوله: «وإذا كانت متحركة...» إلى قوله: «المنفصلين» قاله سيبويه: ٤/ ٤٧٢.

(٧) أي الزمخشري.

(٨) سقط من ط: «لأن». خطأ.

وازَّيَّنوا واثَّاقَلوا وادَّارؤوا[1] مُجتلِبينَ همزةَ الوصلِ للسكونِ الواقعِ بالإِدغامِ، ولم يُدغِموا نحوَ تَذَكَّرون لئلَّا يَجمعوا بين حذفِ التاءِ وإِدغامِ الثانيةِ). [١٠/ ١٥٢]

قال الشارح: اعلمْ أَن تَفعَّلَ وتَفاعَلَ إِذا كان فاءُ الفعلِ فيه حرفاً يُدغَمُ فيه التاءُ جازَ إِدغامُها وإِظهارُها، والحروفُ التي تُدغَمُ فيها التاءُ التاءُ والطاءُ والدالُ والظاءُ والذالُ والثاءُ والصادُ والزايُ والسينُ والضادُ والشينُ والجيمُ.

فإِذا وقعَ شيءٌ من هذه الحروفِ بعد التاءِ، وآثرتَ الإِدغامَ أَدغمتَ التاءَ فيما بعدَها، ولمَّا أُدغمَ دخلتْ أَلفُ الوصلِ ضرورةَ الابتداءِ بالساكن، فقلت: اطَّيَّرَ زيدٌ، وكان الأَصلُ تَطَيَّرَ، فأَسكنتَ التاءَ، ولم يَجزْ أَن تَبتدئَ بساكنٍ، فأَدخلتَ أَلفَ الوصلِ.

وكذلك ازَّيَّنَ زيدٌ إِذا أَردتَ تَزَيَّنَ، فدخولُ الأَلفِ كسقوطِها من اقْتَتَلوا إِذا قلتَ: قَتَّلوا فالتحريكُ يُسقِطُها[2] من اقْتَتَلوا كما أَن الإِسكانَ يَجلبُها ههنا.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[3]، إِنما كان تَدارَأْتُم، فأُدغِمت التاءُ في الدال، فاحتجتَ إِلى همزة الوصلِ لاستحالةِ الابتداءِ بساكنٍ، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾[4]، وقال: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾[5]، والأَصلُ تَثاقَلْتم.

وتقولُ في المستقبَل: تَدارَأُ[6] وتَطَيَّرُ، قال الله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[7]، و﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ﴾[8]، ولا تُدغِمُ تاءَ المضارِعةِ في هذه الحروفِ، فلا تقولُ في تَذَكَّرون: اذَّكَّرون،

---

(١) في ط: «وادارعوا»، «ادَّرَع ليلاً: استعمل الحزم واتخذ الليل جَمَلاً»، الصحاح (درع).

(٢) في ط، ر: «بالتحريك تسقطها»، وما أثبت مناسب للسياق، وموافق لما في المقتضب: ١/ ٢٤٣.

(٣) البقرة: ٢/ ٧٢، وانظر التكملة: ٢٧٤، والمحتسب: ٢/ ١٤٣

(٤) النمل: ٢٧/ ٤٧.

(٥) التوبة: ٩/ ٣٨.

(٦) في ط: «تدار». تحريف

(٧) الأنعام: ٦/ ١٥٢.

(٨) الأعراف: ٧/ ١٣١، وفي ط: «موسى». خطأ

ولا في تَدَّعُون: ادَّعُون، لأَن أَلفَ الوصلِ لا تدخلُ الأَفعالَ المضارِعةَ، لأَنها في معنى أَسماءِ الفاعِلين(١).

فكما لا تَدخلُ أَلفُ الوصلِ أَسماءَ الفاعِلينَ كذلك لا تَدخلُ المضارِعَ(٢)، لأَنه بمنزلتها، لأَن أَلفَ الوصلِ بابُها الأَفعالُ الماضيةُ، نحوُ انطلقَ واقتدرَ واستخرجَ، ولم تَدخلْ إلا في أَسماءٍ معدودةٍ، وذلك بالحمل على الأَفعال، ولأَنك لو أَدغمتَ في الفعل المضارِع لزالَ لفظُ الاستقبالِ، فكان يَختَلُّ.

فإن اجتمعَ إِلى تاء تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ تاءٌ أُخرى إِمَّا للمذكَّر المخاطَبِ أَو للمؤَنَّثة الغائبةِ نحوَ قولك: تَتكلَّمُ وتَتغافَلُ فإنك تحذفُ إِحدى التاءين، فتقولُ: يا زيدُ لا تَكلَّمْ، ويا عمرو لا تَغافَلْ، لأَنه لَمَّا اجتمعَ المِثلان ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المِثلَين، ولم يكنْ سبيلٌ إِلى الإِدغامِ لِمَا يؤدِّي إِليه من سكونِ الأَولِ، ولم يُمكنْ الإِتيانُ بالأَلفِ للوصل لِمَا ذكرْناه، فوجبَ حذفُ أَحدِهما على ما قدَّمْنا، قال الله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾(٣)، وقال عزَّ وعَلَا: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾(٤)، وقال: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ ﴾(٥)، والمرادُ تَتنزَّلُ وتَتمنَّون وتَتولَّوا.

وقد اختلف العلماءُ في المحذوفة، فذهب سيبويه والبصريون إِلى أَن المحذوفةَ هي الثانيةُ، وقال بعضُ الأَصحابِ: المحذوفةُ الأُولى، قالوا: ويجوزُ أَن تكونَ الثانيةَ، والحُجَّةُ لسيبويه أَن الثانيةَ هي التي تُسكَّنُ وتُدغَمُ في ازَّيَّنتْ وادَّارَأْتُم(٦).

---

(١) من قوله: «دخلت أَلف الوصل...» إِلى قوله: «الفاعلين» قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٢٤٢-٢٤٣ بخلاف يسير.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٤٧٦، والتكملة: ٢٧٤.

(٣) القدر: ٩٧/ ٤.

(٤) آل عمران: ٣/ ١٤٣.

(٥) الأنفال: ٨/ ٢٠.

(٦) قال سيبويه: «وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم» الكتاب: ٤/ ٤٧٦، وانظر تخريج هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٣٩، وزد الحجة للفارسي:=

وقولُ صاحبِ الكتاب: «ولم يُدغِموا نحوَ تَذَكَّرون لئلَّا يَجمعوا بين حذف التاءِ وإِدغامِ الثانيةِ».

إِشارةٌ منه بأَنه كان يَسوغُ الإِدغامُ لولا الحذفُ، وليس ذلك صحيحاً، لأَن هذا النوعَ من الإِدغامِ لا يَسوغُ في المضارعِ لِمَا ذكرْناه من سكونِ الأَولِ ودخولِ أَلفِ الوصلِ، وذلك لا يجوزُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن الإِدغام الشاذِّ قولُهم: سِتٌّ، أَصلُه سِدْسٌ، فأَبدَلوا السينَ تاءً، وأَدغَموا فيها الدالَ، ومنه وَدٌّ في لغة بني تميم، وأَصلُها وَتِدٌ، وهي الحجازيَّةُ الجيِّدةُ، ومثلُه عِدَّان في عِتْدان، وقال بعضُهم: عُتُدٌ فراراً من هذا).

قال الشارح: قد نبَّه في هذا الفصلِ على أَسماءٍ [٣٤٨/ ب] قد وقعَ فيها الإِدغامُ على غيرِ قياسٍ، وكثُرَ ذلك عنهم، فصار شاذّاً في القياس مطَّرِداً في الاستعمال.

فمِن ذلك قولُهم: سِتٌّ، أَصلُه سِدْسٌ، فكثُرتْ الكلمةُ على أَلسنتِهم، والسينُ مضاعَفةٌ ليس بينهما حاجزٌ قويٌّ لسكونه، وكان[١] مَخْرَجُ الحاجِزِ أَيضاً أَقربَ المَخارِجِ [١٠/ ١٥٣] إِلى السين، فصارت كأنها ثلاثُ سيناتٍ، وقد تقدَّمَ أَن الدالَ تُدغَمُ في السين[٢]، والسينُ لا تُدغَمُ في الدالِ، فلو أُدغِمَ على القياس لوجبَ أَن يقالَ: سِسٌّ، فيجتمعَ ثلاثُ سيناتٍ، فكَرِهوا ذلك، لأَنهم إِذ كَرِهوا السينَين بينهما دالٌ كانوا لاجتماعِ ثلاثِ سيناتٍ ليس بينها حاجزٌ أَكْرَهَ، وكَرِهوا أَن يَقلبوا السينَ دالاً، ويُدغِموا الدالَ في الدال كما يَعملُ في الإِدغام مَن قلبَ الثاني إِلى جنس الأَولِ، فيقولوا: سِدٌّ، فيصيرَ كأَنهم أَدغَموا السينَ في الدالِ، وذلك لا يجوزُ.

فقلَبوا السينَ إِلى أَشبَهِ الحروفِ بها من مَخْرَجِ الدالِ، وهو التاءُ لأَن التاءَ والسينَ مهموستانِ، فصار سِدْتاً، ثُم أَدغَموا الدالَ في التاء لأَنهما من مَخْرَجٍ واحدٍ وقد سبقَتْ

=٢/ ١٣٥، والنكت: ١٢٧٠، والمساعد: ٤/ ٢٧٩، والأشباه والنظائر: ١/ ٨١-٨٢.

(١) في ط، ر: «فكان»، وما أثبت أحسن.

(٢) انظر ما سلف: ١٠/ ٢٥٥.

الدالُ التاءَ وهي ساكنةٌ، فَثَقُلَ إِظهارُها.

ولم يَقلبوها صاداً ولا زاياً لأَنهما كالسينِ، إِذ ليس بينهما إلا أَن الزايَ مجهورةٌ، والسينُ مهموسةٌ، والصادُ مُطْبَقَةٌ، والسينُ مُنفَتِحةٌ، فلو قلَبوها صاداً أَو زاياً لصارتا كالسينَين، فاستُثْقِلَ.

والذي يدلُّ على شذوذه أَنه لو كان يَلزمُ الإِدغامُ في سُدْس لوقوعِ الدالِ الساكنةِ بين السينَين لَلزمَ أَن يقالَ في سُدْس الشيء: سُتٌّ، وفي سُدْسٍ من أَظماءِ الإِبل: سِتٌّ، وذلك ممَّا لا يقولُه أَحدٌ[١]، فعُلِمَ أَن إِدغامَ سِتٍّ إِنما هو على سبيل الشذوذِ.

ويدلُّ أَن أَصلَ سِتَّةٍ سِدْسَةٌ بالدالِ أَنك تقولُ في التصغير: سُدَيْسةٌ، وفي الجمع: أَسْداسٌ، والتصغيرُ والتكسيرُ ممَّا يُرَدُّ فيه الأَشياءُ إِلى أُصولها[٢].

ومن ذلك وَدٌّ، أَصلُه وَتِدٌ، وهي اللُّغةُ الحجازيَّةُ، ولكنَّ بني تميمٍ أَسكَنوا التاءَ كما أَسكَنوا في فَخْذ، ثُم أَدغموا، لأَن المتقارِبَين إِذا كان الأَولُ منهما متحرِّكاً لا يُدغَمُ، ولم يكنْ مُطَّرِداً لأَنه ربَّما الْتَبسَ بالمضاعَف[٣]، حتى إِنهم كَرِهوا وَطْداً ووَتْداً في مصدرِ وَطَدَ[٤] يَطِدُ، ووَتَدَ يَتِدُ، وكان الجيِّدُ عندهم طِدَةً وتِدَةً[٥].

وأَما عِتْدَان فهو جمعُ عَتُودٍ، وهو التَّيسُ، وفيه لغتان، عِتْدان وعِدَّان، فأَما عِدَّان فشاذٌّ كشذوذِ وَدٍّ في وَتِد، فيَلتَبِسُ بالمضاعَف، لأَنهما في كلمةٍ واحدةٍ[٦]، وقال بعضُهم: عُتُدٌ في

---

(١) من قوله: «أنه لو كان يلزم...» إلى قوله: «أحد» قاله الأعلم في النكت: ١٢٧٤، وانظر الكنز اللغوي: ١٢٩، ١٥٢، والصحاح (سدس).

(٢) سلف الكلام على مسألة «ست»: ٩/ ٢٧٢، ١٠/ ٨١.

(٣) ذكر ابن الحاجب وجهين للالتباس، وانظر اللغتين التميمية والحجازية في «ودّ» في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١١.

(٤) «وَطَدَ الشيءَ: أثبتَه»، اللسان (وطد).

(٥) جاء في مصدر وطد و وتد قولهم: وَطْداً وطِدَة، ووَتْداً وتِدَة، والأجود تِدة وطِدة، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥١٢.

(٦) من قوله: «وأما عتدان....» إلى قوله: «واحدة» قاله الأعلم في النكت: ١٢٧٤-١٢٧٥ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٨٢، والتكملة: ١٦٦، والممتع: ٧١٥، وشرح=

جمع عَتُود على حدِّ رَسُول ورُسُل فراراً من الإدغام في عِدَّان.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد عَدَلوا في بعض مَلَاقي المِثْلَين أَو المتقارِبَين لإِعوازِ الإدغامِ إِلى الحذف، فقالوا في ظَلِلتُ ومَسِستُ وأَحسَسْتُ: ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسْتُ، قال:

أَحَسْنَ بِهِ فهُنَّ إِليه شُوْسُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن النحويين قد نَظَموا هذا النوعَ من التغيير في سِلْكِ الإدغامِ، وسَمَّوه به، وإِن لم يكنْ فيه إِدغامٌ، إِنما هو ضربٌ من الإِعلال للتخفيف كراهيةَ اجتماعِ المُتجانِسَين كالإدغام، وذلك قولُهم: ظَلْت في ظَلِلْتَ، ومَسْتَ في مَسِسْتَ، وأَحَسْتَ في أَحْسَسْتَ[(١)].

وإِنما فعلوا ذلك لأَنه لَمَّا اجتمعَ المِثْلان في كلمةٍ واحدةٍ، وتَعذَّرَ الإِدغامُ لسكون الثاني منهما، ولم يُمكنْ تحريكُه لاتِّصال الضميرِ به فحذَفوا[(٢)] الأَولَ منهما حذفاً على غيرِ

=الشافية للرضي: ٣/ ٢٦٨-٢٦٩.

(١) اقتصر سيبويه على ذكر هذه الأفعال الثلاثة، انظر الكتاب: ٤/ ٤٢١-٤٢٢، والحلبيات: ١٣٩-١٤٠، والنكت: ١٢٣٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٤٦، ٢/ ١٧١، والممتع: ٦٦١، والارتشاف: ٢٤٧، وزاد الفراء والزجاج وابن الأنباري «همت» في «هممت».
انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٧٥، والارتشاف: ٧٢٨، والمساعد: ٣/ ٣٤٩، ونقل ابن جني عن ابن الأعرابي «ظنت» في «ظننت»، وساق قراءة ابن يعمر ﴿فَمَرَتْ بِهِۦ﴾، [الأعراف: ٧/ ١٨٩] بتخفيف الراء، انظر المحتسب: ١/ ٢٦٩، والخصائص: ٢/ ٤٣٩
ونقل أبو حيان في الارتشاف: ٢٤٧ عن الأستاذ أبي علي أن حذف العين مطرد في أمثال الأَفعال الثلاثة السالفة، وحكى ابن مالك أن بني سليم يجيزون حذف عين الفعل الماضي المضعف المتصل بتاء الضمير.
وحذف العين فيما سلف لغة لبني سليم، انظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٥، والمساعد: ٣/ ٣٤٩، ٤/ ١٩٦، ٤/ ٢٧٨، والمصادر السالفة.

(٢) الصواب: «حذفوا».

قياسٍ[١]، وهو الحرفُ المتحرِّكُ.

وإنما حذَفوا المتحرِّكَ دون الساكنِ لأنهم لو حذَفوا الثاني لاحتاجوا إلى تسكينِ الأَولِ، إذ كانت التاءُ التي هي للفاعل تُسكِّنُ ما قبلَها، فكان يؤدِّي ذلك إلى تكثيرِ التغييراتِ.

قال أبو العباس: شبَّهوا المضاعَفَ ههنا بالمعتَلِّ، فحُذِفَ في موضعِ حذفِه، فقالوا: أَحَسْتُ وأَمَسْتُ كما قالوا: أَقَمْتُ وأَردتُ، وقالوا: مَسْتُ وظَلْتُ كما قالوا: كِلْتُ وبِعْتُ، كأنهما استَوَيا في باب رَدَّ وقامَ[٢].

وإنما يُفعَلُ ذلك في موضعٍ لا تصلُ إليه الحركةُ بوجهٍ من الوجوه، وذلك في فَعَلْتُ وفَعَلْنَ، فأما إذا لم يتَّصلْ به هذا الضميرُ فلا[٣] يُحذفُ منه شيءٌ، لأنه قد تدخلُه الحركةُ إذا ثَنَّيتَ أو جمعتَ، نحوُ أَحَسَّا وأَمَسَّا وأَحَسُّوا [١٠/ ١٥٤] وأَمَسُّوا وأَحِسِّي وأَمِسِّي، وإنما جازَ في ذلك الموضعِ للُزومِ السكونِ، وليس ذلك بجيِّدٍ ولا حَسنٍ، وإنما هو تشبيهٌ.

فأما ظَلْتُ ففيه لغتان كسرُ الأَولِ وفَتحُه[٤]، فمَن فتحَ حذَفَ اللَّامَ، وتَركَ الفاءَ مفتوحةً على حالها، ومَن كَسَرَ الفاءَ أَلقَى عليها كسرةَ العينِ، ثُم حذَفَها ساكنةً، وكذلك مَسْتُ.

وأما أَحَسْتُ فليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ، وهو فتحُ الحاءِ لإلقاءِ حركةِ العينِ عليها، إذ لو حذَفوا السينَ الأُولى مع حركتِها لاجتمعَ ساكنان، الفاءُ والسينُ الأَخيرةُ، فكان يؤدِّي إلى تغييرٍ ثانٍ، فلذلك قالوا: أَحَسْتُ لا غيرُ، وعليه أنشَدوا[٥]:

---

(١) انظر مصادر الحاشية: (١) من الصفحة السالفة.

(٢) المقتضب: ١/ ٢٤٥ بتصرف، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٢١-٤٢٢

(٣) في ط، ر: «لا»، تحريف.

(٤) كسر الظاء في ظللت لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم، انظر الكتاب: ٤/ ٤٢١-٤٢٢، والنكت: ١٢٣٤، والممتع: ٦٦٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٥، والارتشاف: ٢٤٧، والمساعد: ٣/ ٣٥٠.

(٥) هو أبو زبيد الطائي، والبيت في ديوانه: ٩٦، والمحتسب: ١/ ٢٦٩، وسمط اللآلي: ٤٣٨،=

سِــوَى أَنَّ العِتَــاقَ مِــنَ المَطَايَــا أَحَسْــنَ بِــهِ فَهُــنَّ إِلَيـهِ شُــوْسُ

وربَّما قالوا: أَحْسَيْنَ، كأَنه أُعلَّ الحرفُ الثاني بقلبِه ياءً على حدِّ قَصَّيتُ أَظفاري.

قال صاحب الكتاب: (وقولُ بعضِ العربِ: اسْتَخَذَ فلانٌ أَرضاً لسيبويهِ فيه مذهبان: أَحدُهما أَن يكونَ أَصلُه اسْتَتْخذَ، فتُحذفَ التاءُ الثانيةُ.

والثاني أَن يكونَ اتَّخذَ، فتُبدَلَ السينُ مكانَ التاءِ الأُولى.

ومنه قولُهم: يَسْطيعُ بحذفِ التاءِ، وقولُهم: يَسْتيعُ إِن شئتَ قلتَ: حُذفتْ الطاءُ، وتُركتْ تاءُ الاستِفعال، وإِن شئتَ قلتَ: حُذفتْ التاءُ المَزيدةُ، وأُبدلتْ التاءُ مكانَ الطاءِ، وقالوا: بَلْعَنْبر وبَلْعَجْلان في بني العَنْبر وبني العَجْلان، وعَلْماءِ بنو فلانٍ، أَي على الماءِ، قال:

غَـدَاةَ طَفَـتْ عَلْـماءِ بَكْـرُ بـنُ وائـلٍ وعاجَـتْ صُـدُورُ الخَيْـلِ شَـطْرَ تَمِـيمِ

وإِذا كانوا ممَّن يَحذفون مع إِمكانِ الإِدغامِ في يتَّسعُ ويتَّقي فهم مع عدمِ إِمكانه أَحْذَفُ).

قال الشارحُ: اعلمْ أَن قولَهم: اسْتَخذَ فلانٌ أَرضاً لسيبويه فيه قولان(١):

أَحدُهما: أَن أَصلَه اتَّخذَ على زِنةِ افْتَعل، من قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾(٢)، فأَبدَلوا(٣) من التاء الأُولى - وهي فاءُ الفعل - سيناً كما أَبدَلوا التاءَ من السين في سِتٍّ، وأَصلُها سِدْسٌ، وليس إِبدالُ السينِ على ما بينهما من الاشتراك في الهَمْس

=وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٤٦، والاقتضاب: ٢٩٩، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٧، والمقتضب: ١/ ٢٤٥، والخصائص: ٢/ ٤٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧١-١٧٢، وانظر الديوان: ١٦٥.

ورواية الديوان: «حَسَسْن»، ومعاني القرآن، وسمط اللآلى: «حَسِين».

(١) سلف الكلام عليها: ٩/ ٢٧٢، ١٠/ ١٦.

(٢) الكهف: ١٨/ ٧٧.

(٣) في د: «فأبدل»، وما أثبت أحسن.

وتَقارُبِ المَخْرَجَين بأَشذَّ من حذفِها في تَقَيْتُ، وذلك لاستثقالِ التشديدِ، وفي الجملةِ الحذفُ شاذٌّ(١).

والوجهُ الثاني أن يكونَ المرادُ اسْتَفعَلَ، وأَصلُه اسْتَتْخَذَ، فحذفوا التاءَ الثانيةَ الساكنةَ، لأَنهم لو حذَفوا الأُولى اجتمعَ ساكنان، فكان يؤَدِّي إلى تغييرٍ ثانٍ(٢)، وليس ذلك في الحذف بأَبعدَ منه في ظَلْتُ ومَسْتُ.

ومن ذلك أَسْطاعَ يَسْطِيعُ، قالوا: الأَصلُ في أَسْطاعَ اسْتَطاعَ، وإن التاءَ حُذفتْ تخفيفاً، وفُتحتْ همزةُ الوصلِ وقُطِعتْ، وهو قولُ الفرَّاء(٣).

وفي [٣٤٩/ أ] اسْتطاعَ أَربعُ لُغاتٍ(٤)، أَسْطاعَ يُسْطِيعُ بفتح الهمزةِ في الماضي وضمِّ حرفِ المضارَعةِ، فهو من أَطاعَ يُطيعُ، وأَصلُه أَطْوَعَ يُطْوِعُ، نُقِلتْ(٥) الفتحةُ من الواو إلى الطاءِ في أَطْوَعَ إعلالاً له حملاً على الماضي، فصار أَطاعَ، ثُم دخلتْ السينُ كالعِوض من عينِ الفعل، هذا مذهبُ سيبويه(٦).

واللغةُ الثانيةُ إِسْتَطاعَ يَسْتطِيعُ بكسر الهمزةِ في الماضي وفتحِ حرفِ المضارَعةِ، وهو اسْتَفعَل، نحوُ اسْتَقامَ واسْتَعانَ.

---

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٤٨٣.

(٢) من قوله: «استخذ فلان أرضاً...» إلى قوله: «ثانٍ» قاله الأعلم في النكت: ١٢٧٦ بخلاف يسير.

(٣) سلف قوله: ١٠/ ١٢.

(٤) هي كذلك عند سيبويه والأخفش والأصمعي والسيرافي والرضي، انظر الكتاب: ١/ ٢٥، ٤/ ٤٨٣-٤٨٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٢١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٧٩-٣٨٠، ٣/ ٢٩٢-٢٩٣.

وزاد ابن جني لغة خامسة هي «أَستاع»، انظر الخصائص: ١/ ٢٦٠، وحكى الكسائي: تِستطيع بكسر التاء الأولى، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٧٤، وانظر ما سلف: ١٠/ ١٢.

(٥) في ط: «يقلب»، وفي ر: «بقلب»، وكلاهما تصحيف.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٤٨٣، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٨٣.

والـلغةُ الثالثةُ اِسْطاعَ يَسْطِيعُ بكسر الهمزةِ في الماضي ووصلِها وفتحِ حرفِ المضارَعةِ، والمرادُ اسْتَطاعَ، فحُذفتْ التاءُ تخفيفاً لاجتماعها مع الطاءِ، وهما من مَعْدِنٍ واحدٍ.

واللُّغةُ الرابعةُ اِسْتَاعَ بحذف الطاءِ لأنها كالتاء في الشِّدَّة، وتَفْضُلُها بالإطباق، وقيل: المحذوفُ التاءُ لأنها زائدةٌ، وإنما أبدلوا من الطاء بعدُ تاءً[1] لأنها من مَخْرَجها، [١٠/ ١٥٥] وهي أخفُّ، وهو حذفٌ على غيرِ قياسٍ، فلذلك ذَكرَه هنا.

ومِمَّا حُذفَ استِخفافاً على غيرِ قياسٍ[2] لأن ما ظَهرَ دليلٌ عليه قولُهم في قبيلةٍ تَظهرُ فيها لامُ المعرفةِ، ولا تُدغَمُ، نحوُ بني العَنْبر وبَني العَجْلان وبَني الحارث وبَني الهُجَيْم[3]: هؤلاءِ بَلْعَنْبر وبَلْعَجْلان وبَلْحارث وبَلْهُجَيْم[4]، فحذَفوا النونَ لقُربِها من اللامِ، وهم يكرهون التضعيفَ، إذ الياءُ الفاصِلةُ تَسقطُ لالتقاءِ الساكنَين.

ولا يفعلون ذلك في بَني النَّجَّار وبَني النَّمِر وبَني التَّيْم لئلَّا يَجمعوا عليه إعلالَين[5] الإدغامَ والحذفَ[6].

وقالوا: عَلْماءِ بنو فلان يريدون على الماء، فهمزةُ الوصل تَسقطُ للدَّرْج، وألفُ علَى تُحذَفُ لالتقائها مع لامِ المعرفةِ، فصارَ اللَّفظُ عَلَلْماءِ، فكَرِهوا اجتماعَ المِثلَين، فحذفوا لامَ علَى، كما حذَفوا اللَّامَ في ظَلْتُ لاجتماعِ المِثلَين.

---

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٤٨٤.

(٢) هو من الشاذ كما ذكر سيبويه: ٤/ ٤٨٤، وابن السراج في الأصول: ٣/ ٤٣٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٦.

(٣) في ط: «الهجين». تحريف، انظر المقتضب: ١/ ٢٥١، والاشتقاق لابن دريد: ٢٠١.

(٤) في ط: «بَلهُجَيْن». تحريف، انظر الحاشية السالفة.

(٥) في المقتضب: ١/ ٢٥١: «علتين».

(٦) من قوله: «قولهم في قبيلة...» إلى قوله: «والحذف» قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٢٥١ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٤/ ٤٨٤، والنكت: ١٢٧٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٦، ٢/ ٣٨٦، والممتع: ٧١٨، وما سلف: ١٠/ ٣٦.

وإذا كانوا قد حذَفوا النونَ في بَلْحارث وبَلْعَجْلان لاجتماعها مع اللّامِ إذ كانت مُقارِبةً فلأَنْ يَحذفوا اللّامَ مع أُختِها بطريقِ الأَولَى، وأنشَدوا[١]:

فما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيْرَةٍ ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالِدِ

ويُروَى «وما غلبَ القَيْسيّ مِنْ ضُعْفِ قُوَّةٍ»[٢]، قال أبو العباس محمدُ بنُ يَزيدَ[٣]: قال أَبو عثمانَ المازنيُّ: رأيتُ في كتاب سيبويه هذا البيتَ في باب الإدغام، قال أَبو عمرو: وهو للفرزدق، قاله في رَجُلَين، أَحدُهما من قَيس، والآخَرُ من عَنْبَر، فسبقَ العَنْبريُّ، وكان اسمُه خالداً، ومِثْلُه قولُه[٤]:

غَداةَ طَفَتْ عَلْماءِ إلخ.

الشاهدُ فيه قولُه: عَلْماءِ، والمرادُ على الماءِ، فحذَفوا، فاعرفْه.

تَمَّ شرحُ كتابِ المفصَّلِ للزمخشريِّ رحمَه اللهُ بتمامه بعون الله تعالى وحُسنِ توفيقه على يدِ العبدِ الضعيفِ الفقيرِ أَصغرِ عبادِ اللهِ المعينِ عبدِ بن محمد[٥] بن عبد بن الحافظ

---

(١) هو الفرزدق، والبيت في ديوانه: ٢١٦ [صاوي]، وحاشية الكتاب: ٤/ ٤٨٥، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٠، وفيها أن البيت من إنشاد سيبويه، وهو «في بعض النسخ في آخر الكتاب مما يحمل عن المازني أنه ألفاه مثبتاً فيه»، تحصيل عين الذهب: ٤/ ٤٢٤.

والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٥١، والكامل للمبرد: ٣/ ٢٩٩، والنكت: ١٢٧٧، والغُرْلة: القُلْفة.

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

(٣) لم أقف على هذا القول.

(٤) سلف البيت تاماً قبل قليل، وقائله قطري بن الفُجاءة، وهو له في شعر الخوارج: ١٠٦، والكامل للمبرد: ٣/ ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٨٠، ومعجم البلدان (دولاب)، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٨، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٧، والبغداديات: ٣٨٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٤٥.

(٥) في د: «عبد بن بن محمد»، لعله سقط اسم علم.

النخحواني[١] في شهر شعبان من شهور سنة سبع عشرة وسبعمائة.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على رسوله النبيِّ الأُمِّيِّ وعلى آله وأَصحابه الطيِّبين الطاهرين، وسلَّم تسليماً كثيراً، قد تمَّ هذه النسخة الشريف.

(١) الصواب «النخجوانيّ» نسبة إلى نَخْجُوان بفتح النون وسكون الخاء وضم الجيم، بلد بأقصى أذربيجان، والنسبة إليها نشويّ على غير قياس، انظر معجم البلدان (نخجوان)، (نقجوان).

محتويات الجزء العاشر